



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف 1
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

دور إدارة السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية في دعم التحول الميكلي للاقتصاديات
الزربية نحو التنويع في ظل ضوابط الاستدامة
دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 - 2014

تحت إشراف الأستاذ
أ.د: شمام عبد الوهاب

من إعداد الطالبة
برامجي صباح

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة سطيف 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د صالح صالح
مشرفا و مقرا	جامعة قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	أ.د عبد الوهاب شمام
مناقشا	جامعة أم البواقي	أستاذ التعليم العالي	أ.د زوبير عياش
مناقشا	جامعة سطيف 1	أستاذ محاضر (أ)	د. العاربي عبد الرحمان
مناقشا	المركز الجامعي ميلة	أستاذ محاضر (أ)	د محقون شرافة
مناقشا	جامعة سطيف 1	أستاذ محاضر (أ)	د محويسي أمين

السنة الجامعية : 2018/2017



إهداء

إلى والديا (أبيي براجي عبد المجيد، أمي) الحبيبين اللذين لولاهما ما كان لهذا العمل أن يرى النور...

عرفانا بالجميل

إلى رفيق الدرب " زوجي العزيز" الدكتور عمران الزين على مساعدته القيمة

حبا و تقديرا

إلى إخوتي و أخواتي (حسين، محمد، راحية، إيمان ، وحاد) و كل أفراد عائلتي

حبا و تقديرا على المساندة

إلى كل من أعانني بالكلية و الدعاء ، وإلى كل زملائي و زميلاتي وأصدقائي

(سايغي كاميليا، تركي هادية، حلبي سارة، حفناوي أمال، إبراهيمي نادية، سلاطني هاجر، عبدي خديجة،

سلاطنية نجيدة، مساني سورية، عبدي أمال، سايحي الخامسة

ولكل من سقط

عني سموا وكان له الأثر الجميل في دربي).

وفاءا وحبا

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله عزوجل على عظيم فضله وكثير نعمه على أن يسر لي إتمام هذا العمل الذي أقدمه راجية من الله العلي القدير أن يتقبله خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به أمتي . ومن ثم أتقدم بالشكر وأسمى عبارات التقدير إلى كل من قدم لي يد العون لإنجاز هذه الدراسة، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور شمام عبد الوهاب لما قدمه من توجيهات قيمة كانت عوناً لي في إتمام الدراسة بالشكل المطلوب.

كما أتقدم بالشكر إلى كل العاملين بمكتبة مدرسة الدكتوراه بسطيف وعلی رأسهم السيد سمير مخلوطي، وإلى باقي عمال المكتبة المركزية بسطيف وعلی رأسهم " عمي حميد " والعاملين بمكتبة الشيخ العربي التبسي بتبسة.

كما أتقدم بعظيم الشكر والإمتنان إلى الأساتذة الكرام: الزين عمران بطوري رمضان، مدفوني مليكة.

وإلى كل من علمني حرفاً طوال مشواري الدراسي، كما أتقدم بالشكر إلى اللجنة العلمية التي قبلت مناقشة هذه الدراسة .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	شكر وعرفان
-	الإهداء
-	الفهرس العام
I -IX	فهرس المحتويات
X -XIII	فهرس الجداول
- XIV XVII	فهرس الأشكال
أ - ز	مقدمة
الفصل الأول: مدخل تنظيري نحو السياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية	
01	تمهيد
02	المبحث الأول: ماهية السياسية الإقتصادية الكلية
02	1- السياسة الإقتصادية الكلية والأهداف الكبرى لها
02	1-1- مفهوم السياسة الإقتصادية الكلية
05	1-2- أنواع السياسات الإقتصادية الكلية
05	أولاً: السياسات الإقتصادية الظرفية
06	ثانياً: السياسات الإقتصادية الهيكلية (البنوية)
07	1-3- تصميم السياسات الإقتصادية تحت وصاية المؤسسات الدولية
11	1-4- إعادة هيكلة الإقتصاد العالمي وتصميم السياسية الإقتصادية
12	2- المقاصد الكبرى للسياسة الإقتصادية الكلية
12	2-1- النمو الإقتصادي
12	2-1-1- مضمون النمو الإقتصادي
14	2-1-2- تحليل الإطار العام لتطور مضمون النمو الإقتصادي
20	2-2- استقرار المستوى العام للأسعار
20	2-2-1- تعريف التضخم وتفسيراته عبر مدارس الفكر الإقتصادي
24	2-2-2- آثار التضخم، وأهم مداخل الحد منه (سياسات معالجة التضخم)
26	2-3- التوظيف الكامل
27	2-3-1- الأنواع المختلفة للبطالة
30	2-3-2- مداخل تخفيض معدلات البطالة تبعاً لتوجهات المدارس الفكرية
31	2-4- توازن ميزان المدفوعات الدولية

33	المبحث الثاني: السياسات المتخصصة للسياسة الاقتصادية
33	1- مضمون السياسة المالية
33	1-1- مفهوم السياسة المالية ودلالاتها ضمن أهم مدارس الفكر الاقتصادي
33	1-1-1- مفهوم السياسة المالية
34	1-1-2- السياسة المالية ضمن أبرز مدارس الفكر الاقتصادي
34	1-1-2-1-1- السياسة المالية في إطار الفكر الكلاسيكي
34	1-1-2-2-1-1- السياسة المالية في إطار الفكر الكينزي
35	1-1-2-3-1-1- السياسة المالية من وجهة نظر رواد مدرسة شيكاغو (النقدون)
36	1-1-2-4-1-1- السياسة المالية في إطار مدرسة التوقعات الرشيدة (المدرسة الكلاسيكية الجديدة)
36	1-2- أدوات السياسة المالية وأهم أهدافها
36	1-2-1- الإنفاق العام (المفهوم والمبررات)
39	1-1-2-1- تقسيمات الإنفاق العام
45	1-2-2-1- ظاهرة تزايد النفقات العامة وأهم التفسيرات المقترحة
46	1-2-3-1- سياسة الإنفاق العام وأثارها الاقتصادية
50	1-2-2-1- الإيرادات العامة
50	1-2-2-1- إيرادات أملاك الدولة الخاصة والعامة (الدومين)
51	1-2-2-2- الدين العام (الإقتراض)
53	1-2-2-3- الرسوم
53	1-2-2-4- الضرائب
56	1-2-3- الموازنة العامة
57	2- السياسة النقدية، أهدافها ودورها في الإقتصاد
58	1-2- مفهوم السياسة النقدية وتطور مضمونها عبر مدارس الفكر الاقتصادي
58	1-1-2- مفهوم السياسة النقدية
59	1-2-2- السياسة النقدية من منظور أبرز مدارس الفكر الاقتصادي
63	2-2- أهداف السياسة النقدية
67	2-3- أدوات السياسة النقدية
68	2-3-1- الأدوات الكمية
68	2-3-1-1- سعر إعادة الخصم
69	2-3-1-2- نسبة الإحتياطي القانوني
70	2-3-1-3- عمليات السوق المفتوحة
70	2-3-1-4- نسبة السيولة
70	2-3-2- الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

72	2-3-3- أدوات الرقابة المباشرة للسياسة النقدية
73	2-3-4- خصوصية السياسة النقدية في البلدان النامية
74	3- سياسة سعر الصرف الأجنبي
74	3-1- مضمون وأهمية إدارة سياسة سعر الصرف كجزء من السياسة الاقتصادية
76	3-2- أنواع سياسات الصرف وأهم أدواتها
79	4- السياسات التجارية الدولية
79	4-1- المقصود بالسياسة التجارية الدولية وأهم أهدافها
80	4-2- اتجاهات وأنواع السياسات التجارية الدولية
84	5- سياسات الدخل والسياسة السعرية
87	6- سياسات الاستثمار على المستوى الكلي أو القومي
88	6-1- المقصود بسياسات الاستثمار على المستوى الكلي أو القومي
89	6-2- أهم سياسات الاستثمار على المستوى الكلي أو القومي
90	المبحث الثالث: مضمون أهم السياسات القطاعية
90	1 - السياسة الصناعية
90	1 1 مفهوم السياسة الصناعية
93	1 2 - تصميم السياسة الصناعية وأدواتها
95	2 - قطاع السياحة وأهم السياسات المتعلقة به
95	2 4 - السياحة كقطاع محرك للتنمية الاقتصادية
96	2 2 - الآثار المترتبة عن حركة القطاع السياحي
99	3 - سياسات قطاع الزراعة (السياسات الزراعية)
99	3 4 دلالة القطاع الزراعي وأهميته
102	3-2- السياسات الفرعية للسياسة الزراعية
104	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: قضايا التنمية المستدامة والسياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية: التحديات والأفاق	
106	تمهيد
107	المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة
107	-السياق التاريخي لمصطلح التنمية المستدامة نحو تبلور المفهوم واتساع أطراف ارسائه
112	2 - تعريف التنمية المستدامة
118	3 - خصائص التنمية المستدامة وأهم مبادئها
118	3 4 - خصائص التنمية المستدامة
120	3-2- مبادئ التنمية المستدامة
121	4- أبعاد التنمية المستدامة وإشكالية قياس مؤشراتها

121	4-1- أبعاد التنمية المستدامة
121	4-1-1- البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة
122	4-1-2- البعد الاجتماعي
124	4-1-3- البعد البيئي
125	4-1-4- البعد التكنولوجي
128	4-2- مؤشرات قياس التقدم المحرز نحو إرساء التنمية المستدامة
129	4-2-1- المؤشرات المتعلقة بالبعد الإقتصادي للتنمية المستدامة
133	4-2-2- المؤشرات المتعلقة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة
137	4-2-3- مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة
137	5- أهداف التنمية المستدامة
143	6- نظريات وسياسات التنمية المستدامة
143	6 4 - نظريات التنمية المستدامة
144	6 4 4 - نظرية الضعيفة للاستدامة
144	6 4 2 - نظرية الصيغة القوية للاستدامة
145	6 2 - سياسات وإستراتيجيات التنمية المستدامة
147	المبحث الثاني: قضايا وتحديات ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة
147	1 ملف الطاقة : خصوصية القراءة على مستوى الاقتصاديات الريفية
153	2 - قضية الفقر وعدم عدالة توزيع الدخل
154	2 4 - تعريف الفقر
155	2 4 4 - أسباب ظاهرة الفقر وتباين مداخل التصدي لها عبر الاقتصاديات
160	2 4 2 - مؤشرات قياس معدل الفقر
165	3 -التدهور البيئي وقضية التغير المناخي
169	4 - ملف توأمة الأمن الغذائي والأمن المائي كأحد الملفات الإستراتيجية لإرساء التنمية المستدامة
169	4 4 - مضمون الأمن الغذائي
173	4 2 - أهم الإجراءات لتحقيق الأمن الغذائي
176	4-3- سياسات الأمن الغذائي
178	5 قضية عدالة توزيع الموارد على المستوى العالمي وعلاقتها بالبصمة البيئية
181	6 - تحدي العولمة والتنمية المستدامة (الشركات متعددة الجنسيات وحركة إنتقال التكنولوجيا)
186	7 - تحدي تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية - الريفية خصوصا-
191	المبحث الثالث: المسارات الأساسية للتحويل نحو التنمية المستدامة
192	1 - المنظمات الدولية وإستيعاب التحويل نحو نموذج التنمية المستدامة
193	1 4 - حوكمة صندوق النقد الدولي

201	1 2 حوكمة البنك الدولي
203	1-2-1- الإطار العام لإصلاح وتطوير أداء البنك الدولي
204	1 2 2 - إجراءات البنك للإصلاح والتطوير
207	2 - الاقتصاد الأخضر حجر الزاوية في التنويع الاقتصادي لإرساء نموذج التنمية المستدامة
207	2 4 - مفهوم الاقتصاد الأخضر
211	2 2 - القطاعات الإستراتيجية المستهدفة ضمن مسار التحول إلى الإقتصاد الأخضر (توليد النمو الأخضر)
212	2-2-1- قطاع زراعي مستدام
213	2 3 - السياحة في سياق التنمية المستدامة
216	2 4 - قطاع إدارة النفايات
216	2 5 - إستدامة المدن والمباني
217	2 6 - التحولات في قطاع النقل والمواصلات لتعزيز التنمية المستدامة
218	2 7 - الصناعات منخفضة الكربون
219	2 8 - تخضير قطاع الطاقة
220	2 9 - الإدارة المستدامة للمياه كمود متناقص
224	3 - التحول إلى الإقتصاد القائم على المعرفة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة
227	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: طبيعة الاقتصاديات الريفية ومسار التحول الهيكلي عبر إدارة السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية لإرساء التنمية المستدامة	
229	تمهيد
230	المبحث الأول: واقع أبعاد التنمية المستدامة في الاقتصاديات الريفية
230	1 - الإقتصاد الريفي وأبرز النظريات المرتبطة به
230	1 4 - مفهوم الإقتصاد الريفي وطبيعته
234	1 2 - نظرية الدولة الريفية والدولة الريفية المتأخرة
236	2 - لجنة الموارد أو مفارقة الوفرة في الاقتصاديات الريفية
243	3 4-اقتصاديات الريفية ونموذج التنمية المستدامة: المحاور الأساسية
244	3 4 4-اقتصاديات الريفية: تموقع قطاع الطاقة ضمن خارطة إرساء التنمية المستدامة
246	3 2 - حتمية الاختيار بين حماية البيئة والتنمية
249	3 3 خصوصية البيئة الثقافية في الاقتصاديات الريفية
250	3 4 للتركيبية السياسية، الإجتماعية والثقافية للاقتصاديات الريفية
252	3 5 - خصوصية السلوك الاقتصادي في الاقتصاديات الريفية
255	4 - مدلول إدارة السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية والتحول الهيكلي نحو إرساء التنمية المستدامة
256	4 4 -مضمون إدارة السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية

262	4 2 - السياسة البيئية كإطار توجيهي لصياغة السياسات الاقتصادية في سياق التنمية المستدامة
265	5 - أهداف السياسة الاقتصادية في إطار ضوابط التنمية المستدامة
265	5-1 - استدامة معدل النمو الاقتصادي
265	5 4 1 - مفهوم النمو الاقتصادي المستدام
268	5 4 2 - إشكالية تذبذب النمو الاقتصادي
269	5 4 3 - إشكالية ذروة النفط وإرتباطها باستدامة النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الريفية
271	5 4 4 - نموذج الاقتصادي هارولد هوتلينغ : تأخير ذروة النفط عبر الإستخدام الأمثل
273	5 4 5 - التغيير الهيكلي أو التحول الهيكلي للاقتصاديات
275	5 4 6 - مداخل القياس الكمي للتغيير (التحول) الهيكلي
277	5 4 7 - التنوع الاقتصادي ترجمة للتحول الهيكلي في الاقتصاديات الريفية
281	6 بحث الوظائف الخضراء: التوليفة المثلى للتشغيل وحماية البيئة
284	7 - المستوى العام للأسعار وقيود حماية البيئة
284	8 حماية البيئة وشرط توازن ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي)
285	9 عدالة التوزيع للدخول والثروات
287	المبحث الثاني: تصميم السياسات الاقتصادية في سياق التحول نحو إرساء التنمية المستدامة
287	1 - إدارة السياسة المالية لتحقيق الاستدامة
287	1 1 - الإستدامة المالية (ربطها بطبيعته الاقتصادية الريفية)
291	1 2 - كفاءة وفعالية الإنفاق العام
292	1 3 - مناقشة استدامة الإيرادات في إطار طبيعة الاقتصاديات الريفية بغية إرساء التنمية المستدامة
292	1 3 4 - الإستثمار نحو التنوع المستدام
293	1 3 2 - توجهات نحو البحث في استدامة الإيرادات النفطية (الصناديق السيادية)
295	1 4 - إصلاح السياسات الضريبية (الإصلاح الجبائي) لاستيعاب التنمية المستدامة
300	1 5 - إستدامة الدين العام
308	2 - السياسة النقدية في الاقتصاديات الريفية والتحول لنموذج التنمية المستدامة
310	3 - السياسة التجارية الدولية في خضم التحول نحو نموذج التنمية المستدامة
319	4 - تصميم سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة
322	المبحث الثالث الحكم الراشد في الاقتصاديات الريفية البيئة المثلى لإدارة السياسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج التنمية المستدامة
323	1 - نحو تبلور مفهوم الحكم الراشد
327	2 - المقومات والعناصر الأساسية للحكم الراشد (بيئة الحكم الراشد)
330	3 - الأسس، المبادئ العامة ومؤشرات القياس للحكم الراشد
336	4 للإطار العام لإرتباط الحكم الراشد بإدارة السياسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة

340	5 - الحكم الراشد والأبعاد الأساسية لنموذج التنمية المستدامة
340	4 5 - الحكم الراشد والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: المناقشة عبر مدخل القضاء على الفساد
343	2 5 للحكم الراشد وعلاقته بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة (إرساء التنمية البشرية المستدامة)
346	3 5 للحكم الراشد والبعد البيئي للتنمية المستدامة: التحليل عبر حوكمة الموارد الطبيعية (الطاقوية)
346	5-3-1- الإطار العام لحوكمة المصادر الناضبة للطاقة
348	5-3-2- قضايا أساسية لحوكمة المصادر الطاقوية
348	5-3-2-1- مشاركة أصحاب المصلحة (مثلث الحوكمة)
348	5-3-2-2- إصلاح القطاع العام
350	5-3-2-3- الشراكة بين القطاع العام و الخاص
351	4 5 للمداخل الأساسية لدعم وتحسين حوكمة المصادر الطاقوية الناضبة
351	5-4-1- كفاءة إدارة الإيرادات
352	5-4-2- مبادرة الشفافية الدولية
353	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: إدارة السياسة الاقتصادية في الجزائر لبعث التنوع الهيكلي في إطار ضوابط الاستدامة خلال الفترة 2014-2000	
356	تمهيد
357	المبحث الأول: تحليل الإطار العام للسياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية في الجزائر 2000-2014
357	1 -مضمون السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014
366	2 التفصيل في السياسات الاقتصادية الكلية ضمن الفترة 2000-2014
367	2-1- السياسة المالية في الجزائر
367	2 1 1 سياسة الإنفاق العام
371	2 1 2 - السياسة الضريبية في الجزائر
374	2 1 3 سياسة الدين (تشخيص وضعية المديونية في الجزائر)
379	2 2 - السياسة النقدية في الجزائر للإقتصاد ربعي خلال الفترة 2000 - 2014
383	3 - السياسات القطاعية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014
383	3-1-1- السياسة الزراعية (الفلاحية) في الجزائر على مدى الفترة 2000-2014
383	3-1-1-1- المقومات والسياق العام لصياغة السياسة الزراعية في الجزائر 2000-2014
389	3-1-2- تحليل مؤشرات القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014
391	3 2 -السياسة السياحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014
391	3-2-1- السياسات السياحية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014
396	3-2-2- مساهمة السياحة على المستوى الاقتصادي
398	3 3 - السياسة الصناعية في الجزائر: المشهد العام وتقييم الأداء

398	3 3 1 - مضمون السياسة الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014
399	3 3 2 - تقييم أداء القطاع الصناعي خلال الفترة 2000 - 2014
405	4 - تقييم أداء الإقتصاد الجزائري في ظل السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية للفترة 2000 - 2014
406	4 4 1 حرج كالدور للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014
409	4 4 2 للتشخيص المفصل للمؤشرات الإقتصادية الكلية في ظل تطبيق السياسة الإقتصادية 2000-2014
409	4 4 2 1 تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي 2000-2014
415	4 4 2 2 للمستوى العام للأسعار (تحليل تطور معدل التضخم في الإقتصاد الجزائري 2000-2014
418	4 4 2 3 -التوظيف
422	4-2-3-1- العوامل المؤثرة على جانبي الطلب والعرض في تحليل تطور البطالة في الجزائر 2000-2014
428	4-2-3-2- إختبار العلاقة السببية بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة خلال الفترة 1991-2014
433	4 4 2 4 توازن ميزان المدفوعات (تحليل تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر 2000-2014
434	4-2-4-1- وضعية الميزان التجاري (حركة الصادرات والواردات) 2000-2014
439	4-2-4-2- إحتياطي الصرف الأجنبي
441	المبحث الثاني: دراسة مشهد التنوع الاقتصادي لإرساء التنمية المستدامة في ضوء السياسات الاقتصادية المصممة خلال الفترة 2000 - 2014
441	1 مؤشرات التنمية المستدامة وإستنباط التقدم المحرز نحو تحقيقها
441	1 1 - المؤشرات المتعلقة بالإستدامة الاقتصادية
442	1 1 1 - مؤشر صافي الإدخار المعدل
443	1 1 2 - إختبار الإستدامة المالية
449	1 1 3 - إستدامة النمو الإقتصادي
454	1 2 1 للمؤشرات المتعلقة بالإستدامة البيئية
454	1-2-1- تشخيص الوضع البيئي وتحليل سيناريو تصميم السياسة البيئية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014
463	1-2-2-2- تطور أهم المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة (الإستدامة البيئية) خلال الفترة 2000-2014
469	1 3 - مؤشرات متعلقة بالإستدامة الإجتماعية (تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة)
469	1-3-1- الإسترشاد بمؤشر التنمية البشرية للإستدلال عن الإستدامة الإجتماعية في الجزائر
472	1-3-2- مؤشرات أخرى متعلقة بالإستدامة البشرية
476	2 - إختبار مدى نجاح السياسات الاقتصادية للفترة 2000-2014 في تحقيق التنوع الإقتصادي في الجزائر
476	2 1 - قياس التنوع في بنية الناتج المحلي الإجمالي (الاعتماد على القيمة المضافة للنشاطات الإقتصادية)
477	2 2 -التنوع في بنية صادرات الإقتصاد الجزائري للفترة 2000 - 2014
478	2 3 -التنوع في بنية واردات الإقتصاد الجزائري للفترة 2000 - 2014
480	2 4 -التنوع في مصادر الإيرادات الحكومية في الجزائر للفترة 2000-2014

481	2 5 -التنوع في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت
483	3 - مشهد السياسات الاقتصادية في الجزائر بعد سنة 2014
488	المبحث الثالث: الحكم الراشد كبيئة تمكينية لتصميم السياسات الاقتصادية الداعمة للتنوع الاقتصادي في إطار ضوابط الاستدامة
488	1 - الإطار العام للحكم الراشد في الجزائر
489	2 - تحليل مؤشرات إدارة الحكم في الجزائر
495	3 - العلاقة بين الحكم الراشد ومعدلات النمو الاقتصادي
502	خلاصة الفصل
508-503	خاتمة
544-510	قائمة المراجع
556-546	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
84-83	السياسات التجارية للبلدان النامية، والمتعلقة بالمدى القصير والمدى الطويل	1-1
126	الإستدامة الإقتصادية، البيئية والإجتماعية ضمن المجالات الرئيسية لنموذج التنمية المستدامة	1-2
129	المؤشرات الإقتصادية للتنمية المستدامة	2-2
136-135	المؤشرات البيئية المصممة من قبل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2001	3-2
137	أهم مؤشرات البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة	4-2
166	التدهور البيئي كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي لعام 2015	5-2
208	مسارات الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة	6-2
320	تحديات الجيل الجديد لسياسات الإستثمار من أجل التنمية المستدامة	1-3
359-358	مقومات برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001 – 2004	1-4
362	إنعكاس أسعار النفط على عوائد الصادرات النفطية، إحتياطي الصرف الأجنبي وقيمة الدين الخارجي	2-4
363	التوزيع القطاعي لمخصصات البرنامج الخماسي 2005 – 2009	3-4
363	مخصصات محور تحسين ظروف معيشة السكان	4-4
365	المحاور الأساسية المكونة لمضمون برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010 – 2014	5-4
365	الأغلفة المالية المخصصة لبرنامج التنمية البشرية 2010 – 2014	6-4
366	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010 – 2014	7-4
367	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	8-4
372	مساهمة الجباية العادية والجباية البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر 2000-2014	9-4
378	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2009	10-4
381-380	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	11-4
383	تطور نسبة الأراضي الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014	12-4
384	تطور نصيب الفرد من الأراضي الزراعية بالمكتار خلال الفترة 2000-2014	13-4
388-387	تطور نصيب قطاع الزراعة من إجمالي القوى العاملة خلال الفترة 2000-2014	14-4
390-389	الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي (بالأسعار الجارية)	15-4
391-390	الواردات والصادرات الكلية والزراعية والغذائية	16-4
394-393	تطور وتوزيع الفنادق والمنشآت المماثلة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2011	17-4
394	الطاقة الإستيعابية للمنتج السياحي ودرجة التصنيف للخدمة الفندقية	18-4

395	تطور عدد السياح الدوليين في إفريقيا، شمال إفريقيا والجزائر إلى غاية 2015	19-4
396	مساهمة قطاع السياحة في الجزائر في خلق فرص العمل 2000-2014	20-4
397	تطور إيرادات السياحة الدولية في الجزائر 2010-2014	21-4
397	نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2000-2014	22-4
398	تطور المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تبعا لتقدير مجلس السياحة السفر العالمي	23-4
399	تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر 2001-2014 بالأسعار الجارية	24-4
401	مؤشرات متعلقة بتنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر	25-4
403	مؤشر الإنتاج الصناعي في مؤسسات القطاع العام في الجزائر (معدلات نمو القطاع الصناعي العمومي) للفترة 2000-2014	26-4
409	تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي في الجزائر 2000-2014	27-4
411	التوزيع القطاعي للنمو الإقتصادي المحقق خلال الفترة 2000-2004	28-4
413	التوزيع القطاعي لمعدلات النمو الإقتصادي المحققة خلال الفترة 2005-2009	29-4
415	التوزيع القطاعي لمعدلات النمو الإقتصادي الحقيقي خلال الفترة 2010-2014	30-4
416	تطور معدلات التضخم في الإقتصاد الجزائري 2001-2014	31-4
419	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	32-4
419	تطور حجم العمالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004	33-4
420	تطور حجم العمالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	34-4
421	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستحداث مناصب عمل 2005 - 2010	35-4
421	تطور حجم العمالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	36-4
425	المشاريع الإستثمارية المحسدة خلال الفترة 2002-2016	37-4
426	تطور التصريحات بالإستثمار خلال الفترة 2002-2016 ومساهمته في خلق مناصب الشغل	38-4
430	نتائج إختبار الإستقرارية للسلسلة الزمنية المتعلقة بالنمو الإقتصادي بإستخدام ADF	39-4
431-430	نتائج إختبار الإستقرارية للسلسلة الزمنية المتعلقة البطالة	40-4
431	نتائج إختباري الأثر والقيمة العظمى	41-4
432	نتائج إختبار السببية لجراجر	42-4
432	نتائج إختبار للعلاقة السببية في المدى الطويل بين البطالة والنمو الإقتصادي (طريقة Toda & Yamamoto)	43-4
433-432	نتائج إختبار للعلاقة السببية في المدى الطويل بين البطالة والنمو الإقتصادي (طريقة Toda & Yamamoto) البطالة متغير تابع	44-4
435	وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000 - 2014	45-4
436	هيكل الصادرات في الجزائر للفترة 2000-2014	46-4
437	هيكل الصادرات في الجزائر تبعا لمجموعات الإستهلاك في الجزائر 2000-2014	47-4
439	تطور إحتياط الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	48-4

443	تطور صافي الإدخار المعدل كنسبة من الدخل القومي الإجمالي على مدى الفترة 2010-2014	49-4
445	إختبار جذر الوحدة للسلسلتين الزمنيتين: الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية	50-4
446	دراسة إستقرارية سلسلة البواقي (إختبارات جذر الوحدة)	51-4
447	التأخيرات المثلى	52-4
448-447	نتائج إختبار للعلاقة السببية في المدى الطويل بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومي (طريقة Toda (Yamamoto&)	53-4
448	نتائج إختبار للعلاقة السببية في المدى الطويل بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومي (طريقة Toda (Yamamoto&) (الإنفاق الحكومي متغير مستقل)	54-4
450	إختبار جذر الوحدة للسلسلتين: إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والإستخدام الإجمالي للطاقة	55-4
451	نتائج إختبار التأخيرات المثلى	56-4
451	إختبار التكامل المشترك وفق منهجية جوهانسن	57-4
452	نتائج إختبار السببية لجرانجر	58-4
453	نتائج إختبار للعلاقة السببية في المدى الطويل بين النمو الإقتصادي وغاز ثاني أكسيد الكربون (طريقة Toda (Yamamoto &)	59-4
453	نتائج إختبار للعلاقة السببية في المدى الطويل بين النمو الإقتصادي وغاز ثاني أكسيد الكربون (طريقة Toda (Yamamoto &) (النمو الإقتصادي متغير تابع)	60-4
453	نتائج إختبار للعلاقة السببية في المدى الطويل بين إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والإستخدام الإجمالي (طريقة Yamamoto Toda &)	61-4
454	نتائج إختبار للعلاقة السببية في المدى الطويل بين انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والاستخدام الإجمالي (طريقة Yamamoto Toda &) (الإستخدام الإجمالي للطاقة متغير تابع)	62-4
457	تأثير التدهور البيئي على الصحة ونوعية الحياة	63-4
458	أثر تدهور البيئة على رأس المال الطبيعي	64-4
458	الخسائر الإقتصادية المتعلقة بالتدهور البيئي	65-4
459	تكاليف الإستبدال حسب القطاع البيئي	66-4
459	الإنفاق على حماية البيئة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	67-4
468	المساحات المتصحرة والمهددة بالصحرة في الجزائر	68-4
468	وضع الموارد المائية في الجزائر	69-4
469	تطور مؤشر التنمية البشرية (HDI) في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	70-4
470	مؤشر التنمية البشرية في الجزائر لسنة 2014.	71-4
473	تطور نسبة السكان الذي يتمتعون بمرافق الصرف الصحي المحسنة في الجزائر 2000-2014	72-4
475	التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية في الجزائر	73-4
477	تطور مؤشر هيرشمان - هيرفندال لتنوع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 - 2014	74-4
478	مؤشر تنوع الصادرات للدول العربية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2011	75-4

478	التنوع والتركز في مؤشرات الصادرات السريعة للاقتصاد الجزائري	76-4
480	التركز والتنوع في مؤشرات التجارة الخارجية (الواردات) في الجزائر 2005 ، 2013 ، 2014	77-4
489	أهم مؤشرات إدارة الحكم في الجزائر تبعا لرؤية البنك الدولي	78-4
498-497	اختبار الإستقرارية لمتغيرات المتعلقة بالحكم الراشد	79-4
499	دراسة إستقرارية سلسلة البواقي (اختبارات جذر الوحدة)	80-4

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
127	أبعاد التنمية المستدامة	1-2
132	الإدخار الحقيقي ضمن الفترة 1970-2003	2-2
151	مساهمة الطاقات المتجددة في الإمداد الطاقوي العالمي	3-2
163	منحى كوزنتس	4-2
164	منحى لورنز	5-2
179	البصمة البيئية للبشرية	6-2
181	خيارات منظور الكوكب الواحد لإدارة الموارد ضمن حدود الكوكب	7-2
221	عناصر الإدارة المتكاملة للموارد المائية	8-2
238	نموذج Corden and Neary 1982 لتفسير المرض الهولندي	1-3
240	الإنتاج العام لأسعار النفط الخام 1861 - 2016	2-3
241	العوامل المؤثرة على تقلب أسعار النفط الدولي	3-3
245-244	إرتباط الطاقة بمجالات التنمية المستدامة	4-3
270	منحى الذروة النفطية (hubbert)	5-3
344	العلاقة بين الحكومة التمكينية والقدرات البشرية	6-3
369	تطور الإنفاق الإستهلاكي (الإنفاق العام والإنفاق الخاص) في الجزائر 2000-2014	1-4
370	تطور الإنفاق الاستثمائي والإدخار الوطني في الجزائر 2000-2014	2-4
374	معدل نمو الإيرادات الجبائية، الجباية البترولية والإيرادات غير الضريبية في الجزائر 2000-2014	3-4
375	تطور إجمالي المديونية الخارجية ضمن هيكل الدين العام في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014	4-4
382	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر 2000-2014	5-4
400	تطور مساهمة الصناعة الإستهلاكية والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	6-4
404	تطور النسبة المئوية للقوى العاملة في القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	7-4
406	نمو قطاع المحروقات ومساهمته في نمو إجمالي الناتج الداخلي	8-4
407	تمثيل مربع كالدور للفترة 2000 - 2014	9-4
410	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2000-2004	10-4

412	بنية النمو الإقتصادي المحقق في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	11-4
414	بنية النمو الإقتصادي المحقق في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	12-4
417	تطور معدلات التضخم في الجزائر إلى غاية 2018 حسب توقعات صندوق النقد الدولي	13-4
423	نسبة المشاركة في القوى العاملة للفتحة العمرية 15-24 عاما، الإجمالي خلال الفترة 2000-2014	14-4
429	تطور معدلات البطالة والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2014	15-4
433	تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 (مليار دولار أمريكي)	16-4
438	هيكل الصادرات في الجزائر سنة 2014	17-4
440	تطور إحتياطات الصرف والحساب الجاري ومتوسط سعر البترول في الجزائر 2000-2014	19-4
442	صافي الإدخار المعدل كنسبة من الدخل القومي الإجمالي خلال الفترة 2010-2014	20-4
445	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيري الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية	21-4
447	التمثيل البياني لسلسلة البواقي للنموذج الأصلي المتعلق بالعلاقة بين الإيرادات والإنفاق الحكوميين	22-4
449	علاقة تطور النمو الإقتصادي واستخدام الطاقة وإنبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجزائر 1991-2014	23-4
457	التكاليف السنوية التقديرية للتدهور البيئي في ثلاث فئات بيئية لسنة 2008 (ملايين الدولارات)	24-4
464	مجموع إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري بما في ذلك تغير استخدام الأراضي والحراجة	25-4
465	تطور انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن) في الجزائر خلال الفترة 2000-2011	26-4
466	تطور إهلاك مصادر الطاقة كنسبة من إجمالي الدخل القومي خلال الفترة 2000-2014	27-4
467	التدهور في الموارد الطبيعية كنسبة من إجمالي الدخل القومي 2000-2014	28-4
472	توافر مصدر محسن لمياه الشرب (نسبة السكان الذين تتاح لهم سبل الحصول على مياه الشرب)	29-4
477	تطور مؤشر هيرشمان - هيرفندال لتنوع صادرات الإقتصاد الجزائري للفترة 2000-2014	30-4
479	تطور مؤشر التنوع هيرشمان- هيرفندال للواردات للإقتصاد الجزائري على مدى الفترة 2000-2014	31-4
480	مؤشر هيرشمان- هيرفندال لتنوع الإيرادات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	32-4

481	تطور مؤشر التنوع في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة 2000 – 2014	33-4
482	تطور مؤشر التنوع الإقتصادي المركب في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014	34-4
484	تطور المساهمة في النمو الإقتصادي خلال الفترة 2000-2018	35-4
485	وضعية المالية العامة في الجزائر إلى غاية 2018	36-4
486	تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2016	37-4
490	تطور مؤشر الصوت والمساءلة في الجزائر ضمن الفترة 2000-2016	38-4
491	تطور مؤشر الإستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	39-4
492	تطور مؤشر فعالية الحكومة	40-4
492	تطور مؤشر النوعية التنظيمية	41-4
493	تطور مؤشر حكم القانون خلال الفترة 2000-2014	42-4
493	تطور مؤشر مكافحة الفساد في الجزائر للفترة 2000-2014	43-4
495	الرتب المثوية لمؤشرات الحكم الراشد في الجزائر خلال السنوات 2006، 2011، 2016	44-4
496	التمثيل البياني للعلاقة القائمة بين النمو الإقتصادي ومؤشرات الحكم الراشد خلال الفترة 2000-2014	45-4
500	التمثيل البياني لسلسلة البواقي للنموذج المقدر	46-4

مقدمة

تترجع السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية على أهمية بالغة فيما يتعلق بخدمة أهداف التنمية بما يحقق الإستقرار ضمن مختلف المجالات الاقتصادية، الإجتماعية، السياسية، والأمنية، إلا أن التحول الذي تشهده إقتصاديات الدول نحو نموذج التنمية المستدامة، جعل السياسات الإقتصادية التقليدية التي تهدف إلى تكريس التوازنات الكبرى، قاصرة عن إستيعاب مختلف تحديات التنمية المستدامة ومختلف القضايا التي يطرحها هذا النموذج، حيث يتم التضحية بأهمية إرساء العدالة الاجتماعية، والتوازنات البيئية لصالح رفع معدلات النمو الإقتصادي والسيطرة على تطور معدلات التضخم من أجل إستقرار الإقتصاد الكلي دون التدقيق في طبيعة ومدى إستدامة مصادر النمو المحقق، وهو ما يطرح مخاطر إرتفاع تكاليف التنمية عبر الزمن وإنكشاف الإقتصاديات ذات البنية الهشة، خاصة إذا تعلق الأمر بالإقتصاديات الريفية والمعتمدة على إيرادات الموارد الناضبة. مما يستدعي إعادة توجيه وترقية للسياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية على النحو الذي يحافظ على الإستقرار الإقتصادي في ظل نظام عالمي هش يعاني من تعاقب الأزمات، ويُمكن من الإستجابة لأهداف التنمية المستدامة وتحديات البيئة العالمية.

فالسياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية أصبحت تشمل دائرة من الأهداف الواجب تحقيقها أوسع من الأهداف الأربعة المخصصة ضمن مربع كالدور (النمو الاقتصادي، استقرار الأسعار، توازن ميزان المدفوعات، العمالة الكاملة) حيث أنها أصبحت مرشحة لدور أشمل يمكن من خلاله أن تترجم منطق التنمية المستدامة، من خلال الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة عبر الزمن بما يستجيب لإحتياجات الأجيال الحاضرة دون تضييق الخيارات على الأجيال المستقبلية، وهو ما يحتاج إلى إتخاذ سياسات إقتصادية سليمة قائمة على تشجيع تنمية القطاع الخاص، وتعبئة الموارد، وتحسين مستوى الحوكمة الإقتصادية.

فالإدارة الجيدة للإقتصاد الكلي لضمان الإستقرار ضمن التوازنات الكبرى تشكل الحدود الضيقة للأهداف الواجب تحقيقها، ذلك أن تحديات القرن الواحد والعشرين فرضت جملة من المحاور الجديدة التي يجب أن تعالجها السياسية الاقتصادية الكلية والقطاعية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة ومتوازنة، ولعل أهم هذه المحاور: -إدارة السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية على النحو الذي يستجيب لقضايا الألفية: الفقر البطالة، المساواة بين الجنسين، النمو والتحول الديمغرافي، التنوع الإحيائي والتوازن الإيكولوجي...؛

- التنوع القطاعي والتوزيع الجغرافي الكفيل برفع الكفاءة الإستيعابية وإستغلال الموارد المتاحة بما يضمن إستجابة السياسية الاقتصادية لمتطلبات الإستدامة البيئية (القضايا الكبرى للتوازن الإيكولوجي مثل: التغير المناخي والإحتباس الحراري...) والإجتماعية دون المساومة على حقوق الأجيال المستقبلية أو التضييق على خيارات الأجيال الحالية؛

- الإلتزام بمعادلة حدود البيئة والنمو الإقتصادي لحماية وضبط قاعدة الموارد المتاحة في إطار لا يضيق على التنمية الإجتماعية والرفاه البشري، وتحري تحقيق التنمية البشرية المستدامة عند توزيع الدخل ما بين الإستثمار والإستهلاك؛

- تحري مبادئ الحكامة الإقتصادية الجيدة في إدارة السياسة الإقتصادية الكلية لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة؛

- البحث في حلول إستراتيجية لإشكالية تمويل التنمية المستدامة عن طريق إيرادات موارد ناضبة مما يطرح خطر إستدامة التمويل بسبب هيمنة الإيرادات النفطية كمصدر شبه وحيد للتمويل، فضلا عن خطر إجهاد منسوب البيئة من الموارد؛

-إعادة توجيه نمط تصميم عناصر السياسة الإقتصادية بما يخلق التوازن بين إستخدام مختلف أدائها لتحقيق أهدافها الكلاسيكية المتصلة بالدين العام والتضخم... وعلاقتها بأبعاد الإستدامة من الناحية الاقتصادية، البيئية والإجتماعية؛

-مخاطر ومكاسب التحول الهيكلي للإقتصاديات الريفية في إطار ضوابط ومقومات الإستدامة. وبالموازاة مع توجه الإقتصاديات النامية عموما والإقتصاد الجزائري خصوصا (توجيه أسعار النفط للبدائل والخيارات الإستراتيجية المعتمدة كسياسة إقتصادية، وهو ما يطرح إشكالا جوهريا وتحديا أمام الأهداف الإنمائية بعيدة المدى للإقتصاد الجزائري) إلى تبني نموذج التنمية المستدامة وإخضاع مسار التنمية فيها لقيود هذا النموذج ، من خلال إعادة توجيه سياساتها على المستوى الجزئي، فإن الأدلة التحريية أثبتت أنه لا بد من إعادة توجيه السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية في إطار ضوابط التنمية المستدامة لخلق المناخ الأكثر كفاءة على رفع القدرات الإستيعابية لهذه الإقتصاديات وخلق التنوع القطاعي الكفيل بدعم تنافسيتها، وبعث أواصر إستدامتها من خلال تحقيق زيادات تدريجية في نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية، الزراعية والصناعية، والسياحة... في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن الإستفادة مما تتيحه إبتكارات التنمية المستدامة.

أولا: الإشكالية الرئيسية

التوجهات نحو ترقية وإدارة السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية للإستجابة لمبادئ التنمية المستدامة ضمن مختلف الإقتصاديات في العالم، لم تختلف عنها الرؤية العربية، وتحديد الإقتصاد الجزائري، حيث تم في هذا الصدد إطلاق برنامج طويل المدى على مدى الفترة 2000-2014 ، كما تم تنفيذ جملة من السياسات القطاعية ضمن العديد من المجالات (المجال الفلاحي والتنمية الريفية والتجديد الريفي، القطاع الصناعي، قطاع الطاقة والمناجم، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية قطاع السياحة...) بغية إرساء تنمية مستدامة، كما تم الإلتزام بسلامة وشفافية تنفيذ السياسة الإقتصادية من خلال إصلاح الميزانية، وإجراءات الإصلاح المالي والبنكي وتحسين أداء السوق المالية وتطويرها... ناهيك عن الإلتزام بترقية التسيير الجيد للأموال العامة، من خلال عصرنة الإدارة الجبائية ورفع كفاءة السياسة الجبائية... وتنسيق السياسات النقدية والتجارية، وسياسات الاستثمار...



عليه فإنه لا بد من الوقوف على مدى نجاح حقبة من الإصلاح والتطوير للسياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية على مستوى الإقتصاد الجزائري الذي أصبح يطمح إلى أبعاد من تنوع هيكله إلى تحقيق تنمية مستدامة يمكن من خلالها دحر سمة لعنة الموارد وضمان رفاهية الأجيال الحالية دون رهن حقوق الأجيال المستقبلية وربط خياراتها التنموية بالتنقيب عن آبار النفط والغاز، ومن ثم الكشف عن مواطن الضعف والقوة في السياسة الاقتصادية والقطاعية في الجزائر ومحاولة البحث في الفرص والتهديدات التي يمكن أن يطرحها استمرار تطبيق السياسات الحالية، وما هي أهم مواطن ونقاط التغيير التي يمكن أن نستشرفها من خلال تطبيق حلقة دومينج على السياسة الاقتصادية في الجزائر بغية إرساء تنمية شاملة مستدامة.

بناء على ما تقدم، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما دور إدارة السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية وترقيتها في إعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري نحو التنوع في إطار ضوابط الإستدامة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية، أهمها:

- ما هي أهم دلائل الصياغة النظرية والتوجهات التطبيقية للسياسة الاقتصادية والقطاعية في الجزائر على مدى الفترة 2000-2014؟

- ما هي أهم التطورات ضمن مؤشرات الأداء الإقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014؟

- ما هي أبرز دلائل ومعالم ترقية وتوجيه السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية في الجزائر لإستيعاب قضايا

الإستدامة (الفقر الأمن الغذائي، الأمن المائي، الأمن الطاقوي، المساواة بين الجنسين...)؟

- كيف يمكن للسياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية أن تكون قادرة على إستيعاب قيد كفاءة إستخدام الموارد (التخصيص والتوزيع) لتحقيق أهداف الإستدامة وخلق التنوع القطاعي الكفيل برفع تنافسية الإقتصاد الجزائري وتنويعه؟

- ما هو دور الحكامة الاقتصادية في تفعيل أهداف السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية لتحقيق تنمية

مستدامة؟

ثانيا: الفرضيات

إن المعالجة النظرية والتطبيقية للإشكالية تستدعي طرح جملة من الفرضيات للوقوف على مدى موضوعية

الدراسة ويمكن في هذا الصدد أن نطرح الفرضية الرئيسية التالية:

لا تتمتع السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية في الجزائر بالمقومات الكفيلة باستيعاب أهداف التنمية المستدامة.

يتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية جملة من الفرضيات الفرعية، تتمثل فيما يلي:

- تتمتع الجزائر بسياسات إقتصادية كلية وقطاعية سليمة تحقق أهداف التنمية الإقتصادية؛

- لا تستجيب السياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية في الجزائر لقيد التوازن البيئي؛

- تستجيب السياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية في الجزائر لأهداف العدالة الاجتماعية؛

-تخضع السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية في الجزائر لمبادئ الحكامة الاقتصادية في الصياغة والتطبيق.

ثالثا: الأهداف

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، يتجسد أبرزها فيما يلي:

تقييم السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية للإقتصاد الجزائري ضمن الفترة 2000-2014 ومدى إستجابتها لأهداف الإستدامة؛

إستشراف أهم الإصلاحات الكفيلة بتحقيق الإدارة الجيدة للسياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية ضمن حقل التنمية المستدامة؛

وضع تصورات حول السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية التي تثنى مبدأ الإستفادة من التجارب السابقة ومحاولات الإصلاح وتتمتع بالمرونة اللازمة لإدراج متغيرات التحديث والتطوير لإستيعاب التحديات التي تواجه ملف التنوع خارج قطاع الطاقة في إطار الإستدامة؛

تحليل عناصر السياسة الاقتصادية (السياسة المالية، السياسة النقدية) ومدى تلاقي أو تنافر أهدافها مع أهداف التنمية المستدامة؛

تتبع وتقييم المؤشرات المعتمدة لأبعاد التنمية المستدامة خلال الفترة المقترحة للدراسة 2000-2014 ومدى وجود علاقة إرتباطية بينها وبين المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري؛

- دراسة مدى إستدامة التوازنات الكلية للإقتصاد الجزائري ومدى تحقق الأبعاد الإجتماعية والبيئية عن طريق الإستناد إلى سياسة إقتصادية تعتمد على التوسع في السياسة المالية جراء الوفرة المالية الناتجة عن إرتفاع أسعار الطاقة، عن طريق زيادة عنصر الإنفاق العام من أجل تحقيق التغيير الهيكلي والإستجابة للضغط الإجتماعي، وبالموازاة مع سيادة الأثر اللاكينيزي جراء ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدرته؛

- وضع إستراتيجية شاملة للإدارة المتكاملة للموارد المتاحة (خاصة الموارد الطاقوية المتجددة وغير المتجددة) المادية البشرية والمالية، لرفع كفاءة وفاعلية إستخدامها بما يدعم أهداف إستحداث التنوع الكفيل بتحقيق التوازن القطاعي والجهوي؛

- إبراز دور الحكامة الاقتصادية كأرضية لإرساء أسس التنمية الشاملة المستدامة.

رابعا: أهمية الدراسة

تكتسي الدراسة جملة من نقاط الأهمية، وهي:

- أهمية إعادة توجيه السياسات الاقتصادية الكلية نحو إستيعاب أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الدولي والمحلي؛

- ترقية السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية بما يدعم توجهات الجزائر نحو تبني نموذج التنمية المستدامة؛
- تقييم السياسات الاقتصادية الكلية القائمة على مدى الفترة 2000 - 2014 ووضع تصورات إستشرافية عن أهمية إضفاء إصلاحات عميقة لإرساء سياسات إقتصادية سليمة يمكن أن تستوعب أهداف الألفية؛

-أهمية خلق التحول الهيكلي للإقتصاد الجزائري نحو التنوع القطاعي المستدام، خاصة وأن هناك العديد من المخاطر التي يطرحها دعم التوازنات الكلية في الجزائر عن طريق الوفرة التي يتيحها صندوق ضبط الموارد، نظرا لإرتباطه بموارد ناضبة عبر الزمن؛

-أهمية إعادة حقن الفوائض المالية وعوائد النّفط ضمن سياسة إقتصادية كلية وقطاعية تخدم أهداف التّسمية المستدامة للإقتصاديات الريفية، عن طريق ترقية وإعادة توجيه مجموع القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة في صورة سياسة إقتصادية لتشمل ما هو أبعد من البعد الاقتصادي للتنمية، لتحقيق الأبعاد الإجتماعية والإستدامة البيئية ونقل المنافع بصورة عادلة وآمنة عبر المكان والزمان.

خامسا: منهج الدراسة وأدواتها

معالجة إشكالية الدراسة تستدعي الإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للوقوف على مختلف الخلفيات النظرية للسياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية، أدواتها، أهدافها، معوقات تطبيقها... والروابط الفكرية مع إشكالية التنمية بالتوافق مع المتطلبات في إطار مبادئ الإستدامة، بالإضافة إلى تحري المنهج الإحصائي والمنهج الكمي المقارن فيما يتعلق بمعالجة البيانات الكمية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، كما تم الإستعانة بنماذج الإقتصاد القياسي في إختبار العلاقات المرتبطة بموضوع الدراسة.

سادسا: حدود الدراسة

إن الإحاطة بموضوع الدراسة يتطلب حصرا لجملة من الحدود على النحو التالي:
-الحدود النظرية: السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية وأهمية إدارتها وترقيتها من أجل الاستجابة لأبعاد التنمية المستدامة والإسراع بوتيرة تحقيق أهداف الألفية لاسيما في البلدان النامية؛
-الحدود المكانية: الإقتصاد الجزائري كأمّودج عن الإقتصاديات الريفية؛
-الحدود الزمانية: 2000 - 2014، مع إستشراق مستقبل تطور الإقتصاد الجزائري في ظل السياسة الاقتصادية الحالية وفي ظل ضوابط الاستدامة.

سابعا: أسباب ودوافع إختيار الموضوع

هناك العديد من الأسباب المتعلقة بإختيار موضوع الدراسة والتي من أهمها:
-رغبة الباحثة في دراسة الموضوع؛
-يعتبر الموضوع إمتداد للدراسة المقترحة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير والتي قدمت تحت عنوان دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة؛
-ارتباط الموضوع بصورة أساسية بتخصص الدراسة (التنمية المستدامة)؛
-ضرورة الإهتمام بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية في البلدان النامية وخصوصا النفطية في ضوء المتغيرات المحلية الإقليمية والدولية في العصر الحديث؛



-الوقوف على الأسباب الجوهرية لتواضع نتائج السياسات الإقتصادية التقليدية والقطاعية للإقتصاد الجزائري في خلق وإيجاد تنمية مستدامة؛

-التحول العالمي عموما والرؤية الجزائرية خصوصا نحو أهمية تبني نموذج التنمية المستدامة يفرض إعادة توجيه السياسات الإقتصادية والقطاعية على المستوى الكلي لمحاكاة مقومات إرساء هذا النموذج وعدم الإكتفاء بمعالجتها على المستوى الجزئي.

ثامنا: الدراسات السابقة

توجد جملة من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع إدارة السياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما تم إختبار العلاقة الإرتباطية بين المتغيرين، وهو ما يشكل قاعدة هامة لبناء أسس الإشكالية المقدمة والتي تتمتع بخصوصية تطبيقها على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000- 2014 ، ويمكن فيما يلي أن نورد أبرز الدراسات السابقة ذات الصلة بالإشكالية المقترحة:

▪ الدراسة الأولى¹

عنوان الدراسة:

Justification and Implication of Macroeconomic Management for Sustainable Development

صاحب الدراسة: Charity Ezigbo

تاريخ الدراسة: 2012

الجهة التي أصدرت الدراسة: Journal of Economic and Sustainable development

أهداف الدراسة:

تسعي الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تحديد العلاقة بين إدارة الإقتصاد الكلي والتنمية المستدامة؛
 - تحديد أهداف السياسة الإقتصادية الكلية ذات الصلة لتحقيق التنمية المستدامة؛
 - تقييم أدوات السياسة الإقتصادية الكلية ذات الصلة لإدارة الإقتصاد الكلي.
- أما أهم الفرضيات التي قامت عليها الدراسة فتتمثل فيما يلي:
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الإقتصاد الكلي والتنمية المستدامة؛
 - العمالة الكاملة وإستقرار الأسعار، والنمو الإقتصادي، وفائض ميزان المدفوعات هي أهداف السياسة الإقتصادية الكلية ذات الصلة لتحقيق التنمية المستدامة؛
 - السياسة النقدية والسياسة المالية هي أدوات السياسة الإقتصادية الكلية ذات الصلة لإدارة الإقتصاد الكلي.
- أبرز نتائج الدراسة تمثلت فيما يلي: هناك علاقة إرتباط قوية بين إدارة الإقتصاد الكلي وتحديد أهداف السياسة الإقتصادية والتنمية المستدامة.

¹ - الدراسة متوفرة على الموقع الإلكتروني : www.iiste.org

▪ الدراسة الثانية¹

عنوان الدراسة:

MACROECONOMIC POLICY AND SUSTAINABILITY

صاحب الدراسة: Jonathan Harris

تاريخ الدراسة: جويلية 2001.

الجهة التي أصدرت الدراسة:

Global Development and Environment Institute, Tufts University

ملخص الدراسة: في إطار الانتقال العالمي نحو نموذج التنمية المستدامة فإن ما يمكن أن يحول مسار إقتصادات السوق هو استخدام سياسات الإقتصاد الجزئي السليمة. ولكن إعادة توجيهه الأساسية اللازمة للتنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون إعادة توجيه سياسات الإقتصاد الكلي أيضا.

ذلك أن العديد من المبادئ الأساسية للسياسة الإقتصادية الكلية تحتاج إلى إعادة تعريف في سياق المشاكل العالمية الحالية. وينبغي أن تشمل أهداف السياسة الإقتصادية الكلية الإستقرار الإقتصادي والعدالة التوزيعية وأهداف إجتماعية واسعة مثل أمن الدخل، والتعليم، والرعاية الصحية الشاملة، وإدارة النمو الاقتصادي. عليه فإن الوقت قد حان لإعادة تقييم نظرية وسياسات الإقتصاد الكلي. وينبغي أن يكون الهدف هو توفير الأساس النظري لإعادة توجيه السياسات الكلية على الصعيدين الوطني والدولي، وربط الجهود المبذولة لتعزيز الإستدامة والإنصاف على المستوى المحلي وإعادة هيكلة المؤسسات المتعددة الأطراف. وركزت الدراسة ضمن الحوصلة التي قدمها الباحث على:

ضرورة البحث في مجال سياسة الإقتصاد الكلي التي يمكن في ظلها معالجة مجالات التوزيع والعدالة الإجتماعية والإستدامة البيئية. وينبغي أن يكون الهدف هو توفير الأساس النظري لإعادة توجيه السياسات الكلية على الصعيدين الوطني والدولي، وربط الجهود المبذولة لتعزيز الإستدامة والإنصاف على المستوى المحلي مع "تخصير" وإعادة هيكلة المؤسسات المتعددة الأطراف.

▪ الدراسة الثالثة

عنوان الدراسة: السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية

صاحب الدراسة: عامر ذياب التميمي

الجهة التي أصدرت الدراسة: المعهد العربي للتخطيط (الكويت)

تاريخ إجراء الدراسة: 2005.

ملخص الدراسة: هدفت الدراسة إلى تقييم السياسات الإقتصادية الأساسية التي تم إنتهاجها من قبل حكومات البلدان العربية خلال العقود الخمسة الماضية، وتبيان القصور في تلك السياسات والمشكلات الهيكلية التي نجمت عنها والبحث في سبل تطويرها من أجل إرساء تنمية حقيقة تستوعب أهداف الألفية.

¹ - الدراسة متوفرة على الموقع الإلكتروني : <http://ase.tufts.edu/gdae>



▪ الدراسة الرابعة

عنوان الدراسة: تذبذب النمو الإقتصادي ومخاطره: العوامل المحددة والآثار في البلدان النامية

صاحب الدراسة: أنيل عبد الجبار الجومرد

الجهة التي أصدرت الدراسة: مجلة تنمية الرافدين العدد 97 مجلد 32 سنة 2010 (كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل).

تاريخ الدراسة: 2008.

ملخص الدراسة: يهدف البحث إلى تشخيص المتغيرات المفسرة لتذبذب النمو، لغرض تسهيل إدارة خطره ودعم السياسة الرامية إلى رفع معدل النمو في الأجل الطويل في البلدان النامية. وقد إعتمد البحث صيغة الإنحراف المعياري لمتغير معدل النمو السنوي مقاسا لتذبذب النمو، وإنتقى البحث أربعة عشر متغير من بين أربعة وخمسين لتفسير تذبذب النمو. وقد جرى تقدير نموذج البحث على بيانات إثنين وسبعين بلدا بإستخدام طريقة المربعات الصغرى الموزونة. وبعد إستبعاد المشاهدات المتطرفة، والبلدان التي أخفقت في تحقيق النمو خلال العقدين الأخيرين، اتضح أن هناك ستة متغيرات تؤثر بصورة أساسية في تذبذب النمو وهي مؤشر الديمقراطية واللوغاريتم الطبيعي لمتوسط نصيب الفرد من سنوات التعليم في أول الفترة والإنحراف المعياري للرقم القياسي لأسعار المستهلك، والإنحراف المعياري لنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التنافسية ومؤشر المخاطر. خلص البحث إلى أن سياسات الإقتصاد الكلي التي من شأنها أن تحقق استقرارا في الأسعار وتعزز القدرة التنافسية وتحد من تقلبات عوائد الصادرات. ستؤدي إلى إنخفاض تذبذب النمو، مما يسهم في رفع متوسط معدل النمو وديمومته ويساعد في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. كما أن الإرتقاء بمستوى الحاكمية والنهوض بمستوى الإنسجام الإجتماعي والإستقرار السياسي من شأنه أيضا أن يخفض تذبذب النمو ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

▪ الدراسة الخامسة

عنوان الدراسة: السياسات الإقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر

صاحب الدراسة: صابر بلول

الجهة التي أصدرت الدراسة: مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 25- العدد الأول- 2009.

سنة إصدار الدراسة: 2009

ملخص الدراسة: يعد الفقر من أكبر التحديات التي تواجه البشرية، ويعد القضاء عليه أو الحد منه ضرورة إقتصادية وسياسية فضلا عن أنها ضرورة أخلاقية أولا. والملاحظ أن معدلات الفقر تزداد في وقت تبشر فيه العولمة برفاهية البشرية جمعاء. والواقع يشير إلى عدم جدوى البرامج والسياسات الاقتصادية الكلية في الحد من الفقر لأنه على الرغم من كل ما كتب عن ظاهرة الفقر ودورها في عدم تحقيق مفهوم التنمية البشرية الشامل، هناك قصور في إختيار بدائل تنموية تحد من الفقر، وهذا القصور تحول في معظم الأحيان إلى تحبط وفشل في وقت لا مجال فيه

للتجريب بمصير الشعوب. إن ظاهرة الفقر تزداد وتتفاقم آثارها في المجتمعات، وفي الوقت نفسه تزداد مع الزمن خيبة الشعوب وغضبها من إجراءات وخيارات معالجة الفقر المرتكزة على فرض نظام السوق على دول العالم. وقد عمدت هذه الدراسة إلى إيجاد بديل مناسب وخيار أفضل، يسهم واقعياً في القضاء على الفقر أو الحد منه من خلال صياغة مجموعة مقترحات، هي عبارة عن سياسات وإجراءات مبنية على العلاقة بين السياسة الاقتصادية والفقر والبطالة والدخل والنمو الاقتصادي.

▪ الدراسة السادسة

عنوان الدراسة: السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي

صاحب الدراسة: أحمد الكواز

تاريخ إصدار الدراسة: جانفي 2013

الجهة التي أصدرت الدراسة: مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المجلد الخامس عشر العدد الأول.

ملخص الدراسة وأهم النتائج: في إطار دراسة العلاقة بين السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي تم التعرض لعدد من السياسات الاقتصادية التقليدية وإنعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي، وفي هذا السياق تم عرض سياسات واشنطن باعتبارها ممثلاً عن السياسات التقليدية، بالإضافة إلى عرض جملة من مؤشرات عدم الاستقرار الاجتماعي، كما عمدت الدراسة إلى تقييم آثار توزيع الثروة على الاستقرار الاجتماعي. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، لعل أهمها: النتائج السلبية على الجانب الاجتماعي (بطالة تدهور القدرة الشرائية...) جراء اعتماد سياسات اقتصادية تقليدية وما تضمنته من إهمال للأبعاد الاجتماعية، والتأكيد على دور الاستثمار العام كأداة رئيسية للسياسة المالية الهادفة إلى الاستقرار الاجتماعي، والتأكيد على أهمية توجيه السياسات لإعادة تأهيل القطاع الخاص وأهمية تدارك ومعالجة سوء الإدارة الاقتصادية الكلية والقطاعية في الدول النامية.

▪ الدراسة السابعة

عنوان الدراسة: التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر

صاحب الدراسة: ناصر مراد

الجهة التي أصدرت الدراسة: مجلة بحوث اقتصادية عربية ضمن العدد 46.

سنة إصدار الدراسة: 2009

ملخص الدراسة وأهم نتائجها: عالج الباحث مفهوم التنمية المستدامة وأهم تحديات ضمن واقع الاقتصاد الجزائري وأكد على أن التنمية المستدامة عملية متعددة الأبعاد تتطلب تغييرات هيكلية وعميقة في الاقتصاد الوطني، وترتكز محدداتها الأساسية على كل من الموارد البشرية، الموارد الطبيعية، التكنولوجيا والتكوين الرأسمالي.



وأشار إلى أن تبني الحكومة الجزائرية برنامج التعديل الهيكلي ثم برنامج الإنعاش الاقتصادي مكنها من تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجب سنة 1990، بعد فترة الركود التي أعقبت أزمة 1986، إلا أن تلك المعدلات غير كافية لمواجهة التحديات، كما أنها حققت نمو اقتصادي ريعي معرض لتقلبات أسعار النفط، لذلك يجب تطوير القطاعات الأخرى (الصناعة، الفلاحة، السياحة...) لإسهامها في النمو الاقتصادي تحت قيد حماية البيئة. وقدم الباحث جملة من التوصيات التي من شأنها أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، يمكن إيرادها فيما يلي:

-الإعتماد على أدوات الاقتصاد البيئي في إدارة الإقتصاد الوطني كبديل من أدوات الإقتصاد الرأسمالي، الذي يعتمد مؤشرات النمو ويتجاهل الأضرار البيئية والإجتماعية؛

-السعي قدما في القضاء على الفقر؛

-التقليل من أنماط الإستهلاك المفرط وتطوير أساليب إنتاج نظيفة؛

-التأكيد على عنصر المشاركة العامة في عملية صناعة القرار الإقتصادي؛

- تحديث طرائق إدارة الموارد المتاحة، بحيث تركز على حقوق المجتمعات والقطاعات المختلفة في الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية.

بالإضافة إلى جملة من الدراسات الأخرى ذات العلاقة بالموضوع، مثل: الدراسة التي أصدرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سنة 2001 تحت عنوان: *Macroeconomic Policy and Poverty Reduction* وقد أشرف على هذه الدراسة جملة من الباحثين (Brian Ames, Ward Brown, Shanta Devarajan , and Alejandro Izquierdo)

وكانت أهم المحاور التي عالجتها الدراسة ، ما يلي:

- الروابط بين السياسة الإقتصادية الكلية وتخفيض الفقر؛

-إستقرار الإقتصاد الكلي والنمو الإقتصادي؛

-النمو الموجه نحو سياسات الإقتصاد الكلي ومعالجة نتائج الفقر.

والدراسة التي أجراها Alejandro Nadal ، والتي أصدرت عن Center for Economic Studies, El Colegio de México سنة 2010 - 2011 ، تحت عنوان: *Macroeconomic Policy Reform and sustainability*

، وقد تطرقت الدراسة إلى ضرورة إخضاع الإعتبارات البيئية والإجتماعية لضرورات السياسة الإقتصادية الكلية، ووضع أولويات السياسة المتعلقة بالقضاء على الفقر والتعليم والتوازن البيئي، ودعت الدراسة إلى إقرار الحاجة إلى تعديل العلاقة بين أهداف الإقتصاد الكلي والإستدامة.

كما عالج الباحث José Antonio Ocampo موضوعا ذو صلة بالدراسة المقدمة تحت عنوان The macroeconomic of green economy في إطار الملتقى الثاني الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تحت عنوان: *The Transition to Green Economy: Benefits, Challenges and Risks from a Sustainable Development Perspective.*



ولعل أهم ما تم التعرض له هو طرح أربع قضايا للسياسة الاقتصادية الكلية، التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار في تحليل الاقتصاد الأخضر كأحد المحاور الهامة ضمن نموذج التنمية المستدامة، وتتمثل هذه القضايا فيما يلي:

- قضايا الرفاه عبر الزمن، وتعالج كيف يتم أخذ رفاهية الأجيال القادمة بعين الاعتبار في القرارات الاقتصادية الحالية وأهمية إختيار معدل الخصم الاجتماعي لتحليل التكاليف والمنافع على المستوى الجزئي والقطاعي؛
- آثار التدهور البيئي على العرض الكلي، وآثار الانفاق البيئي وسياسات الحماية على العرض والطلب الكلي؛
- النمو الاقتصادي هو عمليات التغيير الهيكلي من خلال تغييرات في أنماط الإنتاج والإستهلاك للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر؛

- إشكالية تمويل الاقتصاد الأخضر وخاصة في البلدان النامية.

وقدم Jonathan M. Harris دراسة تحت عنوان Ecological macroeconomics : Consumption, Investment, and climate change ، وقد أصدرت الدراسة ضمن Real- World economic review, issue n^o 50, 2009 ويمكن إستعراض ملخص الدراسة من خلال ما يلي:

إستهل الباحث دراسته بعرض أهم مؤشرات تدهور البئية العالمية، ليؤكد أن السياسات الاقتصادية القائمة، ومفهوم النمو السائد ساهم في تحديد معالم المشكلة الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين والمتمثلة في إرتفاع ثاني أكسيد الكربون.

فالنظرة التقليدية للسياسة الاقتصادية الكلية تنحصر في خلق الإستقرار الاقتصادي، تجنب التضخم المفرط، والركود ولكن النظرة الأوسع لا بد أن تأخذ بعين الإعتبار جملة من الأهداف الأخرى: الاستدامة البيئية، وتوفير الحاجات الإجتماعية الأساسية مثل: التعليم، الرعاية الصحية، العدالة التوزيعية... وقد أكدت الدراسة على أن توجيه الاقتصاد الكلي نحو الإستدامة البيئية أمر أساسي للحفاظ على النظم الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، وأنه يمكن الجمع بين السياسات التقليدية والحديثة لإنشاء مؤسسات اقتصادية يمكن أن تحقق خفض سريع في إنبعاث الكربون، وترويج الإستثمار في رأس المال البشري والطبيعي.

تاسعا: الإطار العام للدراسة

إن معالجة إشكالية الدراسة تستدعي الإستناد إلى:

قسم نظري سيم من خلاله إبراز مختلف الخلفيات الأدبية لمغيرات الدراسة مع التركيز على طرح الإشكاليات والقضايا الكبرى التي يتضمنها موضوع إعادة توجيه السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية وخاصة في الدول الريفية لإستيعاب أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن تسليط الضوء على مصطلحات الدراسة مثل: الحوكمة الاقتصادية، الإدارة الجيدة للموارد والسياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية والتي تمثل مصطلحات مفتاحية.

أما القسم التطبيقي من الدراسة فسيخصص لدراسة وتقييم السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية في الجزائر على مدى الفترة 2000-2014 ومتابعة مختلف مؤشرات أداء الإقتصاد الكلي وإختبار مدى إستجابتها لأهداف التنمية المستدامة في ظل هيكلها الاقتصادي الموسوم بسيطرة القطاع الواحد. وقياس مدى نجاح الجزائر في تحقيق



التنوع الإقتصادي بالاضافة الى قراءة و تحليل مؤشرات الإستدامة، ومن ثم الوصول إلى إقتراح جملة من الإجراءات التصحيحية لإدارة السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية في الجزائر نحو تحقيق تنمية إقتصادية شاملة، متوازنة ومستدامة.

عاشرا : صعوبات الدراسة

يصنف موضوع الدراسة بأنه من أعقد الموضوعات المطروحة فيما يتعلق بالبحث في منهج تصميم السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية على مستوى الإقتصاديات الريفية بما يستجيب لتحقيق التنمية المستدامة، وقد واجهت الباحثة صعوبات متعلقة بضرورة الفصل في سياق الطرح المنهجي بين متغيرات الدراسة، والإرتباط العضوي بين هذه المتغيرات من الناحية الموضوعية، بالإضافة إلى صعوبة أو تعذر الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالإقتصاد الجزائري لإستثمارها في إختبارات ذات صلة مباشرة بالموضوع المعالج.



الفصل الأول

مدخل تنظيري نحو السياسات

الاقتصادية الكلية والقطاعية

تمهيد

تترجع السياسات الاقتصادية على أهمية بالغة ضمن أدبيات الفكر الإقتصادي المعاصر، ذلك أن تصميمها يتضمن اعتماد مجموعة من القرارات والإجراءات التي تحاكي الفلسفة التنموية المتعلقة بتحقيق الأهداف الإقتصادية والاجتماعية التي تبناها دولة معينة خلال حقبة زمنية محددة، بل إن سلامة تصميمها يحدد مسار التنمية ومدى النجاح في بلوغ الأهداف المسطرة ضمن الأجندة المعتمدة. وتتفرع السياسة الاقتصادية تبعاً للمدخل النوعي الى مجموعة السياسات الكلية المتمثلة في السياسة المالية، والسياسة النقدية، والسياسة التجارية، وسياسات سعر الصرف...، وتبعاً للمدخل القطاعي الى مجموعة هامة من السياسات التي تتعلق ببنية الاقتصاد وهيكله وهي السياسة الزراعية، السياسة السياحية السياسة الصناعية، سياسات التعليم، سياسات الطاقة...

وتتضمن السياسة الاقتصادية ضمن فلسفتها التقليدية التي عرفت تطورات هامة في سياق التحول إلى نموذج التنمية المستدامة مجموعة من الأهداف التي لخصت ضمن مربع كالدور، والتي تتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي والإستقرار في المستوى العام للأسعار، وتحقيق التشغيل الكامل، وبعث التوازن الخارجي المتعلق بتوازن ميزان المدفوعات، وهي تجسد في مجموعها البيئة الكلية المثلى لتحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة.

إنطلاقاً من هذا الطرح فإنه سيتم وفي سياق الطرح المنطقي والمنهجي لموضوع الدراسة التعرض بشئ من الإستفاضة لمضمون السياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية، وأهم الكتابات الإقتصادية التي عالجتها، تمهيداً لإستقراء مواطن التطور فيها في سياق ربطها بمسارات التحول نحو نموذج التنمية المستدامة في ظل خصوصية الإقتصاد المعالج ذو الطبيعة الريعية، عليه سيتم معالجة المحاور الكبرى التالية:

- ❖ **المبحث الأول: ماهية السياسية الإقتصادية الكلية؛**
- ❖ **المبحث الثاني: السياسات المتخصصة للسياسة الإقتصادية؛**
- ❖ **المبحث الثالث: مضمون أهم السياسات القطاعية .**

المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية الكلية

تعددت المفاهيم التي عالجتها مفهوم السياسة الاقتصادية تبعاً للخلفيات الاقتصادية المعتمدة، ولاسيما ما يتعلق بهيكل السياسات الواجب اعتمادها للتأثير في متغيرات المشهد الاقتصادي والاجتماعي في سياق نموذج التنمية المعتمد والفلسفة الاقتصادية المتبناة، عليه سيتم من خلال المحاور المقترحة في هذا الصدد مناقشة مضمون السياسة الاقتصادية الكلية وأهم الطروحات النظرية المترتبة بها.

1 السياسة الاقتصادية الكلية والأهداف الكبرى لها

1-1 مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية

تعددت التعاريف التي تناولت مصطلح السياسة، إلا أنها تشترك في أن السياسة تتلخص في تنظيم أمور المجتمع بما يصلح أحوال الناس، ذلك أن السياسة هي مجموعة من الأحكام، أو المنهج والطريقة المعتمدة لتدبير وإدارة شؤون الأمة في جوانب مختلفة كالجوانب المالية والإقتصادية...، أما السياسة الاقتصادية فقد اعتبرت جزءاً من السياسة العامة التي تتخذها الدولة لتحقيق جملة من الأهداف السياسية، الإقتصادية والاجتماعية¹، وقد عرفت على أنها: برنامج العمل الإقتصادي الذي تقوم به الحكومة للسيطرة، لتعديل، وإدارة متغيرات الإقتصاد الكلي لتحقيق أهداف اقتصادية محددة بدقة². ويقصد بالسياسة الإقتصادية أيضاً التأثير، التوجيهي الذي تمارسه الدولة على النشاط الإقتصادي، وكذلك مقدار تدخلها وتأثيرها في تحديد الإطار الإقتصادي الذي تعمل الوحدات الإقتصادية من خلاله، وهي مجموع الإجراءات المتخذة من قبل الدولة، والتي تهدف إلى تخصيص الموارد وتنظيم وإعادة توزيع الدخل³. عبر التأثير التوجيهي الممارس على الأنشطة الإقتصادية، وعلى الجانب الإقتصادي الذي تعمل ضمنه الوحدات الإقتصادية. في حين ذهب فريق آخر إلى تعريف السياسة الإقتصادية على أنها: "دراسة أفضل السبل أو الوسائل التي يمكن أن تعتمدها السلطات العامة بغية تحقيق هدف معين أو غاية معينة، ولهذا توسم السياسة العامة بأنها غائية وهو ما يشير إلى دراسة أحسن الطرائق لتحقيق أهداف معينة، مثل: هل يستحسن ترك الحياة الإقتصادية حرة من دون تدخل من جانب الحكومة؟ أو قيام الحكومة بالتدخل لتحقيق أكبر قسط من إشباع الحاجات الأساسية، ومن ثم الوصول إلى درجة معينة من الرفاهية الإقتصادية. ويأتي في السياق نفسه إمكانية دراسة أفضل السبل لكبح جماح التضخم من خلال اعتماد سياسات نقدية أم مالية، وكذلك الحال، ما هي السياسات التي يمكن من خلالها معالجة أوضاع البطالة، أي أن: أية سياسة مطلوب تطبيقها يجب دراستها بعمق وبيان إمكانية وصولها إلى تحقيق أهدافها المحددة عن طريق تحليل آليات هذه السياسة"⁴.

عموماً تتمثل السياسة الإقتصادية، أو ما يعرف بالسياسة الإقتصادية الكلية في قيام الدولة بالتحكم في بعض المعلومات التي يقع عليها الاختيار كأدوات تستخدم لتحقيق قيم مستهدفة لمتغيرات تمثل الأهداف الإقتصادية للدولة

¹ - أحمد مجذوب، أحمد علي، السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، 2003، ص: 60.

² - DN Dwivedi, Macroeconomic policy : Theory and Policy, 3rd edition , Tata M Graw Hill, New Delhi, India, 2010, P: 566.

³ - السيد عطية عبد الواحد، التحليل الإقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص: 398.

⁴ - عبد علي كاظم العموري، تاريخ الأفكار الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012، ص: 36.

ويعتمد الإختيار على المتغيرات التي تستطيع الدولة التأثير فيها¹. والسياسة الإقتصادية الكلية يتحدد مجالها في دراسة أنسب السبل والوسائل، والمبادئ، والقواعد والإجراءات الإنشائية، والإصلاحية التي يجب أن تتبعها السلطات العامة للوصول إلى أهداف معينة، أو غايات محددة، وذلك من خلال دراسة أحسن الطرائق المؤدية لتحقيق وبلوغ تلك الغايات، ولا بد أن تصدر السياسة الإقتصادية بناء على تحليل واقعي ودراسة علمية دقيقة حتى يمكن أن تحقق الأهداف المرجوة منها². فللسياسة الإقتصادية لأي بلد إنما تنبثق من الأفكار الكلية التي يتبناها المجتمع، وترسم بذلك حسب الواقع المعاش، وتتغير حسب تغيرات هذا الواقع، ولهذا فإن إدراك واقع البلدان شيء كفييل بضمان إتمام الرسم الصحيح للسياسة الإقتصادية³.

من خلال ما تقدم، يمكن تعريف السياسة الإقتصادية الكلية على أنها: مجموع الأدوات والإجراءات والوسائل والأساليب، التي تتلخص في البدائل المتاحة خلال فترة زمنية محددة، والقادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة لإستخدام الموارد المتاحة في سبيل تحقيق أقصى الغايات المسطرة من قبل الدولة، والتي ترمي من خلالها إلى تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية.

كما تجدر الإشارة إلى أن السياسة الإقتصادية المقترحة تختلف عن السياسة الإقتصادية الفعلية، فالأولى مخططة ومصممة في شكل برنامج معد للمستقبل في المدى القصير أو الطويل، أما الثانية فهي الجاري العمل بها أو جرى العمل بها في الماضي، وغالبا ما تكون الأولى أكثر معقولة ورشدا إقتصاديا من الثانية. كما أن السياسة الإقتصادية الكلية تختلف بإختلاف النظم الإقتصادية، ذلك أن هذه الأخيرة تحدد الأهداف الرئيسية للسياسة الإقتصادية آثارها وحدودها بل إن هيكل السياسات الإقتصادية الكلية يختلف بين مجتمعات النظام الواحد وهذا ما يدل على حقيقة أن السياسات الإقتصادية الكلية التي يتم اتخاذها على مستوى كل دولة لا بد أن تحاكي خصائص المجتمع، والأهداف التي يطمح إلى تحقيقها في ظل البدائل المتاحة، والوسائل الممكن تطبيقها. فدور السياسة الإقتصادية يتحدد في ضوء طبيعة النظام الإقتصادي السائد في وفلسفة النظام السياسي القائم في الدولة وعلى العموم فإن معظم الأنظمة في المجتمع الدولي تقترب أو تبتعد عن نظاميين أساسيين، أحدهما نموذج التخطيط للإقتصاد الوطني، والآخر يعتمد على تفاعل قوى السوق في توزيع الموارد الإقتصادية، وذلك كجزء من أسلوب إستخدام الموارد، ففي إطار نموذج سوق المنافسة الذي يعتمد بصورة أساسية على قوى السوق في إستخدام الموارد والذي يتأثر إلى حد بعيد بمفاهيم النظرية الإقتصادية التي تؤثر بدورها في السياسة الإقتصادية بحيث تعمل وفقا للكفاءة الإقتصادية. أما النموذج الذي يعمل وفقا للتخطيط للسياسة الإقتصادية فإن مبرراته هي أن تعقيد النشاطات الإقتصادية يتطلب أن تتدخل السياسة الإقتصادية للدولة لتعديل النظام القائم على سوق المنافسة لما ينتابه من عيوب تعيق تحقيق الرفاهية الإقتصادية للأفراد سواء كانوا منتجين أو مستهلكين، وهذا ما يدفع الدولة للتدخل في توجيه الموارد وفقا لإستخدامات، تفترض من خلالها أن سياستها الإقتصادية أفضل من توجيه

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي: تحليل كلي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة- مصر، 2002، ص: 15.

² - أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الإقتصادية الزراعية: رؤى معاصرة، دون طبعة، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية - مصر، 2004، ص: 18-19.

³ - عبد الرحمن المالكي، السياسة الإقتصادية المثلى، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2003، ص: 40.

السوق لتلك الإستخدامات¹. وتبنى المدرسة الكنزوية هذا التوجه، بغية ضمان التخصيص الأمثل للموارد، بما يحقق رفاهية كل الأفراد دون التأثير على رفاهية فرد دون آخر، وهو ما يمكن ان يقع إذا أسندت مهمة تخصيص الموارد لآلية السوق، التي وحسب ما يقره الكنزويون يمكن أن تفسل 'إخفاق السوق' أي عدم تحقيق أمثلية باريتو.²

السياسة الإقتصادية الكلية تدرس من ثلاث زوايا رئيسية، حيث تتمثل الأولى في الأهداف التي يطمح الإقتصاد القومي لتحقيقها، أما الثانية فتتعلق بالأسس العلمية والقواعد التي يمكن الإستناد إليها لتحقيق الأهداف، لتتجسد الثالثة في الإمكانيات العملية لتطبيق أسلوب من أساليب السياسة الإقتصادية، مما يكرس قاعدة معلومات عن احتمالات حدوث نتائج السياسة، ومدى التناقض بين الأهداف المراد تحقيقها، وأي الوسائل أفضل لبلوغ الأهداف وصولاً إلى إختيار البديل الأفضل في إطار مفاضلة بين المنافع والتكاليف المرتبة³. ذلك أنه لا توجد معجزات في السياسة الإقتصادية، فكل بلد لا يستطيع إرساء النهوض الإقتصادي الذي يطمح إليه، إلا عن طريق تطبيق سياسات إقتصادية سليمة⁴. كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هناك نوعين من الأجل في وضع السياسات الإقتصادية، إذ نجد الأجل (التأخير الداخلي) وهو الزمن بين الصدمة الملاحظة وتدابير السياسة الإقتصادية المعتمدة للتأثير على هذه الصدمة، وهو أجل مزدوج، فمن جهة لا بد من تقييم الصدمة، ومن جهة أخرى لا بد من وضع السياسة الملائمة. أما الأجل الخارجي فهو الزمن الممتد بين اللحظة التي يتم فيها اتخاذ تدابير السياسة الإقتصادية واللحظة التي يظهر فيها الأثر الفعلي على الإقتصاد، ويفسر هذان الأجلان أن آثار السياسة الإقتصادية لا يمكن قياسها دائماً بشكل صحيح، كما يمكن تقديرها بشكل سيء⁵.

أما خطوات صياغة السياسة الإقتصادية، عبر مساهمة النظرية المعيارية للسياسة الإقتصادية (ما يجب أن يكون) في كيفية ممارسة متخذ القرار لمهامه، فقد تناولها تنبرغن 1956 Tinbergen تبعاً لما يلي⁶:

أ - تحديد الأهداف من خلال دالة الرفاه الإجتماعي التي يعمل متخذ القرار على تعظيمها، والتي بناءً عليها يتم تحديد الأهداف الإقتصادية؛ ويرى تنبرغن تبعاً لإعتماده على العلاقات الخطية (أثر الأدوات على الأهداف هو أثر يتسم بالإستقلالية الخطية) عند تحليل السياسة الإقتصادية، وبالتالي فإنه لا بد من تساوي عدد الأهداف مع عدد الأدوات، بيد أن السياسات الإقتصادية في الواقع العملي تتسم بتعقيد (العمل في ظروف عدم التأكد) أكبر من التعقيد المطروحة فيما يتعلق بتساوي عدد الأهداف بعدد الأدوات؛

ب - تحديد أدوات السياسة الإقتصادية المتاحة لتحقيق الأهداف؛ وفي حالة عدد الأدوات أقل من عدد الأهداف وبالتالي لا يمكن تحقيق كافة الأهداف آنياً، مما يجعل المجتمع يواجه مشكلة المفاضلة بين الأهداف، ومن الضروري في هذا

¹ - سالم توفيق النحفي، أساسيات علم الإقتصاد، الطبعة الأولى، الدار الدولية الثقافية، مصر، 2000، ص - ص: 27 - 28.

² - Michael Howard , **Public sector economics for developing countries**, university of the West Indies Press Canada 2001, P: 2.

³ - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص، ص: 16، 18.

⁴ - لودفيغ فون ميزس، السياسة الإقتصادية: آراء لليوم وللغد، ترجمة: حازم نسيبة، الطبعة الثالثة، الأهلية للنشر، الأردن، 2007، ص: 37.

⁵ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 25.

⁶ - أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان - الأردن، 2011، ص - ص: 91 - 92.

المقام تعريف دالة الخسارة الإجتماعية التي تحدد التكلفة المترتبة على المجتمع بسبب الابتعاد عن تحقيق القيمة المثلى للأهداف؛

ت - إستناد متخذ القرار لنموذج للاقتصاد يربط من خلاله الأدوات بالأهداف، وبالشكل الذي يؤهله لاختيار القيمة المثلى لأداة السياسة الإقتصادية.

1 2 - أنواع السياسات الإقتصادية الكلية

تصنف السياسات الإقتصادية من خلال العديد من المدخل، فحسب الوسائل توجد السياسات الموازية والسياسات النقدية، أما حسب مدخل الإستراتيجيات فنجد السياسات التي تركز على جانب الطلب وتلك التي تركز على جانب العرض، في حين تصنف تبعا للمذاهب الإقتصادية إلى السياسات الليبرالية الكلاسيكية اللاتدخلية في الشؤون الإقتصادية والإجتماعية، والسياسات الليبرالية اللاتدخلية، وهناك نوعان رئيسيان من السياسات الإقتصادية الكلية، وفقا للمدى الزمني والأهداف، حيث نجد السياسات الإقتصادية النظرية والسياسات الإقتصادية الهيكلية أو البنية، وهذه الأخيرة سيتم التفصيل فيها من خلال العنصر الموالي، في حين ستعالج التصنيفات الأخرى في سياق الطرح الموضوعي للجانب التنظيري للسياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية.

أولا: السياسات الإقتصادية النظرية

يُعتمد على السياسات الإقتصادية النظرية لتوجيه النشاط الإقتصادي وفقا للظروف الإقتصادية في الأجل القصير حيث تعمل على مواجهة حالات التباطؤ المؤقتة في الإقتصاد، من خلال المؤشرات الإقتصادية لتوجيه النشاط نحو استعادة التوازنات الماكرواقتصادية والأدوات المستخدمة في إطارها تتمثل أساسا في: السياسة المالية سياسة التشغيل (التدابير والإجراءات الرامية إلى تعزيز خلق فرص العمل وتوفير الدخل للعاطلين على العمل) السياسة النقدية) وسياسة الصحة. بصورة عامة فإن أهم السياسات النظرية التي تعتمدها الدولة لتحقيق أهداف التوازن الماكرواقتصادي في المدى القصير والمتوسط، هي¹:

أ - سياسة الإستقرار: تهدف هذه السياسة إلى كبح النشاط الإقتصادي، ومنه مستوى الأسعار والأجور عبر سياسات مالية انكماشية، وترتكز بصورة أساسية على تخفيض معدلات التضخم، أما المعنى الواسع فيعني مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الإقتصادي في وضعه الطبيعي (تقليص الضغوط الإجتماعية)؛

ب - سياسة الإنعاش الإقتصادي* : تهدف هذه السياسة إلى إنعاش النشاط الإقتصادي من خلال زيادة الإنتاج والتوظيف، عن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات، وهي مستوحاة من الفكر الكينزي، وعادة تلجأ الدولة إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الإستهلاك والإنعاش عن طريق الإستثمار؛

¹ - وليد عبد الحميد عايب، الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 2010، ص- ص: 78 - 80.

* السياسة المعتمدة في الجزائر إنطلاقا من الفترة 2001، وتتمحور الدراسة أساسا في القسم التطبيقي، على تقييم هذه السياسة على مدى أكثر من عشر سنوات لتنوع الإقتصاد الجزائري كإقتصاد ريعي في إطار ضوابط التنمية المستدامة.

ت سياسة الإنكماش: وهي سياسة تهدف إلى التقليل من إرتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية مثل الإقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجر ومراقبة الكتلة النقدية وتؤدي هذه السياسة إلى تقليص النشاط الإقتصادي؛ ث سياسة التوقف ثم الذهاب: تتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الإنكماش.

ثانيا: السياسات الإقتصادية الهيكلية (البنوية)

يتم إعتداد السياسات الإقتصادية الهيكلية في الحالات التي يكون فيها هدف الدولة هو إحداث تغييرات عميقة في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية، وهي تهدف السياسة الإقتصادية الهيكلية إلى قيادة تطور الإقتصاد ضمن إطار زمني طويل المدى، وذلك عبر مجموعة من السياسات الهامة، مثل: السياسة الصناعية، سياسة المداخل، سياسة التعليم والبحوث والصحة، السياسات البيئية وإستخدام الأراضي، سياسات النقل، سياسات نظام الحماية الإجتماعية... وهي تمس كافة القطاعات الإقتصادية، وتعمل السياسة الهيكلية على التخلص من الإختلال الناشئ عن التطورات الإقتصادية التكنولوجية السريعة وتشجيع التغييرات الهيكلية المرغوبة. كما تعكس الأهداف والأولويات التي وضعت في إطار السياسة الإقتصادية على وجه العموم والسياسة الصناعية على وجه الخصوص، حيث تتمثل المهام الرئيسية للسياسة الهيكلية في العمل على التأثير في العلاقات التناسبية بين القطاعات الإقتصادية ورصد ذلك وعلاج المشاكل الناتجة عن عملية التغيير الهيكلية مع الأخذ بعين الإعتبار العلاقات الدولية المتبادلة على المستويين القومي والدولي، ففي إطار درجة التشابك والترابط تظهر الحاجة إلى سياسة هيكلية شاملة تتضمن كل التدابير والإجراءات الإقتصادية الخاصة، بالإستثمارات والتدريب الفني للعمل وسياسة التجارة الخارجية وتحسين آليات الرقابة، بهدف تحسين الوضع التنافسي للإقتصاد على المستوى الدولي بالإضافة إلى التنسيق بين التغييرات القطاعية في ضوء الخطوط العامة للسياسة الإقتصادية، والسياسة الهيكلية تتكامل مع السياسات الإقتصادية: المالية، النقدية... لتحقيق الأهداف التنموية المسطرة¹. وتشير السياسات الهيكلية إلى تلك السياسات التي تهدف للتأثير على قطاع معين، أو عدد محدود من القطاعات أو فئات المجتمع بما يؤثر على هيكل الإنتاج والتوزيع، وأمثلة ما يرتبط بالسياسات الهيكلية، إعفاء الفوائد المحققة من ودائع الأشخاص من الضرائب لتشجيع إيداع القطاع العائلي، خصم الإستهلاك الرأسمالي من الدخل الخاضع للضريبة بالنسبة للشركات لتسريع إستهلاك الأصول القديمة، وإحلال أخرى جديدة، خصم الإنفاق على البحث التطوير من الدخل الخاضع للضريبة لتشجيع الاختراع والتجديد، والتطوير التكنولوجي في منظمات الأعمال، وتؤثر هذه السياسة غالبا على جانب العرض².

بصفة عامة، فإن السياسة الإقتصادية الهيكلية تعمل على إحداث تغييرات عميقة من خلال تغيير الظروف والشروط التي تقود تطور هياكل المجتمع، كتغيير هياكل المؤسسات الإقتصادية من حيث أحجامها ومهامها وأنشطتها وتغيير النظام المالي، وأساليب التمويل. فالسياسات الهيكلية تعمل على تحقيق الأهداف في المدى البعيد إذ يتعلق الأمر

¹ - عصام عمر مندور، التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتغيير الهيكلية في الدول العربية: المنهج، النظرية، القياس، دون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية- مصر 2011، ص: 173 - 174.

² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2005، ص - ص: 50 - 51.

بجعل الهياكل الاجتماعية الاقتصادية تنمو تدريجياً بشكل يسمح بتحسين الفعالية والأداء الدائم للجهاز الإنتاجي وبالتالي تؤدي إلى رفع الأداء الاقتصادي الكلي؛ ومن جهة أخرى نجد السياسة الاقتصادية الهيكلية من منظور صندوق النقد الدولي تهتم بالمواضيع الخاصة بالخصوصية وإعادة هيكلة القطاع العام، الإستثمار الأجنبي، إصلاح نظام الأسعار وتخريبها، إصلاح القطاع المالي وتخريب التجارة الخارجية وكذا السياسة الصناعية (على مستوى الدول النامية التي طبقت سياسات الإصلاح الاقتصادي فإن السياسة الاقتصادية تتضمن سياسات التثبيت وسياسات التعديل الهيكلي وفق ما سيتم التعرض له في العناصر الموالية)¹.

1 3 تصميم السياسات الاقتصادية تحت وصاية المؤسسات الدولية

عمدت أغلب الدول النامية خلال النصف الثاني من عقد الثمانيات إلى اعتماد برامج اقتصادية إصلاحية تجسد السياسات الاقتصادية المصممة من قبل مؤسستي بريتون وودز، والتي تعمل على جعل النفقات متناغمة مع ما هو متاح من موارد، وذلك من خلال إيجاد توليفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف تضمن مستوى طلب كلي يتلاءم وتركيبية العرض الكلي وبعتماد إجراءات تعمل على تخفيف قطاعات السلع والخدمات، بالإضافة إلى تبني سياسات اقتصادية على المستوى تستهدف تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة تشوهات الأسعار وتعزيز المنافسة وتحقيق السيطرة الإدارية، بغية إعادة هيكلة اقتصادياتها وتدارك إختلال التوازنات الداخلية والخارجية لخلق البيئة الملائمة لبعث نمو اقتصادي مستدام، حيث عانت هذه الدول من مشكلة تفاقم التضخم والديون الخارجية وعدم القدرة على سدادها على المستوى الداخلي، لتعمق الوضعية الصعبة لها جراء المشهد الاقتصادي على المستوى الخارجي، بسبب تدهور شروط التبادل الدولي لصالح الدول الصناعية الكبرى وتدهور أسعار المواد الأولية (أزمة النفط) التي تشكل المورد الأساسي للعملة الصعبة خاصة بالنسبة للدول الريفية، بالإضافة إلى الضغوطات التي فرضتها سلسلة التحولات الدولية، والإقليمية كانهيار المعسكر الشيوعي، وإنهاء الحرب الباردة، فضلاً عن التحولات الاقتصادية المتمثلة في ظهور تكتلات اقتصادية، زيادة حدة المنافسة العالمية، وتراجع قيمة المساعدات الدولية وموجة الإنفتاح الاقتصادي ويمكن فيما يلي معالجة السياق العام لصياغة السياسة الاقتصادية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي أو برامج التغيير الهيكلي - تتباين برامج الإصلاح الاقتصادي من حيث شموليتها، وتيرة، وكفاءة التنفيذ، ومن حيث الأساليب والآليات بسبب إختلال وتيرة معدلات النمو الاقتصادي، وحجم الإقتصاد درجة انفتاحه على العالم، ومدى كفاءة الجهاز الإنتاجي... - والذي يعتمد على فلسفة عميقة لإعادة الهيكلة تتضمن تحرير الأنشطة الاقتصادية وإطلاق قوى السوق في مختلف المجالات الإنتاجية، التجارية والخدمية وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

تولي برامج الإصلاح الاقتصادي أهمية بالغة للسياسة النقدية باعتبارها سياسة محورية ترتبط بالسياسات الاقتصادية الأخرى، وتساهم في خلق البيئة الملائمة لنجاح التصحيح، وذلك بالإستناد إلى خمسة محاور أساسية وهي تحرير سعر صرف العملة الوطنية والحفاظ على استقراره، وتعويم أسعار الفائدة، وضبط الإئتمان المحلي والتحرير التدريجي لتعليمات مراقبة العملة الأجنبية، إلى جانب الإستمرار في تبني سياسات إئتمانية إنتقائية موجهة نحو القطاعات ذات الأولوية

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 31.

الإقتصادية، حيث تهدف هذه المحاور الأساسية مجتمعة إلى تحقيق الأهداف المتبناة في الجانب النقدي، كما أولت برامج الإصلاح الإقتصادي السياسة المالية اهتماما موازيا للإهتمام الذي أولته للسياسة النقدية، كون السياسة المالية غالبا ما ترافق السياسة النقدية لتفعيل التدابير النقدية ولضمان نجاح الإجراءات الإصلاحية، وقد ركزت الإصلاحات المالية بدورها على مجموعة من المحاور، لعل، أهمها: رفع حجم الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم، وتفعيل عملية الرقابة في هذا الشأن، وترشيد وضبط الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المختلفة ورفع الدعم الحكومي عنها، وتحديد سقف الإقتراض العام، وتسقيف العجز في الموازنة العامة، والمضي في تجميد حجم الإستدانة الداخلية والخارجية وتبني برامج التسوية لها ضمن آجال محددة وتبني سياسة الخوصصة لأجزاء واسعة من القطاع العام، بغية تحقيق وفورات مالية رفع كفاءة المؤسسات العامة. كما تعتمد هذه البرامج الإصلاحية على الإصلاح المصرفي بغية تطهير وتنظيم هذا القطاع خاصة وانه يلعب دور أساسي في خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية المعتمدة (إنجاح سياسة ضبط التوسع النقدي وتقييد حدة الضغوط التضخمية، تفعيل حركية أسواق رأس المال لتحسين وتوسيع فرص التمويل للقطاع العام عن طريق الإكتتاب في سندات الخزينة، بالتالي فإن برامج الإصلاح الإقتصادي عبر إحداثها لإصلاحات هيكلية فهي تهدف إلى صياغة سياسات اقتصادية تهدف إلى تعزيز كفاءة تخصيص الموارد عبر تحرير أسعار السلع والخدمات لإزالة التشوهات بين التكلفة الأسعار، والتوسع في الإعتماد على القطاع الخاص ومؤشرات السوق، وترشيد الطلب المحلي ليتناسب مع مستوى الموارد المتاحة، وتحسين توزيع وكفاءة إستخدام تلك الموارد لتحقيق وتعزيز الإنفتاح على العالم الخارجي...، بغية ضمان معدلات نمو اقتصادي مضطردة على المدى الطويل في بيئة من الإستقرار الإقتصادي¹.

بصورة عامة تتضمن برامج الإصلاح أو سياسات الإصلاح الإقتصادي التي تستمد فلسفتها في تصميم سياساتها من أفكار المدرسة النيوكلاسيكية، من مكونين أساسيين، وهما²:

أولاً: سياسات التثبيت الإقتصادي: يختص بها صندوق النقد الدولي، تتعلق باستعادة التوازنات على المدى القصير وتركز على إدارة جانب الطلب، حيث إعتبرت المديونية أزمة سيولة ناتجة عن إرتفاع الطلب الكلي أي وجود فائض في الطلب يفوق حجم الموارد الذاتية المتاحة، مما يفسر العجز في الميزانية العامة وفي الحساب الجاري الميزان المدفوعات ولاستعادة التوازنات فإن سياسة التثبيت، تتضمن تبعا لإقتراحات صندوق النقد الدولي إعتماد سياسة نقدية إنكماشية للتأثير في جانب الطلب الكلي وتوجيهه في أوقات التضخم، وكذلك التأثير على إجمالي النفقات من خلال ترشيد الإئتمان وضبط معدلات التوسع النقدي بغية تحقيق الإستقرار النقدي، وإصلاح خلل الهياكل التمويلية بالإعتماد على تحرير أسعار الفائدة وتسقيف الإئتمان، والحد من الإصدار النقدي الجديد بهدف رفع معدلات الإدخار وتخفيض معدلات التضخم، والهدف الأساسي لهذه الإجراءات هو رفع ربحية القطاعات المصدرة، بما يؤدي إلى تحويل عفوي لوسائل الإنتاج نحو هذه القطاعات على حساب قطاعات إنتاج السلع غير القابلة للتداول على مستوى السوق الدولي.

¹ - اتحاد المصارف العربية، برامج الإصلاح الإقتصادي ودور المصارف العربية، بيروت - لبنان، 1996، ص - ص : 7-16.

² - ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب ، البطالة إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010، ص - ص : 77 - 98.

بالإضافة إلى اعتماد سياسة مالية إنكماشية، وذلك بهدف السيطرة على عجز الميزانية العامة للدولة، عبر زيادة الإيرادات أو تخفيض النفقات، أو الإثنين معا.

إن تطبيق سياسة التثبيت الإقتصادي تؤدي إلى آثار سلبية على مستوى النقد ومعيشة أفراد المجتمع، فتراجع الإنفاق العام يترتب عنه تزايد مستوى البطالة، وخفض الأجور، وازدياد معدلات الفقر، أما انخفاض الإنفاق الإستثماري فيؤدي إلى تراجع معدلات النمو الإقتصادي المحققة، كما يصاحب ذلك موجة من ارتفاع الأسعار بالنسبة للسلع المحلية أو المسترّة بسبب تحرير الأسعار ورفع الدعم بالإضافة إلى تطبيق سعر الصرف الحقيقي، مما يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية خاصة للفئات منخفضة الدخل¹.

ثانيا: سياسات التعديل الهيكلي: تتعلق هذه السياسات بمعالجة الإختلالات العميقة في الإقتصاد على المدى المتوسط والطويل، تسعى لتحقيق التوازن عن طريق التوسع في جانب العرض، لعلاج التشوهات والعوائق التي تعاني منها الهياكل الإقتصادي، كما تهدف إلى تحويل اقتصاديات الدول التي تواجه هذه الصعوبات إلى اقتصاديات ليبرالية تطبق فيها قواعد اقتصاد السوق.

وفي سياق معالجة هذه السياسات فلا بد من التطرق إلى مضمون السياسات الإجتماعية، حيث تؤدي سياسات الإصلاح الإقتصادي تحت وصاية مؤسسات التمويل الدولية إلى آثار سلبية على الجانب الإجتماعي وبالتالي قام البنك الدولي بإدماج السياسات الإجتماعية ضمن سياسات الإصلاح الإقتصادي لتقليل حجم تلك الآثار السلبية التي عادة ما تتحملها الفئات الهشة ومحدودة الدخل، حيث يتم تصميم هذه السياسات تبعا للمعطيات الإقتصادية والإجتماعية لكل دولة.

في إطار تركيز برامج أو سياسات الإصلاح على دور القطاع الخاص واصلاح القطاع العام، فإنه من الأهمية بما كان التطرق لهذين العنصرين المهمين بشيء من التفصيل، حيث تمثل سياسات الخوصصة أحد السياسات الهامة في إعادة الهيكلة الإقتصادية، وفي تحسين كفاءة تخصيص الموارد ورفع معدل النمو الإقتصادي وبالتالي لا بد أن تحظى برؤية تنموية بالإعتماد على إستراتيجيات مدروسة وتحويلات مسبقة على المستوى الميكرو والماكرو إقتصادي² فضلا عن استعاب متغيرات الجانب الإجتماعي والسياسي والثقافي، وتنصرف هذه الخوصصة تبعا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي إلى أنها التحول لإقتصاد السوق، وتشترط مجموعة من الخطوات، تتمثل أساسا في وضع سياسات تدعم اقتصاد السوق ومؤسساته (غرف تجارة، صناعة، اتحادات ...) والتحرير الإقتصادي وتنمية القطاع الخاص وتأمين الخدمات المالية والتشريعية التي يحتاج إليها، وخصخصة القطاع العام³. وبالتالي فسياسة الخوصصة تتعلق بمجموعة الإجراءات التي

¹ - مدني بن شهرة، سياسة الاصلاح الإقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2008، ص-ص: 19-20.

² - المركز الوطني للدراسات والتحليل خاصة بالتخطيط في الجزائر (Ce. NEAP) بالتعاون مع المجلس الوطني للخوصصة ومعاهد ومراكز العربية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، الندوة حول إصلاحات الإقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، 30-8 أبريل 1997 بفندق إلاوراسي، الجزائر، ص: 4.

³ - أحمد عارف العساف، سياسة الخوصصة وآثارها على البطالة والأمن الوظيفي للعاملين: شركة الاسمنت الأردنية كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، 2009 السداسي الثاني، ص: 140.

تدعم الانتقال إلى اقتصاد السوق لتحقيق الترويج لحجم، ودور القطاع الخاص في الإقتصاد، وترشيد الإنفاق الحكومي ورفع كفاءة المؤسسات الإقتصادية ومختلف الأنشطة، انطلاقاً من دور الرأسمال الخاص في تحسين إدارة وحوكمة هذه النشاطات - أثبتت التجارب التنمية في الدول النامية أن القطاع العام لم يؤد الدور المسند له بسبب سوء التسيير الفساد الإداري، إنخفاض معدلات المردودية والضغوطات الإجتماعية تجاه القطاع العام... وهو ما يجعل الخوصصة أحد المدخل المهمة لتقليص التشوّهات الهيكلية خاصة على مستوى الدول النامية_ وسياسات الخوصصة لا تتعلق بتصفية القطاع العام، وإنما محاولة الوصول إلى أفضل أداء لكل من القطاعين العام والخاص، عبر رفع كفاءة تخصيص وإستخدام الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة¹. ولتلافي الآثار السلبية خاصة على الجانب الإجتماعي والبيئي لسياسات الخوصصة، فإنه من الضروري إدماج المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في صياغة سياسات الخوصصة وعدم إعتقاد مبدأ مقاس وأحد للجميع في صياغة هذه السياسات، على الرغم من صعوبة ذلك في ظل مشروطة مؤسسات التمويل الدولية. بل إن البنك الدولي يقر بأن سياسات الخوصصة التي تعتمد على الدول النامية محدودة وبالتالي، فالإشكالية لا تتعلق بتحويل الملكية من العام إلى الخاص، لكن لابد أن تتجه السياسات المصممة نحو إصلاح القطاع العام (يعالج عنصر إصلاح القطاع العام في الفصل الثالث من الدراسة ضمن محور الحكم الراشد وصياغة السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية) على النحو الذي يخلق البيئة الملائمة لتنشيط دور تفعيل القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية. ويؤكد هذه الرؤية فيشر Alain Walteres حيث: " إصلاح مشاريع القطاع العام أفضل من نقلها إلى القطاع الخاص، لأن الظروف والإمكانات غير متوفرة كما هو في الغرب، وأن الحل لا يكمن في تغيير شكل الملكية وإنما في إصلاح الهياكل التمويلية ونظام إدارة المعلومات في كلا القطاعين، من خلال سق مالية متطورة تساعد على تعبئة مدخرات الأفراد"².

كخلاصة لما تقدم فإن السياسات الإقتصادية المصممة في معظم الدول النامية ضمن سياق الإصلاح الإقتصادي تحت وصاية مؤسسات التمويل الدولية، وتجاوزاً لجدلية مدى صلاحية تطبيقها على مستوى هذه الإقتصاديات، حيث أنها لم تكن ذات مضمون وتوجه وطني يتناغم مع متطلبات وحاجات هذه الإقتصاديات، فإن النتائج المترتبة عنها لم تتجاوز استعادة التوازنات الكلية على المدى القصير وتحسن طفيف في معدلات النمو الإقتصادي - توازنات خارجية داخلية هشّة - قابلها إرتفاع التكاليف الإقتصادية والإجتماعية على المدى الطويل، بل إن فاتورة إستعادة التوازنات قصيرة الأجل عبر السياسات المصممة والتي أغلفت الأبعاد البيئية اتخذت منحى تصاعدي، وهو ما يجسد تحدي أما الدول النامية فيما يتعلق بإعادة صياغة السياسات الإقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة، وتدارك التكاليف الإجتماعية والبيئية للسياسات الإقتصادية تحت وصاية مؤسسات التمويل الدولية.

¹ - ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سابق، ص- ص : 86 - 88.

² - ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية: آراء واتجاهات، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص- ص: 78-79.

1 4 - إعادة هيكلة الإقتصاد العالمي وتصميم السياسة الإقتصادية*

إعادة هيكلة الإقتصاد العالمي تبعا لرؤية المؤسسات الدولية - صندوق النقد، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية- يشكل عقبة كبرى في وجه المخططات التنموية في البلدان النامية، حيث أدى تدويل السياسة الإقتصادية الكلية إلى تحويل بعض الإقتصاديات إلى مناطق إقتصادية مفتوحة، والبعض الآخر إلى إحتياطي للأيدي العاملة الرخيصة والموارد الطبيعية¹، الأمر الذي يؤسس لترسيخ حلقات مفرغة للفقر ومختلف الأزمات المرافقة له، وتعميق لعدم المساواة في الدخل للبلدان النامية، لصالح البلدان الصناعية الكبرى، وهو ما يجعل السياسات الإقتصادية الكلية على مستوى البلدان النامية أمام تحديات كبرى على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي.

يتطلب نجاح برامج التنمية ضمن الإقتصاديات القومية تنسيق السياسات الإقتصادية الوطنية وتلك الدولية بما يعزز ملائمة البيئة الوطنية لتحقيق الأهداف المسطرة، فنجد مثلا أن تقييد سياسات التجارة، والإستثمار والتكنولوجيا بالإلتزامات الدولية الخاصة بالتجارة والإقتراض، يدعو إلى إعادة النظر في القضايا ذات الصلة بمنح المساحات الملائمة للسياسات الوطنية والمرونة في السياسات في البلدان النامية، واستكشاف الكيفية التي يمكن بها إستغلال هذه المساحة في السياسات على نحو أكثر كفاءة².

ففي إقتصاد عالمي مترابط بشكل وثيق فإن الرفاه الإقتصادي المحلي للدول يعتمد على صحة النظام كله، ويمكن معاينة ذلك من خلال استقرار روابط أساسية لتفاعل السياسات الإقتصادية للدول، تتجسد في الحسابات الجارية وتأثيرات المضاعف، ذلك أن تراجع الدخل والمخرجات في دولة ما - في إطار إتخاذ قرار لإبطاء التضخم أو لأن الطلب في القطاع الخاص ضعيف - فإن ذلك سيقود إلى إنخفاض الإستيراد من الدول الأخرى، هو ما سيقود في النهاية إلى إنخفاض صادرات هذه الدول، وهذا التراجع في الصادرات سيميل إلى خفض الطلب الإجمالي والمخرجات والعمالة في الدول المصدرة. بالإضافة إلى حسابات رأس المال وتأثيرات سعر الفائدة، حيث توصلت الدراسات التحريبية إلى أن آلية التحريك الدولية للسياسة النقدية (حيث تؤثر لأسعار الفائدة في سعر الصرف وصافي الصادرات) هي في مثل قوة الآلية المحلية (حيث تؤثر أسعار الفائدة على الإستثمار المحلي) ويمكن القول أن تأثيرات المضاعف جراء التوسع الإقتصادي (الحسابات الجارية، وتأثيرات المضاعف) بالإضافة إلى حسابات رأس المال وتأثيرات سعر الفائدة تفسر إنتقال صدمات الدورة الإقتصادية من خلال الإقتصاد العالمي، أما بالنسبة لتأثيرات التغيير في الإستثمار والإدخار المحلي لدولة معينة على الدول الأخرى، فإنه وفي ظل حرية حركة رأس المال، فإنه يتدفق نحو البلد الأعلى إنتاجية، وبالتالي ستعوض الإستثمارات الأجنبية العجز في الإدخار المحلي، وكخلاصة لما تقدم فإن الدول ترتبط ببعضها

* يتم مناقشة العنصر المتعلق بالتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية وتأثير الأزمات المعاصرة على صياغة السياسة الإقتصادية في الدول النامية عموما والرغبة خصوصا في الفصول الموالية من الدراسة وذلك تبعا لما يقتضيه الطرح الموضوعي للدراسة .

¹ - خبايا عبد الله، السياسة السعوية في إطار العولمة الإقتصادية : حالة الجزائر، دون طبعة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2009، ص: 336.

² - نفس المرجع، ص: 327.

على المدى القصير من خلال التأثيرات الواقعة على المخرجات التي لها علاقة بتدفق التجارة وعلى أسعار لفائدة، وفي المدى الطويل على المدخرات وأنماط الإستثمار¹.

التحول في الخطاب التنموي، وانتقاله من مرحلة تركيز الكنزيرة الدولية على رأسمالية الدولة، نحو التركيز على الليبرالية الجديدة، مع انفتاح دول الدول النامية أو دول العالم الثالث على الشركات متعددة الجنسيات، وفتح اسواقها أمام السلع الرأسمالية، وصولاً إلى تحولات هيكل الإقتصاد الدولي نحو العالمية، واعتبار المعرفة أحد المتغيرات الإستراتيجية ضمن دالة الإنتاج، هو ما يجب ان تستوعبه السياسات الإقتصادية الهادفة إلى تحقيق التنمية المنشودة.²

كذلك التحول العالمي نحو تنبي نموذج التنمية المستدامة، واعتبار الحفاظ على البيئة مسؤولية دولية مشتركة ضمن سياق فلسفة كوكب واحد ومستقبل مشترك، الأمر الذي يقود إلى ضرورة أن تستوعب السياسات الإقتصادية المصممة مشاكل البيئة على المستوى المحلي ودون إغفال البعد الدولي لاشكالية التلوث تبعاً لما سيتم التطرق له في هذه الدراسة فيما ستعلق تصميم السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية في سياق نموذج التنمية المستدامة.

2 - الأهداف الكبرى للسياسة الإقتصادية الكلية

إن الأهداف أو المقاصد المرجوة من السياسات الإقتصادية، عادة ما تطرح بالرجوع إلى وظائف الدولة التي حددها R.Musgrave (1950) حيث يتعين عليها أن تضمن التخصيص الأمثل للموارد، ضمان إنتاج السلع العامة الحد من تأثير العوامل الخارجية، والإحتكارات، كما يتوجب على الدولة ضمان استقرار الإقتصاد وتحقيق التوازنات الإقتصادية الكبرى التي حددها العالم كالدور ضمن المربع السحري (أعلى معدلات نمو ممكنة للنتائج المحلي الإجمالي العمالة الكاملة، إستقرار الأسعار أي أقل معدل تضخم محتمل، وتوازن ميزان المدفوعات) وأخيراً وظيفة الدولة في إعادة توزيع الثروة على نحو يجمع بين الكفاءة الإقتصادية والعدالة الإجتماعية.

فالساسة الإقتصادية التي تعتمد الدولة لا بد وأن تعمل على إستخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة، أي أن التخصيص الكفء للموارد المتاحة يقتضي تحقيق أكبر حجم من الإنتاج، في إطار التوليفة المثلى من السلع والخدمات التي يرغب فيها المجتمع.³

2 1 النمو الإقتصادي

2-1-1- مضمون النمو الإقتصادي

يعرف النمو الإقتصادي على أنه "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي⁴. ويعرف على أنه الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وعليه فإن الزيادة المحققة في نصيب الفرد من الدخل بعد تعافي الإقتصاد من الكساد، تعتبر

¹ - بول أ. سامويلسون، وليام د. نورد هاوس، ترجمة، هشام عبد الله، الإقتصاد، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2001، ص - ص: 753-755.

² - ثناء فؤاد عبد الله وآخرون، النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الإبعاد الإقتصادية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، بيروت - لبنان 2012، ص - ص: 407 - 408.

³ - عزت فتاوي، نيرة سليمان، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، دون طبعة، دار العلم للطباعة و النشر، الفيوم، مصر، 2004، ص: 350.

⁴ - عجيبة عبد العزيز وآخرون، التنمية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 73.

زيادة دورية وليست زيادة مضطربة، وهي لا تعبر عن حدوث نمو اقتصادي، كما يستوجب أن تكون الزيادة في الدخل أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو¹.

بالتالي فإن حدوث النمو الإقتصادي يخضع لتحقيق مجموعة من الشروط، أما الشرط الأول فيتمثل في أن يكون معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو في السكان، بما يضمن تحسن مستوى معيشة الفرد، نتيجة زيادة نصيبه من الدخل الحقيقي. أما الشرط الثاني لحدوث النمو الإقتصادي فقد تم الإشارة إليه ضمناً في الشرط الأول، من خلال الإشارة إلى زيادة الدخل الحقيقي، حيث أن تحسن معيشة الفرد يتعلق بزيادة الدخل الحقيقي وليس الدخل النقدي، ولأن الدخل الحقيقي هو النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار، فإن ذلك يستوجب أن يكون معدل الزيادة في متوسط الدخل النقدي للفرد أكبر من معدل الزيادة المستمرة في الأسعار. وتحدد الإشارة إلى أن النمو ظاهرة مستمرة وليست عارضة، حيث يشترط أن تكون الزيادة الحقيقية في الدخل ناتجة عن تفاعل قوى الإنتاج الداخلية مع القوى الخارجية وفق نمط يضمن لها الإستمرار بفعل قوة دفع ذاتية لفترة طويلة نسبياً، مع العمل على أن يكون النمو مستقراً عبر الزمن، أي أن يكون موجبا باستمرار أو على الأقل ثابتاً.²

في تعريف أكثر تفصيلاً، أقر S.Kuznets أن النمو الإقتصادي للدولة هو: "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع للسكان، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والأيدولوجية التي يحتاج الأمر إليها"³.

لقد أثار S.Kuznets في تعريفه نقاط هامة يمكن مناقشتها في إطار موضوع الدراسة، وتحديد ما يتعلق بإستدامة النمو الإقتصادي وتقيده بضوابط التنمية المستدامة، فالإستمرار في زيادة الناتج الوطني كمؤشر على حدوث النمو الإقتصادي وبالتالي قدرة الدولة على تلبية الإحتياجات (السلع والخدمات) على مدى واسع يعتبر، ولا ريب، شرط أساسي لحدوث النمو الإقتصادي، إلا أنه يتوجب فتح المجال لنقاش النقاط الموالية*:

أ - مدى قدرة الدولة على الحفاظ على استمرار وإستدامة النمو الإقتصادي من خلال استمرار زيادة الناتج الوطني عبر الزمن لاستيفاء عنصر تلبية الإحتياجات الحالية، وعدم تضيق القدرة على تلبية الإحتياجات المتعلقة بالأجيال المستقبلية؛

ب - عدالة التوزيع لمكاسب النمو المحقق، سواء عبر الجيل الحالي، أو نقل هذه المكاسب للأجيال المستقبلية؛

ت - مصدر النمو، أي المتغيرات الإقتصادية المكونة لدالة الناتج الوطني عبر الزمن، حيث تُطرح إشكالية العلاقة القائمة بين إستدامة النمو والحفاظ على قاعدة الموارد بالنسبة للإقتصاديات الريعية المعتمدة على الموارد الطبيعية بصورة سمردية في تكوين الناتج الوطني.

¹ - مايكل إيدجمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الإقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1999، ص: 455.

² - محمود يونس، أحمد محمد أحمد مندور، السيد محمد أحمد السريتي، مبادئ الإقتصاد الكلي، قسم الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية - مصر، 2000، ص: 48.

³ - ميشيل تودارو، التنمية الإقتصادية، تعريب محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006، ص: 175.

* يتم التفصيل فيها وتوسيع دائرة النقاش ضمن عنصر إستدامة النمو الإقتصادي في الفصل الثالث من الدراسة.

كما أشار التعريف إلى متغير هام، وهو التكنولوجيا المتقدمة كشرط مسبق لتحقيق النمو الإقتصادي، حيث يعتبر أحد المتغيرات الإستراتيجية التي يُعتمد عليها في تحقيق إستدامة النمو الإقتصادي، إلا أنه يخلق جدلية واسعة فيما يتعلق بالمقاربة القوية والمقاربة الضعيفة للإستدامة من جهة، ومن جهة أخرى مدى قدرة الدولة على إستحداث التكنولوجيا المتطورة القادرة على الحفاظ على إستدامة الموارد، أو سهولة انتقال التكنولوجيا وتكلفة الانتقال. وعالج التعريف أيضا مجموع التعديلات المؤسسية والإيدولوجيا السائدة، وهو ما يفتح المجال نحو البحث في موضوع السلوك الإقتصادي ومدى رشادته في تحقيق النمو ضمن حدود البيئة، ووعيه بأهمية النقل الآمن للمكاسب وللإرث البيئي دون تقليص فرصه في تلبية احتياجاته، والإرادة السياسية التي تعتبر متغير أساسيا في تحقيق نمو مستدام.

مختلف هذه النقاط التي تمت إثارتها، إنما تهدف في مجموعها إلى برهنة غياب صفة الإستدامة عن النمو الإقتصادي ضمن مختلف الأدبيات الإقتصادية التي عاجلت مفهوم النمو الإقتصادي بصورة صريحة بيد أنها تبلورت بصورة غير مباشرة للدلالة على التحول في عملية صياغة السياسات الإقتصادية تبعا لمقتضيات نموذج التنمية المستدامة الذي يتم التعرض له بالتفصيل في الفصل الثاني (تعريف S.Kuznets كمثال لإثارة النقاش دون إغفال الإطلاع على أهم المضامين الأخرى المطروحة من خلال معالجة تطور نظريات النمو الإقتصادي).

2-1-2- تحليل الإطار العام لتطور مضمون النمو الإقتصادي*

تشتمل النظرية الكلاسيكية للنمو الإقتصادي الذي إعتبر على أنه نتاج عملية التراكم الرأسمالي¹، على مجموع ما قدمه أدام سميث وريكاردو حول النمو وتوجهات التجارين في إعتبر التجارة الخارجة كمصدر للثروة ومساهمة¹ جون ستيوارت ميل¹ حول الأسواق ونظرية روبرت مالتوس حول السكان.

عالج 'أدم سميث' Adam Smith النمو الإقتصادي على أنه ظاهرة داخلية، وإعتبر أن النمو إذا إنطلق فهو متحدد ذاتيا، معتبرا ان تراكم رأس المال من خلال الإدخار شرط أساسي لذلك، ففي ظل الإعتماد على تقسيم وتخصيص العمل وتوفر السوق الكافي، تتزايد الدخول، ويزداد عن تزايدها اتساع حجم السوق من ثم زيادة الإدخار والإستثمار مما يمهد لتقسيم أكبر للعمل وزيادة في الدخل، مما يخلق تراكم رأس المال الذي يجعل عملية النمو متجددة ذاتيا². وقد أكد 'أدم سميث' أن هناك ثلاث قيود محتملة أو ممكنة تحد من النمو الإقتصادي، وهي العرض غير الكافي من العمال، وشح الطبيعة، أو ندرة الموارد، ذلك أنه بالصعوبة بما كان تجاوز قيد الموارد الطبيعية في ظل تقدم الإقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع معدلات الدخل الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال، ومن ثم تآكل محفزات تراكم رأس مال جديد، إلا أن هذا لا يعني أن 'أدم سميث' قد أعطى اهتماما كبيرا لندرة الموارد الطبيعية وتأثيرها على النمو الإقتصادي، حيث ذهب إلى أن التأكيد على التوليد الداخلي لمعرفة جديدة يمكن أن تستعمل

* للتفصيل في مختلف النظريات الإقتصادية التي عاجلت مضمون النمو الإقتصادي يمكن إستعانة بالمراجع المتخصصة، أما الهدف الأساسي للدراسة هو استقراء التطور العام نحو تبني البعد البيئي لإرساء النمو المستدام (باعتداده على سبيل المثال وليس الحصر لأهم النظريات التي تجسد أبرز اتجاهات الفكر الإقتصادي فيما يتعلق بالنمو الإقتصادي).

¹ - Dominique Guellec , **les nouvelles théories de la croissance**, édition la découverte ,France,2001,P : 25.

² - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2004، ص: 344.

اقتصاديا، وتعامل المعرفة الجديدة على أنها سلعة تصبح في المدى الطويل سلعة عامة، وعليه فإنه لا توجد عوائق أو قيود واضحة على النمو¹.

أما 'دافيد ريكاردو' David Ricardo فقد اعتبر ان المعدل المتناقص للإنتاج يتضمن إنخفاضاً في الأرباح وبافتراض وجود إداخارات من الربح والأجور يمكن إهمالها، فإن إنخفاض الأرباح يتضمن إنخفاض تراكم رأس المال وبالتالي فإن مبدأ السلوك الطبيعي للأحداث سينتهي بالضرورة إلى حالة ثابتة أو مستقرة. كما أن 'دافيد ريكاردو' اعتبر أنه لا توجد علاقة بين تراكم رأس المال والتحسينات في القوى الإنتاجية أو التقدم التكنولوجي بإعتباره متغير خارجي، من جهة أخرى إعتقد 'ريكاردو' أن الإداخار والإستثمار بمثابة تراكم يعتمد على الأرباح، بينما تساهم الأجور والربح بصور أقل أهمية يمكن تجاهلها، وبالتالي فإن معدل التراكم الرأسمالي هو متغير داخلي². يعطي كذلك 'دافيد ريكاردو' أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية الثقافية، الأجهزة التنظيمية في المجتمع والإستقرار السياسي، كما يركز على حرية التجارة كعامل محفز للنمو الاقتصادي³. ويعتبر أن الزراعة تمثل أهم القطاعات الاقتصادية، بيد أنه يشير إلى خضوعها لقانون تناقص الغلة في ظل تزايد عدد السكان، وبصورة عامة فإن النمو الاقتصادي سيتوقف في زمن معين عند حالة الركود على الرغم من دور جهاز الثمن الذي يعمل على رفع كفاءة توزيع الموارد المتاحة على تأخير هذا الركود⁴.

وذهب 'مالتس' إلى إثارة قضية الضغط على الموارد في ظل تزايد عدد السكان معتقداً بأن السكان يتزايدون بمتواليه هندسية في حين أن إنتاج الغذاء والثروة يتزايد بمتواليه عددية، وبالتالي لا بد من التحكم في الزيادة السكانية على النحو الذي يزيد من عرض العمل وما ينجر عن ذلك من إنخفاض للتكاليف وزيادة للأرباح وبالتالي زيادة الإستثمار بالصورة التي تضمن إستمرار عملية النمو الاقتصادي. وأقر 'مالتس' بأن القطاع الزراعي لا يمثل أساس عملية النمو الاقتصادي بسبب الخضوع لقانون تناقص الغلة وضعف إرتباطه بعامل التقدم التكنولوجي⁵ مما يطرح إمكانية الوصول إلى حالة السكون والركود، وأن الضمان الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي هو القطاع الصناعي لإرتباطه بالتقدم التقني⁶. من جهة أخرى فإن إسهامات 'كينز' ولو لم تعالج قضية النمو الاقتصادي بصورة مباشرة، إلا أنه من الأهمية بما كان إثارة ما قدمته هذه النظرية التي اعتمدها معظم نماذج التنمية في الدول النامية، حيث يشير 'كينز' إلى أن تحقيق النمو الاقتصادي يتحقق من خلال رفع مستوى الطلب الكلي الذي يحافظ على مستويات التشغيل والإنتاج من خلال تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية والنقدية، وعلى الرغم من إعتبار مساهمة 'جوان روبنسون' على أنها تمثل اليسار الكنزي والتي أثارت قضية الإحتكارات في النظام الرأسمالي، بيد أنها توصلت إلى نتائج تقارب ما توصل إليه 'كينز' من

1- محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، إتراء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010، ص-ص: 78-79.

2- محمد صالح القرشي، مرجع سابق، ص-ص: 80-81. (بنصرف).

3- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005، الطبعة الأولى، دار الراءة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن ص: 72.

4- محمد عبد العزيز عجمية، علي البشي، التنمية الاقتصادية: مفهوما، نظرياتها، سياساتها، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص-ص: 71-75.

5- ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الاقتصاد السياسي و تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2001، ص: 60.

6- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دون طبعة، عالم الكتب الحديث، اردن - الأردن، 2006، ص-ص: 116-119.

خلال عملها على البحث عن المعدل الأمثل لتوزيع الدخل الذي يضمن استمرار النمو في الطلب الكلي على نحو يجاري النمو في الإنتاج بما يحقق التوظيف الكامل، باعتبارها من مؤيدي نظرية إعادة توزيع الدخل كمدخل إستراتيجي لتحقيق النمو وتجنب أزمات الركود والبطالة¹.

أما مضمون النمو الإقتصادي في إطار المدرسة النيوكلاسيكية (النموذج الكلاسيكي الحديث، سبعينات القرن التاسع) فيبرز من خلال مساهمات أبرز اقتصاديها 'ألفريد مارشال' Marshall. A و'فيكسل' Wicksell.K و'كلارك' Clark.J، القائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الإقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية. ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي²:

أ - النمو الإقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالفوفورات الخارجية Economies External، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح؛

ب - النمو الإقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم والتكنولوجيا). وبالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة. أما فيما يخص رأس المال إعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية (خاصةً مع إمكانية الاستبدال بين رأس المال والعمل في ظروف زمنية معينة، وهذا يعطي إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل وبالتالي تحورت نظرية رأس المال من نظرية السكان التي نادى بها دومار). فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الإستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الإقتصادي هذا مع الإشارة إلى دور الإدخار في توجيه الإستثمارات. أما عنصر التنظيم، فيرى أنصار النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائماً على التجديد والإبتكار؛

ت - للنمو الإقتصادي كالنمو العضوي (وصف 'مارشال') لا يتحقق فجأة إنما تدريجياً؛ وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير) حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متنسق متداخل ويتأثر متبادل مع غيره من المشاريع؛

ث - للنمو الإقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي؛

ج - إعتبر شومبتر أن الإبتكارات المتمثلة في التقدم الفني، و/أو اكتشاف موارد جديدة تلعب دوراً أساسياً في تحليل النمو الإقتصادي، ورغم أخطاء التوقع التي قدمها هذا الإقتصادي، إلا أن تحليله للنمو الإقتصادي يمثل أحد المداخل

¹ - رمزي ركي، الإقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، الكويت، 1998، ص - ص: 319 - 324. (بتصرف)

² - عبلة عبد الحميد البخاري، التنمية والخطيط الإقتصادي: نظريات النمو والتنمية الإقتصادية، الجزء الثالث، ص - ص: 34 - 35 متاح على الموقع:

الهامة لنظريات النمو في القرن العشرين، حيث يقر بأن النمو الإقتصادي يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار وليس عدد السكان ورأس المال.¹

كما اعتمدت المدرسة النيوكلاسيكية على ما قدمه 'سولو'، حيث أكد على دور الإدخار والتراكم الرأسمالي في إحداث النمو قصير الأجل، أما الإبقاء على النمو مستدام في الأجل الطويل فهو مستقل عن الإدخار (الإستثمار) حيث أن ذلك يعتمد على تراكم رأس المال البشري (الزيادة في إنتاجية العامل بسبب تحسن مستويات التعليم المهارات، تحسن الصحة...) رأس المال المادي التقدم التكنولوجي² (التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يفسر النمو في الأجل الطويل، مع افتراض أن المستوى التكنولوجي يتحدد خارج إطار النموذج بشكل مستقل³). كما أشارت نظرية النمو في إطار هذه المدرسة إلى أن جزء كبير من النمو يُفسر عن طريق جملة من العوامل الخارجية التي لا يمكن التحكم فيها بواسطة النظام الإقتصادي. وبالتالي فقد أقر 'سولو' Solow بأن النمو الإقتصادي يعتمد على متغيرين أساسيين متكاملين، وهما: النمو الديمغرافي للمحافظة على عنصر العمل باعتباره غير قابل للتراكم (ذهب المالتسيون الجدد أيضا إلى اعتبار النمو السكاني أو الديمغرافي مصدر للثروة في إطار ما يسمى الضغط الخلاق) والتطور التقني الذي لا يغير من شكل دالة الإنتاج أي المحايد⁴.

في إطار توجهات الأدب الإقتصادي إلى الإهتمام بالعملية الحركية التي تصل عبرها معدلات رأس المال إلى العمل في المدى الطويل إلى مستويات التوازن، وفي غياب الصدمات الخارجية أو غياب التقدم التكنولوجي الذي لم يوضح في النموذج النيوكلاسيكي، فإن معدل النمو لكل الإقتصاديات سوف يقترب من الصفر، لذلك فإن إرتفاع الدخل القومي الإجمالي يعد ظاهرة مؤقتة ناتجة عن تغيير التكنولوجيا أو أنها عملية توازنية قصيرة المدى يصل فيها الإقتصاد الوطني إلى توازنه في المدى الطويل، وبالتالي فإن زيادات الدخل القومي الإجمالي لا يمكن أن تعزى إلى تكييفات قصيرة المدى في تخزين العمل أو في تخزين رأس المال، وإنما تعزى إلى فئة ثالثة تسمى بواقى 'سولو' (Solow Residuals) وهي مسؤولة عن 50% من النمو في الدول الصناعية الكبرى، في سلوك محدد الغرض فإن النظرية النيوكلاسيكية قد فسرت النمو الإقتصادي إلى عملية خارجية أو عملية مستقلة تماما عن التقدم التكنولوجي⁵.

على الرغم من الإنتشار الواسع لنظرية "Solow" وتحليلاتها التي إستمرت إلى غاية بداية الثمانينات من القرن الماضي، إلا أن عدم قدرتها على تفسير أسباب تناقص النمو في المدى الطويل. أفصح المجال لتطوير العديد من الدراسات المتعلقة بالعوامل المؤدية إلى تحقيق النمو الإقتصادي- ساعد أيضا على توفير القوة الدافعة لتطوير نظريات النمو الداخلي ظاهرة السلوك غير السوي والشاذ لتدفقات رأس مال دول العالم النامي - من خلال مدرسة النمو الداخلي، حيث تشير نظريات هذه المدرسة إلى أن النمو الإقتصادي يتقرر بواسطة النظام الذي يحكم عملية الإنتاج، وليس بقوى خارجية.

¹ - أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص: 74.

² - محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص- ص: 83 - 84.

³ - ميشال تودارو، مرجع سابق، ص: 150.

⁴ - Frédéric Teulon, **Croissance, Crises et Développement**, 6^{ème} édition, Presse Universitaire, France, 2001, P : 113.

⁵ - محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص : 99.

وتساهم نظرية النمو الداخلي في توضيح وتفسير الاختلاف في معدلات النمو بين الدول، وتفسير تلك النسبة من معدل النمو التي تركت دون توضيح، وقررت على نحو خارجي في معادلة في النمو الإقتصادي الحديث (بواقي 'سولو') أما الإطار العام لنظريات والداخلي فيمكن إستقراؤه من خلال إستعراض أهم المساهمات، حيث: يوضح 'رومر' Romer 1986 الميكانيزمات التي تجعل التقدم التقني (أهمية البحث والتطوير) سببا للنمو المستمر أو غير المحدود. هذا النموذج الأول من النمو الداخلي الحديث إستند إلى مجموعة من أدوات التحليل الإقتصادي، من أجل تجنب تأثير قانون تناقص العلة. وقد تميز نموذج بنقطتين أساسيتين، هما: التعليم من خلال تدريب أي المعرفة المكتسبة من خلال الإستثمار في رأس المال البشري. واعتبار المعرفة التكنولوجية كسلعة. عموما، خلص إلى أن معدلات النمو في الدول التي تكتسب التكنولوجيا والمعرفة تنمو بشكل أسرع من البلدان الأخرى، وذهب من خلال نموذج المقدم سنة 1990 إلى طرح وأحد من نماذج النمو الأكثر واقعية. وخلص من خلاله إلى أن تراكم المعرفة التقنية هي المحرك للنمو الإقتصادي وعلى أن الإقتصاد الذي يخصص نسبة كبيرة من رأس المال للبحوث يحقق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل¹. أما Arrow 1962 فاقترح التعلم بالعمل، بحث يتم تطوير أفكار جديدة من تلك القديمة وتكييفها في مجال التطبيق بما يولد آلية النمو.

إعتبر 'لوكاس' Lucas 1988 أن رأس المال البشري أهم عامل يفسر معدلات النمو المتزايدة عبر زيادة إنتاجية العمل في الدول المتقدمة، خاصة في ظل الإقتراب من الإستغلال الكامل لرأس المال المادي في هذه الدول. وغياب سياسات الإستثمار في رأس المال البشري يفسر ضعف معدل النمو الإقتصادي في الدول النامية^{*}. أما نموذج 'بارو' Barro 1990 فقد اهتم بتدفق النفقات العامة ودعم البني التحتية، أو تهيئة المنشآت القاعدية كمحرك للنمو الداخلي وهو ما يلاءم الوضع في الدول النامية، بيد أنه يثير إمكانية حدوث الأثر العكسي في حالة إرتفاع معدل الضرائب باعتبارها مورد أساسي لتمويل النفقات، كما أنه يتوجب تحديد الحجم الأمثل لتدخل الدولة وذلك حتى يكون للنفقات العمومية أثر إيجابي على النمو الإقتصادي^{**} أما نموذج AK فيعتبر من أبسط نماذج النمو الداخلي، ولكنه أثار قضية هامة تتمثل في دور السياسة الإقتصادية وأثرها على النمو الإقتصادي في المدى الطويل².

ضمن هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن نظرية النمو الداخلي (التركيز على دور الإفتتاح الإقتصادي في تحقيق

النمو الإقتصادي) تقرر العلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الإقتصادي طويل الأجل والتنمية، عبر مدخل

إستيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع، زيادة مجموع المنافع المتدفقة من البحث

¹ -Benounissa Leila, Benabou Djilali, **The Impact of Knowledge Economy on the Economic Growth (An Econometric Study: Case of Algeria from 1995 To 2007)**, International Journal of Humanities Social Sciences and Education (IJHSSE) Volume 1, Issue 5, May 2014, P: 43.

- Paul M. Romer, **Increasing Returns and Long-Run Growth**, The Journal of Political Economy, Vol. 94, No. 5. The University of Chicago Press, 1986.

^{*} for more information look at : Robert E. Lucas, Jr, **Why Doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries?**, The American Economic Review, Vol. 80, No. 2, Published by: American Economic Association, , 1990.

^{**} Robert J. Barro, **GOVERNMENT SPENDING IN A SIMPLE MODEL OF ENDOGENOUS GROWTH**, NBER (NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH) Working Paper No. 2588, Cambridge, Issued in May 1988. <http://www.nber.org> (07/05/2013).

² -Phillippe Aghion, Peter Howitt, **Théorie de La Croissance Endogène**, Dunod, Paris- France, 2000, P : 163.

والتطوير وتقليل تشوهات الأسعار على النحو الذي يؤدي إلى تحقيق كفاءة أكبر لإستخدام الموارد المحلية في القطاعات الإقتصادية¹.

إن المزاوجة في التحليل لنظريات النمو الداخلي بين التركيز على ميكانيزم السوق وتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية على المدى الطويل، من خلال صياغة السياسات الإقتصادية الهيكلية المتعلقة بالإستثمار في رأس المال البشري، سياسات البحث والتطوير وتشجيع الإبتكار، ونوعية الهياكل القاعدية والبنية التحتية... ومقابلة هذا التحليل بفلسفة التنمية المستدامة يؤدي إلى دعم التوجهات المنادية بوجود موارد غير ناضبة لتحقيق النمو الإقتصادي، وهو ما يحاكي النظرية الضعيفة للإستدامة (سيتم التطرق لها ضمن الفصل الثاني من الدراسة).

بيد أنه تجدر الإشارة إلى أهمية، التنسيق والتقليل التعارض بين الأهداف قصيرة وطويلة المدى، وتبني سياسة اجتماعية ملائمة تتكامل مع استراتيجيات التشغيل، بسبب ما تطرحه إشكالية الإحلال بين اليد العاملة التكنولوجية الحديثة.

مع ضرورة الأخذ بعين الإعتبار للجانب البيئي، حيث أن النظرية وفي إطار تركيزها على تحقيق معدلات نمو عالية على المدى الطويل أغفلت إثارة مشكل الإعتبارات البيئية، وآثار هذا النمو على التوازن الإيكولوجي². ذلك رغم آثار هذا البعد ضمن بعض النماذج، ومن بينها نموذج نادي روما (نموذج حدود النمو 1972) وتجاوز مجموع الإنتقادات الموجهة له فإن المضمون العام لهذا النموذج يشير إلى أن حدود النمو الإقتصادي تبلغ منتهاها على الكرة الأرضية خلال المائة عام القادمة في حال استمرت الإتجاهات المتعلقة بنمو السكان، إنتاج الغذاء، والتصنيع وتلوث البيئة ونضوب الموارد دون تغيير³.

بصفة عامة، فإن مفهوم النمو الإقتصادي شهد تطورات عميقة في دلالته، والمتغيرات التي تدعم تحقيقه على المدى الطويل، حيث واكب القرن العشرين ظهور مضامين للنمو تتعلق بالنمو الإقتصادي الشامل (التركيز على قضية عدم العدالة والمساواة في توزيع الدخل) والنمو الإقتصادي المستدام (التركيز على مختلف الأبعاد الإجتماعية، الإقتصادية والبيئية) والنمو المحابي للفقراء (إستهداف الفئات المشقة والتي تقف على حافة المواجهة)... وذلك في سياق التحول العالمي نحو نموذج التنمية المستدامة تبعاً لما سيتم مناقشته في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

إن هذا العرض الموجز لأهم لمضمون النمو الإقتصادي في المدى الطويل الذي تضمنته مدارس الفكر الإقتصادي دون التفصيل في العوامل والدوال المعتمدة يقود إلى حقيقة مفادها أن تحقيق النمو طويل الأجل يرتبط بتصميم سياسة اقتصادية ملائمة تنطلق من الإمكانيات المتاحة وتراعي الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية البيئية والسياسية، وذلك لإقران النمو المحقق بمتطلبات التحول نحو إرساء التنمية المستدامة، وهو ما يمثل جوهر هذه الدراسة.

¹ - خالد محمد السواعي، التجارة التنموية، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان - الأردن، 2006، ص : 45.

² - Myriam Noury, **La croissance économique est elle un moyen de lutte contre la pollution, les enseignements de la courbe de Kuznets environnementale**, revue française d'économie, N03/Vol XXI, 3ème trimestre, janvier 2007 P :138.

³ -Donella H. Meadows, Dennis L. Meadow, Jorgen Randers William W. Behrens III, **The Limits To Growth, A Report For The Club Of Rome's Project On The Predicament Of Mankind**, Universe Books ,New York-United States of America, 1972.

2 2 - إستقرار المستوى العام للأسعار

تحقيق هدف إستقرار الأسعار لا يعني بالضرورة أن يكون معدل التضخم مساويا للصفر، بل ينصرف إلى المحافظة على ثبات معدل التضخم عند مستوى منخفض نسبيا، ومهما يكن فلا يجب أن يفوق معدل التضخم معدل الزيادة في متوسط الدخل النقدي للطبقة محدودة الدخل¹. فالتضخم يمثل أحد أهم المشاكل التي تعاني منها الإقتصاديات، تبعاً لما يترتب عليه من آثار وإنعكاسات خطيرة، لاسيما على مستوى الأفراد الأكثر حرماناً والفئات الهشة. وباعتباره من أهم القضايا المطروحة عند صنع السياسات الإقتصادية نظراً لأنه ظاهرة شديدة التعقيد، ديناميكية، تراكمية تتداخل فيها عوامل مختلفة (نقدية، حقيقية، وظيفية، هيكلية وسيكولوجية...) فمن الضروري التطرق إلى التأسيس النظري له، وتفسيره عبر مدارس الفكر الإقتصادي وتحليل طبيعته وأشكاله المختلفة.

2-2-1- تعريف التضخم وتفسيراته عبر مدارس الفكر الإقتصادي

تعددت مداخل توصيف ظاهرة التضخم، حيث إعتبرت أنها تتعلق بارتفاع المستوى العام للأسعار، كما يمكن أن يشير التضخم إلى إرتفاع الدخل النقدي أو أحد عناصره كالأجور والأرباح، ويتعلق أيضاً بارتفاع التكاليف وكذلك يمكن ان يرتبط بالإفراط في الإصدار النقدي، كما اختلفت الأدبيات الإقتصادية في تعريف هذه الظاهرة وتحليل آثارها على التنمية الإقتصادية والإجتماعية عبر الزمن.

عموماً فإن التضخم على يعرف على أنه ظاهرة الإتجاه المستمر نحو الإرتفاع في المستوى العام للأسعار وهو حالة من عدم التوازن في الإقتصاد تتجه فيها الأسعار إلى الإرتفاع بصورة متواصلة². وعرف أيضاً بأنه "عبارة عن الإنخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد"³، كما إكتسب التضخم العديد من المفاهيم لعل أبرزها إعتبره "وصف لفائض الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الأسعار السائد". وهو ما يعكس أنه ليس بالضرورة أن يكون هناك ارتفاع في الأسعار، بل قد تتوفر موارد معطلة يمكن إستخدامها لمواجهة فائض الطلب، وبالتالي يمكن أن تنخفض أسعار سلع معينة، وتبقى أسعار سلع أخرى ثابتة، إلا أن الوضع السائد هو الإتجاه التصاعدي، والمستمر في الأسعار، والذي يترجم بإنخفاض القدرة الشرائية للنقود. فالتضخم وفق ما تم الإشارة إليه سابقاً، هو إستمرارية حركة الأسعار نحو الإرتفاع المتواصل، وبذلك فهو لا يعبر عن حالة مؤقتة ناتجة عن نقص طارئ في سلعة معينة. كما أن التضخم لا يعني بالضرورة أن يصبح المجتمع أكثر فقراً، لأن ما يحدد ذلك فعلاً هو العلاقة بين معدل الإرتفاع في الأسعار ومعدل الزيادة في الدخل النقدي إذ أن زيادة هذا الأخير بصورة أعلى من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تحسن في أوضاع المجتمع⁴.

تم معالجة التضخم كظاهرة إقتصادية عبر مدارس الفكر الإقتصادي، عولجت ضمن ثلاث إتجاهات تفسيرية متداخلة فيما بينها، وهي تضخم العرض، حيث تركز تفسيرات التضخم على جانب العرض في المدى القصير ونقص

¹ - محمود يونس وآخرون، مرجع سابق، ص: 47.

² - أحمد الأشقر، الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار النقاة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 312.

³ - البكري أنس، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دون طبعة، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2002، ص: 197.

⁴ - مجيد على حسين، غفاف عبد الجبار سعيدة، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2004، ص: 315-316.

العرض يمكن أن يحدث بسبب زيادة التكاليف (أو بسبب جمود الجهاز الإنتاجي) وفي ظل بقاء الطلب ثابت فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار¹، ويندرج ضمن هذا التفسير أربع حالات، حيث تنشأ الضغوط التضخمية بسبب ارتفاع الأجور دون أن يقابل ذلك زيادة في الإنتاجية، من خلال ضغوط النقابات العمالية، وتنشأ أيضا عن طريق الممارسة الاحتكارية، أي التضخم الناتج عن زيادة الأرباح، أما الحالة الثانية فتتعلق بالتضخم الناتج عن ارتفاع أسعار الطاقة (موجات التضخم في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات بسبب إرتفاع أسعار البيترول) في حين تعالج الحالة الثالثة التضخم الناتج عن تخفيض قيمة العملة، وما يترتب عليه من إرتفاع في فاتورة الواردات خاصة للدول النامية والريعية بشكل خاص، ويشير William R.Cline إلى أن ارتفاع أسعار الواردات هو مصدر للتضخم الهيكلي في الدول النامية لعمق تأثيره على هيكل التكلفة، وصعوبة مواجهته بالمقارنة مع التضخم الناشئ عن زيادة الطلب؛ وتناقش الحالة الرابعة التضخم المستورد والذي يكون انتقاله تبعا لنظام الصرف الأجنبي المعتمد². بالإضافة إلى تضخم الطلب والتضخم الهيكلي أو المؤسسي. أما التضخم من جانب الطلب فقد تزعم هذا الإتجاه المدرسة الكينزية والمدرسة الكلاسيكية من خلال تيار المدرسة النقدية الكلاسيكية (مدرسة كامبردج) وتيار المدرسة النقدية الحديثة (مدرسة شيكاغو) حيث يرى أنصار النظرية الكمية للنقود أن كمية النقود المتداولة في السوق هي السبب الرئيسي في ظهور البوادر التضخمية وتفسير ذلك يظهر من خلال معادلة التبادل " فيشر": $M.V=P.T$ * التي تقرر أن زيادة كمية النقود بنسبة معينة يترتب عليها نفس الزيادة في المستوى العام للأسعار وقد طورت صيغة فيشر على يد " ألفرد مارشال" تحت اسم معادلة كامبردج لتأخذ الشكل الموالي: $M.K=P.Y$ **، وجوهر هذه النظرية أن الظاهرة التضخمية تفسر بزيادة في كمية النقود.

غير أن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار لا تتمتع بمستوى البساطة الذي أقرته النظرية الكمية للنقود فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة لها بزيادة كمية النقود، فأزمة الكساد الكبير أثبتت عدم صحة هذا التحليل للتضخم باعتبار أن النقود تطلب لذاتها وليست فقط وسيط للتبادل، إلا أن هذا لا ينفى بصورة مطلقة أهمية تفسير التضخم تبعا للنظرية الكمية للنقود، إذا ما توفر مجال خصب لإفترضاتها ولاسيما في البلدان النامية التي تتميز بعدم مرونة جهازها الإنتاجي (جمود الجهاز الإنتاجي) مما يقربها من افتراض ثبات الناتج الوطني³.

يعتبار أن التضخم ليس مجرد ظاهرة نقدية، فإن الأسعار قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بزيادة كمية النقود وهو ما أثبتته الأزمة 1929، ما أفسح المجال لتفسير المدرسة الكينزية، التي تقر بأن التضخم ينتج زيادة حجم الطلب الكلي عن العرض الحقيقي زيادة مستمرة ومحسوسة، حيث أن فائض الطلب الكلي سوف يخلق تغيرات ضمن المستوى العام

¹ - أحمد رمضان نعمة الله، أسامة الفيل، سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها: مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستدامة ، دون طبعة ، دار التعليم الجامعي الإسكندرية- مصر، 2015، ص 134.

² - محب حلة توفيق، المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية - مصر، 2014، ص- ص: 286- 287.

* M : كمية النقود خلال فترة زمنية معينة، V : سرعة دوران النقود (ثابت يخضع لعوامل بطيئة التغير) P : المستوى العام للأسعار، T : حجم المعاملات والمبادلات (ثابت).

** k : الطلب على النقود بحيث: $k=1/v$ ، y : الدخل القومي الحقيقي (باعتبار الإقتصاد في الحالة الإستثنائية وهي حالة التوظيف الكامل).

³ - مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الإقتصاد النقدي و السياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي - الجزائر، مارس 2007، ص- ص: 89- 90.

للأسعار ومستوى الإنتاج الكلي تبعاً لظروف تشغيل الإقتصاد (في حالة التشغيل الكامل، وفي الحالة الإستثنائية) ومرونة الجهاز الإنتاجي. وقد مثلت أفكار كينز مرجعية لتصميم السياسات الإقتصادية وتفسير الظواهر الإقتصادية حيث نجد أحد العلاقات الإقتصادية الهامة لظاهري البطالة والتضخم المعبر عنها من خلال منحني 'فيليبس' (A.W.Phillips 1958)* التي تقرر بوجود علاقة عكسية، تبادلية، ومستقرة بين التضخم (معدل الزيادة في الأجور كمؤشر للتضخم) ومعدل البطالة¹.

بالتالي فإن إرتفاع معدلات التضخم يؤثر إيجابياً على النمو الإقتصادي من خلال تخفيض معدلات البطالة². وعلى الرغم من أهمية هذه العلاقة في صياغة السياسة الإقتصادية، إلا أنها تعرضت للانتقاد خلال سبعينيات القرن الماضي، حيث سادت ظاهرة جديدة تزامن فيها تزايد معدلات التضخم مع تزايد معدلات البطالة (الركود التضخمي Stagflation **) وقد عملت مدرسة شيكاغو على تفسير هذه الظاهرة عبر الإقرار بعدم وجود علاقة بين التضخم والبطالة على المدى الطويل، على اعتبار أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة.

ترتبط النظرية النقدية الحديثة (مدرسة شيكاغو: العودة إلى تحليل المدرسة الكمية للنقود) بين الزيادة الإسمية في الدخل الناتجة عن زيادة النقد وبين مستوى التشغيل، وترى أن زيادة مستوى التشغيل مع زيادة الدخل الناتجة عن زيادة الإصدار سوف تؤدي لحركة تصاعدية في مستويات الأسعار، إما تنتهي بالتضخم الجامح أو الركود التضخمي وذلك حسب الإجراءات التي ستقوم بها السلطات النقدية، وعليه فإن متغير كمية النقود هو المتغير الإستراتيجي المحدد للمستوى العام للأسعار بافتراض ثبات الناتج الحقيقي على المدى القصير الأجل، كما ينفي بدوره مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الإستجابة للتغيرات في كمية النقود، إلا أن هذا التعريف لا يتطرق إلى التغير الذي يحصل في وظيفة النقود بتحولها من وسيط للمبادلة لتصبح أداة لامتناص القوة الشرائية³. بمعنى أن النظرية النقدية الحديثة تقرر بأن التضخم يحدث إذا كان نمو الإصدار النقدي يفوق نمو الناتج المحلي الخام وذلك لأن الإنتاج غير مرن على المدى القصير ولا يمكنه الإستجابة للطلب المتزايد فترتفع الأسعار. فهي توضح بأن النمو في نصيب الوحدة المنتجة من النقود سوف يحدد التغير في مستوى الأسعار في الأجل الطويل بإفتراض إستقرار الطلب على النقود وإستقلال السلطات النقدية.

* look at : Richard G. Lipsey, **The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wages in the United Kingdom, 1862-1957: A Further Analysis**, Economica, Feb. 1960, pp.1-31.

¹-Brian W. Cashell, **Inflation and Unemployment: What is the Connection?**, Federal Publications, DigitalCommons@ILR, Cornell University ILR School, Washington , 8 April -2004, P: 02.

²-Faraji KASIDI, Kenani MWAKANEMELA, **IMPACT OF INFLATION ON ECONOMIC GROWTH: A CASE STUDY OF TANZANIA**, Asian Journal of Empirical Research, 2013, P : 364.

** هناك العديد من التفسيرات لظاهرة التضخم الركودي لعل أهمها: أن ارتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول بعد حرب 1973 أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات في الدول المتقدمة مما أدى إلى نقص العرض الكلي من السلع والخدمات وبالتالي زيادة البطالة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يعني زيادة التضخم، كما ظهر تفسير آخر مؤداه أن العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة علاقة مؤقتة وليست ثابتة، ففي الأجل الطويل لا يمكن التأكيد على أن التضخم سوف يؤدي إلى حدوث انخفاض دائم في معدل البطالة.

³- مهند الدرزي، **معالجة التضخم في الإقتصاد السوري من خلال تعزيز التكامل بين السياسات النقدية والمالية**، رسالة ماجستير منشورة، كلية الإقتصاد - قسم الإقتصاد، جامعة دمشق - سوريا، 2010، ص: 02.

وعلى الرغم من أهمية هذه النظرية في تفسير التضخم إلا أن تفسيرها لا ينطبق على الإقتصاديات التي تعاني من مشاكل مرتبطة بضعف هياكل الإنتاج، عدم كفاءة جهاز السوق...¹

أما المدرسة السويدية الحديثة، والتي من أبرز روادها ('ليندبرغ' Lundberg، 'ليندال' Lindhal، و'بنت هانسن') التي تبلورت في أعقاب سنة 1930 أي في خضم موجات البطالة والكساد. فقد أعطت للتوقعات expectations أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم. وخلافاً للنظرية الكينزية ترى المدرسة السويدية أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف فحسب على مستوى الدخل، بل وعلى خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى، أو بعبارة أخرى تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الإدخار. وترى هذه النظرية أن ليس هناك من سبب يدعو للاعتقاد بأن الاستثمار المخطط يساوي الإدخار المتحقق (إلا في حالة التوازن). لأن رغبات المستثمرين ودوافعهم تختلف عن دوافع المدخري، ومن ثم يؤدي عدم التساوي بين الإدخار المخطط (أو المتوقع) والاستثمار المخطط (أو المتوقع) إلى تقلبات في المستوى العام للأسعار.² ففي حالة زيادة الاستثمار المخطط عن الإدخار المخطط، فإن ذلك يعني أن الطلب أكبر من العرض وبالتالي ارتفاع مستوى الأسعار، وعلى هذا فإن الاختلاف بين الإدخار المخطط (أو الاستثمار المخطط) والاستثمار الفعلي (الإستثمار المتحقق) ينعكس في وجود فجوة (فائض طلب) في أسواق السلع الإستهلاكية وفجوة أخرى (فائض طلب) في أسواق عوامل الإنتاج إلى جانب وجود دخول غير عادية يحققها المنتجون نتيجة ارتفاع الأسعار. والخلاصة فإن صلب تفكير المدرسة السويدية الحديثة في التضخم هو التفكير الذي يعطي أهمية محورية للتوقعات في تفسير الفجوة التضخمية.

إن مختلف التفسيرات المقدمة عبر مدارس الفكر الإقتصادي، إنما تنطبق على البلدان المتقدمة التي تختلف في مجموع خصائصها عن الدول النامية عموماً، والرعية منها على وجه الخصوص والتي سيتم معالجتها في الفصل الثالث من الدراسة، بل إن المنطق الكينزي لا يفسر الضغوط التضخمية في هذه الإقتصاديات على الرغم من إعماده كأساس لصياغة سياستها الإقتصادية. من بين التفسيرات المقدمة حول الظاهرة التضخمية في البلدان النامية – تنطبق على الدول الرعية – نجد تفسير الهيكلين الذين قرون بأن التضخم ناتج عن التشوه أو الخلل الهيكلي لهذه الإقتصاديات وما يرافقه من عجز في العرض مقابل زادة في الطلب.³ كما أن هذه الإقتصاديات شديدة الحساسية للضغوط التضخمية بالنظر إلى إعمادها على عوائد صادرات الموارد الأولية – النفط – والتي تتميز بعدم الإستقرار في الأسواق الدولية ما يجعل متغيرات الإستقرار النقدي (التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف) بهذه الإقتصاديات خاضعة لتقلبات أسعار النفط، حيث أن تأثير أسعار النفط على التضخم يمكن تتبعه عبر اتجاهين مختلفين: الأول محلي من خلال العوائد

¹ - زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، دون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة - مصر، 1980، ص: 79-80.

² - وديع طوروس، المدخل إلى الإقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت - لبنان، 2011، ص: 258.

- زكي رمزي، مرجع سابق، ص: 65.

³ - عناية غازي حسين، التضخم المالي، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية - مصر، 1985، ص: 52.

النفطية وإجراءات الإنفاق الحكومي، والثاني خارجي عن طريق التضخم المستورد (التغذية المرتدة)¹، الذي ينشأ جراء مجموعة من التغيرات الاقتصادية والسياسة الدولية والتي تؤثر على تكاليف السلع المستوردة، مثل: أسعار النفط في الصناعة.

من جهة أخرى فإن النقديين، وفي إطار مزاجية بين ما تضمنته نظرية الكمية للنقود، وما أثاره كينز ضمن النظرية العامة، إعتبروا أن التضخم ظاهرة نقدية ناتجة عن إتباع سياسة التمويل التضخمي للبرامج الإستثمارية في الدول النامية - الدول الريعية - دون أن يرافق ذلك تحسن في الجهاز الإنتاجي (عدم حدوث زيادة في العرض) مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، إذ عادة ما ينتج التضخم في الدول الريعية عن مشاكل الموازنة العامة².

أما البنيويون أو الهيكليون، فقد جسد إتحاها موازيا للنقديين الذين ركزوا على الجانب النقدي من ظاهرة التضخم حيث يرى الهيكليون أن التضخم ظاهرة إقتصادية واجتماعية ترجع إلى الإختلالات الهيكلية ضمن الإقتصاديات النامية - الريعية بصورة خاصة - ويعد شولتز أول من لفت النظر إلى التحليل الهيكلية للتضخم الذي يبين وجود خلل هيكلية ناشئ عن عجز العرض عن التغيير لمواجهه التغيير في الطلب، بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، ويذهبون إلى أن العوامل الاجتماعية والإقتصادية والسياسية هي المحرك لزيادة الطلب والإدارة النقدية والمالية السيئة، عموما يفسر الهيكليون القوى التضخمية بالإختلالات التي تشمل الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الأولية وجمود الجهاز المالي للحكومات وتراجع مرونة عرض المنتجات الغذائية، فضلا عن طبيعة عملية التنمية وما تولده من إختلالات في مراحلها الأولى³.

2-2-2- آثار التضخم، وأهم مداخل الحد منه (سياسات معالجة التضخم)

تشكل الظاهرة التضخمية إختلالا يهدد الإستقرار الإقتصادي، عبر الآثار السلبية على التوازنات والحسابات الإقتصادية الكلية والخارجية، كعجز الميزانية العامة، وعجز ميزان المدفوعات، فضلا عن سوء توزيع الدخل القومي والثروات، وتقييم المشروعات، وتخصيص الموارد⁴. كما أن الظاهرة التضخمية تعتبر تهديدا حقيقياً بالنسبة لحركة الإستثمار المحلي، وبالنسبة لقدرة الدولة على جذب الإستثمارات الأجنبية، التي حتى وإن تدفقت للدولة التي تعاني مشكلة التضخم فإنها تستهدف المجالات ذات التكلفة الإستثمارية المنخفضة وتبتعد عن الإستثمارات الإنتاجية، الأمر الذي يولد آثار سلبية على مسار التنمية الإقتصادية للبلد المضيف، كما أن للتضخم آثار سلبية على التجارة الخارجية من خلال عمله على تعميق الفجوة لصالح الإستيراد مقارنة بالتصدير⁵. أما من الناحية الاجتماعية، فتتجسد الآثار السلبية للتضخم في زيادة مستوى الفقر، وبالتالي زيادة حجم الفئات المحرومة في الدولة، وتدني مستوى الأمان الاجتماعي، وتفشي الفساد⁶.

¹ - محمد بن بوزيان، عبد الحميد الخديمي، تغيرات سعر النفط والإستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، ورقلة - الجزائر 2012، ص: 189.

² - زكي رمزي، مرجع سابق، ص: 81 - 82.

³ - وديع طوروس، مرجع سابق، ص: 259 - 260.

⁴ - أحمد رمضان نعمة الله، وآخرون، مرجع سابق، ص: 121.

⁵ - مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق، ص: 327.

⁶ - إياد عبد الفتاح السنور، أساسيات الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013، ص: 298.

بالنظر إلى مجموع الآثار السلبية للظاهرة التضخمية، فإن من الضروري وضع سياسات إقتصادية تستهدفها بصورة أساسية، والحد من تطورها ضمن نطاق معدلات تسمح بالإستقرار الإقتصادي كشرط ضروري لتوفير بيئة ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة (Umaru and Zubairu, 2012). وضمن هذا السياق سيتم التطرق لدور السياسة المالية ودور السياسة النقدية في التأثير على التضخم، سواء من خلال المقاربة التقليدية عن طريق التحكم في المتغيرات الوسيطة أو المقاربة الحديثة لإدارة السياسة النقدية أو ما يعرف بسياسة استهداف التضخم* Inflation targeting policy فحسب Eser Tutar 2002 فهي نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان عن الهدف الرسمي لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أكثر مع الإعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأولي للسياسة النقدية¹.

عموما اتفق الإقتصاديون على أن السياسة النقدية والمالية المقيدة يمكن أن تخفض معدلات التضخم في الأجل الطويل، فالمدرسة الكنزوية أيدت هذا التوجه، إلا أنها إعتبرت أنه يأخذ وقت طويل وذو تكلفة عالية وبالتالي دعت هذه المدرسة إستخدام سياسات أخرى تنسجم مع السياسات المالية والنقدية الأقل توسع، مثل: برامج ترشيد ودعم الرقابة على الأسعار والأجور، والبرامج الأخرى المختلفة التي تعمل من خلال النظام الضريبي لدعم استقرار الأسعار والأجور. أما النقديون يعتبرون أن تخفيض التضخم يستدعي أن تكون السياسة المالية المعتمدة مصحوبة بتخفيض والتدريجي منتظم في معدل العرض النقدي لتفادي الآثار العكسية على الإقتصاد والتكاليف المرتبطة بتخفيض معدل التضخم لن تكون بنفس الحدة التي إفترضها الكنزويون، كما يرفض النقديون إستخدام البرامج الخاصة بترشيد الأجور والأسعار لعدم فعاليتها كما أنها تولد سوء تخصيص للموارد وعدم المساواة، ويرى اقتصاديو جانب العرض، الذين يتفقون مع اقتصاديي التوقعات الرشيدة في عدم وجود تبادل قصير الأجل بين التضخم والبطالة، أنه من الممكن تخفيض التضخم والبطالة في الأجل القصير، في حال تنفيذ السياسات التي يوصون بها، فزيادة العرض تؤدي إلى تحقق مستويات اعلى من الناتج والعمالة ومستوى أدنى من الأسعار، وقد إعتد "ريجان" هذا المدخل من خلال إعتد بعض السياسات للتأثير على جانب العرض، مثل: السياسات التي تستهدف مجموعة من التخفيضات الضريبية لزيادة حوافز الإستثمار والإدخار، وكذلك سياسة تحرير نشاط الأعمال من القيود بغية تحرير الأرباح من التدخل الحكومي، فمن الناحية النظرية فإن مثل هذه السياسات يمكن أن تؤثر في تراجع التضخم شريطة أن يعمل صانعو السياسات على زيادة إيرادات الحكومة لتعويض النقص المترتب عن تخفيض الضرائب، إلا أن التطبيق العملي لهذه السياسات حمل نتائج عكسية تمثلت في سيادة حالة إنكماش شديد وعجز في الموازنة العامة، بيد أنه تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم التطبيق لسياسات جانب العرض تبعاً لما وضعه منظروه².

* من الصعب تطبيق هذه السياسة في الدول النامية بسبب عدم توفر البيئة الملائمة والشروط اللازمة لاعتمادها، ولعل أهم هذه الشروط ضعف نظام المعلومات حول المتغيرات الإقتصادية من أجل الصياغة الفعالة للسياسة، ضرورة استقلالية البنك المركزي، ووجود اسوق مالية نشطة ومتطورة تضمن علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية معدل التضخم...

¹ - لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية قياسية للآثار الإقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت - لبنان، 2010 ص: 108.

² - محب خلة توفيق، مرجع سابق، ص- ص: 305 - 309.

المفاضلة بين النمو والتضخم يمكن تجنبها إذا كان الإقتصاد قادراً على زيادة الإنتاج المحتمل من خلال تحسين الأداء في جانب العرض. من خلال تحقيق تحسينات مستدامة في الإنتاجية، والتقدم في التكنولوجيا والفوائد التي تأتي من المنتجات المبتكرة والعملية. وزيادة الناتج المحتمل أيضا عن طريق توسيع المخزون من السلع الرأسمالية من خلال زيادة الإستثمارات وذلك من خلال زيادة في المعروض من العمالة المتوفرة.¹

2 3 - التوظيف الكامل

تقر النظرية الإقتصادية الكلية أن التوظيف الكامل، هو ذلك الوضع الذي يتلاقى عنده الطلب الكلي مع العرض الكلي للعمل في كل أسواق العمل، وهذا ما يستحيل تطبيقه ضمن الواقع الإقتصادي لأي دولة وبعبارة أخرى فإن التوظيف الكامل ينصرف إلى الوضع الذي تكون فيه كل الموارد المتاحة في المجتمع موظفة بالكامل في إنتاج السلع والخدمات. فمفهوم التوظيف الكامل من الأساسيات المهمة في الإقتصاد، باعتبار أنه يصف الوضع الذي تكون فيه جميع العناصر الإنتاجية الموجودة في الإقتصاد موظفة بشكل كامل على أن يخضع توظيفها لكفاءة الإستخدام خاصة للعناصر النادرة²، وتذهب الحكومات إلى أن حالة التوظيف الكامل تتحقق لما يتساوى عدد الوظائف الشاغرة مع عدد الباحثين عن العمل، ولأن هذا غير كاف كدليل على تحقق التوظيف الكامل، فإن الأدبيات الإقتصادية ذهبت إلى اعتبار حالة التوظيف الكامل تتحقق لما يكون عدد الباحثين عن العمل منخفض نسبياً. أما إذا كان هناك موارد غير مستغلة استغلالاً كاملاً أو غير موظفة بكفاءة، فإنه ينتج عن ذلك إقرار بوجود وضع يدعى بالبطالة. والبطالة تمس أي مورد من الموارد غير مستغل استغلالاً كاملاً، إلا أن الإستخدام الشائع لها ارتبط بالعنصر البشري³. حيث أجمع الإقتصاديون والخبراء- بحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO أن العاطل عن العمل هو: كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، وبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى⁴.

من وجهة نظر أعمق، من خلال تعريف العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل من الناحية النظرية على أنها إستخدام كل القوة العاملة المتاحة للمجتمع إستخداماً كاملاً وتخصيصها تخصيصاً أمثلاً، وبالتالي فإن عدم تخصيص الموارد تخصيصاً أمثلاً يعبر عن عدم تحقق العمالة الكاملة⁵.

لكن هل يعني تحقق العمالة الكاملة أن يكون معدل البطالة مساوياً للصفر وفق ما تم التنظير له. إن تحقيق هذا الهدف يترتب عليه الإخلال بالأهداف الأخرى، حيث أن استيعاب جميع الأفراد القادرين على - والراغبين في - العمل في وظائف يتطلب زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بدرجة كبيرة تكفي لاستيعاب إنتاج هذه العمالة، وذلك من شأنه - إذا حدث - أن يؤدي إلى التضخم وهو ما يخل بهدف استقرار الأسعار ناهيك عن أن التضخم يؤدي إلى

¹ - Wiza Munyeka, **The Relationship Between Economic Growth and Inflation in the South African Economy** Mediterranean Journal of Social Sciences MCSER Publishing, Rome-Italy, Vol 5 No 15 July 2014, P: 121.

² - عثمان أبو حرب، **الإقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان - الأردن، 2008، ص: 33.

³ - مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيدة، مرجع سابق، ص - ص: 241-242.

⁴ - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الأمن الإقتصادي، معوقاته: آليات تحقيقه: دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر 2014، ص: 36.

⁵ - محمود يونس وآخرون، مرجع سابق، ص: 45.

إعادة توزيع الدخل في غير صالح الطبقات ذات الدخل المنخفضة والثابتة، وهو ما يترتب عليه انخفاض دخولها الحقيقية. ومن جهة أخرى فإن حصول كل فرد على عمل يتلاءم مع مؤهلاته، قد يحتاج إلى فترة زمنية يظل فيها دون عمل بحثاً عن ما يتلاءم مع مؤهلاته، كما أنه قد يحصل على عمل لا يناسب مؤهلاته، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بهدف التخصيص الأمثل للموارد.

بناءً على ما تقدم فإن العمالة الكاملة من الناحية العملية، لا تحاكي ما تم التنظير له بصورة مطلقة ذلك أننا تعني الاستخدام الكفء للعمالة بما لا يخل باستقرار الأسعار والحفاظ على النمو الإقتصادي عند مستوى يقبله المجتمع وهو ما يتطلب وجود معدل معين من البطالة (العمالة الكاملة هي أدنى معدل بطالة يتوافق مع معدل ثابت من التضخم¹) يطلق عليه المعدل العادي أو الطبيعي _ عموماً فإن الإقتصاديين أقرّوا بأن المعدل الطبيعي للبطالة هو بين 5% و6% من القوى العاملة هو أمر طبيعي-.

عليه نجد أن العمالة الكاملة من الناحية العملية تتحقق إذا أمكن تخفيض معدل البطالة الفعلي إلى مستوى معدل البطالة العادي، الذي وعلى الرغم من صعوبة تقديره، إلا أنه يعد أداة مفيدة للتعرف على أداء الإقتصاد ذلك انه كلما ارتفع معدل البطالة الفعلي زاد الفاقد الإقتصادي وزادت معاناة الكثيرين وخاصة الطبقات الأكثر حرماناً². خاصة وأن المعدلات المرتفعة من البطالة تشكل هدراً لطاقة عنصر العمل من جهة، وتهديداً للإستقرار السياسي والإجتماعي، كما أنها تجسّد لضعف الإستثمار³، مما يغذي الحلقة المفرغة للفقر ويعرقل مسار التنمية المنشودة.

ويمكن فيما يلي معالجة ظاهرة البطالة كأحد المقاصد الكبرى التي يسعى الإقتصاد إلى معالجتها والتقليل من حدة مشاكلها من خلال اتخاذ السياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية المناسبة، من خلال المحاور الموالية:

2-3-1- الأنواع المختلفة للبطالة

يمكن أن يتم معالجتها من خلال⁴:

- أ - البطالة الهيكلية (structural unemploye): وهي البطالة الناتجة عن زيادة اليد العاملة غير المدربة وغير الماهرة والتي تعطلت بسبب تطورات تؤدي إلى إختلاف متطلبات هيكل الإقتصاد القومي عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة، كما تنشأ البطالة الهيكلية عندما تكون مخرجات التعليم غير ملائمة للوظائف المطلوبة في الإقتصاد؛
- ب - البطالة الاحتكاكية (frictional unemployment): وهي البطالة التي تنشأ نتيجة الإنتقال من عمل إلى آخر، أو من منطقة إلى أخرى، أو من قطاع إقتصادي إلى آخر...، بحثاً عن أجر أعلى أو مستوى معيشي أفضل وتتميز هذه البطالة بأنها مؤقتة، والإحتكاك في سوق العمل يسمح بإيجاد وظائف أفضل؛
- ت - البطالة الدورية (cyclical unemployment): يكون هذا النوع من البطالة مصاحب لحركة الإقتصاد القومي أي أن البطالة تحدث بالتزامن مع الأزمات الإقتصادية الناتجة عن الدورة الإقتصادية؛

¹ - Brian W. Cashell, Op- Cit, P:01.

² - محمود يونس وآخرون، مرجع سابق، ص- ص: 46 - 47.

³ - عزام محمد علي، محمد علي فاروز، إبراهيم جابر حسنين، الإرشاد والتوجيه الإقتصادي، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013، ص- ص: 233 - 234.

⁴ - سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013، ص- ص: 190 - 193.

ث -البطالة الموسمية (seasonal unemployment): تنشأ هذه البطالة ضمن مواسم معينة، حيث يكون النشاط الإقتصادي مرتبط بهذا الموسم، ويمكن تفاديها بتدريب العمال على مهن جديدة تتناسب مع المواسم الأخرى؛

ج -البطالة المقنعة (disguised unemployment): يعد أحد أخطر أنواع البطالة نظرا لعدم ظهوره في إحصاءات البطالة، ويعد أكثر انتشارا في الدول ذات الحجم السكاني الكبير، وفي المؤسسات والدوائر الحكومية وتشمل البطالة المقنعة الأفراد الذين يشغلون وظائف معينة، وإسهامهم في العملية الإنتاجية ضئيل جدا، أي وجود فائض في العمل يمكن لإستغناء عنه دون التأثير على حجم الإنتاج الكلي.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك أنواع أخرى من البطالة، كالبطالة الإختيارية، والتي تحدث عند عدم رغبة الأشخاص في العمل رغم توفره، والبطالة المستوردة التي تنشأ نتيجة زيادة العمالة الوافدة، والبطالة السلوكية والتي تنشأ عند عدم رغبة الأفراد في العمل خوفا من نظرة المجتمع.

تعتبر البطالة وعدم توفر فرص عمل مناسبة من أهم المشاكل مختلف اقتصاديات العالم، خاصة وأنها دخلت مرحلة جديدة، حيث لم تعد فقط جزءا من الدورة الإقتصادية تظهر خلال مرحلة الركود وتراجع خلال مرحلة الإنتعاش، بل أصبحت مشكلة هيكلية، كما أنها أصبحت تجسد أحد التحديات الأساسية للنظام العالمي، لاسيما في عصر العولمة¹، إلا أن هذا لا ينفي أن لهذه الظاهرة خصوصيتها سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية، وبالتالي فإنه من الضروري الوقوف على نقاط الخصوصية، وذلك لأنها تحاكي بصورة مباشرة الحلول المتخذة للحد من البطالة والتي تتجسد في مختلف السياسات الكلية والقطاعية المصممة، ويمكن فيما يلي عرض أهم خصائص مشكلة البطالة في الدول النامية بصورة عامة، ومن ثم التطرق إليها في الدول الريعية تبعا لم يفرضه موضوع الدراسة، من خلال ما يلي²:

أ - تتخطى مشكلة البطالة في الدول النامية كونها نقصا في فرص العمل المتاحة بالإقتصاد، أو التوظيف دون المستوى المطلوب، ومستوى الإنتاجية الضعيف للعنصر البشري؛ حيث عادة ما تكون ظاهرة البطالة في الدول النامية ناتجة عن مسببات أكثر تعقيدا عما هو في الدول المتقدمة، وبالتالي فالحد منها يستلزم حزمة من السياسات التي تتجاوز الوصفة الكنزنية؛

ب -مشكلة البطالة التي عانت منها الدول النامية في عقدي الثمانينات والتسعينات تختلف في الأصل والحل عنها في عقدي الستينات والسبعينات، فالمشكلة في العقدين السابقين تجسدت في فشل نظام السوق في توفير فرص عمل إضافي في ظل النمو الصناعي السريع لتلك الحقبة، أما في الثمانينات فإن النمو السريع والمتوسع لمشكلة البطالة في الدول النامية مرده إلى قيود الطلب التي فرضت من خلال عوامل خارجية مثل: إستمرار تدهور ميزان المدفوعات، مشكلة المديونية الآثار السلبية الناتجة عن الإلتزام ببرامج صندوق النقد الدولي، ضعف القدرة التنافسية لمنتجات دول العالم الثالث، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى إنخفاض سريع ومستمر في مستوى الأجور الحقيقية وارتفاع معدلات البطالة؛

¹ - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق، ص: 37.

² - محمود عبد الرزاق، إقتصاديات السكان والموارد البشرية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2010، ص- ص: 192-193.

ت - ظاهرة البطالة في الدول النامية ترتبط بالظروف الإنسانية ، مثل الفقر، تدني مستوى المعيشة... وهو ما يستدعي أخذها بعين الإعتبار عند تصميم السياسات الإقتصادية.

كما تقترن البطالة بسيادة جملة من الأسباب الأخرى، والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي¹:

أ - نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول النامية، يؤدي إلى توسع دائرة البطالة؛

ب - التخصص في الصناعات الأولية والإستخراجية؛

ت - تأثير الأزمات والصدمات الخارجية على برامج الإستثمار المحلية خاصة على مستوى الإقتصاديات المشتهة كالإقتصاديات القائمة على صادرات المواد الأولية؛

ث - حركة الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة والضغط المتولدة على حجم ونوعية فرص العمل المتاحة؛

ج - إرتفاع معدلات النمو السكاني، وتركز التوزيع السكاني في الفئات العمرية الأكثر طلبا على العمل بين 15 و 35 سنة؛

ح - التأثير السلبي لخطط التعليم ومستوياته على سوق العمل؛

خ - تفشي ظاهرة الفساد؛

د - توجيه جزء كبير من الإستثمارات إلى مشروعات قليلة الإستخدام للعمالة، مما يقلل فرص بعث مناصب عمل

جديدة، فضلا عن الخلل في توزيع الإستثمارات من الناحية المكانية والقطاعية؛

يعتبر هدف استيعاب معدلات البطالة المرتفعة من أهم المحاور ضمن خطة إرساء التنمية المستدامة، ذلك أن توفير

مناصب الشغل والتوظيف يعد مصدر أساسي في إشباع الحاجات الأساسية للإنسان، وهو يحقق تحويل الإنسان من

حالة الفقر والجوع والخوف إلى حالة الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي، حيث أن المجتمع الذي تسوده معدلات بطالة

عالية يعاني من إختلال الأمن الإقتصادي* ، وذلك بسبب مجموع الآثار السلبية التي تخلفها من الناحيتين الإجتماعية

والإقتصادية والتي نورد فيما يلي أهمها²:

أ - تدني مستويات الدخل، وبالتالي إتساع دائرة الفقر والحرمان؛

ب - عدم إستغلال الطاقات البشرية والمادية الموجودة في المجتمع؛

ت - هدر الموارد التي يتم إستثمارها في تعليم الأفراد ورعايتهم صحيا وإجتماعيا؛

ث - إنخفاض إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي، وهو ما يؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عبر

الزمن؛

ج - الآثار السلبية لحركة الهجرة الخارجية للكفاءات العلمية؛

ح - تؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين عن العمل.

¹ - إيراد عبد الفتاح النور، مرجع سابق، ص - ص : 312 - 314.

* يشير الأمن الإقتصادي إلى مجموع التدابير المعتمدة من قبل الدولة لتأمين الإحتياجات الأساسية لمواطنيها بما ينسجم مع سياستها الإقتصادية وأسلوب حياة مواطنيها، وما يخلق بيئة اقتصادية واجتماعية مستقرة.

² - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق، ص - ص : 45 - 46.

إن مختلف الآثار السلبية التي تولدها البطالة يستدعي البحث في حلول وإجراءات على المدى القصير والطويل لاستيعابها والتقليص منها، ويمكن فيما يلي التطرق إلى أهم الإجراءات والحلول المقترحة:

أ - تفعيل دور القطاع الخاص لدعم جهود القطاع العام في خلق فرص عمل جديدة؛

ب - تحسين مناخ الاستثمار لجذب، وتوطين رؤوس الأموال؛ والنهوض بالقطاعات الإستراتيجية: كالزراعة السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة...؛

ت - توجيه سياسات التعليم والتدريب المهني لمحاكاة متطلبات أسواق العمل؛

ث - رفع معدلات التنمية البشرية، من خلال تحسين مستويات التعلية، الصحة...؛

ج - معالجة تشوهات سوق الإنتاج، من خلال تقليص سوء استخدام وتوزيع الموارد.

2-3-2- مداخل تخفيض معدلات البطالة تبعا لتوجهات المدارس الفكرية

يمكن إستعراض أهم مداخل تخفيض معدلات البطالة، بالإستناد إلى ما جادت به المدارس الإقتصادية في هذا

الشأن، من خلال ما يلي¹:

أ - زيادة الطلب من خلال الإجراءات النقدية والمالية: إن زيادة الطلب من خلال رفع مستوى الناتج القومي الإجمالي من خلال إنعاش الاستثمار الخاص أو التوسع في الإنفاق الحكومي، أو تشجيع الصادرات...، بالإضافة إلى اعتماد مجموعة من الإجراءات النقدية التي تستهدف إنعاش الاستثمار المحلي الخاص والإستثمار الأجنبي، مما يسهم في رفع مستوى التشغيل في الإقتصاد. وعلى الرغم من أهمية السياسيتين المالية والنقدية التوسيعيتين في تخفيض معدلات البطالة إلا أنه يترتب عنها تزايد سريع في معدل التضخم، وبالتالي لا بد من اللجوء إلى السياسات على المستوى الجزئي؛

ب - محاولة التأثير من خلال علاج البطالة الهيكلية: تعتبر أحد السياسات الجزئية التي يتم إعتماها في حالة قصور الطلب الكلي، وذلك جراء عدم التناسق بين مهارات القوة العاملة وفرص التشغيل المتاحة، حيث يتم العلاج من خلال تسهيل تنقل اليد العاملة Labor Mobility من المناطق الراكدة اقتصاديا إلى تلك التي يسودها الإنتعاش والتوسع، وتبني إجراءات إعادة تدريب العمل، بما يضمن تلاؤم الكفاءات والمهارات مع الوظائف التي يقدمها المجتمع واحتياجات الطلب المستقبلي؛

ت - سياسة الأجور: من خلال العمل على المحافظة على مستوى أجور في مواجهة الإنكماش الإقتصادي وكبح ميلها إلى الإرتفاع في ظروف الإنتعاش الإقتصادي، وتواجه هذه السياسة مجموعة من العقبات، لعل أهمها السلوك المضاد للنقابات والتنظيمات العمالية، خاصة في ظروف الإنتعاش الإقتصادي؛

ث - سياسات مواجهة البطالة من خلال إجراءات في جانب العرض: ويكون ذلك من خلال تخفيض عدد ساعات العمل اليومية، أو عدد أيام أسبوع العمل... مستهدفة من وراء ذلك توزيع كمية معينة من العمل على عدد أكبر من العمال، وبالتالي إعادة تشكيل أنماط العمل.

¹ - محب خلة توفيق، مرجع سابق، ص - ص: 324 - 326.

2 4 - توازن ميزان المدفوعات الدولية

يعتبر ميزان المدفوعات مؤشرا إستراتيجيا لمركز الإقتصاد الوطني وتموقعه بين إقتصاديات العالم، ويُعرف على أنه: "سجل محاسبي أو احصائي موثق رسميا، يعتمد قيما مزدوجا خلاصة المقبوضات والمدفوعات اللتين تترتب عليهما حقوق دائنة والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع من في الخارج نتيجة المبادلات الإقتصادية والتحويلات الخارجية، سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة وأحدة"¹. ويشكل أدوات التحليل للوضع الإقتصادي لدولة معينة في المدى القصير، وهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات والذهب النقدي، وكل المعاملات الرأسمالية الداخلة الخارجة من البلد خلال فترة زمنية محددة عادة بسنة². ويعد ميزان المدفوعات ذا أهمية بالغة بالنسبة للإقتصاديات التي تعتمد اعتمادا واسعا على التجارة الخارجية، كالبلدان الريفية، أو النفطية، وعليه فإن هذه الدول تواجه معضلة كبرى فيما يتعلق بتحقيق توازن ميزان المدفوعات أو بالأحرى منع تدهوره الناتج عن الضغوط التي تولدها المعاملات الخارجية طبيعة التدفقات المالية الناتجة عنها، دون أن يكون ذلك على حساب أهداف السياسة الأخرى، كالنمو الإقتصادي، إستقرار الأسعار، والإستخدام الكامل. ويوصف ميزان المدفوعات أنه في حالة توازن، إذا كان الطلب على العملات الأجنبية يساوي تماما المعروض منها، وماعدا ذلك فإن يعبر عن حالة إختلال سواء بتسجيل حالة عجز، أو حالة فائض، أما أهم الأسباب التي تؤدي إلى إختلال ميزان المدفوعات فيمكن تلخيصها فيما يلي³:

أولاً: العوامل الإقتصادية: وتتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي:

- أ - الإختلال الإنمائي: يعد الإختلال الإنمائي أحد الظواهر المرتبطة بالبلدان النامية، ولاسيما الريفية منها، حيث تؤدي النفقات الضخمة لمعالجة الإختلال الإنمائي إلى زيادة الإستيراد، وهو ما يخلق العجز في ميزان المدفوعات؛
- ب - الإختلال بسبب الدورة الإقتصادية: ان التقلبات الدورية التي يتعرض لها النشاط الإقتصادي، تمثل أحد الأسباب الهامة التي تحدث إختلال ميزان المدفوعات، حيث أن حالات الكساد والرواج تؤثر بصورة مباشرة على التجارة العالمية ومن ثم على حجم الصادرات أو الواردات للدول؛
- ت - للتغيرات والإختلال الهيكلية: ومثال ذلك تنمية مصادر بديلة من العرض والإمدادات، تنمية إحالات أفضل إستنزاف الموارد الإنتاجية...

ثانياً: العوامل السياسية: حيث يؤدي عدم الإستقرار السياسي إلى تراجع حجم الإستثمار والإنتاج في الداخل فضلا عن أن نشوء الحروب الخارجية والتغيرات في شبكة التجارة العالمية، يمكن أن يؤدي إلى حدوث الإختلال في ميزان المدفوعات؛

ثالثاً: العوامل الإجتماعية: ومثال ذلك التغيرات في الثقافة الإستهلاكية السائدة، والأذواق والتفضيلات...

¹ - هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2006، ص: 235.

² - حسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 2003، ص: 52.

³ - محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الإقتصاد، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قار بونس، بنغازي - ليبيا، 2001، ص- ص: 725 - 735.

تتجسد أهمية ميزان المدفوعات في تقديم مشهد عام للوضع الإقتصادي للبلد خلال الفترة الزمنية التي تم فيها تحليل بياناته، حيث أن هيكل المعاملات الإقتصادية يعكس قوة العقتصاد القومي ومدى إستجابته وتكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الإقتصاد الدولي، ذلك أنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الإستثمارات، ومستوى التوظيف ومستويات الأسعار والتكاليف، كما أنه يبين أثر السياسات الإقتصادية على هيكل التجارة الخارجية، من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، وهو ما يُمكن من متابعة تطور البنيان الإقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الإقتصادية. كما تتأتى أهمية ميزان المدفوعات من إعتبره أداة أساسية يتم الإعتماد عليها في عملية تخطيط وتوجيه العلاقات الخارجية، من الجانب السلعي والجغرافي. كما يتم إإسترشاد بمعطياته عند وضع السياسات المالية والنقدية، وتحديد مجالات التمويل والتجارة الخارجية.¹

عموماً تهدف السياسة الإقتصادية المصممة إلى إرساء جملة من الأهداف الكبرى والتي تم تلخيصها ضمن الأهداف لإربعة لمربع كالدور، ويتجلى تجسد هذه الأهداف في مجملها في إرساء التطور المطلوب والإستقرار والإنتقال الإنتاجي، والإرتقاء بمستوى المعيشة، ومحاربة البطالة، وتوسيع قاعدة التكامل الإجتماعي والتوازن الإقليمي، وتهيئة الإقتصاد القومي للتكيف مع مختلف المتغيرات المحلية والعالمية، وفي سبيل تحقق هذه الأهداف هناك جملة من المحاور الرئيسية التي تمثل مرتكزات للسياسة الإقتصادية، والتي نوردتها فيما يلي:²

أ - الإستغلال الكامل للموارد والطاقات المتاحة، وتعظيم الطاقات الذاتية للمجتمع لضمان المنافسة محلياً ودولياً؛

ب - الإرتقاء بإمكانات الإيداع المحلي، وزيادة كفاءة وسائل تعبئة المدخرات وترشيد الإقتراض الخارجي؛

ت - العمل على بعث التوطين الأمثل للإستثمارات وتوزيعها عبر مختلف مناطق الإقتصاد القومي، وذلك تبعاً للميزات النسبية، وحاجات المناطق في تحقيق التنمية المحلية، فضلاً عن توسيع الرقعة العمرانية لإيجاد عوامل جذب إقتصادية في كل مجال عمراني جديد دون إغفال الحدود البيئية المصاحبة لعملية التوطين الصناعي؛

ث - زيادة دور القطاع الخاص في التنمية وتوسيع أواصر الشراكة بينه وبين القطاع العام؛

ج - تحسين المؤشرات الخاصة بوضعية السكان، الصحة، التعليم...؛

ح - رفع نسبة مساهمة القطاعات الإستراتيجية، كالصناعة، الزراعة... في المساهمة في الدخل الوطني؛

خ - إستكمال مختلف الإصلاحات الهيكلية للإقتصاد القومي.

على الرغم من أهمية الأهداف الكلاسيكية الأربعة للسياسة الإقتصادية، إلا أن تحقيق كل هدف منها يمكن أن يحمل جملة من مواطن التعارض مع الأهداف الأخرى، ذلك أن السياسات التي تهدف لتحقيق الإستخدام الكامل يمكن أن تولد مستويات غير مقبولة من التضخم، كما أن السياسات التي تهدف لمعالجة عجز ميزان المدفوعات يمكن تؤدي إلى تراجع معدلات النمو الإقتصادي، وعليه فإنه من الأهمية بما كان أن يتم معالجة أهداف السياسة الإقتصادية على

¹ - رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني، عباس خضير الجنابي، التمويل الدولي، دون طبعة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013، ص: 31-32.

² - سعد طه غلام، دراسات في الإقتصاد والتنمية، الطبعة الأولى، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، 2003، ص: 23-25.

النحو الذي يعظم رفاهية المجتمع، وبالإستناد إلى امكانيات الإقتصاد وأولويات أجندة التنمية. وسيتم في العناصر الموالية معالجة مختلف السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية.

المبحث الثاني: السياسات المتخصصة للسياسة الإقتصادية

يمكن معالجة هيكل السياسة الإقتصادية الكلية من منظور نوعي، حيث يتم معالجة السياسات الإقتصادية الكلية المتخصصة، مثل: السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسات التجارة الخارجية...، كما يمكن معالجتها من منظور قطاعي، وبالتالي يتم التطرق إلى السياسة الزراعية، السياسة الصناعية...

1 - مضمون السياسة المالية

1 1 - مفهوم السياسة المالية ودلالاتها ضمن أهم مدارس الفكر الإقتصادي

1 1 1 - مفهوم السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها " مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة". كما تُعرّف السياسة المالية على أنها: " إستخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الإقتصاد الكلي، مثل: الناتج القومي، العمالة، والإستثمار لتحقيق الآثار المرغوبة"¹. أيضا تعرف السياسة المالية على أنها: " مجموعة الإجراءات والتدابير المالية التي تتخذها الدولة لضبط وتحصيل مواردها المالية بكفاءة وحسن تخصيص تلك الموارد في مجالات الإنفاق المتعددة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والتوزيع العادل للثروات والمداحيل والتخصيص الأمثل للموارد المجتمعية"². والسياسة المالية تمثل "دراسة تحليلية للنشاط المالي للحكومة، أو الدولة، وما ينتج عنه من آثار على الإقتصاد القومي"³.

عليه فإنه يمكن تعريف السياسة المالية على أنها أحد الركائز الأساسية للسياسة الإقتصادية الكلية، التي تقوم من خلالها الدولة بإستخدام مصادرها من الإيرادات العامة، وتوجيه أوجه النفقات العامة والدين العام للتأثير على مختلف الأنشطة الإقتصادية، وتحقيق جملة من التوازنات الإقتصادية الكلية كتمهيد لتحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة. ويترب عن السياسة المالية التي تيم تبنيتها جملة من الآثار يمكن تلخيصها في ثلاث محاور كبرى حيث تؤثر على مستوى النشاط الإقتصادي، ذلك أن تخصيص الموارد وتوزيع الدخل والثروات سوف يؤدي إلى تغييرات واسعة في حجم وهيكل الإنتاج ومستويات الأسعار؛ كما يترب عن تبني السياسة المالية إعادة تخصيص للموارد بين القطاع العام والخاص على النحو الذي يجسد التوليفة المثلى لتعظيم منفعة المجتمع؛ وأخيرا ينجر عن السياسة المالية تغيير في نمط توزيع الدخل على النحو الذي يخدم الأهداف الإقتصادية والإجتماعية.

¹ - محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2000، ص: 182.

² - صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الوفاء للنشر، المنصورة- مصر، 2001، ص: 90.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الإقتصادية: تحليل جزئي وكلي، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2006، ص: 426.

1 4 2 - السياسة المالية ضمن أبرز مدارس الفكر الإقتصادي

1-1-2-1 - السياسة المالية في إطار الفكر الكلاسيكي

الإفتراضات التي انطلق منها الكلاسيك والتي يتجسد أهمها في قانون 'ساي'، ومدلول اليد الخفية 'لأدم سميث' في ظل بيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الإقتصادية والمنافسة التامة، وبالتالي الإقرار بأن الإقتصاد القومي يحقق التوازن المستقر عند مستوى التوظيف الكامل شرط توفير كافة الإمكانيات اللازمة لتطور القطاع الخاص وإكتفاء الدولة بالحد الأدنى من المهام (الدفاع، الأمن الداخلي، العدالة، المرافق العامة) حيث حصرت أوجه الإنفاق العام حتى لا يؤدي التوسع فيها إلى سوء إستخدام للموارد الإقتصادية وتدهور الإنتاج القومي، كما أضاف الكلاسيك قيوداً على تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ينص على الحياد المالي في كافة النشاطات الإقتصادية للدولة، من خلال وجوب تحقق مبدأ توازن الميزانية، أي المساواة التامة بين جانبي النفقات والإيرادات بميزانية الدولة سنوياً. وقد ساد منطق السياسة المالية وفق ما أقره الكلاسيك، مع الإعتقاد بصلاحيّة وقدرة السياسة النقدية على معالجة مختلف التقلبات الإقتصادية إلى غاية نهاية القرن العشرين، إلا أن الأحداث الإقتصادية التي شهدتها الفترة 1929 - 1933 بينت عجز السياسات التي أقرها الكلاسيك، حيث فشلت السياسة النقدية إزاء السيطرة على تفشي التضخم عقب الحرب العالمية الأولى، كما أن التمسك الحرفي بأسس السياسة المالية تبعاً لما سنه الكلاسيك سيؤدي حتماً إلى تفاقم الأزمات الإقتصادية وزيادة حدتها وسيعيق السياسة النقدية عن تحقيق أهدافها، ذلك أنه ضمن فترات الرواج والتضخم تزداد الدخول النقدية فترتفع حصيلّة الضرائب مما يدفع الدولة لتحقيقاً لمبدأ توازن الميزانية إلى زيادة الإنفاق العام (أو تخفيض الضرائب) وهو ما سيؤدي إلى زيادة حدة التضخم، أما في أوقات الكساد فتتخفّف الدخول النقدية وبالتالي تنخفض حصيلّة الإيرادات العامة، فتضطر الدولة إلى تخفيض الإنفاق العام (أو زيادة الضرائب) لتحقيق مبدأ توازن الميزانية، وهو ما يؤدي إلى تفاقم وضعيّة التدهور الإقتصادي وزيادة معدلات البطالة¹.

1-1-2-2 - السياسة المالية في إطار الفكر الكينزي

إن إختيار الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية بالنظر إلى عدم واقعية جملة من الفروض التي تم إتمادها خاصة وأن الواقع الإقتصادي أثبت أنه لا توجد قوى تلقائية تضمن تحقق التوازن المستقر عند مستوى التوظيف الكامل، بل إن النظام الإقتصادي معرض لحدوث ضغوط تضخمية، أو ظهور البطالة، مهد لسيادة أفكار 'كينز' الذي نادى بأهمية تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من خلال السياسات الإقتصادية عموماً، والسياسة المالية بصفة خاصة، وعليه فإن السياسات المالية لا بد أن تصمم على أسس جديدة تتماشى مع التوجه الجديد الذي ينادي بتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، وهو ما تكفلت به مدرسة 'هانسن' Alvin Hansen² من خلال ما تم التنظير له فيما يتعلق بالمالية الوظيفية.

¹ - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الطبعة الأولى، مركز الإسكندرية للكتاب، الأزبطة - مصر، 2000، ص- ص: 21- 28.

² - نفس المرجع، ص- ص: 29- 31.

مثلت الأزمة الاقتصادية 1929 نقطة تحول هامة، نُصِّبَت على أثرها السياسة المالية ضمن موقع إدارة الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه المسار الاقتصادي (أهمية التأثيرات المالية في الاقتصاد) فتقرر أن الإختلال وعدم التوازن الاقتصادي يعود إلى عدم التعادل بين معدلات التغير في الإنفاق القومي ومعدلات التغير في الناتج القومي، وعليه فإنه يمكن تحقيق التوازن عن طريق التحكم في الإنفاق القومي، حيث أن حالة الكساد الاقتصادي تستوجب اللجوء إلى زيادة حجم الطلب الفعال من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، أو من خلال تخفيض الضرائب على الإستهلاك وعلى الأرباح بالنسبة للمستثمرين، حتى لو أدى ذلك إلى حدوث عجز في ميزانية الدولة (إن رفع الإنفاق الحكومي، أو تقليص الضرائب والذي يكون عادة مصحوبا بعجز موازني يهدف إلى تحريك المضاعف الكينزي¹، وهي تعكس سياسة الإنعاش الاقتصادي لتحريك الطلب، وتخفيض النمو في حالات نقص التشغيل، حيث تعتبر الدولة عون اقتصادي فاعل في الدورة الاقتصادية عبر أثر سياسة الإنفاق العمومي وما يقترن بها من تنشيط للطلب² إذ يمكن تغطية هذا العجز وتمويله من خلال القروض العامة والإصدار النقدي الجديد، والمغزى من زيادة حجم الإنفاق الحكومي هو زيادة الطلب الكلي، ومن ثمَّ زيادة مستوى التشغيل، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج والدخل بنسبة أكبر من الزيادة في الإنفاق الحكومي نظرا لأثر المضاعف الكينزي وفي المقابل يتم معالجة التضخم من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي، حتى وإن صاحب ذلك حدوث فائض في الميزانية العامة للدولة³. وإعتبر كينز بذلك أن فعالية السياسة المالية وحدها كفيلا بعلاج أزمة الكساد التي تعرض لها الاقتصاد الليبرالي، أما السياسة النقدية فذهب كينز إلى عدم فعاليتها، ذلك أن الاقتصاد يقع في مصيدة السيولة خلال مرحلة الكساد، وهو ما يمنع استحابة سعر الفائدة للتغير في عرض النقود وبالتالي فإن زيادة عرض النقود لن تخفض سعر الفائدة، ومن ثم لن تحدث زيادة في الإستثمار وزيادة الدخل⁴.

1-1-2-3- السياسة المالية من وجهة نظر رواد مدرسة شيكاغو (النقديون)

إعتبر مفكرو مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم 'مilton Friedman' أن التدخل الحكومي في الاقتصاد يؤدي إلى عرقلة السوق والأسعار، ومعظم التقلبات في الناتج الإجمالي تنجم عن نشاط الدولة، أما السياسة المالية فإن تأثيراتها ضئيلة جدا على المخرجات والأسعار، متبنين بذلك فكرة المزاحمة crowding out حيث تترتب آثار سلبية على الإنفاق الإستثماري الخاص جراء ارتفاع أسعار الفائدة. وذهب النقديون إلى إعتبار الوصفة الكينزية التي تدعو إلى تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية وتحديد سياسة الإنفاق الحكومي غير المغطى بالإيرادات لدعم الطلب السبب الرئيسي في بروز ظاهرة الركود التضخمي. وبصورة عامة يمكن التسليم ب أن الدراسات التطبيقية للنقديين، ترى أنه من يتوجب على السياسات المالية المصححة لإنعاش الدخل الإجمالي أن تكون مصحوبة بزيادة في معدلات نمو عرض

¹ -Olivier Blanchard, Daniel Cohen, **Macroéconomie**, 4^{ème} édition, Pearson éducation, France, 2007, P : 594 .

² - Gregory N. Mankiw, **Macroéconomie**, boek université, Bruxelles, 2006, P : 311.

³ - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، الطبعة الأولى، دار البازوري، عمان - الأردن، 2011، ص: 242-243.

⁴ - بلعوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 101.

نقدي مستقر سنويا، ذلك أن السياسة المالية، إن لم تكن مصحوبة بتغيرات نقدية ستؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وتقييد الإنفاق الخاص¹.

1-1-2-4- السياسة المالية في إطار مدرسة التوقعات الرشيدة* (المدرسة الكلاسيكية الجديدة)

أسست مدرسة التوقعات الرشيدة إلى مفهوم عقلانية ورشادة المتعامل الاقتصادي ومدى أثر ذلك على سلوك الظواهر والمتغيرات الاقتصادية، ومن ثم مدى فعالية السياسة الاقتصادية المصممة، حيث يرى أنه من الضروري أن يأخذ صانعو السياسة الاقتصادية (نظرة الأفراد للمستقبل) إتجاه حركة وسلوك المتغيرات الاقتصادية تبعا لما للواقع السائد في النشاط الاقتصادي والذي يتأسس بناء عليه المشهد المستقبلي، وعلى الرغم من الإنتقادات التي وجهت لنظرية التوقعات الرشيدة، إلا أنها تعبر ذات أهمية بالغة في رسم السياسة الاقتصادية².

نظرية التوقعات الرشيدة تعتبر أن نماذج الاقتصاد الكلي الكينزي لا يمكن أن تكون دليلا موثوقا لصياغة السياسة المالية والسياسة النقدية والفئات الأخرى من السياسات³.

1 2 - أدوات السياسة المالية وأهم أهدافها

تعتمد السياسة المالية في تحقيق أهداف المجتمع، على جملة من الأدوات التي تصنف إلى أدوات تلقائية لا تتطلب تدخل حكومي بصفة مباشرة، وهي بدورها تنفرع إلى قسمين، حيث نجد الإعانات والتحويلات والتي تتضمن مختلف المساعدات التي يتقاضاها القطاع العائلي من الدولة، وتستعمل كوسيلة لإعادة توزيع الدخل بين الطبقات الإجتماعية كما نجد الضرائب التصاعدية التي لها علاقة طردية مع الدخل. وأدوات مقصودة تستخدمها الدولة بشكل مباشر، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيضه، بالإضافة إلى تخفيض الضرائب أو رفعها بحسب التحليل الظرفي لواقع الاقتصاد⁴، وسيتم فيما يلي التفصيل في الأدوات المقصودة للسياسة المالية.

1 2 1 - الإنفاق العام (المفهوم والمبررات)

أقر الفكر الاقتصادي الحديث أهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وهو ما تُرجم من خلال إنتقال سياسة الإنفاق من الحايذ وعدم الت أثر في الحياة الاقتصادية ، إلى إقتناص أدورا مهمة من خلال تحقيق أهداف السياسة

¹ - نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الإطار العام في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار البازوري، عمان- الأردن 2015 ص: 29.

* يمكن اعتبار نظرية التوقعات الرشيدة بمثابة تطور لما اطلق عليه خلال حقبة الخمسينيات بالتوقعات الموائمة أو المعدلة، ذلك أن المجتمع الاقتصادي لا يبني توقعاته فقط على البيانات التاريخية للمتغيرات الاقتصادية تبعا لما تقره التوقعات الموائمة او المعدلة، ولكن تتجاوز ذلك لتعتمد على المعلومات الجديدة المتاحة عن المتغيرات الاقتصادية. يعد Muth (1961) أول من تطور نظرية التوقعات الرشيدة يعد، كما اشار Jan Tinbergen إلى التوقعات الرشيدة في اطار نموده الاقتصادي عام 1932، وتم صياغتها في صورة فرضية من قبل Muth ضمن بحثه: Rational Expectation and the theory of price movment، مشيرا إلى ان التوقعات الرشيدة يتم صياغتها على أساس النموذج الهيكلي المصحح للاقتصاد. وتقوم هذه النظرية على مبدئين اساسيين هما: مرونة الأسعار والأجور وقدرتها على التكيف السريع مع المتغيرات، بالإضافة إلى ان الوحدات الاقتصادية تملك وتستخدم مختلف المعلومات والنظريات التي تستند عليها تدابير السياسة الاقتصادية المصممة.

² - نزار سعد الدين العيسى، عبد المنعم السيد علي، النقد والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2003، ص: 444- 445.

³ - Alina Cristina, The efficiency of the fiscal policy in some concrete doctrinal framework, Journal of Accounting and Management, JAM, vol :02 , n°. 1 (2012), P : 31.

⁴ - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص: 94.

الإقتصادية. ويعكس الإنفاق العام دور الدولة، ومدى تطوره في النشاط الإقتصادي، ذلك أن تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ومن ثم إلى الدولة المنتجة أدى إلى تطور الإنفاق العام، حيث إزداد حجمه، وتعددت تقسيماته، وإعتبر أحد أهم الأدوات للسياسة المالية، وقد عرف على أنه: " مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة " مع ملاحظة أن الحاجات العامة تختلف من دولة إلى أخرى، ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى، كما أنه يقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام¹. كما عرف الإنفاق العام على أنه: " مبلغ من النقود، يدفعه شخص من أشخاص القانون العام كالدولة أو أحد هيئاتها، أو أحد العاملين فيها وذلك لإشباع حاجة عامة"². وذهب فريق آخر إلى تعريف الإنفاق العام على أنه: " مجموع ما تنفقه الدولة لشراء السلع والخدمات، دفع الأجر والرواتب لموظفي القطاع العام، الإستثمار العام، هياكل (مرافق) التنمية، دفع التحويلات (مثل: معاشات التقاعد، إعانات مالية، إعانات البطالة، المنح والإعانات، دفع الفوائد وخدمات الدين العام)"³.

من خلال ما تقد يمكن تعريف الإنفاق العام من خلال توفر ثلاث أركان أساسية، حيث يعتبر مبلغ نقدي ينفق من قبل الدولة، أو أحد هيئاتها، بغرض تحقيق المصلحة أو النفع العام. ويتحدد مستوى الإنفاق العام في أي بلد تبعاً للمزيج أو التوليفة المثلى بين القطاع العام والقطاع الخاص، وعلى تصورات العدالة الإجتماعية، كما تختلف نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بين مختلف البلدان، حيث يرى جملة من الإقتصاديين وعلى رأسهم "غالبريث" أن تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام أمر أساسي في ظل سيادة عدم اليقين، وذلك بغية إحداث الإستقرار الإقتصادي الكلي والفعالية الإقتصادية. على العكس من ذلك يرى فريدمان أن تدخل الدولة إلى أبعد من وظائفها الأساسية يمثل عقبة في وجه إستعمال الموارد بكفاءة. حيث يتطلب رسم هذه السياسة مقارنة العيوب الفعلية التي تقع فيها الأسواق بالعيوب المحتملة للتدخل الحكومي بالإعتماد على معيارين أساسيين وهما الكفاءة، والعدالة في توزيع الدخل⁴. وقد أقر 'موسجراف' (1959) أن للإنفاق العام مبرراته، إذا تم الإختيار الأمثل لنوعية النفقات العامة، وطريقة تمويل هذه النفقات سواء عن طريق الضرائب، القروض، أو الإصدار النقدي، فإنه سيكون للنفقات العامة ثلاث وظائف رئيسية ومتداخلة، وهي: إعادة توزيع الدخل، دعم تخصيص الموارد في الإقتصاد، والمساهمة في إرساء الإستقرار الإقتصادي الكلي⁵. ويمكن التفصيل في هذه الوظائف من خلال ما يلي:

أ - تحسين تخصيص الموارد: تنظيم النشاط الإقتصادي للقطاع الخاص والإشراف عليه حتى لا يدار على نحو يضر بالمصلحة العامة أو يلحق الضرر بالبيئة⁶. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى الآثار الخارجية الناتجة عن نشاط القطاع الخاص، والتي تستدعي تدخل الدولة، لاسيما، إذا كانت هذه الآثار الخارجية سلبية وتؤثر على رفاهية المجتمع¹، والعمل

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، 2003، مرجع سابق، ص- ص: 45- 55.

² - إياد عبد الفتاح النور، مرجع سابق، ص: 158.

³ - DN Dwivedi, Op – Cit, P :602.

⁴ - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص: 103.

⁵ - François Escalle, **Maitriser les Finances Publiques: pourquoi, comment**, Éditions Economica , 2005, P : 205.

⁶ - محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مرجع سابق، ص: 487.

على إحداث تأثيرات خارجية إيجابية، أو تعظيم أثرها إن وجدت، تبعاً لما أشار إليه بيجو الذي يشير بأن الآثار الخارجية تحدث في الحالة التي تكون فيها المنفعة الحدية العامة أكبر من المنفعة الحدية الخاصة، وما خالف ذلك فهو يشير إلى آثار خارجية سلبية²؛

ب - إعادة توزيع الدخل: من خلال تجسيد الأفكار المتعلقة بتدخل الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية، لتقليص التفاوت في الدخل والثروة في محاولة لاستدراك الفجوة بين الدخل، والتي استحدثها التوزيع الأول تبعاً لقواعد السوق، حيث يعمل التوزيع الثاني (إعادة التوزيع) على تعظيم استفادة الفئات التي لم تحظ بنصيب كاف في التوزيع الأول، من خلال توفير الخدمات الصحية، التعليمية...³؛

ت تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي: بالنظر لأهمية الأهداف التي يعول على تحقيقها من خلال الإنفاق الحكومي فإن هناك مجموعة من الضوابط التي لا بد من التقيّد بها، والتي تتمثل فيما يلي⁴:

ضوابط المنفعة: تهدف النفقة حسب التعاريف الواردة أعلاه إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة من أجل إشباع حاجات المجتمع المتعددة، وفي هذا الإطار يثار موضوع حول تحديد أولويات الإنفاق العام التي تختلف من اقتصاد إلى آخر ومن موحلة أخرى، حيث يتوجب على الدولة أن توازن بين المنافع لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية وذلك للموازنة بين أوجه الإنفاق المختلفة، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار توزيع النفقات حسب احتياجات النواحي والإقليم المختلفة، وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية

ضوابط الاقتصاد: ينصرف هذا الضابط إلى تجنب أي تبذير أو إسراف في الإنفاق العام، حيث يتوجب تحقيق أقصى منفعة ممكنة بأقل تكلفة ممكنة، وتعدد مظاهر التبذير والإسراف المالي في العالم وعلى وجه الخصوص في الدول النامية بسبب انخفاض كفاءة الرقابة المالية والسياسية، ولهذا فإن الحاجة تدعو إلى ضبط النفقات العامة في شتى القطاعات على أسس معينة تتمثل في مراعاة الحاجات الفعلية، بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت ضرورية تماماً. وبالقدر اللازم فقط، لتحقيق المنفعة العامة. ويستدعي ضابط الاقتصاد الإلتزام بسياسة ترشيد الإنفاق، وتفعيل مختلف أجهزة الرقابة بما فيها أجهزة الإعلام وذلك نظراً لما يمكن أن تلعبه من أدوار هامة في إيجاد رقابة فعالة وحازمة على عمليات الإنفاق الحكومي⁵.

ضابط الترخيص: يعني ضابط الترخيص، أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا إذا سبقت ذلك موافقة الجهة المختصة في التشريع، وهذا ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة.

¹ - Gregory Mankiw , **Principles of Economics, 5th edition**. South-western, Cengage Learning, 2011, P :11.

² - Warren J. Samuels et al, **A companion to the history of economic thought** , Blackwell Publishing, USA, 2003, P : 439.

³ - محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنيّة، مرجع سابق، ص، ص : 486، 496.

⁴ - محمد طاقة، هدى العراوي، **إقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007، ص - ص : 34 - 35.

⁵ - سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة، النفقات العامة - الإيرادات العامة-الميزانية العامة**، دون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص:55.

1-2-2-1- تقسيمات الإنفاق العام

تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي، وتخليها عن سياسة الحياد المالي، أدى إلى تنوع النفقات العامة وزيادة حجمها وأنواعها، وظهر توجه نحو تقسيم النفقات العامة تبعا لجملة من المدخل التي تتبناها كل دولة ضمن نطاق السياسة الإقتصادية المصممة، ولتقسيم النفقات العامة أهمية كبيرة، حيث تمكن السلطات التشريعية والرأي العام من تفعيل دور الرقابة على الجانب المالي لنشاط الدولة، عموما فإن النفقات العامة تتعدد تقسماتها وتختلف بين الإقتصاديين ضمن مدخلين أساسيين، وهما: التقسيمات العلمية أو النظرية (تناقش من خلال استعراض التقسيمات الإقتصادية المالية، السياسية، والإدارية) والتي تهدف إلى التعرف على طبيعة النفقة وآثارها والتقسيمات الوضعية (سيتم استعراض تقسيمات الإنفاق العام في دولة الجزائر باعتبارها الدولة محل الدراسة) التي تختلف من دولة إلى أخرى وفق ما هو قائم من نظام سياسي واقتصادي ومالي وإجتماعي وأمني، والظروف التاريخية ودرجة التطور الإقتصادي، والتقني الذي تشهده... وفيما يلي استعراض لأهم التقسيمات المتعلقة بالنفقات العامة.

أولاً: التقسيمات السياسية للنفقات العامة: تقسم النفقات تبعا لهذا المعيار إلى نوعين أساسيين هما¹:

أ -النفقات المحايدة: وهي التي لا تؤثر بطريقة مباشرة على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، وهو الطابع المميز للمالية العامة عند الكلاسيك، إلا أن هذا الحياد المطلق للنفقات العامة لم يتحقق في الحقيقة حتى في ظل المالية الكلاسيكية نظرا لما ينجر عن النفقات العامة من آثار ضمن الجانب الإقتصادي والإجتماعي، وعليه نادى الكلاسيك بضرورة أن لا تخل النفقات العامة بالتوازن الإقتصادي والتوازن الإجتماعي، وبالتالي وجوب تضيق حدود الإنفاق، حيث تعمل السياسة المالية على تحقيق الأهداف المسطرة بأقل قدر ممكن من النفقات؛

ب -النفقات العامة المؤثرة إيجابيا: أقرت المالية العامة الحديثة بأهمية تدخل الدولة ضمن مختلف الميادين، وهو ما يؤدي إلى ممارسة النفقات العامة لتأثيراتها الإيجابية بشكل واضح، وتقسم النفقات العامة المؤثرة إيجابيا بدورها إلى قسمين، هما:

-النفقات العامة من حيث موضوعها وهدفها: حيث نجد النفقات التي تستهدف تحقيق أغراض سياسية

ونفقات تستهدف تحقيق أغراض إجتماعية (المساعدات الإجتماعية، نفقات الصحة العامة، نفقات تتجه نحو

تحسين معيشة المواطن...) ومن النفقات العامة ما يسعى لتحقيق أغراض إقتصادية، حيث أضحت تستخدم في

إدارة وتوجيه الإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى النفقات الأخرى التي تهدف إلى تحقيق أغراض ثقافية، تعليمية...؛

-النفقات العامة من حيث صورها وأشكالها: حيث نجد النفقات التي تحصل الدولة على مقابل مباشر لها وتلك

التي تنفقها دون الحصول حالا على مقابل مادي لها. وهناك من النفقات العامة ما تدفعها الدولة بصفة نهائية

دون الحصول على مقابل لها، أو تدفعها بصورة مؤقتة مع إسترجاعها في وقت لاحق (القروض الممنوحة من طرف

الدلة للأفراد). كما نجد النفقات المتخصصة التي تقدم في صورة إعانات بغية إتاحة فرص العمل للقطاعات

الإقتصادية أو الإجتماعية، في حيث تنصب النفقات الكلية على الهيكل الإقتصادي العام للدولة، مثل: تخفيض

¹ - زهير أحمد قدورة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي و تطبيقاته في المملكة الأردنية الهاشمية ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ص-ص: 33- 35.

الحجم الكلي للإنفاق العام كأداة للحد من التضخم، أو زيادة الحجم الكلي للإنفاق العام من أجل إنعاش الإقتصاد والوطني.

ثانيا: التقسيمات الإقتصادية للنفقات العامة: تعتمد التقسيمات الإقتصادية للنفقات العامة على معايير إقتصادية، وذلك بغية تحديد مختلف الآثار الإقتصادية التي تخلفها، والتي يمكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة ويمكن فيما يلي: التطرق للتقسيم الإقتصادي للنفقات العامة تبعا لمدخلين أساسيين، أولهما تقسيم النفقات العامة إلى نفقات رأسمالية ونفقات جارية، وثانيهما، تقسيمها إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية من خلال ما يلي:

الفرع الأول: النفقات الرأسمالية (الإستثمارية) والنفقات الجارية: إن هذا التقسيم للنفقات العامة يحاكي ويقرب من تقسيمات تقليدية سيتم مناقشتها قبل التطرق إلى مضمون النفقات الرأسمالية والنفقات التحويلية.

أ- النفقات العادية والنفقات غير العادية: أقر الكلاسيك تقسيم النفقات العامة إلى نفقات عادية تتكرر سنويا وبصفة دورية منتظمة، ونفقات غير عادية لا تتسم بالانتظام والدورية، أي لا تتجدد كل سنة. وفي إطار توسع دور الدولة وتدخلها في الشؤون الإقتصادية، زاد الإنفاق العام من حيث الحجم والنوع، أصبحت الإيرادات العامة المتمثلة في الدومين والضرائب غير كافية لتمويل الزيادة في الإنفاق، لذلك أصبح من الضروري البحث عن موارد أخرى للتمويل، الأمر الذي أدى إلى تقسيم النفقات إلى نفقات عادية يتم تمويلها من الإيرادات العادية ونفقات غير عادية يتم تمويلها من الإيرادات غير العادية (القروض العامة والإصدار النقدي الجديد) ¹. وهناك عدة معايير للفرقة بين النفقات العادية والنفقات غير العادية، وهذه المعايير التي سيتم التعرض لها تعرضت للنقد أما لعدم استجابتها لتطور الدولة في النشاط الإقتصادي أو لعدم وضوحها²:

- معيار الانتظام والدورية: فإذا كانت دورية ومنتظمة فتعتبر عادية، وإن لم تكن كذلك فهي غير عادية؛

- معيار الفترة التي تستمر خلالها آثار الإنفاق: حيث تعتبر نفقات عادية إذا كانت النفقات تستوعب خلال الفترة التي انفقت خلالها، وتعتبر غير عادية إذا تعدت الفترة المالية التي انفقت خلالها؛

- معيار توليد الدخل: فإذا كانت النفقات تولد دخلا فتعتبر نفقة غير عادية، أما إذا كانت النفقات لا تولد دخلا، فتعتبر نفقات عادية؛

- معيار الإنتاجية: فإذا كانت غير منتجة أو ما يسمى بالنفقات الإستهلاكية أي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج

الوطني فهي نفقة عادية، أما إذا كانت منتجة تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة غير عادية؛

- معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني: تكون النفقة عادية طبقا لهذا المعيار، إذا كانت لا تساهم في تكوين

رأس المال، ويطلق عليها النفقات الجارية أو التسييرية، وهي تلزم لتسيير المرافق العامة للدولة، أما إذا كانت تساهم

في تكوين رؤوس الأموال العينية كالنفقات الرأسمالية والإستثمارية فهي نفقة غير عادية.

¹ - محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص - ص: 53 - 54.

² - عبد الحميد عبد المطلب، 2003، مرجع سابق، ص - ص: 59 - 60.

ب- النفقات العامة المنتجة والنفقات العامة غير المنتجة: النفقات التي تلزم لسير المرافق العامة تعد من قبيل النفقات غير المنتجة.

زيادة دور الدولة واتساع دائرة مهامها على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، جعل تقسيم النفقات العامة إلى عادية وغير عادية، لا يتلاءم مع المفهوم الحديث للمالية العامة، ذلك أن النفقات التي يقتضيها الدور المعاصر للدولة والتي كانت تبعا لمنطق الكلاسيك غير عادية، أصبحت تعد بمثابة نفقات عادية، وخاصة تلك التي يتم إنفاقها من أجل تحقيق أهداف إقتصادية أو إجتماعية، والتي تتمثل بالنفقات العامة التي تستهدف الأثر الإيجابي على الإقتصاد وتطوره واستقراره بتفادي حصول التضخم أو الإنكماش، وكذلك النفقات التي تستهدف التقليل من التفاوت في توزيع الدخل...¹، وبالتالي ظهر توجه نحو تقسيم النفقات العامة، إلى نفقات موجهة لتسيير شؤون الدولة، ونفقات موجهة لزيادة الثروة القومية.

أما الإنفاق الجاري فيهدف إلى ضمان السير الحسن للمرافق العامة، ويتضمن الإنفاق الجاري نفقات السلع والخدمات وأجور الموظفين، بالإضافة إلى سداد فوائد الديون العامة، ويدخل في هذا الإطار الإعانات والمدفوعات التحويلية سواء كانت نقدية أو عينية، وسواء كانت تهدف إلى تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للأفراد أو لسلع وخدمات معينة. في حين أن الإنفاق الإستثماري: يتضمن مختلف النفقات التي تهدف لتنمية الثروة القومية، وتشتمل على إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتحويلات الرأسمالية إلى الداخل.²

تعتمد الدول بصفة عامة على الإيرادات العادية لتمويل الإنفاق العام الجاري، وعلى القروض العامة لتمويل الإنفاق الإستثماري، كما أنه لمواجهة الأزمات الإقتصادية تلجأ الدولة لانعاش الإقتصادي عبر الضغط على الإنفاق الجاري والتوسع في الإنفاق الإستثماري.

الفرع الثاني: النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية : أي تقسيم الإنفاق العام من حيث أثره على الدخل (معيار القوة الشرائية) أو من حيث طبيعتها، حيث يتفرع الإنفاق العام تبعا لهذا المدخل إلى نفقات حقيقية أو فعلية ونفقات تحويلية (نفقات إعادة التوزيع). أما النفقات الحقيقية فهي كل ما تنفقه الدولة من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المصالح العامة، مثل: رواتب الموظفين ومستخدمي الدولة وشراء الأجهزة والفوائد التي تدفعها على القروض العامة أما الإنفاق التحويلي فهو أحد أوجه الإنفاق التي ظهرت في المالية الحديثة، ويجسد مختلف ما تنفقه الدولة دون مقابل وذلك بغية المساهمة في إعادة توزيع الدخل، وعلى العكس من الإنفاق الحقيقي الذي يعمل إلى تحقيق زيادة مباشرة في الدخل، من خلال خلق دخول جديدة تضاف للدخل المكونة للدخل القومي، فإن الإنفاق التحويلي يؤدي إلى تحقيق زيادة غير مباشرة في الدخل، من خلال إعادة التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة³، وينقسم الإنفاق التحويلي إلى ثلاثة أقسام، حيث نجد الإنفاق التحويلي الإجتماعي الذي يهدف إلى تحسين نوعية المعيشة للطبقات الإجتماعية الفقيرة.

¹ - فليح حسن فليح، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، عمان - الأردن، 2007، ص: 125.

² - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص - ص: 109 - 110.

³ - محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص- ص: 54 - 55.

كما أن هذا الإنفاق يأخذ شكل أكثر عمومية، من خلال مساهمة الدولة في أنظمة التأمينات الإجتماعية، التأمين ضد الشيخوخة والبطالة...، كما نجد الإنفاق التحويلي الإقتصادي الذي يشمل الإعانات التي تقدمها الدولة للمشروعات الإقتصادية، أما الإنفاق التحويلي المالي فيهدف إلى تسديد فوائد وأقساط الدين العام¹. ويمكن التمييز بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية من خلال المعايير الموالية²:

أ - معيار المقابل الذي تحصل عليه الدولة لنفقاتها، حيث تعتبر النفقات العامة نفقات حقيقية إذا كانت مقابل حصول الدولة على سلع وخدمات يقتضيها أداء وظائفها، وتعتبر تحويلية إذا كانت تتم دون أن تحص الدولة على مقابل لهذه النفقات؛

ب - معيار الإسهام المباشر في زيادة الدخل والنتاج القومي: تشمل النفقات الحقيقية كل من الإنفاق الإستهلاكي الحكومي، والإنفاق الإنتاجي الحكومي، والإنفاق الإستثماري الحكومي، وبالتالي فإن النفقات الحقيقية تمثل جزء مهم من الإنفاق القومي الذي يمثل الطلب الكلي في الإقتصاد، وبالتحديد ما يتم إنفاقه على الإنتاج والإستثمار الحكومي والذي يسهم بصورة مباشرة في زيادة الدخل والنتاج القومي، وعليه فإن النفقات الحقيقية هي نفقات منتج. أما النفقات التحويلية فلا تسهم في زيادة الدخل والنتاج القومي بصورة مباشرة، حيث تعمل على إعادة توزيع الدخل بين الفئات المختلفة في المجتمع، وهذا لا ينكر أن النفقات التحويلية تؤثر على بصورة غير مباشرة على النشاطات الإنتاجية، حيث يمكن أن تؤثر على الإنتاج والإستثمار، خاصة إذا تم تمويلها عن طريق الإقتطاع من الفئات التي تقوم بالإنتاج والإستثمار، وبالتالي يرتفع الإستهلاك ويقل الإدخار والإستثمار والإنتاج، لتعمل بذلك النفقات التحويلية على إحداث آثار سلبية على النشاطات الإنتاجية بصورة غير مباشرة وذلك إرتباطا بما يترتب على إستخدامها، وعلى ما ينجم من تحصيل الإيرادات التي تمولها، كما يمكن أن تحقق النفقات التحويلية آثار إيجابية غير مباشرة، كما هو الحال فيما يخص إسهام الإعانات في توليد الطلب الكلي على السلع والخدمات؛

ت - معيار من يقوم بالإستهلاك المباشر للموارد الإقتصادية للمجتمع: تبعا لهذا المعيار فإن النفقات الحقيقية تتولى الدولة كشخص عام استهلاكها بصفة مباشرة من خلال استهلاك المواد العينية، أو بإستخدام عوامل الإنتاج وتقديم مقابل لها في شكل أجور ورواتب وفوائد، أما النفقات التحويلية فهي التي تؤدي إلى الإستهلاك غير المباشر للمواد العينية وموارد الإنتاج من طرف الأفراد المستخدمين لها، وليس من طرف الدولة³.

ثالثا: التقسيمات المالية للنفقات العام ة: تتضمن التقسيمات المالية للنفقات العامة صورا متعددة، يتم إيرادها فيما يأتي⁴:

أ - النفقات النهائية: تعتبر هذه الصورة العادية لاجراء النفقات العامة وتوزيعها ضمن مختلف المجالات، حيث أن الدولة تدفع مبلغ النفقات بشكل نهائي.

¹ - فوزت فرحات، المالية والإقتصاد المالي، دون طبعة، منشورات الحلبي، بيروت، 2001، ص: 278.

² - فليح حسن فليح، مرجع سابق، ص- ص: 129 - 130.

³ - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص: 142.

⁴ - زهير أحمد قدورة، مرجع سابق، ص- ص: 40 - 41.

ب النفقات المؤقتة: مبالغ من النفقات لا تخرج من خزانة الدولة بصورة نهائية، حيث تستتبع بعمليات استرجاع مرتبطة بعملية الإنفاق، ويتم تمويل هذه النفقات بواسطة القروض والمبالغ التي تم الإنفاق عليها سلفا. وهناك من العمليات المؤقتة ما يكون محلا لعمليات رد سريعة كعمليات السلف التي تكون مغطاة بقيمتها الكلية عن طريق عمليات التسديد.

ت النفقات الافتراضية أو الاحتمالية: حيث الإنفاق لا يترتب إلا بشكل احتمالي أو ظرفي، فإذا لم تتحقق الظروف التي تستدعي تحمل عبء النفقة، فإنه لا يتم إجراؤها.

رابعاً: التقسيمات الإدارية للنفقات العامة: سيتم إستعراض التقسيمات الإدارية للنفقات العامة من خلال ما يلي¹:

أ تقسيم النفقات العامة حسب الجهات الإدارية التي تقوم بالإنفاق: حيث تقسم النفقات العامة تبعاً للجهات الإدارية التي تملك حق التصرف فيها، ومثال ذلك النفقات المخصصة للتعليم، الصحة، والصناعة... وغيرها من النفقات التي تخصص لوزارات الدولة المختلفة ومؤسساتها العامة. ولأنه يمكن أن تتغير أنظمة الحكم أو تأتي حكومات جديدة فتتغير معها الوزارات أو البنيان الإداري للدولة، وعليه لا بد من الإستعانة بتقسيم إداري آخر للنفقات العامة، تبدو من خلاله أسس أخرى غير مجرد جهات الإدارة، وهو ما سيتم التعرض إليه في العنصر الموالي؛

ب تقسيم النفقات العامة حسب الطبيعة القانونية للإعتمادات: وفق هذا المعيار تقسم النفقات تبعاً لطبيعة الإذن في النفقات أو طبقاً للإجراءات التي تتبع عند إعتمادها وإقرارها، وعليه يمكن التمييز بين النفقات العامة التي تعود لمرافق عامة تتابعها الحكومة طبقاً للشروط والأوضاع التي أقرها البرلمان في الموازنة السنوية للدولة، وبين النفقات التي تترتب بإعتمادات جديدة؛

ت التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: يكرس هذا التقسيم مضمون المالية الحديثة، حيث يجسد الإنفاق العام أداة لتنفيذ سياسة الدولة وأداء وظائفها الإقتصادية والإجتماعية المتعددة، وبناء على ذلك تصنف النفقات العامة في مجموعات متجانسة، بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة، ويُؤخذُ على هذا التقسيم للنفقات العامة وجود بعض الصعوبات الفنية والعملية المتعلقة بخصوصية بعض النفقات العامة، ولاسيما تلك التي لها طابع وظيفي، أو تخص أكثر من وظيفة وأحدة.

خامساً: تقسيمات أخرى للنفقات العامة

من خلال ما تم إقراره سابقاً حول تعدد المداخل المعتمدة لتقسيم الإنفاق العام فإنه سيتم من خلال هذا العنصر التعرض لتقسيمات الإنفاق العام تبعاً لعلاقته بإقتصاد السوق: في إطار توجه الإقتصاديات نحو الحرية الإقتصادية بتبني اقتصاد السوق ومحاوله تقليص دور الدولة، فإن النفقات العامة لا تتعارض بالضرورة مع منطق اقتصاد السوق، وبالتالي يمكن على هذا الأساس التمييز بين نوعين من الإنفاق تبعاً لعلاقته مع اقتصاد السوق²:

أ إنفاق مستقل عن طبيعة النظام الإقتصادي: وهي نفقات يتطلبها وجود الدولة، مثل: النفقات المتعلقة بالوظائف التقليدية للدولة (دفاع، امن، عدالة، دبلوماسية)؛

¹ - زهير أحمد قدورة، مرجع سابق، ص - ص : 30 - 32.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص - ص : 181 - 182.

ب إتفاق ضروري لقيام إقتصاد السوق: وهو جزء من نفقة الإنتاج، مثل: الإتفاق على الخدمات الإدارية العامة
الضرورية لقيام المشروعات الخاصة، والتي تحصل عليها مقابل مدفوعات تمثل جزءا من نفقة إنتاجها؛
ت إتفاق مكمل لاقتصاد السوق: يهدف لإشباع حاجات المجتمع من بعض السلع التي يقوم بانتاجها السوق مثل:
الإتفاق على التعليم والصحة؛

ث إتفاق مصحح لقوى السوق: وذلك بهدف القضاء على سلبية نظام السوق، مثل: الإتفاق على انتاج السلع
الإجتماعية التي لا يستطيع نظام السوق تقديمها، الإتفاق على المنح والإعانات المقدمة للصناعات ذات
الخارجية من أجل زيادة انتاجها.

تذهب بعض الأدبيات الإقتصادية إلى تقسيم النفقات العامة بالإستناد إلى معيارين رئيسيين، وهما: المعيار
الإقتصادي، الذي يتفرع بدوره إلى ثلاث تقسيمات، تتمثل في: معيار طبيعة النفقة العامة (نفقات حقيقية ونفقات
تحويلية) معيار دورية النفقة العامة (النفقات الجارية، النفقات الرأسمالية) ومعيار الغرض من النفقة (الإدارية، الإجتماعية
والإقتصادية). والمعيار الوضعي أو العملي، ويتضمن بدوره ثلاث تقسيمات، وهي: التقسيم الإداري، التقسيم النوعي
والتقسيم الوظيفي*. كما نجد كتابات أخرى تقسم النفقات العامة وفق المعايير الموالية: التقسيمات غير الإقتصادية أو
التقسيمات النظرية، التقسيمات الإقتصادية للنفقات العامة أو التقسيمات العلمية النظرية**، بالإضافة إلى التقسيمات
الوضعية المطبقة في بعض الدول . وسيتم فيما يلي التطرق إلى تقسيم النفقات في الجزائر في إطار معالجة المعيار الوضع
لتقسيم النفقات العامة. حيث إتمدت الجزائر كغيرها من الدول تقسيما خاصا لنفقاتها العمومية، أقره المشرع، وفق ما
يلي:

أ -نفقات التسيير: وهي تمثل النفقات التي يعول عليها لسير الأجهزة الإدارية للدولة، وهي نفقات لا ينتج عنها قيمة
مضافة¹. وتشمل هذه النفقات أربعة أبواب أساسية، وهي: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات
تخصيصات السلطات العمومية، نفقات خاصة بوسائل المصالح، والتدخلات العمومية².
ب -نفقات التجهيز: تسمى أيضا بميزانية التجهيز أو ميزانية الإستثمار، وبالتالي فهي ذات طابع إستثماري يساهم في
تكوين القيمة المضافة للإقتصاد الوطني، وتتضمن ثلاث أبواب أساسية، وهي: الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة
إعانات الإستثمار الممنوحة من طرف الدولة، ونفقات رأسمالية أخرى³.

*مزيد من التفصيل والإطلاع انظر ضمن مؤلفات المالية، نحو: سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2008.

**مزيد من التفصيل حول هذا التقسيم للنفقات العامة: انظر: عزت عبد الحميد البرعي، مبادئ الإقتصاد المالي: المالية العامة، الولاء للطباعة و التوزيع، شبين الكوم، 2005.

¹ - علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص:33.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 28، سنة 1984، القانون رقم 84/17 المؤرخ في 1984/07/07 والمتضمن القانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية.

³ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 28، سنة 1984، القانون رقم 84/17 المؤرخ في 1984/07/07، نفس المرجع.

1-2-2-2- ظاهرة تزايد النفقات العامة وأهم التفسيرات المقترحة

تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العام التي أشر إليها لأول مرة الإقتصادي 'أودلف فاجنر' Adolphe Wagner من خلال نص قانونه " كلما حقق مجتمع معين معدلات في النمو الإقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نطاق الدولة وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني" ¹، بمثابة ظاهرة عادية بغض النظر عن درجة النمو وطبيعة النظام الإقتصادي السائد، وهو ما يدعو إلى تعميق الدراسات حول أسباب هذه الظاهرة والبحث في مختلف التفسيرات والطروحات التي جاد بها مختلف المفكرين الإقتصاديين.

أولاً: أسباب ظاهرة تزايد النفقات العامة: حيث يمكن التمييز بين الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة، والتي تتعلق بزيادة الإنفاق العام على النحو الذي لا يغير من مستوى ونوع الخدمات العامة عن ما كانت عليه ومفاد ذلك أنه لا يترتب بالضرورة عن زيادة النفقة العامة زيادة في المفعة، كما لا يعني ذلك حتما زيادة في التكاليف العامة على الأفراد؛ أما الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام فإنها تعني بالمقابل لذلك زيادة المفعة الحقيقية المترتبة، وبالتالي زيادة عبء التكاليف العامة بنسبة معينة، ويدل ذلك على إزدياد تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، ونتطرق فيما يلي بالتفصيل إلى كل من الأسباب الظاهرية والأسباب الحقيقية للنفقات العامة²:

أ - الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة: إن إنخفاض قيمة النقود (التضخم) حيث يتعين على الدولة أن تنفق عدداً أكبر من وحدات النقد للحصول على نفس مقدار السلع والخدمات التي كانت تحصل عليه سابق أي أنه لا يترتب على زيادة الإنفاق زيادة في المفعة العامة أي زيادة في الأعباء، كما أن إختلاف طرائق المحاسبة المالية يعد سبباً آخر للزيادة الظاهرية للنفقات العامة فعلى النقيض مما سبق حيث كانت بعض الإدارات تقوم بتحصيل بعض الإيرادات وتوجهها مباشرة لتغطية نفقاتها دون أن يظهر ذلك في الموازنة العامة للدولة، نجد أنه في العصر الحديث تم إعتتماد مبدا وحدة أو عمومية الموازنة، وهو ما يترتب عليه قيد مختلف الإيرادات والنفقات، الأمر الذي يؤدي إلى تسجيل زيادة ظاهرية في النفقات العمومية جراء تغيير الطريقة المحاسبية للموازنة العامة؛ كما أن حدوث زيادة في الرقعة الإقليمية للدولة سبب آخر للزيادة الظاهرية في النفقات العامة.

ب - الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة: يمكن إيجازها وفق ما يلي:

- الأسباب الإقتصادية: التي تتلخص أساساً في زيادة الدخل القومي، واتساع الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الإقتصادية، وإشتداد حركة أو مشهد التنافس الدولي؛
- الأسباب الإجتماعية: وتنصرف إلى زيادة النفقات المرتبطة بتقديم الخدمات الأساسية، صحة، تعليم هياكل ومرافق ثقافية... وذلك نتيجة اتساع حركة التمدن وزيادة عدد السكان، كما أن زيادة الوعي والمستوى الثقافي وبرز دور الطبقات العاملة، شكل دافعا حقيقيا لزيادة المطالب الإجتماعية. وبصفة عامة فإن النفقات

¹ - السيد عبد الملوي، الوجيز في المالية العامة مع إشارة خاصة للمالية العامة في مصر، دون طبعة، دار النهضة العربية، دون بلد نشر، 2003، ص: 88.

² - عبد الهادي علي النجار، إقتصاديات النشاط الحكومي: دراسة لأدوات المالية العامة من إيرادات عامة ونفقات عامة وموازنة عامة مع وجهة نظر إسلامية، الطبعة الثالثة، 2002/2001، مصر، ص- ص: 83 - 85 .

الإجتماعية أصبحت تشكل وزنا نسبيا هاما نظرا لدورها الإستراتيجي في ضمان تماسك المجتمع وتحقيق العدالة الإجتماعية، والحد من فجوة الفقر.

- الأسباب السياسية والعسكرية: إن تغير الدور السياسي للدولة على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي يعتبر السبب الأساسي في تزايد النفقات العامة، ويتجسد ذلك من خلال التحول نحو الحكم الديمقراطي وتنامي الوعي السياسي، بالإضافة إلى اتساع دائرة العمل الدبلوماسي والتمثيل السياسي وكذلك تبني مختلف الدول فلسفة توطيد العلاقات السياسية الدولية بما يعزز التعاون والتضامن الدولي في وجه الأزمات والكوارث. كما أن هناك أسباب عسكرية تؤدي إلى تزايد النفقات العامة وذلك جراء حالات عدم الإستقرار والحروب التي يشهدها العالم، بل إن الإنفاق العسكري أصبح يشكل وزنا نسبيا هاما من الناتج المحلي الإجمالي للدول حتى في حالات السلم.

- الأسباب الإدارية: يتعلق الأمر بإعادة النظر المستمرة في التقسيم الإداري وما يرافقه من زيادة في الهياكل الإدارية والموظفين، فضلا عن التسبب الإداري الذي ينجر عنه الإسراف في الوظائف مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.¹

بغض النظر عن ما إذا كانت زيادة النفقات العامة ناتجة عن أسباب ظاهرية أو حقيقية، فإن الأهم هو حدود زيادة النفقات العامة، ومدى مرونة الإيرادات العامة في مواجهة زيادة النفقات العامة.

1-2-2-3- سياسة الإنفاق العام وآثارها الاقتصادية

ينصب تأثير الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالناتج القومي، الدخل القومي، الإستهلاك القومي والإستثمار القومي، وتتوقف درجة هذا التأثير على جملة من العوامل، لعل أهمها: نوعية النفقة وهيكلها كيفية تمويلها درجة الكفاءة في إستخدامها، ومستوى النشاط الاقتصادي، وهو ما سيتم معالجته تحت عنوان الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام، دون إغفال التطرق إلى الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق العام من خلال مناقشة نظرية المضاعف والمعجل، وكذلك آثاره على إعادة توزيع الدخل القومي في حدود تمويلها عن طريق الضرائب.

أولا: الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام

يمكن مناقشة الآثار الاقتصادية للإنفاق العام من خلال الإسقاط على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية

الفرع الأول: أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والعمالة، من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الذي تمثل جزءا هاما منه، وذلك تبعا لحجم النفقة ونوعها، ومن جهة أخرى فإن تأثير النفقة العامة في الإنتاج يرتبط بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي الذي يتوزع بين المستوى العام للأسعار والإنتاج تبعا لدرجة مرونة الجهاز الإنتاجي². ويعد النموذج الكنزي والنيوكلاسيكي من بين النماذج التي شرحت العلاقة بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير

¹ - قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص: 190.

² - زهير أحمد قدورة، مرجع سابق، ص: 67.

حيث أقر الكينزيون أن الإنفاق العام متغير خارجي يؤثر في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير والمتوسط، ذلك أن تخفيض الإنفاق العام يؤدي إلى التأثير سلباً على الطلب الكلي، وبالتالي على حجم الدخل مباشرة، وبالتالي نشوء مضاعف سلبي يؤدي إلى انخفاض حجم العمالة، فضلاً عن انخفاض معدلات الفائدة، وتدهور سعر صرف العملة. كما تظهر علاقة سلبية بين الإنفاق العام ونمو الناتج استناداً لجملة من العوامل الأخرى، أهمها: زيادة الإنفاق الحكومي على قطاعات غير منتجة سيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج، وتزايد الإنفاق العسكري أو الحربي¹ الذي أصبح يمثل نسبة كبيرة من حجم الإنفاق العام حيث تؤدي الآثار الإنكماشية إلى تحويل عناصر الإنتاج لإشباع الأغراض العسكرية والحربية، وبالتالي انخفاض الإنتاج العادي للأفراد، وانخفاض الإستهلاك وارتفاع المستوى العام للأسعار، كما أن الآثار التوسعية للنفقات العسكرية والحربية تؤدي إلى تأثيرات سلبية على نفقات البلدان النامية وتحدث عادة عجز في ميزان مدفوعاتها². أما أثر الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل الذي تناولته النماذج الاقتصادية الحديثة ب إضافة الإنفاق العام كعامل مفسر لنمو الناتج المحلي*، فيتجسد عموماً من خلال ذلك الإنفاق الذي تقوم به الدولة بهدف تغيير هيكل الإقتصاد الوطني عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية، وبالتالي زيادة الدخل الوطني في الأجل الطويل، ويترتب على هذا النوع من الإنفاق، توجيه مباشر للموارد عن طريق الإستثمار العام، وتوجيه غير مباشر للموارد من خلال التأثير على معدل الربح في نوع من الإنفاق أو في مكان معين، مما يؤدي إلى حدوث انتقال للموارد إلى قطاع معين أو فرع معين من فروع النشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى توجيه الموارد إلى مناطق جغرافية على حساب مناطق أخرى. عليه فإن سياسة الإنفاق العام تؤثر على نمط إستخدام الموارد، وكيفية توزيع هذه الموارد بين الإستخدامات المختلفة، وعلى توجيه هذه الموارد إلى مختلف المناطق الجغرافية للدولة، وبالتالي إمكانية بعث نمط جديد يزيد من الناتج المحلي، وسيم مناقشة مختلف هذه النقاط في إطار ربط سياسة الإنفاق بتحقيق التنمية المستدامة ضمن الفصل الثاني من الدراسة.

الفرع الثاني: أثر النفقات العامة على الإستهلاك

تتحلى الآثار المباشرة للإنفاق العام على الإستهلاك من خلال نفقات الإستهلاك العام (الحكومي) الذي تقوم به الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات لسير المرافق العامة، وهو ما يؤدي إلى زيادة مستوى الإستهلاك، وعلى النقيض من ذلك أقر جملة من الإقتصاديين أن هذا النوع من النفقات يعد بمثابة تحويل للإستهلاك من الأفراد إلى الدولة وبذلك فإن هذه النفقات لا تؤثر على حجم الإستهلاك الكلي³. وتتحلى أيضاً الآثار المباشرة للإنفاق العام على الإستهلاك من خلال نفقات الإستهلاك الخاصة بالدخول الموزعة من الدولة، حيث تقوم الدولة بنفقات عامة في صورة رواتب وأجور ومعاشات، أو تقديم إعانات اجتماعية لصالح الطبقات الفقيرة أو إعانات اقتصادية لصالح بعض

¹ - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص: 142.

² - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص: 75.

* على عكس ما إعتقدته النيوكلاسيك بالحصار أثر سياسة إنفاق العام التوسعية على المستوى العام للأسعار ومعدل الفائدة إلا سمي بالاستناد إلى أن النمو مرتبط بالتطور النقدي، فإن نظريات النمو الحديثة أقرت وجود أثر إيجابي للإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وذلك تبعاً لنوعية الإنفاق، ومثال ذلك الإنفاق على البنية التحتية، التعليم، الصحة...

³ - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص - ص: 76-77.

الصناعات¹، ويترتب على هذه النفقات زيادة في مستوى الإستهلاك، ومن ثم زيادة الطلب الكلي أو الفعال، تبعا للميل الحدي للاستهلاك للفئة التي تحصل على الإعانة حيث يكون الميل الحدي للاستهلاك مرتفعا لدى الفئات ذات الدخل الضعيفة. كما تتوقف آثار هذه النفقات على مرونة الجهاز الإنتاجي، حيث أن زيادة الطلب الفعال جراء زيادة أحد مكوناته والمتمثل في الإستهلاك في بلد يعاني من جهاز إنتاجي غير مرن، أو في بلد بلغ مستوى التشغيل الكامل يؤول إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي تجسيد الاتجاه التضخمي².

الفرع الثالث: أثر النفقات العامة على الإستثمار الكلي

يمكن لسياسة الإنفاق العام أن تؤثر على الإستثمار الكلي، ويتعزز هذا الأثر إذا كان من النفقات المنتجة فالإنفاق العام يلعب دورا استراتيجيا خلال مرحلة الكساد ونقص الإستثمار الخاص بإتباع سياسة مالية تعويضية. فضلا عن المساهمة في زيادة متوسط الدخل الفردية والسماح بزيادة المقدرة الإدخارية، ومن ثم زيادة الإدخار الكلي. ويتوقف الأثر الإيجابي لسياسة الإنفاق العام على الإستثمار الكلي* على جملة من الإعتبارات، وهي درجة النمو الإقتصادي الميل الحدي للاستهلاك، الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي، حيث أن زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي تؤدي إلى تعظيم الأثر الإيجابي للإنفاق العام على معدلات الإستثمار الخاصة والعامة.

في هذا السياق لابد من التعرض لأثر المزاخمة، انطلاقا من معالجة أثر سياسة الإنفاق العام على الإستثمار الخاص، من خلال تأثيرها على سعر الفائدة، حيث أقر جملة من الإقتصاديين أن الإنفاق العام الممول بطريقة غير خلق النقود، أي الممول عن طريق الضرائب أو الإقراض العام، هو تحويل للموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام، الأمر الذي قد يؤدي إلى إنخفاض الإنفاق الخاص جراء أثر المزاخمة، الذي ينشأ عبر آلية ارتفاع سعر الفائدة (ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الأرصدة النقدية، وبالتالي إمكانية إنخفاض الطلب على النقود، وارتفاع تكلفة تمويل الإستثمار) نظرا لسياسة الإنفاق الحكومي التوسعية. وعليه فإن السبي لتدنية أثر المزاخمة للقطاع الخاص في الحصول على الموارد الحقيقية وبالتالي الحيلولة دون إنخفاض الدخل، هو تمويل الإنفاق العام عن طريق خلق النقود. أي أن سياسة الإنفاق العام تكون فعالة فقط في حالة إنخفاض أثر المزاخمة (أثر المزاخمة لا يقتصر على المدى القصير، بل إن له آثار سلبية في الأجل المتوسط، ترتبط بالعجز في التجارة الخارجية، حيث يؤدي التوسع في الإنفاق العام لانعاش الإقتصاد القومي إلى آثار سلبية تلخص في زيادة الواردات وإنخفاض قيمة العملة بالإقتران مع سيادة موجات تضخمية، أما في الأجل الطويل فإن زيادة الإنفاق العام دون اقتنائها بزيادة في الطاقة الإنتاجية وتنافسية الإقتصاد القومي تؤدي إلى إحداث آثار سلبية على الطاقة التصديرية للاقتصاد القومي) من خلال إنخفاض مرونة الإستثمار لسعر الفائدة³ وذلك تبعا لطريقة التمويل

¹ - زهير أحمد قدورة، مرجع سابق، ص: 70.

² - فحفي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، الرضوان للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013، ص- ص: 99-100.

* لابد أن تتسق الدولة بين الوسائل التي تعتمد عليها الدولة للتأثير على حجم الإستثمار ومستوى الركود في الإقتصاد القومي، ففي حالة الركود الخفيف لابد من القيام باستثمارات عامة ذات كفاءة رأسمالية منخفضة، أما في حالة الركود الحاد فيجب القيم باستثمارات عامة طويلة الأجل ذات كثافة رأسمالية مرتفعة. وفي حالة الركود العام فعلى الدولة ان تقوم بمجهود استثماري شامل يودي إلى تنمية اقتصادية واسعة، ذلك ان تشجيع الإستثمار الخاص لن يكون مجدي.

³ - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص- ص: 167-174.

المعتمدة، وفي هذا الإطار يطرح تساؤل جوهري حول أهمية الآثار المنتظر تحقيقها من سياسة الإنفاق العام في البلدان الربعية، ولاسيما تلك التي هي في طريق تجسيد نموذج التنمية المستدامة، وهو ما سيتم مناقشته خلال الفصول الموالية خاصة من خلال إسقاط على حالة دولة الجزائر.

ثانيا : الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق العام

تناقش الآثار الاقتصادية غير المباشرة لسياسة الإنفاق للعام، من خلال ما يعرف بأثر المضاعف الذي ينصرف إلى أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الإستهلاك، ومن ثم الإنتاج ضمن دورة الدخل المتمثلة في الإنتاج- الدخل - الإستهلاك- الإنتاج (مضمون نظرية المضاعف وفق ما وضعه كينز تشير إلى أن زيادة الإنفاق الإستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية ولكن بمقدار مضاعف، وهذا في إطار تبيان أثر الإستثمار على الدخل، إلا أن المالية الحديثة وسّعت هذه النظرية لتشمل مجموعة من الظواهر الاقتصادية، مثل: الإستهلاك، الإنفاق العام، التصدير) والأثر غير المباشر المتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل، والذي يعني ان الزيادة الأولية في الإنفاق العام على الإستثمار تؤدي إلى زيادات متوالية في الإستثمار، وبالتالي زيادات في الإنتاج خلال دورة الدخل¹.

ثالثا: أثر سياسة الإنفاق الحكومي على توزيع الدخل القومي

عادة ما يتضح أن التوزيع الأولي للدخل القومي غير ملائم من النواحي الإجتماعية، السياسية، أو الاقتصادية، لذا يُعوّل على سياسة الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل بما يحقق الأهداف الكلية المرسومة في إطار السياسة الاقتصادية. وسيتم في البداية التطرق لدور الدولة في إعادة توزيع الدخل القومي، ومن ثم التطرق لدور سياسة الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي، من خلال ما يلي²:

أ - إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات الإجتماعية المختلفة: يحدث تفاوت كبير في الدخول بين الفئات الإجتماعية المختلفة عند التوزيع الأولي للدخل القومي، وذلك جراء التفاوت في الملكية، وبالتالي تساعد سياسة الإنفاق العام على إعادة توزيع الدخول لصالح الفئات الإجتماعية الهشة والفقيرة.

ب - إعادة توزيع الدخل القومي بين القطاعات الاقتصادية : يمكن من خلال سياسة الإنفاق العام إعادة توزيع الدخل القومي لصالح القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية، لاسيما القطاع الصناعي وإدخال التكنولوجيات الحديثة، بما يحقق نمو متوازن بين مختلف القطاعات.

ت - إعادة توزيع الدخل القومي بين الأقاليم المختلفة: إن درجة التطور التي تحقّقها الدولة لا تكون متناسقة بين أقاليمها المختلفة، حيث تظل بعض الإقليم متاخرة اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا، وهذا ما يجعل هذه الأخيرة أقل جاذبية، وبالتالي تلعب سياسة الإنفاق العام دورا أساسيا في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح هذه الأقاليم بما يزيل التشوه الذي أحدثه التوزيع الأولي للدخل القومي.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 61.

² - فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع، ص- ص: 102 - 104.

عموما فإن النفقات التحويلية والتي سبق الإشارة إلى أنها نفقات لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي بصورة مباشرة إنما تلعب دورا أساسيا في إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية وفروع الإنتاج، وتنقسم هذه النفقات من حيث غرضها إلى ثلاثة أنواع: النفقات التحويلية الاجتماعية، النفقات الاقتصادية، النفقات التحويلية المالية. أما النفقات الحقيقية فإنها تساهم في التوزيع الأولي للدخل من خلال خلق وإضافة دخول جديدة، وتباشر أثرا غير مباشر في إعادة التوزيع، خاصة من خلال النفقات الاجتماعية كالتعليم الصحة... والنفقات على الأجور والرواتب التي تؤدي إلى تكوين دخول جديدة لعوامل الإنتاج وتؤثر في التوزيع الأولي للدخل، كما يتضمن جزء منها نفقة تحويلية تدخل في مفهوم إعادة توزيع الدخل.

تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى التأثير في تكوين الدخل وتوزيعه من خلال الأدوات المالية كالنفقات العامة التي تكون أكثر تأثيرا في البلدان المتقدمة لأنها تعتمد على نظام السوق فيما يقل تأثيرها في البلدان النامية والإيرادات العامة التي سيتم معالجتها لاحقا، والسياسة المالية التي تعكسها الموازنة العامة، فإن هناك أدوات أخرى غير مالية للسياسة الاقتصادية، مثل: سياسة تحديد الأسعار، سياسة تحديد الأجور، وسياسة الاستثمارات العامة لاسيما من خلال توزيعها بين مختلف فروع الإنتاج، وأقاليم الدولة¹.

1 2 2 - الإيرادات العامة

تترتب الإيرادات العامة على أهمية بالغة باعتبارها أحد الوسائل المالية التي تستجيب للسياسة المالية التي تم صياغتها بالاستناد إلى المعطيات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية القائمة، كما تلعب دوراً استراتيجي في تغطية النفقات العامة الموجهة لتحقيق الأهداف الكبرى للاقتصاد القومي في إطار تحقيق النفع العام. ويمكن فيما يأتي التطرق لمختلف أنواع الإيرادات التي تختلف الأهمية النسبية لها من اقتصاد إلى آخر.

1-2-2-1 إيرادات أملاك الدولة الخاصة والعامة (الدومين)

يقصد بالدومين كل ما تمتلكه الدولة سواء كانت ملكية خاصة أو عامة، وسواء كانت أموالا عقارية أو منقولة ويمكن تقسيم الدومين تبعاً لنوع ملكية الدولة للأموال التي يتكون منها إلى: الدومين العام الذي يشمل مختلف الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص العامة، وتكون معدة للإستخدام العام وتحقيق نفع عام، والتي لا يعني فرض الرسوم عليها، بأن الدومين العام مصدر للإيرادات العامة، ذلك أن الغرض منه تقديم خدمات عامة وليس الحصول على أموال للخزينة².

أما الدومين الخاص فيتكون من الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة لا تخضع للقانون العام وليست مخصصة للصالح العام، إذ تديرها الدولة بهدف الحصول على إيرادات للخزينة العامة³. وتتضمن أملاك الدولة الخاصة الإيرادات العقارية التي تشمل مختلف ما تمتلكه الدولة من الأراضي الزراعية والغابات والأبنية السكنية والمناجم وآبار النفط

¹ - زهير أحمد قدورة، مرجع سابق، ص: 73.

² - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص: 94.

³ - جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010، ص: 68.

والغاز... والجدير بالذكر أن الأوزان النسبية لمساهمة الدومين العقاري في الإيرادات العامة للدولة تكون بنسب متفاوتة حيث تعد الإيرادات المتحصل عيها من استغلال الموارد الطبيعية كالنفط والغاز ذات وزن نسبي بالغ الأهمية ضمن مجموع الإيرادات العامة. أما الإيرادات الصناعية، والتجارية فتتصرف إلى مختلف الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جراء ملكيتها وإدارتها لمرافق عامة تجارية أو صناعية على نحو شبيه بإدارة المشروعات الخاصة. وبالنسبة للدومين المالي فيقصد به الإيرادات المتحصل عنها من ملكية الدولة واستثمارها للأوراق المالية¹.

1-2-2-2- الدين العام (الإقتراض)

يمثل الدين العام أو القروض العامة مصدرا ائتمانيا للتمويل الحكومي ترتبط أهميته بنطاق دور الدولة في النشاط الإقتصادي، وقد زادت أهمية اللجوء إليه في الإقتصديات الحديثة تحت غطاء مبرراته الإقتصادية، والمالية والإجتماعية والسياسية، خاصة وأن النظرية المالية الحديثة تؤكد على أهمية الموازنات غير المتوازنة، حيث يتم اللجوء إليه في حالة عجز مصادر التمويل الأخرى كالضرائب عن تغطية الإنفاق العام جراء عدم توافق زمني بين الإيرادات العامة والإنفاق العام خاصة في المدى القصير أو بسبب أوضاع طارئة أدت إلى زيادة الإنفاق العام وكذلك للتأثير في المتغيرات الإقتصادية وفق ما تقتضيه أهداف السياسات الإقتصادية المعتمدة.

يعرف الدين العام على أنه: " مبلغ المال سواء كان عينيا أو نقديا يدفع للدولة أو لأحد من أشخاص القانون العام من قبل وحدات إقتصادية محلية أو أجنبية وبصورة اختيارية، وبموجب عقد يستند إلى تصريح مسبق من قبل السلطة التشريعية تتعهد الدولة بموجبه بسداد أصل القرض ودفع فوائد عليه " وتنقسم القروض العامة حسب مصدرها إلى نوعين رئيسيين، وهما²:

أ - القروض الداخلية أو المحلية: وهي جمل القروض التي تحصل عليها الدولة من أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين في إقليمها بغض النظر عن جنسياتهم، وتتم هذه القروض بالعملة الوطنية ووفقا للتشريع الوطني، وبالتالي توفر للدولة حرية أكبر من حيث شروط تحديد القرض ومنح الإمتيازات وتنويعها، كما أن الدولة لا تخضع للمؤثرات الخارجية عند إصدار هذه القروض، وتفوق طاقة الدولة على الإقتراض الداخلي طاقتها على الإقتراض الخارجي، ويتفرع الدين الداخلي إلى نوعين، وهما الإقتراض الحقيقي الذي ينصرف إلى تنازل الأفراد عن جزء من قوتهم الشرائية الحالية إلى الدولة مقابل الحصول على عائد لهم في فترات زمنية لاحقة، أما النوع الثاني فهو الإقتراض الظاهري أي الإقتراض من البنوك أو الجهاز المصرفي حيث يدفع الجهاز المصرفي مبالغ نقدية من الأرصدة المتجمعة لديه للحكومة مقابل سندات دين تصدرها الحكومة؛

ب - القرض الخارجي: وهو القرض الذي تحصل عليه الدولة بالعملة الأجنبية من وحدات اقتصادية أجنبية (أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين بالخارج، أو مؤسسات وهيئات دولية) ويمثل الدين الخارجي زيادة في الموارد الإقتصادية المتاحة

¹ - زهير أحمد قدورة، مرجع سابق، ص: 86.

² - أحمد زهير شامية، صالح خصاونة، محمد ظافر محبك، مبادئ الإقتصاد 2، دون طبعة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة- مصر 2009، ص-ص: 298-300.

ت للمجتمع لتمويل مشاريع التنمية، بيد أنه يمثل تسرباً ونقصاً في هذه الموارد عند السداد، وعليه فإن الإقتصاديين يشددون على أن اللجوء إلى الإستدانة الخارجية لا بد أن يكون فقط لتمويل مشاريع استثمارية تزيد من الطاقة الإنتاجية والتصديرية للبلد المقترض، والقروض الأجنبية تشكل مبرراً لتدخل المقرض في الشؤون الداخلية للبلد المقترض، بالإضافة إلى أنها شديدة الحساسية لأسعار الصرف وشروط المبادلات التجارية، فإذا كانت هذه الأخيرة في غير صالح البلد المقترض فإن خدمات وقيمة هذه القروض تمثل عبء على الإقتصاد الوطني وتتسبب في مشكلات اقتصادية تفاضلية عبر الزمن في حالات العجز عن السداد.

إن معالجة الآثار المترتبة عن الدين العام تستدعي التطرق إلى كل من تلك الآثار المترتبة على الإقتراض وتلك المترتبة عن وجود الدين العام، وفق التفصيل الموالي¹:

أ - الآثار الاقتصادية المترتبة على الإقتراض: وتتحدد هذه الآثار حسب مصدر الإكتتاب في سندات القرض ومدته وكيفية انقضاءه، وحجم الأموال المطلوبة، فنجد أن آثار الإقتراض العام على القطاع الخاص تكون انكماشية بالنسبة للاستهلاك، الإستثمار، والإدخار، ومن ثم على الناتج القومي، وذلك بسبب تقلص وعاء الإدخار وتراجع القوة الشرائية لهذا القطاع. لكن آثار الإقتراض العام على الإستهلاك قد تكون أقل حدة كلما كان الميل الحدي للإدخار كبيراً، أو عندما تقوم الدولة بتشجيع الإدخار، أو فرض إدخار إجباري؛ أما بالنسبة لآثار الإقتراض العام على الإستثمار الخاص فهي انكماشية كما تم الإشارة إليه، وذلك بسبب إرتفاع سعر الفائدة - تكلفة الإستثمار - جراء نقص المعروض النقدي عن ما هو مطلوب في سوق الإستثمار الخاص، وقد يختلف الحال عندما تتوفر مدخرات لا تجد سبيلاً إلى الإستثمار في القطاع الخاص، وبالتالي يكون الإقتراض العام حافزاً لتعبئة هذه الأموال للاستغلال في القطاع العام، وبالتالي يكون أثر القروض العامة موسعاً للإستثمار.

أما بالنسبة لآثار الإقتراض من الجهاز المصرفي، فإنها تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، ومن ثم زيادة القوة الشرائية للمجتمع، أي أن آثاره توسعية وقد تكون تضخمية في حالة زيادة القوة الشرائية عن الزيادة في حجم الإنتاج من السلع والخدمات المتاحة في المجتمع.

وفي حالة الإقتراض من الخارج، الذي يمثل مورداً تمويلياً إضافياً للمجتمع، فإنه يترتب عليه قوة شرائية جديدة ذات آثار توسعية على المجتمع، وتختلف آثار الإقتراض تبعاً لكيفية إستخدامه وطريقة التصرف فيه. حيث أن القروض الخارجية يمكن أن تستخدم في تمويل المشروعات الإستثمارية، وتغطية النقص في المعروض من السلع الإستهلاكية بالإستيراد من الخارج، والحفاظ على استقرار الأسعار والحد من ارتفاعها.

ب - الآثار المترتبة عن وجود الدين العام: لا ضير أن وجود الدين العام له آثار على مختلف المتغيرات الإقتصادية إلا أنه سيم التركيز في إطار هذه الدراسة على مناقشة الآثار المترتبة على توزيع عبء الدين العام عبر الزمن حيث يكون أمام الدولة بديلين لتمويل استثمارها، سواءً عن طريق الإقتراض أو فرض ضرائب، أما الإعتماد على خيار الضرائب فيترتب عليه تحميل العبء كاملاً للحيل الحاضر؛ في حين أن إعتماد خيار الإقتراض، يقوم على التفرقة بين الإقتراض الداخلي

¹ - محمود سمير طوبار، اقتصاديات المالية العامة، دون طبعة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2006، ص-ص: 281 - 288.

والإقتراض الخارجي، ففي حالة الإقتراض الخارجي فإن العبء ينتقل عبر الزمن لأجيال مستقبل، وإذا كان المشروع ذو جدوى اقتصادية، حيث يفوق العائد أفساط الدين وخدماته، فإنه يكون أكثر نفعاً لأجيال المستقبل، وتعظم هذه الفائدة إذا تم تمويله بواسطة مصادر محلية، مما يؤدي إلى استمرار تدفق العائد لأجيال المستقبل دون تحمل اعباء. أما إذا تم تمويل المشروع الإستثماري العام بواسطة الإقتراض الداخلي - بافتراض أن الصادرات والواردات الجارية والمستقبلية دائماً في حالة توازن، ومعادلة الدخل هي أن الناتج القومي يعادل الإستهلاك الخاص والإستثمار الخاص والإنفاق الحكومي على السلع والخدمات - فإن العامل الحاسم في مسألة توزيع الأعباء عبر الزمن يتعلق بكيفية تأثر الإستهلاك والإستثمار الحقيقيين في الفترة الجارية، حيث أن إقامة المشروع الإستثماري العام على حساب الإستهلاك الخاص ضمن الفترة الحالية يترتب عليه توزيع الأعباء على الجيل الحالي، أما قيامه على حساب الإستثمار الخاص فيؤدي إلى نقل الأعباء إلى الفترات المستقبلية.

1-2-2-3- الرسوم

تعتبر الرسوم من الإيرادات العامة التي تدخل خزانة الدولة بصفة تكاد تكون دورية ومنتظمة، حيث تستخدم حصيلتها في تمويل النشاط المالي وتحقيق المنافع العامة، وتحصل الدولة على إيراداتها من الرسوم كمقابل للخدمات التي تؤديها مرافقها العامة للأفراد من خلال النشاط العام الذي خلق المرفق العام أصلاً من أجل القيام به. والرسم هو عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة أو لأي سلطة عامة مقابل انتفاعه بخدمة معينة تؤديها له يترتب عليها نفع خاص له إلى جانب نفع عام¹. وتجدد الإشارة إلى أن أهمية الرسوم كمورد مالي قد تراجعت في مالية الدولة الحديثة حيث غالباً ما يتم الإعتماد على الضرائب.

1 2 4 - الضرائب

أولاً: تعريف الضريبة وأهم أنواعها

أصبحت الضرائب أحد أهم المصادر التي تعتمد عليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة، كما أنها ازدادت أهمية بالنظر إلى الإعتماد عليها في إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية، من خلال الأدوار الأساسية التي تؤديها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، إعادة توزيع الدخل القومي، وتوجيه الإستثمارات العامة بما يخدم الأهداف الكلية للسياسة الإقتصادية، بل إن السياسة الضريبة تتمتع بأهمية بالغة في دعم عملية التحول نحو نموذج التنمية المستدامة وفق ما سيتم مناقشته في الفصول اللاحقة.

تعد الضريبة إلى جانب الرسوم التي تم الإشارة إليها سابقاً من الإيرادات السيادية للدولة، وتُعرف على أنها: "مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين بدفعها جبراً، للمساهمة في تغطية النفقات العامة، وتدفع من قبلهم بصفة نهائية ودون أن يعود عليهم نفع خاص مقابل دفعها، ويكون فرضها مرتبطاً بالمقدرة على الدفع لتحقيق أهداف الدولة المالية والإقتصادية، والإجتماعية..."². ويعد تقسيم الضرائب إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة من أهم التقسيمات

¹ - رعت المحجوب، المالية العامة: النفقات العامة والإيرادات العامة، دون طبعة، دار النهضة العربية، الأردن، 1975، ص: 181.

² - جهاد خصاونة، مرجع سابق، ص: 82.

المعتمدة، حيث أن الضرائب المباشرة تنصرف إلى تلك الضرائب التي يتحمل عبئها في النهاية من يقوم بتوريدها للخزينة العامة، ومن أمثلة الضرائب المباشرة : الضرائب على الدخل، ضرائب الأرباح التجارية والصناعية، الضريبة العقارية... كما تلزم هذا النوع من الضرائب الخاضعين بإجراء مدفوعات مباشرة للحكومة ، وهو ما يترتب عليه إنخفاض في الدخل المتاح؛ أما الضرائب غير المباشرة فهي تلك الضرائب التي يمكن لموردها نقل عبئها إلى غيره فيكون بمثابة الوسيط، فهي مدججة في الأسعار التي يدفعها المستهلكون والدخل الذي يحصل عليه المنتجون للسلع والخدمات.

هناك عاملين أساسيين لا بد من أخذهما بعين الاعتبار عند المفاضلة بين البدائل الضريبية، إذ يفترض ان تحقق الضريبة المفروضة مبدأ الكفاءة الاقتصادية (فالعيب الضريبي يؤدي إلى فقد القطاع الخاص لجزء من قوته الشرائية يتم تحويلها في صورة إيرادات إلى الحكومة، كما أنه يؤدي في حال اختلال هيكل الأسعار إلى التوجه نحو الأنشطة التي تتجنب الضريبة وبالتالي إنخفاض الكفاءة الاقتصادية) من خلال تكريس فلسفة عدم الإسراف في استخدام الموارد النادرة أو استنزافها، كما يتوجب أن يوافق النظام الضريبي القائم مبادئ العدل التي يقبلها المجتمع¹. حيث يصمم النظام الضريبي على النحو الذي يعكس أهداف السياسة الضريبية التي تندرج بدورها ضمن الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية، إذ تعرف السياسة الضريبية على أنها: " مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية وإجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب الآثار غير المرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع"². وبالتالي يمكن للسياسة الضريبة المعتمدة ضمن النظام الضريبي القائم أن تساهم في المجتمعات من خلال ثلاث مجالات رئيسية، وهي: مصدر للإيرادات، إعادة التوزيع، وتجسيد مشهد التمثيل السياسي بالإضافة إلى إعادة تسعير البدائل الاقتصادية المتاحة مما ينصب السياسة الضريبة كأحد أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي يتم الإعتماد عليها لتحسين رفاهية الأفراد، ولاسيما الفئة الفقيرة والهشة³. وبالنظر إلى تداخل وتشابك مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية فإنه بالصعوبة بما كان حصر أو تحديد الآثار المترتبة عن السياسة الضريبية التي تتأثر هي الأخرى بطبيعة وهيكل الاقتصاد القائم، بيد أنه سيتم فيما يلي معالجة أهم الآثار المترتبة عنها والتي ترتبط بالمحاور الكبرى لتصميم السياسة الاقتصادية الكلية، من خلال ما يأتي

أ - أثر السياسة الضريبية على الإستهلاك، الإدخار، والإستثمار: يتحدد أثر السياسة الضريبة على الإستهلاك من خلال مقدار الدخل المتاح بعد اقتطاع الضريبة (دون اغفال التأثير على هيكل الأسعار تبعاً لمعدل ونوع الضريبة وأثر ذلك على المتغيرات الاقتصادية الكلية) مع أخذ بعين الاعتبار ان مرونة الطلب على السلع المستهلكة هو الذي يحدد امكانية تأثرها بالضريبة فالسلع ذات الطلب المرن(السلع الكمالية) يتأثر استهلاكها بالضريبة أكبر من السلع ذات الطلب غير المرن (السلع الضرورية) كما أن حجم الدخل يحدد درجة التأثير فالدخل المرتفع لا يتأثر كثيراً بالضريبة ومن ثم لا

¹ - جيمس جورايني، ريجارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الإقتصاد الكلي: الإختيار العام والخاص، دار المريخ، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1999 ص: 143.

² - سعيد عبد العزيز عثمان شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية- مصر، 1999، ص: 10.

³ - Alex Cobham, Taxation policy and development, The Oxford Council on Good Governance, OCGG Economy Section, Analysis N =°02, United Kingdom, October ,2005. was made available at website : www.oxfordgovernance.org (16/02/2014)

يقلل من إستهلاك هذه الفئات لانهم في الغالب يدفعون الضريبة من المدخرات، أما الدخل المنخفض فإنه يتأثر بالضريبة بصورة واضحة، إذ يقلل من إستهلاك هذه الفئات وخاصة بالنسبة للسلع ذات الطلب المرن.¹ من ناحية أخرى فإن السياسة الضريبية تؤثر على معدلات الإدخار سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات بسبب تأثيرها المباشر على إعادة توزيع الدخل بين الإستهلاك والإدخار والتي تخضع بدورها لعوامل أخرى مثل: مستوى المعيشة، نوع الضريبة، التنظيم الفني للأسعار الضريبية...، فمثلا يمكن تفسير ضعف معدلات الإدخار في البلدان النامية بتراجع مستوى الدخل، والميل إلى الإستهلاك². وللسياسة الضريبية أثر مهم على تطور حركة الإستثمار، وهيكل الأنشطة والقطاعات التي يستهدفها القرار الإستثماري. إن تأثير الضريبة على متغيرات الإستهلاك، الإدخار والإستثمار، يؤدي بصورة تلقائية إلى التأثير على الإنتاج، خاصة وأن عرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الإدخار ثم الإستثمار، كذلك فإن فرض الضريبة قد يؤدي إلى إنتقال عناصر الإنتاج إلى فروع الإنتاج الأخرى قليلة العبء الضريبي (تغير بنية الإنتاج) وبالتالي التأثير على النشاط الإقتصادي؛

ب أثر السياسة الضريبية على توزيع الدخل: يمكن ان ينتج عن السياسة الضريبية سوء توزيع للدخول والثروات في حال كانت الفئات ذات الدخل المنخفض هي الأكثر إستهدافا لاسيما في حالة اعتماد الضرائب غير المباشرة، بينما تساهم الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية، التي تستهدف أصحاب الدخل المرتفعة، مما يؤدي إلى تقليص التفاوت في التوزيع شريطة الإلتزام بالمعدلات الضريبية المثلى والتي لا تؤثر على أهداف التنمية الإقتصادية، كما يرتبط أثر السياسة الضريبية على توزيع الدخل بتوجهات تخصيص وإنفاق هذه الضريبة، فمثلا إذا ما أنفقت في صورة نفقات تحويلية تستفيد منها الفئات الضعيفة اقتصادياً، أكثر من تلك التي تحملت الإقتطاع الضريبي، فإن ذلك يعزز تحقق الآثار التوزيعية التي توفرها النفقات التحويلية لتقليص التفاوت ودعم الفئات الفقيرة والمهشة*.

عموما تعتبر السياسة الضريبية إلى جاني السياسة الإنفاقية ذات أهمية بالغة في تحفيز النمو الطويل الأجل عبر التأثير على محددات النمو، لعل أهمها هذه المحددات هو الإستثمار في تراكم رأس المال البشري، ودعم البحث والتطوير التكنولوجي، ويعتمد تفعيل دور السياسة الضريبية لتحفيز النمو الإقتصادي على مدى سلامة تصميم هذه السياسة لتنشيط حركة الإستثمار ضمن القطاعات المستهدفة، وتوازن التوزيع الجغرافي، وتخصيص الموارد المتاحة بصورة مثلى...، دون اغفال تكامل هذه السياسة مع السياسات الإقتصادية الكلية الأخرى، لتقليص مواطن المزاخمة والتعارض في سبيل تحقيق الأهداف الإقتصادية الإجتماعية والسياسة المسطرة.

¹ - محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2008، ص: 268. (بتصرف).

² - محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص: 124

* look at : Jorge Martinez-Vazquez Blanca Moreno-Dodson Violeta Vulovic, **The Impact of Tax and Expenditure Policies on Income Distribution: Evidence from a Large Panel of Countries**, International Center for Public Policy Working Paper, the Andrew Young School of Policy Studies, Georgia State University, United States of America, 12-25 April 2012.

1 2 3 - الموازنة العامة

تجسد الأداة الأساسية المنفذة للسياسة المالية، ذلك أنها لم تعد تمثل مجرد مجموعة من تقديرات الإيرادات وأوجه الإنفاق المتوقعة خلال سنة مالية مقبلة، وإنما أصبحت بمثابة البرنامج السنوي لتحقيق أهداف الخطة المصممة لإرساء التنمية الإقتصادية والإجتماعية في حدود السياسة المالية المصممة في كل سنة مالية¹.

أما أهم أهداف السياسة المالية التي تعول على تحقيقها من خلال أدواتها المستعرضة، فتتمثل فيما يلي²:

أ- تعدد السياسة المالية عامل أساسي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وإستدامته، وذلك من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة، والبطالة من جهة أخرى، وهذا بفضل الأدوات المتاحة لها من خلال السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام بالإضافة إلى سياسة القرض العام؛

ب- تحقيق العمالة الكاملة: يعد التوظيف الكامل للعمالة، وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، وهنا تبرز أهمية ودور الإستثمارات الخاصة كأحد العوامل المحركة للإقتصاد الوطني، ويقتصر دور السياسة المالية على تهيئة البيئة المواتية لإزدهار الإستثمار الخاص وترقيته، وذلك من أجل خلق الثروة، وتوظيف اليد العاملة، وتشغيل الموارد العاطلة، والمحصلة النهائية المساهمة رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع؛

ت- تحقيق التنمية الإقتصادية: لقد أصبحت الضريبة تلعب وظائف هامة ومتعددة في المالية الحديثة إذ أصبحت أداة رئيسية تتحكم من خلالها الحكومة في النشاط الإقتصادي، وتتكامل مع السياسة الإقتصادية، أما في المجال الإجتماعي فتتمثل الضريبة أداة فعالة لتحقيق العدالة الإجتماعية، وتشجيع التنمية الإقتصادية والإجتماعية. كما يساهم الإنفاق العام في تمويل التنمية الإقتصادية وهي الوظيفة القديمة للمالية التقليدية في ظل الدولة المتدخله وهي الأساس في ظل البرامج والنشاطات الكبرى؛

ث- تحسين عملية تخصيص الموارد الإقتصادية المتاحة: وهي تمثل عملية توزيع الموارد المادية والبشرية المتاحة في الدولة بين الأغراض أو الحاجات أو النشاطات المختلفة، بهدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد والمجتمع، وتشمل هذه العملية تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص، وكذلك التخصيص بين سلع الإنتاج والإستهلاك، والتخصيص بين الإستهلاك العام والخاص، والتخصيص بين الخدمات العامة والخاصة³؛

ج- إعادة توزيع الدخل: تؤدي السياسة المالية إلى تغيير نمط توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الدخل المنخفض (شريطة سيادة نظام ضريبي عادل وتخصيص أمثل للنفقات) وذلك عبر توجيه السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية ويتوقف هذا التغيير على حجم ومكونات الميزانية العامة، حيث أن الإنفاق الحكومي ضمن شق الإنفاق الإستهلاكي يؤدي لإعادة توزيع الدخل نحو الطبقات الفقيرة التي ستتمتع بمعظم الخدمات المقدمة والتي يتم تمويلها باقتطاع جزء متزايد من دخول الطبقات الغنية بواسطة الضرائب التصاعدية، أما الإنفاق الإستثماري (مخصص لكوين رؤوس الأموال العينية في الدولة)

¹ - محمود سمير طوبار، مرجع سابق، ص: 303.

² - سيد عطية عبد الواحد، الإنتاجات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة إلى مصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص: 7.

³ - إيداد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الإقتصادية الحديثة: التحليل الإقتصادي الجزئي والكلبي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012، ص: 266.

فيساهم في إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة من خلال تمويل الإستثمارات الحكومية التي تستهدف زيادة المشاريع الإستثمارية التوسع في إستيعاب اليد العاملة¹.

عموماً تتلخص أهداف السياسة المالية في تحقيق مجموعة من التوازنات² :

أ -التوازن المالي: عبر تدبير موارد الدولة بصورة جيدة مع مراعاة مقتضيات هدف الإستقرار، والظروف الملائمة للإنتاج الأمثل، والعدالة الإجتماعية؛

ب -التوازن الإقتصادي: الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل من خلال إستغلال إمكانيات المجتمع؛

ت -التوازن الإجتماعي: ضمان وصول المجتمع إلى أعلي مستوى ممكن من الرفاهية في حدود الإمكانيات وما تقتضيه العدالة الإجتماعية؛

ث -التوازن العام: أي التوازن بين مجموعة الإنفاق الحكومي، وبين الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع العناصر المتاحة.

بالنظر إلى التشابك والتأثير المتبادل بين مختلف الظواهر المالية والظواهر الإقتصادية، فإن فعالية السياسة المالية في تحقيق أهدافها يخضع لعدة عوامل، ولعل أهمها، العوامل السياسية التي تخلق تأثيراً متبادلاً بينها وبين السياسة المالية، ذلك أن الإقتطاع العام من الدخل الوطني وتحديد هيكل هذا الإقتطاع وتوزيعه وإستخداماته يترتب عليه نتائج هامة من الناحية السياسية (كتأثير سياسة الإنفاق على الإستقرار الإجتماعي، وبالتالي الرضا بمجهودات الطبقة السياسية) كما أن السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام تخضع لاعتبارات سياسية، حيث أن السلطة الحاكمة أو النظام السياسي السائد يشكل عنصراً أساسياً في التوجيه المالي للدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية - خاصة بالنسبة للاقتصاديات الريعية في إطار ما يسمى بإدارة الريع السياسي- كذلك فإن فالية سياسة الإنفاق الحكومي كأحد أهم أدوات السياسة المالية مرتبط بنمط التمويل، ففي الإقتصاديات الريعية على سبيل المثال تتحدد إستدامة سياسة الإنفاق الحكوم باستمرارية الإيرادات النفطية، وكذلك مدى كفاءة الجهاز الإنتاجي ومستوى الطلب الكلي... كما أن فعالية السياسة الضريبية مرتبط بمدى التحول في النظام الإقتصادي-السياسي القائم لإرساء الحوكمة الرشيدة، وكذلك بالأبعاد السوسيو اقتصادية والسوسيو ثقافية للاقتصاد.

2 - السياسة النقدية، أهدافها ودورها في الإقتصاد

بدأ الإهتمام بالسياسة النقدية خلال القرن التاسع عشر، وقد زاد هذا الإهتمام خلال الفترات الراهنة نسبة لما تشهده الساحة الإقتصادية من تطورات، فالسياسة النقدية تمثل أحد أهم السياسات ضمن هيكل السياسات الإقتصادية، بالنظر إلى الدور المحوري الذي تلعبه في تحقيق الإستقرار والتنمية، من خلال ما تتضمنه من تأثير على

¹ - مجدي شهاب، أصول الإقتصاد العام: المالية العامة، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية- مصر، 2004، ص: 249 - 250.

- محمود حسين الوادي، إبراهيم محمد خريس، نضال علي عباس، مبادئ علم الإقتصاد، الطبعة الثانية، دار الميسرة، عمان - الأردن، 2013، ص: 326.

² - عبد الحميد عبد المطلب، 2003، مرجع سابق، ص - ص: 426 - 427.

معدلات النمو الإقتصادي، مستوى الإنتاج، التشغيل وتوزيع الثروة... ويمكن التعرض لأهم ما جاء في الأدبيات الإقتصادية حول السياسة النقدية من خلال المحاور الموالية:

2-1- السياسة النقدية وتطور مضمونها عبر مدارس الفكر الإقتصادي

أثبتت الأدبيات الإقتصادية، والأدلة التجريبية أهمية السياسة النقدية، نظرا لدورها البارز في توجيه الإقتصاد لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية، والإجتماعية، لاسيما في ظل فعالية إدارتها، وتكييفها لمحاكاة المعطيات والمتطلبات الزمانية والمكانية للاقتصاد محل التطبيق، ذلك أنه، وإن تولتها البنوك المركزية، ومؤسسات الإصدار بشكل مبدئي، إلا أنها تبقى أحد السياسات الإقتصادية ذات الوزن النسبي الهام في إطار السياسات العامة للدولة. وسيتم فيما يلي الإلمام بأهم المفاهيم المرتبطة بالسياسة النقدية والطروحات المختلفة لها ضمن أبرز مدارس الفكر الإقتصادي.

2-1-1- مفهوم السياسة النقدية

قبل التطرق لمفهوم السياسة النقدية، لابد من التعرّيج لمعالجة مفهوم النظرية النقدية التي تدرس العوامل المؤثرة في قيمة النقود وبالتالي المستوى العام للأسعار، من خلال التحكم في عرض النقود وأثره على حجم النشاط الإقتصادي أي دراسة ما إذا كان للنقود دور في السياسة النقدية، وبالتالي إمكانية إستخدامها لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية أم أنها حيادية فلا يؤثر تغييرها إلا في المستوى العام للأسعار، والنظرية النقدية تهتم في عمومها بتحليل العلاقات التي تقوم بين مجموعة من المتغيرات النقدية على مستوى الإقتصاد القومي¹، حيث تنظر في المشكلة الإقتصادية نظرة علمية مجردة وفي ظروف معينة، فتوصي بما ينبغي أن يكون عليه النظام الإقتصادي أما السياسة النقدية فهي تبحث فيما يجب أن يتخذ من إجراءات وتدابير بهدف حل المشكلة القائمة، بكل ظروفها وملابساتها، وبذل كل الجهود للنجاح في التوفيق في حدود الإمكانيات المتاحة، بين ما ينبغي أن يكون وما يجب أن يعمل، أي النجاح في التوفيق بين ما توصي به النظرية النقدية وما تنفذه السياسة النقدية². وقد اتسعت السياسة النقدية لعدة تعاريف تبعا لاتجاه النظرية الإقتصادية الكلية المرشحة في التطبيق، إلا أن هذا لا يمنع من اتفاق مختلف الطروحات المتعلقة بالسياسة النقدية على أنها: "مجموعة من الأدوات التي يستعملها الجهاز المصرفي، أو السلطات النقدية من أجل التحكم في عرض النقد ومستوى الفائدة"³. كما عرفت السياسة النقدية على أنها: "الإستراتيجية المثلى، أو الدليل الذي تنتهجه السلطات النقدية في بلد ما، من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الإقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر المناسب الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الإستقرار النسبي للأسعار المحلية (أسعار السلع والخدمات أسعار الفوائد وأسعار صرف العملة الوطنية) وذلك طبعا في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد حتى يتم تفادي الضغط على الأرصدة النقدية للدولة، ويتعلق الأمر هنا بمجموع القوانين، التنظيمات والإجراءات التي يمكن أن تلجأ إليها السلطات النقدية لإستخدامها قصد ضمان تنظيم الكتلة النقدية، التعامل بالنقد الأجنبي، سعر صرف العملات، ومرونة

¹ - وجدي محمود حسين، اقتصاديات النقود والبنوك، دون طبعة، مصر، 2001/ 2002، ص: 95.

² - سمير حسون، الإقتصاد السياسي في النقود والبنوك، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2004، ص: 112.

³ - محمود الوادي، إبراهيم خريس، نصال الحواري، ضرار العتيبي، الأساس في علم الإقتصاد، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2007، ص: 307.

أداء الجهاز الإنتاجي، وكذلك المحافظة على المدخرات المحلية وموارد الدولة من العملات الأجنبية¹. وعرفت السياسة النقدية أيضا على أنها: " جملة من القرارات التي يتم عن طريقها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة، بهدف التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني"².

عليه يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها: أحد أهم أقسام السياسة الاقتصادية، التي تعتمد على السلطة النقدية من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي والإئتمان، تبعا لما يلاءم ظروف الاقتصاد بغية تحقيق الاستقرار الكفيل بإرساء مقومات توجيهه نحو تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية خلال فترة زمنية محددة. كما يمكن أن نخلص إلى أن السياسة النقدية تمثل مجموعة الأحكام المتعلقة بالنقد وسياسة الإئتمان ومشكلة الدين العام والمركز النقدي للدولة، فهي تجسد أحد صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، عبر ميكانيزم امتصاص السيولة الزائدة أو ضخ تيار نقدي جديد، من خلال التأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يوائم الظروف الاقتصادية القائمة وذلك بغية تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

2-1-2- السياسة النقدية من منظور أبرز مدارس الفكر الاقتصادي

إعتبرت السياسة النقدية بمثابة الأداة الإستراتيجية لتوجيه الاقتصاد نحو تحقيق أهدافه، وعليه تم إعتماها كخارطة للتنمية إلى غاية ثلاثينيات القرن الماضي التي شهد خلالها الاقتصاد العالمي أزمة الكساد الكبير 1929 والتي مهدت لظهور ما يعرف بالنظرية الكينزية، التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتنصيب السياسة المالية على رأس السياسات الاقتصادية الكلية لتوجيه الاقتصاد باعتبارها الأكثر فعالية في حين تم تهمش دور السياسة النقدية، إلا أن النظرية النقدية الحديثة (ميلتون فريدمان) رفضت ما جاء به الطرح الكينزي لتؤكد على أهمية إدارة السياسة النقدية لتوجيه الاقتصاد، وفي ظل توالي الدراسات الاقتصادية بين مؤيد للسياسة النقدية وآخر للسياسة المالية ظهر فريق اقتصادي يقوده 'والتر هيلر' أكد على أهمية كل من السياستين المالية والنقدية. من خلال الدعوة إلى إيجاد المجال الأمثل للمزج بين هاتين السياستين إلى جانب السياسات الأخرى المكونة لهيكل السياسات الاقتصادية، بما يحقق وبنفعالية الأهداف الكبرى المرجوة. ويمكن التطرق لأهم ما تبنته المدارس الفكرية الاقتصادية حول الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، أي مدى فعاليتها في التأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف المسطرة من خلال ما يلي:

أولاً: السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي

تبعا للتحليل الكلاسيكي أو ما يعرف بالنظرية الكمية للنقود القائمة على مبدئين أساسيين، وهما المرونة التامة للأجور والأسعار وحياد النقد، فمستوى الإنتاج يتحدد بعوامل حقيقية تتمثل في المقدار المتوفر من وسائل الإنتاج الحقيقية، واستنادا إلى قانون ساي للأسواق فإن كل عرض يخلق الطلب المساوي له تماما، وعليه فإن المجتمع يكون في

¹ - أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعث الدولي لليوروا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر، 2000، ص: 39.

² - Alexis Jacquemin et Autres, **Fondement d'économie politique**, Boeck université, Bruxelles, 2001, P : 430.

حالة توظيف كامل حيث لا فائض ولا بطالة¹، وبالتالي عدم وجود تأثيرات نقدية بين القطاعين النقدي والحقيقي جراء تغير كمية النقود في المدى القصير. وعليه فإن أهمية السياسة النقدية تتجسد من خلال تأثيرها وقدرتها على التحكم في كمية النقود المعروضة، وبالتالي التأثير على المستوى العام للأسعار، وذلك بغية الحفاظ على الإستقرار النقدي، وفيما يخص الدور التنموي للسياسة النقدية في التحليل النقدي فإنه يؤكد على الدور الذي يلعبه سعر الفائدة في التأثير على معدل الإدخار، حيث تضمن فعالية سعر الفائدة أن تُوجَّه كل الإدخارات الوطنية إلى الإستثمار، خاصة إذا اعتبر الإدخار بمثابة العامل الرئيسي في عملية النمو، ذلك أنه المصدر الأساسي لتمويل التراكم الرأسمالي. وأكدت النظرية النقدية على أهمية أن يواكب عملية الزيادة في الإدخار زيادة في العرض النقدي بالقدر الملائم للزيادة في عرض الناتج الحقيقي. وعليه فإن توجيه الإقتصاد نحو النمو يعتمد بصورة أساسية على السياسة النقدية دون الإهتمام مطلقاً بالسياسة المالية، فالسياسة النقدية لوحدها كفيلاً بمعالجة الإختلالات خاصة في فترات الركود الإقتصادي من خلال اللجوء إلى زيادة كمية النقود مما يحسن مستويات الأسعار، ويعمل على تنشيط الوضع الإقتصادي، أما أثناء فترات التضخم، فيتم اللجوء إلى التقليل من كمية النقود المعروضة مقابل حجم الإنتاج الموجود، وبالتالي الضغط على المستوى العام للأسعار نحو الإنخفاض². وعليه فقد احتلت السياسة النقدية موقع الصدارة ضمن هيكل السياسات الإقتصادية التي يُعوَّل عليها في تحقيق التنمية الإقتصادية في إطار يحاكي ما صاغه الكلاسيك ضمن النظرية الكمية للنقود، وما تخضع له من افتراضات.

الأزمة العالمية 1929 - 1933 كانت بمثابة الحجة على عدم صحة الأسس التي يقوم عليها الفكر الكلاسيكي لاسيما فيما يتعلق بتحقيق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل، وبذلك تحول الإهتمام عن العوامل الكمية التي تدخل في تحديد مستوى الأسعار إلى العوامل التي تتداخل في تحديد مستوى التشغيل والإنتاج، أي تحول التفكير الإقتصادي عن الإهتمام بكمية المعروض النقدي إلى الإهتمام بالعوامل المتصلة بانسياب تيار الدخل والإنفاق وبذلك حل التحليل النقدي الحديث محل التحليل النقدي التقليدي كمحور لدراسة الظواهر النقدية، يقربه من الواقع تحرره من قانون ساي للأسواق ويبعده عنه افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها في كثير من أجزائه وإدماجه لمختلف العوامل التي يتألف منها في قيم كلية جامعة (الدخل، الإستهلاك، الإدخار، الإستثمار) دون اعتبار للقيم الجزئية التي يتألف منها. وبالنظر إلى تحول الإهتمام بقيمة النقود إلى الإهتمام بمستوى الإنتاج والتشغيل، فقد كان هناك تغيير مقابل في هيكل السياسة الإقتصادية حيث زاد الإهتمام بالسياسة المالية، في حين لم يعد للسياسة النقدية سوى دور تبعي من خلال التأثير غير المباشر على سلوك النقود للتأثير على مستوى النشاط الإقتصادي وتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الإقتصادية³. وسيتم التفصيل في ما تطرق له كينز حول السياسة النقدية في إطار تحليل قائم على النقد الفاعل وآليات التزواج بين الإقتصاد الحقيقي

¹ - جمال لعامرة، أساسيات الموازنة العامة للدولة: المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2004، ص: 100.

² - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص: 239 - 242.

- محمد ضيف الله القطايري، مرجع سابق، ص: 67، 69.

³ - محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، الطبعة السابعة، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة نشر، ص: 443 - 447 (بتصرف)

والإقتصاد النقدي والإيمان بالدور الذي يمكن أن يلعبه النقد في إطار سياسة اقتصادية كلية يكون للدولة فيها مركز الموجه والمتدخل في الحياة الإقتصادية من خلال العنصر الموالي.

ثانيا: السياسة النقدية في الفكر الكينزي

إعتبر كينز أن للسياسة النقدية أهمية بالغة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتقليص حدة التقلبات الإقتصادية بالإبقاء على مستويات الإنفاق الكلي اللازمة لتحقيق الحد الأقصى من التشغيل، ذلك أن قرارات الإنفاق لل H أفراد والمشاريع لا تتأثر بمستويات الدخل فقط، وإنما بما هو متاح من النقود الحاضرة والأصول السائلة وحجم الإئتمان المصرفي وكلفة الحصول عليه. كما أقر التحليل الكينزي ان للسياسة النقدية تأثيرا مباشرا على مستوى سعر الفائدة، وبالتالي على قرارات ومستويات الإستثمار، وكذلك على حجم التشغيل والإنتاج والدخل القومي ويعتمد هذا التأثير على سعر الفائدة (دالة التفضيل النقدي ومدى ثباتها) وتقر النظرية الكينزية أيضا أن زيادة عرض النقود سوف تؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة بنسبة تعتمد على مرونة منحنى التفضيل النقدي ويقل إنخفاض سعر الفائدة تدريجيا كلما تزايدت مرونة الطلب على النقود. أما إذا كان منحنى تفضيل النقد تام المرونة، فإن ذلك يؤدي إلى غياب فعالية السياسة النقدية في التأثير على سعر الفائدة، لأن تفضيل السيولة يكون غير محدود لدى الأفراد خاصة أثناء فترات الكساد الإقتصادي (أطلق كينز على هذه الظاهرة مصيدة السيولة) ¹. وبشكل عام فإن فعالية السياسة النقدية تعتمد على الإنحدار النسبي لمنحني IS و LM، حيث تكون السياسة النقدية أكثر فعالية عندما يكون منحنى LM شديد الإنحدار، ومنحنى IS .

ثالثا: السياسة النقدية من خلال مدرشة شيكاغو (الفكر النيوكلاسيكي)

أقر النقديون بزعماء الإقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان بفعالية وأهمية السياسة النقدية، في حين إعتبروا أن السياسة المالية تؤدي لأثار توزيعية بين القطاع العام والخاص، نظرا لأن زيادة النفقات العامة يصاحبها غالبا إنخفاض في الطلب الخاص بنفس المستوى ². وينطلق فريدمان من فرض استقرار الطلب على النقود في الأجل المتوسط والطويل، الأمر الذي يجعل السياسة النقدية أكثر فعالية في الحفاظ على معدل نمو منتظم للكتلة النقدية في الفترة الطويلة بما يتلاءم مع نمو اقتصادي غير تضخمي ³. وبالتالي فإن منطق الكينزيين حول دعم الطلب هو منطق غير صائب من وجهة نظر النقديين، حيث أن المحصلة النهائية لزيادة الطلب هي إرتفاع المستوى العام للأسعار. كما يرى النقديون بأن الكينزيين عجزوا عن تصور وضعية الكساد التضخمي التي تتزامن فيها ظاهرتان البطالة والتضخم، حيث يرى الكينزيين أنهما ظاهرتان تسيران في اتجاهين متعاكسين. بل إعتبرت وضعية الكساد التضخمي كمحصلة للسياسة الكينزية، وبذلك انتقد منحنى فيليبس، حيث أن هذا الأخير يأخذ شكل خط في المدى الطويل يمثل المعدل الطبيعي للبطالة، وهو ذلك المعدل الذي لا يمكن خفضه حتى من خلال سياسة نقدية نشطة ⁴.

¹ - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص- ص: 243-244.

² - سهام محمد السويدي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية (دراسة مقارنة) الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010 ص: 90.

³ - موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية، مفهوم النقد والطلب عليه، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول، 1999، ص: 39.

⁴ - رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار المفكرين الإسلامي والغربي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2006، ص- ص: 133 - 134.

رابعا : السياسة النقدية في إطار مدرسة التوقعات الرشيدة (الكلاسيك الجدد)

ظهرت هذه المدرسة أو الفرضية على يد الإقتصادي Muth وأدخلها حيز التنفيذ كل من Barro, و Sargent, Walas, Lucs، واستند فكر هذه المدرسة على الجمع بين فرضية التوقعات الرشيدة، ومنهج النقديين في تحليل واستعراض آثار السياسات الإقتصادية على المتغيرات الإقتصادية الكلية، وقد إتجه Muth إلى تقسيم التوقعات إلى نوعين أساسيين وهما: التوقعات المعدلة التي تبني على فرضية إمكانية التنبؤ بسلوك المتغيرات الإقتصادية في المستقبل (كالتنبؤ بمعدلات التضخم) ذلك أن سلوكها واتجاهها في المستقبل هو تطور لسلوكها في الماضي. أما التوقعات الرشيدة فيقر Muth بأنها تصف توقعات الوحدات الإقتصادية في الحالة التي تتطابق فيها القيم الفعلية للمتغيرات الإقتصادية في المستقبل مع القيم المتوقعة لهذه المتغيرات. وفيما يتعلق بأراء الكلاسيك الجدد حول السياسة النقدية نجد أنه بافتراض المرونة الكاملة للأسعار والأجور، بالإضافة إلى فرضية التوقعات الرشيدة، هما المحددان الأساسيان لتوضيح ما إذا كانت السياسة النقدية مؤثرة في الإقتصاد الحقيقي أم لا، فإذا كانت السياسة النقدية متوقعة فلن يكون لها أي تأثير على الإقتصاد الحقيقي، أما إذا كانت غير متوقعة فسيكون تأثيرها على الإقتصاد الحقيقي في الأجل القصير فقط، وسيتلاشى في الأجل الطويل لتصبح هذه السياسة حيادية¹.

خامسا: السياسة النقدية لدى الكينزيين الجدد

تطور هذا الفكر الكينزي على يد مجموعة من الإقتصاديين: James Tobin, John Taylor Richard Hicks ... خلال عقد الخمسينات وحتى أواخر السبعينات من القرن العشرين، يقوم على مرتكزات مهمة لعل أهمها جمود الأسعار والأجور في صورتها الإسمية، نظرا لوجود أوضاع احتكارية، بالإضافة إلى ما يسمى بالعقود الضمنية في الأسواق، وعلى عكس مما تبناه الكلاسيك الجدد، نجد أن الكينزيين الجدد يرون بان السياسة النقدية يمتد تأثيرها إلى الجانب الحقيقي للاقتصاد في الأجل الطويل، وليس القصير فقط، وسواء كانت هذه السياسة متوقعة أم غير متوقعة من قبل الوحدات الإقتصادية².

سادسا: السياسة النقدية في إطار اقتصاديات جانب العرض

تعتبر هذه المدرسة التي ظهرت في أواخر السبعينات من القرن العشرين، أن السياسات الإقتصادية الموجهة للتأثير في المتغيرات الإقتصادية الكلية عبر تحريك الطلب الكلي أو من خلال السياسات النقدية التقييدية (يفضلون السياسات النقدية التوسعية) أصبحت غير ناجحة، حيث يقر رواد هذه المدرسة (آرثر لافر، كريج روبرتسون، نورمان تيور) بضرورة عدم مواجهة مخاطر التضخم والبطالة بسياسة نقدية تقييدية، وإعتبروا أن العرض من السلع والخدمات يمثل أهم العوامل المحددة للنمو الإقتصادي، وذلك على عكس ما ذهب إليه الكينزيون، إذ تعالج حالات الركود الناتجة عن تراجع الطلب

¹ - أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة وفعالية السياسة النقدية، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة - مصر، 2014، ص- ص: 127 - 133.

² - نفس المرجع، ص- ص: 133 - 135.

الإستهلاكي من خلال التدخل الحكومي عبر حوافز ضريبية ونقدية لدعم المنتجين في توفير السلع والخدمات لدفع النمو الإقتصادي¹.

2 2 - أهداف السياسة النقدية

أقر جملة من الإقتصاديين أن الأهداف الأساسية للسياسة النقدية يتم تصنيفها إلى أهداف داخلية وأهداف خارجية، فأما الأهداف الداخلية فتتجسد في السعي لتحقيق العمالة الكاملة، وزيادة الدخل الحقيقي عن طريق كفاءة النمو الإقتصادي، وإحكام الرقابة على التضخم النقدي. أما الأهداف الخارجية فتتجلى على وجه الخصوص في المحافظة على القيمة الخارجية للنقد. وعلى الرغم من أهمية هذه تحقيق هذه الأهداف، إلا أن هذا لا يمنع وجود التناقض بين بعض الأهداف، مثل: التناقض القائم بين هدف تحقيق العمالة الكاملة وهدف مكافحة التضخم النقدي، وكذلك التناقض بين هدفي كفاءة النمو الإقتصادي والرقابة على التضخم النقدي وتجدد الإشارة أيضا إلى التناقض بين الهدف الداخلي الرامي إلى تحقيق العمالة الكاملة وزيادة الدخل القومي الحقيقي، والهدف الخارجي المتعلق بالمحافظة على القيمة الخارجية للنقد الوطني. ويمكن تجاوز أو تخفيف حدة هذا التناقض من خلال اللجوء إلى انتهاج السياسات النقدية الأكثر ملائمة للظروف الإقتصادية القائمة من خلال تحديد مجال التطبيق وحدوده ووسائله دون الخروج عن نص النظرية النقدية*، الأمر الذي يضعنا ضمن إطار مشكلة تطبيقية تتجسد من خلال الإختيار للسياسة النقدية الملائمة. بالنظر إلى تعدد الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها وتأثيرها على جوانب مختلفة، فإن السلطة النقدية تعتمد إلى وضع أولويات لتحقيق هذه الأهداف من خلال رسم إستراتيجية ملائمة للسياسة النقدية.

لقد استخدمت السلطة النقدية إستراتيجيات عديدة، حيث تم إعتداد إستراتيجيات غير كاملة، مثل: نظرية القرض التجاري، مبدأ الإحتياطات الحرة، أسعار الفائدة. وصولا إلى ما يعرف بالإستراتيجية الحديثة التي تعتمد على إستخدام الأهداف الأولية، والوسيلة لتحقيق الأهداف النهائية إعتدادا على أدوات ملائمة، وتنصرف الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية إلى وضع هدف يتمثل في معدل نمو سنوي للكتلة النقدية، وبناء على إتجاه ودرجة الفرق بين الأهداف والتقديرية يرفع السياسة أو يخفض معدل الجماع النقدية، وبالتالي التحكم في معدل نمو عرض النقود، ويقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك، ولكن هذه الإجراءات لم تؤدي دورها ولم تلق نجاحاً كبيراً، مما جعلها محل إنتقادات عديدة، وذلك بسبب فقدان التحكم في أسعار الفائدة والسيطرة على عرض النقود وبالتالي تم تزويدها بإجراءات جديدة، أهمها²:

أ - توسيع الهامش الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة بالتقلب ضمنه؛

ب - إستخدام مجموع إحتياطات البنوك كهدف أولي لضبط كمية النقود، ولذا تم التركيز على إحتياطات البنوك غير المقترضة كوسيط لضبط مجموع الإحتياطات.

¹ - نزار كاضم الخيكاكي، حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص: 35.

* يمكن للإطلاع على مضمون النظرية النقدية عبر مدارس الفكر الإقتصادي من خلال الرجوع إلى المراجع المتخصصة.

² - لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص - ص: 60 - 61.

تعتبر الأهداف الأولية بمثابة متغيرات تعتمد عليها السلطة النقدية للتأثير على الأهداف الوسيطة، وتمثل الأهداف الأولية فيما يلي¹:

أولاً: مجتمعات الإحتياطات النقدية: وتتضمن القاعدة النقدية، مجموع إحتياطات البنوك، إحتياطات الودائع الخاصة والإحتياطات غير المقترضة. أما القاعدة النقدية أو النقد ذي الأثر القوي فتعرف على أنها الأصول التي يمكن إستخدامها في المعاملات، وتتكون من زاوية إستخدامها من العملة في التداول والإحتياطي النقدي للمصارف التجارية، والذي ينقسم بدوره إلى الإحتياطي القانوني والإحتياطي الإختياري. أما الإحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الإحتياطات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطات الإلجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى. في حين أن الإحتياطات غير المقترضة تشمل الإحتياطات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطات الإلجبارية (كمية القروض المخصصة). ويعتبر إعتداد القاعدة النقدية أو أي من مجاميع الإحتياطي المصرفية الأخرى كهدف أولي محل نقاش واسع بين مؤيد ومعارض، حول مدى قدرة السلطة النقدية في التحكم بنمو العرض النقدي كهدف وسيط انطلاقاً من أحد المجاميع النقدية الذي تم اختياره كهدف أولي.

ثانياً: ظروف سوق النقد: تشمل كل من الإحتياطات الحرة، معدل الأرصدة المصرفية، وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويقصد بظروف السوق قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الإئتمان ومدى إرتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك. كما تم إستخدام أنواع مختلفة من الأرقام القياسية، ومن أهم الأمثلة عنها نجد الإحتياطات الحرة، التي تمثل الإحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الإحتياطات التي إقتترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى صافي الإقتراض، بالإضافة إلى معدلات الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية، ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

أما الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية فهي مجموع المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بما هو متاح من أدوات للسلطة النقدية، كما يفترض وجود علاقة مستقرة بينها وبين الأهداف النهائية، حيث يتم التأثير فيها بضبطها وتنظيمها بغية تحقيق الأهداف النهائية التي لا يمكن للسلطة النقدية التأثير فيها بصورة مباشرة². وتنقسم المتغيرات الوسيطة أو الأهداف الوسيطة إلى قسمين من المتغيرات، وهي المؤشرات، والتي تمثل جملة من المتغيرات التي تقع تحت تأثير أدوات السياسة النقدية تماماً في أقصر، وقت وبشكل مباشر، وتشير هذه المتغيرات إلى إتجاه وقوة السياسة النقدية، أما القسم الثاني من الأهداف الوسيطة فيعرف بمتغيرات الهدف، وتختلف عن الأهداف النهائية في كونها لا تمثل الغاية النهائية ولكنها تقترب منها، ومن الأمثلة عليها السياسة النقدية المباشرة والتي تستهدف النقود، أو السياسة النقدية غير المباشرة والتي تستهدف معدل التضخم³، عموماً فإن الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية تشمل ما يلي:

¹ - لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص- ص: 62-63.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 64.

³ - السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر، عم-ان- الأردن، 2010، ص-ص: 194 - 195.

أولاً: معدل أو سعر الفائدة: تعتبر معدلات أو أسعار الفائدة من أهم محددات سلوك الأفراد والمشروعات الاقتصادية كما أنها ترتبط بصورة أساسية بنمو الكتلة النقدية، لذا فهي تمثل أحد الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، وعلى السلطة النقدية أن تعمل على أن تكون تغيرات مستوى معدلات الفائدة ضمن هوامش أو مجالاً مقبولة وغير واسعة نسبياً، أي أن تتحدد ضمن مستوى وسطي مقابل للتوازن في الأسواق، لأن المجال الواسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث تذبذباً في الاستقرار الاقتصادي، وأن عمليات متتالية من عدم التوازن يتولد عنها حالات أيضاً متوالية من التضخم والركود¹. على الرغم من سعي السلطة النقدية إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة هدفاً وسيطاً للسياسة النقدية إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة، فأسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية، وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية (يتبنى الفكر الكينزي تثبيت سعر الفائدة في أدنى مستوياته، وعلى العكس من ذلك نجد أن النقديين يهتمون بكمية النقود ويعتبرون أن تحديد معدل الفائدة عند مستواه الحقيقي أمر في غاية التعقيد²) ويفقد أهميتها كمؤشر، فضلاً عن أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس مساعي السياسة النقدية المنتهجة ولكن تخضع أيضاً لعوامل السوق، بالإضافة إلى أن اتجاه معدل الفائدة نحو الارتفاع أو الانخفاض عادة ما يرتبط من وجهة نظر الجمهور بدرجة تشدد السلطة، ومعدل الفائدة يستخدم كقناة إبلاغ ووسيلة من وسائل السياسة النقدية إلى جانب استخدامها كهدف وسيط. واعتباراً لكل ما سبق يذهب فريق من الاقتصاديين إلى رفض استخدام معدل الفائدة هدفاً وسيطاً للسياسة النقدية، لأن ذلك تعبير عن غياب الهدف النقدي للسياسة الاقتصادية في الواقع³.

ثانياً: سعر الصرف: يعرف سعر الصرف على أنه "عدد الوحدات الواجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى"⁴. ويعتبر سعر صرف النقد بمثابة مؤشر نموذجي للإستدلال عن الأوضاع الاقتصادية لبلد معين، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر صرف النقد تجاه العملات الأخرى قد يكون عاملاً لتخفيض التضخم ورفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الإستيراد، ويرفع القدرة الشرائية للعملة، وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية⁵. كما يستخدم سعر الصرف كهدف للسياسة النقدية من خلال تخفيض أسعار الصرف مما يؤدي إلى تحسین وضعیة ميزان المدفوعات⁶.

ثالثاً: العرض النقدي أو المجمعات النقدية: يشترط في استخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة على تحديده إحصائياً، حيث أن الإشكال المطروح هو صعوبة تحديد ما يتم اللجوء إليه، أما العرض النقدي بالمعنى الضيق

¹ - وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت- لبنان، 2000، ص: 197.

² - Jacques Henri david, Philippe Jaffré, la monnaie et la politique monétaire, 3^{ème} édition, Economica, France, 1990, P :99.

³ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص : 75.

⁴ - لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 96.

⁵ - حللو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 65.

⁶ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص : 75.

(M₁) أو العرض النقدي بالمعنى الواسع (M₂) أو العرض النقدي (M) في ظل سرعة تداول النقد ظهور المشتقات المالية الحديثة¹.

إن ما تقدم من أهداف أولية ووسيلة في إطار الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية، إنما يجسد في مجموعه جملة من المؤشرات التي يعول عليها لبلوغ الأهداف النهائية، تبعاً لما هو مسطر ضمن المقاصد الإقتصادية الكلية، وباعتبار السياسة النقدية أحد أجزاء السياسة الإقتصادية الكلية فإن الأهداف النهائية لها تنطبق على الأهداف الكبرى المرجوة من السياسة الإقتصادية والمملخصة ضمن مربع كالدور، وعليه فإن الأهداف النهائية للسياسة الإقتصادية تتلخص فيما يلي²:

أولاً: تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار: يعتبر استقرار العام للأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية للعملة المحلية بمثابة الهدف الإستراتيجي للسياسة النقدية، وتسعى السلطة النقدية لتحقيق هذا الهدف من خلال إدارة عرض النقد بصورة تتصف بالإستمرارية والرشادة ويضمن تفادي العوامل المسببة للأزمات الإقتصادية من تضخم وإنكماش، حيث تعمل السلطة النقدية على زيادة الكتلة النقدية بنسبة مماثلة لزيادة الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات^{*}. وبالنظر إلى أهمية استقرار المستوى العام للأسعار في تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة. عبر تهيئة المناخ الإقتصادي المحفز للإستثمار والإنتاج والحد من اتساع التفاوت بين الدخل³، والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة، فقد ظهر توجه نحو منح البنوك المركزية إستقلالية في إدارة السياسة النقدية للحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار.

ثانياً: تحقيق معدلات نمو مرتفعة للدخل: يمكن للسياسة النقدية أن تحقق هذا الهدف من خلال تعبئة المدخرات واستغلالها استغلالاً أمثلاً، أي العمل على زيادة نسبة الإستثمارات إلى إجمالي الدخل، بالإعتماد على تقوية أو تنشيط الطلب الفعال⁴، وذلك زيادة العرض النقدي لتخفيض سعر الفائدة وتنشيط حركة الإستثمار مما يخلق فرصاً للعمل، كما أن توجيه هذا الإستثمار عن طريق الأدوات الملائمة للسياسة النقدية نحو القطاعات الإستراتيجية يحقق التنوع الإقتصادي الذي يكفل إستمرارية تحقيق معدلات نمو جيدة.

ثالثاً: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: يمكن من خلال ميزان المدفوعات التعرف على درجة التقدم الإقتصادي وكذلك تحديد المركز المالي للدولة بالنسبة للعالم الخارجي، ويُعتمدُ على السياسة النقدية في تصحيح الإختلال فيه حيث يمكن أن يتحقق فائض، أو يحدث عجز تسعى الدولة لمعالجته. فالعجز يتطلب سياسة نقدية تفادي الضغوط التضخمية التي ترفع أسعار السلع المحلية، أي اتباع سياسة نقدية إنكماشية للحد من ارتفاع الأسعار والتي فإن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يكون على النحو الذي يشجع الصادرات ويقلص فاتورة الإستيراد بإستخدام المعروض النقدي، أو سعر الفائدة، أو سياسات الصرف.

¹ - لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص - ص: 65 - 66.

² - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني: دراسة مقارنة، الطبعة الأولى دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 89.

^{*} تجدر الإشارة في هذا المقام إلى الإستهداف النقدي، وهو ما اشر إليه فريدمان ضمن قاعدته الشهيرة Friedman's K.Persent Rule حيث يرتب على السلطة النقدية الحفاظ على معدل نمو ثابت للمعروض النقدي حتى يتسنى توجيه الإجماليات النقدية بما يتناسب مع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

³ - lloyd B.Thomas, Money, Baking And Financial Markets, First Edition, United States, 2006 ,P-P : 423-426.

⁴ - Frédéric Mishkin, Monnaie, Banque et Marchés Financiers, 7^{ème} édition, Pearson édition , France, 2004, P : 516.

رابعاً: تطوير الجهاز المصرفي بما يخدم الإقتصاد القومي: يتطلب تحقيق هذين الهدفين، أحداث تطور في المؤسسات

المصرفية والمالية بما يتلاءم وطبيعة النظام الإقتصادي والأهداف المراد تحقيقها، وذلك بالإعتماد على:

أ - تطوير النظام النقدي بمكوناته المختلفة، سواء المؤسسات التي تعمل فيه أو القوانين التي تحكمه والسياسات المتبعة بما يُمكن السلطة النقدية من التحكم في حجم الكتلة النقدية، ونشاط المصارف التجارية؛

ب - إيجاد المؤسسات اللائمة والآليات المناسبة لتعبئة المدخرات الكافية، وتوجيهها نحو الإستثمارات ذات الأولوية؛

ت - إتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتفادي الوقوع في الإختلالات النقدية التي تؤثر سلباً على مسار النشاط الإقتصادي والعمل على توزيع الموارد وإستغلالها على الوجه الأمثل، ثم اتخاذ السياسات النقدية المناسبة كلما استدعى الوضع الإقتصادي ذلك.

كما تهدف السياسة النقدية المعتمدة إلى المساهمة في تسريع عملية التنمية الإقتصادية، وذلك بتوفير المناخ المناسب

لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية والإجتماعية لاسيما في البلدان النامية. ويرى الإقتصاديون أن ما تم التطرق له من أهداف، إنما تنسم بالتداخل والترابط إلى حد بعيد، ويتم الإعتماد في تحقيقها على مدخلين¹:

أ - جانب الإدخار: حيث تعمل السياسة النقدية على جمع وتعبئة الإدخارات المحلية التي يمكن جمعها بواسطة المؤسسة المالية والمصرفية، إذ يتوجب على السياسة النقدية أن تستهدف بعث نظام مالي مستقر؛

ب - جانب الإستثمار: تعمل السياسة النقدية على زيادة نسبة الإستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي، والعمل على توجيهها نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي.

تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن للسياسة النقدية أن تحقق كل ما هو مسطر من أهداف إقتصادية واجتماعية، ما لم يتم

توخي الإنسجام والتكامل فيما بين أهداف السياسة النقدية ومن جهة، ومع بقية السياسات الإقتصادية من جهة أخرى، كما أن ضمان تحقيق أهداف السياسة النقدية بفعالية يتطلب تكاتف مجموعة من الخصائص، إذ لا بد وأن تتمتع الأهداف بالوضوح والدقة في رسمها، ووضعها في صورة كمية، أي أن تكون قابلة للقياس (هناك مجموعة من الأهداف غير قابلة للقياس) مع ضرورة توفر عنصر المرونة والواقعية في اختبار الأدوات المناسبة للأهداف المسطرة، وذلك لتسهيل عملية التقويم ومن ثم التغذية العكسية².

2 3 - أدوات السياسة النقدية

تنصرف أدوات السياسة النقدية إلى مجموع الوسائل التي تعتمدها السلطة النقدية لبلد ما لتحقيق الأهداف

المنتظرة من السياسة الإقتصادية، ويمكن فيما يلي عرض أهم أدوات السياسة النقدية.

¹ - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص: 237.

² - رحيم حسين، مرجع سابق، ص: 184.

2-3-1- الأذوات الكمية

تعتمد السياسة النقدية على الأذوات الكمية (أساليب الرقابة الكمية) أو ما يعرف بالأذوات غير المباشرة للتأثير على الحجم الكلي للنقد والإئتمان تبعاً للوضع الإقتصادي السائد، سواءً بطريقة تقييدية أو توسعية ويمكن فيما يلي التطرق للأذوات الكمية أو العامة للسياسة النقدية.

2-3-1-1- سعر إعادة الخصم

يمثل سعر إعادة الخصم معدل الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية أو المالية القصيرة الأجل، أو الإقتراض بضمن الأوراق المالية الحكومية من أجل الحصول على موارد نقدية جديدة أو إضافية تدعم احتياطياتها النقدية، وبالتالي زيادة قدرتها على منح الإئتمان وخلق ودائع جارية جديدة¹. ويتم الإعتماد على سياسة إعادة الخصم كأحد أدوات تحقيق أهداف السياسة النقدية على أساس تحقق الأثر الكمي أو الأثر السعري وفق ما يلي²:

أ - سقف إعادة الخصم ذو الأثر الكمي، ويتجسد عندما يلجأ البنك المركزي إلى وضع سقف للإقراض مما يؤدي إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان؛

ب - سعر إعادة الخصم، حيث يكون الأثر سعري، ذلك أن سعر إعادة الخصم الذي يحدده البنك المركزي يؤثر على أسعار الفائدة التي تعتمدها البنوك التجارية في عمليات الإقراض.

وتعتبر أداة سعر إعادة الخصم من أقدم أدوات السياسة النقدية التي اعتمدها البنوك المركزية للرقابة على الإئتمان حيث اعتمدها بنك إنجلترا منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، كما أنها من الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1925، إلا أن هذا لم يمنع ظهور تيارات فكرية اقتصادية تطالب باستبعادها من أدوات السياسة النقدية، وقد كان على رأس المؤيدين لهذا التوجه الإقتصادي 'ميلتون فريدمان'، وذلك للأسباب التالية³:

أ - تأثير المناخ الإعلامي السائد على إستخدام أداة سعر الخصم، حيث أن توجيه الإعلام لسلوك الأفراد نحو تخفيض نفقاتهم وتأجيلها للمستقبل، بالموازاة مع انتهاج السلطة النقدية لسياسة نقدية توسعية، يؤدي إلى اخفاق أداة إعادة الخصم في أهداف السياسة النقدية؛

ب - عدم فعالية سياسة سعر الخصم بالنسبة للبنوك التي لا تحتاج للإقتراض من البنك المركزي، وتمتلك السيولة اللازمة لتسيير نشاطها.

لهذا تعد سياسة سعر الخصم أقل أدوات السياسة النقدية فعالية سواءً في أوقات التضخم أو في أوقات الكساد ويذهب فريق اقتصادي إلى أن فعالية هذه الأداة ترتبط بما يلي:

أ - وجود سوق نقدي منظم تتحقق فيه علاقة وثيقة بين سعر الخصم وبقية أسعار الفائدة في سوق النقد؛

¹ - نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص: 81.

² - Marc Montoussé, **Economie Monétaire et Financière**, édition Bréal, 2000, P- P : 226 -227.

³ - محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية (نظرية- تحليلية- قياسية) الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، اليمن، 2011، ص- ص : 26- 28

ب -وجود أسواق مالية متقدمة لبيع أو شراء مختلف الأوراق المالية.

2-3-1-2- نسبة الإحتياطي القانوني

تمثل الأداة الأكثر فعالية والأقل تكلفة من بين الأدوات الأخرى للسياسة النقدية، ولاسيما في الدول النامية حيث يمكن تطبيقها دون الحاجة لوجود أسواق مالية ونقدية متقدمة¹، وينصرف مضمون نسبة الإحتياطي القانوني إلى إلزام البنوك التجارية بالإحتفاظ بنسبة معينة من الودائع لدى البنك المركزي دون فوائد، وتتحد نسبة الإحتياطي القانوني تبعاً لتغير الظروف الهيكلية أو الموسمية للاقتصاد الوطني. ويتمثل الهدف المباشر للاحتفاظ بهذه النسبة من الإحتياطي لدى البنك المركزي في ضمان حقوق المودعين والمحافظة على المركز المالي للبنوك التجارية لاسيما في الفترات التي تتعرض فيها لنقص السيولة أو لأزمات مالية، لتستخدم فيما بعد كأداة فعالة للتأثير في العرض النقدي لدى البنوك التجارية² ذلك أن فرض نسبة الإحتياطي القانوني تحدد قدرة البنك التجاري على خلق الإئتمان، إذ تتأثر هذه القدرة بحسب توجه البنك المركزي في هذا المجال، سواء نحو تخفيض حجم الإئتمان من خلال رفع نسبة الإحتياطي القانوني، أو التوسع في الإئتمان من خلال خفض هذه النسبة. حيث يؤثر تغيير نسبة الإحتياطي القانوني في المضاعف النقدي، وبالتالي التحكم بصورة مباشرة في المعروض النقدي³. إلا أن هناك جملة من القيود ضمن حقل التطبيق تحد من فعالية سياسة الإحتياطي القانوني، والتي يمكن إيرادها فيما يلي⁴:

أ -تغيير نسبة الإحتياطي القانوني غير مجدية في الحالات التي يكون لدى المصارف التجارية فوائض نقدية؛

ب -لا تعتمد المصارف التجارية في تحديد سياستها الإئتمانية على أساس مقدار إحتياطاتها النقدية فقط، بل تعتمد أيضاً على مقدار أرصدها الأجنبية، وتعتمد كذلك على نسبة مقدار القروض إلى الودائع. لذا فإن تغيير نسبة الإحتياطي القانوني قد تكون غير فعالة بشكل كاف؛

ت -الإفراط في تغيير نسبة الإحتياطي القانوني قد تؤدي إلى حدوث اضطراب في السوق، لذا فإن هذه السياسة

تستخدم فقط في الحالات التي تستدعي إحداث تغيير كبير مقدار الإئتمان؛

ث -يتوقف أثر تغيير نسبة الإحتياطي القانوني على مقدار الطلب على الإئتمان، إن لم يكن في نفس الإتجاه الذي يريده

البنك المركزي، فإن تخفيض نسبة الإحتياطي قد لا تكون ذات أثر فعال على الإئتمان أثناء فترات الركود الإقتصادي؛

ج -عادة ما يقتصر أثر سياسة نسبة الإحتياطي القانوني على البنوك التجارية، أما المؤسسات المالية غير المصرفية فلا تتأثر بهذه السياسة⁵.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، 2003، مرجع سابق، ص: 107.

² - أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص: 188.

³ - أنس البكري، وليد صافي، النقود و البنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012، ص: 102، 189، 190.

⁴ - لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 76.

⁵ - سامي خليل، إقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، 2002، ص: 579.

2-3-1-3- عمليات السوق المفتوحة

يقصد بعمليات السوق المفتوحة، قيام البنك المركزي ببيع أو شراء السندات الحكومية والخاصة بهدف تقليص أو زيادة حجم السيولة أو الإحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية، وبالتالي التأثير على مقدرتها في منح الإئتمان، وهو ما يتيح إمكانية التحكم في كمية التداول النقدي بما يتلاءم مع مستوى النشاط الإقتصادي¹. ويتوقف نجاح عمليات السوق المفتوحة على وجود سوق مالية واسعة ومنظمة، حيث أن سياسة السوق المفتوحة تصبح أقل فعالية عندما تمتلك البنوك التجارية احتياطيات نقدية فائضة، وأيضاً عندما يكون السوق المالي غير متطور وضيق كما هو الحال بالنسبة للبلدان النامية، ذلك أن تدخل البنك المركزي في هذه الحالة بالبيع أو الشراء يؤدي إلى حدوث تقلبات عنيفة في أسعار الأوراق المالية، مما يلغي عامل الثقة بهذه الأوراق مستقبلاً²، كما أن التقلبات العنيفة لأسعار الفائدة يمكن أن تؤدي إلى اتخاذ البنوك التجارية لسياسات تتعارض مع أهداف السلطة النقدية؛

2-3-1-4- نسبة السيولة

هي عبارة عن نسبة الأصول السائلة لدى البنك إلى مجموع إلتزاماته، وتعني إلزام البنوك التجارية بالإحتفاظ بجزء من أصولها في شكل أصول عالية السيولة لضمان سيولة البنك وحماية حقوق المودعين، وقد أصبحت هذه الأداة منذ عام 1945 من الأدوات الأساسية المستخدمة في الرقابة على مقدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان وحماية حقوق المودعين³.

2 3 2 - الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

بالإضافة إلى الأدوات الكمية للسياسة النقدية والتي تهدف إلى التأثير على حجم الإئتمان دون أن تأخذ بعين الإعتبار الإستخدامات التي يوجه إليها هذا الإئتمان، نجد الأدوات الكيفية للسياسة النقدية، والتي تستخدم لتجنب التأثيرات غير المرغوب فيها والتي تنتج عن تبني الأدوات الكمية التي لا تميز بين القطاعات، حيث بدأ إستخدامها في إنجلترا منذ سنة 1924 بغرض مساندة السياسة الإقتصادية التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها وتستهدف الأدوات الكيفية للسياسة النقدية توجيه الإئتمان بغض النظر عن حجمه لبعض نواحي النشاط الإقتصادي، حيث يتم توجيه الإئتمان والتوسع فيه إزاء بعض القطاعات الإقتصادية التي تمثل أهمية إستراتيجية وتتمتع بأفضلية عن باقي الإستخدامات الأخرى، إذ يتم توجيه الإئتمان إلى المجالات المنتجة والحد منه في المجالات غير الإنتاجية، والتأثير على حجم القروض الممنوحة إلى قطاعات خاصة في الإقتصاد وكلفة الحصول عليها وأمد استحقاقها، وتزايد أهمية هذه الوسائل في البلدان النامية، أين تتضاءل فعالية الوسائل الكمية أو العامة، من خلال توجيه الإئتمان المصرفي نحو القطاعات الأساسية التي تدعم تحول في هيكل الإقتصاد نحو التنويع⁴.

¹ - محمود عزت غزلان، إقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 2002، ص: 187.

² - أنس البكري، وليد صافي، مرجع سابق، ص: 101.

³ - محمد ضيف الله القطايري، مرجع سابق، ص: 32.

⁴ - نصر حمود مرزان فهد، مرجع سابق، ص: 83.

- محمد ضيف الله القطايري، مرجع سابق، ص: 32.

ويندرج تحت عنوان الأدوات الكيفية للسياسة النقدية نوعين أساسيين من الأدوات وهما:

أ - سياسة تأطير القرض أو تخصيص الائتمان: إجراء تنظيمي تقوم به السلطات النقدية، يتم من خلاله فرض سقف أو حد أعلى للائتمان وفق نسب معينة خلال العام¹، ولا يمكن لأي بنك تجاوزها، وذلك بهدف الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان بشكل مباشر². وفي إطار هذه السياسة يقوم البنك المركزي بمنح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، ففي أوقات التضخم مثلاً يقيد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في إحداث هذا الأخير، والعكس بالنسبة للقطاعات الأخرى، كما يمكن أن تتعلق بمعايير أجل القرض أما في حالات التضخم الجامح فتكون سياسة تأطير القروض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة أو تحديد معدل نمو القروض، وعادة ما يرافق سياسة تأطير القروض برامج إستقرار الكتلة النقدية عن طريق التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الإيداع وإصدار السندات وغيرها من الوسائل التي تعمل على تخفيض فائض الكتلة النقدية.³

ب - السياسة الائتمانية الانتقائية: تنطوي السياسة الائتمانية الانتقائية على قواعد تنظيمية تضمن حصول قطاعات معينة من الإقتصاد على تمويل انتقائي مما يوفر امكانية توجيه الائتمان لدعم قطاعات حيوية في الإقتصاد، كما أن هذه السياسة تعمل على تسهيل نقل الموارد المالية من قطاع نحو قطاع آخر مستهدف بما يتوافق والسياسة الإقتصادية المسطرة من قبل الدولة. وعلى الرغم من أهمية هذه السياسة إلا أنها يمكن أن تؤدي إلى تشوه في تخصيص الموارد، ويمكن أن تؤدي إلى الهيمنة السلبية⁴، وهو ما يستوجب على السلطة النقدية أن تخلق نوعاً من التكامل والإنسجام بين مختلف وسائل السياسة النقدية بغية ضمان الوصول إلى الأهداف النهائية بأقل قدر من التعارض. ومن أهم وسائل السياسة الائتمانية اللازمة لتحقيق الرقابة على الائتمان ما يلي⁵:

- تحديد الائتمان لحيازة أنواع معينة من الأصول عن طريق رفع النسبة التي لا يجوز أن تتعداها قيمة القرض

الممنوح بضمان هذه الأصول إلى قيمة الضمان؛

- خفض الحد الأقصى لسعر الفائدة التي تتقاضاها البنوك على القروض المضمونة بهذه الأصول؛

- مدة الأجل الذي يتعين أن تسدد خلاله القروض المضمونة بالأصول؛

- اشتراط الحصول على تصديق البنك المركزي على القروض التي يتجاوز مبلغها مقداراً معيناً؛

- تعيين الأوجه التي يتمتع على البنوك التجارية استثمار الأموال فيها وتحديد الحد الأقصى لقروض البنوك

التجارية واستثماراتها بالنسبة لأنواع معينة من القروض والإستثمارات؛

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 80.

² - محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص: 116.

³ - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم والأهداف والأدوات)، دون طبعة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص: 156.

⁴ - لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 78.

-Michelle de Mourgues, la monnaie – système financière et théorie monétaire, 3eme édition, Economica, 1993 P :238.

⁵ - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص: 163.

- التمييز لأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختلفة، وتترتب هذه السياسة على أهمية بالغة في تحقيق أهداف النمو الإقتصادي وعلاج إختلال ميزان المدفوعات¹.

عموما تشتمل سياسات الرقابة الكيفية على مزايا عديدة، ذلك أن دائرة تأثيرها لا تقتصر فقط على البنوك التجارية، بل تتعداها لتشمل مختلف البنوك والمؤسسات المالية، كما توفر خاصية ضمان إستخدام الإئتمان في وجه معين من أوجه الإنفاق، على الرغم من مزايا أساليب السياسات الكيفية؛ إلا أن هناك مجموعة من العيوب التي تعاني منها التي تتلخص في إحلال السلطة النقدية محل قوى السوق في توزيع الإئتمان على مختلف أوجه الإستخدام، وصعوبة التأكد من أن الإئتمان حقق الأهداف المرجوة من توجيهه، كما أن الرقابة الكيفية تواجه صعوبات إدارية يصعب التغلب عليها في بعض الأحيان².

2 3 3 أدوات الرقابة المباشرة للسياسة النقدية

تضمن تعاملًا مباشرًا بين البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية، وتستخدم الرقابة المباشرة في ظروف معينة لتكامل الرقابة الكمية والكيفية على الإئتمان، أما أبرز سياسات الرقابة المباشرة فتتمثل فيما يلي:

أ - تعتبر أداة الإقناع الأدب ي من قبيل الوسائل غير الرسمية وإستخدامها لا يستند إلى أي قانون ملزم بل هو أحد صور التقاليد والأعراف المصرفية، ويتم الإقناع الأدب ي أو ما يطلق عليه سياسة المصارحة من خلال لجوء البنك المركزي إلى إعتقاد أسلوب التباحث والحديث المقنع مع البنوك التجارية والمؤسسات المالية حول السياسة التي يعتمدها والأهداف التي يراد تحقيقها، وذلك عبر المقالات في الصحف والمجلات، واللقاءات... في محاولة لتغيير سلوك البنوك التجارية والمؤسسات المالية إلى الإتجاه المرغوب فيه³، ومثال ذلك محاولة البنك المركزي إقناع البنوك التجارية بتمويل قطاعات معينة من الإقتصاد دون قطاعات أخرى⁴، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن الإعتماد على هذه السياسة دون إتخاذ إجراءات داعمة لإحداث الآثار المنشودة؛

ب أسلوب العلانية: ينصرف أسلوب العلانية إلى إعلان البنك عن سياسته فيما يتعلق بحالة الإقتصاد وما يلائمه من سياسات معينة للإئتمان، حيث يقوم البنك المركزي بالإفصاح عن حالة الإقتصاد، ويلتزم بتفسير أسباب تبنيه لسياسات معينة في توجيه الإئتمان الرقابة عليه لضمان دعم السياسة النقدية التي سيتم إعتقادها وهو ما يؤسس للثقة في مختلف الإجراءات والسياسة الإقتصادية المسطرة من قبل السلطات⁵؛

ت أسلوب الأوامر أو التعليمات الملزمة: يقوم البنك المركزي بإصدار توجيهات أو تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية فيما يتعلق بالإئتمان الذي تمنحه لعملائها وأنواع هذا الإئتمان، وعن طريق ذلك يستطيع البنك المركزي أن يفرض قيود

¹ - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص: 158.

² - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص - ص: 163-164.

³ - لخلو موسى بخاري، مرجع سابق، ص: 79.

- زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص: 218.

⁴ - أحمد إسماعيل المشهداني، حيدر حسين آل طعمة، دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الإقتصاد العراقي للفترة 2003 - 2009، المجلة العراقية للعلوم

الإقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثالث والثلاثون، 2012، ص: 135.

⁵ - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص: 165.

على بعض أنواع الإئتمان التي ليست في صالح الإقتصاد القومي، كالمضاربة في السوق المالي أو شراء سلع إستهلاكية معمرة، وفي المقابل يصدر البنك تعليمات لتشجيع الإئتمان الكفيل بالمساهمة في حل المشاكل الإقتصادية كمشكلة البطالة أو الإسكان...¹

2 3 4 - خصوصية السياسة النقدية في البلدان النامية

تنسم السياسة النقدية في البلدان النامية والتي يصنف معظمها ضمن مصاف الإقتصاديات الريفية، بجملة من الخصائص يمكن إيراد أهمها فيما يلي²:

أ - تأخذ السياسة النقدية في البلدان النامية مكانة غير متقدمة بين السياسات الأخرى، وذلك بسبب الأوضاع المؤسسية لتلك الدول، وقلة الإمكانيات المتاحة لدى السلطات النقدية لكي تدير سياستها بفعالية؛

ب - تخلف النظام المصرفي والنقدي، وعدم وجود أسواق مالية متطورة، يجعل السلطات النقدية تقوم بإستخدام الأدوات والوسائل الكيفية على حساب الأدوات الكمية. ولا بد من الإشارة إلى أن الأسواق النقدية في البلدان النامية تخضع لحالة النظام النقدي المزدوج، كما أن قرارات الإستثمار لا تتأثر كثيرا بحركة أسعار الفائدة مما يحد من فعالية السياسة النقدية بالإضافة إلى وجود قيود شديدة على العرض مما يحول دون زيادة الناتج في حالة زيادة الطلب مما يخلق ضغوطا تضخمية³؛

ت - طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة النقدية والحكومة، إذ أن ارتباط السياسة النقدية بأهداف أخرى إضافة إلى استقرار الأسعار وسعر الصرف، يؤثر على استقلالية السلطة النقدية والتضخمية بجملة من الأهداف التي تقع في دائرة اختصاصها؛

ث - للدول النامية بحاجة إلى مراجعة دور السياسة النقدية كأحد من أهم السياسات الإقتصادية ، وذلك لتمكين السلطات النقدية من وضع السياسة الملائمة والكفيلة بتحقيق أقصى مردود ممكن جراء تطبيقها؛

ج - بالإضافة إلى أن نمط تمويل التنمية في الإقتصاديات النامية يعتمد على وسائل التمويل التضخمي (التمويل بالعجز) وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار لا يعد ظاهرة نقدية فحسب، وإنما يعد ظاهرة هيكلية ومؤسسية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، أي أنه لا يمكن تحقيق هدف إستقرار الأسعار عن طريق الأدوات المتاحة للسياسة النقدية فقط. كما أن ارتباط الدخل والعمالة بصورة أساسية بالإنتاج الأولي والتجارة الخارجية، يجعل الدول النامية معرضة بشكل كبير إلى تقلبات اقتصادية عنيفة، كنتيجة مباشرة للتقلبات الواسعة في الطلب العالمي على المواد الأولية، وخاصة بالنسبة للإقتصاديات الريفية التي تعتمد على إيرادات الموارد الطاقوية. ومن ناحية أخرى نجد أن النظام المصرفي قائم بصفة أساسية على الإئتمان قصير الأجل، وهو ما يؤدي إلى حرمان قطاعات هامة من التمويل، مثل القطاع الزراعي والصناعي... والتي تحتاج إلى تمويل طويل الأجل⁴.

¹ - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص: 164-165.

² - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 189.

³ - مدحت القرشي، التنمية الإقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص: 225.

⁴ - بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص: 132.

من خلال الطرح المقدم حول السياسة النقدية وفعاليتها ضمن هيكل السياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف المسطرة على مستوى الإقتصاد الوطني، نجد أن مختلف النصوص والأدبيات الاقتصادية تنصب بصورة مباشرة على النظم الاقتصادية الرأسمالية الصناعية، ومختلف الحلول المقدمة تتعلق بمعالجة الأزمات الدورية التي تتعرض لها هذه الاقتصاديات وهو ما يطرح إشكالية توجيه وإدارة السياسة النقدية لتحقيق الأهداف المسطرة على مستوى الاقتصاديات النامية وخاصة تلك الريعية منها، حيث تعمل على إسقاط ما قدمه التحليل النقدي الحديث بزعامه كينز، وأقره فريدمان في إطار التحليل النقدي المعاصر، الأمر الذي يطرح إشكاليات كبرى حول فعالية هذه السياسات على مستوى الاقتصاديات النامية عموماً والريعية منها على وجه الخصوص. وتأخذ هذه الإشكالية طرحة أعمق إذا ما تبنت هذه الاقتصاديات خيار الانتقال نحو نموذج التنمية المستدامة وبالتالي لا بد من مراجعة جادة لمضمون هذه السياسات ومدى استيعابها لمعطيات الاقتصاديات النامية.

3 - سياسة سعر الصرف الأجنبي

سيتم معالجة سياسة سعر الصرف من خلال عرض مضمونها، وأدواتها وأهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

3-1- مضمون وأهمية إدارة سياسة سعر الصرف كجزء من السياسة الاقتصادية

تمثل سياسة سعر الصرف جزءاً من السياسة الاقتصادية يمكن عبر الصياغة الملائمة لها أن تتحقق الأهداف الكلية الكبرى¹، وسياسة سعر الصرف تتضمن في جوهرها على تكفل الدول برعاية مصالح الإقتصاد الوطني وأعوانه في مجال صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

وتتحدد سياسة سعر الصرف انطلاقاً من الأهداف الاقتصادية المسطرة وطبيعة الصدمات التي تهدد الإقتصاد الوطني الخصائص الهيكلية لهذا الإقتصاد، كما تتحرى تحديد معيار الأمثلية، بإعتماد دالة الرفاهية الاجتماعية. يعتبر تصحيح إختلال أسعار الصرف الذي يصف الوضعية التي يكون فيها سعر الصرف في البلد المعني بعيداً عن المستوى طويل الأجل القابل للإستدامة لمستوى سعر الصرف الحقيقي، من أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وأحد الشروط الأساسية لتطوير الأداء الإقتصادي وضمان الإستقرار الإقتصادي الكلي وإختلال سعر الصرف يؤثر على الأداء الإقتصادي عبر قنوات أساسية، لعل أهمها² :

أ - التأثير سلبي على التنافسية: عن طريق إرتفاع أسعار الصادرات، ويؤدي إلى تدهور الميزان التجاري وهدر للموارد الخارجية، قد يؤدي إلى إختيار اسعار الصرف عقب أزمة في ميزان المدفوعات؛
ب - التخصيص السيئ للموارد عن طريق إحداث هوة بين الأسعار المحلية الدولية، وكذلك بين الأسعار المحلية ذاتها مما يؤدي إلى تراجع حركة الإستثمار ورفع خسائر الإنتاج عن طريق إنخفاض الفعالية؛

¹ - Jean Langut, Pascal Vanhove, **Economie Général**, First Edition, Dunod, Paris, 2001, P : 384.

² - بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في إقطار العربية (جسر التنمية) ، العدد الثالث والعشرون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت نوفمبر / تشرين الثاني، 2003. www.arab-api.org (25/03/2014)

ت للتأثير السلبي على الأسواق المالية: عن طريق رفع المخاطرة في هذه الأسواق وتشجيع المضاربة على العملة مما يزيد من مخاطر حدوث الأزمات المالية والإقتصادية.

بالتالي فإن إدارة سياسة سعر الصرف كجزء من سياسة اقتصادية مفتوحة على الإقتصاد العالمي لتحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية، ولتقليل الإختلال (أوضحت الأدلة التجريبية قوة العلاقة بين سلوك سعر الصرف الحقيقي والأداء الإقتصادي، حيث أن تذبذبه أثر سلبا على النمو الإقتصادي، مثل ما حدث في دول أمريكا اللاتينية، بينما إستقراره أدى إلى إنتعاش اقتصاديات جنوب شرق آسيا قبل حدوث الأزمة فيها، وإختلاله في جملة من الدول الإفريقية أدى إلى آثار سلبية على القطاع الزراعي، وإنتاج الغذاء فيها...) تعتبر أحد القضايا الحساسة ضمن الأجندة التنموية، ويمكن تبريره من خلال نقاط الأهمية الموالية¹:

أ - الحد من الضغوط التضخمية: إن تحسن سعر الصرف يؤدي إلى إنخفاض مستوى التضخم المستورد وأثاره السلبية على المدى القصير من خلال إنخفاض تكاليف الإستيراد، وتحسن تنافسية المؤسسات ضمن المدى المتوسط والبعيد، في إطار ما يسمى بظاهرة الحلقة الفاضلة للعملة القوية - اعتمدت كأساس للسياسة المناهضة للتضخم في فرنسا انطلاقا من سنة 1983- ومعالجة إختلال ميزان المدفوعات؛

ب تحسين تخصيص الموارد: سعر الصرف الحقيقي يجعل الإقتصاد أكثر تنافسية، ويؤدي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم إستيرادها، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا (إحلال الواردات) والسلع التي يمكن تصديرها. كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج إذ يؤدي إنخفاضه إلى زيادة إستخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير والصناعات المنافسة للإستيراد؛

ت - استقرار سعر الصرف يمثل أحد الشروط الأساسية لنمو حجم التجارة الدولية وزيادة الرفاهية الإقتصادية ذلك أن تقلباته تؤدي إلى سيادة عدم التأكد لدى الوحدات الإقتصادية، مما يؤثر سلبا على حركة الصادرات والواردات، وبالتالي تراجع حجم التجارة الدولية، وإنخفاض حوافز الإستثمار، وكذلك يؤدي عدم استقراره إلى إحداث تقلبات في أسواق عناصر الإنتاج مما يؤثر سلبا على النشاط الإقتصادي²؛ وفي هذا السياق وجب الإشارة ان لسياسة سعر الصرف دور بالغ الأهمية في تحديد التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الدولية؛

ث - علاقة إدارة سياسة سعر الصرف بتوزيع الدخل: يلعب سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة إنخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند إنخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن إنخفاض سعر الصرف الإسمي وإرتفاع سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور، في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع

¹ - قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص - ص : 131 - 132.

² -R. Glenn Hubbard, **Money , the Financial System , and The Economy** , Fifth edition, New Yourk- United States, 2005 ,P-P : 478-479.

السلع الدولية، فتقلص استثمارها. ومن أهم الوظائف أيضا التي يتضمنها سعر الصرف نجد الوظيفة التوزيعية على مستوى الإقتصاد الدولي، وذلك بعلة ارتباطه بالتجارة الدولية بحث تتحكم هذه الأخير بخارطة إعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطاع العالم¹؛

ج- ينظر إلى سياسة سعر الصرف الأجنبي كجزء من السياسة النقدية، حيث يتم من خلالها توجيه التطورات في نظام السوق وسعر الصرف الأجنبي ضمن الحدود التي تسمح بالتنفيذ السليم للسياسة النقدية من خلال تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار ورفع كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية، وتزداد أهمية سياسة سعر الصرف كلما زادت درجة الإفتتاح الإقتصادي².

3 2 - أنواع سياسات الصرف وأهم أدواتها

يمكن التمييز بين نوعين من سياسات سعر الصرف، تبعا لما يلي:

أولا : سياسة رفع قيمة العملة (إعادة تقويم العملة) : تمثل أحد أنواع سياسات الصرف الأجنبي التي تعتمد على السلطة النقدية أو البنك المركزي، وتنصرف إلى زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية³. وسياسة رفع قيمة العملة تؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات، بيد أن رفع قيمة العملة يعتبر عاملا إيجابيا بالنسبة للمستوردين وتهدف سياسة تقويم العملة إلى مكافحة التضخم، حيث أنها تتوقع تراجع أسعار السلع المستوردة، وهو ما ينعكس على الأسعار المحلية⁴. وبالنظر إلى الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق هذه السياسة بما في ذلك إنخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد المعني في السوق الدولية، وما يخلفه تراجع معدل تغطية الصادرات للواردات على ميزان المدفوعات. وبالتالي فإن تبني هذه السياسة لا يكون إلا على مستوى البلدان التي تمتلك قدرات تنافسية واحتياطات هامة من العملة الأجنبية فضلا عن إحتلال مواقع إستراتيجية ذات أوزان نسبية عالية في الأسواق الدولية.

ثانيا: سياسة تخفيض العملة: وينصرف تخفيض العملة devaluation إلى أن كمية أقل من العملة الأجنبية لأزمة لشراء نفس الكمية من العملة الوطنية، أو أنه كمية أعلى من العملة الوطنية أصبحت لازمة لشراء نفس الكمية من العملة الأجنبية⁵. فهي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات النقدية، بتخفيض قيمة العملة المحلية إتجاه قاعدة نقدية معينة، وبالتالي إتجاه جميع العملات⁶. وتشكل هذه السياسة أحد السياسات الإقتصادية التي يتضمنها برنامج التصحيح الهيكلي واستعادة التوازنات النقدية، التي سبق الإشارة إلى ليها، بغية تحقيق توازن ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الصادرات وتقليص الواردات، وتفادي اللجوء إلى سياسات انكماشية في الداخل وتخفيض مستوى الدخل الوطني الحقيقي. كما أن اعتماد هذه السياسة يطرح من الناحية النظرية آثار إيجابية أخرى لا تقتصر فقط على تحقيق توازن

¹ - عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2002، ص: 157.

² - لولو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 117.

³ - غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 2007، ص: 714.

⁴ - نزمين السعدني، سياسات سعر الصرف في الدول النامية، مجلة السياسات الدولية، العدد : 144، أبريل 2001، ص: 217.

⁵ - صبحي حسون الساعدي، إيداد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الإقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية الإدارية، المجلد 4، العدد 7، العراق، 2011، ص : 91.

⁶ - صفوة عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج إختلال ميزان المدفوعات، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، 2000، ص: 33.

ميزان المدفوعات لتحسين أرصدة الميزان التجاري بإزالة أو تقليص العجز الذي يعاني منه، كذلك تحسين ميزان رؤوس الأموال، حيث تسمح هذه السياسة بالمساهمة في تقليص البطالة بالنظر إلى حماية الصناعات الناشئة، والتوسع في الصناعات التصديرية، وتحسين تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل. وكخلاصة فإن سياسة سعر الصرف عبر مدخل تخفيضها يشكل توجهها فعالا لتحقيق النمو الإقتصادي وخلق فرص العمل، ورفع القدرة التصديرية، دعم الصناعات المحلية للمنافسة مع الواردات (صناعات إحلال الواردات) وبالتالي تخرج سياسة سعر الصرف عن كونها مسألة تكتيكية للوصول إلى أسعار الصرف الحقيقية لتتحول إلى مسألة استراتيجية¹ يُطمح من خلالها إلى دعم أهداف أجندة التنمية. إلا ان الأدلة التحريية أثبتت أن تطبيق هذه السياسة يحيطه به الكثير من الجدل خاصة على مستوى الدول النامية بسبب الإقتران بجملة من المشاكل المتعلقة بانخفاض معدل النمو المحقق، إتساع دائرة البطالة الفئات الهشة، وضعف الإستثمار...، بالتالي فإنه بالضرورة بماكان أن يقترن تطبيق هذه السياسة بجملة من الشروط التي تقلل من الشبهات وتدعم حركة الصادرات لتفادي النتائج العكسية لها، جراء إمكانية ارتفاع معدلات التضخم دون تسجل تحسن في ميزان المدفوعات (خاصة على مستوى الإقتصاديات ذات التوازنات الهشة، مثل: الإقتصاديات الربعية) والدخول في حلقات مفرغة وهدامة من تخفيض العملة والتضخم، وكذلك المخاطر المترتبة عن احتمالات أن يؤدي التخفيض إلى رفع أعباء المديونية الخارجية...، ويمكن تلخيص أهم هذه الشروط في أن يكون إرتفاع الأسعار الداخلية بصورة أقل أهمية من معدل التخفيض في العملة أي ضرورة توفر استقرار الأسعار المحلية، ومرونة الأسعار الملائمة للصادرات والواردات بمعنى أن يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض (مع الإشارة إلى إمكانية عدم تحسين ميزان المدفوعات بصورة سريعة، ذلك أن حجم الصادرات والواردات يميل إلى الثبات في المدى القصير) وضرورة توفر جهاز انتاجي مرن يستجيب للإرتفاع في الطلب جراء إرتفاع معدل التصدير²، مع أهمية ربط تحليل أثر الإيرادات بأثر الأسعار. بالتالي فإن الآثار النهائية لسياسة التخفيض تتوقف على مجموع السياسات الإقتصادية الداعمة لتحقيق الآثار الإيجابية له،³ بالإضافة إلى معطيات الإقتصاد المستهدف، ووضعية الإقتصاد العالمي. وقبل استعراض أهم أدوات سياسة سعر الصرف، فإنه من الضروري التطرق لأهم المتغيرات والعوامل المؤثرة على سعر الصرف، والتي يمكن الإشارة إليها بإيجاز من خلال ما يلي⁴:

أ - تتأثر أسعار الصرف بطبيعة برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية المقرر إنجازها، كما تجدر الإشارة إلى أهمية بنية الإستثمارات المعتمدة تزعمها بين القطاع العام الخاص، ونمط التمويل لها؛

¹ - Shari Spiegel, MACROECONOMIC AND GROWTH POLICIES, UNITED NATIONS, DEPARTMENT FOR ECONOMIC AND SOCIAL AFFAIRS (UNDESA, United Nations DESA, New York- united state America , 2007, P:37 <https://esa.un.org> (05/04/2014).

² - قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص- ص: 134 - 135. (بتصرف).

³ - زينب حسن عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية - مصر، 2003، ص: 305.

⁴ - بربري محمد، الإختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النم الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الإقتصادية تخصص نقد مالية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2010 - 2011، ص- ص: 37 - 38.

ب هيكل الإقتصاد وتحديد هيكلا وبينة الإنتاج، وطبيعة العلاقة القائمة بين الإذخار والإستثمار، حيث أن إختلال هذه الأخيرة، يؤدي إلى زيادة معدل التمويل الخارجي للإستثمار، وبالتالي زيادة المديونية الخارجية كذلك فإن هيكل الإنفاق العام والسياسة المالية المعتمدة تعتبر أحد العوامل المؤثرة على سعر الصرف.

ت الأوضاع النقدية والإئتمانية المحلية: فالإصدار النقدي يجب أن يستند إلى غطاء من الذهب والعملات الأجنبية والسندات الأجنبية لدعم قوة العملة المحلية داخلياً وخارجياً وتؤثر كل من كمية النقد المصدر ومقدار الإئتمان المحلي، في السيولة المحلية حيث تؤدي زيادتها عن الحد المناسب إلى موجات تضخمية تعني إنخفاض قيمة العملة داخلياً وخارجياً وتلعب السياسة النقدية والإئتمانية دوراً مهماً في تنمية المدخرات المحلية وفي تمويل الإستثمار مما يؤثر في العلاقة بين الإذخار الوطني والإستثمار الوطني بما لها من تأثير على سعر الصرف؛

ث - حركة التجارة الخارجية، ووضع النظام النقدي الدولي.

كما يمكن في نفس السياق الإشارة إلى سياسة موازنة الصرف: التي تهدف إلى تجنب تقلبات سعر الصرف والحفاظ عليه داخل الحدود المرغوبة، وكلما اتسع المدى الذي يتقلب خلاله سعر الصرف كلما أعطى ذلك دوراً أكبر للتغيرات في هذا السعر، وفي نفس الوقت تزايد احتياج سوق سعر الصرف بقدر أكبر من رصيد العملات لموازنة الصرف، وذلك لمواجهة التقلبات الحادة المفاجئة في سعر الصرف جراء المضاربة. بالإضافة إلى سياسة الرقابة على الصرف، والتي تمثل أداة لتنظيم الصرف من طرف الدولة، وفيه تكون كل المشتريات والمبيعات من العملات الأجنبية محتكرة من طرف البنك المركزي، كما يقوم هذا الأخير بتوزيعها على مختلف القطاعات، وقد حاولت الكثير من الدول إتباع هذه السياسة طمعاً للوصول إلى نتائج إيجابية في التنمية الإقتصادية، من خلال تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وذلك عن طريق قيام الدولة بالحد من الواردات غير ضرورية وتشجيع الصادرات ذات الأهمية الكبرى؛ ولحفاظة على القيمة الخارجية للعملة الوطنية كون أن التغيير الذي يحدث فيها ينعكس على حركة الصادرات والواردات وكذا رؤوس الأموال؛ وحماية الصناعات المحلية الفتية من المنافسة الخارجية؛ وتوجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الميادين الإستثمارية التي تنسجم مع إجتاهات السياسة الإقتصادية للبلد، كما يساهم هذا في تنمية الإحتياطي من العملات الأجنبية ويساعد في التخفيف من عبء المديونية الخارجية؛ كما أن الدولة تتخذ الرقابة على الصرف كأداة للتمييز في المعاملة، لا بين مختلف الطوائف السلعية، ولكن حتى بين مختلف الدول على حسب الأولويات. وهناك ثلاثة أشكال رئيسية للرقابة على الصرف، وهي: الرقابة الكمية على الصرف، وتعتمد على التدخل الإداري المباشر في إحداث التكافؤ بين إيرادات الدولة ومدفوعاتها، وعلى قرارات السلطة النقدية في توزيع الصرف على طالبيه؛ والرقابة السعرية أو تعدد أسعار الصرف التي تهدف للسيطرة على الطلب على الصرف الأجنبي عن طريق فرض سعر خاص لكل طائفة من طوائف المعاملات الإقتصادية أو لكل نوع منها وأخيراً الرقابة المختلطة أو المركبة، ويعترف في ظلها لكل من سعر الصرف والتقدير الإداري بدور أساسي في الرقابة على المعاملات التي تتولد عنها مدفوعاتها¹.

¹ - بربري محمد، مرجع سابق، ص - ص : 89 - 96.

4- السياسات التجارية الدولية

تمثل السياسة التجارية فرعاً عاماً للسياسة الاقتصادية، ولها انعكاس مباشر على مختلف المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية، السياسية، وحتى البيئية.

4-1- المقصود بالسياسة التجارية الدولية وأهم أهدافها

تعرف السياسات التجارية الدولية بأنها: "مجموع القوانين والنظم والإجراءات التي تنظم إدارة ميزان المدفوعات أي إدارة الصادرات، والواردات السلعية، والخدمية وغيرها من المعاملات الرأسمالية، والتي تؤثر على الفائض أو العجز في إجمالي الدخل من خلال المعاملات الخارجية للدولة"¹. وعرفت على أنها: "برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات، أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية، أو إجتماعية، أو سياسية معينة، يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقاً لآلية السوق الحرة"². وعرفت أيضاً على أنها: "انعكاس لموقف الدولة تجاه التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الاقتصادية القومية، فهي عمل من أعمال السيادة، بمعنى أن للدولة حرية التحكم بها من خلال وضع قيود على دخول السلع أو خروجها من أراضيها، كما تضع قيود على الخدمات الخارجية التي تنجز لمصلحة مواطنيها أو التي يقوم بها أفرادها أو مؤسساتها في الخارج، وبهذا تسمى هذه السياسة المتبعة بسياسة تقييدية أو حمائية، أو رفع هذه القيود وبالتالي تسمى سياسة حرية التجارة"³.
تجدر الإشارة إلى أن هناك كتابات اقتصادية تذهب للتفرقة بين مصطلحي سياسات التجارة الخارجية وسياسات التجارة الدولية، عكس تلك التي تعتبرهما مثيلان، ذلك أن سياسات التجارة الخارجية تتعلق فقط بالتجارة الخارجية في إطارها الضيق المتضمن الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، وهي تشير إلى نظرة جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دولة معينة ودول أخرى، في حين أن سياسات التجارة الدولية، تتضمن إضافة إلى ما تم طرحه بالنسبة للتجارة الخارجية فإن الحركة والتدفق الدولي لرؤوس الأموال، والهجرة الدولية، وعليه فهي تشير إلى نظرة شمولية تتضمن مختلف العلاقات الدولية"⁴.

من خلال ما تقدم، فالسياسات التجارية الدولية هي جملة من الإجراءات والقواعد والأدوات والأساليب المعتمدة لتنظيم حركة التبادل التجاري للدولة على النحو الذي يحقق أهداف معينة خلال فترة زمنية محددة. وتتضمن تحديد موقع الدولة ضمن خارطة التبادل الدولي (إستخدام الموارد على المستوى الدولي) وكذلك الوزن السياسي الدولي المستند على الوزن الإقتصادي على المستوى الدولي.

ويتجسد الهدف النهائي للسياسة التجارية الدولية، في تعظيم المكاسب الممكنة تحقيقها من قبل الدولة في إطار تعاملها مع باقي دول العالم، وتحقيق هدف التوازن الخارجي، وذلك بإعتبار السياسة التجارية الخارجية كأحد السياسات

¹ - سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية - مصر، 2004/2005، ص: 15.

² - عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة - مصر، 2000، ص 12.

³ - أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دون طبعة، دار المريخ، الرياض - المملكة العربية السعودية، 2001، ص: 64.

⁴ - رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دون طبعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2000، ص: 12. (بتصرف)

المختصة للسياسة الاقتصادية ويمكن فيما يلي التطرق إلى مجموعة واسعة من الأهداف التي تتوقف إمكانية تحقيقها على ظروف الدولة، وطبيعة السياسة التجارية الدولية المعتمدة المعتمدة.

4 2 - اتجاهات وأنواع السياسات التجارية الدولية

تقر النظرية الاقتصادية وجود اتجاهين مختلفين لكل منهما حججه المتعلقة بأفضلية إتباع سياسة تجارية تقييدية، أو تحرير سياسة التجارة الخارجية، على أن تكفل السياسة المنتهجة تحقق أهداف الدولة، وقد كشف الواقع الاقتصادي، عن أهمية الوجود مزج بين الإتجاهين، حيث تتفاوت درجات الحرية والحماية بحسب درجة تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، بما يكفل تعظيم مكاسبها، فتميل سياسة الدولة إلى الحرية كلما كان التدخل أقل، وتميل إلى الحماية كلما كان التدخل أعمق وأشمل. ويمكن التفصيل في ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: السياسات التجارية التقييدية : تعرف سياسة التجارة الدولية الحمائية على أنها: "مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيوداً مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية، أو غير تعريفية، على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة" وقد تجلت هذه السياسة من خلال ما قدمه التجارون، الذين يرون أن مصلحة الدولة تتطلب تراكم الذهب من خلال اتخاذ مختلف التدابير التي تتيح زيادة الصادرات مقارنة بالواردات بالإعتماد على الإجراءات الحمائية، وقد انتعشت تلك السياسة مرة أخرى بعد الحرب العالمية الأولى، بل ظهرت إلى جانب ذلك السياسة الحمائية الجديدة، حيث عمدت الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من الدول الصناعية الكبرى إلى اعتماد إجراءات مستحدثة لتقييد وإرداتها من السلع الصناعية دون التعارض مع ما تم إقراره في إطار الجات (القيود والإجراءات الرمادية) وهي ثلاثة أنواع: التقييد الإختياري للصادرات، والتوسع الإختياري للواردات وترتيبات التسويق المنظم¹. وتتلخص أهم الحجج التي استند إليها مؤيدو سياسة حماية التجارة الدولية في ما يأتي²:

أ - حماية الصناعات الناشئة لاعتبارات اقتصادية، لاسيما في الدول النامية، إلا أن بعض الإقتصاديين يشيرون إلى بعض التحفظات في هذا الشأن، كأن تكون الحماية مؤقتة، وأن تكون معتدلة تراعى فيها مصلحة المستهلك وأن تشمل الحماية الصناعات التي تتوافر أمامها فرص النجاح والإستمرار في المستقبل بكفاءة عالية؛
ب - تحسين العجز في الميزان التجاري، عن طريق التحكم في حجم الواردات؛
ت - حماية الأسواق الوطنية من سياسة الإغراق التي تمارسها الدول المصدرة لسلع منخفضة الثمن؛
ث - تحقيق أهداف إستراتيجية تتعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الإقتصادي أو الغذائي أو العسكري. والمحافظة على الشخصية القومية؛

ج - تؤدي الحماية إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة، من خلال الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الكمالية والسلع التي لها بدائل محلية، ويتوقف ذلك على مرونة الطلب على الواردات، وهو ما يدعم خلق تيار من موارد الدولة، يوجه نحو

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، 2003، ص: 131.

² - نفس المرجع، ص- ص: 132 - 133.

تغطية استخدامات الإنفاق العام، بالإضافة إلى دعم مساهمة التجارة الدولية في تمويل التنمية. إلا أنه يعاب على هذه الحجة، تحمل المستهلك لعبء الزيادة في الأسعار، وبالتالي التأثير على مستوى الرفاهية وزيادة التهرب الضريبي¹؛
ح - زيادة جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وزيادة العمالة في المجتمع.

على الرغم من أهمية الحجج، سواء الاقتصادية أو غير الاقتصادية، والتي قدمها مؤيدو سياسة تقييد التجارة الدولية، إلا أن الكثير من الدول قامت بتخفيف القيود والتحول تدريجياً نحو تحرير سياسة التجارة الدولية خاصة بعد ظهور منظمة التجارة العالمية. كما تجدر الإشارة إلى أن إتباع الدول النامية لسياسات الحماية أدى إلى نتائج عكسية حيث نجد حالتين رئيسيتين: سيادة منتجات محلية بنوعيات أدنى وسعر أعلى من المنتجات المقابلة أو المستوردة، ونشوء صناعات تنافسية، تتسم منتجاتها بالكفاءة النوعية نسبياً، إلا أن هذه الصناعات لا تحقق وفورات كافية بسبب ضيق الأسواق المحلية، مما يدفعها إلى البحث عن أسواق خارجية وبأرباح متدنية غالباً².

ثانياً: سياسة حرية التجارة الدولية: تعرف سياسة تحرير التجارة الخارجية على أنها: "إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى"³. ظهرت هذه السياسة في عصر المدرسة الاقتصادية للفريديريك و انتعشت تحت راية أفكار آدم سميث وريكاردو، ومع ميلاد منظمة التجارة العالمية، شهد العالم موجة عميقة من الإصلاحات الاقتصادية، لاسيما في البلدان النامية، بغية سيادة حقبة سياسة الحرية التجارية. وتتلخص أهم الحجج التي استند إليها مؤيدو حرية التجارة الدولية في ما يلي⁴:

أ - الإنتفاع من مزايا التخصص الدولي: تسمح حرية التجارة بالتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها الدولة بمزايا نسبية ومزايا تنافسية، الأمر الذي يتيح الحصول على مكاسب التجارة الدولية عند تبادل السلع، وذلك تبعاً لدرجة اتساع السوق الدولية؛

ب - منع الإحتكارات، وبالتالي منع الإسراف في إستخدام الموارد، ومنع استغلال المستهلك، وتجنب الإضرار بالإقتصاد القومي والرفاهية الاقتصادية، حيث أن إتباع سياسة حرية التجارة الدولية يقود إلى تحقيق تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية، وزيادة التشغيل والتوظيف في الإقتصاد القومي لكل دولة، بالإضافة إلى تحقيق هدف التوازن الخارجي. أما أنواع السياسات التجارية الخارجية فهي: ثلاث أنواع أساسية، لكل منها سياسات وأدوات وأسباب تستدعي تنفيذها، ويمكن التطرق إلى هذه السياسات بشيء من التفصيل من خلال ما يلي:

أولاً: سياسات التجارة الخارجية القومية: تشير سياسات التجارة الخارجية القومية إلى مجموع السياسات التي تهدف من خلالها الدولة إلى ترشيد تجارتها الخارجية لتحقيق جملة من الأهداف المسطرة خلال فترة زمنية معينة. وتشمل سياسات التجارة الخارجية القومية على خمس سياسات أساسية⁵:

¹ - مصطفى رشدي شبيحة، الأسواق الدولية: المفاهيم والنظريات والسياسات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية - مصر، 2003، ص: 144.

² - هوشيار معروف، مرجع سابق، ص: 331.

³ - السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية - مصر، 2003، ص: 114.

⁴ - عبد المطلب عبد الحميد، 2003، مرجع سابق، ص- ص: 134 - 135.

⁵ - عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص- ص: 69 - 94. (بتصرف)

الفرع الأول: سياسة الرقابة على التجارة الخارجية: يعد أحد الأساليب المحلية لترشيد التجارة الخارجية، وتوجيه مساره تصديرا واستيرادا تبعا للأهداف المرسومة، وتتضمن هذه الأساليب: أساليب مالية تشمل مختلف الإعانات أو الضرائب. وأساليب تجارية: كالتأثير على كمية الصادرات أو الواردات، من خلال نظام الحصص. وأساليب نقدية: بالإعتماد على إستخدام النقد الأجنبي، وأنظمة التأثير على سعر الصرف، وحجم المعروض من النقود. وتتلخص أهم الأسباب لفرض الرقابة على التجارة الخارجية، في معالجة العجز في الميزان التجاري، زيادة الدخل القومي ورفع نسبة التشغيل، بالإضافة إلى السيطرة على حجم العرض من النقد الأجنبي وترشيد إستخدامها ضمن دالة التنمية...وعلى الدولة تقييم الآثار الجانبية لهذه السياسة، ومنها: التأثير السلبي على جودة المنتجات، عدم الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية...

الفرع الثاني: سياسة التمييز السعري في التجارة الخارجية: تتبع الدولة سياسة التمييز السعري لصادراتها، من خلال بيع نفس السلعة وبذات المواصفات إلى الأسواق المختلفة وبأسعار متفاوتة بشرط أن تكون مرونة الطلب في أسواق التصدير مختلفة، وأن يتوفر شرط الفصل التام بين أسواق التصدير، بغية تحقيق بعض الأهداف: كزيادة إيرادات السلع المصدرة، أو تيسير السيطرة على بعض الأسواق الأجنبية. ولا بد من الإشارة إلى أنه لا بد محاربة الإغراق كأحد صور سياسة التمييز السعري.

الفرع الثالث: سياسة تدعيم الصناعات الناشئة، أو الوليدة: تتضمن هذه السياسة تقديم كافة التسهيلات والمساعدات اللازمة للصناعات الحديثة النمو، وتعد هذه السياسة مؤقتة، عادة ما يتم التخلي عنها بعد فترة زمنية محددة، ولا بد من توافر مجموعة من الشروط لتبني هذه السياسة، من بينها: تحري الدقة في إختيار الصناعة التي تتمتع بالدعم، مع وضع خطة دعم واضحة وتنفيذ خلال فترة زمنية محددة.

الفرع الرابع: سياسة تشجيع صناعات الإحلال: يقصد بسياسة صناعات الإحلال، قيام الدولة بإستحداث صناعات وطنية (غير موجودة) أو التوسع فيها (إن كانت موجودة) بغية تحقيق الإكتفاء الذاتي، ورغبة في التخلص من التبعية الإقتصادية، كما تعد هذه السياسة أحد دعائم ترشيد إستخدام الصرف الأجنبي المتاح، حيث يترتب الإستغناء عن استيراد بعض المنتجات، بالإضافة إلى المساهمة في حل العديد من المشكلات الإقتصادية وعلى وجه الخصوص مشكلة البطالة، وعجز ميزان المدفوعات.

الفرع الخامس: سياسة تشجيع صناعات التصدير: تنصرف هذه السياسة إلى تبني مختلف الوسائل التي تحقق زيادة الطاقة التصديرية للدولة كما ونوعا، وذلك للإستفادة من اقتصاديات الحجم بالنظر إلى إتساع الأسواق الخارجية والتزام الدولة بالحد الأدنى من التدخل في الأسواق كمنح إعانة أو إعفاء ضريبي، وتتمتع سياسة تشجيع الصادرات بأهمية بالغة تتجلى من خلال معالجة العجز في ميزان المدفوعات، والنهوض بالصناعات المحلية.

ثانيا: سياسات التجارة الخارجية الإقليمية: يقصد بسياسات التجارة الخارجية الإقليمية، مجموعة السياسات المشتركة، التي تتبلور في شكل اتفاقات تمثل عمليات التصدير والإستيراد محور أو على الأقل أحد بنودها الرئيسية. تتدرج السياسات

التجارية الإقليمية في جملة من الصور، إبتداءً من مجرد تعاون تجاري، تجارة تفضيلية أو تفضيل جزئي، تكتل قطاعي منطقة التجارة الحرة، إلتحاد الجمركي، السوق المشتركة، إلى غاية إلتحاد أو التكتل الإقتصادي¹.

ثالثاً: سياسات التجارة الدولية الخارجية : ينصرف مضمون سياسات التجارة الخارجية إلى ما تسعى الدول إلى تطبيقه على النظام الدولي التجاري من سياسات، من خلال مفاوضاتها الجماعية، وما يستلزم تنفيذ تلك السياسات من قواعد وإجراءات، وعليه فهي مجموع السياسات المصممة في إطار منظومة عالمية لتنظيم التبادل التجاري للمجتمع الدولي، والتي من أشهرها على الإطلاق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي ترمي إلى تحرير التجارة العالمية².

تجدر الإشارة إلى أن السياسات التجارية تتربع على أهمية بالغة على مستوى إقتصاديات الدول النامية ولاسيما الإقتصاديات الريفية منها، حيث يُعتمدُ عليها في التقليل من التقلبات في حصيلة صادراتها التي تتجسد في مجملها في المواد الأولية، وتتصف بالإختلال الهيكلي، الأمر الذي ينعكس سلباً على حجم الإستثمار الدخل، مستويات المعيشة خطط التنمية وعملية تمويلها... وفي إطار هذا المجال، نجد مجموعة من السياسات منها ما يرتبط بالأجل القصير، ومنها ما يرتبط بالأجل الطويل.

أما السياسات التي ترتبط بالأجل القصير فتهدف أساساً إلى عزل أو الحد من أثار التقلبات في السوق الدولية للمواد الأولية على دخول الدول النامية، ويطلق عليها سياسات الإستقرار والتثبيت. أما السياسات التي تتعلق بالمدى الطويل، فتشير إلى مجموع السياسات التي تتخذ في المدى الطويل لمواجهة التباطؤ العالمي في الطلب على المواد الأولية وإخفاض حصة تجارة المواد الأولية من التجارة الدولية وإتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالح البلدان النامية، وبالتالي إنخفاض حصيلة صادراتها في المدى الطويل³. خاصة أن التجارة الخارجية تمثل قطاعاً محركاً للاقتصادات النامية خاصة الإقتصاديات الريفية أو ذات المحصول الواحد *one cropped economies* ذلك باعتبارها متغير مستقل رئيسي يعتمد عليه النشاط الإقتصادي⁴، ويمكن توضيح أهم السياسات التجارية للبلدان النامية، والمتعلقة بالمدى القصير والمدى الطويل، من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 1-1: السياسات التجارية للبلدان النامية، والمتعلقة بالمدى القصير والمدى الطويل

السياسات التجارية في المدى القصير	السياسات التجارية في المدى الطويل
<p>1- سياسات الإستقرار الوطنية</p> <p>▪ سياسة التقييد المحلي للصادرات: تغيير المعروض من السلعة، أو التأثير عليه في السوق الدولية، عن طريق زيادة الصادرات في حالة ارتفاع الأسعار وخفضها في حالة إنخفاض الأسعار، شرط أن تحتل السلعة جزءاً مهماً من العرض في السوق الدولية، وأن لا يكون لها بديل.</p>	<p>1- التوسع في صادرات المواد الأولية</p> <p>عادة ما تكون نتائج هذه السياسة محدودة، بسبب ضعف قدرة البلدان النامية على تحقيق زيادة مهمة في الصادرات، وبالتالي فإن نجاح هذه السياسة يتطلب رفع الكفاءة الإنتاجية، تحسين النوعية، وتنشيط حركة الصادرات البينية للدول النامية.</p> <p>2- توسيع الصادرات من السلع الصناعية</p> <p>تنصرف هذه السياسة إلى تنويع هيكل الصادرات، وبالتالي إنخفاض الأهمية النسبية</p>

¹ - عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص: 97.

² - نفس المرجع، ص: 111.

³ - سليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الإقتصادي، الطبعة الأولى، دون بلد نشر، 2006، ص، ص: 275، 279.

⁴ - هوشيار معروف، دراسات في التنمية الإقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي) طروحات فكرية وحالات دراسية ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى عمان- الأردن، 2005، ص- ص: 39 - 40.

<p>للصادرات من المواد الأولية، وتجاوز مشكلة ضيق السوق المحلية. أما العقوبات التي تواجه تطبيق هذه السياسة فتمثل في: القيود التي تفرضها الدول الصناعية، عدم امتلاك الدول النامية للخبرات الكافية والتكنولوجية الحديثة...</p> <p>3- الإستخدام الأمثل لحصيلة الصادرات</p> <p>تنصرف هذه السياسة إلى ترشيد استخدام حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي، لاسيما إذا كانت الصادرات عبارة عن مواد أولية، والتي عادة ما تكون موارد ناضبة، مثل: الموارد الطاقوية.</p> <p>فالمفروض أن تقوم الدول النامية بتوجيه النقد الأجنبي لتمويل خطط التنمية، وخاصة ما يتعلق بخلق قاعدة انتاجية تغطي الإحتياجات المحلية، ولضمان نجاحها في ذلك لابد من تعزيز التنسيق والتعاون والتكامل مع مختلف البلدان التامة الأخرى.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ▪ سياسة الموازنة المخزنية: عن طريق تكوين رصيد من العملات الأجنبية في فترات الإنتعاش لتعويض النقص في فترات الإنكماش. ▪ سياسة صندوق الموازنة أو رصيد الموازنة: يتم في إطارها فرض ضريبة على المصدرين في فترات الإنتعاش وتقدم إعانات في فترات الإنكماش عن طريق المجالس التسويقية التي تحتكر عملية الشراء للإنتاج المحلي وتوجهه للسوق الدولية، مع تحرى عنصر المرونة للتلائم مع تغيرات الأسعار وسياسة سعر الصرف الملائمة. <p>2- سياسات الإستقرار الدولية</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ سياسات الإتفاقات الطويلة الأمد: تنصرف إلى الإتفاق على تصدير واستيراد قدر معين من المنتجات بأسعار معينة، لتحقيق ثبات واستقرار حصيلة الصادرات في الأجل القصير، ويفترض نجاحها أن يشمل الإتفاق أغلب المنتجين واغلب المستهلكين للمنتجات التي تمثل موضوع الإتفاق. ▪ سياسات الحصص المقيدة للصادرات: يتم من خلالها الإتفاق على تحديد حصة كمية تقوم كل دولة بتصديرها وفقاً لسعر معين، على أن يشمل الإتفاق كافة المنتجين، أو أغلبهم. ويتم في ظل هذه السياسة إزالة القيود عند ارتفاع السعر عن حد معين، والتشدد في فرضها عند انخفاض الأسعار عن حد معين. ▪ سياسة الموازنة المخزنية الدولية: مشابهة لسياسة الموازنة المخزنية الوطنية، إلا أنه تتم في المحيط الدولي، عن طريق هيئة دولية تمتلك الصلاحيات والقدرات التي تمكنها من تطبيق هذه السياسة.
--	--

المصدر: بالإعتماد على: سليح حسن خلف، مرجع سابق، ص-ص: 276 - 282.

5 - سياسات الدخل والسياسة السعرية

تعرف سياسات الدخل، على أنها: مجموعة من الإجراءات الحكومية التي تستهدف التأثير أو التحكم في معدلات الزيادة بمستويات الأسعار المحلية والأجور النقدية، والأشكال الأخرى للدخل دون تدخل الإجراءات المالية والنقدية، وتتراوح ما بين التحذير الرسمي من قبل السلطات العامة، والتنظيم القانوني للأجور النقدية والأسعار¹. تعرف أيضاً بأنها: "السياسات المتعلقة بالرقابة على الأجور والأسعار، وهي أكثر السياسات الإقتصادية الكلية عرضة للخلاف، حيث تحولت الفكرة من أن سياسات الأجر - السعر غير مكلفة للتضخم ذلك أن الدليل على تأثير السياسات الخاصة بالدخل وعلاوة على المواقف المحافظة تجاه التدخل الحكومي في الإقتصاد، قاد إلى التخلي عن إعتماد هذه السياسات وإعتبرها غير فعالة، بل أقر فريق اقتصادي آخر أنها تؤثر على حرية السوق، وتعرقل الحرية النسبية للأسعار، ولا تخفض التضخم، بل إن الدول عالية الدخل لا تلجأ إلى سياسات الدخل إلا في حالة الطوارئ². بالتالي

¹ - مايكيل ايدجمان، الإقتصاد الكلي: النظرية السياسية، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، مراجعة: عبد الفتاح عبد الرحمن، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض - المملكة العربية السعودية 1988

² - بول آ. سامويلسون، ويليام د. نوردهاوس، مرجع سابق، ص: 424.

فإن سياسات الدخل هي إحدى السياسات المعتمدة لتجاوز عدم فعالية السياسة النقدية والمالية في ضبط الأسعار والأجور عند المستويات المرغوبة من الدولة.

تقوم السياسات الدخلية على الاعتقاد بأن الإقتصاد يتميز بالمنافسة غير التامة، وبالتالي فإن الأجور النقدية والأسعار تتحدد عن طريق الممارسات الاحتكارية للنقابات والمنشآت، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والأجور النقدية حتى في حالات وجود طاقات عاطلة. وقد انقسم فريقان بين مؤيد ومعارض للسياسة الدخلية يمكن التطرق فيما يلي لأهم ما تضمنه كل توجه¹:

أولاً: الإتجاه المؤيد للسياسة الدخلية: في ظل سيادة المنافسة غير التامة فإن تحقيق الإستقرار النقدي يستلزم الإعتماد على السياسات الدخلية، ففي ظل النظرية التي تعتبر أنه يترتب عن عدم المنافسة التامة تفسير التضخم الناجم بدافع النفقة حيث ركزت هذه النظرية على جانب العرض، دون إهمال التأثيرات الأخرى على جانب الطلبين القوة التفاوضية لنقابات العمال، المنتجين كقوة احتكارية، يلعبون دوراً أساسياً في ارتفاع معدلات التضخم، حيث تؤدي زيادة الأجور التي يترتب عليها زيادة التكاليف إلى زيادة الأسعار ضمن حلقات متواصلة (تضخم حلزوني) وفي ظل هذا الوضع فإنه لا بد من اللجوء إلى سياسات الدخل من أجل تقييد الأجور النقدية والأسعار، بينما يتم الإعتماد على السياسات النقدية والمالية التوسعية لزيادة العمالة والتقليص من حدة البطالة ذلك أن هذه السياسات تفقد فعاليتها لتحقيق إستقرار الأسعار إلا في حالة وجود طاقة فائضة، أو بطالة تفوق المعدلات الطبيعية.

من بين أهم مؤيدي المنهج الدخلي الإقتصادي جاردنر أكلي G. Ackley، حيث يرى أن السياسة الدخلية هي الحل الملائم، في ظل الصراع الدائر حول توزيع الدخل ضمن اقتصاد يتميز بالمنافسة غير التامة، حيث يستخدم المنتجون والنقابات العمالية القوة التفاوضية للحصول على زيادات في الدخل الحقيقي أو على الأقل المحافظة على مستوى دخولهم الحقيقية في حالة سيادة الموجات التضخمية، وعلى الرغم من الاعتقاد بأنه مع ارتفاع معدلات التضخم، فإن الزيادة في الأسعار والدخول النقدية تعمل بالشكل الذي يؤدي إلى الحفاظ على الدخل الحقيقية للعمال والمنتجين، بيد أن الموجات التضخمية تقوض دخول الأطراف الأخرى. كذلك يقر كل من H.C.Wallich و S.Weintrub بأهمية إعتماد سياسة دخلية لدعم مقاومة إدارة المنشأة في ظل الإتفاقات الأجرية التضخمية.

بصفة عامة تؤدي السياسات الدخلية إلى زيادة تنافسية الإقتصاد، وإزالة عوائق التجارة الدولية بما يحقق تشجيع المنافسة الدولية، ووضع قوانين مضادة للإحتكارات مع إضعاف القوة التفاوضية للنقابات العمالية، ويقر مؤيدو المنهج النقدي أن العوامل السياسية تلعب دور مضاد بحيث يصبح المنهج الدخلي غير واقعي.

ثانياً: الإتجاه المعارض للسياسة الدخلية: بنيت مبررات الإتجاه المعارض لتبني السياسات الدخلية على المرجعية النظرية التي اعتمدها مؤيدو هذه السياسة، حيث يقر معارضو المنهج الدخلي بأنه لا يوجد دليل يؤكد على أن ضغوط النقابات العمالية يمكن أن ترفع معدلات التضخم، ومن جهة أخرى فإن العمل غير متجانس وغير قابل للإنتقال من مكان لآخر

¹ - حيدر نعمة بحيت، سياسات الإستقرار الإقتصادي في مصر و الصين والولايات المتحدة الأمريكية ، الطبعة الأولى، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014 ص- ص :

بسهولة، وبالتالي لا يمكن رفع الأجور في إطار محاكاة مؤسسات أخرى، وكذلك لا يمكن للعديد من المؤسسات ان ترفع الأسعار بعيدا عن قوى السوق وذلك حتى في حالة سيادة المنافسة غير الكاملة، وبصفة عامة فإن معارضي تبني السياسات الدخلية يبررون ذلك من خلال عدم فعالية الرقابة المباشرة على الأسعار والأجور، كما أن تقييد الأسعار والأجور يؤدي إلى تشويه عملية تخصيص الموارد، فضلا عن ضخامة تكاليف الموارد البشرية والمالية لتنفيذ السياسة والسياسية الدخلية لا تتفق مع الحريات الاقتصادية السياسة.

وفي سياق مناقشة السياسة السعريّة وأهميتها ضمن هيكل السياسات الاقتصادية، فتجدر الإشارة إلى أن الأسعار تمثل أداة إستراتيجية في مختلف الاقتصاديات، فبناء على طبيعة هذه الأخيرة، والأجندة التنموية المرسومة من قبلها بالإضافة إلى مدى إنفتاحها وإرتباطها بالمصالح الخارجية، يتم الإعتماد على جهاز السعر لتوجيه الموارد وتوزيعها بين مختلف الإستخدامات، وتبعاً لما يتم استهدافه من قطاعات حيوية. بالتالي فإن السياسة السعريّة تلعب دوراً مهماً في تحقيق وإرساء الأهداف الاقتصادية، الإجتماعية، والسياسية ضمن هيكل السياسات الاقتصادية الكلية.

تُعرّف السياسة السعريّة على أنّها: " مجموعة الإجراءات المتصلة بتحديد الأسعار، أو التأثير عليها بغية تحقيق أهداف معينة لإرساء التنمية الاقتصادية"¹. ويعتبر صندوق النقد الدولي أن الأساس في سياسة الأسعار هو الوصول إلى مستوى قريب من أسعار السوق الدولية، أي الوصول إلى حقيقة الأسعار والتكاليف، وتعتبر أسعار السوق مؤشر هام في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج بصفة عامة، أي أن هذه الأسعار تمثل في لغة الاقتصاد تكلفة الفرصة البديلة لكل عمليات إنتاج السلع الموجهة للتجارة². فتخصيص الموارد لاسيما النادرة منها، لاستخدامها بصورة جيد أي لتحقيق الفعالية الاقتصادية، والحقيقة ان يتم الإعتماد على تفاعل قوى السوق في ذلك، ولكن هناك حالات اخفاق، لاسيما في عدم استعاب التكاليف الخارجية، مثل: حدوث توسع كبير للاسهلاك... أي سيادة وضعية عدم الكفاءة الاقتصادية، وهو ما تستدعي التدخل عبر السياسات السعريّة الملائمة والسياسات الاقتصادية الكلية الأخرى من أجل أن تعكس الأسعار تكلفة الفرصة البديلة للمجتمع³.

تشير دراسة حول سياسات السعر والتنمية، إلى أن السياسة السعريّة تتضمن ثلاث عناصر أساسية مهمة لتحقيق التنمية المطلوبة، وهي⁴:

أ مجموعة التدابير الموجهة نحو تنظيم حجم الإنفاق الخاص بحيث لا تسبب ضغطاً غير مبرر على كمية محدودة من السلع الاستهلاكية؛

¹ - سليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 270.

² - POLAK J, **Le modèle monétaire du FMI**, Revue Finances et développement, Décembre 1997. www.imf.org. (19/05/2014).

³ -Economics: **Pricing, Demand, and Economic Efficiency**, Federal Highway Administration U.S. Department of Transportation, Washington, United state America, November 2008, P:11. <https://ops.fhwa.dot.gov/publications/fhwahop08041/fhwahop08041.pdf> (21/05/2014)

⁴ -V K R V Rao, **Price Policy and Economic Development With Special Reference to India**, The ECONOMICWEEKLY, October 10, 1964. http://www.epw.in/system/files/pdf/1964_16/41/price_policy_and_economic_developmentwith_special_reference_to_india.pdf.(21/05/2014) .

ب توجيه التدابير تحديدا نحو السيطرة على أسعار الغذاء على المستوى الذي من شأنه أن يكون عادلا لكل من المستهلكين وكذلك المنتجين؛

ت إتخاذ تدابير التعامل مع الأسعار النسبية بهدف مساعدة إتجاه الموارد نحو تحقيق الأهداف المرجوة، من حيث السلع والخدمات الرئيسية التي تشكل الناتج المحلي.

والهدف من صياغة السياسة السعرية هو معالجة الإختلالات في الأسعار، والتي تعتبر بمثابة مشكلة أساسية على مستوى الدول النامية عموما، حيث يهيمن القطاع العام وتتحكم الدولة (الإقتصاديات الريفية خصوصا) بصورة إحتكارية في إدارة النشاط الإقتصادي.

بالنظر إلى طبيعة الدراسة التي تتعلق بدراسة الإقتصاديات الريفية، فإنه من الأهمية بماكان الإشارة إلى أحد الجوانب المهمة المتعلقة بتصميم السياسة السعرية، وهي دعم الأسعار، حيث يثار نقاش جدلي حول أهمية هذه السياسة لمعالجة إخفاقات السوق، لاسيما بالنسبة للفئات الهشة من جهة (يشمل الدعم تلبية الحاجات الأساسية المتمثلة أي دعم الغذاء، دعم الطاقة، السكن...) ومن جهة أخرى يخضع دعم الأسعار في الإقتصاديات الريفية بصورة أساسية لإعتبارات سياسية- وبالتالي الوقوع في مشكلة سوء التخصيص للموارد التي تتسم عادة بالندرة الإقتصادية. وبالتالي لابد من أن تخضع السياسة السعرية لمجموعة من الإصلاحات التي تحقق التخصيص الأمثل للموارد، وتحسن فرص الفئات الأكثر حرمانا.

عليه فإن الإختيار الملائم للسياسة السعرية ضمن هيكل السياسة الإقتصادية الكلية يؤدي إلى تجنب مختلف التشوهات السعرية في مختلف القطاعات الإقتصادية، وبالتالي تفادي مختلف الخسائر والقصور في إمكانيات التمويل وتشوهات أنماط الإستثمار الخاص¹. ذلك أن الوظائف الأربعة لأي نظام إقتصادي فيما يتعلق بتقرير أهدافه وتخصيص موارده وتوزيع ناتجه الكلي، ونموه المطرد، وقابليته للتغير مع تغير الظروف الداخلية والخارجية يتم تنفيذها بالإعتماد على النسيج المؤسساتي القائم والأسواق من خلال آلية أو جهاز السعر.²

6- سياسات الإستثمار على المستوى الكلي أو القومي

يحتكم الإستثمار على أهمية بالغة بوصفه متغير اقتصادي كلي له علاقة وثيقة بباقي المتغيرات الإقتصادية الكلية كالإدخار، والدخل، ومستوى التشغيل، وتحسين مستوى المعيشة، فضلا عن أهميته البالغة في المساهمة في تحقيق العدالة الإجتماعية، والتوازن الخارجي، وهو ما يقودنا إلى أهمية صناعة السياسات الإستثمارية على المستوى الكلي، بما يمكن من التعويل عليها في تحقيق منظومة الأهداف المسطرة ضمن أجدة السياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية. والمفهوم الأساسي للإستثمار على مستوى الإقتصاد القومي، ومن منظور التحليل الإقتصادي الكلي ينصرف إلى ذلك الإستثمار الذي يؤدي إلى نشأة أصول جديدة، أو إلى تحسين وزيادة الطاقة الإنتاجية، أي ما يعرف بعملية التكوين الرأسمالي التي تتطلب إدخار جزء من الدخل الجاري، ومن ثم استغلال هذا الإدخار في الأغراض الإنتاجية أي انفاقه على السلع الرأسمالية.

¹ - سعد طه علام، مرجع سابق، ص: 168.

² - حيازة عبد الله، مرجع سابق، ص: 91

ولأن الإستثمار على المستوى الكلي أو القومي يعد بمثابة المعيار الرئيسي لزيادة الثروة الحقيقية على مستوى الإقتصاد القومي، فإنه لا بد من أن تعمل الدولة على تصميم سياسات استثمارية على درجة عالية من الكفاءة، تراعي فيها مناخ الإستثمار، الذي ينطوي بدوره على مجموع المؤشرات والأدوات التي تؤدي إلى نجاح سياسات الإستثمار في تحقيق الأهداف المسطرة في إطار السياسة الإقتصادية الكلية¹.

6-1 - المقصود بسياسات الإستثمار على المستوى الكلي أو القومي

تنصرف السياسات الإستثمارية الكلية إلى: " مجموعة من القواعد والمبادئ العامة والتوجهات المركزية التي تحكم العملية الإستثمارية في الإقتصاد القومي، من حيث حجم، وأولويات الإستثمار، وتوزيعه القطاعي والإقليمي، جنسيته وملكيته، وإستراتيجيته الإنتاجية، ونمط، ومصادر تمويله خلال فترة زمنية معينة " وقد يرى البعض ان: " سياسات الإستثمار بمعناها الضيق تمثل مختلف السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الإستثمار وإزالة العقبات التي تحول دون تجسيد القرارات الإستثمارية، ويتضمن ذلك منح الإعفاءات الضريبية والإميازات والضمانات، وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الإستثمار "². وتشير منظمة OCDE إلى ان السياسة الإستثمارية تتعلق بالقوانين واللوائح والممارسات التي تعمل على تنشيط (تمكين) أو تثبيط الإستثمار، والتي تعزز النفع العام من الإستثمار في بلد ما، وتغطي، على سبيل المثال، سياسات لمعالجة شفافة وعدم التمييز بين المستثمرين، قوانين حماية الملكية، والتعويض، وممارسات تسوية النزاعات... كمبادئ أساسية للسياسة الإستثمارية تركز عليها الجهود المبذولة لخلق بيئة إستثمارية نوعية وتنافسية. فطبيعة سياسات الإستثمار في بلد ما تؤثر بشكل مباشر على قرارات المستثمرين، سواء كانت استثمارات لمشاريع ضخمة أو مشاريع صغيرة، محلية أو أجنبية³. ويتجه مجموعة من الإقتصاديين إلى اعتبار مناخ الإستثمار يعكس سياسات الإستثمار بالمعنى الواسع حيث يتضمن مناخ الإستثمار كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الإستثمارية بما في ذلك السياسات الإقتصادية الكلية الأخرى، بالإضافة إلى الأنظمة الإقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الإستثمارية في اي اقتصاد قومي⁴.

من خلال ما تقدم نجد أن سياسات الإستثمار الكلي تمثل مجموعة من الإجراءات والقواعد والمبادئ العامة التي تقرها الدولة على المستوى الكلي، فيما يتعلق بحجم وطبيعة ونوعية الإستثمار، توزيعه القطاعي والمكاني جنسيته ومصادر تمويله، ولا بد وأن يقترن تصميمها بعنصر الكفاءة (لتحقيق أكبر معدل نمو إقتصادي ممكن تحقيق التوظيف الكامل زيادة القيمة المضافة، والمساهمة في دعم ميزان المدفوعات...) الذي يعتمد بدوره على مدى ملائمة المناخ الإستثماري وأن تستجيب للأولويات والأهداف المسطرة على المستوى القومي، ذلك أن آثار سياسات الإستثمار تقع بصورة مباشرة على عاتق المجتمع.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الإستثمار، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص: 189.

² - نفس المرجع، ص: 190.

³ - OECD , POLICY FRAMEWORK FOR INVESTMENT USER'S TOOLKIT, 2011 ,P : 02.

⁴ - عبد المطلب عبد الحميد، 2003، مرجع سابق، ص : 190.

6-2- أهم سياسات الإستثمار على المستوى الكلي أو القومي

إنطلاقاً من تحليل التعريف المقدم حول سياسات الإستثمار على المستوى الكلي، يتبين أن هناك أنواع مختلفة لسياسات الإستثمار، وذلك تبعاً لحجم وطبيعة الإستثمار المستهدف، وكذلك أولوياته، وتوزيعه القطاعي والإقليمي وجنسيته وملكيته، ونمط ومصادر تمويله، وهو ما سيتم عرضه من خلال العناصر الموالية¹:

أ - سياسات تحديد أولوية اختيار المشروعات الإستثمارية، حيث يقوم صانع السياسات الإستثمارية بتحديد أولويات معينة للبدائل الإستثمارية من منطلق محدودية الموارد المتاحة أي تحري الإستخدام الأمثل لها في مرحلة التطور الإقتصادي بالإستناد إلى معيار تعظيم القيمة المضافة، ذلك أن الهدف الأساسي لسياسات الإستثمار تحقيق أكبر معدل نمو اقتصادي وزيادة الدخل القومي؛

ب - سياسات التوزيع القطاعي للإستثمار: يتم تصميم هذه السياسات ضمن مرحلتين، حيث تتضمن المرحلة الأولى وضع خارطة استثمارية تقوم على أساس تحديد الأنشطة الإقتصادية بكل أبعادها، وهذه الأنشطة تنقسم في كل الأحوال من الناحية الإقتصادية إلى:

- مجموعة الأنشطة السلعية، مثل: النشاط الزراعي، الأنشطة الصناعية التحويلية والأنشطة الصناعية الإستراتيجية التعدينية نشاط التشييد البناء؛

- مجموعة الأنشطة الخدمية الإنتاجية تنقسم بدورها إلى: أنشطة الخدمات الإنتاجية، مثل: النشاط السياحي النقل والمواصلات، والتجارة؛ والأنشطة الخدمية الإجتماعية، حيث تتضمن نشاط الخدمات الصحية والخدمات التعليمية الخدمات الإجتماعية الأخرى؛

أما المرحلة الثانية، فتتعلق ببناء وتحديد أولويات الأنشطة التي تسهم بها السياسة الإستثمارية، وبناء على ذلك تتحدد توجهات وحوافز ومزايا وأدوات سياسة الإستثمار.

ت - سياسات توزيع الإستثمار بين القطاعين العام والخاص: تتحدد معالم هذه السياسة تبعاً للنظام الإقتصادي السائد في الدولة، فقد يكون إقتصاد قائم على الملكية العامة، أو إقتصاد قائم على الملكية الخاصة، أو مختلط والملاحظ أن الإتجاه السائد هو تطبيق الخصخصة وآليات السوق، وبالتالي التوجه نحو تشجيع الإستثمار الخاص والمهم أن يأخذ صانع سياسة الإستثمار بعين الإعتبار الأوزان النسبية الملائمة للإقتصاد القومي لكل من القطاعية العام والخاص، بما يحقق الكفاءة الإقتصادية، وفي إطار الأهداف التي يراد تحقيقها من كلا القطاعين، ويتوقف ذلك على طبيعة الإقتصاد القومي وهيكله وطبيعة القطاعات المكونة من له، والأنشطة الغالبة عليه؛

ث - سياسة تشجيع الإستثمار الأجنبي والمناطق الحرة: هي سياسة مكملة لسياسة توزيع الإستثمار بين القطاعين العام والخاص، وتنصرف إلى إستخدام مجموعة الأدوات والحوافز والمزايا والضمانات والإجراءات والتدابير التي تعمل على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في داخل البلاد أو من خلال المناطق، وخاصة المناطق الحرة الصناعية ذات مزايا الإنتاج الكبير والتكنولوجيا ورأس المال الضخم. ويتوقف نجاح سياسات الإستثمار الأجنبي المباشر على موقف النظام السياسي

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، 2010، مرجع سابق، ص - ص : 206 - 210.

والإقتصادي ومدى تقبله لفكرة الإستثمار الأجنبي، كما يتوقف ذلك أيضا على نظرة الإستثمارات الأجنبية للبلد ومدى أهليته؛

ج - سياسة توزيع الإستثمار على الأقاليم الإقتصادية: يتم في إطار هذه السياسة تحديد خارطة استثمارية طبقا لتقسيم الإقتصاد القومي إلى أقاليم اقتصادية، ثم تحديد الإقليم ذات الأولوية في التوجه الإستثمار وبالتالي تسخير الأدوات التدابير والإجراءات والحوافز والمزايا والضمانات التي تحقق ذلك، يكون هدف هذه السياسة هو إحداث التوازن في التنمية الإقتصادية في بعدها الإقليمي؛

ح - سياسة الإستثمار الخاصة بالتعامل مع العالم الخارجي: ضمن هذا النطاق يتم المفاضلة بين سياسة الإحلال محل الواردات، وسياسة الإستثمار من أجل التصدير، ومن أجل تعظيم العائد من النقد الأجنبي في صورة صادرات وتشجيع المنافسة، والتطوير في المنتجات والتكنولوجيا، وهذا التوجه سائد في أغلب الدول؛

خ - سياسة الإستثمار حسب الفن الإنتاجي: تتحدد الخريطة الإستثمارية ونمط الإستثمار من منظور عناصر الإنتاج أسعارها، ومدى توافرها، أما التوجه نحو الإستثمار كثيف رأس المال أو الإستثمار كثيف العمالة؛

د - سياسة الإستثمار طبقا لمصادر التمويل: يتم وضع خارطة استثمارية تبعا لمصادر التمويل من حيث يتم الإعتماد على درجة كفاية المصادر الداخلية، وعلى مدى توافر مدخرات محلية، أو التوجه نحو الإستثمار بالإعتماد على المصادر الخارجية، وعليه تتوقف التوليفة المثلى على تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل ومدى توافره.

المبحث الثالث: مضمون أهم السياسات القطاعية

تتعلق السياسات القطاعية بتوجيه الإهتمام نحو الإرتقاء بجملة من القطاعات الإقتصادية التي تم تنصيبها على أنها قطاعات إستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني، ذلك أنها تنصرف إلى تقديم الدعم المباشر الحماية من المنافسة أو القروض الميسرة للشركات، أو القطاعات التي تعتبر استراتيجية، حيث تعرف على أنها السياسات الإقتصادية التي تسعى إلى تحقيق أهداف قطاع معين، وهي بالأهمية بما كان، بالنظر إلى درجة حساسية صياغتها للوضع الإقتصادي الإجتماعي والسياسي، والبيئي، ووزنها النسبي في رسم المشهد المستقبلي لاقتصاد الدولة. وفي إطار مناقشة السياسات القطاعية سيتم التطرق بشيء من التفصيل لأهم القطاعات كالصناعة، السياحة والزراعة... * وأبرز السياسات المتعلقة بها.

1 - السياسة الصناعية

1-2- مفهوم السياسة الصناعية

عرفت لجنة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (1963) التصنيع على أنه: " عملية تطوير اقتصادي يعبأ في ظلها الشطر المتزايد من الموارد القومية، من أجل تطوير الهيكل الإقتصادي الداخلي المتعدد الفروع والمجهز بتقنيات حديثة، والذي يتميز بقطاع تحويلي ديناميكي، يملك وينتج وسائل الإنتاج و السلع الإستهلاك، والقادر على ضمان

* بالنظر إلى طبيعة السياسات الهيكلية التي يختلف تصميمها حسب توجهات وامكانيات كل دولة، ويتركز الدراسة على الدول الريفية وتحديد الجزائر، فقد تم معالجة السياسات المتعلقة بالقطاعات الأساسية المعتمدة ضمن خطة التنوع الاقتصادي.

معدلات عالية للإقتصاد كله، وتحقيق تقدم إقتصادي وإجتماعي" ¹. ومن خلال هذا التعريف نستشف أهمية قطاع الصناعة باعتباره أحد القطاعات الحيوية لتحقيق أهداف التنمية، وقد شكل موضوع التصنيع قضية للنقاش بين فريقين من الإقتصاديين، حيث إعتبر الفريق الأول بزعامة 'وليام إبراهيم' أن التصنيع هو القاعدة الأساس لعمليات التحول، حيث يقر بأن القضايا الإقتصادية حادة جدا، بحيث لا يمكن حلها جذريا إلا من خلال التصنيع، بإعتبار أن الصناعة هي القطاع القائد، والذي يمكن أن يحفز باقي القطاعات على النمو وإعتبر هاري جانسون أن التصنيع أحد الأهداف القومية؛ أما الفريق الثاني فيرى بأنه يتوجب على الدول النامية التخلي عن مشروع التصنيع بسبب التكاليف الباهظة ويكرس هذا الفريق تعميق منهج التبعية لإقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ². وإنطلاقا من الطرح الذي قدمه الفريقين فإنه لا يمكن إنكار الدور الإستراتيجي لقطاع الصناعة في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية، عبر بعث السياسات الصناعية الكفيلة بذلك.

عرفت الأونكتاد UNCTA السياسات الصناعية على أنها: "جهود مركزة، منسقة، وواعية من جانب الحكومة لتشجيع وتعزيز صناعة معينة، أو قطاع معين، من خلال مجموعة من أدوات السياسة". أما البنك الدولي فقد أقر بأن السياسة الصناعية هي: " جهود الحكومة لتغيير الهيكل الصناعي لتعزيز النمو القائم على الإنتاجية" ³ وعرفت السياسة الصناعية في أدبيات التنمية والسياسة العامة بأنها: " حزمة السياسات الإقتصادية والتدخلات الإستراتيجية التي تنتهجها الحكومة لإحداث تحولات هيكلية في الإقتصاد نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية" ⁴. والسياسات الصناعية يمكن من حيث المبدأ أن تشمل التصنيع وكذلك القطاعات الزراعية أو الخدمية. وفي تعريف أكثر تفصلا فإن السياسة الصناعية هي في الحقيقة أي نوع من التدخل الإنتقائي أو سياسة الحكومة التي تحاول من خلالها تغيير هيكل الإنتاج نحو القطاعات التي من المتوقع أن توفر فرصا أفضل للنمو الإقتصادي، الذي من شأنه أن يحدث في غياب مثل هذا التدخل (أي في توازن السوق). ويتبنى هذا التوجه الإقتصاديون الذي يؤمنون بكفاءة عمل الأسواق، إلا أنه على الجانب الآخر، نجد أن هناك إقتصاديين يعتقدون تماما بأن إخفاقات السوق منتشرة ويذهبون إلى أن أي مسار للتنمية الإقتصادية يتطلب جرعة من السياسات الصناعية ⁵. تطرق هذا التعريف إلى قضية حساسة فيما يخص المقاربتين الإقتصاديتين حول تأييد، أو رفض ومعارضة تطبيق السياسات الصناعية، حيث تتجسد

¹ - صالح خليل أبو أصعب، الإنتقال والتنمية المستدامة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص: 13.

-U.N. Commit of industrial Development , Report of 3rd Session , Economical ,Social Council Official Records, Supplement N°= 13, 1963, P: 32/

² - أحمد عرف العساف، مرجع سابق، ص: 120.

³ - The donor committee for enterprise development, **Industrial Policy**. <http://www.enterprise-development.org/page/industrial-policy> (06/01/2015)

⁴ - إبراهيم أحمد البدوي، سامي عطا الله، إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي، دروس الماضي وتحديات الحاضر وأفاق المستقبل، مجلة عمران للعلوم الإجتماعية والإنسانية، مجلد 3 عدد 9، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة - قطر، 2014، ص: 67.

⁵ - Howard Pack , Kamal Saggi , **the case for industrial policy : a critical survey** , January, 16, 2006, paper has been partly funded by the Development Research Group of the World Bank, P :2

هذه المقاربة في توجهات الليبرالية الجديدة المعارضة للسياسة الصناعية (وفاق واشنطن *) فمنذ أوائل سنة 1980 سادت تغييرات في الفلسفة الإقتصادية المهيمنة لصالح الليبرالية الجديدة التي لا تؤيد التدخل الحكومي في الأنشطة الإقتصادية ماعدا تدخلها في الإستثمار في مجال التعليم، والصحة والأمن...، وعليه فإنه لا دور للسياسة الصناعية في التنمية الإقتصادية والحجة في ذلك أن تنمية أي بلد لا بد أن تترك أساساً لعمل قوى السوق، فتحرير التجارة سيغير هيكل الحوافز لصالح الصادرات وجذب الإستثمارات الخاصة، بما في ذلك الإستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق التي يتمتع فيها البلد بمزايا تنافسية تساعد على التصنيع والنمو. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية ذات محدودية في تحسين وتعزيز التصنيع على مستوى البلدان النامية¹. ومن جهة أخرى نجد أن الإتجاه الذي يتبنى المقاربة المؤيدة للسياسات الصناعية يقر على مستوى التنظير أن هناك تبريرات قوية للسياسة الصناعية، ذلك أن عملية التنمية الإقتصادية ليست ظاهرة تلقائية وإنما هي نتاج للتحويلات الهيكلية، وتبرير السياسات الصناعية المحسدة من خلال تدخل الدولة، هو أن هذه التحويلات يعوقها إخفاق السوق. وبصورة عامة فإن وضع السياسة الصناعية من شأنه أن يساعد على تعزيز النمو الإقتصادي، وتوسيع ظروف العمل، وخفض الميزان التجاري، والمحافظة على البيئة، وتنمية الموارد الإنسانية والمالية، وزيادة الإنتاجية بواسطة رفع المستوى العام للتكنولوجيا المطبقة، ودعم النوعية والجودة والمنافسة ومنع الإحتكارات، وضبط تطور الأسعار، ناهيك أن السياسة الصناعية تدعم التشابك والتأثير الإيجابي للصناعة على باقي القطاعات الإقتصادية وبالتالي فهي أحد المداخل الأساسية لإرساء التنوع الإقتصادي². وفي السياسة الصناعية كما هو الحال في مجالات السياسة الأخرى، قد تلعب الدولة أدورا مختلفة، حيث هناك أربعة أنواع رئيسية لتدخلها في دعم التنمية الصناعية³:

أ - تلعب الدولة دور النظم، من خلال وضع التعريفات، ومستويات الإنتاج لنشاطات معينة، أو من خلال خلق حوافز مالية، أو من خلال تقديم إعانات لدعم صناعات معينة؛

ب - كمنتج، من خلال المشاركة المباشرة في النشاطات الإقتصادية، كما هو الحال بالنسبة للشركات المملوكة للدولة؛

ت - كمستهلك، من خلال ضمان سوق للصناعات الإستراتيجية من خلال برامج المشتريات العامة؛

ث - ممول مستثمر، التأثير على سوق الإئتمان، وتشجيع تخصيص الموارد المالية العامة والخاصة للقيام بمشاريع الصناعات التي تعتبر إستراتيجية بالنظر إلى لتأثيرها على الإنتاجية أو قدرتها على إستيعاب العمالة.

* إن وفاق واشنطن (Washington Consensus) مصطلح ظهر في 1989 من قبل (Johu Williamson) لوصف مجموعة من السياسات الخاصة التي اعتبرت معياراً لحزمة من الإصلاحات لمعالجة أزمة البلدان النامية الإقتصادية، والحزمة احتوت على سياسات تشمل التثبيت الإقتصادي (Stabilization) الكلي والإنتعاش الإقتصادي على التجارة والإستثمار الأجنبي وتوسيع وإطلاق قوى السوق في الإقتصاد الوطني. وبعد ذلك اخذ المصطلح يستخدم بشكل واسع ليعني التوجه العام نحو مقاربة تعتمد على السوق وترفض التدخل الحكومي.

¹ - MEHDI SHAFI AEDDIN, **Is Industrial Policy Relevant in the 21st Century?**, TWN (third word network) Trade & Development Series 36, published by Third World Network, 2008, P:11. www.twinside.org.sg (15/01/2015)

² - خليل حسن، السياسات العامة في الدول النامية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت - لبنان، 2007، ص - ص: 320 - 321.

³ - Wilson Peres, Annalisa Primi, **Theory and practice of industrial policy. Evidence from the Latin American experience**, CEPAL, Serie Desarrollo productivo No 187, United Nations Publications, Santiago de Chile, February 2009, P :13, P :14 <http://archivo.cepal.org/pdfs/2009/S0900176.pdf> (15/01/2015)

وبالتالي فإن هذه الدراسة تتبنى الإتجاه الذي يقر بُلغ والسياسات الصناعية تؤدي دوراً هاماً في إقامة تنمية حركية مستدامة في العديد من البلدان. وتحتاج هذه السياسات إلى تكملتها بسياسات أخرى ذات الصلة إذا كان لها أن تؤدي الأثر المرجو منها كاملاً. ويشمل هذا التنوع الإقتصادي وتحسين التنافسية الدولية وتحقيق نتائج أكثر إستدامة وشمولاً¹.

تشمل السياسة الصناعية كل من السياسة الصناعية العامة التي تعمل على تنمية الصناعة، ولا تميز بين الفروع ومناطق النشاط الإقتصادي، وتكون دائمة؛ والسياسات الصناعية النوعية، والتي تكون مؤقتة وموجهة لبعض المؤسسات حسب فروعها أو حسب توطنها الجغرافي، وبصورة عامة تنقسم السياسة الصناعية بدورها إلى²:

أولاً: سياسة صناعية رأسية: تستهدف أساساً دعم الناتج الإقتصادي من صناعات محددة، وحتى شركات أو مؤسسات بعينها، يعتقد أنها ضرورية لإحداث التحولات الهيكلية المنشودة، وذلك عن طريق أدوات وسياسات تفضيلية مثل: تقديم القروض الميسرة، والإعفاءات الضريبية، والإمتيازات الإحتكارية وغيرها...؛

ثانياً: السياسة الصناعية الأفقية: (تعد استراتيجية تخفيض سعر الصّرف الأجنبي بمثابة سياسة صناعية أفقية على مستوى الإقتصاد الكلي تؤدي بالضرورة إلى دعم الأنشطة الإقتصادية القابلة للتبادل التجاري الخارجي، مثل: الصادرات بينما تحد من نمو القطاعات الأخرى، مثل: العقارات والخدمات المرتبطة بالإقتصاد المحلي) تركز على تحسين نوعية المدخلات في عملية الإنتاج بصورة عامة، وليس بالنسبة لقطاع أو نشاط اقتصادي بعينه وتشمل السياسات الصناعية الأفقية تعزيز التعليم والتدريب المهني، وبناء البنية التحتية العامة، ومؤسسات الحوكمة السياسية والإقتصادية، وتوطين التكنولوجيا وتشجيع البحث والتطوير.

1 2 - تصميم السياسة الصناعية وأدواتها

يخضع تصميم السياسة الإقتصادية للخيارات التي اعتمدها الدولة في جملة من الميادين المتشعبة، لعل أهمها³:

أولاً: تدخل الدولة في الشأن الصناعي: حيث ينطوي في نطاق هذا الميدان خياران:

أ - الإمتناع عن التدخل في القضايا الصناعية، حيث يعول على دور السوق في التوجيه المناسب للإستثمارات نحو القطاعات الصناعية، إيجاد الحلول التلقائية لمشاكل الصناعة، في تعزيز دور المنافسة التي تشكل شرط أساسي للتقدم التكنولوجي، وبالتالي على الدولة إلتزام الحياد والإكتفاء بتأمين البنية التحتية المتطورة، وتطوير البحث العلمي...؛

ب - التدخل في القضايا الصناعية من خلال الحوافز الضريبية والقروض الميسرة، والإسراع في حل الأزمات التي يتعرض لها هذا القطاع.

ثانياً: موقف الدولة من القطاع الصناعي: يترتب على الدولة في هذا الميدان الخيارات التالية:

أ - خصخصة المنشآت العامة الصناعية وافساح المجال للإستثمار الخاص، إيماناً بنتائج التجارب، وما أقرته بأن الدولة مقال أو مستثمر فاشل؛

¹ - تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورة الثالثة عشر، الدوحة - قطر، 21 - 26 نيسان / أبريل 2012، ص: 18.

² - إبراهيم أحمد البدوي، سامي عطا الله، مرجع سابق، ص: 68.

³ - خليل حسن، مرجع سابق، ص-ص: 322 - 324.

ب - الإحتفاظ بالمنشآت في إطار القطاع العام، من أجل التأثير على المجرى العام للأسعار، ذلك منعا للتضخم المالي كذلك تدخل الدولة في هذه المنشآت الصناعية العامة يكون بغية ضبط قراراتها لمنع التعارض مع توجهات السياسة الإقتصادية الكلية والإجتماعية، كما يمكن أن تحتفظ الدولة بالمنشآت الصناعية، مع منح مديرها حرية تامة في الإدارة لتحقيق أرباح تعزز إيرادات الخزينة.

ثالثا: الموقف من المنافسة الخارجية للقطاع الصناعي، وفي هذا الميدان يتاح أمام الدولة ثلاث خيارات:

أ - حماية القطاع الصناعي المحلي من المنافسة الخارجية، ذلك تشجيعا للإستثمار في هذا القطاع؛

ب - عدم حماية هذا القطاع، منها لردات الفعل المعاكسة على الصادرات الوطنية؛

ت - الحماية في مرحلة أولى للقطاع الصناعي، ثم تخفيف إجراءات الحماية في مراحل لاحقة.

رابعا: الموقف من الإستثمارات الأجنبية: ويتاح ام الدولة اربعة خيارات رئيسية:

أ - استقطاب الرأسمال الأجنبي نحو الصناعة عبر الحوافز والقروض الميسرة، حرية تنقل رأس المال؛

ب - إتخاذ موقف محايد تجاه الرأسمال الأجنبي، أي عدم السعي لاستقطابه؛

ت - سياسة إنتقائية للرأسمال الأجنبية من حيث السماح باستثمارها في قطاعات صناعية معينة؛

ث - خرض قيود على الرأسمال الأجنبية بتحديد سقف لنسبة مشاركتها في رأسمال الشركات الوطنية الصناعية.

خامسا: استراتيجية التصنيع: حيث تكون الدولة أمام خيارين:

أ - التركيز في المرحلة الأولى من عملية التصنيع على الصناعات الخفيفة؛

ب - التركيز في المرحلة الأولى من عملية التصنيع على الصناعات الثقيلة.

سادسا: إعطاء الأولوية لأي من الصناعات: تواجه الدولة خيارين:

أ - إعطاء الأولوية للمنشآت الصناعية التي تنتج سلعا بديلة عن السلع المستوردة، ذلك بتأمين الحماية الكافية لها من

المنافسة الأجنبية؛

ب - إعطاء الأولوية للمنشآت المتجهة نحو التصدير.

سابعا: الموقف من مساعدة القطاع الصناعي: ثلاث خيارات متوفرة للدولة :

أ - مساعدة القطاع الصناعي بشكل عام من خلال الإعفاءات الضريبية الميسرة، وتمويل البحث العلمي والتكنولوجي...

وذلك تشجيعا للإستثمار في هذا القطاع؛

ب - مساعدة القطاعات الصناعية التي تتعرض لأزمة فقط حين خرجها منها؛

ت - عدم مساعدة هذا القطاع، حرصا على عدم إفساد أولويات السوق.

هناك مجموعة واسعة من الأدوات والوسائل التي تنتقيها الدولة لبلوغ الأهداف المسطرة من خلال سياستها الصناعية

والتي تتلائم مع خياراتها، من أهم هذه الأدوات¹:

¹ - خليل حسن، مرجع سابق، ص - ص : 327 - 328.

أ - حماية الإنتاج الصناعي من المنافسة الخارجية؛

ب - التشجيع على التصدير عبر عدة وسائل، أهمها: إنشاء مركز توثيق أو بنك للمعطيات، والحملات الدعائية في الأسواق الخارجية، وإعطاء ضمانات للمصدرين، وتمويل الصادرات، والإعفاءات الضريبية...؛

ت - للتأثير على بنية القطاع الصناعي من حيث حجم المنشآت، وحثها على الدمج والتشجيع على الإستثمار في ميادين صناعية لها طابع الأولوية؛

ث - سياسة مشتريات الحكومة؛

ج - الحوافز الضريبية؛

ح - الحوافز المالية؛

خ - اجراءات خاصة بالمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

2 - قطاع السياحة وأهم السياسات المتعلقة به

2 1 - السياحة كقطاع محرك للتنمية الاقتصادية

تعتبر السياحة الذي عرفت من قبل منظمة السياحة الدولية على أنها: " ظاهرة إجتماعية وثقافية وبيئية تنطوي على إنتقال الناس إلى بلدان أو أماكن خارج بيئتهم المألوفة لأغراض الأعمال أو لأغراض مهنية، ويسمى هؤلاء الناس زائرين (قد يكونون أما سائحين أو منتزهين مقيمين أو غير مقيمين) حيث تتمثل السياحة بأنشطتهم التي يترتب عليها الإنفاق السياحي"¹، أحد القطاعات الإستراتيجية للتنمية، إذ أن هناك توافق عالمي بغض النظر عن الأيديولوجيات على أن السياحة مهمة، وعليه تهدف معظم السياسات السياحية المصممة والتي تعتبر نشاطا سياسيا ذلك أنها جزء من السياسة العامة التي تتأثر بالخصائص الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمع وسمات النظام القائم، إلى توسيع صناعة السياحة بما يجعل السياحة أداة للتنمية عبر تفعيل دور القطاع العام والخاص والشراكة بينهما في هذا الصدد². حيث أشار ' Douglas Pearce ' إلى أهمية السياحة كصناعة إقتصادية، كما أوضح أن السياحة يمكن أن تعالج مشاكل الدول النامية في توفير الإحتياجات الضرورية، كما أوضح ' Kasse ' ضرورة التنمية السياحية في الدول النامية، لقدرة القطاع السياحي على النمو والتطور بإمكانيات وتكلفة محدودة مقارنة مع القطاعات الأخرى، فالتنمية السياحية تحقق جانب مهم من جانب التنمية الإقتصادية وهو التنمية الإقليمية، بالإضافة إلى المساهمة في تقليص البطالة من خلال توفير فرص عمل في القطاع السياحي والمساهمة في خلق القيمة المضافة، وتحسين الدخل الفردي، وتحسين الخدمات وتنمية البنية التحتية، كما أنها تساهم في بعث ديناميكية الصناعات الأخرى.

¹-World Tourism Organization (UNWTO), **Understanding Tourism : Basic Glossary** : <http://cf.cdn.unwto.org/sites/all/files/docpdf/glossaryenrev.pdf> (23/01/2015)

² - Lesley Pender, Richard Sharpley, **The Management of Tourism**, First published , SAGE Publications, London 2005 ,P : 218.

إلا أن هذا لا يمنع أن آثار التكاليف الناتجة عن التنمية السياحية^{*}، تجعل دائرة واسعة من الإنتقادات موجهة لها¹ خاصة إذا لم تتمتع بسمة الإستدامة، ذلك أنها ترتبط بصورة مباشرة بالأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية الثقافية والإدارية للتنمية.

إن الإقتصاد ممثلاً في عاملي الدخل والإدخار يؤثر بشكل فعال في النشاط السياحي من خلال الطلب والعرض السياحي، بالتالي فإن تطور النشاط السياحي يعتمد بشكل مباشر على التطور الإقتصادي، وفي الواقع العملي يكون النشاط السياحي تابعاً للدورة الإقتصادية، كساد، رواج، وفي المقابل للنشاط السياحي تأثير كبير على الإقتصاد، حيث أنه مرتبط بالتنمية الإقتصادية إذ تمثل أحد الصادرات غير المنظورة ذات الأهمية البالغة، حيث أن تصميم سياسات سياحية ملائمة، يمكن أن يجعل التحول نحو اقتصاد بديل قائم على السياحة بمثابة توجه استراتيجي لمعالجة الخلل التنموي في الإقتصاديات النامية عموماً، وتلك القائمة على المورد الواحد أو الإقتصاديات الربعية بصفة خاصة، وذلك عبر معالجة فجوة الإدخار وفجوة النقد الأجنبي، وبعث تحول في الهيكل أو البنية الإقتصادية قائم على تنويع الصادرات ومن ثم تنويع مصادر الدخل².

2 2 - الآثار المترتبة عن حركية القطاع السياحي

يمكن استعراض أهم هذه الآثار المترتبة عن السياحة من خلال ما يلي³:

أولاً: الآثار الإقتصادية للسياحة

الفرع الأول: أثر السياحة على الدخل القومي: تعتبر السياحة مصدر من مصادر العملات الأجنبية من خلال الإنفاق السياحي على السلع والخدمات من عملات أجنبية، كما أن الإنفاق السياحي يشمل أيضاً الإنفاق الناتج عن السياحة الداخلية من قبل مواطني الدولة، بالإضافة إلى ذلك الدخل المولد في إطار ما يعرف بمضاعف التجارة الخارجية؛ حيث أن الدخل المتولد عن السياحة يتغلغل بسرعة وبطريقة مباشرة في قاعدة توزيع عريضة في الإقتصاد القومي مما يحقق زيادة في الدخل لصالح القطاعات الأخرى المرتبطة بقطاع السياحة (يعتبر القطاع السياحي بمثابة قطاع كثيف التشابكات مع القطاعات الأخرى؛ كما تلعب السياحة كصناعة تصديرية دوراً مهماً في تشييط حركة الإستثمار سواء الإستثمار المحلي أو الإستثمار الأجنبي، وتحقيق النمو المتوازن لإحداث التنمية الإقتصادية؛ وتجسد السياحة وعاء ضريبي جيد، حيث تساهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة، من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على الأنشطة والخدمات السياحية؛

الفرع الثاني: تأثير السياحة على العمالة: تعتبر السياحة من الصناعات كثيفة العمالة بصورة عامة، حيث تعمل على توليد ثلاثة أنواع من العمالة وهي: العمالة المباشرة: وتشمل فرص العمل المتاحة في المنشآت السياحية والفندقية حيث أن

* تتعلق التنمية السياحية بمختلف الخطط البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة، والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق و ترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي.

¹ - طارق عبد الفتاح الشريعي، تنمية المبيعات السياحية في ظل الإلزمة الإقتصادية العالمية، الطبعة الأولى، مؤسسة حورس الدولية الإسكندرية- مصر، 2009، ص - ص : 15 - 19.

² - أحمد عبد السميع علام، علم الإقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية - مصر، 2008، ص - ص 335 - 340. (بتصرف)

³ - أحمد فوزي ملوخية، مدخل إلى علم السياحة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2006، ص - ص : 100 - 114.

- نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة: سلسلة السياحة والفندقة 1، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، 2001، ص - ص : 82 - 84.

العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الإنفاق في القطاع السياحي تمثل ضعف العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الإنفاق في قطاع آخر؛ والعمالة غير المباشرة تشمل فرص العمالة التي تتولد في القطاعات التي يعتمد عليها القطاع السياحي، مثل: الأثاث والمباني وغيرها¹؛ والعمالة المحفزة تشمل العمالة التي تتولد في الإقتصاد نتيجة للإنفاق السياحي وهي تمثل نوع ثالث من العمالة يحفز الإنفاق السياحي، كما أن أثر مضاعف السياحة أو مضاعف التجارة الخارجية يحفز خلق فرص للعمل في جميع القطاعات للمنطقة المعنية². وقد أكدت منظمة العمل الدولية أن السياحة هي القطاع الإقتصادي الحيوي الذي يفر أفضل الفرص لإستيعاب مئات الملايين من العاطلين، وهو ما يستدعي إعطاء دفعة لإستراتيجية صناعة السياحة لتعزيز الإقتصاد القومي عن طريق تشجيع إقامة البنية التحتية اللازمة. ويمكن الإشارة إلى أن الإستفادة من فرص التوظيف التي يتيحها القطاع السياحي يتطلب سياسة جريئة للإستثمار في المورد البشري، إلى جانب سياسة الأجور الملائمة.

الفرع الثالث: أثر السياحة على ميزان المدفوعات: تعتبر السياحة أحد مصادر العملة الصعبة – كما أشير له سابقا- وبالتالي فهي كصناعة تصديرية تساهم في تحسين ميزان المدفوعات ويقاس تأثيرها على ميزان المدفوعات داخل الدولة من خلال الإيراد السياحي والإنفاق السياحي الناتج عن النشاط السياحي الدولي³. ويعد القطاع السياحي كقطاع مصدر بالنسبة للدول المستقبلية للسواح، بينما تعتبر النفقات السياحية المدفوعة من طرف المواطنين في الخارج كواردات، ويتم إدماج هذه الإيرادات والنفقات في الميزان السياحي ضمن ميزان المدفوعات؛ وعليه فإن تحسين أثر السياحة على ميزان المدفوعات يستدعي اعتماد سياسات سياحية تدعم وتشجع السياحة الداخلية وكمثال على الدول التي تعتمد هذا التوجه نجد اليابان وأوكرانيا اللذين يعتبران من أكبر الدول المصدرة للسياح⁴؛

الفرع الرابع: أثر السياحة على إعادة توزيع الدخل: تعمل السياحة على تنمية المناطق الأقل حظا من التنمية والتي عادة ما تحوي فئات فقيرة وهشة، فامتداد السياحة إلى هذه المناطق البعيدة يعيد التوازن إليها نتيجة الإستثمارات في المشروعات السياحية وتلك المرتبطة بها، وبالتالي خلق وزيادة الدخول للأفراد في هذه المنطقة، وتوقيف تيار الهجرة من الريف نحو المدنية نتيجة تحسن البنية التحتية ومستوى الخدمات الحضرية وإيجاد فرص العمل؛

الفرع الخامس: أثر السياحة على المستوى العام للأسعار: عادة ما يكون الأثر سلبا ذلك أن السياحة كقطاع إنتاجي يزيد من الإنتاج والإستهلاك إلى حد كبير، وبذلك تميل الأسعار إلى الإرتفاع نتيجة إرتفاع مستوى المعيشة وزيادة الطلب على أنواع جديدة من السلع والخدمات؛

¹ -Alain Mesphier ,Pierre Bloc-Duraffour , **Tourisme dans le monde**, 6ème Edition ,Bréal, Paris,2005,P :53.

²-World Tourism Organization (UNWTO) and International Labour Organization (ILO) , **Measuring Employment in the Tourism Industries: Guide with Best Practices**, First printing, (UNWTO), Madrid, Spain 2014, P :25.

³ - آسيا محمد أمام الأنصاري، إبراهيم خالد، إدارة المنشآت السياحية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2002، ص: 32.

⁴ -World Tourism Organization (UNWTO) and International Labour Organization (ILO) , **Measuring Employment in the Tourism Industries: Guide with Best Practices**, First printing, Op –Cit , P :27.

ثانيا: الآثار الثقافية والإجتماعية للقطاع السياحي

تساهم السياحة في التخفيف من حدة الفقر وتقليص معدلات البطالة في المجتمع، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال إعادة بناء التركيبة الإجتماعية على نحو يقلص فارق الدخل بين الطبقات المختلفة كما تعتبر مطلب اجتماعي ونفسي مهم لتحسين انتاجية المورد البشري. وتعزيز النمو الحضاري وزيادة الإهتمام بالمووروث الثقافي وزيادة الإفتتاح على الثقافات في إطار الحركية السياحية الدولية، ليتحقق بذلك التأثير الثقافي للسياحة والذي يعتبر أحد المحاور الهامة لتنمية المجتمعات¹؛

على الرغم من الآثار الإيجابية للسياحة من الناحية الإجتماعية والثقافية، بيد أن هناك العديد من الآثار السلبية اجتماعيا وثقافيا، حيث أنه يتولد عن النشاط السياحي انتشار قيم جديدة وغير مألوفة بصرة سريعة ومفاجئة لسكان المناطق التي يستهدفها النشاط السياحي مما يؤدي إلى تحولات إجتماعية وثقافية عميقة يمكن أن تؤثر على أحندة التنمية وكذلك إمكانية حدوث منافسة بين المواطنين والأجانب في حالات عجز الدولة عن تلبية الإحتياجات والخدمات الأساسية²؛ فضلا عن إمكانية حدوث التصادم الثقافي، بالإضافة إلى تفشي عوامل الفساد والتدهور الإجتماعي والأخلاقي، مثل انتشار ثقافة الأرباح المادية السريعة وإن كانت بوسائل غير مشروعة؛ تراجع مستويات التعليم العالي بسبب توفر فرص العمل في المهن الخدمية المرتبطة بالسياحة...³

ثالثا: الآثار البيئية للسياحة

على الرغم من الأهمية البالغة للسياحة من الناحية الإقتصادي إلا أنه يترتب عنها آثار سلبية على البيئية خاصة في ظل عدم إدماج هذا البعد في عملية صياغة السياسة السياحية (إعلان مانيلا 1980 دعى إلى الحد من الآثار السلبية للسياحة على المصالح الإقتصادية والإجتماعية البيئية الموارد، التراث الحضاري الثقافي للمناطق السياحية) كما تجدر الإشارة إلى أن الآثار البيئية السلبية يمكن أن لا تنشأ مباشرة عن السياحة، وإنما عن القطاعات المتشابكة معها، إلا أن التركيز على الآثار التي تحدثها السياحة مرده أن السياحة تعتمد على موارد مناطق ذات خصائص إيكولوجية مميزة، من الآثار السلبية للسياحة التلوث والتدهور البيئي والإستغلال المفرط للموارد المحلية (مثل: الطاقة الغذاء والمواد الأولية كما تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي تستغل موارد المياه مما يطرح مشكلة ندرتها، خاصة في البلدان العربية)⁴ وسوء تخطيط الأراضي والإستخدام غير السليم لها. بيد أن هذه الآثار السلبية لا تدحض جملة من الآثار الإيجابية التي تتولد على البيئة جراء النشاط السياحي كالحفاظ على الموارد الطبيعية الهامة، بالإضافة إلى المحافظة على الآثار والأماكن

¹ - محمد منير حجاب، الإعلام السياحي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، 2002، ص: 28.

² - أحمد فوزي ملوخية، مرجع سابق، ص: 131.

³ - نعيم الظاهر، سراب إلياس، مرجع سابق، ص- ص: 97 - 99.

⁴ - Jeane-Cherles, Briquet- Laugier, le Tourisme durable dans les pays méditerranéens ;état des lieux et nouveaux cadre d'analyse, communication pour le cinquième colloque international « Energies ,changements climatiques et développement durable Hammamet -Tunisie, 15 -17 juin 2009,P : 9.

التاريخية والمعمارية، والتي تمثل الإرث الثقافي للبلد، ذلك أنها تعد أحد أهم عوامل الجذب السياحي، وتحسين مستوى جودة البيئة رفع مستوى الوعي البيئي...¹.

رابعاً: الآثار السياسية للقطاع السياحي

تعتبر الإتجاهات السياسية الأقل انفتاحاً، أن السياحة تتضمن جملة من الجوانب التي تتعارض مع السياسة العامة للبلد وتتناقض مع العادات والتقاليد والدين والسلوك العام لأفراد المجتمع، فعلى الرغم من الآثار الإقتصادية التي تترتب عن السياحة، إلا أن الإرادة السياسية تعمل على تحجيم القطاع السياحي، وقصره على بعض الأنماط السياحية المحدودة والتي تتماشى مع البعد السياسي للبلد والقائم على أساس العلاقات غير المادية المتمثلة في كل ما يحويه السلوك العام للمجتمع، على النقيض من ذلك فإن الإتجاهات السياسية الأكثر إنفتاحاً تعتبر السياحة قطاع استراتيجي لا يتعارض مع القيم والأخلاق والدين والسلوك العام للبلد وبالتالي يتم رسم السياسات على النحو الذي يوسع رقعة هذا القطاع سواء عبر القطاع العام، أو من خلال القطاع الخاص والدعم المقدم للقطاعات الأخرى لتفعيل دورها في عملية التنمية السياحية. كما تعتبر السياحة من أكبر القطاعات تأثراً بالعلاقات السياسية، وأشدّها حساسية ومرونة للأحداث والظروف السياسية والأمنية الطارئة.²

بالنظر إلى إجماع الأدبيات الإقتصادية على أن قطاع السياحة يمثل ضرورة تنموية خاصة في البلدان النامية تبعاً لمجموع الخصائص التي يتمتع بها، ما يجعله يتوافق مع إمكانيات هذه البلدان ويساهم بصورة فعالية في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى إرتباطه الوثيق بالبعد السياسي والبيئي، وبإعتباره أحد المداخل الإستراتيجية للتنوع الإقتصادي في الإقتصاديات الريفية، من خلال بعث السياسات السياحية الملائمة. حيث عرفت السياسة السياحية ضمن كتاب Tourism: Principles, Practices, Philosophies للكاتبين (Goeldner & Ritchie) الصادر سنة 2006 على أنها: " مجموعة من اللوائح والقواعد والمبادئ التوجيهية والتوجيهات وأهداف تنمية والإستراتيجيات التي توفر الإطار التي تتخذ في سياقه القرارات الجماعية والفردية التي تؤثر مباشرة على نمو السياحة على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل"³ وهي تختلف في صياغتها من بلد لآخر تبعاً لمقومات البلد السياحية، وتموقعها بيئياً وسياسياً وإقتصادياً وثقافياً.

3 - سياسات قطاع الزراعة (السياسات الزراعية)

3 4 - دلالة القطاع الزراعي وأهميته

يعتبر قطاع الزراعة أحد القطاعات الإستراتيجية باعتباره قطاعاً عارضاً للسلع الغذائية الأساسية، وبالتالي إرتباطه بقضية محورية تتمثل في الأمن الغذائي، وما تطرحه من إشكالات كبرى، وكذلك أهمية السلع الغذائية ضمن سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التحكم في التضخم) فضلاً عن المساهمة المحورية في استيعاب نسبة هامة من القوى العاملة

¹ - محمد الصيرفي، السياحة والبيئة بين التأثير والتأثر، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية - مصر، 2008/ 2009، ص - ص : 192 - 203.

² - أحمد فوزي ملوحيّة، مرجع سابق، ص - ص : 116 - 122.

³ - David L. Edgell, Sr Maria DelMastro Allen Ginger Smith Jason R. Swanson, **Tourism Policy and Planning Yesterday, Today and Tomorrow**, First edition, Elsevier Inc, Great Britain, 2008, P: 7.

ودعم برامج تمويل التنمية، وأحد المصادر الأساسية ضمن سلسلة خلق القيمة المضافة عبر الناتج والسوق، وتعزيز سبل العيش لغالبية السكان في المناطق الريفية، فضلاً عن دوره البارز في الحفاظ على الصحة العامة والتغذية وتحسين المنتجات والخدمات البيئية، حيث إعتبر البنك الدولي ضمن تقريره المعنون بـ " الزراعة من أجل التنمية والصادر سنة 2008، بأن الزراعة أداة فريدة للتنمية، وذلك باعتبارها تساهم في تحقيق هذه الأخيرة، من خلال¹ :

أ - الزراعة كمنشأ اقتصادي: يمكن للزراعة أن تكون من بين مصادر نمو اقتصاد البلدان، وذلك كعامل يتيح للقطاع الخاص فرص الإستثمار، وكمحفّز رئيسي للصناعات المرتبطة بالزراعة وللإقتصاد الريفي غير الزراعي وتعتبر ففي البلدان القائم اقتصادها على الزراعة، تشكّل الزراعة في المتوسط نسبة 29 % من إجمالي الناتج المحلي و 65% من الأيدي العاملة. كما أن الصناعات المرتبطة بالزراعة في سلاسل القيمة تشكّل عادة أكثر من 30% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحوّل والبلدان القائم اقتصادها على المناطق الحضرية. ولإنتاج الزراعي أهميته من أجل تحقيق الأمن الغذائي لأنه مصدر من مصادر الدخل بالنسبة لغالبية الفقراء في المناطق الريفية؛

ب - الزراعة كسبيل لكسب الرزق: تعتبر الزراعة من بين مصادر كسب الرزق لحوالي 86 % من سكان المناطق الريفية. فهي تتيح فرص العمل لما يبلغ 1,3 بليون من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين من غير مالكي الأراضي، كما تتيح "الرفاهة الإجتماعية التي تمّولها الزراعة" عند حدوث أزمات المناطق الحضرية، فضلاً عن كونها أساس المجتمعات المحلية الريفية القادرة على الإستمرار؛

ت - الزراعة كمصدر للخدمات البيئية: يمكن للزراعة في إطار إستخدامها (وكثيراً ما يكون سوء إستخدامها) للموارد الطبيعية خلق نواتج بيئية جيدة وأخرى سيئة. فهي أكبر مستخدم للمياه، وبذلك تسهم بحدوث شحّة المياه. وهي من بين العوامل الرئيسية في استنفاد المياه الجوفية، وتلوث المياه بالكيمائيات الزراعية، وإجهاد التربة وتغير المناخ على الصعيد العالمي، فهي تتسبب بنسبة في حدود 30 % من انبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحراري. ولكنها أيضاً من العوامل الرئيسية في إتاحة الخدمات البيئية، ومنها: إمتصاص غاز الكربون، وإدارة شؤون مستجمعات المياه، والحفاظ على التنوّع البيولوجي. ومع إزدياد شحّة الموارد وتغيّر المناخ والقلق من التكاليف البيئية الناجمة عن ذلك، ليس استمرار إستخدام الزراعة للموارد الطبيعية على النحو القائم حالياً خياراً مقبولاً. فمن الضروري تقليل تعرّض أنظمة الزراعة التي يمارسها فقراء المناطق الريفية لتغيّرات المناخ. كما يجب أن تكون الصلة بين الزراعة وحماية الموارد الطبيعية والبيئة جزءاً لا يتجزأ من مسألة إستخدام الزراعة من أجل عملية التنمية.

وعلى الرغم من أهمية القطاع الزراعي في الهيكل الإقتصادي، خاصة على مستوى اقتصاديات الدول العربية، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال ضعيفة نسبياً، كما أن هيكل هذا القطاع وخصائصه تجعله غير قادر على تلبية الإحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان، وهو ما يطرح مشكلة العجز الغذائي، وذلك على الرغم من إنخفاض الفجوة الغذائية* العربية من 36,7 مليار دولار في سنة 2012 إلى حدود 34,18 مليار دولار في 2014 ويعزي هذا التراجع

¹ - البنك الدولي، الزراعة من أجل التنمية، تقرير عن التنمية في العالم 2008، ص - ص: 4-5.

* تم احتسابها على أساس الفرق بين إنتاج الوطن العربي من السلع الغذائية، وما هو متاح منها للاستهلاك، مع عدم تضمين التجارة العربية البينية الزراعية من تلك السلع.

في الفجوة الغذائية إلى التراجع النسبي للأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية، تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية بفضل جهود البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، وتراجع حجم الواردات للعديد من السلع الغذائية في الدول العربية¹. إن أهمية قطاع الزراعة كمتغير أساسي ضمن عملية التنمية تستلزم إتخاذ نظرة أكثر عمقا لهذا القطاع تترجم إلى رسم سياسات ملائمة لإعادة تموقعه ضمن هيكل الإقتصاد باعتباره قاطرة للتنمية. وتُعرف السياسات الزراعية على أنها: "مجموع الإجراءات المختارة من مجموع الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة تجاه القطاع الزراعي وهي أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف معينة تتضمنها الخطط الزراعية كتشجيع الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، المساهمة في تمويل التنمية..."² وفي تعريف آخر للسياسة الزراعية نجد أنها: "مجموع الإجراءات المختارة من الوسائل والأساليب الإصلاحية والإنمائية تستهدف إحداث تغييرات نوعية ضمن القطاع الزراعي، بالإضافة إلى إستهداف متغيرات أخرى تشمل الفن الإنتاجي، هيكل العمالة وهيكل الصادرات الزراعية، والتغيير الاجتماعي والإقتصادي، ويذهب التعريف إلى طرح بعد آخر، يتعلق بإستهداف السياسة الزراعية فئة العاملين في قطاع الزراعة من خلال السعي لتعظيم رفاهيتهم الإقتصادية والاجتماعية، وما لم يتحقق ذلك، فإن السياسة الزراعية المصممة تعتبر ناقصة في أهدافها ووسائلها المختارة، أو أن تطبيقها جرى في ظروف غير ملائمة، وذلك في إشارة عميقة للعلاقة بين السياسات الزراعية المعتمدة والتوازن في توزيع التركيبة السكانية باعتبار هذه الأخيرة محور إستراتيجي ضمن التنمية الإجتماعية والإقتصادية، وإرساء التوازن الإيكولوجي"³.

بالتالي يمكن تعريف السياسة الزراعية على أنها مجموعة من الإجراءات والوسائل، والإصلاحات لتحقيق الرفاهية الإقتصادية والاجتماعية، تقليص التبعية...، شريطة توفر البيئة الملائمة لتحقيق هذه الأهداف. في إطار معالجة السياسات الزراعية، لا بد من الإشارة إلى مفهوم الإصلاح الزراعي، الذي يعد جزءا من السياسة الزراعية والاجتماعية، والذي على الرغم من إختلاف مناهج إسقاطه بين الدول تبعا للأهداف التي يتضمنها، إلا أنه يمثل مدخل إستراتيجي لدعم القطاع الزراعي في إرساء نموذج التنمية المستدامة، حيث أنه يتضمن برامج إصلاحية ومنهج للتغيير الجذري لإصلاح قطاع الزراعة اقتصاديا واجتماعيا وحتى بيئيا، ذلك أنه يجسد مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الحكومة لمعالجة عيوب الكيان الريفي خاصة⁴.

أما السمات العامة للسياسة الزراعية، فيمكن إيرادها من خلال ما يلي⁵:

- الكفاءة: من خلال تنمية الموارد الطبيعية والزراعية المتاحة وإستغلالها الإستغلال الأمثل، ومرعاة الجدوى

الإقتصادية والميزة التنافسية في الإستفادة من هذه الموارد؛

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، الخرطوم - جمهورية السودان، 2014، ص: 27.

² - منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 2000، ص - ص: 11-12.

³ - رحمن حسن الموسوي، الإقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، ص: 199. (بتصرف)

⁴ - نفس المرجع، ص: 204.

⁵ - <http://www.moa.gov.jo> (26/01/2015).

- الديمومة: عن طريق ادارة الموارد الزراعية وخاصة التربة والمياه والغطاء النباتي بطريقة تضمن حمايتها وتنميتها وبعث إستدامتها على المدى البعيد، ولا بد أن تتسم الإجراءات الهادفة إلى تعزيز التنمية الزراعية قابلة للإستمرار على المدى البعيد دون ان تشكل عبئا على موازنة الدولة، وبعث الإستقرار والمناخ الإستثماري الملائم للقطاعين العام والخاص من خلال التطوير التحديث المستمر للتشريعات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي بما يستجيب للتغيرات الطارئة ويلبي احتياجاته، فضلا عن تأمين الطلب على السلع الغذائية بإستمرار وبكميات كافية ونوعيات مناسبة؛

-العدالة: وتنصرف إلى تحقيق التوازن الإجتماعي والإقتصادي ما بين القطاع الزراعي والقطاعات الإقتصادية الأخرى، وهيكل القطاع الزراعي ذاته، وبعث تكافؤ الفرص لمختلف العاملين في قطاع الزراعة ولاسيما الفئة ذات الدخل الضعيف والتي تعتمد الزراعة كمصدر اساسي للدخل، فضلا عن تحسين مستوى معيشة الفئات العاملة في قطاع الزراعة.

3 2 - السياسات الفرعية للسياسة الزراعية

إن صياغة السياسة الزراعية يخضع لموازنة صعبة بين مختلف الأهداف التي ترمي الدولة إلى تحقيقها، والتي كثيرا ما تحمل جملة من نقاط التناقض، وهي تمثل أحد أشكال السياسة الإقتصادية التي تنصرف إلى القطاع الزراعي من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف القومية، واهداف قطاعية، وهناك إختلاف وتباين في السياسات الزراعية من دولة إلى أخرى ومن أهم السياسات الزراعية بصفة عامة نجد¹:

أ - السياسات التمويلية الزراعية: تحتل السياسة التمويلية الزراعية دورا أساسيا في دعم وتطوير القطاع الزراعي وعلى الرغم من زيادة مخصصات القطاع الزراعي ضمن خطط التنمية الإقتصادية لكثير من الدول، إلا أن حصة هذا القطاع تعد منخفضة، مقارنة مع حصص القطاعات الإقتصادية الأخرى على مستوى الدول العربية. ويمكن تقسيم مصادر تمويل القطاع الزراعي إلى مصدرين أساسيين، وهما مصادر التمويل المحلية كالقروض المحلية والتمويل الذاتي عن طريق الأفراد والمؤسسات، القروض المصرفية، صناديق التنمية الزراعية، بالإضافة إلى مصادر التمويل الأجنبية التي تشمل القروض الخارجية المباشرة والمشاريع المشتركة.

ب - سياسة تخزين السلع الزراعية: تتجلى أهمية سياسة التخزين في الدور المحور الذي تلعبه في تحقيق الأمن الغذائي، الذي يستند على عنصرين، وهما: تنمية الإنتاج عن طريق التوزيع الأمثل لعوامل الإنتاج، وتكوين مخزون استراتيجي لتأمين الدول وقت الأزمات، وخاصة تقلبات وازمات السوق العالمية، وتباين السياسة الزراعية من دولة إلى أخرى تبعا لحجم الإنتاج الزراعي المحلي، حجم الإستيراد من المواد الغذائية الزراعية، وأهداف التخزين والجدير بالإشارة إليه في هذه المقام هو تبعية الوطن العربي- بما في ذلك البلدان الريفية، مثل الجزائر- للخارج فيما يخص تأمين الغذاء مما يجعله عرضة للمخاطر التي تهدد أمنه السياسي الإقتصادي.

¹ - السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات الموارد، الطبيعة و البشرية والغذائية والبيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2011، ص- ص: 147- 154

ت السياسة السعريّة الزراعيّة: للسياسة السعريّة الزراعيّة تأثير بالغ الأهمية على الهيكل الإقتصادي الزراعي من خلال دورها في تحقيق:

- تخصيص الموارد الزراعيّة المتاحة بين أنواع الإنتاج الزراعي المختلفة؛

- تنشيط الإنتاج الزراعي والغذائي، بما يحقق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية على المستوى القومي؛

- التأثير على الإستهلاك وحجم العائد الصافي من التجارة الخارجية الزراعيّة؛

- التأثير على حجم المدخرات وبالتالي الإستثمارات الزراعيّة.

كما أن السياسة السعريّة الزراعيّة تعمل على تحقيق الإستقرار في الأسعار والدخول الزراعيّة، ورفع مستوى معيشة فئة المزارعين من خلال التوفيق بين الأطراف أصحاب المصلحة من المزارعين المنتجين، والمستهلكون والمؤسسات التصنيعية وهيئات التصدير.

ث السياسة التسويقيّة الزراعيّة: تشترك هذه السياسة في الأهداف العامة مع السياسة الإقتصادية، فيما يتعلق برفع

معدلات التنمية الإقتصادية والزراعيّة، وتحسين معيشة فئة المنتجين والمزارعين، وتوفير السلع التي تتناسب مع مستويات

دخول الأفراد، وتتأثر السياسة التسويقيّة الزراعيّة بمصدر القوى المؤثرة في العرض والطلب، بين حرية هذه القوى معبراً

عنها بديناميكية السوق، أو من خلال التدخل الحكومي في إدارة وتسويق السلع الزراعيّة.

وتسعى السياسات الزراعيّة المصممة لتحقيق أهداف قومية من أهمها: تحقيق الإكتفاء الذاتي، وتحقيق فائض من

القطاع الزراعي وتوجيهه لتمويل الصناعة، بالإضافة إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، وذلك من خلال العدالة

في توزيعه بين القطاع الزراعي، وغيره من القطاعات الإقتصادية الأخرى تبعاً لما يقرره المجتمع من معايير إجتماعية لمكونات

العدالة التوزيعية، كما أنه من أهداف السياسة الزراعيّة على مستوى الإقتصاد ككل تحقيق التخصيص الأمثل للموارد

الإقتصادية. أما الأهداف القطاعية للسياسات الزراعيّة فتتعلق بتحقيق الإستقرار في أسعار السلع الزراعيّة ودخول

المزارعين، وكذلك حماية المزارعين المحليين من المنافسة الأجنبية، فضلاً عن تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الزراعيّة، وحماية

مصالح ملاك الأراضي.¹

¹ - السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص - ص : 155 - 157.

على الرغم من المداخل المتعددة والإتجاهات الفكرية الاقتصادية المختلفة التي تناولت مضمون السياسة الاقتصادية إلا أنها تتفق حول المفهوم الكلاسيكي لها، والذي ينصرف إلى أنها مجموع الأدوات والإجراءات والوسائل والأساليب التي تتلخص في البدائل المتاحة خلال فترة زمنية محددة، والقادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة لإستخدام الموارد المتاحة في سبيل تحقيق أقصى الغايات المسطرة من قبل الدولة، أي الإعتماد على حجم أقل من الموارد لتحقيق الأهداف المسطرة بفعالية مع أهمية التأكيد على بعث التناغم بين السياسات المتخصصة، سواء تلك المتعلقة بالجانب النوعي أو الجانب القطاعي بما يقلص مواطن التعارض ويحقق البيئة الكلية المثلى التي لخصها مربع كالدور، وهي تحقيق أعلى مستويات ممكنة للنمو الإقتصادي، وإستقرار المستوى العام للأسعار، والتوظيف الكامل، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات.

إن هذا الطرح الكلاسيكي للسياسة الاقتصادية، يجسد الإطار العام الذي تتفق حوله مختلف مدارس الفكر الإقتصادي - تجاوزا لإختلاف آليه التحقيق وكيفيةها - والذي يعتبر إطارا أو مجالا ضيقا للسياسة الاقتصادية ويترجم أهداف التنمية الاقتصادية بمفهومها التقليدي، وبالتالي فإن تصميم السياسات الاقتصادية التي تستجيب لنموذج التنمية المستدامة يستدعي ثورة ضمن نمط ومنهج التصميم وفلسفته العامة، بما يبعث توسيع دائرة الأهداف التي ترمي السياسة الإقتصادية إلى تحقيقها لتشمل الأهداف البيئية إلى جانب الأهداف الاقتصادية والإجتماعية، وبالتالي الإنتقال نحو سياسات تبحث في المنهج الأمثل لتحقيق كفاءة إستخدام المتاح من الموارد عبر الزمن لتحقيق آمال وطموحات الأفراد دون تجاوز شروط التوازن الإيكولوجي والعدالة الإجتماعية، أي التقييد بضوابط التنمية المستدامة.

إن تصميم وإدارة السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية ضمن سياق التنمية المستدامة، يطرح العديد من القضايا الشائكة، ويفتح المجال لمناقشة العديد من المحاور التي سوف تشكل اللبنة الأساسية للفصول اللاحقة من هذه الدراسة، وعليه سيتم من خلال الفصل الموالي معالجة نموذج التنمية المستدامة وما يتعلق به من قضايا أساسية لها خصوصية من الطرح على مستوى الإقتصاديات الريفية.

الفصل الثاني

قضايا التنمية المستدامة

والسياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية: التحديات والآفاق

تمثل التنمية المستدامة نتاج الجهد الفكري الإقتصادي عبر العقود الأخيرة من القرن العشرين، حيث دُق (1971 ضمن مؤتمر روشيلكون بسويسرا) ناقوس الخطر حول الإستنزاف غير المحدود للموارد البيئية، وإعتبرت التنمية المستدامة بمثابة نموذج للتنمية يحاكي قدرة الأرض ويراعي التوازنات الإيكولوجية في إستيعاب المتطلبات البشرية عبر الزمان والمكان وإقتزح كنموذج بديل قادر على تدارك إفرازات النماذج التقليدية للتنمية، والتي خلفت تحديات عميقة مرتبطة بثلوث البشر، التنمية والبيئة.

طرح الإلتفاف العالمي حول نموذج التنمية المستدامة العديد من القضايا فيما يتعلق بإسقاط هذا النموذج الذي تعددت واختلفت الطروحات التي عاجلته ضمن واقع الاقتصاديات، لا سيما تلك السائرة في طريق التحول، ولعل هذه القضايا تأخذ خصوصيات في الطرح والمعالجة على مستوى الاقتصاديات الريفية.

وفي سياق تبلور مفهوم التنمية المستدامة ونضوجه عبر الزمن بتوسع دائرة الأطراف أصحاب المصلحة لإرسائه كمشروع عالمي تنصهر فلسفته ضمن بوتقة التطلعات التنموية من زاوية عدم إستنزاف الموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية التي تستوعب الفئات الهشة والأكثر حرمانا والمحافظة على حق الأجيال القادمة من خلال عدم تضيق دائرة الخيارات المتاحة لتحقيق الرفاه البشري، ظهرت العديد من المسارات الأساسية للتحول نحوه والتي تراعي عدم التكافؤ على المستوى الدولي بين دول الأطراف والمركز.

كما قدمت التنمية المستدامة جملة من الابتكارات لعل أهمها الإقتصاد الأخضر، والذي لا يعتبر مجرد خارطة طريق لتحقيق وإرساء التنمية المستدامة، بل إنه يمثل أحد المداخل الإستراتيجية التي تحاكي تطلعات الإقتصاديات الريفية في دحر هذه السمة والتحول نحو التنوع القطاعي الذي يستجيب لشروط التنمية المستدامة والكفيل ببعث النمو المستدام القادر على الحد من مخاطر رهن تطلعات الأجيال الحالية والمستقبلية في مقابلة إحتياجاتها، لا سيما إذا ما طرحت قضية هامة متعلقة بطبيعة النمو المحقق على مستوى هذه الاقتصاديات.

إنطلاقا من هذا الطرح، وفي ظل التحول إلى نموذج التنمية المستدامة الذي سيشكل الإطار العام الذي يتم ضمنه تصميم السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية بغية تحقيق الأهداف المسطرة في إطاره ومحاكاة أبعاده، فإنه سيتم مناقشة المحاور التالية:

❖ المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

❖ المبحث الثاني: قضايا وتحديات ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة

❖ المبحث الثالث: المسارات الأساسية للتحول نحو التنمية المستدامة

الفصل الثاني: قضايا التنمية المستدامة والسياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية: التحديات والآفاق

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

حملت ثمانينيات القرن العشرين نقاشا واسعا حول نمط إستخدام الموارد المتاحة، والعدالة في توزيع الثروات ومكاسب التنمية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، دون المساومة على حقوق مختلف الأجيال، وتمخض عن هذا النقاش بروز نموذج التنمية المستدامة، الذي يعتبر بمثابة نموذج التنمية الذي لا بد أن يُطرح إلى تحقيقه في إطار مشروع الشراكة العالمي لإرساء الرفاه البشري ضمن حيز يتناغم فيه هذا الأخير مع معطيات البيئة وقدرتها على التجدد، وسيتم فيما يلي التعرض لمضمون التنمية المستدامة.

4- السياق التاريخي لمصطلح التنمية المستدامة نحو تبلور المفهوم واتساع أطراف إرسائه

مر مفهوم التنمية المستدامة بنقاش ومجهودات واسعة المؤتمرات والتقارير الصادرة عنها، تبلورت من خلاله فلسفة هذا المفهوم وتوسعت دائرة الأطراف الفاعلة لنقله إلى واقع التطبيق، وقد كانت اللبنة الأولى لهذا المفهوم منصبة على فكرة التنمية البيئية في إطار إستراتيجيات الإعتماد على الذات. ففي سنة 1950 نشر الإتحاد العالمي للحفاظ على الموارد الطبيعية (UICN) تقريرا حول وضعية البيئة العالمية مشيرا من خلاله إلى ضرورة بعث التناغم بين الإقتصاد والبيئة¹ وهو ما كان محور تقريره الصادر سنة 1980 تحت عنوان "الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة" حيث تم ولأول مرة إعطاء تعريف للتنمية المستدامة، حيث تم الإقرار بأنها: "السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية، مع الأخذ بالإعتبار قدرات وامكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة"، حيث يقدم هذا التعريف المقترح للتنمية المستدامة توظيفا للبعد البيئي في إطار البحث عن التحول عن نماذج التنمية التقليدية التي أهملت قدرة البيئة وشروط توازنها في مجالات تصميم سياسات التنمية حيث بينت أعمال ودراسات معهد وولد وتش خلال مرحلة السبعينات، بأنه لا يوجد نموذج تنموي يصلح للتطبيق في مختلف دول العالم، لإرتباط هذا المفهوم بالقضايا البيئية في تلك المرحلة، خاصة في ظل تبني الدول النامية لنماذج التنمية الليبرالية، إذ يرى 'John BrohmanK' بأن مختلف نماذج التنمية الليبرالية والنيو ليبرالية تعتمد على الإستخدام الجائر للموارد الطبيعية خاصة في البلدان النامية. وبالنظر إلى إرتفاع فاتورة التكاليف البيئية (في سنة 1962 أصدرت الكاتبة 'راشيل كارسون' كتابها الربيع الصامت، دقت من خلاله ناقوس الخطر محذرة العالم من الجور على البيئة، وكل ذلك بانعقاد مؤتمر روشيلكون بسويسرا 1971)² تشكل تيار فكري خلال سبعينيات القرن العشرين* يطالب بمواجهة وإستيعاب الآثار السلبية للبرامج والسياسات الإقتصادية التي تعتمد عليها الدول الليبرالية الغنية تجاه الدول النامية الفقيرة، وما تقتدي به هذه الأخيرة من تلك السياسات التي تعظم عبر الزمن فاتورة التنمية، وعليه إعتبر

¹ -Catherine Aubertin , Franck Dominique , **Le Développement durable enjeux politiques économiques et sociaux**, La documentation française, IRD Edition, Paris 2005, P. 45.

² -قادي محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص: 57.

* شهدت فترة السبعينيات الأزمة البترولية، والتي شكلت فيها توجهات البلدان النامية صدمة للعالم الاستهلاكي .

نموذج التنمية المستدامة بمثابة البديل الأمثل لنماذج التنمية التقليدية. وفي سنة 1972 نشر نادي روما تقريراً تحت عنوان حدود النمو *the limits to growth* أو ما يعرف بتقرير Meadows بنيت أفكاره الأساسية بالإستناد إلى مبادرات بحثية (1968) اهتمت بتصميم نموذج عالمي يحقق درجة من النمو المستمر والمتواصل، وكانت الخلاصة النهائية لهذا التقرير هي ضرورة تقييد الإستثمارات الرأسمالية عند حدود معينة¹، خاصة وأن إستمرار إستغلال الموارد بنفس الوتيرة القائمة سوف يؤدي إلى حدوث اختلال كبير خلال القرن الحادي والعشرين²، وعلى الرغم من تعرض هذا التقرير للنقد الشديد بسبب إهمال عاملي تعديل الأسعار، والتغير التكنولوجي^{*}، إذ يمكن أن يخففوا من ضغوط الطلب على الموارد، إلا أنه شكّل دافعاً نحو إيجاد نماذج تنموية تأخذ في عين الإعتبار البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية، وهذا ما قاد الأمم المتحدة لعقد مؤتمر البيئة والتنمية البشرية 1972 في استكهولم موضوعه الرئيسي هو البيئة البشرية والتفاعلات بين البيئة وقضايا التنمية، حيث تم الإجماع فيه على الحاجة الملحة إلى مجابهة التدهور البيئي، كما تم توضيح العلاقة بين التنمية والبيئية حيث إعتبرت البيئية على أنها المخزون الحيوي للموارد الطبيعية والإجتماعية المتوفرة في وقت معين لسد حاجات البشرية فيما حدد التنمية على أنها العملية التي تستعمل فيها هذه الموارد للحفاظ على رفاه الإنسان وتعزيزه، وبالتالي السعي إلى تبني مفهوم جديد للتنمية يأخذ في الحسبان محدودية الموارد الطبيعية، بحث تؤدي فيه الإعتبارات البيئية دوراً محورياً، عن طريق التحول في أنماط الإنتاج والإستهلاك القائمة نحو أنماط سليمة تراعي الحكمة في إستهلاك الموارد وإعادة الاستعمال³، وإعتبر المؤتمر بمثابة الخطة الحاسمة لإدماج الإعتبار البيئي ضمن صياغة السياسات الإقتصادية، وقد تم من خلال هذا المؤتمر إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUD المكمل لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD.

أما في عام 1974 فقد شدد إعلان كوكويوك الذي تبنته الأمم المتحدة على جملة من النقاط الأساسية التي تصب في سياق التحول نحو نموذج التنمية المستدامة، والتي يمكن سردها فيما يلي⁴:

- العوامل الإقتصادية والإجتماعية هي السبب الرئيسي للتدهور البيئي، وقد أدى هذا الإدراك إلى توضيح مفهوم التنمية المستدامة؛
- نشوء مفهوم الأثر البيئي، وإختلاف متطلبات الدول من المحيط الحيوي يكون بإختلاف وضعها الإقتصادي فالدول الغنية تستحوذ على الكثير من مصادر الطاقة الرخيصة وتستهلكها، أما الدول الفقيرة فإنها تبدد هذه الموارد؛

¹ - أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية - مصر 2013 ص: 14.

² - J. Ernult, A. Ashta, Développement durable, responsabilité sociétale de l'entreprise, théorie des parties prenantes : Évolution et perspectives, Cahiers du CEREN 21, Groupe ESC Dijon Bourgogne, France, 2007, P : 6.

^{*} في الذكرى العشرين لدراسة حدود النمو تم تحديث نتائج هذه الدراسة وقدمت في كتاب جديد وراء الحدود، حيث خلصت هذه الاخرة من خلال استخدام بيانات ومؤشرات حديثة إلى نفس النتائج، لكن مع التأكيد على أن الفساد البيئي والتدهور الإقتصادي ليسا محتومين بشرط ألا يستمر النمو السكاني واستهلاك الموارد إلى الابد وبشرط أن يحدث تزايد شديد في كفاءة إستخدام المواد والطاقة من خلال التحسينات التكنولوجية.

³ - مصطفى كمال طلبة، الإستدامة البيئية في العالم العربي، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED)، البيئية العربية: تحديات المستقبل، بيروت - لبنان 2008، ص : 14.

⁴ - نفس المرجع، ص: 14.

- يعد بعث أنماط جديدة للحياة والنمو الوسيلة الأولى لتحقيق الأهداف البيئية والتنمية وهو ما يقود إلى مفهوم التنمية المستدامة؛

- ليس للجيل الحالي الحق أن يعرض مصالح الأجيال القادمة للخطر عبر إنفاق موارد هذا الكون، وهذه الفلسفة تمثل لب التنمية المستدامة.

وبعد إصدار برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً حول البيئة العالمية سنة 1982 بين فيه مستويات التدهور البيئي والتلوث الذي أضحى يهدد مستقبل الأرض، تم إنشاء اللجنة العالمية للبيئة والتنمية CMED تحت رئاسة ' Gro Harlem Brundtland'. وتعتبر سنة 1987 بمثابة تاريخ مفصلي ضمن مراحل التطور الفكري للتنمية المستدامة حيث تم إصدار تقرير بعنوان " مستقبلنا المشترك" تضمن تفصيلاً هاماً عن التنمية المستدامة بالإضافة إلى تقديم تعريف للمجتمع العالمي ويعد التعريف المقدم بمثابة محاكاة لما تم إقتراحه من قبل UICN سنة 1980 دون إغفال البعد الإقتصادي والإجتماعي¹. وقد حقق التقرير الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مكسباً هاماً إزاء تحديد تعريف صريح للتنمية المستدامة ولفته الرأي العام الدولي إلى ضرورة تنصيب نموذج بديل للتنمية يراعي البعد البيئي، الإقتصادي والإجتماعي. فالنشاطات البشرية غير المسؤولة تؤدي من عام إلى آخر إلى تفاقم مخاطر التدهور البيئي، فضلاً عن مختلف المشاكل الناتجة عن أنماط الإنتاج والإستهلاك، والتي تستدعي ضرورة التصدي لها². في سنة 1992 برودي جانيرو، تم انعقاد مؤتمر قمة الأرض بحضور 178 دولة، وكذلك 110 رئيس دولة تم من خلاله صياغة 27 مبدأً ضمن وثيقة عرفت بجدول أعمال القرن 21 واعتبرت بمثابة النص المرجعي والركيزة الأساسية لنموذج التنمية المستدامة، وهي عبارة عن خطة أو برنامج عمل لمساعدة الحكومات والمنظمات لتجسيد وتحقيق نمط تنموي جديد يستجيب لمتطلبات الحفاظ على البيئة ومحاربة الفروقات الإجتماعية³. ويتضمن جدول أعمال القرن الواحد والعشرين أربعة محاور أو مجالات أساسية، حيث يناقش المحور الأول التنمية الإقتصادية والإجتماعية، أما المحور الثاني فيتعلق بالمحافظة على الموارد من أجل التنمية. في حين يتضمن المحور الثالث موضوع مشاركة المجموعات الرئيسية في تطوير وتنفيذ التنمية (تم التأكيد على دور قطاع الأعمال والصناعات في التنمية المستدامة من خلال تطوير منتجات أنظف وصديقة للبيئة⁴) ليخلص المحور الرابع إلى التطرق لوسائل تنفيذ أعمال شاملة للتحويل نحو تحقيق الإستدامة البيئية. ويعتبر مؤتمر قمة الأرض من أهم المؤتمرات التي أعطت لنموذج التنمية المستدامة سمة الشرعية على المستوى العالمي، كما أكد المؤتمر على وجوب ربط البيئة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية ودعى إلى أهمية الإعتماد على المشاركة الشعبية الواسعة في تصميم سياسات التنمية، وعدالة توزيع المكاسب المحققة من تطبيق هذه السياسات. وتجدد الإشارة إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مؤتمر ري ودي جانيرو 1992) إعتد بالإضافة إلى جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، البيان الرسمي غير الملزم قانوناً بمبادئ من أجل التوافق العالمي

¹ - Pwe, **Développement Durable: Aspects stratégique et opérationnels**, Editions Lefebvre, France, 2010, P:14.

² -Farid Baadache, **le Développement durable tout simplement**, Edition Eyrolle, Paris, 2008, P : 9.

³ - Karen Delchet, **Développement durable : L'intégrer pour réussir**, AFNOR, France, 2007, P : 5.

⁴ - عايد عبد الله العصيمي، **المسؤولية للشركات نحو التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2015، ص: 60.

في الإقرار بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة¹ فضلا عن فتح باب التوقيع على معاهدتين: إتفاقية التنوع البيولوجي وإتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ. كما أصبحت التنمية المستدامة تركز على سبعة محاور أساسية تشكل التحدي الأكبر أمام البشرية وهي: التحكم بالتعداد السكاني، تنمية الموارد البشرية، الإنتاج الغذائي التنوع الحيوي الطاقة، التصنيع، والتمدن.

في سنة 2002 عقد مؤتمر عالمي للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ، وذلك بعد مرور عشر سنوات على قمة ريو للبيئة والتنمية وتم اعتماد جملة من المبادئ التي أكدت على ما تم إقراره في مؤتمر ريو ديجانيرو، والسعي لتشجيع الحوار فيما بين حضارات العالم وشعوبه وتعزيز التعاون الإقليمي وزيادة التعاون الدولي، حيث تم التركيز على تقوية أركان التنمية المستدامة باعتبارها التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وكفالة عالم للأطفال خال من مظاهر الذل والهوان التي يسببها الفقر وتدهور البيئة وأنماط التنمية غير المستدامة، وقد تطرقت القمة إلى جملة من القضايا الحساسة المتعلقة بكفالة الكرامة الإنسانية وتحقيق التنمية البشرية، والقضاء على الفقر، ووضع برامج وطنية للتنمية المستدامة والتنمية المحلية والمجتمعية، ونقل المعارف والتكنولوجيا خاصة في المجال الزراعي، ومعالجة القضايا المناخية العاجلة مثل: التغير المناخي الجفاف، والتصحر...، وتسليط الضوء على ما تخلفه أنماط الإنتاج والإستهلاك غير المستدامة على البيئة، وتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة والدعوة إلى إدخال برتوكول كيوتو بشأن خفض حرارة الأرض إلى حيز التنفيذ، الإهتمام بالصحة العالمية، توفير المياه النقية والصرف الصحي خاصة بالنسبة للفئات الهشة، التأكيد على إحترام الإنتماءات البشرية والأعراف والتقاليد، وكذلك مراعاة جانب الإستدامة بالإستثمار في التعليم، ووضع إتفاقية شاملة في إطار الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتكريس التوجه نحو الحكم الراشد، والتأكيد على الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتمكين المرأة. على الرغم من أهمية القضايا التي طرحت على طاولة الحوار في إطار قمة جوهانزبورغ، إلا أن القمة اخفقت في التوصل إلى الإتفاق حول الطاقة المتجددة، كما أنه لم يتم النجاح في إلزام الدول الغنية بدعم التنمية في المناطق الفقيرة من العالم في إطار جداول زمنية محددة، كما أن الواقع بين وبصورة جلية أن عشر سنوات مضت بعد قمة الأرض لم تكن كافية لتضييق الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة والنامية فيما يخص قضايا الفقر حماية البيئة، مواجهة التزايد السكاني مشكلة الديون الخارجية، الرعاية الصحية، التجارة والتمويل، فتح اسواق الدول الصناعية أمام صادرات الدول النامية².

أما سنة 2010 فقد شهدت إنعقاد قمة كوبن هاغن حول المناخ، وذلك عقب إنعقاد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية في بالي باندونيسا، حيث أثرت قضية استدامة التدهور البيئي واستمرار إرتفاع حرارة الأرض على الرغم من الجهود التي بذلت منذ قمة الأرض، ومن ثم قمة جوهانزبورغ وما تخللها من مؤتمرات وندوات دقت ناقوس الخطر بخصوص ملف البيئة وأكدت على ضرورة إرساء الإستدامة البيئية. وفي سنة انعقد مؤتمر ريو 20+ في ريو ديجانيرو، تحت عنوان "المستقبل الذي نصبة اليه" ولم تكن قمة ريو 20+ لتحمل جديدا حول تحقيق نموذج التنمية السمتدامة الذي تم إعتداد تعريفه بصورة رسمية كما تم التنصيص علي ضمن تقرير مستقبلنا المشترك، فالطابع غير الإلزامي وخاصة للأطراف

¹ المجلس الإقتصادي والإجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: التطبيق والشفيد، الدورة الخامسة، 10 فيفري 1997، ص: 3.

² عبد العزيز قاسم محارب، الآثار الإقتصادية لتلوث البيئة، الطبعة الأولى، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية- مصر، 2006، ص: 51 - 57.

الفاعلة وعلى رأسها الدول الغنية، أدى إلى عدم الوقوف على نتائج جدية لتجسيد نموذج التنمية المستدامة، وهو ما دفع إلى إعادة التأكيد على ما تم طرحه في القمم السابقة حيث تضمنت قمة ريو 20+ تجديدا للإلتزام بالتنمية المستدامة وتشجيع بناء مستقبل مستدام اقتصاديا، واجتماعيا، وبيئيا لصالح كوكب الأرض، ولصالح الأجيال الحالية والمستقبلية كما تم التأكيد على أن الفقر يمثل أعظم التحديات التي يواجهها العالم، كما أن التحدي المتعلق بتغيير أنماط الإستهلاك والإنتاج غير المستدامة لا يزال قائما، وبالتالي لا بد من الحث على حماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها، والعمل على تشجيع النمو الإقتصادي المطرد والشامل والعاقل وإتاحة المزيد من الفرص للجميع وخفض اوجه التفاوت، ورفع مستويات المعيشة الأساسية؛ وتدعيم التنمية الإجتماعية العادلة والإندماج الإجتماعي، والتركيز على أهمية إرساء السلام والأمن وتكريس الديمقراطية ومتطلبات الحكم الرشيد...، كما تم التشديد على أن التنمية المستدامة تقتضي إتخاذ إجراءات ملموسة وعاجلة. وتحقيقها لا يكون إلا بالإئتلاف العام بين الناس، والحكومة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتضافر جهودهم من أجل المستقبل الذي نصبو إلى تحقيقه لصالح الأجيال الحالية والمقبلة¹.

أما بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 بمؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة لعام 2015 الذي عُقد في نيويورك، من 25 إلى 27 أيلول/سبتمبر 2015. اعتمدت الجمعية العامة الوثيقة المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي ترسي الإطار الجديد للتنمية العالمية في السنوات الخمسة عشر القادمة. ومما تضمنه الإعلان الإشارة الصريحة إلى النمو الإقتصادي الشامل للجميع والمستدام والتصنيع والتشارك مع القطاع الخاص بإعتبارها جزءا أساسيا من خطة عام 2030، ومن وسائل تنفيذها، كما تم إدراج التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة بين أهداف التنمية المستدامة 17².

إن القراءة التحليلية للمسار التاريخي لتبلور مفهوم التنمية المستدامة، ونقله من الجانب النظري الذي يجسد فلسفة تتناغم في إطارها جملة من المتناقضات ويخفف تعارض المصالح بين أطراف اتسعت دائرتهم في ظل مشروع الشراكة العالمي بما يحقق منافع الأجيال عبر الزمان والمكان، إلى الجانب العملي الذي تمخض عنه العديد من القضايا المتعلقة بنموذج التنمية الذي يمتاز بالكفاءة الإقتصادية، الفعالية البيئية والعدالة الإجتماعية، ولأن هذه القضايا تستدعي التزاما أخلاقيا وإرادة سياسة سواء على مستوى المجتمع الدولي أو على المستوى المحلي، فإن مجرد التأكيد عليها ضمن المؤتمرات العلمية والمعاهدات الدولية والإدراج الشكلي، جعل من نموذج التنمية المستدامة حبيس عنواني مستقبلنا المشترك والمستقبل الذي نصبو إليه، دون إقتران ذلك بإنجازات ترتقي إلى ما يطمح تجسيده، خاصة وأن الفئات الأكثر حرمانا تقف على خط المواجهة إزاء تعاظم فاتورة التنمية.

¹ - تقرير الكوكب الحي، 2014. متاح على الرابط :

http://awsassets.panda.org/downloads/lpr2014_ar_summary_lr_1.pdf (15/02/2014)

² - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تنفيذ. إعلان لима: صوب تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع و المستدامة، المؤتمر العام، الدورة السادسة عشر، فينا، 30 تشرين الثاني/نوفمبر - 4 كانون الأول/ديسمبر 2015، ص: 10. متوفر على الرابط:

https://www.unido.org/fileadmin/user_media_upgrade/Who_we_are/Structure/Policy-making_Organs/GC_16_7_Reissued_A_Implementation_of_the_Lima_declaration_Towards_ISID_V1507299.pdf (15/02/2014)

2- تعريف التنمية المستدامة

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مصطلح التنمية المستدامة، تبعاً لما يتمتع به هذا الأخير من مرونة ودينامية وعدم وجود إتفاق عام حول منهج إسقاط المفهوم الكلاسيكي لهذا النموذج وفق ما جاء في التقرير الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية WCED* خلال سنة 1987 والمعروف أيضاً بتقرير بروندتلاند Brundtland، المعنون "مستقبلنا المشترك" الذي عرّف التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلي احتياجات الأجيال الحالية، دون الحد أو تضيق قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها"¹. وذهب نفس التقرير إلى تعريف التنمية المستدامة على أنها: "جوهرها، عملية التغيير التي تشمل استغلال الموارد، اتجاه الإستثمارات، واتجاه التطور التكنولوجي، والتغيير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحالية والمستقبلية على حد السواء لتلبية احتياجات الإنسان وتطلعاته"²، ويلاحظ من خلال التعاريف المقدمة فيما يخص التنمية المستدامة من خلال تقرير لجنة بروندتلاند، أن هناك مفهومين أساسيين تقوم عليهما التنمية المستدامة، وهما³:

- أ - مفهوم الاحتياجات، ولاسيما الاحتياجات الأساسية للفقراء في العالم، والتي لا بد أن تعطى لها الأولوية القصوى؛
- ب - فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا، والتنظيم الإجتماعي على قدرة البيئة على تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل. وتذهب هذه الفكرة إلى التأكيد على أهمية الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة، بما يضمن للأجيال القادمة حق الاستفادة من هذه الموارد⁴.

وعولجت التنمية المستدامة أيضاً على أنها نمط جديد من التنمية لا يقتصر على المردود الإقتصادي وزيادة الإنتاج بل مراعاة شروط هذا الإنتاج، من حيث قيمة وكمية الموارد المستعملة، وما تخلفه التنمية من إنعكاسات على البيئة والقيمة الإجتماعية في القطاعات التنموية، وتراعي عدالة التوزيع وترشيد الإستهلاك، كما أنها تلتف حول فلسفة تنمية الإنسان، ومن ثم تنمية ما بيده⁵. وذهب بعض الإقتصاديين إلى إعتبارها نموذج تنموي بديل يقوم على مبدأ مشاركة المجتمع المدني والحكومات، لإيجاد أهم الوسائل والآليات الكفيلة بتحقيق حالة التوازن بين ثلاث متغيرات رئيسية، وهي: الإقتصاد، البيئة، والمجتمع، من خلال إرساء الفعالية الإقتصادية، العدالة والمساواة الإجتماعية، والسلامة البيئية، فضلاً عن المحافظة على الخصوصية الثقافية وتراث البشرية¹.

* WCED : the World Commission on Environment and Development

¹ - John Drexhage, Deborah Murphy _ **Sustainable Development From Brundtland to Rio 2012** Paper prepared for consideration by the High Level Panel on Global Sustainability, International Institute for Sustainable Development (IISD), First meeting, New York, 19 september 2010, P : 6.

² -Antonia Lütteken and Konrad Hagedorn **Concepts and Issues of Sustainability in Countries in Transition** _An Institutional Concept of Sustainability as a Basis for the Network_ Department of Agricultural Economics and Social Sciences, Humboldt University of Berlin, ftp://ftp.fao.org/seur/New_SEUR/ceesa/concept.htm (16/09/2014)

³ - **What is sustainable development**, International Institute for sustainable development, www.iisd.org (16/09/2014)

⁴ - Afnor , **guide pratique du développement durable un savoir- faire à l'usage de tous**, France, 2005, P : 09 .

⁵ - عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية- مصر، 2011، ص: 15.

¹-Bruno Cohen-Bacrie, **communiquer efficacement sur le développement durable de l'entreprise citoyenne aux collectivités durables**, les éditions Démos, Paris, 2006, P: 13.

كما عرفت التنمية المستدامة من قبل الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة (1980) على أنها: "التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والإقتصاد والمجتمع"¹.

ولعل أهم التعاريف المتعلقة بمصطلح التنمية المستدامة هو تلخيصها في: " مجموعة من الأهداف التي يتم من خلالها التركيز على الأمد البعد دون التركيز على الأجل القصير فقط، وعلى الأجيال المقبلة دون حصر الإهتمام فقط بالأجيال الحالية، ولأنها مشروع شراكة عالمي فهي تهتم بكوكب الأرض بكاملها دون التركيز على دولة بعينها أو أقاليم مقسمة وتعمل على تلبية الإحتياجات الأساسية لكل الأفراد والمناطق والشعوب، وعلى وجه الخصوص تلك المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش"².

على الرغم من اليقين بأن مصطلح التنمية المستدامة الذي شاع إستخدامه خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين وتركيزه على اعتبار الإستدامة شرطا أساسيا لجدوى جهد التنمية على المدى البعيد، إلا أن المصطلح لا يزال دون تعريف إجرائي دقيق ومتفق عليه، للاستناد عليه في عملية الإختيار والمفاضلة بين بدائل التنمية المطروحة بما يضمن إستدامتها³، عبر صياغة السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية الملائمة. ويمكن إسناد تعدد التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتنوع رؤى تطبيقها وإسقاطها ضمن الواقع تبعا للإلتزام الزماني المكاني والفكري، خاصة وأن كل تعريف يتطلب أن يتم رؤية العالم كنظام يرتبط بالفضاء، ونظام يرتبط بالزمن لجملة من الأسباب، لعل أهمها ما يلي⁴:

أ - اختلاف أساليب تحقيق التوازن بين الإنسان والبيئة حسب المكان والزمان؛ مما يطرح تحدي البحث عن إتفاق مبني على الأولويات والتوجه المثالي للقدرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئة المتوفرة⁵؛

ب - تباين الإستراتيجيات المعتمدة والضرورية لتحديد أهداف التنمية المستدامة على المدى القريب والبعيد، بل قد يتعدى الأمر إلى عدم وضوحها، أو غيابها في بعض المجتمعات؛

ت - عدم خلق إطار من التناسق والانسجام بين مختلف التخصصات التي تدرج التنمية المستدامة ضمن محاور إهتمامها وطبيعة الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها.

كما يمكن أن نضيف بعدا آخر، ربما يمثل جوهر الإختلاف في التحديد العملي لنموذج التنمية المستدامة، وهو أولويات تطبيق فلسفة التنمية المستدامة تحت قيدي التوجيه الدولي لهذا النموذج وإحتياجات البلد محل إرساء نموذج التنمية المستدامة، وكذلك عدم سهولة حصر الأطراف المشاركة ومهام كل طرف.

فمفهوم التنمية المستدامة متعدد الإستخدامات، ومتنوع المعاني، فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كروية أخلاقية تناسب اهتمامات النظام العالمي الجديد، والبعض الآخر يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي بديل مختلف عن

¹ - Emmanuel arnaud et autre, **le développement durable repères pratiques**, Nathan, France, 2011, P :6.

² - Marie Claude Smouts , **Le développement durable**, Editions Armand Colin, France, 2005, P :4.

³ - أشرف محمد عاشور، **جغرافية التنمية في عالم متغير**، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2015، ص: 303.

⁴ - ماهر أبو المعاطي علي، **الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة: معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية- مصر، 2012، ص: 228.

⁵ - Joke Waller-Hunter, La gouvernance au service du développement durable dans le contexte de la mondialisation, Reflets et perspectives de la vie économique 2002. <http://www.cairn.info/revue-reflets-et-perspectives-de-la-vie-economique-2002-1-page-19.htm> (19 /09/2014).

النموذج الكلاسيكي الرأسمالي، أو ربما أسلوباً لإصلاح أخطاء وعثرات ذلك النموذج في علاقته بالبيئة، وهو ما أشارت إليه هيئة الأمم المتحدة في تعريفها، إذ أقرت بأن التنمية المستدامة هي الحق في التنمية على نحو منصف بين الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل¹.

أشار الإتحاد الاوربي سنة 1992 إلى أن التنمية المستدامة: " أسلوب للتنظيم واستراتيجية تهدف إلى ضمان الإستمرارية عبر الزمن لتنمية اجتماعية واقتصادية في إطار إحترام البيئة، ودون تهديد المصادر الطبيعية التي هي ضرورية للنشاطات الإنسانية " أي أن الهدف من سياسات التنمية المستدامة هو تطبيق أسلوب لإنتاج متجانس عبر الزمن يركز على الانسان. وإعتبرت التنمية المستدامة كمقاربة إستراتيجية متكاملة يتناغم فيها إستغلال الموارد توجهات حماية البيئة ومناحي التنمية التكنولوجية والعدالة الإجتماعية، على نحو يعزز إمكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء بإحتياجات الإنسان وتطلعاته، وهي لا تسعى لتقدم بشري محدد في أماكن معينة لسنوات معينة، وإنما للبشرية جمعاء على إمتدادا المستقبل البعيد².

إعتبرت التنمية المستدامة على أنها تنمية تتجاوز ما تحققه التنمية الإقتصادية، حيث لا تكتفي بزيادة الإنتاج فقط، بل تهتم بالنتائج الإقتصادية والإجتماعية المترتبة عليه، وكذلك ما ينتج عنه من آثار على البيئة وأيضاً مرعاة المساواة والعدالة الإجتماعية، والدعوة إلى ترشيد الإستهلاك، وهي بالتالي التنمية التي تركز على مفهوم التوازن بين إحتياجات الأجيال المتعاقبة، وهو ما يتناغم مع التعريف الذي ورد ضمن الباب الثالث في الوثيقة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة، حيث عرفت التنمية المستدامة بأنها: " الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لاجيال الحاضر والمستقبل"، كما ذهبت الأدبيات الإقتصادية إلى توسيع مفهوم التنمية المستدامة، من خلال طرح أهمية التحول التكنولوجي السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، من خلال الإشارة إلى الحاجة لتكنولوجيات جديدة تكون أنظف وأكثر وأقدر على الحد من التلوث والمساعدة على استقرار المناخ وإستيعاب النمو في إعداد السكان والنشاط الإقتصادي من خلال الموارد الطبيعية التي تمت حمايتها.³

عموماً التنمية المستدامة تمثل نمط تنموي يمتاز بالعقلانية، عُرف بالتنمية المتجددة والقابلة للإستمرار والتنمية التي لا تتعارض مع البيئة، وهي نموذج التنمية الذي يجمع قيماً للتصور حول لا نهائية الموارد¹. ولقد عمد تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 والمتعلق بموضوع التنمية المستدامة إلى حصر عشرين تعريفاً، وزعها على أربع مجموعات رئيسية

¹ -Le développement durable: définition: disponible sur le site : www.worldbank.org (19 /09/2014).

² - فؤاد بن غضبان، المدن المستدامة والمشروع الحضري: نحو تخطيط استراتيجي مستدام ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2014، ص- ص : 40-41.

³ - حامد الرفي، اقتصاديات البيئة: مشكلات البيئة، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة ، دون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية - مصر ، 2015، ص- ص : 251-257.

¹ - Corinne Gendron, **Le développement durable comme compromis**, Québec, Canada, 2006, P:166.

مست الجانب الإقتصادي، البيئي، الإجتماعي والإنساني، والجانب التقني والإداري¹. ويمكن التعرض بشيء من التفصيل لمضمون التنمية المستدامة تبعا للجوانب المشار إليها من خلال ما يلي²:

إقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في إستهلاك الطاقة، والموارد. أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد بصورة جيدة من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر، كما يشير علماء الإقتصاد إلى أن الإستدامة الإقتصادية هي الحد الأمثل لتداخل الأبعاد الثلاث البيئي، الإقتصادي والإجتماعي وفق ما يسمح بتعظيم المكاسب الصافية من التنمية الإقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن. على الصعيد الإجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل إستقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الريفية، وقد عرفت في إطار هذا السياق على أنها: "مجموع العمليات التي تستهدف التغيير الإجتماعي المقصود عن طريق تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وتوفير المزيد من برامج الرعاية من خلال الجهود البناءة بالتنسيق مع نسق التنمية الإقتصادية في المجتمع"³، ولا يقتصر تعريف التنمية المستدامة من الناحية الإجتماعية على الإرتقاء بحياة أفراد الحالي بل إن الأمر يتعلق بالأجيال المستقبلية، وهو ما يوضحه التعريف الموالي: "هيكله أنماط عيش مجتمع ما يغطي حاجاته دون المساس بحاجات أجيال المستقبل"⁴ بل يذهب النقاد إلى أبعد من هذا حيث يعتبرون أن ما يجب استدامته فعلا من الناحية الإجتماعية، هو التقسيم الدولي للثروة، خاصة وأن هذا الأخير يفرض متطلبات بيئية مختلفة وغير متساوية على الدول الغنية والفقيرة. وإذا ما فرض المستقبل المزيد من الطلبات من خلال التوزيع العالمي الحالي للموارد وأنماط الإستهلاك السائدة فمن غير المحتمل أن تكون تلك الموارد مستدامة، الأمر الذي يستدعي إعادة توزيع الثروة في العالم وعندئذ فقط يمكن أن تصبح التنمية المستدامة إمكانية واقعية على المستوى العالمي⁵.

من المنظور البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والإستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية والمصادر الطاقوية، فالإستدامة وفق هذا المنظور تنصرف إلى وضع حدود أمام الإستهلاك، النمو السكاني التلوث أنماط الإنتاج السيئة، وسلوكيات إستنزاف الموارد الطبيعية⁶، حيث إعتبرت التنمية المستدامة قضية إدارية وفنية تعالج حاجة المجتمعات النامية والمتقدمة إلى اعتماد إدارة بيئية واعية وتخطيط لاستغلال الموارد على نحو يراعي قدرات الأرض ويقلل الإنهاك الذي تتعرض له مواردها¹. أما الإقتصادي روبرت سولو، فقد أكد على أن التحدث عن الإستدامة لا يعني بالموارد التي يتم إستهلاكها اليوم والتي تورث للأجيال القادمة فقط، وإنما لا بد من إيلاء الأهمية الكافية لنوعية البيئية للأجيال المستقبلية

¹ - حنان جابر حسن، إطار مقترح لمراجعة تقرير التنمية المستدامة، دراسة ميدانية على قطاع البترول في جمهورية مصر العربية، المجلة العربية للإدارة مجلة دورية نصف سنوية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، فيفري 2011، ص - ص: 17-18.

² - محمد صالح الشيخ، الآثار الإقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، مكتبة الإشتغال الفنية، الإسكندرية- مصر، 2002، ص: 94.

³ - أحمد مصطفى خاطر، التنمية الإجتماعية: المفاهيم الأساسية، نماذج ممارسة، المكتب الجامعي الحديث، الأزارطة، الإسكندرية- مصر، 2002، ص: 28.

⁴ - Gabriel Wackerman, **le développement durable**, Ellipses, paris, 2008, P : 32.

⁵ - دومانو روماتو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، إيطاليا، 2003، ص - ص: 54 - 55.

⁶ - باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطرة العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص: 190.

¹ - A.Séverin ASSE, **Stratégies National de développement Durable**, Québec, Canada, Publication de de l'IEPF 2007 P 3.

ويطرح بذلك الإقتصادي سولو إشكالية جوهرية تواجه نموذج التنمية المستدامة، وهي مشكلة الإدخار والإستثمار، لأن التنمية المستدامة تناقش الإستهلاك الحالي والمستقبلي للموارد المتاحة¹.

في حين أنها تهدف على الصعيد التكنولوجي إلى نقل المجتمعات نحو عصر الصناعات النظيفة ، حيث تستخدم تكنولوجيا صديقة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحباسة للحرارة والضارة بالأوزون². بالنظر إلى الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريفات المختلفة للتنمية المستدامة يمكن استنباط أربع خصائص رئيسية هي كالآتي³:

أ - التنمية المستدامة نموذج يستلزم إرساؤه فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة؛

ب - تحدث التنمية المستدامة على عدة مستويات متفاوتة (عالمي، إقليمي، محلي) لذا فإن ما يعتبر مستداما على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي. ويعود هذا التناقض إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى؛
ت - يمكن تعريف التنمية المستدامة من خلال زوايا مختلفة، اقتصادية، بيئية، اجتماعية، وبيئية...، إلا أن أهمية تعريف التنمية المستدامة يكمن في تحديد العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات؛
ث - مع أن كل تعريف للتنمية المستدامة يؤكد على تقدير الإحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية، وكيفية الإيفاء بها إلا أنه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الإحتياجات أن يكون موضوعيا، فضلا عن أن أية محاولة ستكون محاطة بعدم التأكد، وتبعاً لذلك فإن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة.

أما المشرع الجزائري فقد عرف التنمية المستدامة، في إطار ما تضمنه القانون رقم 10-03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، والذي يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة حيث نص في المادة الرابعة على أن: "التنمية المستدامة مفهوم يعني التوفيق بين تنمية إجتماعية وإقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار التنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية"⁴.

على الرغم من أهمية التعريف التي تم تناولها حول مصطلح التنمية المستدامة، إلا أنه سيتم الإعتماد ضمن هذه الدراسة على التعريف الذي يعالج التنمية المستدامة على أنها: "وضع البرامج الإنمائية التي تحق هدف إشباع الحاجات الإنسانية دون الإعتداء على الموارد الطبيعية، مع الأخذ بعين الإعتبار عدم الإخلال بمعايير العدالة والمساواة الإجتماعية والإقتصادية والبيئية بين الأجيال"¹. وقدم إعتد ضمن عنوان الدراسة على مصطلح الإستدامة عبر الصياغة: " دور إدارة السياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية في دعم التحول الهيكلي للإقتصاديات الرئعية نحو التنويع في ظل ضوابط

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر، قضايا إقتصادية معاصرة، الطبعة الأولى، جامعة الإسكندرية- مصر، 2005، ص: 205.

² - عبد العزيز قاسم محارب، 2011، مرجع سابق، ص: 168.

³ - حنان جابر حسن، مرجع سابق، ص- ص: 18-19.

⁴ - الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، القانون 03 - 10 ع 43 - 2003- 07، ص: 09.

¹ - أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص: 43.

الإستدامة "، فمصطلح الإستدامة يشير إلى: " عملية تقنين وترشيد طلب البشر على الموارد الطبيعية المتاحة والنادرة وغير المتجددة" ويرى بعض الإقتصاديين أن صياغة تعريف دقيق للإستدامة يتطلب الرجوع لمبادئ "مليون" المتعلقة بالإستدامة في المدن الحضرية والتي تم عرضها ضمن قمة الأرض بجوهانزبورغ 2002 تحت عنوان: الحكم المحلي والإستدامة، وقد أخذ مصطلح الإستدامة معاني عديدة غالبا ما إستُخدم ليعني النتائج الطويلة الأجل لبعض القرارات كما إستُخدم على نطاق واسع للإشارة للبيئة المستدامة، وقد أصبح لمصطلح الإستدامة معنيين مختلفين، ينصرفان إلى ضمان تحقيق الأهداف التنموية مع إستخدام موارد طبيعية دون هدر، وضمن تحقيق الأهداف التنموية دون الاستعانة بمصادر دعم أو معونة من الخارج. كما عرفت الإستدامة من خلال ثلاث عناصر تتعلق بالإستدامة البيئية، والتي تتضمن التوازن الحيوي بين البيئة والحياة البشرية، والإستدامة السياسية وتشمل المواطنة المشاركة، بالإضافة إلى الإستدامة الإجتماعية التي تتعلق بالعدالة والمساواة، وتحقيق الإستدامة من خلال التكامل البيئي، الإقتصادي والإجتماعي. فيما ذهب فريق اقتصادي إلى إعتبار الإستدامة سلوك مرغوب في الإنتاج والإستهلاك، ويهدف إلى تجنب الإفراط في إستغلال الموارد الطبيعية، في حين تقر أدبيات اقتصادية أخرى أن عناصر التنمية المستدامة تؤدي دورا مهما في زيادة عملية الإستدامة ذاتها، ذلك أنه تتحقق عملية قوة أو ضعف الإستدامة بمدى القدرة على إحلال عمليات الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة بأخرى تستخدم موارد طبيعية أقل ندرة، وسيتم معالجة ذلك من خلال عرض نظريات التنمية المستدامة لاحقا¹.

عموما فإن هذه الدراسة سوف تقوم على إعتبار التنمية المستدامة مرادفا لمصطلح الإستدامة الذي تطمح الدول الربعية إلى إقرانه بنموذجها التنموي، ومبرر ذلك أن التنمية الإقتصادية تتعلق باحداث تغيرات الهيكل أو البناء الإقتصادي وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة أي تصحيح الإختلال في هيكل توزيع الدخل بما يخفف من الفوارق بين فئات المجتمع، والإهتمام بنوعية السلع والخدمات، وإعطاء الأولوية لإشباع الحاجات الأساسية وإقران نموذج التنمية بمصطلح الإستدامة يُعيد صياغة ما تم طرحه في إطار المحافظة على البيئة، إي بعث أهداف إجتماعية واقتصادية وسياسية لا تتعارض على متطلبات التوازن البيئي على مستوى الجيل الواحد، وللأجيال المستقبلية، وهو ما يعكسه مفهوم مصطلح التنمية المستدامة.

بناء على ما تقدم نستخلص أن التنمية المستدامة (الإستدامة) هي ذلك النموذج التنموي الذي ينصرف من الناحية الفنية إلى إرساء الكفاءة الإقتصادية، العدالة والمساواة الإجتماعية، الفعالية البيئية، والأمن الثقافي والديني، في ظل توفر بيئة سياسة صحية وذات إرادة، وهي على النقيض من نماذج التنمية التقليدية، يُسند إليها صفة المشروع العالمي لتحقيق أهداف الرفاه البشري عبر الزمن وتبعاً لما هو قائم من إمكانيات، ولاسيما للفئات الأكثر حرمانا من خلال الإستخدام العقلاني والرشيد لما هو متاح من موارد. وعلى الرغم من القيمة الأخلاقية التي يتضمنها ويفرد بها التعريف الفني للتنمية المستدامة، إلا أنه يؤدي إلى الوقوع في جدلية ونقاش واسع حول التعريف الإجرائي، والتي أوكلت لها مهمة كبرى، ضمن واقع التطبيق، وهي إعادة صياغة العلاقة بين الدول النامية، والمتقدمة على نحو يؤسس للتوزيع العادل لآثار

¹ - أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص - ص: 27-31.

وموروث نماذج التنمية التقليدية ومكاسب النموذج البديل للتنمية دون الخضوع لقيود الوزن النسبي للدول الكبرى. إضافة إلى التحدي القائم فيما يخص إيجاد المجال الأمثل لتدنية التناقض بين البيئة والتنمية. كما أن نموذج التنمية المستدامة يخلق منعرج حاسماً يكون فيه مجال واسع للابتكار والإبداع الخلاق في إطار مواكبة الإحتياجات في عالم يرتبط فيه مفهوم التنمية بمعطيات الفضاء والزمن. وتعد التنمية المستدامة ثورة في أدبيات الفكر الإقتصادي، تبعاً لإعادة توجيه وصياغة متغيرات دالة للتنمية كالإستهلاك، الإستثمار، والإنتاج، مناحي التكنولوجيا...

3- خصائص التنمية المستدامة وأهم مبادئها

3-1- خصائص التنمية المستدامة

إن فلسفة نموذج التنمية المستدامة التي تنصرف إلى إيجاد المجال الأمثل الذي يتم فيه تعظيم مكاسب الرفاه البشري عبر المكان وفي ظل تفاضل الزمن، دون تجاوز قدرة الأرض في الحفاظ على توازن النظام البيئي، أي خلق مواطن التناغم بين ما هو قائم من تعارض بين البيئة والتنمية (إعادة توجيه مسار استغلال الرأسمال البيئي بما يحفظ توازن هذا الأخير ودون تسقيف معدلات النمو) يجعلها تتمتع بجملة من الخصائص التي تميزها عن ما سبقها من نماذج للتنمية، وسيتم فيما يلي إيراد أهم هذه الخصائص¹:

أ - الديمومة والإستمرارية: وتتطلب توليد دخل مرتفع يسمح بإعادة استثمار جزء منه، وهو ما يُمكن من إجراء الإحلال التجديد والصيانة للموارد، فهي تنمية تهدف إلى تحقيق معدلات دخل مرتفعة من جهة وعدالة في توزيعه، وكفاءة عالية في إستخدامه من جهة أخرى، بما يمكنها من الإستمرارية والإستدامة . أي أنها تنمية طويلة المدى تأخذ بعين الإعتبار مصير ومستقبل الأجيال القادمة²، فهي بذلك تنمية تراكمية تولي عناية كبيرة للقرارات القصيرة، المتوسطة، والبعيدة المدى؛

ب تحقيق التوازن البيئي بالاعتماد على التسيير الإيكولوجي: يجب أن يخضع إستخدام الموارد الطبيعية سواء المتجددة أو الناضبة للتسيير الإيكولوجي المستدام الذي يكرس العدالة في توزيع رأس المال الطبيعي بين الأجيال من خلال إدارة الجودة في الإستخدام العادل، بحيث يحسن البيئة ويحافظ عليها ويخلق الانسجام بين مساعي التنمية وقيود البيئة. وهذا يتطلب إعداد خطط تنموية تهتم بالمشروعات الحالية وبآثارها على البيئة والانسان في المستقبل، وتلك الخطط لا تشمل على دور الدول والمؤسسات في المشروعات التي تقيمها فقط وإنما تشمل أيضاً على دور الفرد في المجتمع³؛

ت - التنمية المستدامة مشروع عالمي: تركز التنمية المستدامة على إرساء مبادئ العدالة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية، كما تركز على البعد العالمي لمشكلة التلوث البيئي، من خلال الدعوة إلى احترام المواثيق الدولية المتعلقة بحماية البيئة، وإجراء تغييرات هيكلية في أنماط الإنتاج والإستهلاك، وتحقيق أهداف الألفية والارتقاء بمستوى المعيشة للفئات الأكثر حرماناً؛

¹ - أحمد أبو اليزيد الرسول ، التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج، الطبعة الأولى، مكتبة بستان المعرفة، مصر، 2007، ص : 86.

² - عدلي علي أبو طاحون، إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية- مصر، 2003، ص- ص: 150 - 151.

³ -Nadine Gouzée, **Stratégie nationale de développement durable**, Publication de l'IEPF, Québec, Canada, 2007, P: 11.

ث - التنمية المستدامة تعتمد على مداخل وأسس بيئية، أهمها:

- قاعدة المدخلات: وتشمل سيناريوهات استغلال الموارد المتجددة بمعدل لا يفوق قدرة أو معدل تجدها في الطبيعة، والموارد غير المتجددة يتم إستغلالها بعقلانية، وبأقصى قدر من الكفاءة، وتجدر الإشارة إلى قاعدة Serfian Quasi Sustainability Rule، والتي تنص على أن الناتج من إستخدام الموارد الناضبة أو غير المتجددة، يجب إستخدام جزء منه في تلبية وإشباع الحاجات الحالية، واستثمار باقي العوائد في مشاريع تخدم مصالح الأجيال المستقبلية؛

- قاعدة المخرجات: يجب أن لا يتجاوز التلوث الحدود القصوى للتلوث في البيئة، أي عدم تجاوز القدرة الإستيعابية للبيئة وعدم الإضرار بها.

فحسب ما ورد ضمن إعلان ريو 1992 فإن نموذج التنمية المستدامة تتمتع بجملة من الخصائص تلتخص في أنها نموذج يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها فهي تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر والتخطيط للمستقبل، وأنها تراعي تلبية الإحتياجات الحالية والمستقبلية من الموارد، كما أنها تضع البيئة الإحتياجات الأساسية للبشر في المقام الأول وذلك لضمان تحسين نوعية الحياة، دون الخروج عن قيد الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة، وتتميز التنمية المستدامة بأنها تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سياسات إستخدام الموارد واتجاهات الإستثمار، والإختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل بتناغم وانسجام داخل المنظومة البيئية. وتحقيق هدف التنمية المستدامة يتطلب الإلتزام بترشيد إستخدام الموارد غير المتجددة، وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على التجدد، وعدم تجاوز قدرة البيئة في إستيعاب المخلفات¹. في سياق معالجة خصائص التنمية المستدامة لابد من توضيح دلالات تحقق الكفاءة الإقتصادية، الفعالية البيئية والعدالة الإجتماعية، إذ تنصرف هذه الأخيرة إلى عدالة التوزيع، حيث يكون النظام مستدام إجتماعيا في حال حققت العدالة في التوزيع، وتم إيصال الخدمات الإجتماعية إلى محتاجيها، وتحقيق المساواة في النوع الإجتماعي، والمشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع في عملية صنع القرار.

أما الكفاءة الإقتصادية فتتعلق بالقدرة على إنتاج أقصى ما يمكن باستعمال أقل قدر ممكن من الموارد فإقتصاديا النظام المستدام هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، ويحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الإقتصادي ما بين الناتج والدين العام، وأن يمنع حدوث اختلالات إجتماعية ناتجة عن السياسات الإقتصادية. في حين تعالج الفعالية البيئية آلية الإنتاج دون تجاوز القيود البيئية أما بيئيا فالنظام المستدام يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، يتجنب الاستنزاف، ويتم في إطاره إستخدام الموارد المتجددة بصورة تتوافق وتجدها في الطبيعة¹.

¹ - عبد العزيز قاسم محارب، 2011، مرجع سابق، ص- ص: 53 - 54.

¹ - فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص - ص: 40 - 41 .

3-2- مبادئ التنمية المستدامة

- تعد التنمية المستدامة بمثابة ثورة في مجال التنمية ، حيث تمكنت من إدماج مختلف الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية، البيئية، التكنولوجية، الثقافية والسياسية، ورغم أنها حمالة أوجه إلا أنها نموذج خلاق للقيمة عبر الزمان والمكان، يحاكي آمال وطموحات الشعوب في الرفاه دون الجور على قدرة الأرض، وقد ترجمت فلسفة التنمية المستدامة ضمن جملة من المبادئ التي لا بد من الإلتزام بها، وأهم هذه المبادئ يتجسد فيما يلي¹ :
- أ - الإنتاج والإستهلاك المسؤول: نخط الإنتاج والإستهلاك، يجب أن يتطور من أجل تقليل أي آثار سلبية على البيئة الطبيعية والإجتماعية، وعلى وجه الخصوص تجنب الهدر واستنفاد الموارد؛
- ب - التضامن: يتم التعبير عن هذا المبدأ من خلال التضامن بين الدول، وخاصة علاقة شمال /جنوب وفي نفس الوقت بين الأجيال، وذلك لإرساء أهداف الإستدامة ومواجهة المشاكل والعقبات؛ دعماً لعنصر التنسيق المحلي والدولي الذي تلتقي عنده آمال البقاء والعيش الآمن لسكان كوكب الأرض. ويأخذ مفهوم التضامن بعداً مزدوجاً، أولهما التضامن في المكان: ويقصد به التضامن بين الأقاليم الغنية بالموارد وتلك الفقيرة وثانيهما التضامن في الزمن، أي التضامن بين الجيل الحاضر والجيل المستقبلي²؛
- ت - المشاركة (إتباع أسلوب اللامركزية) والإلتزام: التنمية المستدامة تستدعي مشاركة جميع الفئات، أي: الشراكة الفعلية بين كل فئات المجتمع التي تلعب دوراً هاماً وحساساً في الإستدامة الإجتماعية، الإقتصادية والبيئية لعملية التنمية؛
- ث - حماية البيئة: لتحقيق تنمية مستدامة، يجب دمج البعد البيئي (حماية البيئة) ضمن عملية التنمية؛
- ج - الحذر precaution: إرساء مبادئ الحذر أو الاحتياط يكون من خلال تطبيق مبدأ الحيطة، كما تضمن السلطات اعتماد تدابير مؤقتة ومناسبة لمنع تكبد أي مخاطر؛
- ح - الوقاية أو المنع: ويجب في حالة وجود خطر معروف إتخاذ التدابير والإجراءات الوقائية بالإضافة إلى الإجراءات التصحيحية، على أن تنفذ هذه الأخيرة في المقام الأول على المصدر بإستخدام أفضل التقنيات المتاحة وتكاليف اقتصادية مقبولة؛
- خ - الملوث يدفع: الفاعلين الذين يمارسون نشاط يؤثر على البيئة كالتلوث، يجب أن يتحملوا تكلفة هذا التلوث، أو القيام بالإلتزام بالحد الأدنى من التلوث بحيث يتحمل مسؤولية بيئية ومجتمعية. وقد ظهر مبدأ " حقوق التلوث تحت تعويض نقدي تحدده السوق " في إطار تبني التنمية المستدامة، حيث تلعب الدولة دوراً هاماً لخلق المساحات التي تساعد السوق على تصحيح نفسها، خاصة إذا تجاوز الملوث الحدود المسموح بها، كما تحوّل دون سيطرة المصلحة الإقتصادية على المفاوضات المباشرة التي تجري بين الملوث والضحية من التلوث، معتمدة على الأسس المستنبطة من بروتوكول كيوتو الذي أصدر كجزء من مشروع دولي لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري للحصول على تصاريح الإنبعاث¹؛

¹ - Yvette Lazzeri , Emmanuelle Moustier , **le développement durable du concept à la mesure** , L'Harmattan , Paris, France, 2008, P-P : 22 – 23 .

² - فؤاد بن غضبان ، مرجع سابق ، ص: 40.

¹ - Farid Baddache , **le développement durable**, EYROLLES, troisième tirage, Paris, France, 2010 P: 36.

د استخدام أسلوب النظم عند إعداد الخطط وتنفيذها: تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية بمختلف أنواعها وأحجامها، من أجل ضمان توازن البيئة بشكل عام، وهو شرط أساسي لإعداد الخطط وتنفيذها¹.

4- أبعاد التنمية المستدامة وإشكالية قياس مؤشراتها

4-1- أبعاد التنمية المستدامة

يمكن التفصيل في أبعاد نموذج التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

4-1-1- البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

يتضمن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة توجيه الإقتصاد نحو تحقيق أفضل مستوى معيشي لأفراده وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، وتدعم أهداف زيادة رأس المال المتراكم عبر الزمن إنطلاقاً من إحلال أساليب إنتاج أكثر إستدامة²، كما ويتضمن هذا البعد البحث في الحد من تبديد الموارد المتاحة، عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، أو تغيير أنماط الإستهلاك ولاسيما تلك التي تهدد التنوع البيولوجي، حيث يتضمن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة أن يتم إدراج التكاليف البيئية والاجتماعية ضمن دوال الهدف للتنمية الإقتصادية³. فضلاً عن أن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتضمن تقليص التبعية الإقتصادية للبلدان النامية عن تلك المتقدمة، وتكريس موارد المجتمعات الفقيرة لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة سعياً لتقليص فجوة تفاوت الدخل وتخفيف الفقر وأعبائه، وفيما يلي أهم المحاور التي يناقشها البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة⁴:

أ - حصة الإستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: تشير الإحصائيات إلى أن مستوى نصيب الفرد في الدول الصناعية الكبرى من الموارد الطبيعية (استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم) يشكل أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، وعليه يجب أن تتبنى الدول المتقدمة إجراءات صارمة من شأنها أن تحدث خفضاً عميقاً ومتواصل في إستهلاك الطاقة والموارد، ولاسيما الموارد غير المتجددة. دون التهاون في إلزام الدول النامية بإتباع استراتيجية جادة لترشيد وعقلنة الإنتاج والإستهلاك.

ب - إيقاف تبديد واستنزاف الموارد الطبيعية: بمعنى إحداث تغيير جذري في نمط الإستهلاك لاسيما أنماط الإستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي وجعلها تستجيب للمتطلبات البيئية، من خلال تحسين مستوى الكفاءة الإستخدامية بالإضافة إلى الإلتزام بعدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية.

ت - المساواة في توزيع الموارد: تصحيح الإختلال في هيكل توزيع الدخول بما يضمن إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع والتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة، لجعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية

¹ - جمال رضا حلاوة، علي محمود مرسي صالح، مدخل إلى علم التنمية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009، ص: 132.

² - مدحت القرشي، التنمية الإقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2007، ص: 122.

³ - Karen Delchet, Qu'est-que le développement durable, Collection a savoir, France, 2003, P - P : 14 - 15

⁴ - خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص - ص : 28 - 31.

وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وحرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية يشكل حاجزا هاما أمام التنمية وخاصة استدامتها.

ث - مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن إستهلاكها المتراكم في الماضي للموارد الطبيعية مثل: المحروقات... خلف آثار خطيرة على البيئة - مشكلات التلوث في العالم - بالإضافة إلى أنها تتوفر على الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بجعلها تحتل مركز الصدارة في إستخدام تكنولوجيات أنظف، وتحويل إقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل ضمن قيودها، فضلا عن دعم جهود البلدان النامية في إرساء وتفعيل آليات التنمية النظيفة.

ج - تقليص تبعية البلدان النامية: في ظل الإنفتاح الدولي والعلاقات التجارية الدولية المتشابكة أصبحت إقتصاديات الدول مرتبطة ببعضها البعض، فتخفيض الدول الصناعية لحصة إستهلاكها من الموارد الطبيعية يؤثر بشكل مباشرة وسليبي على صادرات الدول النامية، الأمر الذي يجرمها من الحصول على الموارد المالية اللازمة لتحقيق تنميتها الإقتصادية والإجتماعية، ومن أجل حل هذه المعضلة على الدول النامية اعتماد نمط تنموي يقوم على الإعتماد على الذات لتنمية القدرات المحلية وتأمين الإكتفاء الذاتي، مما يسمح لها بالتوسع في التعاون الإقليمي والتجارة بالقدر الذي يمكنها من تحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في أخذ التكنولوجيا المحسنة.

ح - تقليص الإنفاق العسكري: سيادة منطق القوة أدى بالدول سواء المتقدمة أو النامية إلى التسارع نحو التسليح، مما جعل جزء هام من مواردها المالية يُحوّل نحو هذا الإتجاه، وإعادة تخصيص ولو جزء صغير من هذه الموارد من شأنه الإسراع في دفع عجلة التنمية.

4-1-2- البعد الإجتماعي

في إطار البعد الإجتماعي تتبنى التنمية المستدامة أفكار أساسية، تتمحور حول رفض الفقر والبطالة والتفرقة التي

تظلم المرأة، والتفاوت البالغ بين الأغنياء والفقراء، كما تدعم توطين متغيرات العدل الإجتماعي كأساس للإستدامة ويمكن التعرض لأهم ما يتضمنه البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة من خلال ما يلي¹:

أ - التحكم في النمو الديموغرافي: أصبح النمو الديموغرافي المتسارع يشكل ضغطا على الموارد المتاحة الأمر الذي يستدعي التحكم في التطور السكاني لاسيما في البلدان التي تعاني من توسع قاعدة الفئات المحرومة إذ أن النمو السكاني الذي لا يقابله نمو اقتصادي يشكل أهم التحديات التي تواجه نجاح مشروع التنمية المستدامة في العالم؛

ب - مكانة الحجم النهائي للسكان: للحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهمية أيضا لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، وتوحي الإسقاطات الحالية، في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11,6 مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين وضغط السكان، حتى بالمستويات الحالية، هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في

¹ - أديب عبد السلام ، أبعاد التنمية المستدامة ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للإتحاد المغربي للشغل 2002.

إستغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى؛ لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية أو يتعين عليهم الإفراط في إستخدام الموارد الطبيعية؛

ت - أهمية توزيع السكان: يتربع توزيع السكان على أهمية بالغة، فالالتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية مُدمرة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن وتعني إتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر؛

ث - الإستخدام الكامل للموارد البشرية: تنطوي التنمية المستدامة على إستخدام الموارد البشرية إستخداما كاملا وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية؛ ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالإحتياجات البشرية الأساسية مثل التعلم وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة والتنمية المستدامة تعني _ فيما وراء الإحتياجات الأساسية _ تحسين الرفاه الإجتماعي وحماية التنوع الثقافي والإستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لإستمرار التنمية؛

ج - الصحة والتعليم: إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة ، ومن ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل المؤهلة أمر يساعد على التنمية الإقتصادية، ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل؛

ح -أهمية دور المرأة: لدور المرأة أهمية خاصة، ففي كثير من البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة والمرأة بعبارة أخرى هي المدير الأول للموارد والبيئة في المنزل -كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال- ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم، في حين أن الإستثمار في صحة المرأة وتعليمها يعود على القابلية للإستدامة بمزايا متعددة؛

خ -الأسلوب الديمقراطي في الحكم: إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تُشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق، لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي وأسلوب المشاركة يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

4-1-3- البعد البيئي

يتضمن البعد البيئي جملة من القضايا التي تجعل من التنمية المستدامة حلاً ابتكارياً لمظاهر التدهور البيئي ويمكن معالجة هذا البعد من خلال ما يلي:

أ - الحد من إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد: إن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية، أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرها، وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة أو أنها توشك أن تصبح كذلك؛

ب - حماية الموارد الطبيعية: التنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود - ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك - مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل يحدث نقص في الأغذية في المستقبل وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه إستخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة؛ ت - صيانة المياه: في بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة، فضلا على أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا، في حين تسعى التنمية المستدامة إلى صيانة المياه بوضع حد للإستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه؛

ث - حفظ ملاجئ الأنواع البيولوجية: إن مساحة الأراضي القابلة للزراعة - وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الإستخدام البشري - في إنخفاض مستمر، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، ب إستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة، وفي هذا المجال تعمل التنمية المستدامة على تكريس مبدأ صيانة ثراء الأرض من خلال حفظ التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة؛

ج - حماية المناخ من الإحتباس الحراري: تنصرف الإستدامة إلى عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية - بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية - يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة إستقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية، أو تدمير طبقة الأوزون.

4-1-4- البعد التكنولوجي

تعمل التنمية المستدامة في إطار البعد التكنولوجي على التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر كفاءة، بحيث تتوفر خاصية الاقتصاد في إستهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى المستوى الذي لا يضر بالتوازن الإيكولوجي¹ وأهم المحاور التي يتضمنها هذا البعد، معالجة قضايا المحروقات كمثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة والتي تخلف آثار بيئية كارثية كالأطمار الحمضية والإحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ والإضرار بطبقة الأوزون، الأمر الذي يستدعي التوجه نحو البحث العلمي وإدارة المعرفة لتحسين التكنولوجيات وتقليل الأضرار البيئية من خلال الحد من إنبعاث الغازات الدفيئة، وذلك بإستحداث تكنولوجيات جديدة ودعم الإبتكارات التكنولوجية (التوفيق بين أهداف التنمية وقيود البيئة) لإستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير الإمدادات اللازمة من الطاقة غير الحرارية الآمنة وغير المكلفة حيث أن التنمية المستدامة تعني إستخدام المحروقات بأكثر كفاءة ما يستطيع في جميع البلدان، مما يستدعي تغييرا تكنولوجيا مستمرا في البلدان الصناعية للحد من إنبعاث الغازات ومن إستخدام الموارد من حيث الوحدة الواحدة من الناتج، كما يتطلب تحولا تكنولوجيا سريعا في البلدان النامية، ولاسيما البلدان الآخذة بالتصنيع لتفادي تكرار أخطاء التنمية وتفادي مضاعفة الضرر البيئي الذي أحدثته البلدان الصناعية، ويمكن التفصيل في البعد التكنولوجي للتنمية للمستدامة من خلال:

- أ - إستعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية : كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث البيئة الطبيعية ففي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات ومعالجة التلوث بنفقات كبيرة؛ أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة لا تخضع للرقابة حيث تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والإفتقار إلى فرض العقوبات الإقتصادية وبالتالي تعمل التنمية المستدامة على التحول إلى تكنولوجيات صديقة للبيئة لتقليل إستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى إلى أدنى حد، كما ينبغي أن يتمثل الهدف الأساسي للإستدامة في خلق نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل، وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها، وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها؛
- ب -الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة والنصوص القانونية الداعمة لذلك التكنولوجيات المستخدمة في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية، ولأن التنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات على التلوث البيئي وتطبيقها؛ فإنه من شأن التعاون التكنولوجي - سواء بالإستحداث أو التطوير لتكنولوجيات أنظف وأكثر تناسبا للإحتياجات المحلية - أن يؤدي إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية، ويحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة وحتى تنجح هذه الجهود، لا بد من إنجاز إستثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، ولاسيما في البلدان الأشد فقرا؛ والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الإقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

¹ - أديب عبد السلام، مرجع سابق.

وبالتالي فإن الإستدامة من خلال المنظومة البيئية تؤدي إلى توازن المنظومة الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية حيث أن أمن الموارد (رعاية البيئة وإحترام حدود الإستخدام) يعني توفير سلع وخدمات لها موارد ذات كفاءة وتتمتع بالإستدامة مما يحقق الأمن الإقتصادي والإجتماعي¹.

إرساء التنمية المستدامة مرتبط باقتزان توصيف الإستدامة بخلاف أبعادها البيئية والإجتماعية والإقتصادية ضمن جملة من المجالات الرئيسية، تبعا لما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم: 2-1: الإستدامة الإقتصادية، البيئية والإجتماعية ضمن المجالات الرئيسية لنموذج التنمية المستدامة

المجال	الإستدامة الإقتصادية	الإستدامة الإجتماعية	الإستدامة البيئية
المياه	ضمان امداد كاف ورفع كفاءة إستخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.	تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وانظمتها الإيكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني والإقليمي والتصدير.	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي.	ضمان الإستخدام المستدام والحفاظ على الاراضي والغابات والمياه والحياة البرية والاسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة، الأمان في مواقع العمل.	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والانظمة الإيكولوجية الانظمة الداعمة للحياة.
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب، بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة.	ضمان الإستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة / الموارد المعدنية .
الطاقة	ضمان الامداد الكافي والاستعمال الكفؤ للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات وللاستعمال المنزلي.	ضمان الحصل على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة وخاصة بدائل الوقود الاحفوري.	خفض الآثار البيئية للوقود الاحفوري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسع في تنمية البدائل المتجددة.
التعليم	ضمان وفرة المتدربين و المؤلّين (الكادر البشري) لكل القطاعات الإقتصادية الأساسية.	ضمان الاتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة ضحية ومنتجة.	إدماج البيئية في ثقافة المجتمع البرامج التعليمية.
الدخل	زيادة الكفاءة الإقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي.	دعم المشروعات الصغيرة خلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي.	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الإقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية.

المصدر: باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص: 194 .

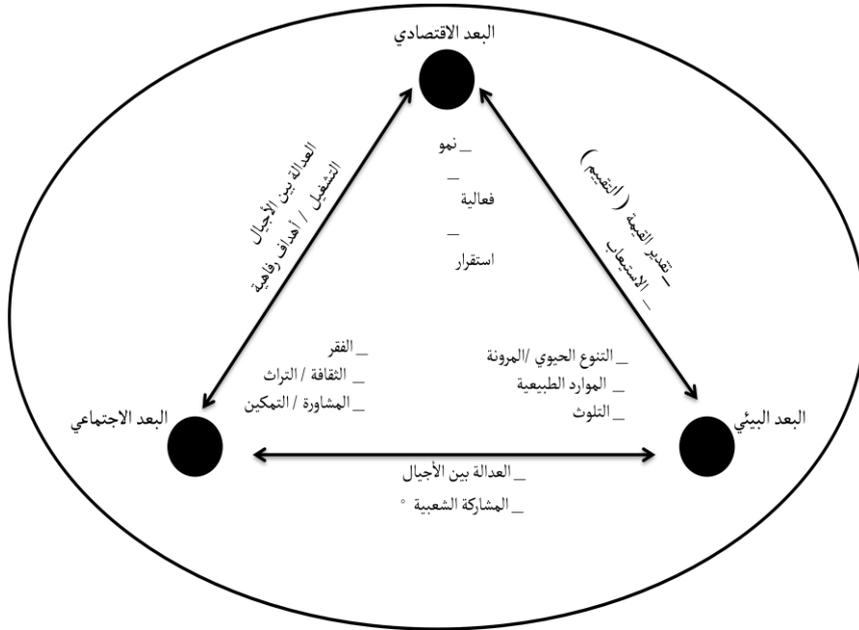
كما يضيف علماء الإقتصاد بعدا أساسيا آخر وهو البعد السياسي الذي يهتم بتجسيد الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية، إدارة تضمن الشفافية والمشاركة في إتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصادقية وتوالي السيادة والإستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة، وتكمن أهمية هذا البعد في مساهمته الفعالة في تجسيد معايير الإستدامة على مستوى البعد

¹ - خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص: 28.

الإقتصادي، الإجتماعي والثقافي، البيئي والتكنولوجي¹، حيث أن هناك علاقة مباشرة بين البيئة السياسية الصحية باحترام الحريات ومشاركة المجتمع في إتخاذ القرار، وبين تعبئة المجتمع أقصى طاقاته لتحقيق الخطط الإنمائية، نظرا لأهمية الرقابة الشعبية على السياسات الإقتصادية لضمان الاستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية وتحقيق التنمية الحقيقية من خلال بعث فرص الإستفادة المتكافئة دون التمييز الإقليمي بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية (أهم أسباب الفشل في البلدان النامية هو الانفراد بالسلطة وتبديد الموارد الإقتصادية الناضبة أو المحدودة).²

أما البعد المؤسسي فيتعلق بالإدارات والمؤسسات العامة، وهي تعتبر الأداة التنفيذية للدولة، والتي بواسطتها وعبرها يتم رسم وتطبيق سياستها التنموية، ومن ثم فإن تحقيق التنمية المستدامة والإرتقاء المطرد للمجتمعات ورفع مستوى نوعية الحياة للأفراد، وتأمين حقوقهم الإنسانية، وتوفير الإطار الصالح لإلتزامهم بواجباتهم تجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعا على مدى نجاح مؤسساتها وإداراتها في أداء وظائفها ومهامها³. ويمكن توضيح أبعاد التنمية المستدامة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم: 1-2 : أبعاد التنمية المستدامة



Source: Lovenzo Giovanni Belli, Patrice Harou, Anil Markandya, **Environmental economics for sustainable growth : a handbook for practitioners**, Cheltenham Elgar, Great Britain , 2002, P: 18

- louis Guay, Laval Doucet, Luc Bouthillier, Guy Debailleul , **Les enjeux et les défis du développement durable: connaître, décider, agir**, les presses de l'université Laval canada , 2004, P :16

- صالح صالح، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الإستخدامية للثروة البرولية في الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 8/7 أفريل 2008، منشورات مختبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة 2008، ص: 872.

¹ - صالح صالح، 2008، مرجع سابق، ص: 872.

² - عبد الوهاب الأمين، **التنمية الإقتصادية: المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية** ، الطبعة الأولى، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة- المملكة العربية السعودية 2000، ص: 395.

³ - فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص - ص: 54-55.

4-2- مؤشرات قياس التقدم المحزر نحو إرساء التنمية المستدامة

إن قياس التنمية عموماً يطرح العديد من الإشكاليات، ويعد الإقتصادي السويدي Gunnar Myrdal أحد الإقتصاديين الذي أشار إلى ذلك، من خلال تعريفه للتنمية على أنها: " الحركة نحو الأعلى بالنسبة للنظام الإجتماعي ككل وهي الحركة التي نلاحظ فيها السببية الحلقية بين الشروط والتغيرات المرافقة للتأثيرات المترابطة " ¹ وتتعدّد إشكالية القياس وتعمق إذا تم الإسقاط على التنمية المستدامة، حيث تتداخل الأبعاد وتثار العديد من نقاط الالتقاء والتنافر، وعلى الرغم من الجدل القائم حول مؤشرات التنمية المستدامة التي تم إقتراحها والعمل وفقها، إلا أنها تساهم في الوقوف عن كثب في تقييم مستوى التقدم نحو إرسائها، من خلال تقديم مشهد عام ومرجع لما تحقق من نتائج وما يجب أن تتضمنه السياسة الإقتصادية وحتى الإجتماعية والبيئية من إصلاحات تحاكي المعطيات القائمة وتُفَعِّل إمكانية تجسيد الأهداف المسطرة.

تُضمّن الفصل الأربعون من جدول أعمال القرن العشرين المتعلق بمختلف الأعمال الواجب القيام بها خلال الفترة المستقبلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مجموعة مؤشرات تكون بمثابة أدوات لإتخاذ قرارات على جميع المستويات ورصد التقدم المحرز لصالح التنمية المستدامة. وقد طُلب على الخصوص من البلدان على المستوى الوطني، ومن المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية على المستوى الدولي، وضع مفهوم مؤشرات التنمية المستدامة قصد تشخيصها. كما دعى الحكومات إلى الشروع في إعداد دراسات حول وضع مؤشرات التنمية المستدامة بإنسجام أو وفقاً للأوضاع السائدة¹. وتتأتى أهمية تصميم مؤشرات التنمية المستدامة * من دورها المحوري في تحديد السياسات والإستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة، ولتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف، ذلك أن مؤشرات التنمية المستدامة تبين التغيير الحاصل في ظاهرة معينة (إقتصادية، إجتماعية بيئية...) وبالتالي تقييم مدى تحقق هدف معين لتوفير القدرة على صناعة السياسة وإتخاذ القرار الملائم، وتجدر الإشارة إلى ضرورة العمل الجاد على تطوير مؤشرات للتنمية المستدامة تحاكي المعطيات القائمة في البلد المعني ذلك أن مؤشرات التنمية المستدامة المقترحة من طرف الأمم المتحدة ليست قابلة للتطبيق أو الإستخدام في جميع الأوضاع لكونها لا تعكس حقائق تلك البلدان. ومع ذلك، يمكنها أن تشكل إطاراً مرجعياً لإرساء مؤشرات تعكس إلى أفضل قدر ممكن الإشكاليات والحقائق الإقتصادية، والإجتماعية، والبيئية والمؤسسية لتلك البلدان.

وتتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية التي تضمنتها توصيات الأجنحة 21، وفق ما أقرته لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة، وهي: المساواة الإجتماعية، الصحة العامة، التعليم، النوع الإجتماعي أنماط الإنتاج والإستهلاك، السكن، الأمن، السكان، الغلاف الجوي، الأراضي، البحار المحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة التنوع

¹ - فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص - ص: 31-32 .

¹ - الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، المركز الإقليمي لشمال أفريقيا، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، وضع وإستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، طنجة- المغرب، 13-16 مارس 2001.

* أنظر قائمة بمؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ال 134 (الأمم المتحدة 1996). عن كتاب:

الحيوي، النقل، الطاقة، النفايات الصلبة والخطرة، الزراعة، التكنولوجيا الحيوية التصحر والجفاف، والغابات، السياحة البيئية، التجارة، القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية¹. وفيما يلي استعراض للمجموعات الأربعة الأساسية لمؤشرات التنمية المستدامة المعتمدة من قبل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتي تصنف إلى مؤشرات القوى الدافعة (تتعلق بالضغوطات التي تنجر عن الأنشطة والأنماط السائدة) ومؤشرات الحالة (إعطاء صورة عامة عن الحالة الراهنة للبيئة والموارد، مثل: نوعية المياه الهواء...) ومؤشرات الإستجابة التي تتضمن التدابير المتخذة Pressure, state, response Indicators، كما تجدر الإشارة إلى أن أجندة التنمية المستدامة 2030 والتي حملت أهدافا موسعة للتنمية المستدامة وفق ما تم توضيحه، حملت تطورا في مؤشرات التنمية المستدامة لاستيعاب الأهداف المسطرة*.

4-2-1- المؤشرات المتعلقة بالبعد الإقتصادي للتنمية المستدامة

في إطار جدول أعمال القرن 21 صنفت المؤشرات الإقتصادية للتنمية المستدامة ضمن ثلاث مجموعات أساسية حيث تتعلق المجموعة الأولى بالتعاون الدولي للتعجيل بالتنمية المستدامة تتضمن: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحصص الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وصادرات السلع والخدمات إلى واردات السلع والخدمات فيما تتعلق المجموعة الثانية بتغير أنماط الإستهلاك، ومن أهم المؤشرات ضمنها نجد نصيب الفرد السنوي من إستهلاك الطاقة؛ أما المجموعة الأخيرة فتتعلق بالموارد والآليات المالية، وتشتمل على رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة أو المتلقاة¹. ويمكن توضيح أهم المؤشرات المتعلقة بالبعد الإقتصادي للتنمية المستدامة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 2-2: المؤشرات الإقتصادية للتنمية المستدامة

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الحصول على الطاقة المتجددة ونصيب الفرد من الإستهلاك السنوي للطاقة
حصص الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي	كثافة استخدام الطاقة
الميزان التجاري للسلع والخدمات	توليد النفايات الصلبة
نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي	توليد النفايات المشعة
نسبة المساعدات الإنمائية المقدمة المتلقاة إلى الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من المسافة المقطوعة حسب وسائل النقل
كثافة استخدام الموارد	تدوير النفايات وإعادة إستخدامها

Source : United Nation commission on sustainable development, Indicators of Sustainable Development Framework and Methodologies, New York, 2001.

لأن الإستدامة الإقتصادية تتعلق بعدم تناقص الرفاهية على المدى الطويل، بحيث يتم المحافظة على رأس المال الذي يضمن استمرارية توليد الدخل بهدف تعظيم الرفاهية البشرية، ودون تجاوز حدود التوازن الإيكولوجي وهو ما يجعل إعداد مؤشر مركب يعكس مضمون الإستدامة الإقتصادية في غاية الصعوب، إلا أن هذا لا يمنع من استعراض جملة من

¹ - أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص: 145.

* للتفصيل في مؤشرات التنمية المستدامة تبعا لأهداف خطة التنمية المستدامة 2030 انظر:

THE DANISH INSTITUTE FOR HUMAN RIGHTS, THE HUMAN RIGHTS GUIDE TO THE SDGS, **GOALS, TARGETS AND INDICATORS**: <http://sdg.humanrights.dk/en/goals-and-targets>.

¹ - اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا: تحليل النتائج، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

المؤشرات المستحدثة والمطورة والتي تم تعديلها للإستجابة للتنمية المستدامة، كما يُعوّل عليها لتعكس طبيعة تأثير السياسات الإقتصادية على الموارد المتاحة والتوازن الإيكولوجي.

يعتبر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي من أبرز المؤشرات المعتمدة لتحديد مستوى التنمية في بلد معين ويصنف على أنه من مؤشرات القوى الدافعة للنمو الإقتصادي، وعنصر مهم من عناصر تحديد نوعية الحياة، ولكن البلدان التي تتمتع بدخل فردي مرتفع، ليست دائما أفضل حالا من البلدان التي تتميز بدخل فردي منخفض، لأن هناك العديد من جوانب الرفاه البشري، لا يمكن لهذا المؤشر استيعابها، وهو ما دفع لإعتماد طرائق مختلفة لإدماج بيانات أوسع ضمن متوسط الدخل، مثل البيانات المتعلقة بالصحة، ومستويات التعليم وذلك لتقييم تقدم الإنجازات فيما يتعلق بالتنمية الإقتصادية والبشرية، كما أن الإستيعاب الأفضل للتنمية المستدامة أدى نحو بحث محاولات جادة لتخضير الحسابات القومية، لمراعاة التغيرات في رأس المال الطبيعي في حساب الناتج المحلي الإجمالي، من خلال إستحداث الصيغة المالية¹:

الناتج المحلي الصافي الأخضر = الإستهلاك + صافي التغير في إجمالي الأصول.

= الإستهلاك + الإيدار الحقيقي.

بالإضافة إلى تطوير الأساليب الإحصائية لحساب التغيرات في رأس المال البشري باعتبار أن رأس المال الطبيعي ورأس المال البشري يجسدان عنصرتين أساسيتين في تكوين ثروة أي بلد، وهو ما أكدته البنك الدولي ضمن دراسة حديثة طرحت مفهوما للتنمية المستدامة أكثر شمولا وقابلية للقياس، ذلك أنه عرّف التنمية المستدامة على أنها: "عملية إدارة محفظة الأصول وذلك للحفاظ ولتحسين الفرص المتاحة للأفراد" وانطلاقا من هذا التعريف فإن أحد المؤشرات الممكنة والمشار إليه من خلال العلاقة اعلاه لتحديد أن التنمية مستدامة أو غير مستدامة هو معدل الإيدار الحقيقي genuine domestic saving rate أو معدل الإستثمار الحقيقي genuine domestic investment rate، وهو مؤشر إحصائي مستحدث من قبل خبراء البنك الدولي، حيث يمثل مؤشر الإقتصاد الكلي للإستدامة قادر على تحديد الآثار المستقبلية لمستويات الرفاهية الحالية¹، وهي مستمدة من الأدبيات المتعلقة بالإستدامة الضعيفة، ومحاسبة الدخل والثروة² فالقياسات المعيارية لتراكم الثروة تحمل وتتجاهل الاستنزاف والمدر والتلف الذي يلحق بالموارد الطبيعية: مثل الغابات وحقول النفط من جهة والإستثمار في واحدة من الأصول الأكثر قيمة (رأس المال البشري) من جهة أخرى. وبالتالي فقد تم تصميم مؤشر معدل الإيدار (الإستثمار) الحقيقي لتصحيح هذا العيب عن طريق تعديل معدل الإيدار المحلي عن طريق خصم أو تخفيض ما تم تقديره من استنزاف أو تلوث أو أضرار للموارد الطبيعية (فقدان رأس المال الطبيعي)

¹ - Jennifer Hill, Alan Terry, Wendy Woodland , Sustainable Development: National Aspirations, Local Implementation, First Published, Ashgate Publishing, 2006 , P: 52.

¹ -Paola Biasi, Benedetto Rocchi, **The Genuine Saving indicator: estimates at the sub national level in Italy**, Working Papers – Economics, DISEI - Università degli Studi di Firenze.

http://www.disei.unifi.it/upload/sub/pubblicazioni/repec/pdf/wp02_2016.pdf (25/07/2014).

²-Nick Hanley, Louis Dupuy, Eoin McLaughlin , Genuine Savings and Sustainability, University of St. Andrews Discussion Papers in Environmental Economics Paper , November 2014. <http://www.st-andrews.ac.uk/media/dept-of-geography-and-sustainable-development/pdf-s/DP%202014-09%20Hanley,%20Dupuy%20&%20McLaughlin.pdf>

(25/07/2014).

بالإضافة إلى إدماج الزيادة في نمو قيمة رأس المال البشري (الإستثمار في التعليم والخدمات الصحية الأساسية) وتقدم صيغة المؤشر على النحو التالي:

معدل الإدخار المحلي الحقيقي = (الزيادة في رأس المال المادي - التدهور في رأس المال الطبيعي + الزيادة في رأس المال البشري) / الناتج المحلي الإجمالي $\times 100$

بالتالي فإن¹:

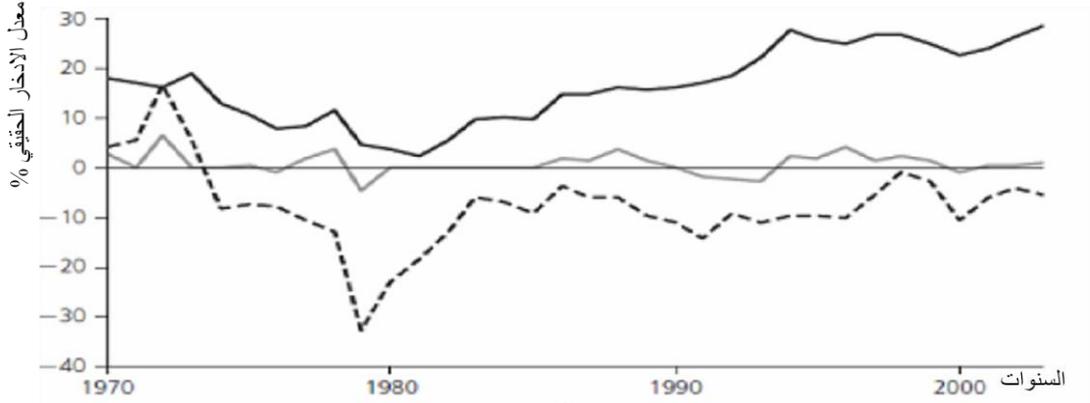
التغير في نصيب الفرد من الثروة = الإدخار الحقيقي للفرد - (نصيب الفرد من الثروة . معدل النمو السكاني)

بناء على هذا المؤشر، فإن التقديرات الأولية تشير إلى أن معظم البلدان التي تعتمد على الموارد (بما في ذلك كل البلدان الريفية المصدرة للنفط) تحتكم على مدخرات محلية حقيقية سلبية أو منخفضة - انظر الشكل رقم: 1-2 وذلك بسبب الحسارة في الثروة الوطنية جراء استنزاف الموارد والتدهور الناتج عن انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والتي تفوق المنافع الناتجة عن الإدخار الصافي المحلي، وبالتالي فإن الثروة الإجمالية المحلية aggregate national wealth لهذه البلدان سوف تتناقص، وذلك على حساب الرفاه البشري، وأفاق التنمية المستقبلية، وبالتالي فإن التنمية لن تكون مستدامة حتى لو تم تسجيل معدلات نمو اقتصادي مرتفعة أو إيجابية والملاحظ أن هذا المؤشر للتنمية المستدامة يفترض درجة إستبدال عالية High substitutability بين مختلف مكونات ثروة البلد، فعلى سبيل المثال فإن استنزاف الموارد الطبيعية يمكن تعويضه عن طريق استثمار العائد من هذه الموارد في التعليم (بناء رأس المال البشري) أو في مشروعات جديدة (بناء رأس المال المادي للبلد) ولكن هذا المنطق يمكن أن يكون صحيحا فقط إذا كانت الإستثمارات تعويضية كأن يؤدي الإستثمار إلى بعث تكنولوجيات جديدة تتيح إستخدام الموارد المتجددة عوضا عن تلك غير المتجددة (الطاقة الشمسية بدلا من النفط مثلا) أو ضمان إنتاج أكثر كفاءة يستخدم موارد و طاقة أقل ضمن المدخلات، كما ينتظر أن إرتفاع مستويات الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات والسلع التي تعتمد قدر أقل من الموارد والطاقة. ومع ذلك فإن هناك بعض الموارد الطبيعية لا يمكن للبشرية أن تعويضها، لأنها غير قابلة للإحلال كالأنظمة الحيوية لدعم الحياة على الأرض، مثل: طبقة الأوزون...، عموما يوجد إتفاق عام على أهمية الحفاظ على النظام الإيكولوجي لأن أي خسائر للتنوع البيولوجي يضر بنحو خطير على خيارات الأجيال الحالية والمستقبلية. على الرغم من الجدلية التي يطرحها مؤشر الإدخار الحقيقي كأحد مؤشرات التنمية المستدامة، وصعوبة تقديره بشكل يقارب الواقع تماما، إلا أنه يلعب دورا هاما في جذب إنتباه الحكومات إلى مسألة الإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية ضمن المدى البعيد، بل إنه حتى في الدول التي يكون الأداء فيها جيد من حيث هذا المؤشر فإنه من المحتمل أن تكون في الواقع قريبة من الحدود الحرجة في إستخدام العديد من الموارد الطبيعية¹.

¹ - Jennifer Hill, Alan Terry, Wendy Woodland, Op-Cit , P: 54.

¹ - Beyond Economic Growth, An Introduction to Sustainable Development, Op- Cit, P -P : 110- 117 .

الشكل رقم: 2-2: الإدخار الحقيقي ضمن الفترة 1970 – 2003



Source : World Bank, **Where is the wealth of nations? Measuring capital for the 21st century**, Washington, United State American, 2006, P: 41.

يلخص هذا الشكل الصادر ضمن تقرير للبنك الدولي سنة 2006، الإدخار الحقيقي ضمن الفترة 1970 – 2003 والجدير بالإشارة إليه هو تسجيل معدلات سلبية للإدخار الحقيقي على مدى فترة الدراسة ضمن منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، حيث يتزايد اعتماد الدول في هذه المنطقة على المواد الأولية وخاصة البترول، ذلك أن أغلبها دول ريعية، وما يُعمَّق سلبية معدلات الإدخار الصافية ضمن هذه المنطقة هو أن الجزء الأكبر من العوائد المتحصل عليها من استخدام الموارد الأولية تُوجه نحو الإستهلاك مقابل نسبة ضعيفة من الإستثمار الذي بدوره يكون في أصول غير منتجة عادة في ظل سيادة ثقافة الريع.

في إطار نفس السياق المتضمن إدماج مكونات التنمية المستدامة، فإن لجنة التنمية المستدامة بالأمم المتحدة اقترحت المحاسبة الخضراء* كأحد أبرز المؤشرات، حيث تستند على فكرة الربط بين المحاسبة الإقتصادية والمحاسبة البيئية لقياس ناتج محلي إجمالي أخضر(تعديل الحسابات الوطنية لتشمل أضرار البيئة، وخدمات البيئة والتغيرات في رأس المال الطبيعي) ذلك أن القياس التقليدي للناتج المحلي الإجمالي لا يقدم سوى صورة جزئية للتغيرات في الرفاه، تعكس فقط العناصر التي تتفاعل في الأسواق، وبالتالي يتم استبعاد مختلف الأصول البيئية غير المدجة ضمن ميكانيزم السوق¹. من جهة أخرى فإن المؤشرات الإقتصادية للتنمية المستدامة، وفي محاولة لإستيعاب التحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين، عبر إقامة تصور لنظام اقتصادي قادر على الإستمرار أفقياً وعمودياً، ذلك أن ضوابط التنمية المستدامة تستدعي إقتطاع جزء من الدخل لتدارك الأضرار الناتجة عن زيادة النمو، يترجم هذا الإقتطاع المتزايد عبر الزمن تناقصاً في رأس المال وتضييق الخيارات المستقبلية، وهو ما يتناقض مع الإستدامة عليه فإن تشخيص مدى استدامة

* يواجه هذا المؤشر تحديات عديدة، من الناحية الفنية المتعلقة بإعادة صياغة المفاهيم، ومن الناحية الإجرائية، صعوبة التقييم، واختلاف مداخل الإسقاط الواقعي المستند على المزاوجة بين الحسابات البيئية والإقتصادية.

¹ - أشرف محمد عاشور، مرجع سابق، ص - ص : 360 - 361.

المؤشرات الإقتصادية يتطلب تصحيح الناتج المحلي بيئياً (إن الناتج الداخلي الخام لا يعكس الأضرار التي لحقت بالبيئة والموارد الطبيعية جراء عملية الإنتاج¹) عبر الصيغة المقترحة التالية²:

الناتج المحلي الصافي المصحح بيئياً = الناتج المحلي الإجمالي - (إنفاق إستهلاكي من أجل مقاومة التلوث + التكاليف البيئية الناتجة عن الإستهلاك الشخصي + التأثيرات البيئية المقدرة نقدياً على الصحة) .

4-2-2- المؤشرات المتعلقة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة

نظرياً من الممكن قياس حجم الموارد التي تتدفق خلال دورة الإنتاج والإستهلاك البشري، فالحجم الكلي لهذا التدفق، يدعي بتدفق الإنتاجية throughput يحدد الحجم الكلي للضغط الذي يفرضه البشر على البيئة الطبيعية وبالتالي فإن الإستدامة البيئية تتحدد من خلال الإنتاجية المادية throughput ضمن المستويات التي لا تلحق أضراراً جسيمة بتجدد الموارد، إمتصاص التلوث وغيرها من الوظائف الأخرى. والفضاء ضمن هذه الحدود يدعى الفضاء البيئي environmental space الذي تتقاسمه جميع البشرية، ومن ثم تحديد ما إذا كان بلد معين يتطور بطريقة مستدامة بيئياً وإستدامة للموارد الطبيعية والتلوث بالمقارنة مع الفضاء البيئي لهذا البلد.

تشكل مؤشرات الإستدامة البيئية جزءاً مهماً من مؤشرات التنمية المستدامة، حيث يمكن من خلالها مراقبة الوضع البيئي، لضمان استمرارية عملية التنمية دون تجاوز حدود التوازن الإيكولوجي (دون الأضرار بالبيئة) وبنائاً بمؤشرات الإستدامة البيئية أن تعكس التغير الذي يحدث في الموارد والبيئة عبر الزمن، كما يتوجب أن تكون قابلة للمقارنة بين مختلف المناطق وتستجيب لمرجعية محلية وإقليمية ودولية، ويخضع تصميمها لمحصلة خبرات علماء البيئة والإقتصاد. وقد تضمن الهدف السابع من أهداف الألفية الثالثة (سبتمبر 2000) المتعلق بكفالة أو ضمان الإستدامة البيئية على مجموعة من الأهداف الفرعية التي تم ربطها بمجموعة من المؤشرات للاستدلال على مدى تحقيقها، فنجد ان الهدف المتعلق بادماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية لتدارك ندرة الموارد البيئية، تضمن مؤشرات بيئية أهمها نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات؛ معدل إنبعاث ثاني أكسيد الكربون، لكل فرد ولكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إستهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، نسبة الأرصد السميكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة؛ وكذلك نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة، ونسبة المناطق البرية والبحرية المحمية، ونسبة الأجناس المهددة بالإنقراض. أما الهدف الفرعي الثاني، فتضمن تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول بصورة دائمة على المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي إلى النصف بحلول سنة 2015، وأهم المؤشرات التي رصدت للوقوف على مدى تحقيق هذا الهدف نجد نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه صالحة للشرب، ونسبة السكان الذين يتمتعون بخدمات الصرف الصحي. أما الهدف الفرعي الثالث ضمن محور كفالة الإستدامة البيئية فيتعلق بتحقيق تحسين هام لما يقل عن مائة مليون من القاطنين في أحياء فقيرة مكتظة وذلك بحلول عام 2020، وتم الإعتماد على مؤشر نسبة سكان الحضر

¹ -Jean Gadery, **Les Nouvelles Théories de La C roissance, Croissance et Innovation**, Cahiers Français, n°= 323, Novembre/Décembre,2004, la Documentation Française, P :13.

² -جميل طاهر، تطور مفهوم التنمية المستدامة وانعكاساته على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، مجلة بحوث إقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية العدد9، القاهرة مصر، خريف 1997، ص 95

المقمن في أحياء فقيرة لمتابعة مدى النجاح في تحقيق الهدف المسطر. وقد طرحت الدراسة التي قدمها المنتدى الإقتصادي العالمي لمؤشرات التنمية المستدامة (2002) حول الإستدامة البيئية، والتي شملت قرابة 182 دولة مقياسا للإستدامة البيئية يتضمن 20 مؤشرا رئيسيا، مقسمة إلى حوالي 68 مؤشر فرعي، قد استندت الدراسة على ارضية منهجية قائمة على خمس محاور أساسية للإستدامة البيئية، تمثلت فيما يلي¹:

أ - الأنظمة البيئية: تعتبر الدولة ذات استدامة بيئية، بالمدى الذي تتمكن فيه من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية في مستويات صحية، والى المدى الذي تكون فيه هذه المستويات تتجه نحو التحسن لا التدهور؛

ب - تخفيف الضغوطات البيئية: تكون الدولة ذات استدامة بيئية، بالمدى الذي تكون فيه الضغوطات البشرية على البيئة قليلة، إلى درجة عدم وجود تأثيرات بيئية كبيرة على الأنظمة الطبيعية؛
ت - تخفيف الهشاشة الإنسانية: تكون الدولة ذات الإستدامة البيئية، بالمدى الذي تكون فيه أنظمتها الإجتماعية وسكانها غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي، وكلما تراجع مستوى تعرض المجتمع للتأثيرات البيئية كلما كان النظام أكثر إستدامة؛

ث - القدرة الإجتماعية والمؤسسية: تكون الدولة ذات استدامة بيئية، بالمدى الذي تكون قادرة على إنشاء أنظمة مؤسسية، واجتماعية قادرة على الإستجابة للتحديات البيئية؛

ج - القيادة الدولية: تكون الدولة ذات استدامة بيئية، بالمدى الذي تكون فيه متعاونة دولياً في تحقيق الأهداف المشتركة لحماية البيئة العالمية، وتخفيض التأثيرات البيئية العابرة للحدود.

على الرغم من أهمية الدراسة التي قدمها المنتدى الإقتصادي العالمي لمؤشرات التنمية المستدامة حول الإستدامة البيئية، إلا أنها واجهت جملة من الإنتقادات، لعل أبرزها عدم إدماج احتساب كلفة التأثيرات البيئية للدول خارج حدودها، وهذا ما وضع دولا كثيرة ذات تأثيرات ملوثة وضارة بيئياً على الموارد الطبيعية خارج حدودها، مثل: كندا والولايات المتحدة، ومعظم الدولة الغربية في مراكز متقدمة في قائمة الدول ذات الإستدامة البيئية العالية.

قبل التطرق إلى مجموع المؤشرات المدرجة تحت هذا البعد والمصممة من قبل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (2001) لابد من الإشارة إلى أنها تندرج ضمن مجموعتين رئيسيتين، حيث تعكس الأولى الوضع القائم، بينما تعكس الثانية جانب الأداء¹، تبعاً لما يلي:

أولاً : مؤشرات الوضع القائم: وتتضمن²:

أ - مؤشرات قوى التوجيه: توضح هذه المؤشرات التقدم الإجتماعي والديموغرافي والإقتصادي في المجتمعات وعلاقة ذلك بتغير نمط الحياة وأنماط الإنتاج والإستهلاك، وتشمل هذه المجموعة عدد كبير من المؤشرات التي تقود التغيرات الرئيسية

¹ - باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص: 209.

¹ - خميس عبد الرحمن رداد، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة. مقال متاح على الرابط :

<http://www.csrna.net/sites/default/files/> (22/07/2014).

² -Edith Smeets and Rob Weterings, **Environmental indicators: Typology and overview**, European Environment Agency, Technical report No 25, Copenhagen, 1999, P-P:8- 11 .

التي تحدث على البيئة بشكل عام، فمثلا النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الطلب على الطاقة وموارد المياه وغيرها من الموارد الطبيعية والتي تؤدي إلى حدوث استنزاف وتلويث لتلك الموارد، أما التقدم الاقتصادي فغالبا يصاحبه زيادة في استخدام الطاقة والموارد الطبيعية مما يؤدي إلى الضغط على البيئة، وتشمل هذه المجموعة النمو السكاني ونمو احتياجات ونشاطات الأفراد والمؤشرات الاقتصادية وغيرها؛

ب مؤشرات الضغط: هي المؤشرات التي توضح الضغط الذي يحدث على البيئة بعناصرها المختلفة نتيجة الانبعاثات الضارة منها الفيزيائية والبيولوجية، إضافة إلى استخدامات الموارد الطبيعية والأرض بحيث تؤدي إلى إحداث أضرار على البيئة والموارد الطبيعية، ومن الأمثلة على هذه المؤشرات مؤشر انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وإستخدام الصخور والحجارة للبناء ومساحة الأراضي الزراعية التي تستخدم لإنشاء الطرق والأبنية...؛

ت مؤشرات الحالة: توضح هذه المجموعة من المؤشرات الحالة الجديدة التي تصبح عليها البيئة والموارد الطبيعية نتيجة حدوث الضغط على عليها، وتعتبر مؤشرات هذه المجموعة عن كمية ونوعية الصفات الفيزيائية (مثل درجة الحرارة) والصفات البيولوجية: مثل مخزون الأسماك والظواهر الكيميائية، مثل: تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي؛
ث مؤشرات الأثر: بسبب الضغط على البيئة، فإن حالتها تتغير، وهذا التغير يؤدي إلى حدوث آثار على الوظائف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الذي يعيش في تلك البيئة، مثل مدى توفر الظروف الصحية ومدى توفر الموارد الطبيعية، والتنوع الحيوي، تستخدم مؤشرات الأثر لوصف هذه الآثار، حيث تحدث الآثار في تسلسل معين، تلوث الهواء قد يسبب الاحتباس الحراري (الأثر الرئيسي) والذي يسبب بدوره زيادة في درجة حرارة الأرض (تأثير ثانوي) والذي قد يؤدي إلى إرتفاع مستوى سطح البحر، وإمكانية حدوث فقدان التنوع البيولوجي؛

ج مؤشرات الإستجابة: توضح هذه المجموعة من المؤشرات استجابة الأشخاص في المجتمع والحكومات لمنع وحماية وتعويض وتحسين، أو التخفيف من حدة، أو التكيف مع التغيرات في حالة البيئة، وهي بمثابة قوى دافعة لإعادة توجيه الاتجاهات السائدة في أنماط الإستهلاك والإنتاج، كما تتم الإستجابة عبر رفع كفاءة المنتجات والعمليات، من خلال تحفيز التنمية وانتشار التكنولوجيا النظيفة، ومثال مؤشرات الإستجابة، نجد: معدلات إعادة التدوير؛

ثانيا: مؤشرات الأداء: إن مؤشرات الوضع القائم تعكس الوضع كما هو عليه، دون الإشارة إلى الحالة التي لا بد أن يكون عليها؛ في المقابل نجد أن مؤشرات الأداء، تُمكن من المقارنة بين الوضع البيئي القائم الوضع المستهدف أو المرغوب حيث تلجأ الدول إلى مؤشرات الأداء لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف البيئية ومن بين هذه المؤشرات: السياسات الوطنية للوصول إلى الحالة المستهدفة؛ السياسات الدولية والتي وافقت عليها الدولة؛ مستوى الإستدامة المقدر. عموما يمكن معالجة المؤشرات البيئية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 2-3 : المؤشرات البيئية المصممة من قبل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2001

إنبعاث الغازات الدفيئة	إستهلاك المواد المستنفذة للأوزون
مساحة الأراضي القابلة للزراعة المخصصة لزراعة المحاصيل	درجة تركز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية في المناطق الحضرية
النسبة المئوية للسكان المقيمين في المناطق الساحلية	السحب السنوي من المياه الجوفية والسطحية كنسبة مئوية من الموارد المائية

الحصيلة السنوية للصيد حسب الأنواع الرئيسية للثروة السمكية	إستخدام المبيدات في مجال الزراعة
مساحة الغابات كنسبة مئوية من مساحة الأراضي	انتشار الأنواع الرئيسية من الأحياء
إستخدام الأسمدة	كثافة إستخدام الأخشاب
درجة تركيز الطحالب في المياه الساحلية	الطلب البيولوجي على الأكسجين في الكتل المائية

Source : United Nation commission on sustainable development, Indicators of Sustainable Development Framework and Methodologies, Op-Cit .

كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى ما يعرف بالمؤشرات المركبة لقياس الإستدامة البيئية، وتعني إستخدام مجموعة من البيانات الإحصائية بهدف تكوين مؤشر واحد، فمثلا يمكن تحويل جميع ما يستهلكه الإنسان من مختلف السلع إلى كميات ثاني أكسيد كربون منبعثة وذلك بإستخدام معاملات تحويل معينة، وفيما يلي دراسة حالة للمؤشرات البيئية المركبة والتي تستخدم الهكتار العالمي كوحدة للقياس، حيث نجد¹:

أ - البصمة البيئية Ecological footprint: تمثل البصمة البيئية جانب الطلب على الموارد الطبيعية من قبل الإنسان والبصمة البيئية هي إجمالي ما يستهلكه سكان دولة معينة من الموارد سواء من الإنتاج الذاتي أو المستورد وحجم الضرر الذي يولده إستخدام هذه الموارد على الطبيعة. ويجري تقييم هذا الإستهلاك بالهكتار العالمي (هو هكتار معياري لحساب معدل الإنتاجية العالمية لمساحة معينة من الأرض والمياه في سنة معينة) ويشمل ذلك الأراضي الزراعية والغابات وأماكن الصيد اللازمة للحصول على الغذاء واللباس والأخشاب، إضافة إلى القدرة على استيعاب الملوثات التي تنتج عن الطاقة المستخدمة كما يشمل توفر ذلك البنى التحتية لممارسة الأنشطة البشرية المختلفة. وتساوي البصمة البيئية لدولة معينة مجموع الإنتاج المحلي للدولة إضافة إلى المستوردات والتغير في المخزون من السلع مطروحا منها الصادرات من السلع والخدمات. ويشمل حساب البصمة البيئية أكثر من 200 مجموعة من الموارد، والتي تشمل إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني، والأسماك، وأخشاب الوقود وغيرها، كما يشمل حساب البصمة البيئية إنتاج ثاني أكسيد الكربون، إذ يقيس هذا المؤشر الطلب البشري الحيوي على الموارد مقيما بالمساحة المنتجة بيولوجيا من الأرض والبحر لتلبية الإحتياجات الخاصة بالسكان إضافة إلى استيعاب التلوث الناتج عن النفايات؛

ب - السعة البيولوجية Bio capacity: تعرف بأنها قدرة النظام الحيوي على إنتاج مواد بيولوجية نافعة واستيعاب النفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية في الوقت الراهن، فهي تتعلق بجانب العرض من الموارد، وتشمل السعة البيولوجية خمسة مكونات وهي: أراضي المحاصيل الزراعية، المراعي، صيد الأسماك، الغابات، والمباني. يعكس هذا المؤشر الوضع الصحي للنظام الحيوي على كوكب الأرض حيث يقيس التغير على التنوع الحيوي على كوكب الأرض. في عام 2010، بلغت السعة البيولوجية للأرض حوالي 12 مليار هكتار عالمي، أي حوالي 1,7 هكتار عالمي لكل شخص على الكوكب. إن الحالة المثلى تستوجب أن تكون السعة البيولوجية مساوية للبصمة البيئية وذلك للمحافظة على التوازن وقد دلت تقديرات

¹ - خميس عبد الرحمن رداد، مرجع سابق : ص- 87 - 90.

البصمة البيئية لعام 2005 أن البصمة البيئية تجاوزت السعة البيولوجية بما نسبته 30 % على المستوى العالمي ويطلق على هذا الوضع تجاوز الهدف.

4-2-3- مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

تتعلق المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة* بمحاور أساسية تتمثل في: العدالة والمساواة الاجتماعية ونوعية الحياة ووضعية السكان، بالإضافة إلى الصحة والتعليم، والفقر ومعدل البطالة ... والجدول التالي يتضمن أهم مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

الجدول رقم : 2-4: أهم مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

معدل النمو السكاني	النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر
سكان المستوطنات الحضرية النظامية وغير النظامية	مؤشر جيني القياسي لتفاوت الدخل
الاطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من المرحلة الابتدائية	النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي
معدل الامام بالقراءة و الكتابة لدى البالغين	نسبة متوسط أجور الاناث إلى اجور الذكور
الوقاية تجاه الأمراض المعدية عند الاطفال	معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة
المساحة من الأرض للشخص الواحد	العمر المتوقع عند الولادة
عدد الجرائم المسجلة لكل 100 ألف نسمة من السكان	النسبة المئوية للسكان الذين تتمتعون بالمياه المأمونة للشرب
معدل البطالة	

Source : United Nation commission on sustainable development, Indicators of Sustainable Development Framework and Methodologies, Op-Cit .

5- أهداف التنمية المستدامة

إن الأهداف المرتبطة بنموذج التنمية المستدامة عادة ما تحدد التوجه العام للإسقاط الواقعي لهذا النموذج، وعليه فإنها تحاكي عاملي المجال الجغرافي والزمن، ذلك أنها تستجيب لطموحات الأفراد على المستوى المحلي دون التخلي عن الأجندة المتعلقة بمشروع الشراكة العالمي، فضلا عن تأمين إنتقال المكاسب وتقليل التكاليف عبر تعاقب الأجيال، ويمكن فيما يلي معالجة أبرز الأهداف* التي تم صياغتها ضمن نموذج التنمية المستدامة¹:

أ - تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تسعى التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية إلى تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا، اجتماعيا، نفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية فقط وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي؛

* look at : United Nations , Economic and social affairs . **Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies**, Third Edition, United Nations, New York,2007.

* للتفصيل حول أهداف التنمية المستدامة الى غاية 2030 انظر:

<http://www.un.org/sustainabledevelopment/>

¹ - عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار الصفا، عمان - الأردن، 2007، ص - ص: 29 - 30

ب تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاه البيئة وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تواجهها، من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة؛

ت -إحترام البيئة الطبيعية: من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة، على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام؛

ث تحقيق استغلال وإستخدام عقلائي للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تُحوّل دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على إستخدامها وتوظيفها بشكل عقلائي؛

ج ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تعمل التنمية المستدامة على توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية إستخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية الحياة وتحقيق الأهداف المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرا عليها، بمعنى وجود حلول مناسبة لها؛

ح -إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع: تبعا لنمط يلاءم إمكانياته ويسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الإقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية وإيجاد الحلول المناسبة دون أن تُستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل؛

خ تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية، ويبحث عن بدائل ذات كفاءة بالاعتماد على التطور التكنولوجي، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنية تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

تمثل هذه الأهداف أهم ما طرحه تقرير برونتلاند، وذلك بالإضافة إلى شيء من التفصيل حول هدف زيادة معدلات النمو، ومحاربة الفقر، شريطة المضي قدما لتحسين نوعية النمو المحقق من خلال تحقيق معدلات نمو مقبولة، مع الحد من استنزاف الموارد الطبيعية والطاقوية (الحفاظ على قاعدة الموارد وتعزيزها) وتأمين معدلات نمو سكاني مستدامة من خلال التعاون بين الدول المتقدمة والنامية لتخفيض عدد السكان، من خلال نشر ثقافة تخفيض عدد الولادات والعمل على رفع مستوى دخل الفرد، وتأمين مختلف الحاجات الأساسية وخدمات التعليم والصحة، وتغيير وضع المرأة...، ضرورة دمج مسائل البيئة والإقتصاد معا في صنع القرارات (توسيع دائرة مشاركة أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار) سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، إذ بات هذا الدمج ضرورة ملحة وحتمية لتحقيق تنمية مستدامة، وبالتالي دحر الإعتقاد السائد حول الأثر السلبي للسياسات الإقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستويات النمو الإقتصادي¹.

¹ - Commission mondiale pour l'Environnement et le Développement, **Notre Avenir à Tous**, Oxford Université Presse, Oxford, 1987, P.77

إن التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يمكن أن يكون له إلى جانب الآثار الإيجابية المحققة، آثار أخرى سلبية على البيئة، وذلك إذا لم تنفذ خطة التقدم في تحقيق الأهداف بشكل صحيح، وكمثال على ذلك فإنه يمكن أن يرتبط هدف الحد من الفقر والجوع في كثير من الحالات بزيادة الإنتاج الزراعي وما يرافق ذلك من استخدام للمياه واستخدام للأسمدة الكيماوية الإصطناعية، خاصة إذا علمنا بأن الزراعة تستخدم حوالي 70% من المياه العذبة وتساهم المبيدات والأسمدة في تلويث النظم الإيكولوجية المجاورة...، ويمكن تجاوز ذلك من خلال: إعادة صياغة أهداف وغايات جديدة تتضمن الحد من الآثار البيئية للنشاطات التنموية، التقليل من الآثار السلبية للبيئة جراء التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال التقليل من الآثار السلبية للزراعة من خلال التوجه نحو الزراعة المستدامة، التقليل من تلوث المياه غير المقصود والناتج عن توسيع شبكات الإمداد من خلال معالجة مياه الصرف الصحي، أو زيادة كفاءة استخدام المياه. بالإضافة إلى الإلتزام بالممارسات البيئية السليمة في تحقيق الأهداف المسطرة، مثل التحول نحو الإقتصاد الأخضر¹.

وتشكل سنة 2015 نقطة إنعطاف لسياسات التنمية، بحيث يتم الانتقال من فترة كانت جهود التنمية تتركز فيها على الأهداف الإنمائية للألفية، إلى خطة تنمية لما بعد عام 2015 تتضمن مجموعة واسعة وأكثر طموحا من أهداف التنمية المستدامة الواجب تحقيقها بحلول 2030، ويشير التقرير إلى أن تحقيق هدي التنمية الإقتصادية والتنمية البشرية يكون من خلال إتباع سياسات إقتصادية تتجاوز إخفاقات السياسة الإقتصادية، ويستلزم مثل هذا التوجه الجديد السعي نحو صياغة سياسات إقتصادية واجتماعية من شأنها تحقيق الأهداف المنشودة من خلال السياسات الداعمة للنمو الإقتصادي والعدالة في توزيع الدخل بما ينعكس على تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية للفرد¹.

فالأهداف الإنمائية المستدامة المعتمدة بالاجماع من قبل 193 دولة أعضاء في الأمم المتحدة ضمن قمة 25 سبتمبر 2015 تتصدى للاحتياجات في البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء، وتتناول خطة التنمية التي تم إقرارها الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الإقتصادية والبيئية، كما تعالج الجوانب المتصلة بالسلام والعدالة وفعالية المؤسسات كما تم التركيز على سبل التنفيذ بما في ذلك الموارد المالية، تطوير التكنولوجيا، ونقل وبناء القدرات، والدور الذي تؤديه الشراكات مع الأطراف الفاعلة إزاء تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن فيما يلي استعراض ما تقرر من أهداف والبالغ عددها حوالي 17 هدف وغاياتها البالغة 169 غاية ضمن لخطة الجديدة²:

¹ - United Nations Environment Programme (UNEP), **Embedding the Environment in Sustainable Development Goals**, Published by the UNEP, Nairobi, 2, July 2013, P-P : 11-12 (04/01/2015)

<http://www.unep.org/pdf/embedding-environments-in-SDGs-v2.pdf>

¹ - علي عبد القادر، عادل عبد العظيم إبراهيم، ملخص وقائع ورشة العمل الإقليمية حول: السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية، القاهرة: 26. 27 سبتمبر 2005 مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، المجلد الثامن، العدد الأول، ديسمبر 2005، ص - ص: 9 - 10.

² - <http://www.un.org/sustainabledevelopment/> (04/01/2015)

- www.dz.undp.org (04/01/2015)

- http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ares70d1_ar.pdf (04/01/2015) .

- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) , Arab Governance Report II, **Governance and Institutional Transformations in Conflict-affected Arab Countries**, United Nations Beirut – Lebanon , 2016, P-P : 20- 21.

أ - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان: إذ لا يزال القضاء على الفقر من أكبر التحديات التي تواجه البشرية فعلى الرغم من انخفاض معدلات الفقر المدقع إلى النصف منذ عام 1990، حيث بلغ عددهم 836 مليون في 2015 إلا أنه لازال الكثير من الناس يكافحون من أجل تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، لذا فإن خطة التنمية المستدامة 2030 تشدد إلى أهمية تركيز الجهود على القضاء على الفقر خاصة لدى الفئات الهشة التي تقف على خط المواجهة حيث انه لا يزال يوجد واحد من كل خمسة من سكان المناطق النامية يعيش على أقل من 1,25 دولار يوميا وهناك ملايين أخرى يحققون أكثر من ذلك قليلا، بينما هناك الكثيرون الذين يواجهون خطر الإنحدار إلى هوة الفقر من جديد. واعتبرت ان الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد ضمانا لمصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الإجتماعي، والإستبعاد من المجتمع علاوة على عدم المشاركة في إتخاذ القرارات. لذا يتعين أن يكون النمو الإقتصادي جامعا بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ؛

ب - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة تعزيز الزراعة المستدامة: من خلال ضمان حصول جميع الناس - بمن فيهم الأطفال والفئات الأكثر ضعفا - على الغذاء الكافي كمية ونوعية على مدار السنة، وهذا يعني تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة: لتحسين سبل العيش وتعزيز قدرات صغار المزارعين، مما يتيح المساواة في الحصول على الأراضي والتكنولوجيا والأسواق؛ كما يشمل التعاون الدولي لضمان الإستثمارات في البنية التحتية والتقنيات التي تعمل على تحسين الإنتاجية الزراعية. ذلك أنه وعلى الرغم من النجاح الكبير في تحقيق الأهداف التي وضعتها أول الأهداف الإنمائية للألفية؛ بيد أن سوء التغذية والجوع المدقع لا يزال يعيق بشكل كبير تطور العديد من البلدان. حيث أن ما يقدر بنحو 795 مليون هو عدد من يعانون من سوء التغذية المزمن في عام 2014، وعادة ما يكون نتيجة مباشرة للضرر البيئي والجفاف وفقدان التنوع البيولوجي؛

ت - ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار : منذ إنشاء الأهداف الإنمائية للألفية، تم إحراز تقدم تاريخي، من حيث الحد من وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وغيرها من الأمراض، فمنذ سنة 1990، انخفضت وفيات الأطفال التي يمكن الوقاية منها بنسبة تزيد على 50% على الصعيد العالمي، وانخفض معدل وفيات الأمهات في العالم أيضا، بنسبة 45%، كما انخفضت الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بنسبة 30% بين عامي 2000 و 2013، وقد تم حفظ أكثر من 6,2 مليون شخص وذلك بفضل مكافحة الملاريا، إلا أن هذا لا ينكر أنه لا يزال أكثر من 6 ملايين طفل يموت قبل سن الخامسة، فضلا عن المعدلات المرتفعة نسبيا للأمراض الخطيرة والأوبئة؛

ث - ضمان التعليم الجيد، المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع: إن ضمان التعليم الجيد للجميع يؤكد الإعتقاد بأن التعليم هو واحد من أقوى دعائم الإستدامة التي أثبتت جدواها. وينصرف إلى أنه يتوجب أن يضمن لجميع الفتيات والفتيان إكمال دورة كاملة من التعليم الإبتدائي والثانوي حرة بحلول عام 2030. وتوفير إمكانية الوصول، في ظروف متساوية إلى الإستفادة من خدمات التعليم، والتعليم المهني، وكذلك "القضاء على عدم المساواة بين

الجنسين والدخل من أجل السماح لكل شخص الحصول على تعليم ذو جودة. وهو بمثابة مواصلة للجهود، فمنذ عام 2000، تم إحراز تقدم كبير نحو تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي؛ حيث بلغ معدل الالتحاق بالمدارس في المناطق النامية 91% في عام 2015، وتراجع التسرب المدرسي كما أن هناك زيادة كبيرة في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة وإلتحاق الفتيات بالمدارس؛ إلا أن هناك 58 مليون طفل خارج المدارس هناك 781 مليوناً من البالغين و126 مليوناً من الشباب غير ملمين بالمهارات الأساسية في القراءة والكتابة، تزيد نسبة النساء منهم على 60%؛

ج - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات: تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين أمر بالغ الأهمية لدفع عجلة التنمية المستدامة، فالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والفتيات، هو حق أساسي من حقوق الإنسان، وله أثر إيجابي على جميع مجالات التنمية الأخرى؛

ح - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع: حيث تؤثر ندرة المياه على أكثر من 40% من سكان العالم وهي نسبة مخيفة من المرجح أن تتفاقم بسبب ارتفاع درجات الحرارة في العالم على التوالي مع تغير المناخ. منذ عام 1990 إستفاد حوالي 2,1 مليار من المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، ومع ذلك، ونضوب موارد المياه العذبة لا يزال يمثل مشكلة رئيسية تؤثر على جميع القارات. مما دفع خطة التنمية المستدامة 2030 إلى تشجيع الإستثمار في البنية التحتية الملائمة، حماية واستعادة النظم الإيكولوجية ذات الصلة بالمياه، والحد من ندرة المياه عبر تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالتكنولوجيا، إدارة الموارد المائية ودعم تقنيات معالجة المياه في البلدان النامية؛

خ - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة، الموثوقة المستدامة؛

د - تعزيز النمو الإقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع: يقتضي النمو الإقتصادي المستدام أن تعمل المجتمعات على تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل جيدة تحفز الإقتصاد دون الإضرار بالبيئة، وسيقتضي أيضاً إتاحة فرص العمل اللائق أمام جميع من هم في سن العمل من السكان، ففي السنوات الـ 25 الماضية، إنخفض عدد العمال الذين يعيشون في فقر مدقع بشكل كبير، على الرغم من العواقب الخطيرة للأزمة الإقتصادية 2008-2009، وفي البلدان النامية، تمثل الطبقة الوسطى أكثر من 34% من إجمالي العاملين - وهذه النسبة قد تضاعف ثلاث مرات تقريباً بين عامي 1991 و2015. ورغم التقدم المحرز لأهداف الألفية في الشأن؛ إلا أن مظمة العمل الدولية، تشير إلى أن هناك أكثر من 204 ملايين العاطلين عن العمل في عام 2015؛

ذ - إقامة بني تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع المستدام وتشجيع الإبتكار: إن الإستثمار في البنية الأساسية: النقل، والري، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات عنصر حيوي من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والتمكين للمجتمعات في كثير من البلدان؛ وهناك إقرار بأن النمو في الإنتاجية والدخل وتحسين النتائج الصحية والتعليمية يقتضيان الإستثمار في البنية الأساسية؛ وينشأ أيضاً عن وتيرة النمو والتحضر حاجة إلى إستثمارات جديدة في البنية الأساسية المستدامة التي ستساعد المدن على التكيف بقدر أكبر مع تغير المناخ، وسيكون بوسعها أيضاً إعطاء زخم للنمو الإقتصادي والإستقرار الإجتماعي؛

ر - الحد من إنعدام المساواة في البلدان وفيما بينها: من الثابت أن عدم المساواة في الدخل آخذاً في الازدياد، حيث أن 10% من أغنى الناس يتلقون حوالي 40% من إجمالي الدخل العالمي، في حين أن 10% من أفقر لا يتجاوز نصيبهم بين 2-7% من إجمالي الدخل العالمي، وفي البلدان النامية سجلت زيادة في عدم المساواة بنسبة 11% مع الأخذ بعين الاعتبار النمو السكاني؛

ز - جعل المدون والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود مستدامة: إن أكثر من نصف سكان العالم في القرن الحالي يعيشون في المناطق الحضرية، وبحلول عام 2050، سوف يرتفع عددهم إلى 6,5 مليار نسمة (حوالي ثلثي البشرية). عليه فإن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون أن يتم تحول جذري في ادارة المناطق الحضرية؛ س - ضمان وجود أنماط إنتاج وإستهلاك مستدامة: إذا ما بلغ عدد السكان في العالم 9,6 بليون نسمة عام 2050، قد تقتضى الحاجة إلى وجود ما يعادل ثلاثة أمثال كوكب الأرض تقريباً لتوفير الموارد الطبيعية المطلوبة لصون أنماط الحياة الراهنة؛ فإستمرار تقدم الجهود إزاء إرساء التنمية المستدامة يتطلب تقليل البصمة البيئية بشكل عاجل من خلال تغيير أنماط الإنتاج والسلع وإستهلاك الموارد؛

ش - إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره: سيفضي إحداث تغييرات مؤسسية وتكنولوجية رئيسية إلى تهيئة فرصة أفضل من ذي قبل تسمح بعدم تجاوز الإحترار العالمي العتبة المتفق عليها في مؤتمر باريس للتغير المناخي من أجل الحفاظ على التوازن الإيكولوجي والحد من الخسائر ضمن الجانب الإجتماعي والإقتصادي؛

ص - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية إستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة: من خلال توفير إطار للإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وحمايتها من التلوث والتخطيط أيضاً للتخفيف من آثار تآكل المحيطات، وتعزيز الحفاظ والإستعمال المستدام للمحيطات؛

ض - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز إستخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛

ط - السلام والعدل والمؤسسات: السلام والإستقرار وحقوق الإنسان والحكم الرشيد القائم على سيادة القانون هي ناقلات هامة للتنمية المستدامة، وعليه فإن الأهداف الإنمائية المستدامة تنصب أساساً على الحد بشكل كبير من كل أشكال العنف والعمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية لإيجاد حلول دائمة للصراعات وانعدام الأمن، كما أن تعزيز سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان هي في قلب هذه العملية، والحد من الإتجار غير المشروع في الأسلحة وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحكم العالمية؛

ظ - الشراكات من أجل تحقيق الأهداف: فقط الإلتزام القوي، بالإضافة إلى الشراكات والتعاون على المستوى العالمي يمكن أن تحقق أهداف التنمية المستدامة. في حين زادت المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان المتقدمة النمو بنسبة 66% بين عامي 2000 و2014، إلا أن الأزمات الإنسانية الناجمة عن النزاعات أو الكوارث الطبيعية لا تزال بحاجة إلى المزيد من الموارد المالية والمساعدات الإنسانية. كما لازالت العديد من البلدان بحاجة إلى المساعدة الإنمائية لدعم نموها والتجارة ويتعين تحسين التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، والعمل على إرساء نظام تجاري عالمي يستند إلى قواعد العدالة

والإنصاف، كما تستدعي التنمية المستدامة في إطار عالم أكثر ترابط إلى تحسين فرص الحصول على التكنولوجيا والمعرفة وتشجيع تبادل الأفكار والإبتكار، وتنسيق سياسات المساعدات لإدارة ديون البلدان النامية، وتشجيع الإستثمار في البلدان الأقل نمواً.

6- نظريات وسياسات التنمية المستدامة

يتمتع مفهوم التنمية المستدامة بدرجة عالية من المرونة، ذلك أنه يختلف تبعاً للحقبة الزمنية، والخلفية الفكرية والمنهج الإقتصادي الذي يعالج في إطاره، بل إن نقل هذا المفهوم من الحيز الفني نحو التطبيق على أرض الواقع يختلف من بية إلى أخرى ذلك أنه ينطلق من الإمكانيات لتحقيق الأهداف المراد بلوغها، دون إغفال محاكاة مضمونه على المستوى العالمي والمنطوي تحت نقل كوكب آمن وإرث بيئي متوازن للأجيال القادمة، ويمكن فيما يلي معالجة أهم النظريات التي تضمن التنمية المستدامة وما اقتتران بذلك من سياسيات إزاء إرساء هذا النموذج التنموي البديل.

6 2 - نظريات التنمية المستدامة

تبنى الإقتصادي (Olivier Godard) فلسفة تعالج الإستدامة ضمن أربعة مستويات مختلفة، وهي الإستدامة الضعيفة جداً، الضعيفة، القوية والإستدامة القوية جداً، في حين نجد أن المدرسة الكلاسيكية الجديدة تدعو إلى تبني الإستدامة الضعيفة جداً، في حين تدعم المدرسة البيئية (مدرسة النظام البيئي *éco systémique*) آراء الإستدامة القوية جداً؛ إلا أن مدرسة لندن، والديناميكا الحرارية أخذت بالتصور الضعيف والقوي فقط للإستدامة، من خلال العمل بشكل رئيسي على نمو الإستهلاك، فعلى سبيل المثال يركز البعض اهتمامه على المنفعة (*Bien être*) عبر الزمن والبعض الآخر يحاول الحفاظ على أساس الحد الأدنى لموارد معينة، وبالتالي الاحتفاظ بها لإستخدامها في المستقبل فمدرسة لندن تضع ثلاث قواعد أساسية فيما يخص الإستدامة الضعيفة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ - معدل إستخدام الموارد لا يتجاوز معدل التجدد؛

ب - المخرجات في البيئة لا تتجاوز الطاقة الاستيعابية لهذه الأخيرة؛

ت - ضمان التعويض بين رأس المال المصنوع والموارد القابلة للنفاد في عملية الإنتاج.

أما التيار الإيكولوجي (الإستدامة القوية) فيمكن تلخيص توجهاته فيما يلي: "يتم تضمين مجال الأنشطة

الإقتصادية في مجال النشاط البشري، ثم تضمينها المحيط الحيوي" ونتيجة لهذه العلاقة فالنشاط الإقتصادي غير قابل

للإستمرار ناهيك عن النمو في المدى الطويل، إذا كانت الطبيعة لا تستطيع تعويض الموارد ولاسيما الطاقة الناضبة نظراً للقدرات المحدودة¹.

إنطلاقاً مما سبق، تم الإعتماد على مدخلين رئيسيين للنظريات المتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة، حيث يعنى الأول بالإستقامة البيئية بوصفها مقيدة بالإقتصاد الوطني، فيما يتعلق الثاني بالتفاوض بالإقتصاد الوطني بوصفه مقيداً بالإعتبارات المحيطة والبيئية؛ فالإقتصاديين والبيئيين يحاولون دراسة مدى ملائمة القيام بخصم التكاليف والمنافع المستقبلية وإحلال رأس

¹-François Besancenot , **Territoire et développement durable : Diagnostic** ,L'Harmattan Paris, 2008, P-P : 178- 181.

المال المصنوع من قبل البشر محل الموارد الطبيعية المتناقصة، وتبعاً لتطور الجدل الإقتصادي _ البيئي، نتج نظريتين متنافستين للتنمية المستدامة تختلفان في منهج التطبيق؛ إلا أن كلاهما متناغم مع إشباع الحاجات دون المساومة على قابلية الأجيال المستقبلية على تحقيق حاجاتها؛ ويمكن الإشارة إلى أهم النظريات المتعلقة بالتنمية المستدامة من خلال ما يلي¹:

6 4 -1- نظرية الصيغة الضعيفة للإستدامة

تطورت هذه النظرية في إطار النماذج الإقتصادية في النمو والتغيير التكنولوجي في سياق موارد محدودة فالعنصر المركزي في الصيغة الضعيفة للإستدامة هو الافتراض الذي ينص على رأس المال المصنوع الذي يمكن أن يحل محل رأس المال الطبيعي والخدمات التي توفرها الأنظمة البيئية ، وقد نتجت هذه النظرية عن عمل مبكر للاقتصادي 'روبرت سولو' (Ropert Solow 1974) في فهم الشروط لإستمرار النمو الإقتصادي في عالم محدود الموارد، ويرى 'سولو' (1992) أن الخط المستدام للاقتصاد هو الذي يسمح بإتاحة نفس الفرص التي يحصل عليها الجيل الحالي للأجيال المستقبلية ومفتاح هذا الرأي هو أن رأس المال المصنوع والمعرفة تعتبر بدائل لرأس المال الطبيعي، خاصة الموارد الطبيعية، وتوجد مبررات قوية في السجلات التاريخية لهذا الرأي*، حيث أن الدراسة الكلاسيكية التي أجراها 'بارنيت ومورس' (1963 Barnett and Morse) والتي شملت قرناً كاملاً من استغلال الموارد الطبيعية، بينت أنه بإستثناء الخشب فإن الموارد ظلت في حالة تزايد مستمر، فالزيت من النفط تم إنتاجه بواسطة الطبيعة لأن تقنية الإستخراج والإستخدام تحقق تقدماً يفوق الإستنزاف، وبالتالي فإن الكثير من دعاة المسارعة بإعتماد ترشيد الطاقة واعتماد مصادر الطاقة المتجددة، إنما يرمون لإحلال رأس المال المصنوع (محولات الطاقة الشمسية مثلاً) محل مصادر الطاقة الطبيعية، مثل: النفط، والغاز¹. ويرى 'ريبييتو' أن جوهر فكرة الإستدامة هو أن القرارات الحالية يجب أن لا تمنع آفاق المحافظة على مقاييس مستوى المعيشة المستقبلية وتحسينها فالإستهلاك الفردي لا يكون مستدام إذا كانت الموارد الطبيعية محدودة وضعف الإحلال بين أنواع مختلفة من الموارد الطبيعية والمصنوعة خاصة في ظل التزايد السكاني، ويذهب 'داسجوبتا وهيل' (dasgupta and heal) إلى أنه إذا كان الإحلال بين رأس المال المصنوع ورأس المال الطبيعي عملية متواصلة وممكنة، فإن الموارد الطبيعية الناضبة لا تشكل قيوداً على السكان والنمو الإقتصادي، كما طور 'هارتوك' (Hartwick) منظوراً للإدخار على الإستثمار يساعد في ربط نظرية النمو الإقتصادي مع مفهوم الإستدامة الضعيفة، فمن أجل استدامة مستويات ثابتة من الإستهلاك، فإن المكاسب التي يتمتع بها المجتمع من إستغلال المورد الناضب يجب أن يعاد استثمارها في رأس المال الطبيعي أو المصنوع عبر الزمن، وإبتاع قاعدة (المنفعة - التكاليف) شرط أن يعوض رأس المال المصنوع الفقدان أو الخسارة في القدرة الإنتاجية لرأس المال الطبيعي.

¹ - محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص-ص: 361 - 363.

* السجلات التاريخية التي تدعم موقف سولو بشأن الاستدامة ، قد تمثل مركزاً ضعيف ، ذلك ان الماضي قد لا يكون مؤشر جيد عن المستقبل، كما ان الموارد التي اعتبرت نادرة حسب دراسة (Barnett and Morse) هي الغابات التي تسمى بالبيئات الطبيعية .

¹ - شارلس د. كولستاد، ترجمة أحمد يوسف عبد الحزير، الإقتصاد البيئي، الجزء الأول، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، الرياض - السعودية، 2005، ص: 61.

6 4 2 - نظرية الصيغة القوية للإستدامة

طوّرت الصيغة القوية للإستدامة في إطار التأكيد على الضّرورات البيئية لحمل القدرة والتنوع الحيوي، حيث أنه لا يمكن لرأس المال البشري أن يكون بديلا للخدمات الحيوية التي توفرها الأنظمة البيئية، فإحلال بدائل تكنولوجية محل البيئة الطبيعية يتعارض مع فلسفة التنمية المستدامة، ويشير 'فكتور' (Vector , 1991) إلى أنه كلما كان هناك تبسيط لمسألة إحلال رأس المال المصنوع محل الموارد الناضبة أو البيئة المتدنية النوعية، كلما قل الإهتمام بإشكالية قدرة الأرض على بعث استدامة التنمية، والحجج التي تدعم النظرية القوية للإستدامة تتلخص فيما يلي:

أ - عدم اليقين: لا يمكن تحديد المستوى الملائم من الإستثمار في رأس المال لتعويض الضرر الذي يصيب رأس المال الطبيعي، أي عدم القدرة على التنبؤ بمدى تعقد الأنظمة البيئية جراء تناقص رأس المال الطبيعي؛

ب - عدم الإنعكاس: لا يمكن إعادة بناء رأس المال الطبيعي على عكس رأس المال المصنوع؛ على الرغم من إمكانية تعويض الأجيال المستقبلية عن تناقص رأس المال الطبيعي؛ إلا أنه لا يمكن الحصول على كافة المعلومات حول الأسعار النسبية لرأس المال الطبيعي والمصنوع؛

ت - الحجم: في حالات عدم الإستمرارية وتأثيرات العتبة، قد يكون لتأثير فقدان صنف معين من رأس المال الطبيعي تأثيرات طفيفة في النظام البيئي ويمكن إستيعابها، في حين يؤدي فقدان صنف آخر إلى إنهار النظام البيئي ككل؛

ث - وعليه فإن الصيغة القوية للإستدامة تدعم التوسع نحو الخارج في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إطار الحدود البيئية، وترفض فكرة الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال البشري، المالي، التكنولوجي... وتدعم ضرورة بقاء على الأقل جزء من مخزون رأس المال الطبيعي ثابتا.

6 2 - سياسات وإستراتيجيات التنمية المستدامة

أقرت قمة الأرض 1992 أنه يتوجب على الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية، حسب الإقتضاء، أن تعتمد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، ولا بد لهذه الإستراتيجية أن تعزز مختلف السياسات والخطط القطاعية والإجتماعية والبيئية المنفذة في البلد المعني، وأن تُوفّق بينهما، كما تم التأكيد في إطار إستعراض جدول أعمال القرن ضمن الدورة الإستثنائية للأمم المتحدة 1997 على أن الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، هي آليات مهمة لتعزيز أولويات السياسات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية والربط بينهما، حيث تقتضي الإستراتيجيات معالجة التحديات الإقتصادية الإجتماعية، والبيئية التي تواجه البلد المستهدف دون الخروج عن السياق العالمي لإرساء التنمية المستدامة، وتم إلزام مختلف الدول بأن تضع إستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تعكس إسهامات ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية وذلك بحلول سنة 2002، وأكدت القمة العالمية للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ 2002) على ضرورة إستكمال الدول وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة بحلول 2005 مع التركيز على أولويات التنمية المستدامة التي تندرج في المسائل الأساسية: المياه، الطاقة الصحة الزراعة، التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى الفقر، التجارة، التمويل، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة، التعليم والمعلومات والبحوث، كما أكدت مبادئ التنمية المستدامة المنصوص عليها ضمن جدول أعمال القرن الواحد والعشرين

فيما يخص الإستدامة البيئية على أن ذلك يستدعي دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتلافي الخسارة في الموارد البيئية¹. ذلك أن الإستراتيجية الواجب إتباعها يجب أن تقوم على برامج قائمة على توريث الطاقة الإنتاجية إلى الأجيال المقبلة بنفس القدرة أو بقدر أحسن مما تم توريثه من الأجيال السابقة؛ وهو ما يقود إلى ضرورة أن ينطوي وصف الإستدامة والإستمرارية على مظهرين، يتجسدان في مراعاة البرامج التنموية للمتطلبات البيئية (إستجابة السياسات الإقتصادية المصممة لضوابط نموذج التنمية المستدامة) بأن تنطوي البرامج التنموية على الإعتبارات للتوازن الإيكولوجي؛ وأهمية التواصل في برامج التنمية بحيث تغطي فترة زمنية لا نهائية، تراعى فيها حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية، وهو الهدف الذي أغفلته معظم عمليات التنمية في الدول المتقدمة والنامية².

إن تحقيق الإستدامة يستدعي وصف منظومة التجارة والإنتاج على نحو يكون كل سلوك فيها مستدام، حيث أن التكامل بين المنظومات الإقتصادية، البيولوجية والبشرية، يتطلب اعتماد مجموعة من الإستراتيجيات، التي تنطوي جملها ضمن الإستراتيجية المرجحة، والتي تحقق التوازن بين الدعم الثلاث المجتمع والإقتصاد والبيئة (3 E : economy, equity environment) أو استراتيجية 3 P : people, planet, profit ، يمكن إيراد أهم ما تتضمنه استراتيجيات التنمية المستدامة*، فيما يلي:

أ - تغيير منظومة الإنتاج: هناك العديد من العيوب التصميمية في الإقتصاد العالمي، وتركز هذه الدراسة على أبرزها والمتمثل في أن الطبيعة دورية في حين أن نموذج الصناعة القائم خطي، ويعد تغير منظومة الإنتاج لإكسابها سمة الدورية لمحاكاة المنظومة البيئية أحد الحلول المطروحة (العمل على ترسيخ منظومة الإنتاج الذكية التي تبنتها وكالة تشجيع الحماية البيئية في المانيا كأحد التوجهات الرائدة للمحاكاة البيولوجية في عملية الإنتاج) وعلى سبيل المثال فإن الصناعات المستقبلية المتمثلة في إعادة التدوير بما يتوافق مع مبادئ الحفاظ على البيئة فضلا عن خلق فرص عمل جديدة بما يساهم في التخفيف من حدة البطالة.

ب - إستراتيجية التربية البيئية كأحد متطلبات إرساء التنمية المستدامة: من خلال التركيز على الجانب المعرفي وتكوين السلوك، وقد اشارت التوصية 96 من توصيات اعلان ستوكهولم 1972، إلى وجوب تبني الوكالات التابعة للأمم المتحدة ولاسيما اليونسكو مهمة وضع برنامج جامع لعدة فروع عملية للتربية البيئية في المدرسة وخارجها، على أن يشمل جميع مراحل التعليم، وأن يكون موجه للجميع بهدف تعريفهم بما يمكنهم النهوض به من جهود بسيطة وفي حدود إمكاناتهم لإدارة شؤون البيئة وحمايتها. فالتربية البيئية باعتبارها نشاط إستراتيجي طويل المدى، تنصرف إلى أنها " عملية تكوين للقيم والإتجاهات والمهارات والمدرجات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الانسان وحضارته بالبيئة التي يحيا فيها

¹ - حياية عبد الله، بوقرة راجح، الوقائع الإقتصادية: العولمة ، التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية - مصر، 2009، ص- ص : 349 - 350.

² - عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، 2005، ص- ص : 58 - 59.

* هناك العديد من الإستراتيجيات المعتمدة لمعالجة مختلف قضايا التنمية المستدامة ، ويمكن فيما يلي إيراد أهم الاستراتيجيات الحديثة في البلدان العربية: إستراتيجية التنمية المستدامة في مصر 2030، الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (2015) في المغرب...، بالإضافة إلى الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر (2005 - 2015)، في الجزائر الخطة الخماسية 2010 - 2014 .

وتوضح حتمية المحافظة على موارد البيئة وضرورة حسن إستغلالها لصالح الإنسان وحفاظا على حياته الكريمة ورفع مستويات معيشته " ¹.

المبحث الثاني: قضايا وتحديات ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة

التحول نحو إرساء التنمية المستدامة، هو مشروع لا بد من إنتفاخ جهود العالم لتحقيقه، وإسقاط جوهر فلسفته القائمة على فكرة كوكب واحد ومستقبل مشترك بعيدا عن تناقضات مصالح دول المركز وأمال دول الأطراف، وعليه فإنه بالأهمية بما كان مناقشة مختلف القضايا الكبرى والتحديات المتعلقة بإمكانية إرساء هذا النموذج التنموي البديل عن النماذج التنموية التقليدية في ظل سيادة النظام الرأسمالي ضمن الإقتصاد العالمي - سيتم تخصيص النقاش على مستوى الإقتصاديات الريفية- حيث انقسمت تيارات الأدب الإقتصادي إلى إتجاهين، إذ يرى 'إدوارد باربير' أن النموذج التنموي الصناعي الرأسمالي يمكن أن يكون مستدام إذا حقق توازنا دقيقا بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية؛ بيد أن تيار نقدي بيئي بزعامة 'مايكل ريد كليفت'، قدم دراسة تنتقد النظام الرأسمالي، إذ أنه من خلال دراسة العلاقة بين بروز النظام الرأسمالي العالمي، وتطوره والتدهور البيئي العالمي المستمر، توصل إلى نتيجة مفادها أن النظام الرأسمالي وعلى الرغم من التحولات العميقة التي أحدثتها في السلوك الإنساني هو نظام غير مستدام، فالإستدامة لا يمكن أن تتحقق في ظل التدويل الذي فرضه النظام الرأسمالي على الإنتاج والإستهلاك العالمي، كما أن الأنماط التنموية التي أفرزها تطور النظام الرأسمالي - مناقشة العولمة والنظام الرأسمالي كنظام شركات ضمن عنصر منفصل - في الدول المتقدمة والنامية هي أنماط تنموية غير مستدامة، بالتالي فإن 'ريد كليفت' يؤكد على أن النظام الرأسمالي العالمي هو بمثابة قيد بنيوي يحد من السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة والحجة في ذلك أن النظام الرأسمالي يقوم على مبدأ استنزاف الموارد الطبيعية وعلى مبدأ تطويع البيئة وتوظيفها من أجل تعظيم الأرباح والعوائد المالية ¹. وضمن سياق إتخاذ موقف وسط يتجاوز الطروحات المتعلقة بنظريات الإستدامة من قبل الإقتصاديين والبيئيين التي سبق عرضها، وتجاوزا للصرع الإيديولوجي حول النظام الإقتصادي القادر على تحقيق الرفاه البشري، فإنه سيتم مناقشة تحديات إرساء التنمية المستدامة، في الدول النامية والريفية منها على وجه التحديد ضمن العناصر الموالية.

3 ملف الطاقة : خصوصية القراءة على مستوى الإقتصاديات الريفية

أشار تقرير وكالة الطاقة الدولية المعنون المستقبل المتوقع للطاقة العالمية 2006، إلى أن العالم يواجه نوعين من التحديات في ميدان الطاقة: أولهما، عدم توفر إمدادات كافية ومأمونة من الطاقة بأسعار معقولة؛ والثاني: الضرر البيئي الذي يتسبب به إستهلاك كميات من الطاقة أكثر من اللازم، وبالتالي لا بد أن يُوجَّه تصميم السياسات على المستوى

¹ - عبد اللطيف مصيطفي، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت - لبنان، 2014. ص: 176.

¹ - سليمان الرياشي وآخرون، دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت - لبنان، 1998، ص: 238.

العالمي والمحلي إلى التوفيق بين أهداف تحقيق أمن الطاقة، وحماية البيئة¹. حيث أجمعت سيناريوهات إستراتيجية للطلب على الطاقة خلال الفترة المستقبلية لمجموعة من المؤسسات الدولية المتخصصة ذات البعد الدولي، هي: أوبك، وكالة الطاقة الدولية، هيئة معلومات الطاقة الأمريكية على إستمرار المنحى المتزايد للطلب على الطاقة، مع إحتفاظ مصادر الطاقة التقليدية كالنفط، والغاز بموقعها الرئيسي في تلبية إحتياجات العالم. وبالنظر إلى توقعات الفترة القادمة، فإن الدول الربيعة ستقف أمام جملة من التحديات، لعل أهمها:

أ - زيادة الطلب على الطاقة، وسيناريو تطوير طاقات غير تقليدية؛

ب - تغيير مشهد العرض في السوق، من خلال دخول منتجين ومصدرين جدد، ومدى تأثير خطوط الإمداد الجديدة على إقتصاديات الدول الربيعة؛

ت - الصدمات النفطية (إختيار أسعار النفط) وتأثيرها السلبي على الأهمية الإستراتيجية للنفط (التأثير على الإحتياطي جراء تعطل حركة الإستكشاف والتنقيب) بسبب تراجع العوائد المالية للنفط أو ما يعرف بالريع؛ من جهة أخرى فإن إقتران ضعف تمويل حركة الإستكشاف والتنقيب بعدم إمتلاك الدول الربيعة للترسانة التكنولوجية القادرة على تأكيد الأهمية الإستراتيجية لنفط هذه الدول من خلال إرتفاع قيمة الإحتياطي المؤكد أو المحتمل يؤدي بصورة حتمية إلى طرح موضوع السيطرة على الثروة النفطية - طابعه الشكلي - الذي يكون بصورة طوعية أو تحت وطئة الديون، مثل ما فعلت 'شل وكولف' مع نيجيريا، و'شيفرون وكولف' مع أنغولا، و'اجيب وتوتال' مع الجزائر...، بل إنه من الناحية الفعلية تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا حاسما في تحديد ملامح الصناعة النفطية التي تمثل قاطرة التنمية في الدول الربيعة؛

ث - بالإضافة إلى ما تقدم يمكن إثارة مشكلة خضوع أسواق الطاقة لمغيرات تتحد خارج آليات السوق في سياق الصراع الدولي¹.

بالتالي فإن الكفاءة الإستخدامية للطاقات الناضبة أو التقليدية، وتعزيز نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في تكوين المزيج الطاقوي لمواجهة الطلب المتزايد، لا يعتبر مدخلا إستراتيجيا لمعالجة قضيتي الأمن الطاقوي والتدهور البيئي الناتج عن إنبعاث الغازات الدفينة فحسب، ولكن أيضا يعتبر السيناريو الأفضل لتحقيق مساعي التنمية في الدول الربيعة خصوصا.

أولا: تحدي المتغيرات خارج السوق على مسار التنمية المستدامة في الإقتصاديات الربيعة

بالنظر إلى خصوصية إقتصاديات الدول الربيعة تبعا لما سيتم التطرق له في الفصول اللاحقة فإن نموذج التنمية

مرتبط في ظاهره بحركة أسعار النفط في الأسواق الدولية وفي باطنه بمشهد الصراع الجيوبوليتيكي الدولي، وعليه سيتم

المزاوجة في التحليل بين هذين النطاقين، فأما الأول فإن مناقشته ستكون ديدن العديد من المواضيع في الأطروحة، على

أن يتم التطرق في هذا المقام إلى العوامل المؤثرة في إنتاج النفط باعتبارها الصناعة المحورية ضمن نموذج التنمية في الدول

¹ - عاطف سليمان، الفترة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي الإقتصادي للنفط العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2009، ص: 75.

¹ - رضا عبد الجبار الشمري، الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2014، ص: 25 - 28 . (بتصرف الباحثة)

الريعية، ولا يمكن بعث التحول في نموذج التنمية القائم نحو نموذج التنمية المستدامة ما لم يتم خلق التحول في هذه الصناعة عبر ما تسميه الباحثة بمثلث التحول من خلال معالجة معضلة التبعية للصناعة النفطية ومواطن التنافر والتناغم بين الاعتماد عليها وفلسفة الإستدامة في سياق مشهد العولمة تخضيرها، ومن ثم بعث التنوع في إطار ضوابط الإستدامة. إن كميات إنتاج النفط على مستوى الإقتصاديات الريعية، إنما تتحكم فيها العديد من العوامل، ففي سياق نموذج التنمية التقليدي، نجد من بين هذه العوامل مدى تطور حركة الاستكشاف والتنقيب وبالتالي نسبة تطور الاحتياطي (إن تطور الاحتياطي يخضع لمستوى التمويل وبالتالي إمكانية إرتباطة بمستويات المديونية بالإضافة إلى التبعية التكنولوجية مما يشكل مدخلا نحو التأثير الأجنبي بصورة غير مباشرة على نموذج التنمية وأداء السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية ضمن الإقتصاديات الريعية المتسمة بخاصية الإرتباط العضوي بقطاع النفط). ولأن الإقتصاديات الريعية لازلت في طور البحث عن خارطة الطريق الانسب لتقليص آثار هذه العوامل على مساعي التنمية فيها، فإن تحولها نحو نموذج التنمية المستدامة يضعها تحت قيد عوامل جديدة لعل أهمها العامل البيئي الذي اعتبر كعامل حاسم لمزيد من التبعية التي تتعمق تحت لواء كونية نموذج التنمية المستدامة.

كما أن هناك تأثير كبير للعوامل السياسية على مستوى إنتاج الدول، حيث تمارس الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية* ضغوطا سياسية وإقتصادية لزيادة الإنتاج من أجل خفض الأسعار - مثل ما يحصل على مستوى السعودية والكويت - أو عبر فرض العقوبات، والحصار على الدول المنتجة للنفط للعراق وليبيا، فضلا عن ممارسة الضغوط السياسية والعسكرية عن طريق حركات التمرد مثل ما يحدث في السودان، وتجدد الإشارة أيضا إلى تأثير سياسات الطاقة والسياسات النفطية للدول الكبرى وخاصة الولاية المتحدة الأمريكية التي تصمم على النحو الذي يمكنها من إستخدام النفط سياسيا واقتصاديا وعسكريا وإستراتيجيا وإعلاميا، مع تعطيل هذه الأبعاد على مستوى الدول المصدرة ليكون ضمن بوتقة السلعة التجارية فقط. وبالتالي فإن هذه القراءة تقود إلى نتيجة مفادها ان القوى العالمية الكبرى المؤثرة في تحديد ورسم السياسات النفطية للدول المنتجة هي من تتحكم بقرار الإنتاج¹.

بالتالي يتعين معالجة تحدي الإضطراب السياسي باعتباره من العوامل التمكينية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث زادت حدته وتداعياته في البلدان العربي وخاصة تلك الريعية منها، إذ صنفت على أنها الأقل سلاما خلال سنة 2015 والجدير بالإشارة إليه أن معظم بؤر الإضطراب السياسي والتوتر الأمني والصراع الجيوبوليتيكي، تتمركز حول الخارطة الجغرافية لتركز الثروات الطبيعية ولاسيما على مستوى البلدان الريعية التي تمتلك ثروات طاقوية (نفط، غاز...) وهو ما يؤدي إلى زعزعة عنصر السلم والإستقرار الذي يمثل أحد البنود المهمة في أجندة تحقيق التنمية المستدامة.

فالنفط لا يعتبر سلعة تجارية فقط، وإنما له دور حاسم في صياغة السياسة والعلاقات الدولية، وذلك بإعتباره من أهم العوامل الجيوإستراتيجية المؤثرة، حيث أن السياسات الدولية والقوى الإستراتيجية الجيوبولوتيكية العالمية جعلت جل

* لمزيد من التفصيل في السياسة الغربية تجاه نفط الدول المصدرة، انظر: محور الامة السياسية للنفط العربي ضمن كتاب الإستراتيجية للنفط العربي للأستاذ الدكتور رضا عبد الجبار الشمري، 2014.

¹ - رضا عبد الجبار الشمري، مرجع سابق، ص: 74، 333.

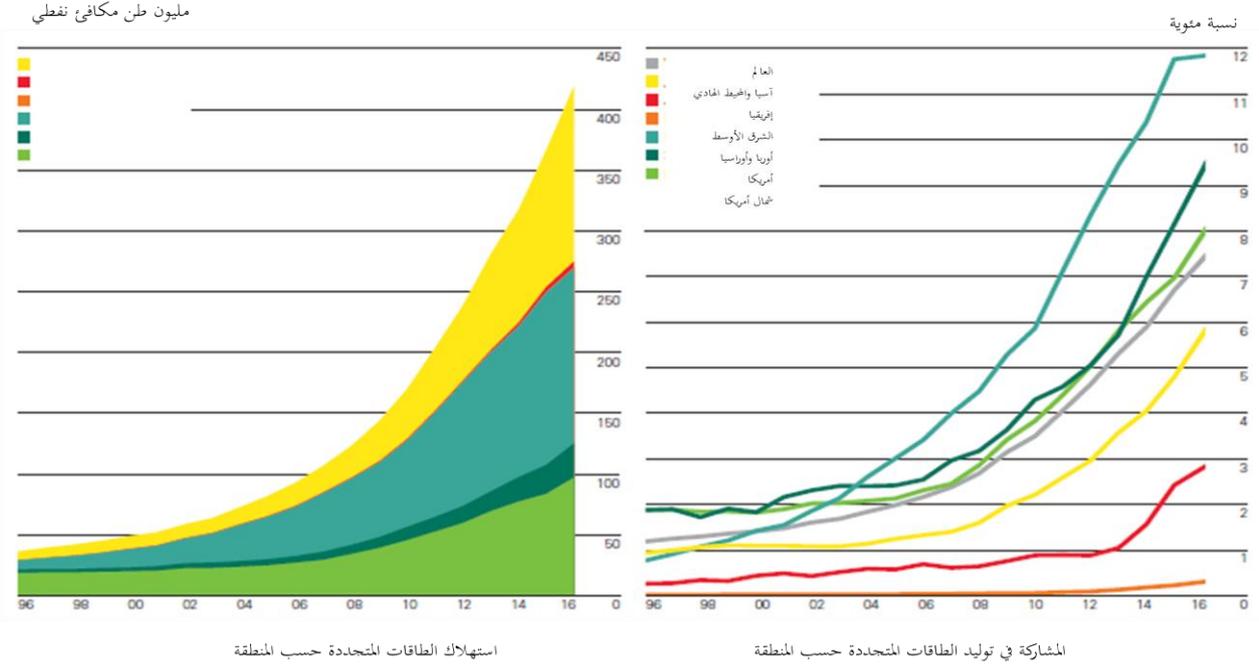
لأهمية سياستها الخارجية وتوجهاتها الدولية تتمحور حول النفط والمناطق النفطية، لذا تعمل الدول الغربية على إعاقَة الإِستخدام الإِستراتيجي له في خدمة جوانب الحياة الإِقتصادية، السياسية، والإِجتماعية والأمنية* على مستوى الدول المنتجة والمصدرة (الريعية) مما يجعل سياساتها الإِقتصادية في مأزق صعوبة تحقيق الأهداف بسبب عدم القدرة إلى إِستيعاب سيناريوهات الصراع المنصهر ضمن السياسات في سياقها الدولي بقيادة المايسترو المتمثل في الشركات المتعددة الجنسيات وتوجهات السياسات الإِقتصادية ضمن نطاق تحقيق التنمية المنشودة على المستوى الوطني، من ناحية أخرى فإن النفط كسلعة مرتبط بسياسة الطاقة والسياسة النفطية للغرب وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية¹. وتشير الباحثة إلى أنه إذا كان تصميم السياسة الإِقتصادية في الدول الريعية تابع لحركة هذه السلعة الإِستراتيجية - النفط - في الأسواق الدولية فإن التحدي الأعمق الذي تواجهه هو الأثر المترتب من السياسة الطاقوية التي تعتمدها الدول الكبرى المستهلكة من جهة، وحركة المضاربات الدولية في السوق النفطية تبعًا لتوجهات الدول المستهلكة وما يترتب على إِقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة.

ثانياً: تحدي التحول - كسب - ضمن مشهد السوق الطاقوية في سياق التنمية المستدامة
إن التوجه العالمي نحو الطاقات المتجددة تحت وطأ جملة من الدوافع المتعلقة بأمن الطاقة، وتخفيض إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، والسعي نحو تنويع مصادر الطاقة، بالإضافة إلى نمو أسواقها في ظل الثورة التكنولوجية الصديقة للبيئة، والحملة الإعلامية الغربية المنبثقة عن السياسة الغربية تجاه الدول المصدرة للنفط فضلاً عن مضي العديد من الدول ضمن مسار التحول إلى إِستخدام الطاقات النظيفة بسبب تزايد تكاليف التلوث البيئي وخاصة تلك التي تمثل قوى هامة للطلب على النفط - على سبيل المثال: تبني الإِتحاد الاوربي تنفيذ ميثاق الطاقة النظيفة (2050) يشكل متغيراً أساسياً وذو تأثير بالغ الأهمية في سوق الطاقة العالمية - تشكل رؤية مستقبلية لتراجع القيمة الإِستراتيجية التي يحتلها النفط - تجمع مختلف السيناريوهات حول مستقبل الطاقة عن تراجع الأهمية الإِستراتيجية للنفط مع تزايد معدلات إِستخدام الطاقات المتجددة، لكن المقارنة بين المصدرين من الناحية الإِستخدامية والتكاليف الإِقتصادية تنبأ بأهمية النفط كمورد إِستراتيجي، حيث يمكن أن تشكل الطاقات المتجددة مزيج أمثل مع النفط، فيما يتعلق بأمن الإمداد والقضايا المرتبطة به وليس بديلاً يمكن إحلاله بصورة كلية - حيث أصبحت الطاقات المتجددة تشكل نسبة هامة من المزيج الطاقوي في العالم، تبعاً لما يوضحه الشكل الموالي:

* سيتم معالجة دور قطاع الطاقة (دور النفط) في التنمية الإِقتصادية والإِجتماعية على مستوى الاقتصاد الجزائري كأفودج عن الدول الريعية وذلك على مستوى الفصل الرابع من هذه الدراسة.

¹ - رضا عبد الجبار الشمري، مرجع سابق، ص - ص: 333 - 336.

الشكل: 2-3: مساهمة الطاقات المتجددة في الإمداد الطاقوي العالمي



Source :BP Statistical Review of World Energy,66th edition, June 2017,P: 43.

سيكون التأثير الاقتصادي في البلدان الريفية نتيجة التحول نحو الطاقات المتجددة أكثر حدة خاصة في حالة التكاليف مع باقي عوامل السوق والعوامل خارج السوق المسببة لإخيار أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة- نظرا لإعتمادها شبه الكلي على الإيرادات النفط والغاز، وقد قدّم تراجع أسعار النفط الإشارة القوية التي وردت إلى الأسواق من إتفاقية تغير المناخ في مؤتمر الأطراف الحادي والعشيرة في باريس، لحث البلدان الريفية على إطلاق تغييرات عميقة لإعادة الهيكلة وتنويع الإقتصاد¹. وفي هذا المقام لا بد من الإشارة إلى مجموع المخاطر التي تواجهها الدول الريفية فالتوجه نحو إرساء التنمية المستدامة، يستدعي إتخاذ الدول الصناعية تدابير تقليص إنبعاث الغازات الدفئية الناتجة عن إستخدام الطاقة التقليدية وهو ما سيقود إلى تراجع الطلب على الطاقة التقليدية من قبل الدول الصناعية، خاصة وأن الأثر المتزايد لإنبعاث ثاني أكسيد الكربون على التوازن البيئي، خلق تيارا ضاغطا على الدول ذات الوزن النسبي الأكبر ضمن سلة الإستهلاك الطاقوي في العالم، للإستجابة لإتفاقية باريس حول التغير المناخي، ما يشكل عامل حاسم في رسم مشهد السوق الدولي للطاقة. خاصة فيما يتعلق بالطابع الإلزامي لهذه الإتفاقية. وتوجهها لفرض رسوم جديدة على إنتاج وإستهلاك الطاقة القائمة على النفط، وبالتالي التأثير على مشهد السوق العالمية للطاقة والإيرادات للبلدان المصدرة للنفط، الأمر الذي يستدعي أن تتكاثف جهود بلدان المرفق الأول والبلدان النامية نحو صياغة إستراتيجية للتنويع تقلل

¹ - تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2016، مرجع سابق، ص: 22.

من الآثار السلبية على البلدان النامية عموماً والبلدان الريفية على وجه التحديد، مع تمكين هذه الأخيرة من الاستفادة من المكاسب الممكنة تحقيقها عبر استخدام المزيج الطاقوي المتضمن استخدام الطاقات المتجددة إلى جانب النفط. كما تجدر الإشارة في هذا المقام إلى توجهات الولايات المتحدة الأمريكية عن التراجع عن حضر تصدير النفط الخام وتأثير ذلك على تفاعل قوى العرض والطلب على النفط ومن ثم على أسعار هذا المورد الإستراتيجي ذو الصلة المباشرة بتصميم السياسات الاقتصادية للدول الريفية - الحقيقة لا تعدو كونها سياسات توزيع الريع - بناءً على ما تقدم فإن مجمل السياسات العالمية ذات الأثر المباشر أو غير المباشر على السوق العالمي للطاقة سوف يؤثر على السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول الريفية، والتي لا بد أن تستجيب لنموذج التنمية المستدامة للتقليل من المخاطر التي تواجهها هذه الاقتصاديات، خاصة وأنها تتبنى خطة ذات تكاليف تأخير في التنفيذ فيما يتعلق بتنويع اقتصادياتها.

ثالثاً: تحدي التحول نحو نمطي الإنتاج والإستهلاك المستدامين

إعتمدت جل الاستراتيجيات المعتمدة للتحرك نحو مستقبل مستدام على الحلول التقنية ككفاءة الطاقة مثلاً والتحول إلى إستغلال مصادر الطاقة المتجددة، في حين أن الإستراتيجية الأكثر أهمية رغم قلة الدراسات التي إستهدفتها تتمثل في تغيير أساليب الإستهلاك والإنتاج وأنماط الحياة والتي يمكن أن تكون أقل إستهلاكاً للطاقة من باقي الإستراتيجيات المهيمنة¹. ويتجلى التحدي في صعوبة تحديد النماذج الاقتصادية المستدامة فيما يتعلق بالإنتاج والإستهلاك، فالتحول في أنماط الإستهلاك السائدة في سياق الإستجابة لفلسفة التنمية المستدامة، يتضمن عدم تخطي الحدود الممكنة بيئياً للجيل الحالي والأجيال المستقبلية، وهو ما شكل مضمون تقرير لجنة برونتلاند "ليس لنا إلا أرض واحدة". ويرتبط الإستهلاك، والإنتاج غير المستدامين بالتغيرات الديمغرافية القسوى، وزيادة معدلات التحضر والنزوح الريفي، وتغير أنماط الحياة وسياسات الدعم، حيث ان الدعم ولاسيما على مستوى البلدان الريفية (سياسات دعم خاضعة لأهداف الأجندة السياسية مما يشوه كفاءة النظام الإقتصادي) لأسعار الطاقة التي تعاني أصلاً من إنخفاض كفاءة إستخدامها وتأخر الإنجازات في مجال التحول إلى الطاقات المتجددة، والمياه والغذاء أدى إلى سيادة سلوكيات إستهلاكية غير رشيدة، وإستنفاد لرأس المال الطبيعي المحدود، وتوزيع سيء للموارد، وهو ما عرقل تطوير الخيارات المستدامة في الطاقة والمياه¹.

يعرف الإستهلاك المستدام بأنه: " إستعمال السلع والخدمات التي تلبى الحاجات الأساسية للأفراد مع تحقيق أحسن نوعية للحياة، بالإضافة إلى الإستجابة إلى كل ما يقلل استعمال الموارد الطبيعية أي تحسين كفاءة إستخدام الموارد"².

¹ - محمد طالب السيد سليمان، طلال نواف عامر، الطاقة والبيئة والتنمية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين- الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص: 555.

¹ - تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية المستدامة، البيئة العربية: التنمية المستدامة في مناخ عربي متغير، كيف تحقق الدول العربية أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030، المنتدى العربي للبيئة والتنمية المستدامة AFAD، 2016، ص: 10.

² - CHANTAL Bonnet, Marché et Développement Durable un modèle gagnant, éditions Alpha, Alger, 2006, P : 73.

إن الانتقال نحو الإستهلاك والإنتاج المستدامين، على نحو يعزز ال تنمية الإجتماعية والإقتصادية في إطار قدرة النظم الإيكولوجية على مساندة هذه التنمية، يكون من خلال معالجة العلاقة بين تدهور البيئة والنمو الإقتصادي والفصل بينهما حيثما يقتضي الأمر ذلك، عن طريق تحسين مستوى الكفاءة والإستدامة في إستخدام الموارد وعمليات الإنتاج (استناداً إلى نهج دورة الحياة) والحد من تدهور الموارد ومن التلوث والنفايات¹.

ويرتبط بعث الإستهلاك المستدام، بالجانب الثقافي والإجتماعي السائد والذي يتحكم في التصورات البشرية حول طبيعة الإحتياجات وكيفية تلبيتها على النحو الذي لا يتخطى الحدود الممكنة بيئياً، وهذا ما ينقلنا مباشرة إلى معالجة نمط الإنتاج المستدام، ويعتبر أحد المداخل الإستراتيجية لتحقيقه إدماج الإعتبارات البيئية من خلال:

أ - تقليص حجم الموارد المستخدمة لتلبية حاجات المجتمع من السلع والخدمات؛

ب - إعادة المخرجات إلى العملية الإنتاجية ومعالجتها على نحو يقلل من حجم المدخلات والمخلفات يسهم في تحقيق قيمة مضافة؛

ت - الإستثمار في رأس المال البشري، وإعتماد تكنولوجيات صديقة للبيئة ضمن العملية الإنتاجية.

ويقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بكفاءة إستخدام الموارد والإستهلاك والإنتاج المستدامين، التي تعد هدفاً في جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 والتي تؤثر أيضاً على أهداف التغير المناخي، والفقر والقضاء على الجوع والنمو الإقتصادي المتواصل والشامل والمستدام على ثلاث مجالات²:

أ - البيئة التمكينية: دعم البلدان في خلق بيئة سياسية مواتية لتشجيع كفاءة إستخدام الموارد والإستهلاك والإنتاج المستدامين والتحول إلى مسارات الإقتصاد الأخضر؛

ب - القطاعات وسلاسل الإمدادات: تعزيز قدرة الحكومات والشركات وغيرها من الجهات على تبني ممارسات الإستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاعات الرئيسية في جميع سلاسل الإمداد العالمية؛

ت - أنماط الحياة والإستهلاك: تعزيز قدرة البلدان والشركات والمجتمع المدني والأفراد المستهلكين على إتخاذ خيارات للإستهلاك وأنماط الحياة المستدامة.

4 - قضية الفقر وعدم عدالة توزيع الدخل

الفقر ظاهرة مركبة ومعقدة، وذات أبعاد متعددة، إجتماعية، إقتصادية، سياسية، ثقافية، وبيئية، فعلى الرغم من تعدد الدراسات الأكاديمية التي تناولتها، والاجتهاد في تصميم أجنداث مكافحتها، إلا أنه لا يوجد إجماع حول ماهية هذه الظاهرة، وهو ما يفتح المجال لعرض أهم ما جادت به الأدبيات الإقتصادية حول ظاهرة الفقر وذلك في إطار البحث عن فهم ومعالجة أفضل لهذه الظاهرة، من خلال مجموع الاستراتيجيات والسياسات التي تستهدف الحد أو الإقلال منها.

¹ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الإقتصاد الأخضر، المنتدى البيئي الوزاري العالمي حول القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية، الدور الاستثنائية الثانية عشر لمجلس الإدارة فيروبي، 2012، ص: 18.

² - التقرير السنوي لعام 2015، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2016 (UNEP)، ص: 40.

2 4 -تعريف الفقر

يعتبر الفقر من التحديات الأساسية أمام مسعى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة على مستوى الدول التي تشهد تطور معدلاته منذ سنة 2010، بسبب أوضاع الإضطراب السياسي وعدم الإستقرار الأمني، وضعف شبكات الأمن الإجتماعي وعدم القدرة أو ضعف وتيرة خلق فرص عمل. وقد عرّف البنك الدولي الفقر على أنه: " عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"¹. وعرفه أيضا بصورة أكثر تفصيلا في التقرير الصادر تحت عنوان ' شن الهجوم على الفقر' (2000 / 2001)، حيث سعى إلى التوسع في فهم الفقر وأسبابه والبحث في سبل معالجته، على أنه: "حالة من الحرمان الإنساني الشديد تتعلق بالفرص الاقتصادية، التعليم، الصحة، والتغذية، بالإضافة إلى نقص الأمن والحقوق السياسية"². وبالتالي فإن الفقر لا يشمل فقط انخفاض الدخل والإستهلاك، بل إن الأمر يتعلق بضعف الإنجازات في مجال التعليم والصحة، والتغذية، وغيرها من مجالات التنمية البشرية، فضلا عن عدم القدرة على التعبير ' أصوات الفقراء'. أما المجلس الإقتصادي والإجتماعي الجزائري فقد عرّف الفقر على أنه: " حالة أفراد أو مجموعة من الأفراد تعاني من نقص في الموارد المتاحة والمتوفرة، وتراجعا في المكانة الإجتماعية، وتهميشا وإقصاء من نمط الحياة ماديا وثقافيا"³. فغياب أو انكار تلبية الإحتياجات الأساسية للأفراد يجعلهم ضمن دائرة الفقر المطلق، اما عدم المساواة في تلبية الإحتياجات الأساسية والموارد الأخرى فهو يجسد مضمون الفقر النسبي، وبصورة عامة الفقراء هم الأكثر عرضة للآثار المترتبة عن التلوث جراء الأنماط الإستهلاكية السائدة، وعلى قدر الأهمية التي تتمتع بها قضية معالجة الفقر والحد منه لتحقيق التقدم إزاء إرساء التنمية المستدامة فإنه يصبح أكثر تعقيدا في ظل غياب تأمين الأساس الإجتماعي للعولمة لتعزيز القدرة على العمل على نطاق عالمي للقضاء على الفقر والجوع وتقاسم موارد الطبيعة على نحو أكثر إنصافا وإستدامة خاصة في ظل الإلتفاف حول أهمية خفض معدلات إستخدام الطاقة، ومن جهة أخرى فإن معالجة قضية الفقر تستدعي سياسات تستجيب للتنمية المستدامة - إستهداف النمو المستدام - ذلك أن هناك تيار قوي يقوده علماء البيئة يثير قلقا تجاه تلبية مطالب السكان الأكثر فقرا لتحسين معيشتهم مما سيسهم في زيادة معدلات الإستهلاك غير المستدام¹.

إنطلاقا من مجموع التعاريف المقدمة فإنه يتضح جليا أن إنخفاض (تراجع مستوى الدخل عن المستوى الملائم الذي يكفل العيش الكريم يؤثر على متغيرات هامة ضمن معادلة التنمية الاقتصادية كالتعليم والصحة... مما يغذي حلقة مفرغة لتوسع بؤر الفقر) وسوء توزيع الدخل، أو عدم العدالة في توزيعه، والتي تمثل أحد أهم الأسباب في إنتاج الفقر

¹ - سن عبد الرزاق حسن، إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013، ص: 102.

² - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم للفترة 2000-2001، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة - مصر، 2001.

³ - Conseil National économique et social, **la maitrise de la globalisation: une nécessité pour les plus faibles, session plénière**, mai 2001, P107.

¹ - Tom Bigg , **Survival for a Small Planet : The Sustainable Development Agenda**, First published Earthscan in the UK and USA , 2004, P - P :215 - 219

وتوسع دائرته، فالتوزيع غير العادل للدخل يؤدي إلى إستخدام غير كاف للموارد المتاحة، وبالتالي فإن إعادة التوزيع عبر ما هو معتمد من سياسات إقتصادية، لا يكون فقط لتحقيق متطلبات اجتماعية، ولكن هو مطلب أساسي للإستقرار والأمن الإقتصادي، بل إن ربط التحليل بفلسفة التنمية المستدامة يجعل تقليص دائرة الفقر مرتكز إستراتيجي لتحقيق التوازن الإيكولوجي. ذلك أن الفقر وتدهور البيئة يسيران في حلقة مفرغة ثنائية الإتجاه فالفقر يدفع السكان إلى إستنزاف مواردهم الطبيعية لتوفير دخل إضافي يساعد على تلبية الإحتياجات الأساسية، كما تلجأ الحكومة إلى الإستدانة لتفيد مشاريع إقتصادية لتوليد دخل يرفع من مستوى الدخل القومي الإجمالي، دون إدماج الإعتبارات البيئية، مما يؤدي إلى الإضرار بالصحة العامة، ويقلل من إنتاجية العمل وينتج عن ذلك تخفيض بدرجة أكبر في مستوى الدخل القومي الإجمالي وكمحصلة لذلك زيادة معدلات الفقر، وزيادة الضغط على البيئة ومواردها، زيادة التدهور، ومن ناحية أخرى فإن تدهور البيئة يعني تعرض الفقراء للخطر، ذلك أن الفقراء من أشد المتأثرين بتدهور البيئة سواء كان سببه سلوكيات وممارسات الفقراء أو السياسات الإقتصادية الدولية، أو المؤسسات الكبرى¹.

2 1 4 - أسباب ظاهرة الفقر وتباين مداخل التصدي لها عبر الإقتصاديات

تعد ظاهرة الفقر محصلة لمجموعة من العوامل الإقتصادية، والإجتماعية والسياسة والثقافية ... ما يجعل أسبابها ومداخل التصدي لها، أو الإقلال منها تتباين بين مختلف الإقتصاديات المتقدمة والنامية، وتزداد خصوصيتها عند البحث في أسبابها وسبل علاجها في الإقتصاديات الريفية، ويمكن فيما يلي التطرق لأهم الأسباب المؤدية بتكاثفها إلى ظهور وتوسع بؤر الفقر.

أولاً: الأسباب الإقتصادية لظاهرة الفقر: يعتبر إرتفاع معدلات البطالة جراء حالة الإختلال في سوق العمل من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى زيادة معدل الفقر، كما ساهمت السياسات الإقتصادية المصممة في إطار برامج التعديل الهيكلي والتوجه نحو التخصص، وبرامج الإصلاح الإقتصادي، تحت وصاية مؤسسات بريتون وودز (برامج لا تنطلق من رؤى والحاجات الداخلية للبلد) إلى إتساع حدة مشكلة الفقر من خلال إنخفاض الطلب على العمل، فضلاً عن مساهمة الأزمات الدورية للنظام الرأسمالي في توسع مشكلة البطالة وبالتالي اتساع دائرة الفقر، كما أن التبعية في مجال التكنولوجيا تؤدي إلى إستيراد تكنولوجيا كثيفة رأس المال وغير ملائمة للبنية الإقتصادية والإجتماعية للإقتصاديات المستوردة، حيث عادة ما تؤدي التكنولوجيا المستوردة كثيفة رأس المال إلى خفض فرص العمل المتاحة.

وفي الإقتصاديات الريفية المعتمدة على الموارد الطبيعية، مثل: النفط، تؤدي تقلبات أسعار هذا الأخير في الأسواق الدولية، وخاصة خلال فترات الإنخفاض الحاد (الصدمات) إلى تراجع دور الدولة في الشأن الإجتماعي، وهو ما يمثل تهديداً حقيقياً للفئات الهشة¹.

¹ - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهدي، عيسى جمعة إبراهيم، مقدمة في إقتصاديات البيئة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010، ص: 91-94.

¹ - وسام درويش مصطفى السمران، النظم الإجتماعية والإقتصادية وآثارها السياسية على المجتمع العربي، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية - مصر، ص: 36.

كما أن سوء توزيع الدخل والذي يعتبر مشكلة مشتركة بين مختلف الإقتصاديات المتقدمة والنامية، يمثل أحد أسباب الفقر وزيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء، حيث أنها مشكلة ناتجة عن مجموع النظريات التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، بل أنها تكون أكثر عمقا وتعقيدا على مستوى الإقتصاديات النامية عموما والريعية بصورة خاصة، وكمثال على ذلك، يمكن إستقراؤها من خلال ما قدمه سايمون كوزنتس فيما يتعلق بالعلاقة بين النمو الإقتصادي وسوء توزيع الدخل حيث إعتبر أن هذه العلاقة تأخذ شكل حرف (u) المقلوب، إذ لم تتوفر بيانات واقعية تؤيد فرضيته في إمكانية القضاء على الفقر من خلال معدلات النمو الإقتصاد المرتفعة.

فمعدلات النمو المرتفعة والمتسارعة غير كافية لتحقيق الإستقرار الإجتماعي، مثل: إستيعاب ظاهرة الفقر. فتأثير النمو يعتمد على نمطه، ليس القطاعي فقط، بل الجغرافي أيضا، وكذلك على التوازن الأخلاقي والتغيرات المؤسسية المصاحبة له، وهي تجسد أبرز القضايا المستبعدة عن نموذج النمو في الإقتصاديات الريعية، الأمر الذي يعيق إمكانية إعادة توزيع الدخل لصالح السلطة أو النخبة المسؤولة عن توليد النمو (عوائد الربح)¹.

بالإضافة إلى ذلك يمكن الإشارة إلى فشل أسلوب التنمية الكلاسيكي القائم على التراكم الرأسمالي في علاج الفقر بسبب عدم الرشد الإقتصادي، وتوسع دائرة الفساد للطبقات أو الفئة المستحوذة على رأس المال، في حيث تنتشر ثقافة الفقر Culture of Poverty لدى الفئات الهشة، لاسيما على مستوى الإقتصاديات الريعية. كما يعتبر تذبذب وإخفاض معدل النمو الإقتصادي جراء عدم الإستخدام الرشيد للموارد المتاحة، بالتزامن مع إرتفاع معدل التضخم كأحد السمات اللصيقة بالإقتصاديات الريعية تبعا لما سيتم التفصيل فيه في الفصول الموالية، أحد الأسباب المؤدية إلى تراجع مستوى المعيشة وإنتشار الفقر، كما أن الديون الخارجية، وعدم إستدامتها تؤدي إلى تغذية الحلقة المفرغة للفقر جراء إستنزافها لجزء مهم من دخول الدول المدينة. من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى تراجع الهياكل الإنتاجية وعدم تطوير العلاقات التشابكية بين القطاعات الإقتصادية الإستراتيجية، وتراجع دور القطاع العام عموما، وخاصة خلال مرحلة الصدمات النفطية. من ناحية أخرى فإن عدم استجابة السياسات الإقتصادية المصممة لمقتضيات العدالة الإقتصادية والإجتماعية، وتوجيهها لخدمة مصالح فئة معينة (بإعتبار النظام الريعي نظام فقوي وهو ما سيتم شرحه لاحقا) كما أن السياسات الإقتصادية العالمية المعتمدة من قبل المنظمات الدولية، لاسيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمتمحورة حول الخخصة وتحرير التجارة والأسعار، ورفع الدعم عن السلع والخدمات، كذلك عدم رشادة السياسات الإقتصادية على مستوى العالم لعدم مراعاة توازي الكتلة النقدية، والكتلة الإنتاجية وإستفحال ظاهرة الركود التضخمي، أيضا الأثر السلبي للسياسات الإقتصادية لإفقار الجار، كل ذلك أدى إلى تغذية وإستمرار، وإنتشار بؤر الفقر، وزيادة معاناة الفئات الهشة لتزداد فقرا. بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأسباب الإقتصادية المؤدية إلى مزيد من الفقر، ومن بينها¹:

¹ - بيرة النجم، مرجع سابق، ص: 147.

¹ - أحم رمضان نعمة الله، أسامة أحمد الفيل، سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الإقتصادية ومشكلاتها: مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستدامة، دون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2015، ص - ص: 52-60. (بتصرف الباحثة)

أ - التوزيع غير العادل للدخل والناتج المحلي الإجمالي، والتدهور البيئي الحاد، مثل، الآثار السلبية للتغيرات المناخية إذ أثبتت الدراسات أن العلاقة بين الفقر والبيئة، هي علاقة مزدوجة الاتجاه؛

ب - تدهور شروط التجارة الخارجية، وتوجيهها لخدمة مصالح الدول الغنية؛

ت - الدور السلبي والمتنامي للشركات متعددة الجنسيات، كما أن فلسفة الليبرالية الجديدة التي تعتمدها المنظمات الدولية تعتبر أحد أسباب فجوة اللامساواة وإعادة إنتاج الفقر؛

ث - ضعف مناخ الاستثمار، وبالتالي انخفاض تطور معدل الإستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة تشوه خارطة توزيعها على مستوى الدولة الواحدة لصالح مناطق الإستقطاب.

ثانياً: الأسباب الإجتماعية لظاهرة الفقر: هناك العديد من الأسباب الإجتماعية المؤدية إلى ظهور وتوسع دائرة الفقر أهمها:

أ - إشكالية الانفجار السكاني، التي تمثل أحد العوامل التي تغذي الفقر، جراء الضغط على الموارد والبيئة، مما يؤثر سلباً على مستوى ونوعية الحياة، خاصة إذا تركزت الزيادة على مستوى الفئة الفقيرة؛

ب - تدهور وتراجع حجم الخدمات السياسية المقدمة لأفراد المجتمع، كالرعاية الصحية والتعليم، وبعث فرص العمل، أي تراجع معدل الإستثمار في رأس المال البشري؛

ت - تفشي الفساد السياسي والمالي، والإداري، وتغذية حلقاته بطبيعة الحكم الفتوي الذي يزوج بين الإستبداد الإقتصادي والإستبداد السياسي على مستوى الإقتصاديات الريفية؛

ث - سيادة ثقافة الريع وإقترانها بانتشار ثقافة الفقر.

ثالثاً: الأسباب السياسية والأمنية: تعتبر الصراعات والحروب الإقليمية والمحلية، وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، والحرب بالوكالة من قبل الدول الصناعية تحت غطاء الشرعية لإستنزاف وتسخير الثروات لصالحها (الحرب على ليبيا العراق...) أحد العوامل المهمة في تفاقم حدة الفقر وتوسع بؤره عبر تدني أوضاع التنمية البشرية، والآثار السلبية الناتجة عن عدم القدرة على توفير الحاجات الإنسانية، خاصة لتلك الفئة من اللاجئين كما ثار نقطة هامة ضمن هذا السياق، وهي عدم تحمل الدول الصناعية الكبرى لمسؤولية آثار التدهور البيئي المتسببة فيه على مستوى التنمية البشرية في الدول الفقيرة وعدم العمل الجاد في إطار مشروع الشراكة العالمية للتنمية المستدامة على إعادة رسم خارطة تتسم بعدالة توزيع لإستخدام الموارد والثروات، على الرغم من العمل على تقديم مساعدات دولية للدول الفقيرة إلا أن هذه المساعدات تقع تحت طائلة قيدي خدمة مصالح الدول الغنية من جهة، وغياب الإدارة الرشيدة لها من خلال إنحراف تخصيصها عن أهداف تخفيض معدلات الفقر.

فضلاً عما تحلّفه العقوبات الإقتصادية المفروضة من قبل الدول الصناعية الكبرى، وسناريوهات التأثير على الدول التي تتركز بها الموارد الإستراتيجية (النفط والغاز...) عبر عوامل خارج ميكانيزم السوق مما سبب صدمات (إنحيار أسعار النفط) تعرقل تحقيق السياسات الإقتصادية المصممة للأهداف المسطرة، حيث يحدث إرباك على المدى القصير (إختلال ماكرو إقتصادي) يؤدي إلى التأثير على أوضاع التنمية البشرية على المدى البعيد.

إعتبر الحد من الفقر، وعدم التعرض له، هدفان أساسيان ضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015، ولأن القضاء على الفقر المدقع لا يعني مجرد الخروج من دوامة الفقر، بل الإستمرار في البقاء في مأمن منه، وذلك من خلال تحسين التنمية البشرية - إن الفقر أكثر من مجرد الإفتقار إلى الدخل والموارد ضمانا لمصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الإجتماعي والإستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في إتخاذ القرارات. لذا، يتعين أن يكون النمو الإقتصادي جامعا بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ...- من المخاطر كأحد الأطر الأكثر توسعا لمفهوم الأمن البشري.

كما أن التقدّم الحقيقي نحو التنمية البشرية لا يقاس فقط بتوسيع خيارات الأفراد، وقدرتهم على تحصيل التعليم ووضعهم الصحي الجيد، والعيش في مستوى مقبول، والشعور بالأمان. إنما هو في تحسين الإنجازات وتوفير الظروف المؤازرة لإستمرار التنمية البشرية. وتبقى حصيلة التقدّم ناقصة من غير تقصي المخاطر التي يمكن أن تؤثر على تواصل الإنجازات وتقييمها. ويستخدم مفهوم المخاطر عادة لوصف التعرّض للمخاطر المادية والتصدّي لها بما في ذلك التأمين ضد الصدمات وتنوع الأصول والمداخل عبر تحقيق نمو مستدام.

فالنمو الإقتصادي المستمر والقابل للإستمرار أو المستدام والذي سيتم التطرق لمفهومه بالتفصيل من خلال العناصر اللاحقة من الدراسة يعد بمثابة الركيزة الأساسية والهدف الإستراتيجي للسياسات الإقتصادية المتعلقة بتجسد خطة خفض الفقر وتحسين مصير الفقراء، كما أن مجموع السياسات الإقتصادية المصممة، مثل: الإفتتاح على التجارة الدولية والسياسات النقدية والمالية السليمة (إعتدال العجز المالي وعدم إرتفاع التضخم) ووجود نظام مالي جيد وحكم راشد تفضي بقوة إلى النمو الإقتصادي، دون إغفال أن المساعدات يمكن أن تعزز النمو، إذا كانت تلك السياسات المشار إليها قائمة، كما أنه للصدمات والتصدعات للإقتصاد الكلي، والعوامل الجغرافية آثارها الواضحة على النمو وتحتل العوامل المؤسسية هي الأخرى أهمية بالغة في تحقيق النمو الإقتصادي القابل للإستمرار، من خلال قيام حكم قوى قائم على القانون وعدم وجود فساد، عن طريق توفير بيئة عادلة يمكن فيها للشركات والأسر أن تستثمر وتنمو، وهو ما يوضح أهمية توفر أركان الحكم الراشد وتجسد فلسفتة لضمان الصياغة المثلى للسياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية وخفض حدة الصراع بين المصالح المتنافسة بما يجعل التعافي من الصدمات أسرع، بالإضافة إلى ما تم الإشارة إليه من عوامل تحدد قابلية النمو للإستمرار (النمو المستدام) هناك عامل آخر جد مهم، وهو إذا ما كان النمو مصحوبا بتدي بيئي أم لا حيث أن تحقيق جودة البيئة وكفاءة إستخدام الموارد، وخاصة على المدى الطويل، يعمل على تعزيز الإستثمار والتراكم والنمو، ويمكن من خلاله أن يحدث التناغم بين النمو السريع وحماية البيئة، لأن الإضافات الجديدة إلى القدرة الصناعية يمكن أن تستفيد من التكنولوجيات الأنظف، وأن تعجل بالتخلي عن التكنولوجيات عالية التلوث¹.

بناء على ما تقدم فإن النمو الإقتصادي المستمر والقابل للإستمرار يعتبر بما لا يدع مجالاً للشك المدخل الإستراتيجي للإقلال من الفقر، وتحسين الإنجازات المتعلقة بذلك، من خلال الحفاظ على الأصول التي يملكها الفقراء

¹ - البنك الدولي، شن هجوم على الفقر، تقرير عن التنمية في العالم 2000 / 2001 ، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة- مصر، 2001.

وتنوع الدخل، إلا أن الأمر لا يتوقف عند سريان قاعدة العلاقة العامة بين النمو الإقتصادي والإقلال من الفقر حيث أنه يمكن أن يحدث تفاوت كبير في تخفيض أعداد الفقراء بالنسبة لنفس المعدل من النمو ويعود السبب في ذلك إلى الكيفية التي يتغير بها توزيع الدخل تبعاً للنمو (الدخل الإضافي المتولد عن النمو داخل البلد) وعلى أوجه عدم المساواة الأولية في الدخل والأصول، وفي إمكانية الوصول إلى الفرص المتاحة التي تسمح للفقراء من الاستفادة من مكاسب النمو - طوّر في هذا السياق منهج لقياس ما يعرف بالنمو المحايي للفقراء* عبر عدة أعمال كان أبرزها مساهمة كل من كاكواي وبرنيا (2000)، رافاليون وشن (2001)، سون (2004)، سون وكاكواي (2006) - .

إنطلاقاً مما تقدم فإن أحد الدراسات الهامة الصادرة عن معهد التخطيط العربي سنة 2003 تشير إلى السياسات الإقتصادية والإجتماعية المطلوبة بأخذ بعين الإعتبار مدى إستمرارية النمو للإقلال من الفقر بناء على دراسة إستهدفت مجموعة من الدول العربية، حيث تم تقسيمها إلى السياسات الداعمة للنمو الإقتصادي والسياسات المتعلقة بتوزيع الدخل، أما السياسات الداعمة للنمو الإقتصادي فتتنصرف إلى مجموع السياسات التي تهدف إلى زيادة معدل نمو متوسط الإنفاق للفرد في المجتمع، مع بقاء حالة توزيع الإنفاق على ما هي عليه وهي تشمل إدارة السياسات الإقتصادية الكلية (السياسات المالية والنقدية والإستثمارية وسياسة سعر الصرف...) وذلك في حدود معطيات إمكانيات الدولة المستهدفة والمدة الزمنية المسطر لتحقيق هدف الإقلال من الفقر عبر دعم النمو الإقتصادي الحقيقي. وعلى الجانب الآخر، فإن تغيّر مكونات الفقر عبر الزمن أوضح أن كل أنواع السياسات التي تهدف إلى تحسين حالة توزيع الدخل (سياسات تحسين توزيع الإنفاق الإستهلاكي بين الأسر والشرائح الإجتماعية) مع الحفاظ على معدلات النمو المحققة ستؤدي إلى الإقلال من الفقر، وتتعلق أهم محاور السياسات التوزيعية بالعوامل الهيكلية، وتتمثل أهم أنواع السياسات التوزيعية في: سياسات التشغيل في القطاع العام، وسياسات التحويلات النقدية والعينية، سياسات الإستثمار في رأس المال البشري السياسات السعرية الملائمة، وشبكات الأمان الإجتماعي، سياسات الإئتمان المتعلقة بمنح القروض الصغيرة المنتهية الصغر سياسات الصلاح الزراعي¹. وقد جاء مشروع وثيقة إستراتيجية تخفيض الفقراء من بين أهم المشاريع المطروحة لمكافحة ظاهرة الفقر، وذلك في سبيل تحقيق الهدف الأول من الأهداف الثمانية للألفية من خلال خفض نسبة الفقر للناس الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف ضمن الفترة 1990 - 2015. وتُعنى هذه الوثيقة بإعداد خريطة تنجز من قبل البلدان لتساعدها في توجيه السياسات العامة في ما يخص ظاهرة الفقر وهي تركز على القيام بأعمال مشاركة لا تشمل فقط الحكومات والجهات المانحة، ولكن أيضاً المجتمعات المحلية وفئات المجتمع المدني، كما تركز على النتائج التي تفيد الفقراء، والأخذ بمنظور كلي وطويل الأجل والتأكيد على الشفافية والخضوع للمساءلة وتلخص

* أنظر توصيف قياس النمو المحايي للفقراء ضمن الدراسة: علي عبد القادر علي، النمو المحايي للفقراء، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الثاني والثمانون، إبريل/نيسان 2009، السنة الثامنة.

¹ - علي عبد القادر علي، أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الإقتصادية والإجتماعية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سبتمبر 2003.

<http://www.arab-api.org> (25/02/2015).

فلسفة مكافحة الفقر في شرطين أساسيين، وهما¹: الربط بين سياسة التنمية مع الأبعاد الإجتماعية؛ وربط هذه الأبعاد مع كيفية الإصلاح.

2 4 2 مؤشرات قياس معدل الفقر

توجد العديد من المقاربات المعتمدة لقياس الفقر، أما الشائع منها فيتعلق بالمقاربة الكمية التي تعتمد على مستوى المعيشة اللائق حسب ما يعكسه متوسط إنفاق الفرد على السلع والخدمات، ومقاربة الإستطاعة التي تشمل الجوانب المادية والفرص المتاحة ليعيش الفرد حياة يرضى عنها، ومقاربة دراسة الفقر بواسطة مشاركة الفقراء، وتعد المنهجية الكمية هي الأكثر إستخداما في معظم الدراسات كما يستند عليها في صياغة السياسات الإقتصادية²، وهناك العديد من الطرائق لقياس ظاهرة الفقر* كما أنه عادة ما يتم اللجوء إلى مداخل إستراتيجية كقياس مدى عدالة توزيع الدخل للإستدلال على مدى قدرة التنمية الإقتصادية المحققة على إستيعابه وتخفيض معدلاته، التفصيل في ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: المؤشرات الكمية لقياس ظاهرة الفقر، تشمل هذه المؤشرات، مايلي³:

أ - مؤشر تعداد الرؤوس: مؤشر تعداد الرؤوس هو الأسلوب الأكثر شيوعاً لتقدير انتشار الفقر. يقيس هذا المؤشر نسبة السكان الذين يعتبرون فقراء، فهذا المؤشر هو بسيط لإنجازه وسهل الفهم. ومع ذلك، فهذا المؤشر هو غير حساس للاختلافات الموجودة في عمق الفقر. وبدقة أكثر، فإنه يفشل في التقاط المدى الذي يسقط فيه دخل الفرد (أو الإنفاق) تحت خط الفقر.

ب - مؤشر فجوة الفقر: يقيس مؤشر فجوة الفقر عمق الفقر الذي يحدد إلى أي مدى، في المتوسط، تقع فيه الأسر/الأفراد تحت خط الفقر ويظهر هذا المؤشر كم من المال يجب أن يتم تحويله إلى الفقراء من أجل انتشالهم من الفقر وبدقة أكثر، يقدم هذا المؤشر الحد الأدنى لتكاليف القضاء على الفقر بالتحويلات النقدية. ومع ذلك، فإن مؤشر فجوة الفقر لا يأخذ في الإعتبار الاختلافات في شدة الفقر بين الفقراء، وبالتالي يميل إلى تجاهل عدم المساواة بين

¹ - إسماعيل سراج الدين ، محسن يوسف، الفقر والأزمة الإقتصادية، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 1997 ، ص 51.

² - علي عبد القادر علي، عادل عبد العظيم إبراهيم، وقائع مؤتمر السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية ، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، المجلد الثامن، العدد الأول ديسمبر، 2005، ص: 12.

* يمكن قياس الفقر إنطلاقاً من عدة صيغ مقترحة في هذا الشأن، ومثال ذلك: مؤشر تعداد الرؤوس، مؤشر فجوة الفقر، مؤشر شدة الفقر أو ما يعرف بمؤشر مربع فجوة الفقر، معامل جيني منحنى انتشار النمو، مؤشر سين، مؤشر واتس، مؤشر سين-شبروك-تون، بالإضافة إلى هذه المؤشرات التقليدية لقياس الفقر فإن هناك مداخل لتقييم الفقر و عدم المساواة ومن بينها مؤشر الفقر البشري، مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس، مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، و سيتم الاقتصار فقط في هذه الأطروحة على بعض المؤشرات وترك المجال مفتوح للغطلاع على باقي المؤشرات ضمن المراجع المتخصصة.

³ - قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، مركز الأبحاث الإحصائية، الإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) تركيا، 2015. التقرير متاح على الرابط:

الفقراء فمؤشر فجوة الفقر قد يكمل مؤشر تعداد الرؤوس، ولكنه قد لا يكون كافيا لكي يعكس بشكل كامل انتشار الفقر في البلد.

ت مؤشر واتس: اقترح مؤشر واتس من قبل واتس (1968) وهو متوسط الفرق بين لوغاريتم خط الفقر ولوغاريتم الدخل. ومؤشر واتس هو مقياس جيد للفقر لأنه أكثر حساسية للتحويل في الطرف الأدنى للتوزيع مما كان عليه في الطرف العلوي لتوزيع دخل الفقراء.

ث مؤشر مربع فجوة الفقر (شدة الفقر): يستخدم مؤشر مربع فجوة الفقر لقياس شدة الفقر التي هي درجة التفاوت بين الفقراء أنفسهم. وهذا المؤشر هو المجموع المرجح لفجوات الفقر (كنسبة من خط الفقر) حيث أن التوزيعات هي فجوات الفقر المناسبة. فترتيب فجوة الفقر يعطي وزنا أكبر لفجوة الفقر لأفقر الأسر حيث ستصبح فجوة فقرهم أكبر. ونشأت الحاجة إلى هذا المؤشر لأن مؤشر فجوة الفقر قد لا يعبر بدرجة كافية عن المخاوف بشأن تغيرات التوزيع داخل الفقراء. فعلى سبيل المثال، إذا أدت سياسة في تحويل الأموال من شخص تحت خط الفقر إلى أفقر شخص، فإن مؤشر مربع فجوة الفقر سيعكس هذا التغيير.

ثانيا: قياس عدالة توزيع الدخل للاستدلال على تغيرات معدل الفقر

يتعلق توزيع الدخل بتحديد حصة كل عنصر من عناصر الإنتاج، والوزن النسبي لمساهمته في تكوين هذا الدخل وأسلوب هذا التوزيع يعكس طبيعة النظام الإقتصادي وآلية عمله تبعا لما يعكس طبيعة العلاقات الإقتصادية والإجتماعية بين عناصر الإنتاج¹ وقد أشارت العديد من الدراسات والأدلة التجريبية إلى العلاقة التي تربط بين توزيع الدخل وقضايا الإقتصاد الكلي، لاسيما فيما يتعلق بعلاقة توزيع الدخل بالفقر والنمو الإقتصادي المحقق، من بينها: تأكيد Keynes (1936) على أثر توزيع الدخل على الطلب الكلي، وأثر توزيع الدخل على النمو الإقتصادي عبر عدة أعمال لعل أبرزها Kaldor (1956), Kuznets (1955)، وما قدمه Recently Persson , Tabellini (1990) من أدلة تجريبية تثبت أن عدالة توزيع الدخل ذو علاقة إيجابية ليس فقط مع مستوى الدخل المحقق، ولكن مع معدل النمو المحقق أيضا. بالإضافة إلى العديد من الدراسات الأخرى التي إنصبت على دراسة دور توزيع الثروة والدخل على مستوى الإقتصاد الكلي عبر متغير الإستثمار في رأس المال البشري (Joseph Zeira, ODED GALOR (1992).¹ كما أن تقارير البنك الدولي، صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة أجمعت على أن اضطراب، وتذبذب معدلات النمو الإقتصادي المحقق وإستمرار عدم عدالة توزيع الدخل (إختلال نسب توزيع النمو) تؤدي إلى تزايد معدلات الفقر.

بصفة عامة الفقر وعدم المساواة قد لا يكونان نتيجة لنقص التنمية فحسب، وإنما أيضا سببها الجذري. ويمكن تقدير هذا التجانس المعقد من خلال الصعوبة الهائلة التي يواجهها النمو وسياسات الرعاية الإجتماعية لتكون مقبولة سياسيا وملزمة، وتقر مجموعة متزايدة من المؤلفات أن عدم المساواة يفضي إلى اعتماد سياسات عادة ما تؤخر النمو. وبالتالي فإن عدم المساواة سيء بالنسبة للفقراء 'رافاليون' (2005 Ravallion) ولكنه يضر أيضا بالإستقرار الإقتصادي

¹ - أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سابق، ص 68.

¹ - Joseph Zeira, ODED GALOR, **Income Distribution and Macroeconomics**, Review of Economic Studies, Volume 60, Issue1, 1993, P:35 .

الكلي، وتحسين أنماط وأشكال الرفاهية بشكل عام. وكثيرا ما تكون العدالة والإزدهار طويل الأجل مكملين لأن مستويات عالية من عدم المساواة الاقتصادية والسياسية تميل إلى أن تؤدي إلى مؤسسات اقتصادية وترتيبات إجتماعية تجذب بشكل منهجي مصالح ذوي النفوذ الأكبر. ويمكن لهذه المؤسسات غير المنصفة أن تولد تكاليف اقتصادية¹.

كما وجدت دراسة مسحية حديثة شملت 28 دولة من بينها 12 دولة عربية في فترات مختلفة لمعرفة تطور تفاوت توزيع الدخل في الدول العربية وهيكله عبر الزمن، أن أهم العوامل المفسرة للتفاوت في الإنفاق والدخل في الدول العربية تتمثل في المستوى التعليمي لرب الأسرة، وتفاوت الدخل بين المناطق الحضرية والريفية، بالإضافة إلى حجم الأسرة² وهو ما حاولت الجزائر إستهدافه ضمن السياسات الداعمة للسياسات الاقتصادية المصممة خلال الفترة 2000 – 2014. على ضوء ما تم طرحه لأهم الأدبيات الاقتصادية التي عالجت قضية الفقر إرساء التنمية المستدامة كأحد أهم المحاور ضمن أجندة وعلاقتها بعدم عدالة توزيع الدخل والثروة والنمو الاقتصادي، فإنه تجدر الإشارة إلى أن عدم عدالة توزيع الدخل في الإقتصاديات الريفية عبر تجسده الصورة المتطرفة لتوزيعه وما ينجم عنها من آثار سلبية على المدى القصير، المتوسط والبعيد، ناتجة عن سوء توزيع القوى الاقتصادية والإجتماعية، بالإستناد إلى فتوية الحكم، فالإشكالية المطروحة على مستوى هذه الإقتصاديات التي سيتم التطرق إلى أهم خصائصها ضمن الفصول القادمة، تتعلق بإختلال الإسقاط العملي لما تم التنظير له ضمن مفهوم توزيع الدخل، ذلك أن الدخل يعتمد على ريع الموارد النفطية، وبالتالي غياب معايير الكفاءة الاقتصادية في توزيع الدخل لصالح تبني سياسات توزيع الريع وخضوعها لتحقيق الأهداف السياسية على حساب الأهداف الاقتصادية والإجتماعية لسياسات التنمية المعتمدة، وبالتالي غياب مرجعية واضحة لعدالة توزيع الدخل، التي تنتقل إلى مستوى أعمق من الطرح يتعقد فيه مفهوم عدالة التوزيع عبر الزمان والمكان، حيث أن الدخل يعتمد على إستنزاف موارد ناضبة وذات أضرار بيئية.

على الرغم من تقعد قياس عدم عدالة توزيع الدخل على مستوى الإقتصاديات الريفية، بسبب إشكالية تضمين قياس عدالة توزيع القوى السياسية والإجتماعية* فإنه سيتم استعراض أبرز المداخل المعتمدة لقياس التفاوت في توزيع الدخل للإستدلال عبرها عن معدلات الفقر، من خلال ما يلي:

الفرع الأول: معامل 'كوزنتس' Kuznets Ration

بين الإقتصادي (1955) Simon Kuznets** أن النمو الإقتصادي بمثابة سبب محفز لتغيرات توزيع الدخل في الأجل الطويل، وتوصل إلى أن درجة التفاوت في توزيع الدخل تزداد خلال المراحل الأولى من النمو وذلك أثناء المرحلة

¹-Eduardo Wiesner, **The Political Economy of Macroeconomic Policy Reform in Latin America: The Distributive and Institutional Context**, MPG Books Ltd, Bodmin, Cornwall Great Britain, 2008, P :79.

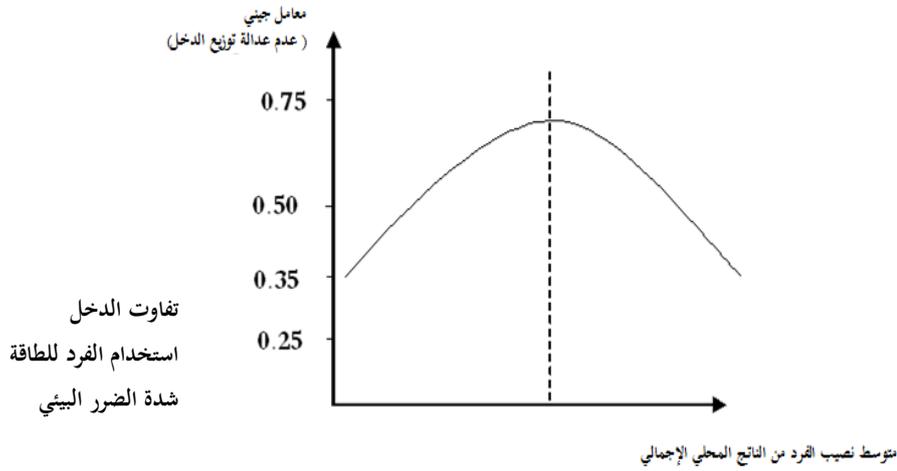
²- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2015، ص : 43.

* إستندت الباحثة على منهجية يتم من خلال الفصل بين عدالة توزيع الدخل عبر إعتداد مداخل القياس المتعارف عليها، والإستدلال على مدى توزع القوى الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، من خلال مؤشرات الحكم الراشد، والربط بين الناتج المتوصل إليها ضمن صيغة عميقة للتحليل تبين الأثر النهائي لعدم عدالة التوزيع لمختلف الأبعاد المشار إليها على مستوى الإقتصاد الربي بالإسقاط على الاقتصاد الجزائري .

** إقتصادي إكراني نال سنة 1971 جائزة العلوم الاقتصادية عن نظريته التي تبين التفاوت الإقتصادي المتنامي لدخل الفرد وصولا إلى نقطة حاسمة يميل بعدها ذلك التفاوت في الدخل إلى التقلص.

الإنتقالية للمجتمع من ما قبل الصناعة إلى المجتمع الصناعي، إلا أنها تبقى مستقرة لفترة من الزمن، وتميل إلى الإنخفاض خلال المراحل اللاحقة أين يكون النمو أكثر نضجا، وهذا التطور المنهجي لتوزيع الدخل systematic evolution of income distribution على طول مسار التنمية في بلد معين يعرف بمنحنى كوزنتس الذي يأخذ شكل حرف u مقلوب بين دخل الفرد وعدم عدالة أو عدم المساواة في الدخل الشخصي¹ وفق ما يوضحه الشكل:

الشكل رقم: 2-4 : منحنى 'كوزنتس'



المصدر: محمد طالب السيد سليمان، طلال نواف عامر، مرجع سابق، ص: 131.

تبعاً لمنحنى 'كوزنتس' (إعتمد 'كوزنتس' في دراسته على مجموعة من الدول و لم يبيع توجه البيانات لبلد واحد مما خلق نوع من الإنتقاد لنظريته التي لا يمكن إنكار أهميتها) فإن الدول تعتمد بشكل أساسي في المراحل الأولى للتنمية على الإستثمار في رأس المال المادي وتوجه اللامساواة عبر تخصيص الموارد للقطاعات التي يتم الإستثمار فيها على حساب الإستثمار في الخدمات الأساسية مثل: الصحة والتعليم، ويتعمق التفاوت في توزيع الدخل بفعل عيوب السوق لتتحول الإستثمارات نحو رأس المال البشري (قطاع الخدمات والصناعات المتقدمة) مما يؤدي إلى تقليص التفاوت طالما ان النسبة الأكبر من السكان النشطين اقتصاديا ينتقلون نحو القطاعات الأكثر تخصصا وذات الدخل الاعلى (من الزراعة نحو الصناعة والصناعة نحو الخدمات) فضلا عن الهجرة من المناطق الريفية نحو المدن، وهي حجة تستخدم لتبرير "الحق المشروط للتدهور" طالما أن الإحتياجات الأساسية للسكان يجب أن تلي من خلال التنمية.

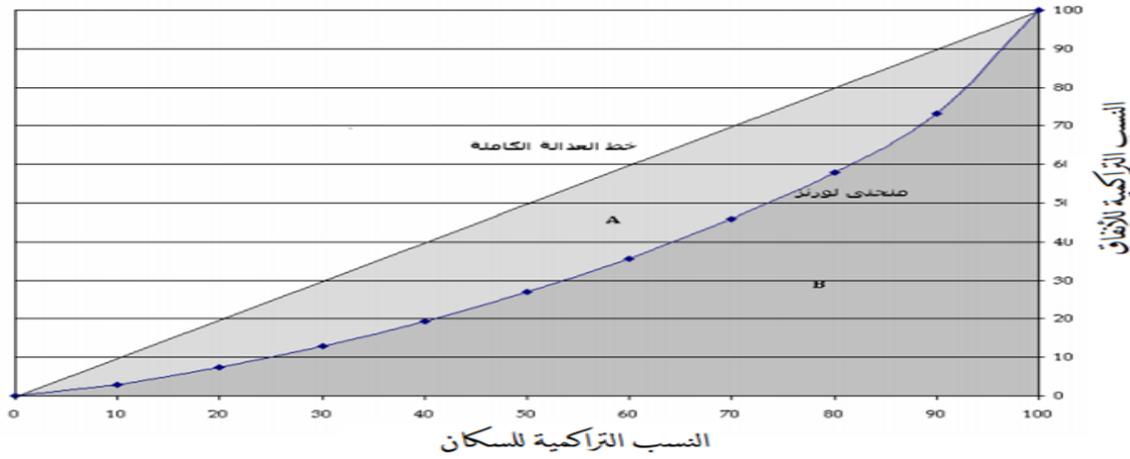
الفرع الثاني: منحنى لورنز كأداة تحليلية لتلخيص حالة العدالة في توزيع الدخل

يتم الحصول على منحنى لورنز بعد ترتيب أفراد المجتمع من الأفقر إلى الأغنى، ومن بعد الحصول على نسبة السكان لكل مستوى إنفاق، ومن ثم الحصول على النسب التراكمية للسكان حسب مستويات الإنفاق وعادة ما يتم حساب نصيب كل شريحة سكانية من إجمالي الإنفاق للحصول على الأنصبه التراكمية المقابلة للنسب التراكمية

¹ - Maria Sarigiannidou, Theodore Palivos, **A Modern Theory of Kuznets' Hypothesis**, Texas Christian University Texas Christian University Department of Economics Department of Economics Working Paper Series Working Paper Series Working Paper Series, January 2012, P :01 .

للسكان، وعلى هذا الأساس فإن منحى لورنز يجسد العلاقة بين النسب التراكمية للسكان وما يقبلها من أنصبة تراكمية للإنفاق، وفق ما يوضحه الشكل رقم: 2-5، وهناك العديد من المؤشرات الإحصائية وغير الإحصائية التي تلخص المعلومات التي يستند عليها منحى لورنز، وأهمها معامل جيني الذي يمثل المساحة المحصورة بين منحى لورنز ووتر المثلث القائم الزاوية، كنسبة من إجمالي مساحة المثلث، وتتراوح قيمته بين الصفر وذلك في حالة العدالة أو المساواة الكاملة والواحد الصحيح (أو مائة) في حالة عدم العدالة الكاملة، أي أنه كلما ارتفعت قيمة معامل جيني كلما إرتفعت درجة عدم المساواة في التوزيع¹.

شكل رقم: 2-5: منحى 'لورنز'



المصدر: علي عبد القادر علي، النمو الاقتصادي المحامي للفقراء، مجلة جسور التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثاني والثمانون إبريل / نيسان، 2009، السنة الثامنة، ص: 4.

لأن تخفيض الفقر تحدي أساسي يواجه البشرية في العالم، لذا فإن مناقشات واسعة أخذت موقعها حول السياسات التي تساعد على تحقيق هذا الهدف، من خلال اعتماد السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل بما ينعكس على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد. وتصنف السياسات التي تؤدي إلى الإقلال من الفقر مع مرور الزمن إلى نوعين من السياسات وهي سياسات دعم النمو الحقيقي، وسياسات تحسين توزيع الإنفاق الاستهلاكي بين الأسر ومختلف الشرائح الاجتماعية¹. فالفقر يتأثر بمجموعتين من المتغيرات الرئيسية، والتي تتجسد في وفرة أو ندرة الموارد المتاحة، حيث يذهب بعض الإقتصاديين إلى تصنيف الموارد الريعية ضمنها، ومدى كفاءة حزمة السياسات الإقتصادية²، خاصة بعد التحول الفكري فيما يتعلق بالحد من دائرة الفقر وحدته بالإستناد إلى مفهوم تساقط مزايا النمو لصالح توزيع الدخل في الأجل الطويل، إلى الاهتمام بتوزيع الدخل والفقر من خلال توجيه السياسة

¹ - علي عبد القادر علي، مرجع سابق، ص- ص: 3-4.

¹ - علي عبد القادر، عادل عبد العظيم، مرجع سابق، ص: 10.

² - سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد الحميد، السياسات الإقتصادية الكلية والفقر مع اشارة خاصة إلى الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2008، ص: 141.

الإقتصادية¹. حيث أن هناك العديد من الدراسات والأدلة التجريبية التي أثبتت وجود ترابط بين توزيع الدخل والقضايا على مستوى الإقتصاد الكلي، من بينها: تأكيد Keynes (1936) على أثر توزيع الدخل على الطلب الكلي، وأثر توزيع الدخل على النمو الإقتصادي عبر عدة أعمال لعل أبرزها (Kuznets (1955), Kaldor (1956)، وما قدمه (Recently Persson , Tabellini (1990) من أدلة تجريبية تثبت ان عدالة توزيع الدخل ذو علاقة إيجابية ليس فقط مع مستوى الدخل المحقق، ولكن مع معدل النمو المحقق أيضا. بالإضافة إلى العديد من الدراسات الأخرى التي إنصبت على دراسة دور توزيع الثروة والدخل على مستوى الإقتصاد الكلي عبر متغير الإستثمار في رأس المال البشري Joseph Zeira, ODED GALOR (1992)².

فالساسة المالية يمكن أن يكون لها تأثير مباشر في الفقر من خلال المضامين التوزيعية للدخل في إطار سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية، إذ أن الإصلاحات المالية لا بد أن تعود إنعكاساتها على الفقراء خاصة وأن المساعدات والهبات المقدمة لهم تشكل عبء يترجم إلى نفقات مرتفعة في الميزانية، قد تسبب عجزا فيها - بسبب سوء إدارته الوقوع في مصيدة الفقر - الأمر الذي يفرض على صناع السياسة اللجوء إلى تقييم سياسة الإنفاق، بإعتبارها الأكثر ملائمة لخفض الفقر - خاصة النفقات التحويلية: راجع ما تم طرحه في الفصل الأول من الدراسة - لما تمتلكه من تأثيرات متبادلة بينها وبين النمو وتوزيع دخول الموارد الإقتصادية، ومن ثم تأثيرها على الفقراء من خلال التوزيع والايصال الكفاء والفعال للخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، البنية التحتية) حيث تجسد مشهدا هاما لتدخل الدولة من أجل تجاوز مواطن الفشل وإخفاقات السوق. أما في إطار تخطيط الموازنة العامة فإنه يتعين الوقوف على قدرة الدولة على إعادة توزيع الإنفاق وتخصيصه حسب الأولويات في إطار الإستجابة للإستراتيجية العامة لخفض الفقر وهو ما يضع صانع السياسة تحت قيد إمكانيات الميزانية وطبيعة الموارد المتاحة والعوائد الممكنة، لتمويل سياسة الإنفاق ويتعلق الأمر خاصة بالسياسة الضريبية بإعتبارها أحد العوائد الأساسية للميزانية لتمويل إستراتيجية خفض الفقر، تمويليا يحقق مقتضيات العدالة والمساواة، وإعادة توزيع الدخل بين شرائح الدخل المتفاوتة لمنع الفقر¹.

إستنادا لما تم طرحه حول أهمية السياسة المالية في تخفيف حدة الفقر وتقليص دائرته، فإن هذا الطرح يكتسي طبيعة خاصة في البلدان الريفية، لاسيما إذا تعلق الأمر بصياغة السياسة المالية ضمن فلسفة نموذج تنموي في ظل ضوابط الإستدامة، وذلك إستنادا إلى طبيعة الموارد والعوائد (إستدامة التدفق والتأثير على البيئة) المعتمد عليها في تمويل سياسة الإنفاق، ومدى رشادة هذه الأخيرة، فضلا عن خصوصية السياسة الضريبية المصممة ضمن هذا السياق وهو ما سيتم التفصيل فيه من خلال المحاور القادمة، والتي تعالج إدارة السياسات الإقتصادية للإستجابة لضوابط نموذج التنمية المستدامة.

¹ - وليد عبد مولا، السياسات المالية المحايية للفقراء، جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 106، أكتوبر/ تشرين اول، 2011، السنة العاشرة للمعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص: 2.

² - Joseph Zeira, ODED GALOR, **Income Distribution and Macroeconomics**, Review of Economic Studies, Volume 60, Issue1, 1993, P:35 .

¹ - سالم توفيق النحفي، أحمد فتحي عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 142.

3 التدهور البيئي وقضية التغير المناخي

التدهور البيئي عملية تدريجية تنتج عن سوء إدارة الموارد، له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، حيث يفرض تكلفة عالية على الدول، ويعزى التدهور البيئي إلى عوامل اجتماعية، لعل أهمها السكان، الفقر، التحضر والعوامل الاقتصادية، حيث يعتبر فشل آلية السوق من أهم العوامل الاقتصادية المؤدية إلى حدوث التدهور البيئي بالإضافة إلى فشل القطاع العام في إدماج عناصر التكاليف الاجتماعية ضمن إجمالي تكلفة الإنتاج فالسياسات الحكومية عادة ما توجه نحو ضمان تحقيق إيرادات محددة للدولة، أو تحقيق أهداف اجتماعية وإقتصادية لا تتضمن علاج مشاكل البيئة وحمايتها، كما تؤدي تشوهات السوق إلى زيادة الإنتاج والإستهلاك بصورة غير مستدامة، وتعتبر طبيعة النمو الاقتصادي المحقق أحد المسببات الأساسية للتدهور البيئي ويتضح ذلك جليا في الإقتصاديات الريعانية التي يعتمد فيها النمو الإقتصادي المحقق على إستنزاف الموارد الطبيعية الناضبة والأنشطة المرتبطة بالزراعة، زيادة إستخدام الطاقة، النقل... والعوامل المؤسسية والتشريعية من خلال ضعف التنسيق بين الأجهزة المعنية بالبيئة، وحمايتها وتصميم السياسات التي تدعم ذلك، ضعف تكوين وتدريب الكادر البشري في مجال حماية البيئة...¹. أما آثار التدهور البيئي فتتمس كل الأبعاد الإقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، ويمكن فيما يلي التعرض لهذه الآثار بشيء من التفصيل، حيث:

يمكن إستقراء آثار التدهور البيئي على الجانب الإقتصادي من خلا إستعراض مدى تأثير الناتج القومي الإجمالي جراء التدهور البيئي الناتج عن هدر الموارد الطبيعية، وذلك ضمن مختلف المجموعات الدولية المصنفة تبعا للدخل إلى فقيرة أو منخفضة الدخل، متوسطة الدخل، والبلدان ذات الدخل المرتفع.

الجدول رقم: 2-5: التدهور البيئي كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي لعام 2015*

المجموعة الدولية تبعا لمعيار الدخل**	إهلاك مصادر الطاقة	إهلاك الموارد المعدنية	إهلاك الغابات	الأضرار الناتجة عن ثاني أكسيد الكربون	الأضرار الناتجة عن الأتربة في الهواء
العالم	2	0.5	0.1	0.5	0.2
الدول منخفضة الدخل	1.1	1.5	4.5	0.3	1.6
الدول متوسطة الدخل	3.4	1.0	0.3	0.9	0.5
الدول مرتفعة الدخل	1.4	0.2	0.0	0.3	0.2

Source :The little Green Data Book, World Development Indicators, World Bank Group, Washington, 2015, P-P 10 – 15 .

** الإقتصاديات ذات الدخل المنخفض : هي تلك الإقتصاديات التي يكون فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أقل من 1.045 دولار في عام 2013. والإقتصاديات ذات الدخل المتوسط : هي تلك الإقتصاديات التي يكون فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أعلى من 1.045 دولار ولكن أقل من 12.746 دولار. والإقتصاديات ذات الدخل المرتفع: هي تلك الإقتصاديات التي يكون فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أعلى من 12.746 دولار.

¹ - نوزاد عبد الرحمن الهيتي وآخرون، مرجع سابق، ص - : 116-119.

* للتفصيل في تطور التدهور في الموارد الطبيعية كنسبة من إجمالي الدخل القومي خلال الفترة : 2002 – 2014 (سنوات مختارة في إطار الدراسة المعتمدة)، انظر:

The Little Green Data Book, World Development Indicators, World Bank Group, Washington, 2001-2014.

يتضح من خلال الجدول مدى تأثير التدهور البيئي على الدخل القومي الإجمالي للمجموعات الثلاث المدروسة بيد أن الخسائر في الدخل القومي الإجمالي تتعمق بصورة خاصة على مستوى الدول المنخفضة ومتوسطة الدخل وترجم الخسارة في الدخل القومي جراء التدهور البيئي من خلال الآثار الاقتصادية السلبية التي تتعلق بتراجع الإنتاج نظرا لإنسحاب صناعات معينة، وزيادة معدلات البطالة، وتكاليف إصلاح البيئة. أما آثار التدهور البيئي على الصعيد الاجتماعي فتتجسد في تزايد معدلات سوء التغذية، وما يقترن بذلك من إرتفاع لمعدل الوفيات وإنتشار للأمراض وإتساع لدائرة الفقر والحرمان...، وتمثل المخاطر البيئية على الصحة* ونوعية الحياة فيما يلي¹:

أ - إمدادات المياه غير الصحية وغير الملائمة (الإستغلال غير العقلاني للمياه الجوفية، النقص في مياه الشرب الصحية تلوث المياه)؛

ب - شبكات الصرف الصحي وإلقاء النفايات (إستغلال مياه الصرف الصحي غير المعالجة، النقص في خدمات الصرف الصحي...)؛

ت - تلوث الهواء، والآثار الخطيرة للنفايات والمواد الكيماوية الزراعية والصناعية والطبية غير المعالجة.

ويواجه تمويل الأنظمة الصحية المدرج تحت تسمية إصلاحات الجيل الثالث، بعد أن شملت إصلاحات الجيل الأول والثاني كلا من جانبي العرض والطلب في مجال الصحة، العديد من التحديات، أهمها²:

أ - التزايد المطرد لكلفة الرعاية الصحية؛

ب - الإنفاق الحكومي غير الكافي في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض؛

ت - محجز الأنظمة في بلدان الدخل المرتفع عن ترجمة التمويل الوافر إلى مكاسب صحية؛

ث - تزايد الإنفاق الخارج عن حدود ميزانية الأسرة على المتطلبات الصحية، ما يزيد من وطأة الأعباء على الأفراد والعائلات؛

ج - تراجع الضمان الاجتماعي والصحي والمزايا الوظيفية التي يقدمها أرباب العمل.

كما أن التدهور البيئي يؤدي إلى بعث الهجرة للبحث عن تلبية الإحتياجات الأساسية، وهو ما يطرح الآثار السلبية للتركيبة السكانية التي يمكن أن تكون معادية للتنمية المستدامة، خاصة في ظل الضغوط السكانية المتزايدة على مستوى المنطقة العربية، فحسب تقديرات الأمم المتحدة ستضم البلدان العربية نحو 395 مليون نسمة بحلول عام 2015 مقارنة بـ 150 مليون نسمة في العام 1980¹. ويؤدي التدهور البيئي أيضا إلى حدوث ضغوط على الصعيد السياسي نابعة عن عدم الإستقرار الاجتماعي بسبب إرتفاع الأسعار ونقص الغذاء، فضلا عن تلك الضغوط الناتجة عن حركة الهجرة بسبب فقدان مصادر كسب الرزق والتي عادة ما تكون الطبيعة لاسيما بالنسبة للفئات الهشة والفقيرة.

* تم تطوير مجموعة من المؤشرات التجميعية لاستقراء الوضع الصحي في الدول، وتمثل هذه المؤشرات التي يتباين استخدامها والاعتماد عليها من قبل المؤسسات الدولية المعنية، في : معدل وفيات الرضع، معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة، العمر المتوقع عند الولادة، نسبة الانفاق الصحي، الحصول على الخدمات الصحية

¹ - نوزاد عبد الرحمن الهبتي، مرجع سابق، ص: 123.

² - تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009، ص: 15.

¹ - نفس المرجع، ص - ص: 2 - 3.

يعد التغير المناخي أكبر التحديات البيئية التي تواجه البشرية، بل أنه يمثل جوهر التحدي الذي يشكل حاجزا أساسيا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد برز الإهتمام بهذه الظاهرة من قبل العلماء والباحثين في علم الاقتصاد والبيئة مع نهاية القرن 19، ولعل أهم التعاريف التي طرحت حول هذه الظاهرة، هو ما تضمنته إتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ ضمن فقرتها الأولى على أن التغير المناخي: " تلك التغيرات في المناخ التي تعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة للنشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة " وأوضحت أن مصطلح النظام المناخي، يعني كل عمليات الغلاف الجوي والغلاف المائي والمحيط الحيوي والمحيط الأرض وتفاعلاتها، في حين يشمل الإنبعاث، إطلاق الغازات الدفيئة، أو سلائفها في الغلاف الجوي على إمتداد رقعة محددة وفترة زمنية محددة، وشملت الآثار الضارة لتغير المناخ مختلف التغيرات التي تطرأ على البيئة الطبيعية أو الحيوية من جراء تغير المناخ، والتي لها آثار ضارة كبيرة على تكوين أو مرونة، أو إنتاجية النظم الإيكولوجية الطبيعية والمسيرة، أو على عمل النظم الإجتماعية - الإقتصادية، أو على صحة الإنسان ورفاهه ¹.

كما تشير إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى تزايد تركيزات الغازات الدفيئة بدرجة كبيرة في الغلاف الجوي جراء الأنشطة البشرية، وهو ما يؤدي إلى الزيادات المستمرة في إستفحال ظاهرة الدفيئة الطبيعية وما سيسفر عنه وبصفة عامة من إحترار إضافي لسطح الأرض والغلاف الجوي، وتأثيرها السلبي على الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية وعلى البشرية. ولا تتحرج هذه الإتفاقية من طرح قضية جوهرية، وهي مسؤولية البلدان المتقدمة عن القسم الأكبر من الإنبعاث العالمي في الماضي والحاضر، وفي إطار تحملها للمسؤولية فإن التقرير العالمي للتكيف 2015، يشير إلى أن مجموع التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف الذي يستهدف التكيف مع آثار تغير المناخ في البلدان النامية بلغ 18,4 مليار دولار، إلا أنه أقل بكثير من التمويل المطلوب بحلول 2030² خاصة وأن تأخر السياسات الحادة والقرارات الحاسمة لإستعاب هذه الظاهرة الخطيرة قاد إلى ما يعرف بمرحلة إحتناق النمو، حيث زاد تركيز الغازات الدفيئة في الجو وأصبح المناخ أكثر عدائية. في حين أن متوسط الإنبعاث للفرد في البلدان النامية ما زال منخفضا نسبيا، وأن القسط الناشئ في البلدان النامية من الإنبعاث العالمي سيزيد لتلبية الإحتياجات الإنمائية. وبالتالي الإشارة إلى عدم عدالة التوزيع العالمي لإستخدام الموارد المتاحة، ولعل ما قدمته الدول المتقدمة من حلول في إطار نموذج التنمية المستدامة لتدارك الآثار السلبية التي خلفتها على البيئة، مثل: كويونات الإنبعاث ... لا يمثل وصفا سحرية لتدارك الآثار السلبية على البيئة، بل يعمق عدم عدالة توزيع الإستخدام، ونقل متاعب التلوث إلى البلدان النامية عن طريق بيع حقوق التلوث للدول المتقدمة، على الرغم من أن التلوث ظاهرة عابرة للحدود، وهو ما يطرح العديد من الغموض حول فعالية الحلول التي تقدمها الدول المتقدمة في إطار مشروع الشراكة العالمي لإرساء التنمية المستدامة.

¹ - إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، الأمم المتحدة ، 1992، ص: 3. متاحة على الرابط :

<http://unfccc.int/resource/docs/convkp/convarabic.pdf> (15/03/2015).

² - التقرير السنوي لعام 2015، برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، 2016، ص: 10. متاح على الرابط :

<https://wedocs.unep.org/rest/bitstreams/11119/retrieve> (16/03/2015).

كما عالج فريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ GIEC مسألة حساسة فيما يتعلق بإستمرارية وتفاقم الآثار السلبية للتغير المناخي، حيث إعتبر أن التغيرات المناخية تمثل: " كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف إحصائي، والتي من الممكن أن تستمر لعقود متوالية. الناتجة عن النشاط الإنساني، أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي"¹.

ضمن المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية (من 3 - 14 ديسمبر) بالي - أندونسيا، نادى المؤتمر بضرورة إعادة تشكيل مشهد مواجهة إرتفاع درجة حرارة الأرض من خلال أخذ بعين الإعتبار مجموعتين من البلدان، ذات الوزن النسبي الأضعف على الصعيد السياسي العالمي الذي يلعب الدور الأبرز في بعث السياسة الإقتصادية على المستوى العالمي، وقد يتجاوز ذلك توجيهها على المستوى المحلي للإقتصاديات وهما فقراء العالم الثالث، والجيل المستقبلي. وفي إطار الجهود الدولية التي يعول عليها في إعادة رسم المشهد البيئي نحو التوازن، فقد عملت قمة المناخ بالعاصمة الفرنسية باريس على إطلاق بروتوكول اتفاق جديد بين الدول ليكون بديلا لاتفاقية كيوتو 1997.

4 - ملف توأمة الأمن الغذائي والأمن المائي كأحد الملفات الإستراتيجية لإرساء التنمية المستدامة 4-1- مضمون الأمن الغذائي

يقف العالم سواء المتقدم أو النامي على حقيقة تفاقم أزمة الغذاء - إشاراتها الأولى كانت على إثر أزمة الغذاء العالمية 1973 - التي يستدل عليها من خلال المنحى التصاعدي لأسعار الغذاء في ظل إنخفاض المخزون العالمي بل إن أحدث الدراسات التي أطلقها البنك العالمي ومنظمة الغذاء العالمية تنذر بخطورة وضع الغذاء في العالم خاصة وأن الدول النامية والأكثر فقرا، تحديدا الإقتصاديات العربية هي من تقف على خط المواجهة. لاسيما بعد الإرتفاع الحاد في أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، والذي أدى إلى أزمة غذاء حادة، تفاقمت مع إستمرار وتيرة الإرتفاع لفترة طويلة نسبيا تبعا لما أقرته مؤشرات البنك الدولي، مؤشر صندوق النقد الدولي ومؤشر الفاو، إذ أنه رغم الإنخفاض المسجل إنطلاقا من سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 إلا أنه لم ينخفض دون مستويات أسعار الغذاء السائدة قبل الأزمة، وهو ما يجعل من أزمة الغذاء أحد التحديات التي تواجه إرساء التنمية المستدامة لاسيما بالنسبة للإقتصاديات التي تعاني إنكشاف وتبعية فيما يتعلق بوضعها الغذائي - خاصة الدول العربية والريعية منها تحديدا - حيث أن إرتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية يؤثر بشكل مباشر وسريع على أوضاع الإقتصاديات المحلية، إذ أن فاتورة الواردات الغذائية تشكل ضغوطا على وضع الحساب الجاري وميزان المدفوعات، وتؤدي كذلك إلى رفع كلفة دعم الغذاء، مما يخلق ضغوطا على الموازنة العامة، ناهيك عن تأثير الغذاء على الوضع الخارجي، حيث يساهم في زيادة الطلب وإرتفاع معدلات التهريب بسبب الفروق السعرية بالتالي زيادة الواردات والتأثير السلبي لذلك على التوازن الخارجي (ميزان الغذاء والحساب الجاري) هذا إضافة إلى تداعيات إرتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية على معدلات التضخم والقدرة الشرائية ومستويات الإستهلاك، وما يترتب عن ذلك على معدلات الفقر وتدهور المؤشرات الإجتماعية والبيئية¹.

¹ -GIEC, **Bilan des changements climatiques**, Contribution des Groupes de travail I, II et III au quatrième Rapport d'évaluation du Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat, GIEC, Genève, Suisse, 2007, P : 77

¹ - أحمد بدوي، تداعيات إرتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصاديات الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2013، ص - ص : 1 - 4. (بتصرف الباحثة).

وإيقانا بأهمية تشخيص وضع الغذاء في العالم والبحث في مختلف الحلول الممكن اللجوء إليها ظهرت جملة من المصطلحات التي المتعلقة بأزمة الغذاء، ومن بين هذه المصطلحات نجد الفجوة الغذائية، الأمن الغذائي، المخزون الغذائي الإستراتيجي.

هناك العديد من المفاهيم التي عاجلت الأمن الغذائي، وذلك تبعاً لتعدد المداخل المعتمدة في تحديد المفهوم ولعل أهمها هو معالجة الأمن الغذائي على أنه: " قدرة المجتمع على توفير المستوى المحتمل* من الغذاء للأفراد في حدود دخولهم المتاحة، مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يمكنهم الحصول عليه بدخلهم المتاح سواء كان ذلك عن طريق الإنتاج المحلي أو الإستيراد اعتماداً على الموارد الذاتية".

ويعالج المفهوم المعتمد أغلب الانتقادات الموجهة للمفاهيم المختلفة لتي عاجلت الأمن الغذائي، ذلك أن مفهوم الأمن الغذائي يرتبط بقدرة الدولة على توفير الإحتياجات الغذائية محلياً، وهو ما يؤدي إلى إحتمال تعارض أهداف تحقيق الإكتفاء الذاتي، إذا تم إعتداد مفهوم الأمن الغذائي كمرادف له، مع أهداف التنمية الإقتصادية التي تستدعي الإستخدام الأمثل للموارد، وبالتالي فإنه لا بد من التسليم بأن الإكتفاء الذاتي الذي ينصرف إلى قدرة الدولة على توفير المستوى الغذائي الفعلي عن طريق الإنتاج المحلي فقط، لا يعتبر ضماناً لتحقيق الأمن الغذائي الذي يتضمن قدرة الدولة على توفير المستوى الغذائي الضروري عن طريق الإنتاج المحلي والإستيراد من الخارج اعتماداً على الموارد الذاتية المستمدة من حصيلة الصادرات.¹ فعجز دولة ما عن تحقيق الإكتفاء الذاتي على المستوى العام للمجتمع أو الدولة، سواء تجسد هذا العجز في الإنتاج أو في القدرة الشرائية، أو كليهما، يجعلها على حافة أزمة الغذاء، التي تنصرف إلى عدم القدرة على توفير الإحتياجات الأساسية من الغذاء للمواطنين، وضمان الحد المطلوب منها بانتظام وتوزيعها على المواطنين بأسعار مناسبة وبكميات من شأنها أن تضمن قيام المواطنين بوظائفهم البدنية والذهنية الكاملة.²

كما أن المفهوم المعتمد للأمن الغذائي يعالج الإنتقادات المتعلقة بإقران الأمن الغذائي بقدرة الدولة على توفير الصرف الأجنبي لمقابلة الإحتياجات من الواردات الغذائية (التركيز على البعد التمويلي فقط) وهو ما يجعل الأمن الغذائي مرتبط بقيد العلاقات الإقتصادية الدولية، كما يطرح مخاطر الإستدانة، ويفتح المجال لإعتداد فوائض الغذاء كسلاح ضغط سياسي من قبل الإحتكارات في السوق العالمية للغذاء (إستخدام الولايات المتحدة الأمريكية القمح كسلاح ضغط مضاد خلال الحرب العربية الاسرائيلية 1973) فضلاً عن أن هذا المفهوم للأمن الغذائي يطرح مخاطر صعوبة الحصول على الغذاء في الحالات الإستثنائية (الإضطراب السياسي، الحروب، الكوارث الطبيعية...) حتى في ظل توفر الموارد المالية، وبالتالي فإن الأمن الغذائي يرتبط أيضاً بضرورة توفر مخزون إستراتيجي من الغذاء لتفادي حدوث أزمة غذاء في الحالات الإستثنائية والطارئة وكذلك لتفادي إستخدام الغذاء كسلاح للضغط السياسي من قبل الدول المالكة للفوائض الغذائية. فضلاً عن أن المفهوم المعتمد للأمن الغذائي يتجاوز الإشكالية التي يطرحها المفهوم النسبي والمفهوم

* قدرة المجتمع على رفع مستوى الغذاء لأفراده إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية بصورة جيدة، أي كفاية الحد المطلوب من السعرات الحرارية تبعاً لما توصي به المعايير الدولية، والذي يضمن للفرد أداء عمله بأعلى مستوى من الكفاءة .

¹ - السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص- ص : 283-285 .

² - عبد القادر رزق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية: تبعات العولمة الإقتصادية والتكامل الدولي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة ص- ص: 24 - 25 .

المطلق للأمن الغذائي، ذلك أن المفهوم النسبي له يجعل الأمن الغذائي يختلف من مجتمع إلى آخر، حيث أنه يتحدد تبعاً لمستوى الدخل المعتاد في المجتمع، فالمفهوم النسبي يحاكي نظرية نسبية الدخل 'لدوزنبري'، التي تقر بأن مستوى الإنفاق الإستهلاكي دالة في مستوى الدخل في المجتمع؛ في حين أن المفهوم المطلق يعالج الأمن الغذائي على أنه ضمان إستمرار تدفق كمية الموارد الغذائية التي تؤمن لكل فرد من أفراد المجتمع مستوى السعرات الحرارية المطلوبة للحياة الصحية وفقاً للمعايير المتفق عليها دولياً خلال أي فترة من الزمن. فالمفهوم المطلق للأمن الغذائي يتضمن نقاط هامة تتمثل في تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الغذاء، خاصة على مستوى البلدان التي تعاني من التفاوت في توزيع الدخل والثروة في البلدان النامية عموماً وفي البلدان الريفية على وجه التحديد، بالإضافة إلى ربط الأمن الغذائي بإنتاجية أفراد المجتمع وبالتالي معالجة الأداء الإقتصادي للعنصر البشري¹.

أما ما يطرحه مفهوم الأمن الغذائي حول مستويات هذا الأخير فإن التحليل يقود نحو معالجة ثلاث مستويات حيث يتمثل المستوى الأول في مستوى الكفاف التي ينصرف إلى قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى، وفق ما تقره المعايير الدولية، من الإحتياجات الغذائية لبقاء الفرد على قيد الحياة، ويتوافق مستوى الكفاف من الغذاء مع مفهوم حد الفقر وهو الحد الأدنى اللازم لتلبية النفقات الضرورية للحياة ومنها الغذاء ويتفق هذا المفهوم مع منهج الإحتياجات الأساسية وأن حد الفقر يشمل عناصر أخرى غير الغذاء. في حين يجسد المستوى الثاني فهو محصور بين مستوى الكفاف والمستوى المحتمل، يتسم بوجود ظاهرة سوء التغذية، وعليه فإن مفهوم الأمن الغذائي عند هذا المستوى ينصرف إلى التخلص من ظاهرة سوء التغذية، أما المستوى الثالث فهو المستوى المحتمل الذي يكون نتاج تفاعل كل من البعد الإنتاجي للغذاء ومستوى دخل الفرد المتاح بوصفه ممثلاً للطلب على الغذاء، وبالتالي فإن المستوى المحتمل للغذاء يركز على طرفي معادلة الأمن الغذائي وهما:

أ - عرض الغذاء سواء من خلال الإنتاج، التخزين أو التجارة؛

ب - الطلب على الغذاء كيفية الحصول عليه.

تجدر الإشارة إلى أن توفر الغذاء وتحقق أحد جانبي معادلة الغذاء لا يعني - بالضرورة - تحقق الجانب الآخر منها، وبالتالي فإن عرض الغذاء يعتبر شرطاً ضرورياً وليس كافياً لتحقيق الأمن الغذائي، وعليه فإنه كلما ارتفع مستوى الدخل المتاح للفرد كلما ارتفع المستوى المحتمل من الغذاء¹.

على الرغم من أهمية وشمولية المفهوم الذي تم الإستناد عليه في هذه الدراسة لتوضيح مفهوم الأمن الغذائي، إلا أن هذا المفهوم لم يطرح السياسات الملائمة لتحقيق الأمن الغذائي وإرساء التنمية المنشودة. ذلك أن رسم السياسات وإتخاذ الإجراءات اللازمة مدخل أساسي لإحتواء الفجوة الغذائية، وتحقيق الأمن الغذائي، ومن بين أهم السياسات الإقتصادية التي تؤثر على الطلب على الغذاء في الدول النامية سياسات إعادة توزيع الدخل من خلال سياسات مباشرة - المدفوعات التحويلية- أو من خلال سياسات غير مباشرة عبر الدعم الغذائي. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن

¹ - السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص- ص: 275- 283. (بتصرف الباحث)

¹ - نفس المرجع، ص- ص: 284-287.

السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية المعتمدة - هناك توجهات تنادي بإتخاذ سياسات تشجع التكامل الإقتصادي العربي في مجال الغذاء والتخلي عن السياسات الإقتصادية القطرية الضيقة، وتعتبر إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2005 - 2025 بمثابة خارطة الطريق لإرساء الأمن الغذائي في الوطن العربي إذا ما إقترنت بجدية جهود التنفيذ* - في سبيل تحقيق الأهداف التنموية للإقتصاديات النامية والعربية منها على وجه الخصوص هي أحد المدخل الأساسية التي أدت إلى تفاقم أزمة الغذاء وعدم تحقيق الإكتفاء الذاتي، وما يعمق خطورتها هو السياسات الإقتصادية - السياسات التجارية الدولية... - المتبناة من قبل القوى الإقتصادية العالمية بقيادة مؤسساتها كالمؤسستين التوأماً لبريتون وودز.

وتجمع تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على أهمية الحوكمة الرشيدة والإستقرار السياسي وسيادة القانون وغياب النزاعات والصراعات، والصدمات المتعلقة بالأحوال المناخية، أو التقلبات الشديدة لأسعار الأغذية في تحقيق الأمن الغذائي، كما تم التأكيد على أهمية النمو الإقتصادي الشامل الذي يعزز الوصول العادل إلى الغذاء والأصول والموارد خاصة للفقراء والنساء، بحيث يتيح للأفراد تنمية إمكاناتهم، كأحد العوامل الموصوفة بمحركات التغيير والمؤدية إلى تحقيق الأمن الغذائي، لكن التقرير يشير إلى إستثناء من العلاقة العامة بين النمو الشامل والأمن الغذائي، وهو أن: ليست جميع أنواع النمو فعالة في الحد من الفقر وسوء التغذية، ولا يمكن لمدعي الفقر أن يشاركوا في عمليات النمو التي تتطلب رأسمالاً أو توفر عمالاً للمتعلمين وأصحاب المهارات وعلى سبيل المثال، من المرجح أن يكون للنمو الإقتصادي الناجم عن استغلال الموارد استناداً إلى رأسمال كثيف، مثل المعادن والنفط (على مستوى الدول الريفية) روابط مباشرة قليلة جداً أو ضعيفة مع الفقراء. فكلما إتسعت رقعة عدم المساواة في توزيع الأصول مثل: الأراضي، المياه، رأس المال التعليم والصحة، يكون من الصعب تحسين أوضاع الفقراء، وبالتالي تباطؤ التقدم في تحقيق الأمن الغذائي، وإلى جانب النمو الشامل نجد أهمية دعم مساهمة الزراعة الأسرية زراعة والحيازات الصغيرة في الريف وتمكين فقراء الريف من تنوع سبل العيش في إطار ضوابط الحفاظ على البيئة، كأحد الحلول لإدارة المخاطر والحد من سوء التغذية، وتعزيز الإستفادة من التجارة الدولية في تحقيق الأمن الغذائي على الرغم من جدلية العلاقة بين المتغيرين، والتأكيد على أهمية الحماية الإجتماعية بالموازاة مع السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية المصممة في هذا السياق، وأخيراً العمل على إدارة الأزمات الممتدة نتيجة النزاعات والكوارث الطبيعية لتجنب الوقوع في أزمات الغذاء¹. ولا يمكن معالجة قضية الأمن الغذائي بمعزل عن قضية الأمن المائي خاصة على مستوى الدول العربية وتلك الريفية منها، حيث يبلغ إجمالي الموارد المتاحة في الوطن العربي نحو (257,5) مليار متر مكعب، ويتراجع نصيب الفرد العربي منها بسبب عدم نمو هذه الموارد وتزايد عدد السكان، ليلعب في عام 2014 نحو (663,3) متر مكعب في السنة الأمر الذي يضع المنطقة العربية تحت خط الفقر المائي الذي يقدر بنحو ألف متر مكعب للفرد في السنة². والندرة ناتجة في الأساس عن سوء إدارة الموارد المائية

* انظر وثيقة: الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005 - 2025، الخرطوم - جمهورية السودان 12 - 13 أغسطس 2015، متاحة على الرابط :

<http://www.aoad.org/stratgRep2015.asp> (23/04/2015).

¹ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015، تقييم التقدم المتفاوت، روما 2015، ص - ص: 26 - 42.

² - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، الخرطوم - جمهورية السودان، 2014، ص: 01.

حيث أنها من نتائج السياسات المتوقعة لطلب لا يتوقف على مورد تُبحس قيمته، وتعتبر الندرة للموارد المائية من أخطر التهديدات على توازن النظام الكوئي إذ توحى بأزمة عالمية في المياه، تهدد الأمن المائي والغذائي العالميين وتشير اللجنة العالمية للمياه أن " ندرة المياه ستكون الحالة الأساسية المؤثرة في الحياة في القرن الجديد " حيث أن عنوان الندرة أن الماء في كل مكان، لكن لا توجد قطرة لنشرها، وتنقسم ندرة المياه إلى ندرة مادية تتمثل في عجز الموارد عن تلبية الطلبات وندرة معنوية تتمثل في امتلاك البلد للموارد المائية التي تلبي الإحتياجات الزراعية، الصناعية، المنزلية والبيئية، ولكن تقع أمام إشكالية الإدارة، ويقوم أخصائيو العلوم المائية مسألة الندرة عبر الإحتكام إلى معادلة السكان — المياه، حيث أن المعيار هو اعتبار 1700 متر مكعب للفرد الحد اللازم للوفاء بمتطلبات المياه في أغراض الزراعة، الصناعة، الطاقة والبيئة. ويُنظر إلى توفر المياه بكمية أقل من 1000 متر مكعب كمؤشر على حالة من "ندرة المياه" تبعاً لما أشير له في إطار تصنيف الدول العربية — وتحت 500 متر مكعب على أنه "ندرة مطلقة"¹.

بالتالي فإن ندرة المياه وتدني نوعيتها (تصنف الدول العربية على أنها من أفقر المناطق في العالم من حيث توفر الموارد المائية - منطقة إجهاد مائي- ذلك أن حصة الفرد العربي من الموارد المائية تبلغ 1100 متر مكعب مع إمكانية تسجل إنخفاضها إلى النصف بحلول 2025 مقارنة بمتوسط قدره 8000 متر مكعب في العالم) من بين أهم القضايا المطروحة خاصة على مستوى المنطقة العربية لاسيما وأن هذه المعطيات تقترن بزيادة الطلب على هذا المورد المتناقص جراء زيادة المعدلات السكانية وتزايد الأنشطة المسطرة ضمن الأجندة التنموية، وتنفيذ سياسات زراعية وصناعية تهدف إلى تحقيق الرفاه الإقتصادي والأمن الغذائي دون جدولة المياه في خانة الموارد التي تتطلب رشادة في الإدارة والتسيير فضلاً عن سيادة أنماط الإستهلاك والإنتاج غير المستدامة للموارد المائية، وتدهور جودة المياه السطحية والجوفية نتيجة تدفق مياه الصرف الصناعي، الزراعي والمنزلي إليها²، حيث يسجل انخفاض في حجم المياه المتجددة بحوالي 20% وتزداد قضية الأمن المائي خطورة على مستوى الدول العربية بسبب الآثار السلبية للتغيرات المناخية... إن هذا المشهد المتفاوت الخطورة على مستوى الدول العربية، إنما يهدد مساعي تحقيق التنمية المستدامة، مما يستدعي تصميم سياسات مائية ذات كفاءة لاستيعاب هذه المعطيات حول الوضع المائي والإحتياجات التنموية لمرحلة التحول لهذه الإقتصاديات خاصة و أن أكثر من 60% من المصادر المتاحة للمياه في المنطقة العربية تقع خارج حدودها وعادة ما تكون محل نزاع¹.

4-2- أهم الإجراءات لتحقيق الأمن الغذائي

هناك مجموعة من الإجراءات المتداخلة والمتكاملة التي تعتمدها الدول لتحقيق الأمن الغذائي، ذلك أنه لا يمكن الوصول إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام دون حل مشكلة الأمن الغذائي، ويمكن فيما يلي إيراد أهمها²:
أولاً: صياغة إستراتيجية الدولة المتعلقة بالأمن الغذائي: حيث تُعنى هذه الأخيرة بتوجيه الإمكانيات المتوفرة واستغلالها بشكل عقلاني بما في ذلك مواردها الطبيعية، ودراسة المتطلبات اللازمة الحالية والمستقبلية، من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي

¹ - تقرير التنمية البشرية، ندرة المياه والمخاطر والتعرض للضرر، 2006.

² - التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 وأثار الأزمات الإقتصادية العالمية على تحقيقها.

¹ - The World Bank, Water in the Arab World, 2009. (بتصرف الباحثة)

² - عبد الغفور إبراهيم أحمد، الأمن الغذائي: مفهومه، قياسه، متطلباته، الطبعة الأولى، أمانة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2014، ص - ص: 35- 49.

وخلق توافق بين العرض والطلب الغذائي الذي يتماشى مع تلبية الإحتياجات الغذائية مع تقليص التبعية الغذائية أي البحث في الإجراءات والسياسات التي تدعم الاعتماد على الإمكانات المحلية، ذلك أنه وإن توفرت العملة الصعبة لتحقيق الأمن الغذائي عبر الإستيراد فإن ذلك لا يلغي التبعية للخارج، الأثر المترتب على الأمن القومي، وبصفة عامة فإن إستراتيجية الأمن الغذائي لا بد وأن تشمل تصورات مستقبلية تتضمن الموارد الطبيعية وإحتياجات السكان، وفق طبيعة وظروف معيشتهم وأوضاعهم ومستوى دخولهم، وظروف التقدم التكنولوجي والعلمي والعلاقات الدولية، وتطورات السوق العالمية في مجال الإستيراد والتصدير، بالإضافة إلى تصميم السياسات الواجب إتباعها والمتعلقة بالحفاظ على المواد وتنميتها، ومتطلبات التنمية البشرية (تعليم، تدريب، صحة...) وسياسة حماية الإنتاج، بالإضافة إلى بعث الآليات الملائمة لتنفيذ سياسات الأمن الغذائي؛

ثانيا: تصحيح توزيع الناتج القومي لصالح الفلاحين: حيث لا بد من تصحيح الخلل في البنية الإقتصادية بما يضمن إعطاء دور للقطاع الزراعي في الناتج القومي وخصوصا من خلال إعتماد سياسات قطاعية كفؤة تستهدف القطاع الزراعي كما تعتبر السياسة السعرية بمثابة الضمان لتحقيق الأمن الغذائي خصوصا بالنسبة للسلع ذات الإستهلاك الشعبي المدعومة من جهتي المنتج ليحصل على ربح يشجعه على الإنتاج، والمستهلك لتأمين إستهلاكه، كما أن تصميم السياسة السعرية لا بد أن يرتبط بتحسين الخدمات الإنتاجية، والإهتمام بالأسعار النسبية داخل القطاع الزراعي إلى غيره من القطاعات، وكذلك التوازن بين حركة الأسعار الدولية بالنسبة لتجارة الحبوب وبين الأسعار الخاصة بالمنتجات الغذائية ومراجعة سياسة تحديد الأسعار للتسويق الإجمالي، والحد من التغيرات الموسمية الحادة في الأسعار المحلية من خلال تحسين كفاءة السوق والحد من الإحتكار، بالإضافة إلى حماية المنتجين من التقلبات في الأسعار العالمية وخاصة الصادرات، من خلال تدخل الدولة مرحليا والحد من الإحتكار في مجال المنتجات الزراعية. أما السياسة المالية والنقدية والإئتمانية فتكون مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي من خلال خفض الضرائب العامة على القطاعات الإنتاجية في الزراعة وخفض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج الزراعي، وتبني سياسات تستهدف العمل على إستقرار سعر الصرف للعملة المحلية تجاه العملات الأخرى، ومحاربة التضخم لتسهيل مجالات المستثمرين، وتطوير الجهاز المصرفي ودعم البنوك الزراعية المتخصصة لتقديم خدمات أفضل لصغار المزارعين، وخفض سعر الفائدة في البنوك الزراعية دون مستواها في البنوك التجارية (أيضا اتباع سياسة ائتمانية إنتقائية في البنوك لصالح قطاع الزراعة) وفيما يتعلق بسياسات الإستثمار، فمن المهم خلق المناخ الإستثماري الملائم للإستثمارات المتعلقة بتنمية القطاع الزراعي ومن الضروري ربط الإستثمار العام بمختلف السياسات الإقتصادية، وخاصة الضرائب، الدعم والأسعار التجارية الخارجية، وتوجيه الإستثمار الإنفاق الجاري إلى السلع العامة المعززة للنمو في المدى الطويل كإقامة مشروعات البنية الأساسية، مثل: الطرق، والمواصلات، والنقل والإتصالات، مشروعات الري والبحوث الإرشاد ونظم المعلومات، وإعتماد التكنولوجيات الحديثة والوسائل العلمية في رفع الإنتاجية...، وترشيد الإنفاق العام لبرامج الدعم المتعلقة بالقطاع الزراعي، كذلك أهمية تشجيع القطاع الخاص على زيادة الإستثمار والإنفاق الجاري في الزراعة، من خلال تحسين شروط وقوانين الإستثمار والحد من إحتكار الدولة في الإستثمار في مجال تسويق المدخلات والمخرجات وإتاحة الفرصة لمشاركة ومنافسة القطاع الخاص.

ثالثاً: تنمية مصادر المياه والإقتصاد في إستعمالها وضمان تدفقها: حيث أن الأمن الغذائي مرتبط بالأمن المائي وهذا الأخير مرتبط بمجموعة من الاجراءات، لعل أهمها تنمية الموارد المائية وبذل الجهد للحد من الإستنزاف والهدر والتلوث والإستمرار في التنقيب عن مخزون المياه الجوفية والترشيد في إستخدامها وتخصيصها لمختلف القطاعات وبما يتناسب وسياسة التنمية المنشودة، أي إدارة المياه كمورد متناقص في إطار ضوابط التنمية المستدامة؛

رابعاً: التعامل مع الخارج وسياسات التجارة الخارجية: سياسة الإكتفاء الذاتي لا تعني المقاطعة الإقتصادية مع العالم الخارجي، وهو ما يستدعي مراعاة السياسات والعلاقات والروابط الإقليمية، وكذلك قدرة البلد المصدر في الإستمرار على التصدير وبعقود طويلة الأمد، لضمان إستمرارية الإستيراد دون ضغوط سياسية، ومن المهم تنويع مصادر الإستيراد وسياسة الإستيراد لابد وأن تحدد على ضوء سياسة الإستهلاك والإنتاج، كما أن سياسة الإستيراد يجب أن تكون ظرفية خاصة وأنها تخضع لضغوط سياسية، يقابلها تفعيل لسياسات إقتصادية وقطاعي لتحقيق الإكتفاء الذاتي وإرساء الأمن الغذائي؛

خامساً: تعديل الأنماط الإستهلاكية السائدة وتنمية البدائل: عبر العمل على سيادة النظم الغذائية السليمة وأنماط الحياة الصحية، وهو ما يتطلب تقييم العرض الغذائي والوضع التغذوي للسكان، ومدى العلاقة بين نوعية النظام الغذائي السائد والأمراض المتفشية في إطار الظروف الخاصة لكل دولة، ووضع السياسات الشاملة لتحسين مستويات إمدادات الأغذية والتغذية، وتكييفها بما ينسجم مع الظروف المحلية للبلد، تنمية البدائل السلعية، والتحكم بسياسة الإستهلاك وإعادة توجيهها في إطار ضوابط الإستهلاك المستدام؛

سادساً: أهمية المخزون الإستراتيجي ومخزون الطوارئ: حيث يتعلق بمخزون الغذاء المنتج محلياً أو المستورد المتأتي من المعونات الغذائية - هذا الأخير يكون مصدر لتكوين المخزون الإستراتيجي في الدول ذات العجز الغذائي - بتفادي آثار المتغيرات العشوائية التي تهدد الأمن الغذائي خلال المرحلة المستقبلية، مع ملاحظة أن المخزون الاستراتيجي يتضمن جميع أشكال الإستهلاك سواء ذلك الموجه للوفاء بالإحتياجات الغذائية للسكان، أو نظيره الخاص بتغذية الحيوان أو الإستخدامات الصناعية، في حين أن مخزون الطوارئ ينصب على تلبية إحتياجات الإستهلاك البشري في حالات الأزمات الحادة والمفاجئة، في حين يتعلق المخزون التشغيلي الذي يعد جزءاً من المخزون الاستراتيجي بالإحتياطات التي يحتفظ بها على المستوى القطري لتأمين انتظام الإمدادات اللازمة للإستهلاك في مواجهة الإحتياجات التشغيلية للمجتمع في الأمد المتوسط، وبما لا يسمح بتوقف الوحدات الإنتاجية العاملة في المجال الزراعي، وبصفة عامة فإن تكوين المخزون الإستراتيجي ومخزون الطوارئ يمثل أحد المحاور الأساسية في أجندة تحقيق الأمن الغذائي، وتشير توصيات منظمة الأغذية والزراعة الدولية إلى أن المخزون الإستراتيجي يكون بحدود 17 % من حجم الإستهلاك السنوي على أن يخضع توطينه لإعتبارات مرتبطة بالكفاءة الإقتصادية للمخزون، أما مخزون الطوارئ فيتحدد تبعاً لمدى التعرض للظروف غير الإعتيادية والتي تهدد الأمن الغذائي، على أن يتم توطينه في المناطق الأكثر عرضة للظروف غير الإعتيادية.

4-3- سياسات الأمن الغذائي

عاج تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2009 مجموعة من السياسات المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي* والتي تتضمن في نطاقها العام الإجراءات المتعلقة بالأمن الغذائي والسياسات الزراعية، والتي سبق الإشارة إليها ويمكن فيما يلي التطرق لأهم هذه السياسات التي مست مناطق العجز الغذائي ومن بينها الجزائر التي تمثل البعد المكاني لهذه الدراسة¹:

أولاً: سياسات إدارة الموارد الطبيعية: وتتضمن حماية البيئة والموارد الطبيعية للحفاظ على قدراتها الإنتاجية وتعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية منها، وتحسين نمط استغلال وإستخدامات الموارد الطبيعية على نحو أمثل يكفل تلبية إحتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية وحماية التنوع الحيوي وتحسين نوعية المنتج. ففي مجال إدارة الثروة السمكية تعمل الدول العربية على تعزيز الإدارة المتكاملة للبيئات الساحلية والبحرية وتنمية المنتجعات البحرية والمحميات الطبيعية، وإعداد خطط الطوارئ في جميع قطاعات البيئة حفاظاً على الموارد الطبيعية وحسن استغلالها وحمايتها. أما التربة والمياه فيشكلان أهم عناصر القاعدة الإنتاجية ويؤثران هيكلياً ووظيفياً على بعضهما البعض، وتهدف سياسات تنمية الموارد الأرضية والمائية إلى: زيادة الإنتاج الزراعي أفقياً ورأسياً من خلال التوزيع والإستخدام الأمثل للموارد الأرضية والمائية (تعمل الجزائر على حماية الموارد الأرضية والمائية من خلال برنامج إستصلاح الأراضي في الجنوب والذي يعرف أيضاً بالفلاحة الصحراوية عن طريق إعادة الإعتبار وتحديد النخيل والواحات وتوسيعها) وزيادة مساحة الأراضي المستغلة زراعياً بإعادة إدخال المساحات المهملة وإستصلاح المزيد من الأراضي القابلة للزراعة. وفي مجال تنمية الموارد المائية ركزت السياسات المائية وتحديد على مستوى الدول العربية التي تعاني من ندرة هذا المورد خلال السنوات القليلة الماضية على إدارة العرض للموارد المائية من خلال الإهتمام بتنمية الموارد من مصادرها المختلفة وكذا حسن توزيعها فضلاً عن حماية وصيانة الموارد المائية في مواجهة أوجه الفقد المختلفة، سواء الفقد الكمي على مختلف مستويات الشبكة المائية أو الفقد النوعي والذي ينشأ نتيجة لتدهور نوعية المياه لأسباب متعددة، كما ركزت أيضاً - لكن بشكل أقل - على إدارة الطلب من خلال ترشيد إستخدام المياه في مختلف أوجه إستخدامات، وتخصيص الموارد المائية طبقاً لمعايير الكفاءة الإقتصادية. وقد إنعكس هذا التمايز في أولويات السياسات المائية في توجيه الجزء الأكبر من الإستثمارات إلى تنمية مصادر الموارد المائية (مشروعات الري) وصيانة شبكات الري. ومع أن هذه السياسات قد تمخض عنها تحسن ملموس في الموارد المائية خاصة في مجالات تحلية المياه وإعادة الإستخدام، حيث أن إغفال عدم إدارة جانب الطلب يؤدي إلى الإسراف في إستخدام المياه ومن ثم إهدار جزء كبير من الموارد المائية.

* الدراسة تستهدف الدول الريفية، بيد أن هذا العنصر ركز على الدول العربية، والتبرير في ذلك يستند إلى أن مكان الدراسة يقع ضمن المجال الجغرافي الذي عولجت فيه السياسات، ومن ناحية أخرى تبعاً لما هو متوفر ومتاح من معلومات. بالإضافة إلى ان التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2015، أشار إلى ان مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي العربي تعكس طبيعة هيكله الاقتصادي في الدول العربية، وفيها الغلبة لقطاع السلع الأولية و بوجه خاص للسلعي النفط والغاز الطبيعي، حيث يشكلان أكثر من ثلث الناتج المحلي الاجمالي العربي و هي سمة الاقتصاد العربي المعاصر.

¹ - تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009، ص - ص: 64 - 71 .

ثانياً: سياسات حماية وتنمية قطاع الإنتاج النباتي: تتضمن أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة هدف تحقيق استدامة الموارد الزراعية، وتضمنت مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي تحسين مستويات الإنتاج في الزراعات القائمة وإستثمار المزيد من الأراضي بالإستفادة من العوائد المائية لترشيد إستخدامات مياه الري، أما سياسات تنمية الإنتاج الزراعي فقد ركزت على مدى الفترة 2000-2009 على مستوى الدول العربية على ثلاث محاور أساسية، وهي: التوسع الرأسي برفع إنتاجية وحدة المساحة، والتوسع الأفقي بزيادة الرقعة الزراعية، وأخيراً تقليل الفاقد خلال مراحل الإنتاج المختلفة والمسار التسويقي.

ثالثاً: سياسات حماية وتنمية قطاع الإنتاج الحيواني: تهدف هذه السياسات إلى زيادة نصيب الفرد من البروتين الحيواني تقوم هذه السياسات في الاغلب على التوسع الرأسي برفع إنتاج وحدة الحيوان والتحسين والتغذية والصحة البيطرية وتنفيذ البرامج البحثية في مجال التربية وتحسين النسل وإيجاد السلالات الجيدة، وتشجيع إقامة مشاريع الإنتاج الحيواني، وتوفير الأسواق الحديثة لتصريف المنتج.

رابعاً: سياسات حماية وتنمية الثروة السمكية: تشكل الثروة السمكية مكوناً هاماً في قاعدة الموارد الزراعية العربية حيث يعتمد عليها في إنتاج الغذاء وسد الفجوة الغذائية خاصة في مجال البروتينات الحيوانية، وتوفير فرص العمل وتحقيق عائدات من النقد الأجنبي نتيجة لتصدير الفائض من الإنتاج السمكي، ومن ناحية أخرى تنطوي الثروة السمكية في الوطن العربي على إمكانيات هائلة إذ أن جزءاً كبيراً منها لم يستغل بعد. وعلى الرغم من أن الوطن العربي يحقق فائض تصدير من الأسماك إلا أنها لا تزال هناك فجوة واسعة بين الإنتاج الفعلي والإنتاج الممكن سواء من المصايد الطبيعية أو من الإستزراع في المياه العذبة والمالحة بما يدعم المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والأمن الغذائي. وفي إطار سياسات حماية وتنمية الثروة السمكية تعمل الدول العربية على إقامة البنيات الأساسية اللازمة للصيد البحري وإنشاء وتطوير موانئ الصيد البحري وتطوير نظم تسويق وتصدير المنتجات السمكية وإنشاء الأسواق ومخازن التبريد وغيرها وتوفير الدعم والقروض للصيادين إضافة إلى تنمية الإستثمارات في المجالات السمكية والأنشطة المرتبطة بها وتشجيع القطاع الخاص بزيادة الإستثمارات التي تستهدف هذا القطاع على النحو الذي يسمح بالإستفادة الكاملة من الموارد السمكية المتاحة وتوجيه المزيد من الإستثمارات لتطوير التصنيع السمكي لزيادة القيمة المضافة وتوفير فرص العمل والعمل على تمكين الإستثمارات العربية المشتركة - بين الدول المستثمرة والدول المستضيفة للإستثمار - لتحقيق مصالح مشتركة وترسيخ النشاطات المشتركة بين الدول العربية لاسيما في مجال الصيد البحري. مع العمل على تنمية وتشجيع وتطوير الإستزراع السمكي، وتنفيذ مشروعات وبرامج ضبط جودة المنتجات، وتدريب الكوادر العاملة بالقطاع، وإعداد ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية السمكية.

خامساً: سياسات تطوير الإستثمار الزراعي: حيث أن هذه السياسات تشجع الإستثمار في قطاع الزراعة وتوفير المناخ الملائم لجذب الإستثمارات الخارجية والداخلية، والتأكيد دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية، خاصة في ظل إنتهاج سياسات التحرر الإقتصادي المعتمدة على آلية السوق في توجيه النشاط الإقتصادي، وعلى الرغم من الإمكانيات التي تتمتع بها الدول العربية والجهود المبذولة إلا أن البيانات أوضحت ضعف الإستثمارات الموجهة إلى الزراعة مقارنة

بالقطاعات الأخرى، كما أن المشاريع المشتركة أو الخاصة الممولة من الأموال العربية في بعض الدول العربية ركزت أغلبها على المشاريع ذات العائد السريع مثل: الدواجن والألبان والخضروات. وكذلك الحال بالنسبة للمشاريع الأجنبية شاملة الشركات متعددة الجنسيات التي ركزت على بعض السلع سريعة العائد أو التصنيع الزراعي المحدود.

سادسا: سياسات الدعم: في إطار اعتماد الدول العربية برنامج الإصلاح الإقتصادي في الثمانينات أخذت سياسات الدعم أشكالاً وصوراً تنسجم وقوانين منظمة التجارة العالمية، وأصبحت معظم سياسات وبرامج الدعم موجهة لبرامج ومشروعات يراد من خلالها تحقيق أهداف محددة ضمن فترة زمنية معينة، تشمل على سبيل المثال: دعم برامج إرشادية تستهدف مجموعات محددة من مزارعين في مجال تبني إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة وتربية الحيوان والصيد، أو حماية وصيانة الموارد الطبيعية الزراعية والمراعي والبيئة البحرية، أو لرفع إنتاج وحدة المساحة والحيوان والبيئة البحرية، أو تحقيق قيمة مضافة أعلى.

سابعاً: سياسات التسويق والتصنيع: وتتأني أهمية هذه السياسات التي سبق معالجتها باعتبارها أحد السياسات الفرعية للسياسة الزراعية من أن الجهود التي تُبذل في مجال الإنتاج، إن لم ترافقها جهود واستثمارات ملائمة لتنمية القدرة على التسويق والتصنيع. فإن ذلك يؤدي إلى تقليص الأثر التنموي لما تم إنفاقه من استثمارات في قطاعات الإنتاج، وتجدر الإشارة إلى أن مسؤولية تنمية أنشطة وخدمات التسويق والتصنيع الزراعي تقع عادة على عاتق القطاع الخاص، حيث تركز سياسات التسويق على تحرير الأسواق والأسعار والتجارة الداخلية بالإعتماد على آليات السوق وإعطاء الدور الرائد للقطاع الخاص، وتقليل تدخل الدولة المباشر في التسويق وخصخصة المؤسسات الحكومية العاملة في مجال التسويق، إلا أنه من الضروري أن تعمل الدولة على تخطيط السياسات الدافعة لتنمية التسويق والتصنيع الزراعي، وتشجيع العمل الجماعي ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات ذات الصلة للقيام بدور مساند في تطوير التسويق. وتتضمن سياسات التسويق مراجعة وتقييم وتطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بتنظيم الأسواق ومراقبة السلع المتداولة.

ثامناً: سياسات تطوير التمويل والإئتمان الزراعي: بالنظر إلى أهمية القطاع الزراعي إلى جانب ما يتسم به هذا القطاع من موسمية الدخل طول فترة دوران رأس المال وضعف مدخرات الفلاحين وبيئة عدم التأكد، فإنه من المهم تصميم سياسات تمويلية إئتمانية ملائمة، وهذا ما أكدت عليه سياسات الإصلاح الزراعي في الدول العربية، حيث تستهدف السياسات التمويلية (التمويل الزراعي والتمويل الريفي) تكاملاً مع السياسات الكلية - أنظر عنصر تصحيح توزيع الناتج القومي لصالح الفلاحين' ضمن إجراءات تحقيق الأمن الغذائي -.

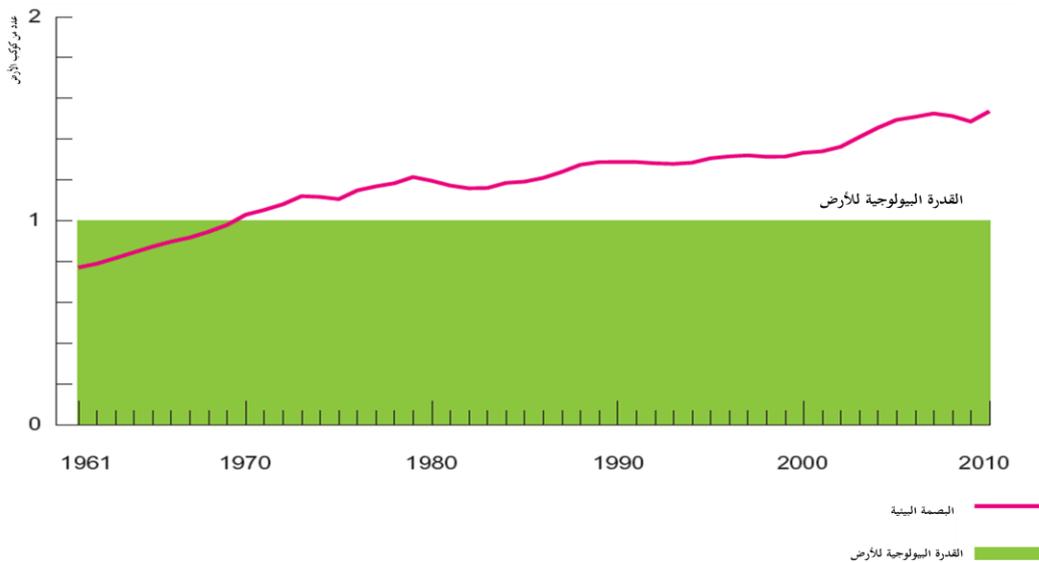
5 - قضية عدالة توزيع الموارد على المستوى العالمي وعلاقتها بالبصمة البيئية

لقد ظهرت البصمة البيئية Ecological Footprint ضمن سياق ضرورة قياس قدرة الطبيعة على تلبية الطلب على كوكب الأرض (قياس الضغط البشري على كوكب الأرض) خاصة مع زيادة السكان وزيادة الإستهلاك العالمي حيث قام باحثون من جامعة كولومبيا في بداية تسعينيات القرن الماضي بقياس مساحة الأرض المطلوبة لتزويد السكان بالموارد بناءً على معدلات الإستهلاك المتباينة جغرافياً، وكذلك قياس المساحة التي يتطلبها إمتصاص نفاياتهم، ذلك أن

البصمة البيئية* تقوم على معالجة عرض الطبيعة والطلب عليها، أي مقارنة القدرات الحيوية للطبيعة مع المتطلبات البشرية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وقد توصل الباحثون في جامعة كولومبيا إلى إطلاق نتيجة تتلخص في أن الموارد المطلوبة لتأمين مستوى معيشة، مثل الذي يتمتع به الأمريكي أو الكندي لكل سكان العالم يتطلب ثلاث كرات أرضية أخرى مثل التي نعيش عليها، وتؤكد على أن البصمة البيئية للولايات المتحدة الأمريكية لوحدها تستحوذ على أكثر من 20% من المساحة الكلية لكوكب الأرض¹.

وبمقارنة البصمة الإجمالية مع القدرة البيولوجية للكوكب - قدرته على توليد إمدادات مستمرة من الموارد المتجددة واستيعاب النفايات - فقد خلص التقرير، استناداً إلى بيانات عام 2010، إلى أن متوسط البصمة البشرية للفرد Humanity's Ecological Footprint يتجاوز قدرة الكوكب بمقدار 1,5 كل سنة² (انظر الشكل رقم : 2-6) هذا وتتجاوز البصمة البيئية في معظم بلدان "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، القدرة البيولوجية من حيث ترتيبها عالمياً³. مما يطرح تحدياً كبيراً أمام إرساء نموذج التنمية المستدامة، فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات البشرية في ظل النمو السكاني المتسارع.

الشكل رقم : 2-6 : البصمة البيئية للبشرية



Source : Global Footprint Network, 2014.

قراءة هذه النتيجة ضمن سياق القضايا التي تواجه إرساء نموذج التنمية المستدامة، المتضمنة إعادة استخدام الموارد المتاحة إلى داخل الحدود المستدامة، يطرح إشكالية تتجاوز الإختلال الكبير بين عرض البيئة والطلب عليها لصالح عجز العرض البيئي، حيث تثار إشكالية التوزيع غير العادل للموارد المتاحة على المستوى العالم (تتحمل الدول المتقدمة

* لمزيد من التفاصيل حول البصمة البيئية، انظر : Living Planet Report ,2014 .

¹- Footprint Basics http://www.footprintnetwork.org/en/index.php/GFN/page/footprint_basics_overview/ (03/02/2015).
- هادي أحمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2015، ص: 148.

² - Living Planet Report ,2014, P :9 .

³ - <http://www.ecomena.org/qatar-environment> (07/02/2015).

المسؤولية الكبيرة في مشكلة التلوث " مع أنهم يشكلون نسبة أقل من 25% من سكان العالم، إلا أنهم يستهلكون حوالي 75% من المواد الخام والطاقة، ينتج عن نموذجها التنموي 75% من المخلفات الصلبة و 55% من الغازات الدفيئة¹ ولاسيما بالنسبة للثروة النفطية بسبب توزيعها غير المتساوي بين مختلف مناطق العالم، إذ أن الواقع يشير إلى أن 75% من هذه الموارد موجودة على مستوى العالم النامي² غير أن المفارقة تتجسد في أن هذا التوزيع لم يكن في صالح هذه البلدان ذلك أن الدول المتقدمة تمكنت من خلق توزيع ذو بعد إستراتيجي يلافي إمكانية إستفادة البلدان الغنية بالموارد النفطية من ميزة إكسابها لهذا المورد.

حيث أن النمو الإقتصادي المحقق على مستوى الدول إنحرفه عن مضمونه الروتيني بوصفة تدييرا لمظاهر الرفاه الإنساني المتزايد، وعدم قدرته على التمويع كمؤشر للرفاهية، حيث اصبح هناك وعي ليس على مستوى صناع السياسة فحسب، ولكن على مستوى الأفراد بأن النمو الإقتصادي وحده لايمكن ان يصف تماما الإحتياجات والرغبات، نظرا لما يرتبط به من آثار سلبية على البيئة بمفهومها الواسع واستحداث أشكال جديدة من عدم المساواة المرتبطة بالتغيرات في التكنولوجيا وأنماط الإنتاج، وهو السياق الذي يتحذر فيه مفهوم التنمية المستدامة، أي مفهوم ربط الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للمجتمعات بطريقة متوازنة¹، حيث أن ستدامة النمو الإقتصادي على المدى الطويل (تتطرق الباحثة فيما يتبع من فصول لمفهوم النمو المستدام) في حد ذاته يعتمد على الحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية الأساسية، بيئة صحية ومجتمعات متماسكة. وسيتطلب تحقيق التوازن بين هذه العناصر تعاونا أقوى مع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة إنتقالية - والتي تمثل بالفعل أكثر من 80% من سكان العالم، والتي سوف تشكل تقريبا كل من الزيادة في المستقبل - لأن مخاطر التفكك والإستبعاد تؤثر على جميع البلدان، شأنها في ذلك شأن الفرص للإستفادة من المشاركة في الإقتصاد العالمي المتنامي.

خاصة وأن استغلالها يخضع لمبدأ سيادة الدولة من جهة في توجيه الموارد لتحقيق رفاهية الأفراد، ومن جهة أخرى معضلة توزيع التكاليف البيئية بين أفراد الجيل الحالي والأجيال المستقبلية، والتي تنتهي بصورة حاسمة لصالح الدول الصناعية، فيما تكتفي الدول النامية بضرورة الإستجابة لفلسفة ارض واحدة، وكوكب واحد وفي المقابل يكون نموذج التنمية فيها ضمن دائرة ضيقة، تواجه ضمنها مشكلة إيكولوجية - إقتصادية، وخاصة في البلدان الريفية التي ترتبط التنمية فيها بالإستخدام المفرط للموارد والذي يمكن أن يتحول إلى إجهاد اقتصادي كبير، يستدعي الإسراع بإدماج الحدود البيئية ضمن عملية صياغة السياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية.

¹ - هويدا عبد العظيم عبد الهادي، المشكلات البيئية والتنمية الإقتصادية في إفريقيا وجنوب الصحراء، ندوة قضايا التنمية والبيئة في إفريقيا، 18/19 نوفمبر 2000، معهد البحث والدراسات الإفريقية، القاهرة - مصر، 2003، ص: 495.

² - Luc D'esir'e Omgba, **TROIS ESSAIS SUR L'ECONOMIE POLITIQUE DE LA RENTE PETROLIERE DANS LES ETATS AFRICAINS**, Thèse Pour l'obtention du titre de Docteurs Sciences Economiques. Université d'Auvergne Clermont-Ferrand I, France, 2010, P. 5.

¹ - ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT (OECD) , **Policies to Enhance Sustainable Development**, MEETING OF THE OECD COUNCIL AT MINISTERIAL LEVEL, 2001, P :5 . <https://www.oecd.org/greengrowth/1869800.pdf> (30/03/2015).

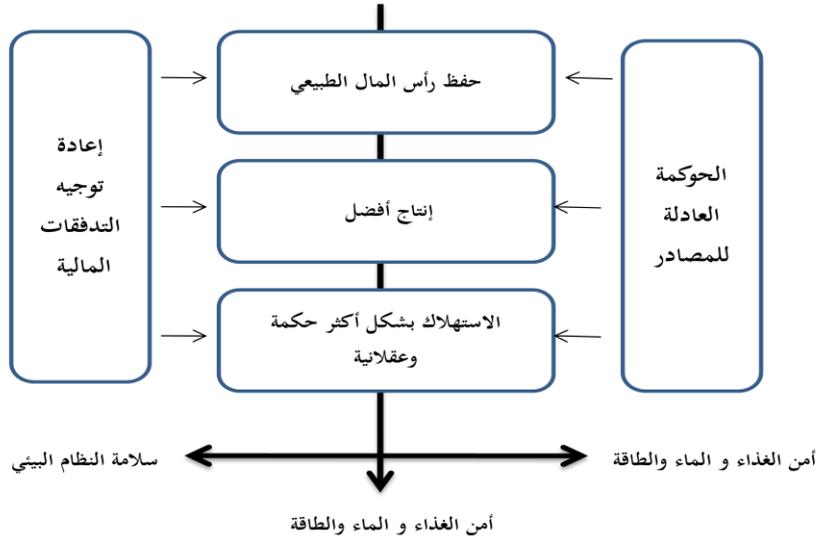
بناءً على ما سبق، ظهرت مصطلحات مرتبطة بالبصمة البيئية، فنجد ما طوره الفكر الإقتصادي الأوربي المستدام وهو مصطلح المساحة البيئية الذي يعكس القراءة التي قدمت أعلاه، حيث يتضمن الحصص العادلة لكل دولة في العالم من الموارد الطبيعية ومدى تجاوزها لهذه الحصص، ويقوم بتحليل معيار العدالة البيئية في ذلك.

كما يمكن أن تثار قضية الإستدامة في هذا الشأن في إطار ربطها بالإنصاف، حيث أن الكثير من مشاكل نزوب الموارد والإجهاد البيئي تعود في حقيقة الأمر إلى فوارق النفوذ الإقتصادي والسياسي، وذلك على مستوى البلد الواحد أو على المستوى الدولي، حيث تتحمل الفئة الأكثر فقراً تكاليف التلوث فيما تتمتع الفئة ذات النفوذ المالي التكنولوجي والسياسي بإمكانات التكيف مع آثار تدهور البيئة، وهو ما يضعف المصلحة المشتركة في التنمية المستدامة جراء غياب العدالة الإقتصادية والإجتماعية¹، خاصة وأن عنصر العدالة والإنصاف يجسد جوهر التنمية المستدامة التي تقوم على مبدأ توازن المنافع بين أفراد الجيل الواحد، وعبر الأجيال المختلفة في الجانب الإقتصادي والإجتماعي والبيئي كما أنها تسعى إلى تحقيق العدالة في نوعية الرفاهية والأهداف المحققة² والملاحظ في العصر الحالي أن البشرية أصبحت بحاجة إلى 10 كواكب مثل الأرض، والبلدان الصناعية تستحوذ على النصيب الأكبر من المساحة البيئية مقارنة مع البلدان الفقيرة التي ستجد نفسها في نهاية المطاف على خط المواجهة إزاء أزمات البيئة. ويتفق كثير من خبراء التنمية أن توزيع أكثر إنصافاً من الوصول إلى الموارد الطبيعية العالمية ليس فقط مرغوباً فيه من الناحية الأخلاقية، بل هو ضروري من الناحية السياسية لتهيئة الظروف للتعاون الناجح بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في التعامل مع التحديات العالمية متعددة من التنمية المستدامة. ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى منظور الكوكب الواحد الصادر عن الصندوق العالمي للطبيعة والذي يوضح الخيارات الأفضل لإدارة وإستخدام الموارد الطبيعية ومشاركتها ضمن حدود الكوكب، بغية ضمان الأمن المائي والأمن الغذائي والأمن الطاقوي، والموضح من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم: 2-7 : خيارات منظور الكوكب الواحد لإدارة الموارد ضمن حدود الكوكب

¹ - تقرير التنمية البشرية 2011، الإستدامة والخصاف، مستقبل أفضل للجميع، PNUD، 2011، ص : 14.

² - Tatyana. P. Soubbtina, **Beyond Economic Growth, An Introduction to Sustainable Development**, Second Edition The world bank, WBI LEARNING RESOURCES SERIES, Washington , 2004, P - P : 9-10.



Source : WWF, 2012.

6 - تحدي العولمة والتنمية المستدامة (الشركات متعددة الجنسيات وحركة انتقال التكنولوجيا)

تشكل الدول النامية (الريفية تحديدا) الوزن النسبي الأضعف لتحقيق مكاسب الإنفتاح وعولمة الإقتصاد خاصة في ظل التشابك وتعقد المصالح الإقتصادية العالمية المستحدثة والتي تسيطر عليها التكتلات الإقتصادية والشركات متعددة الجنسيات - تمثل استثمارة أجنيا تستقطبه البلدان النامية للحصول على التكنولوجيا وتطوير الأساليب الإدارية... بيد أن نشاط هذه الشركات عادة ما يخلف ضغوط بيئية خطيرة-

ولأن السياسات التجارية تدخل في عمق حركية العولمة، فإن هذه الأخيرة لا تشجع إقتصاديات البلدان الفقيرة والتي تعاني من عدة نقائص - ويكون هذا الحكم قائم إذا ما تم إعتداد تعريف العولمة على أنها: حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ- إذ أن النظام الذي يحكم التجارة الدولية والإستثمار المعتمد داخل المنظمة العالية للتجارة لا يسمح لمنتجات هذه البلدان بالدخول للأسواق العالمية، فقد أدى تباطؤ النمو وتدهور شروط الدخول إلى الأسواق العالمية إلى انخفاض مداخيل صادرات البلدان النامية، والإفريقية منها على سبيل المثال¹ واقتصارها على صادرات المواد الأولية، في ظل إعتداد الدول الصناعية الكبرى على نظام الحصص والتعريفات والسياسات الحمائية خاصة لقطاع الزراعة*، كذلك تبني الحواجز غير الجمركية التي تتضمن الإلتزام بالمعايير البيئية والإجتماعية والتي تغذيها الثقافة الإستهلاكية للمجتمعات الصناعية الكبرى، كوسيلة للمحافظة على أسواقها من جهة وتقيد احتمالات تحسن معدلات التبادل أو التجارة الدولية للدول النامية (الريفية) والتي يأخذ تدهور معدل التبادل التجاري بالنسبة لها العديد من التفسيرات، لعل أهمها¹:

¹ - المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي: مواجهة العولمة : ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة، الدورة العامة السابعة عشر، ماي 2001، ص: 32.

* تعتبر إتفاقية مراكش أحد الخطوات الهامة نحو تدارك عدم تكافؤ الفرص التي تتركها التجارة الدولية : إلغاء الحماية نهائيا بدءا من تاريخ الاتفاق بالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس، وهو من القطاعات الهامة لمعظم الدول النامية، وتخفيض مستوى الحماية بشكل ملحوظ بالنسبة لقطاع الزراعة على مدى السنوات القليلة القادمة وهو أيضا من القطاعات الرئيسية للدول النامية...

¹ - عبد الحسين وداي العطية، الإقتصاديات النامية: أزمات وحلول، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان - الأردن، 2001، ص: 128.

أ - إحتكار الدول الصناعية الكبرى بكل مزايا التقدم الفني، وهو من أهم الأسباب في تنوع صادراتها وإستحواذها على النسبة الأعلى فيما يتعلق بمعدل التبادل الدولي؛

ب - محافظة الدول الصناعية الكبرى على المنحى التصاعدي لأسعار منتجاتها الصناعية رغم إرتفاع إنتاجيتها؛

ت - إنخفاض مرونة الطلب على المنتجات الأولية مقارنة بمرونة الطلب الكلي على المنتجات الصناعية؛

ث - عدم استطاعة الدول النامية مواجهة التقلبات في أسعار صادراتها لأنها تقوم بتصدير سلعة واحدة أو عدد قليل فقط؛

ج - إختلاف القدرة الشرائية للنقود وسياسة سعر الصرف مما يؤثر على معدلات التبادل؛

ح - المعاناة من سياسات الحكومات الغربية ومن الشركات الإحتكارية والكارتل الإحتكاري العالمي ومن الحصار التكنولوجي وفرض الضرائب على تجارة النفط الدولية، فخلافا للمناداة بمبدأ حرية التجارة وتأثيرها على إزدهار الإقتصاد العالمي، فإن تجارة النفط تبقى خارج مبدأ حرية التجارة حيث يتم فرض القيود والضرائب على النفط والمنتجات النفطية بحجج سياسية وبيئية تعتبر الدول الغربية هي المتسبب فيها أساساً¹.

وفي مواصلة سيناريو خدمة المصالح للدول الصناعية الكبرى التي تستحوذ على معظم الشركات متعددة الجنسيات في العالم، فإن هذه الأخيرة تبرر تحرير التجارة والإنتفاخ الإقتصادي من أجل الإستفادة من وفرة الموارد وتراجع المعايير البيئية في الدول النامية، ففي إطار مناقشة علاقة البيئة بالتجارة نجد توجهين، أما التوجه الأول فيعكس ما تم الإشارة إليه من التأثير السلبي لتحرير التجارة على الأطر البيئية واستنزافها وتفشي مظاهر التدهور البيئي، بسبب هجرة المخلفات والنفايات السامة نحو البلدان النامية، حيث استطاعت الشركات متعددة الجنسيات نقل التلوث من بيئة نشاطها التي تمتاز بفرض قيود بيئية صارمة نحو الدول ذات المعايير البيئية الأقل تشدداً²، وهو ما يعتبر مراوغة لتقليص أثر القيود البيئية على معدلات النمو المحققة في هذه الشركات (سيطرة الدول الصناعية الكبرى على مؤسسات التنمية المستدامة في العالم أدت إلى إستحداث أنماط مقننة للإستنزاف، ونقل التلوث إلى البلدان النامية عبر بيع حقوق التلوث، وبالتالي التناقض الصارخ مع فلسفة التنمية المستدامة³ أرض واحدة ومستقبل واحد، وذلك لترجيح كفة خدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى) وتراجع دور الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا الحديثة، بسبب غياب الحكم الصالح، أو عدم ملائمة التكنولوجيا لبيئية الإستثمار المستهدفة...، مما يضيف أعباء جديدة للدول النامية التي لا تزال تقف أمام معادلة صعبة لترجيح أحد الكفتين، التنمية أم البيئة حيث أن الدول النامية والفقيرة عادة ما ترجح كفة خيار إلغاء القيود البيئية من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية في سبيل خلق فرص العمل والثروة، وهو ما يعتبر سبباً رئيسياً في هدر وتلويث البيئة⁴. أما الإتجاه الثاني فيؤكد على أهمية التحرير التجاري تحت مبرر تخفيض تكاليف إستغلال الموارد الطبيعية

¹ - رضا عبد الجبار الشمري، مرجع سابق، ص: 363.

² - سمر كوكب جيل، الإتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان - الأردن، 2001، ص: 282.

³ - علاء محمد الخواجه، العولمة والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، بيروت - لبنان، 2006، ص: 423.

والإستفادة من نقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة، مع إمكانية تكييف السياسات التجارية مع ضابط نموذج التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالجانب البيئي والاجتماعي¹.

ضمن نفس السياق فإن الشركات المتعددة الجنسيات والتي عمقت مضمون العولمة والانفتاح الإقتصادي ضمن مختلف المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية... مما أدى إلى نمو دور هذه الشركات في تدويل الإستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة والقيم المضافة، في تشكيل نظام تجارة دولية حرة والتطور السريع للعولمة المالية وتنامي التأثير على السياسات الإقتصادية للدول، وصاحب ذلك مساهمة في تعميق الفقر في العالم وخاصة في الدول الفقيرة والهشة، وهجرة الأدمغة وتعميق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية ناهيك عن التأثير على سيادة الدول المضيفة والتأثير على دورها الإقتصادي والاجتماعي، زيادة دائرة الفساد...، نقطة أخرى مهمة تواجه التوفيق بين مضمون خطة إرساء التنمية المستدامة كمشروع كوني، وإستمرار وتزايد الإحتكارات الرأسمالية العالمية، ماليا وتكنولوجيا، فضلا عن علاقات الهيمنة الأخرى، والتي تمس الجانب السياسي وتلقي بضررها على الجانب الإقتصادي والاجتماعي والثقافي، والبيئي². وهو ما يؤسس لأهمية التوجه نحو تأسيس نظام عالمي جديد متعدد أطراف المصالح للإستجابة لأهداف إرساء التنمية المستدامة، وبصورة عامة فإنه يمكن إثارة أهم المحاور التي تتضمن دور الشركات متعددة الجنسيات في تشكيل النظام الإقتصادي العالمي وذلك للإسترشاد للتحديات المطروحة، والتي تتطلب إيجاد حلول إبتكارية في سياق بعث نظام إقتصادي دولي جديد قادر على إستيعاب مشروع التنمية المستدامة³:

أ - التأثير على النظام النقدي الدولي: إن الحجم الضخم للأصول السائلة والإحتياطات الدولية للشركات متعددة الجنسيات يعكس مدى التأثير الذي تمارسه هذه الشركات على السياسة النقدية الدولية والإستقرار النقدي الدولي، وما يمكن أن يترتب عن ذلك من أزمات نقدية في إطار إرتباط حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولية بخدمة مصالح هذه الأخيرة وتهميش متطلبات حركة رؤوس الأموال لتحقيق التقدم نحو إرساء التنمية المستدامة؛

ب - التأثير على منظومة وهيكل التجارة الدولية، والتأثير على حجم، وخارطة توجهات الإستثمار الدولي، مما يطرح أهمية إعادة توجيه التجارة الدولية في سياق التنمية المستدامة، والعمل على دعم الإستثمارات التي تدعم مساعي التنمية المستدامة، ولاسيما في الدول النامية؛ ذلك أن إرساء نموذج التنمية المستدامة في الإقتصاديات النامية (الريعية) يصطدم بالارتباط الوثيق بين طبيعة النظام الإقتصادي الدولي وإستنزاف الموارد في الدول النامية، حيث أن الدول النامية تعمل على زيادة إنتاجها من الموارد الأولية لتلبية متطلبات خطط التنمية (مقابلة الطلب العالمي على الطاقة خاصة على مستوى الدولي الصناعية عند قراءة هذا العنصر من منظور خارجي) وسداد إلتزاماتها الخارجية.

¹ - السيد أحمد عبد الخالق، أحمد بديع مريح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002/2003، ص: 211، 232. (بتصرف الباحثة).

² - ثناء فؤاد عبد الله وآخرون، مرجع سابق، ص: 412.

³ - عزام محمد علي، محمود علي فاروق، إبراهيم جابر حسنين، تحليل النظم الإقتصادية العالمية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013، ص: 182 - 187. (بتصرف الباحثة).

تتكون أنماط جديدة من التخصص تقسيم العمل الدولي، وضمن هذا السياق يتعين على الدول النامية أن تعمل على إستغلال هذه الأنماط الجديدة للتخصص والتقسيم الدولي للعمل لتعظيم صادراتها وإعادة بناء هيكلها خارج الموارد الأولية والإستخراجية، عبر جذب وتوطين بعض الصناعات ذات القيمة المضافة التصديرية، ويتعين على الدول النامية أن تأخذ بعين الإعتبار جملة من القيود البيئية والإجتماعية التي يمكن أن تضعها ضمن معادلة اختيار صعبة؛

ث للتأثير على حركة نقل التكنولوجيا: وفي هذا الصدد فإن التحدي الذي يطرح أمام الدول النامية هو تنمية قدرتها للإستفادة من حركة نقل التكنولوجيا المرتبطة بنشاط الشركات متعددة الجنسيات حيث يتأثر نقل التكنولوجيا بتوجهات الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات، ومع الأخذ بعين الإعتبار العوامل المتعلقة بجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، فإن هيكل النظام الإقتصادي العالمي من منظور تكنولوجي يتأثر بهيكل الإستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات. فالتقدم العلمي والتقني العالمي بعث تغيرات كبيرة أدت إلى تعميق عالمية الأسواق والإنكشاف، وإنعكست هذه التغيرات في توزيع القدرات الإقتصادية بين دول العالم وقادت إلى إضعاف قدرة الدول

النامية (الربعية على وجه الخصوص) على المنافسة الإقتصادية وإحتلال هيكل صادراتها (الصادرات أكثر تركزا وتخصصا، بينما الواردات أكثر تنوعا وأوسع حجما) وتدهور شروط تبادلها التجاري¹. حيث أن الدول المتقدمة تمتلك 95 % من التكنولوجيا العالمية، في حين أن الدول النامية لا تمتلك سوى 5 % من حصة دول العالم من التكنولوجيا العالمية، وهذا يعني أن الدول النامية يجب أن تبذل جهودا كبيرة لنقل التكنولوجيا وتبعها لما هو متفق عليه فإن إكتساب التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة تحتاج إلى ثلاث مراحل، وهي²:

-التطوير المتدرج لما هو متاح من الآلات والمعدات والمدخلات في إطار المعرفة المتاحة والقدرات المالية المتيسرة؛

-نقل واستيراد التكنولوجيا، ولا بد من إثارة مشكلة تصميم هذه التكنولوجيات تبعاً لخصائص قد لا تنطبق على

خصائص الدول المستوردة، وبالتالي إضعاف النتائج المتوقعة؛

- مرحلة دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عبر السياسات الملائمة.

وعملية نقل التكنولوجيا الحديثة تدرج ضمن سعي الدول عموماً والنامية منها على وجه الخصوص إلى ألا تؤدي الزيادات السكانية إلى تهديد إستدامة التنمية، وقد عالج معهد موارد العالم جملة من المعادلات التي تبين أهمية التكنولوجيا في تحقيق ناتج قومي إجمالي على مستوى الرفاه عند نفس المستوى مع زيادة السكان، ولكن في حدود معينة، المسألة التي إستجدت في النصف الثاني من القرن العشرين هي ظاهرة Automation أي تحقيق نفس مستوى الإنتاج بعدد أقل من العمال، ويعني هذا أن التغيير التكنولوجي يقود في العالم المعاصر إلى زيادة معدلات البطالة، في الوقت الذي تعاني فيه أغلب الدول النامية من زيادات كبيرة في عدد السكان، ويرافق ذلك من إتساع لمعدلات الفقر، سوء توزيع الدخل وإتساع مساحة الفئات الهشة... وبالتالي فإن الدول النامية سوف تواجه أزمة حقيقة تتجسد في تراجع مستويات الرفاه

¹ - عبد اللطيف مصيطفى وآخرون، مرجع سابق، ص: 292.

² - عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص: 36.

البشري وانتشار البطالة وكذلك زيادة عبء التنمية على البيئة تحت قيدي التخلف التكنولوجي وزيادة المتسارعة لعدد السكان¹.

من وجهة نظر الباحثة فإن الحلول الأساسية لمواجهة هذا التحدي هو إدارة السياسات الاقتصادية الكلية ولاسيما السياسات المالية والنقدية وسياسات الإستثمار في سياق التنمية المستدامة على نحو سليم تبعاً لما سيتم شرحه من خلال الفصول الموالية.

قد يكون من الصعب الانتقال لطرح تحدي مضمون عالمية التنمية المستدامة في سياق تسلسل البناء المعتمد ضمن هذا العصر بيد أنه من الضروري تناوله وذلك لإرتباطه الوثيق وغير المباشر بضمون العولمة من جهة وتحديات إرساء التنمية المستدامة عبر صياغة السياسات الاقتصادية الملائمة، حيث يعرض 'Louis Guay' أستاذ الإقتصاد في جامعة 'لافال في كيبك' ضمن كتابه الصادر سنة 2004 حول تحديات ورهانات التنمية المستدامة، مركزاً على البعد العالمي للتحديات، عبر فقرة جاءت صياغتها على النحو التالي: "التنمية المستدامة لم تعد مجرد العمل محلياً والتفكير عالمياً؛ ومن الضروري أيضاً العمل والتفكير معاً على الصعيد العالمي والمحلي. وتشهد المشاكل البيئية العالمية (تضييق طبقة الأوزون، والإحترار العالمي، و إنخفاض التنوع البيولوجي وبدرجة أقل، الأمطار الحمضية) على الترابط الإيكولوجي ... وتضاعفت التفاعلات البشرية؛ والأنشطة المتنوعة وقد إزدادت قوة تأثيرها. ومع ذلك فإن إدراك أن الأنشطة البشرية من المرجح أن تخل بالتوازن الكبير أمر حديث جداً. وفي حين لم يكن للممارسات الإقتصادية في الماضي سوى تأثير على المجتمعات المحلية، لم يعد الأمر كذلك اليوم. فخطر الإحترار العالمي هو دائماً قائم لتذكيرنا بالمقياس الذي يمكن للممارسات البشرية أن يكون له تأثير شامل ... " وهو ما يشير إلى أهمية بعث السياسات الإقتصادية الداعمة للتوجه النوعي للنمو الإقتصادي، وذلك بصورة حتمية مع ضرورة التنسيق بين السياسات الإقتصادية على المستوى الدولي في سياق تحقيق التنمية المستدامة وتلك المصممة في إطار الأجنداث المحلية. وفي نفس السياق المتعلق بكونونية نموذج التنمية المستدامة فإن الأستاذ 'Philippe Jurgensen' عضو جمعية الإقتصاد السياسي و أستاذ الإقتصاد في معهد الدراسات السياسية بباريس يعرض في كتابه 2009 les routes du paradis vert أربعة مجالات رئيسية للتخفيف من تأثير الأنشطة الإقتصادية على البيئة في إطار فصل النمو عن الأضرار البيئية على أن تتوفر إرادة سياسية قوية على المستوى العالمي - عن تحقيق هذا الشرط اللازم يعد معضلة في حد ذاته بحيث يتعارض فيه مضمون السيادة الوطنية لاسيما على مستوى الإقتصاديات الريفية ومضمون البعد السياسة لنموذج التنمية المستدامة على المستوى العالمي) وتتجسد المجالات الأربع المشار إليها في تقليص، وكبح وتيرة إستهلاك الموارد وتقليل تأثير الإحتباس الحراري، ووضع إستراتيجية للطاقة لصالح كل من الطاقات المتجددة والطاقة النووية وحماية الموارد المائية والغابات والتنوع البيولوجي ، ومكافحة التلوث بجميع انواعه، وعموما تقود الأدلة التجريبية إلى ضرورة إجراء تغييرات في هيكل الإنتاج والإستهلاك¹.

¹ - نواز عبد الرحمن الهبتي وآخرون، مرجع سابق، ص- ص: 87- 88.

¹ -Olivier Pagni, Economie du développement durable et politiques publiques d'énergies en Europe : de l'étude des paradigmes à une évaluation multicritère appliquée aux scénarios d'avenirs énergétiques en Corse , Economies et finances. Université Pascal Paoli, 2014, P-P : 26 -27.

7 - تحدي تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية - الريعية خصوصا-

إن إشكالية تمويل التنمية تتعلق بدراسة الموارد المالية التي يعتمد عليها نظام التمويل، ودراسة الوسائل التي تقوم بتجميع هذه الموارد وإحداثها وتوزيعها على مختلف القطاعات، والموارد التمويلية قد تكون من مصدر داخلي (الخزينة والجهاز المصرفي) أو من مصدر خارجي (القروض الخارجية) ومن أهم السياسات المتعلقة مباشرة بتمويل التنمية السياسية المالية: من خلال السياسة الضريبية (الإدخار الإجباري) وسياسة التمويل التضخمي بالإضافة إلى السياسة النقدية، والتي يندرج ضمنها مجموع الأدوات والأساليب التي تهدف إلى تجميع الموارد النقدية والإدخارية بالقدر والكيفية التي تناسب وإحتياجات التمويل عبر تنظيم سوق النقد والإئتمان وتوفير السيولة الكافية، وترجع إشكالية تمويل التنمية المستهدفة في الدول النامية إلى جملة من الاسباب، لعل أهمها¹:

أ - قصور الإدخار عن تمويل الإستثمارات: والأسباب في ذلك متعددة، منها إنخفاض مستويات الدخل وإقتران ذلك مع سيادة معدلات تضخم مرتفعة، والتي تتناسب عكسيا مع الدخل الحقيقي، ويشمل التضخم قطاع الإنتاج الإستهلاك وإرتفاع معدلات الضرائب بسبب عجز الميزانية بإعتبارها الممول الرئيسي للإستثمارات، وإرتفاع الميل للإستهلاك بسبب تغير نمط الإستهلاك خاصة في ظل الانفتاح الإقتصادي وقلة الوعي الإستثماري، وضيق قنوات الإستثمار وضعف السياسات النقدية والهياكل المالية، والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات، مما يفسح المجال للتوجه نحو التمويل الخارجي وبعث الوعي الإدخاري، وتحويل الفوائض المالية للخارج لتوظيفها، أو المضاربة في الأسواق المالية والعقارات، كذلك بسبب غياب المناخ الإستثماري المناسب، وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال نتيجة إنخفاض قيمة العملة الوطنية؛

ب - عدم إستقرار موارد الميزانية (الإعتماد على ريع الموارد النفطية) وتعمق المشكلة في ظل سيادة ظاهرة الفساد الإقتصادي؛

ت - الإعتماد على أسلوب التمويل التضخمي، والذي يخلّف نتائج سلبية على التنمية عموما، وعلى الطبقات الإجتماعية خصوصا، بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

إن هذه المشاكل التي تواجه تمويل التنمية المستهدفة على مستوى الإقتصاديات النامية - الريعية خصوصا - تفتح المجال لمناقشة ما يرتبط من فرص وتحديات للبدائل الممكنة، خاصة المساعدات التنموية والديون الخارجية. ففي سياق الإلتزام الدولي بإرساء نموذج التنمية المستدامة، من خلال مساعدة الدول النامية والفقيرة في تمويل الأجنحة الكفيلة في ضمان ذلك^{*}، والملخصة ضمن أهداف الألفية، فإن المساعدات الدولية تمثل أحد القنوات المهمة لتمويل التنمية المستدامة، حيث قدمت البلدان المانحة ما قيمته 129 مليار دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2010، أي ما يعادل 0,32% من الناتج القومي الإجمالي من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية (DAC^{**}). وعلى الرغم من وضع الأمم المتحدة ما نسبته 0,7% من إجمالي الناتج القومي (إقترحت لأول مرة في تقرير شركاء التنمية سنة 1969) كهدف

¹ - عبد اللطيف مصيطفي وآخرون، مرجع سابق، ص- ص: 36 - 40.

* للتفصيل في أهم القطاعات التي توجه إليها المساعدات الإنمائية الرسمية، انظر: <http://stats.oecd.org/viewhtml.aspx?datasetcode=TABLE5&lang=en>

** DAC: the Development Assistance Committee

لتمويل التنمية المستدامة في العالم، إلا أن هذه النسبة بقيت مجرد مطلب لم يعانق الواقع، حيث أن هناك فقط خمسة بلدان قدمت مساعدة تقارب النسبة التي حددتها الأمم المتحدة، ولا تزال هناك فجوة كبيرة تقترب من 153 مليار في التسليم الفعلي. كما سُجلت زيادة في المساعدات المقدمة إلى البلدان الأقل نمواً، إلا أنها لا تزال دون المستويات المستهدفة. حيث قدمت البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية 37 مليار دولار في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأقل نمواً في عام 2009، أو ما يعادل 0,10 % من الناتج القومي الإجمالي مجتمعة، وهو يقل كثيراً عن الهدف الذي حددته الأمم المتحدة بين 0,15 % - 0,20 % . وعلاوة على ذلك، وبسبب القيود المالية في العديد من البلدان المانحة، فإنه من المتوقع أن يتباطأ نمو المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نحو 2 % سنوياً خلال الفترة 2011-2013¹ . وبالموازاة مع هذا التباطؤ في منح المساعدات للدول النامية، فإن الوضع يصبح أكثر تأزماً في حالات فشل هذه المساعدات في تحقيق الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة جراء ضعف القدرات الإدارية وتراجعها وانتشار ظاهرة الفساد، حيث يقر البنك الدولي بوجود علاقة سلبية بين المساعدات المقدمة ومعدلات النمو الإقتصادي المحققة، في حالة غياب الحكم الرشيد وهي الحالة السائدة في جل الإقتصاديات الريفية.

وفي إطار التصدي للتحديات التي تواجه تمويل التنمية المستدامة، خاصة في ظل تنامي الإحتياجات التمويلية بسبب ضرورة التحول الهيكلي، فضلاً عن تكاليف التكيف مع تغير المناخ، وإقتران ذلك مع ضعف الموارد المتاحة لتمويل الإستثمارات اللازمة على مستوى البلدان الأقل نمواً مما يفرض زيادة في مخصصات المساعدات وطرائق إدارتها وإيصالها، فإنه لا بد من الإشارة إلى جملة من الجهود العالمية تحت وصاية مؤسسات التنمية المستدامة لعل أهمها: مناقشة إتفاق باريس 2015 آلية جديدة لتمويل مشاريع التكيف لتغير المناخ تُعنى بتصميم شروط آلية مناخ دولية جديدة لتحويل الأموال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية لتمويل المشروعات التي تساهم في التخفيف من إنبعاث غازات الإحتباس الحراري ودعم التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن تُخلف الآلية الجديدة آلية التنمية النظيفة، والتي تعرضت لإنتقادات شديدة (المساهمة في بعض مشاريع كهرومائية وغيرها إرتبطت بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تشريد مجتمعات السكان الأصليين وغيرها من دون إجراء المشاورات الكافية وبطريقة شفافة)². على الرغم من أن آلية التنمية النظيفة هي أحد إبتكارات المؤسسات الدولية الوصية على مشهد تقدم إرساء التنمية المستدامة؛ حيث أن آلية التنمية النظيفة تمثل نظام مالي يفتح المجال أمام التجارة الدولية بالغازات الدفيئة، فآلية التنمية النظيفة مفهوم ينصرف إلى آلية مرنة تتيح لدول المرفق الأول* خفض إنبعاث الغازات الدفيئة الناجمة عن صناعتها للوصول إلى نسب التخفيض المحددة لها بمشاركتها في مشاريع خفض الإنبعاث في الدول النامية عن طريق¹:

¹ - Millennium Development Goal 8, The Global Partnership for Development: Time to Deliver, MDG Gap Task Force Report 2011, United Nations, New York, 2011, P, P :5, 10 .

- Nations Unies, Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement, Rapport 2010, P : 67 .

² - إتفاق باريس يواجه "الاختبار الأول" في لقاء حول تمويل التكيف لتغير المناخ: (22/12/2015) www.un.org/sustainabledevelopment

* دول المرفق الأول: الدول المدرجة في الملحق الأول للاتفاقية الاطارية UNFCCC والمسؤولة عن انبعاث 55% على الأقل من الانبعاثات الكلية من غاز ثاني أكسيد الكربون عام 1990.

¹-Subhes C.Bhattacharyya , **Energy Economics: Concepts, Issues Markets and Governance**, Springer, London, 2011, P: 623.

أ - تنقل وتوطين تكنولوجيا نظيفة لخفض انبعاث غازات الدفيئة على أراضي الدول النامية؛
ب - إصدار أو تحرير شهادات تعادل نسب الخفض على شكل بطاقات إئتمان تسمى شهادات خفض الانبعاث المصدقة؛

ت - تستخدم الدول الصناعية شهادات خفض الكربون للإسهام في الإذعان لبلوغ نسب الخفض المحددة لها وفق البرتوكول، وذلك بشرائها بأسعار تحددها أسواق الكربون¹.

بصفة عامة فإن مشاريع التنمية النظيفة يجب أن تساعد الدول النامية في الوصول إلى بعض من أهدافها الاقتصادية، الإجتماعية والبيئية وكذا أهداف التنمية المستدامة وذلك على النحو التالي²:

أ - معايير اجتماعية: يحسن المشروع من جودة الحياة والمساواة، ويخفف من الفقر؛

ب - معايير اقتصادية: يحقق المشروع عوائد مالية للكيانات المحلية، تتمثل في تأثيرات إيجابية على ميزان المدفوعات وفي نقل التكنولوجيا الجديدة؛

ت - معايير بيئية: يحافظ المشروع على الموارد المحلية، ويخفف الضغط على البيئة المحلية: كما يمدنا بالصحة والفوائد البيئية ويحقق السياسات الطاقوية التي تستجيب للمعايير البيئية.

كما إتفقت البلدان المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لتمويل التنمية، المنعقد في أديس أبابا 13-16 جويلية 2015 على سلسلة من التدابير الجريئة لإصلاح الممارسات المالية العالمية وخلق إستثمارات لمواجهة مجموعة من التحديات الاقتصادية والإجتماعية والبيئية. ولدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يتضمن جدول أعمال أديس أبابا أكثر من 100 خطوة ملموسة تعالج جميع مصادر التمويل وتغطي التعاون فيما يتعلق بمجموعة من القضايا بما في ذلك التكنولوجيا والعلوم والإبتكار والتجارة وبناء القدرات. بالإضافة إلى التأكيد على أهمية مواءمة الإستثمار الخاص والتنمية المستدامة جنباً إلى جنب مع السياسات العامة والأطر التنظيمية لوضع مجموعة من الحوافز المناسبة وخلق آلية جديدة من شأنها أن تسهل تمويل تكنولوجيات جديدة للبلدان النامية. ويشمل جدول أعمال مؤتمر أديس أبابا التزامات هامة في السياسات والإنجازات الرئيسية في المجالات الحيوية للتنمية المستدامة، بما في ذلك البنية التحتية والحماية الإجتماعية والتكنولوجيا. يشار أيضاً إلى أن هناك اتفاقات أخرى بشأن التعاون الدولي لتمويل مجالات محددة مثل: الطاقة والنقل والمياه والصرف الصحي، وغيرها من المجالات للمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المقترحة. كما ينص الإتفاق الذي توصل إليه المجتمعون في أديس أبابا على أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن التنمية الاقتصادية والإجتماعية الخاصة به وما يجدر ذكره أن جدول أعمال مؤتمر أديس أبابا يقوم على أساس مؤتمري تمويل التنمية السابقين الذين عقدا في كل من مونتيري بالمكسيك، وفي العاصمة القطرية الدوحة¹.

¹ - أمل حسن ، آليات التنمية النظيفة وخفض الانبعاثات ، الهيئة الوطنية المعتمدة لآليات التنمية النظيفة ، متاح على الرابط:

www.syrcs.org/ar-data/lectures-forums/CDM/tanmiah.pdf (22/12/2015) .

² Jyoti P.Painuly , Niels- Erik Clausen, Jorgen Fenhann, Sami Kamel ,and Romeo Pacudan , **Wind power and CDM : Emerging practices in developing wind power projects for the Clean Development Mechanism , Energy for Development** , Riso National Laboratory , Denmark, 2005, P : 10.

¹ - أديس أبابا: دول العالم تتوصل إلى اتفاق تاريخي لتمويل الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة ، متاح على الرابط:

لا يمكن إنكار دور المساعدات الإنمائية كأحد المسارات الإستراتيجية لعدم وتمويل أهداف التنمية المستدامة على مستوى الإقتصاديات التي تعاني نقصاً في الموارد المتاحة لتمويل الإستثمارات الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وذلك إذا ما تم تجاوز الجدلية حول الأجنداث الحقيقية لهذه المساعدات، ولكن تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2014 أثار نقطة حساسة تتعلق بالدور الهام الذي يلعبه ريع المحروقات والمعادن في توفير التمويل للإستثمارات العامة والخاصة حيث أقر بأن لهذا الريع ميزة مقارنة بالمساعدة الإنمائية الرسمية تتمثل في أنه يتيح مرونة أكبر في إستخدامه، ويمكن الدولة من تحديد أولوياتها وتلافي بعض القيود المرتبطة بالمساعدات ومع أن عائدات الصناعات الإستخراجية قد تكون متقلبة، ولا يمكن التنبؤ بها، بسبب تقلبات الأسعار في السوق، بيد أنه يمكن خفض النفقات مع مرور الزمن - بتجميع الموارد عندما تكون الأسعار مرتفعة وإستخدامها عندما تكون الأسعار منخفضة - بحيث يمكن للريع أي يؤدي وظيفة تحقيق الإستقرار فضلاً عن تمويل الإستثمار، وبالمثل تستطيع الصناعات الإستخراجية أو توفر سبيلاً لإعادة توزيع الفوائد على نحو أكثر إنصافاً فيما بين المناطق، رغم التوزيع الجغرافي غير السليم للدخل¹، أما الباحثة فتبني وجهة نظر خاصة في إطار مناقشة هذا الموضوع في سياق التنمية المستدامة، وهو ما سيتم عرضه من خلال العناصر الموالية المتعلقة بالإستثمار الاستخلافي للموارد للريعية.

عند عقد مؤتمر قمة الأرض، تقرر أن تتولى القطاعات العمومية والخاصة لكل بلد تمويل الأجندة 21، إلا أنه اتضح أن الإعانات التي تأتي من الصناديق الخارجية الإضافية قد تكون ضرورية لمساندة البلدان النامية في الجهود التي تقوم بها للمصادقة على تطبيقات من أجل التنمية المستدامة².

في إطار مواصلة مناقشة الاشكاليات المطروحة لتمويل التنمية المستدامة، فإنه من الضروري إثارة مشكلة المديونية في البلدان النامية - الريعية - والتي أصبحت تشكل مصدر قلق إزاء تحقيق أهداف التنمية المنشودة وخاصة للبلدان التي اعتبرت الاقراض الخارجي، أو الاستدانة كبديل لمعالجة ضعف الإدخار المحلي، وتغطية فجوة الإستثمار، حيث تضاف إلى رصيد الموارد المتاحة للإقتصاد، وبالتالي يمكن أن تُؤتي أكلها إذا استثمرت بكفاءة، بيد أن هذا لا يفند تعارض الاستدانة مع فلسفة التنمية المستدامة، ذلك أنها تجسد إقتراض من المستقبل يحد من الخيارات الممكنة للأجيال عبر الزمن، فكل الديون المؤجلة ترهق عملية التنمية المستدامة؛ لأن هذه الديون تقلص من الخيارات المستقبلية المشروعة أي سلب الفرص التي يمكن أن تكون متاحة مستقبلاً¹. لاسيما في الحالات التي تستخدم فيها هذه الديون خارج أهداف المثلث الحرج (الكفاءة الإقتصادية، العدالة الإجتماعية، وإقتصاد البيئة) في الإقتصاديات محل الدراسة، وقد إعتبرت مؤسسات بريتون وودز أنه يكون خارج الدول المدينة، تلك الدول التي تنتج فيها فجوة الإستثمار عن صعوبات مؤقتة مرتبطة بالتدفقات النقدية، وليست صعوبات هيكلية، حيث عادة ما تلجأ هذه الدول إلى الإقتراض المحلي. وبالتالي فإن

[www.un.org/sustainabledevelopment\(22/12/2015\)](http://www.un.org/sustainabledevelopment(22/12/2015))

¹ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد"، تقرير أقل البلدان نمو، 2014: النمو مع التحول الهيكلي: خطة تنمية لما بعد 2015، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف 2014، ص: 22.

² - إسماعيل محمد بن قانة، إقتصاد التنمية: نظريات- نماذج- استراتيجيات، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2012، ص: 212.

¹ - عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، الطبعة الأولى، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، 2002، ص - ص: 106 - 107.

الدراسة سوف تركز على إشكالية المديونية الخارجية على مستوى الإقتصاديات الريفية ذات رؤية التحول نحو بعث التنمية المستدامة.

تعرف المديونية الخارجية على أنها: قيمة الإلتزامات القائمة والموزعة في أي فترة من الزمن، للمقيمين في دولة معينة تجاه غير المقيمين، وتشمل الإلتزامات المالية الخارجية التي لا بد من إدارتها كل من ديون الحكومة، ديون البنك المركزي وديون المؤسسات العامة والخاصة المضمونة أو غير المضمونة من طرف الحكومة، ومختلف العمليات المالية الأخرى للأعوان الإقتصاديين¹.

ولأن المديونية الخارجية تجسد ظاهرة مرافقة للعملية التنموية، حيث أن لها مبرراتها الموضوعية* والتي تتعلق بتغطية فجوة الموارد المحلية أي ذلك الفرق بين مستوى الإستثمار المستهدف والذي يمثل متغيرا تابعا لمعدل النمو المطلوب لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وما هو متاح من مدخرات محلية، كما أن تراجع مستوى إحتياطات الصرف الأجنبية أو ما يعرف بالموارد الخارجية المتاحة يستدعي اللجوء إلى الاستدانة لتغطية فجوة التجارة الخارجية. وعليه فإن المديونية الخارجية يمكن أن تُطرح كإشكالية تواجه إرساء التنمية المستدامة في حالة عدم الإدارة الجيدة لسياسات الإقتراض الخارجي (إدارة الدين الخارجي) من خلال إعتداد إستراتيجية للإستدانة تراعي مستوى الدين، وتركيبه إستحقاقاته، ومدى القدرة على تحمله، ومدى محاكاته لأهداف التنمية المنشودة، لاسيما على مستوى الإقتصاديات الريفية، ذات الخصوصية الإقتصادية والثقافية والإجتماعية وتوازنها الداخلية والخارجية شديدة الحساسية للمتغيرات الخارجية (أسعار النفط). ويشير تقرير التنمية والتجارة للأمم المتحدة المعنون النمو مع التحول الهيكلي: خطة تنمية لما بعد 2015 إلى أنه: ستخرج أهداف التنمية عن مسارها إذا ما تكررت الخسائر الفادحة التي تسببت بها أزمات الدين في الثمانينات والتسعينات، بل إن تعميق منظور التنمية ليشمل القضايا الإقتصادية والإجتماعية والبيئية يتطلب توافر عنصرين حيويين وهما المال والسياسات السليمة لإستخدام هذا المال وهو طرحة مقال للكاتب¹ Min Zhu and Sarwat Jahan 'ساروت جاهان ومن 'زو'^{**} تحت عنوان تمويل التنمية المستدامة: الموارد المالية والسياسات السليمة ضمن منتدى صندوق النقد الدولي. في هذا الصدد تثار أيضا، نقطة بالغة الأهمية للنقاش – تعالج ضمن سياق حوكمة مؤسسات التمويل الدولية لإصلاح النظام المالي والنقدي الدولي- وتتعلم بمجموع الإجراءات التي تعتمدها الدول الصناعية لتخفيض ديون البلدان النامية وزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة، ومدى قدرة هذه البلدان من الإستفادة من المكاسب والمزايا المقدمة، في إطار الشراكة العالمية لإرساء نموذج التنمية المستدامة.

¹ -Klien Tomas W, **External Debt Management : An Introduction**, World Bank, Washington- United State American , 1994.

* تجدر الإشارة إلى أنه ظهرت عدة نظريات لإعطاء تفسير موضوعية للإستدانة، ومن بينها نموذج الفجوتين Two gaps model للباحثين Hollis Chenery, Alan Strout والذي تم معالجته ضمن الدراسة، الحلقة المفرغة ل : Ragnar Nurkse وكسرها عن طريق الاستدانة الخارجية، دورة الدين ل Avramovic.

** **ساروت جاهان**: تعمل اقتصادية في وحدة استراتيجية البلدان منخفضة الدخل، بإدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي. ويتركز عملها على عدة قضايا تؤثر على مختلف البلدان، ومنها التطور المالي، والسياسة النقدية، واستراتيجيات النمو، وإعادة هيكلة الديون، وتحليل الحساب الرأسمالي، والتحديات التي تواجه الدول الصغيرة. **مين زو**: يشغل منصب نائب مدير عام صندوق النقد الدولي في 26 يوليو 2011، وكان يعمل قبل ذلك مستشارا خاصا للمدير العام من 3 مايو 2010 حتى 25 يوليو 2011. والسيد زو من الصين وكان يعمل نائبا لمخاطف البنك المركزي الصيني، ومسؤولا عن الشؤون الدولية وبحوث السياسات ومعلومات الائتمان.

المبحث الثالث: المسارات الأساسية للتحوّل نحو التنمية المستدامة

إن إستيعاب مختلف التحديات التي تعيق التقدم نحو إرساء التنمية المستدامة يستدعي معالجة لجملة من القضايا ذات الصلة الوثيقة، وبالنظر إلى طبيعة موضع الدراسة المرتبط بإدارة السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية فإن الباحثة سوف تركز على أهم القضايا في هذا السياق، والمتعلقة بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي على النحو الذي يخدم مساعي التنمية ويمنع الأزمات ويتصدى لها، من خلال حوكمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتحوّل نحو الإقتصاد الأخضر، وربطه بتنوع الإقتصاد المستهدف في إطار ضوابط التنمية المستدامة .

1 - المنظمات الدولية واستيعاب التحوّل نحو نموذج التنمية المستدامة *

يعتبر كل من البنك، وصندوق النقد الدوليين بالإضافة إلى منظمة التجارة العالمية، بمثابة المثلث الإقتصادي للنظام الإقتصادي العالمي، في ظل عصر العولمة وتشابك الإقتصاديات، وارتباط المصالح للدول النامية مع الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات، وإزدياد دور المنظمات الدولية في رسم مسار التنمية في الإقتصاديات النامية والتحكم فيه ويقترن ذلك بسعي الدول المتقدمة (دول الشمال) إلى الإستحواذ على النصيب الأوفر من الإقتصاد العالمي والتحكم في جزء كبير ومتزايد من عمليات الإنتاج وتوزيع الدخل العالمي، فضلا عن السعي إلى إستيعاب مشاكلها الإقتصادية والإجتماعية ولو على حساب الدول النامية¹، من خلال تكييف متغيرات الإقتصاد العالمي لصالحها عبر القوة التفاوضية لها المنبثقة من الوزن النسبي الأعلى ضمن مثلث إدارة الإقتصاد العالمي والتحكم في السياسات الإقتصادية. إن تقليص أثر المزاخمة الذي تخلقه السياسات الإقتصادية على المستوى الدولي لصالح خدمة مصالح الدول المتقدمة، وتجسيدها لفلسفة التنمية المستدامة كمشروع شراكة على المستوى العالمي، يقود إلى دعم توجهات المشاركة الفعالة للدول النامية في إتخاذ القرار على مستوى المنظمات الدولية: ضمن سياق البحث عن نظام دولي أكثر شفافية وإنصافا (يشير تقرير التنمية البشرية لسنة 2014 إلى أنه من الضروري أن تركز خطة الإصلاحات المؤسسية على الأسواق العالمية وتنظيمها، وإدارة المؤسسات المتعددة الأطراف، وتعزيز المجتمع المدني العالمي توحيا لنظام عالمي أكثر إنصافا، وبناء التحالفات بين مختلف أصحاب المصلحة للمضي في تنفيذ خطة الإصلاح¹) في إطار ما يعرف بالحوكمة العالمية** وتعظيم استفادة الدول النامية من المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة. إنطلاقا من هذا الطرح فإن الدراسة سوف

* سيتم من خلال هذا العنصر معالجة حوكمة صندوق النقد الدولي، كأحد المدخل الهامة لإرساء الاستقرار المالي و النقدي باعتبارها ارضية اساسية لدعم دور السياسات الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة فيما سيتم معالجة دور منظمة التجارة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة عند موضع التطرق لسياسات التجارة الدولية في سياق هذه النموذج، أما بالنسبة لمنظمة الأوبك فستعالج ضمن موضع التطرق للتحديات التي تواجه الإقتصاديات الريعية في سياق نموذج التنمية المستدامة، و قد تم اختيار هذه الاطراف تبعاً لارتباطها المباشر بموضوع الدراسة.
1- حسين خليل، مرجع سابق، ص - ص: 480- 481.

1- تقرير التنمية البشرية ، تنمية المجتمع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016، ص: 21.

** يتعلق الحكم الراشد العالمي بالنظام الرسمي وغير الرسمي (الدول و المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والفاغلين من غير الدول) لضمان المشاركة في عملية صنع القرار على المستوى العالمي، أو التأثير فيه، من أجل حل أو إدارة المشاكل الجماعية التي تتجاوز حدود قدرة الدولة القومية، كما يستهدف تحقيق الشرعية وقدر من العدالة على المستوى العالمي، عبر سياسات وبرامج وأهداف مختلفة، يتميز بالشمولية والتعددية والتعقيد وكثافة الترابط والتأثير. ولأن عمق تحليل مدى رشادة الحكم العالمي وأثر ذلك على تصميم السياسات على مستوى الدول النامية عموما، والريعية منها على وجه الخصوص يتجاوز الحدود الموضوعية لهذه الدراسة، فإنه وكما سبق الإشارة سيتم الالتزام مناقشة حوكمة المنظمات الدولية الوصية على النظام المالي والنقدي والدولي ومدى تأثير ذلك على تصميم السياسات الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة.

تتطرق بشيء من التفصيل لحكومة كل من البنك والصندوق النقد الدوليين لبعث نظام اقتصادي دولي أكثر إستقرار وعدالة كأرضية لإنجاح التقدم إزاء تحقيق التنمية المستدامة.

تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفرقة بين نوعين من الحكومة: أولاهما: حوكمة هيكل وآليات القرارات داخل صندوق النقد ومجموعة البنك الدوليين وتفعيل عملية المساءلة والكفاءة والشفافية والرقابة والمشاركة في إتخاذ القرارات وثانيهما حوكمة المشاريع الممولة والمساعدات المقدمة من طرف هاتين الهيئتين والسهر على تنفيذها وضرورة تبنيها وخضوعها للمعايير الشفافة وأشكال محاربة الفساد والبيروقراطية وتحرير الشعوب من قيود الجهل والامية والفقر من خلال ضمان وصول المساعدات وتوزيعها بطرق كفيلة بعدم حرمان أي الأطراف منها، وفي هذا الفصل سنقوم بالتطرق لآلية الحوكمة داخل صندوق النقد ومجموعة البنك الدوليين وتقييمها ، وعموما يمكن إيجاز أهم المجالات التي تشملها حوكمة كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في النقاط التالية:

-الشفافية وتسهيل الوصول إلى المعلومات والبيانات لجميع الدول الأعضاء؛

-توسيع نطاق الصوت والمشاركة؛

-مكافحة الفساد داخل هذه المؤسسات وفي مختلف مناطق العالم؛

-إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية؛

-إصلاح عملية اختيار قيادة المؤسسات والموظفين المهمين فيهما؛

-تدعيم مساءلة جهاز الإدارة؛

-تدعيم القاعدة الرأسمالية للمؤسسات؛

-تشجيع المساءلة والحوكمة الرشيدة في مختلف دول العالم؛

-إصلاح عملية منح القروض.

1 1 حوكمة صندوق النقد الدولي

تتأتى أهمية معالجة دور صندوق النقد الدولي في تحقيق التنمية المستدامة عبر تنسيق السياسات الإقتصادية الكلية الكفيلة بالإستجابة لهذا النموذج التنموي من الدور الحاسم المنوط به، حيث أنه¹:

-يشجع التعاون الدولي في الميدان النقدي ويوفر سبل التشاور فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية؛

-تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية؛

- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف؛

-المساعدة على إقامة نظام متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وعلى إلغاء

القيود المفروضة على عمليات الصرف؛

¹ - www.fmi.org (16/01/2016)

-تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء بإتاحة إستخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية كي تتمكن من تصحيح الإختلالات الخارجية (اختلال ميزان المدفوعات)؛

-يعتبر صندوق النقد الدولي بمثابة الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة بأنشطة تنطوي على الدخول في حوار فاعل عن السياسات الإقتصادية مع جميع الدول، فيعد المحفل الرئيس لمناقشة السياسات الإقتصادية الوطنية في سياق عالمي ولمناقشة القضايا المهمة لاستقرار النظام النقدي المالي الدولي. وتضم هذه القضايا إختيار البلدان لرتيبات أسعار الصرف، وتجنب تدفقات رؤوس الأموال الدولية المخلة بالإستقرار، ووضع معايير وقواعد معترف بها دولياً للسياسات والمؤسسات.

كما أن أزمات النظام المالي والنقدي* في الإقتصادي العالمي والتي تجسد التحدي الذي يواجهه نموذج التنمية المستدامة، خاصة في ظل زيادة الإندماج والترابط بين إقتصاديات العالم ما جعل البلدان النامية والريعية خصوصاً أكثر عرضة لمخاطر التقلبات الإقتصادية خارج حدودها- الصدمات- مثل التقلبات في أسعار السلع الأولية العالمية والتدفقات الرأسمالية والتغيرات في أسعار الصرف... وتعتبر الأزمات التي أصابت النظام العالمي خلال السنوات الأخيرة، ولعل أبرزها الأزمة المالية والإقتصادية لسنة 2008، بمثابة إنذار حول قصور الحوكمة العالمية ودافع نحو إصلاح النظام المالي والنقدي الدوليين.

إن الإضطراب المالي العالمي الذي شهدته سنة 2008 بسبب أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية والذي إمتدت آثارها إلى غاية بدايات سنة 2017 بسبب وقوع الإقتصاد العالمي ضمن مصيدة التباطؤ والضعف وإستمرار حالة ضعف الطلب للإقتصاديات المتقدمة، فضلاً عن معاناة العديد من البلدان النامية التي تشهد فترة إنتقالية من ضائقة مالية كبيرة، ومن تبعات هذه الأزمة تفاقم ضعف البيئة الإقتصادية العالمية بسبب الإرتفاع الحاد في أسعار الأغذية والطاقة، مما تسبب في إرتفاع تكاليف المعيشة، وسيادة حالة من الإضطرابات الإجتماعية والسياسية خاصة على مستوى البلدان النامية، كما أن إرتفاع التكاليف هدد مسار التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية المرتبطة بأجندة إرساء التنمية المستدامة بحلول 2015 ولاسيما الهدف الرئيسي المتمثل في الحد من الفقر والجوع والخروج من أزمة الغذاء وبالنظر إلى خطورة تداعيات أزمة سنة 2008 وما ترتب عنها من مخاطر جسيمة بسبب الإنكماش الإقتصادي العالمي لفترة طويلة إذ كان من الضروري إتخاذ إجراءات سياسية منسقة على الصعيد المتعدد الأطراف للحيولة دون إستمرار الركود للإقتصاد العالمي وتعديل الإختلالات التي مسته بشكل غير منظم، ومن بين الإجراءات المتخذة اعتماد مجموعة من الحوافز التي تركز على توسيع الطلب المحلي في البلدان التي تحقق فوائض، إعتداد سياسات لدعم بناء المدخرات تدريجياً في بلدان العجز فضلاً عن التدابير الرامية إلى تثبيت أسواق العملات عالمياً والأسواق المالية عموماً، وعلى المدى الطويل فإن الحاجة كانت ماسة إلى بعث إصلاحات في آليات التنظيم المالي الدولي والإشراف المالي، وبالتالي فإن المساعي نحو الإصلاح ارتبطت بضرورة أن يتكمن صندوق الدولي (وكذلك البنك الدولي) من توسيع نطاق تمثيل البلدان النامية ضمن هيكله الإداري وتنصيبه كوسيط موثوق به وفعال في المشاورات المتعددة الأطراف من أجل تنسيق

* سيتم التركيز في هذا المقام على الأزمة الأكثر حدة والتي لا تزال يعاني الإقتصاد العالمي من آثارها إلى غاية سنة 2017.

السياسات ذلك أن مختلف التحديات ذات تداعيات عالمية وتتطلب من صندوق النقد الدولي أن يعزز الإطار المتعدد الأطراف مع السعي إلى إيجاد حلول مشتركة¹، وبصورة عامة يمكن تقسيم الجهود التي بذلت لإصلاح نظام الحوكمة منذ وقوع الأزمة بوجه عام إلى ثلاث فئات، وهي: تنسيق السياسات الإقتصادية الكلية، إصلاح عيوب التنظيم المالي العالمي وتقوية شبكات الأمان الإقليمية والعالمية.

وفي إطار معالجة حوكمة صندوق النقد الدولي ضمن سياق موضوع الدراسة المتعلقة بإدارة السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية لإعادة الهيكلة في إطار ضوابط الإستدامة للإقتصاديات الريعية فإن التركيز يكون على محاور أساسية ذات صلة مباشرة مع الطرح القائم على أهمية إصلاح النظام المالي والنقدي الدوليين كشرط مسبق لنجاح مشروع التنمية المستدامة.

أولاً: تغييرات في أدوات الإقراض: لكي يصبح الدعم التمويلي أكثر مرونة وملاءمة لبلدان الدخل المنخفض على اختلاف ظروفها، أنشأ صندوق النقد الدولي في عام 2010 "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" (Poverty Reduction and Growth Trust) الذي يتيح ثلاث نوافذ جديدة للإقراض الميسر²: أ - التسهيل الإئتماني الممدد ("ECF - Extended Credit Facility") يقدم دعماً مستمراً على المدى المتوسط إلى الطويل، إذا كان ميزان المدفوعات يواجه مشكلات منذ مدة طويلة؛

ب - تسهيل الاستعداد الإئتماني ("SCF - Standby Credit Facility") يقدم التمويل للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه احتياجات فعلية أو احتمالية لميزان المدفوعات أو جهود التصحيح على المدى القصير نتيجة صدمات محلية أو خارجية، أو إنحرافات عن مسار السياسات المحددة، ويمكن إستخدامه على أساس وقائي في فترات زيادة المخاطر وعدم اليقين؛

ج - التسهيل الإئتماني السريع ("RCF - Rapid Credit Facility") يتيح دعماً مالياً سريعاً دون شروط في شكل مبلغ تمويلي واحد يُصْرَفُ مقدماً لبلدان الدخل المنخفض التي تواجه احتياجات عاجلة لتمويل ميزان المدفوعات، ويسمح بسحب مدفوعات متكررة على مدار فترة (محدودة) في حالة تكرار احتياجات ميزان المدفوعات أو إستمرارها.

تتيح كل هذه التسهيلات التمويل الملائم بشروط ميسرة لمختلف احتياجات البلدان ذات الدخل المنخفض. وتحصل هذه البلدان حتى نهاية 2016 على إعفاء إستثنائي من كافة مدفوعات الفائدة المستحقة للصندوق من خلال أدواته المستخدمة في الإقراض الميسر. وفي 3 أكتوبر 2016، وافق المجلس التنفيذي على تعديل الآلية التي تحكم تحديد أسعار الفائدة على التسهيلات التمويلية التي تتاح من خلال "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" (PRGT) وحدد أسعار فائدة صفرية لكل القروض الميسرة التي يقدمها تقدم من خلال هذا الصندوق الإئتماني طوال العامين القادمين على الأقل حتى نهاية ديسمبر 2018. وبالإضافة إلى ذلك، ستظل أسعار الفائدة على تسهيلات الصندوق

¹ - Department of Economic and Social Affairs Office for ECOSOC Support and Coordination, **Achieving Sustainable Development and Promoting Development Cooperation**, Dialogues at the Economic and Social Council, United Nations, New York, 2008, P-P :36- 37.

² - IMF Support for Low-Income Countries <http://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Support-for-Low-Income-Countries> (23/02/2016)

الاستثماني صفرا مادامت أسعار الأسواق العالمية بالغة الإنخفاض وكلما انخفضت على هذا النحو فيما بعد. وفي عام 2015، تم تحديد سعر فائدة صفري دائم على التمويل من التسهيل الإئتماني السريع بهدف تعزيز الدعم للبلدان المؤهلة للإستفادة من الصندوق الإستثماني للنمو والحد من الفقر التي تمر بأوضاع هشة أو المصابة بكوارث طبيعية.

وفيما يخص المشورة بشأن السياسات وإرسال الإشارات عن الإقتصاد، يمكن للبلدان الأعضاء طلب مساعدات غير مالية من خلال أداة دعم السياسات ("PSI - Policy Support Instrument") التي تتميز بما يلي:

- دعم البلدان منخفضة الدخل التي يكون وضع اقتصادها الكلي مستقرا بوجه عام وقت صدور الموافقة ومن ثم لا تحتاج إلى مساعدة مالية من الصندوق؛

- إمكانية الإستفادة العاجلة من "تسهيل الاستعداد الإئتماني" إذا ظهرت احتياجات تمويلية لاحقة.

في سياق التحرك لمواجهة زيادة الإحتياجات المالية لدى البلدان منخفضة الدخل أثناء الأزمة المالية العالمية وبعدها أجرى الصندوق زيادة ملحوظة في حجم القروض الميسرة التي يلتزم بتقديمها للبلدان الأعضاء حتى بلغ مجموعها 11 مليار دولار في الفترة 2009-2014. وبالإضافة إلى ذلك، حصلت البلدان منخفضة الدخل على نصيب من حقوق السحب الخاصة الموزعة تجاوزت قيمته 18 مليار دولار من مجموع 250 مليار دولار أمريكي لكل البلدان الأعضاء. ويجوز لهذه البلدان الإستفادة من حقوق السحب الخاصة المخصصة لها إما بالاعتماد عليها كأصول إضافية ضمن رصيد إحتياطياتها أو بيعها كعملة صعبة لتغطية إحتياجات التمويل اللازمة لميزان المدفوعات. وفي سبتمبر 2012، صدرت موافقة المجلس التنفيذي على إجراء توزيع جزئي لإحتياطيات الصندوق العامة التي تمثل أرباحا من مبيعات الذهب، في إطار إستراتيجية لوضع الصندوق الإستثماني للنمو والحد من الفقر على مسار قابل للإستمرار على المدى الأطول. ومن المتوقع أن تكون هذه الإستراتيجية فعالة في ظل مجموعة متنوعة من السيناريوهات المتعلقة بالطلب، وهي تركز على ثلاث دعائم: طاقة إقراض سنوية يبلغ مجموع مواردها الأساسية المتاحة حوالي 1,25 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 1,8 مليار دولار أمريكي) وتدابير للطوارئ يمكن تفعيلها عندما يتجاوز متوسط إحتياجات التمويل مستوى الموارد الأساسية المتاحة بفارق كبير لفترة زمنية ممتدة؛ و يوقَّع أن تكون كل التعديلات على التسهيلات المتاحة للبلدان منخفضة الدخل مراعية لإعتبارات الحفاظ على الإستمرارية الذاتية.

وفي فيفري 2015، قام الصندوق بتحويل الصندوق الإستثماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث ("PCDR - Post-Catastrophe Debt Relief Trust") - الذي يتيح له المشاركة في الجهود الدولية لتخفيف الديون التي تتحملها البلدان شديدة الفقر التي تصاب بأعنف الكوارث الطبيعية - إلى الصندوق الإستثماني لإحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون ("CCR - Catastrophe Containment and Relief Trust"). ويسمح الصندوق الإستثماني الجديد بإنضمام صندوق النقد الدولي إلى الجهود الدولية لتخفيف أعباء الديون عند إصابة البلدان الفقيرة بكوارث طبيعية حادة ولمساعدة البلدان الفقيرة على مكافحة الكوارث في مجال الصحة العامة - كالأوبئة التي تسببها الأمراض المعدية - عن طريق المنح الموجهة لتخفيف أعباء الديون. وقد طلبت ثلاثة بلدان أصيبت بفيروس الإيبولا (وهي غينيا وليبيريا

وسيراليون) الحصول على مساعدات بقيمة 100 مليون دولار تقريبا من خلال الصندوق الاستئماني الجديد في الفترة فيفري - مارس 2015.

وفي جويلية 2015، إعتد الصندوق عددا من المبادرات الجديدة ضمن نطاق صلاحياته، لدعم بلدانه الأعضاء في سياق عملها على تحقيق الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، قام الصندوق بتعزيز شبكة الأمان المالي للبلدان منخفضة الدخل عن طريق زيادة قدرها 50% في الموارد التي تتيحها كل تسهيلات التمويل الميسرة. وأعقب ذلك التصديق على المراجعة الرابعة عشرة للحصص في أوائل 2016، والتي حققت زيادة كبيرة في الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق للبلدان منخفضة الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح استخدام الموارد ذات الشروط الميسرة أكثر تركيزا على البلدان الأفقر والأكثر ضعفا، بينما تم تعديل التوازن في مزيج الدعم المالي للبلدان الأغنى بحيث يتحول من التركيز على الموارد ذات الشروط الميسرة إلى الموارد التي تقدم بشروط عادية. وأخيرا، هناك جهود جارية لتأمين موارد إضافية للإقراض بقيمة 15 مليار دولار أمريكي تقريبا (ما يعادل 11 مليار وحدة حقوق سحب خاصة) لدعم أنشطة الصندوق في مجال الإقراض الميسر.

ثانيا: إعادة تقييم الحوكمة في صندوق النقد الدولي تبعا لمواثيق الحوكمة السليمة: يخضع تقييم الحوكمة في صندوق النقد الدولي ضمن سياق مواثيق الحوكمة السليمة في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى ما تطرحه الدراسات الأكاديمية حول المؤسسات الدولية لمعالجة أربعة أبعاد محورية، وهي: الفعالية الكفاءة، والمساءلة، والصوت، والتي يمكن التفصيل فيها من خلال ما يلي¹:

أ - الفعالية: تشير الفعالية إلى قدرة ترتيبات الحوكمة في الصندوق على توفير النتائج ذات الجودة العالية في الوقت المناسب، وعلى وجه التحديد الاتفاق على الأهداف والاستراتيجيات وتنفيذها ومتابعة نتائجها وتقتضي الحوكمة الفعالة الوضوح في تحديد المسؤوليات، وتناسق العمل فيما بين أقسام المؤسسة المختلفة، وتدفق المعلومات إلى الجهات المناسبة في الوقت المناسب مما يفسح المجال أمام آليات المراقبة والتقييم لتحديد المشكلات القائمة وبدء عمليات التصحيح، وي طرح مكتب التقييم المستقل لتقييم الحوكمة في صندوق النقد الدولي الصادر سنة 2008 الأسئلة التالية بشأن نظام الفعالية في الصندوق والتي لا تزال محط الالتباس ، وهي: هل هناك تحديد واضح لمسؤوليات كل من اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، والمجلس التنفيذي وإدارة الصندوق؟ وما هي الأدوار المنوطة بكل من المجلس التنفيذي وإدارة الصندوق في إدارة أعمال الصندوق العادية؟ وهل تشجع ترتيبات الحوكمة على صياغة استراتيجية سليمة وتنفيذها والإشراف عليها؟ وهل يعمل المجلس التنفيذي بفعالية كجهاز جماعي؟ وهل تؤدي المسؤوليات التنفيذية المنوطة بالمجلس إلى تعقيد دوره الإستراتيجي والإشرافي؟

ب - الكفاءة: تشير إلى تكاليف نظام الحوكمة في الصندوق سواء كانت مالية أم من حيث الوقت الذي يبذله الخبراء وإدارة الصندوق وأعضاء المجلس التنفيذي في دراسة وإتخاذ القرارات، ويقتضي نظام الحوكمة الكفاء الوضوح والإتساق في

¹ - روبن لمداني وآخرون، تقرير فريق مكتب التقييم المستقل لنظام الحوكمة داخل صندوق النقد الدولي، ماي 2008، ص- ص: 10 - 13.

تقسيم العمل بين أجهزة الحوكمة، وتجنب الإزدواجية في الجهود، والإلتزام بعمليات صنع السياسات ، وإجراءات تنفيذها التي لا تتضمن إلا الخطوات والأطراف الضرورية فقط؛

ت - المساءلة: تشير إلى قدرة المساهمين على إخضاع الصندوق وصنع القرار فيه إلى مجموعة من المعايير وقياس مدى استيفائهم لتلك المعايير وتحديد المكافآت أو العقوبات تبعاً لذلك. وتتطلب المساءلة وجود مجموعة من القواعد المعيارية لقياس جودة الأداء، وسلامة آليات الإبلاغ والمراقبة، ووضوح حدود السلطات، والقدرة على فرض العقوبة على المقصرين عن استيفاء معايير الأداء المتفق عليها؛

ث - الصوت: يشير إلى قدرة أعضاء الصندوق على وضع آرائهم موضع الإعتبار في عملية صنع القرار، وقدرة الأطراف المعنية الأخرى التي تتأثر بما يتخذ من قرارات على جعل آرائها موضع نظر من أجهزة الحوكمة في الصندوق ولإستخدام الصوت على هذا النحو تحتاج الأطراف المعنية إلى قنوات لتوصيل وجهات نظرها، فضلاً على ثقافة الإفصاح و ضمانات وقائية مناسبة لحماية من يعربون عن آراء خلافية أو تفتقر آرائهم للقبول العالم،

وفي إطار إصلاح نظام الحوكمة من زاوية أوسع فإن صندوق النقد الدولي عمل على مراجعة نظام الحصص حيث تحدد حصص البلد العضو عدداً من الجوانب الأساسية في علاقته المالية والتنظيمية مع صندوق النقد الدولي من خلال الإشتراكات، القوة التصويتية والتمويل المتاح، حيث¹:

أ - الإشتراكات: يحدد اشتراك حصة البلد العضو الحد الأقصى لحجم الموارد المالية* التي يلتزم بتقديمها للصندوق. ويجب أن يسدد العضو الاشتراك المحدد له بالكامل عند الإنضمام إلى الصندوق، مع سداد مبلغ يصل إلى 25% من قيمة الإشتراك بحقوق السحب الخاصة أو إحدى العملات المقبولة على نطاق واسع (مثل الدولار الأمريكي أو الين الياباني أو الجنيه الإسترليني) وبقيمة المبلغ بعملته الوطنية؛

ب - القوة التصويتية: تمثل حصة البلد العضو عاملاً أساسياً في تحديد قوته التصويتية في قرارات الصندوق. وتتكون الأصوات المخصصة لكل بلد عضو من أصوات أساسية وصوت إضافي لكل جزء من الحصص يعادل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة. وبمقتضى إصلاحات 2008، تم تثبيت عدد الأصوات الأساسية عند 5,502% من مجموع الأصوات. ويمثل عدد الأصوات الأساسية الحالية نحو ثلاثة أضعاف العدد السابق على تطبيق إصلاحات عام 2008؛

ت - التمويل المتاح: تحدد حصة البلد العضو حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق (أي حدود إستفادته من الموارد) فعلى سبيل المثال، تتيح إتفاقات الإستعداد الإئتماني والإتفاقات الممددة للبلد العضو أن يفترض بحد أقصى 145% من قيمة حصته على أساس سنوي و435% على أساس تراكمي. غير أن الموارد المتاحة يمكن أن تتجاوز تلك الحدود بكثير في الظروف الإستثنائية.

في 15 ديسمبر 2010، إستكمل مجلس المحافظين - وهو أعلى جهاز لصنع القرار في الصندوق - المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص التي شملت مجموعة من الإصلاحات بعيدة الأثر في نظام الحصص والحوكمة. وتؤدي هذه الإصلاحات، التي أصبح سارية المفعول في 26 جانفي 2016، إلى زيادة غير مسبوق في مجموع الحصص بنسبة 100%

¹ -IMF Quotas. <https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/07/14/12/21/IMF-Quotas> (25/02/2016)

وتعديل كبير في أنصبة الأعضاء منها. وسيكون ذلك انعكاساً أفضل لتغير مراكز البلدان الأعضاء من حيث أوزانها النسبية في الإقتصاد العالمي.

وتبني هذه الإصلاحات على الإصلاحات السابقة لعام 2008 والتي دخلت حيز التنفيذ في 3 مارس 2011. وقد عززت هذه الإصلاحات تمثيل الإقتصادات الديناميكية التي ينتمي الكثير منها إلى بلدان الأسواق الصاعدة، من خلال زيادة مخصصة في حصص 54 بلداً عضواً، كما عززت صوت ومشاركة البلدان منخفضة الدخل عن طريق زيادة الأصوات الأساسية بما يقرب من ثلاثة أضعاف.

وبناء على إصلاحات عام 2008، ستؤدي المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص إلى النتائج التالية:

أ - مضاعفة حجم الحصص من حوالي 238,5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى حوالي 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 659 مليار دولار بأسعار الصرف الحالية)؛

ب - تحويل نسبة من أنصبة الحصص تزيد على 6% من البلدان الأعضاء زائدة التمثيل إلى البلدان الأعضاء ناقصة التمثيل؛

ت - تحويل نسبة من أنصبة الحصص تزيد على 6% لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية؛

ث - تعديل كبير في أنصبة الحصص تصبح بموجبه الصين ثالث أكبر بلد عضو في الصندوق، وتدخل أربعة بلدان من مجموعة بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية (البرازيل والصين والهند وروسيا) ضمن البلدان صاحبة أكبر 10 حصص في الصندوق؛

ج الحفاظ على أنصبة الحصص والأصوات المخصصة لأفقر البلدان الأعضاء. وتُعرّف هذه المجموعة من الأعضاء بأنها البلدان المؤهلة للاستفادة من "الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر" والبلدان التي كان دخل الفرد فيها في عام 2008 أقل من الحد الأدنى البالغ 1,135 دولاراً أمريكياً وفق معايير المؤسسة الدولية للتنمية ("أيداً") أو ضعف هذا المبلغ بالنسبة للبلدان الصغيرة؛

وقد تم في جانفي 2013 إستكمال مراجعة شاملة لصيغة الحصص، وستكون نتيجة هذه المراجعة أساساً يستند إليه المجلس التنفيذي في التوصل إلى توافق عام في الآراء حول صيغة حصص جديدة في إطار المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص. وكان العمل المعني بالمراجعة العامة الخامسة عشرة قد تأخر انتظاراً لتنفيذ إصلاحات 2010.

وبصفة عامة فإن نجاح موجه الإصلاحات التي مست طبيعة عمل الصندوق في جانبها المتعلق بتأثير على صياغة السياسات الإقتصادية على المستوى الدولي، تحتاج إلى توافق دولي ومشاركة بين كل من الأطراف التي تمثل دولاً فقيرة والأطراف التي تمثل الدول الغنية والتي تسيطر بصورة غير مباشرة على الثروات والموارد.

وتتعلق هذه الدراسة بتعزيز شرعية الصندوق من خلال ضمان التمثيل الملائم للأعضاء - دون إنكار الأثر على بقية البلدان غير الأعضاء - وتيسير المستوى الملائم من الشفافية الذي يسمح للأطراف المعنية بتمحيص عملياته، مع افساح المجال امام الصندوق لاداء مهامه بفعالية وكفاءة، مع جعل اجهزة الصندوق الرئيسية خاضعة للمساءلة امام الاعضاء، مع توفير الاصوات الكافية للأطراف المعنية، كما ان الحكم الراشد - تبعاً لما سيتم طرحه في الفصل الثالث

من الدراسة - مهم مختلف البلدان في جميع مراحل التنمية، فإن نهج صندوق النقد الدولي يركز على جوانب الحكم الراشد التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً برصد سياسات الإقتصاد الكلي أي شفافية الحسابات الحكومية، وفعالية إدارة الموارد العامة، وإستقرار وشفافية البيئة الإقتصادية والتنظيمية لدعم نشاط ومساهمة القطاع الخاص¹، مع تركيزها نحو الدور المحوري المستحدث للصندوق وهو إرساء التنمية المستدامة، وفي إطار إستيعاب صندوق النقد الدولي لأهداف التنمية المستدامة 2030 وبالإضافة إلى دوره في تعزيز الاستقرار الإقتصادي والمالي العالمي كشرط مسبق، فإن له جملة من الأدوار الحاسمة إزاء تحقيق التنمية المستدامة يتجسد أهمها فيما يلي²:

أ - توفير شبكة أمان أوسع للبلدان النامية اعتباراً من جويلية 2015، تتعلق بزيادة بنسبة 50 % في الحصول على التمويل المسهل المقدم من صندوق النقد الدولي؛ واعتماد معدل فائدة 0 % لإقراض صندوق النقد الدولي في إطار التسهيلات الإئتمانية السريعة، يستهدف البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من كوارث أو نزاعات طبيعية؛

ب - حيث قام صندوق النقد الدولي في هذا السياق إنطلاقاً من سنة 2009 بتعزيز دعمه للبلدان منخفضة الدخل تجاوباً مع التغير الذي طرأ على طبيعة الأوضاع الإقتصادية السائدة في هذه البلدان ومع زيادة أوجه الضعف فيها تأثراً بإنعكاسات الأزمة الإقتصادية العالمية. ومنذ ذلك الحين، أجرى الصندوق إصلاحاً شاملاً لأدوات الإقراض، من أجل تعزيز الإستجابة المباشرة لإحتياجات البلدان من الدعم الطارئ قصير الأجل. وفي عام 2015، عزز الصندوق دعمه لأفقر البلدان الأعضاء عن طريق زيادة قدرها 50% في الموارد المتاحة لها بشروط ميسرة، وتحديد سعر فائدة صفري دائم للقروض التي تقدم لها عند التعرض لصدمات خارجية حادة (كالكوارث الطبيعية). ويتم تكميل هذه الإجراءات بالدعم المعزز من الصندوق لهذه البلدان في عدد من المجالات وفق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد إعتد الصندوق إستراتيجية لدعم الإقراض الميسر بقيمة 1,8 مليار دولار تقريباً سنوياً على المدى الأطول، مع تمويلها جزئياً من المساهمات المرتبطة بتوزيع أرباح مبيعات الذهب.

ت - دعم البلدان النامية في بناء القدرات في مجال السياسات الضريبية والإدارة، بما في ذلك المسائل الضريبية الدولية. ويقدم صندوق النقد الدولي المساعدة التقنية في مجال تعبئة الإيرادات المحلية إلى أكثر من 100 بلد سنوياً ويعتزم تكثيفها لأعضائه من البلدان النامية، من خلال إدراج تغطية القضايا الدولية عند اللزوم، والعمل معاً بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، مثل: البنك الدولي؛

ث - تقديم الدعم من خلال مبادرة دعم سياسات البنية التحتية للبلدان الأعضاء التي تسعى إلى زيادة الإستثمار العام في البنية التحتية. وتوسعى هذه المبادرة إلى تعميق مشورة صندوق النقد الدولي في مجال سياسات الإقتصاد الكلي

¹ -Michel Camdessus IMF MANAGING DIRECTOR Address to the United Nations Economic and Social Council July 2, 1997.

² -**Update on IMF Deliverables under the 2030 Development Agenda**, Prepared by Staff of the International Monetary Fund, June 2017.

- **The IMF and the Sustainable Development Goals**. <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/pdf/sdg.pdf> (02/04/2016).

-**SUSTAINABLE DEVELOPMENT and the INTERNATIONAL MONETARY FUND**. https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1518_info.pdf (02/04/2016).

وبناء القدرات لمساعدة البلدان على معالجة الثغرات الكبيرة في البنية التحتية دون تعريض القدرة على تحمل الدين العام على المدى المتوسط للخطر. ويجري حاليا تجريب الأدوات القائمة في إطار هذه المبادرة في عدد من البلدان التي يشكل فيها توسيع نطاق الإستثمار العام قضية تشغيلية أساسية؛

ج - دعم الدول الهشة والتي تعاني من الصراعات على نحو أكثر فعالية للتصدي لتحدياتها المحددة وإحتياجات بناء القدرات الواسعة والمستمرة؛

ح - تعميق المشورة في مجال السياسات بشأن جوانب إدراج أهداف التنمية المستدامة والإستدامة البيئية الأساسية ذات الصلة الكلية في العديد من البلدان وتوجيهها إلى عملها التشغيلي. ويجري حاليا في 30 بلدا تنفيذ مبادرة رائدة بشأن تفعيل العمل بشأن عدم المساواة ونوع الجنس والإستدامة البيئية؛

خ - ولتعزيز مشاركة صندوق النقد الدولي مع البلدان الأعضاء بشأن أهداف التنمية المستدامة الرئيسية، قام موظفو الصندوق مؤخرا بإجراء بحوث موجهة نحو السياسات بشأن عدد من المسائل الإنمائية، بما في ذلك:

- دور التنوع والتحول الهيكلي في المساهمة في النمو المستدام في البلدان النامية، والسياسات اللازمة لدعم هذا التغيير، وتشمل التدابير الرئيسية اللازمة جملة من السياسات لتعزيز الهياكل الأساسية بطريقة فعالة من حيث التكلفة؛ دعم التعميق المالي؛ وتعزيز الإنتاجية الزراعية؛

- تعميق الإدماج الإقتصادي والمالي من خلال تدابير الضرائب والإنفاق التي تعزز دور إعادة توزيع السياسة المالية مع التقليل من آثارها على الحوافز على العمل والإنقاذ والتدابير الرامية إلى زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية مع الحفاظ على الاستقرار المالي والإصلاحات الرامية إلى تعزيز الإقتصادية؛

- تعزيز الإستدامة البيئية عن طريق إصلاح أسعار الطاقة والمياه وتعزيز القدرة على التكيف مع الأحداث المتصلة بالمناخ.

1 2 - حوكمة البنك الدولي

البنك العالمي للإنشاء والتعمير أو إختصارا البنك الدولي عبارة عن المؤسسة الإقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي، والإهتمام بتطبيق السياسات الكفيلة بتحقيق التنمية الإقتصادية للدول الأعضاء ولذلك فإن مهامه تنصب أساسا على سياسات التنمية والإستثمارات، وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الإئتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال وتضم مجموعة البنك الدولي بإعتبارها مؤسسة مساعدات مالية وعينية للدول النامية 5 مجموعات رئيسية هي¹:

-البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) :ويختص بتوفير التمويل لتخفيف حدة الفقر ودعم المؤسسات شبه

الحكومية ويركز علي الدول متوسطة الدخل؛

— مؤسسة التمويل الدولية (IF): وتتم بتوفير الإستثمارات والخدمات الاستشارية لبناء مؤسسات القطاع الخاص بالدول النامية وتمويلها. يبلغ رأسمال المؤسسة في سنة 2009 حوالي 2,4 بليون دولار وتضم 179 دولة؛

— هيئة التمويل الدولية (IDA): وتعتبر من المؤسسات الدولية وتعتبر أحد أهم مصادر تمويل مشاريع الخدمات الإجتماعية في الدول الفقيرة وتقوم بمساعدة الدول النامية الأكثر فقراً من خلال تقديم قروض ميسرة من دون فوائد تسمى إعتمادات ومنح للبرامج التي تعزز النمو الإقتصادي وتقليل التفاوت بالإضافة إلى مساعدة الدول الفقيرة المثقلة بالديون¹؛

—المركز الدولي لتسوية نزاعات الإستثمار (ICSID): ويهدف إلى توفير التسهيلات لتوفيق وفض نزاعات الإستثمار الدولية خارج نطاق المحاكم بغرض توفير بيئة ملائمة لتدفق الإستثمار الخاص. وتضم أكثر من 140 دولة؛

—الوكالة الدولية لضمان الإستثمار: وتهدف إلى تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير الضمانات للمستثمرين الأجانب ضد المخاطر غير التجارية في الدول النامية بالإضافة إلى توفير المساعدات الفنية التي تؤمن جذب الإستثمار الخاص للدول النامية.

أما المهام التي يضطلع بها البنك الدولي فإنها تصب في مسار الإرتقاء بالعالم نحو مستقبل أفضل، حيث شهد البنك الدولي خلال العقد الحالي تحولاً جوهرياً في رسالته بالتركيز على برامج تخفيف حدة الفقر وتحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة من خلال دعم خمسة مجالات أساسية، وهي: بناء القدرات والمؤسسات بالدول النامية؛ تطوير النظم المالية محاربة الفساد؛ القيام بالبحوث والدراسات ذات الصلة بالقضايا التنموية، وخلق بنى قانونية وعدلية لتشجيع وضمان الإستثمار*. وقد أنشأ البنك الدولي في سنة 2008 تسهيلات ما يعرف بالمسار السريع وخصص له 2 بليون دولار لمساعدة الدول النامية الأكثر فقراً (78 دولة) لتخفيف آثار الأزمة المالية الدولية خلال الثلاث سنوات القادمة، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الإقتصادي واستدامة النمو والإستجابة للتغيرات والتذبذب في الإقتصاد العالمي ويتم إستغلال تمويل المسار السريع في دعم الخدمات والبنيات الأساسية. كما يقدم البنك الدولي نوعين من القروض تتمثل في قروض إستثمارية لدعم مشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعي، وقروض السياسات التنموية لدعم برامج الإصلاح المؤسسي وإصلاح السياسات. كذلك يقدم البنك الدولي بعض المنح لمشاريع التنمية فيما يتصل بتشجيع الابتكارات والتعاون بين المنظمات المختلفة ومشاركة الشركاء المحليين في المشاريع الإنمائية، وتستخدم المنح التي تقدمها هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي في الأغراض التالية:

— تخفيف عبء الدين الخارجي والفقر؛

— تحسين الإمداد المائي وإصحاح البيئة؛

¹ - <http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/Home> (25/04/2016)

* أنظر تفاصيل المساعدات المقدمة من البنك الدولي في إطار دعم مشروع التنمية المستدامة في مناطق العالم وكذلك محاور الإقراض بالإستعانة مع المؤسسة الدولية للتنمية تبعا لمحاور التركيز وتبعا للقطاعات، من خلال التقارير السنوية الصادرة عنه.

- دعم برامج التحصين والتطعيم لتخفيض الأمراض الوبائية مثل الملاريا ونقص مرض المناعة المكتسبة؛

- دعم تنظيمات المجتمع المدني؛

ويؤكد التقرير السنوي لسنة 2016 الصادر عن البنك الدولي، ترسيخ هدف تحقيق مشروع الإستدامة العالمي من

خلال تأكيده على المهام التالية:

أ - العمل على إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك من خلال تقليص نسبة الفقراء فقرا مدقعا والذين يعيشون على اقل من 1,25 دولار للفرد يوميا إلى 3 % بحلول 2030؛ وزيادة دخل أفقر 40 % من سكان كل بلد على نحو قابل للاستمرار؛

ب - مساعدة البلدان على التصدي لأعتى التحديات التي تواجهها من خلال تمويل المشاريع التي يمكن أن تحدث أثر تحويلي على المجتمعات المحلية، وجمع وتحليل البيانات الضرورية لضمان وصول منافع هذه البرامج إلى أشد السكان فقرا وأكثرهم حرمانا، ومساعدة الحكومات على وضع سياسات أكثر شمولا وفاعلية. ويعمل البنك في قطاعات متشابهة ومعقدة، مثل: زيادة الإنتاجية الزراعية واعقامة البنية التحتية التي توفر سبل الحصول على الطاقة وخدمات الري والوصول إلى الأسواق، وتشجيع تحرير التجارة الخارجية على النحو الذي يتيح مجالا أكبر للوصول إلى الأسواق بالنسبة للفقراء وتمكين رواد الأعمال في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل من تطوير مؤسسات الأعمال وخلق وظائف جديدة والإستثمار في الرعاية الصحية والتعليم وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال، وتنفيذ شبكات أمان إجتماعي وتوفير الضمان الإجتماعي، بما في ذلك إطلاق مبادرات توفر الحماية للسكان ضد الآثار الناشئة عن الكوارث الطبيعية والأوبئة.

1-2-1- الإطار العام لإصلاح وتطوير أداء البنك الدولي

إن الأزمة المالية العالمية وتعثر خطط التنمية المستدامة في تحقيق آمال آلاف البشر في الدول النامية والفقيرة كشف عن عدم نجاعة النظام المالي والنقدي العالمي ليؤكد وجوب إعادة النظر في المؤسسات التي تقود الإقتصاد العالمي وعلى رأسها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وفيما يلي يمكن استعراض أهم ما تستلزمه خطة الإصلاح والتطوير¹:

- عدم إلزام الدول بتبني خطوات التنمية وفق خارطة الطريق لإقتصاد السوق؛

- تخلي المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي عن تقديم برامجها المقبولة لجميع الدول النامية والفقيرة والمضي قدما في تكيف برامجها ومقترحاتها مع الأخذ في الإعتبار الهياكل والإنجازات والأطر المؤسسية والقانونية السائدة لدى تلك الدول ومرحلة التنمية ومحددات النمو لديها.

وفي هذا الصدد أقر البنك الدولي وكذلك صندوق النقد الدولي بأن نموذج التنمية الذي يعتمد على السوق الحرة بشكل صرف ليس الخيار الأمثل دوما، وفي سبتمبر 1999، أعلن البنك الدولي انه سوف يمنح إعفاءات من الدين لعدد يصل إلى 37 من الدول الفقيرة ذات المديونية الكبيرة، كما أشار إلى أن أوراق إستراتيجية تخفيف الفقر ستحكم من الآن فصاعدا سياسة الإقراض الذي يقدم إلى أفقر 80 دولة في العالم، وفي سنة 2005 وفي إطار الحملة " النداء العالمي

¹ - فؤاد حمدي بسيسو، إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، المؤتمر العلمي العاشر، بيروت لبنان ديسمبر 2009.

لمكافحة الفقر " قام البنك بإلغاء المديونية عن الدول الفقيرة ذات المديونية الكبيرة وبحلول 2008، تمت جدولة إلغاء الديون المترتبة على ثلاثين دولة لصالح المؤسسات المالية الدولية¹.

-وضع مجموعة من المعايير الأخلاقية في العمل المالي والتجاري الدولي والإلتزام الفعلي بها؛

-إبلاء موضوع السياسات والمؤشرات المتعلقة بتجنب الأزمات، الإهتمام الذي تستحقه، ومتابعة تطويرها وتقديم المساعدات الفنية المتعلقة بها للدول النامية والفقيرة والتصدي لمعالجتها بما في ذلك مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات؛

-إعادة تصميم مجموعة البنك الدولي كأحد مؤسسات النظام النقدي والمالي الدولي بحيث يتم إقامة بنائها المؤسسي وإطاره القانوني وفق متطلبات وأهداف الإستقرار الإقتصادي العالمي، وإتلاك القدرة اللازمة وتأمين الموارد المالية والبشرية المؤمنة برسالتها الجديدة، وهي مرتبطة كذلك بتحقيق أهداف الدول النامية في التنمية المستدامة والإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، وتدعيم قدرات الدول النامية على التخطيط الإستراتيجي لمعالجة الإختلالات المالية والنقدية والتجارية الهيكلية وحل مشاكل الفقر والبطالة والتضخم لديها؛

- السعي بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة ومختلف المؤسسات واللجان الإقليمية التابعة لها لإقامة نظام إقتصادي ومالي ونقدي لعالم خالٍ من التلوث والأزمات، وتسود فيه روح العدالة والنزاهة والشفافية والأمن المعيشي والإنساني ويتطلب تنفيذ هذا التصور ترجمة كل هذه الأهداف في الأطر القانونية الحاكمة لمؤسسات النظام الإقتصادي والمالي الدولي، وكذلك في البناء المؤسسي والتنظيمي والوظيفي لديمها، كما يستلزم هذا التصور إبلاء أسس ومبادئ الحاكمة الرشيدة ونفاذ المبادئ المتعلقة بأخلاقيات العمل الدولي تجنيباً للعالم كافة أشكال الفساد*.

1-2-2- إجراءات البنك للإصلاح والتطوير

يمكن معالجة أهم الإصلاحات التي مست البنك الدولي، من خلال ما يلي²:

أولاً: زيادة حقوق التصويت للبلدان النامية والسائرة في طريق التحول إلى اقتصاد السوق: وافقت مجموعة البنك الدولي في سنة 2008 في إطار المرحلة الأولى من الإصلاحات التي شرعت في تنفيذها على توسيع نظام الصوت والمشاركة للبلدان النامية وتلك السائرة في طريق التحول إلى اقتصاد السوق، حيث وافق مجلس المحافظين على زيادة الحصص التصويتية لهذه البلدان في البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى 44 % وعلى إنشاء مقعد ثالث في مجلس المديرين التنفيذيين من أجل إفريقيا، كما ارتفعت نسبة حقوق التصويت للبلدان النامية في المؤسسة الدولية للتنمية إلى أكثر من 45% منذ بدء إصلاحات نظام الصوت في عام 2008.

(01/05/2016)

www.itus-csi.org

¹ - الإتحاد الدولي للقنات، تحدي المؤسسات المالية الدولية.

* انظر إستراتيجيات ونتائج دعم الحوكمة في البلدان النامية من اجل التنمية عبر الصياغة السليمة للسياسات على الموقع :

<http://www.albankaldawli.org/ar/topic/governance/overview#2> (1/05/2016)

² - التقرير السنوي للبنك الدولي، 2010.

وفي ظل موجة الإصلاح التي يتبناها البنك بعد الأزمة المالية العالمية، وافقت البلدان المساهمة في مجموعة البنك في ربيع 2010 على مرحلة ثانية من الإصلاحات أسفرت عن زيادة إضافية نسبتها 3,13 % من حقوق التصويت لصالح البلدان النامية والسائرة إلى تبني اقتصاد السوق، مما رفع نسبة حقوقها التصويتية إلى 47,19 % ، أما إصلاحات التصويت في المؤسسة الدولية للتمويل فقد كشفت عن زيادة في حقوق التصويت قدرها 6,07 % لتصل بذلك النسبة الإجمالية للتصويت إلى 39,48%، مع تحري البنك ضرورة إستعراض المساهمات في رأس المال في البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية كل خمس سنوات وتكريس الجهود في سبيل التوزيع العادل لحقوق التصويت بين البلدان النامية والمتقدمة بمرور الزمن. ويعتبر منح الدول النامية تمثيلاً أوسع وقوة تصويتية أكبر أحد الإجراءات الهامة التي تم إتخاذها من أجل إصلاح النظام المالي الدولي، وإعادة النظر في الأسلوب الذي يدار به عمل البنك والصندوق الدوليين، حيث تهيمن على إدارته الدول الغنية.¹ ذلك أن البلدان النامية تقر بأن الحكم في البنك الدولي (كذلك في المؤسسات الدولية الأخرى) لا يوفر لها ما يكفي من الصوت. وقد تم أخذ رأي ممثل بوضوح في كتاب "الورقة البيضاء" الذي أصدرته الحكومة البريطانية بعنوان "العمل العالمي من أجل الفقراء Making Globalisation Work for the Poor" الذي يلتزم "ببناء نظام دولي فعال ومفتوح وخاضع للمساءلة يتمتع فيه الفقراء والبلدان بصوت فعال. ومن شأن زيادة صوت البلدان النامية وتصويتها في البنك الدولي أن يؤثر على طبيعة السياسات التي يدعو إليها البنك و أثرها على التنمية².

كما أعلن رئيس البنك الدولي عن تقييمه للواقع الجديد حول دور لجنة العشرين* في صياغة النظام الدولي الجديد حيث قال زوليك: " مما لا شك فيه أن استعراض الأقران للإطار الجديد الخاص بتحقيق نمو قوي وقابل للإستمرار ومتوازن، الذي تم الإتفاق عليه أثناء مؤتمر قمة مجموعة العشرين في الأسبوع الماضي يشكل بداية طيبة لكنه سيتطلب مستوى جديداً من التعاون والتنسيق الدوليين، بما في ذلك وجود رغبة جديدة لأخذ نتائج الرصد العالمي على مأخذ الجد، وستتطلب آلية إستعراض الأقران ضغطاً من الأقران. وأشار 'زوليك' إلى أنه من الأهمية كذلك ألا تنسى مجموعة العشرين تلك البلدان غير الجالسة على طاولة المفاوضات، ح يث قال: " ووفقاً لما تم الإتفاق عليه في بيتسبرغ في الأسبوع الماضي، ستصبح مجموعة العشرين المنتدى الرئيسي للتعاون الإقتصادي الدولي في ما بين البلدان الصناعية المتقدمة والقوى الصاعدة، لكن لا يمكنه أن تكون لجنة قائمة بذاتها، ومن غير الممكن كذلك تجاهل أصوات أكثر من 160 بلداً خارجة".¹

ثانياً: رفع القدرات المالية للبنك للإنشاء والتعمير: إن الأزمة المالية العالمية أثرت بصورة كبيرة على رأس المال القوي الذي كان يتمتع به البنك، الأمر جعله يشكك في القدرة على لعب دوره الأساسي إذا حدث تعثر في الإقتصاد العالمي مرة

¹-Reforming the IMF and World Bank

http://www.ox.ac.uk/sites/files/oxford/field/field_document/Reforming_the_IMF_and_World_Bank.pdf (1/05/2016)

- فؤاد حمدي بيسسو، إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، مرجع سابق.

²-Stephany Griffith-Jones, Governance of the World Bank, Report prepared for DFID

<https://www.ids.ac.uk/files/GovernanceWorldBank.pdf> (1/05/2016)

* لجنة العشرين G 20 : منتدى تأسس سنة 1999 بسبب الأزمة المالية في التسعينات، يمثل ثلثي التجارة في العالم ، و أكثر من 90% من الناتج العالمي الخام .

¹ - زوليك :الأزمة الإقتصادية تعيد تشكيل علاقات القوة في العالم ، بيان صحفي رقم dtheis@worldbank.org 2010/085/EXT (07/05/2016)

أخرى، ولمواجهة هذا السيناريو عمل جهاز الإدارة والبلدان المساهمة معا على إتخاذ جملة من التدابير لتعزيز القدرات المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير من خلال زيادة إجمالية في رأس مال البنك بقيمة 86,2 مليار دولار، منها 5,1 مليار دولار من رأس المال المدفوع، وزيادة أسعار القروض، وإصلاح أجال استحقاقها، ومواصلة تشديد الموازنة والعمل على تحويل رأس المال القائم غير القابل للإستخدام إلى رأس مال مخاطر قابل للإستخدام بشكل كامل.

ثالثا: الإصلاحات الداخلية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير: في سبيل تحديث خدمات البنك الدولي للإنشاء والتعمير فقد تم تنفيذ أجندة إصلاح شاملة خلال السنة المالية 2010، وتستند هذه الإصلاحات الداخلية إلى إعتداد البنك وترسيخه لمبادئ الحوكمة من خلال تعزيز الشفافية وتدعيم المساءلة والتوجه نحو تحقيق النتائج والإرتقاء بالأداء. وقد إعتد البنك خطة للإصلاح تتكون من ثلاث محاور يمكن حصرها فيما يلي¹:

-تحديث وتعزيز فعالية صكوك البنك المالية وغير المالية لتكييفها مع إحتياجات العميل وتحسين سرعة التسليم والإفصاح عن النتائج؛

-تسهيل تقديم إستجابة وكفاءة الخدمات المقدمة للعملاء من خلال التغييرات في تنظيم وطريقة عمل البنك وتعزيز الحضور الميداني وتفويض المسؤولية والمساءلة؛

-دعم المزيد من الخدمات الفعالة وتحسين تقديم الخدمات من خلال التغييرات في السياسات والبنية التحتية ونظام الحوافز.

تستهدف الإصلاحات الداخلية الخدمات المالية وهيكل الموارد البشرية وقدرات تكنولوجيا المعلومات ومخصصات موازنة البنك، وتُعلّق هذه الإصلاحات أهمية كبرى على توسيع إنتشار البنك في العالم وتعزيز قدرته على تلبية الإحتياجات المتنوعة للبلدان الأعضاء ومساندة التدابير التي يتم تصميمها لتلائم أوضاع محددة والبيئات المتغيرة ومختلف الشرائح، كما يسعى البنك إلى زيادة فعالية دمج الأصول وتوزيعها. وستعتمد هذه الإصلاحات على نهج اللامركزية وهيكل محدث للمصفوفة التنظيمية لوضع قاعدة معارف البنك وخبراته تحت تصرف البلدان المتعاملة والشركاء في البلدان منخفضة الدخل والدول المهشة، كما عمد البنك إلى تحديث طاقم مؤسساته تبعا للكفاءة وكوادر الخبرة مع تكريس مبدأ الشفافية والمساءلة وإرساء قواعد الحوكمة والإدارة الرشيدة.

تعتمد الحوكمة على قاعدة أساسية ثلاثية الأبعاد تتمحور حول الشفافية، المشاركة والمساءلة، وفي سبيل إرساء هذه القاعدة الذهبية وتحديث نمط أداء البنك الدولي، فإن هذا الأخير عمد إلى إطلاق مبادرة إتاحة المعلومات للجميع في أفريل 2010، من خلال فتح قواعد بياناته العامة (أكثر من 2000 مؤشر إحصائي يتعلق بالمجالات المالية، أنشطة أعمال الصحة والتنمية الإقتصادية والبشرية) أمام كافة المستخدمين عن طريق موقع على شبكة المعلوماتية (<http://data.worldbank.org>) ومن شأن هذا الإجراء أن يشجع على اعتماد أساليب تحليل مبتكرة لقضايا التنمية وإشكالياتها، وتحفيز عملية وضع السياسات المستندة إلى الشواهد والأدلة في البلدان النامية، بهذا يكون البنك قد تمكن

¹ - تقرير عن الإصلاحات الداخلية للبنك الدولي على الموقع www.worldbank.org (07/05/2016)

من الظفر بموقع الريادة في مجال الشفافية بين المؤسسات المالية الدولية وتكمن القوة المحركة وراء هذا التحول الجذري في رغبة البنك في زيادة الشفافية والشعور بالملكية العامة والشراكة والمشاركة في عملياته ومشروعاته من جانب مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الخارجيين، إذ لم يكفي البنك بإتاحة المعلومات فقط، ولكن أكثر من ذلك حول للمتعاملين من مؤسسات حكومية وغير حكومية القدرة على الطعن في قرارات البنك برفض الكشف عن المعلومات فضلا عن تفعيل الرقابة الميدانية في الانجاز وتقصي النزاهة في الأداء¹.

2 - الإقتصاد الأخضر حجر الزاوية في التنوع الإقتصادي لإرساء نموذج التنمية المستدامة

أقرت قمة ريو دوجانيرو 2012، أهمية مساهمة الإقتصاد الأخضر في خفض الفقر، وتحقيق النمو المستدام والتماسك الإجتماعي، والتوظيف ... من دون تعريض قدرة الأنظمة البيئية للخطر، حيث يصف الإقتصاد الأخضر نمطا للنمو يستجيب لمتطلبات توازن النظم الإيكولوجية، من خلال الإستخدام الأمثل، ودون هدر الموارد المتاحة، ومراعاة تحقيق العدالة بين الأجيال، فالتحول إلى الإقتصاد الأخضر يعد تحولا إقتصاديا له مبرراته الإجتماعية والإقتصادية والبيئية والحجة الدامغة على ذلك هو الإلتفاف العالمي لدعم هذا التحول ومباركته ببذل المزيد من الجهود سواء على المستوى الكلي من خلال إعادة صياغة السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية، وعلى مستوى السياسات الإقتصادية الجزئية أيضا، وذلك في إطار الإلتزام بضوابط الإستدامة، وما تفرضه المشاهد الحالية والمستقبلية حول تراجع الإرث البيئي ودق ناقوس الخطر لحاضر الأجيال الحالية، ومستقبل الأجيال القادمة ضمن سيناريوهات تتراوح بين التفاؤل والتشاؤم. فالإقتصاد الأخضر يمثل النموذج البديل الذي تمخض عن رحم نموذج التنمية المستدامة كأحد الحلول التي تعالج إشكالية التعارض بين النمو وإستخدام الموارد، ولأن هذه الأخيرة تمثل الفكرة العامة التي يتمحور حولها تصميم السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية، فإنه لا بد من الوقوف على مختلف الأدوات الإقتصادية التي عاجلت الإقتصاد الأخضر وأهم التجارب التي تعلق به ضمن البلدان المتقدمة وخصوصية نقلها إلى البلدان النامية عموما والبلدان الريفية على وجه خاص.

2 1 - مفهوم الإقتصاد الأخضر

تم استحداث مصطلح الإقتصاد الأخضر في عام 2008 من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهو يجسد المجال الأمثل لإلتقاء الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، ذلك أنه يمثل خارطة الطريق للتحول عن الإقتصاد التقليدي نحو اقتصاد بديل قائم على بناء وتعزيز رأس المال الطبيعي بالموازاة مع تعظيم الفوائد الإقتصادية والعدالة الإجتماعية¹. إذ شكل في البداية مسارا مقترحا للتغلب على الأزمات المالية والغذائية والمناخية، فهو مبادرة لإعادة تشكيل مشاريع الأعمال والبنية الأساسية (انظر الجدول رقم : 2-6) عبر تحقيق عائدات أفضل على استثمار رأس المال الطبيعي والبشري والإقتصادي مع الحد من إنبعاث الغازات وهدر الموارد والحد من النفايات والحد من التفاوت الإجتماعي².

¹ - التقرير السنوي للبنك الدولي، 2010.

¹ - Report on **A Green Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication: What are the implications for Africa?** www.unep.org (23/05/2015).

² - UNEP, **Green Economy Initiative.** <http://www.unep.org> (23/05/2015).

الجدول رقم: 2-6: مسارات الانتقال إلى الإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة

إطلاق المشاريع الخضراء	إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك
<p><u>إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع والخدمات البيئية • إنتاج الطاقة المتجددة وتوزيعها • تشجيع المناهج الخضراء والأنشطة الابتكارية وأنشطة البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا على المستوى الإقليمي • تعزيز روح المبادرة والتثقيف وإعادة التدريب <p><u>المنافع المتوقعة</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • تشجيع الأنشطة شبه الخالية من الكربون • إتاحة مجالات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي • إيجاد فرص عمل جديدة • إيجاد مصادر جديدة للدخل • تشغيل الشباب في قطاعات جديدة 	<p><u>إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة من خلال تحويل الأنشطة الاقتصادية الحالية إلى أنشطة خضراء</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • تشجيع النقل المستدام • تحويل مشاريع البناء والتصميم إلى مشاريع خضراء • تحويل مشاريع إنتاج الكهرباء إلى مشاريع خضراء • تحسين كفاءة أنظمة إدارة المياه وعمليات تحلية المياه وتوزيعها • تشجيع سبل العيش المستدام والزراعة المستدامة <p><u>المنافع المتوقعة</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • الحد من انبعاثات الكربون • تحسين النقل العام • تخفيض الشح المائي • تحسين الأمن الغذائي • تنمية المناطق الريفية وزيادة الدخل • الحد من تدهور الأراضي والتصحر

المصدر: الإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: الفرص والتحديات في المنطقة العربية ، استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا العدد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك 2011، ص:20.

ويعرف الإقتصاد الأخضر على أنه: " الإقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة الإجتماعية، مع خفض المخاطر والندرة البيئية " ¹ . فلالإقتصاد الأخضر هو إقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان وتقليل الفوارق الإجتماعية على المدى الطويل، وكذلك إلى التخفيف من احتمالات تعرض أجيال المستقبل لمخاطر تدهور النظم البيئي ، ونضوب الموارد الإيكولوجية² ، كما إعتبر الإقتصاد الأخضر مفهوما يضم مجموعة من السياسات للاستثمار في القطاعات المهمة بيئيًا، وتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ¹ وإعتبر أيضا بأنه: " الإقتصاد الذي يقل فيه إنبعاث الكربون وتزداد من خلاله كفاءة إستخدام الموارد وإستيعاب جميع الفئات الإجتماعية، كما أن الإقتصاد الأخضر يعمل على جعل النمو في الدخل مدفوعا من جانب الإستثمارات العامة والخاصة التي تُقلل إنبعاث الكربون والتلوث (الإستثمارات ذات البصمة الكربونية المنخفضة) أي تعتمد على كفاءة إستهلاك الطاقة من خلال ترشيد إستخدام الطاقات الناضبة والتحول التدريجي نحو إستخدام الطاقات المتجددة ، بما يمنع خسارة التنوع البيولوجي

¹ - هويدا عبد العظيم عبد الهادي، الإقتصاد الأخضر والنمو الإقتصادي تجارب إفريقية ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، المجلة العربية للإدارة، دورية اقليمية نصف سنوية محكمة، القاهرة- مصر، مارس 2014 ص: 6.

² - Green Economy Report, United Nations Environment Programme (UNEP), 2010.

¹ - الإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: الفرص والتحديات في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص: 18.

وضمن توازن النظام الإيكولوجي وتحتاج هذه الإستثمارات إلى التحفيز والدعم عن طريق سياسة الإنفاق العام الموجة والملائمة وضمن محافظة مسار التنمية على رأس المال الطبيعي، وتحسينه وإعادة بنائه¹.

وفي إطار إستهداف الإنفاق العام، وإصلاح السياسات... أي خلق الظروف الملائمة لإقتصاد أخضر شامل وبشكل أكثر تحديدا فإن أهم السياسات التدخلية التي إقتُرحت من قبل UNEP تتمثل فيما يلي²:

- معالجة الآثار الخاجية للبيئة، وإخفاقات السوق المحتملة، من خلال إتخاذ التدابير اللازمة لتعكس تكلفة استنزاف وتدهور رأس المال الطبيعي في أسعار السوق؛

- الحد من الإنفاق العام في المجالات التي تستنزف رأس المال الطبيعي، من خلال التخلي عن الإعانات والحوافز التي تضر بالبيئة؛ إذ يشجع التخفيض المصطنع لأسعار السلع على الإفراط في الإستهلاك والإنتاج، مما يؤدي إلى ندرة مبكرة للموارد المحدودة أو إلى تدهور الموارد المتجددة والنظم الإيكولوجية؛

- تشجيع الإنفاق والإستثمار في المجالات التي تحفز الإقتصاد الأخضر، من خلال تخصيص الميزانية نحو تشجيع الإبتكار في التكنولوجيات الخضراء، توسيع الهياكل التي تدمج وتعتمد الممارسات الخضراء، تشجيع إستثمارات القطاع الخاص في الصناعات الناشئة الخضراء؛ كما أنه من شأن الإعانات الخضراء، والحوافز الضريبية للإستثمار الأخضر، وتدابير دعم الأسعار أن تؤدي، مثلاً : إلى تشجيع تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة في المجال العام وإلى تحويل الأسواق بمضي الزمن؛

- إستخدام الضرائب والأدوات المستندة إلى الأسواق في تشجيع الإستثمار والإبتكار في الأنشطة الخضراء ، إذ تعاني الأسعار في الوقت الحاضر من تشوهات كبيرة تثبط الإستثمار الأخضر أو تسهم في عدم زيادته. ويتمثل أحد الحلول لهذا الوضع في إدراج التكاليف البيئية والإجتماعية ضمن سعر السلعة أو الخدمة عن طريق ضريبة أو رسم أو غرامة، أو عن طريق مخططات لرخص قابلة للتداول؛

- الإستثمار في بناء القدرات والتدريب والتعليم: هناك حاجة إلى برامج للتدريب وتحسين المهارات من أجل إعداد القوة العاملة للإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر؛

- إنشاء إطار تنظيمي سليم، لتسريع التقدم نحو الإقتصاد الأخضر، والتوزيع العادل للتكاليف والمنافع؛

- تعزيز الحوكمة الدولية: بمقدور الإتفاقات البيئية الدولية أن تسهل وتنشط الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر عن طريق إنشاء أطر قانونية ومؤسسية لمعالجة التحديات البيئية العالمية.

ويتطلب توليد النمو الأخضر اتساقاً بين مختلف مجالات السياسة الإقتصادية كالسياسة الصناعية والمالية... كما

تحدد السياسة الإقتصادية إلى حد كبير قدرة القطاع الخاص على المنافسة وتوليد فرص الدخل، وبصورة عامة يمكن للسياسة الإقتصادية أن تغير الظروف الإطارية والهياكل المحفزة نحو الانتقال إلى الإقتصاد الأخضر، وبالتالي تحسين

¹ - نحو إقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع لواقعي السياسات ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011. متاح على الرابط:

www.unep.org/greeneconomy (14 /10/ 2015)

² - United Nations Environment Programme (UNEP), **Green economy : using models for green economy policymaking**, 2014 P :2

القرارات الإستثمارية من جانب المنتجين والمستهلكين لصالح البيئة شرط توفر الإلتزام السياسي على المستوى الكلي وهو بذلك مدخل إستراتيجي لسيادة أنماط الإنتاج والإستهلاك المستدامين، حيث تسمح السياسات الإقتصادية الخضراء بالإضافة إلى تعزيز فرص توليد الدخل فصل النمو الإقتصادي عن إستهلاك الموارد والتدهور البيئي وإنبعاث الغازات الدفيئة، حيث تتسق السياسات الإقتصادية مع فلسفة الإستدامة لتوليد النمو الأخضر عبر ضمان إنعكاس الآثار البيئية الناجمة عن الإنتاج والإستهلاك في أسعار السلع والخدمات أي إستيعاب التكاليف الخارجية وهو ما يؤكد أهمية إعادة صياغة السياسة الإقتصادية خارج الإطار التقليدي لإستيعاب التحول نحو الإقتصاد الأخضر وتوليد وظائف خضراء في القطاعات الصديقة للبيئة¹. والغرض الرئيسي من السياسات والإستثمارات المتعلقة بالإقتصاد الأخضر يُطرح ضمن بعدين: أولاً: لإنشاء رأس مال مادي جديد ومستدام، رأس المال البشري ورأس المال الإجتماعي وثانياً للحفاظ وتعزيز وإعادة بناء رأس المال الطبيعي كأصل اقتصادي ومصدر للمنافع العامة. حماية الموارد الطبيعية من المياه العذبة النظيفة على الغابات والهواء، أمر مهم خصوصاً للفقراء الذين يعتمدون على هذه الموارد لكسب الرزق وهم عرضة بوجه خاص لتلوث البيئة وتدهورها. في هذا السياق والمعنى، أقر مؤتمر الأمم المتحدة 2012 حول التنمية المستدامة، المعروف أيضاً باسم ريو + 20، على أهمية الإقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. وإتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول المحورين التاليين للمؤتمر: الإقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، وفي هذا الصدد أكد التقرير الحاجة الإقتصادية والإجتماعية الملحة لإستثمار إثنين في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في تخضير عشرة قطاعات إقتصادية أساسية لتحريك التنمية وإطلاق رؤوس الأموال العامة والخاصة في مسار منخفض الكربون وأكثر كفاءة في إستخدام الموارد. حيث أن هذا التحول سيحفز نشاطاً إقتصادياً يضاهي على الأقل المتوقع عند استمرار الأوضاع على ما هي عليه، مع تقليل مخاطر الأزمات والصدمات التي تزداد تأصلاً في النموذج الحالي.

أشار برنامج الأمم المتحدة ضمن الوثيقة المحضرة في إطار الدورة الاستثنائية الثانية عشر للمنتدى البيئي العالمي باحاطة عن موضوع " جدول الأعمال البيئي في العالم المتغير: من ستوكهولم 1972 إلى ريو 2012 إلى أن الإقتصاد الأخضر يعمل على تحويل المحركات الدافعة للنمو الإقتصادي، ويدعو إلى نقل المجالات التي تركز عليها الإستثمارات - العامة والخاصة، والمحلية والدولية - صوب القطاعات الخضراء الناشئة، وإلى خضرة القطاعات القائمة وتغيير أنماط الإستهلاك غير المستدامة. ويُنتظر أن يُؤلّد هذا التحول النمو الإقتصادي المستمر اللازم لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر، إلى جانب تقليل كثافة إستخدام الطاقة وإستهلاك الموارد وإنتاجها. من خلال ما تقدم فإن الإقتصاد الأخضر يمثل أحد الإسقاطات التطبيقية لنموذج التنمية المستدامة، حيث أنه يمثل التوجه العملي للإستخدام المستدام للموارد، دون إغفال العدالة الإجتماعية والكفاءة الإقتصادية، حيث أنه يعالج إشكالية التعارض بين البيئة والتنمية، بإدماج الإعتبارات البيئية ضمن الإنتاج والإستهلاك... مما يوفر فرصاً لتحسين

¹ - The Donor Committee for Enterprise Development (DCOD), **Economic Policy for Green Growth**, April 2012. http://www.enterprise-development.org/wp-content/uploads/Economic_Policy_for_Green_Growth.pdf (16/10/2015)

مؤشرات الإقتصاد الكلي على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي ضمن حلقة الترابط بين البعد الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي، وتتعزز من خلاله إعادة تصميم السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية التي توفر جملة من الأدوات التي يعتمد عليها في تغيير الأولويات على النحو الذي ينطلق من توجيه حركة الإستثمار نحو الإستثمارات البيئية ضمن الأجل القصير ودعمها في إطار رؤية طويلة المدى لتكون المحصلة النهائية خلق الثروة دون هدر البيئية، وإرساء العدالة فيما يتعلق بالحد من الفقر على مستوى الجيل الحالي دون تقليص خيارات الأجيال القادمة.

على ضوء ما أشارت له منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي في تقريرها الصادر سنة 2011، بإعتبار الإقتصاد الأخضر بمثابة الأداة التي تفتح آفاق ومصادر جديدة للنمو وتقلل الصدمات والمخاطر الناتجة عن عدم التوازن في الأنظمة الطبيعية، فإنه يجسد المدخل الإستراتيجي لمعالجة إشكالية تذبذب النمو في الإقتصاديات الريعية (الإعتماد المكثف على الأنظمة الطبيعية) في إطار مضي هذه الإقتصاديات إلى حقبة التنمية المستدامة فعلى الرغم من عدم وجود منهج واحد للتنمية المستدامة يمكن الإسترشاد به في صياغة السياسات الملائمة، إلا أن التحول نحو الإقتصاد الأخضر يمكن أن يوفر صورة مبدئية حول مجموع الفرص والتحديات ومعالم صياغة السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية الأكثر استجابة لنموذج التنمية المستدامة. بل إنه يوفر بيئة صحية (المشاركة الواسعة للمجتمع) لصناعة السياسات الأكثر ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة ذلك أنه يسترشد في عملية التصور، التصميم والتنفيذ على مراعاة السياق الإجتماعي، والإقتصادي، والبيئي المحلي في إطار تفاعل الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وهي المجتمع الإقتصاد والبيئة. حيث أن الإقتصاد الأخضر يجسد واقعية التناغم وامكانية التوفيق بين النمو الإقتصادي والإستدامة، عبر بعث السياسات الإقتصادية التي تولد أنماط مستدامة في الإنتاج والإستهلاك، وتقديم حلول شاملة لمصلحة الفقراء، وإدماج الإعتبارات البيئية ضمن مختلف القرارات الإقتصادية¹.

2 2 - القطاعات الإستراتيجية المستهدفة ضمن مسار التحول إلى الإقتصاد الأخضر (توليد النمو الأخضر)

إن إعادة تصميم السياسات القطاعية في إطار ضوابط نموذج التنمية المستدامة، يجسد مسار التحول نحو الإقتصاد الأخضر، من خلال إعادة تشكيل الأعمال البني التحتية لتعطي مردودا أفضل لإستثمارات رؤوس الأموال الطبيعية البشرية، والإقتصادية، مع تقليل الفوارق الإجتماعية وتخفيف الضغط على المنظومة البيئية من خلال تخفيض إنبعاث الغازات الدفيئة الحد من الإستخدام غير الرشيد للموارد المتاحة وتوليد كميات أقل من النفايات، ذلك أنه يصف المجال الأمثل للمزاوجة بين سياسات الإقتصاد الكلي والأهداف البيئية والإجتماعية، حيث يتم مراجعة هذه السياسات وإعادة تصميمها، على النحو الذي يتم من خلاله إدماج الأهداف البيئي، والإجتماعية إلى جانب الأهداف الإقتصادية، مع مراعاة أن لا تحمل النتائج الإقتصادية في المدى القصير أهداف السياسات الإجتماعية والبيئية طويلة الأجل، وتوفير البيئة التمكينية لسيادة الأنماط الإنتاجية، الإستهلاكية، التجارية والإستثمارية المستدامة، ويمكن فيما يلي معالجة الإطار العام لتصميم السياسة القطاعية لدعم التحول نحو التنمية المستدامة في الإقتصاديات المستهدفة في الدراسة والمتمثلة في الإقتصاديات الريعية، وذلك من خلال توجيه الإستثمارات ضمن مقارنة تعتمد على الإدارة المستدامة للموارد

¹ - تقرير التنمية البشرية 2011، مرجع سابق، ص: 16.

الطبيعية من أجل زيادة إنتاجيتها الإقتصادية والبيئية وقدرتها على خلق وظائف خضراء، ودعم الفقراء والفئات الهشة إلى أقصى حد ممكن، وإعتماد الحوكمة المشتركة للموارد الطبيعية المعتمدة في نموذج التنمية بما يضمن المساءلة والشفافية بشأن كيفية إدارة الموارد الطبيعية. وإدارة السياسات القطاعية في إطار التحول نحو التنمية المستدامة ضمن الإقتصاديات الريفية يستدعي بعث الإستثمارات الخضراء في قطاع الزراعة، كفاءة الطاقة، الطاقة المتجددة وإدارة النفايات، بالإضافة إلى القطاعات التي تم تطويرها بشكل غير مستدام، وتحويلها إلى قطاعات مستدامة أو خضراء، مثل قطاعات الماء والنقل والسياحة والصناعة والبناء. وبصفة عامة فقد تضمنت أجندة التحول إلى الإقتصاد الأخضر التركيز على ثمانية قطاعات أساسية، وذلك تبعاً لما جاء به تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية لسنة 2011 المتعلق بدراسة التحول نحو الإقتصاد الأخضر في الدول العربية - تم إعتماد هذه القطاعات بإعتبار الدول المشار إليها من الدول النامية، وأغلبها دول ريفية - ويمكن فيما يلي معالجة أهم القطاعات المستهدفة تخضيرها¹.

2-2-1- قطاع زراعي مستدام

يتعين إعتماد تغييرات في مجال القطاع الزراعي على النحو الذي يتم من خلالها تدارك الآثار الناتجة عن السياسات الزراعية التقليدية، حيث أدت إلى تزايد معدلات إنجراف التربة وتدهور الأراضي والإجهاد المائي وتملح التربة وتلوث المارد المائية، خاصة وأن هذه الآثار تزداد حدتها جراء تغير المناخ الذي من المتاحل أن يلحق أضرار خطيرة على الإنتاجية الزراعية وتوفر المياه خاصة في البلدان التي تتميز بتراجع مستى المياه العذبة كالبلدان العربية، وبالتالي فإن التحول نحو سياسات زراعية مستدامة هو خيار إستراتيجي لمقابلة مختلف المحاور التي يتضمنها قطاع الزراعة، لاسيما بعد تداعيات أزمة الغذاء الأخيرة 2007 - 2008 وهو ما أدى إلى توسيع دائرة الضغوط التي تواجه هذا القطاع، فبالإضافة إلى أهداف مكافحة الفقر وتوفير الفرص الإقتصادية في المناطق الريفية، وإعادة توجيه المياه النظيفة لمواجهة الطلب المتزايد عليها، نجد أن السياسات الزراعية لابد وأن تستوعق قضية الأمن الغذائي. وتوجيه قطاع الزراعة على المسار المستدام يستدعي تصميم إستراتيجية شاملة للتنمية الزراعية تتضمن:

- إدارة الطلب على المياه وتطوير قوانين وانظمة وسياسات ملائمة لإستدامة الموارد المائية السطحية والجوفية وضمان الإستخدام الأمثل لها لمنع الإجهاد المائي، خاصة في مجال الري (إستخدام التقنيات المستدامة المستحدثة، مثل: إستخدام المياه الرمادية، الري بالرشاشات والري بالتنقيط)؛
- زيادة الإنتاجية وتنويع المحاصيل واعتبارها عوامل أساسية لتحقيق الأمن الغذائي، الإستمرارية المالية والإقتصادية للإستثمارات الزراعية؛
- إعتماد البحث العملي كنشاط رئيسي لإستخدام المدخلات وتطوير الأصناف المقومة للجفاف والملوحة تشجيع الزراعة العضوية التي تزيد من الإنتاج وتحسن الأمن الغذائي وتساهم في إستدامة وتحسين الموارد البيئية والبحث في التكنولوجيات الزراعية الكفيلة بتقليل أضرار وتكاليف الضغط على المنظمة البيئية؛

¹ - تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2011، البيئة العربية 4 : الإقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير، مرجع سابق، ص - ص : 2 - 245 (بتصرف)

- تعزيز جانب الإنفاق في مجال الزراعة وخلق البيئة الملائمة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وتصميم استثمارات زراعية جاذبة للقطاع الخاص والشراكة بين القطاع العام والخاص؛

- إدماج الإعتبارات البيئية ضمن السياسات الزراعية المصممة، وبالتالي تشجيع استخدام الوسائل الزراعية الإيكولوجية، كما أن تغير المناخ يستلزم تكوين نماذج رياضية مناسبة للتنبؤ بالتغيرات المناخية المحلية والإقليمية لتقييم تأثيرها على الموارد والمنتجات الزراعية وتبني إجراءات التكيف وإدارة المخاطر المترتبة، خاصة بالنسبة للمزارعين الصغار في المناطق الريفية؛

- اعتماد التدريب والإرشاد الزراعي المعتمد على المعرفة، وتنظيم المزارعين مؤسسيا لتسهيل، عمليات التعلم والمشاركة للممارسات والتطبيقات التي تساهم في الإستدامة الزراعية؛

- إصلاح الإعانات الزراعية غير المقيدة والناجمة عن دوافع سياسية أو إقتصادية ذلك أنها تجسد إستثمارات موجهة بشكل سيء لا تساهم في الأمن المعيشي الطويل الأمد خاصة في الدول العربية؛

- بنار روية متكاملة للتنمية الريفية قائمة على بعث التنوع في الإقتصاديات الريفية وتقوية الروابط بين الزراعة والنشاطات الإقتصادية الأخرى بالإضافة إلى تكريس كفاءة البنية التحتية والخدمات الإجتماعية، وتوفير عوامل الجذب (الخدمات الحضرية، التعليم، الصحة ...) وهو ما يدعم دور قطاع الزراعة ضمن توظيف القوى العاملة وإعتبره مسارا رئيسيا لمكافحة الفقر.

2 3 - السياحة في سياق التنمية المستدامة

تعتبر السياحة أحد المدخل الإستراتيجية للتنوع الإقتصادي، وتخصيره من خلال الإلتزام بتطبيق المبادئ البيئية السلمية عبر توفير بيئة تمكينية تتضمن كفاءة استخدام الطاقة المياه وتقليل النفايات وإعادة تدويرها وإعتماد الطاقات المتجددة، وحماية التنوع البيولوجي، والحفاظ على الإرث الثقافي التنمية المحلية والتوجه نحو المباني الخضراء (تشير منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة ضمن تقرير صادر عام 2008 إلى أن مساهمة قطاع السياحة في إنبعاث الغازات الدفيئة بلغ حوالي 5 %) بما يدعم مساعي إرساء التنمية المستدامة * تعرف التنمية السياحية المستدامة على أنها: "إستخدام الموارد الطبيعية والبشرية لمساندة الأنشطة الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية والبيئية وتدعيمها، دون أثر سلبي على البيئة لضمان الإستمرار في إنتاج الخدمات في المستقبل بنفس مستوى الجودة"، وتعتمد السياحة المستدامة على مواجهة إحتياجات سواح الحاضر، مع توفير فرص للمستقبل، من خلال إدراك الآثار المترتبة عن السياحة من الناحية الإجتماعية والإقتصادية، والبيئية والإنسانية، والتأكد من تحقيق توزيع عادل للعائد والتكاليف، إضافة إلى توفير فرص العمل وتحسين خدمات المواصلات والإتصالات وأساسيات البنية التحتية المحلية، وتوفير التمويل اللازم لحماية منطوق الجذب السياحي التاريخية والأثرية والطبيعية¹، فالتنمية السياحية المستدامة تسعى لتحقيق إحتياجات الأجيال الحالية في

* بالنظر إلى أهمية قطاع السياحة لإرساء التنمية المستدامة فقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن سنة 2017 هي سنة دولية للسياحة المستدامة من أجل التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث يتم التركيز على تعزيز دور السياحة في المجالات الخمسة الأساسية التالية: لسياحة في المجالات الخمسة الأساسية الآتية: النمو الإقتصادي الشامل والمستدام، الدمج الإجتماعي وتوليد فرص العمل والتخفيف من الفقر، كفاءة استخدام الموارد وحماية البيئة ومكافحة تغير المناخ، القيم والتنوع والإرث الثقافي، التفاهم المتبادل والسلام والأمن.

¹ - نعيم الظاهر، سراي إلياس، مرجع سابق، ص- ص: 102 - 103.

إستخدام الموارد اللازمة لعمالياتهم الإنتاجية دون التخلي على حق الأجيال المستقبلية في إستخدام نفس الموارد أي أن الأجيال الحالية لا بد أن تنقل الموارد بنفس مستوى الجودة والعطاء للأجيال القادمة، فالسياحة البديلة أو المستدامة لا تشكل إدارة للتنمية الإقتصادية فحسب، بل تمثل خارطة إستراتيجية لحسن إدارة الموارد الطبيعية والحضارية والبشرية والمالية، وتوجيهها لخدمة الدولة المضيفة سياسيا وإعلاميا وحضاريا وإجتماعيا وإقتصاديا لذا فالتواصل يغطي مجالات متعددة تمثل أبعادا رئيسية للسياحة والتي منها:¹

-التواصل الإقتصادي: أي التنمية المحققة للأهداف المرسومة مع الحفاظ على الموارد المادية والبشرية، وإستمرار

فعاليتها؛

-التواصل الإجتماعي: أي تدعيم للقيم والكيان الإجتماعي بحيث يجعل الأجيال القادمة ذات هوية وشخصية

قومية واضحة؛

-التواصل الثقافي: أي زيادة قدرة المجتمع على التحكم في حياته وقيمه وثقافته وتدعيم الشخصية القومية؛

-التواصل الإيكولوجي: أي المحافظة على البيئة الطبيعية بكافة مواردها لتعمل بنفس الكفاءة وتحقق التنمية

للأجيال المستقبلية.

ويمكن دعم التحول إلى السياحة المستدامة من خلال:

- رسم السياسات السياحية في إطار توجهات الدولة لحماية وإرساء التنمية المستدامة في الإقليم أو الدولة؛ وفي

هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أهمية الاعتماد على الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي كإطار لتنمية الخيارات

المتعلقة بصياغة السياسة الإقتصادية لإرساء السياحة المستدامة، للحفاظ على الأوضاع البيئة والإستخدام

المستدام للتنوع البيولوجي والإستفادة من المكاسب التي تترتب عن قطاع السياحة، حيث أن الأهداف العامة

وكيفية تحقيقها، والتي تتلخص في صيانة التنوع البيولوجي وإستخدام عناصره على نحو قابل للإستمرار

بالإضافة إلى تبني مبدأي الأسلوب التحوطي والأسلوب الإيكولوجي، وكذلك إرساء هدف التقاسم العادل

والمنصف للمنافع، يعكس الإطار العام لصياغة السياسات المتعلقة بالسياحة المستدامة²؛

- ربط برامج ضمان الجودة، مثل تصنيف الفنادق بمعايير كفاءة الطاقة والمياه ومصادر الطاقة المتجددة وتقليل

النفائيات تدويرها؛

- ربط حافز الإستثمار بمعايير الأداء الأخضر؛ وتشجيع التعاون والمشاركة على المستوى الدولي والمحلي لنشر

أفضل الممارسات؛

- تخصيص التمويل الكافي للانتقال المستقر وقيادة الإستثمارات نحو سياحة أكثر إستدامة عبر الإستفادة من

المساعدات الدولية والإئتمان ورأس المال الأخضر؛

¹ - طارق عبد الفتاح الشرعي، مرجع سابق، ص- ص ، ص : 19 - 20 ، 67 .

² - زيد منير سليمان، الإقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2008، ص- ص: 124 - 125 .

- تقييم الآثار التراكمية للنشاطات السياحية على مختلف الأبعاد: البيئية، الإجتماعية، الإقتصادية السياسية والثقافية؛

- تفعيل الإطار القانوني الرقابي عبر إصدار معايير تنظيمية كفيلة بتحقيق التحول نحو السياحة المستدامة بالإضافة إلى الإلتزام بالتنسيق والتعاون الحكومي على المستويات السياسية، التنظيمية والتشغيلية بسبب الإرتباط مع مختلف القطاعات الأخرى، وتحسين القدرة المؤسسية لقطاع السياحة وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص، ومختلف الهيئات، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بقطاع السياحة، وتفعيل نظام الحوافز الذي يدعم تحضير قطاع السياحة؛

- إعتداد التحليل المتداخل للتخطيط البيئي والإجتماعي والإقتصادي قبل القيام بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع؛ بالإضافة إلى إهتمام السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروحي السياحة وأفراد المجتمع المضيف وسكان منطقة الجذب السياحي¹.

- دعم وتشجيع السياحة الإيكولوجية أو البيئية، والتي عرفت من قِبل الصندوق العالمي للبيئة على أنها: " السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للإستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وتجليات حضارتها ماضيا وحاضرا " ² ويعتبر هذا النوع من السياحة هام جدا للدول النامية لكونه يمثل مصدرا للدخل، إضافة إلى دوره في الحفاظ على البيئة وترسيخ ثقافة، وممارسات التنمية المستدامة وبالتالي فإن سياسات السياحة الإيكولوجية أو البيئية تعتبر من السياسات السياحية المهمة، والتي تلعب دورا هام في عملية التنوع الإقتصادي وتحفيز النشاط الإقتصادي في المناطق النائية والريفية المعزولة ³، وتعتمد السياحة البيئية على مجموعة من السياسات السياحية التي تشمل كافة نواحي النشاط لتحقيق صحة وسلامة البيئة السياسات البيئية السياحية سياسات إدارية حاكمة متحركة، سواء في قوى الفعل السياحي البيئي أو في عناصر التفعيل ورد الفعل في السوق السياحي... وما يتصل به من أنشطة السياح ضمن المقصد السياحي، وكذلك الأفراد المقيمين فيه، وما يرتبط به أيضا من تعاقب أفواج السياح... فضلا عن الإختلاط بين السياح المجتمع المحلي للمقصد السياحي، وتتضمن مراحل السياسات البيئية المتعلقة بالسياحة البيئية (تشمل على سبيل المثال سياسة إعداد وإنشاء وتكوين المنتجعات السياحية والحميات البيئية الطبيعية وسياسات تطوير، وتنمية المنتجعات السياحية المحميات البيئية الطبيعية، وسياسة الإرتقاء بالمنتجعات السياحية المحميات البيئية الطبيعية) ما يلي: ¹

أ - السياسات قبل إنشاء المركز السياحي البيئي: وهي سياسات التخطيط لإنشاء المقصد السياحي البيئي، توفير الموارد اللازمة لإنشاء هذا المقصد، وما يتعلق وما يرتبط بهذا الإنشاء وهي سياسات إجراء

¹ - عصام حسن السعدي، الدلالة والإرشاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009، ص: 129.

² - لمياء السيد حنفي، فتحي الشرقاوي، الاتجاهات الحديثة في السياحة، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2008، ص: 35.

³ - نعيم الظاهر، سراب إلياس، مرجع سابق، ص: 103.

¹ - محسن أحمد الخضيرى، السياحة البيئية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة - مصر، 2005، ص: 373 - 377.

الدراسات والبحوث، وجمع البيانات والمعلومات، وتأكيد مقومات الإستثمار، وجدوى إنشاء المقصد

السياحي البيئي، وهي سياسات تمتد أيضا لتشمل عناصر الجذب السياحي؛

ب - سياسات التشغيل: وهي سياسات ترتبط بإنتاج وتسويق وتمويل وتقديم خدمات السياحة البيئية في

المركز السياحي البيئي، وما تحتاج إليه من كوادر بشرية، وهي سياسات تنفيذ وتشغيل المقصد

السياحي والتأكد من سلامة ما تم التوصل إليه من نتائج، وعدم وجود إنبعاث أو مصادرة ملوثة

للبيئة، ومدى معالجة النفايات ومدى نجاح عمليات التدوير وإعادة التدوير؛

ت - سياسات دراسة الأثر التراكمي البيئي للمقصد السياحي البيئي: وتتعلق بإستحداث دراسات لتحديد

تراكمات إستغلال المقصد السياحي البيئي، التأكد من تطبيق عناصر الصحة السلامة البيئية عبر

الزمن.

2 4 - قطاع إدارة النفايات

عادة ما تمثل النفايات المطروحة عبء على البيئة، إلا أنها في إطار الإقتصاد الأخضر تعتبر مورد، بل إن عدم

تدوير النفايات يمثل فرصة إقتصادية ضائعة، يقابلها تحمل تكاليف باهضة جراء تدهور وضع البيئة والآثار السلبية على

الصحة البشرية، تراجع مستويات المعيشة، حيث يتم التعامل مع النفايات بما يتلائم مع الصحة العامة، وأخذ بعين

الإعتبار المخاوف البيئية، مع المحافظة على الموارد عن طريق إعادة إستخدام النفايات وتدويرها بالإضافة إلى تنشيط

الإقتصاد بشكل مباشر، ذلك أنها تعتمد على وفرة اليد العاملة، ومجموعة واسعة من الإستثمارات الخضراء الضرورية.

وتتضمن السياسات المقترحة للتغيير ما يلي:

- تبني إستراتيجيات الإدارة المتكاملة للنفايات، مع التشديد على ترتيب أوليات وقائية لإدارة النفايات؛

- تطوير السياسات والأطر القانونية المؤسسية للداعمة للإدارة المتكاملة للنفايات؛

- إنشاء الأطر المالية التي تعكس محاسبة التكاليف بالكامل، أي الإستدامة المالية عبر تحديد التكاليف الحقيقية

لإدارة النفايات، والتفاوض مع أصحاب المصلحة للموازنة بين قيود الميزانية وضرورات الإنفاق، والنظر في الموارد المالية على

اساس مسؤولية المنتج الطويلة الاجل، ارصدة الكربون وضريبة المطامر؛

- اعتماد حوافز السوق لتطوير صناعة التدوير؛ وتأهيل الموارد البشري؛

- تنمية الوعي العام لدي مولدي النفايات والمستهلكين بأهمية تخفيض وإعادة إستخدام واسترداد الموارد؛ وتنمية ثقافة

الإستهلاك والإنتاج المستدامين، العواقب الإجتماعية البيئية المترتبة عن عدم كفاءة إدارة النفايات؛

- دعم مشاركة القطاع الخاص ورعايته لاعمال الإدارة المتكاملة للنفايات؛

- دعم التعاون والشراكة في البحث والتطوير في مجال إدارة النفايات، وتطوير نظم إدارة معلومات المتعلقة بإدارة

النفايات.

2 5 - إستدامة المدن والمباني

تبي فلسفة استدامة المدن والمباني، على خلفية أن تقليص إستهلاك الموارد (الطاقة، المياه ...) وإدارة النفايات سيحافظ على معدلات الإنتاج ويتيح فرصة التحكم في التكاليف مما يؤدي إلى تحسين الأداء الكلي للإقتصاد خاصة وأن هذا القطاع - البناء والأشغال العمومية - يعتبر أحد القطاعات الإستراتيجية والحامة على مستوى هيكل الإقتصاديات الربعية، وبالتالي فإن تخضير هذا القطاع تعتبر مدخلا إستراتيجيا للتنويع في إطار التنمية المستدامة، ويمكن فيما يلي توضيح السياق العام لتصميم السياسات الكفيلة ببعث إستدامة المدن من جهة وإستدامة قطاع البناء والأشغال العمومية من جهة أخرى.

أولا: إستدامة المدن: ويتضمن هذا التوجه:

- إعتقاد تخطيط وإستخدامات الأراضي كأحد سياسات التخطيط العمراني في تكوين إعادة تكوين المدن على النحو الذي يدعم إرساء أبعاد التنمية المستدامة، لاسيما في ظل إقرانه بأدوات أخرى للإدارة الحضرية لتوفير حوافز التغيير، مثل: فرض الضرائب للتأثير في أنماط التنمية والنشاطات الحضرية...، حيث أن تكوين المدن لا بد أن يراعي الآثار المترتبة عن كثافة النشاط الإقتصادي وتوزيعه، ومدى إستدامة البنية التحتية للمدن (أماكن العمل التي لا يمكن الوصول إليها بسهولة، توفر ظروف مماثلة لظروف النقص في العمل، كفاءة النقل...) وضمان عدم تأثير تكوين المدن على البنى الإجتماعية الموجودة، والإستجابة لحماية الأراضي الزراعية والمناطق الخضراء، ولا بد من مراعاة توفر مبادئ الحوكمة المحلية؛

- أهمية السياسة السكانية: حيث يتم الترويج لكثافة سكانية وبيئات صحية من خلال التقسيم متعدد الإستخدامات ويراعى في ذلك تقديم خدمات مدنية ملائمة ومساحات خضراء مفتوحة بما يضمن عدم تحول الكثافة السكانية العالية إلى حالة من الإكتظاظ، ومن الضروري الحفاظ على كثافة سكانية صحية من خلال إدارة حضارية فعالة قائمة على ضبط حركة التوسع الناتجة عن النمو السكاني والمهجرة نحو المدن بالإضافة إلى تدخلات ضمن السياسة العامة، متعلقة بتشجيع التخطيط العائلي، تحسين الفرص الإقتصادية ونوعية الحياة خاصة في المناطق الريفية والنائية؛

ثانيا: إستدامة المباني مرتكز أساسي لتخضير قطاع البناء: إن التحدي الذي يطرحه قطاع البناء هو إستخدام حجم كبير من الموارد، وتسببه في توليد معدلات متزايدة من ثاني أكسيد الكربون، وفي حال إقتران ذلك مع سياسات الدعم العشوائية ذات المنطلق السياسي لموارد متناقصة كالمياه والطاقة، فإنه سيشكل معضلة أمام مسعى إرساء التنمية المستدامة لذا فإنه من الضروري التوجه نحو البناء المستدام الذي أشار (UNEP ، 2011) إلى أنه البناء الذي يتميز بكفاءة عالية في إستخدام الطاقة وتخفيض إستهلاك المياه الموارد وتحسين الصحة والبيئة، وهو يشمل دورة حياة تكاليف المباني وبشكل عام تعتمد إستدامة المبني على تحقق أربعة مستويات: خيارات التصميم والهندسة، وعمليات البناء ومواده والتجهيزات، وأنظمة توفير الخدمات الأساسية؛ دون إغفال توفر الإطار القانوني والتنظيمي المؤسسي الداعم للتحويل نحو البناء المستدام، وتبني معايير تمكينية لتعزيز نشوء سوق مستدام للمباني تتضمن أدوات إقتصادية ومالية (يتم الإشارة إليها من خلال السياسة المالية والنقدية المستدامة في الفصول اللاحقة) وتوعوية، إلى جانب دعم البحث العلمي والتطوير ضمن هذه المجال.

2-6- التحولات في قطاع النقل والمواصلات لتعزيز التنمية المستدامة

- يعرف النقل المستدام على أنه توفير خيارات الانتقال المأمونة والمعتدلة التكاليف والموثوقة والتي تتميز بالإقتصاد في إستهلاك الطاقة، إلى جانب تخفيف التلوث والإزدحام والزحف الحضري العشوائي إلى أقصى حد ممكن.
- قبل طرح الإطار العام لما يجب أن تتضمنه سياسات وإستراتيجية التحول نحو النقل المستدامة، فإنه بالأهمية بما كان الإشارة إلى تأثيرات التوجهات غير المستدامة لهذا القطاع، والتي تتجسد فيما يلي:
- زيادة إستهلاك الطاقة والمخاطر المرتبطة بأمن الطاقة بالنسبة للدول المستردة للنفط، وتكاليف الفرصة الضائعة بالنسبة للدول المنتجة للنفط؛
 - إرتفاع مخاطر التغير المناخي بسبب زيادة الإنبعاث؛ وتراجع مستوى الصحة العامة (تلوث الهواء والإجهاد البيئي)؛
 - تراجع الإنتاجية زيادة التكاليف الإقتصادية نتيجة الإزدحام (أشار تقرير معهد الموارد العالمية WRI لسنة 2007 إن الكلفة الإقتصادية للإزدحام تجاوزت 3 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العديد من المدن وفي الدول النامية قدرت تكاليف حوادث المرور بحوالي 65 بليون دولار كل عام، وفي المدن البلغة التلوث تصل الخسائر الإقتصادية بسبب تلوث الهواء إلى حوالي 10% من إجمالي الناتج المحلي)؛
 - عدم تكافؤ فرص العمل والوصول إلى الوظائف والأسواق، وبالتالي تفاقم الفقر؛ بالإضافة إلى تدني مستوى السلامة البشرية؛
 - تدهور أوضاع المجتمعات الريفية، والزراعية بسبب سوء إستخدام الأراضي وحركة الهجرة العشوائية؛
 - ولتجنب هذه الآثار السلبية فإنه من الضروري التحول نحو قطاع الطاقة والمواصلات من خلال إعتداد تدابير حكومية للحكومات وتحفيزية لتغيير السلوك الإستهلاكية والإتجاهات، ودعم مبادرات القطاع الخاص، وتتجسد أهم التدابير المتعلقة بهذا التحول فيما يلي:
 - الإستثمار في النقل العام وأنماط المواصلات غير الآلية مع توفير حوافز للحث على إستخدامها؛
 - تبني مواصفات وطنية للإقتصاد في إستهلاك الطاقة؛
 - إلغاء الدعم العام للوقود، بشكل تدريجي، مع تطبيق الدعم الهادف لتعزيز قدرات الشرائح المشقة على تحمل أسعار النقل؛
 - التوجه نحو طرح أنواع الوقود منخفض الكربون.

2 7 - الصناعات منخفضة الكربون

في سياق التحول نحو التصنيع الصديق للبيئة فإن الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة إلى غاية 2030 يتعلق بأهمية التصنيع الشامل والمستدام جنبا إلى جنب مع ابتكارات البنية التحتية المرنة، حيث تعمد الدول إلى التصنيع بطريقة شاملة ومستدامة، ومن شأن ذلك توفير وظائف لائقة والحفاظ على مواردها دون استغلال البيئة أو الأشخاص.¹

¹ - الأمم المتحدة تؤكد على دور الشركات في تمويل التنمية الصناعية المستدامة الشاملة، على الرابط: (22/11/2015)

إذ تهدف استراتيجيات التطوير الصناعي لتخفيض الكربون المنطوية ضمن ثلاث فئات متمثلة في استهداف الصناعات ذات الإستهلاك الواسع للطاقة، والمبادرة الشاملة لكفاءة الطاقة وتطوير منتجات منخفضة الكربون لتحقيق مجموعة من المكتسبات أهمها:

- التحول نحو منتجات منخفضة الكربون يدعم القدرة التنافسية للصناعات؛ ويخفض الإستهلاك المحلي للطاقة ويدعم مساعي تقليص آثار تغير المناخ ويحد من التلوث؛
- تعزيز فرص بعث وظائف جديدة وتنوع الناتج المحلي الإجمالي؛
- الإستفادة من الدعم المالي والتقني التي تقدمها البلدان المتقدمة من أجل سيادة عالم منخفض البصمة الكربونية.

2-8- تخضير قطاع الطاقة

إن كيفية الحصول على الطاقة وإدارتها تشكل عاملا حاسما في إنفاق الحكومات وميزان المدفوعات وأمن الطاقة ونوعية البيئة والنمو الإقتصادي، وعليه فإن تخضير سياسات هذا القطاع تمثل أحد أولويات أجندة إرساء التنمية المستدامة، وذلك من خلال سياسات التحول إلى أنماط أكثر إستدامة لإنتاج وإستهلاك الطاقة، لتقلص تهديدات التأثيرات البيئية لنظام الطاقة القائم على مصادر الطاقة التقليدية على مكاسب التنمية الإقتصادية والإجتماعية. وبالنظر لأهمية هذه التحول في السياسات، فإنه يستدعى بعث بيئة تمكينية من خلال تجاوز العوائق السياسية والإقتصادية السوقية، والتي سيتم التطرق إليها، فيما يأتي:

أولا: العوائق الإقتصادية : ويتلخص أهمها في:

- الدعم الحكومي لصناعة النفط والغاز، مما يعيق انتشار منتجات وخدمات كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة؛
- الرسوم الجمركية العالية على تكنولوجيات كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة؛
- عدم إدماج التكاليف الخارجية لإستخدام الطاقات التقليدية (نفط، غاز ...) مقارنة مع إستخدام تكنولوجيات الطاقة النظيفة؛

ثانيا : العوائق السوقية: يتمثل أهم هذه العوائق في:

- تراجع مستوى وعي المستهلكين، وعدم الثقة في درجة العفلال بين الطاقات المتجددة والطاقات التقليدية؛
- ضعف إدارة ونشر المعلومات حول الفرص السوقية لتكنولوجيات كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة؛
- غياب مقاييس وطنية وإختبارات وبرامج لإصدار الشهادات متعلقة بكفاءة الطاقة وإستخدام تكنولوجيات الطاقات المتجددة؛
- إعتداد انظمة دعم غير كفؤة، لم تحقق أهدافها المتعلقة بإستفادة الطبقات الفقيرة والفئات الهشة بسبب غياب البيئة الملائمة؛
- تراجع الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية والمتعلقة بتكنولوجيات كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة؛

- ضعف برامج التمويل الكفيلة بتعزيز وإنتشار إستخدام تكنولوجيات كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة؛
وتراجع البحث والتطوير في هذا المجال.

ثالثاً: العوائق السياسية: هناك العديد من العائق السياسية يتمثل أبرزها في :

- ضعف أو إنعدام الإرادة السياسية على مستوى الحكومات والشركات؛
 - حداثة أو غياب السياسات الوطنية ذات الرؤية البعيدة المدى لتعزيز كفاءة الطاقة أو الطاقات المتجددة؛
 - الإحتكارات الحكومية وغياب دور القطاع الخاص لأسواق الطاقة والكهرباء؛
- وتعتبر السياسات الداعمة لكفاءة الطاقة إلى جانب السياسات الرامية لتعزيز مساهمة الطاقات المتجددة ضمن المزيج الطاقوي لمقابلة الطلب المتزايد توجهها هاماً لتقليص أثر الصدمات النفطية والآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط وتعزيز أمن الطاقة وبعث التنوع الإقتصادي، خاصة من خلال إستحداث صناعات صديقة للبيئة الحدث من الآثار السلبية التفاضلية للتدهور البيئي على الجانب الإقتصادي والإقتصادي، يمكن فيما يلي إيراد أهم السياسات الطاقوية الموجهة لدعم كفاءة الطاقة¹:

- دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص للإستثمار في مجال كفاءة الطاقة، أو تطوير الطاقات المتجددة؛
- دمج أهداف كفاءة الطاقة ضمن عمليات التخطيط الطاقوي، الإقتصادي، والبيئي؛
- تطوير نظام شامل لإدارة المعرفة فيما يتعلق بكفاءة إستخدام الطاقة، ورفع الوعي العام بأهمية الفرص التي تتيحها كفاءة الطاقة؛
- بعث الإطار القانوني، المؤسسي والتنظيمي المتعلق بكفاءة إستخدام الطاقة أو الطاقات المتجددة والتأثير في الأنظمة والحوافز التي تستخدم الإعانات المالية والضرائب والأسعار لتأخذ بعين الإعتبار التكاليف البيئية والإجتماعية، مع الحفاظ على الإعانات المالية للطاقة من أجل الفقراء؛
- ضمان إنسجام سياسات الطاقة والمناخ، خاصة على مستوى الدول الريفية؛

2 9 - الإدارة المستدامة للمياه كمورد متناقص

صحة الإنسان، رفاهيته، الأمن الغذائي، التنمية الصناعية والنظم الإيكولوجية معرضة للخطر (مؤتمر دبلن 1992 ومؤتمر ريو ديجانيرو 1994) الأمر الذي يستدعي إستغلال الموارد المائية بفعالية وفق إدراج مفهوم إدارة الموارد المائية ضمن النظم الإيكولوجية للحياة الآمنة ، ومن هنا طوّر هذا المفهوم على مختلف المستويات الوطنية، الإقليمية والدولية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين ، حيث إقترح خبراء الولايات المتحدة الأمريكية مفهوم الإدارة البيئية المتكاملة للموارد المائية International Water Resources Management منذ عام 1977، وتعني الإدارة المتكاملة للموارد المائية¹ حسب

¹ - Report of the Arab Forum for Environment and Development (AFED) , Arab Environment 8, **Sustainable Consumption For Better Resource Management**, Published with Technical Publications and Environment & Development magazine, Beirut, Lebanon, 2015, P-P : 98 – 102.

¹ - تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية ، 14-16 /7/ 2008 ، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) ، جامعة الدول العربية .

ما تم إقراره في مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانزبورغ عام 2002 كجزء من إستراتيجية دولية تهدف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بأنه وسيلة لتحقيق التنسيق بين إدارة المياه والأراضي، وكل ما يتعلق بهما من موارد أخرى لتعظيم الفائدة الاقتصادية والاجتماعية بطريقة منصفة ومن دون المساس باستدامة أنظمة البيئة الحيوية، وهي تعتمد على جملة من المحاور الأساسية لضمان نجاح التنفيذ:

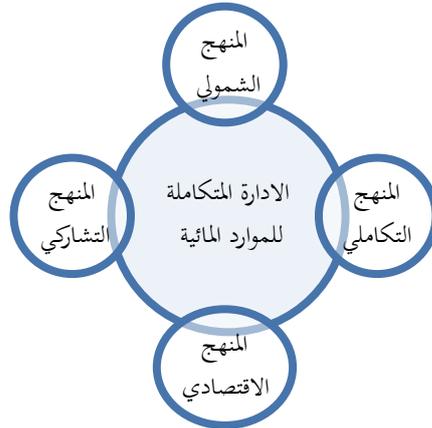
- أن تأخذ إدارة الموارد المائية بعين الاعتبار كافة الموارد المائية المتاحة (سطحية، جوفية مياه تحلية ومياه الصرف الصحي الزراعي والصناعي) كما ونوعاً، وإدارة الطلب على الماء ورفع كفاءة الإستخدام في كافة المجالات؛

- مشاركة جميع القطاعات المعنية في إدارة الموارد المائية، وتحديد مسؤوليات كل جهة على مختلف المستويات بحيث لا تتعارض هذه المسؤوليات، وإنما تتكامل فيما بينها؛

- توفير المناخ المناسب والبيئة المواتية من خلال صياغة السياسات والإستراتيجيات ووضع الأطر التشريعية والقانونية والتطوير المؤسسي لقطاع المياه وبناء قدرات الأفراد والمؤسسات.

وإدارة الموارد المائية لا تكون على المستوى المحلي فقط، ولكن تتعدى ذلك لتكون إدارة عابرة للحدود، إذ تتجسد في إطار تبني سياسة المحافظة على المياه وترشيدها دعماً لإستراتيجية الإستدامة خاصة وأن أكثر من 40% من سكان العالم يشتركون في أحواض عابرة للحدود، ويترتب على إدارة هذه الأحواض إرساء السلام والأمن العالمي، بالإضافة إلى الحد من الفقر والارتقاء بالإستدامة البيئية¹. وتعتبر كل من العدالة في التوزيع والإستدامة وحماية البيئة مبادئ أساسية لتحقيق أهداف السياسة المائية، وحتى تتم إدارة الموارد المائية بشكل متكامل يجب إستخدام أساليب مناسبة وفعالة كما هو مبين في الشكل²:

الشكل رقم: 2-8: عناصر الإدارة المتكاملة للموارد المائية



المصدر: من إعداد الباحثة.

¹ - إدارة الموارد المائية العابرة للحدود، تقرير التنمية البشرية 2006.

² - حسن ابوعمور، حامد الخطيب، جغرافية الموارد المائية، الطبعة الأولى، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص - ص 246 - 247.

حيث يعتمد المنهجان التكاملي والشمولي على أن محدودية الموارد المائية وحساسية أوساطها تستلزم وضع السياسات المائية القطاعية في إطار السياسة الوطنية للتنمية الإجتماعية والإقتصادية الشاملة ويشارك ذلك في حل مشاكل مائية متعددة، إلا أن تخصيص المياه وإدارتها في معظم القطاعات، يتم بصورة شبه مستقلة مما يؤدي إلى تدني كفاءة إستثمار الموارد المائية المتاحة وتدهور الوضع المائي، وخاصة في الأحواض المائية الجوفية، أما المنهج التشاركي فيقضي التفاعل بين واضعي السياسات المائية والجمهور، هذا وتعتبر المبادئ الإقتصادية من الأدوات الفعالة التي يمكن إستخدامها لحل المشكلات المائية، من خلال رفع الكفاءة الإستخدامية للمياه.

كما تسعى الإدارة المتكاملة للموارد المائية إلى المساهمة في حل جملة من المشكلات المائية الرئيسية وأهمها:

- تخفيف الآثار السلبية لإستثمار الموارد المائية؛

- إيجاد حلول مناسبة لمشكلات التنافس والنزاع على إستخدامات المياه؛

فالإدارة المتكاملة للموارد المائية تعتبر مسار منهجي للتنمية المستدامة، بحيث تترجم أبعاد الإستدامة من خلال

المبادئ التي تقوم عليها:

- ضرورة التعامل مع الماء على أنه سلعة إقتصادية وإجتماعية وبيئية؛

- يجب أن تركز السياسات المائية على إدارة المياه بشكل متكامل وليس مجرد توفيره؛

- قيام الحكومة بدور يسهل ويمهد للتنمية المستدامة للموارد المائية من خلال سياسات مائية متكاملة و

تنظيمية.

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة الموارد المائية، بالإضافة إلى ما تم الإشارة إليه تتضمن إدارة العرض والذي يشمل كافة الأنشطة اللازمة لتحديد مواقع المصادر وتنميتها وإستغلالها، بالإضافة إلى إدارة الطلب الذي يشمل مختلف الآليات اللازمة لتحقيق المستويات والأنماط الأفضل لإستخدام المياه، بغية تصميم السياسة المائية الملائمة التي تمكن من الإستخدم المستدام للموارد المائية بالإضافة إلى باقي الموارد الطبيعية الأخرى بما يحقق الكفاءة الإقتصادية والعدالة الإجتماعية والمحافظة على التوازن الإيكولوجي.

ويشير مصطلح حوكمة المياه إلى نطاق من الأنظمة السياسية والإجتماعية والإقتصادية والإدارية التي يتم تطويرها لتنظيم تنمية وإدارة الموارد المائية وتوفير خدمات المياه في مستويات مختلفة من المجتمع¹. وتعلق حوكمة المياه بسبل إقتسام السلطة بين المعنيين بالشأن المائي في صناعة القرارات المرتبطة بتطوير وتعبئة وتوزيع الموارد المائية، والمحافظة عليها بهدف تحقيق الإستدامة البيئية والعدالة الإجتماعية في توزيعها وتعظيم الإستفادة الإقتصادية منها². ويرتبط مصطلح حوكمة المياه وإدارة الموارد المائية بصورة توافقية وتكاملية واضحة، فمفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية يوفر توجها شموليا لتنمية وإدارة الموارد المائية ويعالج إدارة المياه كونها موردا وكذلك في إطار توفير الخدمات المائية، في حين يعمل مفهوم

¹ - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD)، الحوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك 2014، ص: 72.

² - باتريك مورياني، حازم فهمي وآخرون، منهجية إمبروز لحوكمة المياه: إرشادات وأساليب وأدوات، الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه، عمان- الأردن، أوت 2007، ص 35:

حوكمة المياه على توفير الإطار الذي يمكن من خلاله تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ويتعامل مع الطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ الأبعاد السياسية المتعلقة بتحديد مخصصات وتنظيم وإدارة الموارد المائية، بالإضافة إلى تعزيز الحوار بين الأطراف ذات المصلحة وإتخاذ القرارات في إطار المساءلة. كما يتجسد إرتباط مصطلح حوكمة المياه وإدارة الموارد المائية ضمن الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة، حيث يشير البعد الاجتماعي إلى الإستعمال المنصف للمياه في حين يُقصد بالبُعد الإقتصادي ترشيد إستهلاك المياه ودور المياه في النمو الإقتصادي؛ ويقتضي البُعد السياسي طرح فرص ديمقراطية متكافئة أمام جميع أصحاب المصلحة للتأثير ومراقبة العمليات والنتائج السياسية، وتحقيق عدالة توزيع المياه على مستوى النساء والفئات الضعيفة سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا؛ وأخيرا، يهدف البعد البيئي إلى إستدامة إستعمال المياه وخدمات النظام البيئي.¹

وتعد الحوكمة جوهر السياسة المائية الرشيدة التي تهدف إلى الإرتقاء بالإستدامة الإقتصادية، ورغم أهمية تبنيها إلا أنها تواجه العديد من التحديات، التي تم الإشارة إليها من خلال دراسة حديثة لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OCDE، وهي

- فجوة التمويل من أجل تغطية التكاليف المالية لإنشاء الهيئات التشريعية وضمان إستدامتها؛
- فجوة القدرات لرفع الخبرة التقنية والكفاءة للكوادر؛
- فجوة السياسات التي يمكن أن تؤدي إلى إستقلالية الهيئات التشريعية عن السلطة التنفيذية؛
- فجوة المعلومات بهدف تقليل عدم تجانس المعلومات بين المنظم والمشغل والمستخدم؛
- فجوة المشاركة للسماح بإقامة مشاركة حقيقية للمواطنين في عمل الهيئات التشريعية.

كما تعتمد إدارة الطلب على المياه عدة إستراتيجيات، منها ما هو في كإستخدام النظم المرشدة للمياه، ومنها ما هو إقتصادي كفرض أسعار للمياه واعتبارها سلعة إقتصادية، مع العلم أن أية سياسة يجب أن تخدم العدالة وصحة الإنسان والأمن الغذائي والاستقرار السياسي وديمومة البيئة، إلا أن تسعير المياه لا يؤدي بصورة كلية إلى تحقيق هذه الأهداف المجتمعية، خاصة وأن التسعير يعتمد على معادلة العرض والطلب مع المحافظة على الموارد النادرة، وهنا يطرح الأشكال هل يمكن حرمان فئة مجتمعية من الماء وهو مادة حيوية؟ لتأتي الإجابة أن تسعير المياه يقوم على تحصيل الأموال اللازمة وإعادة تأهيل المشروعات المائية في المستقبل، كما أنه يعمل على تحسين إستخدام المياه، وذلك بوضع السعر الحقيقي لتلك المادة، وإتاحتها لكل أفراد العالم وخاصة الفقراء منهم.

إن معاملة المياه كسلعة إقتصادية وتحديد تكلفتها الحقيقية يشجع على عدم الإسراف ويكسر شعار المسرف والملوث يدفعان، وهذا ما يبرر لغز القيمة، إلا أن تحديد القيمة الإقتصادية للمياه محاطة بالجدل لان تطبيقها بعيدا عن مبادئ الإستدامة قد يتسبب في إهمال الدور الاجتماعي والبيئي للمياه خاصة التقليل المحتمل في قدرة الأشخاص الفقراء في الإستفادة من المياه، ولحسم هذه الإشكالية يجب التفريق بين تحديد قيمة للمياه وفرض سعر لها. فقيمة المياه تتعلق بفائدتها لمستخدميها وبوجودها، وهي تتكون من قيمتها لمستخدميها المباشرين وغير المباشرين، وصافي الفوائد من العائد

¹ - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD)، حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة و تأمين المستقبل، مرجع سابق، ص : 72.

والتدفقات غير المستعملة والفوائد لأهداف اجتماعية (مساعدة الفقراء) أما التكلفة الكاملة للمياه فتتعلق بتكلفة إستخدامها، فهي لا تشمل فقط النفقات الرأسمالية والتكاليف التشغيلية والصيانة لإستخراجها ومعالجتها، وتحويلها وتوزيعها، ولكن تشمل أيضا تكاليف الفرص البديلة لإستخدامات محتملة أخرى، فضلا عن العوامل الخارجية الإقتصادية والبيئية. ويجب أن تعامل المياه من الناحية الإقتصادية تبعا لنظريتي الموارد المتجددة والموارد غير المتجددة (تصنف المياه عموما على أنها موارد متجددة شرط تحقق شروط التجدد، في حين أن المياه الجوفية تعتبر مورد غير متجدد) دون إغفال إضفاء النواحي البيئية والاجتماعية على النموذج الإقتصادي. وعليه فسعر الماء يتحدد وفقا للتقييم الإقتصادي للمياه والمشاكل الإقتصادية الناتجة عن التلوث، مع وجوب توفر معلومات إحصائية ومعلومات حول طبيعة المستهلكين ودرجة التلوث. ولكن هل يمكن أن تتحقق إستدامة للمياه من خلال فرض السعر العادل فقط؟ إن الإجابة تكمن في معالجة مواطن الفاقد المائي والتي لا يمكن تسعير قيمتها خاصة إذا كانت خارج نطاق السيطرة.

إذن ما هو الحل؟ إن الحل يكمن في الإرتقاء بالممارسات الإنسانية تجاه الموارد المائية بحيث تتخذ الطابع الأخلاقي في الاستعمال والذي يراعي الحفاظ على المياه وإستغلالها بعقلانية عبر الزمن أي ضمان حق الأجيال القادمة في التمتع بالكم والنوع المناسب للمياه، بالإضافة إلى تفعيل دور المخابر لدعم وتطوير التوجه نحو التكنولوجيات الصديقة للبيئة والتي تحقق إقتصاد المياه، أو إعادة تدويره.

3- التحول إلى الإقتصاد القائم على المعرفة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

إن التحول نحو الإقتصاد القائم على المعرفة، عبر إستثمار هذه الأخيرة في جميع قطاعات الإقتصاد يعتبر مفتاحا للتنمية وتوليد فرص العمل والتنويع الإقتصادي، ويصاحب هذا التحول تغيير في بعض السياسات الإقتصادية بحيث تعكس إهتماما أكبر لعنصر الابتكار وإستثماره في جميع القطاعات، وتعظيم التقنية ومناحي توظيفها وتنمية نشاط ريادة الأعمال، وتطوير التعلم وإرساء قواعد التعلم مدى الحياة، وبناء مهارات القوى العاملة على أسس حديثة ومتقدمة فأحداث التحول الشامل في السياسات يؤدي إلى إحداث نقلة نوعية على صعيد القدرات التنافسية والإنتاجية للإقتصاد*.

إعتبر إقتصاد المعرفة أحد المصطلحات الإقتصادية المستحدثة، والتي تعددت حولها التعاريف، بل تباينت خطط وأجندات التحول إلى إقتصاد المعرفة** بين مختلف الإقتصاديات دون أن ينكر ذلك المركز الأساسي له، وهو إعتبار

* يمكن التفصيل في موضوع التحول لإقتصاد المعرفة كمدخل لإستدامة التنمية من خلال الإطلاع على تجربة المملكة العربية السعودية كأ نموذج عن الدول الربية، ضمن : وزارة الإقتصاد والتخطيط، الإستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة : تحول المملكة إلى مجتمع المعرفة والإقتصاد القائم على المعرفة ، المملكة العربية السعودية 2013.

** يختلف إقتصاد المعرفة التي يتضمن إنتاج وصناعة المعرفة والتوجه نحو البحث والتطوير وتطور عدد براءات الاختراع، عن الإقتصاد المبني على المعرفة والذي ينصرف إلى ادراك مكانة المعرفة والتكنولوجيا والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية، ليشكل بذلك يمثل مرحلة متقدمة من إقتصاد المعرفة، أما إقتصاديات المعلومات فإن لا تتسع لما يحتويه إقتصاد المعرفة الذي يشمل قطاعات التعليم والإعلام والابتكار وتكنولوجيا المعلومات ، حيث ينحصر إقتصاد المعلومات في محتواه على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومساهمة هذا القطاع في تحقيق النمو الإقتصادي. ويعرف الإقتصاد الرقمي على انه التحول في مدخلات تكوين الثروة نحو مورد المعلومات، وبالتالي فهو جزء من إقتصاد المعرفة.

المعرفة كمصدر للدخل والثروة، بالإضافة إلى أن اقتصاد المعرفة يُقدم كوسيلة لتحقيق النمو الإقتصادي المستدام والمستمر ومخرج للحيلولة دون الوقوع في مأزق ندرة الموارد، في ظل ما تواجهه البشرية من نزوب الموارد ومشاكل التدهور البيئي¹. عرفت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية إقتصاد المعرفة على أنه: " الإقتصاد الذي يتم فيه إنتاج وتوزيع و إستخدام المعرفة كمحرك أساسي لعملية النمو وخلق الثروة وفرص التوظيف عبر كافة الصناعات"²

أما البنك الدولي فقد وضع مفهوم المعرفة في صميم التنمية مباشرة، و أقر بأن الفجوة الحقيقية تكمن في القدرة على إكتساب المعرفة، وليست الدخل، والفرق بين البلدان أو الفئات الإجتماعية الفقيرة والغنية، لا يكمن في ضعف الموارد المالية فحسب ولكن في ضعف قدرتها على إنتاج المعرفة، أو مشاركتها، أو إستخدامها لمواجهة التحديات اليومية³. كما عرّف إقتصاد المعرفة على أنه: " الإقتصاد المبني أساسا على الإتصالات والمعلومات والمعارف والكفاءات التي يتم دمجها في العملية الإنتاجية لتكون عنصر أساسي (مفتاحي) في خلق القيمة"⁴.

عليه يمكن إعتبار التحول لإقتصاد المعرفة أحد المحاور الهامة في سياق إرساء التنمية المستدامة ومواجهة مختلف تحديات التقدم إزاء تحقيقها، خاصة على مستوى الإقتصاديات الريعية، بيد أن ذلك يخضع لرؤية مبنية على إستراتيجية طويلة الأمد قائمة على فلسفة بناء مجتمع المعرفة، وإعادة تموقع هذه الاخيرة ضمن دالة البناء الهيكلي للإقتصاد. وتتأتى أهمية التحول لإقتصاد المعرفة كخارطة طريق لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال ما يلي⁵:

- يعتبر إقتصاد المعرفة أحد المدخل الإستراتيجية في توليد الثروة وزيادتها وتراكمها؛
- الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض كلف الإنتاج، وتحسين نوعيته من خلال إستخدام الأساليب التقنية والوسائل المتقدمة؛
- يساهم في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الإقتصادية بما يؤدي إلى زيادة النمو وبشكل متسارع ومستمر؛

- يساهم في إيجاد نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي، وبالذات بالتقنيات التي يتضمنها إقتصاد المعرفة، والتي أدت وتؤدي مستقبلا إلى قيام الدول المتقدمة والتي تتحقق فيها مضامين إقتصاد المعرفة ومعطياته بالتخصص في التقنيات المتقدمة عالية التطور، وبالشكل الذي يتم في ظروف إحتكارية مرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات، والتي تتوفر على الإمكانيات البشرية والمادية والمالية والفنية. وكذلك في إطار عوامة النشاطات الإقتصادية والإنتاجية والإستثمارية

¹ - CHEN, Derek H. C. a DAHLMAN, The Knowledge Economy, the KAM Methodology and World Bank Operations, Washington DC, 2005. Accessible from:

http://siteresources.worldbank.org/KFDLP/Resources/KAM_Paper_WP.pdf (25/12/2015).

- Feeling peaky , The economic impact of high oil prices. The Economist, 21. 4 2012.

² - L'économie Du Savotr: Tendances et Iimplications , organisation de coopération et de développement économiques(OCDE), paris- France, 1996 ,P :7

³ - برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم ، مؤشر المعرفة العربي 2015 ، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي - الامارات العربية المتحدة.

⁴ -Leo Dayan , brigit hoh, économie de la connaissance, colloque international sur l'économie de la connaissance, biskra,2005, P :278.

⁵ - خلف فليح حسين، إقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، عمان - الأردن، 2007، ص- ص: 22-29 .

والتسويقية، إضافة إلى الحماية القانونية التي تمثلها براءات الإختراع، وحقوق الملكية الفكرية، هذا ما يضمن للدول المتقدمة وشركاتها إحتكار توليد وإستخدام التقنيات المتقدمة، مما يؤدي إلى إتساع الفجوة التكنولوجية بين دول العالم؛

- يساهم إقتصاد المعرفة في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الإقتصاد؛ من خلال: زيادة الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي المباشر وغير المباشر، زيادة الأهمية النسبية لاستثمار وتكوين رأس المال المعرفي، زيادة الأهمية النسبية للعاملين المعرفيين، وزيادة الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات المعرفية؛

- يساهم في زيادة الإنتاج والدخل القومي، وإنتاج المشروعات والعوائد التي تحققها، كم يساهم في توليد دخول للأفراد الذين ترتبط نشاطاتهم بالمعرفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

- المساهمة في توفير فرص عمل، خصوصا في المجالات التي يتم فيها إستخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها إقتصاد المعرفة، وهي فرص عمل واسعة ومتنوعة ومتزايدة، رغم أن هذا يثير وجهات نظر متعددة، بسبب أنه يرتبط في الغالب بمن تتوفر لديهم المهارات والقدرات العلمية والعملية المتخصصة عالية المستوى؛

- يساهم في التخفيف من قيد الموارد الإقتصادية خاصة الطبيعية منها، وهو ما ينصب كأحد الحلول الإستراتيجية لبعث تحول هيكلية نوعي في الإقتصاديات الريعية، عبر إستراتيجية طويلة المدى، وإضافة إستخدامات جديدة للموارد المعروفة وتحسين الموجود منها، وبذلك يتم ضمان إستمرار التوسع في النشاطات الإقتصادية وتطورها ونموها دون قيود، وبالذات ما يتصل منها بالحدود الطبيعية وخصوصا الموارد الطبيعية التي تتسم بالندرة إزاء الطلب عليها.

ومن بين أهم خصائص إقتصاد المعرفة¹ :

- إقتصاد المعرفة: هو مرحلة تحول للإقتصاد بأكمله من الإقتصاد القائم على الصناعة إلى الإقتصاد القائم على المعلومات؛

- يتميز إقتصاد المعرفة بزيادة العوائد عن الإقتصاد التقليدي، نتيجة توليده قيمة مضافة في كافة مراحل العملية الإنتاجية، مما يتيح فرصا لتحقيق النمو بشكل أكبر وبطريقة أسرع؛

- يعتبر تكوين رأس المال البشري من أهم مقومات إقتصاد المعرفة؛

- إقتصاد المعرفة إقتصاد وفرة وليس إقتصاد ندرة، ففي حين تعد الندرة من خصائص المشكلة الإقتصادية، فإن الوفرة في مدخلات وحتى مخرجات العملية الإنتاجية أحد أهم خصائص إقتصاد المعرفة؛

- يُعتبر إقتصاد المعرفة أقل إستهلاكاً للطاقة من الإقتصاد التقليدي، ويعود ذلك إلى طبيعة منتجاته بل إنه من الممكن أن يكون منتج للطاقة؛ كما يعتبر إقتصاد المعرفة أكثر ملاءمة لشروط البيئة السليمة، وذلك بسبب القدرة على إيجاد البدائل بإستمرار، مع إستخدام مواد إنتاجية غير مادية وبالتالي التقليل من التلوث، فيتناغم بذلك مع مقاربة الصيغة الضعيفة للإستدامة؛

¹ - أهمية تحول دولة الإمارات لإقتصاد المعرفة وآثاره الإجتماعية، دائرة التنمية الإقتصادية، إدارة الدراسات، قسم الدراسات الإجتماعية، أوت 2009.

- باسم غدير غدير، إقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب - سوريا، 2010، ص - ص : 88 - 89 .

- يتميز إقتصاد المعرفة بانخفاض شديد في التكاليف الحدية، وارتفاع كبير في الأرباح، ويعد إقتصاد إبداعي إبتكاري، إفتراضي، شبكي، الكتروني، رقمي...

كما أن التحول إلى إقتصاد المعرفة على مستوى الدول النامية وتلك الريفية منها يحتاج إلى سياسات خاصة يمكنها إستيعاب البطالة خاصة في المراحل الأولى من التحول والحيلولة دون تدهور البعد الإقتصادي للتنمية.

خلاصة الفصل

تنصرف التنمية المستدامة (الإستدامة) إلى أنها ذلك النموذج التنموي الذي يتعلق من الناحية الفنية بإرساء الكفاءة الإقتصادية، العدالة والمساواة الإجتماعية، الفعالية البيئية، والأمن الثقافي والديني، في ظل توفر بيئة سياسية صحية وذات إرادة، وفي سياق هذه الدراسة المنصبة على الإقتصاديات الريفية، فإن الإسقاط الواقعي لنموذج لتنمية المستدامة ضمن هذه الإقتصاديات التي تطمح إلى إقران ضوابطه وخصائصه بنموذجها التنموي وذلك بغية إحداث تغيرات في الهيكل أو البناء الإقتصادي وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة أي تصحيح الإختلال في هيكل توزيع الدخل بما يخفف من الفوارق بين فئات المجتمع، والإهتمام بنوعية السلع والخدمات، وإعطاء الأولوية لإشباع الحاجات الأساسية وإقران نموذج التنمية بمصطلح الإستدامة يُعيد صياغة ما تم طرحه من سياسات إقتصادية كلية وقطاعية في إطار المحافظة على البيئة، أي بعث أهداف إجتماعية وإقتصادية وسياسية لا تتعارض على متطلبات التوازن البيئي على مستوى الجيل الواحد، وللأجيال المستقبلية.

وضمن سياق إتخاذ موقف وسط يتجاوز الظروف المتعلقة بنظريات الإستدامة من قبل الإقتصاديين والبيئيين التي سبق عرضها، وتجاوزا للصراع الإيديولوجي حول النظام الإقتصادي القادر على تحقيق الرفاه البشري، فإن مناقشة تحديات إرساء التنمية المستدامة، في الدول النامية والريفية منها على وجه التحديد يطرح العديد من القضايا المتعلقة بملفات الإستهلاك والإنتاج المستدامين، والفقر والتدهور البيئي والتغير المناخي، وتوأمة الأمن الغذائي والمائي، وإشكالية عدالة توزيع الموارد على المستوى الدولي، وعلاقة ذلك بإستخدام الموارد وبالبنمة البيئية، وتحدي العولمة وما يتعلق بالشركات متعددة الجنسيات وإشكالية إنتقال الموارد والتكنولوجيا، ومشكلة المديونية...، ولعل أهم الملفات التي تم مناقشتها ملف الطاقة وخصوصية الطرح على مستوى الإقتصاديات الريفية.

كما تم طرح أهمية حوكمة المؤسسات الدولية ذات التأثير الواسع على صياغة السياسات ومدى القدرة على إستثمار ذلك في التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة، وأيضاً المساهمة في دعم مساعي التنوع الإقتصادي عبر بعث سلامة السياسات الإقتصادية المصممة، كما إعتبر الإقتصاد الأخضر الذي يتعلق بإقامة إقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة، مع خفض مخاطر الندرة البيئية ونضوب الموارد المتاحة، دون إغفال الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه التحول إلى إقتصاد المعرفة بإعتباره مصدر للدخل والثروة، كمدخل هام للتنوع القطاعي خارج قطاع المحروقات شريطة اعتماد السياسات الملائمة، وهو ما يفتح المجال لبعث الإمتداد النظري للفصل الثالث من هذه الدراسة والذي

يتعلق بإدارة السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية، وتسلط الضوء على خصوصية الإقتصاديات الريفية ومدى التفاعل بين ثلاث محاور أساسية، وهي: سمات الإقتصاديات الريفية، وإدارة السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية في سياق التنمية المستدامة بغية بعث التنويع الاقتصادي .

الفصل الثالث

طبيعة الاقتصاديات الريفية

ومسار التحول الهيكلي

عبر إدارة السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية

لإرساء التنمية المستدامة

إن تصميم السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز فرص التوظيف والاستجابة لمختلفات التطلعات والأهداف التنموية الأخرى عملية جد معقدة خاصة إذا ما ارتبط تصميمها بأجندة إرساء التنمية المستدامة على مستوى الاقتصاديات الريفية، وفي إطار معطيات الاقتصاد العالمي خلال القرن الواحد والعشرين، إذا تقف هذه الاقتصاديات على خط المواجهة إزاء تصميم سياسات اقتصادية بالتزامن مع تبني جملة من الإصلاحات التي يمكن عبرها تجاوز الصدمات التي تتعرض لها اقتصادياتها ذات الطبيعة الهشة المنكشفة على عوامل خارجية - عادة ما ترتبط بعوامل متعلقة بسوق النفط وأخرى خارج عن قوى السوق لصالح أحداث إدارة أزمات النظام الرأسمالي لصالح الدول الاقتصادية الكبرى على حساب تلك النامية والفقيرة- في ظل التراجع الذي يشهده الاقتصاد العالمي وبطء التعافي من الأزمات المرتبطة بالنظام الاقتصادي الرأسمالي المقترن بظاهرة العولمة ومقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، مما يضع الأهداف المقترنة بالسياسات المصممة أمام خيارات صعبة موجهة بطبيعة وحجم التكاليف المترتبة على المدى القصير، المتوسط والطويل ضمن الأبعاد المتعلقة بنموذج التنمية المستدامة، وتلك المتعلقة بطبيعة وتركيبية الاقتصاديات الريفية، والتي تتضمن فلسفة تتلافى مع فلسفة التنمية المستدامة.

بل إن تصميم السياسات الاقتصادية السليمة والقادرة على تحقيق التقدم إزاء إرساء التنمية المستدامة ضمن الاقتصاديات الريفية التي تتمتع بخصائص كثيرا ما تحمل تعارضا مع فلسفة الإستدامة، يستدعي توفر البيئة الصحية التي يمكن من خلال ضمان التصميم الجديد والتطبيق الفعال لهذه السياسات، وتتفق الأدبيات الاقتصادية على أن هذه البيئة تتجسد في تكريس مقومات الحكم الراشد.

إنطلاقا من هذا الطرح، فإنه سيتم ضمن هذا الفصل من الدراسة مناقشة المحاور الأساسية التالية:

- ❖ المبحث الأول: واقع أبعاد التنمية المستدامة في الاقتصاديات الريفية؛
- ❖ المبحث الثاني: تصميم السياسات الاقتصادية في سياق التحول نحو إرساء التنمية المستدامة؛
- ❖ المبحث الثالث: الحكم الراشد في الاقتصاديات الريفية البيئة المثلى لإدارة السياسات الاقتصادية نحو إرساء التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: طبيعة الاقتصاديات الربعية ومسار التحول الهيكلي عبر إدارة السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية لارساء التنمية المستدامة

المبحث الأول: واقع أبعاد التنمية المستدامة في الاقتصاديات الربعية

إن الهدف الكلاسيكي للسياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية المتمثل في إرساء الاستقرار الاقتصادي الذي يتلخص في تحقيق العمالة الكاملة مع المحافظة على مستوى ثابت للأسعار، أي العمالة الكاملة دون تضخم والوصول إلى أعلى مستويات إستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة¹. يعد هدفا قاصرا عن الإستجابة لنموذج التنمية المستدامة، الذي يتطلب ولادة جيل جديد من السياسات الاقتصادية يختلف عن تلك المعروفة بسياسات إجماع واشنطن أو السياسات التقليدية التي تبناها الجيل الثاني من إقتصاديي التنمية، والتي إستمرت من منتصف سبعينيات القرن الماضي إلى غاية الأزمة المالية لعام 2008. ويطمح الجيل الجديد من السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية إلى محاكاة ما نادى به الجيل الأول لإقتصاديي التنمية، حيث تأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات الهيكلية للدول النامية، كخطوة أساسية، ومن ثم إدارة السياسات الاقتصادية على النحو الذي يستجيب لمعطيات نموج التنمية المستدامة بإعتباره نموذج التنمية الذي تتكاثف حول تحقيقه الجهود المحلية والدولية المعاصرة لتكون المحصلة النهائية سيادة سياسات اقتصادية كلية وقطاعية قادرة على بلوغ الأهداف النهائية الملخصة في تجسيد الكفاءة الاقتصادية، العدالة الإجتماعية، والفعالية البيئية في إطار سيادة البعد الإستراتيجي المتمثل في الحكم الراشد، عليه سيتم معالجة موضوع إدارة السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية لإستيعاب متطلبات نموذج الإستدامة ضمن الاقتصاديات الربعية.

6 - الإقتصاد الربعي وأبرز النظريات المرتبطة به

6 1 - مفهوم الإقتصاد الربعي وطبيعته

يصعب إسناد الربيع لمدرسة اقتصادية معينة، إلا أن هذا لا يمنع من إعتبار الإقتصادي الأسكتلندي 'جيمس أندرسون' (1739-1808) من أوائل الإقتصاديين في الغرب، الذين أشاروا إلى مفهوم الربيع كمصدر للثروة والدخل، إلى جانب ما قدمه 'كارل ماركس'، كما تطرق الإقتصادي 'أدم سميث' إلى علاقة الربيع بالقيمة والسعر بإعتبار أهمية هذه العلاقة لتفسير الفائض الذي يجنيه صاحب عامل الإنتاج - أي الفارق بين التكلفة لتجديد ذلك العامل والدخل العائد منه - وإعتبر 'أدم سميث' أن قيمة الربيع تتزايد بإرتفاع الأسعار والأجور. أما 'دافيد ريكاردو' * فقد سلم بأن الربيع يشكل أساسا لإرتفاع الأسعار والأجور، وبعيدا عن جدلية اذا ماكان الربيع سببا لإرتفاع الأسعار أو نتيجة له، فإن الربيع يمثل عنصرا أساسيا في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية وهو مرتبط بنظرية القيمة، وقد عرفه 'ريكاردو' على أنه " ذلك الجزء من إنتاج الأرض الذي يُدفع إلى صاحب الأرض كبديل لإستعمال القوى غير الفانية للأرض" والمصطلح في أدبيات 'ريكاردو' هو 'rent' المقترن بمفهوم بدل الإيجار للشقق أو المنازل، أو لأي نوع من العقار، إلا أن التعريف الدقيق يبرز عدة عناصر يمكن تعميمها على عدد كبير من وسائل الإنتاج أو السلع أو المواقع الجغرافية، أو حتى النشاطات، وما يربط

¹ - السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص: 342.

* يعتبر دافيد ريكاردو من أهم المنظرين لمفهوم الربيع في النظرية الاقتصادية، ضمن مؤلفه: مبادئ الاقتصاد السياسي والتكليف الضرائبي.

جميع تلك السلع والنشاطات هو عنصر الندرة بالعرض وعدم إمكانية الإستبدال بسلعة أو نشاط أو موقع مماثل يعطي النتيجة نفسها لمن يستعملها، وهناك إشارة ضمنية للعامل الإحتكاري لموارد الإنتاج أو السلعة المنتجة، أو عدم وجود أي بديل مقبول للموارد أو السلعة. كما أن نظرية الربيع تشير إلى إرتباط عامل الإنتاج الأساسي بسلعة لها طابع إستراتيجي، وإن لم يكن محصورا في ذلك بالضرورة.¹

إذن، الربيع دخل غير ناتج عن بذل مجهود، بل يكون ناتج عن إستغلال البنية الإقتصادية، السياسة والإجتماعية التي تتوفر على مصادر للدخل دون أن يقابل ذلك نشاط إقتصادي منتج، وبالتالي فالدخل متولد في إطار إحتكار الملكية، إحتكار المعرفة، أو إحتكار الموقع... وما سيتم تبنيه ضمن هذه الدراسة هو الربيع المتولد خارجيا نتيجة تصدير الموارد الأولية التي تحتكرها الدولة كالنفط والغاز.

أما مصطلح الدولة الربعية فقد تم طرحه لأول مرة ضمن الدراسة التي قدمه الإقتصادي 'حسين مهداوي'² Mahdavy حول النموذج الإيراني بعد تأميم النفط في الخمسينيات من القرن الماضي (1950) للوقوف على آثار تأميم النفط على هيكل ومصادر النمو في الشرق الأوسط وخاصة في إيران، حيث تمحورت دراسته حول توصيف الدول المعتمدة على الإيرادات النفطية³، وقد تم إقتراح التعريف الأساسي للدولة الربعية الذي ينصرف إلى: " الدولة الربعية هي تلك التي تتلقى بكميات كبيرة وبشكل منتظم الربيع المتولد خارجيا (الإيجار الخارجي the external rent)"⁴. وبالتالي فإن الدولة الربعية هي: " الدولة التي لا تعتمد على ما هو متولد من فائض الإنتاج، ولكن تعتمد على العائدات أو الربوع المتولدة خارجيا، مثل تلك المعتمدة على النفط". فعالبا ما يصف الخبراء في المجال، معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا " بالدول الربعية " لأنها تستمد جزءا كبيرا من عائداتها من الإيجارات الخارجية.⁵ كما تم التطرق بصورة أشمل إلى الدولة الربعية من خلال تعريفها على أنها: " الدولة التي تتأني نسبة كبيرة من إيراداتها من الإيجارات الناتجة من المعاملات الدولية، ويحدد مؤشر الربعية بناء على تلك الحصة من الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن تصدير النفط، أو المعادن، المساعدات العسكرية والإقتصادية الأجنبية، وتحويلات العاملين والسياحة الدولية"⁶. وقد تم سن ثلاث شروط إعتمدها الكاتب (Islam Y. Qasem) في تعريف الدولة الربعية ضمن كتابه Security Policies: Saudi 'Oil and Arabia, 1950-2012، وهي تتمثل: أولا، في ان عائدات الدولة تعتمد بشكل كبير على المبيعات الواسعة من النفط) بإعتبار سيادة الدولة على مواردها، وإرتفاع الأسعار في الأسواق العالمية للنفط) أو أي مصادر خارجية أخرى. ثانيا:

¹ - زياد حافظ واحرون، البنية الاقتصادية في الاقطار العربية و أخلاقيات المجتمع، البنية الاقتصادية والنظام السياسي و الفساد في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 2009، ص- ص : 46 - 47 .

² - look at : Hossein Mahdavy, « **The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran**, Studies in the Economic History of the Middle East, Oxford, Oxford University Press, 1970

³ - Islam Y. Qasem , **Oil and Security Policies: Saudi Arabia, 1950-2012**, BRILL, Leiden, Boston, 2015, P : 4.

⁴ - Douglas A. Yates, **Rentier State In Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in The Republic of Gabon**, First Printing, Africa World Press, Inc, Trenton, NJ, 1996 , P : 11.

⁵ .<http://www.maxwell.syr.edu/uploadedFiles/exed/sites/ldf/Academic/Ross%20%20Does%20Oil%20Hinder%20Democracy.pdf> (24/11/2015)

⁶ - J. Craig Jenkins, Katherine Meyer, Matthew Costello, and Hassan Aly, **International Rentierism in the Middle East Africa, 1971–2008**, International Area Studies Review, September 2011; vol. 143, P: 3.

الإنفاق العام يمثل نسبة مساهمة عالية في الناتج المحلي الإجمالي. وثالثاً: جزء صغير (ففة قليلة) من السكان هي المسؤولة عن توليد الربح .

تجدر الإشارة إلى أن إطلاق صفة الدولة الربعية ليس بالضرورة أن تكون ملازمة للدولة في كل الفترات ، وإنما في ضوء مقدار ما تسهم به العائدات الربعية الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي، وبهذا المعنى قد تتحول الدولة من ربعية إلى شبه ربعية أو العكس نتيجة للوضع الإقتصادي والسياسي الذي يحكم إقتصاد تلك الدولة. فالعمل على تنمية مصادر الإيرادات غير المعتمدة على الموارد الناضبة من شأنه أن يغير من وصف تلك الدولة فضلاً عن أن إنخفاض الإحتياطي النفطي نتيجة للإستنزاف الذي يحصل فيه أو زيادته ليستكشافات جديدة هو الآخر ينعكس على الصادرات النفطية مما ينقل الدولة من حالة إلى أخرى. وثمة عوامل أخرى لها الأثر نفسه مثل الأسعار العالمية للنفط الخام ودرجة إستقلالية الدولة وسيادتها على مواردها الطبيعية هي الأخرى تؤثر في العائدات الربعية الخارجية ، وبالتالي فهي المعيار الأهم في إطلاق صفة الدولة الربعية أم لا. ومما ينبغي التأكيد عليه هو أن الدولة الربعية بوصفها العام ليس بالضرورة أن تكون متصلة بالنفط، فإسبانيا في نهاية القرن السادس عشر تعطينا مثلاً تاريخياً لدولة ربعية إتمدت في معاشها على ذهب وفضة الأمريكيتين، كما أن هناك مداخيل ربعية أخرى تجعل من بعض الدول بمصاف الدولة الربعية ، كما في مصر والأردن وسوريا واليمن وفلسطين، إذ أن الإعانات الدولية وتحويلات العاملين من خارج بلدانهم فضلاً عن عوائد خارج قطاع النفط تسهم مجتمعة في تعزيز موازين المدفوعات لبلدانهم . من جانب آخر يشار أيضاً إلى أنه ليس بالضرورة أن تكون كل دولة منتجة للمواد الخام أو مصدرة لها تصنف بكونها دولة ربعية، وحتى تكون كذلك يجب أن يتحصل الدخل (الربح) فيها من الخارج و أن يشكل في الوقت نفسه نسبة كبيرة في ناتجها الإجمالي. ولهذا فإن الدولة المنتجة للنفط والمستهلكة لجميع إنتاجها النفطي أو القسم الأكبر منه مما يترتب على ذلك بأن تصبح العائدات النفطية الخارجية لا تشكل جزءاً مهماً من ناتجها الإجمالي لا تعد دولة ربعية وذلك كما في الولايات المتحدة الأمريكية التي تأتي بالمرتبة الثالثة من حيث إنتاج النفط الخام بعد السعودية وروسيا. لم يقتصر التوصيف عند هذا الحد، إذ أن بعض الدول المصدرة للنفط الخام تعد وفقاً لضمون الدولة الربعية، دولا شبه ربعية في حالة ما إذا كانت مساهمة عائداتها النفطية لا تشكل نسبة كبيرة في ناتجها الإجمالية. وبهذا توصف الدولة الربعية في كونها دولة خارجية الموارد تسمى أحياناً بدولة الموارد الخارجية. تأسيساً على مفهوم الدولة الربعية ، فإنه يمكن إعتبار أن الدول العربية النفطية بمجملها تمثل أتمودجا تتجسد فيه كل مدلولات الدولة الربعية إذ تسهم العوائد النفطية بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الربح الخارجي المتولد تستحوذ عليه الطبقة الحاكمة وذلك بسبب نمط الملكية في الحقول النفطية من هذه البلدان، فالدولة هي الجهة الرئيسية التي تحصل على الربح الخارجي وبدورها تلعب دور الوسيط بين المنتج للربح وبقية القطاعات الإقتصادية من خلال الإنفاق الحكومي للعائدات النفطية، مما يمكن الدولة من أن تلعب دوراً رئيساً في توزيع الربح على السكان وتحديد النسيج الإقتصادي والإقتصادي للمجتمع الأمر الذي يؤدي إلى تعاضم الدور الإقتصادي للدولة، وفي هذه الميزة التي خصت بها الدولة نفسها تكون هي المستفيد المباشر من الربح الخارجي، فتركيز القوة الإقتصادية بيد الأقلية تساعد في السيطرة السياسية مما يمكنها من الإستيلاء على الربح الإقتصادي دون خوف من ردود فعل الغالبية، ولاسيما أن إعادة توزيع الربح على الشرائح

الاجتماعية وانشغالهم في كيفية إستخدامه، جعل الغالبية من المجتمع تتعاطف مع مثل هذه الإجراءات، وإذا كان الحكم بإطلاق هذا التوصيف يخص الدول العربية النفطية، فإن آثار الربيع النفطي يطال جميع البلدان العربية غير النفطية فانها يمكن أن تصنف ضمن الدول شبه الربعية إنطلاقاً من تأثيرها غير المباشر، أو إستفادتها غير المباشرة من الربيع النفطي، إذ شكل النفط مصدر دخل غير مباشر لها وكانت أوجه إستفادتها منه على الأخص من خلال المساعدات التي قدمتها لها الدول النفطية أو المداخل التي حققتها قواها العاملة من عملها في الدول النفطية¹.

إنطلاقاً من عرض أهم الأدبيات التي عالجت مفهوم الدولة الربعية، فإنه يمكن الإعتماد في هذه الدراسة على تعريف الدولة الربعية في سياق الطرح الذي قدمه مهداوي (Mahdavy, 1970) و (Ross 2001) بأنها: " كل دولة تعتمد بصورة جوهرية على الإيرادات المتولدة خارجياً عن طريق الربيع المتأتي من تصدير موارد طبيعة محدودة (النفط) يُنظر إليها على أنها موارد إستراتيجية، ويتم توليد هذا الربيع عن طريق فئة محدودة، عادة ما تمثل في الطبقة الحاكمة التي تتولى عملية إستخدام وتوزيع الإيرادات الربعية في تحقيق برامجها التنموية وتلبية حاجات الأفراد".

تعد الدولة الربعية نظاماً فرعياً (a Sub-system) للإقتصاد الربعي* (الدولة تحتل المجتمع وإقتصاده في كثير من الأحيان، غير أن طابع الدولة يعطي البعد السياسي والمؤسسي قبل شيء آخر، أما المجتمع و / أو الإقتصاد فيعالج الآليات التي يتم من خلالها التشابك الإقتصادي بما في ذلك البعد السياسي²) ويعتبر التعريف الذي قدمه 'لوتشيانى' للإقتصاد الربعي من أهم التعاريف وأوضحها، حيث عرفه بأنه: " الإقتصاد المدعوم بصورة أساسية بنفقات الدولة في حين أن الدولة نفسها مدعومة بربيع خارجي"، ويشير الإقتصاد الربعي أو القائم على الربيع إلى الإقتصاد الذي يتمحور أدائه على إستغلال القطاع الربعي، الذي يعتمد نشاطه على إستغلال الموارد الطبيعية الباطنية، مثل: المحروقات في حالة دولة الجزائر (سيتم إسقاط الدراسة في جانبها التطبيقي على حالة دولة الجزائر) وبالتالي يشكل أداء القطاع الربعي خاصية عضوية لأداء الإقتصاد ككل، فنجد أن الدول النفطية على سبيل المثال لا تشكل الموارد النفطية فيها مصدراً للتصدير والحصول على العملة الصعبة فحسب، بل إنها تشكل المصدر الأساسي لموارد الميزانية العامة، والأخطر من ذلك يتجسد في أنها تتحكم في ديناميكية القطاعات الأخرى غير النفطية - خارج قطاع المحروقات - التي يصبح أداؤها تابعا لسلك وقوة القطاع الربعي³.

¹ - حامد عباس محمد المزروع، اتجاهات الإنفاق العام في الدولة العربية الربعية، المملكة العربية السعودية أنموذجاً، أطروحة دكتوراه فلسفة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد قسم الإقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2007، ص - ص: 62 - 65.

* معالجة مصطلحي الدولة الربعية والإقتصاد الربعي، ليس من باب إثارة جدلية مفهوم الدولة الربعية وإشكالية مصادر الربيع في تحديد المفهوم، و لكن من أجل البحث في البعد السياسي للدولة الربعية والذي يلقي بضلاله على النشاط الاقتصادي، وفق ما سيتم التطرق له لاحقاً.

² - Islam Y. Qasem ,Op -Cit , P : 13.

³ - لطرش الطاهر، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الربيع: محاولة تحليل اثار التنظيم الربعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان 2013، ص: 4.

تجاوزا لجدلية العلاقة بين الإقتصاد الريعي والدولة الرعية، فإن هذه الدراسة سوف تبني مصطلح الإقتصاد الريعي على أن يجسد مصطلح الدولة الرعية أحد إمتداداته، كما سيتم الإسقاط فقط على الإقتصاديات النفطية كأ نموذج عن الإقتصاديات الرعية*.

6 2 - نظرية الدولة الرعية والدولة الرعية المتأخرة

ظهرت النظرية الرعية في بداية السبعينات من القرن الماضي، حيث وضعها أسسها الإقتصادي الإيراني 'حسين مهدي' لتصنيف العلاقة بين الدولة التي تستقي جزءا كبيرا من دخلها من مصادر خارجية، على شكل ربع من تصدير النفط والمجتمع، كما طورت هذه النظرية على يد 'جياكوم لوشيانيني'، 'حازم بيلوي' ضمن الكتاب الشهير الدولة الرعية تطورت في سياق الطفرتين النفطيتين بين عامي 1973 - 1985 ووفقا للكاتبين فإن مميزات الإقتصاد الريعي المثالي تتلخص في أربع نقاط أساسية¹:

أ - مصدر الربع من خارج الإقتصاد؛

ب - إيرادات الدولة مستمدة في الأغلب (أكثر من 40 %) من عوائد تصدير النفط، أو من مصادر خارجية أخرى؛
ت - مخالبية الشعب يشارك في عملية الإستهلاك وإعادة توزيع الربع، بدلا من إنتاجه؛
ث - الدولة هي المستفيد الرئيسي من الربع.

أما الديناميات** التي تتميز بها الدولة الرعية، فيمكن تلخيصها من خلال ما يلي²:

أ - محورية الدولة: حيث تصبح المحرك الرئيسي للإقتصاد والسياسة والمجتمع، وصاحبة القرار في عملية توزيع الثروة كما وكيفا على أفراد المجتمع، عن طريق الإنفاق الحكومي الذي يمثل نسبة هامة من الناتج المحلي الإجمالي؛

ب - الإستقلالية العالية للدولة عن القطاعات المختلفة، أو جماعات الضغط في المجتمع أو الإقتصاد، ذلك أن إيراداتها غير متأتية من الضرائب؛ وباعتبار الدولة مستقلة عن قوة الإقتصاد المحلي، فهي ليست في حاجة إلى صياغة سياسات إقتصادية، حيث تحتاج فقط سياسة نفقات؛

* تنصرف الإقتصاديات الرعية إلى اقتصاديات رعية خارجية، وتتضمن : ربع النفط الغاز، ربع المعادن، ربع الممرات وخطوط النقل الإستراتيجية، ربع السياحة، ربع تحويلات المغتربين العاملين في الخارج، ربع المساعدات الخارجية، أما الأنواع الداخلية للربع فتتضمن ربع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة، ربع المضاربات المالية، ربع المضاربات العقارية، ربع الخدمات.

¹ - ثناء فؤاد عبد الله وآخرون ، مرجع سابق، ص- ص: 336 - 337.

** نظرية تفسير الكون بلغة القوى وتفاعلها وتشير الى الدينامية والنشاطية.

² - ثناء فؤاد عبد الله وآخرون، مرجع سابق، ص- ص: 337 - 339.

ت - تسير العلاقات في إطار ما يسمى " العلاقات الأهلية المورثة المحدثه * Neopatrimonialism"، التي تشرح الآلية التي تقوم من خلالها الدولة الريعية بتوزيع ثروة النفط تسيير العلاقات مع النخب في المجتمع والتي تعوض العجز في التمثيل السياسي الأوسع، وتخلق نموذج مشوه للديمقراطية.

ث - يشكل قطاع التجارة والخدمات جزءاً مهماً من الإقتصاد على حساب القطاع الصناعي، ويشير 'تيم نبلوك' إلى أنه هناك دينامية قوية ضد الإنتاج، لأن من مصلحة الدولة أن تستورد حتى تلبى المطالب الشعبية من المواد المستهلكة بأسعار معقولة؛

ج - يتسم المجتمع المدني بالضعف وقلة التنظيم من أجل المطالبة بالتمثيل السياسي، المشاركة في صنع القرار السياسي والإقتصادي، حيث أن الوفرة المالية التي تتمتع بها الدولة الريعية تؤدي إلى عملية المقايضة بين الحقوق السياسة والرخاء الإقتصادي؛ وتشير الأدلة التحريية إلى أن ريع النفط الخاضع للمداخيل وحجم السكان يملك قدرة تفسيرية كبيرة لضعف إدارة الحكم عبر عاملي عدم فرض الضرائب وإعادة توزيع الريع بما يضعف عنصر المساءلة، وعلى الرغم من أنه قد يحدث أن لا يكون وجود الثروة النفطية في الدول الريعية سبباً في غياب الحكم الراشد، إلا أنه يكون سبباً في صعوبة نمو مؤسسات الحكم الجيد¹.

تطورت نظرية الدولة الريعية لتستوعب التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي طرأت على الدول الريعية منذ السبعينات، تحت تسمية نظرية الدولة الريعية المتأخرة، وفيما يلي يتم إيراد خصائص الدول الريعية المتأخرة كما حددها ماثيو غري في كتابه:

أ - دولة متجاوبة، لكن غير ديمقراطية؛

ب - الإفتتاح في ظل عصر العولمة، لكن مع بقاء مستوى ملحوظ من الحماية الإقتصادية؛

ت - تبني سياسة تنمية نشطة مبنية على التخطيط للمدى البعيد؛

ث - التحول إلى إقتصاد تدفعه الطاقة بدلا من إقتصاد محوره الطاقة؛

ج - رأسمالية الدولة المبادرة؛

ح - سياسة خارجية نشطة ومبتكرة.

* Neopatrimonialism : is the vertical distribution of resources that gave rise to patron-client networks based around a powerful individual or party. Once argued to be necessary for unification and development after decolonization, these regimes have supplanted the role of the inherited colonial institutions for the benefit of a few individuals. It is significant nowadays because it affects almost all sub-Saharan states to differing degrees and is not regarded as corrupt behaviour by the population, who rely on the system for their own survival. Neopatrimonialism affects policy making, especially development projects, and is responsible for the misuse of aid and state budgets. Fo more information look as:

- Ana huertae Francisco, Neopatrimonialism in Contemporary African Politics, E-INTERNATIONAL RELATIONS STUDENTS, JAN 24 2010. www.e-ir.info/2010/01/24/to-what-extent-can-neopatrimonialism-be-considered-significant-in-contemporary-african-politics/ (19/01/2016) .

- Oliver Schlumberger, Structural Reform, Economic Order, and Development : Patrimonial Capitalism review of International Political Economy, Vol, 15, no 4 , October 2008.

¹ - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا: إدارة حكم أفضل لاجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، تعزيز التضمنية والمساءلة ، دار الساقى، بيروت - لبنان ، 2004، ص: 120.

2- لعنة الموارد أو مفارقة الوفرة في الإقتصاديات الريفية

يفترض أن تتمتع البلدان الغنية بالموارد بميزة إضافية في عملية التنمية، ولكن أغلب هذه الدول (النفطية) شهدت إنخفاضاً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي* - مرحلة ما بعد 1970 - وفي إطار توصيف ودراسة العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي برز مصطلح لعنة الموارد Resource Curse، حيث برز لأول مرة ضمن أعمال الإقتصادي Richard Auty 1993، بحث تم إقرار فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في إستغلالها لتحقيق ورفع معدلات النمو الإقتصادي، ذلك أن الدول الغنية بالموارد سجلت مستويات للنمو والأداء الحكومي متراجعة مقارنة بتلك التي لا تملك الموارد، وهو ما يعطي نتيجة تخالف المنطق الإقتصادي القائم على العقلانية، ذلك أن وفرة الموارد شكلت عائق (غير محفزة) لعملية النمو الإقتصادي، عبر إقرار علاقة سلبية - دون إغفال الإستثناء لحملة من الإقتصاديات مثل: أندونيسيا...) بين وفرة الموارد والنمو الإقتصادي.

وقد إقترحت عدة تفسيرات لهذه الظاهرة، ومن بينها الدراسة المقدمة إلى جامعة هارفارد (A. Frankel Jeffrey) (2012) ، والتي إقترحت ستة محاور ممكنة لتفسير لعنة الموارد، وهي: الإبتهاجات طويلة الأجل في الأسعار العالمية (أسعار السلع الأساسية) تقلبات وتذبذب أسعار الموارد الأولية، أثر المزاحمة الدائم للتصنيع، إستبدادية وإحتكار القلة لمؤسسات النفط ظاهرة المرض الهولندي، وأخيراً فوضى المؤسسات (Anarchic Institution)¹. حيث وجدت دراسات عديدة مثل: دراسة (Ahmad and Singh 2003 **) أن وفرة الموارد الطبيعية تبطئ النمو الإقتصادي لأنها تميل إلى تقويض المؤسسات الإقتصادية في البلاد، وقد وجد (Sala-i-Martin and Subramanian 2003) أن وفرة الموارد الطبيعية لها تأثير ضار على جودة المؤسسات المحلية - كما أن سهولة الحصول على الأموال في شكل ريع للموارد، قد يقلل من الحوافز لتنفيذ الإصلاحات الإقتصادية المطلوبة - ومن خلال هذه القناة على النمو على المدى الطويل². بالتالي فإن نوعية المؤسسات في الدول ذات الوفرة من الموارد الطبيعية تعتبر مدخلاً إستراتيجياً لتفسير لعنة الموارد، وذلك لطبيعة الإرتباط المباشر بين قدرة المؤسسات على إدارة الموارد وخاصة الناصبة على النحو الذي يحقق التنمية المنشودة (يناقش هذا العنصر في سياق معالجة الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات الريفية عبر تصميم السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية الملائمة).

أولاً: المرض الهولندي: تم إستخدام مصطلح المرض الهولندي لأول مرة في المجلة الإنجليزية "The Economica" سنة 1977 في محاولة لوصف ظاهرة تعرف بإسم المرض الهولندي أو متلازمة هولندا، و يوضح Corden, (1984) أن وفرة الذهب في أستراليا ونمو رأس المال السويسري ونمو الذهب في إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية في القرن السادس عشر

* look at : Sachs J.D. & Warner A.M. , "Natural Resource Abundance and Economic Growth", National Bureau of Economic Research , Working paper 5398 , Cambridge , December , 1995

¹-The World Bank, **where is the Wealth of nations? Measuring Capital for the 21st Century**, a publication of The World Bank, Washington, 2006, P: 49.

** Ahmad, Ehtisham, and Raju Singh. 2003. **"Political Economy of Oil-Revenue Sharing in a Developing Country: Illustrations from Nigeria."** IMF Working Paper No. 03/16. Washington, D.C.: IMF.

² - Mark Gallagher and Steve Rozner , **Tools For Treating The Resource Curse** , From Curse to Cures Practical Perspectives on Remediating the Resource Curse , DEVELOPING ALTERNATIVES, volume 11 issue 1 spring 2007, P: 28.

هي حالات أو عناصر تشكل أمراض هولندية ، والحقيقة هي أن البلدان غالباً ما تميل إلى أن تشهد إنخفاضاً شديداً في إنتاج قطاعات أخرى من إقتصاداتها، كلما بدأ أن إكتشاف قطاع معين يورث في أذهان مواطنيها أن النهاية قد حانت للفقير على أرضهم¹ ، وتهم الأدبيات الإقتصادية المتعلقة بالمرض الهولندي، بتفسير الآثار السلبية التي تترتب على قطاعات الإقتصاد، ولاسيما القطاعات المنتجة خاصة الصناعة، جراء الزيادة في كمية وأسعار الموارد الطبيعية، ذلك أن طفرات الموارد تؤدي إلى زيادة الطلب على نحو يرفع الأسعار ويضر بالقطاعات التي تستخدم تلك الموارد كمدخلات للتصدير، وهو ما يصف تماماً المشهد الإقتصادي الهولندي عقب إكتشاف الغاز الطبيعي والبتروك في بحر الشمال، حيث تراجع القطاع الإنتاجي الصناعي (سيادة ظاهرة اللاتصنيع، وبالتالي فإن تلاشي الأثر الخارجي الضروري للنمو من خلال تراجع أداء إنتاج وصادرات المنتجات الصناعية أدى إلى تراجع معدلات النمو المحققة) في هولندا وصاحب ذلك تزايد معدلات البطالة وإرتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الهولندية * مما أدى إلى إنخفاض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً. وينصرف المرض الهولندي أو المتلازمة الهولندية إلى سيادة حالة من التوسع غير المتوقع ضمن قطاع معين يتمتع بميزة تنافسية على المستوى الدولي، مما يؤدي إلى تراجع القطاعات الأخرى لصالح نمو هذا القطاع بحيث تنتقل عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا القطاع (القطاع المزدهر أو المنفجر Booming Sector ، أي أن كل زيادة كبيرة وغير متوقعة في أسعار السلع غير التجارية والخدمات تؤدي إلى نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج سلع تجارية أو قابلة للتبادل التجاري مثل: منتجات الصناعة التحويلية والمنتجات الزراعية ...² . فنظرية المرض الهولندي برزت كإطار لدراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي، حيث تدفع طفرة الموارد الطبيعية إلى حركة الموارد من القطاع التقليدي في الدولة إلى قطاعي الموارد الطبيعية الخام والخدمات الشيء الذي يعمل على تدهور القطاع الإنتاجي الحقيقي (سيادة جهاز إنتاجي غير مرن) للدولة والذي يعتمد عليه في تحقيق التنمية في الأجل الطويل.

في هذا سياق ظهرت عدة نماذج مفسرة لنظرية المرض الهولندي، ويمكن فيما يلي إستعراض أهمها، وهو نموذج 1982 Corden and Neary (انظر الشكل رقم: 3-1) حيث يفترض هذا النموذج وجود ثلاث قطاعات في الإقتصاد وهي: القطاع المزدهر (يشمل مختلف القطاعات التصديرية التي تتميز بإرتفاع أسعار منتوجاتها في السوق الدولية بشكل مفاجئ وكبير) والقطاع المتأخر (يتضمن السلع التجارية لقطاعي الصناعة والفلاحة) بالإضافة إلى قطاع السلع غير التبادلية (تتحدد أسعارها في السوق المحلية، ويتضمن الخدمات الحكومية، البناء النقل) ... وبصورة مفصلة فقد انصبت الدراسة على إثر الإنفجار في قطاع المناجم بإعتبار القطاع المنفجر أو المزدهر على السلع التبادلية أو التجارية في

¹- Bitrus Nakah Bature, The Dutch Disease And The Diversification Of An Economy: Some Case Studies, IOSR Journal Of Humanities And Social, Volume 15, Issue 5 ,Sep. - Oct. 2013, P: 07. <http://www.iosrjournals.org/> (14/02/2016).

* أقر أن إكتشاف الموارد البيعية والمنجمية في أي دولة تؤدي إلى نمو عرض الصادرات مما يحقق فائض في ميزان المدفوعات مما يخلق إرتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية أو إرتفاع معدل التضخم المحلي، انظر:

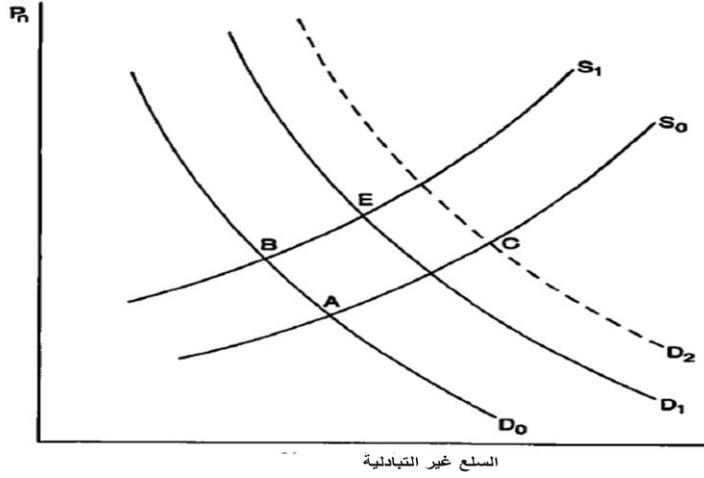
-Gregory,R.G, **Some implication of the growth mineral sector**, Australian Journal of the Agricultural Economics, 1976.

² - Marc-Antoine Adam, **la maladie hollandaise :une étude Empirique Appliquée à Des Paves En Développement Exportateurs de pétrole**, université de Montréal, canada , 2003,P :8

. <https://papyrus.bib.umontreal.ca/xmlui/bitstream/handle/1866/214/a1.1g934.pdf?sequence=1> (14/02/2016).

القطاعات خارج قطاع المناجم، وبافتراض وجود عوامل خاصة (رأس المال) وعوامل متحركة بين القطاعات الثلاث (العمل) ¹.

الشكل رقم: 3-1: نموذج Corden and Neary 1982 لتفسير المرض الهولندي



Source : W.M.Corden, Op-Cit, P: 361.

أقر الإقتصاديين Corden و Neary أن المرض الهولندي يؤدي إلى تجلي أثرين وهما: أثر حركة الموارد، أثر الإنفاق حيث :

أ - أثر الإنفاق، يظهر اثر الإنفاق من خلال إنتقال منحنى الطلب من D_0 إلى D_1 وفق ما يلي:

إن العوائد المالية الناتجة عن التوسع في القطاع الانفجاري يخلق فائض في ميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وكذا الفردي، وبالتالي خلق طلب إضافي على السلع الإستهلاكية والخدمات، فينتقل منحنى الطلب من حالة التوازن (النقطة A) إلى حالة أعلى من الأولى عند (النقطة B) هذا ما يستدعي زيادة الطاقة الإنتاجية، مما ينتج عنه إنتقال عوامل الإنتاج (العمل) من القطاعات الأخرى إلى القطاع الانفجاري. وكنتيجة لزيادة الطلب على السلع الإستهلاكية سيرتفع معدل صرف العملة المحلية مقارنة مع نظيرته، مما يجعل أسعار السلع المستوردة منخفضة مقارنة بأسعار السلع المحلية، وينتج عن ذلك زيادة الواردات عن الصادرات، وينتقل إقتصاد الدولة من إقتصاد يعتمد على الصناعة إلى إقتصاد يعتمد على التجارة، وبالتالي عجز الميزان التجاري لتكون المحصلة النهائية عجز ميزان المدفوعات؛ ب - أثر حركة عوامل الإنتاج، ويظهر ذلك من خلال ² :

-تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر إلى القطاع المزدهر نظرا لإرتفاع الأجور وتحسن الخدمات الإجتماعية وهذا ما يقود إلى ما يعرف بأثر اللاتصنيع المباشر؛

¹ - W.M.Corden, **Booming Sector And Dutch Disease Economics : servey and consolidation**, Oxford Economic Paper 3, 1984, P : 360.

² - زرواط فاطمة الزهراء ، بورواحة عبد الحميد، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري : دراسة قياسية للفترة 1980 - 2014، المؤتمر الأول تحت عنوان : السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 ، سطيف - الجزائر .2015

- تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر إلى قطاع السلع غير التبادلية، ويتحلي ذلك من خلال توجه أغلب الإستثمارات نحو مشاريع كبناء الطرق والمطارات...، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على سلع القطاع غير التبادلي، وبالتالي تحول اليد العاملة من القطاع الصناعي نحو القطاع غير المنتج، ومن ثم تراجع الصناعة وهو ما يعرف بالتراجع غير المباشر للتصنيع.

عموما بينت أغلب الدراسات التي تناولت التوسع في القطاع المصدر للموارد الطبيعية (الطاقة) أنه يؤدي في الحالة العامة إلى إرتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، زيادة الإنتاج في قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري وتراجع العمالة والإنتاج في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري من خلال أثري حركة الموارد والنفقات، وبالإضافة إلى هذا التأثير على الإقتصاد الحقيقي، فإن لإنتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية أثر نقدي في المدى القصير S.Edwards (1985) ، (1985) ، J.P.neary & S.Van Wjinbergen(1986) ، M.Aok & S.Edwards (1982) يتجسد في زيادة الطلب على النقود، بالإضافة إلى توسع القاعدة النقدية وزيادة عرض النقود، لتكون المحصلة النهائية إرتفاع الأسعار المحلية ومعدلات التضخم، وبصورة عامة إرتفاع سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير¹.

كما ظهرت مقارنة جد مهمة لتفسير العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي في منتصف التسعينات في سياق الإقتصاد السياسي كبديل لنظرية المرض الهولندي بدعوى عدم واقعية فروضها من جهة، وعدم القدرة على تفسير لعنة الموارد بصورة كاملة، ومن بين الدراسات المنطوية ضمن لواء هذه المقاربة نجد دراسة الباحثين Lane و Tornel 1995 حيث يفسران وفرة الموارد الطبيعية وما ينجر عنها من ريع إقتصادي كبير، يدفع كل من الأفراد، المؤسسات والحكام إلى السعي للحصول على نصيب أكبر من هذا الريع، مما يؤدي إلى إنتشار الرشوة والفساد، وتراجع الديمقراطية وإنعدام الكفاءة المؤسسية لإدارة وإستغلال هذه الموارد الطبيعية على النحو الذي يحقق التنمية المنشودة، وبهذا يكون السبب الجوهري لعنة الموارد هو عدم قدرة الدولة على التعامل مع هذه الطفرة، وفشلها في إدارة وإستغلال هذه الثروات².

بالتالي فالمرض الهولندي يصف مختلف إعادة التوزيع القطاعي التي يتولد عنها تشوه في هيكل الإقتصاد لصالح قطاع واحد، ويقترن ذلك بغياب كفاءة التخصيص وسيادة الفساد مما يعطل مسار إرساء التنمية المنشودة وهو ما ينطبق على حالة الإقتصاديات الريفية.

ثانيا: أسعار الموارد (الموارد النفطية) المتقلبة prices fluctuations أو المتطايرة volatile (انظر الشكل رقم: 2-3 الإتجاه العام لأسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث يعتبر أحد السلع الأساسية الأكثر تقلبا) قد تعقد من إدارة الإقتصاد الكلي، مما يؤدي إلى تفاقم الصراعات السياسية حول تقاسم وإدارة إيرادات المورد الذي يتفرد بأنه سلعة جيواستراتيجية ناضبة، مما يؤدي إلى إرتفاع حالة عدم اليقين حول حركة أسعاره³؛ وبالنظر إلى حالة عدم اليقين المتعلقة

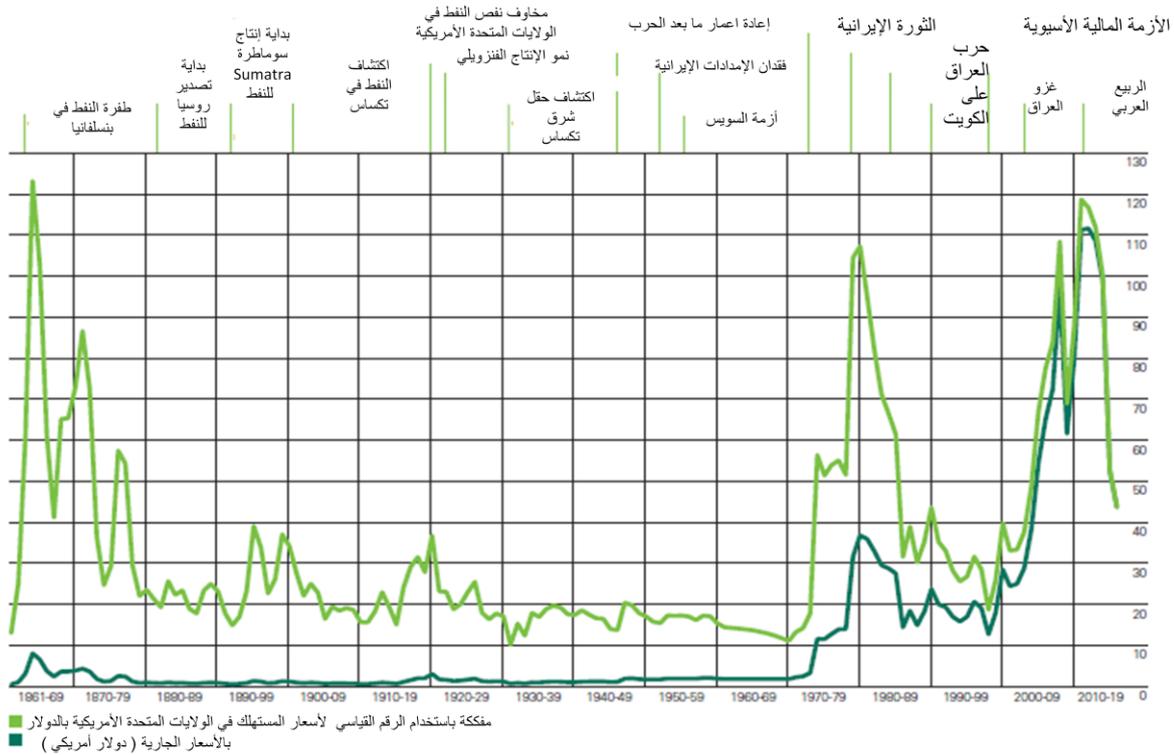
¹ - شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي : دراسة حالة الاقتصاد الجزائري ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادي، تخصص نقود، بنوك ومالية كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان - الجزائر، 2012/2011، ص: 18 - 21.

² - بن رمضان أنيسة، بلمقدم مصطفى، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي : دراسة حالة البترول في الجزائر ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارة، العدد الخامس عشر، جوان 2014، ص: 299 - 300.

³ - Omgba, L. D, Op-Cit, P : 5.

بحركة أسعار النفط فقد بين تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009، أن معظم البلدان الريفية إختارت مقارنة قائمة على وضع قسم كبير من مكاسبها في إستثمارات أجنبية وإحتياطات خارجية وصناديق ضامنة لتحقيق الإستقرار النفطي في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط في الأسواق الدولية وتسديد الديون، بالإضافة إلى تشغيل إستثمارات محلية ضخمة في مجال مجال العقار، النفط، النقل الاتصالات والخدمات الإجتماعية...، وهو تحول شامل عن المقاربة التي كانت سائدة في الماضي والتي تركز على الإستيراد والإستهلاك، وهو ما يطرح تساؤلات كبرى حول مدى سلامة هذه التوجه في ظل الأوضاع التي يشهدها الإقتصاد العالمي، ومدى الإستجابة لضوابط الإستدامة في إرساء بنية إقتصادية قوية ودحر سمة الضعف.

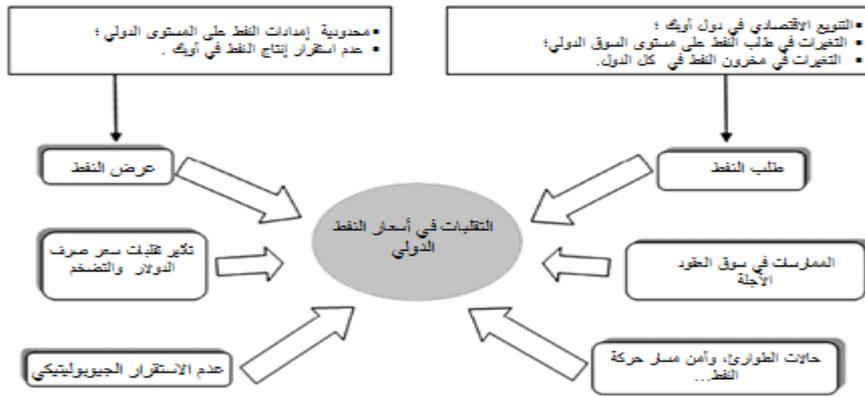
الشكل رقم: 3-2: الإلتجاه العام لأسعار النفط الخام 1861 - 2016



Source : Statistical Review of World Energy, England, British Petroleum, 2017, P : 20.

من خلال تتبع الإلتجاه العام لأسعار النفط الخام في السوق الدّولية، يتضح أن هذه السلعة شديدة التقلب كونها لا تمثل سلعة تجارية فحسب، إنما هي سلعة إستراتيجية، وذات سمات شديدة الحساسية لمجموعة واسعة من المتغيرات الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية والأمنية والثقافية والبيئية، وهو ما يجعل النمو المتولد عنها على مستوى الإقتصاديات الريفية متذبذب تبعاً لتأثير العوامل المتحركة ومرتبطة بصورة مباشرة بحركة النمو الإقتصادي العالمي. ويمكن إستعراض أهم المتغيرات المتحركة في حركة أسعار النفط الدولي من خلال عرض الشكل الموالي:

الشكل رقم:3-3: العوامل المؤثرة على تقلب أسعار النفط الدولي



Source : Lingyu Yan, **Analysis of the International Oil Price Fluctuations and Its Influencing Factors**, American Journal of Industrial and Business Management, 2012, P :41.

على الرغم من الجدل الكبير الذي يحيط بمحددات أسعار النفط في الأسواق الدولية، إلا أن الكتابات الاقتصادية تلتف حول جملة من المقاربات يتجسد أهمها في ثلاث مقاربات أساسية، وهي: الأسعار في إقتصاديات الموارد الناضبة إطار العرض والطلب، والمقاربة غير النظامية أو النهج غير الرسمي؛ فمعظم المحللين الذين يستخدمون نظرية الموارد القابلة للإستنفاد كأساس لفهم سوق النفط يقرون بأن أسعار النفط يجب أن تظهر إتجاها تصاعديا (Krautkraemer, 1998). وقد أدت رؤى هذه الكتابات إلى إشتقاق نماذج غير هيكلية لسلوك أسعار النفط لا تحدد بشكل واضح العرض والطلب على النفط والعوامل الأخرى المؤثرة عليها (انظر على سبيل المثال: Pindyck, 1999; Dufour et al, 2006). وعلى النقيض من ذلك في إطار العرض والطلب، يتم وضع نموذج لسوق النفط بإستخدام المعادلات السلوكية التي تربط بين العرض والطلب على النفط لمحدداته المختلفة، وخاصة نمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط والإحتياجات. ويستخدم النهج غير الرسمي عادة لتحديد العوامل الإقتصادية والجيوسياسية والعوامل العرضية التي تؤثر على الطلب والعرض، إذ تلعب الأزمات النفطية والعوامل الجيوبوليتيكية، والكوارث الطبيعية (إعصار هارفي، إعصار إيرنا...) دور أساسي في التأثير على أسعار النفط.

شهدت سوق النفط تحولات هيكلية جعلت أسعار النفط على مسار جديد، ويشير أتباع هذا الرأي إلى تآكل القدرة الإحتياطية في سلسلة إمدادات النفط بأكملها، وظهور مستهلكين كبيرين جديدين على الساحة الدولية (الصين بشكل رئيسي، والهند بدرجة أقل)، وعدم اليقين الجيوسياسي الجديد في الشرق الأوسط بعد الغزو الأمريكي للعراق وعودة ظهور القومية النفطية في العديد من الدول المنتجة للنفط. ويفسر آخرون سلوك أسعار النفط مؤخرا من حيث الدورية (cyclicality) لأسعار السلع الأساسية، فعلى غرار جميع المواد الخام، فإن إرتفاع أسعار النفط يحفز إنتاج النفط

* See : Pindyck, R, **The long-run evolution of energy prices**, The Energy Journal, 1999.

Dufour, J.M, Bernard, J.T, Khalaf, L. , Kichian. M, **Structural change and the dynamics of energy prices: Identification-robust test for time-varying parameters**, Université de Montréal CIRANO and CIREQ Discussion Paper, 2006.

ويطغى من نمو الطلب عليه. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إنخفاض أسعار النفط مما يؤدي بدوره إلى تحفيز الطلب وزيادة أسعار النفط. وتعكس هذه الآراء المختلفة حول سوق النفط بوضوح سيناريوهات متباينة حول التطور المستقبلي لأسعار النفط¹. ويمكن تمييز مقاربات إتجاه الأسعار على المدى الطويل، حيث توجد مقاربتان متناقضتان، تقدم كل منهما حججا متضاربة، حول إتجاه تطور الأسعار الحقيقية على المدى الطويل، أما المقاربة الأولى: فتربط أساسا بالتوجه النظري التقليدي، من خلال أطروحات المدرسة الكلاسيكية حول محدودية الموارد الطبيعية والزيادة السكانية، وتفترض إتجاهها تصاعديا للأسعار؛ في حين أن المقاربة الثانية إرتبطت - في البداية - بأعمال 'سينغر وبريبش' حول إتجاه الأسعار الحقيقية للسلع الأولية إلى الإنخفاض على المدى البعيد، وتعتمد هذه المقاربة عموما على الملاحظات التجريبية، بغض النظر عن الإتفاق التام مع أفكار 'سينغر وبريبش'، كما تتمتع بنظرة متفائلة حول وفرة الطاقة مقارنة بالمقاربة الأولى².

عموما فقد تأثر سعر النفط في السوق العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2008 تحت وطأ حزمة من الصدمات النفطية، حيث أن الأزمة النفطية عام 1973 أطلق عليها تسمية أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم البرميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث قررت منظمة أوبك زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية بنسبة 400 أما الأزمة النفطية سنة 1979: فقد شهدت إرتفاعا في الأسعار وبشكل مفاجئ سنة 1979 وذلك إثر الحرب العراقية - الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى إنفجار أزمة بترولية ثانية، وأعقب ذلك الأزمة النفطية لسنة 1986 حيث شهد الأسبوع الأخير من الشهر الأول لسنة 1986 إنخفاض شديدا في سعر النفط، إذ إنخفض سعر بحر الشمال إلى 17,70 دولار للبرميل وإستمرت أسعار النفط في الإنخفاض إلى أن وصلت إلى أقل من 13 دولار للبرميل، كما أن الأزمة النفطية لسنة 1998 لم تكن أقل حدة من سابقتها، إذ حدث إختلال كبير بين العرض والطلب أدى إلى تدهور الأسعار إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، وقد شهدت أسعار النفط خلال سنة 2001 إنخفاضا بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها عادت للإنتعاش بداية من سنة 2002، لتستمر في تسجيل إرتفاعها خلال سنة 2003 على إثر حرب العراق وإضطرابات فنزويلا وبالنسبة للأزمة النفطية عام 2004 فقد تميزت بإرتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الإسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار/برميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987³ وإستمر الإرتفاع إلى غاية سنة 2006 بسبب تسارع جملة من الأحداث على مستوى الساحة الدولية وبلغ سعر النفط حدود قياسية خلال سنة 2008 بحوالي 150 دولار للبرميل، إلا أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى تراجع الأسعار بداية من

¹ - Bassam Fattouh, **The Drivers of Oil Prices: The Usefulness and Limitations of NonStructural model, the Demand-Supply Framework and Informal Approaches**, Oxford Institute for Energy Studies, March 2007, P.02.

² -Radetzki, M. Matières Premières: Historique Et Perspectives. Séminaire de Haut Niveau sur « **Les Ressources Naturelles, Finances et Développement: Faire Face aux Anciens et Nouveaux Défis** ». Organisé par la Banque d'Algérie et le FMI. Alger, (4 - 5/ 11/ 2010).

- Clarke, D, The Battle For Barrels. Great Britain: Profile Books Ltd, 2007.

³ - محمد بن بوزيان عبد الحميد لخديفي، **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012، البلد ص-ص: 188- 189.

أكتوبر 2008 ليصل إلى حوالي 80 دولار للبرميل و 40,12 دولار للبرميل في شهر ديسمبر 2008، كما شهدت سنة 2014 إتحاها عاما تنازليا في أسعار النفط جراء تكاثف مجموعة واسعة من العوامل لعل أهمها التطورات الجيوسياسية (الربيع العربي، روسيا...) وتساعد المشهد الإقتصادي العالمي على إثر حالة الإنكماش والتعافي الخجول في معدلات النمو الإقتصادي الذي لا يزال يعاني آثار الأزمة المالية والإقتصادية العالمية 2008، المضاربات، فضلا عن حالة عدم الإستقرار الأمني وتزايد موجة النزاعات العسكرية، والحروب الأهلية (سوريا، العراق، ليبيا...) والسياسة النفطية الأمريكية.

بعد إستعراض أهم المدخل المتعلقة بتفسير لعنة الموارد، يمكن الإشارة إلى أن المؤلفات المتعلقة بلعنة الموارد والتي قادتها أبحاث الإقتصاد القياسي حول أثر الغنى بالموارد في التنمية الإقتصادية، قد توصلت إلى إستنتاجات، أهمها¹ :
أ - إن الدول الغنية بالموارد تنمو ببطء أكثر من نظيرتها الفقيرة بالموارد، والتفسير في ذلك أن الغنى بالموارد يرتبط بالمصاعب الإقتصادية التي تعرف بآثار المرض الهولندي التي تردع النمو، ويُعاب على هذا التفسير أو النظرية العجز عن شرح نجاح بعض الحكومات في التعويض عن المصاعب الإقتصادية، فيما تعجز أخرى؛ فيما تذهب دراسات حديثة تنصب على نظرية لعنة الموارد إلى أن الإختلافات في إدارة الحكم تشرح لحد بعيد كيف تمكنت بعض الدول الغنية بالموارد من النمو بينما فشلت أخرى بذلك، وقد عمدت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الحكم الجيد أو الراشد وتصميم السياسات الإقتصادية في الدول الريفية لإرساء التنمية المستدامة؛

ب -الدول الغنية بالموارد أكثر عرضة للنزاعات والحروب الأهلية؛

ت -مسار النمو في الإقتصاديات المعتمدة على الموارد وخاصة تلك الريفية يتحدد عبر تداخل ممتغيرات إقتصادية مرتبطة بنظرية المرض الهولندي وتطايير أسعار الموارد الأساسية وعدم فعالية السياسات الإقتصادية المصممة (مثل: عدم القدرة على تجاوز دورية السياسة المالية وإستعاب الصدمات التي تعترض لها الإقتصاد الريعي) بالإضافة إلى ضعف الإستثمار في المعرفة نظرا لما يفرضه هيكل الإقتصاد وإنعزال أثر التعليم كأحد الممتغيرات الإستراتيجية في دالة هدف التنمية، ضمن القطاع النفطي عن باقي القطاعات. ومتمغيرات سياسية ومؤسسية متعلقة بطبيعة النظام السياسي في الإقتصاديات الريفية.

3- الإقتصاديات الريفية ونموذج التنمية المستدامة: المحاور الأساسية

يمكن من خلال التطرق لهذا العنصر طرح مختلف القضايا العالقة والتي لا بد من طرحها على طاولة النقاش إذا ما أرادت الدول الريفية أن تقف فعلا على حافة التحول لإرساء التنمية المستدامة، من خلال رسم سيناريوهات المخاطر والمكاسب الممكن تحقيقها في سياق مواطن التناغم والتناظر بين طبيعة الإقتصاديات الريفية وفلسفة الإستدامة.

¹ - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعزيز التضامنية والمساءلة ، الطبعة الأولى، دار الساتي ، بيروت - لبنان، 2004 ، ص-ص: 299 - 300. (بتصرف الباحثة) .

3 4 - الإقتصاديات الريعية: تموقع قطاع الطاقة ضمن خارطة إرساء التنمية المستدامة

النفط مورد هام جدا في التنمية الإقتصادية للشعوب، إذ يعتبر الأكثر إستخداما في الصناعات ومتطلبات الحياة اليومية، وبالنسبة لكثير من الدول المنتجة للنفط، حيث يمثل المصدر الأساسي للدخل وبعث التنمية الإقتصادية والإجتماعية، لتصبح هذه المتطلبات مرهونة بمعدل نضوب هذا المورد المتناقص عبر الزمن¹. فالموارد الطبيعية (الموارد الطاقوية) التي تتمتع بها الإقتصاديات الريعية، تمثل عوائدها مصدرا مهما لتمويل التنمية خاصة بإفتراض أنه من الممكن تحويل شكل واحد من الثروة - ليكن النفط على سبيل المثال - إلى أشكال أخرى من الثروة، وذلك بالإعتماد على الإدارة المثلى لهذه الموارد، وتوجيه عوائدها إلى إستثمارات إستخلافية، من خلال إعتماد وإدارة سياسة إقتصادية ملائمة وهيكل للحكومة داعم للتحويل نحو الإنتقال من الثروة الناضبة إلى إستدامة وتنوع مصادر الثروة²، ذلك أن الثروة النفطية تعطي صورة مضللة عن الأوضاع الإقتصادية، لأنها تخفي مواطن الضعف البنوي³ تبعاً لما تناقشه الدراسة. ويمكن فيما يلي معالجة الأهمية النسبية للنفط على مستوى الإقتصاديات الريعية بصورة خاصة دون أن ينفي ذلك تجلّي هذه الأهمية على مستوى الإقتصاد الدولي، حيث تتجسد علاقة إرتباط بين الموارد الطاقوية ومجالات إرساء التنمية المستدامة*، وهو ما أُشير له صراحة ضمن أجنحة القرن الواحد والعشرين وضمن مختلف إتفاقيات ومعاهدات المرتبطة بالتنمية المستدامة وما يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي:

¹ -Sabry A.ABDEL Sabour , **Sustainable Development**, Research Advances, Nava Science Publishers, New York 2007, P: 236.

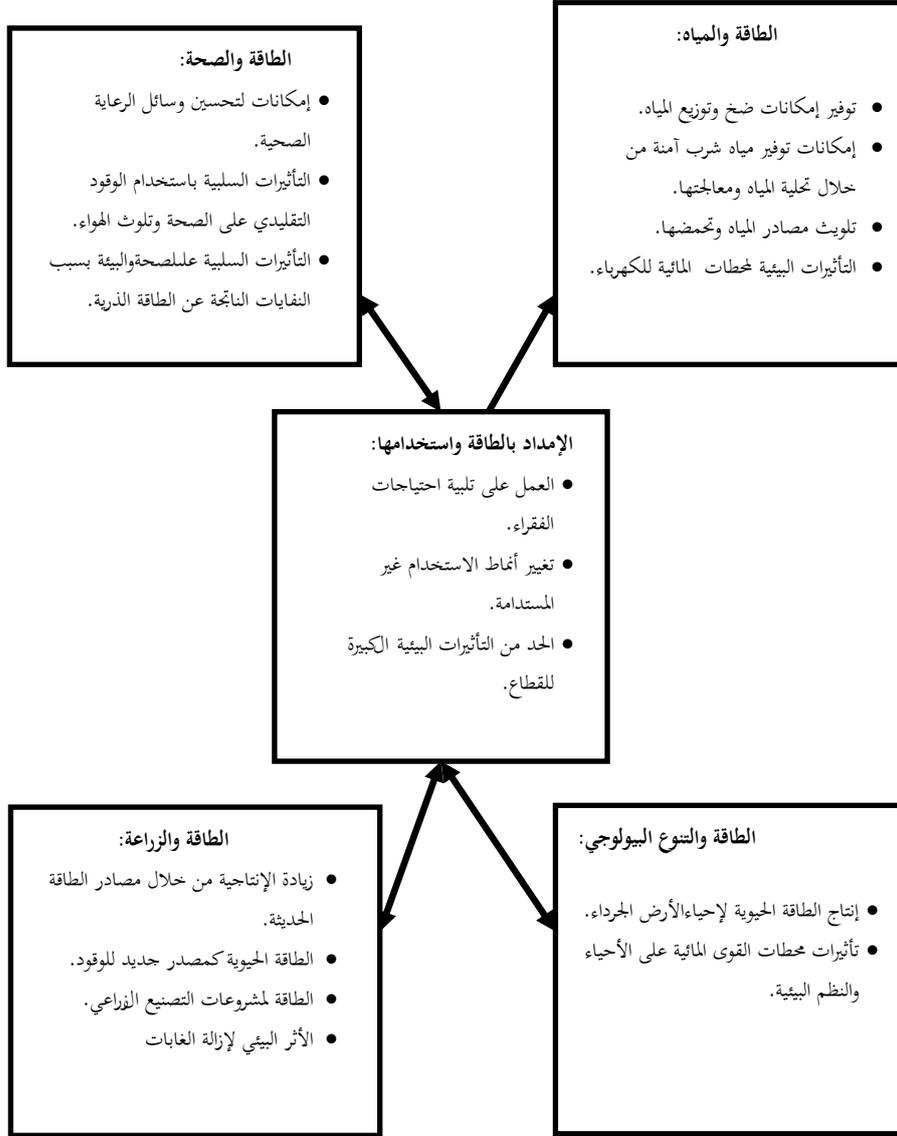
² - The World Bank, **where is the Wealth of nations? Measuring Capital for the 21st Century**, Op- Cit_P: 7.

(الباحث)

³ - تقرير التنمية الانسانية العربية، 2009، ص: 9.

* انظر: تقرير بناء لبقدرات في نظم الطاقة المستدامة، الجزء الاول، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا.

الشكل رقم: 3-4 : إرتباط الطاقة بمجالات التنمية المستدامة



المصدر: الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، متاح على الرابط :

www.unep.org/bh/Newsroom/pdf/finalchapters.doc (12/02/2016).

والموارد الطاقوية تكتسي أهمية خاصة على مستوى الإقتصاديات الريفية بالنظر إلى مجموع الوظائف المقترنة باستخدام وإستغلال هذه الموارد (الوظيفة الطاقوية بإعتبار الطاقات التقليدية بصورة خاصة تشكل الوزن النسبي الأعلى للإمداد الطاقوي العالمي، الوظيفي لإنتاجية والتصنيعية إذ يعتبر النفط مورد إستراتيجي ضمن مختلف القطاعات الإقتصادية بإعتباره مادة أولية، ووسيلة..، بل إن لقطاع الطاقة علاقة عضوية بباقي القطاعات الإقتصادية ضمن الإقتصاديات الريفية من خلال وظيفته التمويلية، فضلا عن وظيفته في مجال التشغيل والعمالة لإستيعاب معدلات البطالة المرتفعة على الرغم من محدودية قدرة الاستيعاب بإعتبار أن الصناعة النفطية كثيفة رأس المال. كما أنها عادة ما تستقطب فئة

خاصة ذات تكوين عالي من الرأس المال البشري- كما تجدر الإشارة إلى الوظيفة التجارية يشكل نسبة هامة من حركة المبادلات التجارية على مستوى السوق المحلي وعلى مستوى السوق الدولي، كما يؤثر على حركة المبادلات الأخرى للسلع الأساسية وباقي السلع التجارية، والوظيفة السياسية بإعتباره مورد إستراتيجي... وتعمق هذه الأهمية خلال الفترة المستقبلية المقترنة بإرساء نموذج التنمية المستدامة خاصة في سياق التحول نحو المزيج الطاقوي الأمثل بإدماج الطاقات المتجددة وتنويع الإقتصاديات الريعية، وما ينجم عن ذلك من تحول ضمن المشهد السياسي - الإقتصادي والأبعاد الإجتماعية والبيئية والثقافية، والتي قد تضع هذه الإقتصادية على حافة الأزمة والإنهيار، أو التحول الهيكلي ضمن مرحلة إنتقالية بطيئة وغير مستقرة.

3 2 - حتمية الإختيار بين حماية البيئة والتنمية

الإقتصاديات الريعية تعتمد على الموارد الطبيعية، ولا سيما الناضبة منها لتحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية والإجتماعية، وبالتالي فهي تعمل على رفع مستوى المعيشة للأفراد على حساب النضوب المستمر للموارد الطبيعية وزيادة الأثر البيئي. وهو ما يمثل تناقضا صارخا مع فلسفة نموذج التنمية المستدامة " أسلوب و نمط للتنمية تسهر على إحترام البيئة من خلال الإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وإدارتها على المدى الطويل" ¹ التي ترفع تحديا رئيسيا من خلال سعيها لفصل التنمية الإجتماعية والإقتصادية عن الإفراط في إستخدام الموارد والتدهور البيئي المتنامي ². وهو ما أكدته ما ورد في أطلس البنك الدولي، فيما يخص التحول من فلسفة التنمية في مواجهه البيئة في إطار نماذج التنمية التقليدية إلى فلسفة إظهارها العام هو الحفاظ على البيئة كضرورة للتنمية المستدامة ³.

إن طبيعة الموارد التي تعتمد عليها الإقتصاديات الريعية - الإقتصاديات النفطية - يرتبط إستخدامها بصورة مباشرة بالإختلال البيئي الذي يجمع بين متلازمة إستنزاف الموارد، والتلوث البيئي.

فإستنزاف الموارد الطبيعية يعتبر من مظاهر الإختلال البيئي، وهو يرتبط بمجموعتين رئيسيتين من العوامل يتمثلان في الانفجار السكاني الذي يولد ضغطا متزايدا على مخزون الموارد الطبيعية؛ ومتطلبات التنمية التي تؤدي إلى نفاذ أو تناقص مخزون الموارد الطبيعية، وبالتالي إحداث تأثيرات سلبية على مكونات النظام الإيكولوجي ⁴.

أما الانفجار أو التزايد السكاني وعلاقته بإستنزاف الموارد فهو يتجاوز حدود إشكالية علاقة الموارد الطبيعية بمعدلات نمو السكان وفق ما يقره 'مالتيس' MALTHUS ومؤيدوه (أقر مالتيس بان ندرة الموارد الطبيعية تشكل قيدا على النمو الإقتصادي ⁵) بل إن الأمر أكثر خطورة، خاصة وأن الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الإقتصاديات الريعية تقتزن بصفة النضوب، وعدم التجدد في ظل إرتفاع السكان الذي سوف يستمر في خلق ضغط ذو منحى تصاعدي على طلب الموارد الناضبة، بل إن تغير أساليب العيش في عصر العولمة وزيادة حركة الهجرة الداخلية نحو المدن - ظاهرة

¹- B. C. Bacrie, **Communiquer efficacement sur le développement durable: de l'entreprise citoyenne aux collectivités durables**, Demos, Paris, 2006, P. 12.

²- المجموعة الإستراتيجية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنية بأجندة 2015، نهج متكامل لوضع الأهداف من أجل التنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNIP) 17 سبتمبر 2013. (بتصرف الباحثة).

³ - Michael P.Todaro, **Economic Development**, Addison Wesley Longman ,7th edition, London 2000, P : 216

⁴ - معبد عبد البديع، حماية البيئة، دون طبعة، دار الامين للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، 2002، ص: 291.

⁵ - PHILLIPE BONTEMS, GILLES ROTILLON, **économie de l'environnement**, La découverte et Syros, coll. Repères, n° 252, paris,1998, P :97.

التمدد - سوف تؤدي إلى سيادة أنماط للإنتاج والإستهلاك تتميز بالتبذير والإستغلال المفرط، ومن جهة أخرى، فإن طبيعة الموارد التي تعتمد عليها الإقتصاديات الريعية تخضع فيما يخص إستغلالها، إلى جانب العوامل الداخلية إلى عوامل خارجية، مما يجعل تحول الإقتصاديات الريعية إلى نموذج الإستدامة نسبي التحقق بالنظر إلى الخصائص التي تتميز بها هذه الإقتصاديات. أما التحدي الأكثر خطورة بالنسبة للإقتصاديات الريعية السائدة في طريق التحول نحو تبني نموذج التنمية المستدامة هو عدم توازن طرفي المعادلة المتعلقة بإستغلال الموارد والإستثمار الإستراتيجي للعوائد، ومدى إمكانية توفر خاصية الإحلال ونجاح نموذج التنمية القائم على فلسفة البيئية من أجل التنمية في إختيار البديل الأفضل وتقليص التكاليف التي ستتحملها الإنسانية عبر الزمن.

بالإستناد على موضوع الدراسة التي تم تناولها فإن التركيز على البعد البيئي ضمن عملية التنمية يستدعي إستقصاء وتشخيص علاقة الحفاظ على البيئة كبعد إستراتيجي لنموذج التنمية المستدامة بالأهداف الكلية الكلاسيكية للسياسة الإقتصادية. أي بحث سياسة واضحة للبيئة ضمن المحتوى الكلي للسياسات الإقتصادية والإجتماعية لأي بلد. منذ قمة الأرض في ريو، كانت حقيقة الارتباط بين الإقتصاد الكلي والبيئة غير مكتشفة إلى حد كبير ولكن العديد من الأبحاث المنجزة بينت ان هناك - ودون شك - إرتباط بين الإقتصاد الكلي والبيئة إرتباطا لا ينفصم، وبالتالي لا مكان للمفهوم القديم الذي يعتبر البيئة كعائق للتنمية، بل البيئة شريك في النمو والتنمية . وتشير الدراسات إلى أن إستقرار الإقتصاد الكلي هو الحد الأدنى وشرط ضروري للحفاظ على البيئة. فالإستقرار يعزز آفاق النمو ويزيد من فرص العمل والدخل، ويضمن أن الحوافز السعرية الصحيحة تعمل للحفاظ على البيئة. وعلاوة على ذلك، سوف تُقوض أي إستراتيجية للحفاظ على البيئة من خلال عدم إستقرار الإقتصاد الكلي. ومن المسلم به أن إصلاحات سياسة الإقتصاد الكلي قد تضر بالبيئة، ولكن المرة الوحيدة التي يحدث هذا يكون عندما تفتقر إلى سياسات بيئية سليمة. وبالتالي لا بد من عدم التخلي عن الإصلاحات اللازمة لسياسة الإقتصاد الكلي، شريطة أن تتلائم مع سياسات بيئية سليمة في مكانها الصحيح.¹

فمعالجة المشكلات البيئية على المستوى الكلي تهدف إلى الوصول إلى مستويات أعلى من الرفاه الإجتماعي المستدام الذي يأخذ بعين الإعتبار المحافظة على نوعية البيئية عند مستوى مؤشرات كلية جيدة للإقتصاد. وينصب إقتصاد البيئة الكلي على التقويم المادي والنقدي للأضرار البيئية وكذلك تقويم التحسن البيئي الناتج عن السياسة البيئية في نشاط القطاعين العام والخاص، وتحديد العلاقة القائمة بين البيئة والأهداف الإقتصادية الكلية، وتلك القائمة بين السياسات الإقتصادية والسياسات البيئية - تعالج لاحقا -².

¹ - **Macroeconomics and Sustainable Development**, Address by Alassane D. Ouattara Deputy Managing Director of the International Monetary Fund at the World Bank's Fifth Annual Conference on Environmentally and Socially Sustainable Development ,Washington, D.C., October 7, 1997.
<https://www.imf.org/external/np/speeches/1997/100797.htm> (30/02/2016).

² - نوزاد عبد الرحمن الهبيتي، حسن إبراهيم المهدي، عيسى جمعة إبراهيم، مرجع سابق، ص: 21.

في سياق المناقشة في هذا المقام سيتم التطرق إلى دراسة العلاقة بين حماية البيئة بالنمو الإقتصادي* بإعتبار النمو الإقتصادي أحد المؤشرات الكلية التي تتضمن باقي المؤشرات ويلخصها، وبصفة عامة فدراسة العلاقة بين النمو الإقتصادي وحماية البيئة ليس بالسهولة بما كان، إلا أن هذا لا يمنع من طرح أهم ما جادت به الكتابات الإقتصادية حيث يمكن تصنيف هذه العلاقة من خلال ربطها بنظريات التنمية المستدامة على النحو التالي:

الإتجاه الأول الذي يدعو إلى الحفاظ على رأس المال الطبيعي ونقله إلى الأجيال القادمة على ما هو عليه، وهو الإتجاه الذي يعكس النظرية القوية للإستدامة أو ما يعرف بالإستدامة البيئية؛ أما الإتجاه الثاني، فيعكس مضمون النظرية الضعيفة للإستدامة، أو الإستدامة الإقتصادية، والذي يسلم بإمكانية الإحلال بين مكونات رأس المال المادي والبشري والطبيعي، فمثلا التطور التكنولوجي كفيل بخلق موارد جديدة بديلة من الموارد الطبيعية، والأرض ستظل قادرة على إستيعاب المخلفات والانبعاثات الملوثة. وبين هذين الإتجاهين نشأ إتجاه أكثر توازنا قائم على التوفيق بين الأولويات التنموية والإنشغالات البيئية. وقد مثل تقرير «مستقبلنا المشترك» السند الأبرز لهذا الإتجاه الذي يعتبر التنمية المستدامة قدرة الأجيال الحالية على إشباع حاجاتها من دون أن يكون ذلك على حساب قدرة الأجيال القادمة، وهو بذلك يضع إطارا فضفاضاً ومطاطاً لطبيعة العلاقة بين النمو وحماية البيئة، وربما بسبب ذلك لقي من التجاوب ما عجزت عنه تقارير ميدوز (**Meadows) حول حدود النم و والتي أشارت إلى أن هناك عددا من الموارد غير قابلة للتجدد، وأن مستويات الإستهلاك القائمة تعني أن الإحتياجات المعروفة سوف تنفذ في المستقبل غير البعيد، وكشفت الدراسة عن أن التنمية الإقتصادية في الدول النامية والنمو الإقتصادي في الدول المتقدمة يتحققان على حساب البيئة مما أدى إلى نتيجة حتمية وهي تفاقم مشكلة إستنزاف الموارد الطبيعية ومشكلة التلوث وغيرها من المشكلات البيئية¹. ويعتبر 'أرمسترونغ' (Armstrong) و'ساكس' (Sachs) و'ويلي برانت' (Willy Brandt) وغيرهم ممن تصدى لهذه الإشكالية التي طفت بقوة عقب قمة استوكهولم (1972) حول التنمية والبيئة². وبصفة عامة فإن المجال الأهم ضمن العلاقة التبادلية بين البيئة والنمو الإقتصادي هو إعتبار البيئة جزء هام في الدورة الإقتصادية، حيث أن النمو الإقتصادي يعتمد على ما سَيُجْمَعُ مستقبلا من إعادة إنتاج موارد البيئة بالمقارنة مع إنتاجها في سنة الأساس³. كما أن نادي روما أو تقرير الاخوة Meadows الذي قُدِّمَ دراسة تحت عنوان حدود النمو (1992) آثار نقاشا وجدلا واسعا حول مفهوم النمو الإقتصادي ومؤشرات قياسه وعلاقته مع تدمير البيئة والرفاه الانساني. وبالتالي فإن الإشكالية الرئيسية تتمحور حول إعتداد المفهوم التقليدي والكلاسيكي للنمو كأحد أهداف السياسات الإقتصادية لإرساء نموذج التنمية المستدامة، وهو ما يقودنا إلى تناقض صارخ سواءً على مستوى التنظير أو التطبيق، حيث أن النمو الإقتصادي بمفهومه الكلاسيكي لا يأخذ

* الاستيعاب الجيد لمضمون هذا العنصر يستدعي ربطه بما جاء في تدويل السياسة الاقتصادية وعنصر استدامة النمو الاقتصادي . كما سيتم معالجة باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية بما فيها النمو في اطار نموذج التنمية المستدامة ضمن محاور لاحقة من هذا الفصل.

** أثبتت حول الدراسة العديد من نقاط الانتقاد، لعل أهمها: عدم اخذ تأثيرات جهاز السعر في تقليل الاستهلاك و توفير حوافز لاستكشاف موارد جديدة و تطوير تقنيات جديدة، كما اعتمدت الدراسة فقط على الاحتمالات المؤكدة فقط من الموارد الطبيعية و أهملت أثر التقدم العلمي في استكشاف احتياطات جديدة

¹ - نواز عبد الرحمن الهيتي وآخرون، مرجع سابق، ص: 38.

² - سعد بوه سيداتي الركاد، النمو الاقتصادي بين الاستدامة الاقتصادية والاستدامة البيئية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 71، صيف 2015، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ص: 164 .

³ - مالك حسين حوامدة، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية و أثر التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان - الأردن، 2014، ص: 69.

ضمن حساباته الاقتصادية المشكلة البيئة المتصلة بصورة مباشرة بخصائص المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، الأمر الذي لا يؤهله لإعطاء صورة حقيقة عن مدى تحسن مستوى الرفاه الإنساني على المدى الطويل، كما أن عدم إدراج مشكلة التلوث وإستنزاف الموارد المرتبطة بالإنتاج والإستهلاك ضمن حساب القيمة المضافة يجعل النمو الاقتصادي يتحقق على أنقاض البيئة، وهو ما يهدد إستدامته. وهذا ما تؤكدته دراسة 'ريبيتو' وآخرون عام (1989) التي فحصت الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول النامية المصدرة للموارد، وقد خلصوا إلى أنه على أساس الناتج المحلي المحسوب بالطريقة التقليدية تبين أن تلك الدول تحقق نمواً سريعاً، ولكنها في الحقيقة تنمو بسرعة أبطأ بكثير، عندما يتم تضمين قيمة الموارد المستنزفة، حيث إن معدلات النمو سوف تنخفض عن المستويات المسجلة وذلك إلى الحد الذي تشجع فيه السياسة الاقتصادية على إستنزاف الموارد الطبيعية، ويتم إستدراك ذلك من خلال تصحيح الحسابات الاقتصادية والتحول نحو الحسابات الخضراء، وهو ما يمكن أن يكون له مضامين هامة بالنسبة للسياسة الاقتصادية المصممة والتي تستجيب للتنمية المستدامة¹. وتلمس هذه الإشكالية بصورة واضحة على مستوى الاقتصاديات الريفية التي تعتمد في خلق - القيمة المضافة - على إستنزاف موارد ناضبة وذات درجة تلويث كبيرة، وقد تصبح علاقة النمو بالبيئة أكثر تعقيداً إذا إستبعدت الإستثمارات الإستخلافية مفهوم التكاليف الخارجية (Les Externalités) الذي يوفر سيناريوهات هامة فيما يتعلق باختيار وادماج المتغيرات البيئية ومن ثم تفصلها وتشابكها مع المتغيرات الاقتصادية عند بحث السياسات الاقتصادية الكفيلة بإرساء نموذج التنمية المستدامة.

3 3 - خصوصية البيئة الثقافية في الاقتصاديات الريفية

إن العامل الثقافي بمفهومه الواسع، ينطوي على إدارة أداة الإنتاج والتحكم فيها من جهة وتوفير البيئة الملائمة للعملية الإنتاجية من خلال توفير أحسن الشروط لها، بتوافق عناصر الإنتاج المختلفة.² وقد أشار 'أمارتيا سان' Amartya Sen في محاضرة عن الثقافة والتنمية إلى أن: "الموضوعات الثقافية يمكن أن تكون بالغة الأهمية بالنسبة للتنمية، وأن العلاقة بينهما تأخذ أشكالاً متعددة تتعلق بأهداف وأدوات التنمية". وبالتالي فهو يؤكد على أن الثقافة جزء لا يتجزأ من التنمية ومكون أساسي لها. فمن المنطقي أنه كلما زادت ثقافة المجتمع زادت قدرته على إستيعاب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة من التنمية، ومعها تزيد قدرته في تدعيم الإيجابيات، والتقليل من الآثار السلبية بل تطويعها لتصب في صالح المجتمع لكي تكون دافعا لإستمرار عملية التنمية لا معوقا لها، فالثقافة يمكن إستخدامها كسلاح لحماية المجتمع، وقيمه، وعاداته، وتقاليده من أضرار الفساد الذي إستعظم في غالبية البلدان النامية، بل أصبح ثقافة تهيمن على إقتصاديات هذه البلدان، تركز سوء إستخدام الموارد، وكذلك سوء توزيع الدخل في المجتمع وسوء إستخدام السلطة والحكم. وهو ما أشارت له الأمم المتحدة بأن: "الثقافات والتقاليد الموجودة بتلك الدول - الدول النامية عموماً - مجرد عقبات معطلة لتحقيق النمو السريع في متوسط الدخل"³. وطرح تقرير التنمية البشرية العربية ضمن العدد الأول لسنة 2013 بأن هناك قناعة تتجسد في كون محددات النمو والتنمية في الدول النامية، ومن ضمنها

¹ - شارلس د. كولستاد، ترجمة احمد يوسف عبد الخير، الاقتصاد البيئي، الجزء الثاني، جامعة الملك سعود، للنشر العلمي والمطابع، الرياض - السعودية، 2005، ص: 518.

² - سعدون بوكوس، الاقتصاد الجزائري: محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر 2013، ص: 208.

³ - حامد الريفي، مرجع سابق، ص - ص: 264-267.

العربية، هي أبعد ما تكون عن المحددات الاقتصادية البحتة، رغم أهمية هذه المحددات، حيث أن هذه الدول تعاني من مشاكل هيكلية (بمعنى، عدم إستجابة مواطن الإختلالات للحوافز السعرية، قصيرة ومتوسطة الأجل، والحاجة بدلا من ذلك لإصلاح مؤسسي وإجتماعي وثقافي مسبق، حتى تعمل الحوافز لاحقا، وفي شروط قائمة على إعتبرات النمو والعدالة والإستدامة البيئية) فإهمال هذه القيود الهيكلية عدم معالجتها (مثل: إنتشار الفساد، عدم الكفاءة الإدارية إهمال إعتبرات العدالة والإنصاف...) سوف يجعل من عمل السياسات الاقتصادية عملا غير مجدي¹.

3 4 - التركيبة السياسية، الإجتماعية والثقافية للإقتصاديات الربعية

إن النظام السياسي القائم يرتبط بالإقتصاد الربعي ارتباطا عضويا، حيث يشير الباحثون إلى أن الربيع يولد ثقافة خاصة به تتلازم مع البنية السياسية القائمة، التي يغذيها توزيع الربيع ويساهم في إستدامة النظام السياسي الإجتماعي والإقتصادي القائم، حيث أن الثقافة السائدة في المجتمعات الربعية هي ثقافة الحصول على الثروة لا ثقافة إنتاج الثروة. والمعضلة تكمن في أن ثقافة الربيع تتنافى مع أساسيات الإقتصاد والمجهود لإنتاج الثروة وبالتالي التأسيس لإقتصاد ربعي إستهلاكي غير منتج، والأخطر من ذلك هو الظواهر المرافقة لسيادة الربيع والتي تتعلق بتفشي الفساد الذي يكرس تغييب المجهود لتحقيق الغايات والأهداف، ومن ثم تغييب المساءلة (تراجع دور المجتمع كشريك إقتصادي وسيادة فلسفة الفتوية لصالح سيادة الطبقة المهيمنة على المورد الذي يولد الربيع) وهو ما يجعل إمكانيات تصحيح المسار والنشاط السياسي الإقتصادي، الإجتماعي والثقافي يؤول إلى الفشل والإجهاض، خاصة في غياب رؤية إستراتيجية لحل المعضلات الإقتصادية، الإجتماعي والسياسة وحتى البيئية، والاكتفاء باللجوء إلى حلول ترقيعية تبعا للقدرات المالية التي يوفرها تنامي العوائد الربعية، وبالتالي الإعتماد على سياسات إقتصادية يشوبها الكثير من الهدر والفساد بالإستناد إلى غياب الشفافية عنها (تشير الكتابات الإقتصادية إلى أن الدولة الربعية تضع تحت تصرفها مصادر الثروة الوطنية، ثم تقوم بتوزيع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع، بذلك يصبح الدور الأساسي للدولة شبيهة بمؤسسة لتوزيع المنافع المكاسب، وبالتالي ليس ثمة ما يطلق عليه سياسة إقتصادية، بل مجرد سياسة مصرفات يتسع فيها مجال الخلط بين المصلحة الخاصة المصلحة العامة² مما يشكل تحديا أساسيا لا بد من أخذه بعين الإعتبار ضمن خطة تحول الإقتصاديات الربعية إلى التنوع في إطار ضوابط التنمية المستدامة، ويتعمق هذا التحدي في ظل التسليم بأن الثقافة الربعية وطبيعة النظام السياسي والإجتماعي الذي تغذيه لا يؤدي فقط لتفشي الفساد على مختلف الأصعدة بل يعمل على تأصيله من خلال الدور الذي تلعبه الفئة الحاكمة - الفئة الوصية على توزيع الربيع - في إنتاج التخلف من خلال توجيه السياسة الإقتصادية وتحديد السياسة الإنفاقية لإنتاج الربيع الداخلي للمحافظة على إستدامة نظام الحكم القائم³، في إطار ما يسمى بحلقة الإقتصاد الربعي التي يتعمق أثرها السلبي والمتحسد في الحيلولة دون التحول نحو عالم الإنتاج والعلم والمعرفة، وهو ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة عام 2003 والذي أشار صراحة إلى هشاشة منظومة التعليم وإنتاج المعرفة على مستوى الدول العربية والتي يصنف معظمها ضمن خانة الدول الربعية أو شبه الربعية، حيث تطرق إلى أن نوعية التعليم

¹ - تقرير التنمية العربية: نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2013، ص: 09.

² - ثناء فؤاد عبد الله وآخرون، مرجع سابق، ص- ص: 402-403.

³ - زياد حافظ وآخرون، البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي، الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، تحت عنوان البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 2009، ص: 77، 85، 98، 90. (بتصرف)

المقدم في مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية تتأثر من قبل العديد من العوامل، أهمها هو عدم وجود رؤية واضحة وغياب سياسات مصممة تصميماً جيداً لتنظيم العملية التعليمية، ومن السمات الأساسية للجامعات في الدول العربية هو عدم تمتعها بالاستقلالية، إذ أنها تقع تحت السيطرة المباشرة للفئة الحاكمة (الآثار السلبية على حرية برامج التعليم والبحوث، التركيز على مؤشر الكم وليس الكيف في مخرجات مؤسسات التعليم ضمن سياق ما يسمى كسب الرضى الإجتماعي، وكذلك تراجع الإنفاق الموجه نحو التعليم والبحث والتكنولوجيا) وهو ما يؤدي بصورة مباشرة إلى تراجع الوعي بأهمية المشاركة السياسية لمختلف شرائح المجتمع وحققها في المساءلة، بل وتبرير السياسات المصممة من الفئة الحاكمة، وبطبيعة الحال فإن إدارة مؤسسات التعليم تبعاً للمنطق السياسي الذي تسنه الفئة الحاكمة والمستوحى من الثقافة الريعية المشار إليها سابقاً يمثل تغذية عكسية للحلقة المفرغة لثقافة الريع¹.

إن معالجة ثقافة الريع وربطها بالبعد السياسي يقودنا بصورة تلقائية إلى معالجة البعد الإجتماعي للإقتصاد الريعي الذي يُستدل عليه من خلال المؤشر الإجتماعي غير التقليدي المتعلق بالحامل الإجتماعي للإقتصاد الريعي، أي القوى الإجتماعية التي تعبر ضمن رؤيتها وأيديولوجيتها ومصالحها عن مبررات الإقتصاد الريعي. حيث أن الشرائح الإجتماعية التي تحتضن الإقتصاد الريعي وترعاه تشكل قوى إجتماعية تمارس حراكاً إجتماعياً سريعاً وخطيراً في إنعكاساته وآثاره ودلالاته مما يفرضي إلى تراجع القوى الإجتماعية المساندة والداعمة للإصلاح الإقتصادي والتقدم الإجتماعي². وهو ما تم الإشارة إليه ضمن دور الحكومة في تغذية إستدامة إقتصادية الريع من خلال سياسات الإنفاق التي تضمن سيادة ثقافة الريع وتأسيسها ضمن البنية الإجتماعية والمؤسسات الإقتصادية للدولة. غير أنه لا يمكن إنكار أن تراكم الثروة والسلطة لدى الفئة الوصية على توزيع الريع (الدولة) على النحو الذي يشوه العلاقة بين أفراد المجتمع والموارد المتاحة أي تشوه التنظيم الإجتماعي الذي يعتبر ركيزة أساسية في النموذج التنموي، مما يؤدي إلى هدر الموارد والطاقات الخلاقة والمبدعة. تشوه التنظيم الإجتماعي، وقيام النموذج التنموي على تنظيم اجتماعي بديل تغذيه ثقافة الريع، يولد نوعاً من الضغوط على النظام السياسي الريعي (يتأجج في مراحل إنخفاض أسعار البترول و بروز تشوهات السياسة الإنفاقية) ويمهد لإندلاع صراع اجتماعي وتضارب المصالح بين شريكي التنمية الدولة والمجتمع، ومنه عدم تحقيق الأهداف التنموية المسطرة³. وبالتالي لا بد من التطرق إلى نمط الإقتصاد السائد والفلسفة التي يقوم عليها ذلك أنها تعكس أوجه الحياة الإجتماعية وهيكله الدولة والمجتمع، ضمن خطة التحول لإرساء نموذج التنمية المستدامة أي معالجة البعد الإجتماعي للإقتصاد الريعي، خصوصيته، ومدى استجابته لنموذج التنمية المستدامة .

¹ - UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME (PNUD), ARAB FUND FOR ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT , **ARAB HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2003, Building a Knowledge Society** , PNUD, New York, 2003, P : 56

² - غسان ابراهيم، الأبعاد الاجتماعية للإقتصاد الريعي في سورية ، مقالة متاحة على الرابط :

http://parliament.gov.sy/SD08/msf/1431322317_.pdf (20/03/2016).

³ - خلدون حسن النقيب، الدولة والمجتمع في الخليج والجزيرة العربية، من منظر مختلف، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع و الدولة ، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2008، ص : 171. (بتصرف الباحثة) .

3 5 خصوصية السلوك الإقتصادي في الإقتصاديات الربيعة

يشير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى ان تراجع الأداء الإقتصادي في الإقتصاديات الربيعة يرجع إلى سوء إدارة الموارد من جانب الحكومات أو إلى الافراط في توسيع دور الدولة¹. قد تتفق الدراسة مع هذا الحكم في جزئه المتعلق بسوء إدارة الموارد خاصة وأنها ترتبط بسمة النضوب، وهو ما يتطلب المضي قدما نحو الإدارة المبنية على ' زرع النفط ' أما الجزء المتعلق بتوسع دور الدولة، فإنه يفتح المجال لنقاشات واسعة تتعلق بطبيعة العلاقة بين الأفراد والدولة، أي البحث في مدى تحقق بيئة الحكم الراشد من جهة والبناء الثقافي والحضاري للمجتمع من جهة أخرى.

كما تثار نقطة مهمة في سياق السلوك الإقتصادي في الإقتصاديات الربيعة، التي يتوسع فيها دور القطاع العام على حساب القطاع الخاص - تقلص دور القطاع الخاص في الإقتصاديات الربيعة يجعله غير قادر على إلتقاط عبء تراجع الإستثمارات العامة في حال تراجع الإنفاق الحكومي نظرا لتراجع الإيرادات النفطية التي تمثل المصدر الأساسي لمقابلة الإنفاق القومي ودعم معدلات النمو المحققة - بالإستناد إلى إتساع دائرة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية لاسيما من خلال إعتقاد ما يعرف في السياسات الإقتصادية بسياسات جانب الطلب التي تؤدي إلى تراجع الإنتاجية على المدى الطويل²، حيث ترسخ سلوك البحث عن الربح (Rent seeking behavior) وهي فكرة بسيطة، ولكن قوية الدلالة ظهرت في السنوات الخمسين الأخيرة من قبل Gordon Tullock وقدمها 'آن كروجر' Anne Krueger في عام 1974 ويتلخص مضمونها في سعي فئة من أصحاب السلطة إلى تحقيق مصالح خاصة من خلال أنشطة القطاع العام، ومثال ذلك اللجوء إلى إجراءات تنظيمية، وقوانين تحد من تنافسية القطاع الخاص بما يضمن مصالح أصحاب السلطة عن طريق ما يتم منحه من إمتيازات للقطاع العام، وعادة ما يكون ذلك من خلال إستغلال الساحة السياسية³. ولأن سلوك البحث عن الربح يلخص ويصف نشاط الأفراد أو المؤسسات التي تحاول الحصول أو الحفاظ على تحويلات الثروة عن طريق مساعدة الدولة ودون المساهمة الإنتاجية في الإقتصاد (عادة ما يتم التوسع في الإنفاق العام مما يؤثر سلبا على النشاط الإقتصادي، حيث يتم تحويل الموارد من الجهة ذات كفاءة إنتاجية أعلى إلى جهة غير منتجة أو ذات كفاءة إنتاجية أقل⁴، إذ أن إقتران بناء الدولة الحديثة وتبني نظام إقتصاد السوق للإقتصاديات مع إستغلال الفوائد من عائدات النفط أدى تشكل بناء مؤسستي هس وغير تنافسي، يعتمد كليا على إتساع دائرة القطاع العام الناتج عن إتساع دور الدولة في الحياة الإقتصادية (البنية الإقتصادية للإقتصاديات الربيعة تجعل دور الدولة ضمن المجال المتناقض بين توسع هذا الدور غير أن الإطار العام لهذا التوسع لا ينفي إقتصار دور الدولة الربيعة على لعب دور الوسيط بين القطاع النفطي وباقي القطاعات، حيث تقوم الدولة بتوزيع الإيرادات النفطية عن طريق سياسة الإنفاق العام، مما يجعل تخصيص الموارد الخاصة لجملة من العوامل المرتبطة بطبيعة الإقتصاد الربيعي - الجانب الإجتماعي، السياسي... عبر السياسات الإقتصادية المصممة بمثابة المتغير الإستراتيجي في رسم المشهد المستقبلي للإقتصاد وحيث أن سلوك الربح

¹ - تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية، تأملات في مفارقة الوفرة، النفط و الاستبداد، الاقتصاد السياسي لدولة الربيعة ، ترجمة معهد الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص : 123.

² - Dwight R. Lee, **The Keynesian Path to Fiscal Irresponsibility**, Cato Journal, Vol. 32, No. 3 (Fall 2012), P: 489.

³ - David R. Henderson, **Rent Seeking**, Library Economics Liberty, The Concise Encyclopedia of Economics , <http://www.econlib.org/library/Enc/RentSeeking.html> (01/04/2016)

⁴ - look at : Robert D. Atkinson , **Why Conservative Economics Fails, Liberal Economics Falts, and Innovation Economics is the Answer**, Rowman and Littlefield publishers, USA, 2006.

يهدف فقط للحصول على منافع لفئة قليلة من السلطة على حساب المصلحة العامة، من خلال التلاعب في البيئة السياسية، أي منافسة حول الحصول على أكبر قدر من العوائد (ريوع)¹، فإن ذلك يؤدي إلى هدر للموارد الاقتصادية المتاحة، التي عادة ما تتميز بخاصية النضوب. بل إن نموذج السياسة الاقتصادية القائم في الدولة الريعية هو النموذج السياسي - الاقتصادي * the political-economic model of economic policy الذي يركز على تحقيق أهداف قصيرة الأجل تخدم الجانب السياسي ولو إقترنت بهدر الموارد المتاحة، وبالتالي التأثير على مسار التحول نحو نموذج التنمية المستدامة. خاصة وأن الإقتصاد الريع لا يسعى إلى تحقيق الفعالية الإنتاجية بقدر ما يسعى إلى التحكم في الرقابة على الريع وكيفية توزيع هذا الريع² (سياسات توزيع الريع).

بالإستناد إلى مجموع الخصائص التي يتسم بها الإقتصاد الريع تبعاً لما تم طرحه والتي تشكل في مجموعها خريطة الإقتصاد السياسي لهذه الإقتصاديات، نجد أنها لا تحاكي توجهات معظم الإقتصاديات الريعية، التي تبني منطق الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية التي تستند على محورين أساسيين، وهما أن النمو الإقتصادي يتحقق بمعدلات عالية في إطار السوق العالمية المستندة إلى قوانين الإقتصاد الرأسمالي، ومنها الدور الأساسي لنشاط ومبادرات القطاع الخاص وحرية المنافسة، وتحديد دور الدولة الإقتصادي في تنظيم التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية داخليا وخارجيا، في حين يستند المحور الثاني على اعتبار الديمقراطية بمثابة جوهر الإطار السياسي والمؤسسي لنظم إدارة الإقتصاديات الوطنية وممارستها تمثل عامل أساسي في زيادة النمو الإقتصادي، ودخول الأفراد بما يحسن معيشتهم³. مما يجعلها تعاني من إختلال ضمن البنية الإجتماعية السياسة والإقتصادية والثقافية يعيق أهداف التنمية فيها والإستفادة من مكاسب الاندماج. كما تجدر الإشارة إلى أن تبعية الإقتصاديات الريعية، وضعف قوتها التفاوضية ومركزها ضمن منظومة النظام الرأسمالي الدولي التي تغذي وتعيد إنتاج الهياكل الاقتصادية، والإجتماعية المشوهة في إطار خدمة مصالح الدول الرأسمالية الكبرى والتكيف وفقا لمقتضيات التطور في هذه الدول⁴.

فمشهد التنمية في البلدان النامية عموما، والريعية على وجه الخصوص منها يستدعي التعامل مع ثلاث مجموعات من المشاكل الاقتصادية والإئتمائية المتداخلة والمتفاعلة في تأثيرها طبقا لمستويات التطور والدخول والموارد حيث تتضمن المجموعة الاولى، وجود إختلالات إقتصادية ومالية كلية على المستوى الداخلي والخارجي، يرتبط تصحيحها بمتغيرات خارجية شديدة الحساسية مرتبطة بطبيعة وبينة الإقتصاد الريع، فنجد مثلا الإختلالات الناتجة عن تزايد الإنفاق الحكومي في المجالات غير الإنتاجية، وتزايد الإنفاق الإستهلاكي الخاص ونتائجه الخطيرة فيما يتعلق بإرتفاع الأسعار وإخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، وسوء توزيع الدخل بفعل السياسات الاقتصادية غير المناسبة، أما المجموعة الثانية فتتعلق بأهمية تحقيق إستمرارية وزيادة معدلات النمو المحققة، والبحث في سبل تحقيق ذلك في ظل القيود التي تفرضها

¹- Mises Wiki, the global repository of classical-liberal thought, **Rent-seeking**, Mises Institute, <https://wiki.mises.org/wiki/Rent-seeking> (12/04/2016).

* look as : Philippe D'arvisenet, **La Politique Economique Conjoncturelle**, Dunod, Paris, 1998 .

²- ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريع إلى تنوع الاقتصاد، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد الخامس، 2008، ص: 21 .

³- صبري زايد السعدي وآخرون، الإقتصاد السياسي للتنمية والاندماج في السوق العالمية: ملاحظات مستقاة من بعض التجارب العربية، دراسة منشورة ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي: الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان - بيروت، 2005، ص: 53.

⁴- إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية: دراسات اقتصادية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت- لبنان، 2002، ص: 57- 58 .

سمات الإقتصاد الريعي ومتطلبات التحول نحو إرساء التنمية المستدامة، في حين أن المجموعة الثالثة تتضمن تأمين متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية على المدى المتوسط والبعيد بما يحقق تحول ضمن دالة التنمية نحو الانتقال إلى عوامل أكثر إستدامة، ولعل أهمها هو العنصر البشري التكنولوجيا... لتنوع مصادر الدخل¹. كما يطرح السلوك الريعي قضية أساسية أخرى، تتعلق بتفشي ظاهرة الفساد على مختلف الأصعدة، الإقتصادية المالية، السياسة، والإدارية، من خلال البحث في تعظيم العوائد من خلال تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية عن طريق تطبيق قواعد تنظيمية²...، أي غياب بيئة سياسة صحية أو ما يعبر عنه بغياب الحكم الراشد، وتعتقد هذه البيئة من خلال اعتماد سياسات إقتصادية تركز على جانب الطلب، حيث ان تبني السياسة المالية في اغلب الدول الريفية، من خلال التوسع في الإنفاق العالم أو خفض الضرائب يعزز الفساد المالي ويوجه الموارد في غير مسار التخصيص الأمثل لها.

خصوصية سوق العمل في جانب العرض ضمن الدول الريفية، وعلى رأسها الجزائر، لا يتحدد بقرارات المؤسسة المنتجة تبعا للعائد على الإستثمار، ولكن بناء على الوفرة المالية الناتجة عن الربح ومدى ضخ السيولة ضمن برامج الإنفاق العام وتسيير الميزانية العامة للدولة، هذه الصورة النمطية للإقتصاديات المبنية على الربح أفرزت سوقا للشغل غير مرن، كما هو قطاع المؤسسات الخاصة، وسوقا آخر متشعب، مثل: قطاعات الطاقة والخدمات، وسوقا ثالثا مهدد، كما هي قطاعات النسيج والجلود، الحرف والإستثمار الأجنبي³. وبالتالي فإن السياسات الإقتصادية المصممة بالإستناد إلى محتوى النظرية الإقتصادية لتحقيق هدف التشغيل مآلها الفشل بسبب الاختلال الميكلي الذي يشهده سوق العمل، بل إن فئة كبيرة من المستهدفين لتوفير مناصب عمل تحسن معيشتهم إندمجوا ضمن سوق موازية، بسبب انعدام الثقة في برامج التشغيل المسطرة من الدولة، الفساد والربح السريع الذي يتحقق ضمن الأسواق الموازية: كالتهرب، الإتجار بالسلاح...

من جهة أخرى فإن فإنه من المهم إثارة النقاش حول طبيعة نظام الإمتيازات أو إتفاقيات الإمتياز التي تمكن شركات أجنبية من إستغلال مصادر النفط في البلدان الريفية أو المنتجة والتي تحولت إلى نظام مشاركة، حيث انه على الرغم من الإجراءات التي تعتمدها الدول الريفية لفرض السيادة على مواردها النفطية — على سبيل المثال اعتماد الجزائر قاعدة 49% - 51%، وتأميم الصناعة النفطية — إلا أن إرث الإمتيازات، وحسب ما أشار له الكتاب الغربيين تخلق من كل شركة أجنبية دولة داخل الدولة خاصة في ظل تفشي ظاهرة الفساد؛ كما أن نظام الامتيازات بسماته الرئيسية المتقدمة أدى بالنسبة إلى إقتصاد البلد الريعي أو المنتج إلى بروز ظاهرة الإنعزال التام بين الصناعة النفطية وباقي قطاعات الإقتصاد، جراء قيام نشاط نفطي مستقل عن باقي القطاعات، موجه من الخارج ويتجه نشاطه نحو الخارج، وتخضع سياساته وأهدافه لإعتبارات خارجية غير مرتبطة بالإعتبارات والأهداف التي تعمل باقي قطاعات الإقتصاد الوطني على تحقيقها، وبالتالي، فإنه وعلى الرغم من إستحالة دحر العلاقة الإيجابية بين النفط والتنمية على مستوى الإقتصاديات

¹ - صبري زايد السعدي وآخرون، مرجع سابق، ص - ص : 53 - 54.

² - كيمبرلي آن إيوت، الفساد و الإقتصاد العالمي، ترجمة جمال الإمام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة- مصر ، 2000، ص: 123.

³ - بشير مصيطفي، الإصلاحات التي نريد: مقالات في الإقتصاد الجزائري، الطبعة الأولى ، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص: 09.

الريعية، بيد أنه لا بد من الإشارة إلى بعض الآثار السلبية* التي تتسبب فيها الصناعة النفطية على التنمية، مثل: التوسع النقدي والتضخم المالي، هجرة اليد العاملة، وحركة التمدن العشوائية، إرتفاع الإستهلاك زيادة الإعتماد على الإستيراد إحتلال التوازن وحدوث الإنفصام بين المجهود والمردود بالنسبة للفرد المجتمع (تم الإشارة إليه ضمن البناء الثقافي في الإقتصاديات الريعية) وزيادة سوء توزيع الدخل¹.

4 - مدلول إدارة السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية والتحول الهيكلي نحو إرساء التنمية المستدامة

يشمل مضمون إدارة السياسة الإقتصادية مختلف الآليات والعمليات التي تكتنف تشكيل السياسات وتنسيقها وتنفيذ الرقابة عليها، وهو ما يطرح فلسفة أعمق من صنع السياسة الإقتصادية وتقييم أدائها بالإستناد إلى محتواها ومضمونها في إطار إصلاح مؤسسي، وإداري ولكن معالجة إشكالية إدارة هذه السياسات الإقتصادية لإستيعاب التحديات التي تفرضها التحولات الهيكلية العميقة، ولاسيما إذا تعلق الأمر بالإقتصاديات الريعية التي تسعى إلى الإنتقال نحو حقبة التنمية المستدامة. وقد تبين للمؤسسات الدولية التي عادة ما تلعب دور المانح أو الموجه للسياسة الإقتصادية أن تمكين بلد ما من تطبيق حزمة من السياسات الإقتصادية، لا يقتصر على الدراسة والاختيار الجيدين فحسب وإنما يتطلب تمكين البلد في الأمد الطويل من أن يصنع السياسات التي تناسبه وأن ينسق بينها وينفذها في التوقيت الملائم، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل لا بد من متابعتها وتكييفها تبعاً لمتطلبات وإمكانات الواقع الإقتصادي للبلد². ومشروع التنمية الذي يطمح إلى تجسيده. وبالتالي فإن الإشكالية المطروحة حول إدارة السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية تأخذ بعدين أساسيين، حيث يتجسد البعد الأول في بعث مقومات الحكامة لترشيد عملية صنع القرار المتعلق بالسياسات التي عادة ما تكون نابعة عن رؤية إستراتيجية متعلقة بالتوجه المستقبلي للبلد، أما البعد الثاني فيتعلق بالسياسات الإقتصادية في حد ذاتها، حيث لا بد أن تستجيب هذه السياسات كبداية لمطروحة لعلاج إشكاليات الواقع في حدود ما هو متاح من موارد بالتزامن مع المضي قدماً لتقليل تكلفة الفرصة البديلة لإحداث التحول الهيكلي الذي يستجيب لما تتضمنه التنمية المستدامة، أي العمل على توسيع دائرة محتوى السياسة الإقتصادية ومضمونها وطبيعتها الأهداف التي تشملها لتتماشي مع متطلب التأسيس لنموذج التنمية الذي يلي إحتياجات الحاضر دون أن يحد من قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية إحتياجاتها.

* لمزيد من التفصيل في الآثار السلبية للصناعة النفطية على التنمية والبيئة المغذية لذلك، انظر كتاب: على عتبة، النفط والتنمية العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الكويت 1978.

¹ - عاطف سليمان، مرجع سابق، ص: 202 .

² - أحمد صقر عاشور، إصلاح إدارة السياسات الاقتصادية والتنمية، أوراق وقائع ندوة إدارة سياسات التنمية: سالزبورج 31 مايو/ 2 يونيو 1995، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 1999، ص-ص: 53 - 54.

4 1 - مضمون إدارة السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية

إدارة السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية تتضمن توجيه الإقتصاد نحو مزيج أفضل من المخرجات وإستقرار الأسعار، والإستخدام، وتشمل ذلك التحول الذي يستهدف مختلف السياسات، النقدية، المالية ...¹ وإدارة السياسة الإقتصادية المتمثلة أساسا في السياسة المالية والنقدية تعمل على تحسين إستقرار المؤشرات الإقتصادية الكلية، وذلك بإعتبار شرط الإستقرار الإقتصادي أحد العوامل الضرورية وليست الكافية لتحقيق للنمو في المدى الطويل². كما تتضمن إدارة السياسات الإقتصادية أن يتم التنسيق بين الإجراءات قصيرة المدى المتعلقة بالسياسات الظرفية لمعالجة مشاكل طارئة تهدد الإستقرار الإقتصادي والتوازنات الإقتصادية الكلية، وتلك التي تتعلق بتحقيق النمو على المدى الطويل عبر تحري التخصيص الأمثل للموارد المتاحة ولاسيما الناضب منها في ظل سيادة مشاكل بنوية متعلقة بطبيعة الإقتصاد الريعي، ولا بد من البحث عن المزيج الأمثل - في ظل وجود التناقضات المحتملة بين الأهداف وفق ما طرح في الفصل الأول من هذه الدراسة- وعدم جعل السياسات المصممة متعلقة فقط بالجاميع الكلية في الإقتصاد، ولكن أيضا أخذ بعين الإعتبار النتائج التوزيعية القوية لها، والتي تتضمن توزيع الدخل والمكاسب والخسارة عبر الطبقات والفئات الإجتماعية المختلفة³.

وتعتمد هذه الدراسة على مضمون لإدارة السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية للإقتصاديات الريعية ينصرف إلى تصميم هذه السياسات على النحو الذي يجمع بين تحقيقها لهدف الإندماج بالسوق الدولية والإنتفاع منها، وتقليل آثار الصدمات الخارجية الناتجة عن دورية الأزمات المرتبطة بالنظام الرأسمالي من جهة وتحقيق متطلبات إرساء التنمية المستدامة من جهة أخرى، والتي تتطلب بدورها إعادة صياغة للسياسات التقليدية لتحاكي ضوابط البيئة الصحية لإلتقاء الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية والسياسية، والثقافية. وتأكيدا لذلك فإن التركيز الذي تضعه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تحقيق الأهداف الإنمائية والحاجة لتأمين تمويل كاف لعمليات التنمية قد قاد إلى تغيير التركيز في أساليب إدارة الإقتصاد الكلي في الإقتصاديات النامية على النحو الموالي⁴:

- أ - لا بد من تطوير سياسات الإقتصاد الكلي ضمن إطار منسق، وبحيث تكون السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر صرف العملة المحلية وإدارة حساب رأس المال في ميزان المدفوعات متجانسة مع بعضها البعض؛
- ب - يجب أن يكون الأفق الزمني متوسط المدى، وأن يكون موضوعا ضمن إطار يقدم الخطوط العريضة التي تنظم إستراتيجيات الإقتصاد الكلي والإنفاق العام؛
- ت - يجب أن تتحلى أهداف النمو الإقتصادي، وإستقرار سبل العيش، وخلق فرص العمل بأهمية خاصة، وأن لا يتم التضحية بها من خلال التركيز الضيق على إستقرار الإقتصاد الكلي والسيطرة على التضخم؛

¹ - بول آ. سامويلسون، وويليام د. نوردهاوس، مرجع سابق، ص: 422. (بتصرف الباحثة)

² - J. Bradford DeLong, Lawrence H. Summers, Macroeconomic policy and long-run growth, A Symposium Sponsored By The Federal Reserve Bank of Kansas City , Jackson Hole, Wyoming , August 27-29, 1992 , P : 93 -94.

³ - سياسات الإقتصاد الكلي والنمو في المنطقة العربية، مقال متاح على الرابط الإلكتروني:

<http://www.un.org/esa/ffd/documents/StrategiesArabRegion%20.pdf> (30/04/2016).

⁴ - نفس المرجع.

ث - معدلات النمو الإقتصادي ليست فقط هي القضية المحورية، بل طريقة ومصادر هذا النمو وفي الحقيقة فإن معدل نمو متوسط ومستدام، الذي يتضمن خلق فرص عمل وخفض مستويات الفقر يكون مفضلا على معدل نمو أعلى ولكن مبنى على عدم مساواة أكبر في الدخول ويحتوى إمكانية أكبر لمقاومة التقلبات والأزمات؛

ج - يجب أن يكون الهدف الأساسي لمعظم البلدان النامية هو خلق فرص عمل منتجة تؤدي إلى " عمل لائق "، وهذا يتطلب أكثر من مجرد وضع سياسات للإقتصاد الكلى، فالسياسات الصناعية التي تؤمن حوافز مدروسة بدقة من أجل تشجيع الإستثمار، والسياسات المالية والإنفاق العام كلاهما يلعب دورا مهما في هذا المجال، إذ يجب الإقرار بأهمية الإنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات الحيوية لبناء رأس المال الإجتماعي في التعليم والصحة والترويج؛

ح - يجب أن تتماشى السياسة النقدية مع السياسة المالية، وليس العكس، ويجب أن تكون كلا السياستين موجهة نحو أهداف إقتصادية حقيقية، مثل: خلق فرص عمل وحماية أسباب المعيشة وتوسيعها وتقليص رقعة الفقر، وكل هذا له إنعكاسات على نوع الإستقلالية التي تمنح للمصرف المركزى، وهي أيضا تعنى أن عملية إستهداف التضخم بحد ذاتها لا يمكن أن تكون الهدف المحوري للسياسات النقدية.

خ - كل سياسات الإقتصاد الكلى يجب أن تعبر إهتماما كبيرا لإعتبارات المساواة والإنصاف.

في إطار معالجة فلسفة إدارة السياسة الإقتصادية للإقتصاديات النامية عموما والريعية منها على وجه الخصوص بغية الوقوف على حافة التحول الهيكلي في إطار ضوابط الإستدامة، سيتم التطرق في البداية لجملة من المشاكل التي تواجه إدارة السياسة الإقتصادية بصفة عامة، والتي سوف يتم إيجازها تبعا لما يأتي¹:

أ - تعارض السياسات نتيجة عدم وضوح الرؤية الإستراتيجية: عادة ما يتم الأخذ بالسياسات الإقتصادية دون الإستناد إلى رؤية إستراتيجية محددة، مما يؤدي إلى تعارض السياسات في توجهها وتضارب الآثار المستهدفة، مما يستدعى بعث توجه إستراتيجي يحدد الأسس التي يتم إعتماؤها للإختيار والمفاضلة بين البدائل المتاحة، ومن ثمَّ ترتيب أولوية الأهداف والسياسات المنبثقة عن هذا التوجه؛

ب - ضعف التحليل الفني والسياسي الذي يخدم صنع القرار: تواجه عملية صنع القرار بشأن السياسات الإقتصادية تحدي نقص التحليل والدراسة الفنية والمعمقة التي يمكن أن تسمح بتحقيق الأهداف وإختيار الأدوات الملائمة، بالإضافة إلى ذلك نجد تحدي إفتقاد السياسات للتحليل النظامي للقوى والإعتبارات السياسية ذات الأثر في تطبيق هذه السياسات وفي نجاحها إزاء تحقيق الأهداف المرجوة؛

ت - نقص وتضارب المعلومات: إن نقص المعلومات اللازمة لصناعة السياسة الإقتصادية، يمثل تحدي لا بد من تجاوزه ويتجلى نقص المعلومات أو تضاربها من خلال عدم وضوح الحجم الحقيقي للكثير من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية ومختلف الآثار الناتجة عنها، وذلك بسبب نقص البنية المؤسسية للمعلومات والتي تلعب دورا هاما في رصد وتسجيل البيانات التي تغطي الأنشطة في مختلف القطاعات وإعداد مسح ميداني، فضلا عن قصور دراسة أثر الأدوات المعتمدة لتحقيق أهداف السياسات ومدى فعاليتها؛

¹ - صقر عاشور، مرجع سابق، ص - ص: 55-60.

ث -مشكل التنسيق: إن أخطر وأعقد ما يواجه السياسات الإقتصادية هو مشكلات التنسيق بين عملياتها، وبين الأطراف المتعددة فيها، وحل هذا التعارض والتناقض الذي ينشأ خلال تنفيذها، وتتفاقم هذه المشكلات عندما يتعلق الأمر بتنسيق سياسات تضم عمليات وأنشطة عديدة يقع بعضها داخل الأجهزة الحكومية والبعض الآخر خارجها وعندما تتعدد الأجهزة الحكومية التي تباشر بعض هذه العمليات؛

ج -مشكل التنفيذ، التكيف والملائمة خلال التنفيذ: تواجه السياسات المعتمدة خطر التعثر والفشل ويرجع ذلك إلى ضعف الإطار المؤسسي القائم على التنفيذ، أو بسبب المقاومة التي تظهر في الأجهزة المنفذة أو من الأطراف الخارجية ذات العلاقة، وهو ما يستدعي أن يرافق عملية صياغة ورسم السياسات تشخيص للكشف عن جوانب القصور والضعف في وحدات التنفيذ وتحديد وسائل علاجها، مع إتخاذ إجراءات للإصلاح وتطوير القدرات، كذلك الحال بشأن مشكلات المقاومة، فإن امتصاصها والتغلب عليها يستدعي الترتيب المسبق والمبكر، من خلال ملائمة مضامين السياسات لتأخذ بعين الإعتبار مصالح مختلف الأطراف المعنية، وخاصة تلك التي تمثل مصدر للمقاومة. والسياسات الإقتصادية لا بد أن تتمتع بهامش من المرونة يحقق إمكانية التكيف والملائمة من أجل التعديل وتجنب الإهيار والفشل بالنظر إلى الواقع الداخلي والخارجي المتميز بالتغير، كما أن السياسات التي تم رسمها قد لا تتماشى مع الواقع الفعلي الذي عادة ما يتميز بالديناميكية والتعقيد، فضلا عن هذا فإن ردود الفعل والآثار الإجتماعية أو السياسية قد تأخذ وجهة غير متوقعة؛

ح -تحدي تداخل العمليات والمراحل المرتبطة بإدارة السياسات: يتمثل أحد مصادر المشكلات التي تتخلل إدارة السياسات الإقتصادية في أن العمليات والمراحل المتعلقة بها تتداخل فيما بينها، بما لا يمكن الفصل بينها، فالجوانب والإعتبارات المتعلقة بالتنفيذ ينبغي أن تأخذ في الحسبان خلال عملية التخطيط وصنع القرار، وخلال التنفيذ تبرز مشكلات تتطلب تغييرات في مضامين السياسات، وتحليلها ودراستها في إطار تفعيل عنصر المتابعة والتقييم المستمر والتكيف والملائمة، وبالتالي نجد أن عملية التخطيط تستمر خلال مراحل التنفيذ؛

خ - التداخل مع الإعتبارات السياسية: تخضع إدارة السياسات الإقتصادية لتأثير العملية السياسية وعليه فلا بد من العمل على توجيه الإهتمام الكافي لفهم العوامل السياسية الحاكمة والتعامل معها بغية توفير عنصر الملائمة السياسية اللازمة لنجاح التغيير المتضمن السياسات الجديدة، ومثال ذلك اختيار التوقيت الملائم سياسيا لإدخال سياسة إقتصادية جديدة.

إن ما تم التطرق له من مشاكل تواجه عملية إدارة السياسات الإقتصادية، إنما تمثل في مجموعها الإطار الكلاسيكي والتقليدي لما تواجهه عملية صنع السياسات الإقتصادية في ظل النماذج التقليدية للتنمية، إلا أن ربط هذه الأخيرة بنموذج التنمية المستدامة يجعلها أمام مستوى أعقد من المشكلات. لاسيما على مستوى البلدان الريفية وتحديدًا تلك التي تعتمد على المصادر النفطية، فمن جهة يعمل صناع السياسات على إنتهاج أفضل السبل في التعامل مع الإعتقاد الواسع على إستخدام الموارد النفطية، وضمان حماية الإقتصاد القومي من الآثار السلبية لتقلبات سوق النفط

العالمية تحت قيد الحدود البيئية ومدى تحقق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية للثروة المحققة، وعلى الجانب الآخر معضلة توجيه الإقتصاد نحو التنوع الذي يستجيب لضوابط الإستدامة، ويمكن أن يدعم تحقيق التنمية المستدامة¹.

وإدارة السياسة الاقتصادية لإرساء نموذج التنمية المستدامة تتضمن إستيعاب مشكلة الآثار البيئية الخارجية ومشكلة الإدارة السلمية للموارد المتاحة، والتوزيع الأمثل لهذه الموارد وعوائدها بصورة عمودية وافقية بين الأجيال الحالية والمستقبلية، ويتضمن الفصل الثامن من جدول أعمال القرن 21 المتطلبات الرئيسية اللازمة لدمج الأبعاد البيئية والتنمية عند صنع القرار، بما في ذلك المسائل المتعلقة بدمج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والإدارة، والإطار القانوني والتنظيمي ذي الإستخدام الكفاء للأدوات الاقتصادية، حوافز السوق وكذلك إنشاء نظام محاسبي جديد يتضمن تلك الإعتبارات². كما يمكن القيام بسن فلسفة عامة لإدارة السياسة الاقتصادية مستقاة من أخذ موقف وسط بين المتطرفين من حماية البيئة والمؤمنين بالوفرة، بحيث يتلخص مضمون إدارة السياسة الاقتصادية في الجمع العقلاني والرشيد بين قوى السوق، وتدخل الحكومة لتحقيق الرفاه البشري وضمان تحسين مستويات المعيشة، والحفاظ على التوازن البيئي وتفعيل آليات النقل الآمن للموروث نحو الأجيال المستقبلية على النحو الذي لا يضيق الخيارات³. أي أن إدارة السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية في إطار ضوابط التنمية المستدامة للإقتصاديات الريفية، تنصرف إلى توجيه الأنشطة الاقتصادية على النحو الذي يعيد صياغة الكفاءة ضمن سياق علاقتها بإدارة توجيه الموارد الناضبة، والمتجددة عبر الزمن، حيث يتجاوز مفهوم الكفاءة تعظيم القيمة الحالية لصافي المنافع من المورد، إلى خلق توازن ما بين الإستخدامات الحالية والمستقبلية بما يحقق العدالة في توزيع المكاسب والتكاليف عبر الزمن - بالرغم من الإجهادات في تقديم نماذج لتوزيع إستخدام الموارد عبر الزمن، إلا أن هذه القضية تطرح جدلية ضمن مختلف الأبعاد المتعلقة بنموذج التنمية المستدامة- وقد نادي الهيكليون بضرورة أن تنصب أهداف التنمية على الإستخدام وتوزيع الموارد، لتدارك فشل آلية السوق في إيجاد حل لمشاكل الفقر، وسوء توزيع الدخل، والبطالة⁴. بالتالي تتجلى أهمية إدارة السياسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة في تدارك عجز آليات السوق الحر عن تخصيص، وتسعير الموارد الطبيعية والبيئية إحتياجات وتفضيلات الأجيال المستقبلية، حيث تغفل آليات السوق الحر التكاليف غير المباشرة التي تدمر البيئة يتحملها الآخرون حيث أنه من الصعب تجنب مشاكل التكاليف غير المباشرة للنشاط الإنتاجي والإستهلاكي، وهو ما يمكن الإشارة إليه

¹ - مليكة بانت، ألبرتو بيهار، المملكة العربية السعودية معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو ، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2015، (بتصرف).

² - مالك حسين حوامة، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان - الأردن، 2014، ص: 192.

³ - بول أ. سامويلسون، وليام د. نورد هاوس، ترجمة، هشام عبد الله، الاقتصاد، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2001، ص: 372. (بتصرف الباحث).

⁴ - جلال البناء، المعايير الاقتصادية للمشكلات البيئية والقوانين المتعلقة بها (المسار الأمريكي) ، الطبعة الأولى، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية - مصر، 2007، ص: 95. (بتصرف وإعادة استثمار للباحثة)

من خلال مشكلة¹ free Riding* . كما ترى الباحثة أنه من بالأهمية بما كان، وإلى جانب ما تم الإشارة إليه، لا بد من أن تعمل الإقتصاديات الريفية في إطار إدارة السياسة الإقتصادية على النحو الذي يجاوز بين سياسات الطلب المتعلقة أساسا بتحقيق الإستقرار من خلال الحد من تقلبات الدورة الإقتصادية وسياسات العرض التي تتعلق بالسياسات الإقتصادية على المستوى الجزئي لتحقيق النمو الإقتصادي طويل الأجل، حيث يتم التركيز على تحقيق التراكم الرأسمالي ولاسيما الرأسمال البشري، وتطوير القاعدة التكنولوجية، وإدارة الجانب المؤسساتي لضمان شبكة العلاقات المثلى المحددة للسلوك الإقتصادي الأفضل، بما يؤدي إلى التخلص من سمة البحث عن الربح (لتلافي الآثار السلبية التي يمكن أن تولدها سياسات جانب الطلب وفق المنظور الكنزري.

كما تجدر الإشارة إلى أن الكفاءة الإقتصادية ضمن هذا السياق تنتقل من مفهوم أمثلية 'باريتو' التي تم الإشارة إليها في الفصل الأول إلى الأمثلية الإجتماعية، أو الرفاهية الإجتماعية المثلى التي تتضمن حكما تقديريا أخلاقيا يعكس موقف المجتمع تجاه عملية توزيع الدخل بين أفرادها، حيث تتحقق إعتبارات التخصيص الأمثل للموارد مع عدالة توزيع الدخل من وجهة نظر المجتمع، أي للوضع الذي يحقق أمثلية 'باريتو' مع أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الإجتماعية والأخذ بعين الإعتبار طبيعة ظروف المجتمع وموارده المتاحة ومستوى التكنولوجيا...²؛ فعملية إدارة السياسة الإقتصادية في الإقتصاديات الريفية للتحويل إلى نموذج التنمية المستدامة، لا بد أن يرافقه إلى جانب إدماج الإعتبارات البيئية، تصميم لسياسة إجتماعية ملائمة تعكس الوضع السوسولوجي للإقتصاد المستهدف. حيث أن السياسات الإجتماعية الملائمة تعزز، في ظل توافر التغطية الكافية والتنفيذ السليم، التنمية الإقتصادية والإجتماعية على حد سواء، في المديين القصير والطويل، عن طريق ضمان تمتع السكان بأمن الدخل، وحصولهم بصورة فعالة على خدمات الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الإجتماعية، وقدرتهم على إدارة المخاطر، وتمكينهم بغرض الإستفادة من الفرص الإقتصادية. وتضطلع هذه السياسات بدور بالغ الأهمية في تدعيم الإقتصاديات الوطنية وتشجيع العمل اللائق، والنمو الشامل والمستدام وتعزيز الطلب المحلي وتيسير التحويل الهيكلي³.

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن سيدي أحمد، السيد إبراهيم مصطفى، أحمد رمضان نعمة الله، علي عبد الوهاب نجاء، قضايا إقتصادية معاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية - مصر، 2009، ص: 136.

* In economics, **the free rider problem** ("free rider" was first used in economic theory of public goods) occurs when those who benefit from resources, goods, or services do not pay for them, which results in an under-provision of those goods or services. The free rider problem is the question of how to limit free riding and its negative effects in these situations. The free rider problem may occur when property rights are not clearly defined and imposed. The free rider problem is common among public goods. These are goods that have two characteristics: non-excludability—non-paying consumers cannot be prevented from using it—and non-rivalry—when you consume the good, it does not reduce the amount available to others. The potential for free riding exists when people are asked to voluntarily pay for a public good.

² - عبد اللطيف مصيطفي وآخرون، مرجع سابق، ص-ص: 198-199.

³ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015 تقييم التقدم المتفاوت، مرجع سابق، ص: 35.

فالتوجه نحو تبني التنمية المستدامة يستدعي إعادة تعريف للعديد من المبادئ الأساسية لسياسة الإقتصاد الكلي في سياق المشاكل العالمية الحالية، وينبغي أن تتضمن أهداف السياسة الإقتصادية الكلية الإستقرار الإقتصادي التوزيع العادل، أهداف إجتماعية واسعة، مثل: أمن الدخل، التعليم، الرعاية الصحية الشاملة، وإدارة النمو الإقتصادي، حيث أن الإهتمام بتحقيق الأهداف الإجتماعية ضروري لتحقيق الإستدامة البيئية.¹

وقد طرح (Jonathan Harris , 2001) مجموعة من النقاط الأساسية التي تتعلق بإعادة تعريف للسياسة الإقتصادية والنظرية الإقتصادية الكلية عموماً في القرن الواحد العشرين وذلك للإستجابة لنموذج التنمية المستدامة، ويمكن إستعراض هذه النقاط التي تمت إثارها من خلال تعزيز الأهداف الإجتماعية، وذلك في إطار الخروج عن سياق التنظيم الذاتي ومثالية السوق، ليصبح من الواضح أن الأهداف الإجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال العمل الجماعي بإستخدام مؤسسات الحكم الديمقراطي، وبالتالي الحاجة إلى تدخل الحكومة يتجاوز كونه من المتطلبات التقنية لإستقرار الإقتصاد الكلي، وإنما يجسد الطريقة الوحيدة لتحقيق الأهداف التي تعتبر ضرورية لتحقيق رفاهية الأفراد. حيث يتم تسخير السياسة المالية أو السياسة النقدية، أو مزيج بينهما من أجل تعزيز الإستدامة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وبالتالي الابتعاد عن إختلاف المدارس والإتجاهات الفكرية الإقتصادية للولوج في بوتقة الإقتصاد الكلي الموجه بيئياً والمبني على أسس واضحة وبسيطة، تقرر بأن التدخل الحكومي من خلال السياسات الإقتصادية الملائمة ضروري ومهم لبعث التنمية المستدامة، خاصة وأن تقرير القمة العالمي للأمم المتحدة (2005) أشار إلى الدور الرئيسي لرأس المال الطبيعي في تنمية الثروة في البلدان النامية، وقد عمل الصندوق العالمي لصون البيئة على إدماج العدالة الإجتماعية والإستدامة البيئية في سياسات وممارسات الإقتصاد الكلي الوطنية والدولية لأكثر من عقد من الزمن.²

كما تعد قضية العدالة من أهم القضايا المطروحة ضمن عملية إستيعاب نموذج التنمية المستدامة، حيث نجد أنه تم التأكيد على التوزيع العادل من قبل الإقتصادي 'كينز' بإعتباره هدف إجتماعي يعزز الإستقرار الإقتصادي الكلي، كما عالج 'ألمان' (1980) و'أمسدن' (Amsden 1992-2000) التوزيع العادل كشرط مسبق ومهم لتحقيق النمو الإقتصادي الفعال في الدول النامية. وفي عالم الحدود البيئية فإن قضايا العدالة البيئية تأخذ أهمية خاصة، لأن زيادة إستهلاك الفقراء يعتمد على إدارة استهلاك الاغنياء (DURING 1992) وهو ما يدعو إلى إهتمام جديد للشروط المسبقة للإستقرار الإقتصادي الكلي، مع بعث حدود نمو الإستهلاك. كذلك طرح ' Harris ' نقطة مهمة أخرى تتعلق بحماية البيئة وحدود النمو، حيث أن هذه القضية لم تناقش ولم تطرح ضمن جدول أعمال 'كينز'، ولكن ' Daly ' ومؤيدوه أكدوا على وجوب أن تكون جزءاً أساسياً من الإقتصاد الكلي في القرن الواحد والعشرين، أما (Heyes) (2000) فقد ذهب إلى إدماج التوازن البيئي لمنحنى IS- LM وعلى الرغم من صعوبة التحليل، إلا أن الإشارة هنا تتعلق بأن النمو الإقتصادي يجب أن يكون مصحوباً بالتكنولوجيا الأنظف والتنظيم البيئي.

¹-Jonathan Harris, **MACROECONOMIC POLICY AND SUSTAINABILITY**, GLOBAL DEVELOPMENT AND ENVIRONMENT INSTITUTE WORKING PAPER NO. 01-09 , Tufts University, USA , July, 2001.

http://www.ase.tufts.edu/gdae/publications/working_papers/macroandsust.pdf (11/05/2016).

² - FRANCES IRWIN JANET RANGANATHAN, and authrs , **RESTORING NATURE'S CAPITAL An Action Agenda to Sustain Ecosystem Services**, World Resources Institute , Washington, 2007, P : 56 .

فضلا عن التطرق لأهمية بحث سياسات تجارية مستدامة، ذلك أنه من القضايا المهمة التي تُطرح عند توسع التجارة الحرة والعمولة، هي الرقابة على سياسات الإقتصاد الكلي، وأثير في هذا السياق نقد التجارة الحرة، من حيث الآثار السلبية من الناحية البيئية والإجتماعية، وميلها لتوسيع سلطة الشركات (Poly 1996, crotyetal 1998, Harris) (2000) وأحد مصادر القلق يتعلق بإخراج السياسة النقدية والمالية عن السيطرة الوطنية. ولعل أبرز ما عالجته 'Harris' في سياق معالجة السياسات الإقتصادية والتنمية المستدامة، هو قضية إصلاح المؤسسات المالية والنقدية الدولية، حيث أن هذه المؤسسات تعمل على تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي الدولي من خلال إعتقاد سياسة إقتصادية قائمة أساسا على سياسات مالية ونقدية نقدية إنكماشية (تقييدية) دون اللجوء لسياسات تدعم الجانب البيئي، وبالتالي لابد من الإستعاضة بسياسات تهدف إلى إعادة تدوير رأس المال ونشر التكنولوجيا لتعزيز التنمية المستدامة¹.

4 2 - السياسة البيئية كإطار توجيهي لصياغة السياسات الإقتصادية في سياق التنمية المستدامة

إن إدارة السياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية لإستيعاب التنمية المستدامة يعتبر ضرورة لاسيما للإقتصاديات المتحولة نحو إرساء هذا النموذج، بيد أن هذا لا يمنع من أهمية تصميم السياسات البيئية التي تمثل الإطار المرشد والموجه لتحقيق أهداف حماية البيئة، خاصة في ظل وجود مساحات للتعارض أو بطء تحقيق الأهداف المتوخاة من باقي السياسات لتحقيق التنمية المستدامة.

تُعرّف السياسة البيئية على المستوى الكلي على أنها: "مجموعة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن نتائج هذه الإستراتيجية، وذلك في إطار الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج وفقا لأهداف تم تحديدها مسبقا مع توضيح لآليات التصحيح والتنمية"². ومن المهام الحاسمة للسياسة البيئية الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية، ومع ظهور بوادر حدود النمو القائم على النفط بصورة جلية فمن المتوقع أن تقود هذه السياسة خاصة على مستوى الإقتصاديات الريفية إلى تحول هيكلية وتشكيلات جديدة في المجالات العامة والخاصة تعطى فيها الأولوية للشواغل المتعلقة بالطاقة والبيئة على حدا السواء، ذلك نظرا للإرتباط بين إنتاج وإستخدام الطاقة والبيئة، بإعتبار أن توفر الطاقة يمثل أساس الحفاظ على مستويات الرفاهية المحققة والنمو في الإقتصاد العالمي، ويقع ذلك تحت قيد الحفاظ على حدود توازن البيئة، ما يتطلب تصميم السياسات الإقتصادية على نحو يحاكي توأمة الحفاظ على البيئة وتدفق الطاقة³.

وعليه فإن السياسة البيئية تترافق مع السياسة العامة للدولة، وعلى وجه التحديد السياسة الإقتصادية وذلك بغية بحث جيل منقح من السياسات الإقتصادية القادرة على إستيعاب الحدود البيئية التي تفرضها التنمية المستدامة دون التأثير

¹ -Jonathan Harris, Op- Cit.

² - أبو الخليل عبد الرحمن المهنا، محي الدين محمود تواس، النظم البيئية والإنسان، دار المريخ، الرياض - السعودية، 2005، ص: 15.

³ -Marja Järvelä , Sirkku Juhola, Energy, Policy, and the Environment :Modeling Sustainable Development for the North, Springer, New York, 2011,P:01 .

السليبي على معدلات النمو المحققة. والسياسة البيئية المثلى هي التي تسعى لموازنة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار الناجمة عن التلوث، وتعمل السياسة البيئية في هذا الإطار على:¹

أ - تحجيم الممارسات والأنشطة التي أدت وتؤدي إلى تدهور البيئة، أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتخفيف آثاره البيئية قدر المستطاع؛

ب - إستعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية، والحيوية بما يكفل إستمرارية قدراتها الإستيعابية، والإنتاجية قدر الإمكان؛

ت - مراعاة الإعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة، وتضمين الآثار البيئية، وكيفية معالجتها في المراحل الأولى لدراسات الجدوى للمشروعات الإقتصادية والإجتماعية.

أما السياسات المصممة في سياق حماية البيئة وتقليل التعارض بين النمو والبيئة، والتي تتراوح بين تلك المستحدثة أو سياسات الإقتصاد الكلي التي تستجيب لقيود حماية البيئة، فيمكن طرحها من خلال ما يلي:²

أ - سياسة منح إعانات للتقليل من التلوث: حيث تقوم الدولة بمنح إعانات لتقليل التلوث إلى أدنى حد ممكن وتنقسم هذه الإعانات إلى نوعين، أولهما إعانة لكل منتج للقيام بتنظيف الملوثات التي يلقي بها إلى الموارد البيئية وثانيهما إعانة لإقتناء تكنولوجيات التحكم في التلوث، ولكن يؤخذ على الإعانات أنها قد تحفز منتجين جدد للدخول إلى السوق، وإمكانية زيادة مصادر التلوث، كما أن الإعانة تتطلب قدرات إدارية يمكنها تقدير حجم الإعانة الأمثل؛

ب - سياسة فرض تأمين ضماني للتحكم في التلوث: تبعا لهذه السياسة تقوم الجهة القائمة على حماية البيئة بتحديد أهم مصادر التلوث، وفرض تأمين ضماني يمكن إسترجاعه في حالة عدم حدوث تلوث، أما في حالة حدوث تلوث معين فإن تكلفة تدارك آثار هذا التلوث أو إزالته تقتطع من التأمين، وقد يُعاب على هذه السياسة صعوبة التحديد الدقيق للمقابل النقدي للتلوث ومدى قدرة هذا المقابل في علاج أضرار وآثار التلوث؛

ت - سياسة التدوير: إن الضغط المتزايد لخفض طرح النفايات الكيماوية إلى البيئة، أخذ يزداد أهمية في السنوات الأخيرة نظرا لإرتفاع تكاليف التخلص من النفايات ومحدودية المواقع المناسبة للتخلص من هذه النفايات، وهو ما فتح المجال لبعث سياسات لإعادة التدوير، من أجل تحقيق الإستخدام الفعال أو إعادة الإستخدام للنفايات كبديل لمنتج تجاري؛

ث - سياسات إرساء التربية البيئية: حيث تتعلق التربية البيئية بتكوين القيم، الإتجاهات والمهارات، والمدرجات اللازمة لفهم تقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الفيزيائي، والتدليل على ضرورة المحافظة على المصادر البيئية الطبيعية، وحثية تسخيرها لصالح الإنسان وحفاظا على حياته الكريمة ورفع مستويات معيشته، تتعلق سياسات التربية البيئية بنقل التعلم من الصيغة النظرية التقليدية إلى التطبيق في الواقع على نحو صحيح ومتوازن، وقد إعتبرت التربية البيئية ركن أساسي في المحافظة على البيئة منذ مؤتمر ستوكهولم 1972، حيث تحددت الأهداف الخمسة للبرنامج الدولي للتربية البيئية، وهي:

¹ - خليل حسين، مرجع سابق، 442 - 443.

² - شادي خليفه الجوارنة، إقتصاديات البيئة من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2014، ص- ص: 168 - 193.

-تشجيع تبادل الأفكار والمعلومات والخبرات المتصلة بالتربية البيئية بين الدول وأقاليم العالم المختلفة؛
-تشجيع تطوير نشاطات البحوث المؤدية إلى فهم أفضل لأهداف التربية البيئية وأساليبها، وتنسيق هذه
النشاطات؛

- تشجيع تطوير مواد مناهج تعليمية وبرامج في حقل التربية البيئية وتقويمها؛
-تشجيع تدريب، وإعادة تدريب القادة المسؤولين عن التربية البيئية، مثل: المخططين والباحثين...؛
-توفير المعونة الفنية للدول الأعضاء لتطوير برامج في التربية البيئية.

ج - التشريعات لدعم السياسات البيئية: حماية البيئة تتطلب وضع تشريعات بيئية سليمة تتميز بالقوة والإلزام
والشمولية وحتى يكون التشريع ناجحا لابد أن يراعي:

-التكلفة المالية التي تترتب عن الإلتزام بتنفيذ التشريع، مع تحرى أن يتوافق أدنى مستوى من التكلفة مع أفضل
مستوى للحفاظ على البيئة؛

- الإعتدال على أبسط وأفضل الوسائل التقنية والمتاحة للجميع؛

-يجب أن يؤدي التشريع إلى توافق في الوصول إلى النتائج المتحصل عليها من دراسة وتقييم الأثر البيئي على
المدى القصير والطويل.

ح - السياسة الضريبية من أجل حماية البيئة: - التفصيل في السياسة الضريبية وفرض الرسوم من أجل تحقيق التنمية
المستدامة بصفة عامة يكون من خلال محاور لاحقة في هذا الفصل من الدراسة - أقر 'بيجو' A.G Pigo أن الصعوبة
الأساسية في تحليل التلوث تتعلق بفشل المتضررين من التلوث من إستلام التعويض المناسب، وبالتالي فإنه إذا كان من
الممكن تعويض المتضررين من التلوث دون هدر الموارد، فإن المنافع الإجتماعية لأي نشاط ينتج عنه التلوث ستزيد عن
تكلفته الإجتماعية، وعليه يكون التلوث مقبولا من وجهة نظر إقتصاديات الرفاهية، وطالما أن التلوث يمنع التخصص
الأمثل للموارد، فإن 'بيجو' يقترح فرض ضريبة على التلوث مساوية للضرر الحدي للتلوث (عند مستو أمثلية 'باريتو')
وبالتالي يمكن إعتبار ضريبة 'بيجو' Pigouvian Tax حلا تقليديا لوجود التكاليف الخارجية Externalities حيث
،نه لا يمكن الوصول إلى وضعية التخلص النهائي من التلوث. وأهم ما يعاب على السياسة الضريبية في سياق حماية
البيئة فيلخص من خلال ما يلي:

-تأثر الضرائب بالتضخم، وهو ما يستدعي تبني مقدار الضريبة الذي يتناسب مع حجم التضخم؛

- عدم مرونة السياسة الضريبية المصممة تجاه زيادة معدلات السكان والنشاط الإقتصادي، وما ينتج عن ذلك
من زيادة التلوث؛

- الصعوبة السياسية لفرض ضرائب متباينة عبر الأقليم الجغرافية، والتي تتباين قدرتها في التعامل في التعامل مع
التلوث البيئي وتأثيراته؛

- الجدلية حول كفاءة السياسة الضريبية المصممة في تحقيق أهداف حماية البيئة؛

- الحاجة إلى قاعدة معلومات ضخمة للتحديد الدقيق لمعدل الضريبة، وضخامة الأعمال الإدارية الكفيلة بتطبيق

هذه الضريبة لحماية البيئة

5 - أهداف السياسة الإقتصادية في إطار ضوابط التنمية المستدامة

تمثل الأهداف الإقتصادية الكلية التقليدية والتي تم تلخيصها ضمن المربع السحري لكالدور بمثابة الأرضية الأساسية لبعث الإستقرار الإقتصادي الذي يعول عليه كشرط مسبق لمحاكاة مختلف الأبعاد التي يتضمنها إرساء نموذج التنمية المستدامة، ولاسيما في الإقتصاديات الريفية.

5 4 - إستدامة معدل النمو الإقتصادي

يعتبر النمو الإقتصادي بمثابة الهدف الإستراتيجي للسياسات الإقتصادية المسطرة، خاصة وأن له آثار تفاضلية تنعكس على مختلف الأهداف الأخرى للسياسة الإقتصادية، والتي تم معالجتها ضمن الفصل الأول من الدراسة حيث تم معالجة النمو الإقتصادي كأحد الأهداف الكلاسيكية للسياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية، إلا أن إعادة توجيه أهداف هذه الأخيرة، وإدارتها لإستيعاب التحول الهيكلي للإقتصاديات الريفية في إطار ضوابط الإستدامة يستدعي البحث في مفهومين أساسيين وهما: إشكالية تذبذب النمو، والمصدر الذي يعتمد عليه النمو الإقتصادي، بما يُمكن من تحقيق هدف النمو الإقتصادي المستدام. وقبل ذلك لا بد من إزالة الغموض عن التحول في مفهوم النمو وتحديد مفهوم النمو الإقتصادي المستدام.

5-1-1- مفهوم النمو الإقتصادي المستدام

الإنتقال إلى حقبة نموذج التنمية المستدامة، جعل هدف السياسات الإقتصادية المصممة، يتحول من مجرد تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي، إلى البحث في إستدامة هذا الأخير وطبيعة محركاته، وهو ما جعله يخضع للدراسة والنقاش من قبل فئة واسعة من المفكرين والإقتصاديين، بل إن مضامين النمو الإقتصادي في إطار هذا النموذج إقترنت بعدة فلسفات كالنمو الشامل والنمو المحابي للفقراء. حيث يعرف النمو الشامل على أنه: "النمو ذو القاعدة العريضة والذي يشارك فيه مختلف فئات الشعب ويستفيد منه الجميع من خلال التوزيع العادل للدخل والثروة المتولدة عنه". ويستند النمو الشامل على فكرة أن النمو الإقتصادي مهم لكنه لا يكفي لتوليد زيادة مستدامة في الرعاية الإجتماعية والتي تنطوي على التقاسم العادل لمنافع النمو بين الأفراد والفئات الإجتماعية. وفي الوقت نفسه، أصبح من المسلم به على نحو متزايد أن الدخل والثروة والرفاه يعتمد أيضا على عوامل غير نقدية، مثل: الصحة والتعليم... ولذلك، فإن مستوى وتوزيع هذه العوامل غير المرتبطة بالدخل من الجوانب الأساسية للنمو الشامل التي تجعل من مفهوم متعدد الأبعاد. وبالإضافة إلى ذلك، أن تكون ذات صلة، ويجب أن يكون النمو الشامل مناسبة للمبادرات ملموسة لضمان أن الموظفين العموميين يمكن فهم أفضل للمقايضات والتكامل بين مجالات السياسة العامة، وتحديد الأدوات اللازمة لإستخدامها لتحسين كمستوى أن توزيع النتائج النقدية وغير النقدية. وهذا هو السبب في أنه من المهم أن تدرس في وقت واحد، وليس واحدا تلو الآخر، وأبعاد مختلفة من النمو الشامل.

ويعتبر النمو الإقتصادي مستدام إذا أدت عملية النمو الإقتصادي إلى تحقيق رفاهية المجتمع البشري بصورة لا تتسم بالميل إلى الإنخفاض عبر الزمن¹. قد يحمل هذا التعريف مفهوم الإستمرارية في تحقيق معدلات نمو إقتصادي تستجيب لمتطلبات الرفاه البشري، ولكن إشكالية النمو الإقتصادي في إطار نموذج التنمية المستدامة لا تتوقف عند البعد الكمي والزيادة المضطردة عبر الزمن، بل تذهب إلى البحث في كيفية حدوث هذه الزيادة، وأبعد من ذلك دراسة وتحليل كيفية التوزيع العادل لها ضمن البعد الزماني والمكاني ومدى مراعاة التوازن الايكولوجي، ضمن ما هو متاح من بدائل تترجم في السياسة الإقتصادية المصممة. وهو ما يتضح جليا من تعريف التنمية المستدامة على أنها: " تتطلب تغيرا في محتوى النمو، بحيث يصبح أقل مادية وإستخداما للطاقة، وأكثر عدالة في تأثيراته، ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات للمحافظة على الرأسمال البيئي، ولتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الإقتصادية"². وهو ما يجسد حتمية التعرض إلى مجموعة أوسع من المعالجات النظرية للنمو المستدام. في هذا الصدد فقد عرف النمو الإقتصادي المستدام على أنه: "النمو الإقتصادي الذي يمكن الحفاظ عليه دون خلق مشاكل إقتصادية كبرى، خاصة بالنسبة للأجيال المستقبلية. ومن الواضح أن هناك مفاضلة بين النمو الإقتصادي السريع الحالي، والنمو في المستقبل، ذلك أن النمو السريع خلال الفترة الحالية يمكن أن يستنفذ الموارد ويخلف مشاكل بيئة للأجيال المقبلة، ويقلص ما هو متاح من خيارات"³.

فالنمو المستدام خاصة على مستوى الإقتصاديات الريعية لا بد أن يعالج، ويقدم حولا للقضيتين الأساسيتين اللتين تم طرحهما في تقرير برونتلاند، وهما: مشكلة التدهور البيئي التي تصاحب النمو الإقتصادي، والحاجة الملحة لتحقيق النمو الإقتصادي للقضاء على الفقر، وتحسين نوعية الحياة البشرية⁴، خاصة وأن إمتلاك الموارد لا يعد شرطا كافيا لتحقيق النمو تبعاً لما تؤكد الأدلة التجريبية، وما توصلت له الأدبيات الإقتصادية مثلما أشير له من قبل الإقتصادي الإسباني Migule De Sarvantes Saavedra حيث أن " الإستفادة من الثروة لا يتأتى من مجرد إمتلاكها أو الإسراف في إنفاق عوائدها، ولكن تتأتى من نمط إستخدامها".

فالنمو الإقتصادي المستدام ينصرف إلى إدارة حافظة للأصول على نحو يضمن توازن بين أهداف النمو الإقتصادي والإهتمام بالإعتبرات البيئية ودعائمها الإجتماعية على المدى القصير والمتوسط، والبعيد ويتوازى هذا الطرح مع فلسفة الإستدامة فيما يتعلق بالكيفية المثلى لإدارة المخاطر عبر الحفاظ على الخيارات⁵. بالتالي، فإن عدم إستدامة النمو تتعلق باستيعاب محاور أساسية، وهي: الإستخدام الجائر للموارد غير المتجددة أو تلك المتجددة بصورة تفوق دورة تجددتها الطبيعية (يشير تقرير الإسكوا تحت عنوان لسنة 2015 إلى أن تحقيق

¹ -Santanu Roy, **sustainable growth**, FUNDAMENTAL ECONOMICS – Vol. II.

² - دوناتو رومانو، مرجع سابق، ص: 53.

³ - http://www.economicsonline.co.uk/Managing_the_economy/Sustainable_growth.html (12/06/2016).

⁴ - الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة، مستقبل الإستدامة إعادة التفكير بالبيئة والتنمية في القرن الواحد والعشرين ، تقرير إجتماع المفكرين للإتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN المكتب الإقليمي لمنطقة غرب ووسط آسيا وشمال إفريقيا، 19-31 كانون الثاني (ديسمبر) 2006 ، ص : 03 . متاح على الموقع:

<http://www.iucn.org> (12/06/2016).

⁵ - أشرف محمد عاشور، مرجع سابق، ص: 308.

إستدامة النمو تستلزم فك ارتباط النمو الإقتصادي عن أنماط الإنتاج والإستهلاك غير المستدامة¹ والتلوث البيئي الذي يعتبر بمثابة التهديد المباشر لإستمرار الجنس البشري. وعدم عدالة توزيع مكاسب النمو المحقق.

فالعائدات من النفط والغاز، أو الموارد الطبيعية الأخرى، والتي تعتبر بأنها دخل أو قيمة مضافة جديدة، ما هي في الحقيقة إلا ريع ناتج عن إستنزاف رأس المال الطبيعي، وهدرها يمثل عامل تدهور للبيئة، وما لم يتم القيام بإستثمارات تعويضية تحافظ على رأس المال الطبيعي، فإن النمو المستند إلى هذه الموارد لن يكون متواصلا ولا طويل الأجل (أقر مؤتمر ستوكهولم ضرورة إستخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها وإستمرارها للأجيال القادمة، بل إنه لا يجب المحافظة على قدرة الأرض على إنتاج الموارد المتجددة الحيوية فقط، بل لابد من العمل على إستعادتها وتحسينها كلما أمكن ذلك² خاصة إذا ما إقترن بإرتفاع التكاليف الخارجية، والتي تتمثل في التكاليف على مستوى المجتمع وعلى مستوى الإقتصاد ككل³.

في تقرير الأونكتاد المعنون بتقرير البلدان الأقل نموا 2014، والذي تطرق إلى النمو مع التحول الهيكلي: خطة تنمية لما بعد عام 2015، فقد تطرق إلى أن النمو الإقتصادي المستدام هو القاعدة الأساسية لتحقيق المزيد من التقدم في التنمية البشرية، وتم ربط النمو الإقتصادي المستدام بالتحول الهيكلي في الإقتصاديات عبر تغيير تركيبة الناتج والعمالة بالتوجه نحو القطاعات والأنشطة الإقتصادية ذات الإنتاجية والقيمة المضافة الأعلى. بحيث يتم الإنتقال من التركيز على معدل النمو الإجمالي المحقق نحو التركيز على نوع، نمط النمو، ومحركاته الأساسية.⁴

في الآونة الأخيرة، الإقتصاديون البيئيون، مثل: 'دالي' (1991، 1996) إقترحوا أنه ينبغي أن يكون النمو محدودا وأن يكون على نطاق إقتصادي مستدام (a sustainable economic scale) بدلا من النمو المتسارع، وينبغي أن يكون الهدف من سياسة الإقتصاد الكلي، وتطوير نظريات النمو الداخلي، مع الأخذ بعين الإعتبار دور الإنسان وإمكانات رأس المال الطبيعي في النمو على المدى الطويل، وتوفير منظور آخر حول أهمية محددات النمو في السياسة الإقتصادية. كذلك البنك الدولي (1992) يعترف أن حجم النمو العالمي يطرح مشكلات بيئية هائلة في القرن الحادي والعشرين. وحتى في حال عدم إقرار نهج 'دالي' لحدود للنمو، فمن الواضح أن النمو الإقتصادي يحتاج إلى أن يتم قيادته في إتجاه مستدام بيئيا (إذ يتحتم أن يسترشد النمو الإقتصادي بالأسعار التي تتضمن القيم البيئية، مع أخذ بعين الإعتبار أن تكاليف السياسات الإقتصادية غير الملائمة، والتي تعتبر النمو الإقتصادي أحد الأهداف الكبرى لها تؤدي إلى تكاليف جد مرتفعة على البيئة) مما يستلزم أهمية الإستناد إلى قدر من التخطيط الإقتصادي الكلي ليس بمعنى من الإقتصاد المخطط مركزيا ولكن بمعنى التخطيط لإستخدام الطاقة والموارد على المدى الطويل⁵.

¹ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، معا من أجل العدالة والتنمية المستدامة، الإسكوا، الأمم المتحدة، التقرير السنوي 2015، بيروت - لبنان، 2016، ص: 34.

² - عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، 2002، ص: 100.

³ - مالك حسين حوامدة، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية واثر التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان - الأردن، 2014، ص: 182.

⁴ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد، تقرير أقل البلدان نمو، 2014: النمو مع التحول الهيكلي: خطة تنمية لما بعد عام 2015 الأمم المتحدة، نيويورك، 2014 ص:

دون الخروج عن مضمون النمو المستدام الذي تم طرحه أعلاه، والذي يأخذ بعين الاعتبار مجموعة واسعة من المعامل التي تحدد نوعيته، وهي: تحقيق قدر أكبر من العدالة في الإستثمارات لتنمية رأس المال البشري، حماية رأس المال الطبيعي وإستدامته، والحد من التعرض للأزمات المالية العالمية ومخاطرها، فبالإضافة إلى تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد فإنه الباحثة تطرح تصورا مفاده أنه يمكن للنمو المستدام أن يتحقق كلما تقلصت فجوة 'أوكن' OKUN التي تعبر عن الفرق بين النمو الإقتصادي الممكن أو المحتمل والنمو الإقتصادي الفعلي شريط أن يستجيب النمو المحقق ضمن بنيته ونوعيته لمتطلبات الرفاه البشري من جهة والتوازنات البيئية والقدرة التحملية للأنساق البيئية من جهة أخرى. حيث يشير النمو الإقتصادي المحتمل إلى معدل النمو الذي كان يمكن تحقيقه من خلال الإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج المتاحة دون إحداث تأثير على الجهاز الإنتاجي¹، في ظل معدلات تضخم مستقرة نسبيا في الأجل الطويل. وبالتالي فالنمو الإقتصادي المستدام، يستدعي بعث السياسات الإقتصادية والإلتزام بالقوانين والتشريعات التي تم سنها دوليا لحماية الموارد من الهدر والإستنزاف والحفاظ على النظام الإيكولوجي، ومراعاة المخاطر المطروحة من الناحية الإجتماعية والمرافقة لعمليات التغيير لإحداث النمو المستدام، وذلك بما يضمن التنظيم الإقتصادي الكفاء، والذي يحاكي فلسفة التنمية المستدامة مع الإشارة إلى نقطة جد حساسة يمكن أن تعالج جزءا هاما من قضية عدم عدالة توزيع الموارد المتاحة على المستوى الدولي، والتي ترى الباحثة إلى أنها ناتجة عن عدم مرونة العلاقة التبادلية، أو الإحلال بين رأس المال الطبيعي وعاملي التطور التكنولوجي، ورأس المال البشري، في ظل هشاشة رأس المال الفكري ورأس المال المادي في الإقتصاديات الريفية، وهذا الطرح بطبيعة الحال يتناغم مع النظرية الضعيفة للإستدامة في حال كانت هناك إرادة سياسية حقيقية لبعث النمو الإقتصادي المستدام.

ويمكن في سياق مناقشة قضية إستدامة النمو في الإقتصاديات الريفية معالجة عدة إشكاليات، قد تضمنها البناء الموضوعي لهذه الأطروحة، وفي هذا المقام يمكن معالجة إشكالية تذبذب للنمو، وعلاقة ذلك بدورية السايسة المالية باعتبارها السياسة المهيمنة ضمن هيكل السياسات الاقتصادية للإقتصاديات الريفية، وإشكالية بلوغ ذروة النفط ومدى واقعيته وتأثيرها على مشهد تنائية الطاقة والتنمية.

5 4 2 - إشكالية تذبذب النمو الإقتصادي

إن إدارة تذبذب النمو تجسد تحديا تنمويا لا مناص من مواجهته، نظرا لإرتباطه بقضايا أساسية كمعدل الفقر السائد، البطالة ونمط توزيع الدخل، لتصبح المواجهة أكثر أهمية على مستوى الإقتصاديات الريفية، حيث أن هذه البلدان الغنية بموارد طبيعية، مثل: النفط والغاز تواجه تحديات إقتصادية ذات طبيعة طويلة وقصيرة الأجل، حيث أنها تواجه على المدى القصير عائدات شديدة التقلب مستمدة من صادرات الموارد، مما يجعل تنفيذ سياسات قادرة على تحقيق الإستقرار على المستوى الكلي صعبة جدا، وعلى المدى الطويل تشهد هذه الإقتصاديات متوسط نمو إقتصادي متدني مقارنة مع

¹ -Jean Olivier hairault, **La Croissance: Théories et Régularités Empiriques**, Economica, Paris, 2004, P : 491 .

الدول إلى تفتقر للموارد¹. وينصرف التذبذب في المتغير الإقتصادي تبعاً لما جاء في القاموس الإقتصادي Oxford of Economics, 1995 Dictionary بأنه النزعة إلى التقلب بمرور الزمن².

تُناقش إشكالية تذبذب النمو أو عدم إستمراريته في الإقتصاديات الريعية من زاويتين أساسيتين: حيث أن النمو عادة ما يكون متصلًا بصورة أساسية بالموارد الطبيعية (النفط، الغاز) ومدفوعاً بنسبة أقل بمعدلات النمو غير المتصلة بالموارد الطبيعية، بل إن هذا الأخير يعتمد هو الآخر بصورة غير مباشرة على الموارد الطبيعية، مما يجعل إشكالية التذبذب في النمو إشكالية جذرية، يصعب التغلب عليها على الأقل في الأجل القصير والمتوسط.

من ناحية أخرى فإن تذبذب النمو وعدم إستمراريته يخضع لدورية السياسة المالية Procyclical Fiscal Policy وما ينجر عن ذلك من تقلب في المتغيرات الإقتصادية ذات العلاقة بمعدل والمدى الزمني للنمو الإقتصادي المحقق كإحصار الإستثمار في رأس المال المادي والبشري (عجز معظم الإقتصاديات الريعية عن تحقيق تقدم إزاء التحول إلى مجتمع المعرفة ومن ثمّ الإندماج في الإقتصاد المعرفي) وتنصرف دورية السياسة المالية إلى سياسات توسعية في فترات الإنتعاش وإنكماشية في فترات الركود أي التقلب في سياسة الإنفاق العام الناتج عن عدم الإستقرار والتذبذب في عائدات النفط ومن المحتمل أن تضر بمساعي التراكم وتحقيق الثروة، حيث تزيد من تقلب الإقتصاد الكلي ويتراجع الإستثمار في رأس المال المادي والبشري، مما يعيق النمو ويضر بالفقراء، وإذا لم يتم تحقيق فائدة من السياسات المالية التوسعية ضمن الفترات غير الجيدة والتي يتراجع فيها الإقتصاد، فإن ذلك يمكن أن يحدث عجزاً مع إحتتمالات عدم إستدامته³.

5 4 3 - إشكالية ذروة النفط وارتباطها بإستدامة النمو الإقتصادي في الإقتصاديات الريعية

يشير منظور "نفط الذروة" إلى أن إحتياطيات البترول المؤكدة في العالم العربي لن تستطيع تلبية الطلب العالمي كما أن إحتتمالات إكتشاف مزيد من حقول البترول في المنطقة مازالت ضئيلة، على الرغم من توجيه هذه البلدان إلى تخصيص أغلفة مالية ضخمة لتعزيز القدرات، فضلاً عن تنفيذ العديد من المشروعات للإستعاضة بإمدادات جديدة عما يتم إنتاجه من البترول، إلا أن تلك السياسة تتطلب التنسيق مع الدول المستهلكة التي يتعين عليها أن تكون أكثر شفافية فيما يتعلق بمتطلباتها المستقبلية المتوقعة⁴.

عليه لا بد من إيلاء موضوع ذروة النفط التحليل الكافي، خاصة وأنه يمثل تحديداً سياسياً بالنسبة لإستدامة النمو (تذبذب النمو) في البلدان الريعية التي تعتمد على هذا المصدر بصورة إستراتيجية، وهو لا يقل أهمية عن تحديد تقلب — بل إنه أحد المداخل المفسر لتقلب الأسعار — أسعار النفط في الأسواق الدولية، وإرتباط الثروة النفطية بالمتغيرات

¹ - Rabah Arezki and Mustapha K. Nabli, **Natural Resources, Volatility, and Inclusive Growth: Perspectives from the Middle East and North Africa**, IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, 2012, P :3.

² - أنيل عبد الجبار الجومرد، تذبذب النمو الإقتصادي ومخاطره: العوامل المحددة والآثار في البلدان النامية، مجلة تنمية الراقدين، العدد 97، مجلد 32، العراق، 2010، ص: 174.

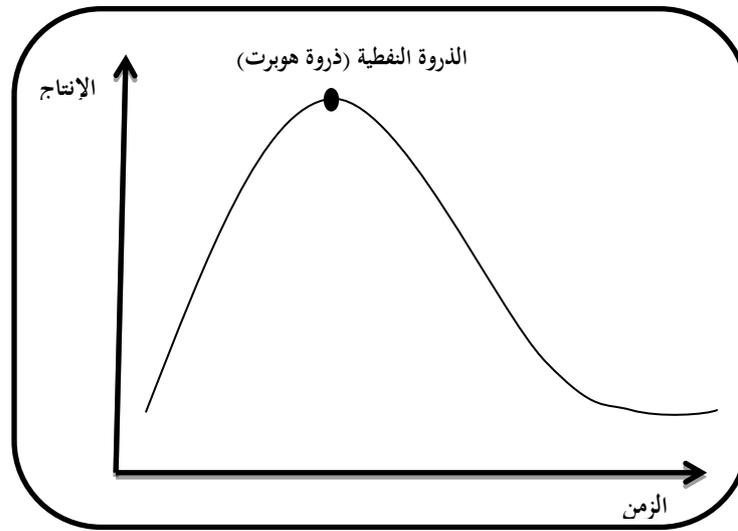
³ - Manasse Paolo, **Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions—A View From MARS** FMI, Working paper, January 2006, P:04.

⁴ - تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، PNUD برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، 2009، ص: 101.

الخارجية، التي عادة ما تجعل السياسات المصممة تكون في بيئة تتميز بعدم اليقين، خاصة في ظل غياب مشاهد ملموسة ونتائج واقعية للتنوع الإقتصادي القادر على بعث نمو إقتصادي مستدام.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى مساهمة الأدبيات الإقتصادية، حيث تعتبر نظرية الذروة النفطية (ذروة هوبرت) للجيولوجي الأمريكي هوبرت 1950 واحدة من أهم وأبرز النظريات فيما يخص ذروة النفط، حيث لاحظ أن إكتشاف حقول النفط يميل إلى إتباع منحنى على شكل جرس ويرجع ذلك إلى أن كمية محدودة من النفط تحت الأرض في أي منطقة، ولذا فإن معدل الإكتشافات النفطية يزيد في البداية بسرعة إلى غاية الوصول إلى الذروة ثم يتناقص كما هو موضح من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم: 3-5: منحنى الذروة النفطية (hubbert)



Source: www.conspiracywiki.com/articles/peak-oil/hubbert-peak-oil-theory (15/04/2014)

وتقوم نظرية هوبرت على إفتراض أن المورد المحدود يتبع القواعد التالية:

- يبدأ الإنتاج من الصفر؛

- يزيد الإنتاج إلى غاية الوصول إلى ذروة لا يمكن تجاوزها وهو ما يعني الوصول إلى نصف الرصيد؛

- بعد الوصول إلى الذروة يبدأ الإنتاج في التناقص إلى أن يستنزف المورد.

وعليه فإن نظرية ذروة البترول تتوقع أن إنتاج النفط في العالم سوف يصل في الفترة المستقبلية إلى القمة ثم ينحدر

إلى غاية إستنفاده، الأمر الذي يتطلب إتخاذ إجراءات تصحيحية لأنماط الإستخدام من خلال حوكمة هذا المصدر

الإستراتيجي وإعتماد منهجية صارمة تُحوّل دون الإستغلال غير المستدام له¹.

5 4 1 نموذج الإقتصادي هارولد هوتلينغ: تأخير ذروة النفط عبر الإستخدام الأمثل

يعتبر نموذج الإقتصادي الأمريكي Harold Hotellin 1931 بمثابة حجر الزاوية في إقتصاديات الموارد الناضبة، حيث

أنه يعالج التوزيع الزمني الكفاء لإستغلال الموارد الناضبة، وبغض النظر عن مدى مساهمته من الناحية الواقعية في

¹ - براجي صباح عبد الحميد، مقارنة حوكمة الموارد الطاقوية لاعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري ضمن ضوابط الاستدامة ، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، عمان- الأردن، 2018 ص-ص: 84 - 86.

إستطالة عمر هذه الموارد والحفاظ على معدلات النمو على المدى الطويل تمهيدا للتحويل نحو إكسابه سمة الإستدامة على مستوى الإقتصاديات الربعية، فإنه يجسد إضافة هامة للادبيات الإقتصادية المتعلقة بدراسة الموارد الناضبة. في إطار معالجة النموذج الأساسي في الموارد الطاقوية الناضبة " نموذج هارولد هوتلينج " * فيمكن الإنطلاق من تعريف فيشر (1981) الإحتياطات بأنها الكميات المعروفة من المورد الممكن الربح من وراء إستخراجها وبيعها بالأسعار السائدة في السوق، كما يوضح 'برويست' (1966) أن هناك إحتياطات غير إقتصادية يمكن أن تصبح إقتصادية عن طريق تغير الظروف الإقتصادية أو تغير التقنيات المستخدمة في الإستخراج، ويفرق 'برويست' بين النضوب الجيولوجي والنضوب الإقتصادي، حيث ينصرف الأول إلى إستخراج كامل الإحتياطي الموجود، بينما يعني النضوب الإقتصادي عدم ربحية الإستمرار في الإستخراج، ويخضع المخزون المتبقي لتأثير جملة من العوامل أهمها معدل الإستخراج والـ عكتشافات الجديدة التي تعتبر متغير خارجي لا علاقة له بمعدل الإستخراج الحالي وإنطلاقا من عرض مفهوم الإحتياطات، يبرز تساؤل جوهري حول نمط الإستخراج الذي يعظم المكاسب عبر الأجيال¹، أي الكفاءة في توزيع المورد الناضب عبر الزمن بما يستجيب للمتغيرات البيئية والإجتماعية لتحقيق رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية، ويؤخر بلوغ ذروة النفط في حال التسليم بالصحة المطلقة لنظرية 'هورت'!

إن قضية نمط الإنتاج (الإستهلاك) في إطار تخفيض العرض ومشكلة الحفاظ على الموارد وما أثاره 'غاربي' (Gary) حول تحديد معدل الخصم في المستقبل مع إحترام الإستخدام الحالي للموارد، قاد الإحصائي والرياضي 'هارولد هوتلينج' (1973_1985) إلى إثارة القضية الإقتصادية التي نشرت في 1931 حول حساب المتغيرات لقيادة الإستخدام الأمثل للموارد الناضبة² ويعد تبني مدخل الإستنزاف الأمثل لبعث النمو الإقتصادي المستدام إنما يعتمد السند النظري المتمثل في التعريف الذي قدمه الإقتصادي 'تالبوت بيتج' من جامعة بروان حول الإستدامة، حيث عرفها على أنها: " إدارة الإستنزاف، التلوث والإزدحام " أي محاولة الحفاظ على كميات ثابتة تقريبا من الموارد عبر الأجيال، والموازنة بين توليد التلوث وقدرة الأرض على الإستيعاب.³ ويتعلق الإستنزاف الأمثل للموارد الطاقوية الناضبة بالإستخدام الكفء ونمط الإستغلال الذي يعظم القيمة الحالية لصافي الموارد مع خصم الفوائد التي تتحقق للفترات أو الأجيال المستقبلية لأن إستخراج وإستهلاك وحدات من المورد الناضب في الوقت الحالي ينطوي على تكلفة فرصة بديلة، تتمثل في القيمة التي يمكن الحصول عليها في الفترة المستقبلية، مما يحتم أخذ تكلفة الفرصة البديلة في الحسبان عند تحديد كيفية توزيع المورد عبر الزمن، حيث يحدد السعر من خلال التكاليف الحدية للإنتاج وتكلفة الفرصة البديلة، وهذا ما يمثل الشرط

* نموذج هارولد هوتلينج: يجسد الإطار العام لنموذج التحكم الأمثل

¹ - حمد بن آل الشيخ، مرجع سابق، ص: 95.

² - Robert L. Bradley , **Capitalism at work: business, government and energy**, published by M.M Scrivener, Canada 2008, P: 212.

³ - شارلس د. كولستاد، الجزء الأول، مرجع سابق، ص: 62.

الأول للإستنزاف الأمثل، في حين يصف الشرط الثاني للإستنزاف الأمثل سلوك تكلفة الفرصة البديلة عبر الزمن.¹ أما نموذج هوتلينج فيمكن إسقاطه من خلال تعظيم دالة الهدف الموالية⁽²⁾:

$$Max \sum_{t=1}^T \pi_t = \sum_{t=1}^T \frac{TR - TC_t}{(1+r)^{t-1}}$$

تحت القيد: S.T

- قيد ديناميكية المخزون: مجموع ما يتم إستخراجه خلال الفترات الزمنية المختلفة لا يتجاوز كمية المخزون الإبتدائي S_0 وفق ما توضحه العلاقة الموالية:

$$\sum_{t=1}^T R_t \leq S_0$$

- قيد عدم السلبية: مستوى أومعدل الاستخراج لأي مدة يكون موجب أومعدوم لكل الفترات في المدى التخطيطي، ويعطى وفق العلاقة:

$$R_t \geq 0$$

حيث:

$\sum_{t=1}^T \pi_t$: مجموع القيم الحالية لعائد أوريح استخراج المورد خلال المدى الزمني التخطيطي T.

TR_t : الإيراد الكلي لاستخراج المورد.

TC_t : تكلفة الاستخراج.

r : معدل الخصم الإجتماعي.

ويعتبر نموذج هوتلينج أول تحليل رياضي متكامل في مجال الإستغلال الأمثل للموارد القابلة للنضوب من جهة نظم المخطط الإجتماعي، وأحد أهم إفتراضات هذا النموذج أن المنتج لهذا المورد محتكر للسوق وهذا لا يتوفر حالياً إلا في حالة المخطط الإجتماعي، كما أنه بالصعوبة بما كان تحديد معدل الخصم الإجتماعي خاصة إذا كان المورد الناصب هو النفط، مما يجعل هذا النموذج إضافة هامة ضمن الادبيات الإقتصادية للموارد الناضبة ، دون الإعتماد عليه ضمن صياغة السياسة الطاقوية التي تتداخل إلى حد بعيد مع السياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية في الإقتصاديات الربعية. بالنسبة للحالة العامة لنموذج هوتلينج، تكون عندما لا يتم تحديد المدى الزمني لإستغلال المورد القابل للنضوب (مجال زمني مفتوح)، بافتراض أن هناك مورد قابل للنضوب ذودالة طلب خطية، وفق الصيغة التالية:

$$P_t = a - bR_t$$

حيث:

P_t : سعر المورد في المدة t.

¹ أنطوني س. فيشر، ترجمة عبد المنعم إبراهيم العيد المنعم، أحمد يوسف عبد الخير، اقتصاديات الموارد والبيئة، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2002، ص: 29، 39.

² محمد بن آل الشيخ، مرجع سابق، ص: 104.

R_t : الكمية المستخرجة من المورد.

ويرتكز النموذج على قاعدة تتمثل في أن سعر المورد القابل للنضوب يتزايد عبر الزمن تبعاً لمعدل الخصم، ويتم التعبير عن ذلك من خلال العلاقة:

$$P_t = P_0(1 + r)^t$$

وإنطلاقاً من دالة الطلب للمورد الناضب يمكن الحصول على المنافع الإجمالية، المعبر عنها من خلال العلاقة:

$$TB_t = \int_0^{R_t} (a - bR_t) dR$$
$$TB_t = aR_t - \frac{b}{2} R_t^2$$

أي:

TB_t : دالة المنافع الإجمالية للمورد الناضب.

وإذا كانت التكاليف الحدية MC لاستخراج المورد ثابتة عند C ، يمكن الحصول على التكاليف الكلية TM_t كما يلي:

$$MC_t = C$$

$$TC_t = C R_t$$

أما المخزون الموجود من المورد هو S_0 والمدة الزمنية لإستغلال المورد هو T ، وعليه يكون التوزيع الأمثل للمورد (نموذج التحكم الأمثل) خلال T إنطلاقاً من تعظيم دالة الهدف الموالية¹:

$$Max \sum_{t=1}^T \frac{(aR_t - \frac{b}{2} R_t^2 - CR_t)}{(1 + r)^{t-1}}$$

يعد نموذج هوتليج أحد النماذج الهامة التي أكدت على أهمية الإستغلال الرشيد للموارد غير المتجددة عبر الزمن والتي تحتاج إلى نمط إستغلال مستدام، مثل: موارد الطاقة التقليدية، ولكن الأهم من ذلك هو كيفية ترشيد إستثمار عوائد هذه الموارد وتضمينها لتنوع الخيارات الطاقوية المتاحة، وتنوع الإقتصاد خاصة في البلدان في البلدان الريفية تحديداً التي تعتمد نموذجاً للتنمية يركز على إيرادات الموارد التقليدية للطاقة بصورة سرمدية.

5 4 5 - التغيير الهيكلي أو التحول الهيكلي للإقتصاديات

يتعلق الهيكلي الإقتصادي بالتركيب القطاعية لإقتصاد الدولة ومكانة كل قطاع من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ومدى الإرتباط بين هذه القطاعات². تعرف جامعة واشنطن الهيكلي الإقتصادي، على أنه هيكل التركيب الداخلي للنظام الإقتصادي، أو العلاقات التفاعلية بين مكونات النظام، ويتحدد الهيكلي الإقتصادي تبعاً، لمدى وفرة

¹ يعالج نموذج التحكم الأمثل وفق عدة منهجيات رياضية مختلفة مثل: طريقة لاجرانج، البرمجة الحركية المعدلات التفاضلية أو عن طريق البرمجيات المختلفة مثل: visual BASIC ,

...EXCEL FORTRAN أو برامج الجداول مثل:

² إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة- مصر، 2001، ص: 110.

الموارد الاقتصادية في المجتمع وتخصيص تلك الموارد، وتبعاً لمستوى التنمية المحققة، وهناك إرتباط وثيق بين طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد والهيكل الاقتصادي القائم عبر الآثار المتشابهة لوسائل الإدارة الاقتصادية للمجتمع ونظام توزيع الدخل وعلاقات الملكية، ويعتمد هيكل الاقتصاد أيضاً على إستراتيجية التنمية المعتمدة والسياسة المصممة لتنفيذها، كما أن الإنخراط في التقسيم الدولي للعمل يمثل مصدراً أساسياً للنمو الاقتصادي وعنصر حاسم في تشكيل الهيكل الاقتصادي للدول، من ناحية أخرى تعتبر الإستثمارات الأجنبية، من خلال حركة فوائض رؤوس الأموال من الدول ذات الفائض نحو الدول ذات العجز ذات أثر هام في تكوين هيكل الاقتصاديات، كما يتأثر هذا الأخير على نحو واضح بالمستوى التكنولوجي للإنتاج والذي يؤثر بشكل خاص على هيكل الصناعة، وأيضاً بالطلب النهائي على السلع والخدمات. وعليه فال تغيير أو التحول الهيكلي يشير إلى التغيير في هيكل النظام الاقتصادي، ويحدث عندما تتغير بنية (عدد) أو الأوزان النسبية للقطاعات الإنتاجية، والتي تشكل هيكل النشاط الاقتصادي، وذلك خلال فترة طويلة نسبياً من خلال تغيير هيكل الناتج والقيمة المضافة، والتجارة والأجور والإستثمار والطلب النهائي، ويتسع مفهوم التغيير الهيكلي ليشمل أبعد من التغيير في الهيكل القطاعي للناتج، نحو الجوانب السياسية والاجتماعية والإدارية والتنظيمية¹. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن إعادة هيكلة الاقتصاد تتضمن عنصرين أساسيين، هما: إعادة هيكلة الاقتصاد الكلي وإعادة هيكلة البنية الاقتصادية. وتشير إعادة هيكلة الاقتصاد الكلي (تسمى أحياناً بتحقيق الإستقرار في الاقتصاد الكلي) إلى إحداث تغييرات في السياسة المتبعة بهدف تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، وتشمل هذه التغييرات إصلاحات قصيرة الأجل للمشاكل الظرفية والتي تؤثر بشكل أساسي على جانب الطلب في الاقتصاد - مع مراعاة ظروف وإمكانات الاقتصاد المستهدف دن التقيد بوصفة المؤسسات الدولية - ويقصد بإعادة هيكلة البنية الاقتصادية مجموعة من التغييرات المصممة لضبط جانب العرض في الاقتصاد للتأكد من أن حالة عدم التوازن لن تحدث ثانية على المدى البعيد بعد معالجتها، وهناك طيف واسع من سياسات إعادة الهيكلة البنوية تؤثر على جانب العرض من خلال إحداث تغييرات في بنية الإنتاج ووضع مقاييس للتأكد من وجود تخصيص فعال للموارد المتاحة².

والتغيير أو التحول الهيكلي يعالج قضيتين أساسيتين لا بد للإقتصاديات الريفية أخذهما بعين الإعتبار في إطار سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، وهما: أولاً: كيف يتم الإنتاج، أي كفاءة أداء الأنشطة من جهة ومدى استجابتها لحدود التوازن الأيكولوجي من جهة أخرى، وثانياً: ماذا يُنتج، ويتعلق بالتغيير القطاعي أي على المستوى الكلي والتغيير على المستوى الجزئي، لتحويل الأوزان النسبية لصالح القطاعات خارج النفط. فالتغيير أو التحول الهيكلي الذي يمس الإقتصاديات الريفية يجسد قراءة للمسار المستقبلي للتنمية، وذو دلالة جيدة لتقصي التقدم المحرز إزاء إرساء التنمية المستدامة (أشار تقرير النمو القابل للإستمرار الصادر عن صندوق النقد الدولي لسنة 2014، إلى أنه للتحول الهيكلي

¹ - عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية: المنهج - النظرية - القياس، دون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية- مصر، ص- ص، ص : 115 - 123، 145.

² - ناديا كوفارو، التنمية الاقتصادية والزراعية وسياسات الاقتصاد الكلي، المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، ص: 2. متاح على الرابط:

والتنوع دور هام في إستمرارية النمو والإستقرار الإقتصادي الكلي على المدى الطويل في البلدان منخفضة الدخل وتحديدًا تلك التي تعتمد بصورة كبيرة على مجموعة ضيقة من المنتجات الأولية التقليدية وعلى عدد صغير من أسواق التصدير للجزء الأكبر من عائداتها التصديرية (مصادر النمو). فالتحول الهيكلي أو إعادة هيكلة الإقتصاديات الريعية لتحقيق التنمية المستدامة ينصرف إلى إعادة هيكلة الإقتصاد ليكون النمو الإقتصادي متواصل بيئيا بمثابة أعظم فرصة للإستثمار حيث أن التنمية المستدامة تتطلب تغيير مضمون النمو ليكون أقل اعتمادا على الموارد والطاقة، ولكن أكثر عدلا في آثاره¹. أي أن التحول الهيكلي المقترن بتحقيق التنمية المستدامة يعني تغيير تركيبة الناتج والعمالة بالإتجاه نحو القطاعات والأنشطة ذات الإنتاجية والقيمة المضافة الاعلى والمراعية للحدود البيئية والعدالة الإجتماعية². ويعتبر التحول الهيكلي وفق المضمون المدرج في هذه الدراسة والذي أشار إليه مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة بمثابة ضرورة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المعلن عنها إلى غاية 2030، حيث يمكن من خلال هذا التحول كسر الحلقة المفرغة الخبيثة، ذلك أن المشكلات الإجتماعية كالفقر، وسوء التغذية، وتدني مستوى الصحة، والتحصيل العلمي... تثير عقبات أمام الإستثمار الإنتاجي، وتعوق في نهاية المطاف التنمية الإقتصادية، وضعف الأداء الإقتصادي يقلل هو الآخر من القدرة على الحد من الفقر، ومن الموارد اللازمة لتعزيز الصحة والتعليم، وتحويلها إلى حلقة مفيدة تتضمن إستدامة الزيادات في إنتاجية العمل مع إستحداث الوظائف لتحقيق النمو طويل الأجل الكفيل بإرساء التنمية المستدامة. من خلال اعتماد مزيج من السياسات يقيم التوازن بين التنمية البشرية والإقتصادية. وقد كان غياب ذلك التوازن أحد جوانب الإخفاق الرئيسية للسياسات الإقتصادية التي تركز على مراقبة التضخم والحد من الإختلالات الخارجية في الثمانينات والتسعينات وفي المقابل فالسعي إلى تحقيق أهداف التنمية البشرية من دون التصدي للأسباب الإقتصادية الأساسية سيؤدي في أفضل الأحوال إلى تقدم غير مستدام³.

5 4 6 - مداخل القياس الكمي للتغيير (التحول) الهيكلي

هناك عدة مداخل معتمدة في قياس ظاهرة التغيير أو التحول الهيكلي، ويمكن فيما يلي الإشارة إلى أهمها⁴:
 أولا: المعايير الوصفية الهيكلية لقياس التغيير الهيكلي: تهتم هذه المعايير بتوصيف التغيرات الهيكلية التي تتم من خلال التعرف على التغيرات التي تطرأ على مساهمة القطاعات المختلفة في كل من الناتج والتوظيف والصادرات، تبعا لما يلي:
 أ - المساهمات القطاعية في الناتج الكلي: يعتبر مقياس المساهمات القطاعية الفردية كمؤشرات للتغيير الهيكلي بمثابة المقياس الأسهل والأكثر شيوعا في الإستخدام، وهي مناسبة فقط عندما يكون التغيير الهيكلي من منظور قطاع معين. والمقياس البسيط الذي يستخدم في قياس التغيير الهيكلي بين نقطتين زمنيتين (Blomqvist 1989) هو مجموع القيم

¹ - دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بماء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للإستثمارات الناقية، مصر، 2000، ص: 29.

² - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد"، تقرير أقل البلدان نمو، 2014: النمو مع التحول الهيكلي: خطة تنمية لما بعد 2015، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2014، ص: 1.

³ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد"، تقرير أقل البلدان نمو، 2014: النمو مع التحول الهيكلي: خطة تنمية لما بعد 2015، مرجع سابق، ص: 8.

⁴ - عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص-ص: 193-202.

المطلقة للتغيرات في مساهمة كل قطاع في الناتج الكلي، ولا يتأثر هذا المعيار بالتغيرات في الطلب المحلي فقط ولكن يتأثر بالتغيرات في الطلب على الصادرات والواردات، و يأخذ الصيغة الموالية:

$$C_t = \sum_{i=1}^n |S_{i,t} - S_{i,t-1}|$$

حيث:

$S_{i,t}$: مساهمة القطاع i في الناتج الكلي في الفترة t .

n : عدد القطاعات.

ب -المساهمات القطاعية في التوظيف: حيث يتم التعرف على الهيكل الإقتصادي من خلال المساهمات النسبية للقطاعات الإقتصادية المختلفة في التوظيف وتغيرها عبر الزمن، مع الاخذ بعين الإعتبار إختلاف نسبة مكون العمل في القطاعات المختلفة؛

ت -المساهمات القطاعية في الصادرات: يعد من أهم المؤشرات للتغيير الهيكلي في الإقتصاد، من خلال قياس مساهمة منتجات القطاعات الإقتصادية المختلفة في قيمة الصادرات في فترة زمنية معينة ثم مقارنة معدل نمو الصادرات لقطاع معين بمعدل نمو الصادرات خلال الفترة محل الدراسة؛

ث -تغير الأوزان النسبية للقطاعات: من خلال تحديد الوزن النسبي للقطاع في الناتج أو التوظيف أو الصادرات بين نقطتين زمنيتين، ويعني إرتفاع هذه النسبة أن التغيير الهيكلي كان في صالح هذا القطاع؛
ثانيا: المعايير الكمية لقياس التغيير الهيكلي: ويمكن التطرق من خلاله إلى:

أ -معدلات النمو القطاعية: يرى الإقتصاديون أنه يحدث تغير هيكلي في إقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة، إذا إختلفت معدلات نمو القطاعات الإقتصادية المكونة لهذا الهيكل، أما إذا اختلفت معدلات النمو عن متوسط معدل نمو الهيكل الإقتصادي ككل، فإن التغيير الهيكلي يكون تجاه القطاعات التي حقق معدلات نمو أكبر من متوسط نمو الهيكل الإقتصادي ككل؛

ب -الإنحراف المعياري لمعدلات النمو القطاعية: ويعطي التغيير الهيكلي من خلال قيمة متوسط إنحرافات معدلات نمو القطاعات الإقتصادية المكونة للهيكل الإقتصادي، عن متوسط معدل نمو الهيكل الإقتصادي، ويعد Roman 1969 أول من إستخدم هذا المقياس كمؤشر للتغيير الهيكلي ويعاب عليه عدم أخذ الأوزان النسبية للقطاعات بعين الإعتبار والتركيز فقط على معدلات نموها كما أنه لا يعطي معلومات عن نوعية التغيير الهيكلي وفي صالح أي من القطاعات ويأخذ الصيغة الموالية:

$$V = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n \frac{r_i}{r'}$$

حيث:

r_i : معدل النمو للقطاع i .

r' : معدل النمو المتوسط لكل القطاعات.

ت - معاملا إرتباط الرتب بين المساهمات القطاعية لسبيرمان: يستخدم معامل الإرتباط بين الرتب التي تأخذها قطاعات المجتمع المختلفة عند نقطتين زمنيتين، ويتطلب هذا المؤشر ترتيب القطاعات الإقتصادية وفقا لمساهمتها في الناتج الكلي في سنة الأساس، ثم يعاد ترتيبها مرة أخرى في سنة المقارنة وفقا لمساهمتها في الناتج الكلي، ويتم حساب معامل الإرتباط الرتب لها، ويتمثل مقياس التغير الهيكلية في مقلوب هذا المعامل:

$$r_s = \frac{6 \sum d_i}{N(N-1)}$$

حيث:

d_i : الفرق بين رتبتين متناظرتين.

N : عدد الشاهدات (القطاعات) .

إذا كانت قيمة معامل الإرتباط الرتب، ومن ثمَّ قيمة مقياس التغير الهيكلية مساوية للواحد الصحيح، فإنه لا يوجد تغير هيكلية، أما إذا كانت قيمة معامل الإرتباط الرتب مساوية للصفر، فإن مقياس التغير الهيكلية يؤول إلى (∞) مما يشير إلى وجود تغير هيكلية ضخمة، ولما تكون قيمة معامل الإرتباط الرتب محصور بين الصفر والواحد الصحيح فإن درجة التغير الهيكلية تزداد كلما إقتربت قيمة معامل الإرتباط من الصفر، أي تزداد قيمة مقياس التغير الهيكلية. وتجدد الإشارة إلى أنه يكون التغير الهيكلية بين نقطتين زمنيتين جوهري إذا كان معامل الإرتباط الرتب سالب وذو معنوية إحصائية، في حين يكون غير جوهري إذا كان معامل الإرتباط الرتب موجب وذو معنوية إحصائية. ويعاب على هذا المقياس عدم قدرته على توضيح نوعية التغير الهيكلية في الإقتصاد.

ث -معامل ارتباط الرتب لكندال: وبحسب عبر العلاقات الموالية:

$$P = 2 \sum K - \left(\frac{n}{2}\right) (n-1)$$

$$\pi = \frac{P}{\left(\frac{n}{2}\right) (n-1)}$$

حيث:

K : مجموع عدد الرتب .

P : مجموع الفروق في عدد الرتب المعطاة للقطاعات الإقتصادية .

ج - تحليل المدخلات والمخرجات: يمكن عبرها قياس المعاملات الفنية المباشرة وغير المباشرة لقطاعات النشاط الإقتصادي المختلفة، والتي توضح هيكل الإرتباطات الإقتصادية بين هذه القطاعات، كما أن التغير في هذه المعاملات الفنية عبر الفترات الزمنية يوضح شكل التغير التكنولوجية في النشاط الإقتصادي خلال تلك الفترات، كما يساعد هذا التحليل على دراسة التغير في عناصر الطلب النهائي على قطاعات النشاط الإقتصادي في زيادة الناتج الكلي لهذه

القطاعات عبر فترات زمنية محددة، مما يوضح شكل التغيير في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم معدل النمو الإقتصادي تبعا للزمن، وقد إستخدم نموذج المدخلات والمخرجات المعدل المفتوح من قبل 'ليونيتيف تشيرني' Chenery والذي تم تطويره من قبل 'سيركن' Syrquin وهو يساعد على معرفة مدى أهمية بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في إحداث التغيير الهيكلي في النشاط الإقتصادي، وطبيعة هذا التغيير، وأثره على رفع معدل النمو الإقتصادي.

5 4 7 - التنوع الإقتصادي ترجمة للتحوّل الهيكلي في الإقتصاديات الريفية

ينصرف معنى التنوع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد. ومن هنا فالتنوع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم. بمعنى أن التنوع الإقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تساهم في تكوين الناتج (مجموعة متزايدة من المخرجات الإقتصادية) . والتنوع يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع أسواق الصادرات أو تنوع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الإقتصادية المحلية (دخل من الإستثمار في الخارج)¹.

عليه فإنه يمكن تعريف التنوع الإقتصادي على أنه: " توزيع الإستثمار على قطاعات مختلفة من الإقتصاد وذلك للحد من مخاطر الإعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا"². إذا تم التسليم بأن التنوع الإقتصادي هو السبيل نحو إرساء نمو إقتصادي مستدام في الإقتصاديات الريفية، فما

مدى صحة هذه العلاقة، وتبادليتها بالنسبة للمتغيرين، ضمن سياق هذا التحليل الإقتصادي، فإنه يتجلى إتهان فكريان، يتجسد الأول في نظرية المزايا النسبية 'لريكاردو' التي ترى في التخصص (إنخفاض درجة التنوع الإقتصادي) محفزا ومصدرا للنمو الإقتصادي. أما الإتجاه الثاني فيتضمن العديد من الأبحاث والدراسات التي تقر بأن إنخفاض درجة التنوع الإقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات لها آثار سلبية على النمو الإقتصادي، وبالتالي نادى هذا الإتجاه بزيادة درجة التنوع الإقتصادي، وعدم تركز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات والقطاعات والنشاطات.³ فباعتبار أن التنوع الإقتصادي تبعا لما أشير له يمثل عملية توسيع نطاق الأنشطة الإقتصادية في كل من إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. وعلى الرغم من أن ذلك لا يعني بالضرورة أن يترتب عليه زيادة في الإنتاج، ولكنه يدعم ويعزز إستقرار الإقتصاد عن طريق تنوع قاعدتها الإقتصادية. ومن ثم ينبغي النظر في قضية التنوع الإقتصادي من منظور التنمية المستدامة لضمان الإستقرار على المدى الطويل للإقتصاد، من خلال دعم قدرة التكيف، إمكانياته وضمان الآفاق على المدى الطويل في مواجهة استنزاف الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الإقتصادية الناتجة تحت ضغط المنافسة في العولمة.

¹ - UNITED NATIONS , NATIONS. UNIES, UNFCCC Workshop on **Economic Diversification**, FRAME Work Convention on climate change – secretariat, Teheran, Islamic Republic of Iran, 18- 19 October 2003, P: 06.

² - Stephen M. Kapunda, **Diversification and Poverty Eradication in Botswana**, Botswana Journal of African Studies vol. 17(2003) nO.2 ,P : 51.

³ - عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24، 2013، ص: 07.

والتنوع الإقتصادي يميل إلى تلبية الإحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة، مثل: تلبية الإحتياجات الأساسية للفقراء والتي تتجسد في توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى، من خلال فتح مجالات متنوعة من النشاط الإقتصادي تتسع لفئة واسعة من الأفراد . كما أن التنوع يدفع إلى توسيع قدرة البيئة في تلبية إحتياجات الأفراد عبر التحسين التكنولوجي، التنظيم الإجتماعي، وتنوع مجالات الأنشطة الإقتصادية، وعدم الإفراط في إستغلال مورد واحد إلى حد إستنزافه، وحدوث التدهور البيئي، كما يبعث التنوع قاعدة إقتصادية واسعة النطاق ذات قدرة على تأمين العدالة ضمن الجيل الواحد وبين الأجيال الحالية والمستقبلية¹.

على الرغم من قوة الحجج النظرية التي قدمها ريكاردو فيما يتعلق بالتخصيص، ومن ثم مزايا عدم التنوع الإقتصادي لتحفيز النمو الإقتصادي، إلا أن الدلائل التجريبية للدول النامية، وتحديدًا تلك التي تتركز صادراتها على المواد الأولية والإستخراجية الخاضعة لأسعارها، ومن ثمَّ عوائدها لتقلبات عنيفة في الأسواق الدولية، مما يخلق إشكالية على مستوى تمويل خطط التنمية وإستكمال تنفيذ القوائم منها. وعليه فإن الإعتقاد السائد هو أن مشكلة الدول النامية عامة والريعية منها خاصة، تكمن في عدم نجاحها في تنوع إقتصادياتها وتمحور فعاليتها الإقتصادية حول الإستخراج والتصدير للنفط والغاز، بالإضافة إلى أن نظرية المزايا النسبية الخارجية التي تستند إلى إرتفاع كفاءة إستخدام الموارد الموجهة للتجارة الدولية، ترتبط في الإقتصاديات الريعية (النفطية) بالمزايا النسبية الداخلية التي تفيد بكفاءة تخصيص الموارد داخل الإقتصاد المحلي، فلولا التكلفة المنخفضة لإستخراج النفط والمنتجات البتروكيمياوية المعتمدة في مدخلاتها، لما تمكنت الإقتصاديات الريعية من الإستفادة من المزايا النسبية الداخلية في تصدير المنتجات النفطية، وتحقيق الميزة النسبية الخارجية. وبالتالي فإنه لا بد من لجوء الإقتصاديات الريعية للتنوع الإقتصادي، وذلك للأسباب التالية:

أ - يؤدي التنوع الإقتصادي إلى إستقرار معدلات النمو الإقتصادية عبر الزمن وتحقيق التنمية المستدامة، وقد أشارت مجموعة واسعة من الدراسات إلى أن تقلب معدلات النمو الإقتصادي عبر الزمن، وعدم تمكن العديد من الدول الفقيرة من الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة، يعزى إلى ثلاث أسباب رئيسية قائمة على ضعف التنوع الإقتصادي، وهي التخصص في الإنتاج والتصدير لعدد قليل من المنتجات، التعرض بصفة متكررة وشديدة للصدمات الكلية، وأخيرا إرتفاع حدة التقلبات على المستوى الإقتصادي الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة؛

ب سيؤدي التنوع الإقتصادي إلى زيادة إنتاجية راس المال البشري؛

ت المساهمة في زيادة فرص الإستثمار وتقليل المخاطر الإستثمارية وزيادة العوائد؛

ث تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي، وهو ما تم الإشارة إليه، من خلال دراسة¹ Koren and Tenreyro (2007) حيث أن الهيكل الإنتاجي لإقتصاد أي دولة يكون عرضة للمخاطر عندما يتخصص في قطاعات ذات درجات عالية من التقلب، وعندما تكون التركيبة القطاعية عالية التركيز؛

¹ - Michael Chugozie Anyaehie, Anthony Chukwudi Areji, **Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria**, Open Journal of Political Science, Open Journal of Political Science Vol.5 No.2 Scientific Research Publishing, March 6, 2015, P : 89.

ج - يقلص التنوع الإقتصادي المخاطر التي تؤدي إلى إنخفاض حصيلة الصادرات التي عادة ما توجه لتمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الإقتصادية؛

ح - يسمح التنوع الإقتصادي برفع معدلات التبادل التجاري، حيث يؤدي التنوع في الصادرات إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة، ذلك أن مخاطر إنخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف يتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات؛

خ - يسمح التنوع الإقتصادي بتقليص التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي.

بالإضافة إلى ما تقدم من نقاط تؤكد على أهمية التنوع القطاعي للإقتصاديات، فإن هذه الأهمية تؤخذ بعدا إستراتيجيا إذا إرتبطت بالإقتصاديات الريعية التي تقف على حافة التحول نحو إرساء نموذج التنمية المستدامة، وذلك من خلال إعادة صياغة العلاقة بين النمو الإقتصادي والبيئة في هذه الإقتصاديات، بل إن الإقتصاديات الريعية لن تتمكن من الإعتماد على إرتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي (السياسة المالية التوسعية) لتوليد النمو والحفاظ على إستدامة وهو ما يمكن استخلاصه من نقاط هامة ناقشتها الأطروحة لعل أهمها تحول مشهد السوق العالمي للطاقة. مع ذلك فقد بينت التجارب الدولية، أن التنوع بعيدا عن النفط، صعب جدا، فهناك العديد من العقبات الرئيسية التي تعيق التنوع، بما في ذلك التقلبات الإقتصادية التي يسببها الإعتماد على عائدات النفط، وتأثير تآكل عائدات النفط ضمن الإدارة العامة والمؤسسات (governance and institutions) والمخاطر المرتبطة بإيرادات النفط التي تؤدي إلى المبالغة في تقدير أسعار الصرف الحقيقية (القضايا التقليدية للمرض الهولندي). ولا بد من التنويه إلى أن نجاح أو فشل التنوع يعتمد على تنفيذ السياسات المناسبة قبل وقت كاف من الإنخفاض في عائدات النفط، وعلى الرغم من العديد من الأمثلة على الفشل، هناك عدد قليل من حالات التنوع الناجحة نسيبا، مثل: اندونيسيا، ماليزيا المكسيك¹. ويشترط التنوع الإقتصادي توفر قواعده الأساسية المتمثلة في قاعدة توفر الفوائض التي يعتمد عليها في تنفيذ أجندة التنوع وقاعدة الموارد المتمثلة في الموارد المادية والبشرية والتكنولوجية...²، وترى الباحثة أهمية إضافة قاعدة ثالثة تتجسد في التحول عن ثقافة البحث عن الربح إلى ثقافة العمل والإنتاج بتوفر إرادة سياسية داعمة من الدولة. ويتعلق التنوع الإقتصادي بدحر سمة الضعف الإقتصادي (vulnerability) التي تتميز بها البلدان النامية وتحديدًا الريعية منها جراء الإعتماد على القطاع الواحد وما يتبع ذلك من مخاطر، حيث أن جملة من الإقتصاديين ينسبون التدهور الإقتصادي الذي تعاني منه الدول الريعية، إلى جملة من الأسباب، أهمها³:

¹ - Tim Callen, Reda Cherif, Fuad Hasanov, Amgad Hegazy, and Padamja Khandelwal , **ECONOMIC DIVERSIFICATION IN THE GCC**, International Monetary Fund, Institute for Capacity Development and Middle East and Central Asia Department ,December, 2014, P :5

² - عاطف لافي مرزوك، مرجع سابق، ص: 07.

³ - محمد الحسن الخليفة، تجربة الدول الافريقية جنوب الصحراء في استغلال عائدات النفط ، مجلة المصري، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي، العدد الرابع والأربعون يونيو، 2007 ، ص - ص: 6 - 7 .

أ - فشل السياسات الاقتصادية الكلية في توجيه موارد النفط لتنمية القطاعات الإنتاجية الرئيسية كالصناعة والزراعة...
لتمكينها من القيام بدورها في تطوير الإنتاج وإيجاد فرص عمل، حيث عادة ما يتم إستغلال موارد النفط لإنتاج السلع
غير القابلة للتداول في السوق العالمي (no tradabl goods) والتركيز على الأنشطة غير الإنتاجية، مثل التجارة المحلية
والعقارات والمضاربة في العملات، وهو ما يعرف في النظرية الاقتصادية بالمرض الهولندي؛

ب - عدم إستقرار عائدات النفط؛

ت - إرتفاع حجم المديونية الخارجية في عدد من الدول الريعية، مما يؤثر على الموارد المتاحة لتمويل الأنشطة الإنتاجية؛

ث - ضعف نظم الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة مما قد يؤدي إلى الإستغلال غير العقلاني للموارد المتاحة من

إنتاج وتصدير النفط لتمويل مشاريع التنمية؛

ج - كما أن ضرورة عدم الإعتماد بصورة أساسية على إنتاج النفط وتصديره، تستند لأسباب كثيرة، منها¹:

ح - النفط مورد طبيعي ناضب، ومن ثم لا بد من التوجه نحو إيجاد مصادر إقتصادية بديلة غير ناضبة لضمان تحقيق

النمو الإقتصادي المستدام؛

خ - يعتبر إستخراج النفط نوعاً من إستنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الإقتصادية على إيجاد تدفقات

داخلية متجددة؛

د - يؤدي عدم إستقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي عليه إلى تقلبات مهمة في حصيللة الصادرات النفطية

والإيرادات الحكومية، والإنفاق العام، ومن ثم في مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه؛

ذ - يعوق تقلب مستويات الدخل القومي الناتج من تذبذب الإيرادات النفطية، الإستقرار في مستويات الإستثمار

وفرص العمل، وسوق العمل، ومن ثم يعرقل تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تحتاج إلى مصادر تمويلية

ثابتة ومستقرة.

6 بعث الوظائف الخضراء: التوليفة المثلى للتشغيل وحماية البيئة

أكد المؤتمر العالمي بشأن التنمية المستدامة ريو + 20 'المستقبل الذي نريده' على الإرتباط بين العمل اللائق

للجميع والحماية الإجتماعية وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة، والتنمية المستدامة من خلال بعث الوظائف الخضراء

حيث تعتبر منظمة العمل الدولية أن " الوظائف تكون خضراء عندما تساعد في تخفيض الأثر البيئي السلبي، مما يؤدي

في النهاية إلى قيام منشآت وإقتصادات مستدامة بيئياً وإقتصادياً واجتماعياً"². فعلى الرغم من تأثر هدف التشغيل وبعث

الوظائف نتيجة تراجع تنفيذ أو انسحاب المشاريع القائمة لأسباب تتعلق بحماية البيئة، إلا أن هذا لا يمنع أن الإستثمار

في حماية البيئة، و/أو إدراج الإعتبارات البيئية ضمن عملية الإستثمار يولد فرص عمل جديدة، وهو ما يقودنا إلى

جدلية التناغم أو التعارض بين سياسة حماية البيئة والسياسة الإقتصادية وسيتم الإقتصار على مناقشة الفكرة التي تم

¹ - ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي، مجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 17، عدد 2، ماي 2011، ص:

إثارته، دون تحديد أي الإتجاهين أقوى تأثيراً، سواء خسارة مناصب العمل أو خلق المزيد من فرص العمل لأنه يخضع لمغيرات كثيرة تتعلق بطبيعة الإقتصاد المستهدف. أما التأثير الإيجابي المباشر وغير المباشر لإجراءات حماية البيئة على التشغيل فينجم عن الإستثمارات الصناعية في مجال حماية البيئة، وعن النفقات الأخرى لحماية البيئة، فالدول المتقدمة تقر بأن الصناعات البيئة واحدة من الصناعات الواعدة لخلق فرص عمل، نظراً لأهمية إقامة هذه الصناعات مع تزايد حملة الحد من التلوث والحفاظ على رأس المال الطبيعي وتحسينه، كما أن نمو هذه الصناعات على مستوى السوق العالمية يوفر فرص عمل وقيمة مضافة لصالح البلدان المتقدمة التي تتمتع بمزايا تنافسية فيما يخص التقنيات المتعلقة بالحد من المشكلات البيئية، خاصة وأنها تعتمد على يسمى السيناريو المثالي للنمو الإقتصادي من خلال التخصص في الصناعات البيئية¹؛ حين أن التأثير السلبي لحماية البيئة على التشغيل يمكن معالجته من خلال ما يلي²:

أ - الإستثمارات (المصانع الحديثة) وحماية البيئة: يحدث فقدان مناصب العمل جراء تراجع المصانع الحديثة التي لا يمكن أن تتحمل التكاليف الإضافية المترتبة عن التعليمات والشروط التي تفرضها السياسة البيئة المنتهجة، كما أن هناك إستثمارات تتأثر بارتفاع التكاليف في المراحل الأولى، ذلك أن معوقات الإستثمار من أهم العوامل التي تخلق مشاكل على مستوى سوق العمل، إلا أن هناك العديد من البدائل المتاحة أمامها لتجاوز إرتفاع التكاليف، كالإستغلال الأمثل الذي يخرج عن مفهومه التقليدي ليستوعب الآثار الخاجية وإعتبار رأس المال الطبيعي جزء من الدورة الإقتصادية ورفع الأسعار والتحسين التكنولوجي...؛

ب - المنافسة الدولية وحماية البيئة: حيث يمكن أن تراجع الصادرات نتيجة إرتفاع التكاليف وتراجع القدرة التنافسية للمنتوج المحلي في السوق العالمية، وبالتالي تراجع إنتاجية العمل لأسباب تتعلق بحماية البيئة، ولا يمكن الجزم بأن هذا هو السبب الوحيد، حيث أن مدى تأثير القيود البيئية على القدرة التنافسية العالمية للإقتصاد يعتمد على طبيعة وديناميكية الإقتصاد المعني؛

ت - إنتقال الإنتاج والمصانع نحو الخارج (إعادة التوطين نحو الخارج): يمكن أن يتأثر الإنتاج وتصدير رؤوس الأموال بتكاليف حماية البيئة - بالإضافة إلى مدى توافر عوامل الجذب- ويمكن أن ينتقل الإنتاج والإستثمارات نحو البلدان الأقل تشدداً فيما يتعلق بالقيود والتكاليف البيئية المفروضة مما يؤثر على نسب التشغيل، وتطرح هذه الإشكالية بصورة كبيرة على مستوى البلدان النامية، حيث تكون القيود والتعليمات البيئية أقل تشدداً مما يؤدي إلى توطين الصناعات والإستثمارات الملوثة، وهو ما يقودنا إلى طرح إشكالية عميقة حول التأثير السلبي للتشغيل على البيئة، لصالح رفع مناصب الشغل، إلا أن النتيجة في المدى الطويل يمكن أن تتراجع حتى بالنسبة لمناصب الشغل المستحدثة بسبب إستنزاف البيئة التي تعد احد العناصر الهامة في الدورة الإقتصادية.

¹ - Kenji Kondoh And Shigemi Yabuuchi, Unemployment, Environmental Policy, and International Migration, research in the seminar at Chukyo University, the research financially and supported by Grant-in-Aid for Science Research no.22530244 by the Japan Society for the Promotion of Science, P : 2

<http://www.uniba.it/ricerca/dipartimenti/dse/seminari/seminari-2011/Kondoh-Yabuuchi2011%20paper.pdf>
(21/06/2016).

² - مالك حسين حوامدة، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان - الأردن، 2014، ص - ص: 26 - 36.

في إستطلاع أجرته صحيفة وول ستريت جورنال (1990) يعتقد 33% من المستطلعين أنه من المرجح أو من المرجح إلى حد ما، أن العمل الخاص بهم مهدد من قبل الأنظمة البيئية. هذه المخاوف يتشارك فيها ثلث السكان القادرين على العمل، وتعكس وجهة النظر الشائعة المتعلقة بالمفاضلة على نطاق واسع بين الوظائف والبيئة، إلا أنه يمكن التخفيف من حدة تطرف هذا التوجه، إذا تحقق الانتقال والتحول إلى الإقتصاد الأخضر لبعث فرص عمل خضراء ضمن مختلف القطاعات الإقتصادية، كالعالة في مجال الطاقات المتجددة، السياحة البيئية، إدارة النفايات... وهو ما يشكل مدخلا هاماً لتدارك مشكلة البطالة وإستيعابها، خاصة في ظل إقرار منظمة العمل الدولية بأن القطاعات الخضراء أو تلك التقليدية التي تستجيب للحدود الإيكولوجية تتطلب قوة عاملة كبيرة مقارنة مع القطاعات التقليدية الأخرى، أو البدائل الأقل صداقة للبيئة، حيث يشير تقرير تنمية البيئة العالمية لسنة 2011 أنه يمكن إستحداث أكثر من 30 مليون وظيفة خلال عقد من الزمن بإستخدام تدابير كفاءة الطاقة.

يشير تقرير التنمية البشرية 2015 إلى أن العمل المستدام هو حجر الزاوية في التنمية المستدامة، حيث يركز الهدف الثامن على العمل من خلال تعزيز النمو الإقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق، إذ يدفع عجلة التنمية البشرية، ويستلزم تعزيز التنمية البشرية من خلال عنصر العمل جملة من السياسات والإستراتيجيات في ثلاث مجالات، هي: خلق فرص العمل، الحفاظ على رفاهية العمل، وإتخاذ الإجراءات الموجهة إلى العمل المستدام. وحتى يكون العمل مستدام لا بد من تغيير على ثلاث مسارات مترابطة، وهي: الإلغاء (بعض الوظائف أو مناصب العمل سوف تنتهي) والتحول (بعض العمل سيستمر بفضل الإستثمار في التكنولوجيا الجديدة القابلة للتكيف وإعادة تدريب أصحاب المهارات وتطوير مهاراتهم) وأخيراً الإبتكار، حيث ان بعض العمل سوف يستحدث. كما عالج تقرير التنمية البشرية 2015 جملة من التدابير الواجب إتخاذها تجاه العمل المستدام، والتي تقضي بإلغاء بعض أنواع العمل وتحويل طبيعة البعض الآخر، وإستحداث مناصب جديدة للعمل من أجل تحسين التنمية البشرية والإستدامة البيئية، ويمكن أن تركز التدابير على مستوى السياسة العامة على ما يلي¹:

أ- إعتماد التكنولوجيا المتنوعة وتشجيع الإستثمارات الجديدة: يتطلب ذلك الخروج عن مسار العمل كالمعتاد والسعي إلى نقل التكنولوجيا وتسريع عملية الإنتقال إلى عمل أكثر إستدامة؛

ب- تحفيز تحرك الأفراد والحماية من عدم المساواة: من الحلول الإعتراض بالآثار الخارجية الإيجابية لعمل الأفراد وتشجيعها عبر منحهم مثلاً أجر اجتماعياً يتجاوز الأجر الفردي، ويكون هدفه مكافأة العاملين الذين يسهم عملهم في خدمة المجتمع (في حفظ الغابات مثلاً)؛

ج- تيسير النفايات: يعني ذلك دعم العاملين الذين يخسرون عملهم نتيجة إيقاف الأنشطة في قطاع معين (مثل: التعدين) أو نتيجة لتنفيذ المعايير، أو التصدي لأوجه عدم المساواة بين الأجيال، وإدارة التغيير وتيسيره.

إن التدابير الممكنة تبنيتها على مستوى الإقتصاديات لتحقيق العمل المستدام تتضمن بصورة عامة:

أ- تحديد التكنولوجيات المناسبة وخيارات الإستثمار، ومنها فرص الارتقاء والتقدم؛

¹ - تقرير التنمية البشرية، التنمية في كل عمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، نيويورك- الولايات المتحدة الأمريكية، 2015، ص- ص : 23 - 24.

ب - وضع الأطر التنظيمية على صعيد الإقتصاد الكلي لتسهيل اعتماد السياسات المستدامة؛

ت - تزويد الأفراد بقاعدة المهارات المناسبة، التي تجمع بين المهارات الفنية والعالية الجودة والقدرات الأساسية للتعلم والتواصل وقابلية التشغيل؛

ث - إعادة تدريب أعداد كبيرة من العاملين في قطاعات غير نظامية، مثل الزراعة، وتطوير مهاراتهم. ويمكن إيصال هذا التدريب إلى بعض العاملين من خلال السوق، في حين يحتاج آخرون إلى مساعدة القطاع العام، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الجهات. ويمكن أن تكون هذه البرامج وسيلة لدعم المرأة، وفئات أخرى محرومة؛

ج - إدارة الآثار السلبية لعملية التحول من خلال تقديم أشكال متنوعة من الدعم، وتحقيق تكافؤ الفرص لوقف توارث عدم المساواة عبر الأجيال؛

ح - مواصلة بناء قاعدة مهارات الأفراد، ويتطلب بناء المهارات اعتماد نهج مدى الحياة يأخذ بالطبيعة التراكمية لعمليات التعلم، ومن الضروري توظيف استثمارات كبيرة لزيادة عدد العاملين في مجالي الصحة والتعليم وتحسين مهاراتهم وللقطاع العام على هذا الصعيد دور في تحويل المهارات.

ولخيارات السياسة العامة المشار إليها، ولاسيما في التعليم وبناء المهارات، أهمية بالغة في التصدي لبطالة الشباب. ولكن هذا التحدي المتعدد الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، يتطلب تدخلات موجهة. ولا بد من إستحداث فرص عمل تجذب الشباب، وتمكنهم من إطلاق طاقاتهم في الإبداع والإبتكار وريادة الأعمال ومشاريع المقاولاتية المستجيبة لضوابط التنمية المستدامة، في عالم العمل الجديد.

وقد تطرق تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 لمضمون العمل اللائق من خلال معالجة محاور أساسية تتعلق بإستحداث فرص العمل وتنمية المشاريع، حيث أن بعث فرص العمل هو المنفذ الرئيسي للخروج من الفقر وتأمين سبل العيش المستدام، والتركيز على المعايير والحقوق في العمل، حيث يحتاج الأفراد إلى فرص للتمثيل تتيح لهم المشاركة وضمان الحقوق، وكذلك ضمان الحماية الإجتماعية، والرعاية الصحية والتقاعد الأمن... وأخيرا تفعيل الحوكمة والحوار الإجتماعي. وفي إطار مناقشة سياسات الإقتصاد الكلي من أجل التشغيل الكامل (المتضمن مفهوم العمل اللائق والمستدام) فإن هناك ثلاث مداخل كبرى لتحقيق التشغيل الكامل إعتمدت على مستوى البلدان المتقدمة، ويمكن أن تسترشد بها الدول الربية إلى جانب توسيع سياسات الإقتصاد الكلي وعدم التركيز على معدل التضخم فقط ومزاوجتها بسياسة إجتماعية لتخفيف أعباء البطالة على الفئات الفقيرة والمحرومة، وتثبيت الإقتصاد إزاء الصدمات، وقد لا يكون هذا كافيا إذا كانت تواجه عوائق هيكلية أمام خلق فرص عمل جديدة، وتتجسد المداخل الكبرى المشار إليها في¹ :

أ - النهج الكينزي في السياسة الكلية يسمح بإرتفاع العجز في الميزانية خلال فترات الركود، ودعى إلى التشغيل وتثبيت الأسعار كهدف للسياسة النقدية، وقد عمدت معظم الدول بما فيها المتقدمة والنامية ذات الدخل المتوسط إلى العمل بسياسات العجز تبعا للنهج الكنزي؛

¹ - تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم: بناء المناعة لدرء المخاطر، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، 2014، ص: 93.

ب- في إطار تخفيف مخاطر التغيير الهيكلي على التشغيل، فإنه يمكن من خلال سياسات البحث والتطوير دعم الابتكارات التكنولوجية بهدف إيجاد مصادر جديدة لفرص العمل، وتحسين تعليم القوى العاملة، وتأمين التدريب وإعادة التدريب، وتقديم منح البطالة في حال انتقال العمال إلى قطاع آخر؛

ت- تحسين المهارات للانتقال إلى أنشطة جديدة بما يساهم في الحد من الحاجة إلى إصلاح أسواق العمل، ولابد من رفع الحد الأدنى للأجر لتشجيع الانتقال إلى أنشطة مرتفعة الإنتاجية، ولابد من إعادة تقييم إصلاحات سوق العمل من منظور قدرتها على الحد من المخاطر التي تؤثر على استقرار التشغيل.

وعموماً فإن هذه المداخل الثلاث والتي لا بد أن تستجيب في تصميم السياسات لخصوصية الإقتصاد المعني سوف تساهم في الحد من المخاطر على التشغيل في البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل.

7 - المستوى العام للأسعار وقيود حماية البيئة

إن تعليمات وقيود حماية البيئة، وكذلك الرسوم والضرائب البيئية ومختلف إجراءات حماية البيئة في إطار تنفيذ السياسة البيئية تتسبب بتكاليف إضافية، تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ولكن يجب أن لا نغفل أنه من أدوات السياسة البيئية الإعانات التي يمكن أن تخفف من حدة هذا الارتفاع في الأسعار، وحصره عند مستويات مقبولة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن تطوير تكنولوجيات حماية البيئة، والالتزام بالخراطيم المصممة من أجل الإنتاج تحت قيد حماية البيئة سيؤدي مع مرور الزمن إلى انخفاض التكاليف المتعلقة بحماية البيئة، وبالتالي استقرار المستوى العام للأسعار، وهذا يعتبر بحد ذاته حماية وقائية للبيئة من خلال عمليات الإنتاج، وتعلق العوامل المؤدية نسبياً لتخفيض الأسعار بسرعة تكييف الصناعات والاستثمارات الجديدة من جهة، ومن جهة أخرى بمقدرة منتجي السلع البيئية الهامة على التحول إلى طرائق إنتاج ومنتجات ملائمة للبيئة، ويمكن للدولة أن تلعب دوراً مهماً في هذا الشأن من خلال الأبحاث وتقديم المساعدات وتشجيع تطوير التكنولوجيا النظيفة والأقل تلويثاً للبيئة. وفي الحالات التي يكون فيها تخفيض التكلفة والأسعار من خلال التقدم التكنولوجي غير ممكن إلا ضمن إطار ضيق، فإنه يمكن لعمليات الإحلال في مجال الإنتاج والمنتجات أن تحد في البداية من اتجاهات الارتفاع في الأسعار¹.

8 - حماية البيئة وشرط توازن ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي)

إن تأثير حماية البيئة على التوازن الإقتصادي الخارجي يرتبط بصورة مباشرة مع سيناريوهات تأثير حماية البيئة على استقرار المستوى العام للأسعار، فإذا كانت حماية البيئة ستؤدي في الأمد القصير إلى رفع التكاليف ومستوى الأسعار وبشكل خاص تكاليف الصناعات التصديرية، فإن القدرة التنافسية في السوق العالمية ستتجه نحو التراجع - تعتمد القدرة التنافسية على جملة أخرى من المتغيرات كالتكلفة والنوعية وأجر اليد العاملة وأسعار المواد الأولية، القيود المفروضة على التجارة الخارجية - ويمكن أن يكون هناك انخفاض نسبي للقدرة التنافسية لبلد من البلدان عندما تكون تعليمات وقيود حماية البيئة في هذا البلد متشددة جداً مقارنة مع الدول الأخرى، بسبب الوضع البيئي السيئ جداً أو أسوأ مما هو عليه في الدول الأخرى، مما ينجم عنه ارتفاع في تكاليف حماية البيئة، وذلك لأن هناك حاجة ملحة في هذه الدول ذات

¹ - مالك حسين حوامدة، مرجع سابق، ص - ص : 37 - 39.

السياسة البيئية المتشددة، بالموازاة مع وجود دول أخرى تكون التعليمات والقيود واللوائح البيئية أقل تشدداً، وذلك لأسباب تتعلق بالمعطيات البيئية والظروف والشروط الطبيعية. ويمكن أن تؤثر شروط حماية البيئة على التوازن الإقتصادي مع الخارج في حال إنتقال الإستثمارات (إعادة توطين الإستثمارات بسبب القيود البيئية) وتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج مما يجعل ميزان رؤوس الأموال أكثر سوءاً. وفي المقابل فإنه يمكن للتطور التكنولوجي المتعلق بحماية البيئة وتطور إنتاج وتسويق السلع الإستثمارية البيئية أن يقود إلى تعزيز القدرة التنافسية لبعض الدول التي تفرض قيود بيئية متشددة كما أن الإستثمارات في المعدات والتجهيزات المتعلقة بحماية البيئة تمكن الدولة من السيطرة على الأسواق العالمية في هذا المجال¹.

9 - عدالة التوزيع للدخول والثروات

شكل البعد الإجماعي مموراً إستراتيجياً ضمن الفكر التنموي منذ نهاية الستينات إلى غاية العقد السابع من القرن العشرين، من خلال التركيز على معالجة مشكلات الفقر، والبطالة واللامساواة، عبر اعتماد خطط تنمية قائمة على إستراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية، ويستدل على ذلك من خلال النموذج الشهير لـ ' سيرز ' الذي عرف التنمية من خلال حجم مشكلة الفقر، البطالة واللامساواة في التوزيع، ذلك ان تفاقم أحد هذه المشاكل ينفي تحقق التنمية، حتى لو تضاعف الدخل القومي والفردى².

فتحقيق عدالة التوزيع للدخول والثروات يمثل أحد الأهداف الإستراتيجية ضمن أجندة التحول نحو نموذج التنمية المستدامة بالنسبة للإقتصاديات الريعية، ذلك أن دراسة هذا الهدف وتحديد طرائق قياسه يعكس مدى نجاح السياسة الإقتصادية المصممة، والمحددة للإتجاه العام للنمو على المدى المتوسط والبعيد، في إستيعاب إشكالية عدم العدالة أو التفاوت في توزيع الدخل. حيث أن عدم عدالة توزيع الدخل والثروة لا ترتبط فقط بظاهرة الفقر ومستوى معيشة الأفراد، بل إن الإعمق من ذلك هو عملها على تعطيل ميكانيكية التحول الهيكلية عبر الزمن، بالإستناد إلى التفاوت المتعلق بالأوزان النسبية للعناصر المساهمة في تكوين الدخل والثروة، والعوامل المؤثرة على عملية التوزيع كالمجال الجغرافي، الدولة، القطاع الإقتصادي، الأفراد...، وعلى ضوء ما قدمه 'كوزنتز' فيما يتعلق بمجموع العوامل السياسية الإقتصادية والإجتماعية التي تخلق ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل، فإن هذه الدراسة تبني فلسفة مفادها أن تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة يمثل حجر الزاوية لبعث قدرة الإقتصاديات على تنويع بنيتها خارج العنصر المهيمن والذي يمثل قطاع الطاقة بالنسبة للإقتصاديات الريعية. كما أنه يُعالج الإشكالية المتعلقة بتحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال زيادة الدخل، إذا تعلق الأمر بالإقتصاديات الريعية، التي تسيطر فيها فئة قليلة على الثروة والسلطة، وبالتالي عدم عدالة التوزيع الأولي للدخل والثروة وإستمرارية حلقة عدم عدالة التوزيع تحت قيد الفساد* وخاصة نضوب الموارد

¹ - مالك حسين حوامدة، مرجع سابق، ص - ص : 39 - 40.

² - عثمان عبد العزيز عجمية، ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان- الأردن، 2007، ص: 20.
* من أشهر القوانين المستخدمة في قياس التفاوت في الدخل نجد قانون باريتو الذي يؤكد أهمية الطرح المتعلق بالحلقة المفرغة لعدم عدالة توزيع الدخل والثروة في الإقتصاديات الريعية بالاسقاط على مضمون قانونه الذي ينصرف إلى أنه: كلما إزداد الدخل كلما أدى ذلك إلى زيادة التفاوت في توزيعه (بسبب ظهور قوى أو متغيرات تعمل على ذلك في مقدمتها، الفساد) وهو ما يؤدي إلى تقليل عدد المستفيدين منه، أي أن مقدار الدخل يتناسب عكسياً مع عدد الأفراد الذين يستحذون عليه.

المولدة للدخل. وهو ما يهدف لبعث التحول في البنية الاقتصادية نحو التنوع الذي يمكن أن يلقى بثأره على البيئة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية للإقتصاديات الريفية، ويعزز إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

المبحث الثاني: تصميم السياسات الاقتصادية في سياق التحول نحو إرساء التنمية المستدامة

مشروع الشراكة العالمي لتحقيق التنمية المستدامة وإسقاطه على واقع التطبيق من خلال السعي لتنفيذ أجندة الأهداف الإنمائية للألفية، خلق توجه جديد مغاير لما كان سائد بشأن قضايا التنمية منذ بداية ثمانينات القرن العشرين حيث كان التركيز على هدف تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في الأجلين القصير والمتوسط، ذلك أنه تمت إثارة قضية صياغة السياسات الاقتصادية الملائمة والقادرة على إستيعاب الأهداف الإنمائية للألفية ضمن الإطار الزمني الذي تم برمجته¹ ويستلزم هذا التوجه الجديد السعي نحو إدارة السياسات الاقتصادية بما يحدث تحولا هيكليا على مستوى الإقتصاديات ولاسيما الإقتصاديات الريفية للإستجابة لضوابط التنمية المستدامة.

1 - إدارة السياسة المالية لتحقيق الإستدامة

تمثل السياسة المالية الأداة الإستراتيجية لتحويل الثروة النفطية إلى نتائج إقتصادية وتوزيعها في سبيل تحقيق رفاه الأفراد، وبالتالي فإنها تلعب دورا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة إذا تمت إدارتها لإستيعاب ضوابط هذا النموذج وخصوصية إرسائه في الإقتصاديات الريفية، حيث أن إقتران السياسة المالية بنموذج التنمية المستدامة، يفتح المجال لمناقشة هذا الطرح من زاويتين، اولهما البحث في سبل تحقيق الإستدامة المالية ، ومن ناحية أخرى البحث في السياسة المالية ضمن هيكل السياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية لتحقيق التنمية المستدامة وكلاهما يستدعي تجاوز التحديات التي تواجه صناعة السياسة المالية في البلدان الريفية، فيما يتعلق بحماية الإقتصاد والميزانية من التقلبات في أسعار النفط والعمل على تحقيق الإستخدام الأمثل للإيرادات المتأتية من مصدر ناصب أساسا، وضمان إدخار (إستثمار) لا يحد من الخيارات المتاحة أمام الأجيال عبر الزمن.

1 1 - الإستدامة المالية (ربطها بطبعه الإقتصاديات الريفية)

في سياق البحث عن مضمون السياسة المالية في إطار التنمية المستدامة، وبالإستناد إلى ما سبق الإشارة إليه بأن ربط السياسة المالية بتحقيق التنمية المستدامة يتفرع إلى شقين رئيسيين، حيث أشارت الكتابات الإقتصادية إلى أن 'السياسة المالية تسعى في سياق التنمية المستدامة إلى الحفاظ على إستدامة المالية العامة، ضمان إستمرارية النمو، وتوفير الإحتياجات الإجتماعية والبيئية'². أما الإستدامة المالية التي يناقشها هذا الجزء من الدراسة، فتعريفها محل جدل واسع حيث من الصعب أن يضبط لها تعريف يمكن أن يجمع بين الناحية النظرية وامكانية ترجمته من الناحية الواقعية إلى مؤشرات يمكن الإسترشاد بها، إلا أن هذا لا يمنع من إستعراض أهم ما طرح في الكتابات الإقتصادية، حول الإستدامة

¹ - علي عبد القادر، عادل عبد العظيم، ملخص وقائع ورشة العمل الاقليمية حول " السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية " ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الأول، ديسمبر 2005، ص: 9.

² - Lina Sinevičienė, **Investigation of the Relationship between Government Expenditure and Country's Economic Development in the Context of Sustainable Development**, World Academy of Science, Engineering and Technology International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic and Management Engineering Vol:9 No:3, 2015 , P: 748

المالية التي لم يصبح طرحها مقتصرًا على الإقتصاديات النامية، وتلك التي تمتلك أسواق رأس المال الهشة، فضلًا عن إرتفاع الديون وتوسع القطاع العام، وطبيعة إقتصاديتها التي عادة ما تكون عرضة للتقلبات الدورية والصدمات المالية، بل إنتقل القلق بشأن الإستدامة المالية إلى البلدان المتقدمة، فوجد مثلاً أن المملكة المتحدة تعمل على إستعراض الإستدامة المالية كجزء من أجندة المسؤولية المالية الجديدة.

كما ترى منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OCDE أن الإستدامة المالية رؤية طويلة الأجل تهدف إلى الإستعداد للمستقبل من خلال توعية الحكومات إلى ضرورة العمل على النحو الذي يحافظ على الرفاه الإقتصادي للأجيال القادمة. والإستدامة المالية هي أكثر من أبراز المستقبل؛ بل هي تتضمن أيضاً الحاجة الملحة للتغييرات في السياسة، فضلًا عن الحاجة إلى أدوات الموازنة الجديدة لتقييم الوضع المالي للحكومات، لأن الأدوات التقليدية ليست على مستوى هذه المهمة.

ويشمل مضمون الإستدامة المالية المعاصر دائرة أوسع من مفهوم الملاءة المالية، حيث يركز على الظروف المالية التي قد تؤخر النمو الإقتصادي والتي يمكن أن تسببها الأعباء الضريبية المرتفعة، أو نقل تكاليف كبيرة لدافعي الضرائب في المستقبل، ومشكلة نقل أعباء الدين العام للأجيال المستقبلية.¹

وتم تناول الإستدامة المالية على أنها: " الحالة التي تكون فيها الحكومة قادرة على تنفيذ برامج عملها لمختلف النشاطات ضمن مدى معين دون أن يجد ذلك من قدرتها المستقبلية على الإنفاق. ويقوم هذا المفهوم على تحليل قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية (ما يعرف بشرط الملاءة)، حيث أن إتخاذ قرار سياسة إنفاقية توسعية في المدى القصير، يستدعي أن تتوفر قدرة تمويلها من خلال الموارد الذاتية بما يضمن أداء النشاطات بكفاءة وفعالية من جهة، وبما يمكنها من مواجهة أي مخاطر أو تأثيرات غير مرغوب بها، خاصة على نمو الإقتصاد وتطوره.² وهناك مشكلة تواجه الإستدامة المالية، وذلك عند وجود فجوة بين مستوى الديون المستهدفة والتي ستترتب إذا إستمرت السياسات الضريبية وسياسة الإنفاق العام دون تغيير. وبالتالي تكون السياسة المالية مستدامة، إذا حققت الأهداف المرتبطة بالدين العام دون زيادة في الضرائب أو تراجع الإنفاق المستقبلي.³ إن جني المنافع من ثروة الموارد الطبيعية يتطلب أطر جيدة للسياسات في مجالي الضرائب والإنفاق، وهو ما يوري بإدارة جيدة للموارد، وخاصة القابلة للنفاد بما يساعد على الحد من الفقر والحفاظ على النمو.⁴

فلسياسة المالية المستدامة هي السياسات التي يمكن إتباعها فترة طويلة، دون إجراء تدخلات كبيرة في الضرائب والإنفاق، لوضع السياسة الحالية بشكل مختلف عن ما تم تحديده في التشريعات والسياسات والقرارات التي تحدد تطور نسب الضرائب والإنفاق، ودون أن يسفر ذلك عن تراكم مفرط في الدين العام. قد يبدو هذا التعريف واضح بما فيه الكفاية، ومع ذلك، إذا تم إعتقاد هذا التعريف لتقييم إستدامة السياسة المالية الحالية نواجه أسئلة مثل: ما هو المفرط

¹ - Allen Schick, **Sustainable Budget Policy: Concepts and Approaches**, OECD JOURNAL ON BUDGETING – VOLUME 5 – No. 1 , 2005, P-P : 108- 110.

² - سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، تقرير استدامة المالية العامة، 2013، ص: 8.

³ - Allen Schick, **Op –Cit**, P: 118.

⁴ - كريس غريغاث وسوزان يانغ، **أتمن موارد الأرض: نعمة أكبر من اللازم**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، ص: 07 .

(التي ليست سوى مرادف لغير المستدام) من تراكم الديون وما هي السياسة الحالية؟ وهو ما ناقشته مختلف الأدبيات الإقتصادية المعاصرة التي عاجلت مضمون السياسة المالية المستدامة. حيث فرض 'Franco و Balassone' (2000) شروط مختلفة للإستدامة، حيث يتوجب على الدولة عدم اللجوء إلى رفع معدلات الضريبة بشكل مستمر لمعالجة عجز الميزانية لتحقيق الإستدامة. أما 'Blanchard' (1990) فيعرف السياسة المالية المستدامة بأنها: " السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (الحفاظ على الدين عند المستوى الإبتدائي أو الاولي (initial)). بالتالي قام بالإهتمام والتركيز على ديناميكيات الدين العام بدلا من التركيز على المحتوى الدقيق للدين العام. كما أن هذا التعريف يكتنفه غموض، نظرا لغياب السبب النظري لربط إستدامة السياسة المالية ببقاء نسبة الدين عند المستوى الأولي. وليس عند مستوى آخر مستقر سواء أدنى أو أعلى من ذلك¹. إشتراط ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق الإستدامة المالية، وبالتالي فإن إرتفاع الدين العام يجب أن يرافقه إرتفاع في الناتج المحلي الإجمالي، لكي يتم الحفاظ على هذه النسبة، أي أن الدولة قامت بتوظيف الأموال المقترضة بمشاريع وإستثمارات مناسبة تركت تأثير إيجابيا على قيمة الناتج المحلي الإجمالي، فمشكلة الإستدامة ليست بمستوى الدين العام، ولكن بطريقة إستخدامه، وطالما أنه لا يؤثر سلبيا على النمو الإقتصادي. بل إن الدين يبقى مستداما (سياهم في عملية الإستدامة الإقتصادية) حتى وإن كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة مادام أنه يساهم في تطوير الإقتصاد، وزيادة الإنتاجية. اما إذا قامت الدولة بإستخدام الدين العام لتغطية النفقات الجارية، فإن ذلك ينكر صفة الإستدامة عن الدين العام، حتى وإن كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة².

لا يختلف التعريف الذي قدمه 'Blanchard' - إلا فيما يتعلق بالناحية الإحصائية، من خلال التركيز على القيمة الصافية - عن ذلك الذي جاد به 'Buiter' (1985) الذي يقر بأن: "السياسة المالية تكو مستدامة إذا حافظت على القيمة الصافية إلى الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى الحالي " ويقر ' Buiter ' أنه بإمكان الدولة أن تحافظ على ثباتها الإجمالي مؤقتا بإستخدام أصولها لتمويل العجز، ولكن في الحقيقة أن الدين الإجمالي لا يرقى مباشرة (في الفترة الحالية) أن يدل على الإستدامة، لأن الدولة عاجلا أم آجلا سوف تستنفذ أصولها وسيبدأ تزايد الديون مرة أخرى عموما فإن السياسة المالية تكون مستدامة إذا كانت القيمة الحالية للفوائض المستقبلية تساوي القيمة الحالية لمستوى الدين العام³ وعلى الرغم من النقد الموجه لهذا التعريف المستمد من قيد الميزانية عبر الفترات الزمنية (intertemporal) budget constraint) الذي يعد من أهم الإختبارات المستخدمة في تحليل الإستدامة المالية من قبل (Artis and Marcellino, 2000; IMF, 2002) فيما يتعلق بالتمييز بين الملاءة والإستدامة، خاصة إذا إعتبرت الملاءة كأحد الأبعاد الأربعة للإستدامة المالية والتي أشار إليها (OECD JOURNAL ON BUDGETING) Allen Schick, حيث نجد إلى جانب الملاءة المالية إستدامة النمو، الإستقرار، والعدالة.

¹ -Aleš Křejdl, **Fiscal Sustainability - Definition, Indicators and Assessment of Czech Public Finance Sustainability**, WORKING PAPER SERIES 3, Czech National Bank, October 2006, P: 4.

² - أحمد قباحة، الإستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية و الافاق المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس، رام الله، 2012، ص-ص: 5-6.

³ -Aleš Křejdl, Op- Cit, P: 5.

* يشترط أن صافي الديون الأولية مضاف إليها القيمة الحالية للانفاق الحكومي المتوقع في المستقبل يجب أن تكون مساوية أو أقل من القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المتوقعة.

وتم تناول الإستدامة المالية على أنها: " الحالة التي تكون فيها الحكومة قادرة على تنفيذ برامج عملها مختلف النشاطات ضمن مدى معين دون أن يجد ذلك من قدرتها المستقبلية على الإنفاق". ويقوم هذا المفهوم على تحليل قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية (ما يعرف بشرط الملاءة) حيث أن إتخاذ قرار سياسة إنفاقية توسعية في المدى القصير، يستدعى أن تتوفر قدرة تمويلها من خلال الموارد الذاتية بما يضمن أداء النشاطات بكفاءة وفعالية من جهة، وبما يمكنها من مواجهة أي مخاطر أو تأثيرات غير مرغوب بها من جهة أخرى، خاصة على نمو الإقتصاد وتطوره¹. كما أن الإستدامة المالية تواجه مشكلة عند وجود فجوة بين مستوى الديون المستهدفة والتي ستترب إذا إستمرت السياسات الضريبية وسياسة الإنفاق العام دون تغيير. وبالتالي تكون السياسة المالية مستدامة، إذا حققت الأهداف المرتبطة بالدين العام دون زيادة في الضرائب أو تراجع الإنفاق المستقبلي².

في إطار مواجهة تحديات إستدامة السياسة المالية على مستوى الإقتصاديات الريعية، والمشار إليها بالدول المعتمدة على إيرادات السلع الدولية من قبل صندوق النقد الدولي، والمتعلقة بمنهج التعامل مع التقلبات وقابلية نفاذ أو نضوب المصدر الأساسي للإيرادات صممت إبتكارات عديدة في مجال السياسات، وعلى الرغم من عدم وجود نموذج واحد لإستدامة السياسة المالية، إلا أن دراسة لصندوق النقد الدولي عرضت الخصائص المشتركة بين مجموعة من البلدان المعتمدة على إيرادات الصادرات من المواد الأولية الخام فيما يخص تطوير السياسة المالية والحد من المخاطر التي تواجهها³:

أ - إعتداد إطار ميزانية متوسط الأجل (لتحسين تخطيط الإنفاق ورفع كفاءته) بما يساعد على تخطيط وإدارة وتحديد اولويات الإيرادات والنفقات على آفاق متوسطة المدى (3-5) سنوات ويعتبر هذا المدخل جيد بما يقلص تبعات وآثار الأهداف قصيرة المدى على الأهداف طويلة المدى بيد أنه يعاب عليه عدم المتمتع بالمرونة الكافية تجاه الصدمات الكبيرة المحتمل حدوثها؛

ب - الخوض في تجارب لبعض أشكال ركائز المالية العامة (قواعد أرصدة المالية العامة الهيكلية، أو وضع حدود قصوى للإنفاق، أو الجمع بين الإثنين) من أجل الحد من أثر تقلبات الإيرادات على السياسة الإنفاقية، وبصفة خاصة تحقيق الإستقرار بتمهيد أثر تقلبات أسعار النفط أو الصدمات الأخرى على الإقتصاد المحلي غيرالنفطي، على الرغم من وجود العديد من نقاط المناقشة المتعلقة بتحديد السعر المرجعي؛

ت - إنشاء صناديق تحقيق الإستقرار والثروة لتوفير الموارد اللازمة لدعم السياسة الإنفاقية في مواجهة تقلبات الإيرادات والإدخار للأجيال القادمة.

¹ - سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، تقرير إستدامة المالية العامة، 2013، ص: 8.

² - Allen Schick, Op –Cit, P: 118.

³ - سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015، ص - ص: 21- 25.

1 2 - كفاءة وفعالية الإنفاق العام

يناقش هذا العنصر تطور الإنفاق العام بالموازاة مع المعطيات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسة والبيئية القائمة وبالتالي تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام لتحقيق الأهداف المنوطة به بإعتباره أحد السياسات الاقتصادية الكلية حيث لا بد من ملائمة مستوى الإنفاق وهيكله للمحاور التي تتضمنها أجندة إرساء نموذج التنمية المستدامة، كما أنه يتوجب الإستعانة بالشفافية وتذليل المشاكل الإدارية للسيطرة على الإنفاق، وإدارة سياسة الإنفاق على مستوى الإقتصاديات، ولاسيما الريعية منها يترجم إلى البحث عن المجال الأمثل الذي يتم ضمنه إنفاق الموارد المحدودة بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة ضمن المجالات التي تتطلب التدخل العام، من خلال التأكد من أن الإنفاق يوجه نحو الغرض المخصص له (تخصيص إيرادات الدولة الريعية عن طريق سياسية الإنفاق العام يحدد مدى التقدم نحو إرساء نموذج التنمية المستدامة) ، فقد تتوافر الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، مجانا وبكميات ونوعيات مناسبة، ولكن لأسباب معينة لا يستطيع الفقراء الوصول إليها إما لأنهم أفقر من أن يتحملوا التكاليف المصاحبة للاستفادة بهذه الخدمات (مثل فقدان الدخل) أو تكاليف الدواء أو المستلزمات المدرسية أو تكاليف الانتقال إلى مكان هذه الخدمة وهي الأمور التي ينبغي أن تتوجه إليها الإهتمامات في عملية الإصلاح المالي. وهنا تطرح عدة تساؤلات أساسية أولها ما هي المبادئ والمعايير التي يجب الاسترشاد بها عند تقدير مستوى وتركيب الإنفاق العام؟ ثم كيفية تمويل هذا الإنفاق؟ ما هي الآثار الناجمة عن برامج الإنفاق الحكومي؟ ثم أي الفئات المجتمعية التي تستفيد من مختلف عناصر هذه البرامج؟ وكيف يمكن تحسين تخصيص الإنفاق العام؟ وهذه التساؤلات توضح مدى ارتباط الإنفاق العام بقضية التنمية في المجتمع. وبالتالي فإن مناقشة دور الإنفاق العام يجب ألا يقتصر على العلاقة بينه وبين العجز في الموازنة، بل يجب أن تأخذ بعين الإعتبار مدى مساهمته في إيجاد فرص عمل جديدة، ورفع معدلات الإستثمار وتغيير هيكل الإنتاج القومي وتحسن الحالة المعيشية للسواد الأعظم من الشعب¹، وهو ما سيتم التطرق له بالتفصيل ضمن الفرع الثاني الذي يناقش إدارة السياسة المالية لتحقيق التنمية المستدامة.

عليه فالإنفاق العام يسعى بالإضافة إلى تحقيق الهدف الكلاسيكي المتمثل في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي إلى إستيعاب متطلبات البعد الاجتماعي، ومقتضيات البعد البيئي، التي تمثل أبعاد نموذج التنمية المستدامة. كما أن تحليل النفقات العامة والإيرادات العامة أيضا يكشف عن مدى تعاضد الدور الذي تلعبه الدولة في حياة المجتمع، كما يكشف عن خضوع القطاع الخاص لقدر متزايد من الإشراف والتنظيم للتأثير على سلوكه الإنتاجي، وهذا ما يخلق مجالا لإمكانية التحول نحو النمط الإنتاجي والإستهلاكي المستدام².

¹ - عبد الفتاح الجبالي، الإنفاق العام الاجتماعي ومشكلات تحديد الأولويات، (بتصرف الباحثة) مقالة متاحة على الرابط:

<http://www.pidegypt.org> (20/07/2016).

² - جيمس جوارتي، ريجارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي: الإختيار العام والخاص، دار المريخ، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1999

ص : 136.

1 3 - مناقشة إستدامة الإيرادات في إطار طبيعة الإقتصاديات الريفية بغية إرساء التنمية المستدامة

1 3 4 - الإستثمار نحو التنوع المستدام

تحقيق إستدامة الإيرادات يعتمد على عدة مداخل، لعل أبرزها ذلك الذي يتعلق بطبيعة الإيرادات في

الإقتصاديات الريفية والتي تتجسد بصورة سرمدية في عائدات البترول الذي يمثل مصدرا ناضبا، الأمر الذي يستدعي أهمية توجيه هذه العوائد نحو الإستثمارات الإستخلافية (الإستثمار الإستخلافي يتضمن، أنه عند إستخدام بعض الموارد الطبيعية، لا بد من تقديم ما يقابلها من بدائل يمكن أن تستعوض بها الأجيال المستقبلية لإستمرار العملية الإنتاجية، وتلك البدائل قد تكون في صورة أرصدة رأس المال العيني، أساليب وأشكال جديدة للتقنيات الإنتاجية، أو أنواع جديدة من المعرفة التي تعزز الطاقة الإنتاجية للأجيال المستقبلية، أيضا عندما يستخدم الجيل الحالي جزءا من رصيد المارد الطبيعية غير المتجددة، فإنه يتعين عليه استثمار جزء من ريع إستغلال هذه الموارد لزيادة الطاقة الإنتاجية في المستقبل، فضمن تحقيق التنمية المستدامة يستلزم إجراء إستثمار لا يقل عن القيمة المستهلكة، وتتجسد هذه الفلسفة عبر ما ذهب إليه 'سولو' بأن التنمية المستدامة تتحول إلى مشكلة للإدخار/ الإستثمار لأنها تتعلق بالإستهلاك الحالي، والإستهلاك المستقبلي للموارد¹ الخاضعة للقيود البيئية، تبعا لما يستجيب لإرساء الإستدامة البيئية، حيث أشار إليها 'أمارتيا سن' ضمن هذا السياق " إن عانت أجيال المستقبل في بيئة ملوثة، محرومين من الهواء النقي... فحتى لو كانت هذه الأجيال ثرية فتراؤها لن يعوض التلوث الذي تعرضت له"²، وهو نفس التوجه الذي طرحه الإقتصادي 'D.Peace' الذي يقر بأن التنمية المستدامة تتضمن أن ينقل كل جيل إلى الجيل اللاحق رصيد طبيعي ثابت³ - على الرغم من أن ما أشير له يكفاه الغموض حول مضمون الثابت من رصيد الموارد، إلا أن الباحثة تستند إلى رؤية خاصة تفسر مضمون الثبات على أنه الإستثمار الإستخلافي في إطار حدود التوازن الأيكولوجي والعدالة الإجتماعية- فالإستثمارات الإستخلافية لعوائد النفط لا بد وأن تستجيب لفلسفة الإستدامة، والتي تتجسد فيما قدمه Solow (1974) و Hartwick (1977) حيث يعتبران من أوائل الإقتصاديين المنظرين لمفهوم التنمية المستدامة، وهذا من خلال قاعدة 'سولو- هارتويك'، حيث أن تأمين نهج مستدام للتنمية ينبغي أن يتم إستثمار ريع الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد للبلد في أشكال أخرى لرأس المال، أي أنه عند أي نقطة من الزمن ينبغي أن تتساوى قيمة الإستثمار مع قيمة الربح المحصل من إستخراج الموارد⁴ على الرغم من شمولية هذا المفهوم إلا أن الإستثمار المقصود لتحقيق إستدامة العوائد إنما يمثل الإستثمار في الصناعات الإستخراجية لتكون أكثر صداقة للبيئة من خلال إعتدال التكنولوجيا الملائمة، والإستثمار في الطاقات البديلة، ومن جهة أخرى نجد الإستثمار في القطاعات الإستراتيجية في إطار ضوابط الإستدامة التي سبق الإشارة إليها.

¹ - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، 2009، مرجع سابق، ص، ص : 133 ، 136.

² - تقرير التنمية البشرية ، 2011 ، ص: 14 .

³ - Serge Latouche, **Développement durable concept alibi, Après le Sommet de la Terre : Débats sur le développement durable**, Revue du Tiers-Monde, Volume 35, Numéro 137, 1994, P: 81.

⁴ - The World Bank, **where is the Wealth of nations? Measuring Capital for the 21st Century**, Op- Cit, P: 49.

تحقيق إستدامة العوائد يطرح أيضا قضية ذات أهمية بالغة، وهي تلك التي تتعلق بتنوع الإيرادات، من خلال تفعيل النظام الضريبي بصورة تحد من تبيد الربح النفطي ودون تشويه أداء الإقتصاد الكلي، وعلى النحو الذي يغير مضمون الإيرادات النفطية (الربح النفطي) ذلك أن إستخراج النفط وإستبداله بأصول مالية أجنبية لا يخلق دخلا وإنما هو تغيير شكل الثروة القومية المادية، يتم إعتماده كاداة أساسية للنمو والتطورات الإقتصادية والإجتماعية المشوهة وغير المتوازنة¹ بل إن الإسمترار في إعتبار أن مقابلات نفاذ الثروة الناضبة تمثل عوائد توجه لخدمة أجندة التنمية يشكل خطرا كبيرا وتناقضا صارخا مع مضمون التنمية المستدامة، خاصة إذا ما قدمت قراءة لطبيعة الإستثمارات التي تمول عن طريق العوائد أو الإيرادات النفطية على مستوى الإقتصادات الربعية، ولاسيما العربية منها، حيث أن خريطة تركيز العوائد النفطية لا تخضع لإعادة توزيع على نحو يخلق التكامل العربي من خلال رسم سياسات إقتصادية كفيلة بإخراجها من بوتقة التبعية للنفط والتموقع الجيد على مستوى الإقتصاد العالمي عبر إعادة توجيه إستخدامات وعوائد النفط كمورد إستراتيجي.

1 3 2 - توجهات نحو البحث في إستدامة الإيرادات النفطية (الصناديق السيادية)

تواجه البلدان الربعية وتحديدا تلك المعتمدة على النفط تحديات فيما يتعلق بتصميم السياسات الإقتصادية الكلية الملائمة لضمان الكفاءة في إدارة الثروة النفطية لإرساء نموذج التنمية المستدامة، مع الأخذ بعين الإعتبار طبيعة هذه الثروة القابلة للنفاذ وأثرها على البيئة، وأهمية تحقيق المعادلة الصعبة المتعلقة بوجود المساواة وتحقيق العدالة بين الأجيال، الأمر الذي يتطلب بالضرورة وضع سياسة مالية تضمن الحفاظ على قيمة الثروة النفطية خاصة وأن حجم الثروة النفطية خاضع لجملة من المتغيرات كحجم الإحتياطيات، أسعار النفط في المستقبل...، تشكل في مجموعها بيئة تتميز بعدم اليقين وبالتالي إستخدام مسار متحفظ لسعر النفط عند حساب الثروة الدائمة، والتركيز على الجانب غير النفطي في الميزانية العامة لتقدير إمكانية إستمرار أوضاع المالية العامة. ونظرا لطبيعة النفط القابلة للنفاذ، فإن الهدف يتمحور حول تراكم رصيد كاف من الأصول المالية لتمويل العجز غير النفطي في الميزانية العامة في حالات إستنفاد الإحتياطيات أو تدي أسعار النفط لفترات طويلة، ونحاج التقدم التكنولوجي في إيجاد موارد بديلة في السوق الدولية...، وهو ما يفتح باب النقاش حول منهج إدارة الثروة النفطية وتراكمها، أي بلغة بسيطة إستدامة الثروة النفطية رغم خاصية النضوب، حيث نجد توجه جملة من البلدان النفطية - كالكويت - بتكوين أصول مالية لأغراض المساواة بين الأجيال، فيما توجهت بلدان أخرى (ليبيا، عمان، قطر) إلى خلق صناديق لتثبيت أسعار النفط، ولعل الأهم من ذلك هو الإصلاحات المتعلقة بميكل الميزانية، سواء ترشيد وإدارة سياسة الإنفاق، أو تنوع جانب الإيرادات². وتتبنى الباحثة في هذا السياق جوهر فكرة الإقتصادي ' Paul Baran ' الذي نادى بفكرة التنمية المستقلة في معالجته لتطور المجتمع الهندي، ضمن كتابه " الإقتصاد السياسي للتنمية" حيث أن التنمية بوجهة نظره مرتبطة بالفائض الإقتصادي، وكيفية إستغلاله بصورة مثلى وقطع أشكال وصور الإستنزاف الخارجي، وضرورة الذهاب قدما نحو ربط الفائض الإقتصادي بطموحات الطبقات الفقيرة والهشة التي تغذي الحلقة المفرغة لهشاشة الإقتصاد وتعطيل مسار التنمية، فبالإسقاط لهذه الفكرة على فوائض العوائد الربعية الموجهة

¹ - رضا عبد الجبار الشمري، الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ص: 118، 121.

² - برايت أوكوغو، الشرق الاوسط وشمال افريقيا في سوق نفطية متغيرة، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2003، (بتصرف الباحثة).

نحو صندوق ضبط الموارد* فإنه يتعين أن يتم توجيه هذا الفائض الذي يصعب إقرانه بمنطق الإستدامة، نحو تمويل أجنحة التنمية المستدامة، وعلى الرغم من أن هذه المفارقة يمكن أن توصف بالمعجزة الإقتصادية خاصة على المدى القصير، إلا أن تحققها ممكن على المدى البعيد في ظل توافر البيئة الملائمة لبعث التحول الهيكلي وسيادة الحكم الرشيد.

تعتبر الصناديق السيادية أحد المداخل التي تتضمن سياق الفكرة المتبناة، حيث يُعرّف صندوق النقد الدولي هذه الصناديق على أنها: "صناديق أو ترتيبات للإستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة. وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض إقتصادية كلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك إستراتيجيات إستثمارية تتضمن الإستثمار في الأصول المالية الأجنبية. وتنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة"¹. وتصنف الصناديق السيادية تبعاً لمصادر دخلها إلى الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية، والصناديق الممولة بعوائد الخوصصة والصناديق الممولة بفائض الميزانية، والصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية، وهي صناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساساً النفطية. ذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة إستغلال هذه المواد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكانها كحق للأجيال اللاحقة. ولقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلاً للمحافظة على نصيب الأجيال في الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول كمقابلات عن إستدامة الثروات الناضبة، مثل صندوق ضبط الموارد المكون في الجزائر.

إن صندوق ضبط الموارد (FONDS DE REGULATION DES RECETTES) أو ما يطلق عليه في بعض

البلدان صناديق التثبيت أو صناديق النفط يجسد أحد الحلول الإقتصادية المبتكرة لتعقيدات السياسة المالية في الدول النفطية وصيغة هامة للرقابة على العوائد النفطية وتأمينها، وتعد الجزائر أحد الدول التي بادرت إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد الذي ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخرينة وبالتحديد إلى حسابات التخصيص الخاص، وذلك بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 لضمان تمويل النفقات العامة في حال حدوث التقلبات في الإيرادات العامة جراء التقلب في أسعار النفط، وبالتالي فإن الجباية الناجمة عن الفرق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي المعتمد في إعداد الميزانية العامة للدولة تُوجه لتمويل الصندوق ليتم إستعمال موارده في تخفيض الدين العمومي عن طريق تسديد المديونية العامة أو عن طريق التسديد المسبق للمديونية².

* تم تبني هذا الإصلاح وذلك بالنظر إلى أن البلد المختار في دراسة الحالة هو الجزائر التي تبني هذه التسمية لهذا الصندوق، انظر التحليل المتعلق بغدارة هذا الصندوق خلال فترة الدراسة في الفصل الرابع .

¹ - قدي عبد المجيد، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، السداسي الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر 2009، ص: 2.

² - قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تحديات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدمية للموارد المتاحة، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 08/07 أبريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2008، ص: 910.

1 4 - إصلاح السياسات الضريبية (الإصلاح الجبائي) لإستيعاب التنمية المستدامة

يحتل المعدل الحدي للضريبة أهمية خاصة، لأنه يحدد الجزء المقتطع من الزيادة في دخول الأفراد في شكل ضرائب من ناحية، كما يحدد الدخل الممكن التصرف فيه وتيار الإنفاق من ناحية أخرى، فالتغير في المعدلات الحدية للضرائب سوف يؤثر في الحوافز الفردية لإستخدام الموارد المتاحة، وبالتالي فإن الضرائب تساهم في خلق بدائل تزيد من فعالية قاعدة الموارد المتاحة، وتحسن كفاءة إستغلالها، كما أن تغيرات المعدلات الحدية للضرائب على المنظمات الإقتصادية والقطاعات يؤثر على درجة الجاذبية النسبية للنشاط الإنتاجي¹. وهو ما يجعل السياسة الضريبية كأحد السياسات الهامة لإستيعاب هدف إرساء التنمية المستدامة وخاصة في الإقتصاديات الريفية، حيث يكون تطبيق هذه السياسة شديد الحساسية بالنظر إلى سمات الإقتصاد الريفي.

وفي إطار إستجابة السياسة الإقتصادية لضوابط التنمية المستدامة، برز ما يعرف بالإصلاح الجبائي الأخضر أو تخضير الجبائية، الذي يقوم على على ثلاثة إتجاهات رئيسية، تتمثل في: إلغاء التشريعات الجبائية. وإعادة هيكلة الرسوم المعتمدة، وتأسيس رسوم بيئية جديدة، بعث التشريعات الجبائية لتقليل مظاهر الأضرار بالبيئة². من جهة أخرى، وكما تم الإشارة إليه سابقا فإن زيادة إيرادات الدول النامية وإدارة عمليات التحصيل الضريبي، والادارة الضريبية يعتبر ضرورة لتمويل إحتياجات التنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود امام الصدمات، ولاسيما تلك التي تتعرض لها الإقتصاديات الريفية.

ولأن التحول في السياسات على نحو يحاكي تطلعات إرساء أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها يشمل إلى جانب كفاءة إستخدام الموارد في المجالات ذات الأولوية كالتعليم والصحة...، زيادة ورفع قدرة الدول على تمويل أهدافها بالإعتماد على الموارد المحلية والعمل على تحسين عملية إستخدام وتخصيص المواد المحلية المتاحة والممكنة سواء تلك المقترضة أو المتأتية من الضرائب.

أما تعزيز الموارد المحلية، مع الإستجابة للضوابط البيئية خاصة في الدول التي يقوم إقتصادها على إيرادات الموارد الأولية - الإقتصاديات الريفية - فإن ذلك يكون من خلال إصلاح سياسة الأسعار بما يعزز كفاءة إستخدام الموارد ودعم مقاومة تغير المناخ، فضلا عن التقليل من الأعباء التي تثقل الموازنات العامة، وهو ما يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا بد أن يكون إصلاح سياسة الأسعار قائم على نهج التكامل والعلاقة المتبادلة بين المياه، الطاقة الغذاء والمناخ³. وبصفة خاصة يأخذ إصلاح سياسات دعم أسعار الطاقة* وتسعير الكربون أهمية خاصة ضمن أجندة الإصلاح، ذلك أن مستويات دعم الطاقة ترتفع بشكل كبير على مستوى الإقتصاديات الريفية ليس فقط على المستوى

¹ - بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، الطبعة الأولى، دار العلم للنشر و التوزيع، عنابة - الجزائر، 2003، ص: 108 - 109 .

² - باشي أحمد، دور الجبائية في محاربة التلوث البيئي، مجلة العلوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 09، جامعة الجزائر، 2003، ص: 134.

³ - تقرير التنمية والبيئية العالمية 2016، مرجع سابق، ص: 37.

* عملت معظم الإقتصاديات ومن بينها الإقتصاديات الريفية على إصلاح سياسات وبرامج الدعم السلمي، بيد أن الدراسة تركز على إصلاح دعم أسعار الطاقة، وباقي المنتجات النفطية لإرتباط ذلك بصورة مباشرة بموضوع الدراسة.

المطلق، وإنما أيضا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكنسبة من الإيرادات الحكومية، حيث بلغت كلفة دعم الطاقة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر حوالي 13,3 % وحوالي 33,60 % كنسبة من الإيرادات الحكومية خلال سنة 2011* . ينصرف مفهوم دعم الطاقة وفقا لمنهج "الفجوة السعرية" الأكثر إستخداما من قبل المنظمات الدولية إلى: "الفارق بين مستويات الأسعار المحلية للطاقة ومستويات الأسعار المرجعية، مثل: أسعار الطاقة في السوق الدولية، أو سعر إسترداد تكلفة الإنتاج"، ويتكون دعم الطاقة من نوعين من أنواع الدعم، وهما دعم المنتجين ودعم المستهلكين، حيث ينشأ الأول عندما يقوم موردو الطاقة ببيع منتجاتهم بأسعار أعلى من مستوى سعر مرجعي معين، بينما ينشأ دعم المستهلكين حين تكون الأسعار المدفوعة من قبل المستهلكين أقل من سعر مرجعي معين. ويتم قياس الدعم في حالة منتجات الطاقة التي تندرج تحت سلع التجارة الدولية، مثل: النفط والغاز الطبيعي بالفارق بين مستويات الأسعار المحلية والأسعار المرجعية ممثلة في مستويات الأسعار العالمية بعد تعديلها بما يعكس تكاليف النقل والتوزيع، أما بالنسبة لمنتجات الطاقة غير التجارية، مثل: الكهرباء، فإن الدعم يحتسب على أساس الفارق ما بين الأسعار المحلية وسعر مرجعي، وليكن إسترداد تكلفة رأس المال بما يضمن عائد رأس المال. ودعم المستهلكين بدوره ينقسم إلى نوعين رئيسيين وهما: الدعم قبل الضرائب، والدعم الضريبي¹ تبعاً لما سيتم التطرق له في إطار إصلاح دعم الطاقة - تركز معظم الدراسات على تقدير دعم الطاقة المقدم للمستهلكين، وبالتالي فإن التقديرات المتاحة للدعم تشكل الحد الأدنى لدعم الطاقة لعدم تضمنها تقديرات دعم المنتجين وكذلك تقديرات الدعم الضريبي، وتجد الإشارة إلى أن هناك إختلاف في تقدير الدعم المقدم للمستهلكين إستناداً إلى المصادر الدولية أو تلك القطرية لكل دولة - .

فإصلاح دعم الطاقة يتصدر أولويات جدول أعمال السياسات الدولية (يشير صندوق النقد الدولي في دراسة متعلقة بإصلاح أسعار الطاقة تم إصدارها سنة 2015 إلى أن الآثار المالية والبيئية ومستوى الرفاه المحقق من إصلاح الطاقة سيكون بأهمية كبيرة، حيث أنه قد يؤدي إلغاء الإعانات المالية بعد الضريبة إلى زيادة الإيرادات الحكومية بمقدار 2,9 تريليون دولار أي حوالي 3,6 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتخفيض انبعاث ثاني أكسيد الكربون في العالم بأكثر من 20 % وتخفيض الوفيات جراء تلوث الهواء إلى النصف... ورفع تكاليف الطاقة التي يواجهها المستهلكون²) مما يعكس ضرورة تعهد الدول بتخفيض انبعاث الكربون (مؤتمر تغير المناخ بباريس 2015) فضلا عن فرص الإصلاح الناتجة عن انخفاض أسعار الطاقة في ظل إستمرار الضغوط المالية في كثير من البلدان، ويعكس الإهتمام المستمر بإصلاح دعم الطاقة أيضا الإعتراف المتزايد بالعواقب البيئية، وكذلك على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلي (تهديد فرص التوظيف بسبب تراجع معدلات النمو الإقتصادي، تعمق وضعية عجز الميزانية العامة أي تهديد إستدامة المالية العامة وتهديد سلامة ميزان المدفوعات...) وعلى مستوى المؤشرات الإجتماعية، وذلك جراء دعم الطاقة، حيث³ :

* تقديرات صندوق النقد الدولي.

¹ - محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية، دراسات إقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص- ص: 1 - 2.

<http://www.amf.org.ae> (30/07/2016).

² -David Coady, Ian Parry, Louis Sears, and Baoping Shang, How Large Are Global Energy Subsidies?, IMF Working Paper, Fiscal Affairs Department, International Monetary Fund , May 2015 , P :6 .

³ -David Coady, Ian Parry, Louis Sears, Op-Cit , P : 04.

أ - تؤدي إعانات أو دعم الطاقة إلى إلحاق الضرر بالبيئة خاصة ما يتعلق بنضوب المورد، وزيادة تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، وما يرتبط بذلك من آثار جانبية؛

ب - يفرض دعم الطاقة تكاليف مالية كبيرة تحتاج إلى تمويل من خلال مزيج من إرتفاع الدين العام، وإرتفاع الأعباء الضريبية وأثر المزاخمة على الإنفاق العام المحتمل (مثل: الصحة والتعليم والبنية التحتية) حيث أن تكاليف الدعم تعيق تعزيز الإنفاق الحكومي الإستثماري والإجتماعي، مما يشكل عائقاً على النمو الإقتصادي؛

ت - دعم الطاقة يشبط الإستثمارات اللازمة في مجال كفاءة الطاقة، ومصادر الطاقة المتجددة، والبنية الأساسية للطاقة ويزيد من هشاشة إقتصاديات البلدان أمام تقلب أسعار الطاقة الدولية؛ ويؤثر بصورة سلبية على المؤشرات الإقتصادية الكلية؛

ث - دعم الطاقة هو وسيلة غير فعالة إلى حد كبير لتقديم الدعم للأسر ذات الدخل المنخفض لأن معظم الفوائد من دعم الطاقة عادة ما تعود فوائدها على الأسر الغنية.

وإصلاح أسعار الطاقة ينبغي أن يكون من خلال معالجة محورين أساسيين وهما: دعم الطاقة قبل الضريبة والدعم الضريبي للطاقة، ذلك أن الدعم قبل الضريبة يجعل أسعار الطاقة أقل من تكاليف الإمداد، أما الدعم الضريبي فيتجسد عندما تكون ضرائب الطاقة أدنى من مستواها الكفاء، والذي يتعلق بوجود فرض الضرائب على الطاقة كما تُفرض على المنتجات الإستهلاكية الأخرى، حيث أنها عادة ما تكون ضرائب الطاقة على مستوى الإقتصاديات الريفية أقل من غيرها، وهذا يشكل دعماً ضريبياً خاضعاً لإعتبارات سياسية وإجتماعية أكثر منها إقتصادية، ويتعلق أيضاً بضرورة أن تستوعب أسعار الطاقة مجموع الآثار السلبية التي يتكبدها المجتمع، فعلى مستوى معظم الإقتصاديات، وعلى رأسها الإقتصاديات الريفية

تكون الضرائب على الطاقة قاصرة عن عكس الأضرار الممكن أن يتحملها المجتمع جراء إستخدام الطاقة الناضبة تحديداً (الإرتباط بين الدعم وإستهلاك الطاقة وتغير المناخ أدى إلى أهمية معالجة ملف دعم الطاقة¹ على المستوى العالمي أين تتجسد إشكالية عدم المساواة في توزيع إستهلاك الطاقة بين الدول المتقدمة وتلك النامية، والآثار الخطيرة للدعم على مستوى الإقتصاديات الريفية خاصة خلال فترات تراجع أسعار النفط) وهو ما يجعل أسعار الطاقة بعيدة عن مستوى التسعير الصحيح.

يمكن التفصل في الآثار الإقتصادية والإجتماعية لدعم أسعار الطاقة، وذلك بإعتبارها دوافع حاسمة نحو تبني أجندة الإصلاح لتوفير البيئة الملائمة لزيادة نجاعة أداء السياسات الإقتصادية المصممة، من خلال ما يلي²:

أ - تعميق التفاوت في توزيع الدخل : بسبب تعميم دعم الطاقة في الفئة ذات الدخل المرتفع والصناعات كثيفة رأس المال والتي عادة ما تكون أكبر إستهلاكاً للطاقة من مقارنة بالفئات ذات الدخل المحدود، مما يؤدي إلى آثار توزيعية سلبية على مستوى الدخل القومي؛

¹ - ديفيد ليتون، إصلاح الدعم على أسعار الطاقة: المسار المستقبلي ، صندوق النقد الدولي 27 مارس 2013، ص: 2. متاح على الموقع :

<https://www.imf.org> (16/08/2017).

² - محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، مرجع سابق، ص- ص: 10-22. (بتصرف الباحثة)

ب تشويه توزيع الموارد الاقتصادية: وذلك عبر مجموعة من القنوات، لعل أهمها سيادة وتوسع دائرة الإستهلاك غير المستدام للموارد الطاقوية الناضبة وتشير الاحصائيات إلى أن استهلاك النفط على مستوى الدول العربية التي تعتمد سياسات دعم أسعار الطاقة بلغ أعلى مستوياته (6,6 مليون برميل في اليوم) في سنة 2012 على الرغم من إرتفاع أسعار النفط لأعلى مستوياتها بحوالي 109,5 دولار للبرميل خلال الفترة 2008- 2013 ولا يعزى ذلك إلى تحسن أو إنتعاش معدلات النمو، ولكن إلى زيادة الطلب المحلي على منتجات الطاقة، مما يؤكد أن دعم الطاقة في الدول العربية لا يساعد على ترشيد هذا المورد الناصب. كما تسهم الأسعار المنخفضة في هدر المورد وإضعاف أجندة التنمية المعتمدة وزيادة تكلفتها (عدم نجاعة السياسة الاقتصادية المصممة ولاسيما السياسة الإنفاقية) وخلق بؤر لتسرب المنافع خارج خريطة التوزيع المعتدة لتحقيق المكاسب الاقتصادية والإجتماعية والبيئية وحتى تلك السياسة؛

ت -توجيه الإستثمارات للصناعات كثيفة استهلاك الطاقة: وذلك على حساب الصناعات والأنشطة كثيفة إستخدام العمالة، وهو ما لا يساعد على تخفيض معدلات البطالة وإستيعابها خاصة إذا ما إقترن ذلك بتشوه خريطة توزيع الإستثمارات سواء على المستوى المحلي أو العالمي. كما أن دعم الطاقة يضعف الحافز على الإستثمار لزيادة مستويات الطاقة التقليدية المعروضة أو توفير بدائل متجددة وهو ما يؤثر بصورة مباشرة على أهداف تحقيق الأمن الطاقوي للمناطق الفقيرة النائية والريفية خاصة في ظل إنتشار ظاهرة الفساد وهو ما يخلق حلقة مفرغة من توسع دائرة الفقر وإنحسار آثار السياسات الاقتصادية المصممة لتحقيق التنمية المستهدفة؛

ث -ملازمة الإختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية: إستمرار تحمل تكاليف سياسات الدعم للطاقة رغم عدم كفاءتها، يؤثر سلبا على الموازنة العامة (تبعا لتوقعات أسواق النفط الدولية خلال الفترة 2014- 2018 فإنه من المحتمل أن تشهد موازنات الدول المصدرة للنفط عجز مالي على المدى المتوسط بما يؤثر سلبا على تحفيز مستويات الإنفاق العام والإستمرار في دفع النمو الاقتصادي، ويمكن أن تتأثر مستويات الإستدامة المالية في حال إتجاه أسعار النفط نحو التراجع) ويعرضها للتقلبات المستمرة نتيجة التغيرات في الأسعار العالمية للنفط مما يؤثر على الإستدامة المالية فضلا عن الإختلالات الممكن تسجيلها على مستوى ميزان المدفوعات، والتي تلقي بمزيد من الضغط على أسواق الصرف الأجنبي وبالتالي التأثير السلبي على مستويات الإحتياطيات الدولية، وقيمة العملات المحلية ووضعية الدين الخارجي خاصة في ظل تزايد قيمة الفاقد في الإيرادات الضريبية التي كان من المفروض أن يناط بها تحقيق تقدما في تعزيز التنمية المستدامة.

مما تقدم يتضح جليا أن سياسات إصلاح دعم الطاقة ليس على مستوى الإقتصاديات المصدرة للنفط فقط ولكن على مستوى الإقتصاديات المستوردة أيضا تؤدي إلى تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية، وتعزيز فرص النمو الإقتصادي الشامل والمستدام. إلا أن سياسات صلاح دعم الطاقة لا بد أن تكون سياسات حذرة مبنية على قراءة واضحة ومعطيات كافية، وذلك لتجنب الآثار العكسية والمزاحمة، مثل: إرتفاع مستويات الفقر على المدى القصير وزيادة

إحتمالات عدم التحكم في دائرة توسعه بسبب صعوبة الإستهداف للفئات الفقيرة والهشة. كما أن سياسات الإصلاح تواجه تحديات أخرى تتعلق بتزايد الضغوط التضخمية، معارضة أصحاب المصالح والمستفيدين من الدعم المقدم، وتزايد أمكانية الدول في موجة من عدم الإستقرار الإجتماعي السياسي والإقتصادي خاصة وأن إستقرارها عادة ما يكون هشاً على مستوى الإقتصاديات الريفية* . ويقوم إصلاح دعم الطاقة نحو تصحيح أسعار عبر رؤية شاملة تنطلق من توافر الإرادة السياسية وتنمية للوعي المجتمعي لتحقيق الآثار الإيجابية ضمن مختلف الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والسياسة والبيئية. وقد عمدت العديد من التجارب التي تبنت منهج إصلاح دعم الطاقة إلى إعتقاد جملة من الآليات تتخلص فيما يلي¹:

أ - آلية صندوق تثبيت الأسعار: يتم تأسيس صندوق لتثبيت أسعار منتجات الطاقة بهدف إمتصاص صدمات إرتفاع أسعارها في الأسواق الدولية وتحييد أثرها على المستهلك المحلي، حيث يتم تحديد سعر مرجعي لمنتجات الطاقة وفقاً للتوقعات للأسعار على المستوى الدولي، وتعمل الدولة على التدخل من خلال صندوق تثبيت الأسعار في حالة إرتفاع الأسعار في السوق الدولية بما يفوق الهوامش المحددة والمسموح بها للتقلبات بين الأسعار الدولية والمحلية، مع العمل على جعل الصندوق قابل للإستدانة من الناحية المالية؛

ب - المنهج التدريجي لإزالة الدعم: حيث يتم إلغاء الدعم بشكل تدريجي لتخفيف العبء عن الموازنة العامة مع إعتقاد تدابير تعويضية مصاحبة لهذا الإلغاء؛

ت - آلية التعديل الضريبي: تعتمد على إتخاذ هامش محدد للفرق بين الأسعار الدولية والمحلية، على أن يتم فرض ضرائب على منتجات الطاقة في حالة تجاوز الفرق بين السعرين مستوى الهامش المحدد وخفض مستويات الضرائب على الطاقة في حالة إنخفاض الفارق بين السعرين دون مستوى الهامش، وذلك ما يترجم آلية لنقل أثر السعر في الأسواق الدولية نحو الأسواق المحلية؛

ث - آلية التسعير التلقائي: تعتمد آلية التسعير التلقائي للوقود على تمرير التغيرات في الأسعار العالمية إلى السوق المحلي للمنتجات النفطية، وتساعد هذه الآلية في التغلب على التوقعات التضخمية إذا ما تم إتباعها في إطار سليم من السياسات الإقتصادية المناسبة وإجراءات تتسم بالشفافية والمرونة والتلقائية وتخضع للمراقبة.

إن مجموع هذه الآليات المعتمدة إنما يخضع لفلسفة واحدة وهي مرونة تمرير أثر السعر من السوق الدولية إلى السوق المحلية، وترى الباحثة أنه على الرغم من إعتقاد تجارب واسعة لهذه الآليات التي عادة ما ترافقها إجراءات تحفضية لتقيص الآثار السلبية، إلا أن خصوصية الإقتصاديات الريفية، إنما يجدر بها أن تعمل على توجيه منتجات الطاقة لدعم خطة التنمية المستهدفة، خاصة وأن تكلفة الفرصة البديلة لتصدير هذا المورد في صورته الخام أكبر بكثير من تكاليف الدعم وهذا ما تغلفه التقارير والدراسات على مستوى الإقتصاديات الدولي، ذلك أنه تتخذ موازين أخرى للمقارنة ذات مرجعية قائمة على أجندها الاقتصادية والسياسية التي تخدم مصالحها.

* أظر ملحق رقم: 3-1 : تحديات إصلاح برامج دعم الطاقة ومتطلبات مواجهتها.

¹ - محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، مرجع سابق، ص- ص : 37 - 42.

قد عولج ضمن هذا المقام موضوع متداخل ومعقد لاس تصحيح الأسعار وتحديد أسعار الطاقة مع ربط ذلك بالإصلاح الضريبي عبر معالجة منح الإعانات الحكومية المتعلقة بهذا المورد الإستراتيجي على مستوى الإقتصاديات الريفية بصورة خاصة، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن منح الإعانات الحكومية يشكل أحد السياسات الإقتصادية المعتمدة ضمن السياسة المالية لتقليص حجم التلوث، حيث تعمل الحكومة على تقديم إعانات لتشجيع المنشآت على معالجة نفاياتها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، تتحمل الحكومة بعض أو كل تكاليف التحكم في التلوث بصورة مباشرة أو عن طريق منح امتيازات ضريبية للإستثمار في تقنيات التحكم في التلوث¹.

1 5 - إستدامة الدين العام

إن الإدارة الفعالة للمديونية تتضمن رسم السياسات وسن القوانين والتنظيم، وكذلك تحديد مصادر الدين وتحديد مختلف التدفقات المرتبطة بعملية الإستدانة والمراقبة وتحليل مصادر الدين، ويتم رسم السياسات المديونية وإستراتيجياتها بتناسق مع السياسات الإقتصادية الكلية، لتحديد المستوى المستدام للاقتراض الخارجي الذي سوف يتأثر بالنفقات التي يتسنى للدولة إستخدامها بكل فعالية، مع توضيح كيفية الحصول على المداخيل الإضافية الضرورية لخدمة الدين دون الوقوع في أزمة مديونية². كما أن إدارة الدين العام لا بد من أن تستوعب مضمون الكلفة الحقيقية، حيث أن الكلفة الحقيقية لأي شيء ليست كمية النقود التي تدفع من أجله، ولكنها تكمن في قيمة البدائل الأخرى التي يجب التخلي عنها أو فقدها مقابل ذلك الشيء، وبالتالي فإن العبء الحقيقي للدين العام لا يقاس فقط بالمدفوعات النقدية للدائنين بل يمكن أن يقاس أيضا من خلال ما تتضمنه هذه المدفوعات من نقص في الرفاه العام الذي يتمتع به المجتمع المدين³.

إن هدف إدارة المديونية هو الإبقاء على حجمها في حدود قابلة لخدمتها وتفاذي حدوث أزمة مديونية. إضافة إلى إدارة الأزمة في حال حدوثها عبر إعادة الجدولة بشروط مقبولة. قد تحدث أزمة المديونية لعدة أسباب منها، إختيار أسعار الصادرات وعدم توفر السيولة، والإدارة غير الكفؤة للإقتصاد كالتوسع النقدي وإعتماد سعر صرف أكبر من مستواه التوازني، مما يؤدي إلى مشاكل في ميزان المدفوعات قد تعقد مشاكل المديونية. ولتفاذي هذه المشاكل تبرز أهمية أنظمة الرصد والمتابعة والمحاسبة وتطوير نظام وطني لتقييد المديونية وطريقة الموافقة عليها. إضافة إلى ضرورة أن يأخذ صناع القرار بالحسبان مؤشرات الأداء الإقتصادية المتعددة، وكذلك طبيعة المديونية ومؤشراتها⁴.

مما تقدم فإن المغزى من إدارة الميونية هو تحقيق إستدامتها. وتنصرف إستدامة المديونية أو بإستدامة الدين العام (تعرف في الأدبيات الإقتصادية على أنها ستدامة المالية العامة للدولة*) إلى أن سياسات الإنفاق والإستدانة التي تطبقها الدولة لا بد أن تصاغ على النحو الذي يضمن عدم إضطرار الدولة إلى التوقف عن خدمة دينها أو إعلان إفلاسها

¹ - أطوبي . س. فيشر، مرجع سابق، ص: 25.

² - خليل حسين، مرجع سابق، ص - ص : 203 - 204 .

³ - أحمد زهير شامية وآخرون، مرجع سابق، ص: 301.

⁴ - بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد الثلاثون . يونيو/حزيران 2004 . السنة الثالثة، ص: 4. متاح على الموقع :

<http://www.arab-api.org> (30/08/2017).

* انما ينطبق مضمون إستدامة الدين العام على مضمون إستدامة المالية العام وجرى التفصيل على النحو المقدم في إطار الضرورة الموضوعية للطرح التي تتطلب التفصيل في دراسة جانبي الدين العام كاحد الموارد الهامة لتمويل أجندة التنمية .

ويعني ذلك أن الدين العام المستدام هو الدين الذي تتمكن الدولة من خدمته على نحو يسير نسبياً ولا يؤدي إلى وقوع الدولة في مشكلة التعثر في خدمة الديون. البعض الآخر يعرف إستدامة الدين بأنه قدرة الدولة على الوفاء بالتزامات خدمة الدين الحالية والمستقبلية بصورة كاملة وبدون أن تلجأ لطلب إعادة جدولة ديونها أو شطب جانب منها، أو دون أن تلجأ إلى التوقف عن خدمة دينها، ومن ثم تراكم المتأخرات عليها من مدفوعات خدمة الدين، بشرط ألا يترتب على ذلك تقييد النمو فيها، وهو ما يعني أن الموارد المتاحة حالياً للدولة تكفي ليس فقط لسداد احتياجات خدمة دينها العام بها، إنما أيضاً لتدبير التمويل اللازم للوفاء بمتطلبات الإستثمار والنمو، وإلا قد تضطر الحكومة إلى رفع معدلات الضرائب فيها على النحو الذي يؤثر سلباً في قرارات الإستثمار لقطاع الأعمال الخاص ومن ثم النمو. وإستدامة الدين العام هي قدرة الدولة، حالياً ومستقبلاً، على الوفاء بالتزاماتها المالية وخدمة ديونها، من دون الحاجة إلى إعادة جدولة الديون أو تراكم متأخرات. أو هي القدرة على تحمل الديون من دون الحاجة إلى إجراء تعديلات كبيرة في السياسات المالية مستقبلاً لتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات العامة. أما عدم الإستدامة، فهي الحال التي يتراكم فيها الدين إلى أجل غير مسمى بمعدل أسرع من قدرة الدولة على خدمته، وينطوي على مفهوم الإستدامة، كما أشير له سابقاً إلى تحقيق مبدئي للملاءة والسيولة المالية، فالملاءة هي قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وتحقيق إذا كان معدل الخصم الحالي للإنفاق الجاري والمستقبلي أقل من معدل الخصم الحالي للإيرادات الحالية والمستقبلية مطروحاً منها مستحقات الدين. أما السيولة، فهي تعني وجود موارد مالية لتلبية الإلتزامات المالية حال إستحقاقها. وتعتمد منهجية صندوق النقد الدولي في تعريف الإستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين، أو تحديد نسبة معينة يتم إستهدافها (لكنه ترك الباب مفتوحاً لهذه النسبة) ويعتبر هذا سيناريوهات أساسية يبنى عليه توقع المستقبل في ظل سياسات يتوافق عليها لمدة معينة، عادة خمس سنوات¹.

إذا ما تم التطرق بشيء من التفصيل لمضمون إستدامة الدين العام فإنه من وجهة نظر الباحثة يشتمل على توجيهين أساسيين، وهما: الإستمرارية، حيث أنه يوجد منهجان لتحديد قابلية إستمرارية الدين: الأول يفترض أن سعر فائدة الإقتراض يجب أن يكون دائماً أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبذلك فإن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي لا تزداد وهو ما يعني القدرة على إستمرارية الدين. أما المنهج الثاني فهو يربط قابلية إستمرار الدين بالقدرة على الإستدانة وتتوفر المصادر اللازمة للإستدانة. حيث تستطيع الحكومة الإستمرار في الدين إذا ما غطى الفائض الأولي (Surplus Primary) الفوائد المدفوعة على الدين (interest Debt payment) ويعرف الفائض (العجز) الأولي على أنه الإيرادات العامة مطروحاً منها إجمالي النفقات بإستثناء الفوائد المدفوعة².

¹ - وحيد عبد الرحمن بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75 ربيع - صيف 2016، ص: 183.

² - تقرير إستدامة الدين العام للنصف الأول من عام 2012، سلطة النقد الفلسطينية دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله-فلسطين، 2012، ص: 06.

بالإضافة إلى عدم نقل ثقل الإستدانة إلى الأجيال المستقبلية. ومن الضروري للإطار الإقتصادي الكلي أن يقيم مسار إستدامة الدين العام عبر التشابك بين سعر الفائدة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والفائض السياسي للموازنة¹.

يتم تحليل إستدامة المديونية، في إطار زمني طويل إلى متوسط الأجل، وهو ما يفسح المجال لتكوين سناريوهات تتضمن تقييم رقمي يأخذ بعين الإعتبار توقعات إتجاهات المتغيرات الإقتصادية والعوامل الأخرى لتحديد الشروط التي تكون فيها الديون والمؤشرات الأخرى مستقرة عند مستويات مقبولة من المخاطر الأساسية على الإقتصاد ومدى الحاجة إلى سياسات إصلاحية، ويتم الإعتماد على مجموعة من المؤشرات لتحليل إستدامة المديونية في السناريوهات المحتملة حيث يمكن تقييم ثقل المديونية، وإمكانية التّحول إلى دولة ذات مديونية أو مثقلة بالديون، بالإضافة إلى ان إستخدام المؤشرات في إطار ديناميكي يعطي صورة عن إتجاهات المديونية وتحديد مخاطرها² خاصة وأن إستدامة المديونية لا يقتصر على الديون القائمة الحالية إنما يتضمن القروض المستقبلية ويمكن فيما يلي إستعراض أهم المؤشرات المعتمدة (مؤشرات تحليل وضعية المديونية ضمن السيناريوهات المحتملة)³:

أ - مؤشر الدين إلى الصادرات: مؤشر المديونية الكلية القائمة في نهاية السنة إلى صادرات البلد * من سلع وخدمات يمكن إعتباره مؤشر إستدامة، حيث ان إرتفاع هذا المؤشر يدل على ان الديون باتت أكبر من موارد البلد الأساسية من العملات الصعبة، ويدل ذلك على أن البلد قد يواجه مشاكل الوفاء بالإلتزامات المالية تجاه الدائنين. في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن المؤشرات التي تعتمد مخزون المديونية تعاني نقاط ضعف عديدة، فالبلدان التي تستخدم الديونية لغرض الإستثمار مع فترات إدارة طويلة، قد تظهر المؤشرات بأنها تعاني مديونية مرتفعة، لكن مع إرتفاع النمو والصادرات الناجمة عن مردود الإستثمار، فإن هذه المديونية قد تنخفض لاحقاً، ويمكن أن يصحح هذا المؤشر بإستخدام تدفق الصادرات بعد فترة الإدارة الطويلة، مثل: إستخدام متوسط الفترات المتعددة، وإذا كانت المديونية تتضمن نسبة كبيرة من القروض الميسرة، فإن خدمة المديونية لا ترتفع كما لو كانت الفائدة مرتفعة، ولكي يتم الأخذ بعين الإعتبار العبء الداخلي (تكلفة الفرصة البديلة) فيفترض حساب القيمة الحالية للمديونية بعد خصم تدفقات خدمة المديونية بإستخدام سعر فائدة تجاري بمخاطرة محايدة، ويعني إرتفاع هذه النسبة ان البلد يتجه نحو مسار غير مستدام؛ كما تؤخذ في تحليل إستدامة الدين مؤشرات الهشاشة ومنها: تركيز الصادرات (تراجع مؤشر التنوع للصادرات) ويقاس بنسبة مساهمة سلعة واحدة من مجموع قيمة الصادرات، وأيضاً تؤخذ نسبة مساهمة ثلاث سلع من مجموع قيمة الصادرات وكذلك نسبة العجز في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ وتغطية الإحتياجات الدولية للواردات بعدد الأشهر ونسبة العجز الأساسي في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

¹ - احمد إبرهيه علي، سياسة الدين العام وخصائص الإقتصاد النفطي، تشرين الأول 2015، ص: 2. مقال متاح على الموقع :

<http://cbi01.hosting.runbox.com/documents/Dr.Ahmed%20Ibrahimi%20-3.pdf> (12/09/2017).

² - خليل حسين، مرجع سابق، 210 - 214.

³ - صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها، واشنطن، 2014، ص-ص: 165 - 169 (بتصرف الباحثة)

* تم إعتماد قيمة الصادرات لأنها تعكس قدرة البلد على توفير العملات الأجنبية لخدمة الدين.

ب مؤشر الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعكس هذا المؤشر نسبة المواد الإجمالية المتاحة لخدمة المديونية عبر نقل الموارد من إنتاج السلع المحلية إلى إنتاج الصادرات، ويمكن أن تكون نسبة الدين إلى الصادرات مرتفعة بينما نسبة الدين إلى الناتج المحلي منخفضة، إذا كانت السلع المصدرة تشكل نسبة ضئيلة من الناتج. فإذا كان مؤشر نسبة الدين إلى الناتج لا يخضع لإنتقادات مشابهة لمؤشر نسبة الدين إلى الصادرات، والتي تركز على تذبذب أسعار الصادرات ودرجة القيم المضافة في الصادرات، فإن استخدام سعر صرف مختلف قد يشوه دقة هذا المؤشر الذي يتأثر بدرجة تنمية البلد ونسبة الديون الميسرة؛ فإستدامة المالية العامة وإستدامة الدين العام مفهومان متداخلان تحليلهما معقد، إذ ينطلق من المسار المتوقع لعبء الدين معبرا عنه بنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى نسبته من إيرادات الموازنة العامة. وملاحظة مكوناته مثل: الدين الخارجي إلى جانب الداخلي أو الدين حسب الآجال... وكيف يتطور عبء الدين في المستقبل في سيناريو أساسي وسيناريوهات بديلة وتحليلات للحساسية لمعرفة أثر الزيادات أو الإنخفاضات ذات الطابع الإستثنائي على عبء المديونية. ومحاولة إكتشاف العلاقة بين حجم الدين وسهولة تدويره. وأن من المهم ضمان إستقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي أو إنخفاضها، وبذلك تكون إستدامة الدين وإستدامة المالية العامة ممكنة. والمشكلة عندما يواجه الإقتصاد حالة عدم إمكانية زيادة الفائض الأولي (الأساسي) سياسيا أو إجتماعيا، لمواجهة نفقات خدمة الدين الخارجي، حيث يصبح الحل مرتبط بإعادة هيكلة المديونية والخضوع للشروط المرافقة التي تحتكم على إحتتمالات فشل مسار التنمية المتبناة. أما عند ملاحظة زيادة المديونية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وتوجد فرصة سياسيا واجتماعيا لزيادة الفائض الأولي لحل المشكلة يقال الدين مستدام، لكن عدم تحقق إستدامة السياسة المالية.¹

ت مؤشر القيمة الحالية للدين إلى المداخل الحكومية: مؤشر القيمة المستقبلية لخدمة الدين المخصص بسعر فائدة تجاري بمخاطرة حيادية على مداخل الجباية للحكومة يقيس الإستدامة في البلدان ذات الإقتصاد المفتوح، والتي تعاني من قيد الميزانية الناجم عن إرتفاع خدمة المديونية. قد يدل إرتفاع هذا المؤشر لسنوات عديدة على أن الدولة تواجه مشاكل جباية ومالية لخدمة المديونية.

ث مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات: يعتبر مؤشر إستدامة لأنه يقيس نسبة الصادرات التي تُحوّل إلى خدمة المديونية وكذلك مدى هشاشة خدمة الدين لإنخفاض غير متوقع للصادرات، كما يعكس أهمية الديون القصيرة الأجل في خدمة المديونية، أي أن المستوى المستدام لهذا المؤشر يتحدد بمستوى أسعار الفائدة، وكذلك بنية آجال المديونية، حيث أن إرتفاع نسبة الديون القصيرة ترفع من هشاشة خدمة المديونية. يأخذ المؤشر بعين الإعتبار نسبة المديونية ما بين ميسرة وغير ميسرة، بينما تطوره الزمني في تحليل السيناريوهات يمكن أن يوفر معلومات قيمة حول هيكلة خدمة المديونية الحكومية، ويمكن إعتباره مؤشر إستدامة مديونية الحكومة، ومؤشر تحويل المخاطر التي تفرضها قيود سعر الصرف على إعادة دفع الإلتزمات، كما يمكن أن يمثل المخاطر السياسية لخدمة المديونية؛

ج إن مؤشر خدمة المديونية غير دقيق في قياس الهشاشة الخارجية، بالإضافة إلى تذبذب المؤشر الناجم عن تغير الصادرات وخدمة المديونية، أضف إلى ذلك أن مدفوعات المديونية قصيرة الأجل قد تكون مستثناة من هذا المؤشر

¹ -IMF , **Modernizing the Framework for Fiscal Policy and Public Debt Sustainability Analysis**, 2011.

وبيانات القطاع عادة ما تكون غير متوفرة. وتجدد الإشارة أيضا إلى أن العديد من الدول ذات الإقتصاد المفتوح يتزامن فيها إرتفاع الصادرات مع إرتفاع الواردات المرتبطة بالنشاط التصديري، وعليه لابد من تعديل مؤشر خدمة المديونية ليأخذ هذه التطورات بعين الإعتبار، علما أن هذا المؤشر يأخذ بعين الإعتبار مشاكل السيولة والملاءة؛
ح - مؤشر الإحتياطي إلى الديون قصيرة الأجل: وهو مؤشر سيولة معرّف على أساس مخزون الإحتياطي من العملات الأجنبية التي تكون تحت تصرف السلطات النقدية، إلى مخزون الديون قصيرة الأجل.

أما علاقة السياسة المالية فتتجسد علاقتها بتحقيق التنمية المستدامة عبر مداخل تأثير هذه الأخيرة على القضايا الأساسية للتنمية المستدامة، حيث تعتبر السياسة المالية الأداة الإستراتيجية المتاحة للحكومات للتأثير على توزيع الدخل بما في ذلك خيارات لإصلاح سياسات الإنفاق والضرائب (يتجسد عنصر الإنصاف في إطار السياسة المالية في جانب الإنفاق الإجتماعي وفرض الضرائب التصاعديّة) للمساعدة على تحقيق أهداف التوزيع بكفاءة وبطريقة تتماشى مع إستمرارية أوضاع المالية العامة، إذ يتعين تصميم كل من سياسات الضرائب والإنفاق بعناية لتحقيق التوازن بين أهداف توزيع الدخل والكفاءة، بما في ذلك أثناء تصحيح أوضاع المالية العامة. وسيعتمد المزيج الملائم من الأدوات على القدرات الإدارية فضلا عن إحتياجات المجتمع بشأن إعادة التوزيع، والدور المنوط بالدولة في هذا الشأن، وإعتبرات الإقتصاد السياسي. ففي البلدان المتقدمة، تشتمل الخيارات على استخدام إختبارات قياس القدرة المالية، وإزالة تدريجية للفوائد مع إرتفاع الدخل لتجنب الانعكاسات السلبية على العمالة، وزيادة سن التقاعد في نظم معاشات التقاعد، بأحكام كافية للفقراء الذين قد يكون عمرهم المتوقع أقصر، وتحسين حصول الفئات منخفضة الدخل على التعليم العالي والحفاظ على إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، وتنفيذ نظم تدريجية لمعدل ضريبة الدخل الشخصي، وخفض الإستثناءات الضريبية التنالزية. أما خيارات السياسة المالية لإستيعاب عدم عدالة توزيع الدخل في الإقتصادات النامية فتتضمن تصحيح برامج المساعدة الإجتماعية وتحسين الإستهداف، وإدخال برامج التحويلات النقدية المشروطة وتوسيع نطاقها مع تحسن القدرات المؤسسية، وتوسيع نطاق معاشات التقاعد الإجتماعية التي يتم قياسها بالقدرة المالية وغير القائمة على المساهمات، وتحسين سبل حصول الأسر منخفضة الدخل على التعليم والرعاية الصحية، وتوسيع نطاق تغطية ضريبة الدخل الشخصي. كما أنه يمكن النظر أيضا في مناهج مبتكرة، مثل: زيادة استخدام الضرائب على الممتلكات، والطاقة (ضريبة الكربون...) في كل من الإقتصادات المتقدمة والنامية. أما بالنسبة للسياسة الضريبية فإنها بحاجة إلى إصلاحات عميقة، لا سيما في ظل الوضع الحساس الذي يواجهه معظم الدول بسبب هشاشة الإستقرار الإقتصادي الدولي وتوالي الأزمات بما يحتم زيادة الإنفاق وخفض الضرائب، مما يجعل السياسة الضريبية أداة بالغة الأهمية لتوفير حيز سياسة مالية قادرة على تحسين الخدمات العامة، والحد من الفقر وتحسين النتائج الإجتماعية¹، وإستيعاب قضية عدم عدالة توزيع الدخل سواء على المستوى المحلي أو الدولي - تعتبر قضية إصلاح السياسة الضريبة ضمن النطاق الدولي قضية عالقة بسبب تداخل الأبعاد السياسية الإقتصادية والإجتماعية، والبيئية. والتقسيم الدولي إلى دول صناعية كبرى ذات قوى تفاوضية ودول تتسم بالتبعية - في ظل تزايد مخاطر التدهور البيئي على إستدامة السياسة المالية.

¹ - صندوق النقد الدولي، من الإستقرار إلى النمو القابل للاستمرار، التقرير السنوي، 2014، ص - ص: 37 - 38.

أما فيما يتعلق بقضية إستدامة الدين العام وبالإضافة ما ماتم التعرض له في هذا الشأن ضمن نطاق المستوى المحلي فإن أهم الإجراءات المعتمدة على المستوى الدولي تتجسد في توحيد أسعار الخصم المستخدمة في تحليل الدين الخارجي للبلدان منخفضة الدخل، حيث أنه في أعقاب فترة ممتدة من أسعار الفائدة المنخفضة في الإقتصادات المتقدمة أصبح سعر الخصم المستخدم من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحليلات إستمرارية القدرة على تحمل الديون مقياسا ضعيفا لخصم التدفقات النقدية طويلة الأجل. فأصبحت تقديرات خدمة أعباء الدين متضخمة، مما أدى إلى تضيق لا مبرر له في حيز الإقراض الذي تم تقديره والمتاح للبلدان بموجب الإطار المشترك لإستمرارية القدرة على تحمل الديون للبلدان منخفضة الدخل. ومن شأن التوحيد أن يبسط النظام المستخدم في تحليل قضايا الدين الخارجي في البلدان منخفضة الدخل عن طريق الإستعاضة عن مختلف المنهجيات المستخدمة من قبل سعر خصم واحد. والأدوات التحليلية التي تأثرت بهذه التغييرات هي إطار إستمرارية القدرة على تحمل الديون وحساب أسعار الإقراض الميسر. ووضع سعر الخصم الموحد الجديد عند 5%، وهو مستوى يتماشى بشكل كبير مع سعر الخصم المستخدم إلى غاية 2014 لحساب عنصر المنحة للقروض طويلة الأجل المقومة بالدولار الأمريكي وسيظل دون تغيير حتى إنتهاء المراجعة المتعلقة بإستدامة القدرة على تحمل الديون من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية سنة 2015¹.

ويمكن لسياسات الضرائب والإنفاق تغيير الطلب والعرض الكلي، والتأثير على القدرة على المنافسة، وكذلك التأثير على تكوين وحجم الميزانيات العمومية والقرارات المالية، وعليه فإن السياسة المالية تلعب أدوارا هامة في تعزيز التنمية المستدامة، حيث أن الضرائب، قرارات الإنفاق والتمويل التي تتخذها الدولة تترجم إلى كفاءة جمع والإستخدام الفعال للموارد، والتي ترمي إلى تحقيق أهداف على المدى الطويل في بلد ما، حيث تتلخص هذه الأهداف بصورة عامة في تحقيق النمو المستدام، والحد من الفقر، وتحسين مستويات المعيشة². فالسياسة المالية تعمل على تخصيص الموارد بين القطاعات الإقتصادية المختلفة، وتؤثر بصورة مباشرة على إستخدام الموارد الكلية للإقتصاد، ناهيك عن تأثيرها في سياسات الدخول عن طريق الدعم والنفقات الإجتماعية، بينما تتيح الإيرادات العامة الفرصة للدولة لتلبية الأهداف العامة وتحمل الأعباء الإجتماعية على الفئات القادرة، مع تخفيف تلك الأعباء عن كاهل الفئات الفقيرة وذلك بتحسين نظام الضرائب ورفع درجة كفاءته.

لذلك تكتسب السياسة المالية خصوصيتها من كونها أحد أدوات السياسة الإقتصادية التي تمكن الدولة من تنفيذ سياساتها الإقتصادية والإجتماعية الهادفة إلى رفع مستوى معيشة ورفاهة المواطنين. كما أنها تعكس الموارد المالية المتاحة للحكومة.

¹ - نفس المرجع، ص- ص: 38- 39

² - Hyginus Leon ,Rasheeda Smith, **Fiscal Management for Sustainable Development**, International Monetary Fund, 14 March, 2012, P:3. (08/10/2015).

http://boj.org.jm/uploads/pdf/papers_pamphlets/papers_pamphlets_Fiscal_Management_for_Sustainable_Development.pdf

بناءً على ما تقدم فإن تحليل السياسة المالية وربطها بهدف تحقيق التنمية المستدامة، سوف ينصب بالتركيز على جانب التدخل الإنتاجي، والتدخل المحفز الذي يعمل على تحسين وتنشيط عمل السوق، ضمن تفعيل ميكانزمات السوق الخضراء وقنوات النشاطات الصديقة للبيئة؛ على دراسة التدخل التوزيعي الذي يقع ضمن مجال تحقيق إعادة التوزيع الذي يخضع لضوابط الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، والفعالية البيئية ضمن بيئة حكم رشيدة، وتجدد الإشارة إلى أن التدخل التوزيعي للموارد لا يقف عند هدف إرساء عدالة التوزيع عبر الزمان والمكان وأيضاً القطاعات الاقتصادية، بل يمتد ليشمل هدف تخصيص الموارد على النحو الأمثل لإشباع الإحتياجات بعدالة بالنسبة للجيل الحالي والجيل المستقبلي في إطار الإمكانيات المتاحة، ودون تجاوز قدرة النظام الإيكولوجي على التوازن. وبهذا فإن صناعة السياسات الاقتصادية عموماً والسياسة المالية على نحو خاص لا بد أن يتجاوز ما أشار له التحليل النيو كلاسيكي الكلي، فيما يتعلق بإقتصار دور الدولة على ضمان أمن المبادلات وتقديم الخدمات الأساسية وحماية حقوق الملكية، تبعاً لما نُظِرَ له ضمن نظرية إقتصاد الرفاهية وأمثلة 'باريتو'، ليستجيب لضوابط الإستدامة بالنسبة للإقتصاديات الريفية وإدراك الحاجة لتوسيع دور الدولة فيما يتعلق بتخصيص الموارد المتاحة عبر الزمن لتقابل مختلف الإحتياجات حيث لا تكون الأسعار العامل السرمدى المتحكم في الية التخصيص، وقد ظهر في سنوات الخمسينات ضمن أعمال مجموعة من الإقتصاديين مثل: Samuelson, Bown, Lindhal .

بالنسبة لعلاقة السياسة المالية بالإستدامة البيئية، أو تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، فإن للسياسة المالية دور هام في ضمان الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة. وهذا ينطبق على كلا من الجانبين الضرائب والإنفاق العام. فالضرائب يمكن إستخدامها لضمان أن الأسعار تعكس التكاليف الاجتماعية الكاملة لإنتاج السلع والخدمات. وهذا النوع من التسعير هو الأكثر ملائمة للنمو على المدى الطويل، فمثلاً أسعار المنتجات النفطية، ينبغي أن يعكس ليس فقط تكلفة شراءها، أو بيعها في السوق العالمية ولكن أيضاً التكاليف الاجتماعية للتلوث¹، كما أن برامج الإنفاق العام لا بد أن توجه لدعم صغار المزارعين تعبئة الموارد المحلية والإستخدام الإستراتيجي لها هو جوهر بناء إقتصاد أخضر شامل. وتبرز السياسة المالية الخضراء باعتبارها أداة قوية يمكنها ان تُؤلّد موارد عامة وتشجع الإستثمار العام لإقتصاد أخضر شامل. إذ أنها تساعد على إدراج تكلفة العوامل الخارجية في أسعار السلع والخدمات، وكذلك أخذ بعين الإعتبار ندرة الموارد الطبيعية ضمن عملية التوزيع والتخصيص، وبالتالي توجيه القرارات الإستثمارية، وسلوك المستهلك والرفاه الاجتماعي. وتعتمد السياسة المالية على مجموعة من الأدوات المالية، كالضرائب البيئية، ورسوم التلوث والإعانات للتقنيات الخضراء، ومخصصات الميزانية والحوافز الضريبية، لتحفيز الانتقال نحو إقامة إقتصاد أقل انبعاث للكربون، وأكثر كفاءة في إستخدام الموارد، ودمج الإعتبارات البيئية والاجتماعية في الأنشطة الاقتصادية. وقد قدمت الأمم المتحدة للبيئة دراسة UNEP (نحو إقتصاد أخضر "

¹ - Sanjeev Gupta, Michael Keen, Benedict Clements, Kevin Fletcher ,Luiz de Mello, Muthukumara Mani, **Fiscal Dimensions of Sustainable Development**, Prepared for World Summit on Sustainable Development , Pamphlet Series No= 54, Johannesburg, August 26–September 4, 2002, the International Monetary Fund, Washington, 2002, P :11

2011 Towards a Green Economy") بينت من خلالها حجج قوية لزيادة التركيز على الإنفاق العام وإتخاذ تدابير توليد الدخل والإصلاحات المالية البيئية كجزء من أدوات الإقتصاد الأخضر¹. وإعتمدت الأمم المتحدة للبيئة في دراستها للسياسة المالية الخضراء على ثلاث محاور كبرى، وهي: تحليل السياسات المالية الخضراء؛ والمشاركة في المعرفة وتوزيعها؛ وحوار السياسات.

إصلاح السياسات المالية للإقتصاد الأخضر تكون في إطار سعي هذا الأخير لدفع عجلة النمو، وخلق فرص العمل وتحسين البيئة، والقضاء على الفقر وتحقيق العدالة الإجتماعية، عن طريق تحويل الإستثمارات نحو التكنولوجيات النظيفة والفعالة، ورأس المال الطبيعي والبنية التحتية الإجتماعية، وحيث أن هذه الإستثمارات تحتاج إلى تحفيز ودعم فإن السياسة المالية ذات أهمية خاصة في المرحلة الإنتقالية للإقتصاد الأخضر، من خلال ما هو متاح من الأدوات المالية: كفرض الضرائب على إستخدام الوقود الأحفوري، أو الإنبعاثات في مختلف القطاعات، إصلاح الدعم المقدم في مجال الطاقة الذي عادة ما يؤدي إلى تعزيز إستنزاف الموارد والأنشطة الضارة بيئياً، والتوجه نحو دعم التكنولوجيا النظيفة والإنتاج المستدام عن طريق الحوافز المالية، وهذا من أجل تعزيز النمو الأخضر والنمو الأكثر شمولاً، فالسياسة المالية لا بد أن يتم تصميمها بالنظر إلى الآثار الإجتماعية المحتملة عنها، على سبيل المثال، أخذ بعين الإعتبار الأسر ذات الدخل المنخفض والآثار الإقتصادية، والبيئية المترتبة عن السياسة المعتمدة. ويمكن للتدابير المالية أن تعكس العوامل البيئية الخارجية من خلال التسعير على أساس التكلفة الكلية للطاقة وخدمات النقل، ويمكن أن توفر مصدر جديد للدخل على سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية، من المتوقع أن يحقق كل 25 دولار للطن الواحد من CO2 حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وأكثر من 1 مليار دولار على مدى عشر سنوات، وفي نوفمبر 2010 قامت الفيتنام بتمرير أول قانون لها فيما يتعلق بالضرائب البيئية، ومن المتوقع أن تولد ما بين 757 مليون دولار و3 مليار دولار، أما في أستراليا بين عامي 2010 و2011 فقد بلغت الضرائب البيئية حوالي 26 مليار دولار، وهي تمثل 2% من الناتج المحلي الإجمالي، و7% من إجمالي الإيرادات الضريبية، وعلاوة على ذلك فإن البلدان التي إعتمدت حديثاً تسعير الكربون* من المتوقع أن تولد حوالي 1,6 مليار عام 2015، والتي سيتم توجيهها إلى المالية العامة².

عموماً فإن السياسة المالية الخضراء، هي نتاج إعتماد أدوات السياسة المالية المصممة في سياق مضمون السياسة البيئية، حيث أن العوائد المالية التي تم إنشاؤها من الضرائب البيئية تستغل من أجل الحد من تشويه السعر، مع تقليل أعباء الضرائب العامة ومعالجة الإهتمامات الإجتماعية. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، تستخدم الضرائب البيئية للحد

¹ -<http://www.unep.org/greeneconomy/GEandResearch/FiscalPolicyWorkstream/tabid/1060070/Default.aspx> (13/11/2017).

*يحدد سعر الكربون مثل الضرائب، بدءاً من 23 AU\$ للطن بزيادة 2.5 في المائة سنوياً. بعد تلك الفترة، فإن السوق يعمل على تحديد السعر. للحصول على معلومات أكثر، أنظر: Australian Government (2011), Securing a Clean Energy Future: The Australian Government's Climate Change Plan, CanPrint Communications Pty Ltd, Canberra.

² -policy brief, UNEP working paper, **Driving a Green Economy Through Public Finance and Fiscal Policy Reform**, Technical Workshop on Fiscal Policies jointly organized by UNEP, IMF and GIZ in Geneva, October, 2012 http://www.unep.org/greeneconomy/Portals/88/documents/ger/GER_Working_Paper_Public_Finance.pdf (13/11/2017).

من تكاليف العمالة. وفي حالات أخرى، تستخدم الضرائب البيئية لتعويض الأسر ذات الدخل المنخفض والتخفيف من الآثار الاجتماعية المترتبة عليهم أو لدعم التكنولوجيا النظيفة (أي الإستثمار في التكنولوجيا الخضراء). ويمكن فيما يلي إيراد أهم المحاور التي تستند عليها السياسة المالية الخضراء¹:

أ - جعل التلوث أكثر تكلفة من البدائل الصديقة للبيئة. من خلال أدوات السياسة المالية، وذلك عن طريق فرض الضرائب وبرامج تجارة الانبعاثات. ويمكن لهذه الأدوات القائمة على السوق أيضا توليد العائدات المالية التي تشتد الحاجة إليها؛

ب - تسعير وتقييم الأصول الطبيعية وخدمات النظام الإيكولوجي؛ مثلا من خلال تسعير المياه، وهي طريقة فعالة لتوزيع المياه الشحيحة، والمدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي؛

ت - إزالة الإعانات الضارة بيئيا؛ خطوة هامة لتسعير الموارد والتلوث بشكل صحيح (على سبيل المثال للوقود الأحفوري، لمياه الري...) فالدعم لإنتاج الوقود الأحفوري وإستخدامه، على سبيل المثال، بلغ بين 45 حتي 75 دولار سنويا في السنوات الأخيرة في بلدان منظمة التعاون والتنمية. أما الإقتصادات النامية والناشئة فقدت أكثر من 400 مليار دولار لدعم المستهلك للوقود الأحفوري في عام 2010 وفقا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية (IEA)؛

ث - الإستناد إلى قواعد ومعايير ولوائح فعالة؛ مثلا لحماية صحة الإنسان أو السلامة البيئية، لتعزيز كفاءة إستخدام الطاقة؛

ج - تشجيع الإبتكار الأخضر، والإستثمار في الدعم الشعبي للبحث والتطوير الأساسية.

يتكامل تحقيق الإستدامة المالية، مع دور السياسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال عنصر إدارة الموارد المالية المتأتية من التنوع القطاعي بدلا عن الإعتماد السرمدي على عائدات الموارد الناصبة كالنفط في الدول الريفية والإستفادة من العوائد والفوائض المالية الناتجة عن الإستثمار في إبتكارات التنمية المستدامة.

2 - السياسة النقدية في الإقتصاديات الريفية والتحول لنموذج التنمية المستدامة

تقف السياسة النقدية ضمن الفكر الإقتصادي المعاصر أمام تحديات كبرى، حيث تتوالى الأزمات في ظل معطيات جد معقدة، لعل أبرزها الإفتتاح الإقتصادي، التطور المتسارع للإبتكارات المالية، سيادة محيط مالي يتسم بالتححر، وعليه فإن إدارة السياسة النقدية في ظل تكاملها مع باقي الأقسام الكبرى للسياسة الإقتصادية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبالموازاة مع محدودية أدواتها مقارنة مع ما هو قائم من معطيات أصبح ضرورة لا بد من عدم تجاوزها والهروب إلى الأمام، إذ لا بد من تحليلها على المستوى المحلي ومدى تأثير تطبيقها بالسياسات الإقتصادية على المستوى الدولي.

وللسياسة النقدية آثار واسعة النطاق على الإقتصاد والمجتمع ككل، والإجراءات التي تتخذها المصارف المركزية فيما يتعلق بمستويات أسعار الفائدة وأهداف التضخم وأسعار الصرف هي عوامل رئيسية في قرارات الإستثمار وتلعب

¹ - OECD Environmental Outlook to 2050: The Consequences of Inaction - ISBN 978-92-64-122161 © OECD 2012, P- P : 6, 7 .

دورا هاما في توزيع الثروة والدخل، كما أن لها آثارا حرجة على نظم الضمان الاجتماعي وقدرة المدخرين على تأمين دخل حقيقي كاف على مدى حياتهم، كما أن تأثيرها على أسعار الأصول والتقلب بصفة عامة وأسعار السلع الأساسية على وجه الخصوص هي حالات أخرى تنطوي على تداعيات إجتماعية وبيئية كبيرة.

ومع ذلك، فإن الروابط بين السياسة النقدية وجدول أعمال الإستدامة الواسع النطاق الذي يعزز الفرص الفردية والتماسك الإجتماعي والإستقرار البيئي نادرا ما ينعكس في المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة عموما والسياسات الإقتصادية المصممة خصوصا*. كما أنه نادرا ما تكون هناك علاقة بين قرارات البنك المركزي والإستدامة¹.

تشكلت نزعة عالمية نحو تفعيل دور غير تقليدي في السياسة النقدية للمصارف المركزية، بالإضافة إلى السياسات التقليدية، تكون ميثابة مكمل للسياسة المالية، وتصبو إلى تعزيز النمو والتنمية، تتكون هذه السياسة النقدية من شقين شق تنفيذي وآخر تنظيمي. وينعكس كل من النمو والتنمية في الشق التنفيذي عبر جزئيه التقليدي وغير التقليدي. ففي الجزء التقليدي من السياسة النقدية التنفيذية تسعى السلطة النقدية إلى تحفيز النمو وتعزيز استقلالية التنمية عبر وسائلها وأدواتها التقليدية، كالمحافظة على الإستقرار النقدي، وسعر الصرف، وحماية سلامة النظام المالي والقطاع المصرفي، وتحقيق معدلات تضخم متدنية وإستقرار في الأسعار، والسعي إلى تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، وتمويل عجز المالية العامة بالتركيز على الدين الداخلي، وإدارة الدين العام بغية توفير المناخ النقدي والمالي الضروريين للتنمية، من حيث حصر حجم الدين العام الخارجي، وتحصين الرساميل الوطنية وعدالة توزيع الدخل والثروة.

أما الجزء غير التقليدي من السياسة النقدية التنفيذية، فيتركز حول إضفاء بعد إجتماعي وأخلاقي وتنموي على أداء السلطة النقدية وتجديد الجهود الرامية إلى تعزيز المسؤولية الإجتماعية - الإقتصادية لديها عبر تطبيق مبادرات تحفيزية وهندسات مالية في سبيل إفادة الإقتصاد والمجتمع على حد السواء، خاصة في مواجهة الأزمات، وهذا يستلزم مساندة الحكومات في توفير الظروف المواتية لتحقيق النمو المستدام، وأهم مظاهر هذه الظروف هي إحياء سوق العمل، تنشيط الطلب الداخلي، تقليص الفجوات في المداخيل والثروة بإنتهاج سياسة إقتصادية تواءم بين إستقرار الأسعار والحماية الإجتماعية البيئية، وحماية الإستقرار المالي عن طريق إيجاد توازن في الأسواق المالية، وإنتهاج السياسات الكفيلة بتطبيق الحدائة عبر مواكبة التطورات المعرفية والتقنية التي تغزو الأنظمة المالية والمصرفية، وتشجيع ظواهر الإقتصاد الإنتاجي المعرفي، بعيد عن التبعية للإقتصاد الريعي.

بالنسبة للشق التنظيمي من السياسة النقدية فيساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال وضع الأساس التنظيمي والبنية التحتية المالية، وذلك من خلال تحصين الإستقرار المالي عن طريق تأمين إطار تنظيمي ورقابي عصري

* see, e.g. **MONETARY POLICY AND SUSTAINABILITY The Case of Bangladesh**, The Inquiry into the Design of a Sustainable Financial System (UNEP), Council on Economic Policies (CEP), INQUIRY WORKING PAPER 15/02, August 2015.

¹ -Monetary Policy and Sustainability, Council on Economic Policies(CEP) <https://www.cepweb.org/monetary-policy-and-sustainability/> (13/11/2017).

وتحصين، وتعزيز مبادئ الحوكمة المؤسسية والإدارة الرشيدة في المصارف، وتعزيز التربية المالية لدى المستهلك، إضافة إلى تعزيز الابتكار المالي¹.

في جانب السياسة النقدية، وبصورة خاصة على مستوى الإقتصاديات الريفية، فإن لا بد من الإهتمام بالسياسة النقدية وإرساء التنمية المستدامة، حيث يشكل إرتفاع عائدات النفط تحدياً للسلطة النقدية، فيما يتعلق بإعتماد الأدوات المناسبة لتحديد تأثيرها على المستوى العام للأسعار، حيث يتوقع زيادة عرض النقود إذا ما تم تحويل جزء كبير من العائدات النقدية إلى المقابل المحلي²، فضلاً عن إختيار الميزج الأفضل من الأدوات التقليدية والمستحدثة لتجاوز وإدارة الصدمات والأزمات المتوقع حدوثها إثر إنخفاض أسعار النفط والتي تجسد عقبات هامة في وجه التقدم إزاء إرساء التنمية المستدامة، وبالتالي فإن إدارة العوائد النفطية يشكل جانباً مهماً ضمن تصميم السياسات الإقتصادية الكفيلة بنقل الإقتصاديات الريفية نحو تحقيق التنمية المستدامة.

كما تلعب السياسة النقدية دوراً هاماً في إرساء التنمية المستدامة، عبر خارطة التحول إلى الإقتصاد الأخضر من خلال سياسة تفضيلية، إذ يمكن منح قروض بأسعار فائدة تفضيلية، ومدة زمنية تمييزية للقطاعات المستهدفة (لصالح القطاعات المنتجة والأقل تلويثاً بصورة خاصة) بالإضافة إلى إستقرار الأسعار كأساس لتعزيز النمو المستدام³. فضلاً عن دعم وتطوير القطاعات الرائدة خارج قطاع المحروقات. من ناحية أخرى فيمكن من خلال السياسة النقدية توجيه السلوك الإستهلاكي نحو سلوك إستهلاكي أكثر إستدامة، من خلال سياسات منح الائتمان دون إغفال التنسيق مع السياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار.

3 - السياسة التجارية الدولية في خضم التحول نحو نموذج التنمية المستدامة

إعتبر الكلاسيك والكلاسيك الجدد أن التجارة الدولية عامل إيجابي في التنمية الإقتصادية، وتطورت نظرياتهم حول العلاقة بين التجارة والنمو، وأصبحت تسمى "النماذج العامة للنمو المشتق من التصدير" وتعني وجود عدة فوائد غير مباشرة للتجارة على النمو الإقتصادي، مؤكدة على التأثير الإيجابي للصادرات على النمو الإقتصادي، إلا أن الجيل الأول لإقتصاديي التنمية، في إطار دراسة أثر التجارة على الدول الفقيرة، شككوا في إمكانية التسليم بفرضية التجارة كمحرك للنمو الإقتصادي، ذلك أنه وعلى الرغم من نمو التجارة في تلك الدول الفقيرة المعتمدة على تصدير الموارد الأولية، كان إمتداد تأثير التجارة فيها على النمو محدوداً جداً، وتفسير ذلك يتسم بشدة التعقيد، إلا أن أهم أسباب الفشل تتمثل فيما يلي⁴:

أ - تسرب الدخل للخارج (عبر تحويلات الشركاء الأجانب في قطاع الطاقة بإعتباره القطاع الإستراتيجي ضمن هيكل التجارة الدولية خاصة للدول المصدرة له، وإعتبار التجارة جزءاً من علاقات الإستغلال الإمبريالية لصالح الدول الصناعية

¹ - رائد شرف الدين، وليد بركات، السياسة النقدية وتلازم التنمية المستقلة والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، المكتبة الاسكندرية، الإسكندرية - مصر، 2017، ص - ص : 4-5.

² - محمد الحسن الخليفة، مرجع سابق، ص : 8.

³ - Charity Ezigbo, **Justification and Implication of Macroeconomic Management for Sustainable Development**, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.3, No.11, 2012, P:82.

⁴ - بيرة أنجهام، ترجمة حاتم حميد محسن، الاقتصاد والتنمية، الطبعة الأولى، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - سوريا، 2010، ص - ص : 285 - 293 (بتصرف الباحثة)

تبعاً لرؤية الماركسيون الجدد وأصحاب نظرية التبعية، والفساد، والآثار السلبية للتنمية المضادة) وبالتالي تقليص أثر التجارة كمحرك للنمو؛

ب - أساليب وتكنولوجيات الإنتاج المعتمدة من قبل الشركاء الأجانب غير منسجمة مع طبيعة الموارد في البلدان المصدرة للموارد الأولية؛

ت - إمكانية قطاع التصدير في توليد فرص استخدام محلية كانت محدودة جداً؛

ث - خارطة التجارة العالمية وتوزع الأوزان النسبية ذات القوة التفاوضية لصالح الدول الصناعية ساهم في نقل جزء كبير من فوائض الدول المصدرة للموارد الأولية نحو الدول الغنية، وبالتالي حرمان الدولة المصدرة للموارد الأولية من إمكانية تحقيق التراكم والنمو، وهو ما أشار إليه الراديكاليين؛

ج - لا يمكن تجاهل الأداء التجاري، حيث أن توازن ميزان المدفوعات يعتبر ضرورياً للتنمية الاقتصادية دون إغفال الدينامية الداخلية عبر تعبئة الموارد وتجهيئتها؛

ح - تشوه المؤشر التجاري للسلع الأولية قياساً بالسلع المصنعة، بسبب ضعف مرونة الطلب للدخل على السلع الأولية مقارنة بالسلع المصنعة، بالإضافة إلى القوة التفاوضية للمنتجين الإحتكاريين في الدول الغنية، وبالتالي إرتفاع أسعار السلع المصنعة؛

خ - تدهور نسب التبادل للدول النامية، وتنامي القطاعات المنعزلة أو الجيوب وبالتالي قطاع التجارة عاجز عن تشجيع النمو خارج نطاق الأنشطة المرتبطة بها مباشرة؛ حيث يشر تقرير التجارة والتنمية لسنة 2014 إلى أنه لا تزال بعض البلدان النامية معرضة للصدمات السلبية الناشئة عن التجارة الدولية، وخاصة البلدان التي تعتمد بصورة رئيسية على تصدير عدد محدود من السلع الأولية، أو على الصناعات ذات العمالة الكثيفة المنخفضة المهارة. ولم يتم تنويع أنشطة الإنتاج والتصدير في عدد كبير من الإقتصاديات النامية. ويؤكد مؤشر الأونكتاد للتخصص في تجارة البضائع أنه بالرغم من معدل النمو السريع الذي شهدته التجارة في عدد كبير من البلدان النامية للفترة 1995 - 2012 لم يطرأ تغيير يذكر على درجة التخصص في هياكلها التصديرية¹ - سيتم في الفصل التطبيقي الإسقاط على الجزائر كأ نموذج عن الدول الريفية لهذه الدراسة-؛

د - تبني سياسة تحرير التجارة في حقبة من عدم الإستقرار للدول النامية (تحديد المصدرة للموارد الأولية أو الريفية) وكذلك ضغوط مؤسسات الإقراض الدولية ضمن سياق التحول لإقتصاد السوق؛

ذ - بالتالي فإنه لا يمكن إنكار أهمية التجارة الدولية في خلق القيمة المضافة سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو تلك النامية والمشكلة الحقيقية التي تواجه هذه الأخيرة، وهو تعمق التحديات التي تواجهها في سبيل تحقيق آثار إيجابية على النمو الإقتصادي في ظل التغيرات المعاصرة التي طالت التجارة الدولية.

¹ - تقرير التجارة والتنمية 2014 ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، الأمم المتحدة جنيف ونيويورك، 2014، ص: 09. متاح على الموقع:

http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/trdr2014overview_ar.pdf (13/11/2017).

شهدت التجارة الدولية على إثر التقدم التكنولوجي خلال القرن الواحد والعشرين تغيرات عميقة تضمنت هيكلية جديدة لسلاسل القيمة الدولية، لاسيما وأنها إقترنت مع سيادة نموذج التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل. حيث إعتبرت التجارة الدولية من خلال أعمال ريو وجوهانزبورغ كعنصر أساسي للتنمية المستدامة من خلال تحقيق توزيع أكثر كفاءة للموارد الناضبة وتسهيل الوصول إلى السلع، والخدمات والتقنيات البيئية، كما ركز جدول أعمال القرن 21 بضرورة خاصة على تعزيز النظام التجاري الدولي بما يأخذ بعين الإعتبار إحتياجات الدول النامية والتأكيد على حصولها على الفرص التجارية التي تمكنها من تحقيق النمو وتقليص معدلات الفقر¹. وتعزز هذا الطرح من خلال رؤية التنمية المستدامة لما بعد 2015، حيث تتوضح العلاقة بين التجارة والتنمية المستدامة عبر أجندة الأهداف المسطرة إلى غاية 2030* عبر التأكيد على بعث سلاسل القيمة العالمية الخضراء الناتجة عن المزاجحة بين التجارة والتنمية المستدامة بما يوفر منهج حاسم للبلدان لتزدهر وتنمو على نحو مستدام. بالإعتماد السياسات التجارية المتسقة مع الحوافز البيئية والإجتماعية الملائمة ويمكن للتجارة أن تولد الفرص الإقتصادية، وفرص العمل اللاتقة مع الحد من المخاطر البيئية وندرة البيئية. وتشمل السبل لجعل التجارة أكثر إستدامة التركيز على الطاقة الإنتاجية المحسنة، وإستخدام وتبادل التكنولوجيات السليمة بيئيا، والسلع والخدمات وزيادة كفاءة إستخدام الموارد، والحد من الآثار البيئية السلبية، من خلال نهج أكثر إستدامة في الإستهلاك والإنتاج...²، وهو ما مهد لبروز جملة من التحديات، وبعث فرص جديدة للتبادل ليصبح بذلك التطور الإقتصادي مرهونا بمكاسب الإفتتاح والتموقع ضمن مستويات متقدمة ضمن حلقات سلاسل القيمة الجديدة.

وإثارة النقاش حول تصميم السياسات التجارية الدولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة يطرح قضايا حساسة جدا يتحدد الفصل فيها بين إمكانية إستجابة هذه السياسات لنموذج التنمية المستدامة عبر تسخير التجارة الدولية لتعزيز النمو المستدام، ودعم البلدان النامية في الإستفادة من مزايا التجارة المرتبطة بحماية البيئة، بالتركيز على تعظيم القيمة المضافة المحققة مع تعزيز الحفاظ على البيئة، فعلى الرغم من إقرار المنظمة العالمية للتجارة بالإلتزام عبر جدول أعمالها بتناول المشكلات الناتجة عن تهميش الدول الأقل نموا والعمل على إيجاد الإطار الملائم للمزيد من التوسع في تجارتها الدولية، من خلال تنفيذ برامج مساعدة للدول النامية وذات الدخل المنخفض وتجديد برنامج النظام التفضيلي الذي يعطي الدول النامية ومنخفضة أو محدودة الدخل مزايا تفضيلية³، وبين عدم مقابلة الإلتزامات بجدية التنفيذ، وهو ما يعمق التبعية، ويوضح بصورة جلية بأن إعادة تموقع الدول النامية ولاسيما الريفية منها ضمن نظام التبادل التجاري الدولي يحتم عليها إعادة صياغة نموذج التنمية القائم فيها على النحو الذي يحقق تلبية التبعية للدول الصناعية من خلال تعزيز تمكين البيئة المحلية، وإعتماد السياسات الإقتصادية المحلية السليمة والكفيلة بدعم الإستفادة من التجارة من أجل التنمية المستدامة، خاصة أنه يمكن أن يحدث تعارض بين أهداف تعزيز التجارة وأهداف تحقيق التنمية المستدامة، حيث أنه من

¹ -World Trade Organization, **Harnessing trade for sustainable development and a green economy**, 2011 . https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/brochure_rio_20_e.pdf (25/11/2017).

* انظر الملحق رقم: 2-3 : العلاقة بين التجارة والتنمية المستدامة من خلال أجندة أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 .

² -UNEP, **SUSTAINABLE TRADE AND INVESTMENT: ACHIEVING THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS**, September 2015. <http://unep.org/trade> (25/11/2017).

³ - نبيل حشاد، الجات، ومنظمة التجارة العالمية : أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، دون طبعة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ، 2001.

المحتمل زيادة تفاوت مستويات الدخل تزامنا مع توسع مشاركة الإقتصاد في التجارة الدولية، وهو ما يستدعي اعتماد مجموعة من السياسات الإقتصادية التكميلية والداعمة، مثل: شبكات الأمان الإجتماعي، سياسات الضرائب والتحويلات¹ بالإضافة إلى صعوبة إعادة توجيه مكاسب النظام التجاري الدولي للإستفادة منها في ظل سيادة سياسات التجارة الدولية التي في ظاهرها تحمل صبغة الإنفتاح ودعم مداخل الاستفادة للبلدان النامية ومنخفضة الدخل وفي باطنها إستغلال للقوة التفاوضية والوزن النسبي ضمن حركة التجارة الدولية لدعم مصالحها - سيادة تجارة غير عادلة- وهذا ما أعربت الدول النامية عن تحوفها منه، منذ إعلان إنشاء اللجنة الدائمة للتجارة والبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية. وبين صعوبة هذا الطرح في ظل العلاقات الدولية القائمة، وتوجيه النظام الدولي لخدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى التي تسيطر على ديناميكية التجارة الدولية، التي لا تشمل فقط حركة الصادرات والواردات السلعية والخدمية ولكن تشمل أيضا الهجرة الدولية للأفراد، ولاسيما الكوادر والطاقات البشرية المبدعة، والتي تمثل أحد العوامل الأساسية في تعميق فارق الدخل لصالح الدول الصناعية، بالإضافة إلى الحركة الدولية لرؤوس الأموال والتي تؤثر بصورة مباشرة على خارطة الإستثمار وحركة التجارة على المستوى الدولي وتأثيرها كذلك على القضايا الأساسية للتنمية المستدامة، يمكن الإشارة إلى:

أولا: التجارة العادلة: ظهرت فكرة التجارة العادلة* في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، والتعريفات العديدة للتجارة العادلة تركز دائما على تبادل السلع القائمة على مبادئ العدالة الإقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى إحترام الحدود البيئية ففي سنة 1998 عرفت التجارة العادلة على أنها: "الشراكة التجارية القائمة على الحوار والشفافية والإحترام والتي تسعى إلى مزيد من الإنصاف في التجارة الدولية، وهو ما يساهم في توفير ظروف تجارية أفضل، وضمان حقوق المنتجين والعمال المحرومين، خاصة في الدول النامية"². حيث تسعى التجارة العادلة لتحقيق أسعار أفضل، وظروف عمل لائقة وشروط عادلة للتجارة بالنسبة للمزارعين والعمال في البلدان النامية من أجل بيع وتسويق سلعهم ومنتجاتهم بأسعار عادلة تحاكي الأسعار العالمية، وتقليص حالات الإستغلال، وتسعى أيضا لدعم تطوير المجتمعات الزراعية لتمكينها من تقرير مستقبلها وحماية البيئة التي تعيش وتعمل فيها من خلال مجموعة من تحقيق مجموعة واسعة من الأهداف تسجيح لمبادئ التنمية المستدامة، أهمها³:

¹ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دور التجارة الدولية في خطة التنمية لما بعد عام 2015، الدورة السادسة، جنيف 5-9 أيار / ماي 2014.

<http://unctad.org> (28/11/2017).

* برز مفهوم التجارة العادلة بشكل أوضح على يد مؤسسة "أوكسفام" العالمية التي تأسست عام 1942 وهي عبارة عن اتحاد من المنظمات غير الحكومية المستقلة التي تركز نشاطاتها لمكافحة الفقر. بدأت "أوكسفام" حملة تهدف إلى تغيير قواعد التجارة العالمية، وإتاحة الفرصة لمنتجات الدول الفقيرة لدخول أسواق الدول الغنية، وإتفاء قواعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ بمعنى آخر فقد حاولت المنظمة توجيه التجارة والعمل إلى العمل لخدمة الشعوب الفقيرة وليس ضدها، وقد سعت تلك الحملة إلى شراء سلع الفقراء وبيعها في دول الشمال الغنية للحصول على سعر عادل لهم، وتم ختم هذه السلع بشعار "صنع بكرامة". و تتبنى أربعة اتحادات كبرى في أوروبا إلى جانب "أوكسفام"، فكرة نشر التجارة العادلة، وهذه الاتحادات هي: "الاتحاد الدولي للتجارة العادلة"، ومقره هولندا، "المنظمات الدولية للعلامات التجارية والتجارة العادلة"، "شبكة المؤسسات التجارية العالمية الأوروبية" والذي يمثل حوالي 2500 من مؤسسات التجارة العادلة، و"الاتحاد الأوروبي للتجارة العادلة" والذي يدير مكتبًا خاصًا في بروكسل للدفاع عن قضايا التجارة العادلة.

² - What is Fair Trade? <http://www.fairtraderesource.org/uploads/2007/09/What-is-Fair-Trade.pdf> (28/11/2017).

³ - Laura T. Reynolds, Douglas L. Murray, John Wilkinson, , **Fair Trade: The Challenges of Transforming Globalization**, first published, Routledge, New Yourk, 2007, P: 05.

أ - تسليط الضوء على معاناة المنتجين في الدول الفقيرة في نظام سيادة اللامساواة في النظام التجاري الدولي وتحسين فرص وصولهم إلى الأسواق؛ وبالتالي خلق فرصة للمنتجين المهمشين إقتصاديا وإجتماعيا، فالتجارة العادلة تعد إستراتيجية للتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة*؛

ب توفير فرص ملائمة لمنتجي ومصدري الدول النامية في الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى توفير وضع أفضل للمزارعين سواءً في الأسواق الداخلية أو الخارجية؛ ودفع ثمن أفضل يعكس التكاليف الحقيقية لوقت العمل والمواد والنمو المستدام والعوامل ذات الصلة، وتوفير العلاقة المستمرة في مجال التجارة؛

ت رفع مستوى الوعي بين المستهلكين بالآثار السلبية، ومراعاة البعد البيئي لتلك المنتجات؛ بحيث تكون المنتجات المباعة غير ضارة بالبيئة أو بصحة الإنسان، وإنتاج أصناف ذات نوعية جيدة؛ فالتجارة العادلة تعمل على تنمية البيئة من خلال تزويد الأجيال الحالية بالقدرة على تلبية إحتياجاتها دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها؛ كما أن التجارة العادلة تلعب دورا محوريا بوصفها مؤيدا للإنتاج المستدام (من خلال سبل العيش الآمنة والمستدامة) والإستهلاك المستدام (من خلال الإعلام والتوعية) فضلا عن دعم المنتجين للالتزام بالمعايير الإجتماعية والبيئة والادوات التقنية اللازمة لوضع الخطط الإنمائية الخاصة، ولمواجهة التحديات البيئية وتغير المناخ وتقديم الخدمات المالية لمواجهة التحديات البيئية والتكيف معها¹؛

ث توفير سبل عمل مشروعة للعديد من العاطلين عن العمل، سواء في البلدان النامية أو المتقدمة وإحترام حقوق هؤلاء العمال، والحد من عمالة الأطفال؛

ج -التجارة العادلة تعمل على تطوير علاقات في التجارة من خلال الحوار والشفافية والإحترام والمساءلة؛

ح -تدفع التجارة العادلة نحو إجراء تغييرات في قواعد التجارة الدولية التقليدية؛

خ -إحترام الهوية الثقافية: فالتجارة العادلة تفر التنوع الثقافي للمجتمعات مع السعي لخلق تغيير إيجابي وعادل.

ثانيا: علاقة البيئة بالتجارة: بصفة عامة سوف تركز هذه الدراسة على تضمين العلاقة الإيجابية بين البيئة والتجارة كأحد المحاور الهامة التي تتعلق بإرساء التنمية المستدامة، دون تحييد الإشارة إلى المبادئ الأساسية التي تعالج ولو جزئيا الطرح السابق. حيث أنه يمكن تجلي العلاقة بين التجارة والبيئة في إعلان ريو الذي أقر المبادئ الأساسية التي ينبغي إتخاذها لتحقيق الأهداف البيئية المنصوص عليها في الأجندة 21، وتتمثل أهم الإجراءات التجارية المشار إليها في²:

أ - النهوض بنظام تجاري متعدد الأطراف منفتح وغير تمييزي وعادل يُمكن كل الدول، وخصوصا النامية منها، من تحسين هياكلها الإقتصادية، ورفع مستوى معيشة شعوبها من خلال تنمية إقتصادية مستدامة؛

* ess .e.g: Sustainable Development Goals and Fairtrade: the case for partnership, Fair Trade Internatoinal.

https://www.fairtrade.net/fileadmin/user_upload/content/2009/resources/1510_Sustainable_Development_Report.pdf

¹ -Fairtrade's Contribution to a More Sustainable World, Fair Trade Internatoinal. (12/12/2017).

https://www.fairtrade.net/fileadmin/user_upload/content/2009/resources/2010-12-31_flo-sustainability-position-paper.pdf (12/12/2017).

² - نوزاد عبد الرحمن الهبي، مرجع سابق، ص - ص : 156 - 157.

ب - الإتفاق على مجموعة من الإجراءات ذات الصلة بنقل التكنولوجيا وبتوفير موارد مالية إضافية جديدة إلى الدول النامية كي تستطيع تنفيذ البرامج.

وقد كانت هناك مقترحات لتضمين موضوعات البيئة في مفاوضات جولة الأوروغواي، إلا أن هذه المقترحات لم تحظى بالموافقة الكافية، وأنشأ عوضاً عن ذلك لجنة خاصة في منظمة التجارة العالمية، وهي لجنة التجارة والبيئة تهدف إلى بعث التنسيق والتكامل بين السياسات التجارية البيئية. بصفة عامة يمكن إيراد أهم النصوص المتعلقة بالبيئة في منظمة التجارة العالمية والمنبثقة عن جولة الأوروغواي 1994، وهي¹:

أ - تحدد إتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية الأهداف التنموية وتنص على وجوب حماية البيئة*؛

ب - تتضمن المادة 20 من إتفاقيات الجات 1994 الإستثناءات العامة للإتفاق وتنص على جواز إتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية الإنسان والحيوان والنبات والصحة، وكذلك الإجراءات المتعلقة بالإحتفاظ بالموارد الطبيعية الناضبة؛
ت - تتضمن إتفاقية القيود الفنية للتجارة، المعنية بالمعايير الصناعية الإنتاجية، الإشتراطات الفنية للمنتجات، وتقضي بأنه يجوز للدول الأعضاء تحديد معايير بيئية أو عمالية أو أية معايير أخرى للمنتجات الواردة إليها شريطة توفر شروط محددة مثل الإخطار والشفافية؛

ث - تسمح إتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة للدول الأعضاء برفض منح براءة الإختراع إذا كان هناك تأثير سلبي على حياة وصحة الأفراد أو إضرار بالبيئة؛

ج - بالنظر إلى حجم الخدمات في التجارة الدولية، فقد تم معالجة هذه الأخيرة ضمن سياق الآثار البيئية الناتجة عن التجارة الدولية في الخدمات وكان ذلك من خلال المادة 14 المتعلقة بالإستثناءات العامة الأمنية في مجال حرية التجارة في الخدمات والذي لم ينص صراحة على حماية البيئة، بصفة عامة فإن فوائد تحرير التجارة في الخدمات في مجال البيئة كانت محدودة بإعتبار أن الخدمات الأساسية المرتبطة بالبيئة من إختصاص الدولة²؛

ح - أظهر إتفاق الزراعة توجهات صريحة نحو حماية البيئة، من خلال معالجة المصالح غير التجارية والتي تشمل موضوعات تتعلق بالأمن الغذائي وحماية البيئة والتنمية، من خلال السماح بإتخاذ إجراءات خاصة بالدعم المحلي للإعتبارات البيئية التي لا تخضع للإلتزام الوارد في الإتفاق بخفض الدعم للزراعة المكثفة، تعطي هذه الإستثناءات أوجه مختلفة من الدعم البيئي للزراعة المستدامة، وقد سمح الإتفاق في الوقت نفسه للدول الأعضاء بإعتماد قاعدة الجات للحد من إستخدام الإجراءات المتعلقة بصحة الإنسان والحيوان، النبات بصورة غير مبررة، تقيد التجارة في مجال الزراعة. وبالتالي غلق الأسواق تجاه صادرات الدول النامية، من ناحية أخرى سمح الإتفاق بإستمرار دعم الدول الصناعية لمزارعيها والتخفيف التدريجي للقيود على الواردات الزراعية. وبالتالي فقد رجحت الكفة لخدمة مصالح الدول الصناعية، وعلى الرغم من أن

¹ - شادي خليفة الجورانه، مرجع سابق، ص - ص : 189 - 192.

* الإشارة الصريحة إلى دور التجارة في تحقيق الأهداف التنموية والدعوة إلى إرساء ذلك في ظل الحفاظ على البيئة، انظر النص الأصلي ضمن الموقع :

OMC, Accord de Marrakech Instaurant L'organisation du Commerce 1994, www.wot.org, (25/12/2017).

² - زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص القانون الدولي، جامعة مولود

معمرى ، تيزي وزو -الجزائر، 2013، ص - ص : 213 - 214.

فلسفة التنمية المستدامة في هذا السياق تسخر الإتفاق الزراعي ليكون مكسبا للبيئة ولزراعي دول العالم الثالث، والتنمية بصفة عامة في هذه الأخيرة¹.

بالتالي فإن الإرتباط وثيق بين التجارة وهدف الإستدامة البيئية، عبر مدخل إمكانية تأثير التجارة على البيئة عموماً، وتغير المناخ خصوصاً، من خلال:

- الآثار الناشئة عن حجم التجارة التي تسفر عن تزايد النشاط الإقتصادي؛

- الآثار الناشئة عن تكوين التجارة التي تفضي إلى تغييرات في هيكل أو أنماط النشاط الإقتصادي؛

- آثار دعم التكنولوجيا والتغيرات التكنولوجية؛

- الآثار المباشرة الناشئة عن انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن جملة أسباب منها تزايد عمليات النقل البحري والبري والجوي.

ومن شأن إعتداد المزيج الصحيح من تدابير السياسات في مجالات التجارة والإستثمار والبيئة وغيرها من التدابير السياساتية أن يفضي إلى الإستفادة المثلى من التأثير المتعدد الأوجه للتجارة لتكون بمثابة أداة تمكينية بالغة الأهمية لتحقيق هدف الإستدامة البيئية. وعلى المستوى العالمي، يمكن لتحسين إمكانية الوصول إلى السلع والخدمات البيئية أن يوفر المزيد من قوة الدفع في إتجاه الإستثمار "الأخضر" ونقل التكنولوجيا التي يمكن أن تُعجّل بتحقيق أبعاد الإستدامة، كما تؤدي الفرص التييحها التحول نحو سيادة إقتصاد عالمي أخضر إلى حفز التنوع الإقتصادي الذي يفضي إلى خلق فرص العمل ويرفع مستويات الدخل ويبنى الهياكل الأساسية ويحسن مستويات المعيشة. ونتيجة لذلك، تؤدي التجارة إلى تحسين قدرة البلدان على المضي قدماً نحو تحقيق أهدافها الإجتماعية والبيئية والإنمائية. والتجارة الدولية تعزز نقل السلع والخدمات البيئية وأساليب وعمليات الإنتاج المراعية للبيئة عبر البلدان. وقد أخذت التجارة المستدامة في السلع والخدمات القائمة على التنوع البيولوجي تشكل قطاعاً سريع النمو من قطاعات الإقتصاد "الأخضر" تتفاعل فيه سلاسل القيمة المحلية والدولية. ويُشار إلى التجارة في العديد من هذه المنتجات القائمة على التنوع البيولوجي باسم "التجارة البيولوجية". وقد أدت هذه التجارة إلى إضافة قيمة إقتصادية كبيرة إلى النظم الإيكولوجية، وإلى دفع الجهات صاحبة المصلحة في المناطق الريفية إلى حماية موارد التنوع البيولوجي ونظمها الإيكولوجية وإدارتها على نحو مستدام. والعمل في الوقت نفسه على زيادة الدخل من خلال المشاركة النشطة في التجارة الدولية. وبالنظر إلى أن العالم يصبو إلى الحد من مخاطر تغير المناخ تسعى البلدان النامية لإتخاذ تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، فضلاً عن الإستفادة من الفرص الناشئة في مجالي التجارة والإستثمار. ومن الأمثلة على ذلك إنتاج وتجارة الطاقة المتجددة، بما في ذلك أنواع الوقود الإحيائي المنتجة على نحو مستدام.

وثمة مجال آخر يربط بين التجارة والتنمية المستدامة، وهو مجال الزراعة العضوية التي تستحوذ على سوق عالمية تبلغ قيمتها قرابة 70 مليار دولار. ويشكل المزارعون في أكثر من 110 بلدان نامية ما نسبته نحو 75% من مجموع منتجي

¹ - زيد المال صافية، مرجع سابق، ص- ص : 214 - 215.

منتجات الزراعة العضوية في شتى أنحاء العالم، ويتيح إنتاج المنتجات العضوية للمزارعين الفقراء في البلدان النامية ممن يستطيعون الوصول إلى الأسواق الدولية الحصول على إيرادات أفضل، كما أنه يمكن أن يتيح لهم خفض تكاليف المدخلات وزيادة خصوبة التربة على نحو مستدام على المدى الطويل. كما تظهر علاقة بالتجارة بالإستدامة الاقتصادية عبر التخصيص الكفء للموارد المتاحة ودعم المنافسة، أما من ناحية الإستدامة الإجتماعية فالسياسات التجارية تلعب دورا حاسما في تحريك معدلات النمو على نحو يقلص دائرة الفقر، فضلا عن الصلة الوثيقة بقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة...¹.

على الرغم من حتمية إستجابة سياسات التجارة الدولية لمقتضيات حماية والحفاظ على البيئة، إلا أن نقاشا حادا لا يزال قائما حول القدرة على تنفيذ هذا التوجه، خاصة وأن هناك إختلاف في الوجهات الفكرية الإقتصادية حول علاقة البيئة بالتجارة، فمن جهة يمكن أن يكون تحرير التجارة مدخلا إستراتيجيا للمحافظة على البيئة من خلال نشر التكنولوجيا والممارسات والمنتجات الصديقة للبيئة، والمساهمة في تكوين الدخل والقيمة المضافة، ومن جهة أخرى يمكن لتحرير التجارة أن يساهم في تلوث وتدهور البيئة عبر إستنزاف الموارد الناضبة... وفق ما أشير له في الفصل الثاني من الدراسة، ولتقييم العلاقة بين التجارة والبيئة فإن ذلك يستدعي طرح أثر السياسات البيئية على التجارة من جهة، وأثر السياسات التجارية على البيئة من ناحية أخرى، من خلال ما يلي²:

أولا: أثر السياسات البيئية على التجارة: تتجسد أبرز التطورات البيئية التي تلقي بظلالها على حرية التبادل التجاري العالمي، فيما يأتي:

أ - التركيز على مواصفات الصحة والسلامة والبيئة، الإختلافات الكبيرة بين دول العالم فيما يتعلق بهذه المواصفات وعلى الجانب الآخر فإن مساعي توحيد هذه المواصفات، يمكن أن يلقي بأعباء غير عادلة على عاتق الدول النامية، من أجل تعزيز قوانينها، وإنعكاسات ذلك على تنافسية صناعاتها، كما يظهر إتجاه يؤكد على الإبقاء على الإختلافات، وهو ما يوحي بإستخدامها كأدوات حماية غير جمركية لتحسين تنافسية صناعاتها المرتفعة التكاليف؛

ب - التغيير في أنماط الإستهلاك تجاه البيئة، تزايد ظاهرة المستهلكين الخضر، وتنامي در منظمات أنصار البيئة في الدول المتقدمة صناعيا؛

ت - تخوف الصناعات في الدول النامية من القيود المفروضة على إستخدام الكيماويات والمواد الحافظة للغذاء في الدول المتقدمة، وإمكانية إستخدامها كعوائق تحول دون الدخول لهذه الأسواق؛

ث - مشاريع العنونة الإكولوجية للسلع الإستهلاكية والإختلافات الكبيرة في الأنظمة المتبعة في الدول المختلفة، تقود بالضرورة إلى إيجاد آثار تعيق حركة التجارة العالمية في هذه السلع.

ثانيا: أثر السياسات التجارية على البيئة: وتتمثل أهم انعكاسات السياسات التجارية على البيئة فيما يلي:

¹ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دور التجارة الدولية في خطة التنمية لما بعد عام 2015، مرجع سابق .

² - نوزاد عبد الرحمن الهبي، مرجع سابق، ص - ص : 158 - 160 .

أ - مساهمة السياسات التجارية في الإضرار بالبيئة عن طريق أنماط الإنتاج، والإستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية والتجارة في المواد الملوثة والخطيرة، وذلك نتيجة لوجود تشوهات في قوى السوق والمؤثرات الخارجية، فضلا عن الآثار السلبية الناتجة عن الدعم لإستغلال الموارد الطبيعية كالطاقة الغابات، والمياه ولاسيما في الدول المتقدمة؛

ب - تحرير التجارة دون تصحيح الآثار البيئية لقوى السوق عبر إدارة السياسات الإقتصادية الكلية، كالسياسة المالية والنقدية في سياق التنمية المستدامة،

ت - خلق التكامل والتناغم المطلوب بين السياسة البيئية والسياسة التجارية لا يساعد على تحقيق إستدامة البيئة، وفي المقابل فإن إتخاذ مثل هذه الإجراءات التصحيحية قد يعد من قبيل التشوهات التجارية من وجهة نظر الإتفاقيات التجارية الدولية، تتجسد أهم الإجراءات المعتمدة فيما يلي:

- تقديم الدعم والحوافز المرتبطة بترقية الممارسات الزراعية إيكولوجيا؛

- السياسات التصحيحية المتعلقة بإدماج التكاليف الخارجية للتلوث والمرتبطة بطرائق الإنتاج؛

- إستخدام الأدوات التجارية لخدمة الأهداف البيئية، كالعقوبات التجارية، لوضع الإتفاقيات البيئية موضع

التنفيذ؛

- السياسات التجارية الخاصة بالإجراءات المضادة للتساهل في التشريعات البيئية في الدول المصدرة من خلال

فرض ضرائب إضافية، مثال ذلك ما تعتمده الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يخول قانون Super Fund

للسلطات فرض ضرائب إضافية على واردات المنتجات الكيماوية والنفطية.

بالتالي فإن تضمين فلسفة الإستدامة ضمن تصميم سياسات التجارة الدولية يستدعي مراعاة تحرير هذه الأخيرة

ضمن قيود المحافظة على البيئة وتعظيم المكاسب التنموية الإقتصادية والإجتماعية خاصة للدول الهشة والنامية ومراعاة ضغط المعطيات المعاصرة للنظام الدولي العالمي الذي يدار من قبل الشركات متعددة الجنسيات.

وبصفة عامة فإن إستجابة سياسات التجارة الدولية لأهداف إرساء التنمية المستدامة يقود إلى تبني رؤية قمة

الأرض بريو 1992 التي إعتبرت أن تحرير التجارة الدولية يمثل وسيلة أساسية لإرساء التنمية المستدامة عبر وضع نظام

تجاري متعدد الأطراف مفتوح ومنصف وعادل وأمن وغير تمييزي، ويمكن التنبؤ به، ويتفق مع أهداف التنمية المستدامة

ويؤدي إلى توزيع أمثل للإنتاج العالمي وإيجاد أثر بيئي إيجابي¹، وقد تم التوسع في هذا المضمون والتأكيد عليه ضمن جولة

الدوحة 2001 كأحدث جولة مفاوضات متعددة الأطراف لمواصلة تحرير التجارة العالمية بما يساعد على إزالة التدابير

المشوهة للتجارة والضارة بالبيئة، وتعزيز فرص الحصول على السلع والخدمات البيئية بتكلفة أقل، وتحقيق أهداف مشروعة

مثل: حماية البيئة، وضمان عدم تطبيق هذه الأهداف بصورة تعسفية وتمييزية، وقد أكد ريو +20 على المسار الثابت

لإرساء العلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والتنمية المستدامة من خلال تأكيد الإلتزام المشترك لنظام تجاري دولي مفتوح

ومقاومة الحمائية التجارية، ودعم مشاركة البلدان النامية في التجارة، ودعم أجندة الدوحة للتنمية. ومن المهم زيادة

¹ -United Nations, **Earth Summit : Agenda 21 –The United Nations Programme of Action from Rio**, December 1994, P: 19-20.

الشفافية بشأن التدابير المتعلقة بالتجارة لتحقيق أهداف الإقتصاد الأخضر، وأيضا لتقديم الدعم فيما يخص تكييف إقتصاديات الدول النامية مع التحديات والفرص الخضراء من خلال إستخدام الأدوات والمبادرات المتقدمة في النظام التجاري المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية. ومن وجهة نظر أمانة منظمة التجارة العالمية، وريو + 20 فقد تم التأكيد على الإلتزام بما يلي¹:

أ - تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على قواعد مفتوحة ومنصفة وغير تمييزية ويمكن التنبؤ بها وتضمن مكاسب جميع البلدان في السعي لتحقيق التنمية المستدامة؛

ب - ضمان أن تكون التدابير ذات تأثير التجارية المتخذة للأغراض البيئية لا تشكل وسيلة لتمييز تعسفي أو غير مرر أو تقييد مقنع للتجارة الدولية؛

ت - الإستفادة من آليات منظمة التجارة العالمية لرصد ومراقبة تدابير وطنية مع تأثيرات التجارة، بما في ذلك التدابير الإقتصاد الأخضر، وذلك لتعزيز التفاهم والحوار وتجنب مخاطر التوترات التجارية؛

ث - تعزيز نظام تجاري دولي يأخذ في الإعتبار إحتياجات البلدان النامية، بما في ذلك ضمان أن مبادرات بناء القدرات التجارية تساعد البلدان النامية في تحقيق مكاسب من التجارة تدعم إنتقالها إلى الإقتصاد الأخضر.

وتعد الإتفاقيات البيئية الدولية* متعددة الأطراف في إطار تداخلها مع النظام التجاري متعدد الأطراف، بمثابة المجال الأمثل الذي يجسد التنسيق والتكامل بين السياسات التجارية والسياسات البيئية، ذلك أنها تجسد الإطار العام التوجيهي لصياغة السياسات التجارية الدولية وتنظيمها بناء على المعايير البيئية، بإعتبارها وسيلة لتنسيق الجهود الدولية في سياق مواجهة المشاكل البيئية وإيجاد الحلول متعددة الأطراف لدعم إرساء تجارة عادلة بما في ذلك إستيعاب هدف تحقيق مكاسب الدول النامية ومنخفضة الدخل من التجارة²، أي أن النظام التجاري المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية يدعم جهود منظمة التجارة العالمية في صياغة السياسات التجارية الدولية الرامية إلى تحقيق رؤية التنمية المستدامة ومواجهة التحديات البيئية.

4 - تصميم سياسات الإستثمار من أجل التنمية المستدامة

إعادة تصميم سياسات الإستثمار في سياق التنمية المستدامة، إنما يستدعي تنسيق إعادة التصميم على المستوى الدولي وعلى المستوى المحلي، وقد إقترح الأونكتاد في إطار الجهود التي يبذلها لتجاوز التحديات التي تقف عائقا في طريق سياسات الإستثمار على المستويين الوطني والدولي إطارا عاما لذلك. فعلى المستوى الوطني، تشمل هذه التحديات على دمج السياسة الإستثمارية في إستراتيجية التنمية، ودمج أهداف التنمية المستدامة في السياسة الإستثمارية، وضمن صواب السياسة الإستثمارية وفعاليتها؛ وأما على المستوى الدولي، فهناك حاجة إلى تقوية البعد الإنمائي لإتفاقيات

¹ - World Trade Organization, **Harnessing trade for sustainable development and a green economy**, 2011, Op- Cit .

* - انظر جملة من اهم الاتفاقيات البيئية ضمن التقارير المتاحة على الموقع : <https://wedocs.unep.org> ، من بينها التقرير السنوي لعام 2015 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ضمن الرابط : <https://wedocs.unep.org/rest/bitstreams/11119/retrieve>

² - Anne-Claire Chaumont, **L'objectif de développement durable de l'organisation mondiale du commerce**, l'Harmattan, Paris- France, 2008, P : 211.

الإستثمار الدولية، وإلى موازنة حقوق الدول والمستثمرين وواجباتهم، وإدارة التعقيد العام لنظام إتفاقيات الإستثمار الدولية. ولمواجهة هذه التحديات وضع الأونكتاد إطاراً شاملاً لسياسات إستثمارية للتنمية المستدامة يتألف من مبادئ أساسية لصناعة سياسة الإستثمار الأجنبي من خلال إتباع نهج متوازن بين السعي إلى تحقيق أهداف إنمائية إقتصادية محضة عن طريق تحرير الإستثمار وتعزيزه من ناحية، والحاجة إلى حماية إلى السكان والبيئة من ناحية أخرى، والتشديد على تحقيق مصالح البلدان النامية من سياسات الإستثمار خاصة وأن هذه البلدان تتسم بإطار تنظيمي محلي ضعيف ومبادئ توجيهية لسياسات الإستثمار الوطنية وخيارات لتصميم إتفاقيات الإستثمار الدولية وإستخدامها¹. ويمكن إستثمار الوثيقة المقدمة من الأونكتاد في عرض أهم التحديات التي تواجه التحول نحو الجيل الجديد من سياسات الإستثمار التي تستجيب للتنمية المستدامة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 3-1: تحديات الجيل الجديد لسياسات الإستثمار من أجل التنمية المستدامة

تحديات سياسات الإستثمار على المستوى الوطني أو المحلي	
دمج سياسة الإستثمار في إستراتيجية التنمية	5 - إيصال الإستثمار إلى مجالات رئيسية بالنسبة إلى بناء القدرة الإنتاجية والتنافسية الدولية؛
دمج أهداف التنمية المستدامة في سياسة الإستثمار	6 - ضمان التنسيق مع مجموعة المجالات السياساتية الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية الشاملة؛
دمج أهداف التنمية المستدامة في سياسة الإستثمار	7 - الاستفادة أقصى ما يمكن من الآثار الإيجابية وتقليص الآثار السلبية للإستثمار إلى الحد الأدنى؛
ضمان صلة سياسة الإستثمار وفعاليتها	8 - تعزيز سلوك المستثمر المسؤول.
	9 - بناء مؤسسات أقوى لتنفيذ السياسة الإستثمارية؛
	10 - قياس أثر الإستثمار على التنمية المستدامة؛
تحديات سياسات الإستثمار الدولية	
تعزيز البعد الإنمائي لاتفاقيات الإستثمار الدولية	11 - ضمان وجود حيز سياسي لإحتياجات التنمية المستدامة؛
	12 - جعل أحكام تعزيز الإستثمار أكثر تماسكا وتوافقا مع أهداف التنمية المستدامة.
موازنة الحقوق والواجبات لدى الدول والمستثمرين	13 - انعكاس مسؤوليات المستثمرين في إتفاقيات الإستثمار الدولية؛
	14 - التعلم من مبادئ المسؤولية الإجتماعية للشركات والبناء عليها.
إدارة التعقيد النظامي لنظام إتفاقيات الإستثمار الدولية	15 - معالجة الفجوات والتدخلات وعدم الاتساق في مجال إتفاقيات الإستثمار الدولية ومضمونها وإيجاد حل للمنازعات المؤسسية؛
	16 - ضمان وجود تفاعل وتماسك مؤثرين مع السياسات العامة الأخرى، (مثل: تغير المناخ والعمالة)، والنظم (مثل: النظم التجارية والمالية).

المصدر: تقرير الإستثمار العالمي، نحو جيل جديد من سياسات الإستثمار، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2012. متاح على الموقع: unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2012overview_ar.pdf (30/12/2017)

¹ - تقرير الإستثمار العالمي، نحو جيل جديد من سياسات الإستثمار، مرجع سابق.

بالتالي فإنه يمكن تلخيص تحديات سياسات الإستثمار في سياق التنمية المستدامة، أو ما يطلق عليها بالجيل الجديد لسياسات الإستثمار، ضمن مجموعتين من التحديات تحكم نوع وحجم ومسار الإستثمار على المستوى الوطني والدولي، تبعا لما يلي¹:

أما على الصعيد الوطني، فتتمثل التحديات الرئيسية لسياسات الإستثمار في:

أ - ربط إطار سياسة الإستثمار بإستراتيجية إنمائية عامة أو بسياسة للتنمية الصناعية تعمل في سياق الإقتصاديات الوطنية، وضمان الإتساق مع مجالات السياسات الأخرى، بما في ذلك تنمية القطاع الخاص أو تنمية المشاريع بوجه عام والسياسات الداعمة للتقدم التكنولوجي، والتجارة الدولية، وخلق فرص العمل. وتدمج سياسات الإستثمار في "الجيل الجديد" بصورة متزايدة أهدافا لتوجيه الإستثمار إلى المجالات الرئيسية للتنمية الإقتصادية أو الصناعية ولتنمية القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية وصيانتها وتحسينها (سياسات الإستثمار والتنمية في سياق سلاسل القيمة العالمية)؛

ب - ضمان أن يدعم الإستثمار أهداف التنمية المستدامة. حيث تركز عملية وضع السياسات الإستثمارية بصورة متزايدة على الجوانب النوعية للإستثمار. ولأن سلوك الشركات، بما في ذلك المستثمرون الدوليون، فيما يتعلق بالقضايا الإجتماعية والبيئية، يعود جزئيا إلى معايير المسؤولية المؤسسية التي وضعت خارج النطاق التنظيمي التقليدي، فإن أحد جوانب هذا التحدي يتمثل في إيجاد التوازن الصحيح بين المبادرات التنظيمية ومبادرات القطاع الخاص. كما أن التركيز على أهداف التنمية المستدامة يعني ضمنا أن سياسة الإستثمار تضع تركيزا متزايدا على الترويج لأنواع محددة من الإستثمار "الإستثمارات الخضراء" و"الإستثمار المنخفض الكربون"، أو في القطاعات ذات الأولوية الأوسع نطاقا من أجل التنمية المستدامة؛

ت - ضمان إستمرار أهمية وفعالية سياسة الإستثمار، وبناء مؤسسات أقوى لتنفيذ سياسة الإستثمار وإدارة سياسة الإستثمار ديناميكيا، لا سيما من خلال قياس أثر التنمية المستدامة جراء تطبيق السياسات المصممة ، والإستجابة للتغيرات في بيئة هذه السياسات. ومع الدور الهام الذي تضطلع به الحكومات في توجيه الإستثمار لدعم التنمية المستدامة.

وبالمثل، فإن البيئة المتغيرة لسياسة الإستثمار، على الصعيد الدولي، تثير ثلاثة تحديات رئيسية، وهي:

أ - مناقشة تعزيز البعد التنموي لسياسة الإستثمار الدولية إنما يشمل جانبين هامين :

- وجد واضعوا السياسات في بعض البلدان، ولاسيما أولئك الذين يسعون إلى تنفيذ إستراتيجيات التنمية الصناعية وتدابير الإستثمار الموجهة، أن إتفاقيات الإستثمار الدولية يمكن أن تقيد دون مبرر وضع السياسات الإنمائية الوطنية؛

- لاحظ العديد من صانعي السياسات أن إتفاقيات الإستثمار الدولية تركز حصرا -تقريبا - على حماية المستثمرين ولا تفعل ما يكفي لتعزيز الإستثمار من أجل التنمية.

¹ - United Nations Conference On Trade And Development (unctad) , **Investment Policy Framework For Sustainable Development**, United Nations, 2015, P-P: 15 -17.

ب - ضبط التوازن بين حقوق والتزامات الدول والمستثمرين، إذ لا تحدد إتفاقيات الإستثمار الدولية حالياً أي إلتزامات من جانب المستثمرين مقابل حقوق الحماية التي تُمنح لهم. ويمكن للمفاوضين النظر في إدراج إلتزامات للمستثمرين بالإمتثال للقوانين الوطنية للبلد المضيف. وبالإضافة إلى ذلك، وبالتوازي مع النقاش على مستوى السياسات الوطنية، فإن مبادرات المسؤولية المؤسسية والمعايير والمبادئ التوجيهية لسلوك المستثمرين الدوليين تشكل بصورة متزايد المشهد المتعلق بسياسة الإستثمار. ويمكن أن تكون هذه المعايير وسيلة غير مباشرة لإضافة بعد التنمية المستدامة إلى المشهد الدولي لسياسات الإستثمار وإن كانت هناك شواغل فيما بين البلدان النامية قد تشكل أيضا حواجز أمام الإستثمار والتجارة؛

ت - حل المسائل الناشئة عن التعقيد المتزايد لسياسة الإستثمار الدولية، كما أن "التربط" بين سياسات الإستثمار الدولية ومجالات السياسات الأخرى، مثل: سياسات التجارة أو التمويل أو المنافسة أو البيئة (مثل تغير المناخ) شبه غائب بسبب طبيعة المشهد الإقتصادي والأطراف ذات المصلحة على المستوى الدولي.

تجدر الإشارة، أنه لا بد من التنسيق بين مختلف السياسات المصممة، ومنهج إستجابتها للقضايا البيئية المختلفة ذلك أن القضايا البيئية معقدة ومرتبطة بشكل وثيق، وبهذا فإن السياسات الإقتصادية التي تستجيب لنموذج التنمية المستدامة، هي تلك السياسات التي تستجيب للوظائف البيئية الشاملة، وآثارها الإقتصادية، والإجتماعية على نطاق واسع

المبحث الثالث: الحكم الراشد في الإقتصاديات الريفية البيئة المثلى لإدارة السياسات الإقتصادية نحو إرساء التنمية المستدامة

1 - نحو تبلور مفهوم الحكم الراشد*

إن نشوء مفهوم الدولة القومية أعطى لموضوع السياسات العامة بعدا إضافيا، تجلى بحيوية وأهمية هذا الجانب بإعتباره هدفا لحماية مصالح المجتمع والأفراد، من خلال الدور الذي تلعبه الدولة، وقد إعتبرت السياسات العامة أحد مظاهر نجاح الدولة أو فشلها في تأمين مبررات وجودها، إنطلاقا من المفاهيم التي إرتكزت على الأفكار التي أسست لسياسة الدولة الرعائية، الدولة الأمم في إحتضان مواطنيها وتأمين المسائل الحيوية لبقائهم وضمن وسائل رفاهيتهم. وقد أعطيت الدولة مهمة صياغة السياسات العامة، وتراوح الهامش الذي حُوّل لها فيه هذا الدور تبعا للنظام السياسي والنظام الدستوري القائم، إلا أن جملة من المتغيرات الهامة قد طرأت في القرن العشرين وأحدثت ثورة في المفاهيم، ومنها مفهوم السياسات العامة في الدولة، ذلك أن سيادة النظام الرأسمالي وقضايا العولمة، أدى إلى تراجع مفهوم تدخل الدولة

* بالنظر إلى عدم وجود ترجمة متفق عليها، حيث توجد مجموعة واسعة من المصطلحات مثل: الحكمانية، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الحاكمية، الحكم الواسع، الحكم المستدام الحوكمة، الحكم الصالح، الحكم الجيد، الحكم الراشد، وباعتبار هذا الأخير مصطلح شامل وشائع الاستخدام فإن الدراسة سوف تعتمد دون إغناء الإشارة إلى بعض هذه المصطلحات في سياق المعالجة الموضوعية والتي لا تتضمن مجنا ايمولوجي (أي البحث في حقيقة الكلمات والأصل التاريخي لها) للمصطلح.

** تلتزم الدراسة ضمن حدودها الموضوعية بدراسة السياسات العامة المصممة من قبل الدولة المنتخبة، وبالتالي عدم مناقشة السياسات الاقتصادية المتضمنة ضمن البرامج الانتخابية في إطار التعدد الحزبي وممارسة الديمقراطية.

وإحتكارها للسياسات العامة، بحجة فشلها في إدارة الكثير من القطاعات الإقتصادية، والتجارية، وصولاً إلى القطاعات الإجماعية التي تعتبر من مهامها بصرف النظر عن فشلها أو نجاحها، وبالتالي ظهر مصطلحات جديدة تكاد تكون مرادفة لطبيعة السياسات العامة لأي نظام سياسي، ومن بين هذه المصطلحات نجد " إدارة شؤون الدولة والمجتمع " ويعتبر ظهور هذا المصطلح إنعكاس للعديد من المتغيرات الطارئة نتيجة لجملة من الأسباب والإعتبارات، لعل أهمها حزمة المؤثرات المتدخلة في رسم السياسات العامة، والتي من بينها جماعات الضغط، المؤسسات المالية والتجارية الدولية ... ضمن سياق عدم الحسم في جدلية إذا ما كان مصطلح إدارة الدولة والمجتمع المدني قادر على تعويض المفهوم التقليدي للسياسات العامة.¹ فإنه لا بد من البحث في مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع وصياغة السياسات العامة عموماً والسياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية على وجه الخصوص، وماهية الحقل الدلالي لها في إطار مجموع السمات التي تنفرد بها الإقتصاديات الريعية التي تسعى للتحويل نحو إرساء التنمية المستدامة.

إستخدم مصطلح الحكم الجيد أو الحكم الراشد كمرادف لمصطلح الحكومة في اللغة الفرنسية خلال القرن الثالث عشر، ليستخدم فيما بعد في نطاق واسع ومعبر عن تكاليف التسيير، ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام السياسي والإقتصادي من أجل تحقيق المطالب الإجماعية. وتجاوزاً للمشكلة الإستيمولوجية المتعلقة بالتكوين المعرفي له عبر التاريخ، والجدلية القائمة حول التعريف الذي يمكن أن ينطوي ضمنه، بالإضافة إلى عدم وجود نموذج موحد له نظراً لخضوعه لمجموعة واسعة من المتغيرات المتبانية بين المجتمعات، فإن هذه الدراسة سوف تتبنى كما أشير له سابقاً، مصطلح الحكم الراشد بمعناه الواسع الذي يتضمن مفهوم الإدارة الجيدة التي تشمل الموارد والإطار المؤسساتي وحكم القانون، بما يحقق مصالح وتطلعات المجتمع. ويندرج الحكم الراشد أو ما يطلق عليه بمصطلح الحوكمة، ضمن مقاربتين أساسيتين، وهما: المقاربة السياسية والمقاربة الإقتصادية بل لقد شمل المقاربة البيئية في إطار ما يسمى بحوكمة الموارد البيئية و الموارد الإقتصادية (تعد المصادر الطاقوية الناضبة أبرز الموارد التي تكتسي نقاشاً واسعاً في إطار نموذج التنمية المستدامة من ناحية التأثير البيئي ومن ناحية الإستخدام المتزايد) التي تعد متغيراً هاماً في نموذج التنمية على المستوى العالمي، حيث نجد مفهوم حوكمة البيئة العالمية (GEG) الذي يشير إلى مجموع المنظمات وأدوات السياسة العامة وآليات التمويل والقواعد والإجراءات التي تنظم حماية البيئة العالمية وحدود إستخدام الموارد (طُرحت الفكرة من خلال مؤتمر ستوكهولم 1992، والذي حدد المبادئ الأساسية لمستقبل حوكمة البيئة العالمية؛ والتي أُتخذت كمرجع أساسي لمواثيق التنمية المستدامة، وعلى رأسها القمة العالمية للتنمية المستدامة حيث طرح مؤلف 'Notre avenir à tous, 1987' Brundtland²، والملاحظ أن العلاقة بين هذه المقاربات هي علاقة تكاملية الهدف منها هو بعث البيئية السليمة والصحية لإرساء التنمية الإقتصادية المستدامة. حيث إتفق مختلف علماء الإقتصاد

¹ - خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت- لبنان، 2007، ص - ص : 11- 13.

² - Manuel Flam _ **L'économie verte** _ Presses Universitaire de France, France, 2010,P : 39.

وواضعي السياسات، والجهات المانحة للمساعدات من أجل تعزيز التنمية في الدول السائرة في طريق التحول على ان الحكم الراشد عنصر أساسي للتنمية الإقتصادية المستدامة¹.

فالحكم الراشد أو الحوكمة الجيدة تبعاً للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD): "الحكم الراشد يمثل ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسة لإدارة شؤون الدولة ضمن كافة المستويات والمسؤوليات، من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الأفراد والجماعات من تحقيق مصالحها، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالإلتزامات وتسوية الخلافات"². ويُعرف أيضاً على أنه "التقاليد والهيئات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد معين"³، حيث يتضمن الحكم الراشد ثلاث أبعاد أساسية ومتداخلة وهي: البعد السياسي التي يتضمن السلطة السياسية ومدى شرعيتها (دولة القانون) والبعد المؤسساتي المتعلق بفعالية الإدارة وجودة خدماتها، والبعد الإقتصادي والإجتماعي الذي ينصب على واقع وحيوية دور المجتمع المدني ومدى فعالية القطاع الخاص والسياسات العامة المعتمدة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد⁴. وقد أشار البنك الدولي إلى أن "الحكم الراشد يعني ممارسة السلطة عن طريق تقاليد ومؤسسات رسمية وغير رسمية من أجل الصالح العام"⁵. ويقدم البنك الدولي بشكل دوري عدداً من الشروط المحققة لمعايير الحكم الجيد: إدارة القطاع العام، المسؤولية تطوير الإطار القانوني (حكم القانون)، نشر المعلومات، الشفافية. بالإضافة إلى أهمية التأكيد على البناء المؤسساتي لضمان إستمرارية ونجاح خطط التنمية المعتمدة، كشرط مسبق ومهم لا بد من توفره، ذلك أنه يرهن نجاح السياسات الإقتصادية المصممة في تحقيق ما هو مسطر لها من أهداف⁶. والحكم الراشد يعني: "الطريقة التي تباشر من خلالها السلطة إدارة موارد الدولة الإقتصادية والإجتماعية بهدف التنمية"⁷ وقد طرحت المنظمات الدولية تحت لواء هذا المصطلح عدة قضايا حساسة كالفساد والديمقراطية والمشاركة وحقوق الإنسان والتعددية السياسية والعرقية⁷. وبصفة عامة فإنه يمكن الإستدلال على الحكم الراشد ومدى تأصله في دولة معينة، من خلال مجموعة من المغيزات التي تعكس المضمون العام له، وهي: تحمل المسؤولية والتي يقترن بها عنصر المساءلة، الإستقرار السياسي، فعالية الأجهزة الحكومية غياب العراقيل الإدارية، سيادة القانون، المراقبة والتحكم في الرشوة (أي التصدي للفساد الإقتصادي)⁸.

¹ - Daniel Kaufmann, Aart Kraay, **Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Going?** Policy Research Working Paper 4370, Global Governance Group and Development Research Group Macroeconomics and Growth Team, World Bank Institute, P : 02.

²-United Nation Development Programme (UNDP), **Governance for Sustainable Human Development**, UNDP Policy Document, New York, 1997, P : 03.

-Danille Resnick and Regina Birner, Dose a Good Governance Contribute to Pro-poor Growth?, A review of the evidence from cross-country studies, discussion paper N°= 30, International Food Policy Research Institute, Washington- United State American , February 2006, P: 8.

³ -Ahmed benbiteur, **la bonne gouvernance, pour quoi s'inquiéter de la corruption**, séminaire scientifique international sur la bonne gouvernance et son rôle dans le développement durable, association nationale des économistes algériens, bibliothèque nationale, Alger, 09-10 décembre 2006.

⁴ - Richard Jolly, **Bonne gouvernance et démocratisati :le rôle des organisations internationales** <http://www.unac.org> (21/11/2017)

⁵ - بلال خلف السكارنة، **أخلاقيات العمل**، الطبعة الأولى، دار للنشر والتوزيع، الميسرة، عمان - الأردن، 2009، ص: 336.

⁶ - جاسم المناعي، **أهمية دور المؤسسات في النمو الاقتصادي**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 13 ماي 2007، ص : 02.

⁷ - عبد اللطيف مصيطفى وآخرون، مرجع سابق، ص - ص : 205 - 206.

⁸ - حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، تحت عنوان: الفساد والحكم

الصالح في البلاد العربية ، الطبعة الأولى، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 2004، ص: 96.

على الرغم من أهمية ما أشارت له نماذج النمو حول أهمية تركيز جهود الإصلاح من خلال السياسات الاقتصادية التي تنصب على جانبي إدارة العرض وإدار الطلب، إلا أنه لا بد من إثارة مسألة جذرية مهمة تتعلق بمعالجة غياب الحكم الرشيد، حيث تزداد أهمية الحكم الرشيد، بعيدا عن جدلية تطبيقه العملي ومعايير تطبيقه والنتائج المرجوة من تطبيقه كبيئة مثلى لبعث سياسات اقتصادية سليمة، خاصة على مستوى الاقتصاديات الريفية. حيث أن الحكم الرشيد يشكل عماد عملية صياغة السياسات وتنفيذها على نحو فعال بما يشمل التكامل في تقديم الخدمات الأساسية كالتعليم والمياه والصرف الصحي والصحة...¹، في سياق هذا التحليل يقر البنك الدولي أن الصعوبات التي واجهت الدول، وخاصة تلك التي طبقت السياسات الاقتصادية تحت وصاية المؤسسات المالية والنقدية الدولية خلال فترة الثمانينات والتسعينات يُسند تفسيرها إلى أخطاء في تمثيل وتنفيذ السياسات وليس السياسات المصممة نفسها، حيث أن تنفيذها كان في بيئة غير سليمة بسبب تفشي ظاهرة الفساد، والآليات المؤسسية السيئة، والأنظمة القانونية الضعيفة، وتراجع الشفافية في الإدارة العامة، والعجز عن تقديم الخدمات العامة بكفاءة وفعالية²، أي غياب الحكم الرشيد.

بالتالي فلا ريب أن الحكم الرشيد أو الحوكمة الجيدة *good governance* يعتبر محورا أساسيا ضمن أجندة تحقيق التنمية المستدامة وهو ما أكدته برنامج الأمم المتحدة للتنمية، حيث يقر بأن الحكم الرشيد هو: " الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمساءلة ودعم سيادة القانون ويتضمن هذا النوع من الحكم وضع الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حسب إحتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع كما يضمن حق التعبير عن أكثر الأفراد فقرا وضعفا عند إتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية³، لاسيما إذا تعلقت هذه الأجندة بالدول الريفية، إلا أن ما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد هو طرح إشكالية عميقة تتجاوز الحكم الرشيد المحلي بمختلف مستوياته السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وحتى البيئية ضمن نظام اقتصادي مفتوح على العالم الخارجي، حيث أن إيجابية الآثار المتوقع تحقيقها، عبر مجموع السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية المصممة تحت لواء الحكم الرشيد المحلي، يمكن أن تخضع لأثر مزاحمة لمتغيرات خارجية سواء كانت متغيرات خارج نظام السوق، أو صدمات خارجية، مما يكبح من فعاليتها أو تؤدي إلى إعادة صياغتها على نحو ينحرف عن بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة، وبالتالي لا بد من الانتقال إلى مناقشة مدى تحقق الحكم الرشيد العالمي، ودور مؤسساته العالمية في تحقيق عدالة توزيع المكاسب وتحمل المسؤوليات في ظل الشراكة العالمية لإرساء التنمية المستدامة، خاصة في ظل ضعف القوة التفاوضية للبلدان النامية عموما والريفية منها على وجه الخصوص.

إنطلاقا مما تقدم فإن الحكم الرشيد يمثل الشرط الكافي للصياغة السليمة والتنفيذ الأمثل للسياسات الاقتصادية المصممة لتحقيق التنمية المستدامة، وخاصة على مستوى الاقتصاديات الريفية، وقد إعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على مضمون الحكم الرشيد تبعا لرؤية جملة من المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي، وكذا صندوق النقد الدولي، ومنظمة

¹ - الأمم المتحدة، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن دور الخدمة العامة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مجلس حقوق الإنسان، الدورة الخامسة والعشرون، البنجان 2 و3 من جدول الأعمال، 23 ديسمبر 2013، ص: 5.

² - جون سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي، مركز المشروعات الدولية، واشنطن، 2003، ص: 02.

³ - UNDP, **Governance for sustainable human development**, New York, 1997, P:08.

التعاون الإقتصادي والتنمية، حيث أن الحكم الراشد يجسد ممارسة للسلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة، وهو مرادف للتسيير الإقتصادي الفعال والأمثل، والطريقة التي تسيير بها المواد الإقتصادية والإجتماعية المتاحة على النحو الذي يقلص التكاليف، ويزيد حجم المكاسب المحققة عبر المشاركة الواسعة للأطراف أصحاب المصلحة، بإعتباره يجسد المنهج الأمثل لممارسة السلطة السياسية وإدارة شؤون المجتمع وموارده على النحو الذي يضمن تحقيق الفعالية والكفاءة في التخصيص وعدالة التوزيع، بإعتباره البيئة المثلى لتحقيق النمو المستدام . حيث إعتبرت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية أن فلسفة إرساء الحكم الراشد تتضمن محاور أساسية تتعلق بإحداث تنمية مستدامة، تحقيق الصالح العام، إرساء العدالة الإجتماعية وتحقيق التنمية البشرية والحفاظ على الموارد المتاحة وتنميتها...، وهو ما لم يخالفه تقرير البنك الدولي تحت عنوان " إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام"، حيث أن البيئة السليمة التي يخلقها الحكم الراشد للنمو بإعتباره مجموعة من الترتيبات المؤسسية للدولة، وعملية لصياغة السياسات وصنع القرارات، وتنفيذها والعلاقة بين الحكومة والأفراد فيها لإرساء التنمية المستدامة* وتأكيدا لذلك فإن الحكم الراشد من منظور الأمم المتحدة يرتكز على ثلاث محاور أساسية تتمثل في: شرعية السلطة السياسية، كفاءة، وفعالية الإدارة ومحور الإقتزان بين الجانب الإقتصادي والإجتماعي لتحسين أثر السياسات الإقتصادية على الجانب الإجتماعي، بل إن هذه الثنائية إمتدت لتشمل الإقتزان بالجانب البيئي.

إذن فالحكم الراشد يجسد البيئة الملائمة للإستمرارية والإستدامة للسياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية المصممة لتحقيق الأهداف القصيرة، المتوسطة والبعيدة المدى لإرساء التنمية المستدامة، حيث يعالج قضية مهمة تتعلق بتعاقب الحكومات في إطار الفلسفة الصحيحة للحكم الراشد وتفاعل عناصره وتجسده أسسه ومبادئه، إذ غالبا ما يتم إعادة النظر في السياسات نظرا لإرتباطها بجملة من المتغيرات المميزة لنظام الحكم - طبيعته - كما هو الحال في الإقتصاديات الريفية.

2 - المقومات والعناصر الأساسية للحكم الراشد (بيئة الحكم الراشد)

إنطلاقا من الطرح الذي قدمه البنك الدولي حول تحديد مفهوم ومقومات الحكم الراشد، فإن المقومات التي يمكن من خلالها فهم المصطلح والتعامل معه، تتجسد فيما يلي¹:

أ - الإفتتاح السياسي: يتكون من الجانب القانوني ووسائل الممارسة السياسية، مع توفير ضمانات ممارستها؛

ب - للمشاركة السياسية: وتعني درجة المشاركة في الحكم بين النساء والرجال، وكذا آليات المشاركة والإطار القانوني الذي تتميز به؛ ومدى توفر الشفافية في الإنتخابات؛

ت - للقضاء: يتكون من الإطار القانوني، وإستقلالية القضاء، ومحاربة الفساد في الجهاز القضائي مع الإلتزام بإعادة النظر في الأساليب المتبعة في التقاضي؛

ث - للإعلام: يتعلق بحرية الإعلام ومدى توفير ضمانات حرية التعبير والصحافة؛

* Look at : -Ngairé Wods , **the Challenge of Good of Good Governance for the IMF and World Bank**, Themselves World Development, Vol 28, N=°5, U K, 2000, P: 804.

¹ - غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، مجلة دفتار السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011، ص: 373.

ج - الإدارة: تخص تحسين نوعية الخدمة والتحكم في الفساد والحياد وتطبيق مبادئ الديمقراطية والتحكم في التهرب الجبائي، والحد من تأثير وإنتشار السوق الموازية، مع توفير سبل التحكم في الإستهلاك ومعدل التنمية وحسن إستغلال رأس المال البشري، والإعتماد على المنافسة وفرض الشفافية.

أما منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية فقد أقرت بأن مقومات الحكم الراشد تتعلق بتوفير سبل إرساء دولة القانون، وتحسين تسيير إدارة القطاع العام، ومحاربة والسيطرة على الفساد، وتخفيض النفقات العسكرية للسماح بتوجيه الأموال لصالح التنمية. ويستند إرساء هذه المقومات المتعلقة بتجسيد الحكم الراشد توفر آليات التطبيق الميداني التي تشمل¹:

أ - الآليات السياسية: يقوم الحكم الراشد على أساس وجود سلطة سياسية تتمتع بالشرعية وذات بعد شعبي، أي أنها وصلت إلى الحكم عن طريق الإرادة الشعبية وبواسطة إنتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة شفافة ونزيهة. فالشرط السياسي القائم على ضرورة توفير البعد الديمقراطي والحرية السياسية من شأنه أن يعطي للدولة الإستقرار السياسي، وهو أحد الشروط الواجبة لتطوير كاف للمشاريع والقطاعات الحيوية في المجتمع، فهذا الأمر يسمح للدولة بالإهتمام بالقضايا ذات البعد التنموي والإنساني، كضمان الصحة العمومية والمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها؛

ب - الآليات القانونية: يتطلب الحكم الراشد توفير شرط المشروعية في تصرفات وأعمال الهيئات والمؤسسات الحاكمة في الدولة، وضرورة مطابقتها للقانون الذي صدر عن الهيئات المنتخبة وأيضاً إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم؛

ت - الآليات الإقتصادية والإجتماعية: يتطلب الحكم الراشد التحكم في الموارد الإقتصادية والإستغلال العقلاني لهذه الموارد، بما يضمن الرفاهية ومحاربة الفقر لدى الأوساط الإجتماعية ويكون ذلك عن طريق التوزيع العادل للثروات وتوفير مناصب الشغل لضمان الحياة الكريمة لكافة المواطنين.

إن تأسيس الحكم الراشد في إطار هذه الآليات، يتطلب وجود بني وهيئات تعمل على تجسيده ميدانيا ودون ذلك يكون هذا المفهوم مجرد مصطلح نظري أو شعار يرفع في المناسبات فقط، لذا لا بد أن يكون الحكم الراشد مشروع مجتمع بسائر مكوناته، تساهم فيه أجهزة الدولة الرسمية والقيادات السياسية المنتخبة والإطارات الإدارية، كما يمكن بل ومن الضروري إشراك المؤسسات غير الحكومية إلى جانب المؤسسات الحكومية كالمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، ويمكن لهذه المؤسسات مجتمعة أن تساهم في بلورة وتجسيد الحكم الراشد. حيث تلعب الدولة دوراً كبيراً وفعالاً في الإقتصاد عبر القطاع العام، إذ توكل إليه مهمة تحقيق أهداف بالغة الأهمية، مثل: النمو الإقتصادي، تحريك المدخرات

الوطنية، توزيع الإستثمارات القطاعية، خلق فرص العمل لتوظيف القوى العاملة المتنامية، والتخطيط لإستخدامها، التنوع الإقتصادي، وتحقيق أهداف عريضة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، والحد من التبعية للنظام الإقتصادي الدولي... أما القطاع الخاص، فمن الضروري أن يلعب دوراً محددًا في عملية التنمية الإقتصادية، وذلك ضمن الإستراتيجية العامة للدولة، ذلك أن هذا القطاع يمتلك إمكانات إقتصادية كبيرة، يمكن أن تساهم في النهوض الإقتصادي، من خلال إيجاد الصيغ الملائمة للعلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص، على أن يبقى للقطاع العام الدور الحاسم والقيادي في عملية

¹ - محمد غربي، مرجع سابق، ص: 374.

التنمية¹. كما أنه لا يمكن إلغاء أحد العناصر الأساسية للحكم الراشد وهو المجتمع المدني القائم على تعبئة وتجنيد جماعات المواطنين لأجل المساهمة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى تكوين مجموعة الرؤى ووجهات النظر الديناميكية والمتعددة²، ويمكن التفصيل في مثلث الحكم الراشد المشار إليه من خلال ما يلي:

أولاً: القطاع العام أو الدولة: تمثل الدول بكل مؤسساتها أحد الأضلاع الإستراتيجية ضمن مثلث الحوكمة إلى جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني، ذلك أنها الوصية على بعث التوازن بين الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية. أما المجالات التي تتدخل فيها الدولة لتنفيذ أجندة التنمية المسطرة على ضوء هذه الأهداف المسطرة والتي تدعم من خلالها القطاع الخاص في إطار ما يسمى بالحوكمة الاقتصادية إلى جانب التفاعل مع المجتمع المدني، فتشمل³:

أ - بعث بيئة اقتصادية كلية وجزئية، تتضمن الحوافز الكافية لتحقيق كفاءة الأنشطة الاقتصادية؛

ب - تصميم السياسات العامة، والعمل على بعث البيئة الملائمة لتنفيذها؛

ت - تزويد البنية التحتية المؤسسية كحقوق الملكية، الأمن، والنظام، والإطار القانوني والتشريعي والقواعد التي تشجع الإستثمارات الفعالة على المدى البعيد؛

ث - للتعليم الأساسي، والعناية الصحية، والبنية المادية التحتية: كشبكة المواصلات، الطاقة، وحماية البيئة...؛

ج - تقوية دولة القانون؛

ح - حماية البيئة والموارد الطبيعية؛

خ - الإستثمار في القطاعات غير الجاذبة للقطاع الخاص، والتي تعتبر ضرورية لتنفيذ أجندة التنمية المسطرة.

ثانياً: القطاع الخاص: إن أهمية دور القطاع الخاص في إرساء الأجندة التنموية المسطرة وتحقيق أهدافها يستدعي أن يلتزم هذا الأخير بمسؤولياته تجاه المجتمع، بحث لا يؤثر الهدف المشروع لتحقيق الربح على إستخدام وإستغلال ما هو متاح من موارد⁴. ويتبلور دور القطاع الخاص ويوجه بصورة آلية نحو خدمة أهداف التنمية في إطار تفعيل الشراكة بينه وبين القطاع العام، حيث تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة تطويرية ومنهج إداري تحديتي، ووسيلة رئيسية من وسائل تحقيق الحكم الراشد والتنمية المستدامة، حيث تعتبر كجزء من التنمية الإقليمية الشاملة لأي منطقة، وقد أخذ مضمون الشراكة بين القطاعين العديد من الطروحات، لعل أهمها إعتبارها " الفعل المبني على إدارة أعضاء القطاعين العام والخاص من المحتمل أن يساهم في تحسين الإقتصاد وجودة الحياة"، وكذلك إعتبارها موضع تنفيذ الأفكار المتعلقة بالتعاون والتبادل والكفاءة وتجميع الموارد، ووضعها بعضها مع بعض من أجل تنفيذ ما هو مناط بها، وهي أيضا " علاقة مشاركة بالمخاطرة

¹ - إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص-ص : 113 - 114.

² - Bernard Conte, « **LaBonne Governance** » **Néolibérale**. <http://conte.u-bordeaux4.fr/Enseig/Lic-ecod/docs/pdf/Gouvernance.pdf> (15/12/2017).

³ - عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفاهيم، النماذج، التطبيقات، الطبعة الأولى، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة - مصر 2006 ص: 42.

- أسامة شهبان، إدارة الدولة: المفاهيم و التطور، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان - الأردن، 2001، ص: 85.

⁴ - حام عز الدين، دور المعلوماتية في تحقيق الشراكة بين منظمات المجتمع المدني، بحوث وأوراق عمل مؤتمر بعوان المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص: 242.

بين القطاعين العام والخاص بناء على طموح مشترك من أجل تحقيق هدف مأمول للسياسة العامة للبلد" وبصفة عامة فالشراكة بين القطاعية العام والخاص تُعنى بأوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص، المتعلقة بتوظيف إمكانياتها البشرية، والمالية، والإدارية، والتنظيمية، والتكنولوجية، والمعرفية على أساس المشاركة والإلتزام بالأهداف، وحرية الإختيار والمسؤولية المشتركة والمساءلة، من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي تمم العدد الأكبر من أفراد المجتمع، ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتهم حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فعالة وتحقيق وضع تنافسي أكبر. وفي إطار معالجة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تبعا لما تتضمنه من أبعاد، فإنها من الناحية

الإقتصادية تتعلق بإرساء الكفاءة الإقتصادية وتعظيم المنافع والربحية في توظيف مختلف موارد المجتمع، ولاسيما الموارد الإقتصادية النادرة والناضبة. أما البعد السياسي فيمثل المنهج الليبرالي التحرري الجديد، والقائم على إنخراط الحكومة في كل أوجه الحياة الإجتماعية والإقتصادية مع ضرورة تحول فكرة الحاكمية وآلياتها لتتلاءم مع الأوضاع الجديدة، وتراوح مرجعية ذلك بين إرتكازين: الأول هو الإقتصاد المؤسسي الجديد القائم على المنافسة وحرية الإختيار. والثاني هو الإدارة الإحترافية أو الإدارة الجديدة وتتفاوت درجة التركيز بين الإرتكازين من بلد لآخر، ومن مجتمع لآخر¹.

وتعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص* من أهم المحاور ضمن أجندة إرساء التنمية الإقتصادية والإجتماعية (يعتبر النموذج المعياري للشراكة والذي يعكس رؤية البنك الدولي في إقراره بأهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة، وخاصة على مستوى الدول النامية، حيث يتجسد دور الدولة في إتخاذ القرار ورسم السياسات الإقتصادية والإجتماعية الكلية وتشكيل الإطارين المؤسسي والسياسي اللازمين لتنفيذ هذه السياسات، ودور القطاعات الخاصة في تنفيذ المشاريع وخطط العمليات) حيث تمكن من تحقيق الإستقرار الإقتصادي عن طريق دورها في تحقيق التكامل الإقتصادي لأدوار القطاعين العام والخاص، وهذا يتطلب تحديد المستوى الكلي لإعادة تطوير الإقتصاديات المحلية الملائمة لمشاريع القطاع الخاص من أجل تعظيم مساهمتها الإيجابية في المجتمع، وهي بدورها تساعد في خلق نظام أكثر إستدامة تزدهر من خلاله حرية السوق والريادة التي تعود بالفائدة على المجتمع ككل وتشكل المجالات الآتي ذكرها أهدافا كبرى للشراكة بين القطاعين العام والخاص على مستوى الإقتصاد الكلي²:

أ - توسيع الإقتصاد المحلي وإنشاء البنى التحتية، وتنويع أنشطة الإقتصاد الإقليمي؛ وتشجيع المشاريع المستدامة؛ وخلق فرص العمل؛

ب - تعزيز اللامركزية بما يوفر المرونة التي تتطلبها الملكية والتنظيم والمشاركة بالمخاطرة؛

ت - المساهمة في تحقيق إستدامة النمو الإقتصادي وتخصيص الموارد المتاحة بكفاءة أعلى؛

ث - توفير الدعم اللازم لتطوير المجتمع المحلي، كتحسين وضع الإسكان والمدارس والمستشفيات وتحسين وضعية التعليم وتأهيل وتدريب الكادر البشري؛

¹ - عادل محمود الرشيد، مرجع سابق، ص-3 - 10 .

* هناك العديد من نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى تجارب على مستوى الدول المتقدمة أو النامية يمكن الاطلاع عليها ضمن مراجع متخصصة، من بينها : عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفاهيم، النماذج، التطبيقات، الطبعة الأولى، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة - مصر، 2006.

² - عادل محمود الرشيد، مرجع سابق، ص- 113 - 116.

ج - المحافظة على البيئة، ودعم البناء الاجتماعي للمجتمع المحلي، من حيث تحسين نوعية الحياة والمسائل الاجتماعية المرتبطة بها

ثالثاً: المجتمع المدني: يلعب المجتمع المدني دوراً محورياً وفعالاً في تجسيد الحكم الرشيد، عبر التفاعل السياسي والاجتماعي بإعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية، كالتقانات المهنية والجمعيات ذات الطابع الثقافي والأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة والجمعيات الخيرية وغيرها، حيث يمكن أن يساهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام وخلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع والدفاع عن الفئات المحرومة والمهشمة، وإدماج الشباب في مسارات التنمية وتنظيم المهن المختلفة. بالإضافة إلى ذلك يستطيع المجتمع المدني أن يكون مراقباً لأداء وعمل الأجهزة الرسمية عند قيامها بالسياسة العامة، والذي يتطلب اعتماد مبدأ الشفافية في كل مجالات تدخلها، وهكذا يمكن أن تتحول هذه المنظمات المدنية إلى منظمات تنموية تساهم في تطوير المجتمع وترقيته¹.

3 - الأسس، المبادئ العامة ومؤشرات القياس للحكم الرشيد

يقوم الحكم الرشيد على مجموعة من الأسس والمبادئ* التي تعكس في مجموعها الممارسة الجيدة للحكم بصورة عامة، أي تاصل الحكم الرشيد ضمن البيئة المستهدفة، ويمكن إستعراضها من خلال ما يلي²:

أولاً: المشاركة: إن التأكيد على مبدأ المشاركة تعزز في السبعينات والثمانينات في ضوء خطط التنمية المرتكزة على برامج الأرياف كوسيلة للحد من الفقر، حيث لوحظ أن المشاركة في سياسات التنمية تعالج بشكل أفضل المشاكل المتعلقة بالقطاعات المحلية، وقد ترسخت المشاركة الشعبية كأحد ملامح الإقتصاديات الحديثة، حيث أن المشاركة الشعبية ممثلة في مختلف منظمات المجتمع المدني كأمر سياسي في إتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وبصفة خاصة الإستخدام الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية³. وحدد ' Denis Goulet ' عام 1989 ثلاث تعاريف للمشاركة، حيث⁴:

أ - المشاركة بمعنى إعادة هيكلة الوظائف، حتى يصبح الأفراد أكثر مسؤولية عن رفاهيتهم؛

ب - المشاركة لتفعيل دور الأفراد في إرساء التنمية المنشودة؛

ت - أما التعريف العلمي للمشاركة الذي وضعته الأمم المتحدة يشير إلى الجهود المنظمة لغرض زيادة سيطرة المجموعات على الموارد والمؤسسات.

وتشمل المشاركة جميع الآليات التي تحول للمواطنين أن يكونوا طرفاً فاعلاً في عملية إدارة الحكم، وتقوم المشاركة بعبارة مبسطة على مجموعة الأنشطة التي يسعى من خلالها المواطنون إلى التأثير في أعمال الحكومة، إما التأثير مباشرة في

¹ - حسن كرم، الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، عدد 309، بيروت - لبنان، نوفمبر 2004، ص: 57.

* يمكن الاطلاع على أسس ومبادئ الحكم الرشيد ومن وجهة نظر مختلفة تبعاً لما تتبناه منظمات دولية ذات الصلة بهذا المفهوم، مثل: منظمة الشفافية الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)...

² - United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific , What is Good Governance? ,P-P: 2-3. <http://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf> (15/11/2017).

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، ص: 102.

³ - حام عز الدين، مرجع سابق، ص: 242.

⁴ - بريرة أنجهام، مرجع سابق، ص: 32 - 33.

صياغة السياسة العامة، خاصة السياسة الاقتصادية وتطبيقها، وإما غير مباشرة بالتأثير في إختيار المسؤولين الرسميين ويشارك المواطنون في إدارة الحكم عن طريق الإقتراع والإنضمام إلى منظمات المجتمع المدني التي تمارس الضغط على الحكومة، وعبر لعب دور أكبر في إدارة قطاع الخدمات العامة، أو عبر المشاركة في النقاشات العامة التي تتناول إدارة الحكم¹. فمفهوم المشاركة قضية أساسية في تحقيق سياسات التنمية التي تستمر على المدى الطويل، فبالنظر إلى محتوى السياسة، فإن المدخلات المحلية لا غنى عنها في تصميم السياسة- عنصر المشاركة لتحسيد مفهوم الإنطلاق من الإمكانيات المتاحة لتحقيق طموحات الأفراد- إلا أن الباحثين لم يحيطوا بمضمون المشاركة، ومختلف مستوياتها في سياق تنفيذ سياسات التنمية، فمثلا هناك ما أشار له 'جاكوب' Jacob 1994 " إذا كان رفع مستوى المشاركة هدفا أساسيا لإستدامة التنمية، فإنه ينبغي وضع مجموعة من المعايير العامة لتوجيه وتطوير تقنيات لمقارنة مستويات المشاركة...".

وسيشكل التعريف العملي أو الإجرائي للمشاركة في إطار التنمية المستدامة خطوة هامة نحو الوفاء بمختلف متطلبات التنمية، ذلك أنه من الناحية العملية تجسد المشاركة عنصرا أساسيا في إعادة تنظيم الدولة والمجتمع فيما يتعلق بإرساء الديمقراطية والحكم السليم، لاسيما وأن هناك توافق دولي متزايد حول أن الحكم السليم أو الجيد أو ما يعرف بالحكم الراشد ضروري لتحقيق التنمية المستدامة، بالتالي فإن التحدي الذي لا بد من كسبه هو إنشاء نظام حكم يعزز المشاركة في صياغة وتنفيذ سياسات التنمية، عبر تعزيز الأشكال الديمقراطية للحكم والتي تعطي الأولوية للمشاركة النشطة والفعالة لجميع أصحاب المصلحة في تصميم وتنفيذ أجندة التنمية (يمكن ملامسة هذا التحول في المعالجة من خلال التحول الدولي وأهداف الألفية الإنمائية إلى أهداف التنمية المستدامة 2030 التي شارك في تصميمها المجتمع المدني - انظر عنصر أهداف التنمية المستدامة من هذه الأطروحة - وقد شددت مؤسسات التنمية المستدامة والأطراف الداعمة لها على أن الهدف من مبادرات الحكم الجيد هو تنمية القدرات اللازمة لتحقيق التنمية التي تعطي الأولوية للفقراء، حيث يذهب كل من (Drabek 1987) و (Israel 1991) ضمن كتاباتهم حول المشاركة إلى أنه يتعين على وكالات التنمية الدولية أن تبذل المزيد من الجهود لتمكين السكان الفقراء، وتشدد (Nindi 1993) على أهمية مشاركة الفقراء في التنمية الريفية ذلك أن تخفيض التكاليف، وزيادة الكفاءة، وزيادة الأرباح، وإثراء الوظائف، والتضامن والتنمية المجتمعية هي الأهداف الرئيسية لمشاركة الأفراد، وتعزيز دور المرأة ودعم البيئة وتهيئة الفرص اللازمة للعمل وتحسين سبل العيش².

ثانيا: حكم القانون: يتطلب إطار قانوني عادل ونزيه يتم في إطار تطبيق القانون دون تحيز، وحماية كاملة لحقوق الإنسان خاصة حقوق الأقليات، ويتطلب أيضا وجود قضاء مستقل ونزيه، والمرونة (الإعتدال) في إستعمال القوة العمومية؛

ثالثا: الشفافية: تتيح الشفافية إمكانية الحصول على المعلومات الصحيحة من أجل إتخاذ قرارات إستثمارية واقعية وسليمة، ووضع خطة قائمة على أسس سليمة³، وتصميم سياسات تحاكي الواقع ويمكن من خلالها تحقيق الأهداف

¹ - البنك الدولي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضامنية والمساءلة، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دار الساقى بيروت - لبنان، 2004، ص-ص: 23 - 24.

² - Gedeon M. Mudacumura, Desta Mebratu, M. Shamsul Haque , **Sustainable Development Policy and Administration**, CRC Press (Taylor & Francis) , New York -United States of America , 2006, P -P : 424 -425.

³ -Dimitris N. Chorafas, **The Management of Equity Investments Capital markets, equity research, investment decisions and risk management with case studies**, First published, Elsevier Butterworth-Heinemann, Great Britain ,2005, P : 181.

المسطرة، أي أن القرارات المتخذة وتنفيذها يتم بطريقة شفافة ومعلومة، مع ضمان سهولة الوصول إلى المعلومات بطريقة مباشرة ومجانبة (التدفق الحر للمعلومات) وأن تكون متاحة وفي متناول المعنيين بتصميم القرار وتنفيذه، بالإضافة إلى ضمان نشر المعلومات الكافية في وسائل الإعلام بطريقة واضحة وسهلة الفهم (في متناول جميع الفئات في المجتمع) مع إمكانية الرقابة عليها، ويعتبر التعريف الذي جاء في دراسة¹ 'Kopits and Craing' ذو دلالة قوية بموضوع هذه الدراسة حيث عرفت على أنها: " الإنفتاح على الجمهور، في كما يتعلق بميكمل ووظائف القطاع العام، ونويا السياسات المالية العامة وحسابات القطاع العام، بما يعزز المساءلة وإرساء المصدقية والثقة، وحشد تأييد أقوى للسياسات الإقتصادية السليمة من قبل جمهور ذو دراية بمجريات الأمور، مع الإشارة إلى أن غياب الشفافية يؤدي إلى زعزعة الإستقرار وعدم الكفاءة وغياب العدالة"¹. حيث تتيح شفافية المالية العامة لكل من صناعات السياسات والجمهور إجراء نقاش يقوم على معلومات أفضل حول تصميم سياسة المالية العامة ونتائجها، وتساعد على إرساء قواعد للمساءلة بشأن تنفيذها. وعن طريق تعزيز فهم السياسات الإقتصادية الكلية وخياراتها، فإن شفافية المالية العامة يمكن أن تتيح فرص أفضل للوصول إلى أسواق رأس المال المحلية والدولية. وتساهم أيضا في إبراز المخاطر التي تكتنف آفاق المالية العامة، مما يقود إلى إجراءات مبكرة وسلسلة على مستوى السياسات لمواجهة الأوضاع الإقتصادية المتغيرة، ومن ثم الحد من تواتر وقوع الأزمات وتخفيف حدتها. ويوفر الميثاق الجديد لشفافية المالية العامة معلومات مطلوبة للإدارة السليمة للمالية العامة وصنع القرار في ثلاث مجالات، وهي: إعداد تقارير المالية العامة، والتنبؤ بالميزانية والمالية العامة، وتحليل مخاطر المالية العامة وإدارتها.² حيث تساعد الشفافية على الحفاظ على المال العام وحمايته من الفساد، فحرية المعلومات في الإدارة تؤثر بشكل فعال في الحد من الإستبدادية التي تتطلبها المعاملات المبنية على الفساد، بالإضافة إلى أن تكاليف زيادة الشفافية محدود مقارنة مع تكاليف الفساد الناتجة عن الغموض.

رابعا: الإستجابة: المؤسسات، حيث أن الحكم الراشد يقوم على مؤسسات (إقتصادية، سياسية إجتماعية... حكومية وغير حكومية) والعمليات موجهة لخدمة جميع المعنيين بها (أي الصالح العام أو كل الأطراف أصحاب المصلحة) في زمن محدد ومقبول؛

خامسا: الرؤية الإستراتيجية: ولأن هناك العديد من الجهات الفاعلة والعديد من وجهات النظر ومجتمع معين، ويتطلب الحكم الرشيد الوساطة بين المصالح المختلفة في المجتمع، من أجل التوصل إلى توافق واسع حول ما هو في صالح المجتمع بأكمله، وكيف يمكن تحقيق ذلك. وهو يتطلب أيضا منظورا عريضا، وطويل الأجل بشأن ما هو مطلوب للتنمية البشرية المستدامة وكيفية تحقيق أهداف هذه التنمية. ولا يمكن أن ينتج ذلك إلا عن فهم السياقات التاريخية والثقافية والإجتماعية لمجتمع أو مجتمع معين؛

سادسا: الشمولية والإنصاف: تحقيق مجتمع الرفاه، يتوقف على التأكد بان جميع أعضائه يشعرون بأن لهم مصلحة مشتركة، وهذا يتطلب تمكين الفئات الأكثر ضعفا من المساهمة في تحسين ظروفهم المعيشية على قاعدة العدالة والمساواة.

¹ -Gerge Kopits and Jon Craig, **Transparency in Government**, , Operational Paper, N°= 158, International Monetary Fund, Washington,DC, 1998.

² - صندوق النقد الدولي، النمو القابل للإستمرار، مرجع سابق، ص : 38.

سابعاً: الفعالية والكفاءة: الحكم الراشد يُعنى بفعالية وكفاءة العمليات والمؤسسات التي تسعى إلى تلبية إحتياجات المجتمع، وضمان الإستفادة القصوى من الموارد المتاحة، من خلال الإستغلال الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية، دون الإضرار بالبيئة؛

ثامناً: المساءلة: هي مطلب أساسي في الحكم الراشد، تتضمن في سياقها المسؤولية على القرارات والإجراءات المتخذة والمساءلة لا يمكن تجسيدها إلا من خلال قاعدة الشفافية وحكم القانون.

أما مؤشرات الحكم الراشد فيمكن مناقشتها من خلال ما يلي :

على الرغم من الإجماع على صعوبة قياس الحكم الراشد، والإقرار بصعوبة عكس مضمونه من خلال مؤشرات قابلة للقياس بسبب مشاكل فنية وتقنية مرتبطة بمكوناته أساساً وطبيعة النظام القائم في ظل حركة العولمة والإنتحاح التي أدت إلى تداخل مجالات إدارة القضايا، والمشاكل المطروحة بين المستوى المحلي والدولي، إلا أن هناك مساهمات هامة في هذا الشأن.

أشار البنك الدولي إلى أنه من الصعب حصر مفهوم إدارة الحكم المعقد والمتشابك في بضعة مقاييس تجريبية على الرغم من الجهود المبذولة لتحديد أبعاد الحكم الجيد الأساسية، التي تتراوح بين حكم القانون ومحاربة الفساد وفعالية القطاع العام، وصولاً إلى قدرة المواطنين على التعبير والديمقراطية، إلا أن العديد من هذه المقاييس تعتمد على رؤيا وآراء المقيمين مما يفقدها الموضوعية، إضافة إلى ندرة المعلومات والبيانات حول نوعية الحكم في كثير من البلدان مما يحول دون قياس الحكم بشكل تجريبي. وبرغم هذه الصعوبات والعراقيل، إلا أنه يقدم مجموعة من المؤشرات، يمكن إعتبارها مرجعية للقياس النوعي للحكم الراشد، حيث¹:

أ - مؤشر مستويات الدخل الوطني المنعكس على مستويات الدخل الفردي: إن نوعية الحكم في بلدان عديدة ترتفع بإرتفاع الدخل، - من المهم إدارك أن المداخل المرتفعة لا تقود بالضرورة إلى حكم أفضل، كما أن ضعف المداخل ليس شرطاً كافياً لإنتشار الفساد ورداءة الحكم - وهي قاعدة يتخللها الإستثناء، تتجلى في كل الدراسات التي أنجزت حول إدارة الحكم، والتي تأخذ بعين الإعتبار التباين في الدخل؛

ب - مؤشر نوعية الإدارة في القطاع العام: يقيس فعالية البيروقراطية وكفاءتها، حكم القانون، حماية حقوق الملكية مستوى الفساد، نوعية التنظيمات وآليات المساءلة الداخلية؛

ت - مؤشر المساءلة العامة: يقيس مدى انفتاح المؤسسات السياسية ومستوى المشاركة، إحتزام الحريات العامة، شفافية الحكومة وحرية الصحافة.

ث - مؤشر مناخ الأعمال: يعبر هذا المؤشر عن نوعية الأداء الإقتصادي، فإدارة الحكم تساهم في رسم السياسات وتطبيقها، وهذه السياسات تحدد بدورها وجود مناخ أعمال سليم وجاذب للإستثمار ومستوى الإنتاج من عدمه، كما أن التجارة تتفاعل مع الحوافز والكلفة والقيود المفروضة عليها وهذه العوامل مجتمعة تشكل ما يصطلح عليه ب(مناخ

¹ - البنك الدولي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمنية والمساءلة، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مرجع سابق ص- 31 - 44 .

الأعمال أو مناخ الإستثمار) والمطلوب من الحكومات رسم سياسات جيدة وتطبيق جيد لهذه السياسات، وبالتالي توفير مناخ إداري جيد للأعمال يؤثر إيجابيا على نوعية وفعالية الإستثمارات القائمة وينعكس إيجابيا على النمو؛

ج - مؤشر نوعية الخدمات والسلع العامة: يقيس مستوى ونوعية الخدمات العامة، ومستوى ودرجة التضمينية والتمكين لهذه الخدمات على أساس من المساواة والعدل والإنصاف وتكافؤ الفرص، تشمل خدمات التعليم، والصحة، والسكن والأشغال العمومية، كشقق وتعبيد الطرقات وبناء الجسور...؛ إن كمية ونوعية الخدمات العامة تعتمد على التفاعل الإيجابي بين صانعي السياسات والمواطنين المستفيدين من هذه الخدمات كزبائن، وعلى درجة ومستوى الرقابة والمساءلة والشفافية المنتجة للجزء (التنافسية) ومستوى ودرجة النزاهة والأمانة في إدارة الممتلكات العامة.

ح - مؤشر مستوى النمو الإقتصادي المستقر، الإستقرار الإجتماعي والتنمية البشرية: يقيس مستوى التشغيل وسوق العمل، درجة النمو والترقي الإجتماعي، مستويات التنمية الإنسانية المستدامة ونوعية السياسات الإقتصادية والإجتماعية المناسبة ودرجة الإستجابة.

في تقرير التنمية الإسانية لسنة 2002 تم معالجة قياس الحكم الراش إنطلاقا من الحرية والعناصر الأساسية للرفاه ففي مجموعة من الأوراق المنشورة يشير 'كاوفمان' وآخرون 1999 إلى طريقة لبناء مؤشرات تجميعية للحكم الراشد إستنادا إلى مجموعة واسعة من البيانات تم جمعها من 13 وكالة متخصصة تراقب جوانب متنوعة من مؤسسات الحكم وتغطي ما بين 155 و173 بلد، ويوصف الحكم الراشد على أنه التقاليد والمؤسسات التي تمارس بواسطتها السلطة في بلد معين فإن أهم جوانب الحكم الراشد تحدد ضمن¹:

أ - العملية التي يتم بواسطتها اختيار الحكومات، ومراقبة استبدالها: وتضم عملية الحكم فئتين وهما:

- التمثيل (الصوت) والمساءلة: تشمل عددا من المؤشرات تقيس جوانب عدة من العملية السياسية والحريات

المدنية والحقوق السياسية وحرية الإعلام، ومن ثم ف إن هذه الفئة تقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في

إختيار الحكومات ومراقبة أداء السلطة ومساءلتها؛

- الإستقرار والعنف السياسي: تجمع هذه الفئة بين عدة مؤشرات تقيس مدى الشعور بإمكانية تقويض

الإستقرار وإسقاط الحكومات بطريقة غير دستورية وعنفية.

ب - قدرة الحكومة على صياغة السياسات السليمة، وتنفيذها بفعالية: وتضم فئتين، هما:

-فعالية الحكومة: تجمع فئة فعالية الحكومة مؤشرات تقيس نوعية الخدمة العامة، ونوعية البيروقراطية وكفاءة

الموظفين المدنيين، وإستقلال الإدارة المدنية عن الضغوط السياسية، ومصداقية الحكومة في إلتزامها بالسياسات؛

-عبء الضبط: تشمل فئة عبء الضبط متغيرات تقيس مقدر التشوهات المفروضة من جانب الحكومة على

هيئات سياسة متعددة.

¹ - برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإسانية العربية، 2002، مرجع سابق، ص: 106.

- Daniel Kaufmann, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi, **The Worldwide Governance Indicators Methodology and Analytical Issues**, Policy Research Working Paper 5430, The World Bank Development, Research Group Macroeconomics and Growth Team, September 2010, P:04.

ت احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعل الإقتصادي، والإجتماعي: وتضم:

- حكم القانون: تضم فئة حكم القانون مؤشرات تقيس مدى شعور المواطنين بالثقة في القواعد التي صاغها المجتمع، ومدى إلتزامهم بهذه القواعد، بالإعتماد على مؤشرات: مدى شيوع الجريمة وكفاءة القضاء، وإمكانية توقع إجراءاته وأحكامه ومقدار الوفاء بالعقود والتعهدات؛

- فئة الكسب غير المشروع: تقيس ما يلاحظه الناس أو يشعرون به من فساد، بمعنى ممارسة السلطة العامة من أجل الكسب الخاص، وفي هذا السياق فإن مؤسسة الشفافية الدولية تشير إلى أساسيات إستئصال الفساد، والتي تتمثل في¹:

- رقابة وإشراف قوي من البرلمان؛
- قضاء قوي ومستقل؛
- قانون نافذ يمنع تعارض المصالح ويمنع إستخدام المؤسسات لتحقيق منافع خاصة؛
- تطبيق صارم وفاعل للقانون على الجميع دون تمييز وتحيز؛
- تضمين اجراءات مكافحة الفساد في صنع القرارات العامة؛
- توسيع نطاق مساءلة الجهات العامة، امام الشعب؛
- شفافية الميزانية العامة؛
- الغعلام المستقل؛
- مجتمع مدني حيوي، شفافية الحصول على المعلومات.

4- الإطار العام لإرتباط الحكم الراشد بإدارة السياسات الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة

إن إرتباط الحكم الراشد بإرساء التنمية المستدامة يتجسد ضمن مجال عقم الفكر الإقتصادي عن تفسير عدم الإقتزان في كثير من حالات بين تحسن مستوى المعيشة والعدالة الإجتماعية للأفراد والنمو الإقتصادي المحقق على الرغم من الجهود المتواصلة في إستجابة النمو الإقتصادي لسمة الإستدامة، أما على مستوى الإقتصاديات الريفية فإن علاقة الإرتباك تأخذ بعدا آخر وهو إقتزان وفرة الموارد - مورد إستراتيجي- مع ضعف معدلات النمو الإقتصادي وما يرافق ذلك من مظاهر للفقر وعدم المساواة ولعنة الفساد.

وقد إشملت صياغة أهداف الألفية الإنمائية على أهمية توفر الحكم الراشد لبلوغ الأهداف المسطرة، حيث إعتبرت أن " القيم الأساسية لحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الديمقراطي ... بإعتبارها أساسية في تحديد حياة كريمة لجميع البشر، وكإطار تمكيني للجهود المبذولة من أجل توسيع فوائد التقدم البشري للجميع... " ². أما أهداف

¹ - السيد فيصل عبد الله الزنكوي، تقرير مدركات الفساد، 2014.

https://www.mof.gov.kw/MOFDesicions/MOFPublish/PDF/std_Ekonomi_2014_11.pdf (25/11/2017).

² - **Accelerating Achievement of the MDGs by Ways and Means of Economic and Social Rights**, UNDP, 2012.

التنمية المستدامة لما بعد سنة 2015 فقد خضعت في تصميمها لمراعاة مقومات الحكم الراشد لاسيما التركيز على المشاركة لكل الأطراف أصحاب المصلحة في تصميمها وتنفيذها - أنظر أهداف التنمية المستدامة في الفصل الثاني من الدراسة- وبالنظر إلى أهمية الحكم الراشد لإسراء التنمية المستدامة، فإن التحول وتوسيع الأهداف المرتبطة بهذا النموذج سيتطلب نهجا جديدا في مجموعة من مجالات الحكم، لعل أهمها:

أ - التخطيط على المدى الطويل: ذلك أن جوهر التنمية المستدامة قائم على تلبية إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية إحتياجاتها، وبالتالي فإنه من الضروري إنشاء مؤسسات قادرة على تعزيز الإنصاف بين الأجيال، ذلك أن معظم المؤسسات القائمة ولاسيما في الإقتصاديات الريفية تتبنى نهج قصير الأجل - عادة ما تكون سياسات ترقية لا تهدف إلى الإصلاح بقدر ما تهدف إلى تهدئة الأوضاع وتحقيق إستقرار غير مستدام بسبب طبيعة الإقتصاد السياسي للإقتصاديات الريفية- وهو ما يجعل التقدم إزاء إرساء التنمية المستدامة ذو حوافز ضعيفة؛

ب - دمج الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة: يركز هذا العنصر على عدم التعارض في أهداف السياسات المصممة بين تلك الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، أي ضمان التوازن بين إحتياجات حماية البيئة والتنمية ورفاه البشر، وهو يمثل التحدي القائم أمام المؤسسات وعمليات التصميم للسياسات والتخطيط في مختلف البلدان؛

ت - الإبتكار والتعاون: إن النهج الهرمي الذي تعتمده الحكومات غير مناسب للتحديات المعقدة التي تواجهها التنمية المستدامة، فعلى سبيل المثال التطور الهائل نسبيا في إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في البلدان النامية عموما والريفية خصوصا يتيح المجال لأشكال جديدة من مشاركة المواطنين والدولة والقطاع الخاص، وأشكال جديدة من الرصد والتقييم، وهو ما يفرض أعباء كبيرة على قدرة القطاع العام على الإبتكار والتعاون مع الأطراف أصحاب المصلحة وهو ما تفتقر إليه الحكومات المشار إليها¹.

فالحكم الراشد يجسد البيئة السليمة لإرساء التنمية المستدامة، وقد أشار في هذا الصدد ' لاندرونا سوس' مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في واشنطن إلى أن: " التنمية وإعادة البناء لن تعمل بصورة جيدة دون حكم صالح ورشيد" حيث أن الإدارة الفعالة التي تتوقع وتستجيب لإحتياجات المواطنين، وتطور التحديات الإنمائية ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة، فالإدارة الفعالة تمكن من جمع الإيرادات بنزاهة وأمانة وتخصيص الأموال العامة وإستثمارها بحكمة وإدارة السلع العامة ومختلف الموارد الطبيعية المتاحة بما فيها الأراضي لصالح الجميع، أي دفع التنمية إلى خلق ما يعرف بالحلقة الفاضلة، وكمثال على ذلك ما يحدث في سنغافورة.

كما أن الحكم الراشد شرط أساسي لإرساء القدرة المتكاملة على صنع السياسات اللازمة لدفع التنمية المستدامة، فإستجابة التنمية المستدامة للتحديات المعقدة والمتشابكة التي تواجهها البلدان اليوم تتطلب وضع السياسات التي تنظر إلى النمو الإقتصادي، والحد من الفقر، والتنمية الإجتماعية، والإنصاف والإستدامة، لا كأهداف متنافسة يتم تداولها ضد بعضها البعض، بل كأهداف مترابطة، ولتحقيق مجموعة واسعة من السياسات التي تتحرك في نفس الإتجاه

¹ - PNUD, **Governance for Sustainable Development Integrating Governance in the Post-2015 Development Framework**, Discussion Paper, March 2014, P – P: 9- 10. <http://www.undp.org> (11/12/2017).

يجب أن تكون الحكومات قادرة على فهم وتسخير الروابط الممكنة، فعلى سبيل المثال: الحد من التدهور البيئي يمكن أن يخلق فرص عمل ويساعد على التخفيف من وطأة الفقر. وأيضاً يمكن أن تؤدي البيئة المتدهورة إلى تقويض الصحة الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما على المدى الطويل. ويجب أيضاً تصميم أطر السياسات والأطر التنظيمية لجذب وإستخدام التمويل والتكنولوجيات الجديدة بطرائق تولد الإستدامة وتلبي إحتياجات المواطنين، بمن فيهم أشد الناس فقراً وضعفاً، ويؤدي تحقيق ذلك إلى تعزيز مساعي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

كما أن الحكم الرشيد مهم لإرساء التنمية المستدامة، لأنه يحمل مفتاح بناء مجتمعات مستقرة وآمنة، لتحقيق النمو الشامل داخل الحدود الممكنة لكوكب الأرض على المدى الطويل فالمؤسسات الحاكمة العادلة والموثوق بها والخاضعة للمساءلة تبني الثقة بين الناس والحكومة. ويجب أن تكون هذه المؤسسات خالية من الفساد، ومن المهم أيضاً إشراك المواطنين ومشاركتهم بصورة هادفة في صياغة القرارات التي تؤثر عليهم، كما هو الحال بالنسبة لوجود مؤسسات مستقلة يمكنها مساءلة الحكومة¹. فالحكم الرشيد يعزز التنمية المستدامة من خلال تفعيل الشفافية والفعالية وسيادة القانون في المؤسسات العامة على جميع المستويات، بالإضافة إلى ذلك فالحكم الرشيد يسمح بالإدارة الفعالة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية من أجل تحقيق التنمية العادلة والمستدامة.

ويمكن تلخيص العلاقة التي تربط بين الحكم الرشيد وإرساء التنمية المستدامة في أربع عمليات والتي تدعى دورة إدارة الحكم، وهي: عملية توزيع وتخصيص الموارد، وعملية بلورة السياسات والبرامج، وعملية تطبيق تلك السياسات وأخيراً عملية توزيع الدخل، وهي عمليات مكاملة لبعضها، ففي البداية ينبغي التوزيع الكفء للموارد المتاحة والمتمثلة في مدخلات التنمية (بشرية، طبيعية، مالية، تكنولوجيا...) ويعد هذا الأمر مهماً جداً في إحداث تنمية مستقبلية، لأن السياسات المنتهجة فيما بعد سوف تبني على أساس هذا التوزيع، وأي إخلال في التوزيع سيؤثر سلباً على الأهداف المرجو تحقيقها، أما بلورة ورسم السياسات والبرامج والتي ينبغي أن تبتعد عن كل أشكال الفساد وعدم الكفاءة لما يؤديه من تقويض لعملية التنمية وإضعاف للجهود الهادفة لمحاربة الفقر ، لهذا ينبغي أن تتصف المؤسسات المسؤولة عن وضع البرامج والسياسات التنموية بالشفافية والوضوح، و أن يكون المسؤولين فيها مستعدون للمساءلة في حالة إخفاق السياسات المصممة والبرامج المسطرة في تحقيق الأهداف المنشودة، كما ينبغي أن تخضع للقوانين واللوائح في تسييرها وأعمالها، وأن تشرك كل أطراف الحكم (الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص والمجتمع المدني) في تصميم السياسات وتحديد الأهداف ووضعها موضع التنفيذ حتى وإن اختلفت هذه المشاركة من قطاع لآخر حسب النظام السياسي والاقتصادي المطبق في الدولة، لتأتي العملية الثالثة والتي تُعنى بتطبيق تلك السياسات والبرامج التي تم وضعها، وتأثير كيفية التطبيق على مخرجات التنمية من سلع وخدمات وغيرها، والتي يعتمد حجمها وكميتها وجودتها على التطبيق السليم للسياسات والبرامج ووضعها موضع الصحيح. أما العملية الأخيرة فهي عبارة عن نتيجة للعمليات السابقة والمتمثلة في التوزيع العادل لمخرجات التنمية على أفراد المجتمع بطريقة تضمن حقوق كل الأفراد وتلبي إحتياجاتهم، وهو ما يفتح المجال

¹ -Helen Clark, The Importance of Governance for Sustainable Development, Institute of Southeast Asian Studies, Singapore. <http://www.undp.org/content/undp/en/home/presscenter/speeches/2012/03/13/the-importance-of-governance-for-sustainable-development.html> (11/12/2017).

للانتقال إلى معالجة أهمية السياسات الاقتصادية ضمن هذه العملية ولاسيما السياسة المالية ، والتي تلعب دورا حاسما من خلال سياسات الإنفاق العام، حيث أن إختلال دورة الحكم الراشد على مستوى الإقتصاديات الريفية جعل السياسات الإقتصادية لا تعدو كونها سياسات توزيع الريع في إطار نظام فقوي لا يخدم فلسفة التنمية المستدامة¹.

عليه ينطلق نقاش الإرتباط بين الحكم الراشد وإدارة السياسات الإقتصادية لتحقيق وإرساء التنمية المستدامة خاصة على مستوى الدول الريفية من فكرة جوهرية تم التأكيد عليها سابقا، وهي توفر البيئة الملائمة لصياغة السياسات الإقتصادية السليمة، وقد شددت المؤسسات لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على التحفيز وبقوة على مبادئ الحكم الراشد كأساس للتنمية لصياغة السياسات الإقتصادية السليمة والملائمة ذلك أن الحكم الراشد يتضمن في إطار البعد السياسي أو ما يعرف بالرشادة السياسة ضرورة تفعيل الديمقراطية كأساس للإنتقال التنموي، وتوفر الرشادة الإدارية أو الرشادة في الإدارة العامة من خلال إرساء الفعالية في إدارة وتسيير القطاع العام، تفعيل طرائق إسناد الوظائف، وبعث بيئة قانونية قابلة لتحقيق التنمية وتفعيل الإعلام والإتصال والشفافية²، وفيما يلي يمكن معالجة محاور النقاش الأساسية لإرتباط الحكم الراشد بإرساء التنمية المستدامة.

أولا: تدارك ضعف البنية المؤسسية: إن سيادة القانون ووجود مؤسسات فعالة، قوية وتشاركية وخاضعة للمساءلة لها أهمية قصوى في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في إطار تأكيد ريو + 20 " المستقبل الذي نصبو إليه" وإعترافه بالصلة الوثيقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة ضمن الفقرة العاشرة، كما أن الخطة المتعلقة بالتنمية المستدامة لما بعد 2015 قدمت مزيدا من التفصيل بهذا الشأن، حيث تم دعوة جميع البلدان إلى الإعتراف بالحاجة إلى مؤسسات سريعة الإستجابة وشرعية وديمقراطية على جميع المستويات³ لتحقيق التنمية المستدامة. بل إنه لن يتحقق تقدم ملموس ومستدام في جميع أهداف التنمية المستدامة إلا في البلدان التي تتوفر فيها ظروف تمكينية كافية، مثل المؤسسات الشفافة والتشاركية والخاضعة للمساءلة التي تحكمها سيادة القانون والقدرة على التنبؤ في الأطر القانونية والتنظيمية ، بما في ذلك وضوح وحفظ حقوق الملكية، جودة الإدارة العامة والخدمات والنظام القضائي الفعال⁴.

كما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر سنة 2002 عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أن تدني المؤسسات - في العالم العربي على وجه التحديد مع التركيز على الدول الريفية - عن المتوسطات العالمية وبخاصة في مجالات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات وتلك المتصلة بالحد من الكسب غير المشروع وبنوعية الحكم كالتمثيل والمساءلة تفسر التراجع في تحقيق التنمية المستدامة. ذلك أن البناء المؤسساتي يمثل قواعد اللعبة في مجتمع معين والقيود الموضوعية لتشكيل التفاعل الإنساني، وبالتالي فهي تشكل حوافز للتبادل السياسي أو الإجتماعي أو الإقتصادي بين أفراد المجتمع، فالتغيير المؤسسي يشكل الطريقة التي يتطور بها المجتمع عبر الزمن، وتؤثر المؤسسات على أداء الإقتصاد

¹ - شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام و الحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر (2000-2010) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص-ص: 36-37. (غير منشورة)

² - PNUD, Rapport sur le développement humain durable , Op_Cit, P 10 .

³ - Friends of Governance for Sustainable, **Governance for Sustainable Development: Ideas for the Post 2015 Agenda**, Published by New World Frontiers, July 2015, P: 08.

⁴ -united states council for international business (USCIB), Good Governance & the Rule of Law: Business Priorities for the U.N. Sustainable Development Goals, January 2015. <http://www.uscib.org> (21/01/2018)

من خلال التأثير على كلفة الأداء والإنتاج، ومن ثم التأثير على رفاه الأفراد من خلال ما أطلق عليه 'سين' 1991 ضمانات الشفافية¹.

ثانياً: الإستثمار في الراس المال البشري: حيث أن مساهمة رأس المال الإجتماعي والثقافي في تحقيق التنمية المستدامة مرهون بمدى فعالية الشبكات الفاعلة لرأس المال الإجتماعي ومدى إستجابة ما يعرف بمثلث الحوكمة (القطاع العام القطاع الخاص، والمجتمع المدني) على نحو الذي يحقق تغير إيجابي على مستوى الإقتصاد.

ثالثاً: كفاءة التخصيص والتوزيع عبر تفعيل المساءلة والشفافية والتمكين: فالحكم الرشيد جوهره الإدارة الجيدة لموارد الدولة المختلفة أي حسن إستغلالها وتديبرها، وفي هذا الإطار يلعب الحكم الرشيد دوراً هاماً في تحقيق التنمية من خلال الزيادة من فاعلية الموارد المحلية والمساعدات والتشجع على إستخدامها بشكل أفضل. فالمنخ الذي يهيئه وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساءلة العامة وتتسم بالشفافية والوضوح يسهم في ضمان أن الأموال العامة بما فيها أموال المساعدات بما فيها أموال المساعدات لن يساء إستخدامها، وبالتالي يؤدي هذا إلى إستخداماً أكثر كفاءة وفعالية للموارد العامة ما يحقق مزيد من التنمية مقابل تلك الأموال².

5 - الحكم الرشيد والأبعاد الأساسية لنموذج التنمية المستدامة

5 4 - الحكم الرشيد والبعد الإقتصادي للتنمية المستدامة : المناقشة عبرمدخل القضاء على الفساد

الفساد عَرَضٌ من الأعراض الدالة على خلل في إدارة الدولة، ذلك أن المؤسسات التي أنشئت لتنظيم العلاقات بين المواطنين والدولة تسخر بدلا من ذلك في الثراء الشخصي للمسؤولين الحكوميين وفي توفير الإمتيازات للفاستدين³. وقد عولج هذا المصطلح من قبل العديد من المؤسسات الدولية ذات الصلة بإرساء التنمية المستدامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إذ يقر البنك الدولي بأن الفساد هو: " إساءة إستعمال الوظيفة العامة من أجل الكسب الخاص"، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة أو إبتزاز لتسهيل عقد أو الحصول على مناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أعمال خاصة بتقديم رشواى للإستفادة من سياسات أو إجراءات (قد تكون مقوضة لأهداف التنمية) للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق إستعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب (بعيدا عن معيار الكفاءة والتخصيص للمورد البشري) أو سرقة أموال الدولة مباشرة⁴. والفساد يتسع ليشمل هدر الموارد وسوء تخصيصها خارج أجندة التنمية الموجهة لتعزيز الرفاه البشري واستهداف الفئات الأضعف والأكثر فقرا، ولا يقتصر الفساد على القطاع العام، بل إن إعتبار القطاع

¹ - تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، مرجع سابق، ص: 106.

² - شعبان فرج، مرجع سابق، ص: 38.

³ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد والحكم الرشيد، ورقة مناقشة رقم 03، مكتب السياسات الإنمائية، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، نيويورك، 1997، ص: 8.

⁴ <http://www.pogar.org> (21/01/2018)

⁴ - محمد عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعايره، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، نوفمبر 2004، ص: 34 - 35.

الخاص شريك في التنمية فإنه أيضا معني بالفساد، ويعتبر الفساد السياسي خاصة على مستوى الإقتصاديات الريفية بمثابة الحلقة المغذية لظهور وانتشار باقي أنواع الفساد بما فيها الفساد الإقتصادي والفساد الإداري...
كما عرف الفساد من قبل مؤسسة الشفافية الدولية على أنه: " عمل يتضمن سوء إستخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه او جماعته، وبشكل عام، وبالنتيجة فإن الفساد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة"¹.

ومن بين الأشكال الأكثر شيوعاً للفساد، الرشوة، وتزوير الانتخابات وصفقات العقود المشبوهة مع الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في قطاع الموارد الطبيعية، وتحويلات الأموال غير المشروعة إلى خارج الدول² ويعتبر الفساد بمختلف أبعاده أحد مقوضات التنمية المستدامة ، حيث أنه يتخذ أشكالا عديدة يمكنها أن تشوه توزيع الموارد وأداء الحكومة، لاسيما على مستوى الإقتصاديات الريفية، ويمكن التفصيل في الأثر المنجر عن سيادة الفساد على أجندة تحقيق التنمية المستدامة، من خلال ما يلي:

أولاً: دور الفساد في تقويض البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة، فأهم الآثار الإقتصادية المترتبة عن الفساد، تتمثل في: أ - تراجع معدلات النمو المحققة، حيث يؤدي الفساد إلى آثار سلبية على معدلات الإستثمار الأجنبي والمحلي، وبالتالي تراجع الطلب الكلي، ومن ثم تراجع معدلات النمو المحققة، وذلك بسبب سيادة بيئة أو مناخ غير جاذب للإستثمار (في أحد الدراسات للمنتدى الإقتصادي العالمي، تشير الأدلة إلى أن تكلفة الإستثمار تزداد بحوالي 20% جراء الأضرار للإستجابة إلى متغيرات بيئة الفساد، مثل: الرشوة...، وهو ما ينتهي غالبا بإنسحاب الإستثمارات والبحث عن مناخ أفضل تنخفض فيه نسب الفساد³، كما أن الفساد يضعف فعالية السياسات الإقتصادية المصممة لدعم الإستثمار والنمو الإقتصادي، كما يضعف الأثر المترتب عنها) وبالتالي فالحكم الراشد مرتبط بالنمو الإقتصادي، وهو ما أكدته البنك الدولي ضمن الدراسات التي أجراها، حيث أقر العلاقة بين الحكم الراشد وإرتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني بما يخلقه من مناخ جيد للإستثمار، وضمان الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة مما يضمن تحقيق الرفاهية الإقتصادية. وإعتبر البنك الدولي أن تحسين الحوكمة هو أمر ضروري لتمكين الإستثمارات العامة من مساندة نمو الدخل، و إستقطاب الإستثمارات الخاصة في مجالات ، مثل: الخدمات والصناعات التحويلية التي تعتبر قوى رئيسية محركة لنمو الدخل وخلق الوظائف. ومن الضروري أيضا تحسين المؤسسات الحكومية لتعزيز القدرة على إبداء الرأي (الصوت المسموع) والمساءلة بإعتباره شرط ضروري لتحقيق النمو الإقتصادي وكفاءة إستخدام الموارد⁴. وذلك يتحقق عبر تقليص دائرة الفساد، حيث أن هذا الأخير يعتبر عقبة أمام التنمية الإقتصادية، وعلى الرغم من صعوبة العثور على أدلة قوية على أن الفساد في مقابل كفاءة الحكومة له أثر سلبي كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد* لكن هذا لا ينكر وجود الإرتباط السلبي

¹ - نعيم ابراهيم الظاهر، إدارة الفساد: دراسة مقارنة بالادارة النظيفة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013، ص: 09.

² - الفساد يضعف سبل العيش في غرب أفريقيا. <http://www.irinnews.org> (30/01/2018)

³ - مني فريد، الفساد رؤية نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، مطابع الأهرام، مصر ، 2006، ص: 226.

⁴ - آخر التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، سبتمبر 2011.

* see , e.g : Aidt, Toke S , Corruption, Institutions and Economic Development, Oxford Review of Economic Policy 2009.

القوي مع عدم وضوح إتجاه السببية، بل هناك جملة من الأعمال البحثية، مثل: Murphy et al (1993), Ehrlich and (2007), Lambsdorff (1999), Lui، تقر بأن إتجاه السببية من الفساد المرتفع نحو الدخل المنخفض في حين أن فريق آخر مثل: (2002), Paldam (2000), Treisman يرون أن الإنتقال من وضعية الفساد المرتفع نحو المستويات المنخفضة من الفساد هي نتاج التنمية الإقتصادية، وفي داسة حديثة (Gundlach and Paldam (2009) ذات تحليل عميق لمتغيرات تاريخية ضمن رقعة جغرافية واسعة للبيانات المتعلقة بالنتائج المحلي الإجمالي للفرد وضحت أنه على المدى الطويل تكون مستويات التنمية المنخفضة سببا في الفساد المرتفع، وهو ما يوحي بأن العلاقة العكسية بين المستويات المرتفعة من الفساد وإخفاض الدخل القومي هي جزء من ديناميات التنمية في المدى القصير¹، بل إن دراسات متطرفة تعتبر أن الفساد يولد التنمية وتبني الباحثة في سياق هذه الأطروحة وجود علاقة عكسية وسلبية بين الفساد والتنمية، أي إعتبار الفساد أحد مقوضات التنمية بغض النظر عن إتجاه السببية نظرا لطبيعة الإقتصاديات المدروسة والمتمثلة في الإقتصاديات الريفية التي يتجذر فيها الفساد بسبب مجموع الخصائص والسمات التي تتفرد بها عن باقي الإقتصاديات تبعا لما تم معالجته سابقا، بل إن العلاقة السلبية والعكسية بين الفساد والتنمية الإقتصادية تعمم من خلال الإستدلال إلى العلاقة بين الفساد والتنمية المستدامة وذلك بعد تحليل علاقة الفساد بباقي المتغيرات المرتبطة برفاهية الانسان؛

ب يعتبر التهرب الضريب أحد المظاهر الأساسية لسيادة الفساد، وتتجسد خطورته من خلال تأثيره على الموازنة العامة مما يؤدي إلى تشويه بنيتها، وزيادة العجز (التأثير على سلامة السياسة الإقتصادية المصممة وخصوصا السياسة المالية سواءً بالنسبة للسياسة الإنفاقية أو السياسة الضريبية) وبالتالي زيادة مستوى الإعتماد على المساعدات الخارجية والاقتراض، وما لذلك من تبعات، وآثار تعيق مساعي تحقيق التنمية المستدامة عبر الوقوع في فخ المديونية. ومن ناحية أخرى فإن تشويه بنية الموازنة العامة، ينعكس في جانب النفاقات عبر توجيه هذه الأخيرة وتخصيصها بما يتعارض مع الكفاءة الإقتصادية ومساعي رفع معدلات العائد الإجتماعي؛

ت يعتبر الفساد أحد العوامل ذات التفاعل مزدوج الإتجاه مع الريع، إذ أن الفساد يجسد أحد المظاهر العامة المميزة للإقتصاد الريعي، على الجانب الآخر فإن الفساد يغذي ثقافة الريع عبر تشويه الحافز نحو العمل.

ثانيا: علاقة الفساد بالبعد الإجتماعي للتنمية: إن خفض حجم الأموال التي يتم خسارتها بسبب الفساد بنحو 50% سوف يوفر التمويل الكافي للتقدم إزاء تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة، والمتعلق بتحسين التعليم، البنية التحتية والخدمات الصحية والرعاية الإجتماعية، خدمات الصرف الصحي...²، وتقليل دائرة الفقر، حيث تشير الأدلة التجريبية

¹-Toke S. Aidt, **Corruption and Sustainable Development**, November 2010, P:02. (Chapter prepared for “**International Handbook on the Economics of Corruption, Volume 2.**” Susan Rose-Ackerman and Tina Søreide, eds., 2011 (Cheltenham UK: Edward Elgar). Critical comments from Stephane Straub, Susan Rose-Ackerman and from workshop participants at Yale are greatly appreciated. 2 Faculty of Economics, University of Cambridge) <http://www.econ.cam.ac.uk/research-files/repec/cam/pdf/cwpe1061.pdf> (12/02/2018).

² - الفساد يضعف سبل العيش في غرب أفريقيا، مرجع سابق.

إلى أن الفساد يدفع الفئة الأكثر ضعفا نحو الوقوع في براثن الفقر، ويضعف قدرة الدولة على إعادة توزيع الدخل، مما يؤدي إلى زيادة درجة عدم العدالة التوزيعية، وإتساع دائرة الفقر، وبصفة عامة التراجع في مؤشرات التنمية البشرية تبعاً لما سيتم التفصيل فيه.

في إطار نفس السياق فإن الحكم الراشد يزيد من فاعلية المساعدات، ويشجع على إستخدام الموارد المحلية بشكل أفضل، حيث تنقلص دائرة الفساد عبر سيادة مناخ يتمتع بوجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساءلة العامة تسهم في ضمان أن الأغلقة المالية للمساعدات لن تهدر أو يساء إستخدامها، بالتالي تحقيق مزيد من التنمية مقابل المساعدات الممنوحة، وبنفس الطريقة يضمن الحكم الراشد إستخدام أكثر كفاءة للموارد العامة المحلية (بصفة خاصة الموارد النفطية) وقد أكدت في هذا السياق أجنحة التنمية المستدامة على أن صلاح الحكم السياسي هو المطلب الأساسي لتخفيض الفقر إلى النصف في حدود عام 2015، وعليه فإن صلاح الحكم ومحاربة الفساد، والإلتزام المستديم ببناء الكفاءات والقدرات أمر اساسي، إذا ما أريد إجتهاد الفقر وتحقيق الإستدامة¹. ويتأتى هذا الحكم في إطار تحليل مسارات الإرتباط بين الفساد والفقر*.

5 2 - الحكم الراشد وعلاقته بالبعد الإجتماعي للتنمية المستدامة (إرساء التنمية البشرية المستدامة) *

من المهم أن تصمم مؤسسات الحكم على أساس تفاعل الأطراف الثلاث (الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني) كي تسهم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، عبر إيجاد الظروف السياسية والقانونية والإقتصادية والإجتماعية اللازمة لتحرير القدرات البشرية، وبالتالي تعزيز رفاه الأفراد من خلال القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وحماية البيئة والنهوض بالمرأة. ويعتبر القضاء على الفقر من أهم المحاور ضمن أجندة تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وفي هذا الصدد تجتمع الأدبيات الإقتصادية والأدلة التجريبية على أن تمكين الفقراء عبر إعتداد السياسات والبرامج التي توفر لهم القدرات وتعطيهم صوتاً في جميع القرارات المتعلقة بهم (يعتبر الإستثمار في رأس المال البشري ضروري للقضاء على فقر الإنسان في حين أن رأس المال المادي ضروري للتعبير عن قدرات الانسان) دون سلوك منهج تولي الدولة مهمة إنتاج السلع الإقتصادية والخدمات، بل إن المطلوب هو توافر أصناف رأس المال المختلفة من خلال إجراءات العدالة في التوزيع، كما أن المجتمع المدني يجسد الفاعل الإجتماعي الأهم لتمكين الفقراء في إطار رفع القيود عن تكوين مؤسساته ودعم قدرته في المساهمة الفاعلة في مكافحة الفقر².

إن الحكومة - التمكينية - التي تمكن الناس هي غاية ووسيلة، فعلى سبيل المثال، الديمقراطية هي المفتاح لتمكين المواطنين من ممارسة حريتهم في الإختيار ومنحهم حق المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم والثروة. والديمقراطية

¹ - قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص: 306.

* انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد والحكم الرشيد، مرجع سابق.

* يمكن الإطلاع على النتائج التجريبية للعلاقة بين التنمية البشرية والحكم الرشيد والمطبقة على مجموعة واسعة من الدول العربية ضمن دراسة :

Governance-adjusted Human Development Index The case for a broader index and its implications for Arab States

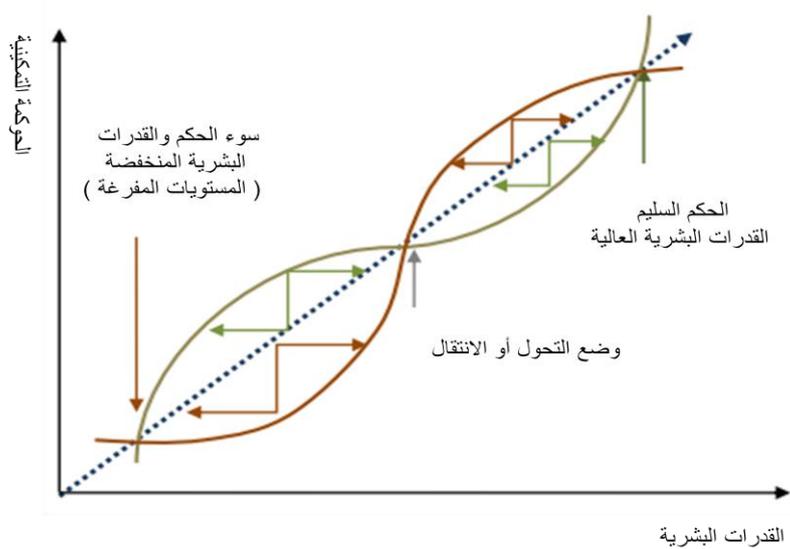
الدراسة متاحة على الرابط الإلكتروني :

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/governance-adjusted_humandevlopment-index-english.pdf (12/02/2018).

² - برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، مرجع سابق، ص : 103.

الحقيقية، بدورها، لا تتحقق إلا عندما يتم تمكين المواطنين، ولذلك فإن الحوكمة الموازية تدمج مفهومي حرية الإنسان والعدالة الإجتماعية كقدرات جوهرية ومؤثرة في إطار التنمية البشرية (ضمن مؤشرات إدارة الحكم تبعا لرؤية البنك الدولي يكون مؤشر التنمية الإجتماعية كأحد المحاور الكبرى ضمن مؤشرات إدارة الحكم الجيد إذ يتضمن التنمية البشرية والتوزيع العادل للدخل*). وكما ورد ضمن تقارير التنمية البشرية، فإن "التنمية البشرية غير كاملة دون حرية الإنسان" ولذلك ينبغي لأي مؤشر للتنمية البشرية أن يعطي وزنا كافيا لحرية الإنسان في السعي إلى تحقيق أهداف مادية وإجتماعية¹.

الشكل رقم: 3-6: العلاقة بين الحوكمة التمكينية والقدرات البشرية



Source : Khalid Abu-Ismaïl ,Aljaz Kuncic, Niranjan Sarangi, Op-Cit , P: 3.

ضمن هذا الشكل يمثل المنحنيان (على شكل حرف S وعكس شكل S) مسارين بديلين يمكن من خلالهما لأي بلد أن يعتمد نظاما موازيا للحكومة مع تعزيز القدرات البشرية الأخرى. ويبين المنحنى على شكل حرف S تأثير القدرات البشرية على الإنجازات في مجال الحكم. ويشير ذلك إلى أنه في المستويات المنخفضة جدا من القدرات البشرية فإن تحسين هذه القدرات له تأثير محدود على الحوكمة، فعلى سبيل المثال: إذا كانت نسبة كبيرة من سكان بلد ما تفتقر إلى التعليم، فإن زيادة الوحدة في معدل التحصيل التعليمي لن يكون لها تأثير حاسم على تحسين الحكم. ومع نمو القدرات البشرية، يزداد هذا التأثير تدريجيا؛ فإن البلد لا بد أن يصل إلى نقطة معينة يمكن بعدها أن يكون من الصعب زيادة تحسين الحكم. ويمثل المنحنى العكسي على شكل حرف S تأثير الحوكمة على الإنجازات في القدرات البشرية. فعندما تكون الحوكمة ضعيفة جدا، من غير المرجح أن يكون لزيادة الوحدة في مستواها أثر كبير على زيادة القدرات البشرية. ومع تحسن الحوكمة، يصبح تأثيرها على القدرات البشرية أكثر أهمية، حتى نقطة معينة. ويمكن أن يشار إلى

*for more information look at: Jeff Huther and Anwar Shah, **Applying a Simple Measure of Good Governance to the Debate on Fiscal Decentralization**, World Bank Publication. <http://siteresources.worldbank.org/INTWBIGOVANTCOR/Resources/wps1894.pdf> (12/02/2018).

¹ - Khalid Abu-Ismaïl Aljaz Kuncic Niranjan Sarangi , **Governance-adjusted Human Development Index The case for a broader index and its implications for Arab States**, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), United Nations Beirut- , Lebanon 2016 P : 3.

الطرف العلوي من الرسم التوضيحي بأنه "المستويات الفاضلة" حيث تتعايش القدرات البشرية العالية مع الإنجازات العالية في الحكم، كما هو الحال في بلدان الشمال الأوروبي. وفي هذه المستويات المرتفعة، يصبح من الصعب زيادة تحسين الإدارة أو القدرات البشرية الأخرى. ويمكن الإشارة إلى الطرف السفلي من الرسم التوضيحي باسم "المستويات المفرغة" التي تجسدها عدة بلدان من أقل البلدان نمواً، مثل: بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي مثل هذه المستويات المنخفضة، يصبح من الصعب الحفاظ على أي تحسن في الحوكمة أو القدرات البشرية، وهناك حاجة إلى تغيير كبير للتحسين.

ولأن التنمية المستدامة تقوم على الديمقراطية، وتهدف إلى بناء نظام إجتماعي عادل يؤدي إلى رفع القدرات البشرية من خلال زيادة مشاركة المواطنين في العملية التنموية والسياسية، وتوسيع خياراتهم، وإمكاناتهم في الوصول إلى مستوى رفيع من الحياة، فإن تحقيق التنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد، يقوم على المشاركة الفاعلة للمواطنين في التنمية، وتكون عن طريق تمكين المواطنين خاصة الفقراء والمهمشين وجعلهم قادرين على تحمل كامل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم، وبذلك تتحقق التنمية المستدامة العادلة التي تعتمد على ثلاثة أبعاد تنطلق من البعد الوطني بطبقاته الإجتماعية المختلفة ومناطقه، والبعد العالمي الذي يحقق العدالة في التوزيع بين الدول الفقيرة والدول الغنية - يبقى الجدل قائماً حول إمكانية تحقيق هذا البعد - والبعد الزمني الذي يعمل على تأمين مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة. ولتمكين المواطنين من الحصول على حقوقهم وتحمل مسؤولياتهم لا بد من تقوية أشكال المشاركة السياسية ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، ومن خلال تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان التعددية والمنافسة السياسية، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني، هذه المركبات لا يمكن ضمانها أو تحقيقها إلا في ظل وجود حكم راشد ومؤشرات وشروط أساسية مع الإقتران بالتنمية البشرية، حيث¹:

أ - التمكين: ويكون عن طريق توسيع قدرات المواطنين وتمكينهم من ممارسة حرية الإختيار دون ضغوطات، وبالتالي فتح المجال لمشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم؛

ب - التعاون: ويشمل العناية بمفهوم الإحساس بالإنتماء إلى المجتمع والاندماج فيه والتشبع بقيمه والتفاعل في إطاره لتحقيق تنمية بشرية مستدامة؛

ت - العدالة في التوزيع والإنصاف: وتتضمن توفير الإمكانات اللازمة والفرص المواتية لفائدة المواطنين خاصة الفقراء منهم، للحصول على حقوقهم بالتساوي كالدخل والتعليم والخدمات الصحية؛

ث - الإستدامة: وتتعلق بالقدرة على تلبية حاجيات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الحياة الكريمة، بعيداً عن الفقر والفاقة وعدم القدرة على تلبية الإحتياجات الأساسية؛

ج - الأمان الشخصي: ويتضمن الحق في الحياة بعيداً عن الانتهاكات والتهديدات المختلفة كالقمع والتهمير، بالإضافة إلى ضرورة التخلص من مصادر التهديد المتعلقة بالفقر والمرض.

¹ - غربي محمد، مرجع سابق، ص- ص : 376 - 377.

ح - واعتبر تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 في معالجته لاولوية السياسات في البلدان النامية لإرساء التنمية البشرية المستدامة أن ذلك يعتمد على التعامل مع محاور أساسية، وهي تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، مواجهة الضغوط البيئية، معالجة التغيرات الديمغرافية، وتعزيز المشاركة والمسائلة السياسية كمرتكزات أساسية لدعم الشرعية والمساهمة في تحسين نوعية السياسات المصممة وتطبيقها لتحقيق التنمية البشرية المستدامة. فأهمية المساءلة والمشاركة الشاملة لكل الأطراف أصحاب المصلحة على أن لا تستثنى فقط في المجال السياسي، بل هي ضرورة في المجال الإقتصادي والإجتماعي وحتى البيئي، خاصة من خلال إستحداث فرص العمل والإندماج الإجتماعي¹. وتأكيدا لذلك فقد إعتبرت الدولة الإنمائية الفاعلة إلى جانب إختراق الأسواق والإبتكار والسياسات الإجتماعية من أهم المحركات لإرساء التنمية البشرية المستدامة.

كخلاصة لما سبق فإن الحكم الراشد يمثل المركز الأساسية لتعزيز رفاه الانسا وو دعمه صونه، ولاسيما عبر إستهداف الفئات الأكثر ضعفا وفقرا، عبر توسيع دائرة المشاركة وتمكينهم في إتخاذ القرارات وتوفير الخدمات الأساسية.

5 3 - الحكم الراشد والبعد البيئي للتنمية المستدامة: التحليل عبر حوكمة الموارد الطبيعية (الطاقوية)

سبق وأن تم الإشارة في هذه الدراسة إلى مضمون حوكمة الموارد البيئية، نظرا لأهمية هذا الإمتداد ضمن الإطار العام لإرساء الحكم الراشد على مستوى الإقتصاديات الريفية لبعث الإنتقال نحو حقبة التنمية المستدامة، وإنه من الأهمية بما كان معالجة أحد المحاور الهامة ضمن ملف حوكمة الموارد البيئية والمتعلق بإدارة الموارد المشتركة، ويعد هذا المحور الإستراتيجي من أهم المواضيع التي أثارت جدلا واسعا بين الاقتصاديين، حيث ذهب النظريات الاقتصادية إلى إعتبار أنه في حالة غياب حقوق الملكية المحددة بشكل واضح، سيتم استغلال هذه الموارد بصورة مفرطة دون الاهتمام بالآثار والتكاليف المترتبة عن إستنزاف المورد، وبالإسقاط على الإقتصاديات الريفية، فإن الموارد الطاقوية تشكل المورد الإستراتيجي المشترك الذي يدار في سياق الخصائص المميزة للاقتصاد السياسي للإقتصاديات الريفية ذي الطبيعة الفئوية. مما يستدعي البحث عن خارطة طريق للتحويل في نمط وفلسفة إدارة هذه الموارد ضمن مجال التوازن الإيكولوجي، العدالة الإجتماعية، والفعالية الإقتصادية.

إنقسم الاقتصاديون إلى فريقين؛ أما الفريق الأول فينادي بتدخل الدولة في إدارة هذه الموارد - مع تحفظ الباحثة على واقع إدارة الموارد الطاقوية على مستوى الاقتصاديات الريفية، ومن بينها الجزائر- أما الفريق الثاني فيدعو إلى الملكية الخاصة وهو ما لاتتبناه هذه الدراسة، وذلك لخصوصية المورد الطاقوي.

¹ - تقرير التنمية البشرية، 2013، نغمة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية، 2013، ص: 91 - 98.

وتبنى الباحثة ما طرحته * Elinor OSTROM 2009 فيما يتعلق بأهمية تفعيل عنصر مشاركة أصحاب المصلحة في إدارة المورد المشترك مع الاحتفاظ بخصوصية إدارة المورد قيد الدراسة، وهو المورد الطاقوي على مستوى الإقتصاديات الريفية.

5 3 4 الإطار العام لحوكمة المصادر الناضبة للطاقة

تنصرف حوكمة الصناعات الإستخراجية إلى إدارة الموارد الطاقوية غير المتجددة كالنفط والغاز للحصول على إستحقاقات الإستدامة، خاصة وأن إستخدام هذه الموارد يتضمن جملة من التكاليف البيئية والاجتماعية التي تحتاج إلى أن تكون متوازنة مع الفوائد الممكنة تحقيقها، فالهيدرو كربونات موارد محدودة ولا يمكن أن تكون مستدامة، ولكن الإدارة الجيدة لها يمكن أن تسهم في التنمية المستدامة، فتطوير الطاقات المتجددة على سبيل المثال؛ سيخفض تكلفة إستيراد الطاقة في المستقبل؛ ويمكن اعتبار الإستثمار فيها تعويض عن التقليل من آثار التغير المناخي الناجم عن إستغلال وتسويق النفط والغاز¹.

بالتالي، ينبغي على الإستثمار في قطاع النفط والغاز أن يولد أفضل عائد إقتصادي للدولة، وفي الوقت نفسه حماية البيئة وحقوق الإنسان، أي: تحقيق أقصى قدر من المنافع، والسبيل إلى ذلك يكون من خلال الحوكمة الجيدة التي تعتمد على صنع القرار على أساس الشفافية ومشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة من الحكومة والمجتمع المدني وخاصة الخبراء وأصحاب المعرفة.

فغياب الحوكمة عن القرارات المتعلقة بإستغلال الموارد الطاقوية يؤدي إلى خلق آثار على الأفراد والبيئة حيث:

- الآثار المترتبة على الإقتصاد والتي يمكن أن تتشعب إلى آثار اجتماعية وسياسية خطيرة كالفساد والإعتماد المفرط على النفط والغاز في الحصول على العوائد التي تدخل في تمويل برامج التنمية على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى وهذا ما يتسبب في إستنزاف الموارد (مفارقة الوفرة)؛
- التغير المناخي والتدهور البيئي.

وتتلخص الحاجة إلى حوكمة الموارد الطاقوية الناضبة، من خلال تكاثف جملة من العوامل التي تجعل إعادة صياغة

المنهجية التقليدية في إستخدام هذه الطاقة أمراً ملجأً من أي وقت مضى، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

- توجهات ثورة الطاقة لضمان الإمدادات الآمنة والحد من انبعاث الغازات الدفيئة، حيث تؤكد الوكالة الدولية للطاقة
- __ حسب توقعات 2008 من المنشور الرئيسي __ أنه يجب البدء في ثورة الطاقة العالمية، من خلال تحسين كفاءة الطاقة

* تجدر الإشارة الى ما قدمته عالمة الاقتصاد الأمريكية Elinor OSTROM 2009 . حيث تؤكد Elinor OSTROM أنه في حالة إدارة الموارد المشتركة من قبل المستخدمين الفعليين، فإنهم يقومون بتطوير آليات في اتخاذ القرار للتعامل تجاه تضارب المصالح بينهم، مما يؤدي إلى نتائج ناجحة، كما ترى أن إشراكهم في المسؤولية على مراقبتها، وإشراكهم في الأرباح تعتبر الطريقة الأجدى والأكثر فعالية من فرض لوائح حكومية يصعب الإشراف على تنفيذها من قبل الدولة، وغالباً ما تكون القواعد المفروضة حرقاء وغير فعالة، لأن الحكومة لا تملك المعلومات الكافية، وتبعب في هذا أيضاً Coase الذي قال إن أولئك الذين

يدعون للملكية الحكومة للموارد المشتركة يتجاهلون تكاليف الصفقات المرتبطة بتحصيل الضرائب، كما تنبه Elinor OSTROM إلى أن الشخصيات القيادية التي تحظى باحترام واسع داخل المجتمعات المحلية لها دور مهم جداً في إستغلال الموارد المشتركة بطريقة تضمن إستدامتها.

¹ -Kloff Sandra , Wicks Clive , Siegel Paul , **Extractive Industries and Sustainable Development : A best guide for offshore oil and gaze development in the west Africa Marine Ecoregion** , WAMER (Western African Marine Ecoregion), Dakar – Senegal 2010, P: 46 .

وزيادة إنتشار الطاقة منخفضة الكربون في ظل إستخدامٍ عالمي تجاوز 70 مليون برميل في اليوم، وهو مرجح للإرتفاع بحلول 2025، حيث يُتوقع أن العالم سوف يحتاج إلى ما قيمته أربع مرات القيمة المستهلكة حسب إحصائيات 2008 - الموارد الناضبة محدودة وأسعارها مرجحة للإرتفاع، الأمر الذي يولد معاناة الفقراء وتدهور البيئة إذا لم تيم إدارتها بكفاءة وفعالية؛

- البلدان النامية، وخاصة النفطية (الريعية) سوف تتأثر خطط التنمية فيها، وبالتالي لابد من إستخدام الإحتياطي المتناقص عبر الزمن بعناية، والحد من مستويات الإستهلاك غير العقلانية، وزيادة كفاءة الطاقة، وتوجيه العوائد نحو الإستثمار في تنوع الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة وتنوع الإقتصاد خارج قطاع المحروقات، من خلال بناء إقتصاد غير قائم بصورة محورية على المداخيل للصادرات والحماية على مصادر الطاقة¹.

وعليه فإن الإطار العام لحوكمة الموارد الطاقوية وبصورة خاصة الناضبة منها، ينصرف إلى دراسة وتحليل الفرص المتاحة لتحقيق إنتقال عادل نحو إقتصاد محلي وعالمي منخفض الكربون؛ يعتمد على النظم المستدامة للطاقة، دون إغفال توزيع المنافع، والتكاليف البشرية والإيكولوجية لإستخدامات الطاقة وتحديد الأولويات للتخفيف من حدة الفقر والإلتزام بمشروع وطني وعالمي لحوكمة موارد الطاقة، دون إغفال التنسيق بين الجهود لتوجيه السياسات العامة نحو مجموعة أوسع من المصالح، وهذا يعني إستثمار مبالغ هامة لتمويل وإعادة توجيه أهداف القطاع الخاص للطاقة، والذي يخدم في إطار النموذج التقليدي مجموعة ضيقة من المصالح، وعليه فإن حوكمة الموارد الطاقوية سوف تمر بمرحلة إنتقالية تواجه فيها تحديات كبيرة في التغلب على تضارب وعدم إنتقاء أهداف أصحاب المصلحة.

5 3 2 - قضايا أساسية لحوكمة المصادر الطاقوية

تصبح حوكمة المصادر الطاقوية أكثر فعالية ونجاعة في التصور والتطبيق، عندما تسود ظروف المساواة المساوأة، المشاركة، الشفافية، القدرة على التوقع والاستجابة، ويتحقق ذلك بالاعتماد على ثلاثة عناصر أساسية يتم العمل على تعزيزها.

5-3-1- مشاركة أصحاب المصلحة (مثلث الحوكمة)

تعتبر الموارد الطاقوية أبرز المتغيرات في دوال تعظيم المكاسب للفئة الأوسع من سكان البلدان المصدرة لها، بل إنها تعمل على رسم مستقبل المنطقة العربية وطموحاتها في التنمية، الأمر الذي يقتضي المشاركة في صنع القرار وعدم جعله حكرا على فئة معينة، والمقصود بالمشاركة في صنع القرار، هو عدالة التوزيع في الإستهلاك والإستخدام على المستوى العالمي، وعدالة توزيع المنافع والفوائد على المستوى المحلي والإقليمي.

وتعتمد الحوكمة في إطار تكريس المشاركة الفعالة على إتخاذ القرارات على ثلاثة مجموعات أساسية تُعرف بمثلث الحوكمة وهي الدولة، مجتمع الأعمال والمجتمع المدني وهي ما أشير له ضمن معالجة المفهوم العام للحوكمة الرشيدة، حيث يلعب هذا الأخير (المجتمع المدني) دورا بارزا في حوكمة الموارد بالإضافة إلى الدولة ومجتمع الأعمال.

¹ - كريستوفر فلانين، نيكولاس لينسن، ترجمة محمد الحديدي، ما بعد عصر النفط: تصميم إقتصاد قائم على الطاقة الشمسية، الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1992 ص: 9.

وبالتالي يجب أن يتمتع المجتمع المدني بالكفاءة التي تُمكنه من تأدية دوره الرقابي، مما يخول له المشاركة في تخطيط وترقية أنماط استغلال النفط والغاز، وذلك من خلال تلبية احتياجاته في الحصول على المعلومات ووسائل المشاركة في الإجراءات لاتخاذ القرارات طويلة المدى.

ويتم تفعيل آلية المشاركة في إتخاذ القرارات من خلال إستحداث نموذج للمشاركة بالإعتماد على المجالس الإستشارية للمواطنين؛ وتعتبر ولاية أسكا السبابة في إستحداث وسائل لإشراك المواطنين بشكل كامل وفعال في بناء الحوار بين الحكومة والأفراد، وهذا نظرا للأهمية البالغة لعنصر المشاركة، ليس فقط لتضمين آراء، ولكن للتأكد من أن آثار النماذج التنموية الجديدة مقبولة من طرف المجتمع ويمكن التوسع في تطبيقها، ومثال ذلك مشروع التحول التدريجي نحو الطاقات المتجددة.

5-3-2-2- إصلاح القطاع العام

إن الإلتزام بمبادئ الحكم الراشد أمر لا بد منه لتطبيق المفاهيم الفنية والإجرائية لحوكمة الموارد، خاصة وأن أبرز التحديات التي تواجه تبني طرائق جديدة للإستخدام الفعال للطاقة وتسخير موارد متجددة هو التحدي السياسي، الذي يستلزم إجراء جملة من التغييرات تستهدف¹:

- محاربة الفساد وإرساء مبادئ الحكم الراشد ضمن مختلف قطاعات الدولة؛
- خفض الدعم للوقود الاحفوري وزيادة الضرائب على هذه الأخيرة بطريقة مدروسة لتغطية التكاليف الناشئة عن الإضرار بالأمن والبيئة؛
- دعم جهود البحث والتطوير من الناحية القانونية والمؤسسية لتحسين كفاءات وتقنيات الطاقة المتجددة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق في مجال البحث والتطوير للطاقة المتجددة وتطبيقاتها؛
- تقوية وتعزيز السياسات الحكومية والمحلية بشأن الطاقة؛
- من مستلزمات إيجاد نظام أكثر إستدامة لإستخدامات الطاقة، إصلاح نظام الأسعار، حيث أن الحكومات عادة ما تتبع إجراءات تدعم تخفيض أسعار الحصول على مصادر الطاقة الناصبة، مما يشجع على زيادة الاستهلاك ونفايات الطاقة، وعليه يتعين على الحكومات أن تتقصى التدابير والإجراءات الكفيلة بضمان وصول أسعار الطاقة الناصبة إلى المستوى الذي يحقق الأمن والسلامة البيئية، وذلك بالإعتماد على فرض ضريبة على إستخدام هذا النوع من الطاقة في لإستيعاب التكاليف البيئية في السعر، والأهم من ذلك هو خلق الإطار القانوني والتنظيمي لدعم الوسائل الأكثر ديناميكية وفعالية في تغطية التكاليف البيئية وترشيد الإستهلاك، وذلك بفرض ضريبة أوسع نطاقا ترتبط بتصاعد غاز ثاني أكسيد الكوبون، والتي من شأنها إستيعاب التكاليف الناتجة عن ارتفاع درجة حرارة الأرض والإسراع بإنتشار تقنيات الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة تطبيقات الطاقة؛
- الإلتزام بالسياسة الاقتصادية الكلية الرشيدة كأحد المتطلبات الهامة من أجل الحوكمة السليمة للموارد الطاقوية؛ حيث أنه لا يمكن لقطاع موارد الطاقة أن يشكل قوة من أجل التنمية المستدامة إلا إذ تم تخفيف آثاره السلبية الإجتماعية

¹ - كريستوفر فلانين، نيكولاس لينسن، مرجع سابق، ص - ص : 40 - 43.

والبيئية إلى الحد الأدنى، والتشارك بشكل منصف في منافعه وتكلفته، والسياسات الإقتصادية الكلية الرشيدة الموجهة نحو أولويات المسؤولية الإجتماعية والبيئية تشكل الأساس الضروري للحكومة السليمة للموارد الإقتصادية ككل ولموارد الطاقة بالأخص؛ فالإستثمارات وخاصة الإستثمار الخارجي له دور حاسم في تنفيذ السياسة التنموية، ومن الضروري أن تجري صياغة القواعد والمؤسسات المالكة للتدفقات الإستثمارية الدولية بشكل يضمن مساهمة هذه الإستثمارات في التنمية المستدامة للدول الغنية بموارد الطاقة، خاصة وأن النظام الإستثماري هو الإطار الإقتصادي الكلي الذي تقع ضمنه جوانب حوكمة مختلف الموارد الإقتصادية¹.

فالعقود الإستثمارية المرتبطة بالنفط والغاز لا بد أن تستجيب إلى²:

- حماية قاعدة الموارد للأجيال الحالية والمقبلة؛
 - تلبية إحتياجات البلد من الطاقة قبل التوجه للتصدير؛
 - الإلتزام بالمعايير والتقنيات ذات الكفاءة والصدقية للبيئة؛
 - حماية حقوق الأفراد، حماية البيئة من التلوث ودعم الحق في التوظيف؛
 - تحقيق أقصى قدر من الإيجابية والتقليل من التأثير السلبي للإستثمار في قطاع الهيدروكربورات؛
 - الإلتزام بالمساعدات الدولية لتطوير عقود أفضل؛
 - ضمان الضوابط القانونية والإتفاقيات والمعاهدات وإلغاء عقود الشركات في حال الإخلال بالشروط والضوابط؛
 - إستثمار عوائد النفط والغاز في تطوير الطاقة المستدامة؛
 - تحقيق أقصى قدر من الفوائد للإقتصاد المحلي (تقاسم العوائد ، التوظيف ...).
- وتعتبر الكفاءة الإقتصادية للموارد وخاصة الطاقوية من أهم الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق التنمية الإقتصادية، وجعل المناطق المحلية أكثر جذبا للمشروعات، فضلا عن تنمية الأداء البيئي من خلال إستخدام الموارد الطاقوية غير المتجددة بكفاءة³ وإدماجها في الخطط التنموية؛ للتخفيف من حدّة الفقر والتخطيط البيئي تبعا للقوانين الوطنية والدولية، المعاهدات والإتفاقيات المرتبطة بإستخدام هذه الموارد، بالإضافة إلى إنشاء لجنة مسؤولة عن الصناعات الإستخراجية تشمل عدة وزارات مثل وزارة البيئة، الصحة والزراعة والصناعة ...).
- كما تشير الأمم المتحدة إلى مجموعة من البنود لدعم وتعزيز الحوكمة الجيدة لموارد الطاقة، وذلك من خلال⁴:
- دعم الإصلاحات الديمقراطية في الدول المنتجة للموارد الطاقوية (النفط، الغاز...) للحد من مخاطر عدم الاستقرار؛
 - الشركات في قطاع المحروقات ملزمة بنشر التفاصيل حول النشاط؛
 - الحكومات ملزمة بإطلاع الجمهور عن كيفية إستخدام العوائد؛
 - الإلتزام بالشفافية في عوائد المحروقات في المشاريع الممولة، والتي يجب أن تعود بالفائدة على الجميع؛

¹ - باتريك إيلي وآخرون، مذكرة ما لدينا وما ليس لدينا ، حوكمة الموارد في القرن الحادي والعشرين ، مؤسسة هينرش بل، الطبعة الثانية ألمانيا، 2008، ص: 26.

² -Kloff Sandra, Wicks Clive, Siegel Paul, op-cit, : P : 56 – 57.

³ - سلسلة أوراق عمل التنمية الإقتصادية، الإرتقاء بالتنمية الإقتصادية المحلية من خلال التخطيط الإستراتيجي ، المجلد الأول الاستشاري السريع ، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ص- ص : 26 - 27 .

⁴ - Kloff Sandra, Wicks Clive, Siegel Paul, op-cit, P :54 .

- تعمل الحكومات في إطار حوكمة الموارد الطاقوية؛ على تقليل مخاطر الإرتباط غير المشروط بالطاقات الناضبة، من خلال تشجيع الإستثمار في القطاعات الإقتصادية الأخرى، وعدم السماح لإيرادات النفط والغاز بتشويه الإقتصاد بالإضافة إلى حفظ نسبة من عائدات العملة الصعبة للمحروقات في صناديق خاصة، وتقديمها للتداول ببطء وإستراتيجياً¹، كما لا تغفل دور الدولة في القيام بالإجراءات القانونية التنظيمية والتقنية الداعمة للحوكمة الجيدة لموارد الطاقة.

5-3-2-3-3- الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

يعتبر التعاون بين القطاعين العام والخاص إستراتيجية أساسية لخلق قاعدة إقتصادية، صناعية، معرفية وخدمية قادرة على الإستمرار والنمو والمرونة في المستقبل²؛ فالتجارب العالمية تبين أن السياسات الفعالة والتمويل الكافي للقطاع الخاص في الإقتصاديات الناشئة والدول النامية؛ سوف يفتح الفرصة لتقديم خيارات للطاقة أكثر إستدامة في الأسواق الإستهلاكية المتنامية، ويعزز الفرص في الحصول على الكهرباء وخدمات الطاقة في المناطق الريفية والمعزولة، كما تبرز أهمية القطاع الخاص من خلال تطبيقه للأساليب والتكنولوجيات ذات الكفاءة في إستخدام الطاقة.

وتعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص ذات أهمية كبيرة لتحويل أنماط الإستهلاك والإنتاج للطاقة لتكون أكثر إستدامة، إذ أن الإستدامة الطاقوية للمستقبل تعتمد على العقلانية والذكاء الإستراتيجي في إستخدام الطاقة وتطوير آلية الإعتماد على الطاقات المتجددة، من خلال زيادة إستخدام المصادر الشمسية³، حيث يستثمر القطاع العام في المهارات، الخبرة والموارد التي يملكها القطاع الخاص لدعم إحتياجات الطاقة ومتطلبات التنمية المستدامة، لاسيما في الإقتصاديات الناشئة والدول النامية، وعليه فإن تنشيط الحوار بين القطاع العام والخاص يدعم قضية الحصول على الطاقة المستدامة لكافة الأفراد والفئات، كما يعزز نقاط القوة في نهج تحوّل الصيغة الطاقوية ودعم التنمية ونشر التكنولوجيا الصديقة للبيئة، حيث يلعب القطاع الخاص على المدى القريب أدوارا تشمل العمل على تطوير نماذج الأعمال ونهج التمويل، فضلا عن إبتكارات سلاسل التوريد لتخفيض إستهلاك الطاقة وإتخاذ موقع اللاعب الرئيسي في نشر التكنولوجيات الأنظف وتطبيقات الطاقات المتجددة⁴.

5 4 - المداخل الأساسية لدعم وتحسين حوكمة المصادر الطاقوية الناضبة

تعتمد الحوكمة على جملة من المداخل الإستراتيجية التي تدعم تحسينها وتدعم تحقيق أهداف الإستدامة والإستقرار.

¹- Kloff Sandra, Wicks Clive, Siegel Paul, op-cit, P : 56.

²- شعيب شنوف، رضاني لعلا، الأفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الفروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة ، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي بعنوان التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدمية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 08/07 أبريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2008، جامعة سطيف، ص: 665.

³-Ulrich Steger, **Sustainable Development and Innovation in The Energy Sector**, Springer, 2005, P : 101.

⁴ - David Elzinga, Leu Fulton, Steve Heinen and Oscar Wasilik , **Advantage Energy Emerging Economics, developing countries and the private – public sector interface** , information paper by iea, (International Energy Agency), September, 2011.

تساهم إيرادات الطاقة بصورة كبيرة في إجمالي الإيرادات العامة في الأقطار المعتمدة عليها في نموذج التنمية، إلا أن تضارب البيانات حول هذه العوائد يؤثر على الكفاءة التحليلية لتصور مستقبلي للتأثيرات المتوقعة لها وعلى إمكانيات توظيفها في عمليات التنمية والتحديث، لاسيما وأن الإيرادات المتأتية من إستغلال الموارد الطاقوية التقليدية (الناصبة) تتميز بدرجة عالية من التقلب، مما يخلق مشاكل عديدة على المستوى الماكرو اقتصادي والتخطيط الموازي المتعدد السنوات، كما أن هذه الموارد محدودة ومعرضة للنضوب الأمر الذي يستدعي توجيه عوائدها إلى الإستثمارات الإستراتيجية وليس النفقات الجارية؛ وعليه فإن هذه الخصائص تخلف آثارا هامة، سواء على المستوى الماكرو- إقتصادي من خلال التعرض للصدمات الناتجة عن تقلب الأسعار مع دورات التوسع والإنكماش في الميزانية، والنفقات الدورية التي لا تأخذ في الحسبان التخطيط طويل المدى، مما يؤدي إلى ضعف التنوع الاقتصادي؛ أو على المستوى السياسي، حيث يخلق الفساد الذي يتولد عن الدخل الريعي والإنفاق غير المسؤول¹، مما يتطلب توشي الكفاءة والمسؤولية في إدارة وتوظيف العوائد.

وتصنف الإجهادات الرئيسية لتوظيف العوائد من الموارد الطاقوية التقليدية إلى ثلاث إجهادات وهي: الإقتصاديات الداخلية، المساعدات الخارجية والتي تشمل المساعدات للدول العربية والمساعدات للدول الإفريقية ودول العالم الثالث وأخيرا الودائع والإستثمارات في الدول الرأسمالية الكبرى؛ وتتصف الإقتصاديات التي تعتمد بصورة كلية على صادرات المحروقات، وخاصة الدول العربية بالسماوات المميزة للإقتصاديات المتخلفة، من حيث تدهور النشاط الصناعي، إنخفاض نصيبه من الناتج المحلي والإعتماد الرئيسي على المحصول الواحد، وتدهور نسب التوازن بين القطاعات الاقتصادية الأساسية، مما يطرح إشكالية الطاقة الإستيعابية التي تعرف بالإستخدام المنتج لعائدات المحروقات داخل الدول المصدرة. وتوقف كفاءة الإستيعاب على فعالية السياسات الإقتصادية الكلية و القطاعية التي تصفها الدولة، وبالتالي هناك مشكلة تواجه الدول ذات الإقتصاديات المبنية على إيرادات الموارد الطاقوية التقليدية، حيث تعاني من عدم جدية التصرف في الفوائض المالية لإيرادات الطاقة التقليدية، الأمر الذي يستوجب الإدارة الرشيدة لإيرادات الطاقة التقليدية (تتمين العوائد في إطار حوكمة الموارد التقليدية) من خلال إعادة تدوير وتوظيف العوائد والفوائض عن طريق التحديث وتنويع هيكل الإقتصاد، وتجنب إيداع هذه الفوائض في البنوك الأوربية والأمريكية، أين تتعرض لعملية تآكل مقصودة من جانب الدول الكبرى²، والتوجه نحو دعم البحث العلمي وتطوير الطاقات المتجددة وتكنولوجياها لزيادة كفاءة الطاقة وتفعيل آلية التنمية منخفضة الكربون، أي إعادة هيكلة الإقتصاد في ظل ضوابط الاستدامة.

وعليه فإن سوء إدارة إيرادات الطاقة وتفشي الفساد، خاصة في البلدان التي يرتبط فيها نموذج التنمية بصورة كلية بقطاع المحروقات يؤدي إلى التدهور الإجتماعي وعدم الإستقرار السياسي، كما يؤدي إلى تقلب غير مناسب في الأسعار

¹ - دليل البرلماني العربي للرقابة على الإيرادات، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، 2011، ص: 10.

www.arpacnetwork.org (12/02/2016).

² - عبد الخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج، خمس دراسات في الإقتصاد الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، دار الرفاعي للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، 2002، ص - ص: 77 - 85 .

وفي عرض الطاقة¹؛ الأمر الذي يستدعي الإهتمام بالعوائد من المصادر التقليدية الناضبة، وتوجيهها لإنشاء قاعدة صناعية قوية لتكون ركيزة للإقتصاد القومي، بحيث يحقق لها إشباع حاجاتها الداخلية، ويُمكنها من تصدير جزء من إنتاجها ليمثل أحد مكونات حصيلتها التصديرية بدلا من الإعتماد على منتج واحد يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية².

4-2- مبادرة الشفافية الدولية

أطلقت مبادرة الشفافية الدولية EITI من قبل حكومة المملكة المتحدة في عام 2002 لمعالجة فشل عام في تحويل ثروة الموارد لخدمة التنمية المستدامة³، وتعتبر مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية معيارا عالميا للشفافية في قطاع الطاقة التقليدية (البترول ، الغاز ...) تركز على المقارنة بين مدفوعات الشركات والأموال التي تتلقاها الحكومات مع الكشف عن تلك المعلومات للعامّة، بهدف تحديد الفوارق المحتملة بين المدفوعات والمبالغ التي تم تلقيها والتحقيق في الأسباب المؤدية لها والتعامل معها، إذ أن غياب مؤسسات حكومية قوية تتمتع بالشفافية وقابلة للمساءلة، يؤدي إلى إدارة الموارد الطاقوية وعائداتها بشكل غير فعال، حيث تُوجه لمعالجة المشكلات الإجتماعية والإقتصادية في إطار إصلاحات قصيرة المدى، عادة ما تخلف الفقر لدى فئة واسعة من الأفراد⁴. وتكتسي الشفافية في إستغلال الموارد التقليدية أهمية بالغة، يمكن توضيحها من خلال ما يلي⁵:

- ضمان إستخدام جزء أكبر من العوائد المتولدة عن إستغلال موارد النفط والغاز لفائدة أفراد المجتمع؛
- تقوية المراقبة والرقابة على الميزانية، مما يخلق كفاءة أكبر في إدارة العوائد نحو تنويع مصادر الدخل وتطوير مصادر الطاقات المتجددة؛
- تعزيز جدول أعمال أوسع لمكافحة الفساد وإرساء مبادئ الحكم الرشيد؛
- تعزيز الفضاء العام للنقاش وخلق الثقة بين أطراف المصلحة (الحكومة والمجتمع) مما يدعم الإندماج الاجتماعي؛
- المساهمة في تفعيل متغيرات التنمية المحلية، وخلق قاعدة اقتصادية متوازنة ومتنوعة قادرة على إقتناص الفرص وإستغلال الإمكانيات والطاقات الداخلية؛
- يمكن تعظيم المكاسب من إستخدام وإستغلال الموارد المتناقصة، وتوجيه العوائد نحو خدمة التنمية المستدامة وإرساء مبادئ الحكم الرشيد.

¹ - باتريك إلي وآخرون، مرجع سابق، ص: 30.

² - أحمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الإسكندرية - مصر، 2006، ص- ص: 115 - 116.

³ - **Oil and Gas in Africa, Supplement to the African Development**, Joint study by African Development Bank and African Union, Typeset by SPI - Chennai, July 2009 .

⁴ - دليل المرشعين لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية: كيفية دعم وتعزيز شفافية الموارد، (Extractive Industries Transparency Initiative EITI)، 2009 ، ص: 15 .

⁵ - نفس المرجع، ص: 16.

خلاصة الفصل

يعتبر هذا الفصل بمثابة خلاصة للعلاقة النظرية بين المتغيرات الأساسية التي شملتها هذه الدراسة، وذلك بعد أن تم الإستفاضة في طرح وإستنباط أهم ما قدمه أدباء الإقتصاد بشأن مفهوم الإقتصاديات الريفية وأبرز السمات المرتبطة بهذا الإقتصاديات ضمن الجانب الإقتصادي، الإجتماعي، والسياسي، ومختلف حيثيات تفاعل إقتصادها مع المشهد الإقتصادي العالمي وأبرز متغيراته، وخلصت الدراسة إلى إعتقاد أن الإقتصاديات الريفية تشير إلى كل إقتصاد يعتمد بصورة جوهرية على الإيرادات المتولدة خارجيا عن طريق الربح المتأني من تصدير موارد طبيعة محدودة (النفط) يُنظر إليها على أنها موارد إستراتيجية، ويتم توليد هذا الربح عن طريق فئة محدودة، عادة ما تتمثل في الطبقة الحاكمة التي تتولى عملية إستخدام وتوزيع الإيرادات الريفية في تحقيق برامجها التنموية وتلبية حاجات الأفراد.

أما ما يتعلق بإدارة السياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية لبعث التنوع الإقتصادي الذي يعتبر المدخل الإستراتيجي لتحقيق إعادة هيكلة للإقتصاديات الريفية في إطار ضوابط الإستدامة، وبالنظر إلى خصوصية السياسات الإقتصادية النوعية المصممة على مستوى الإقتصاديات الريفية فقد تم التركيز على سياسات دون أخرى، ولعل أبرز هذه السياسات هي السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسات سعر الصرف والسياسة السعوية وسياسة الإستثمار... وإمارة الغموض عن مضمون هذه السياسات في سياق ربطها بسمة الإستدامة عبر إدارتها، بإدماج البعد البيئي ضمن المتغيرات الإقتصادية الكلية مما يفتح المجال لمناقشة السياسات البيئية وإقرانها بالسياسات الإقتصادية الكلية، وبصفة عامة إدارة السياسة الإقتصادية لإرساء نموذج التنمية المستدامة تتضمن إستيعاب مشكلة الآثار البيئية الخارجية ومشكلة الإدارة السلمية للموارد المتاحة، والتوزيع الأمثل لهذه الموارد وعوائدها بصورة عمودية وافقية بين الأجيال الحالية والمستقبلية وتحقيق دائرة أوسع من الأهداف في نوعها وكمها من تلك المنحصرة في مربع كالدور، دون إغفال ما طرحه الفصل الثاني حول الإقتصاد الأخضر كمدخل لإدارة السياسات في سياق الإستدامة، عبر التنوع الخلاق للقيمة والصديق للبيئة.

إعتبرت الدراسة أن الحكم الراشد الذي يشير إلى الطريقة المثلى التي تباشر من خلالها السلطة إدارة موارد الدولة الإقتصادية والإجتماعية بهدف التنمية، إنما يجسد البيئة الصحية والمرتكز الأساسي الذي يمكن من خلاله ضمان إدارة السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية لإرساء الإستدامة ضمن الإقتصاديات الريفية، وذلك بالنظر للعلاقة التبادلية بين كل من الحكم الراشد والتنمية المستدامة عبر الإلتقاء في المجال الأمثل لتداخل كل من الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية السياسية، والبيئية، والثقافية وحتى التكنولوجية.

الفصل الرابع

إدارة السياسة الاقتصادية في الجزائر

لبعث التنوع الهيكلي في اطار ضوابط الاستدامة

خلال الفترة 2000-2014

تمهيد

تقف الدول النامية ولاسيما الريفية منها أمام تحديات كبرى للانتقال إلى حقبة التنمية المستدامة وإستيعاب مختلف المحاور التي تشكلت عثرات أمام تقدمها ضمن هذا المسار ، حيث أن هذه الدول بحاجة إلى إعادة توجيه وإدارة السياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية لإستيعاب متطلبات إرساء تنمية شاملة ومستدامة، وهو ما تم طرحه ومناقشته ضمن الجانب النظري من هذه الدراسة، وفي إطار مقارنة الواقع وقراءة ما تم طرحه في أحد الاقتصاديات الريفية، فإن هذه الدراسة سوف تعالج ضمن جانبها التطبيقي الإقتصاد الجزائري على مدى الفترة 2000-2014.

إذ يتضمن هذا الفصل دراسة تنصب على الإقتصاد الجزائري بإعتباره أحد الإقتصاديات الريفية، التي تتخذ رؤية طويلة المدى لإعادة هيكلة إقتصادها وتنويعه خارج قطاع النفط، عبر إعتداد سياسة إقتصادية كلية وقطاعية إنطلاقاً من سنة 2000، إعتبرت بمثابة نقطة تحول، إذ إختلفت في مضمونها وفلسفة صياغتها عن السياسات المصممة خلال فترة التسعينات تحت وصاية المؤسسات المالية والنقدية الدولية، خاصة وأنها حملت دائرة واسعة من الأهداف المتوسطة والطويلة المدى والتي تمس الجانب الإجتماعي والإقتصادي.

لأن الأهداف التي سطرها الجزائر ضمن أجندتها التنموية مدفوعة بسياسات مالية ونقدية توسعية جراء إنتعاش أسعار النفط، فإن ربطها ببعث الإستدامة، يطرح إشكالية مزدوجة تتعلق بمدى القدرة على الحفاظ على التوازنات الخارجية والداخلية في ظل إقتصاد ريفي ومدى القدرة على تحقيق الأهداف بعيدة المدى للتنمية المستدامة من جهة ومدى النجاح في تنويع الإقتصاد الجزائري ودحر سمة الريفية والمخاطر المرتبطة بها في سياق مشهد الإقتصاد العالمي الخاضع للأزمات الدورية للنظام الرأسمالي.

عليه فإنه سيتم تحليل ومناقشة السياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية للجزائر على مدى الفترة 2000-2014 وإستقرار وضعية الإقتصاد الجزائري إلى غاية سنة 2018، كما سيتم قياس مدى النجاح في تحقيق التنويع القطاعي خارج المحروقات، ومدى تمتع الجزائر ببيئة الحكم الراشد التي توصلت إليها الدراسة في الجانب النظري من التحليل إلى أنها البيئة الصحية لبعث سياسات سليمة تشكل عبرها خارطة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ضمن الأجندة المستحدثة 2030 ومساعي التحول الهيكلي في الإقتصاديات الريفية ومن بينها الجزائر، ويمكن فيما يلي إستعراض المحاور الكبرى التي سيتم مناقشتها:

- ❖ المبحث الأول: تحليل الإطار العام للسياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية في الجزائر 2000-2014 ؛
- ❖ المبحث الثاني: دراسة مشهد التنويع الإقتصادي لإرساء التنمية المستدامة في ضوء السياسات الإقتصادية المصممة خلال الفترة 2000 – 2014؛
- ❖ الحكم الراشد كبيئة تمكينية لتصميم السياسات الإقتصادية الداعمة للتنويع الإقتصادي في إطار ضوابط الإستدامة

المبحث الأول: تحليل الإطار العام للسياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية في الجزائر 2000-2014

إعتبرت سنة 2000 بمثابة نقطة إنعطاف على صعيد تصميم السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية في الجزائر على إثر التخلي عن تلك المنبثقة عن وصفة مؤسسات بريتون وودز، وعلى الرغم من عدم إختلاف آليه العمل بإستثناء الإنتقال من سياسة تقييدية إلى سياسة توسعية يغذيها إنتعاش أسعار النفط في الأسواق الدولية بيد أنه أريد من خلالها إستعادة التوازنات الإجتماعية إلى جانب الإقتصادية وبعث أجندة ثقيلة لتنويع الإقتصاد الجزائري، ودحر سمة الريعية عنه عبر إعادة هيكلته بنيتة لصالح دعم الوزن النسبي للقطاعات الإستراتيجية، وعليه سيتم من خلال هذا المبحث مناقشة مضمون السياسات المصممة وتقييم أدائها.

1 - مضمون السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014

إعتمدت الجزائر بعد حصولها على الإستقلال السياسي على سياسة إقتصادية إرتكزت على قطاع الصناعات الثقيلة لبعث تنمية حقيقة يمكن أن يُعوّل عليها في كسر حلقة التخلف، وقد حددت الفترة الممتدة من سنة 1965 إلى غاية 1980 كمدى زمني لتنفيذ سياستها المسطرة، وتم الإعتماد على العوائد النفطية، التي كانت تشهد أسواقها إنتعاشا نسبيا، وقد تميزت هذه الفترة بهيمنة القطاع العام والدور المتنامي للدولة، إلا أن النتائج كانت ضعيفة ومتواضعة أمام ما رصد وما هو منتظر، وبالتالي كان لا بد من إتخاذ إجراءات تصحيحية من خلال إعادة صياغة السياسة الاقتصادية المصممة، بحيث يتم تفعيل دور القطاع الخاص كشريك في التنمية إنطلاقا من إتخاذ إصلاحات ذاتية، إلا أن النتائج المسجلة على مستوى الإقتصاد الجزائري لم تكن أفضل من تلك التي سجلت في حقبة سابقتها من السياسات الإقتصادية، وما زاد من تعقيد وضعية الإقتصاد الجزائري، هو الصدمة البترولية المعاكسة عام 1986 على إثر انهيار أسعار النفط في السوق العالمية، خاصة وأن الإيرادات النفطية تمثل المردود الإستراتيجي والسرمدى لتمويل أهداف السياسات الإقتصادية المصممة.

إن فشل الإصلاحات الذاتية التي اعتمدها الجزائر - دون أن تتفطن إلى أن إصلاحاتها الذاتية والمتعلقة بمعطيات اقتصادها وأهداف سياستها المصممة تقع تحت طائلة متغيرات خارجية- أفسح المجال للتخلي عن الإصلاحات الذاتية المعتمدة لصالح الإصلاحات العميقة المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي والتي تغطي الفترة 1989-1998، أما سنة 1999 فقد شهدت إنتعاشا لأسعار النفط في الأسواق العالمية، لتضع بذلك الإقتصاد الجزائر على حافة منعطف جديد للسياسة الإقتصادية.

إن الفترة 1995 - 2000 تميزت بسيادة نمو إقتصادي متواضع مقارنة مع الموارد المالية التي تمتع بها الإقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، حيث سجل متوسط سنوي قدره 3,3%، وهو ما كان دافعا لإطلاق برنامج دعم الانتعاش الإقتصادي الذي سيتم التفصيل فيه لاحقا، وذلك مواصلة الإصلاحات الإقتصادية¹، حيث تميزت الفترة 1995 - 1998 بتطبيق سياسة إنفاقية انكماشية - صارمة - حيث تم تقليص النفقات العمومية، وخاصة نفقات التجهيز وذلك

¹ - Perspectives économiques en Afrique, BAfD/OCDE 2003, <http://www.oecd.org/fr/pays/algerie/2497118.pdf> (09/09/2015).

بغية تحقيق التوازنات المالية الكبرى وتدارك المديونية الخارجية التي عانت منها الجزائر خلال هذه الفترة¹. وذلك إسترشادا بتوصيات صندوق النقد الدولي الخاضعة لمنهج البرمجة المالية في تصميم السياسات الإقتصادية، التي تغفل القيود والمشاكل الهيكلية للإقتصاد - حيث يتم تفسيرها من قبل مؤسسات بریتون وودز على أنها مشاكل نقدية بالمقام الأول والتركيز فقط على الجوانب النقدية والمالية، الأمر الذي يفسر تعثر الإصلاحات في تحقيق الأهداف المسطرة.

عمدت الجزائر إلى تطبيق سياسة إقتصادية، عنونت هذه السياسة بسياسة الإنعاش الإقتصادي والتي تحاكي فلسفة الفكر الكينزي، حيث يتم التركيز على سياسة الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية التي تتضمن إستخدام أشكال مختلفة من توازن ميزانية الدولة لتحقيق أهداف معينة، وهي إستقرار النشاط الإقتصادي، والتوزيع العادل للموارد بين الأجيال، وعلى مستوى الجيل الواحد، وتعزيز مسار النمو الأمثل على أساس تراكم رأس المال...، وتبني الجزائر لسياسة الإنفاق الحكومي لتعزيز النمو الإقتصادي راجع إلى إعتبار هذه الأخيرة قناة مهمة لتوزيع مكاسب الموارد الكبيرة الناتجة عن قطاع النفط والغاز. وخاصة في سياق تخصيص الموارد لصالح تحسين النشاط الإقتصادي²، وقد ترجمت سياسة الإنعاش الإقتصادي ضمن ثلاث برامج تنموية أساسية، وهي كالآتي:

أولاً: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001 - 2004): بميزانية قدرت بحوالي 525 مليار دينار (7 مليار دولار أمريكي): ويندرج هذا البرنامج ضمن برامج الإصلاح الذاتية التي إعتمدتها الجزائر من أجل إسترجاع التوازنات الإقتصادية الكبرى، موجه أساسا لتحسين مستويات المعيشة، وتخفيض معدلات البطالة، لاسيما في المناطق الأكثر فقرا وحرمانا، وإيجاد حلول لمشكلة السكن التي تشهد تفاقما بمرور الزمن نظرا لإرتفاع معدل النمو السكاني وحركة التمدين...، إعادة تأهيل المرافق الإجتماعية، النهوض بقطاع الزراعة، الري، النقل، تنمية الموارد البشرية، ودعم متغيرات التنمية المحلية³... وتجدد الإشارة إلى أن إطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي لهذه الفترة يرمي على وجه الخصوص للتكفل بالإختلال الإجتماعي التي أورثته فترة تطبيق سياسات مؤسستي بروتون وودز وتدارك معدلات النمو الضعيفة المسجلة وقد شمل البرنامج أهداف أساسية تتعلق بمحاربة الفقر، خلق مناصب شغل وإحداث توازن جهوي⁴ من خلال إستهداف تحقيق معدلات نمو سنوية تتراوح من بين 5% و6% ويمكن فيما يلي تلخيص أهم المحاور التي شملها برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-1: مقومات برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2004

المجموع %	المجموع	رخص البرنامج				طبيعة الأعمال
		2004	2003	2002	2001	
8,6	45	-	-	15	30	دعم الإصلاحات
12,4	65,4	12	22,5	20,3	10,6	الدعم المباشر للفلاحة والصيد

¹- ABDELOUAHAB Rezig, Algérie Brésil courée du sud trois expériences de développement (Alger : prestations éditoriales sedia, filiale du groupe - hachette 2006), P-P : 49 - 51.

²- .ELYAS Salah , YAGOUB Mohamed, **Politique Budgétaire, Croissance Economique En Algérie « 1998 - 2013 »**, colloque international évaluation des effets des programmes d'investissement publics 2001 - 2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, université Sétif 1- Algérie , 11 -12 Mars 2013, P : 2 .

³ -MOC, l'Algérie construire l'avenir, 9 janvier 2005, n° 1706, P :7

⁴-Algérie, Chef du Gouvernement, Circulaire n° 05 du 14 juillet 2001, **Programme d'Appuis à la Relance Économique de 2001 à 2004** .

البحري					
21,4	11,4	8	35,7	42,9	32,4
40,1	210,5	2	37,6	73,9	93
17,2	90,2	3,5	17,4	29,2	39,4
100	525	20,5	113,2	185,9	205,4

المصدر: سليم سداوي ، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، 2008، ص - ص: 115 - 116.

- تقرير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السادس الثاني 2001، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، ص 87

ويمكن إنجاز الأهداف العامة لهذا البرنامج من خلال إستعراض النقاط الموالية¹:

- معالجة مشكلة الفقر التي تعاني منها شريحة واسعة من المجتمع، والمساهمة في إنشاء مناصب شغل؛
- تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية، من خلال: إنجاز حظيرة معلوماتية 'بسيدي عبد الله' كخطوة أولى نحو إرساء إستراتيجية للبحث والتنمية في مجال الإعلام والإتصال، ومواصلة الجهود المتعلقة بإقامة المناطق الصناعية سواءً من حيث تطهير العقار الصناعي أو عصرنته، فضلا عن العمل على تنفيذ البرامج المتعلقة بالبيئة وتهيئة الأراضي المخصصة لمدينة 'بوغزول الجديدة' لتوفير شروط التنمية المستدامة والشروع في تحقيق خيار الهضاب العليا ودعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم وتشجيع الأنشطة الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة، والعمل على تنفيذ برامج إعادة التأهيل الحضري، وربط التجمعات السكانية سواء كانت الريفية أو الحضرية بشبكة توزيع الغاز، وإنشاء شبكات تضامن لحماية الشرائح الهشة من المجتمع، وبعث التكافل والتلاحم الإجتماعي.

وعلى المستوى القطاعي فقد تضمن البرنامج، ما يلي²:

ضمن محور دعم الأنشطة الإنتاجية المتعلقة بقطاع، الزراعة والصيد البحري تم توجيه المخصصات تبعا لما هو مستهدف وفق ما يلي:

-قطاع الزراعة: اعتبرت الزراعة احد القطاعات الإستراتيجية التي رصد لها غلاف مالي هام، حيث أنه تم في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (Plan National de Développement Agricole) PNDA رفع المساحة المزروعة إلى 950 ألف هكتار واستصلاح 7500 ألف هكتار، خلق 70 ألف منصب شغل خلال الفترة 2001 - 2004، وتحقيق معدل نمو لقطاع الزراعة بنسبة 10 %، وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية والتكفل الجيد ببعض الظاهر المؤثرة على هذا القطاع، مثل ظاهرة الجفاف، التصحر...، وقد رصد لهذا القطاع حوالي 55,9 مليار دينار لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: زيادة المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع وضمان حد أدنى من الإنتاج، بالإضافة إلى حماية المناطق السهبية والرعية من التصحر، وحماية السهول والأراضي الزراعية من الإنجراف، والمحافظة على المساحات الفلاحية وتطوير أنظمة لتوسيع الأراضي المروية والمحافظة على الأحواض المائية وزيادة حجمها، وتشجيع البحث العلمي

¹ - عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، دون طبعة، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص - ص: 216 - 217.

² - Messaoud Medjitna, caractéristiques essentielles actuelles de l'économie algérienne, revue des sciences économiques de gestion et de commerce, de l'Université d'Alger, No=10, 2004, P :18 .

- ملف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، مصالح رئاسة الحكومة الجزائرية.

والمؤسسات الفلاحية في جانب تحسين وتطوير البذور، وإعادة تأهيل اليد العاملة في القطاع الريفي وزيادة فرص العمل وحل المشاكل العالقة بشأن ديون الفلاحين...

-قطاع الصيد والموارد الصيدية: تم تخصيص 9,5 مليار دينار من قيمة برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- الرفع من عدد سفن وقوارب الصيد وصيانتها؛
- تحسين شروط عمل الصيادين ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم (النقل، التبريد)؛
- دعم ومساعدة المؤسسات التي تعمل في القطاع من خلال التسهيلات الضريبية والقانونية؛
- دعم الصندوق الوطني لدعم الصيد البحري وتربية المائيات؛
- وتسهيل القروض المتعلقة بأنشطة الصيد البحري وتربية المائيات؛
- معالجة ديون الصيادين.

ضمن محور تعزيز الخدمات العمومية وتحسين الإطار المعيشي: تم تخصيص 210,5 مليار دينار إستهدفت التجهيزات الهيكلية المتعلقة بالعمران، وإعادة تأهيل المناطق الريفية ومناطق الهضاب العليا والواحات والمناطق الحضرية وفيما يتعلق بالتجهيزات الهيكلية المتعلقة بالعمران فقد خصص غلاف مالي يقدر بحوالي 142,9 مليار دينار، وتم توجيهها إلى المراكز الحضرية الكبرى وإلى البلديات الفقيرة والمناطق المهمشة، وقد تم توزيع هذه المبالغ المالية كما يلي:

- قطاع الري: رصد لهذا القطاع ميزانية تقدر بحوالي 31,3 مليار دينار، لإنجاز تسعة مشاريع، تهدف إلى تحسين ورفع المستوى المعيشي للسكان، عبر تغطية أكبر مساحة مزروعة ممكنة، وتحديث تقنيات الري لتقليص مشكلة الجفاف وهدر المياه؛

- المنشآت القاعدية للسكك الحديدية: خصص لهذه المنشآت 54,6 مليار دج؛

- قطاع الأشغال العمومية: تقرر إنجاز 25 مشروع بغلاف مالي 45,3 مليار دينار، بهدف تحسين خطوط نقل وتوسيع مطارات الجنوب، وزيادة الطاقة الإستيعابية للموانئ، وخلق تكامل إقليمي بين مختلف المناطق؛

- قطاع الطاقة: رصد مبلغ 16,8 مليار دينار من أجل تحسين الربط شبكات الربط بالطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي خاصة للمناطق الريفية في السهوب والصحراء؛

- قطاع البناء: تكلفة البرنامج الحالي 35,6 مليار دينار، تم تسخيرها لإنجاز 20 ألف مسكن، وتحسين الخدمات العمومية في الأحياء الحضرية؛

- تأمين الموانئ والمطارات والطرق: بلغت التكلفة في هذا البرنامج حوالي 1,7 مليار دينار، وإستهدف مكافحة الغش وحماية الإقتصاد الوطني عن طريق تعزيز الأمن عبر الموانئ و المطارات والطرق بواسطة الوسائل والمعدات الحديثة للرصد والمراقبة؛

- شبكة الإتصالات: قصد إنشاء أقطاب تكنولوجية تسمح باندماج الباحثين في محيط ملائم للبحث وإنشاء مؤسسات مهمة بتكنولوجيا الإتصالات الحديثة، وأهم مشروع في هذا المجال هو مشروع المدينة العلمية "سيدي عبد الله" التي خصص لها في هذا البرنامج 10 مليار دينار.

بالإضافة إلى إعادة تأهيل الأرياف ومناطق الهضاب العليا والواحات، من خلال تنمية المناطق المهمشة والأكثر حرمانا في الأرياف والهضاب العليا والواحات بتكلفة إجمالية بلغت 67,6 مليار دينار. أما محور التنمية المحلية والبشرية: فيمكن معالجته من خلال ما يلي:

-تحسين وصيانة الطرق البلدية والولائية؛

-رفع نسبة الربط بالكهرباء والتزويد بالمياه الصالحة للشرب؛

-تطوير شبكات الصرف الصحي؛

-إعادة تأهيل المناطق المتضررة في فترة التسعينات والبلديات المهمشة والفقيرة؛

-دعم المشاريع والأنشطة الإنتاجية؛

-توسيع وتطوير النقل وشبكة الإتصالات.

وفيما يتعلق بالتشغيل والحماية الاجتماعية، فقد تم تحري إطلاق برامج التشغيل كثيفة العمالة والتركيز على المناطق الفقيرة من خلال:

- خلق 70.000 منصب عمل طيلة فترة البرنامج؛

- دعم شريحة المعوزين والإهتمام بالمناطق المحرومة؛

- تأهيل مؤسسات التضامن وتخصيص 500 حافلة للنقل المدرسي في البلديات الفقيرة؛

- تنظيم سوق العمل وإنشاء وكالات للتشغيل؛

في إطار نفس المحور فقد تم تخصيص 90,2 مليار دينار لتنمية الموارد البشرية إستهدفت بصورة أساسية المنشآت القاعدية لقطاعي الصحة والتربية، وتطوير الجامعات من حيث الهياكل والتأطير وتشجيع البحث العلمي، إضافة إلى تشجيع الأنشطة الرياضية والترفيهية، ودعم قطاع الشؤون الدينية.

كما تضمن البرنامج مجموعة أخرى من السياسات التي تهدف إلى تحسين البيئة الإقتصادية وتفعيل آلية السوق وتشمل هذت السياسات: تهيئة المناطق الصناعية (2 مليار دج)، عصرنة إدارة الضرائب (20 مليار دج) صندوق المساهمة والشراكة (22,5 مليار دج)، صندوق ترقية المنافسة الصناعية (2 مليار دج)، المعلومات وأنظمة التنبؤ على المدى المتوسط والطويل (0,08 مليار دج).

وقد توزع الغلاف المالي لهذا البرنامج خلال الفترة المقررة على النحو التالي: 205,4 مليار دج خلال سنة 2001 أي ما نسبته 39,12 % من الغلاف المالي الإجمالي، و 185,9 مليار دج (35,41 %) أما سنة 2003 فقد كان المخصص المالي بجوالي 113,2 مليار دج (21,56) في حين تم توجيه ما قيمته 20,5 مليار دج (3,90 %) للإستثمارات المتعلقة

بِسنة 2004¹، ويستند هذا التوزيع إلى أهداف الإقتصاد الجزائري المتعلقة بتدريك الوضعية الإقتصادية ورؤيته المتعلقة بأهمية النتائج المحققة عبر أثر المضاعف، ذلك أن السياسة المعتمدة كما سبقت الإشارة إليها قائمة على الفلسفة الكنزية الإشكالية القائمة تتعلق بمدى أن تُؤتي هذه الفلسفة أكلها في ظل الطبيعة الإقتصاد الجزائر ذو الصبغة الريعية- . وقد واصلت الجزائر سياستها الإقتصادية ذات الصبغة الإقتصادية المرتكز على التوسع في الإنفاق العام - إنطلق هذا التحوُّل في صياغة السياسة الإقتصادية منذ إنتخابات أبريل 1999 على إثر التغير في السلطة السياسية بغية تدريك آثار الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات والآثار السلبية لبرامج التعديل الهيكلي، وتعزز هذه التوجه بإنتعاش أسعار النفط في السوق الدولية- وتدعم إستمرار الجزائر في الثبات على نفس السياسة من خلال إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي، بالإستناد إلى إستمرار موجة إنتعاش أسعار النفط والإنعكاس الإيجابي لذلك على جملة من المؤشرات التي سيتم عرضها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-2: إنعكاس أسعار النفط على عوائد الصادرات النفطية، احتياطي الصرف الأجنبي وقيمة الدين الخارجي

متوسط سعر برميل النفط (دولار)	العوائد من الصادرات النفطية (مليار دولار)	احتياطيات الصرف الأجنبي (مليار دولار)	تطور قيمة الدين الخارجي (مليار دولار)
28,50	21,06	11,90	25,261
24,85	18,53	17,96	22,571
25,24	18,11	23,11	22,642
29,03	23,99	32,94	23,353
38,66	31,55	43,11	21,821
54,64	45,59	56,18	17,191

Source : Rapport : Evolution de la dette extérieure de l'Algérie 1994-2004.
Bulletin statistique hors série 2006 de la Banque d'Algérie

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005 - 2009) بميزانية قدرت بحوالي 150 مليار دولار أمريكي، أي حوالي 4200 مليار دج من النفقات العمومية التنموية، وتشير التقارير إلى أن الغلاف الإجمالي قارب 13809 مليار دج أي حوالي 180 مليار دولار بعد إضافة مخصصات البرنامج التكميلي الخاص بترقية مناطق الجنوب والهضاب العليا². حيث أعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة، ثم السكن، وقطاع النقل والبنية التحتية عموما، وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز وتطوير الزراعة ودعمها، وتخليق مياه البحر، فضلا عن طرح برنامج تنمية الهضاب العليا والجنوب³. ويعتبر هذا البرنامج بمثابة الإطار المؤكد لتوجهات الجزائر التي تم إقرارها ضمن مخطط الإنعاش الإقتصادي، حيث أن تكامل البرنامجين

¹ - انظر ملف برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2004، لدى مصالح الحكومة الجزائرية.

² - Ministre des Finances, Note de présentation du projet d'ordonnance portant Loi de finances complémentaire 15/07/2008, P :4.

³ - كمال عايشي، التجارة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، الجزائر، ص : 13.
<http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/463/1/1.pdf> (25/09/2015).

يجسد الإستراتيجية بعيدة المدى، والتي تُلخص رؤية الجزائر في إرساء مقومات الإستثمار الإستخلافي للعوائد النفطية بما يخلق البنية الإقتصادية والإجتماعية القادرة على إستيعاب تحديات التنمية الشاملة المستدامة، في إطار الإمكانيات الوطنية وطموحات الأفراد، وذلك من خلال تفعيل الكفاءة الإقتصادية للموارد المتاحة بما يرفع الكفاءة الإستيعابية للإقتصاد الجزائري. ويمكن فيما يلي توضيح التوزيع القطاعي لمخصصات البرنامج من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-3: التوزيع القطاعي لمخصصات البرنامج الخماسي 2005 - 2009

القطاعات	المبلغ بالملايير من دج	%
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان.	1.908,5	45,5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1.703,1	40,5
برنامج دعم التنمية الإقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203,9	48
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة و الإتصال	50,0	1,1
مجموع المبلغ المخصص في إطار البرنامج الخماسي 2005 - 2009	4.202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005 - 2009، أبريل 2005. على الموقع:

www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf (30/09/2014).

CNES, Rapport national sur le développement humain, réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le Développement PNUD, Algérie 2008, P:31.

يمكن التفصيل فيما تضمنته المحاور الأساسية للبرنامج الخماسي 2005 - 2009 من خلال ما يلي¹:

أ- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: وقد شمل هذا المحاور مجموعة من المخصصات على النحو التالي:

الجدول رقم: 4-4: مخصصات محور تحسين ظروف معيشة السكان

الوحدة: مليار دج

المحور	المبلغ	المحور	المبلغ
السكنات	555	التعليم العالي	141
الصحة العمومية	85	التربية الوطنية	200
تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب (خارج الأشغال الكبرى)	127	التكوين المهني	58,5
الربط بشبكات الغاز والكهرباء للمنازل	65	الثقافة	16
أعمال التضامن الوطني	95	الإذاعة والتلفزيون	19,1
تهئية الإقليم	26,4	إنجاز منشآت دينية	10
تنمية مناطق الجنوب	100	الشباب والرياضة	60
تنمية مناطق الهضاب العليا	150	برامج بلديات للتنمية	200

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005 - 2009، أبريل 2005، مرجع سابق.

ب- تطوير المنشآت الأساسية: وتضمن هذا المحور:

-قطاع النقل: 700 مليار دج؛

¹ - البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005 - 2009، أبريل 2005، مرجع سابق.

-قطاع الأشغال العمومية: 600 مليار دج؛

-قطاع المياه: 393 مليار دج؛

-قطاع تهيئة الإقليم: 10,15 مليار دج .

ت- محور دعم التنمية الاقتصادية: ويتضمن هذا المحور:

-قطاع الزراعة والتنمية الريفية: 300 دج؛

-قطاع الصناعة: 13,5 مليار دج؛

-قطاع الصيد البحري: 12 مليار دولار؛

-ترقية الإستثمار: 4,5 مليار دولار؛

-السياحة: 3,2 مليار دولار؛

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: 4 مليار دولار.

ث- محور تحسين الخدمة العمومية وتحديثها: ويتضمن مخصصات على النحو التالي:

- النهوض بقطاع العدالة : 34 مليار دج؛

- الداخلية: 64 مليار دج؛

- المالية: 65 مليار دج؛

- التجارة: 2 مليار دج؛

- البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال: 16,3 مليار دج؛

- قطاعات الدولة الأخرى: 22,6 مليار دج .

ج- محور النهوض بالقاعدة التكنولوجية وتطوير تقنيات الإتصال: خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي

حوالي 50 مليار دينار لبا ب تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال .

أما بخصوص البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب، فقد خصص له غلاف مالي يقدر بحوالي 390 مليار دينار

دج بهدف تحسين ظروف الحياة لسكان هذه المناطق وإحداث نوع من العدالة والتوازن الجهوي للتنمية، عبر تفعيل ثلاث

محاور كبرى، وهي: تحسين ظروف حياة السكان (296 مليار دج) وبرنامج إضافي للتنمية الاقتصادية (74 مليار دج)

وتحسين وسائل الإدارة (20 مليار دج)¹ ويغطي هذا البرنامج من الناحية الجغرافية عشرة مناطق هي: أدرار، الأغواط

بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إليزي، الوادي، تندوف، وغرداية.

ويتعلق البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا، بتحقيق استفادة هذه المناطق من مخصصات الإستثمارات

العمومية تبعا لخصوصية هذه المناطق ومتطلبات التنمية فيها، حيث رصد لذلك مبلغ 620 مليار دج، تم توزيعه تبعا لمحاور

أساسية على النحو التالي: تحسين ظروف حياة السكان (288,5) ترقية التنمية الاقتصادية (233 مليار دج) تحسين

¹ - مصالح رئاسة الجمهورية، بيان مجلس الوزراء المجتمع ، 14 جانفي 2006 .

وسائل الإدارة (20 مليار دج) إطلاق مشروع مدينة 'بوغزول الجديدة' (29 مليار دج) والمشاريع البلدية للتنمية (36,8 مليار دج) وأخيرا تحسين قطاع العدالة والمصالح الأخرى (18 مليار دج) .

ثالثا: البرنامج الخماسي 2010 - 2014 بميزانية 286 مليار دولار أمريكي، ويشمل شقين، هما: إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطرائق والمياه بمبلغ 9,700 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 130 مليار دولار، وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11,534 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 156 مليار دولار. أما المحاور الأساسية لهذا البرنامج فيمكن تلخيصها من خلال ما يلي:

الجدول رقم: 4-5: المحاور الأساسية المكونة لمضمون برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010 - 2014

الوحدة: مليار دينار

المحور	المبلغ	المحور	المبلغ
التنمية الاقتصادية	1566	التنمية البشرية	10122
تحسين الخدمة العمومية	1666	مكافحة البطالة	360
المنشآت الأساسية	6448	البحث العلمي و تكنولوجيايات الإتصال	250
المجموع			21214

المصدر: بناء على المعلومات الواردة في ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر، 2010.

ويخصص البرنامج أكثر من 40 % أي قرابة 10000 مليار دينار من الموارد لتحسين التنمية البشرية فيما يتعلق بتوسيع فرص التعليم وتحسين الصحة العامة وتوفير السكن، وربط السكان بشبكات الغاز والكهرباء، وإمدادات المياه الصالحة للشرب، خاصة في المناطق الريفية والأكثر عزلة وبعدا. ويمكن توضيح الأغلفة المالية المخصصة لتحسين التنمية البشرية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-6: الأغلفة المالية المخصصة لبرنامج التنمية البشرية 2010 - 2014

الوحدة: مليار دينار

الموضوع	الغلاف المالي	الموضوع	الغلاف المالي	الموضوع	الغلاف المالي
الصحة	619	المياه*	2000	الثقافة	140
التعليم العالي	868	الطاقة	350	الإتصال	106
التربية والتعليم	852	الشباب والرياضة	1130	الشؤون الدينية	120
التكوين والتعليم المهني	178	التضامن الوطني	40	السكن والمجاهدين**	3719

المصدر: المصدر: بالاعتماد على المعلومات الواردة في : ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، مرجع سابق.

* يضاف إلى هذه المبلغ 60 مليار دينار، سيتم تعبئته في السوق المالية من أجل استكمال أو إنجاز 8 محطات جديدة لتحليه مياه البحر.

** المبلغ الموجه لقطاع المجاهدين هو 19 مليار دينار

كما يخصص البرنامج حوالي 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية، وتحسين الخدمة العمومية، حيث تم تخصيص أكثر من 3.100 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع، وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ فيما وجهت أكثر من 2.800 مليار دج لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص من خلال تجهيز 14 مدينة بالتراموي) وتحديث الهياكل القاعدية

بالمطارات، أما تهيئة الإقليم والبيئة فقدر الغلاف المالي الموجه له بحوالي 500 مليار دج، وتم رصد ما يقارب 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل. وفي إطار دعم تنمية الإقتصاد الوطني من خلال تخصيص 1.500 مليار دج، تم تخصيص أكثر من 1.000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية، وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض. كما جُندّ للتنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية. أما فيما يتعلق بتشجيع إنشاء مناصب الشغل فرصد غلاف مالي قدره 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل والتسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل، ناهيك عن فرص التوظيف التي يُولدها النمو المحقق جراء تنفيذ البرنامج الخماسي، وذلك لتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة. وعلى صعيد آخر خصص البرنامج 2010 - 2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم وإستعمال وسيلة الإعلام الآلي¹. ويمكن فيما يلي توضيح التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010 - 2014.

الجدول رقم: 4-7 : التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010 - 2014

الوحدة : مليار دج

المحور	المبلغ
التنمية البشرية	10122
المنشآت الأساسية	6448
التنمية الإقتصادية	1566
مكافحة البطالة	360
تحسين الخدمة العمومية	1666
البحث العلمي وتكنولوجيا الإتصال	250
المجموع	21214

المصدر: بالإعتماد على : مصالح الوزير الأول: ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

3 - التفصيل في السياسات الإقتصادية الكلية ضمن الفترة 2000-2014

بعد العرض العام للسياسة الإقتصادية التي إعتدتها الجزائر ضمن المدى الزمني المحدد للدراسة، فلا بد من التفصيل في وصف السياسات المتخصصة للسياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية، على النحو الموالي:

¹ - بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010 - 2014.

2-1- السياسة المالية في الجزائر

يتم صياغة السياسة المالية في الجزائر من خلال الاعتماد، على مجموعة من المتغيرات الأساسية، والتي على رأسها وضعية أسعار النفط في الأسواق المالية (الإيرادات البترولية) المشهد الإقتصادي، بالإضافة إلى طبيعة الأهداف التي يُطمح إلى تحقيقها في إطار النموذج الإقتصادي الذي تم الاستناد عليه في رسم معالم السياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية (بعث تغيير الهيكل الإقتصادي) وسيتم فيما يلي التعرض لأدوات السياسة المالية التي تم التطرق لها ضمن الجانب النظري:

2 2 4 -سياسة الإنفاق العام

إرتفاع أسعار النفط سنة 2000 بنسبة قارت 59 % مقارنة بسنة 1999 أدى إلى إرتفاع عوائد قطاع النفط الذي يمثل القطاع المحرك للتنمية في الإقتصاد الجزائري، مما سمح بانفراج مالي ترجم إلى اعتماد سياسة إقتصادية قائمة على التوسع في الإنفاق العام، ويمكن التفصيل في تطور الإنفاق العام على مدى الفترة 2000 - 2014 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-8 : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليون دج

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		إجمالي النفقات
	النفقات	%	النفقات	%	
2000	856193	72,67	321929	27,33	1178122
2001	963633	72,94	357395	27,06	1321028
2002	1097716	70,79	452930	29,21	1550646
2003	1122761	68,49	516504	31,51	1639265
2004	1250894	66,22	638036	33,73	1888930
2005	1245132	60,67	806905	39,33	2052037
2006	1437870	58,61	1015144	41,39	2453014
2007	1674031	53,85	1434638	46,15	3108669
2008	2217775	52,91	1973278	47,09	4191053
2009	2300023	54,16	1946311	45,84	4246334
2010	2659078	59,52	1807862	40,48	4466940
2011	3797252	66,24	1934500	33,76	5731752
2012	4 782 634	67,76	2 275 539	32,23	7058173
2013	4 131 536	68,58	1 892 595	31,42	6024131
2014	4494327	64,24	2 493 940	35,72	6995769

المصدر: البيانات المقدمة ضمن الجدول انطلافا من سنة 2000 إلى غاية 2011 متاحة ضمن الرابط الإلكتروني:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf (11 /02/2015)

البيانات المقدمة ضمن الجدول انطلافا من سنة 2012 إلى غاية 2014 متاحة ضمن الرابط الإلكتروني :

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-143/Solde-global-du-Tr%C3%A8sor.html> (11 /02/2015)

يتضح من خلال الجدول المنحى المتزايد للنفقات على مدى الفترة 2000-2014 ويرجع ذلك إلى اعتماد الجزائر سياسة إنفاقية توسعية مدفوعة بعوائد النفط الذي عرف إنتعاشا في الأسواق العالمية، إلا أن الإخفاض الحاد الذي شهده

النفط خلال السداسي الأول من سنة 2014 أدى إلى العزم نحو التراجع التدريجي عن السياسة الإنفاقية التوسعية والمضي نحو ترشيد النفقات، حيث بلغت بنهاية سنة 2015 حوالي 7656331 مليون دج محققة إرتفاعا عن الإنفاق الكلي في سنة 2014 بحوالي 9,4 % موزعة بين حوالي 4617009 مليون دج كنفقات للتسيير وحوالي 3039322 مليون دج للتجهيز، بعد الإرتفاع الأعلى الذي سجل سنة 2014 بحوالي 16,1% (تسببت نفقات رأس المال بأكثر من 81 % من الإرتفاع في الإنفاق الكلي) مقابل الإنخفاض بحوالي 14,6 % في سنة 2013 تراجعت بحلول سنتي 2016 و 2017 إلى حوالي 7297494 مليون دج و3876502 مليون دينار على الترتيب¹.

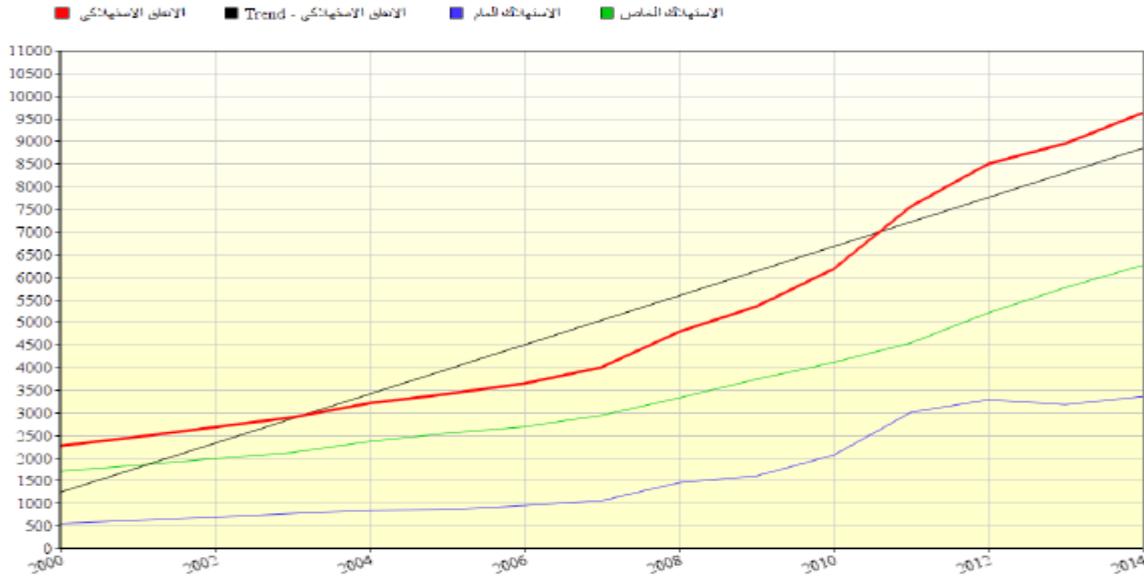
إن دراسة هيكل النفقات في الجزائر يوضح التوسع في نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز (تتضمن نفقات التجهيز تبعا للمادة رقم 35 من قانون 17/84 ثلاث عناوين* وهي: الإستثمار المنفذ من قبل الدولة إعانات الإستثمار الممنوحة من طرف الدولة، والنفقات الأخرى للرأسمال) وذلك على الرغم من أن القراءة الأفقية للجدول المقترح توضح التراجع النسبي ضمن بنية الإنفاق لصالح الزيادة البطيئة لنفقات التجهيز بما يترجم مساعي الإصلاح الهيكلي الذي تعتمده الجزائر، وهو ما يترجم ضمن أثر مزاحمة عميق بين المؤشرات الإقتصادية والمؤشرات الإجتماعية في بيئة وخصوصية الإقتصاد الريعي التي تم معالجتها في الجانب النظري من هذه الدراسة- لا تتحقق تنمية إجتماعية حقيقية إنما يكون تحسن مؤشراتهما مدعوما بواسطة عوائد النفط في حالات إنتعاش أسعاره- حيث تصحح السياسة الإقتصادية مجرد سياسة لتوزيع الربح في صورة توسع لدور الدولة دون تحقيق هدف التحول الهيكلي للبيان الإنتاجي ومن ثمَّ بنیان الإقتصاد ككل.

أما فيما يتعلق بدراسة المتغيرات الوسيطة لأثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر 2000-2014، فإنه يعتبر كل من الإستهلاك والإستثمار كمتغيرات وسيطة لأثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي وبغية تشخيص الأثر المترتب عن هذه المتغيرات الإقتصادية الكلية وخاصة على النمو الإقتصادي، فلا بد من إستعراض تطورها، حيث يمكن إستعراض تطور الإنفاق الإستهلاكي على مدى الفترة المدروسة من خلال الشكل الموالي:

¹ - <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A8sor.html> (11 /02/2015)

* يتضمن العنوانين الأول والثاني، مجموعة من الأقسام، وهي: الفلاحة، الطاقة والمناجم، النقل والإتصالات، المؤسسات الصناعية والتجارية، السكن والعمارة، تجهيزات ثقافية وإجتماعية تجهيزات إدارية، إستثمارات خارجية.

الشكل رقم: 4-1: تطور الإنفاق الاستهلاكي (الإنفاق العام والإنفاق الخاص) في الجزائر 2000-2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعطيات الواردة في :

Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2004- 2015

من خلال المنحنى يتضح الاتجاه العام المتزايد للإنفاق الاستهلاكي (بشقيه الإنفاق العام والإنفاق الاستهلاكي الخاص) على مدى الفترة 2014-2000. حيث أنه ضمن الفترة 2004-2000 تحقق ارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي العام على نحو لم يؤدي إلى أثر مزاحة على الإنفاق الاستهلاكي الخاص، حيث قدر الارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي العام بحوالي 10,89 % وارتفع الاستهلاك الخاص بصورة متواصلة بمتوسط قدره 8,46 % خلال الفترة 2001-2004، وبالإستناد إلى متوسط معدل النمو الإقتصادي المحقق خلال هذه الفترة والمقدر بحوالي 4,85 % فإنه يمكن إستنتاج مبدئيا الدور الهام الذي لعبه الطلب الاستهلاكي في رفع معدلات النمو المحققة على مدى الفترة 2001- 2004 مقارنة بالفترات السابقة. كما تواصل نمو الإستهلاك العام خلال الفترة 2005-2009 بفعل الأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث قدر المتوسط لهذه الفترة بحوالي 14,27 % مقابل 9,60 % بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي الخاص، كما تجدر الإشارة إلى الارتفاع الهام الذي شهدته الإنفاق الاستهلاكي بين سنتي 2007-2008 بمعدل نمو 19,46%، حيث بلغ الإنفاق الاستهلاكي العام حوالي 37,21 % والإنفاق الاستهلاكي الخاص حوالي 13,06 ليتراجع الإنفاق بشقيه خلال سنة 2009 كما هو موضح في الشكل، وهو ما أدى إلى تراجع معدل النمو المحقق ليبلغ أدنى معدل له بمعدل 1,6 % وعلى الرغم من مواصلة الجزائر السياسة الإنفاقية التوسعية للفترة 2005 -2009 إلا أن الأثر المحقق على النمو تراجع مقارنة بالمتوسط المحقق خلال الفترة 2001-2004، حيث بلغ متوسط النمو حوالي 2,92%. في سنة 2010 عاد الإنفاق الاستهلاكي للانتعاش، حيث حقق معدل نمو 15,46 % وبلغ الإنفاق الاستهلاكي العام 28,35 % مع تراجع هام في الإنفاق الاستهلاكي الخاص بمعدل نمو 9,92 % وتواصل توسع الإنفاق الاستهلاكي خلال سنة 2011 ليبلغ معدل نموه 22,35 %، كما بلغ الإنفاق الاستهلاكي العام مستويات قياسية حيث قارب معدل نموه 46 % مع انتعاش طفيف في الإنفاق الاستهلاكي الخاص ليبلغ 10,51 % بيد أن ذلك لم يكن له أثر على معدلات

النمو الإقتصادي الحقيقي المحققة، حيث بلغ 2,8 % مراجعا بحوالي 22,22 % عن سنة 2010 وإنطلاقا من سنة 2012 إلى غاية 2014 عرف الإنفاق الإستهلاكي تراجعاً حيث بلغ في سنة 2014 معدل نموه حوالي 7,52 % إلا أن النمو الإقتصادي الحقيقي حقق إنتعاشاً بمتوسط قدره 3,4 %، وهو ما يطرح علاقة غير واضحة بين النمو الإقتصادي والإنفاق الإستهلاكي مع الاحتفاظ بنتيجة هامة تفيد أن البرامج الإقتصادية التي تَرجمت السياسة الإقتصادية للفترة 2000-2014 لم تؤثر بالشكل المنتظر على معدلات النمو الإقتصادي الحقيقية، لأن الزيادة المتولدة في الطلب في سياق المرجعية الكنزوية تم تلبيتها من خلال الواردات، بما يطرح الإشكالية الرئيسية للاقتصاد الجزائري والمتمثلة في عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وهو ما يجعل السياسة المصممة ذات أثر ضعيف على معدلات النمو الإقتصادي المطلوبة، وتعمق هشاشة الأثر المتولد بسبب عدم كفاءة تخصيص الموارد المتاحة ضمن حلقة الكفاءة الإقتصادية بسبب سيادة مفهومات سياسات توزيع الربح. أما الإنفاق الإستثماري الذي يعتبر أحد المتغيرات الوسيطة للسياسة الإنفاقية لإحداث النمو الإقتصادي فيمكن إستعراض تطوره على مدى الفترة 2000-2014 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم: 4-2: تطور الإنفاق الإستثماري والادخار الوطني في الجزائر 2000-2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على البيانات الواردة في:

Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2004- 2015

من خلال المنحى يتضح أن الإيدخار المحلي قد شهد تطورا هاما في قيمته على مدى الفترة 2000-2008 حيث بلغ سنة 2008 أقصى قيمة له بحوالي 6251,9 مليار دج، بيد أنه حدث إنخفاض سريع خلال الفترة 2008 - 2009 ليبلغ 4614,7 مليار دينار، حيث قدر معدل التراجع بحوالي 35,47 %، ليعود مرة أخرى للنمو بمعدلات هامة إلى غاية 2012 ثم شهد نوعا من الإستقرار إلى غاية 2014 ليتخذ بعدها إتجاه نحو الإنخفاض، حيث تراجع من 7612,7 مليار دينار سنة 2014 إلى حوالي 6291,1 مليار دج سنة 2015. وبالنسبة للإنفاق الإستثماري فقد شهد هو الآخر إتجاها عاما تصاعديا يفسر بمضمون السياسة الإقتصادية والقطاعية للفترة 2000-2014، حيث لم يتأثر بالإنخفاض المسجل في الإيدخار الوطني خلال 2008-2009، ولكنه سجل إنخفاضا حادا انطلاقا من سنة 2013 وإستمر إلى غاية 2015 متأثر

بالصدمة النفطية خلال هذه الفترة وبوادر التحول عن السياسة الاتفاقية التوسعية نحو ترشيد النفقات - مع تحفظ الباحثة عن مضمون الترشيح في هذا السياق - .

وتجدر الإشارة إلى أن زيادة الطلب الإستهلاكي إنما ينتج عنها حسب الفلسفة الكنزية زيادة في حركة الإستثمار بيد أن تشخيص ذلك على مستوى الإقتصاد الجزائري يبين أن الإقتصاد الجزائري لا يتمتع بجهاز إنتاجي مرن، حيث يحدث مثلما أُشير له سابقا تسرب لأثر الطلب الإستهلاكي خارج المسار المحفز على تنشيط حركة الإستثمار المحلي ومن ثمَّ ضعف تأثيره على تحسين معدلات النمو الإقتصادي المحققة.

من جهة أخرى فإنه من الأهمية بما كان الإشارة إلى أثر المزاخمة الذي يتولد ضمن هيكل وبنية النفقات، وعلى الرغم من أهمية النفقات التحويلية، إلا أنها تأخذ غلظا ومخصصات تتجاوز بكثير مبدأ إرساء كفاءة التخصيص لصالح أهداف خارج الحلقة الاقتصادية وذلك على حساب النفقات الرأسمالية الموجهة لدعم التعليم وتحسين تكوين الكادر البشري (انظر تقارير صندوق النقد العربي) فعلى مستوى الإقتصاديات الريعية وعلى رأسها الجزائر، ولتقييم تكلفة الفرصة البديلة لإعانات الطاقة، فإن المقارنة بين الإنفاق على هذه الإعانات والإنفاق على رأس المال وعلى التعليم والصحة بالنسبة المؤوية من الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى أن الإنفاق على الإعانات عموما وعلى الطاقة خصوصا يفوق الإنفاق الرأسمالي أو يعادله في دلالة على عدم كفاءة تخصيص الأموال، وعدم وجود بوادر إصلاح حقيقي للتحول نحو تفعيل الإقتصاد الأخضر (مثل: تشجيع إستخدام الطاقات النظيفة وتكنولوجياها).

2 2 2 - السياسة الضريبية في الجزائر

تشير السيناريوهات التي تستهدف تقدير الفجوة التمويلية في المنطقة العربية للفترة 2015 - 2016* إلى تحقيق الجزائر فجوة في التمويل تقدر بجوالي 9,98 مليار دولار أمريكي في سنة 2015 لتتعمق هذه الفجوة إلى 12,12 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2016 تبعا لتوقعات السيناريو الأول، في حين يشير السيناريو الثاني إلى حجم أكبر للفجوة حيث اعتمد تقديرات أفضل فيما يتعلق بإنخفاض أسعار النفط، وعليه فالفجوة في التمويل لسنة 2015 تقدر بجوالي 15,88 مليار دولار أمريكي، وسوف تتعمق إلى 17,50 مليار دولار أمريكي سنة 2016.¹

إن العجز الموازي الذي تعاني منه الجزائر، وتفاقم فجوة التمويل إزاء تحقيق التنمية المستدامة، يستدعي دراسة هيكل الإيرادات فيها ومدى مساهمة الجباية الضريبية، وذلك بالتركيز على دور كل من الجباية العادية والجباية البترولية وهو ما يعكس بصورة غير مباشرة السياسة الضريبية المعتمدة ومدى مساهمتها في تطوير الإيرادات العامة على النحو الذي لا يُضيق حيز المساهمة في تحقيق معدلات نمو إقتصادي مستدامة. والجدول الموالي يوضح تطور الجباية العادية والجباية البترولية ضمن هيكل الإيرادات العامة على مدى الفترة 2000-2014.

* يعتمد السيناريو الأول على أحدث التوقعات ضمن قاعدة آفاق الإقتصاد العالمي كما نشرها صندوق النقد الدولي في تشرين الأول / أكتوبر 2014 ويتضمن توقعات تتعلق برصيد الحساب الجاري، والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، ويستند السناريو الثاني على توقعات وحدة المعلومات الاقتصادية إلى غاية كانون الأول/ ديسمبر وكانون الثاني /يناير 2015 ويتناول بشكل دقيق آثار هبوط أسعار النفط.

¹ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الأول، الأمم المتحدة، بيروت، 2015، ص: 155.

الجدول رقم: 4-9: مساهمة الجباية العادية والجبائية البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر 2000-2014

الوحدة : مليار دينار

الإيرادات العامة	الجبائية الضريبية (الجباية العادية)		الإيرادات غير الضريبية (إيرادات أخرى للميزانية)		الجبائية البترولية	
	القيمة	معدل النمو %*	القيمة	معدل النمو %*	القيمة	معدل النمو %*
2000	1578161	- أ	55422	- ب	1173237	- ت
2001	1505526	13,95	150899	172,27	956389	-18,48
2002	1603188	21,26	177388	17,55	942904	-01,41
2003	1974466	08,70	164566	-07,28	1284975	36,28
2004	2229899	10,57	163789	-00,47	1485699	15,62
2005	3082828	10,35	174520	06,55	2267836	52,64
2006	3639925	12,55	205041	17,48	2714000	19,67
2007	3697900	06,36	209300	02,77	2711850	-0,080
2008	2902448	25,89	221759	05,95	1715400	-36,74
2009	3275362	18,78	201750	-09,22	1927000	12,33
2010	3074644	13,20	275000	36,30	1501700	-22,07
2011	3403108	11,63	424810	54,47	1529400	01,84
2012	3804040	31,75	376000	-11,49	1519040	-0,677
2013	3894900	06,40	248000	-34,04	1615900	06,37
2014	3926730	02,96	258000	04,32	1577730	-02,36

Source : Ministère des finances.

Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2013-2015.

https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/CountryProfiles/2017/algeria_cp_fre.pdf (30/03/2015)

<http://www.ons.dz/> (30/03/2015): حوصلة إحصائية 1962-2011 متاحة على الموقع:

* حساب الباحثة.

على الرغم من أن الجزائر عملت على بعث العديد من الإصلاحات للسياسة الضريبية (الجبائية) التي تعتمد عليها بغية بعث تحول في هيكل الإيرادات العامة إلا أن معطيات الجدول رقم: 4-9 تبين مدى هيمنة الجباية البترولية على هيكل الإيرادات العامة في الجزائر مقارنة بمساهمة الجباية الضريبية التي تسجل معدلات نمو مستقلة في أغلبها عن التغيرات المسجلة في معدلات نمو الإيرادات العامة، فيما أنها تحاكي بصورة مطلقة حركة نمو الجباية البترولية (انظر الشكل رقم: 4-3) حيث يُفسر ذلك بالبنية الإقتصادية- السياسية الإقتصادي الجزائري وسيادة ثقافة الربع الكابحة للقطاعات الإنتاجية من جهة وسيادة مظاهر الفساد من جهة أخرى (ظاهرة التهرب الضريبي، الإستغلال خارج حدود الكفاءة الإقتصادية للإعفاءات والتخفيضات الضريبية الموجهة لدعم وتنشيط حركة الإستثمار وزيادة فرص التوظيف).

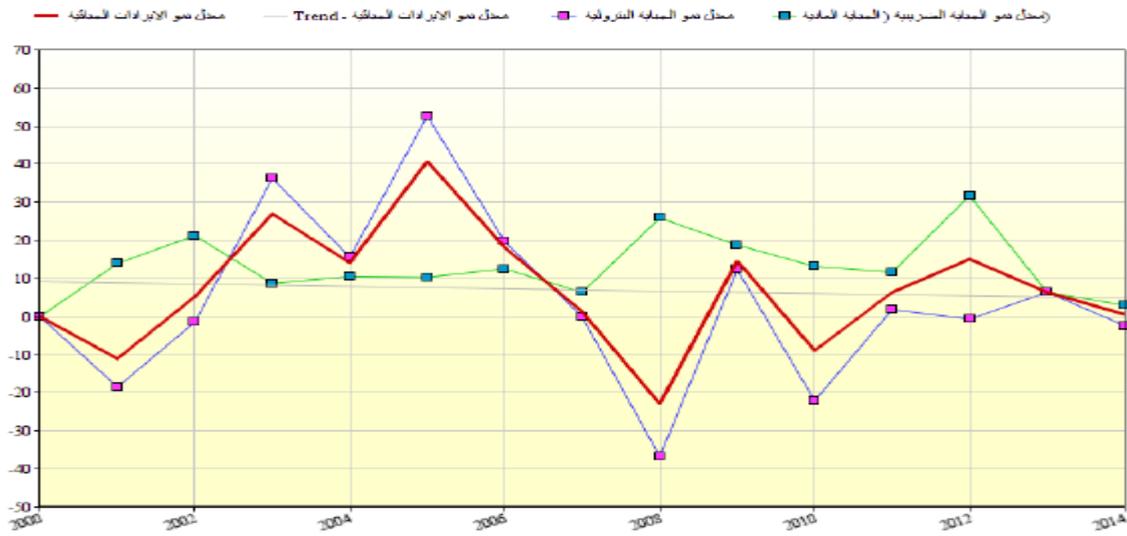
كما تعتبر مساهمة الإيرادات غير الضريبية ضعيفة جدا حيث لم يتجاوز متوسطها على مدى الفترة 2000-2014 حوالي 7,68 % في حين قدرت مساهمة الجباية البترولية بحوالي 58,87 %، ومساهمة الإيرادات الضريبية بحوالي 37,24 % فقط. مع الإشارة إلى أن نسب المساهمة للإيرادات الضريبية محصورة ضمن المجال 22,14 % و 42,75 % على مدى الفترة 2000-2011، واتخذت منحى تصاعدي انطلاقا من سنة 2012 إلى غاية 2014 استجابة لمجموع الإصلاحات التي واكبت تراجع الجباية البترولية، حيث انتقلت نسبة المساهمة للإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة من 50,18 % سنة 2012 إلى 53,25 % سنة 2014.

من جهة أخرى فإنه يمكن إستقراء هشاشة الإقتصاد الجزائري من خلال ضعف نسبة تغطية الإيرادات الجبائية أو الضريبية العادية للنفقات العامة، وهو ما ينعكس في صورة غياب المناعة تجاه الصدمات الخارجية المتحسدة في ظل انهيار أسعار البترول و إنعكاس ذلك في صورة تراجع قيمة الجباية البترولية المحصلة، حيث أن هناك ضعف في تغطية الإيرادات الضريبية العادية للنفقات العامة على مدى الفترة 2000-2014، ذلك أن نسب تغطية الإيرادات الضريبية لإجمالي النفقات العامة لم يتجاوز متوسط قدره 28,93 % على مدى الفترة 2000-2014، ويفسر ضعف نسب التغطية بضعف النظام الضريبي في الجزائر، حيث أن هيكل الإيرادات الضريبية يعتمد على الضرائب غير المباشرة (الضرائب على السلع والخدمات، الحقوق الجمركية، حقوق التسجيل والطابع) بصورة تتجاوز 75 % فيما تتأني النسبة الباقية من الضرائب المباشرة والمتمثلة في الضرائب على الدخل وأرباح الشركات، حيث أن وزنها المتدني ضمن هيكل الإيرادات الضريبية مرتبط بعدة عوامل لعل أهمها الطبيعية الربعية للاقتصاد الجزائري وتراجع حركية الإستثمار.

أما بالنسبة لمستوى الضغط الضريبي في الجزائر فيتميز بانخفاض معدله عن ذلك الذي تحدده الأدبيات الإقتصادية، حيث تشير إلى أنه لا بد من عدم تجاوز الضغط الضريبي 25% (حسب الإقتصادي كولن كلارك) فاحتساب الضغط الضريبي* في الجزائر على مدى الفترة 2000-2014 يبين أنه لم يتجاوز في متوسطه 19,02 % ويرجع هذا الإنخفاض في معدل الضغط الضريبي إلى سمات الإقتصاد السياسي في الجزائر باعتباره أحد الإقتصاديات الربعية حيث أن السياسة الضريبية تعكس مدى ضعف أحد الأبعاد الأساسية للحكومة الرشيدة وهو المساءلة، بالإضافة إلى سيادة مظاهر الفساد في حين أن المشهد الذي يوري ذلك أن إنكار أهمية محاوره إذا ما أتت أكلها هو تبني الجزائر لسياسة ضريبية مشجعة للإستثمار والإنتاج - وهو ما لا تعكسه معظم مؤشرات التنمية الإقتصادية التي عاجلتها هذه الأطروحة-.

* يتم إحتساب الضغط الضريبي بقسمة الناتج المحلي الخام خارج المحروقات على الإيرادات الضريبية .

الشكل رقم: 3-4: معدل نمو الإيرادات الجبائية، الجباية البترولية والإيرادات غير الضريبية في الجزائر 2000-2014



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 9-4.

أما بالنسبة لموارد الميزانية المرتقبة حسب قانون المالية 2018 يتوقع تحقيق عائدات مالية بقيمة 6496,58 مليار دج (مقابل 5635,5 مليار دج في 2017) مشكلة من 3688,68 مليار دج من الموارد العادية (مقابل 3435,40 مليار دج سنة 2017) و 2807,91 مليار دج من الجباية البترولية (مقابل 2200,1 مليار دج).¹ أما الموارد العادية فتتضمن: مداخيل جبائية بقيمة 2983,7 مليار دج (مقابل 2845,7 مليار دج) في سياق تحسن الإيرادات الجبائية بعد إطلاق جملة من الإصلاحات التي تضمنها قانون المالية 2018* كخطوة لتقلص التبعية للجباية البترولية، والمداخيل العادية بقيمة 105,02 مليار دج (مقابل 100 مليار دج).

2-1-3- سياسة الدين (تشخيص وضعية المديونية في الجزائر)*

تعتبر سياسة الدين من بين أدوات السياسة المالية لإدارة الإقتصاد الكلي، باعتبار الإقتراض من المصادر المحلية والأجنبية أحد المصادر الأساسية المتاحة لتمويل الإحتياجات والخطط والبرامج الإنمائية، ويتوقف اللجوء إلى الإقتراض على جملة من العوامل أهمها: حجم الموارد الحقيقية للدولة، والقدرة على الوفاء بأعباء الاستدانة وأوجه الإنفاق للأموال التي تم الحصول عليها، والتحكم في حجم الدين العام وأعبائه، بما يجنب الدولة مجموع الآثار السلبية على التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، لاسيما في الحالات التي لا يتمتع فيها الدين بالإستدامة (سيتم لاحقا إستدامة إستدامة الدين في الجزائر أو ما يعرف بالإستدامة المالية) بحيث تنتقل مجموعة من الأعباء للأجيال المستقبلية دون أن يقابل ذلك منفعة محققة وفي إطار اعتماد الجزائر سياسة إنفاق عام توسعية خلال الفترة المعتمدة للدراسة فإنه من

¹ - <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/21-2014-05-14-10-16-29/1321-2018> (29/02/2018).

* للإطلاع على الإصلاحات الجبائية 2018(القوانين الجبائية محدثة بموجب أحكام قانون المالية 2018) انظر:

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/codes-fiscaux>

https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/communiqués_arabe/Communique-LF2018_AR.pdf

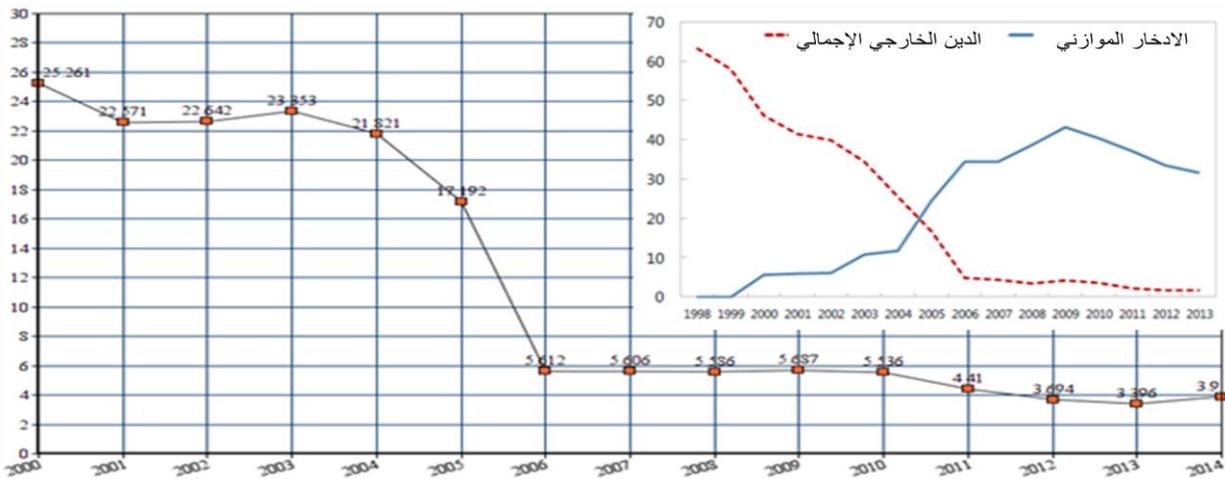
* في إطار الحصول على إحصائيات الدين الخارجي الجزائري، فإنه تم التحصل على معطيات تفيد بأن الدين الخارجي في الجزائر أعلى من المصرح به تبعاً لما جاء في تقرير:

International Debt Statistics, 2017.

الضروري تتبع تطور الدين العام - تركيز التحليل على الدين الخارجي - الذي شهد موجة من التراجع بنسب قياسية خاصة بعد سنة 2000، بفضل انتعاش أسعار النفط وزيادة العوائد النفطية والدور الاستراتيجي الذي لعبه صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق التوازنات المالية، حيث تراجعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 68,6 % سنة 2000 إلى 3,2 % سنة 2010 إلا أن هذا لم يمنع من ارتفاع هذه النسبة سنة 2012 إلى 10 % والتي على الرغم من عودتها إلى الإنخفاض خلال سنتي 2013 و2014 بنسبة 8,3 % و8,7 % على التوالي غير أن توقعات صندوق النقد الدولي، في ظل الصدمة التي يشهدها الإقتصاد الجزائري تشير إلى ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 13 % سنة 2015 و15,9 % سنة 2016¹، وهو ما يجعل الإستقرار المالي المحقق على مدى الفترات السابقة إستقرار هاشا يُمكن أن يتطور فيه هيكل الدين العام على نحو ترتفع فيه نسب المخاطرة، التي تمهد لإختيار إقتصادي تتراجع فيه مستويات النمو فيما لو إستمرت أسعار النفط في التراجع كما يمهّد لتأزم الوضع الإقتصادي خاصة بعد التوقعات التي تشير إلى مضي الجزائر ضمن مسار التخلي عن السياسة الإقتصادية القائمة على سياسة إنفاقية توسعية والتي تغذيها فلسفة الربح دون أن ترافقها تغيرات هيكلية على مستوى الإقتصاد الجزائري*، للتحوّل إلى سياسة انكماشية ستؤثر سلبا على معدل الإستثمار، ومن ثم معدلات النمو، ومعدلات التشغيل المحققة (فلسفة العودة إلى وصفا صندوق النقد الدولي المستقاة من توافق واشنطن خلال فترة التسعينات وهو ما ينبأ بمشهد إقتصادي جد صعب، وسنوات عجاف).

إن الإستقرار المالي الهش الذي حققته الجزائر، لا ينكر أهمية النتائج المحققة فيما يتعلق بتراجع قيمة الدين الخارجي بفضل إستراتيجية الدفع المسبق المعتمدة خاصة بين سنتي 2004 - 2006 بفضل انتعاش أسعار النفط وتحقيق فوائض هامة، وهو ما يفسر الإنخفاض الهام المسجل فيما يتعلق بالدين الخارجي سنة 2006 وفق ما يوضحه الشكل:

الشكل رقم 4-4: تطور إجمالي المديونية الخارجية ضمن هيكل الدين العام في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعطيات الواردة ضمن :

Banque D'Algérie (2014), Evolution Economique et monétaire En Algérie.

Banque D'Algérie, 2005,2010,2013.

Andrew Jewell, Amina Lahreche, Gaëlle Pierre , **ALGERIA SELECTED ISSUES**, International Monetary Fund, Washington, 2014,P :5.

¹ -IMF staff estimates and projections, **Statistical Appendix** , 2014.

* سعت الجزائر خلال سنة 2016 إلى عقد دورة استثنائية، إستطاعت عبرها أن تمرر قرار تخفيض الإنتاج الذي وافقت عليه منظمة أوبك في محاولة لرفع أسعار النفط في الأسواق الدولية والتخفيف من حدة الصدمة، وهو ما يدل على فشل السياسات الاقتصادية للجزائر والتي تم انتهاجها خلال الفترات السابقة والتي كانت تحدف لبناء اقتصاد قوي و تنافسي.

الإستدانة الخارجية قضية جوهرية بالنسبة للإقتصاد الجزائري، ذلك أن الآثار الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية ما كانت لتظهر لو كان الإقتصاد الجزائري خارج هذه الحلقة، وحتى وإن ظهرت يمكن مجابتهها بالمتاح من العملة الصعبة غير أن طبيعة بنيته ذو الميزة البترولية، تواصل تركيز دواليبه ضمن مسار هذه الحلقة، وبالتالي تصنيفه ضمن الإقتصاديات الدولية المستدينة من زاوية الطلب، وخروج الجزائر من هذه الحلقة لا يكون إلا بتنويع إقتصادها خارج قطاع المحروقات¹. وعلى الرغم من الصورة الجيدة نسبيا التي يظهرها مسار الإستدانة الخارجية* على مدى الفترة المدروسة والموضحة في الشكل أعلاه والتي تتجسد أيضا من خلال تراجع نسبة الدين الخارجي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ المتوسط للفترة 2000-2011 حوالي 18,9 %، وإتخذ مسار تنازليا على مدى الفترة 2012 إلى غاية 2014 حيث انتقلت نسبة الدين الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 1,8 % سنة 2012 إلى 1,6 % سنة 2013 وصولا إلى 1,5 % سنة 2014، كما أشارت توقعات صندوق النقد الدولي إلى إنخفاض هذه النسبة إلى حوالي 1 % بحلول سنة 2016.² وهو ما يدل على الوضعية الجيدة - ظاهريا- فيما يتعلق باستمرار إنخفاض حجم المديونية الخارجية، في سياق وضع دولي مضطرب. حيث أن التوازنات المالية المحققة هشة خاصة وأن الوضع المالي المستقر نسبيا وإلى غاية 2013 لم يساهم في بعث اقتصاد خارج قطاع المحروقات، وبعث الإستثمار المنتج الكفيل ببعث إستدامة النمو وتوفير مناصب الشغل لتخفيف الفقر وظاهرة تفاوت الدخل كأحد الأهداف الأساسية ضمن أجندة إرساء التنمية المستدامة، وبالتالي فإن الموارد المتاحة يتم استغلالها خارج تيار الكفاءة الإقتصادية، الأمر الذي يتطلب إعادة صياغة السياسات الإقتصادية المعتمدة ضمن سياق التحول للتنمية الإقتصادية المستدامة، وإخراجها من الحلقة المفرغة التي تحاكي فيها البناء الهيكلي والإيديولوجي للاقتصاد الريعي ما يجعلها بعيدة عن تحقيق ما هو مسطر من أهداف لدعم رفاهية المجتمع وتعظيم ثروته.

إن تجلي الفلسفة الكينزية ضمن السياسة المالية للاقتصاد الجزائري، وبغض النظر حول جدلية ملائمة هذه السياسة المالية أو ما يعرف بوصفة العلاج الكينزي للدول النامية والجزائر على وجه الخصوص، فإن إدارة سياستها المالية لاستيعاب هدف تحقيق التنمية المستدامة، سيكون من خلال إعادة صياغة وتوجيه أدوات السياسة الإنفاقية وسياسة الضرائب وسياسة الدين في إطار ضوابط التنمية المستدامة وفق ما تم التطرق إليه ضمن الجانب النظري من هذه الدراسة. في ظل تبعية الإقتصاد الجزائري للموارد المتأتية من نشاط قطاع المحروقات، فقد شكل إنخفاض أسعار البترول انطلاقا من جوان واستمراره طوال سنة 2015 (-47,1%) صدمة للاقتصاد الجزائري ترجمت بتسجيل عجز في الميزانية العامة إلى أكثر من الضعف (إن السياسات الإقتصادية الكفيلة بتحقيق تنمية مستدامة وإحداث تحول هيكلي ضمن هذا السياق لا بد وان تكون صياغتها ضمن رؤية واضحة وطويلة المدى غير خاضعة لاعتبارات قصيرة المدى تتعلق بتحقيق السلم الإجتماعي والتهدئة الإجتماعية والذي سيكون على أرضية هشة بسبب غياب كفاءة إستخدام الموارد

¹ - سعدون بوكوس، الاقتصاد الجزائري: محاولتان من أجل التنمية : 1962 - 1989، 1990 - 2005، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص: 247.

* يفسر تراجع المديونية الخارجية والتي بلغت 3,396 مليار دولار نهاية سنة 2013 (مسجلة بذلك انخفاضا إجماليا قدره 86% من 2000 إلى 2013)، وعلى الرغم من الإرتفاع الطفيف الذي شهدته في سنة 2014، حيث بلغت 3,9 مليار دولار إلا أنها عادت إلى الإنخفاض سنة 2015، بما تتمتع به الجزائر من سيولة بفضل العوائد النفطية المحققة. بالإضافة إلى اعتمادها إجراءات قانونية تمنع اللجوء إلى الإستدانة.

² - IMF staff estimates and projections, Statistical Appendix, 2014.

وما سيقعد الوضعية هي تكاليف الهدر وتكاليف الفرص البديلة) سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، ليلبغ العجز حوالي 15,4% من إجمالي الناتج الداخلي، تطلب تمويله إقتطاع 53% من الإيداعات المالية للدولة لدى بنك الجزائر (صندوق ضبط الإيرادات) وذلك في نهاية 2014¹.

تفاديا لمخاطر الدين العام وحماية النفقات العامة من تقلبات أسعار النفط، قامت الدولة الجزائرية بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، يتضمن فوائض القيمة الناتجة عن مستوى إيرادات جباية بترولية تجاوزت توقعات قانون المالية الذي تم إعداده على أساس سعر مرجعي لبرميل النفط لا يتجاوز 19 دولار، على أن تستخدم إيراداته لتعويض حالات العجز الناتجة عن تراجع أسعار النفط، بالإضافة إلى تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير الفعال للمديونية الخارجية، وقد خضع الصندوق لتعديلات هامة خلال سنة 2004 و2006*، إلا أن سياقها العام لم يعالج قضية البحث في إستدامة موارد هذا الصندوق وتخفيف حدة إنكشاف وهشاشة التوازنات للإقتصاد الجزائري فوفقا للمادة 66 من القانون 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق ل 28 ديسمبر 2003 التي نصت على أن تعدل المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000، بحيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية** كما عدّل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح على النحو التالي: تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري، كإجراء لجعل موارد الصندوق موجهة لتمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية، وبالتالي الموازنة العامة، مع تحديد سقف لنفقات الصندوق لضمان - استدامة- موارد، خاصة وأنه يكتسي أهمية بالغة إنطلاقا من إعتبره أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية، ويمكن توضيح أهميته من خلال ما يلي²:

سأهت الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة؛
حسب فوائض البترول وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛
تغطية العجز في الميزانية العامة والانتقال من حالة العجز إلى الفائض؛
يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل "صندوق ضبط أو تثبيت"، كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وهنا يسمى "صندوق إدخار".

يتضح من خلال ما سبق مدى أهمية صندوق ضبط الموارد كخطوة إستراتيجية للوصول إلى الإستغلال الأمثل للعوائد الطاقوية في الجزائر، إلا أن عدم خضوع موارد الصندوق للرقابة البرلمانية ومشاركة أصحاب المصلحة والمختصين في إدارة

¹ - التقرير السنوي 2015 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2016، ص: 07.

* انظر قانون رقم 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 هـ الموافق ل 28 ديسمبر 2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004.

كذلك انظر: أمر رقم 06-04 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق ل 15 جويلية 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006.

**أضيفت إلى إيرادات الصندوق نتيجة الوضع المالي لبنك الجزائر لارتفاع الاحتاط من العملة الصعبة؛ لمزيد من التفاصيل أنظر: الجريدة الرسمية: العدد 38-صادرة بتاريخ 2003/12/29 متضمنة قانون المالية لسنة 2004.

² - زغيب شهرزاد، حلبي حكيمة، القطاع النفطي بين الإرتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، ص: 9.

عوائده، وتضييق دائرة توجيه العوائد لتشمل المستوى الداخلي فقط، وذلك من أجل تصحيح الإختلال في الموازنة العامة وتسديد الديون، دون الإستثمار في تنمية موارده على المستوى الداخلي وفي الأسواق الدولية وخلق سبل إستدامتها لنقل المنافع إلى الأجيال القادمة، يمكن أن يجعل صندوق ضبط الموارد مجرد صندوق مؤقت، ومصدر لمخاطر تقلبات الأسعار وبالتالي إحتمال إختياره بإختيار أسعار النفط وفي ظل السياق العالمي للتحويل نحو إقتصاد منخفض الكربون أو زواله نظرا لتغذيته وتمويله من عوائد الموارد الطاقوية الناضبة وهو ما تعانيه الجزائر ضمن المشهد الاقتصادي خلال سنة 2018 بصورة عامة يمكن استعراض تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 من خلال ما يلي:

الجدول رقم: 4-10: تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2009

الوحدة: ملايين الدينارات

2014	2013	2012	2011	2010	المجموع 2009-2000	
الموارد						
5563512	5633752	5381703	4842837	4316465	4280072	رصيد الصندوق في نهاية السنة n-1
1810625	2062231	2535309	2300320	1318310	9270537	فائض قيمة الجباية البترولية
-	-	-	-	-	-	تسيقات بنك الجزائر
الوظائف						
-	-	-	-	-	2600172	سداد أصل الدين العام
-	-	-	-	-	607956	سداد تسيقات بنك الجزائر
2965672	2132471	2283260	1761455	791939	1745944	تمويل عجز الخزينة العمومية
4408465	5563512	5633752	5381702	4842837	4316465	الرصيد بعد الاقتطاع

Resource : ministère de la finance, rapport de présentation du projet de l'ordonnance portant loi de finance complémentaire pour 2012, P : 5.

- مديرية التوقعات والسياسات، وزارة المالية، 2015.

يلاحظ من خلال تطور وضعية صندوق ضبط الموارد على مدى الفترة 2000 - 2014 أنه عرف تراجعاً في قيمة الفوائض أو الرصيد انطلاقاً من سنة 2013 و تعمق تراجعها خلال سنة 2014 تحت تأثير صدمة السداسي الثاني من هذه السنة، ذلك أنه واصل التراجع المسجل الى غاية سنة 2015 بحوالي 120 %، كما أن اللجوء المكثف لصندوق ضبط الموارد ما بين 2014 و 2016 الذي سجل رصيد قدره 480 مليار دج الى غاية ديسمبر 2016 ، وقد تم تجميد 740 مليار دج كرصيد أدنى إجباري منذ جويلية 2016 بالإضافة إلى فائض الجباية البترولية المقدر بحوالي 98 مليار دج لتغطية العجز فس سنة 2017، مما بعث توقعات متشائمة بشأن بتآكل موارد الصندوق في نهاية سنة 2018، حيث عمدت الحكومة إلى إقتطاع أكثر من 32 مليار دولار خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و 2016 وهي الفترة التي عرفت التداعيات الخطيرة للصدمة النفطية مما يكشف اتساع حجم العجز في الميزانية. وعلى خلفية التطور المتسارع لإنخفاض

مدخرات صندوق ضبط الإيرادات، فإن الحكومة أقرت في مشروع قانون المالية 2017، إلغاء التسقيف دون 740 مليار دينار، وهو ما يعكس الإنخفاض المتوقع لنتاج الصندوق خلال السنوات الثلاث المقبلة. وتشير التقديرات المعتمدة في مشروع قانون المالية 2017 إلى أنه إذا إستمر الصندوق بالتراجع بفعل إنخفاض أسعار النفط، وبالتالي الإيرادات بما ينجر عنه عدم التمكن من إضافة موارد جديدة في الصندوق، وتتواصل الإقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات الذي ترتبط وضعيته بحركة أسعار النفط في ظل غياب إستراتيجية جادة للإستثمار الإستخلافي لموارده بما يعث الاستدامة المالية نسبيا عبر هذا المدخل من التحليل، فإن هذا الوضع الملخص ضمن المنحى التنازلي في حالة إستمرار تدهور أسعار النفط، مع توقعات النضوب لموارده مع نهاية سنة 2018 سيجعل الميزانية العامة في الجزائر في خطر مع نهاية سنة 2017.

2 3 - السياسة النقدية في الجزائر كإقتصاد ريعي خلال الفترة 2000 - 2014

يعد القانون 90-10 المتعلق النقد والقرض والصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 بمثابة نقطة الإنطلاق لمرحلة جديدة في صياغة السياسة الإقتصادية في الجزائر، حيث أصبح للسياسة النقدية وجود ضمن هيكل السياسات المصممة من خلال منح إستقلالية للبنك المركزي، وتحديد دوره في تمويل أجندة التنمية للإقتصاد الوطني، وتفعيل دوره في الإشراف على تصميم السياسة النقدية وإعتبارها كأداة ضبط إقتصادية، إلى جانب سياسة الصرف وسياسة الدين الخارجي، وبعث سياسة إئتمانية فعالة من خلال تفعيل آلية سعر الفائدة واعتماد الجدوى الإقتصادية في إتخاذ القرارات التمويلية. وإعتبرت السياسة النقدية أداة هامة ضمن هيكل السياسات الإقتصادية لتحقيق التوازنات الكلية تحت لواء تطبيق الجزائر لسياسات توافق واشنطن خلال مرحلة التسعينات، كما تدعمت سياسة إعادة الخضم للسلطة النقدية في الجزائر (البنك المركزي) منذ سنة 2001 بصدور الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري، وبالتالي تحديد طبيعة السياسة الائتمانية تجاه البنوك التجارية. وتبعاً للأمر رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 (المادة 35*) المتعلق بالنقد والقرض فإن الأهداف النهائية للسياسة النقدية تتجسد في تحقيق إستقرار الأسعار، بما يفسح المجال لتحقيق نمو سريع للإقتصاد وبالتالي عدم تغير السياق العام لصياغة السياسة النقدية وتحديد دورها في التنمية الإقتصادية في الجزائر وذلك منذ 2001 وعليه فإن الباحثة تقر بأن طبيعة السياسة النقدية المصممة في الجزائر إلى غاية سنة 2003 (بالموازاة مع طبيعتها التوسعية على اثر انتعاش أسعار النفط) بقيت أهدافها محصورة ضمن تحقيق التوازنات قصيرة الأجل أي إستقرار المستوى العام للأسعار** مع تحديد معدلات مستهدفة للتضخم محصورة ضمن المجال 3% إلى 4%، بما يجعلها قاصرة عن استيعاب الأهداف الطويلة الأجل، إذا ما أريد ربط مدى قدرتها على استيعاب الإطار العام لإرساء التنمية المستدامة، حيث عُيِّب ربط السياسة النقدية بهدف تحقيق نمو مستدام لصالح تحقيق نمو سريع، وعلى الرغم من التدارك بتعويض مصطلح النمو

* تنص المادة 35 من الأمر 03-11 على أن : " تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد".

** انظر: محمد لكصاصي (محافظ بين الجزائر) الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004. كذلك تقارير بنك الجزائر (2001، 2002، 2003). حيث إعتبر الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الإستقرار النقدي من خلال إستقرار الأسعار، الذي يعرف على أنه زيادة محدودة في مؤشر أسعار المستهلكين، مع تحديد معدلات مستهدفة للتضخم

السريع بالنمو المدعم من خلال الأمر رقم 04-10 الصادر بتاريخ 26 أوت 2010 (المادة الثانية) *** وتوسيع سياق صياغة السياسة النقدية في إطار تكاملها مع باقي السياسات بما يوفر الشروط الملائمة في ميادين النقد والقرض والصرف لتحقيق نمو مدعم للاقتصاد، إلا أن السياسة النقدية لم تقترن بأهداف تحقيق النمو المستدام صراحة مع الإحتفاظ بالمعنى العام لمصطلح النمو المدعم للاقتصاد الذي ينصرف إلى النمو المنتظم والمستمر في المدى الطويل.

إن كل من تحيين الجهاز التنظيمي المتضمن أدوات إدارة السياسة النقدية (إستراتيجيات السيولة وتسهيله الودائع المغلة للفائدة والاحتياطات الإلزامية) والمباشرة في استعمال أدوات التنبؤ بالتضخم على المدى القصير قد سمحا لبنك الجزائر بتدقيق إدارة السياسة النقدية في 2012 مع تبني توجه استشرافي. بالفعل، حتى ولو تجاوز معدل التضخم المعدل المستهدف على المدى المتوسط، فإن التوجه الاستشرافي هذا سيدعم العودة على المدى القصير لمعدل التضخم إلى الهدف الذي حدده مجلس النقد والقرض، لاسيما وأن التعزيز الميزاني سيساهم في ذلك اعتبارا من سنة 2013¹. وأشار تقرير بنك الجزائر الصادر في سنة 2015 إلى أن إدارة السياسة النقدية، التي كانت تكمن، منذ مدة طويلة، في امتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الامتصاص وتسهيلات الودائع، ستتجه تدريجيا، بعد 2015، نحو سياسة ضخ السيولة.

بالنظر إلى طبيعة ومضمون السياسة الإقتصادية التي إعتمدها الجزائر على مدى الفترة 2000-2014 والتي تميزت بأنها سياسة استثمارية توسعية متزامنة ارتفاع العوائد النفطية، تطلبت عرض معتبر للنقود (إعتماد سياسة نقدية توسعية) وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-11 : تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

الوحدة : مليار دينار

النقود الورقية*	النقود الكتابية**	شبه النقود	النقود M ₁	الكتلة النقدية M ₂	معدل نمو الكتلة النقدية
484,9	556,4	671,9	1041,3	1659,2	-
577,2	651,3	1235,0	1238,5	2473,5	49,07
664,7	751,6	1485,2	1416,3	2901,5	17,30
781,3	862,1	1656,0	1643,5	3299,5	13,71
874,3	1291,3	1478,7	2165,7	3644,4	10,45
921,0	1516,5	1632,9	2437,8	4070,4	11,68
1081,4	2096,4	1649,8	3177,8	4827,6	18,60
1284,5	2949,1	1761,0	4233,6	5994,6	24,17
1540,0	3425,0	1991,0	4964,9	6956,0	16,03
1829,9	3120,5	2228,9	4944,2	8280,7	19,04

*** تتضمن المادة 2 من الأمر 04-10 على أن " تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على إستقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو مدعم للإقتصاد مع السهر على الإستقرار النقدي والمالي".

¹ - بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013، ص:16.

-0,006	8280,2	5756,4	2524,3	3657,8	2098,6	2010
19,91	9929,2	7141,7	2787,5	4570,2	2571,5	2011
10,93	11015,1	7681,5	3333,6	4885,2	2952,3	2012
08,41	11941,5	8249,8	3691,7	4681,5	3204,0	2013
14,61	13686,7	9603,0	4083,7	5944,1	3658,9	2014

Source : Rapport Banque d'Algérie ,2007-2015.

* التداول النقدي خارج البنوك

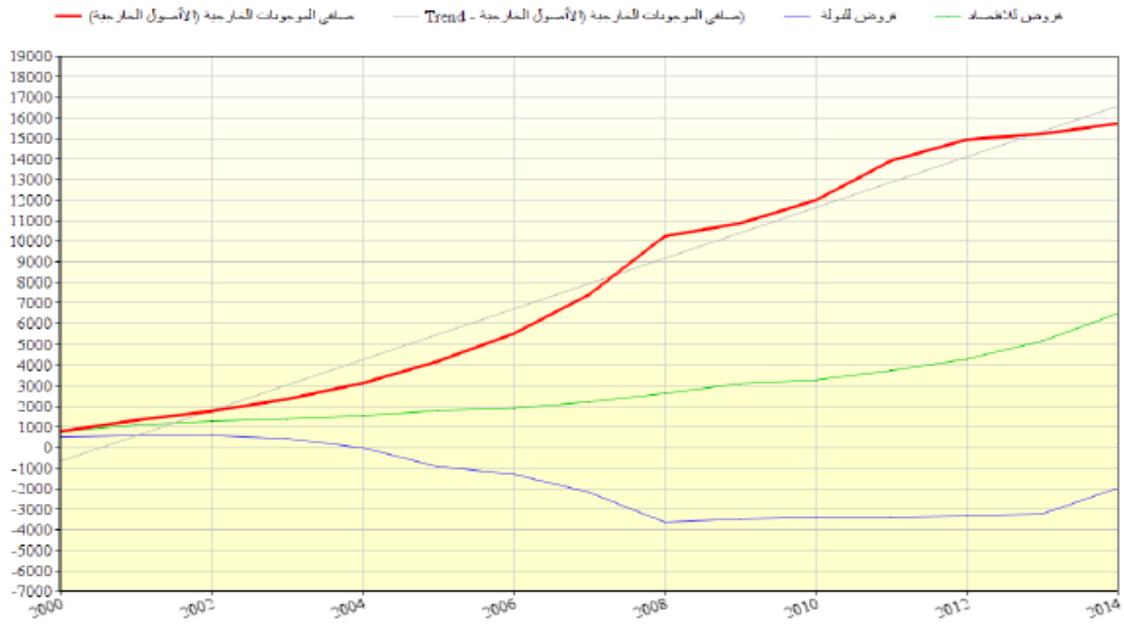
** الودائع تحت الطلب في البنوك + الودائع لدى الخزينة و لدى الصكوك البريدية

من خلال معطيات الجدول يتضح جليا أن الجزائر قد تبنت سياسة نقدية توسعية، حيث أن الكتلة النقدية اتخذت مسارا متزايدا وذلك بالنظر إلى زيادة الأرصدة النقدية الخارجية، إذ بلغ متوسط النمو للكتلة النقدية على مدى الفترة 2000 - 2014 حوالي 16,70 % ويفسر هذا التزايد غير منتظم التوتيرة لنمو الكتلة النقدية على مدى الفترة المشار إليها بتأثير الصدمات الخارجية كالأزمة المالية العالمية وتقلبات أسعار النفط على نمو مقابلات الكتلة النقدية التي تسمح دراستها بتحديد العمليات التي تؤثر على تطور الكتلة النقدية والسيولة المصرفية (انظر الشكل رقم: 4-5) أما في سنة 2015، وفي تعارضكلي مع الفترة 2000-2014 تميزت الوضعية النقدية المجمعة (باحتمساب الودائع لدى الخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية) بنمو شبه منعدم للكتلة النقدية M2 بحوالي 0,12 %، ففي وضع يتسم بعجز كبير في ميزان المدفوعات، نجم النمو الضعيف جدا للكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2 عن الإنخفاض القوي للودائع لأجل لقطاع المحروقات (- 40 %) بإستثناء ودائع هذا القطاع، وإنخفاض الودائع المصرفية (-11.96 %) وبإنخفاض أسعار النفط أدى تدهور وضع ميزان المدفوعات إلى إنخفاض السيولة المصرفية. وقد تم التأكيد على هذا التخفيض مع إطلاق قرض السندات الذي جمع 568 مليار دينار، لكن تم الإكتتاب فيه بشكل رئيسي من قبل البنوك العامة فقط¹، مع ضرورة الإشارة إلى أن نمو الكتلة النقدية بمفهومها الواسع قد شهد تباينا في مكوناتها حيث تقلص المجمع النقدي M1 بحوالي 3,6 % بعد أن حقق ارتفاعا معتبرا في سنة 2014 بحوالي 16,4 % وذلك بسبب تقلص الودائع تحت الطلب بحوالي 13,3 %، فيما شهدت النقود الورقية توسعا بوتيرة مرتفعة تقدر بحوالي 12,3 % خلال سنة 2015 أما فيما يتعلق بالسيولة شبه النقدية، فقد ارتفعت ب 8,8 %، بفضل ارتفاع الودائع لأجل للقطاعات خارج المحروقات (10,3 %). في حين، عرفت الودائع لأجل لقطاع المحروقات إنخفاضا قدره 9,9 % وبصورة عامة فقد نتجت الزيادة المسجلة في السيولة عن ارتفاع الودائع لأجل للقطاع الخاص، بنسبة 12,3 %، مقابل 3,4 % بالنسبة لودائع المؤسسات العمومية خارج المحروقات.

¹ - Nations Unies ,Commission économique pour l'Afrique , Profil de Pays,Algérie, 2016, P :13. (03/04/2017).

https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/CountryProfiles/2017/algeria_cp_fre.pdf

الشكل رقم: 4-5: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر 2000-2014



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على البيانات الواردة ضمن:

Rapport Banque d'Algérie, 2007-2015.

يلاحظ من خلال الشكل رقم: 4-5 المتعلق بتطور مقابلات الكتلة النقدية أن التوسع النقدي قد اعتمد بصورة أساسية على الوتيرة المتزايدة بنسب متغيرة في معدلات نمو صافي الأصول الخارجية خلال الفترة 2000-2014 (ذات حساسية شديدة للمتغيرات الخارجية) والمرتبطة أساسا بإيرادات قطاع المحروقات، فصدمة إنخفاض أسعار البترول في سنة 2014، خلف عجزا كبيرا في ميزان المدفوعات نتج عنه نمو جد ضعيف للكتلة النقدية M2 حيث تراجع متوسط النمو إلى 0,13% بعد أن كان 13,4% سنويا وبالتالي التوجه التدريجي إنطلاقا من سنة 2015 نحو سياسة ضخ السيولة أي انتهاج سياسة توسعية بزيادة المعروض النقدي. بعد العمل لفترة طويلة على إمتصاص فائض السيولة. وهو ما يطرح قضية خطيرة فيما يتعلق بصياغة السياسة النقدية المتناغمة مع توجهات السياسة المالية التي لم تتمكن الجزائر من خلال التدخل عبرها (السياسة الانفاقية والسياسة الجبائية) من بعث إستدامة المالية العامة والسيطرة على العجز من جهة. ومن جهة أخرى بعث التوافق بين الأهداف الطرفية المتعلقة بالتوازنات المالية والنقدية والأهداف طويلة المدى المتعلقة بإرساء التنمية المستدامة عبر الآلية التي تم توضيحها في الفصول السابقة، أي بصورة بسيطة تفعيل دور الدينار الجزائري لدفع عجلة التنمية للإقتصاد.

فالسياسة النقدية ضمن الاقتصاديات الريعية عموما والاقتصاد الجزائري خصوصا تعاني من عدم القدرة على إدارة وإمتصاص الكتلة النقدية خارج الاقتصاد الرسمي ودوائره وهشاشة آليات إداتها على مستوى الاقتصاد الرسمي (نمو الكتلة النقدية على مدى الفترة المدروسة لم يحقق اثار كبيرة على متغيرات مربع كالدور وفق ما سيأتي من توضيح في محاور موالية، كما أن أثر نموها على وضعية ميزان المدفوعات كان ضعيف حيث أن التوسع في المشاريع الإستثمارية لم ينعكس على الميزان التجاري بزيادة الصادرات خاصة خارج قطاع المحروقات وتراجع الواردات، وبالتالي فشل بعث هدف التنويع

عبر إدارة الكتلة النقدية) لاسيما في ظل ضعف أداء الأسواق المالية والنقدية فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد الوطني، ليبقى الإقتصاد يعاني أزمة سيولة غير حقيقية يغذيها ضعف أداء السياسة النقدية وخصائص الاقتصاد الريعي.

في هذا الصدد يطرح أمام الجزائر التوجه نحو إصلاح النظام الإقتصادي الوطني عبر رؤية متقدمة تفعل فيها آليات السياسة النقدية لتتكامل على السياسة المالية المصممة وكذلك التوجه تدريجيا نحو إدماج الصيرفة الإسلامية في الصناعة المالية العامة والإستفادة من تجربة التمويل الإسلامي، مما سيمكن الجزائر من تحقيق ضبط أقوى للسياسة النقدية والمالية خاصة باعتماد الزكاة كآلية تمويلية اجتماعية وإقتصادية في شكل صندوق استثماري متخصص، كما يمكن أيضا استقطاب المزيد من الادخار وودائع العملاء بفتح الشبايك اللاربوية لدى البنك كمرحلة أولى¹ دون المغامرة بحلول لا تتناسب مع وضعية الإقتصاد الجزائري على الأقل خلال الفترة الراهنة.

3- السياسات القطاعية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014

3-1- السياسة الزراعية (الفلاحية) في الجزائر على مدى الفترة 2000-2014

3-1-1- المقومات والسياق العام لصياغة السياسة الزراعية في الجزائر 2000-2014

قبل التطرق إلى السياسات الزراعية المعتمدة من قبل الجزائر فإنه من الأهمية بمكان حصر وتشخيص الإمكانيات التي يتمتع بها هذا القطاع الحيوي:

أولا: الأراضي الزراعية*: ان مساحة الأراضي القابلة للزراعة تشكل احد الأصول الهامة إلى جانب المياه والموارد البشري للنهوض بقطاع الزراعة وتحسين نسبة مساهمته كأداة للتنمية والإستدامة، وقد بلغت هذه المساحة على مستوى الجزائر حوالي 17,8 % من إجمالي المساحة الكلية.

الجدول رقم:4-12: تطور نسبة الأراضي الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
17,39	17,39	17,38	17,37	17,37	17,37	17,34	17,32	17,29	17,30	17,27	16,75	16,73	16,84	16,80

نسبة الأراضي الزراعية من إجمالي مساحة الأراضي

Source : <http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS?end=2014&locations=DZ&start=1961&view=chart>

يتضح من خلال الجدول تطور نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الإجمالية للأراضي في الجزائر على مدى الفترة 2000 – 2014، حيث بلغت 17,39525834% من المساحة الإجمالية سنة 2014، حيث تميزت الفترة المدروسة بإعتماد الخطة الوطنية للتنمية الزراعية (NADP: Le Plan national de développement agricole) انطلاقا من سنة 2000 والتي تم توسيعها في سنة 2002 لتشمل الفضاء الريفي (PNDAR: Programme national de développement agricole et rural) كما يتم تنفيذ كلا الإتجاهين من خلال البرنامج PNDAR الذي يطمح إلى تحديث ورفع مستوى المزارع والقطاعات الزراعية وتنشيط وتنمية المناطق الريفية المجاورة والحفاظ على الموارد الطبيعية مثل: المياه والتربة والموارد

¹ - بشير مصيطفي، رانحة النفط: مقالات في الإقتصاد العربي، 2012، مرجع سابق، ص: 80.

* لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى: موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

البيولوجية وتستند هذه المبادئ التوجيهية على التمويل المقدم من طرف الصندوق الوطني للإصلاح والتنمية الفلاحية¹ وبصفة عامة حددت ثلاث أهداف أساسية، وهي: تحقيق الأمن الغذائي، تامين كل الموارد المتاحة، وحماية البيئة وذلك بما يتناسق مع مفهوم التنمية المستدامة²، بيد أن تطور نسبة الأراضي الزراعية يعتبر ذو وتيرة ضعيفة وبطيئة مقارنة مع الفترات السابقة خاصة سنوات السبعينات والثمانينات، حيث تراوحت نسبة الأراضي الزراعية بين 18,40% و 19,07% . وتتعمق قراءة تطور المساحة الزراعية بإستقراء تطور نسبة الفرد في الجزائر من المساحة الصالحة للزراعة، تبعا لما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-13 : تطور نصيب الفرد من الأراضي الزراعية بالهكتار خلال الفترة 2000-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
0,191	0,196	0,20	0,204	0,208	0,211	0,215	0,217	0,221	0,225	0,228	0,231	0,235	0,240	0,245

Source : http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.ARBL.HA.PC?locations=DZ&name_desc=true&view=chart

يتضح من خلال البيانات التي يقدمها الجدول أن نصيب الفرد من مساحة الأراضي الزراعية يشهد تراجعا على مدى الفترة المدروسة، وهو ما يعكس عدم مسايرة تطور نسبة الأراضي الصالحة للزراعة للتطور في عدد السكان التحليل يتجاوز إشكالية توزيع السكان - رغم الأهمية التي أوليت لهذا القطاع ضمن محاور برامج الإستثمارات العمومية 2000-2014 وما تضمنه البرنامج الوطني للتنمية الريفية من استصلاح للأراضي الذي انطلق تنفيذه سنة 2000، ويعتبر هذا المؤشر في غاية الخطورة بالنسبة للوضع الغذائي في الجزائر، حيث أشار تقرير التنمية البشرية العربية (2013) إلى انخفاض نسبة الإكتفاء في الجزائر من 72,6% إلى 39,9% وذلك بين سنتي 1977 و 2009، ويمكن إرجاع استمرار انخفاض نصيب الفرد من المساحات الزراعية إلى إزالة الغطاء النباتي، إذ بلغ المتوسط السنوي بين 2000-2015 لإزالة الغابات حوالي 1,59% - فيما قدرت نسبة المناطق المحمية وطنيا متضمنة المناطق البرية والبحرية لسنة 2014 حوالي 7,5% من المساحة الإجمالية)³ والرعي الجائر والتعرية والتوسع العمراني، تردي الوضع الأمني وحركة التمدن الواسعة، ولعل ما يفسر هذا التراجع بصورة عامة هو الفشل النسبي للسياسات الإقتصادية والإجتماعية ولاسيما فيما يتعلق بإستهداف الفضاء الريفي في ظل غياب فلسفة الحكم الراشد...، ما ينعكس على القدرة على تلبية الإحتياجات الغذائية وتعمق الفجوة الغذائية، مما يندرج بتهديد الأمن الغذائي وازدياد التبعية إلى الخارج في هذا الشأن وما يقترن بذلك من مخاطر وتبعات سلبية على المستوى الإقتصادي الإجتماعي، البيئي والسياسي.

ثانيا: الموارد المائية: لا يختلف المشهد في الجزائر عنه في الدول العربية، فيما يتعلق بندرة الموارد المائية، التي تعتبر كما سبق الإشارة إليه كأحد الأصول الإستراتيجية التي لا بد من التسيير الرشيد لها بما تسمح بتحقيق التنمية الزراعية، التنمية الريفية والأمن الغذائي، من جهة والحفاظ على هذا المورد المتناقص من جهة أخرى. حيث ينظر للمياه دوليا على أنها تمثل تحديا

¹ - http://www.minagri.dz/pdf/BMI/ITELV/Bulletin_Infos_Elevage_n06.pdf (25/04/2017).

² - ÉVOLUTION DES POLITIQUES AGRICOLES ET RURALES (1962- 2012), P : 5.

³ - World Development Indicators, World Bank Group, 2016, P : 86.

رئيسيا في الإدارة الإقتصادية، وتعتبر السياسة المائية المسطرة بمثابة انعكاس لفلسفة إدارة هذا المورد على النحو الذي يبعث توازن بين اعتبارات الأمن الغذائي، الإكتفاء الذاتي والتنمية الريفية، وإستخدام المياه ضمن القطاعات الإقتصادية ولاسيما القطاع الزراعي (يعتبر سحب المياه الجوفية أحد التهديدات الخطيرة لإستدامة المياه، حيث سجلت هذه الظاهرة على مستوى المناطق المشتركة بين الجزائر، ليبيا وتونس، حيث يتم سحب ما يقارب 80% من المياه لأغراض الزراعة مما يزيد من القلق بشأن احتمالات جفاف المياه الجوفية) وكذلك تحقيق التنمية البشرية. حيث أن السياسة المائية ذات أهمية بالغة في تحقيق أحد المحاور الهامة في التنمية البشرية والمتعلق بوصول الأفراد إلى المياه العذبة. وقد إعتمدت الجزائر سياسة مائية تهدف لإدارة هذا المورد المتناقص يمكن استقراء محاورها الأساسية من خلال المخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للمياه*، حيث يشمل المخطط الوطني للماء الذي يتم إعداده من قبل الإدارة المكلفة بالموارد المائية على مدى عشرين سنة، ما يلي¹:

- تشخيص قطاع الماء، المتضمن على التوالي الموارد التي يتم رصدها واستعمالها حسب نوع الاستعمال، الخاص بكمية وكيفية هياكل الري الموجودة وكذا الجوانب المؤسساتية والتنظيمية؛
 - تحديد أهداف التنمية القطاعية على المدى البعيد، أخذا في الحسبان الحالة في قطاع الماء وكذا توجيهات تهيئة الإقليم وحماية البيئة والمخططات التوجيهية القطاعية الأخرى؛
 - تحديد المشاريع والبرامج المهيكلة على أساس التعرف عليها بالمخططات التوجيهية لتهيئة الموارد المائية وكذا مشاريع تحويل الماء بين الوحدات الهيدروغرافية الطبيعية؛
 - تحديد المشاريع والبرامج المهيكلة ذات الطابع الوطني التي تهدف إلى ضمان التسيير الدائم للموارد المائية وهياكل الري؛
 - التوزيع الزمني لمجمل المشاريع والبرامج المهيكلة وكذا الإطار المالي المعد على أساس تقدير تكاليف الإستثمارات في مختلف المخططات التوجيهية للموارد المائية؛
 - توزيع مختلف المشاريع و البرامج المهيكلة على مستوى الولايات.
- نفذ الإدارة المكلفة بالموارد المائية المخطط الوطني للماء من خلال مخططات وبرامج التنمية القطاعية على المدين المتوسط والقصير، التي تعد طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تنظم تخطيط وتحويل الإستثمارات العمومية. كما تقيم الإدارة المكلفة بالموارد المائية المخطط الوطني للماء كل خمس (5) سنوات، ويتمثل هذا التقييم فيما يأتي:
- إعداد حالة شاملة لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية القطاعية؛
 - تحديث معطيات الموارد المائية التي يتم رصدها واستعمالها؛
 - القيام بتشخيص التنمية القطاعية على المستويين المؤسساتي والتنظيمي.

* انظر مواد المرسوم تنفيذي رقم 10-01 مؤرخ في 18 محرم عام 1431 الموافق 4 يناير سنة 2010، الذي يتعلق بالمخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للماء.

¹ - <http://www.mree.gov.dz/du-plan-national-de-leau/?lang=ar> (14/05/2017).

- ويخضع المخطط الوطني للماء إلى مسار التحديث على أساس عناصر التقييم المشار إليه، كما يمكن أن يتم تحديثه في حالة تغير العوامل الطبيعية التي تؤثر على الموارد المائية أو حدوث تغيرات هيكلية تؤثر على معايير تخطيط التنمية القطاعية على المدى البعيد.

ويشمل المخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للماء* الذي يعد على مدى 20 سنة، ما يلي¹ :
-تقييم الموارد المائية التي يتم رصدها، بما فيها الموارد البديلة الصادرة لاسيما عن تصفية المياه القدرة وتولية ماء البحر وكذا الموارد المسترجعة نتيجة لتقليص الخسائر المادية و تطهير الموارد الطبيعية؛
-تقييم الإحتياجات للماء المعدة على أساس أهداف تطوير القطاع على المدى البعيد والمحددة لكل وحدة هيدروغرافية طبيعية؛

-تحديد المشاريع والبرامج المهيكلية للحشد وتخصيص الموارد المائية، التي تسمح بتلبية الإحتياجات للماء الفائضة على المدى البعيد؛

-تحديد المشاريع والبرامج المهيكلية لإعادة تأهيل وتطوير منشأة التزويد بالماء الصالح للشرب، والتطهير والسقي التوزيع الزمني لمجمل المشاريع والبرامج المهيكلية حسب تطور احتياجات للماء خلال مدة التخطيط، وكذا تقدير تكاليف الإستثمار.

يتم تقييم المخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية من قبل الإدارة المكلفة بالموارد المائية كل خمس (5) سنوات. يتمثل هذا التقييم في:

-إعداد حالة تنفيذ المشاريع والبرامج المهيكلية، وذلك من خلال النتائج المادية، والمالية لمختلف برامج الإستثمارات السنوية والمتعددة السنوات؛

-القيام بتحقيقات، وعمليات تشخيص حول مستوى تغطية الإحتياجات من الماء، وتحديث تطورها على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

كما يمكن تحديث المخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية من قبل الإدارة المكلفة بالموارد المائية في حالة تغير العوامل الطبيعية التي لها تأثير على الموارد المائية.

تعتبر الإدارة المتكاملة للمتاح من الموارد المائية وترشيد إستخدامها ذو أهمية بالغة للحفاظ على هذا المورد المتناقص، كما يعبر تسعير المياه عنصر استراتيجي ضمن خطة الإستخدام أو الإستهلاك المستدام لهذا المورد، حيث يخضع تسعير المياه** في الجزائر لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 05-13 المؤرخ في 9 جانفي 2005 المتعلق بقواعد تسعيرة الخدمات

* مرسوم تنفيذي رقم 10-01 مؤرخ في 18 محرم عام 1431 الموافق 4 يناير سنة 2010، يتعلق بالمخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للماء .

¹ - <http://www.mree.gov.dz/le-plan-directeur-damenagement-des-ressources-en-eau/?lang=ar> (16/05/2017).

** انظر: الجريدة الرسمية رقم 5 المؤرخة في 12 جانفي 2005 فيما يتعلق بتسعير المياه، كذلك انظر : معايير نوعية المياه الموجهة للاستهلاك البشري وقيمها القصى أو البيانية عند الاقتضاء المحددة محددة في المرسوم التنفيذي رقم 11-125 المؤرخ في 22 مارس 2011 ، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 14-96 المؤرخ في 4 مارس 2014 (الجريدة الرسمية رقم 13 المؤرخة في 9 مارس 2014).

العمومية للمياه والتطهير، وتستجيب قواعد التسعيرة، لاسيما لمبادئ الضمان الإجتماعي والتحفيز على إقتصاد الماء المنصوص عليه في القانون المتعلق بالمياه. حيث أن التسعير محددة بمعايير خاصة، تتجسد في¹:

- معيار الإدماج الإجتماعي بتلبية الإحتياجات الحيوية لربات البيوت وفقا لشريحة استهلاك مفوتر بتطبيق التسعيرة الأساسية السارية المفعول؛

- معيار تزايد التسعير المطبق على الأسرة وفقا لأقساط متزايدة الإستهلاك المنزلي؛

- معيار التفريق بين التسعيرات وفقا لفئات المستعملين (الأسر - الإدارة والخدمات - الوحدات الصناعية والسياحية).

كما يمكن منح تعويض مالي من طرف المتعامل المستغل عندما تكون التسعيرات المضبوطة السارية المفعول أقل من الأسعار الحقيقية للتسيير.

ثالثا: قوة العمالة في القطاع الزراعي: إن اعتماد جملة من السياسات كسياسات إحلال الواردات أدى إلى تحفيز ضد القطاع الزراعي تبعا لما يرافق هذه السياسة من إعادة تخصيص للإستثمارات وهجرة للعمالة لغير صالح قطاع الزراعة دون أن تكون هناك زيادة مستمرة في إنتاجية العامل في القطاع الزراعي، كما تم تسجيل إنخفاض في الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2010 بنسبة 3,04 % وذلك تبعا لإحصائيات صندوق النقد العربي إلا أن هذا لم يمنع أن ترتفع نسبة إستيعاب القطاع الزراعي للقوة العاملة النشطة إقتصاديا كمتوسط للفترة 2000-2010 بحوالي 13,9 %².

الجدول رقم: 4-14: تطور نصيب قطاع الزراعة من إجمالي القوى العاملة خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: ألف نسمة

السنة	إجمالي القوى العاملة	نصيب قطاع الزراعة من إجمالي القوى العاملة
2000	6244.00	2525.00
2001	6318.00	2591.00
2002	6800.00	2100.00
2003	7000.00	2112.72
2004	7798.00	2125,51
2005	9493.00	1381.00
2006	9730.95	1609.63
2007	9968.91	2220.12
2008	10315.00	2244.06
2009	10544.00	2358.34
2010	10544.00	2420.17
2011	10662.00	2442.60

¹ - <http://www.mree.gov.dz/eau/eau-potable/?lang=ar> (25/06/2017).

² - تقرير التنمية البشرية العربية، نحو نهج هيكلي للإصلاح الإقتصادي، 2013، مرجع سابق، ص - ص: 25-26.

2476.50	11423.00	2012
2528.90	11964.00	2013
2550.60	11453.00	2014

Source : AOAD - Khartoum 2015 ARAB AGRIC. STATISTICS YEARBOOK – VOL. No. (35).

الإحصائيات من سنة 2000 إلى 2003 تم الحصول عليها من خلال تقرير الإقتصاد العربي الموحد للسنوات 2000-2005 متاحة على الموقع <http://www.amf.org.ae>

يتضح من خلال الجدول حدوث تطور بطئ لنصيب قطاع الزراعة من إجمالي القوى العاملة في الجزائر على مدى الفترة 2000-2014، ويفسر هذا التطور أو التحسن بمساعي السياسة الزراعية التي تعتمدها الجزائر خلال هذه الفترة إلا أن البطء النسبي للتطور يفسر عموماً بتراجع مستوى الأجور في قطاع الزراعة مقارنة مع القطاعات الأخرى، مثل: قطاع الصناعة كما أن الطبيعة الموسمية للإنتاج الزراعي وانتشار الزراعة المطرية بسبب شحة الموارد المائية أدى إلى ظهور ما يسمى البطالة المقنعة، ويفسر أيضاً تراجع القوى العاملة في القطاع الزراعي بارتفاع وتيرة الهجرة من الريف نحو المدن وهي إشكالية كبرى لا بد من العمل على تجاوزها من خلال برامج التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة على النحو الذي يرفع مساحة الأراضي المستغلة زراعياً، ويُوقف الآثار السلبية للتضخم الحضري.

إن إستعراض المقومات التي تتمتع بها الجزائر فيما يتعلق بقطاع الزراعة توري بأنه يمكن الاعتماد على هذا القطاع كأداة للتنمية المستدامة- على الرغم من ضعف وضآلة المساحات الزراعية والمسقية في الجزائر مقارنة ببقية دول العالم حيث لا تتجاوز المساحة الزراعية 17 % من المساحة الإجمالية، فيما تقدر المساحة الصالحة للزراعة بحوالي 3,45 % وقد بلغت قيمة الإنتاج الزراعي 35 مليار دولار أمريكي سنة 2014 تبعا لإحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2015- شريطة اعتماد السياسات الزراعية الملائمة المشجعة على الإستثمار في القطاع الزراعي ذلك أن الزراعة في الجزائر ذات مميزات فريدة، من بينها تعدد البيئات المناخية الزراعية، وتوفر أسواق محلية وخارجية...

عليه فسيتم مناقشة السياسة الزراعية في الجزائر كأحد محاور السياسة الإقتصادية 2000-2014، والتي يقوم مضمونها على محورين أساسيين، وهما: تحديث وترقية المزارع والقطاعات الزراعية، وتنشيط وترقية المناطق الريفية مع ضمان الحفاظ على الموارد وتحقيق الأبعاد الإقتصادية (رفع مساحة القطاع الزراعي في تحسين المؤشرات الإقتصادية الكلية بالإضافة إلى التحول في دعم التنمية الزراعية المستدامة). من خلال معالجة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (انطلاقا من سنة 2000) ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، ثم الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة وسياسة التجديد الفلاحي والريفي.

أ- المخطط الوطني للتنمية الزراعية 2000-2007: يعتبر الإطار العام للسياسة الزراعية خلال هذه الفترة، والتي يُعَوَّل عليها في تحسين واقع القطاع الزراعي في الجزائر بسبب فشل سابقتها من السياسات - يتجسد الإطار العام لهذه السياسات في تنظيم ملكية الأراضي الزراعية* - وأثر ذلك على محيط التنمية الإقتصادية والإجتماعية في تحقيق الأهداف

* إن المحاور الكبرى التي شكلت محتوى السياسة الزراعية قبل سنة 2000 تتمثل في نظام التسيير الذاتي في الزراعي، الثورة الزراعية، إعادة الهيكلة الزراعية، منح الملكية العقارية في إطار عملية استصلاح الأراضي ... يمكن التفصيل في محتوى السياسة الزراعية في الجزائر قبل سنة 2000 بالرجوع الى وزارة الفلاحة و التنمية الريفية في الجزائر.

المسطرة، واتسمت سنوات تطبيقها بأنها سنوات عجاف، ذلك أنها غير منسجمة مع تحقيق الأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة، كما أنها لا ترقى لتحقيق التنمية داخل القطاع الزراعي ذاته، وتقوم السياسات الزراعية السائدة قبل سنة 2000 على التركيز على إنعاش جانب الطلب، مع إغفال الإرتقاء بجانب العرض، وهو ما أدى إلى تشوه جهاز السعر وتعمق التبعية للخارج في مجال الغذاء بسبب إرتفاع فاتورة الواردات للسلع الغذائية الإستهلاكية، كما أن الإطار الداعم من الناحية القانونية والتنظيمية والمؤسسية لتحسين مؤشرات القطاع الزراعي عبر تنشيط الإستثمار الزراعي اتسم بالهشاشة. والفلسفة العامة لصياغة المخطط الوطني للتنمية الزراعية 2000 - 2007 شكلت تحولا في تصميم السياسة الزراعية عبر التخلي عن الطابع السياسي في إدارة هذه القطاع والعمل على دعم إستجابته لمتطلبات التنمية المنشودة؛

ب - سياسة التجديد الفلاحي والريفي: تقوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي على التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول قطاع الزراعة إلى محرك للنمو الإقتصادي الشامل والمستدام بالإعتماد على تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية، وكذا ترقية كل الأقاليم الريفية، مع كسب رهان تحقيق التنمية الفلاحية الثابتة والمتواصلة لتحسين ظروف المعيشة للسكان، أما ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي فهي ثلاث ركائز، تتمثل الركيزة الأولى في التجديد الفلاحي، حيث يتم التركيز على البعد الإقتصادي ومردود القطاع لضمان الأمن الغذائي وتشجيع وتكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات الفلاحية، مع إعطاء الأولوية إلى مجموعة المنتجات ذات الإستهلاك الواسع. كما تم إضافة نظامين رئيسيين لتدعيم ركيزة التجديد الفلاحي وهما: نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع لتأمين وإستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين، ونظام عصرنة التمويل والتأمينات الفلاحية. وبالنسبة للركيزة الثانية المتمثلة في التجديد الريفي فيطمح من خلالها إلى تحقيق تنمية منسجمة ومستدامة للأقاليم الريفية على مستوى الأسر التي تعمل وتعيش في الريف. وتنصرف الركيزة الثالثة إلى إطلاق برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية¹.

3-1-2- تحليل مؤشرات القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

الجدول رقم: 4-15 : الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي (بالأسعار الجارية)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي الإجمالي
2000	54400	4600.00
2001	54900.00	5324.00
2002	55900.00	5214.00
2003	66200.00	6412.00
2004	85003.00	8032.00
2005	102835.00	7902.00
2006	116461.00	8804.00
2007	134143.00	10105.00

¹ - السيد بن عيسى طاهر، تجربة الجزائر في تشجيع الاستثمار الزراعي المسؤول: سياسة التجديد الفلاحي والريفي والإستثمار للأمن الغذائي ، اللقاء القومي حول الاستثمار الزراعي للمسئول من أجل الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم - جمهورية السودان، 5 - 7 أكتوبر 2015 ، ص- ص : 20 - 21.

11195.00	170270.00	2008
12775.00	139520.00	2009
13644.00	161947.00	2010
16110.62	198769.10	2011
18334.02	207821.72	2012
20573.39	209415.56	2013
21966.60	213343.24	2014

Source : AOAD - Khartoum 2015 ARAB AGRIC. STATISTICS YEARBOOK – VOL. No. (35).

الإحصائيات من سنة 2000 إلى 2003 تم الحصول عليها من خلال تقرير الإقتصاد العربي الموحد للسنوات 2000-2005 متاحة على الموقع <http://www.amf.org.ae>

على الرغم من الوتيرة المتزايدة للنتائج الزراعي نسبة للنتائج المحلي الإجمالي على مدى الفترة المدروسة، إلا أن هذا القطاع يسجل معدلات نمو متذبذبة لا يمكن الإعتماد عليها في تحقيق الامن الغذائي خاصة إذا ما تم أخذ بعين الإعتبار البنية الهيكلية للمنتوجات الزراعية، حيث تبقى الجزائر تابعة غذائيا لتقلبات السوق الدولية على الرغم من الإمكانيات التي تتمتع بها والأغلفة المالية المرصودة لتقليص فاتورة الواردات الغذائية، فالجزائر تساهم في قيمة الفجوة الغذائية بنسب متزايدة حيث إنتقلت من 12,2 % خلال سنة 2013 إلى 16,8 % خلال سنة 2014 وصولا إلى 18,8 % في سنة 2015 بمتوسط بلغ 15,9 على مدى الفترة 2013 - 2015¹ وعليه فإن الزيادة المحققة تعد بعيدة عن ما هو متوقع بالنظر إلى السياسة الطموحة المصممة للارتقاء بهذا القطاع الحيوي حيث أن الإقتصاد الجزائري وبالرجوع إلى هيكله، فإن الأهمية النسبية لقطاع الزراعة تتراجع مقارنة بالأهمية النسبية لقطاع النفط وقطاع البناء والأشغال العمومية. وعلى الرغم من أهمية القطاع الزراعي كنشاط إقتصادي إلا أن المؤشرات المعروضة حول أهمية القطاعي الزراعي لا تأخذ بعين الإعتبار الآثار المترتبة عن النشاط الزراعي على المنظومة البيئية، والتي من الممكن أن تتسبب في مزيد من الضغط على الموارد، ولاسيما المحدودة منها والشحيحة مثل المياه بالإضافة إلى إغفال إحتساب تكاليف التدهور البيئي.

الجدول رقم: 4-16: الواردات والصادرات الكلية والزراعية والغذائية

الوحدة : مليون دولار أمريكي

28.47	2192.64	151.47	3017.00	19090.00	10284.00	2001
الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	السنة
43.63	1935.93	127	2951.00	18710.00	12010.00	2002
51.49	2600.62	134.69	3560.56	21474.61	13507.10	2003
62.82	3423.67	153.93	4773.20	32912.86	18780.74	2004
70.16	3277.10	164.49	4539.04	44477.75	20049.57	2005
88.26	3430.89	164.51	4676.99	50578.66	21277.27	2006
91.64	4467.63	180.85	6077.20	60184.20	27445.90	2007
124.85	7191.50	302.54	9242.16	76825.75	39093.35	2008
116.29	5477.59	208.51	7252.07	45189.34	39297.50	2009
116.29	5515.01	208.51	7826.71	45189.34	41191.89	2010

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لإحصاءات الزراعة العربية، المجلد رقم 35، 2015.

116.29	5515.01	208.51	7826.71	45189.34	41191.89	2011
116.29	5515.01	208.51	7826.71	76711.64	53782.41	2012
405.70	8428.32	568.51	17517.58	65181.08	55213.08	2013
323.15	9427.49	772.54	19409.38	62884.29	58274.09	2014

Source: AOAD - Khartoum 2015 ARAB AGRIC. STATISTICS YEARBOOK – VOL. No. (35) P196 -117

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2003

بلغ متوسط الواردات الزراعية للفترة 2002 – 2006 حوالي 4198,20 مليون دولار أمريكي أما الواردات الغذائية فبلغ متوسط قيمتها خلال نفس الفترة حوالي 3045,74 وقد شهدت هذه القيم إنخفاضاً خلال الفترة 2007-2014 حيث قدرت قيمة متوسط الواردات الزراعية بحوالي 7644,97 مليون دولار أمريكي في حين بلغ الواردات الغذائية حوالي 5633,35 مليون دولار أمريكي في حين قدر متوسط الصادرات الزراعية بـ 221,78 مليون دولار أمريكي أما الصادرات الغذائية فبلغت 113,08 مليون دولار أمريكي. وبصفة عامة فإن هذه الفترة شهدت بوارد أزمات مركبة، الأزمة الاقتصادية وأزمة الغذاء وإختيار أسعار الطاقة مما يفسر تراجع فاتورة الغذاء.

3-2- السياسة السياحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

تعتبر الجزائر منجماً سياحياً، مما يجعل الارتقاء بهذا القطاع بمثابة مدخل إستراتيجي لبعث التنويع الإقتصادي وإعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.

3 2 4 - السياسات السياحية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

يمثل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) * الذي يعتبر من أهم محاور المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT 2025) القائم على خلفية تجسيد أبعاد التنمية المستدامة عبر ضمان العدالة الإجتماعية الكفاءة الإقتصادية والفعالية البيئية (يتضمن خمس توجهات رئيسية (الحركيات الخمس): تحقيق العدالة الإقليمية ضمان حكم إقليمي راشد، ضمان جاذبية وتنافسية الأقاليم، خلق حركية وإعادة التوازن الإقليمي، نحو إقليم مستدام من خلال حماية وتأمين الأنظمة البيئية والتراث الثقافي) الإطار العام والمرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، حيث يعكس الرؤية التي تتبناها الجزائر فيما يتعلق بالتنمية السياحية الوطنية في سياق التنمية المستدامة، والمستلهمة من الترتيبات الملائمة لميثاق السياحة المستدامة 1995 الذي ينص على ضرورة أن تكون السياحة قابلة للتحمل على المدى الطويل على الصعيد الإيكولوجي وقابلة للحياة على الصعيد الإقتصادي، عادلة على المستوى الأخلاقي والإجتماعي خاصة بالنسبة للسكان المحليين، عبر ثلاث مراحل، على المدى القصير (2009) المدى المتوسط (2015) والمدى البعيد (2025) حيث يتعلق السياق العام لصياغة السياسة السياحية في الجزائر على إمتداد عشرين سنة قادمة بحماية البيئة وتحسين الحياة والحفاظ

* يمكن التفصيل في محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من خلال الاطلاع على إصدارات وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، والتي تتضمن خمس إصدارات على النحو التالي: الكتاب 1: فحص السياحة الجزائرية، الكتاب 2: الحركيات الخمس وبرامج العمل ذات الأولوية: المخطط الاستراتيجي، الكتاب 3: الأقطاب السياحية للامتياز (POT) القرى السياحية للامتياز (VTE)، الكتاب 4: تنفيذ المخطط التوجيهي للتنمية السياحية SDAT 2025: المخطط العملي، الكتاب 5: المشاريع السياحية ذات الأولوية.

على إستدامة رأس المال الطبيعي، بالإستناد على تحقيق التنمية إنطلاقاً من الإمكانيات المحلية للمناطق والأقاليم وبمشاركة الأطراف أصحاب المصالح، وبصورة عامة يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للسياسة السياحية في الجزائر فيما يلي¹:

- تنصيب السياحة كأحد محركات النمو الإقتصادي، من خلال إعتبار التنمية السياحية أحد مداخل التنوع الإقتصادي خارج المحروقات، وتنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية، وإعطاء الجزائر إنتشار سياحي وتموقعها كوجهة سياحية ومرجعية على الصعيد الدولي عبر تنشيط حركة السياحة على الصعيد الوطني والدولي للإندماج ضمن الشبكات التجارية للسياحة العالمية، والمساهمة فيخلق وظائف جديدة عبر هذا القطاع الإستراتيجي وتحسين التوازنات الإقتصادية الكلية؛

- توسيع الآثار التفاضلية للسياسة السياحية لباقي القطاعات الأخرى (الفلاحة، الصناعة والصناعات التقليدية النقل، الخدمات...) حيث يتم النظر إلى السياحة في إطار مقارنة تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير البيئة التنظيم المحلي، التكوين) وتأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين الخواص والعموميين، والعمل على الإنسجام مع إستراتيجية القطاعات الأخرى، وإحداث حركة شاملة على مستوى الإقليم الوطني في إطار الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم SNAT 2025؛

- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة: من خلال إدماج الإستدامة في مجمل حلقات التنمية السياحية؛

- تبنى إستراتيجية سياحية مستدامة تحافظ على التنوع الثقافي وتحمي التراث وتساهم في التنمية المحلية، حيث يناط بالسياحة وخاصة على مستوى المناطق الإقتصادية الهشة، إنشاء الوظائف وتنشيط التدفقات المالية ودعم البنية التحتية والخدمات الحضرية الأساسية.

أولاً: موقع السياحة الجزائرية ضمن الحركة الدولية للسياحة

بالنسبة للحركة السياحية على المستوى الدولي وفي شمال إفريقيا فقد ارتفع عدد السياح الدوليين سنة 2015 بنسبة 4,6% عن سنة 2014 ليصل إلى ما مجموعه 1186 مليون سائح في أنحاء العالم. وذلك نتيجة ثلاثة عوامل رئيسية هي التقلبات القوية وغير المعتادة في أسعار الصرف وإنخفاض سعر النفط والسلع الأخرى، وازدياد الإهتمام العالمي بالسلامة والأمن، أما في إفريقيا فقد انخفض عدد السياح بنسبة 3%، غالباً بسبب الأوضاع غير المستقرة في بعض بلدان شمال أفريقيا. وارتفعت عائدات السياحة الدولية عام 2015 بنسبة 4,4% لتبلغ 1260 بليون دولار. وواصلت فرنسا والولايات المتحدة وإسبانيا والصين إحتلال المراتب الأولى في عدد السياح الدوليين الوافدين، تليها إيطاليا وتركيا وألمانيا وبريطانيا والمكسيك والإتحاد الروسي. وبالنسبة لأفضل الوجهات السياحية لسنة 2015 فقد إحتلت الولايات المتحدة والصين وإسبانيا وفرنسا موضع الصدارة في عائدات السياحة وأعداد السياح. وسجلت الولايات المتحدة الأمريكية أعلى مستوى للعائدات من السياحة الدولية بقيمة 805 بلايين دولار وكانت الوجهة الثانية للسياح إذ إستقبلت 78 مليوناً. تلتها الصين التي بلغت عائداتها 114 بليون دولار وإحتلت المرتبة الرابعة بعدد الوافدين الذي بلغ 57 مليوناً. وأتت إسبانيا في

¹ - وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2025، الكتاب 1: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008 (بتصرف الباحثة)

المرتبة الثالثة بعائداتها التي بلغت 57 بليون دولار وعدد السياح الذي بلغ 68 مليوناً. وحلت فرنسا رابعة في عائدات السياحة التي بلغت 46 بليون دولار عام 2015، لكنها احتلت المركز الأول عالمياً في عدد السياح الذي بلغ 84 مليوناً. في حين احتلت بريطانيا المركز الخامس في عائدات السياحة الدولية، تلتها تايلاند وإيطاليا وألمانيا وهونغ كونغ (الصين) وماكاو (الصين). وحافظت الصين على تصدرها السفر إلى الخارج على الصعيد العالمي، فبلغ عدد المسافرين الصينيين 128 مليون مسافر عام 2015 أنفقوا 292 بليون دولار. تلتها الولايات المتحدة بنحو 73 مليون مسافر أنفقوا 113 بليون دولار. وبقيت ألمانيا ثالث أكبر مصدر للسياح، تبعثها بريطانيا وفرنسا والاتحاد الروسي وكندا وكوريا الجنوبية وإيطاليا وأستراليا، وهو ما ينصبها أسواق سياحية مستهدفة سياحية مستهدفة أما في سنة 2016 فقد أشار منتدى السياحة العالمي في تقريره لسنة 2016 إلى أن عدد السياح الدوليين إزداد إلى نحو 1.2 بليون عام 2016، فضلاً عن أكثر من 5 بلايين "سائح محلي" يزورون مناطق سياحية في بلدانهم (السياحة الداخلية). كذلك إرتفعت عائدات السياحة الدولية إلى نحو 1300 بليون دولار سنة 2016، يضاف إليها أكثر من 200 بليون دولار قيمة خدمات النقل الدولي للمسافرين. وهذا يرفع قيمة "الصادرات السياحية" إلى 1500 بليون دولار، أي 4 بلايين دولار يومياً في المتوسط.

إن هذه الحركة السياحية الدولية النشطة، وبالموازاة إلى تبني الجزائر لإستراتيجية بعيدة المدى (2025) لإكتساب موقع تنافسي ضمن سوق السياحة الدولية التي تعرف موجة من الإنعاش، فإنه من الأهمية بما كان تشخيص أداء قطاع السياحة في الجزائر ومدى نجاح السياسة القطاعية التي إستهدفت هذا القطاع ضمن سياق التحول عن قطاع المحروقات والإستفادة من المكاسب التي تترتب عن قطاع السياحة بإعتبار الجزائر تمثل أكبر منجم سياحي في العالم. خاصة في إطار سيناريو السياحة في العالم خلال الفترة المستقبلية المصمم من قبل منظمة السياحة العالمية و الصادر في تقرير "السياحة نحو 2030" حيث يتوقع أن يزداد عدد السياح الدوليين في أنحاء العالم بمعدل 3,3% سنوياً خلال الفترة من 2010 إلى 2030، أي نحو 43 مليوناً في السنة، بالمقارنة مع زيادة بمعدل 28 مليوناً في السنة خلال الفترة 1995 إلى 2010. هكذا ويتوقع أن تبلغ أعدادهم 1,4 بليون سائح سنوياً بحلول 2020 ونحو 1,8 بليون سائح بحلول 2030.¹ بالإضافة إلى توقعات منظمة السياحة الدولية، بأن عدد السياح الدوليين في شمال إفريقيا سيصل إلى 31 مليون سائح في سنة 2020 وحوالي 46 مليون بحلول 2030، على أن ترتفع مساهمة السياحة (العوائد من السياحة) من 2% في سنة 2010 إلى 2,5% سنة 2030.²

ثانياً: المؤشرات السياحية في الجزائر

هناك مجموعة من المؤشرات التي يتم اعتمادها كمرجعية لتشخيص المقومات التي تمتلكها الجزائر للإستفادة من

حركية السياحة الدولية، والتي يمكن معالجتها من خلال ما يلي:

أ - الطاقة الفندقية

¹ - World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights, 2016 Edition.

² - World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights, 2015 Edition.

تعتبر الخدمات الفندقية من أهم الخدمات التي تعكس قدرة البلد على إستيعاب السياح، ويمكن عرض تطور الخدمات الفندقية في الجزائر على مدى الفترة 2000-2014 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-17: تطور وتوزيع الفنادق والمنشآت المماثلة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2011*.

الدرجة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
5 نجوم	13	13	13	13	13	13	13	13	12	11	11	11
4 نجوم	64	39	57	53	54	54	23	22	34	20	20	34
3 نجوم	60	77	152	142	145	145	76	67	74	69	67	110
2 نجوم	74	72	148	160	157	155	69	62	68	58	62	93
1 نجمة	58	58	101	99	97	97	57	42	53	47	43	72
غير مصنفة	915	893	680	680	674	670	867	851	800	729	724	507
المجموع	1184	1152	1151	1147	1140	1134	1105	1057	1042	935	927	827

Source : www.ons.dz (30/07/2017).

** إحصائيات مؤقتة

يلاحظ من خلال الجدول أن هيكل الخدمات الفندقية المقدمة في الجزائر، يتركز في الفنادق غير المصنفة أو تلك الأقل درجة، ذات الخدمات الرديئة وغير التنافسية، مما يشير إلى ضعف أحد أهم مقومات دعم الإستفادة من مكاسب حركية السياحة سواء السياحة الداخلية أو الخارجية. وهو ما يؤدي إلي ضياع فرص حقيقة للاستفادة من الآثار الإيجابية للسياحة من الناحية الإقتصادية، والإجتماعية، خاصة في ظل عشوائية السوق السياحية في الجزائر ضمن جانبي العرض الطلب. أما بالنسبة للطاقة الإستيعابية لهذه الفنادق يمكن متابعة تطورها خلال الفترة المدروسة، وذلك تبعا للمنتج السياحي ودرجة التصنيف للخدمة الفندقية، من خلال ما يلي:

الجدول رقم: 4-18: الطاقة الإستيعابية للمنتج السياحي ودرجة التصنيف للخدمة الفندقية

السنة	غير مصنفة	1 نجمة	2 نجمة	3 نجوم	4 نجوم	5 نجوم	جبلي أو مناخي	معدني أو جوي	صحراوي	شاطئي أو ساحلي	حضري	المجموع	
2000	76042	27100	3322	5190	30330	5100	6200	77242	1300	8500	9000	25442	33000
2001	72485	40728	2165	5331	15808	3621	4832	72485	1246	6536	7723	23485	33495
2002	73548	47485	2033	3338	11717	2975	6000	73548	1097	6504	7197	23624	35126
2003	77473	44381	4959	3757	14740	5424	4212	77473	1225	6905	8105	26034	35126
2004	82034	51474	2315	5415	14857	3383	4590	82034	1411	5742	4431	21710	48680
2005	83895	53000	2315	5800	14807	3383	4590	83895	1411	5742	4431	22000	50311
2006	84869	56225	2378	5843	11225	3743	5455	84869	913	4608	11639	23148	44561
2007	85000	56356	2378	5843	11225	3743	5455	85000	913	4608	11639	23248	44592
2008	85876	56856	2378	5843	11601	3743	5455	85876	1119	4918	11639	23500	44700
2009	86383	56856	2378	6044	11700	3950	5455	86383	1119	4906	11649	23804	44905
2010	92377	58905	3804	8070	13090	3560	4948	92377	1089	4111	3770	31322	52085

* سنوات مختارة تبعا للإحصائيات المتوفرة .

92737	58985	3804	8070	13180	3750	4948	92737	1089	4111	3770	31322	52445	*2011
-	8406	10639	4605	5775	1600	4242	-	1405	5467	6058	29886	55988	**2013
-	8406	10639	4605	5829	1800	4242	-	1825	4259	4547	27962	61012	2014

Source : www.ons.dz

* إحصائيات مؤقتة

** إحصائيات صادرة عن : www.matta.gov.dz (عدم احتساب منشآت الإيواء المشابهة) . (30/07/2017).

يتضح جليا تنوع المنتج السياحي على مستوى الجزائر، كإستراتيجية لإحتراق السوق السياحية من خلال تنوع العرض السياحي إنطلاقا من الإمكانيات السياحية للجزائر وتوجهات الطلب السياحي على المستوى الداخلي والعالمي إلا أن عدد الأسرة الموفرة سواء تبعا لنوع المنتج السياحي، أو تبعا درجة تصنيف الفنادق (بلغ العدد الإجمالي لعدد الأسرة للفنادق والمنشآت المشابهة 99605 سرير سنة 2014) شهد تطورا متذبذب، كما أنه لا يرقى إلى مستوى مقابلة الطلب في السوق السياحية، وهذه الوضعية تصبح أكثر هشاشة في ظل تراجع جودة الخدمة المقدمة، حيث أن أغلب الزيادة المحققة في عدد الأسرة تكون بالنسبة لفنادق والمنشآت المماثلة غير المصنفة. وبالتالي يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها عدم تحقق الأهداف المادية * المسطرة على المدى القصير والمتوسط للمخطط التوجيهي للسياحة 2025. حيث تتضمن الأهداف المادية للمرحلة الأولى 2008 - 2015 أن يبلغ عدد الأسرة المطلوب توفرها 75000 سرير من النوعية الجيدة، إذ أن معظم أماكن الإيواء غير مصنفة وذات مستوى جودة منخفض.

ب تطور عدد السياح الدوليين في الجزائر

إعتمدت الجزائر هدف إستقطاب وإستقبال 2,5 مليون سائح بحلول سنة 2015، إلا أن تطور عدد السياح

الوافدين إلى الجزائر يبين أنها مازالت بعيدة عن تحقيق هذا الهدف تبعا لما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-19: تطور عدد السياح الدوليين في إفريقيا، شمال إفريقيا والجزائر إلى غاية 2015

	2015/2014	2014/2013	2013/2012	2012/2011	2014	2013	2012	2010	
	- 3,3	1,1	4,4	4,8	55.309	54.370	51.909	49.522	افريقيا
	33,7	-11,7	-1,4	5,8	8,7	20.431	19.639	18.534	شمال إفريقيا*
	3,2	-25,7	-15,8	3,7	10	2.301	2.733	2.634	الجزائر

Source : - World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights, 2016 Edition.

- World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights, 2015 Edition.

* شمال إفريقيا: الجزائر، المغرب، السودان، تونس.

إلى جانب عدم تمكن الجزائر من تحقيق الأهداف المسطرة ضمن المخطط التوجيهي للسياحة 2025، فإن حصة

الجزائر من السياح الذين يستهدفون إفريقيا لا تتجاوز 5% من إجمالي عدد السياح الذين يقصدون هذا السوق السياحي

* يمكن الإطلاع على الأهداف المادية والتقديرية للمخطط التوجيهي للسياحة 2025 بصره مفصلة ضمن الكتاب 2 الصادر عن وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، تحت عنوان: المخطط الاستراتيجي: الحركات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 2008.

وحوالي 13% من إجمالي عدد السياح في شمال إفريقيا (تم الحساب بالنسبة لسنة 2013 أين تم تسجيل أعلى عدد للسياح الدوليين الوافدين إلى الجزائر) بل إن مؤشر نسبة تغير عدد السياح سجل تراجعاً حاداً بين سنتي 2013 و 2014 وبين سنتي 2014 و 2015، وذلك على مستوى شمال إفريقيا عموماً وعلى مستوى الجزائر بصورة خاصة وذلك يفسر بتدهور الأوضاع الأمنية، والاضطراب السياسي، حيث يعتبر الإستقرار الأمني والسياسي من أهم عوامل الجذب السياحي وكذا ضعف تنافسية السوق السياحية في الجزائر.

3-2-2- مساهمة السياحة على المستوى الإقتصادي

تعتزم الجزائر في إطار المخطط التوجيهي للسياحة خلق 400000 منصب شغل و 91600 مقعد بيداغوجي للمرحلة الأولى 2008 – 2015 مقارنة باستحداث 200000 منصب شغل في 2007، وذلك بإعتماد خطة أعمال لوضع الجزائر على حافة الإنطلاق السياحي، من خلال الإستثمار العمومي والخاص بغطاء مالي قيمته 2,5 مليار دولار أمريكي وإمكانية ارتفاع هذا الغطاء المالي الموجه للإستثمار في مجال السياحة وذلك لزيادة الطاقة الإستيعابية ولإزالة العجز البنوي في الأقطاب السياحية السبعة للإمتياز؛ وفي إطار تقييم تقدم الإنجاز في مجال السياحة فقد قدرت المشاريع السياحية المسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال الفترة 2002 – 2012 في قطاع السياحة بحالي 59 مشروع من بين حوالي 409 مشروع، ساهمت في بعث 49780 منصب شغل¹. كما تحسن الإستثمار السياحي خلال سنتي 2013 و 2014 حيث بلغ عدد المشاريع المنجزة على التوالي 746 و 861 مشروع وهو ما رفع من مساهمة قطاع السياحة في بعث فرص العمل، حيث بلغت مناصب الشغل المستحدثة خلال سنة 2013 حوالي 43602 منصب وحوالي 45300 منصب إلى غاية سنة 2014²، وهو ما يشير إلى إنحراف كبير بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة. ويمكن توضيح مساهمة قطاع السياح في تقليص حدة البطالة في الجزائر من بالإعتماد على معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-20 : مساهمة قطاع السياحة في الجزائر في خلق فرص العمل 2000-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
2,82	2,97	2,87	2,77	2,61	2,84	2,48	2,62	2,69	3,16	2,91	2,69	2,61	2,52	2,48
5,57	5,87	5,73	5,58	5,54	6,26	5,62	6,35	6,49	6,45	6,64	6,02	5,50	5,12	4,68

Source : www.wttc.org (30/07/2017).

* تأخذ المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة في التوظيف مجموع الوظائف المستحدثة في القطاعات المرتبطة بالسياحة بطريقة غير مباشرة، والقطاعات التي تم تحفيزها جراء الإستثمار السياحي

معطيات الجدول، تعكس تذبذباً شديداً في نسب مساهمة قطاع السياحة في تقليص البطالة، وبعث فرص عمل جديدة، وعلى الرغم من أهمية فرص العمل المستحدثة خاصة على مستوى مناطق الجذب السياحي في إطار الأثر المثار للإستثمار السياحي أو تلك التي تم إستحداثها عبر الأثر غير المباشر والتحفيزي للإستثمار السياحي، إلا أن مساهمة هذا القطاع في التوظيف وتحسين معيشة الأفراد لا يزال بعيداً عن تطلعات الجزائر والمستويات المحققة على المستوى الدولي خاصة في ظل إنتعاش السوق السياحي.

¹ - www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourisme (30/07/2017).

² - www.matta.gov.dz

بصورة عامة فإن برامج الإستثمارات العمومية على مدى الفترة 2000-2014 تعكس إرادة الجزائر في رفع مساهمة القطاعات الإقتصادية خارج قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، ورفع الإيرادات المحققة في هذا القطاع إلى 2000 مليون دولار أمريكي¹، ويمكن متابعة تطور العوائد المحققة في الجزائر في إطار حركة السياحة الدولية لتقييم مدى تقدم الجزائر نحو إنجاز الأهداف المسطرة، من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-21: تطور إيرادات السياحة الدولية في الجزائر 2010-2014

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2014	2013	2012	2010	
إفريقيا	36.121	35.562	34.753	31.183	
شمال إفريقيا	10.640	10.063	9.918	9.662	
الجزائر	258	250	217	220	

Source : - World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights, 2016 Edition.
- World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights, 2015 Edition.

يتضح من خلال الجدول أن قطاع السياحة لم يحقق الإيرادات المتوقعة، كما أن الأداء المالي للقطاع السياحي في الجزائر يعتبر ضعيف جدا مقارنة بالإيرادات المحققة على مستوى إفريقيا، وذلك على الرغم من أهمية الإستثمارات والأغلفة المالية المخصصة (إن الإستثمارات الموجهة لقطاع السياحي لم ترقى بعد إلى المستوى الذي يؤهل الجزائر إلى اعتماد السياحة كبديل عن قطاع المحروقات، إلا أن عمق التحليل يبين أن الإستثمارات الموجهة لباقي القطاعات الأخرى كالـتعليم والموارد البشري والنقل والبنية التحتية ... يمثل إستثمارا هاما لتعزيز إكتمال مشهد توافر عناصر الجذب السياحي).

تساهم السياحة بحوالي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العالمي 9,8% خلال سنة 2015 يتوقع أن تبلغ نسبة 10,9% خلال سنة 2027 وتساهم بنسبة تتجاوز 8% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا خلال سنة 2015 والمقدر أن تستقر عند 7,9% بحلول 2027، بالنظر إلى أهمية قطاع السياحة في خلق القيمة المضافة، فإن إستراتيجية الجزائر المتعلقة بهذا القطاع وضعت أهداف على المدى القصير والمتوسط لرفع مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 3% إلى 4% بحلول 2015 كمرحلة أولى - على الرغم من أهمية بلوغ هذه النسبة كمرحلة أولى، إلا أن قراءة وتحليل هذا الهدف يظهر بأنه لا يعكس إرادة حقيقة للإستثمار في المقومات السياحية للجزائر لبعث تنويع إقتصادي خارج قطاع المحروقات -

الجدول رقم: 4-22: نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2000-2014

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
2,3	2,3	2,05	1,7	1,02	1,7	1,8	1,7	1,6	1,6	1,4	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)

Source : www.matta.gov.dz

¹ - وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط الوطني للهيئة السياحية 2025، الكتاب 2: المخطط الإستراتيجي : الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية جانفي، 2008 ص-ص: 17 - 18.

يتضح من خلال الجدول تراجع وإنخفاض مساهمة قطاع السياحة في خلق القيمة المضافة وتكوين الثروة، حيث لم تتجاوزن نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 2,5 % على مدى الفترة 2000 – 2010 ويفسر ذلك بارتفاع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتي تتجاوز 50 % . لاسيما في فترات انتعاش أسعار النفط في السوق الدولية.

من جهة أخرى فإن إن التقارير المتعلقة بالأثر الإقتصادي للسياحة الصادرة عن مجلس السياحة والسفر العالمي تقر بأنه لا بد من احتساب المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة بأخذ بعين الاعتبار الأثر المباشر وغير المباشر والأثر التحفيزي، وهو ما يعطي صورة حقيقة حول مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وفق ما يوضحه الجدول الموالي: الجدول رقم: 4-23: تطور المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تبعا لتقدير مجلس السياحة السفر العالمي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
6,26	6,76	6,44	6,45	6,89	7,74	6,80	7,58	7,71	7,64	8,00	7,29	6,69	6,27	6,65	نسبة المساهمة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي (%)

Source : www.wttc.org

على الرغم من أن إحصائيات مجلس السياحة والسفر العالمي تعتبر أكثر واقعية فيما يتعلق بعكس المساهمة الحقيقية لقطاع السياحة في تكوين القيمة المضافة، بيد أن مساهمة هذا القطاع لا تزال ضعيفة مقارنة بمستوى المساهمة على مستوى إفريقيا أو على المستوى . بل إن قراءة أرقام الميزان السياحي بالنسبة للجزائر يظهر مدى ضعف هذا القطاع في الاستفادة من مكاسب السوق السياحية الدولية بالمقارنة مع الاغلفة المخصصة لترقيته، حيث يسجل عجزا متواصلا على مدى الفترة 2000 -2014 حيث انقل العجز من 96,8 مليون دولار امريكي سنة 2000 الى حوالي 338 مليون دولار أمريكي في سنة 2014¹.

3 3 -السياسة الصناعية في الجزائر: المشهد العام وتقييم الأداء

3 3 4 -مضمون السياسة الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

وضعت الجزائر إستراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية. في هذا المنظور، تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة إستثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء إستثمارات جديدة، عبر إشراك أصحاب المصلحة وجعل الدولة الضامن لسوق متوازن . كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الإقتصاد الرقمي ، التنمية ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية². أما المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية فيمكن تلخيصها من خلال ما يلي:

¹ -Office national des statistiques (Algerie) et Ministère du tourisme & de l'Artisanat.

² - <http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-industrie> (15/08/2017).

أ - إختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها: حيث تم في إطار هذا التوجه الجديد تحديد ثلاثة أنماط من الفروع الصناعية التي تمتلك قدرات للتنمية وهي: الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي، والتي تركز على تحويل المواد الأولية مثل: البيتروكيماويات فرع الأسمدة، والنسيج الكيماوي ومنتجات الكيماويات العضوية والمعدنية، والصناعات الصيدلانية والبيطرية، وصناعات الحديد والصلب، والصناعة المعدنية غير الحديدية (الألمنيوم) وصناعة مواد البناء بالإضافة إلى الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى خاصة مثل: الصناعات الغذائية، والصناعات المعدنية الميكانيكية الكهربائية والإلكترونية .

ب - الإنتشار القطاعي للصناعة: من خلال: تامين الموارد الطبيعية ، وتكثيف النسيج الصناعي ، و ترقية الصناعات الجديدة؛

ت - إنتشار وتوسيع حيز الصناعة، بالإضافة إلى خلق تعاون من خلال:

- استغلال تركيز النشاطات الإقتصادية حسب توقعها؛

- وضع شبكة ربط معلوماتية للشركات والمؤسسات العمومية وكذا هيئات البحث والتكوين والخبرة؛

- إستحداث مناخ أعمال ملائم وتكثيف الإستثمارات.

ث - سياسة التطوير الصناعي ، من خلال تغطية أربع محاور أساسية، وهي: إعادة تأهيل المؤسسات ، والإبداع باعتباره محرك للتطور الصناعي، وتطوير الموارد البشرية الذي اعتبر ضمن التوجهات القوية للإستراتيجية الصناعية باعتبار أن الرأس المال البشري ليس فقط مجرد عامل للإنتاج، بل هو في نفس المرتبة مع رأس المال المادي ، بالإضافة إلى أنه عامل قوي في التشجيع على إمتصاص التكنولوجيات والحداثة الصناعية، و ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر.

3 3 2 - تقييم أداء القطاع الصناعي خلال الفترة 2000 - 2014

سيخضع تحليل أداء القطاع الصناعي في الجزائر انطلاقا من البيانات المتاحة للمحاور التالية*:

أولاً: تحليل نمو القطاع الصناعي وحجم القيمة المضافة

يمكن إستعراض تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2014 من خلال إستعراض

معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-24: تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر 2001-2014 بالأسعار الجارية

الوحدة : مليون دولار

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
58.105	62.867	71.685	72.228	56.426	43.060	77.646	60.434	53.562	45.786	32.935,3	24.790,5	19.091,2	19.261
8.404	7.775	7.522	7.324	6.727	6.425	6.331	4.658	4.933	4.596	4.185,5	3.658,2	3.456	3.323,1
66.509	70.642	79.207	79.552	63.153	49.485	83.977	65.092	58.495	50.382	37.120,8	28.448,7	22.547,2	22.584,1

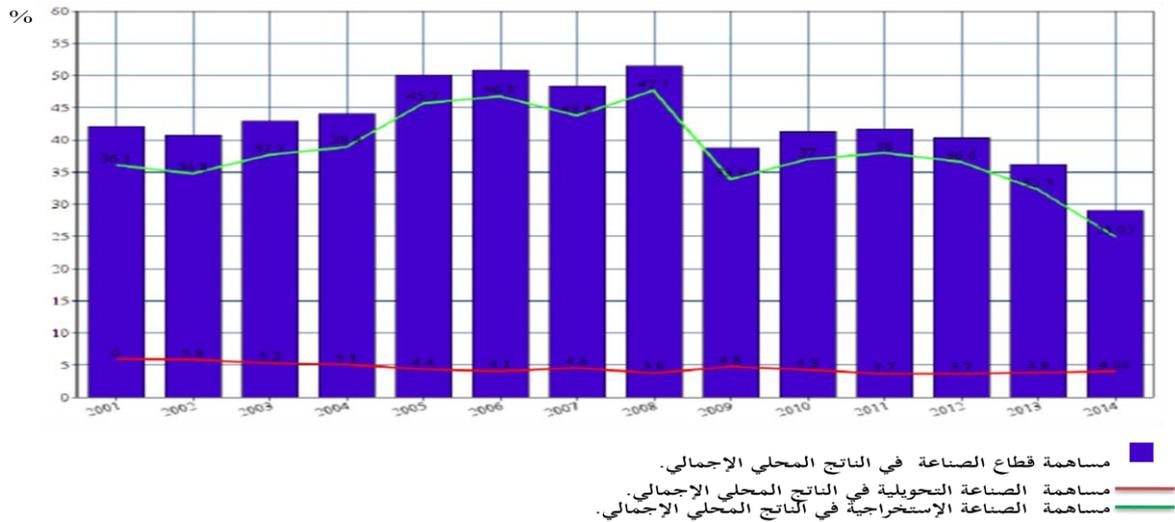
المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، 2007، 2008، 2009، 2010 ، 2011 ، 2012، 2013، 2014، 2015.

* يناقش محور الصادرات الصناعية والتركيبية السلعية للصادرات و مدى تنوعها ضمن محاور لاحقة تبعا لما تتطلبه الموضوعية في الطرح.

يلاحظ من خلال معطيات الجدول تذبذب والإخفاض النسبي للقيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر على مدى الفترة المدروسة، كما تظهر بينة الصناعة في الجزائر بأن نمو القيمة المضافة يأخذ الاتجاه العام لتطور القيمة المضافة للقطاع الإستخراجي، حيث تعد مساهمة القطاع الصناعي التحويلي (خارج المحروقات) في تكوين القيمة المضافة جد ضئيلة على الرغم من أهمية السياسة الصناعية التي إعتمدتها الجزائر انطلاق من سنة 2000 والتي واكبت تمتع الجزائر بوضع إقتصادي ومالي جيد نسبيا على مدى الفترة 2000 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2014 مدفوعا بالعائدات النفطية. وقد إنخفضت القيمة المضافة للصناعات التحويلية في سنة 2015 حيث بلغت 7,760 مليون دولار بالأسعار الجارية مقارنة بأعلى قيمة تم تحقيقها سنة 2014 حيث بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية حوالي 8,404 مليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية. كما تراجعت القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية سنة 2015 بحوالي 21,694 مليون دولار مقيمة بالأسعار الجارية حيث بلغت حوالي 36,411 مليون دولار أمريكي مقابل 58,105 دولار أمريكي سنة 2014 .

وبصورة عامة فإن المساهمة الإجمالية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 24% سنة 2015 حيث توزعت بين مساهمة الصناعات الاستخراجية بحوالي 20% ومساهمة الصناعات التحويلية بنسبة ضئيلة لم تتجاوز 4% وذلك تبعا لما جاء في تقرير المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين الصادر في مارس 2017. ويمكن التفصيل في تطور مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر على مدى الفترة 2000-2014 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم: 4-6: تطور مساهمة الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014



المصدر : من إعداد الباحثة بناء على المعطيات الواردة في :

نشرة الإحصاءات الصناعية العربية 2007-2001، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (إيدمو)، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا)، العدد السادس، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2010، ص-ص : 12-13.

نشرة الإحصاءات الصناعية العربية 2014-2008، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (إيدمو)، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا)، العدد التاسع، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2016، ص-ص : 13-14.

يبين الشكل مدى إنخفاض وتذبذب مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وذلك على مدى الفترة 2001-2014 مع هيمنة القطاع الإستخراجي، حيث لم يتجاوز متوسط المعدل السنوي للقيمة المضافة للصناعية التحويلية بين الفترة 2001 - 2006 حوالي 3,72 % على الرغم من الظروف العالمية المواتية والنمو العالمي المتواصل، كما لم يستفد القطاع الصناعي التحويلي من نمو الإقتصاد الوطني جراء زيادة النفقات العمومية في مجال التجهيز، في حين تطورت مساهمة الصناعة الإستخراجية إستنادا إلى الإرتفاع المتواصل في أسعار النفط والمواد الأولية في السوق العالمية، وبالتالي فقد سجل القطاع الصناعي تحسنا مدفوعا بإرتفاع القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي الصناعي حوالي 85,5 مليار دولار سنة 2000 مقابل 65 مليار دولار في سنة 2007 وهو أعلى معدل نمو صناعي تسجله الجزائر منذ سنة 2001، كما سجل قطاع الصناعات التحويلية أيضا أداء جيدا مقارنة بالأعوام السابقة ففي عام 2008 بلغت القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي 6,8 مليار دولار مقابل 6 مليار دولار سنة 2007 بيد أن ذلك لم يترجم إلى تحسن في نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت مساهمة الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة 2011-2014 كنسبة متوسطة 5,5 % مقابل 37,8 % للصناعة الإستخراجية.

ذلك بسبب تراجع قدرة فروع الصناعة التحويلية على الإستفادة من سلاسل القيمة العالمية، نظرا لإنخفاض

تنافسيتها، حيث تتجسد أهم فروع الصناعة التحويلية في الجزائر في الصناعات الغذائية الصناعات الكيماوية، المطاط والبلاستيك ومواد البناء، صناعة الحديد والصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية، وصناعة النسيج والألبسة ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-25: مؤشرات متعلقة بتنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر *

مساهمة الإنتاج متوسط وعالي التكنولوجيا في القيمة المضافة الإجمالية للتصنيع (%)	حصة المنتجات ذات التكنولوجيا العالية في الصادرات الصناعية (%)	حصة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات (%)	الحصة من الصادرات العالمية المصنعة (%)
11,28	1,75	17,05	0,10
11,28	1,28	16,32	0,10
15,2	0,7	18,30	0,00
11,28	0,66	20,28	0,10
9,66	0,46	25,75	0,01
11,28	0,53	25,07	0,15
27,2	0,8	22,40	0,12
9,16	0,46	31,03	0,01

Source : Industrial Development Report 2011, **Industrial energy efficiency for sustainable wealth creation Capturing environmental, economic and social dividends** , United Nations Industrial Development Organization, P : 193.

Industrial Development Report 2016, **The Role of Technology and Innovation in Inclusive and Sustainable Industrial Development**, United Nations Industrial Development Organization, P : 224.

Industrial Development Report 2013, **Sustaining Employment Growth: The Role of Manufacturing and Structural Change** , United Nations Industrial Development Organization, P- P : 196-197 .

Industrial Development Report 2018, **Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development**, United Nations Industrial Development Organization, Vienna, P: 205.

* سنوات مختارة تبعا للمتاح من البيانات .

بالنسبة لصادرات الصناعة التحويلية ذات الإستعمال التكنولوجي المتوسط أو العالي في الجزائر* فإنها تمثل نسبة هامشية، تبعا للإحصائيات الواردة في قاعدة بيانات التنمية التابعة للبنك الدولي فإن نسبة الصادرات التحويلية عالية التكنولوجيا شبه معدومة بالنسبة للجزائر وذلك على مدى الفترة 2009-2011 ، وتبعا لمعطيات الجدول أعلاه فإن جهود الجزائر عبر السياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية المعتمدة خلال الفترة 2000-2014 لم تنجح في بعث التحول الهيكلي لمجتمع المعرفة، ومن ثم إقتصاد المعرفة القادر على بعث قاعدة صناعية ذات تنافسية عالية، حيث أن حصة المنتجات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية في الصادرات الصناعية بقيت شبه معدومة (0,46%) بنهاية 2015 ويوري ذلك بضعف علاقة الأداء المعرفي(نوعية التعليم السائد) بالإحتياجات الصناعية لاسيما الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والمتوسط.

كما أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعات التحويلية لا يزال غير كاف في الجزائر، فبناء على تقرير بيئة الأعمال الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية* لسنة 2014 فإن الجزائر حققت مراتب متأخرة نسبيا حيث إحتلت المرتبة 15 عربيا و المرتبة 153 دوليا، كما إحتلت الجزائر المرتبة 79 من أصل 144 دولة فيما يتعلق بمؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2014-2015 محققة 4,08 من أصل المقياس المعتمد المحصور ضمن المجال [1-7] ويفسر هذا المركز المتأخر نسبيا، بتراجع مكونات المؤشر، حيث إتسمت الجزائر بإحتلال مراتب متأخرة بالنسبة لعوامل الإبتكار والتطور، إذ إحتلت المرتبة 133 برصيد 2,91 ومعززات الكفاءة ضمن المرتبة 125 برصيد 3,34، أما المتطلبات الأساسية فإحتلت المرتبة 65 برصيد 4,64¹.

بعد الإنخفاض الذي شهدته الصناعة الإستخراجية على مستوى مختلف الدول العربية فقد سجلت الجزائر كما هو موضح في الشكل رقم: 4-6 إلى جانب كل من الإمارات واليمن والسعودية وليبيا - أكبر نسبة إنكماش تراوحت بين 47,5% و 42,4% . وبداية من السداسي الأول لسنة 2014 وعلى إثر انهيار أسعار النفط سجل القطاع الصناعي تراجعا في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بعد موجة الانتعاش المسجلة خلال سنتي 2010 و 2011، بسبب تراجع الصناعات الإستخراجية وتواصل هذا الإنخفاض إلى غاية سنة 2015 أين بلغت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 20% بينما لم تتجاوز المساهمة في القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 ما نسبته 5,50% وهي أدنى نسب تسجل على مدى الأربعة عشرة سنة الماضية، وعلى الرغم من ذلك فلا تزال الصناعات الإستخراجية بمثابة المساهم الرئيسي في تكوين القيمة المضافة للناتج الصناعي والمساهم ذو الوزن الأعلى في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وبالتالي فإن الهيكل الصناعي لم يتطور وبقي معتمد على الموارد الطبيعية والأولية.

*for more information look as : United Nation Industrial Development Organization Industrial Development Reports

* يبرز التقرير دور الحكومات والإجراءات العامة والتشريعات التي انتهجتها من اجل تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل الأعمال المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، مع تصنيف العالم في 10 مجالات رئيسية، مثل: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء و تسجيل الملكية والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين ودفع الضرائب وإنفاذ العقود و تسوية حالة الإعسار و لتجارة عبر الحدود.

¹ - Klaus Schwab, World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2014-2015, 2014, P:15.

ولأن الصناعة التحويلية تمثل المدخل الإستراتيجي للتنويع الإقتصادي فضلا عن تحسين وضعية المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية وتوطين التكنولوجيا، وعليه عملت الجزائر على إنعاش قطاع الصناعات التحويلية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة عملت الجزائر على تبني برنامج إصلاحي واسع يهدف إلى تحويل وإعادة هيكلة قطاع الإنتاج، كما عملت على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المنتجة. وفي هذا الصدد، تم إتخاذ تدابير لتشجيع الإستثمارات من خلال إستهداف القطاعات ذات إمكانات النمو العالية وهي: البتروكيماويات والأسمدة والصلب والتعدين ومواد البناء وصناعة المواد الغذائية إضافة إلى الصناعات الواعدة في الجزائر كصناعة المستحضرات الصيدلانية والسيارات وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

بصفة عامة فإن القطاع الصناعي في الجزائر يتسم بتراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تعكس البيانات المتحصل عليها على مدى فترة الدراسة أداء متذبذب وضعيف نسبيا في جانب الصناعة التحويلية، وهذا على الرغم من اعتبار الصناعة في سياق الإقتصاد الأخضر بمثابة المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي المستدام، وهو ما يفسر ضعف هذا الأخير الذي سيتم إخضاعه للدراسة تبعا لما هو متاح من بيانات.

من جهة أخرى فإن تتبع تطور المؤشر العام للقطاع الصناعي يوضح الوضعية الصعبة لهذا القطاع وبالأخص القطاع العمومي، حيث انه لم يتجاوز 5% في أحسن حالاته، كما يشهد تذبذبا شديدا بين الإرتفاع والإنخفاض مع تسجيل معدلات سالبة كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-26: مؤشر الإنتاج الصناعي في مؤسسات القطاع العام في الجزائر (معدلات نمو القطاع الصناعي العمومي) للفترة 2000-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
4,3	0,9	1,6	-0,4	-2,5	0,4	1,9	1,9	-0,3	1,6	0,9	0,9	1,4	-0,3	1,7
2,2	2,3	5,4	2,4	-2,8	3,4	4,4	-1,5	-0,5	1,1	0,8	-1,6	0,3	-0,3	-0,1
-0,2	1,8	-0,1	-1,2	-5,6	1,5	1,9	-11,5	-2,5	-2,4	-1,3	-3,9	-1,1	-0,9	-1,4
المؤشر العام للصناعة (باستثناء الهيدروكربونات) (excluding hydrocarbon)														
المؤشر العام للسلع المصنعة manufactured commodities														

Source : Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 06/102, International Monetary Fund, March 2006, P :12. Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 11/40, International Monetary Fund, February 2011, P :12.

Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 13/49, International Monetary Fund, February 2013, P :10.

Rapport 2014 Evolution Economique Et Monétaire En Algérie, Banque d'Algérie, Juillet 2015, P :152.

على الرغم من تمتع الجزائر بميزة تنافسية ديناميكية في مجال التصنيع إلا أن الإنجازات تبقى دون مستوى الإمكانيات الممكنة، فقراءة معطيات الجدول المتعلق بمؤشر الإنتاج الصناعي في مؤسسات القطاع العام في الجزائر توضح هشاشة وعدم تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر، حيث أن المؤشر العام للسلع المصنعة لم يشهد أي تحسن على مدى الفترة الزمنية 2000-2014 بإستثناء المعدلات الموجبة المحققة خلال سنتي 2008 و 2009 والتي أعقبها إنخفاض شديد إنطلاقا من سنة 2010، وتبعا للتقرير الصادر سنة 2008 فإن البنك المركزي يشير إلى أن الصناعة العمومية فقدت أكثر

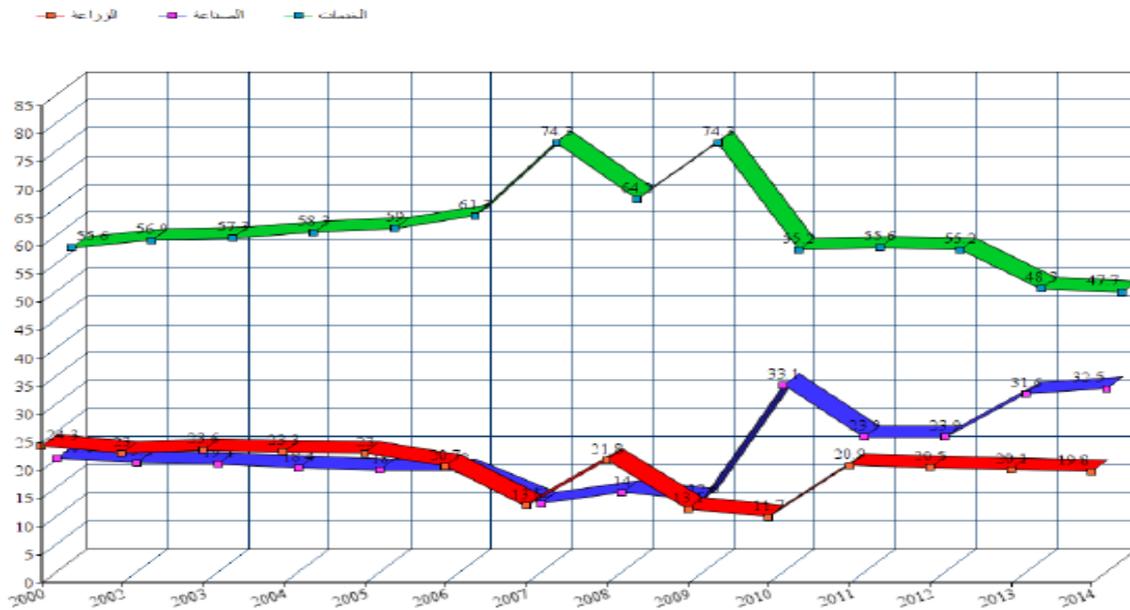
من 80 % من إمكاناتها منذ سنة 1989، وتقوم ثلاث قطاعات فقط بإستخدام قدرتها الإنتاجية بمعدلات تفوق 70 % وهي النفط (95,5 %) التعدين وإستغلال المحاجر (72,1 %) ومواد البناء (72,7 %)، ولم تتحسن وضعية المؤشر العام للإنتاج الصناعي إلى غاية سنة 2016، حيث قدر التغير¹ بين سنتي 2015 و2016 بحوالي 1,5 في حين بلغ تغير المؤشر خارج المحروقات 2 وقدّر تغير مؤشر الصناعة التحويلية بحوالي 1,6.

كما تتجلى الوضعية الصعبة للقطاع الصناعي في الجزائر من خلال وضعية الميزان التجاري الذي يحقق وضعية سالبة بالنسبة لجميع المنتجات بإستثناء المحروقات، والصناعة التحويلية التي لا يتعدى نصبتها حدود المجال 1 %- 2 % من إجمالي الصادرات على مدى المفترزة المقترحة للدراسة على مستوى الإقتصاد الجزائري، كما أن المشاركة في القيمة المضافة للتصنيع على مدى الفترة 2000-2015 لم تتجاوز نسبة جد ضئيلة قدرت بحوالي 0,09 %.

ثانيا: القوى العاملة في القطاع الصناعي في الجزائر 2001-2014

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات التشغيلية الرئيسية للقوى العاملة، وذلك بصورة مباشرة من خلال عمليات التصنيع أو بصورة غير مباشرة من خلال الأنشطة ذات الصلة، كما أن توزيع القوى العاملة وحركيتها بين القطاعات الإقتصادية يعكس مدى التحول الهيكلي للإقتصاد، ويمكن إستعراض مدى إستيعاب القطاع الصناعي للقوى العاملة مقارنة بباقي القطاعات الإقتصادية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم: 4-7: تطور النسبة المئوية للقوى العاملة في القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على البيانات المتاحة ضمن التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات 2004•2005•2006•2007•2008•2009•2010•2011•2012•2013•2014•2016.

¹ -INDICE DELA PRODUCTION INDUSTRIELLE - AU PREMIER TRIMESTRE 2017, N°780.

<http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPI1t17.pdf> (30/08/2017).

يتضح من خلال الشكل أن قطاع الخدمات هو القطاع الأهم في إستيعاب القوى العاملة على الرغم من تسجيل إنخفاض نسبي في النسبة المئوية للقوى العاملة في هذا القطاع بداية من سنة 2010، كما يلاحظ حدوث تغير في توزيع النسبة المئوية للقوى العاملة بين قطاعي الصناعة والزراعة لصالح قطاع الصناعة دون إنكار وجود وتيرة متذبذبة بين الإنخفاض والإرتفاع بالنسبة للقطاعين، بيد أن الإتجاه العام يميل إلى الإنخفاض بالنسبة لقطاع الزراعة انطلاقا من سنة 2009، وهو ما يطرح إمكانية حدوث بوادر تحول هيكلية في بنية توزيع القوى العاملة، ومن ثم هيكل الإقتصاد الجزائري وهو ما يفتح المجال لدراسة بينة وتركيبية هيكل الإقتصاد الجزائري ومدى تحقيق تنويعه ضمن الفترة المعتمدة للدراسة في سياق التسلسل الموضوعي والمنهجي المعتمد، وفي إطار مناقشة تطور الكفاءة الإقتصادية الصناعية*، فإنه يلاحظ تبعا لما جاء في التقرير الإقتصادي العربي الموحد الصادرة في إطار المدى الزمني للدراسة تذبذب هذا المؤشر مع سيادة إتجاه عام نحو الإنخفاض، حيث إنتقل من 1,2 % سنة 2001 إلى 0,9 % سنة 2014، كما تواصل الإنخفاض ليلبلغ مؤشر الكفاءة الإقتصادية الصناعية حوالي 0,7 % سنة 2015.

4 - تقييم أداء الإقتصادي الجزائري في ظل السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية للفترة 2000 - 2014

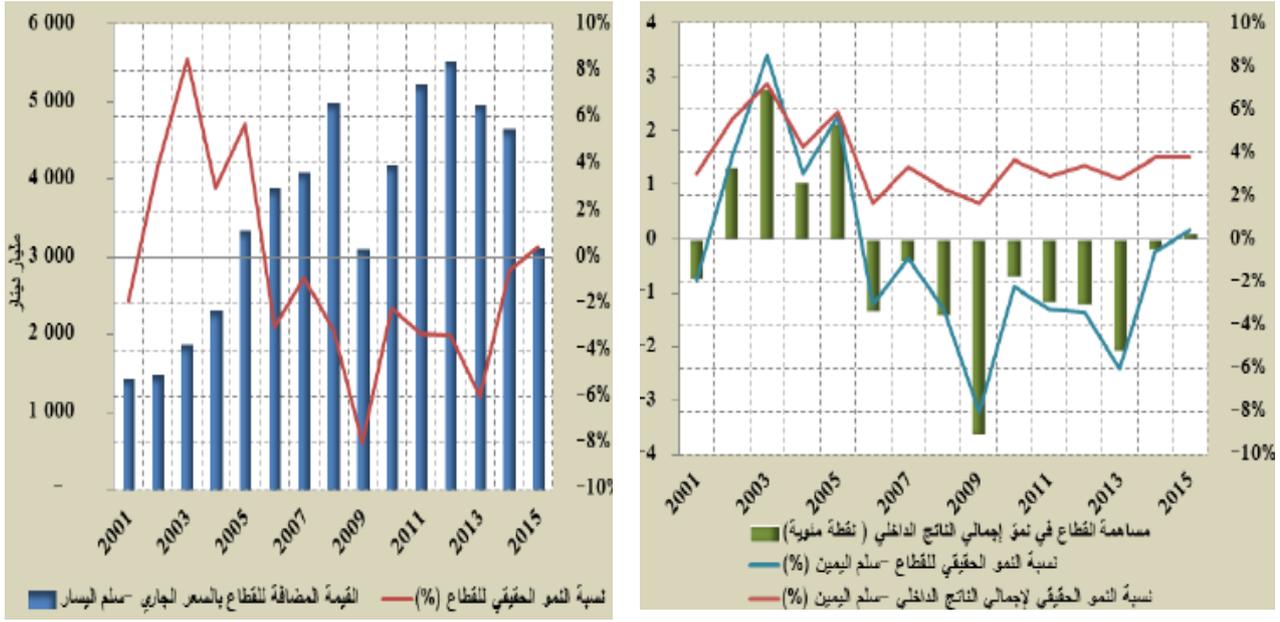
تعتبر صناعة النفط بمثابة القاطرة المحركة لعملية التنمية في الجزائر منذ الستينات للقرن الماضي اي منذ السنوات الأولى للإستقلال، حيث عمدت إلى إسترجاع السيادة الوطنية على الثروات البترولية من خلال سياسات التأميم للمنشآت البترولية لفائدة الإقتصاد الوطني¹. وتشير القراءة الأولية ضمن خصائص الإقتصاد الجزائري إلى أنه اقتصاد ريعي يعتمد على استخراج وتصدير الموارد الأولية (النفط، الغاز...) إذ يتربع قطاع الكربوهيدرات على 30% من الناتج المحلي الإجمالي و 97% من الصادرات وأكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة²، وإقتران ذلك بتراجع باقي القطاعات الإقتصادية الأمر الذي أكسبه سمة المشاشة والضعف بسبب تبعية أداء المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية له لتقلبات أسعار الموارد الأولية وتحديد النفط في الأسواق الدولية، حيث يساهم هذا الأخير بصورة كبيرة ضمن بنية الإنتاج المحلي الإجمالي (انظر الشكل رقم 4-8) والإيرادات العامة، وبنية الصادرات كما يمثل المصدر الأساسي للنقد الأجنبي.

* الكفاءة الاقتصادية الصناعية: الناتج المحلي الصناعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على القوة العاملة الصناعية كنسبة مئوية من إجمالي اليد العاملة

¹ - عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص: 25.

² - Perspectives économiques en Afrique, BAfD/OCDE 2003, <http://www.oecd.org/fr/pays/algerie/2497118.pdf> (09/09/2015).

الشكل رقم: 4-8 : نمو قطاع المحروقات ومساهمته في نمو إجمالي الناتج الداخلي



المصدر: بنك الجزائر، 2015، ص: 36.

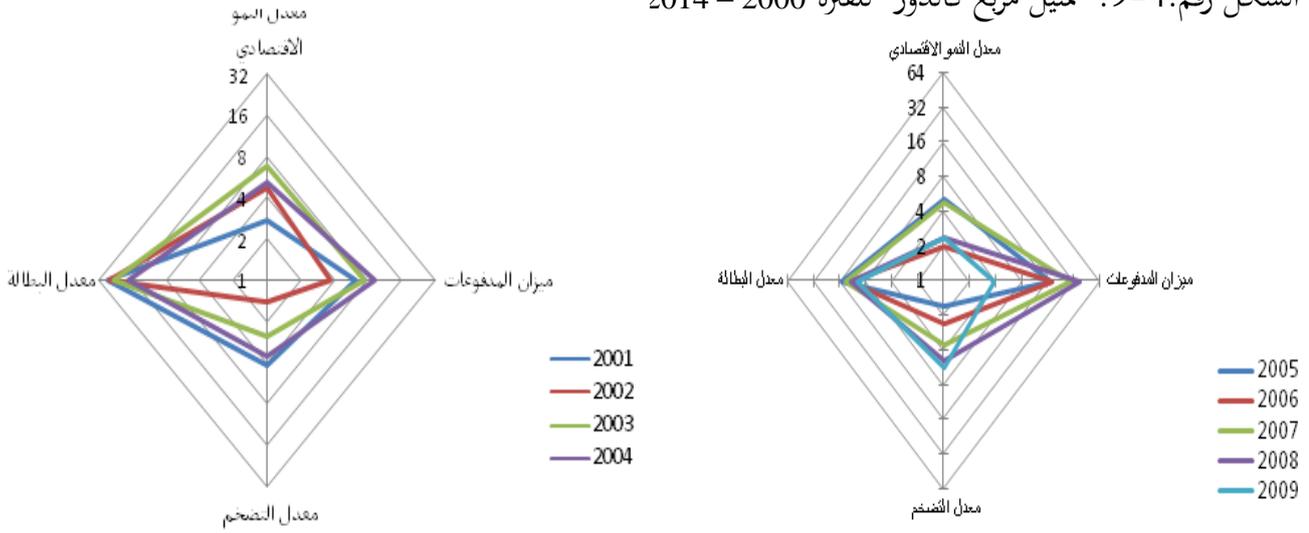
أما القطاع غير التبادلي فقد حقق معدلات نمو مرتفعة نسبيا مقارنة بالقطاع التبادلي خاصة على مدى الفترة التي شهدت اعتماد سياسة مالية توسعية 2000 – 2014 وهو ما يوري بوجود أثر للإنفاق وتحويل للموارد لصالح القطاع غير التبادلي.

4 1 - مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014

يمكن إعطاء صورة عامة عن أداء السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 من خلال اقتراح مربع كالدور الذي يعكس المشهد العام للمتغيرات الاقتصادية الكلية، معدل النمو الاقتصادي إستقرار المستوى العام للأسعار، توازن ميزان المدفوعات، والتشغيل الكامل.

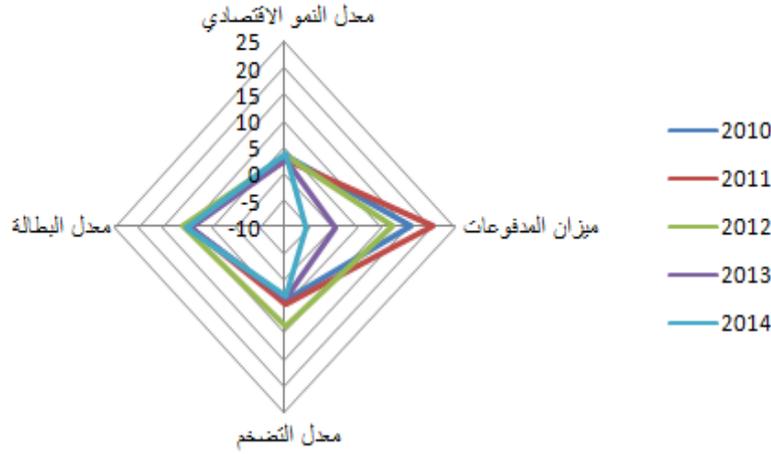
إن تتبع تطور معدل النمو الاقتصادي، مستوى التشغيل، توازن ميزان المدفوعات، ومعدلات التضخم على مدى الفترة 2000-2014 والمتزامنة مع إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، وبرنامج توطيد النمو يُمكن من إعطاء نظرة شاملة عن مؤشرات الإستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر، والتي سيتم تمثيلها من خلال مربع كالدور لتلخيص السياسة الاقتصادية في الجزائر ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف المسطرة، والمتعلقة بتحقيق معدلات نمو اقتصادي ملائمة، ورفع مستويات التشغيل، بالإضافة إلى دعم مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي بما يحسن تنافسية الاقتصاد الجزائري. ويمكن تمثيل مربع كالدور للفترة 2000-2014 بـ اعتماد المدى الزمني لبرنامج السياسة الاقتصادية المعتمدة خلال هذه الفترة.

الشكل رقم: 4-9: تمثيل مربع كالدور للفترة 2000 – 2014



مربع كالدور للفترة 2005 – 2009 (البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقلاقتصادي)

مربع كالدور للفترة 2001 – 2004 (برنامج الانعاش الاقتصادي)



مربع كالدور للفترة 2010 – 2014 (برنامج توطيد النمو)

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا علي البيانات ضمن التقارير السنوية لبنك الجزائر.

مع بداية سنة 2001 إعتمدت الجزائر رؤية للسياسة الإقتصادية، إختلفت في مضمونها وأهدافها عن تلك التي إعتمدتها خلال فترة التسعينات تحت وصاية مؤسستي بريتون وودز، التي أدت إلى تحقيق التوازنات الإقتصادية قصيرة الأجل(عبر سياسة مالية إنكماشية للتحكم في معدلات التضخم وتوازن ميزان المدفوعات) وتزامن ذلك مع سيادة آثار إجتماعية سلبية خلفت وضعا هشاً، حيث تركزت السياسة الإقتصادية التي إعتمدتها الجزائر إنطلاقاً من سنة 2000 على إيلاء أهمية كبيرة لتدارك الوضع الإجتماعي والتركيز على جانب التنمية البشرية والإنسانية من خلال التركيز على خفض معدلات البطالة المتزايدة، وما رافقها من توسع لبؤرة الفقر والحرمان وتحقيق نمو إقتصادي مستدام كفيلاً ب إستيعاب الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للسياسة الإقتصادية المعتمدة ، وذلك بتنشيط الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق

الحكومي من خلال برامج الإنعاش ودعم النمو الإقتصادي، وبرنامج توطيد النمو الإقتصادي، مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة وهو ما يظهر جليا من خلال مربع كالدور السحري للاقتصاد الجزائري على مدى الفترة 2001 – 2014 وقد بلغ معدل التضخم المقاس بمؤشر الأسعار عند الإستهلاك أعلى مستوياته حوالي 8,89 % في سنة 2012، إلا أنه عرف تراجعاً سريعاً ليبلغ 3,3 % سنة 2013 خاصة بعد تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية الذي بلغ 3,18 % وهي أضعف وتيرة منذ سنة 2006، وقد إستمر إنخفاض معدل التضخم إلى غاية سنة 2014 ليعاود الإرتفاع بحلول سنة 2015. كما إستمرت الجزائر في تركيز إستراتيجيتها لإستيعاب مشكلة تزايد معدلات البطالة وذلك من خلال إطلاق برنامج دعم النمو الإقتصادي الذي كان بمثابة برنامج مكمل لبرنامج الإنعاش الإقتصادي، بالإضافة إلى برنامج توحيد النمو الإقتصادي، وقد إنخفض معدل البطالة إلى أدنى مستوياته خلال سنة 2013 بنسبة 9,8 % مقابل 11 % سنة 2012، إلا أنه عاد ليرتفع سنة 2014 ليبلغ 10,6 %، على الرغم من التراجع الذي شهدته نسب البطالة في الجزائر، إلا أنها تشهد تذبذبا بين الإرتفاع والإنخفاض على مدى الفترة المدروسة، ذلك أن السياسة الإقتصادية المعتمدة والتي تركز على تخفيض البطالة من خلال التوسع في الإنفاق العام وبعث المشاريع الإستثمارية ذات الكثافة العمالية، والتي عادة ما تتركز في قطاع البناء والخدمات النقل...، تجعل مناصب الشغل المستحدثة مؤقتة في أغلب الأحيان. وذلك على الرغم من أن أهداف السياسة الإقتصادية تركز على أولويات رفع مستوى التشغيل ومحاولة تحقيق معدلات نمو إقتصادي كفيلة بتحقيق هذا المسعى، غير أن معدلات النمو المحققة وعلى الرغم من أنها شهدت تحسنا بطئ سنة 2012 بحوالي 3,3 % مدفوعا بزيادة الطلب، وقد بلغ النمو خارج قطاع المحروقات حوالي 7,1 % موزع بشكل مقبول نسبيا بين القطاعات الإقتصادية هيمنت فيه الخدمات المسوقة وخدمات الإدارة العمومية على حوالي 55,3 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في ظل تراجع الوزن النسبي للصناعة إلى 6,9 % في سنة 2012 من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، ليبقى قطاع البناء والأشغال العمومية من أهم القطاعات التي تساهم في تشكيل الثروة الوطنية والتي بلغت 13,9 % سنة 2012، في حين تراجع نمو قطاع المحروقات بحوالي 3,4 % . ورغم التراجع الذي شهده النمو الإقتصادي سنة 2013، إلا أنه عاد ليشهد إنتعاشا بطيئا سنة 2014 بحوالي 3,8 % ويبقى معدل النمو المحقق على مدى الفترة المدروسة لا يتجاوز الحدود 3 % - 4 % ضمن وتيرة متذبذبة على الرغم من أهمية البرامج والأغلفة المالية التي رصدت لرفع معدلات النمو المحققة، وذلك بسبب هشاشة السياسة المالية المعتمدة بصورة كبيرة على العوائد النفطية، والخاضعة لتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، وما يرافق ذلك من صدمات خارجية يمكن أن تؤدي إلى حدوث أو إتساع عجز الميزانية، وتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات الذي تم إعتماده أصلا لتمويل إستثمارات إستخلافية في إطار التحول نحو إرساء نموذج التنمية المستدامة عبر تنويع بنية الإقتصاد الجزائري بالموازاة مع ضعف أداء السياسة النقدية* على وجه الخصوص، والسياسة الإقتصادية المصممة عموما. من جهة أخرى فإن معدلات النمو المحققة وذات الوتيرة المتذبذبة (غير مستدامة) ناتجة في الحقيقة عن تراكم العوائد الريعية الناجمة عن استنزاف رأس المال الطبيعي النادر، دون أن

* لأكثر تفصيل انظر كتاب: الأخضر أبو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، دون طبعة، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014.

تكون هناك قيمة مضافة، خاصة في ظل عدم م رونة وضعف الجهاز الإنتاجي. كما يتضح من خلال مربع كاليدور للفترات المدروسة أن الإقتصاد الجزائري تمتع بتحقيق الإستقرار المالي الخارجي القوي على مدى الفترة 2003 – 2008 وذلك بفضل التراكم للصرف الأجنبي إنطلاقا من سنة 2001 وهو ما مكّنه من تجاوز الصدمة الخارجية المتمثلة في الأزمة الإقتصادية العالمية 2009، إلا أن تراجع الأداء لميزان الم دفعات كان واضحا سنة 2013 نتيجة للإرتفاع الكبير لفاتورة الواردات بالتزامن مع تراجع صادرات النفط، وتواصل هذا التراجع، ليسجل عجزا خلال سنة 2014 وذلك جراء الصدمة النفطية على إثر انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهو ما يترجم هشاشة التوازن المحقق لميزان المدفوعات الجزائري، وتزداد هذه الهشاشة خطورة في ظل خضوع أسواق النفط في الفترة الراهنة إنطلاقا من سنة 2014، لوضعية تميزت بتراجع الطلب العالمي (مثل: ظهور بدائل كالنفط الصخري الأمريكي)، بالإضافة إلى تكاثف جملة من الأسباب المركبة والمعقدة على الصعيد السياسي والإقتصادي العالمي في سيناريو خارج أساسيات السوق، وسيصبح وضع التوازن الخارجي الجزائري أكثر جدلية خلال المرحلة القادمة خاصة بعد أن تراجع سعر برميل النفط إلى لأقل من 50 دولار للبرميل في جانفي 2015، في ظل إرتفاع فاتورة الواردات وضعف تنوع بنية الصادرات.

4 2 -التشخيص المفصل للمؤشرات الإقتصادية الكلية في ظل تطبيق السياسة الإقتصادية 2000-2014

4 2 1 -تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي 2000-2014

الجدول رقم: 4-27: تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي في الجزائر 2000-2014

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو %	2,2	2,6	4,7	6,9	5,2	5,9	1,7	3,4	2	1,6	3,6	2,8	3,3	2,8	4,1

Source: world Bank , a public expenditure review Assuring High Quality Public Investment , report n°= 36270, vol 1 2007,P: 24.http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I.pdf

Source: IMF, Algeria: Statistical Appendix,2006, P: 4. IMF, Algeria: Statistical Appendix,2011, P: 3.

www.once.org(15/12/2017).

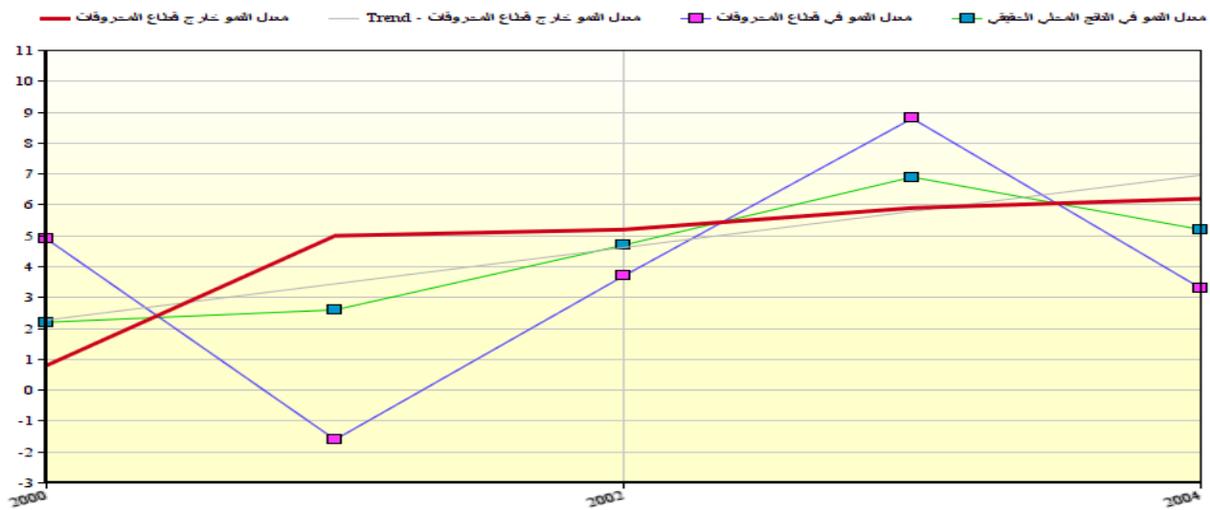
بنك الجزائر، 2015

إن تحليل معطيات الجدول يوضح تذبذب معدلات النمو الإقتصادي المحققة على طول الفترة 2000 – 2014 حيث يتضح أن متوسط معدل النمو على مدى الفترة 2001 – 2005 تطور بوتيرة سريعة، وتطورا بطيء على مدى الفترة 2006 – 2014، ويفسر ذلك بتبعية تطور معدلات النمو المحققة لحركة أسعار النفط في السوق العالمية، الذي بلغ أدنى مستوياته خلال سنتي 2006 و2008، حيث شهدت سنة 2006 تراجعا في الصادرات النفطية بسبب ظروف متعلقة بالصناعة النفطية في الجزائر، أما في سنة 2008 فقد شهد الإقتصاد العالمي أزمة مالية وإقتصادية حادة أدت إلى إنكماش في الطلب العالمي، مما أثر سلبا على الطلب في السوق النفطية، ويفسر تراجع معدلات النمو خلال السنوات الأخيرة بتراجع عائدات الصادرات النفطية في ظل تواصل إنخفاض أسعاره في السوق الدولية (تراجع نمو قطاع المحروقات بحوالي 6% في سنة 2009 و2,6% في سنة 2010) بسبب تناقص إنتاج النفط لأسباب تقنية، والمنافسة المفروضة على الأسواق التقليدية للجزائر (سبق وأن تم توضيح التركيز الجغرافي لصادراتها) وتجدر الإشارة إلى أن معدل النمو المرتفع نسبيا والمحقق خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 على الرغم من تواصل موجة الإنخفاض في أسعار النفط، يفسر بإعتماد الجزائر على الفوائض المالية المتراكمة لتنشيط الطلب المحلي ومساندة النمو الإقتصادي، بيد أن إستمرار إنخفاض

أسعار النفط لفترة أطول سوف يؤثر على إستدامة معدلات النمو المحققة وهو ما تأكد بعد إعلان الجزائر الدخول ضمن سياسة ترشيد النفقات - التقشف - عبر قانون المالية 2017 بعد الإنخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية والذي شهدته سنة 2015، حيث انخفضت أسعاره في الأسواق العالمي بنسبة 49 % .

وفي إطار تحليل تطور معدلات النمو الإقتصادي في سياق السياسة الإقتصادية المطبقة منذ سنة 2000، فقد شهدت تطورا ملحوظا إذ بلغ متوسط معدل النمو المحقق 4,85 % مقارنة بفترة ما قبل سنة 2000 حيث كانت السياسات المصممة قائمة على أولوية تحقيق توازن ميزان المدفوعات والحد من إرتفاع معدلات التضخم، وهو ما جعل متوسط معدل النمو الإقتصادي المحقق على مدى الفترة 1995-2000 لا يتجاوز 3,2 % وهو معدل متواضع مقارنة بالإمكانات والموارد التي يتمتع بها الإقتصاد الجزائري، وغير كاف لتنشيط الإقتصاد وبعث ديناميكية إنتاجية وخلق فرص التوظيف وتحسين مؤشرات التنمية البشرية خاصة مع سيادة معدلات بطالة مرتفعة بلغت حدود 29% . ويمكن توضيح تطور معدلات النمو الإقتصادي خلال الفترة 2000-2004 من خلال إستعراض بنية النمو تبعا للنمو خارج قطاع المحروقات والنمو في قطاع المحروقات.

الشكل رقم: 4-10 : تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2000-2004



المصدر : من إعداد الباحثة بناء على المعطيات الواردة في :

world Bank , a public expenditure review, Op-Cit ,P :24 .

يلاحظ من خلال الشكل أن معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي إتخذت إتجاها عاما تصاعديا على مدى الفترة 2000-2004، حيث بلغ معدل النمو الإقتصادي الحقيقي أعلى مستوى له ضمن الفترة المدروسة في سنة 2003 بحوالي 6,9 % مدعوما بالنمو في قطاع المحروقات الذي بلغ حوالي 8,8 %، بيد أن مستوى النمو الإقتصادي المحقق في سنة 2003 شكل مجرد طفرة حيث سرعان ما انخفض إلى 5,2 % في سنة 2004، وبصفة عامة فإنه يمكن إرجاع التحسن في معدلات النمو الإقتصادي المحققة إلى إنتعاش قطاع النفط في سنة 2003 حيث إرتفع معدل النمو فيه بحوالي 10,4 % بعد التدهور الشديد الذي سجل سنة 2001، كما إتخذت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات إتجاها تصاعديا بطيء

نسبيا بمعدل نمو 1,2% على مدى الفترة 2000-2004. ويمكن توضيح التوزيع القطاعي للنمو الإقتصادي المحقق خلال الفترة 2000-2004 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-28: التوزيع القطاعي للنمو الإقتصادي المحقق خلال الفترة 2000-2004

2004	2003	2002	2001	2000	
3,3	8,8	3,7	-1,6	4,9	المحروقات
3,1	19,7	-1,3	13,2	-5	الفلاحة
-0,1	0,6	6,1	-2,8	15,9	المناجم
5,8	6,6	4,3	5,0	2,4	الطاقة والمياه
-1,3	3,5	-1,0	-1,0	-1,3	صناعة مصنعة (المنتجات المعلمية العمومية)
2,5	2,9	6,6	3,0	5,3	صناعات القطاع الخاص
8	5,5	8,2	2,8	5,1	بناء وأشغال عمومية
7,7	4,2	5,3	3,8	3,1	خدمات خارج الإدارات العامة
4	4,5	3	2	2	خدمات الإدارات العامة
10,2	5,2	6,9	4,8	0,9	حقوق وضرائب على الواردات

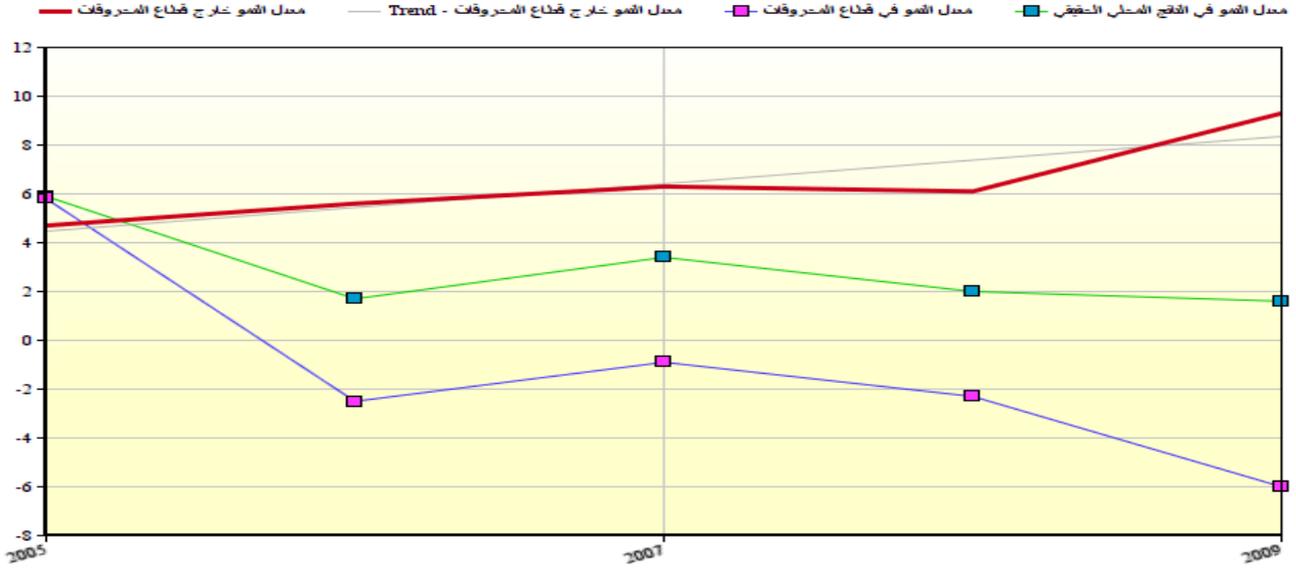
Source : Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2002- 2005.

من خلال معطيات الجدول يتضح جليا إختلال البنية القطاعية للإقتصادي الجزائري، حيث تتسم القطاعات الإستراتيجية كالفلاحة والصناعة، بتذبذب معدلات النمو المحققة على مدى الفترة 2000-2004 على الرغم من أهمية الأغلفة المالية الموجهة للنهوض بهذه القطاعات وأهمية الإصلاحات المسطرة، تبعا لما تم طرحه سابقا، إذ حقق قطاع الصناعة متوسط نمو قدره 2,3% بفضل مساهمة القطاع الخاص (تراجع النمو في الصناعات التحويلية بإعتبارها خالقة للقيمة وذات تأثير هام على طبيعة البنية الإنتاجية ومعدلات النمو المخصصة) في ظل الضعف العام الذي يتميز به القطاع الصناعي العمومي. كما يتضح أن النمو الإقتصادي على مدى الفترة المدروسة والتي إعتمدت فيها الجزائر سياسة إنفاقية توسعية مدفوع بأداء قطاع المحروقات، بالإضافة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات، وهو ما يوري بضعف معدلات النمو المحققة في حال مقارنة هذه القطاعات في خلق القيمة بالقطاع الصناعي التحويلي. وبصورة عامة فإن البنك الدولي يشير إلى أن هناك تباين سنوي كبير، حيث تميزت إستثمارات قطاع المحروقات بديناميكية أكبر من الإستثمار خارج قطاع المحروقات، حيث بلغ معامل الإختلاف للإستثمار خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2004 حوالي 0,27 مقابل 0,44 بالنسبة للإستثمار في قطاع المحروقات، أما بالنسبة للإستثمار الحكومي (القطاع العام) فقد بلغ معامل الإختلاف لها 0,53 مفسرا بمخطط دعم الإنعاش للفترة 2001-2004 في حين بلغ معامل الإختلاف للإستثمارات القطاع الخاص 0,18¹ وهو يدل على أن الإستثمار خارج قطاع المحروقات تميز بالإستقرار وضعف مشاركة هذا القطاع الحساس في إحداث آثار إيجابية على معدلات النمو الإقتصادي المحققة.

¹ -world Bank , a public expenditure review, Op-Cit ,P :25 .

أما بالنسبة لمعدلات النمو الإقتصادي المحققة خلال الفترة 2005-2009 فقد شهدت موجة من التراجع على الرغم من مواصلة الجزائر تطبيق سياسة إقتصادية قائمة على التوسع في الإنفاق العام، ويمكن توضيح بنية النمو الإقتصادي المحقق خلال هذه الفترة من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم: 4-11: بنية النمو الإقتصادي المحقق في الجزائر خلال الفترة 2005-2009



المصدر : من إعداد الباحثة، بناء على المعطيات الواردة في:

Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2008- 2010

يتضح من خلال الشكل مواصلة النمو خارج قطاع المحروقات النمو بوتيرة بطيئة بفضل البرنامج التكميلي لدعم النمو وما تضمنه من سياسات قطاعية هامة (تحقيق متوسط معدل نمو إقتصادي خارج المحروقات خلال الفترة 2005-2009 قدر بحوالي 6,6 % مقارنة 5,5 % خلال الفترة 2001-2004) بيد أنه يبدو جليا تبعية معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي المحققة لأداء قطاع المحروقات، حيث أن تدهور معدلات النمو في قطاع المحروقات (إنخفاض النمو في قطاع النفط بحوالي 8,4 % في سنة 2006 مقارنة مع سنة 2005 مع تحقيقي إنتعاش طفيف سنة 2007 سرعان ما إنهار مع بداية سنة 2008 بسبب الأزمة العالمية واستمر لغاية 2009) كان السبب الرئيسي في التراجع الذي شهدته معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي ضمن الفترة 2005-2009 (متوسط معدل النمو الحقيقي المحقق يقدر بحوالي 2,92 %) كما أن الإنتعاش الطفيف المسجل في قطاع المحروقات سنة 2007 كان الدافع نحو تحقيق إنتعاش طفيف في معدلات النمو الإقتصادي المحقق، وهو ما يؤكد الإخفاق النسبي للسياسات المسطرة إنطلاقا من سنة 2000 في تنويع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات وبعث اللبنة الأولى للتقدم نحو إرساء التنمية الإقتصادية المستدامة، وتؤكد النتيجة المتوصل إليها عبر مقارنة التوزيع القطاعي لمعدلات النمو الإقتصادي المحقق ضمن الفترة 2005-2009 والتي لم تختلف من حيث البنية والأداء عنها للفترة 2000-2004 تبعا لما توضحه معطيات الجدول الموالي :

الجدول رقم: 4-29: التوزيع القطاعي لمعدلات النمو الإقتصادي المحققة خلال الفترة 2005-2009

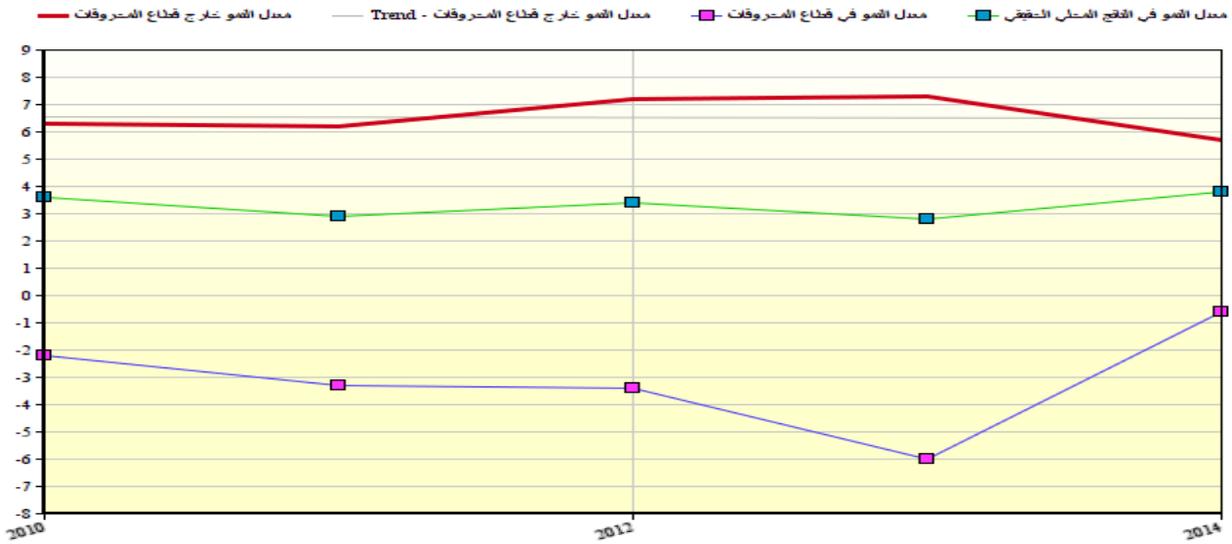
2009	2008	2007	2006	2005	
-6,0	-2,3	-0,9	-2,5	5,8	المحروقات
20	-5,3	5,0	4,9	1,9	الفلاحة
3,4	9,8	8,0	15,1	12,9	المناجم
7,2	7,9	6,0	3,4	9,5	الطاقة والمياه
0,7	1,9	-3,9	-2,2	-4,5	صناعة مصنعة (المنتجات المعملية العمومية)
-	-	3,2	2,1	1,7	صناعات القطاع الخاص
8,7	9,8	9,8	11,6	7,1	بناء وأشغال عمومية
8,8	7,8	6,8	6,5	6,0	خدمات خارج الإدارات العامة
7,0	8,4	6,5	3,1	3,0	خدمات الإدارات العامة
6,8	7,7	5,5	2,7	5,9	حقوق وضرائب على الواردات

Source: Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2008 , 2010 .

من خلال معطيات الجدول، وفي سياق تراجع النمو لقطاع المحروقات، فإن معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي المحققة كان بفضل التحسن المستمر في قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات، بالإضافة إلى التحسن النسبي في أداء القطاع الصناعي الخاص، مقارنة مع موجة التراجع في أداء الصناعات العمومية، حيث حققت معدلات نمو سالبة على مدى الفترة 2005-2009، ولكن الوزن النسبي لهذه القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يسمح بمنع معدلات النمو من التراجع مع قطاع المحروقات، وبالتالي فإن النمو الإقتصادي في الجزائر تنتفي عنه ضفة الإستدامة نظرا لإرتباطه بعوامل خارجية أغلبها خارج ميكانيزم السوق ولا يمكن للسياسات الإقتصادية المعتمدة إستيعابها والخروج من بوتقة إنحصار معدلات النمو الإقتصادي عند مستويات متدنية تتسم بالتذبذب.

فيما يتعلق بمعدلات النمو الإقتصادي الحقيقي المحققة خلال الفترة 2010-2014 فقد تميزت بالضعف نسبيا على الرغم من تحسنها نسبيا مقارنة بالفترة 2005-2009، حيث بلغ متوسط النمو حوالي 3,32 %، إذ يبقى هذا المعدل غير كاف لإستيعاب معدلات البطالة السائدة ومتطلبات التنمية الإجتماعية والإقتصادية، ويمكن توضيح تطور معدلات النمو الإقتصادي المحققة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم: 4-12: بنية النمو الإقتصادي المحقق في الجزائر خلال الفترة 2010-2014



Source: Rapport annuel de la Banque d'Algérie, 2014 -2015 .

يتضح من خلال الشكل أنه على أن النمو الإقتصادي الحقيقي ذو صبغة متذبذبة ومنجذبة للأسفل بسبب الأداء الضعيف لقطاع المحروقات والذي حقق معدلات نمو سالبة على مدى الفترة 2010 – 2014 (متوسط معدل النمو في قطاع المحروقات خلال الفترة 2010-2013 حوالي 3,2 - %) وذلك على الرغم من مواصلة القطاعات خارج المحروقات أداءها ضمن مسار التحسن البطيء، وتجدر الإشارة إلى أن أداء القطاعات خارج المحروقات يحقق علاقة إرتباط عضوية بأداء قطاع النفط، وهو ما يعمق إشكالية الإختلال البنيوي للإقتصادي الجزائري، ومشهد التوازنات الإقتصادية والإجتماعية ففي سنة 2013 تواصل تراجع نمو قطاع المحروقات- على مدى ثماني سنوات- مما إعتبر تدهورا حقيقيا حيث فقد القطاع ما يزيد عن ربع قيمته المضافة (29,5 %) إذ تدهورت القيمة المضافة في سنة 2013 بنسبة 5,5 % بعد ما حققت تراجعا بنسبة 3,4 % سنة 2012، وبالتالي لم تعد تولد المحروقات سوى 29,9 % من تدفق الثروة كما تساهم سلبا في النمو بحوالي 69,2 %، وذلك على الرغم من التحسن المتواضع الذي سجل على مستوى قطاع النفط سنة 2015، حيث بلغ معدل النمو لهذا القطاع 0,4 %، وبلغت القيمة المضافة 3134,3 مليار دينار محققا تراجعا بحوالي 32,7 % عن سنة 2014 بسبب انهيار الأسعار، ولم يولد قطاع المحروقات سوى 18,9 % من تدفق الثروة الوطنية مقابل 27 % في سنة 2014 وبالتالي فغن قطاع المحروقات أصبح يساهم بأدنى نسبة حوالي 2,9 % لسنة 2015 مقابل 4,7 % في سنة 2014 وتراجع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات إلى 5 %، حيث فقد 0,7 نقطة مئوية بعد ما فقد 1,7 نقطة مئوية في سنة 2014 أين سجل معدل نمو قدر بحوالي 5,7 %، وبلغ معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي 3,8 % . أما بالنسبة للتوزيع القطاعي لمعدلات النمو الإقتصادي الحقيقي المحققة خلال الفترة 2010 -2015 فيمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-30: التوزيع القطاعي لمعدلات النمو الإقتصادي الحقيقي خلال الفترة 2010-2014

2014	2013	2012	2011	2010	
-0,6	-6,0	-3,4	-3,3	-2,2	المحروقات
2,5	8,2	7,2	11,6	4,9	الفلاحة
3,3	1,9	0,9	-5,7	15	المناجم
7,1	5,5	10,2	7,4	5,4	الطاقة والمياه
3,8	4,0	5,1	4,2	3,4	صناعة خارج المحروقات
6,8	6,8	8,2	5,2	8,9	بناء وأشغال عمومية+ خدمات المحروقات
8,1	8,5	6,4	7,3	7,3	خدمات خارج الإدارات العامة
4,5	3,9	4,1	5,5	5,7	خدمات الإدارات العامة
-5,1	18,0	45,0	-0,3	3,8	حقوق وضرائب على الواردات

Source: Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2014 2015, .

يظهر التوزيع القطاعي للنمو الإقتصادي المحقق في الجزائر خلال الفترة 2010-2014 وبمقارنته بمعطيات الجدولين رقم: 4-28 ورقم: 4-29 أنه لم يحدث أي تحول قطاعي كفيل بتحقيق معدلات نمو مستقرة ومستمرة، وذلك على الرغم من الإمكانيات الهامة التي تتمتع بها باقي القطاعات، حيث بقيت معدلات النمو الإقتصادي منجذبة نحو محاكاة مستويات معدلات النمو في قطاع المحروقات، مع تسجيل تغيرات في الأوزان النسبية للقطاعات خارج المحروقات الدافعة للنمو*، بيد أن الأداء فيها متذبذب ومتواضع نسبيا إذا ما قورن بمحتوى البرامج والخطط التنموية المسطرة، وبالتالي فإن السياسة الإقتصادية المطبقة على مدى أكثر من 14 سنة لم تنجح في بعث تحول قطاعي خارج قطاع المحروقات.

4 2 - المستوى العام للأسعار (تحليل تطور معدل التضخم في الإقتصاد الجزائري 2001 - 2014)

إن ظاهرة التضخم على مستوى الإقتصاد الجزائري ظاهرة معقدة جدا، حيث أن المستوى العام للأسعار يخضع لمجموعة من العوامل ذات الآثار المتعاكسة التي تؤدي إلى الحد من فعالية السياسات الإقتصادية المصممة في تحقيق الإستقرار المطلوب- بل إن سياسات جانب الطلب تبعا للوصفة الكينزية تغذي الضغوط التضخمية- حيث أن المستوى العام للأسعار يشهد موجة من الإرتفاع في حالة إرتفاع الأسعار في الأسواق الدولية، حيث ينتقل هذا الأثر بصورة حادة عبر ما يسمى بالتضخم المستورد (إنكشاف الإقتصاد الجزائري على الخارج) بينما إتجاه الأسعار نحو الإنخفاض في الأسواق فعابا لا ينعكس على مستوى الأسعار في الإقتصاد الجزائري، وذلك بسبب تنامي الأنشطة غير الموازية وغير القانونية في السوق في ظل ضعف الرقابة، مما غذى حركة المضاربة والإحتكار، وهيكلا الإقتصاد القائم على القطاع الواحد وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، فضلا عن التشوهات السعرية الناتجة عن طبيعة السياسات القائمة على توزيع الربح، وتلك الناتجة عن القرارات الحكومية ذات الخلفية الإجتماعية. ويمكن إستعراض تطور معدل التضخم

* للإطلاع على تفاصيل تطور الأداء ومعدلات النمو المحققة للبنية القطاعية للناتج الداخلي الخام في الجزائر ودورها في تكوين الثروة، انظر تقارير بنك الجزائر ان طلاقا من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015 تبعا لأحدث المعطيات، متاحة على الرابط : <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

في الجزائر (مقياس بالتغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين) على مدى الفترة 2000-2014 من خلال معطيات الجدول الموالي:

جدول رقم: 4-31: تطور معدلات التضخم في الإقتصاد الجزائري 2001-2014

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7	4,9	5,7	3,9	4,5	8,9	3,3	2,9*

Source : Banque d'Algérie : rapports annuels, 2006, 2013 , et 2015

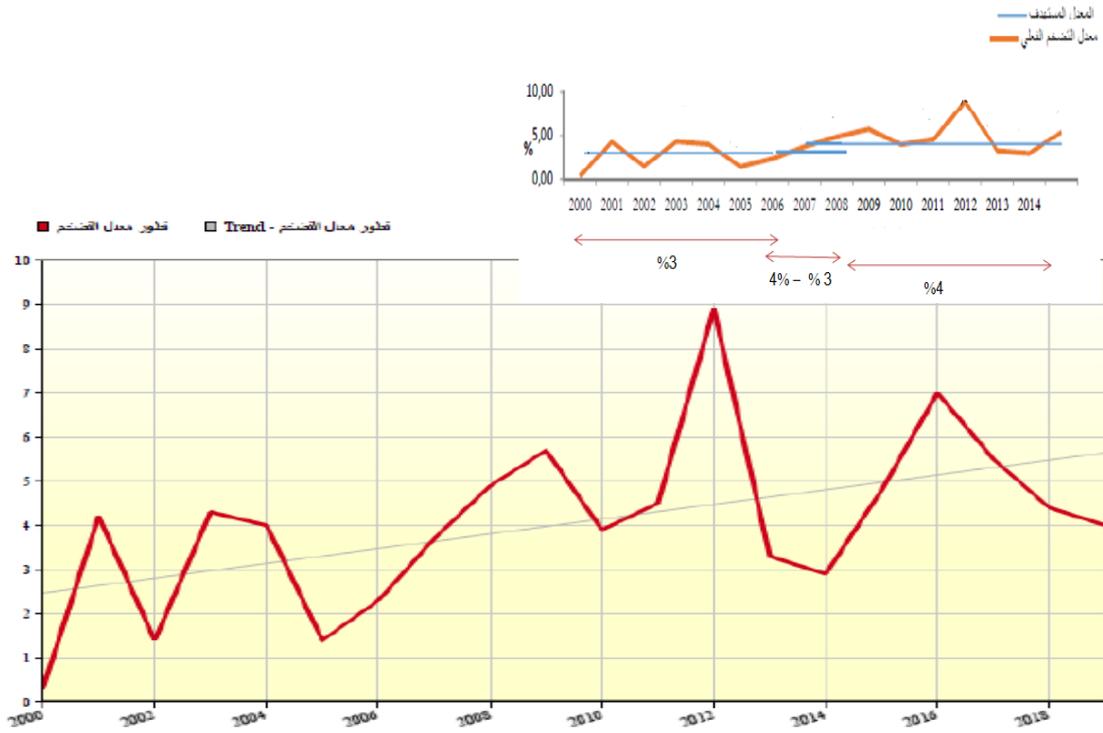
* World Database Economic Outlook, International Monetary Fund , October 2017 , P :252

من خلال معطيات الجدول يتضح أن معدل التضخم بلغ أدنى مستوياته (بفضل اعتماد سياسات صندوق النقد الدولي التقييدية) في سنة 2000 بمعدل 0.3 % ثم اتخذ موجة متذبذبة بين الإرتفاع والإنخفاض على مدى الفترة 2001 - 2014 إنحصرت بين 1,4 % و 5% (بلغ متوسط التضخم للفترة 1999-2008 حوالي 3 %)، كما بلغ أقصى مستوياته في سنة 2012 بحوالي 8.9 % حيث بدأت موجة الإرتفاع خلال السداسي الثاني لسنة 2011 محقق ارتفاع سنوي متوسط قدر بحوالي 9,9 % بموجب المؤشر الوطني للأسعار عند الإستهلاك، ويفسر الإرتفاع القياسي لمعدلات التضخم بالإرتفاع المتسارع في أسعار السلع الغذائية الطازجة على مستوى السوق الداخلي (يعتبر التضخم في سنة 2012 داخليا أساسا ومحددا بانحراف أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، في ظرف يتميز بتباطؤ التوسع النقدي بحوالي 10,92 % مقابل 19,91 % في 2011) وذلك على الرغم من الإنخفاض الذي شهدته الأسعار الدولية السنوية المتوسطة للسلع الغذائية الأخرى، حيث أن تسارع إرتفاع أسعار السلع الغذائية كان أقوى بمرتين من تسارع إرتفاع أسعار السلع الصناعية والخدمات، كما كان عليه الحال في سنة 2009 التي بلغ فيها التضخم مستوى مرتفع قدر بحوالي 5,7 %.

تكمن أهم محددات التضخم في سنة 2012 في زيادة الكتلة النقدية، والتي تساهم في نسبة التضخم بحوالي 84 % وهي أقوى مساهم على مدى عشر سنوات حيث بلغت مساهمتها حوالي 67 % كمتوسط خلال الفترة 2001 - 2012 جراء إنتعاش أسعار النفط (التوسع في الكتلة النقدية في سياق تحقيق أهداف اجتماعية بعيدا عن توشي الكفاءة الإقتصادية، مثل مشاريع دعم الشباب بمعدلات فائدة منخفضة تم توجيهها خارج التيار الإستثماري والتوجه نحو تغذية الإنفاق الإستهلاكي في بيئة تسودها الثقافة الريعية) والتحول في مضمون السياسات الإقتصادية المعتمدة قبل سنة 2000 نحو إعتقاد الجزائر سياسة إقتصادية قائمة على إتباع سياسة اتفاقية توسعية، وبدرجة أقل يتحدد التضخم من خلال إرتفاع الأسعار الصناعية - خاصة فرع الصناعة الغذائية - وكذلك أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي. في حين أن مساهمة هذه الأخيرة في تراجع واضح، لأنها تساهم بحوالي 14 % في التضخم في 2012 مقابل 30 % في سنة 2011. بينما يبقى أثر سعر الصرف الفعلي الإسمي ضئيلا ويقدر بحوالي 2% في سنة 2012 مقابل 7% في 2011 من جهة أخرى تجدر الإشارة بأنه لم تكن هناك صدمة جديدة على الطلب ناجمة عن الرفع المعتبر للأجور (إرتفاع الأجور يسبب إرتفاع تكاليف الإنتاج وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي يحدث ارتفاع سريع في أسعار السلع والخدمات) كما كان عليه

الحال في سنة 2011 والتي كان من الممكن أن تتسبب في إرتفاع الأسعار، وذلك بالنظر لعدم مرونة العرض على المدى قصير الأجل للعديد من المواد الإستهلاكية (المواد الغذائية الطازجة والسلع الإستهلاكية الصناعية المنتجة محليا). هذا ولا تزال المحددات الأخرى المرتبطة بإختلال الأسواق القائمة، وذلك نظرا لضعف التقدم في مجال تنظيم الأسواق والمنافسة. بصورة عامة فإن السبيل نحو التحكم في معدلات التضخم في الجزائر يستدعي (لم تتمكن الجزائر من تحقيق المستوى المستهدف لمعدلات التضخم عبر السياسة النقدية المصممة انظر الشكل رقم: 4-13) إعادة صياغة السياسات المالية والنقدية المصممة بأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الريعية لهذا الإقتصاد وأهمية التحكم في معدلات التضخم ضمن المستويات التي تؤثر على معدلات النمو الإقتصادي ومتطلبات التوظيف. خاصة وأن توقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن معدلات التضخم سوف تستمر في تذبذبها ضمن منحنى متصاعد خلال السنوات القادمة تبعا لما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم: 4-13: تطور معدلات التضخم في الجزائر إلى غاية 2018 حسب توقعات صندوق النقد الدولي



المصدر : من إعداد الباحثة بناء على المعطيات الواردة في :

Banque d'Algérie : rapports annuels, 2006, 2013 , et 2015 .

World Database Economic Outlook, International Monetary Fund , October 2017 , P :252.

يتضح من خلال الشكل تذبذب معدلات التضخم المسجلة على مستوى الإقتصاد الجزائري، مع إتخاذ إتجاه عام نحو التزايد، حيث بلغت معدلات التضخم في سنة 2015 حوالي 4,8 %، وبالتالي العودة إلى الإرتفاع خلال هذه السنة مقارنة بسنتي 2013 و 2014 التي حُقق فيها تراجع هام. وبحسب بنك الجزائر ضمن التقرير الصادر في سنة 2015 فقد نتج الإرتفاع في التضخم أساساً عن تضخم أسعار أربع مجموعات بين الثمانية الغذائية والملابس والأحذية والنقل ومواد متنوعة المقدر ترجيحها الإجمالي بحوالي 75 % من المؤشر الكلي، حيث ساهمت فيه بواقع 83,9%. فعلى عكس السنوات

السابقة، حيث كان معدل الزيادة في أسعار المواد الغذائية المؤلّد الرئيسي للتضخم، فإنّ تضخم سنة 2015 يُنسب إلى إرتفاع أسعار السلع الصناعية وأسعار الخدمات، التي فاقت 4%، إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وسوف يستمر التضخم في الإرتفاع إلى غاية سنة 2016 أين سوف يبلغ حوالي 6,4 % ومن خلال الشكل المقترح فإنه سيبلغ خلال سنتي 2017 و 2018 حوالي 5,5 % و 4,4 % ويستقر عند 4 % في سنة 2022. وهو ما يشكل تهديد للشرط اللازم للتقدم إزاء تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة والمتمثل في تحقيق إستقرار التوازنات الإقتصادية الكلية.

إنطلاقاً من تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر على مدى الفترة المعالجة فإن مسيبياته ترجع بالأساس إلى الإختلال الهيكلي في بنية الإقتصاد الجزائري، وعدم فعالية السياسات الإقتصادية المصممة نظراً لعدم محاكاتها لطبيعة الإقتصاد الجزائري الريعية وبما تعكسه من خصائص على أداء السياسات المصممة والتي كما أشير له سابقاً لا تخضع لمعيار الكفاءة الإقتصادية في إستغلال وفرة الموارد المتاحة، وتبعيتها المطلقة لتحقيق التوازنات الإجتماعية الظرفية، يدعمها سيادة الفساد، وتحول مصادر الدخل للفتة الأوسع من القاعدة الشعبية، وتلبية إحتياجاتها خارج التيار الرسمي (الدينامكية المتسارعة للسوق الموازي والأنشطة غير القانونية).

4 2 3 - التوظيف

تحليل الإحصائيات المتاحة حول البطالة في الجزائر تشير إلى زيادة معدلاتها في المناطق الحضرية مقارنة بتلك الريفية وبين حاملي الشهادات وخاصة العليا منها أكثر من غيرهم، وذلك يفسر بطبيعة التوزيع الديمغرافي للسكان بين الريف المدينة، والقطاعات التي تعرض فرص أو مناصب التوظيف ومنظومة التعليم في الجزائر، بالإضافة خصوصية سوق العمل في جانب العرض ضمن الدول الريعية وعلى رأسها الجزائر، لا يتحدد بقرارات المؤسسة المنتجة تبعاً للعائد على الإستثمار ولكن بناء على الوفرة المالية الناتجة عن الربح ومدى التوسع في الإنفاق العام. وبصفة عامة فإن تفسير تراجع معدلات التوظيف في الجزائر لا يختلف كثيراً عما هو قائم في البلدان العربية وتحديدًا تلك المنتجة للنفط والمعتمدة عليه بصورة أساسية، حيث جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية، إن العمالة المتدنية راجعة لثلاث عوامل أساسية، وهي الإنكماش في التوظيف على مستوى القطاع العام الذي يستخدم أكثر من ثلث القوى العاملة، في ظل ما هم قائم من إصلاحات بنيوية، كما يلعب تراجع أسعار النفط دوراً هاماً في تراجع مخصصات الإنفاق العام عبر السياسة المالية الموجهة لرفع معدلات التوظيف؛ محدودية حجم القطاع الخاص، وقصور أدائه وضعف قدرته على خلق فرص العمل، وأخيراً مدى جودة التعليم العالي ومخرجاته، وطبيعة التعليم الذي لا يركز على المهارات التقنية والمهنية المطلوبة، وهو ما يستدعي أن تركز السياسات على إعادة هيكلة النظام التربوي والتعليمي والتكوين لسد فجوة المهارات والتجاوب مع مؤشرات سوق العمل. ويمكن فيما يلي إستعراض تطور معدلات البطالة على مدى الفترة المدروسة.

الجدول رقم:4-32: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	معدل البطالة
10,6	9,8	11	10	10	10,2	11,3	13,8	12,3	15,3	20,1	23,7	25,9	27,3	29,8	

Source : <http://www.ons.dz/Emploi-et-Chomage,957.html> (30/04/2017).

Statistical Appendix, IMF Country Report No. 06/102, International Monetary Fund, March 2006,P :17.

Banque d'Algérie, rapport annuel 2005, 2009,2013, 2016.

World bank

من خلال معطيات الجدول يتضح أن معدلات البطالة شهدت إنخفاضاً محسوساً إنطلاقاً من سنة 2000 إلى غاية سنة 2009 أين بقي معدل البطالة عند مستوى ثابت تقريباً عند 10 % بيد أنه إتخذ وتيرة متذبذبة بين الإرتفاع والتراجع إنطلاقاً من سنة 2012 إلى غاية سنة 2014، كما شهدت سنة 2015 ارتفاعاً في معدل البطالة مقارنة بسنة 2014 حيث بلغ 11,2 % . وإذا ما إرتبط التحليل بالمدى الزمني للسياسة الإقتصادية المعتمدة خلال الفترة 2000 – 2014 فإنه يمكن بناء التحليل عبر ثلاث مراحل، حيث أنه كان لمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي المطبق على مدى الفترة 2004-2000 أثر إيجابي على متغير التوظيف، حيث تم إنشاء 728500 منصب عمل (477500 منصب دائم و 271000 منصب مؤقت) من أصل 850000 منصب عمل كان مخططاً لإستحداثها، وبالتالي انتقل معدل البطالة من 29,7 % سنة 2000 إلى 17,7 % سنة 2004. أما بالنسبة لتوزيع الوظائف المستحدثة تبعاً لقطاعات النشاط فيمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم:4-33: تطور حجم العمالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004

الوحدة : ألف فرد عامل

المؤشرات	2004	2003	2002	2001
حجم العمالة النشطة	9780	9540	9305	9075
حجم العمالة المشغلة	5976	5741	5462	5199
الناشطين الباحثين عن عمل	3804	3799	3843	3876
الفلاحة	1617	1565	1438	1328
الصناعة	523	510	504	503
البناء و الأشغال العمومية	977	907	860	803
إدارة	1510	1490	1503	1456
نقل،مواصلات، تجارة	1349	1269	1157	1109
أعمال منزلية، خدمة وطنية وقطاعات أخرى	2070	1537	1455	1398

Banque d'Algérie, rapport annuel 2005, P :180.

من خلال معطيات الجدول يلاحظ أن قطاع الفلاحة يعد أهم قطاع يستوعب العمالة النشطة، حيث ساهم في زيادة مناصب الشغل بمتوسط سنوي بلغ حوالي 8 % يليه قطاع الإدارة، ومن ثم قطاع النقل والمواصلات والتجارة والأعمال المنزلية، الخدمة الوطنية والقطاعات الأخرى، فيما يتميز قطاع الصناعة بضعف استيعابه للعمالة النشطة، كما أن تطورها على مدى الفترة المدروسة ذو صبغة بطيئة وضعيفة، حيث أن مساهمته في إستيعاب القوى النشطة الباحثة عن

العمل على مدى الفترة 2001-2004 لم تتجاوز متوسط قدره 0,8 % على الرغم من السياسات التي إستهدفت تطوير وتنشيط هذا القطاع في إطار تنويع بنية الإقتصاد الجزائري، وهو ما يعتبر مؤشرا غير مباشر عن عدم حدوث تغير هيكلية في تركيبة الإقتصاد الجزائري على الأقل خلال الفترة المدروسة.

أما بالنسبة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الذي غطى الفترة 2005 – 2009 فقد كان له أيضا أثر إيجابي، حيث إتخذت معدلات البطالة منحى تنازلي إذ انتقلت من 15,3 % سنة 2005 إلى 10,2 % سنة 2009، أما فيما يتعلق بتحليل تطور إستحداث مناصب العمل تبعا للنشاط الإقتصادي فيمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-34: تطور حجم العمالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

الوحدة : ألف فرد عامل

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة النشطة	10027	10267	10514	10801	10544
حجم العمالة المشغلة	6222	6517	6771	7002	9472
الناشطين الباحثين عن عمل	3805	3750	3743	3799	1072
الفلاحة	1683	1780	1842	1841	1242
الصناعة	523	525	522	530	1194
البناء والأشغال العمومية	1050	1160	1261	1371	1718
إدارة	1527	1542	1557	1572	-
نقل، مواصلات، تجارة	1439	1510	1589	1688	5318
أعمال منزلية، خدمة وطنية وقطاعات أخرى	2275	2498	2498	2579	-

Source: Banque d'Algérie, rapport annuel 2009, P : 207.

بمقارنة معطيات خلق مناصب العمل في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005 -2009 يتضح جليا أن التوزيع القطاعي (تبعا للنشاط الإقتصادي) للقوى العاملة لم يتغير، حيث يساهم كل من قطاع الفلاحة وقطاع الأعمال المنزلية الخدمة الوطنية بالإضافة إلى قطاعات أخرى، وقطاع الإدارة في إستيعاب الحجم الأكبر من الفئة النشطة، على الترتيب ثم قطاع النقل المواصلات والتجارة، وهو ما يطرح تساؤلات عميقة عن مدى قدرة السياسة المالية التوسعية وتحديد السياسة الإنفاقية – ترى الباحثة أنها سياسات توزيع للربع- المستهدفة للقطاعات الإقتصادية في إحداث التحول الهيكلي لبنية الإقتصاد الجزائري بما يمهد لبعث التنويع الكفيل بدحر سمة الريعية.

وفي إطار دعم برامج الإستثمارات العمومية خلال الفترة 2005-2009 لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع بالغ الأهمية وحساس لدفع عجلة التنمية الإقتصادية في الجزائر، فقد كان لهذه الأخيرة الأثر الهام على تخفيض معدل البطالة على مدى الفترة المشار إليها، وذلك من خلال مساهمة هذا القطاع في استحداث عدد هام من مناصب الشغل وذلك وفق ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-35: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستحداث مناصب عمل 2005 - 2010

2010	2009	2008	2007	2006	2005	طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسط	
958515	908046	841060	771037	708136	642987	الأجراء	المؤسسات
618515	455398	392013	293946	269806	245852	أرباب المؤسسات	الخاصة
4848656	51635	52786	57146	61661	76283	المؤسسات العمومية	
-	341885	254350	233270	213044	192744	نشاطات الصناعات التقليدية	
1596308	1756964	1540209	13553399	1252707	1157856	المجموع	

Source : Bulletin d'Information Statistique de la PME, 2005 _ 2011 www.Pmeart-dz.org (25/08/2017).

فيما يتعلق بأثر برنامج توطيد النمو الإقتصادي على التشغيل خلال الفترة 2010-2014 فلم تكن طفرة في النتائج مقارنة بسابقتها، بقي معدل البطالة ثابت على المدى الفترة 2010-2014 بمتوسط قدره 10,28، وذلك على الرغم من خلق حوالي 503000 منصب شغل خلال الفترة 2010-2014، بالمقابل تطور حجم العمالة النشطة خلال نفس الفترة إلى 641000 فرد عامل، وهو ما أدى إلى بقاء حوالي 138000 فرد دون منصب شغل، في ظل عدم وجود تأثير كبير لنمو الطلب على حجم العمالة، في وجود جهاز إنتاجي يتميز بالجمود.

الجدول رقم: 4-36: تطور حجم العمالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2014 *

الوحدة : ألف فرد عامل

المؤشرات	2014	2013	2012	2011	2010
حجم العمالة النشطة	11453	11964	11423	10661	10812
حجم العمالة المشغلة	10239	10788	10170	9599	9736
الناشطين الباحثين عن عمل	1214	1176	1253	1062	1076
الفلاحة	899	1141	912	1034	1136
الصناعة	1290	1407	1335	1367	1337
البناء والأشغال العمومية	1826	1791	1663	1595	1886
نقل، مواصلات، تجارة	6224	6449	6260	5603	5377

Source : Banque d'Algérie, rapport annuel, 2013, P : 158.

Banque d'Algérie, rapport annuel, 2016, P : 158.

يلاحظ من خلال الجدول رقم: 4-36 حدوث تراجع نسبي لإستيعاب قطاع الفلاحة للعمالة النشطة لصالح قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع الخدمات كالنقل، المواصلات، والتجارة، مع زيادة مقبولة نسبيا في عدد المناصب

* تغيرات بنية الجدول المناقش لتطور حجم العمالة خلال الفترة 2010 - 2014 مقارنة بالفترات السابقة المدروسة تبعا لما هو متاح من بيانات ضمن تقارير البنك الجزائري الصادرة خلال هذه الفترة.

المستحدثة على مستوى قطاع الصناعة، ففي سنة 2014 أظهرت التركيبة النسبية حسب قطاع النشاط الإقتصادي تواصل هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع والذي يشغل % 6,61 من إجمالي اليد العاملة يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة % 8,16 ثم قطاع الصناعة بنسبة % 0,13، وأخيرا القطاع الفلاحي بنسبة % 7,8. بيد أن هذا التحول لا يتعلق بحدوث تحول هيكلية للاقتصاد الجزائري (سيتم توضيح ذلك من خلال إختبار مدى تنوع الإقتصاد الجزائري وتحول بنيته). كما أن نتائج البرنامج المطبق ضمن الفترة المعتمدة لا يوري بالتحسن العميق فيما يتعلق بخلق الوظائف وإستيعاب المعدلات المتزايدة للبطالة، بل إن الأحداث المرتبطة بأزمة النفط إنطلاقا من سنة 2014 بين مدى هشاشة أحد التوازنات الكبرى في السياسة الإقتصادية، وهو متغير التوظيف الكامل (الارتباط العضوي لأداء القطاعات بقطاع النفط).

بصفة عامة فإن تقييم مدى تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2010-2014 يبين مدى تذبذبا دون إنكار وجود إتجاه عام نحو الزيادة، حيث بلغت سنة 2015 حوالي % 11,2 فأما معدل البطالة بين الذكور فيبلغ % 8,3 وحوالي % 16,3 لدى الإناث، بعد أن كانت تبلغ حوالي % 10,6 سنة 2014، كما بلغت أدنى مستوياتها سنة 2013 بحوالي % 9,8. وهو ما يطرح تساؤلات حول جدوى السياسة المعتمدة على مدى الفترة 2000-2014 ذلك أن السياسة الإقتصادية المعتمدة والتي تركز على تخفيض البطالة من خلال التوسع في الإنفاق العام وبعث المشاريع الإستثمارية ذات الكثافة العمالية، والتي عادة ما تتركز في قطاع البناء، الخدمات النقل... تجعل مناصب الشغل المستحدثة مؤقتة في أغلب الأحيان ويفقدها سمة الإستدامة. وذلك على الرغم من أن أهداف السياسة الإقتصادية تركز على أولويات رفع مستوى التشغيل ومحاوله تحقيق معدلات نمو إقتصادي كفيلة بتحقيق هذا المسعى، وهو ما يستدعي إصلاحات عميقة ضمن جانب العرض والطلب.

4-2-3-1- العوامل المؤثرة على جانبي الطلب والعرض في تحليل تطور البطالة في الجزائر 2000-2014

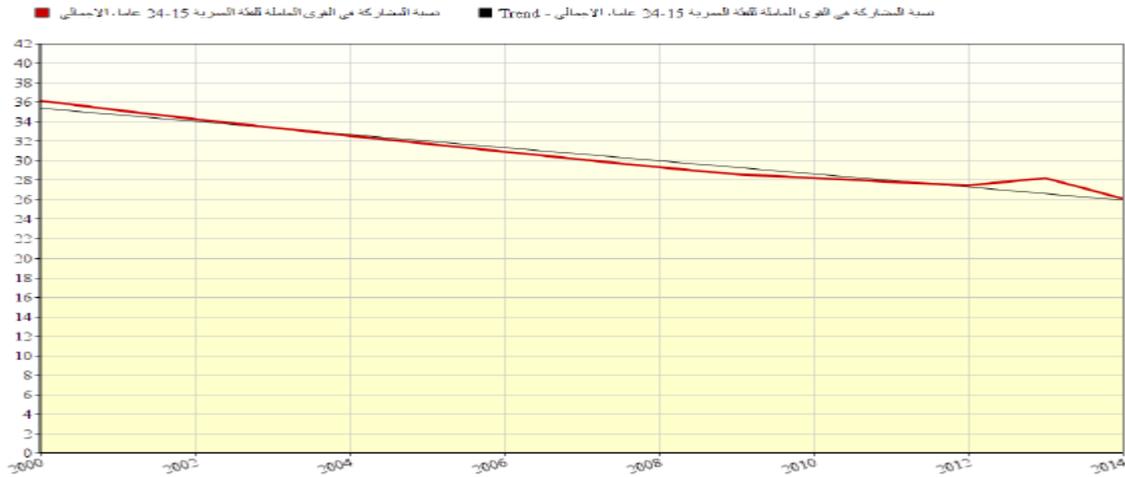
إن تحليل أهم العوامل المؤثرة على جانب العرض وجانب الطلب يتضمن تحليل البطالة تبعا للجنس والمنطقة الجغرافية، الفئة العمرية، وفي سوق العمل في الجزائر والتي يمكن أن تؤدي إلى ظهور البطالة. أولا: جانب العرض: يمثل جانب العرض طالبي العمل، أما أهم العوامل المؤثرة فيه، وهي معدل النمو السكاني ومستوى مهارة قوة العمل.

أ - معدل النمو السكاني: تشهد الجزائر تزايدا مستمرا في معدل النمو السكاني، حيث بلغ العدد الإجمالي للسكان حوالي 36,3 مليون نسمة سنة 2010، في حين بلغ في 1 جانفي 2012 حوالي 37,1 مليون نسمة، ليصل في 1 جانفي 2017 إلى حوالي 41,2 مليون نسمة، أما الفئة النشطة من السكان فبلغت تبعا لآخر الإحصائيات المتوفرة وذلك سنة 2015 حوالي 11932 ألف فرد من أصل عدد إجمالي للسكان بلغ 39,5 مليون نسمة في الفاتح من جانفي 2015 مرتفعا بنسبة % 2,15 مقارنة بسنة 2013. وبالموازاة مع الزيادة المستمرة للسكان، والتي تخلق عرض متزايد في سوق العمل، فإن إجمالي السكان المشغلين حوالي % 26,4، وتمثل الفئة النسوية العاملة % 18,3 من إجمالي المشغلين وذلك سنة 2015، وهي تجسد إستجابة ضعيفة لتزايد حجم السكان والفئة النشطة إقتصاديا، حيث أنها تمتعت بتحسّن

طفيف مقارنة بمعطيات سنة 2014، إذ بلغت نسبة السكان المشغلين 26 % من إجمالي السكان، فيما بلغ حجم الفئة العاملة النسوية 16,8% من إجمالي المشغلين.

توزيع السكان حسب فئات العمر يشير إلى أن عدد السكان الذين يعانون من البطالة والذين تقل أعمارهم عن 30 سنة قد بلغ سنة 2006 ما نسبته 70,1 % بعد أن بلغ سنة 2003 حوالي 72,4 % ويوصف هذا التراجع بالطفيف في نسبة البطالة التي تلمس فئة حساسة كفئة الشباب، فعلى الرغم من أهمية المغلفات المالية التي مولت إستراتيجيات إستهدفت المشاريع الأكثر كثافة في طلب العمالة إلا أن نسبة العاطلين في فئة الشباب ، ولاسيما خرجي الجامعات بقي مرتفع (إستقر معدل البطالة ضمن فئة حاملي الشهادات من خرجي مراكز التكوين المهني عند نسبة 12,5 % و 21,4 % بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي¹) رغم التراجع النسبي مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغ العاطلين عن العمل كنسبة من القوة العاملة لفئة الشباب (أقل من 24 سنة) حوالي 21% في سنة 2009 تبعا لإحصائيات صندوق النقد الدولي في مقابل 24% سنة 2008 . أما في سنة 2014 فقد بلغ معدل البطالة لدى الشباب (16-24 سنة) 25,2 % أي ما يعادل شاب ضمن أربعة، وتستمر هذه النسبة في الإرتفاع لتبلغ سنة 2015 حوالي 29,9 % (انظر الشكل رقم : 4-14 نسبة المشاركة في القوى العاملة للفئة العمرية 15-24 عاما) كما أن نسبة طالب العمل لأول مرة بلغت 62,1 % سنة 2015 وتعلق هذه النسبة بالبطالة على المدى القصير، أما بالنسبة للبطالة على المدى الطويل والمتعلقة للعاطلين عن العمل لأكثر من سنة فقد بلغت سنة 2015 حوالي 60,8% تبعا للتقرير الإقتصادي العربي الموحد الصادر سنة 2016 وهي نسبة جد مرتفعة تؤكد عدم نجاعة السياسات المعتمدة في مشكلة ظاهرة البطالة والتي تعد بمثابة ظاهرة هيكلية في الإقتصاد الجزائري.

الشكل رقم:4-14: نسبة المشاركة في القوى العاملة للفئة العمرية 15-24 عاما، الإجمالي خلال الفترة 2000-2014



المصدر من إعداد الباحثة بناء على المعطيات المتاحة ضمن الموقع :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.ACTI.1524.ZS?locations=DZ> (11/05/2017).

¹ - La Direction technique chargée des statistiques de la Population et de l'Emploi, Enquête Emploi Auprès Des Ménages 2010, collections statistiques N°170/ 2012, Série : Statistiques Sociales, P: 12.

يتضح من خلال الشكل الإتجاه العام التنازلي (المنحذب نحو الأسفل) للقوى العاملة للفئة العمرية 15-24 عاما على مدى الفترة 2000-2014، كما إستمرت نسبة القوى العاملة ضمن هذه الفئة العمرية إلى غاية سنة 2015، حيث بلغت 26,06% مقارنة بحوالي 28,21% سنة 2013 و 33,40% سنة 2003 ويتوقع البنك الدولي استمرار وتيرة التراجع إلى غاية 2017، حيث ستبلغ هذه النسبة حوالي 25,90% و 25,61% خلال سنتي 2016 و 2017 على التوالي وهو ما يفسر إرتفاع وتوسع البطالة ضمن فئة الشباب، خاصة مع توجه الجزائر إلى تقليص نسب التوظيف في إطار سياسة ترشيد النفقات، وهو ما يعد منحي خطير يهدد إستدامة التوظيف خاصة إذا ما نوقشت طبيعة الوظائف المستحدثة ومدى مساهمتها في تحقيق القيمة المضافة والاستجابة لضوابط الإستدامة بغية إرساء مقومات العدالة وبعث التنمية البشرية المستدامة.

كما أن حركة التمدين تخلق ضغوط كبيرة على مستوى عرض العمل في المدن الكبرى وذلك في ظل النقص أو الغياب شبه الكلي للمشاريع المستقطبة لليد العاملة في الأرياف والمناطق الداخلية من الوطن، حيث سجلت نسبة 25% من العاطلين عن العمل في فئة الشباب نسبة إلى القوة العاملة في سنة 2008 في حين قدرت نسبة البطالة على المستوى الوطني ككل 10 %، أما على مستوى المناطق الحضرية فقد قدرت النسبة بحوالي 10,6 % في حين بلغت في الوسط الريفي 8,7 %، وبالتالي إلى أي مدى يمكن الحكم على نجاح برامج الإستثمارات العمومية في التسيير بفعالية للمغلفات المالية الموجهة للتنمية المحلية ودعم التنمية الريفية، بما يحقق التنمية المتوازنة على المستوى الجهوي، ولاسيما فيما يخص إستحداث مناصب عمل للتخفيف من بؤر الفقر التهميش الإجتماعي، حيث أن نسبة البطالة لسنة 2014 لم تختلف عن سابقتها إذ بلغت نسبة البطالة في المناطق الحضرية 11,4 % موزعة بين 10 % ذكور و 17,1 % إناث، أما نسبة البطالة في المناطق الريفية 8,9 % موزعة بين 17,2 % إناث و 7,6 % ذكور. كما واصلت هذه النسب في الإرتفاع خلال سنة 2015، حيث بلغت نسبة البطالة في المناطق الحضرية 11,9 % موزعة بين 15,9 % إناث و 10,7 % ذكور أما في الوسط الريفي فقد ارتفعت نسبة البطالة على الرغم من أهمية البرامج التي استهدفتها، حيث بلغت 9,7 % موزعة بين 18,8 % إناث و 8,3 % ذكور.

ب سمسوى مهارة كفاءة قوة العمل : إن مهارة قوة العمل ترتبط بصورة مطلقة بالمستوى التعليمي ومدى تطور هذا القطاع، ذلك أن الإستثمار في الرأس المال البشري أصبح أساس خلق القيمة والمحدد للبواقى التي تمثل الفرق بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، ولهذا فإن الدولة الجزائرية تهدف إلى تخصيص مغلفات مالية هامة للنهوض بقطاع التعليم والبحث العلمي، حيث بلغت حصة الإنفاق على التعليم والتكوين المهني في سنة 2009 حوالي 144,913 مليون دينار في حين بلغت سنة 2008 حوالي 122,100 مليون دينار، كما إلتزمت الجزائر بتحقيق أهداف برنامج التعليم للجميع وأهداف الألفية للتنمية إلى غاية 2015، مما مكن من تحقيق إرتفاع محسوس ففي عدد المتدربين على مستوى الأطوار الثلاث (الإبتدائي، المتوسط والثانوي) فضلا عن الإرتفاع المسجل في عدد طلبة التعليم العالي. إلا أن إستقرار نسب البطالة توري بأن فئة حاملي الشهادات تعاني من إرتفاع في نسب البطالة، حيث إرتفعت نسبة البطالة لدى خريجي معاهد التكوين المهني والذي بلغ 0,8 نقطة ما بين أبريل وسبتمبر 2014. ويعزى ارتفاع معدل البطالة الإجمالي إلى إرتفاع

نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات والمعاهد العليا، حيث انه بعد الإنخفاض خلال الفترة 2010 – 2013 أين تراجعت من 21,4 % إلى 14,3 % لتصل إلى 13 % خلال أفريل 2014 عادت إلى الإرتفاع خلال شهر سبتمبر من نفس السنة لتبلغ 16,4 % (10,9 % ذكور و 22,1 % إناث). كما تظهر البيانات المحصل عليها أن معدل البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية قد سجل تراجعا ما بين سبتمبر 2014 وسبتمبر 2015، حيث انتقل من 4,16 % إلى 1,14 % بينما سجل إرتفاعا لدى فئة الأشخاص دون شهادة خلال نفس الفترة حيث بلغ 2,1 نقطة، إذ انتقل من 6,8 % إلى 8,9 % وعرفت فئة خريجي معاهد التكوين المهني إرتفاعا هي الأخرى في هذا المؤشر بلغ 7,0 نقطة خلال نفس الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن التركيبة النسبية لفئة البطالين حسب الشهادة المحصل عليها أن 7,55 % من إجمالي هذه الفئة غير حاملة لشهادة بينما 3,23 % حائزين على شهادة من معاهد التكوين المهني، أما أصحاب الشهادات الجامعية والمعاهد العليا فيمثلون 21 % من إجمالي هذه الشريحة.

ثانيا: جانب الطلب: يمثل أصحاب الأعمال جانب الطلب في سوق العمل، وتوجد العديد من العوامل التي تؤثر على هذا الجانب والتي من أهمها الناتج الداخلي الإجمالي، تطور الإستثمار، وأساليب الإنتاج ... أ - تطور الإستثمار: إن الأهمية التي يعطيها الإقتصاديون للإستثمارات وتكوين رأس المال وبخاصة في الدول النامية، هي نتيجة للوظائف الثلاث المنوطة بها، حيث أنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي وزيادة القدرة الإنتاجية لعناصر الإنتاج؛ وتغيير البنيان الإقتصادي أو الهيكل الإقتصادي، ونقله من طرائق الإنتاج التقليدية إلى طرائق الإنتاج المتطورة؛ والتخفيف من آثار البطالة ومشاكلها وبخاصة في الدول ذات الكثافة السكانية العالية.

فتطور معدلات الإستثمار الكلي ونمط تخصيص هذه الإستثمارات يؤثران على جانب الطلب لسوق العمل حيث يعتبر معدل الإستثمار المتغير الرئيسي الذي يحدد معدل النمو في الإقتصاد الوطني في الأجل المتوسط والطويل بلعباره الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية، وبالتالي هو الذي يحدد الطلب على العمل، ويلاحظ أن الجزائر قد شهدت تحسنا نسبيا في حركة الإستثمار سواء المحلي أو الأجنبي من خلال إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، عبر إستحداث جملة الإجراءات والترتيبات لدعم مناخ الإستثمار (مناقشة هذا العنصر تكون في سياق التحليل) ويمكن من خلال الجدول الموالي توضيح تطور الإستثمار في الجزائر خلال الفترة المدروسة تبعا لما هو متاح من بيانات.

الجدول رقم: 4-37: المشاريع الإستثمارية المحسدة خلال الفترة 2002-2016

المشاريع	عدد المشاريع %	القيمة (مليون دج) %	مناصب الشغل %	%
الإستثمار المحلي	62982 99	10584134 83	1018887 90	
الإستثمار الأجنبي	822 1	2216699 17	119525 10	
المجموع	63804 100	12800834 100	1138412 100	

Source : <http://www.andi.dz> (15/03/2017) (بيانات التصريح بالإستثمار 2002-2016: تحديث ماي 2017)

يلاحظ من خلال الجدول رقم: 4-15 الإنخفاض النسبي لعدد المشاريع المصرح بها على مدى الفترة 2002 - 2016 على الرغم من أهمية مضمون السياسة الإقتصادية المسطرة والتي تعتبر الإستثمار بمثابة أساس الإنطلاق نحو التقدم في إرساء التنمية المستدامة، وبغية مزيد من التفصيل فإنه يمكن توضيح مدى مساهمة الإستثمار في خلق مناصب شغل وتنويع الإقتصاد الجزائري بما يدعم المساهمة في النمو الإقتصاد من خلال إستعراض بيانات الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-38 : تطور التصريحات بالإستثمار خلال الفترة 2002-2016 ومساهمته في خلق مناصب الشغل

قطاع النشاط	عدد المشاريع %	المبلغ(مليون دج) %	عدد مناصب العمل %
الزراعة	1316	2,06	222790
البناء	11389	17,85	1310896
الصناعة	11256	17,64	7411469
الصحة	935	1,47	171948
النقل	31097	48,74	1095948
السياحة	1018	1,60	974396
الخدمات	6786	10,64	1169895
التجارة	2	00	10914
الإتصالات	5	0,01	432578
المجموع	63804	100	12800834

Source : <http://www.andi.dz>

من خلال الجدول رقم: 4-38 يتبين أن الجزائر شهدت على مدى الفترة 2002 - 2016 إنجاز جملة واسعة من المشاريع الإستثمارية التي توزعت على مختلف القطاعات، الهدف منها هو المساهمة في تحسين معدل التكوين الرأسمالي الوطني وفتح المجال لمساهمة القطاعات خارج المحرقات في تطور الناتج المحلي الحقيقي، إلا أنه وبالإضافة إلى ما أشير له من ضعف معدل نمو المشاريع المنجزة، فإن قطاع الصناعة الذي يعتبر أهم القطاعات في تحسين معدل النمو وتحسين إستفادة الجزائر من سلاسل القيمة العالمية لم يحظى إلا بحوالي 11256 مشروع على مدى الفترة المدروسة، ليحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع المصرح بها بعد قطاعي النقل، وقطاع البناء (لعب دور ريادي في خلق مناصب شغل إلا أن الإشكالية التي يطرحها هو أن أغلبيتها مناصب مؤقتة) أما قطاع الزراعة فلم يشهد إنتعاشا في عدد المشاريع المنجزة حيث لم تتجاوز 1316 مشروع، وبالتالي فإن القراءة الأولية لبنية الإستثمار في الجزائر خلال الفترة المدروسة تبين مدى هشاشة هيكل الإقتصاد الجزائري إجمالا وهو ما يفسر ضعف معدلات النمو المحققة بالإستناد إلى الإختلال القطاعي لصالح القطاعات الخدمائية وضعف مساهمة القطاعات ذات الإنتاج السلعي. كما أن بنية الإستثمار في الجزائر خلال الفترة المدروسة قد شهدت تدهور نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر ضمن إجمالي الإستثمار حيث لم تتجاوز 1% (توزعت حسب قطاع النشاط على النحو التالي: 14 مشروع قطاع الزراعة (618 منصب عمل) 137 مشروع قطاع

البناء (23040 منصب عمل*) 495 مشروع قطاع الصناعة (70793 منصب عمل، وهي المساهمة الأهم في استحداث الوظائف)، 6 مشاريع قطاع الصحة (2196 منصب عمل)، 25 مشروع قطاع النقل (1727 منصب عمل) 14 مشروع السياحة (6309 منصب عمل)، 130 مشروع الخدمات (13342 منصب عمل) 1 مشروع الإتصالات (1500 منصب عمل) على الرغم من العمل على تحسين مناخ الإستثمار وإستقطاب رؤوس الأموال الخارجية الباحثة عن الإستثمار - لاسيما خارج قطاع المحروقات- كما يمكن إستقراء تراجع عدد مناصب الشغل المستحدثة بالمقارنة مع عدد السكان الناشطين إقتصاديا.

وفي سياق دراسة مدى قدرة الإقتصاد الجزائري على إستقطاب الرأسمال الدولي الخاص من خلال تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالإستناد إلى مدى تحسن تنافسيته قياسا بإستقرار المؤشرات الإقتصادية الكلية في ظل إطلاق برامج الإستثمارات العمومية، فإن الجزائر تشهد حركة متزايدة على نحو بطيء منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2016 ولا ترقى إلى حجم التوقعات بالمقارنة مع الإصلاحات العميقة والسياسة الإنفاقية الموسعة التي إعتدتها لرفع كفاءة مناخها في إستهداف الإستثمارات الأجنبية التي أصبحت أحد المتغيرات الهامة ضمن اقتصاد السوق لتعظيم دالة هدف التنمية المستدامة.

ذلك أن حكومات الدول النامية وعلى رأسها الجزائر تسعى جاهدة إلى توظيف الإستثمار الأجنبي لخلق فرص عمل جديدة ومتزايدة، حيث أن هناك إتجاهات فكرية إقتصادية تؤكد التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي** على التوظيف (عادة ما يعزل الأثر البيئي لصالح تحقيق البعد الإجتماعي في الدول النامية) حيث ترى بأن الشركات المحلية قد لا تدرك فرص الإستثمار المتاحة وحتى إن أدركتها تكون غير قادرة على إستغلالها بسبب عدم إمتلاكها للموارد المالية والفنية اللازمة لجعل الإستثمار ناجعا¹، كما تطمح الجزائر في تنويع إقتصادها ورفع مساهمة رأس المال الخاص في مشروع التنمية من خلال مشروع الشراكة بين القطاع العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المنشودة.

على الرغم من أهمية الجهود التي تبذلها الجزائر للإرتقاء بالطلب على العمل إلى المستوى الذي يستوعب الطاقات البشرية العاطلة، إلا أن الإختلال بين قوى العرض والطلب على العمل أدى إلى إنتشار ظاهرة البطالة التي تبقى أحد المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري والتي ترجع جذورها إلى بداية الثمانينات على إثر تطبيق الإصلاحات الإقتصادية التي تخلت في ظلها الدولة الجزائرية عن أهداف دعم التشغيل لصالح التحكم في التضخم وتقليص عجز ميزان المدفوعات، إلا أن برامج الإستثمارات العمومية على مدى الفترة 2000-2014 عملت على إحتواء المشكلة المتعلقة بنقص التشغيل للعامل البشري وتدني إستغلال القدرات والمهارات الوطنية، من خلال توخي رؤية واضحة المعالم

* لم تتمكن الباحثة من الحصول على معلومات عن نوع بيانات مناصب العمل المستحدثة ان كانت تشمل الفئة الناشطة اقتصاديا على المستوى المحلي ام يتم احتساب إجمالي المناصب المستحدثة والتي تستوعب أيضا يد عاملة أجنبية (

** هناك إتجاهات أخرى ترى بأن الشركات المحلية قد تنسحب من السوق نتيجة عدم قدرتها على المنافسة وبالتالي فقدان مناصب عمل، في حين تكون مساهمة المشاريع الاستثمارية الأجنبية في التشغيل ضعيفة وقد تتطلب يد عاملة ماهرة لا تتوفر محليا.

¹ - انظر: عمروش محمد، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربي، مكتبة حسن العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2012، ص : 61.

لرفع معدلات التشغيل بما يضمن رفع مستوى المعيشة للفئة الأوسع من الأفراد ولاسيما الطبقات الفقيرة _ وقد تبين من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالتشغيل مدى تواضع النتائج المحققة على صعيد تحقيق التوظيف الكامل، خاصة وأن الجزائر لم تصل بعد إلى تخفيف معاناة الفئات الأكثر حرمانا لاسيما على مستوى المناطق الداخلية والنائية، وهو ما يقودنا إلى إلزامية استشراق مدى إستدامة النتائج المحققة، ومصير طموحات الفئات المحرومة في ظل الأضرار على نموذج أقطاب النمو والإعتماد على عوائد القطاع الواحد ، وكذلك مدى القدرة على دعم قدرات التشغيل من خلال بعث الوظائف الخضراء عبر تنشيط قطاعات الإقتصاد الأخضر ففي دراسة لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة في الجزائر، أكدت أنه يمكن خلق 1421619 فرصة عمل في قطاع الإقتصاد الأخضر بين 2011 و 2025، مقارنة مع 273.000 فرصة عمل كانت موجودة في 2010، وتشير دراسة أجراها مكتب التعاون الألماني بالجزائر سنة 2014، هنالك أزيد من 273.202 مؤسسة خضراء، من بينها 3407 في مجال إسترجاع وتثمين النفايات: 1470 في تسيير المياه، 168.648 في البناء الأخضر، 68,631 في إدارة: المساحات الخضراء. يوجد 600.000 وظيفة خضراء، منها 30.085 في المصالح ذات الصلة بالبيئة مثل التدقيق والدراسات والاستشارة والتكوين، وقد يكون القطاع الأخضر قد وفر 450 ألف منصب عمل في سنة 2012¹، مع توقع إستحداث 1,4 مليون منصب شغل في آفاق 2025 خاصة ضمن الفروع الخمس المتمثلة في الطاقات المتجددة الفعالية الطاقوية، تدبير المياه، ومعالجة وتدوير النفايات والخدمات المرتبطة بالبيئة وتدبير الفضاءات الخضراء .

بيد أنه لا بد من توجيه الجهود نحو التكوين والبحث والإبتكار، وهي المجالات التي مازال العرض المتوفر فيها غير كاف وغير ملائم للمهن الجديدة للاقتصاد الأخضر، واعتماد سياسة مندمجة لتدبير الموارد البشرية قائمة على إدراج مهن الإقتصاد الأخضر، لمقابلة الإحتياجات الجديدة.

4-2-3-2-4- إختبار العلاقة السببية * بين معدلات النمو الإقتصادي المحققة ومعدلات البطالة خلال الفترة 1991 - 2014 **

في سياق هذا المحور سيتم دراسة العلاقة السببية بين معدلات النمو المحققة ومعدلات البطالة بالإعتماد على العلاقة التي طرحها Arthur Okun^{***} ، حيث يشير إلى وجود علاقة عكسية تبادلية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدل البطالة في ظل ثبات العوامل الأخرى. حيث أن للعلاقة التي يطرحها "أكن" بين مستوى النشاط في سوق السلع والخدمات وحركية سوق العمل تقدير مدى استجابة البطالة لنمو الناتج الإجمالي الحقيقي لصياغة السياسة

¹ - الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، الوزارة الفدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار "دراسة حول قابلية التشغيل وروح المقاومة لدى الشباب والنساء في إطار الاقتصاد الأخضر". مارس 2012.

* انظر النتائج المفصلة للإختبار في الملقق رقم: 4-1 .

** تم إختبار العلاقة على مدى الفترة 1991 - 2014 بغية الحصول على نتائج أكثر دقة وموضوعية .

*** تم التوصل لما يعرف قانون "أكن" لمتعلق بالأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة من خلال دراسة تحليلية لجملة من متغيرات الاقتصاد الأمريكي ضمن الفترة 1947 إلى غاية 1960 ، حيث توصل "أكن" إلى أن كل نمو يقدر بحوالي 3% في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى خفض البطالة بمعدل 1 % .

وتجدر الإشارة إلى أن أكن استخدم سلسلة بيانات فصلية للفترة (1947-1957) أي حوالي 44 مشاهدة، فيما اعتمدت هذه الدراسة بيانات سنوية غطت الفترة 1991 - 2014 وهو ما يمكن أن يؤثر على تقدير النتائج خاصة وأن البطالة تتميز بأنها ظاهرة موسمية ، فضلا عن خصوصيتها في الاقتصاد الجزائري ذي الطبيعة الربعية، دون عزل تأثير باقي الظروف المتعلقة بدراسة "أكن" و اختلاف البيئة المستهدفة بالدراسة.

الإقتصادية الملائمة، وبأخذ النموذج المقترح للعلاقة من قبل " أكن " والذي يأخذ الصيغة التالية (معروفة باسم نموذج الفرق):

$$\Delta Y_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta U_t + \varepsilon_t$$

حيث:

ΔY_t : التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر الزمن؛

β_1 : معامل Okun

ΔU_t التغير في معدل البطالة عبر الزمن

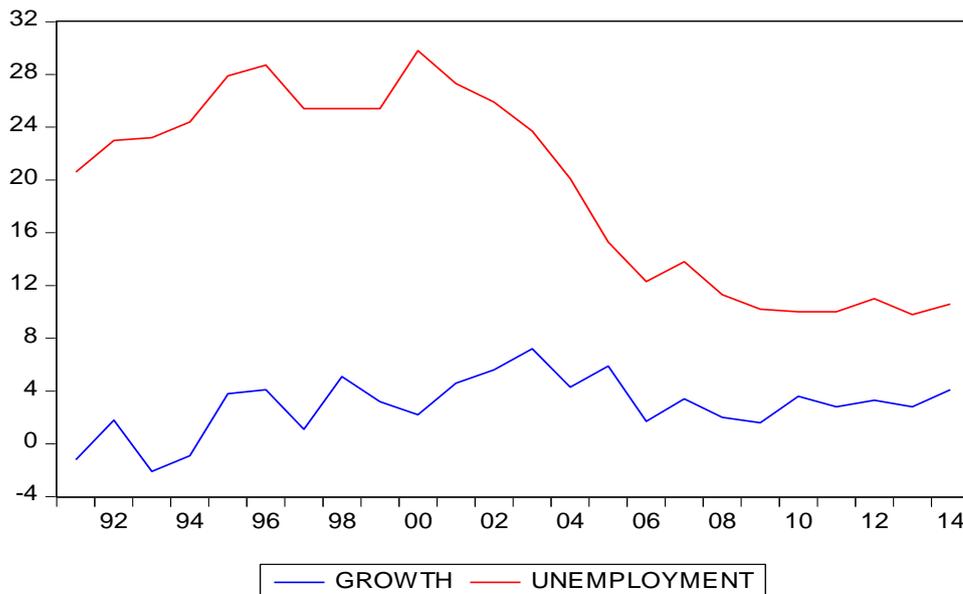
ε : حد الخطأ العشوائي

باعتبار الدراسة تركز على العلاقة بين النمو الإقتصادي والبطالة فإن النموذج يأخذ الصيغة الموالية :

إن تتبع تطور معدلات النمو الإقتصادي والبطالة عبر الزمن (على مدى الفترة 1991-2010*) لا يوحي بوجود

علاقة إرتباطيه عكسية على النحو الذي جسده أوكن، نظرا لخصوصية وطبيعة البطالة في الإقتصاد الجزائري فمعدلات البطالة في الجزائر مرتبطة إرتباطا وثيقا بهيكل الإقتصاد وتحتاج إلى سياسات طويلة الأجل تعتمد على تنوع الإقتصاد خارج قطاع المحروقات الذي يمثل الوزن الأعلى ضمن بنية الإقتصاد الجزائري، حيث يتسم هذا القطاع بضعف إستيعابه لليد العاملة، فضلا عن أنه يستهدف تلك المؤهلة وذات المستوى التعليمي العالي، مما يؤدي إلى حدوث فجوة تتجسد في قوة نشطة غير مستوعبة في صورة بطالة نظرا لعدم التجانس بين هيكل البطالة وبنيتها تبعا لمعطيات السن الجنس، الفضاء المكاني، والمؤهل التعليمي، وقوة الإستيعاب لدى القطاعات المكونة لهيكل الإقتصاد الجزائري، الأمر الذي يجعل تحويل أثر النمو على البطالة، لإستيعابها والحد منها ضعيف نسبيا.

الشكل رقم:4-15:تطور معدلات البطالة والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991 - 2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات برنامج Eviews9

* تم الإعتماد على البنك الدولي وتقارير بنك الجزائر إلى غاية سنة 2015 (للضرورة المنهجية والموضوعية المتعلقة بتوحيد مصدر البيانات المتحصل عليها نظرا لإختلافها بين المصادر المختلفة)

عليه، ومن أجل اختبار العلاقة بين النمو الإقتصادي والبطالة واختبار فرضية التكامل المشترك، يتم إتباع الخطوات التالية:

أولاً: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية: سيتم استخدام إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) Augmented Dickey-Fuller test statistic) لتحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية المعتمدة ومعرفة الخصائص الإحصائية لها، من حيث درجة تكاملها وطبيعة إستقراريتها تبعاً لما توضحه الجداول الموالية:

الجدول رقم: 4-39: نتائج إختبار إستقرارية للسلسلة الزمنية المتعلقة بالنمو الإقتصادي باستخدام ADF

المستوى						الفرق الأول
مستوى الدلالة						
%1	%5	%10	%1	%5	%10	
-3,75294	-2,9980	-2,63387	-3,76959	-3,00486	-2,64224	بالقاطع
t-Statistic = -3,404680 Prob* = 0,0215			t-Statistic = -7,465825 Prob* = 0,0000			Intercept
-4,41634	-3,62203	-3,248592	-4,44037	-3,632896	-3,254671	قاطع ومنتجه
t-Statistic = -3,399140 Prob* =			t-Statistic = -7,282509 Prob* = 0,0000			Trned and Intercept
-2,67429	-1,95720	-1,60817	-2,67429	-1,95720	-1,60817	دون قاطع ودون
t-Statistic = -0,669990 Prob* = 0,4152			t-Statistic = -7,610545 Prob* = 0,0000			منتجه None

*Mackinnon (1996) one- sided P- values

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews9

يتضح من خلال نتائج إختبار جذر الوحدة ADF أن كل القيم المحسوبة ADF_c أقل من القيم الجدولية الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% (قبول فرضية العدم) وهو ما يفيد بوجود جذور وحدوية ومنه عدم إستقرار السلسلة الزمنية المتعلقة بالنمو الإقتصادي عند المستوى، وبعد تطبيق الفروق الأولى أصبحت كل القيم المحسوبة ADF_c أكبر من القيم الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي قبول الفرضية البديلة، وإعتبار الفروق الأولى للمتغير المدروس هي سلسلة زمنية مستقرة.

الجدول رقم: 4-40: نتائج إختبار إستقرارية للسلسلة الزمنية المتعلقة بالبطالة

المستوى						الفرق الأول
مستوى الدلالة						
%1	%5	%10	%1	%5	%10	
-3,75294	-2,99806	-2,638752	-3,769597	-3,004861	-2,642242	بالقاطع
t-Statistic = -0,239335 Prob* = 0,9199			t-Statistic = -3,647215 Prob* = 0,0131			Intercept
-4,41634	-3,62203	-3,24859	-4,440739	-3,632896	-3,254671	قاطع ومنتجه
t-Statistic = -2,339511			t-Statistic = -3,55305			Trned and

Prob*=0,0581		Prob*=0,3983		Tntercept		
-1,608175	-1,957204	-2,674290	-1,60849	-1,95640	-2,66935	دون قاطع ودون
t-Statistic = -3,548765			t-Statistic = -0,935343			متجه
Prob*=0,0011			Prob*=0,3011			None

*Mackinnon (1996) one- sided P- values

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews9.

يتضح من خلال نتائج إختبار جذر الوحدة ADF أن كل القيم المحسوبة ADF_c أقل من القيم الجدولية أو الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% (قبول فرضية العدم) وهو ما يفيد بوجود جذور وحدوية ومنه عدم إستقرار السلسلة الزمنية المتعلقة بالبطالة عند المستوى، وبعد تطبيق الفروق الأولى أصبحت كل القيم المحسوبة ADF_c أكبر من القيم الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي قبول الفرضية البديلة، واعتبار الفروق الأولى للمتغير المدروس هي سلسلة زمنية مستقرة.

إنطلاقاً من تطبيق إختبار جذر الوحدة Unit Root Test وتبعاً لتحليل معطيات الجدولين رقم: 4-39 ورقم: 4-40، فإنه يمكن إعتبار كل من البطالة والنمو الإقتصادي متكاملان من الدرجة الأولى، وعليه يمكن إجراء إختبار التكامل المشترك (المتزامن).

ثانياً: إختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون Johansen: بناءً على إجراء إختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين معدل البطالة ومعدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2014 باستعمال إختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم: 4-41: نتائج إختباري الأثر والقيمة العظمى

القيمة الحرجة لإختبار القيمة الذاتية العظمى Max- Eigen Statistic Critical Value	القيمة الذاتية العظمى Eigen Statistic	القيمة الحرجة لإختبار الأثر 5 % Critical Value	احصائية الأثر Trace Statistic	القيمة الذاتية Eigenvalue	فرضية العدم r=0 r=1
14,26460	10,57306	15,49471	11,47080	0,381584	r=0
3,841466	0,897735	3,841466	0,897735	0,039985	r=1

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برنامج EViews9

يتضح من خلال نتائج إختبار الأثر قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة تكامل مشترك (أي $r=0$:) وذلك لأن قيمة λ_{trace} عند هذه الفرضية تساوي 11,47080 وهي أقل من القيمة الحرجة للإختبار والتي تساوي 15,49471 عند مستوى معنوية 5%، كما تم التوصل إلى نفس النتائج من خلال إختبار القيمة العظمى الذاتية، حيث تم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك (أي $r=0$:) وذلك لأن احصائية القيمة الذاتية العظمى λ_{max} عند هذه الفرضية تساوي 10,57306 وهي أقل من القيمة الحرجة للإختبار والتي تساوي 14,26460 عند مستوى 5%.

عليه، فإن إختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى يشيران إلى عدم وجود شعاع للتكامل المشترك (Cointegration) بين متغيرات النموذج. كما أن إختبار إستقرارية البواقي للنموذج يشير إلى عدم إستقراريتها عند المستوى كشرط مهم للحصول على علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

ثالثا: إختبار السببية ل غرانجر (The Granger causality test): يستخدم هذا الإختبار للتأكد من وجود علاقة تغذية مرتدة، أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات لسلسلة زمنية.

إنطلاقا من النتائج السابقة والتي تقرر بعدم وجو علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل على مدى الفترة 1991 -

2014 بين النمو الإقتصادي ومعدلات البطالة في الجزائر، إلا أن هذا لا يعني إنكار العلاقة الإرتباطية بينهما، بيد أنها علاقة ضعيفة الأمر الذي أدى إلى الإستعانة بإختبار سببية غرانجر، حيث يتم من خلال إختبار السببية ل غرانجر تحديد التأثير من خلال العلاقات السببية، وقد كانت نتائج الإختبار لتحديد إتجاه العلاقة بين معدل النمو الإقتصادي ومعدل البطالة على النحو التالي:

الجدول رقم: 4-42: نتائج إختبار السببية لجرانجر

احتمالية فيشر (Prob)	إحصائية فيشر (F-Statistic)	فرضية العدم
0,6878	0,38256	H_0 : البطالة لا تسبب النمو الاقتصادي تبعا لإختبار السببية ل غرانجر
0,0307	4,30621	H_0 : النمو الاقتصادي لا يسبب (لا توجد علاقة سببية) البطالة تبعا لإختبار السببية ل غرانجر

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

تظهر نتائج إختبار السببية ل غرانجر أنه توجد سببية أحادية الإتجاه بين النمو الإقتصادي والبطالة، حيث أن إحتمال فيشر المحسوب والذي يساوي 0,0307 أقل من 0,05 وعليه رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن النمو الإقتصادي يسبب البطالة، كما تبين نتائج الجدول أن إحتمالية فيشر تساوي 0,6878 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول الفرضية العدم التي تنص على أن البطالة لا تسبب النمو الإقتصادي تبعا لإختبار غرانجر. كما تم التوصل من خلال إختبار السببية في الأجل الطويل من خلال طريقة (Toda & Yamamoto 1995) إلى أن هناك علاقة تأثير للمتغير المستقل (النمو الإقتصادي) على المتغير التابع (البطالة) في المدى الطويل، ويمكن إستعراض نتائج الإختبار من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-43: نتائج إختبار للعلاقة السببية في المدى الطويل بين البطالة والنمو الإقتصادي (طريقة Toda & Yamamoto)

المتغير التابع	المتغير المستقل (المتغير المسبب)
النمو الإقتصادي	البطالة
احتمال السببية	0,9774 < 0,05

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

تبعا لمخرجات الإختبار فإن إحتمال السببية يساوي 0,9774 وهو أكبر 0,05 وبالتالي قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم تأثير المتغير المسبب المتمثل في البطالة على المتغير التابع المتمثل في النمو الإقتصادي في المدى الطويل.

الجدول رقم: 4-44: نتائج إختبار للعلاقة السببية في المدى الطويل بين البطالة والنمو الإقتصادي (طريقة Toda & Yamamoto)

المتغير التابع	البطالة
المتغير المستقل (المتغير المسبب)	النمو الإقتصادي
إحتمال السببية	0,05 > 0,0432

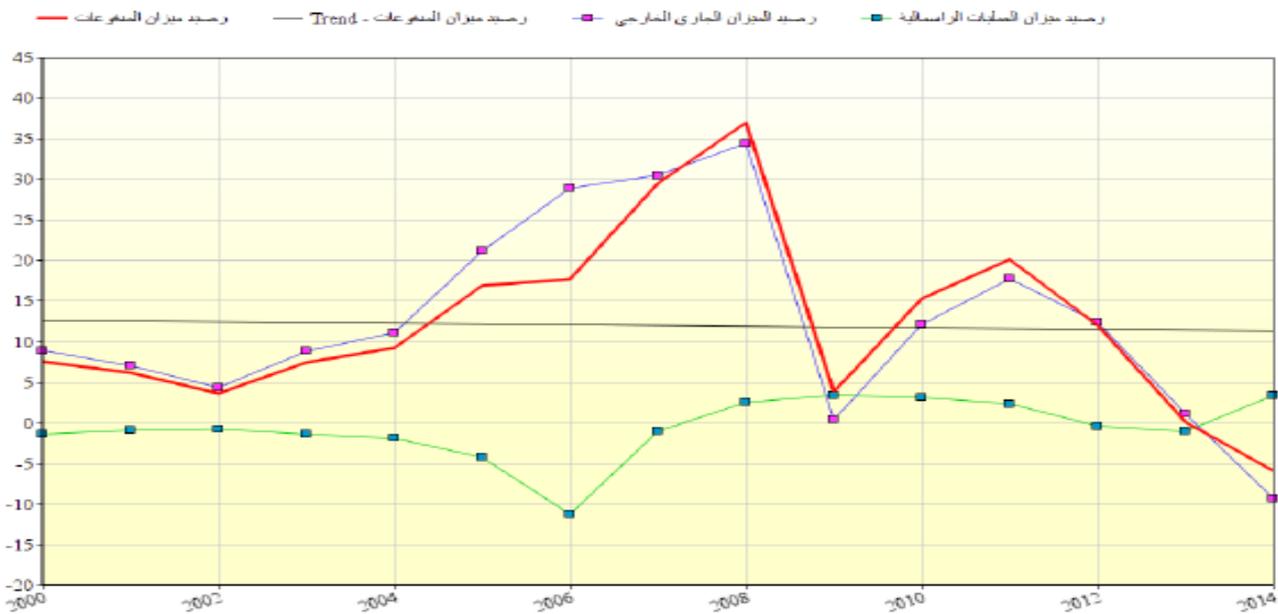
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

تبعاً لمخرجات الإختبار فإن إحتمال السببية يساوي 0,0432 وهو أقل من 0,05 وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير للمتغير المسبب المتمثل في النمو الإقتصادي على المتغير التابع المتمثل في البطالة في المدى الطويل. وبالتالي يمكن إطلاق الحكم الذي ينص بوجود علاقة سببية في إتجاه واحد من النمو الإقتصادي إلى البطالة*. ولأن النمو الإقتصادي في الجزائر يعتمد بصورة أساسية على النمو في قطاع المحروقات فإن ذلك يجعل العلاقة التأثيرية أو السببية له على البطالة لا تكون مفسرة إلا على المدى الطويل.

4 2 4 - توازن ميزان المدفوعات (تحليل تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر 2000-2014)

يعتمد تحليل تطور وضعية ميزان المدفوعات التي تم إستعراضها بصورة عامة من خلال مربع كالدور السحري، عبر تحليل ومتابعة تطور ميزان العمليات الجارية والمتضمن الميزان التجاري (سيتم دراسته بصورة مفصلة) وحساب التحويلات وكذلك ميزان أو الحساب المتعلق بالإستثمار أي حساب العمليات الرأسمالية، ويمكن فيما يلي إستعراض تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر على مدى الفترة 2000-2014

الشكل رقم: 4-16: تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 (مليار دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

Banque d'Algérie : rapports annuels, 2004,2006, 2013 , et 2015 .

* توافقت النتائج المحصل عليها مع نتائج أغلب الدراسات التي انضبت على علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة، ومن بينها دراسة شلوفي عمير ، 2013 تحت عنوان التصخم والبطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي : دراسة قياسية حالة الجزائر .

يتضح من خلال الشكل أن تطور ميزان المدفوعات يحاكي بصورة تطابق كلي التطور في رصيد الميزان الجاري

الخارجي، وهو ما يشير إلى أن وضعية ميزان المدفوعات تتحد تبعا لوضعية الميزان الجاري الخارجي في حالات العجز والفائض، بينما يُعزل بصورة تكاد تكون كلية الأثر المترتب عن تطور رصيد الحسابات الرأسمالية أو حركة رؤوس الأموال. إن التعزيز المتواصل لقابلية الإستمرار لميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2008 (تحقيق رصيد موجب على الرغم من تحقيق رصيد سالب في ميزان العمليات الرأسمالية على مدى الفترة المدروسة بإستثناء الرصيد الموجب المتواضع الذي حقق سنة 2014 بحوالي 3,396 مليار دولار أمريكي) بصفته أساس الإستقرار المالي الخارجي المستعاد إبتداء من سنة 2001 قد سمح بتطوير قدرة الوضعية المالية الخارجية للجزائر على مقاومة الصدمات الخارجية، مثل: أزمة 2009. حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 2000 بحوالي 36.99 مليار دولار مدعومة بالوضعية الجيدة للميزان الجاري الخارجي الذي حقق أعلى قيمة له بلغت 34,45 مليار دولار أمريكي، بيد أن التراجع الحاد لأسعار النفط في سنة 2009 أدى إلى سقوط حر في قيمة الميزان الجاري الخارجي (0,402 مليار دولار أمريكي) وهو ما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات المقدر بحوالي 3,859 مليار دولار أمريكي.

وبعد التراجع الحاد في رصيد ميزان المدفوعات في سنة 2009 فقد عاد للتحسن النسبي انطلاقا من سنة 2010 إلى غاية 2012، محققا أعلى قيمة خلال هذه الفترة في سنة 2011 بحوالي 20,141 مليار دولار أمريكي بفضل إرتفاع رصيد الميزان الجاري الخارجي إلى نحو 17,766 مليار دولار أمريكي، لكن هذه الوضعية لم تستمر، حيث سجل ميزان المدفوعات إتهيار حاد في رصيده حيث قدر بحوالي 0,133 مليار دولار وهي تجسد أدنى رصيد حقق على مدى أكثر من 14 سنة جراء التراجع الكبير في رصيد الميزان الجاري الخارجي (1,153 مليار دولار) على اثر الصدمة النفطية وتعمقت الوضعية الصعبة لميزان المدفوعات خلال سنة 2014 حيث حقق رصيد سالب قدر بحوالي 5,881 مليار دولار أمريكي نظرا للعجز في رصيد الميزان الجاري الخارجي بحوالي 9,277 مليار دولار أمريكي. فعلى الرغم من صلابة وضعية الاحتياطات الرسمية للصرف وكذا قابلية الاستمرار الجيدة للدين الخارجي للجزائر، في محيط دولي يتميز بعودة التقلبات المالية، فإن وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2001 والتي تدهورت في سنة 2014، ليتواصل العجز المسجل في الرصيد الخارجي في سنة 2015 بحوالي 27,476 مليار دولار أمريكي ليصبح ميزان المدفوعات في وضعية أكثر صعوبة بعجز قيمته 27,537 مليار دولار أمريكي، وعجز في رصيد حساب رأس المال قدره 0,061 مليار دولار أمريكي وذلك بسبب الأزمة النفطية المستمرة التي أدت إلى إنخفاض كبير في قيمة الصادرات من المحروقات بنسبة 43,4% مقارنة بسنة 2014 وهو ما يؤكد هشاشة التوازنات الخارجية للاقتصاد الجزائري وتبعيتها أو انكشافها على متغيرات خارجية.

4-2-4-1- وضعية الميزان التجاري (حركة الصادرات والواردات) 2014 - 2000

ضمن هذا المحور يتم دراسة وتحليل وضعية التجارة الخارجية في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 - 2014 وذلك من خلال دراسة مدى تطور الصادرات والواردات وتنوعها وتحليل هيكلها وتوزيعها الجغرافي، ومن ثم دراسة أثر تطورها على المتغيرات الإقتصادية الكلية الأخرى كالنمو الإقتصادي، والتوظيف وإستقرار المستوى العام للأسعار، ويمكن

متابعة وتحليل وضعية الميزان التجاري للإقتصاد الجزائري من خلال إستعراض وتحليل تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2014 ، من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-45: وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000 – 2014

الوحدة: مليون دولار أمريكي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
62886	64974	71866	73489	57053	45194	79298	60163	54613	46001	32083	24612	18825	19132	22031	الصادرات
58580	55028	50376	47247	40473	39294	39479	27631	21456	20357	18308	13534	12009	9940	9173	الواردات
4306	9946	21490	26242	16580	5900	39819	32532	33157	25644	13775	11078	6816	9192	12858	الميزان التجاري
107	118	143	156	141	115	201	218	255	226	175	182	157	192	240	معدل التغطية

Source : <http://www.douane.gov.dz> (13/08/2016)

MINISTERE DES FINANCES, DIRECTION GENERALE DES DOUANES, Centre National de l'Informatique et des Statistiques , STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE (Période : Année 2009).

يتضح جليا من خلال معطيات الجدول إتخاذ الصادرات في الجزائر منحى متزايد إنطلاقا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008، لتشهد تراجعا حاد سنة 2009 بسبب الأزمة الإقتصادية العالمية وتراجع الطلب لدى الشركاء التجاريين في السوق الدولية بسبب إنكماش الطلب، إلا أن الصادرات عادت للإنتعاش خلال الفترة 2011 - 2014 دون إنكار الإنكماش الطفيف المسجل خلال سنتي 2013 و 2014، وبصورة عامة فإن القيمة الإجمالية للصادرات تتأثر بقيمة الصادرات النفطية تبعا لما سيأتي توضيحه لاحقا. أما الواردات فيتضح جليا أنها إتخذت إتجاه عام تصاعدي على مدى الفترة 2000-2014، بيد أن ذلك لم يؤثر على وضعية الميزان التجاري، حيث إتسم بوضع إيجابي على مدى الفترة المدروسة، مدعوما بتحسّن قيمة الصادرات الإجمالية. وقد عرف فائض الميزان التجاري للجزائر تناقص بنسبة 54% سنة 2013 ما يقدر ب 10 ملايين دولار أمريكي مقابل 21,5 مليار دولار أمريكي في 2012¹ وتواصل تراجع فائض الميزان التجاري في سنة 2014 حيث بلغ الفائض المحقق أدنى مستوياته بحوالي 4,3 مليار دولار أمريكي، أما خلال سنتي 2015 و 2016 فقد أشارت النتائج المحققة للمبادلات الخارجية إلى عجز في الميزان التجاري بحوالي 17,844 مليار دولار أمريكي و 17,034 مليار دولار أمريكي خلال سنتي 2015 و 2016 على التوالي، أي بتسجيل ارتفاع طفيف خلال سنة 2016 يقدر بحوالي 4,8% مقارنة بسنة 2015، حيث بلغت الصادرات الكلية سنة 2016 حوالي 28,883 مقارنة بحوالي 34,668 مليار دولار أمريكي سنة 2015 أما الواردات فقد بلغت سنة 2016 حوالي 46,727 مليار دولار أمريكي مقارنة بحوالي 51,501 مليار دولار أمريكي. أي تسجيل إنخفاض هام في الصادرات مقارنة بالواردات (قدر معجل التغطية سنة 2016 بحوالي 62% مقابل 67% في سنة 2015)* ما يدل على الإنكشاف على الخارج ويؤكد هشاشة الإقتصاد الجزائري نظرا لإرتفاع فاتورة الواردات ولإنخفاض عائدات المحروقات التي لا تزال تشكل 97% من العائدات. وبغية

¹ - <http://www.algex.dz>

* البيانات المتعلقة بسنة 2016 تعتبر بيانات مؤقتة (تحيين ماي 2017) تم الحصول عليها من الموقع :

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

التحليل الدقيق لتطور التجارة الخارجية في الجزائر، فإنه لا بد من تحليل هيكل وبنية كل من الصادرات والواردات، وذلك تبعا لما يلي:

الجدول رقم : 4-46: هيكل الصادرات في الجزائر للفترة 2000-2014

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	قطاع المحروقات		خارج قطاع المحروقات	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2000	21419	97.22	612	2.78
2001	18484	96.61	648	3.39
2002	18091	96.11	734	3.89
2003	23939	97.27	673	2.73
2004	31302	97.57	781	2.43
2005	45094	98.02	907	1.98
2006	53429	97.83	1184	2.17
2007	58831	97.79	1332	2,21
2008	77361	97.56	1937	2.44
2009	44128	97.64	1066	2.36
2010	55527	97.33	1526	2.67
2011	71427	97.2	2062	2.80
2012	69804	97.13	2062	2.87
2013	62960	96.9	2014	3.10
2014	60304	95.90	2582	4.10

Source : <http://www.douane.gov.dz> (13/08/02016)

إنطلاقا من معطيات الجدول فإنه وعلى الرغم من التطور الإيجابي للصادرات خارج قطاع المحروقات، إلا أن هذا التحسن متذبذب إرتفاعا وإنخفاضاً، حيث سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 96 % من إجمالي الصادرات الوطنية على مدى الفترة 2000-2014، في حين أن الصادرات خارج قطاع المحروقات بقيت دون مستوى 5 %، كما شكلت الصادرات لقطاع المحروقات (الهيدروكربونات) الجزء الأهم من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال سنة 2016، حيث بلغت 93,84 % من إجمالي الصادرات مع تسجيل إنخفاض بنسبة 17,12 % مقارنة بسنة 2015. في حين أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تزال هامشية، حيث بلغت 6,16 % فقط من إجمالي الصادرات، أي ما يعادل 1,78 مليار دولار أمريكي، مع تسجيل إنخفاض قدره 9,55 % مقارنة بسنة 2015. أما مجموعة السلع المصدرة خارج قطاع المحروقات فتتكون أساسا من المنتجات شبه المصنعة والتي تمثل 4,5 % من إجمالي الصادرات أي ما يعادل 1,3 مليار دولار أمريكي أما حصة المنتجات الغذائية فبلغت 1,13 % أي ما يعادل 327 مليون دولار أمريكي، والمعدات الصناعية والسلع الإستهلاكية غير الغذائية بنسبة 0,18 % و 0,06 % على التوالي، ومواد خام بنسبة 0,29 %.

بالإستناد إلى البحوث التحريبية الحديثة التي تقر بأن الاعتماد على الموارد الطبيعية لا يقيد النمو الطويل الأجل بل إن طبيعة الاعتماد عليها هي التي تقيد، حيث أن التوجه نحو تصدير المواد الأولية في صورتها الخام سوف يطرخ مخاطر

تركز الصادرات الذي يطرح بدوره مخاطر عديدة تتمثل في زيادة حساسية الإقتصاد لتقلبات الأسعار والصدمات الخارجية في ظل تراجع وضعف الجهاز الإنتاجي وحركية القطاعات الإقتصادية الإستراتيجية كالصناعة والفلاحة والسياحة، لتكون المحصلة النهائية إضعاف الجهود إزاء تحقيق النمو الإقتصادي المستدام. وبالنسبة لتحليل هيكل الصادرات تبعا لمجموعات الإستخدام بغية دراسة مدى تطور مجموعات التصدير خارج قطاع النفط وأهميتها في تحقيق مزايا تنافسية والإستفادة من سلاسل القيمة العالمية، فيمكن إستعراض هيكل الصادرات في الجزائر تبعا لمجموعات الإستخدام من خلال معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-47: هيكل الصادرات في الجزائر تبعا لمجموعات الإستخدام في الجزائر 2001-2014

الوحدة: مليون دولار أمريكي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
323	402	315	355	315	113	119	88	73	67	59	49	35	28	المواد الغذائية
60304	62960	69804	71427	55527	44128	77361	58831	53429	45094	31305	23972	18098	18529	لحافاة والنوت
109	109	168	161	94	170	334	169	195	134	90	50	51	37	المواد الخام
2121	1458	1527	1496	1056	692	1384	993	828	615	571	509	551	504	المواد الصنف مصنعة
2	0	1	0	1	0	1	1	1	0	0	1	20	22	سلع التجهيز الفلاحي
16	28	32	35	30	42	67	46	44	36	47	30	50	45	سلع التجهيز الصناعي
11	17	19	15	30	49	32	35	43	19	14	35	27	12	سلع الإستهلاك
62886	64974	71866	73489	57053	45194	79298	60163	54613	46001	32086	24646	18832	19177	مجموع الصادرات

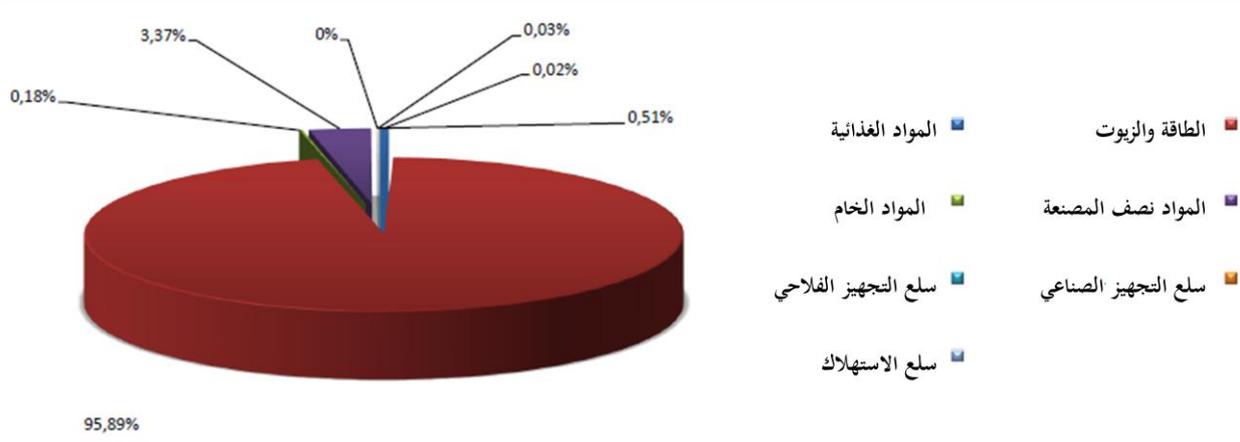
Source : <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>
<http://www.douane.gov.dz>

تهيمن المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 96 %، فتبعا للتقديرات الصادرة في تقرير التنمية العربية " نحو منهج هيكل للإصلاح الإقتصادي " عن معهد التخطيط العربي بالكويت 2013، فإن معامل الإرتباط بين معدل النمو السنوي للصادرات النفطية ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بلغ في الجزائر 0,695 على مدى الفترة 1996-2011 بما يدل على إرتباط قوي * في نفس الإتجاه في حين بلغ معامل الإرتباط بين معدل النمو السنوي للصادرات غير النفطية (خارج المحروقات) ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي حوالي 0,165 على مدى الفترة 1996-2011.

وتتكون المنتجات المصدرة خارج المحروقات والتي لم تتجاوز نسبتها 6 %، من منتجات نصف مصنعة، والمواد الغذائية القابلة للإستهلاك، والمواد الخام، والمعدات الصناعية والسلع الإستهلاكية غير الغذائية، وهذا ما يشير إلى ضعف الصادرات من المنتجات الصناعية للجزائر، مما يؤسس لإقتصاد يعاني من إنخفاض القوة الإستيعابية. ويقودنا إلى طرح تساؤلات حول مدى نجاعة إستراتيجيات الجزائر لتنمية الصادرات وعلى وجه التحديد الصادرات غير النفطية. خاصة وأنه بنهاية سنة 2014 (انظر الشكل رقم: 4-17) لم تتحسن بنية الصادرات عما كانت عليه في سنة 2000 أي على مدى 14 سنة من تطبيق سياسات إقتصادية تم التطرق لمضمونها سابقا.

* تم حساب معامل الإرتباط بإستخدام بيانات unctad stats كما وردت بتاريخ 2013/03/17.

الشكل رقم: 4-17 : هيكل الصادرات في الجزائر سنة 2014



Source : <http://www.douane.gov.dz>

إن الإعتماد المطلق على تصدير الموارد الطبيعية كالنفط والغاز في صورتها الخام أدى إلى سيادة ظاهرة التركيز السلعي للصادرات لصالح الموارد الطبيعية كالنفط والغاز... (تبعاً لما سيتم إثباته من خلال المحاور الموالية، عن طريق إختبار هيرشمان هيرفندال لتنوع الصادرات) أما بالنسبة للصادرات ذات الإستعمال التكنولوجي المتوسط أو العالي فتمثل نسبة هامشية من مجموع الصادرات، وهو ما يبرهن على ضعف تنافسية الإقتصاديات الريفية عموماً والإقتصاد الجزائري خصوصاً، حيث إحتلت الجزائر مراتب جد متأخرة ضمن سلم ترتيب الدول في العالم للتنافسية الصناعية (الدول مشمولة بحساب الرقم القياسي للتنافسية الصناعية) حيث إحتلت المرتبة 115 لعامي 2005 و 2009 من أصل 118 دولة، وذلك تبعاً لما أقره اليونيدو (UNIDO) 2011 كنتيجة مباشرة لضعف إستخدام التكنولوجيا في الصناعات التحويلية، فحسب بيانات البنك الدولي فإن 95 % من الصادرات التحويلية في الدول العربية هي صادرات ضعيفة أو متوسطة التكنولوجية، أما الصادرات التحويلية عالية التكنولوجية فلا تمثل إلا 4 % على مستوى الدول العربية ككل من بينها الجزائر.

كما أن هيكل الصادرات والواردات يحتكم على علاقة تأثير في الإتجاهين مع التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية عبر توجيه المبادلات التجارية، بما يتحكم بصورة غير مباشرة في الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها الإقتصاد عبر تركيز كل من الصادرات والواردات من ناحية التوزيع الجغرافي نحو البلدان، التكتلات الإقتصادية والأقاليم. حيث أن المبادلات التجارية في الجزائر تبعاً للتوزيع حسب المناطق الجغرافية لم يتغير على مدى الفترة 2000-2014 بل إن إستقرارها خلال سنة 2016 يشير إلى أنها لا زالت مستقطبة من قبل الشركاء التقليديين، حيث تشكل منظمة التعاون الإقتصادي الطرف المهم في التعامل بحوالي 60,94 % من الوارد وحوالي 79,59 % من الصادرات.

تبقى دول الإتحاد الأوربي دائماً الشريك الرئيسي للجزائر، بنسب على التوالي 47,47 % و 57,95 % صادرات. وبالمقارنة مع سنة 2015، سجلت الواردات القادمة من دول الإتحاد الأوربي إنخفاض بنسبة 12,97 % محققة ارتفاع من 25,48 مليار دولار أمريكي في 2015 إلى 22,18 مليار دولار أمريكي في سنة 2016، في المقابل تضاءلت

صادرات الجزائر إلى هذه البلدان بقيمة 6,24 مليار دولار أمريكي أي 27,15%. داخل هذه المنطقة الاقتصادية، فإن الزبون الرئيسي هو إيطاليا، والتي تشمل أكثر من 16,55% من المبيعات الخارجية، تليها إسبانيا بنسبة 12,33% ثم فرنسا 11,05%. أما بالنسبة للممولين الرئيسيين، فاحتل فرنسا المرتبة الأولى لدول الإتحاد الأوروبي بـ 10,15%، تليها إيطاليا وإسبانيا بحصة 9,93% و 7,69% من إجمالي الواردات من الجزائر خلال سنة 2016.

وفيما يتعلق بدول منظمة التعاون والتنمية (خارج الإتحاد الأوروبي) فإنها تأتي في المرتبة الثانية بحصة بلغت 13,47% من حيث واردات الجزائر من هذه البلدان، و 21,64% من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان. وبالمقارنة مع سنة 2015، فإنه ينبغي الإشارة إلى الزيادة في الصادرات المحققة مع هذه الدول (خارج الإتحاد الأوروبي)، حيث انتقلت من 5,29 مليار دولار أمريكي في سنة 2015 إلى 6,25 مليار دولار أمريكي في سنة 2016، 18,21% في حين أن واردات الجزائر من هذه الدول، سجلت إنخفاضا يقدر بـ 14,5%. وأهم المبادلات التجارية للجزائر مع هذه المنطقة هي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تليها تركيا بنسب 5,01% و 4,14% من الواردات القادمة من هذه الدول و 11,17% و 4,27% بالنسبة للصادرات إتجاه نفس هذه الدول¹. أما مبادلات الجزائر مع باقي المناطق فلا تزال تتسم بإنخفاض نسبها. إن تركز المبادلات يشير إلى عدم وجود بوارد للتنوع في الهيكل الإقتصادي، أما طبيعتها والتي تتركز في المواد الأولية بالنسبة للصادرات فتشير إلى جمود الجهاز الإنتاجي.

4 4 2 احتياطي الصرف الأجنبي

سجل احتياطي الصرف الأجنبي إرتفاعا مستمرا على مدى الفترة 1999-2006 حيث بلغ سنة 2006 حوالي 77,78 مليار دولار بعد أن كان سنة 1999 حوالي 4,40 مليار دولار وهو إرتفاع قياسي وغير مسبوق يعزى إلى تحسن الإيرادات النفطية على إثر انتعاش أسعاره في الأسواق الدولية، ويمكن توضيح تطور احتياطي الصرف على مدى الفترة 2000 - 2014 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-48: تطور احتياط الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
178,90	194,01	190,60	182,20	162,20	148,90	143,10	110,20	77,78	56,18	43,11	32,92	23,11	17,96	11,90

Source : <http://www.ons.dz/>

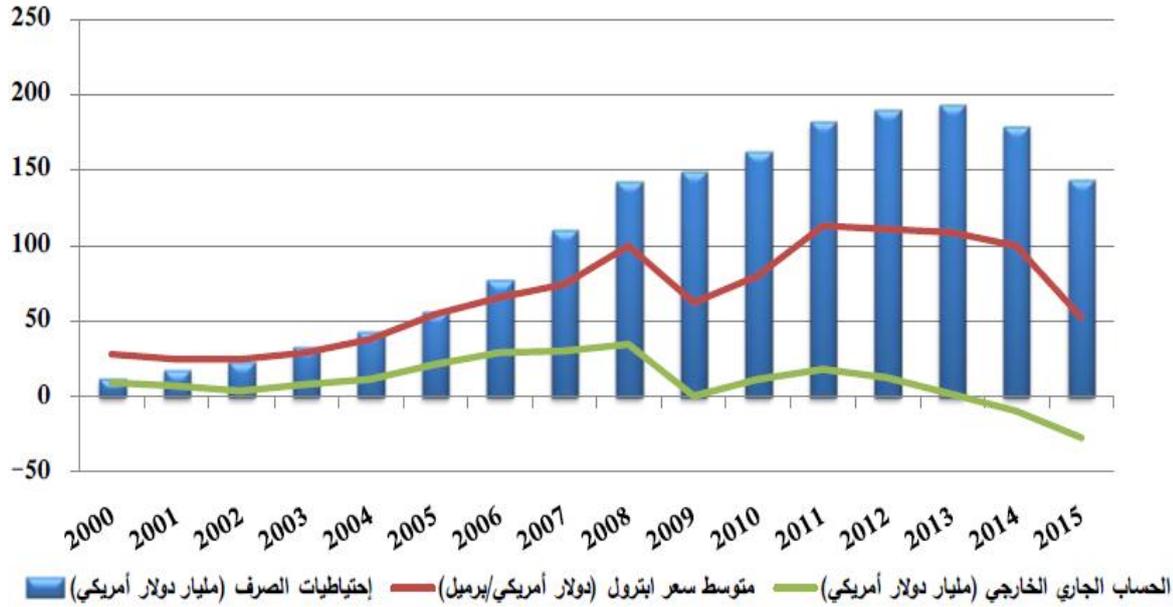
Rapport Banque d'Algérie ,2007-2015.

تظهر بيانات الجدول الوضع المتين و المريح نسبيا للوضع المالي الخارجي للجزائر، حيث بلغت الإحتياطيات للصرف الأجنبي بنهاية سنة 2014 حوالي 17894 مليار دولار أمريكي، وعلى الرغم من التراجع المسجل بنهاية سنة 2015 حيث بلغت احتياطيات الصرف الاجنبي حوالي 114,13 مليار دولار أمريكي وتواصل هذا التراجع بصورة طفيفة خلال سنة 2016 حيث بلغت 114,1 مليار دولار، إلا أن تقارير البنك الجزائري تقرر بأن تأثير هذا التراجع هامشي

¹ - <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

على الوضع المالي الخارجي الجزائري الذي يبقى متصفاً بالوضع المريح نسبياً، بيد أن المشكلة الحقيقية مرتبطة بسياسة إدارة إحتياطيات الصرف الأجنبي من قبل السلطة النقدية، وذلك فيما يتعلق بالمحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الإحتياطيات من الإستنزاف والتآكل بسبب إرتباطها بتقلبات أسعار النفط (انظر الشكل رقم:) وحركته في الأسواق الدولية وبطبيعة البنية الهيكلية للاقتصاد الجزائري والمتركة ضمن القطاع الواحد تبعاً لما سيثبته اختبار مؤشر هيرشمان هيرفندال في المحاور اللاحقة.

الشكل رقم: 4-19: تطور إحتياطيات الصرف والحساب الجاري ومتوسط سعر البترول في الجزائر 2000-2014



Source : Banque d'Algérie : rapport annuel, 2015 .

عرف (صافي الموجودات الخارجية) إحتياطيات الصرف المعبر عنها بالدينار تقلصا بنسبة 2,28 % في سنة 2015 ويُفسّر هذا التقلص الطفيف، أخذا بعين الإعتبار أهمية التدفق بتآكل إحتياطيات الصرف بالدولار، بتراجع قيمة الدينار مقابل العملة الأمريكية، والآثار المترتبة عن سياسة التعويم لتحقيق مكاسب ظرفية كحل مؤقت لسياسة سعر الصرف بعد تسجيل تقلبات حادة نحو الإنخفاض في سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية ضمن تعاملاته الرسمية. بالتالي فإن الحقيقة التي لا بد من إغفالها تتلخص في أن التوازن المالي الخارجي في الجزائر شديدة الهشاشة ويطلق هذا الحكم إستنادا إلى تعرض الإحتياطيات الأجنبية المحققة للتآكل والإستنزاف بسبب عدم توجيهها لإرساء التنوع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات، ويمكن إستقراء سيناريو التآكل والإستنزاف من خلال أحد المداخل الهامة في التحليل والمتمثلة في تأثير حركية التجارة الخارجية على قيمة الإحتياطيات الدولية، فالصادرات ذات التركيز الشديد (المنتجات النفطية) مقيمة بعملة الدولار التي تشهد تراجعا على مستوى السوق الدولية في حين أن الواردات ذات التنوع النسبي لصالح المنتجات الرئيسية وخاصة الغذاء والتكنولوجيات الحديثة... تتزايد فاتورتها ضمن سلة عملات متنوعة.

المبحث الثاني: دراسة مشهد التنوع الإقتصادي لإرساء التنمية المستدامة في ضوء السياسات الإقتصادية

المصممة خلال الفترة 2000 – 2014

إن تحليل أداء السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية في الجزائر واستعراض مضمونها، يستدعي البحث في مدى النجاح في إعادة هيكلة هذا الإقتصاد الريعي خارج قطاع المحروقات ودرحر سمة الريعية عبر التنوع لبنيتها في إطار ضوابط الإستدامة، وعلى الرغم من أن الجمع بين التنوع وشروط الإستدامة ضمن حقبة زمنية واحدة يمثل أحد ظروف المسحيل ضمن الأدبيات الاقتصادية إذا ما تعلقنا بالدراسة بإقتصاد ريعي، إلا أن هذا لا يمنع من إستقراء هذا السيناريو وتحليله على مستوى الإقتصادي الجزائري على مدى الفترة المختارة للدراسة 2000-2014.

2 - مؤشرات التنمية المستدامة وإستنباط التقدم المحرز نحو تحقيقها

خلال السنوات الخمس الأخيرة، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية إتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالإستقلال المالي والسلطة العامة، والجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والجلس الإقتصادي والإجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية. وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية إتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21¹. ضمن هذا السياق لا بد من الوقوف على التقدم المحرز في الجزائر إزاء إرساء التنمية المستدامة في ظل السياسات الإقتصادية المعتمدة منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 وذلك باعتماد الجزائر كبلد إختباري لمؤشرات الامم المتحدة للتنمية المستدامة. ويمكن في هذا السياق معالجة تطور أهم المؤشرات البيئية، والمؤشرات الإجتماعية، والمؤسسية تبعاً لما إعتدته لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة UNCSO في عام 2001*.

1 1 - المؤشرات المتعلقة بالإستدامة الإقتصادية

من بين أهم الإشكاليات التي تواجه الجزائر هو عدم وجود نظام بيانات ملائم حول البيئة وعلاقتها بالإقتصاد وهو ما يجعل الجزائر غير قادرة على بناء مؤشرات مناسبة للوقوف على مدى تحقيق أهداف وبرامج التنمية المستدامة، بيد أنه سيتم من خلال ما يأتي معالجة أهم المؤشرات المقترحة في هذا السياق.

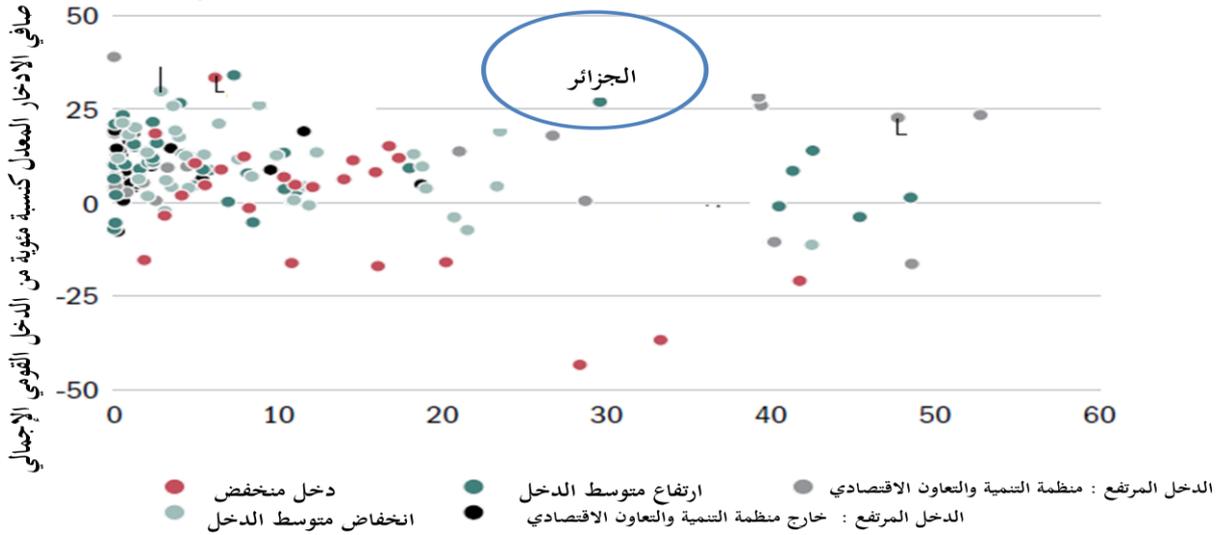
¹ - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة المغرب، 13 - 16 مارس 2001، ص: 4.

* for more information look at : United Nation Commition on Sustainable Development / Indicators of Sustainable Development Framework and Methodologies / United Nation , New Yourk , 2001.

1-1-1- مؤشر صافي الإدخار المعدل

إن إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة تتضمن إعتبار الوفورات الصافية المعدلة مؤشرا على الإستخدام الفعال للموارد الطبيعية. فهو يقيس الفرق بين الإنتاج والإستهلاك الوطنيين أي التغيير في ثروة البلد. ويمكن فيما يلي توضيح الفارق بين الإنتاج والإستهلاك الوطني للموارد الطاقوية الناضبة باعتبارها المصدر الإستراتيجي لتمويل أجندة التنمية في الجزائر. وتراعي الوفورات الصافية المعدلة الإستثمار في رأس المال البشري، واستهلاك رأس المال الثابت، ونضوب الموارد الطبيعية وأضرار التلوث. وتشكل المدخرات الإيجابية الأساس لبناء الثروة والنمو المستقبلي. وتشير معدلات الإدخار السلبية إلى إنخفاض الثروة والتنمية غير المستدامة. ويعد إحتساب الوفورات الصافية المعدلة مفيد بشكل خاص في قياس ما إذا كانت البلدان التي تعتمد إعتقادا كبيرا على الموارد الطبيعية توازن بين نضوب مواردها الطبيعية عن طريق استثمار العوائد في أشكال أخرى من رأس المال المنتج، مثل: التعليم.

شكل رقم: 4-20: صافي الإدخار المعدل كنسبة من الدخل القومي الإجمالي خلال الفترة 2010-2014



Source : World Development Indicators,2016, Op-Cit, P :26.

عادة ما تميل معدلات الإدخار إلى الإنخفاض في البلدان التي تعتمد على الموارد الطبيعية، وعلى إعتبار أن الجزائر أحد هذه البلدان، فإن الشكل يظهر أن تحقق معدلات إدخار صافية تركزت حول المتوسط 25% كنسبة من الدخل القومي الإجمالي، وهي نسبة تحاكي تقريبا مثيلاتها على مستوى مختلف مجموعات الدول المنصرفة حسب الدخل في الشكل المقترح ويمكن التفصيل في تطور مؤشر صافي الإدخارات المعدل على مدى فترة الدراسة من خلال إستعراض قيم الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-49: تطور صافي الإدخارات المعدل كنسبة من الدخل القومي الإجمالي على مدى الفترة 2010-2014

2014	2013	2012	2011	2010	
43,5	45,3	47,5	48,4	54	إجمالي الادخار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
26,9	24,7	28,3	25,3	29,8	صافي الادخار المعدل كنسبة من الدخل القومي الإجمالي

Source : world development indicators, 2016,2015,2014,2013,2012,2011.

1-1-2- إختبار الإستدامة المالية*

إن بناء نموذج القيد الزمني للميزانية الحكومية خلال فترة معينة يمكن من قياس الإستدامة المالية، عبر تحليل العلاقة بين الإيرادات والنفقات الحكومية في المدى الطويل، وفيما يلي إقتراح لصيغة النموذج ضمن فترة زمنية معينة ولتكن t :

$$G + (1 + r_t)D_{t-1} = GR_t + D_t$$

حيث:

G الإنفاق الحكومي

D الدين العام أو الدين الحكومي

GR الإيرادات الحكومية

r_t معدل الفائدة على الدين لفترة واحدة

معادلة المعادلة المقترحة لقياس القيد الزمني للميزانية الحكومية من خلال العمليات التكرارية Forward Substitutions يمكن الحصول على المعادلة التالية:

$$D_0 = \sum_{t=1}^{\infty} \delta_t (GR_t - G_t) + \lim_{n \rightarrow \infty} \partial_n D_n$$

حيث:

δ_t : سعر الخصم عبر الزمن.

D_0 القيمة الحالية للدين العام (الدين الحكومي) وهي مساوية للقيمة المتوقعة للفوائض الأولية (انظر القسم النظري من الدراسة) المعبر عنها من خلال العلاقة $\sum_{t=1}^{\infty} \delta_t (GR_t - G_t)$ مضافا إليها القيم المحدثة أو الحالية المتوقعة للدين العام .

وتقوم العلاقة على الإفتراضات التالية:

يكون:

يؤول D أي الدين العام للصفر لما $n = \infty$ بمعنى أن الحكومة لا تمول الإنفاق العام بإستدانة جديدة لسداد العجز في

الميزانية . و لما $\lim_{n \rightarrow \infty} \partial_n D_n$ يكون مساويا للصفر فمعنى ذلك أنه توجد إستدامة في السياسة المالية.

وباعتماد الافتراض المتعلق بثبات معدل الفائدة حول متوسطها أو التعبير عنها بإستخدام معدل الفائدة الحقيقي فإن

معادلة المعادلة تكون في إطار الصيغة الموالية:

* تم الإستعانة بالعديد من الدراسات السابقة في هذا الشأن لعل أهمها دراسة وحيد عبد الرحمن، عبد العزيز عبد المجيد علي (2016) تحت عنوان تقييم الإستدامة المالية في المملكة العربية السعودية.

$$GE_t - GR_t = \sum_{s=0}^{\infty} \frac{\Delta GR_{t+s} - \Delta GE_{t+s} + r\Delta D_{t-1+s}}{(1+r)^{s-1}} + \lim_{s \rightarrow \infty} \frac{D_{t+s}}{(1+r)^{s+1}}$$

وباعتبار أن GE هو إجمالي الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات والتحويلات والفائدة على الدين، حيث:

$$GE_T = G_t + rD_{t-1}$$

وباعتبار أن GR_t و $G_t + (1+r)D_{t-1}$ هي المتغيرات الساكنة من $GR_t = \alpha_1 + GR_{t-1} + \varepsilon_{1t}$ و $GE_t = \alpha_2 +$ $GE_{t-1} + \varepsilon_{2t}$ وعليه يمكن كتابة المعادلة تبعا للشكل الموالي:

حيث أن: $\alpha = \frac{1+r}{r}(\alpha_1 - \alpha_2)$ و $GE_t = \sum_{s=0}^{\infty} \frac{(S_{1t} - S_{2t})}{(1+r)^{s-1}}$ يمكن استخدام هذه الصيغة الأخيرة كأساس لإختبار مدى تحقق الإستدامة المالية في الإقتصاد الجزائري ضمن فترة الدراسة المختارة، وباعتبار ان الدين سوف يؤول إلى الصفر فإن جزء النهاية سيكون مساويا للصفر، ليصبح الشكل النهائي للمعادلة الموجهة لإختبار مدى تحقق الإستدامة كالتالي:

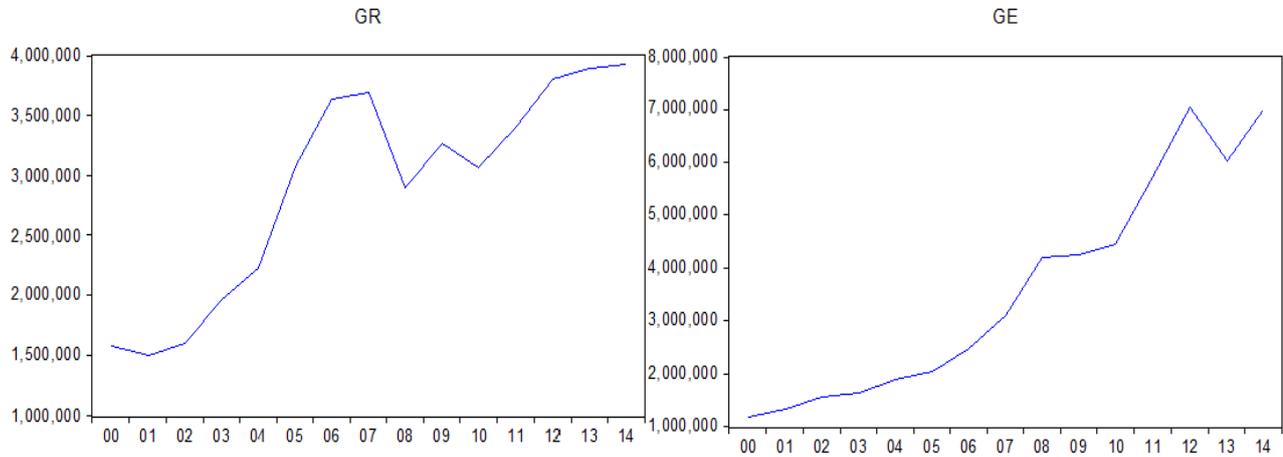
وفي إطار اعتماد ما قدمه كوزنتس 1995 ومارتن 2000 بوضع أربع سيناريوهات رئيسية لإختبار شروط الإستدامة تبعا لما يلي:

- يكون العجز في وضع إستدامة قوية إذا كان GR و GE متكاملين و $b=1$.
 - يكون العجز في وضع إستدامة ضعيفة إذا كان GR و GE متكاملين و $0 < b < 1$ ، حيث أثبت هاكيو وراش أن المعيار $0 < b < 1$ كاف لإعتبار العجز مستدام. كما يشير $b > 1$ إلى أن الإنفاق الحكومي سيكون أكبر من الإيرادات.
 - لما $b \geq 0$ يكون العجز غير مستدام؛
 - إذا كان $b > 1$ فإن الإيرادات الحكومية تنمو بمعدل أكبر من النفقات الحكومية.
- لإختبار الإستدامة المالية إنطلاقا من الفروض المعتمدة أعلاه يتم استخدام البيانات السنوية للإنفاق والإيرادات الحكومية في الجزائر على مدى الفترة 2000-2014* من خلال المحاور التالية:
- أولا: دراسة سكون السلاسل الزمنية المتعلقة بالإنفاق الحكومي GE والإيرادات الحكومية GR من خلال إختبار جذر الوحدة

* لم تعتمد الباحثة فترة أطول للإختبار مثل ما حدث عند إختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الجزائر، بالنظر إلى خصوصية السياسة الإنفاقية خلال الفترة المدروسة حيث شهدت نمو هاما مقارنة بالفترة السابقة لسنة 2000، كما دخلت مرحلة جديدة بعد سنة 2014 تحت تأثير الصدمة النفطية على العوائد ومن ثم على السياسة الإنفاقية في الجزائر.

يمكن توضيح وجود اتجاه عام للسلسلتين (إتجاه السلسلتين لأعلى upwards trend) مع وجود بعض التقلبات المفسرة أساسا بإرتباط السياسة الإنفاقية والإيرادات العامة للحكومة بحركة أسعار النفط، من خلال عرض التمثيل البياني ضمن الشكل الموالي:

الشكل رقم: 4-21 : التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيري الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعطيات الواردة في الدراسة

أما بالنسبة لنتائج الإستقرارية للسلسلتين الزمنية للإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية فقد تبين أنها مستقرتين عند الفرق الثاني، تبعاً لما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-50 : إختبار جذر الوحدة للسلسلتين الزمنية: الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية

الفرق الثاني	الفرق الأول			المستوى					
	مستوى الدلالة								
%10	%5	%1	%10	%5	%1	%10	%5	%1	
2.7476-	3.212696-	4.2973-	2.747676-	3.212696-	4.297073-	2.713751-	3.14492-	4.121990-	بالقاطع
t-Statistic = -6.301102 Prob* = 0.0007			t-Statistic = -0.750530 Prob* = 0.7885			t-Statistic = 2.573804 = Prob* = 0.9998			Intercept
-3.4607	-4.008157	-5.2953	-3.388330	-3.875302	-4.992279	3.388330-	3.87530-	4.992279-	قاطع ومتجه
t-Statistic = -5.857667 Prob* = 0.0054			t-Statistic = -6.630265 Prob* = 0.0012			t-Statistic = -1.408349 Prob* = 0.8027			Trned and Intercept
2.8472-	2.8472-	2.8472-	1.601144-	2.816740-	2.816740-	1.602922-	1.97402-	2.771926-	دون قاطع ودون
t-Statistic = -0.727728 Prob* = 0.3732			t-Statistic = 1.277769 Prob* = 0.9358			t-Statistic = 4.539128 Prob* = 0.9998			متجه none
2.7137-	3.144920-	4.1219-	2.701103-	3.119910-	4.057910-	2.690439-	3.09889-	4.004425-	بالقاطع
t-Statistic = -5.098161 Prob* = 0.0021			t-Statistic = -3.175801 Prob* = 0.0455			t-Statistic = -1.119746 Prob* = 0.6763			Intercept
-3.3883	-3.875302	-4.9922	-3.362984	-3.828975	-4.886426	3.342253-	3.79117-	4.800080-	قاطع ومتجه
t-Statistic = -4.889447 Prob* = 0.0116			t-Statistic = -3.139713 Prob* = 0.1384			t-Statistic = -1.647369 Prob* = 0.7199			Trned and Intercept
1.6029-	1.974028-	2.7719-	1.603693-	1.970978-	2.754993-	1.604392-	1.96843-	2.740613-	دون قاطع ودون
t-Statistic = -5.348554 Prob* = 0.0001			t-Statistic = -2.747479 Prob* = 0.0102			t-Statistic = 1.183563 Prob* = 0.9301			متجه none

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews9

إن معطيات الجدول المتعلقة بدراسة مدى إستقرار السلاسل الزمنية عند المستوى من خلال إختبار جذر الوحدة ADF بينت وجود جذر الوحدة، حيث أن كل القيم المحسوبة ADF_c أقل من القيم الجدولية الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% (قبول فرضية العدم) وهو ما يفيد بوجود جذور وحدوية ومنه عدم إستقرار السلسلة الزمنية لكل من الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية عند المستوى، وبعد تطبيق الفروق الأولى بقيت كل القيم المحسوبة ADF_c أقل من القيم الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 5% وبالتالي بقاء الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر وحدة قائمة، وبعد تطبيق الفرق الثاني أصبحت كل القيم المحسوبة ADF_c أكبر من القيم الجدولية الحرجة ADF_T وإعتبار الفرق الثاني للمتغيرات المدروسة هي سلاسل زمنية مستقرة، اي قبول الفرضية البديلة.

إنطلاقاً من تطبيق إختبار جذر الوحدة Unit Root Test، فإنه يمكن إعتبار كل من الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) وعليه يمكن إجراء إختبار التكامل المشترك (المتزامن).

تعد منهجية أنجل جرانجر من أهم الطرائق المستخدمة في إختبار التكامل المشترك، حيث يتم إعتداد إختبار صفري قائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وذلك بتقدير الإنحدار لمتغير على الآخر بإستخدام طريقة المربعات الصغرى، ثم إختبار جذر الوحدة في سلسلة البواقي، فإذا كانت سلسلة البواقي بها جذر وحدة أي غير مستقرة فيمكن قبول الفرض الصفري، أي عدم وجود تكامل مشترك في المعادلة، أما إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة ولا تشتمل على جذر وحدة فيتم رفض الفرض الصفري، وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

- الخطوة الأولى: تقدير إنحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. على أن تتحقق الشروط المتمثلة في أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة؛ وتحقق إستقرارية سلسلة البواقي.

انطلاقاً من إختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستهدفة بالدراسة فقد تبين أنها متكاملة من نفس الدرجة I(2) وبالتالي تحقق الشرط الأول لإجراء إختبار التكامل المشترك وفق منهجية أنجل - جرانجر.

كما يمكن إختبار مدى تحقق إستقرارية البواقي من خلال تطبيق إختبار جذر الوحدة على هذه السلسلة (سلسلة البواقي) حيث يتم تقدير النموذج الأصلي ومن ثم تحديد سلسلة البواقي وإختبار سكونها، وفق ما توضحه معطيات الجدول الموالي:

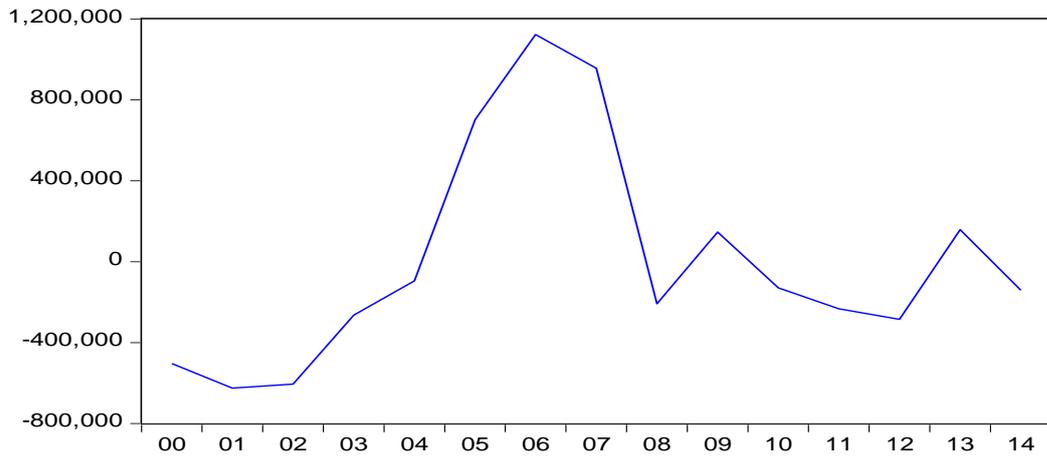
الجدول رقم: 4- 51: دراسة إستقرارية سلسلة البواقي (إختبارات جذر الوحدة)

مستوى الدلالة			
10%	5%	1%	
-2.690439	-3.098896	-4.004425	بالقاطع
t-Statistic = - 1.789514 Prob* = 0.3696			Intercept
-3.342253	-3.791172	-4.800080	قاطع ومنتجه
t-Statistic = 0.7424 Prob* = 0.7424			Trned and Tntercept
-1.604392	-1.968430	-2.740613	دون قاطع ودون متجه
t-Statistic = -1.852766 Prob* = 0.0627			None

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews9

إن معطيات الجدول المتعلقة بدراسة مدى إستقرار السلسلة الزمنية للبواقي عند المستوى من خلال إختبار جذر الوحدة ADF بينت وجود جذر الوحدة، حيث أن كل القيم المحسوبة ADF_c أقل من القيم الجدولية الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% (قبول فرضية العدم) وهو ما يفيد بوجود جذور وحدوية ومنه عدم إستقرار السلسلة الزمنية للبواقي والتي يمكن تمثيلها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم: 4-22: التمثيل البياني لسلسلة البواقي للنموذج الأصلي المتعلق بالعلاقة بين الإيرادات والإنفاق الحكوميين



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews9

إن عدم تحقق شرط إستقرارية سلسلة البواقي للنموذج الأصلي المقدر يفيد بعدم وجود علاقة تكامل مشترك تبعا لمنهجية أنجل – جرانجر، بيد ان هذا لا يمنع من وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين، حيث يمكن إجراء اختبار السببية بالاعتماد على طريقة (Yamamoto & Toda) بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية وذلك لإختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج المقترح لدراسة مدى تحقق إستدامة الدين العام وما يعرف بالإستدامة المالية أي تحديد مدى قدرة الإقتصاد الجزائر على تحقيق الإستدامة المالية في المستقبل، بالإعتماد على طريقة Yamamoto & Toda ، وذلك بعد تحديد التأخيرات او فترات الإبطاء المثلى من خلال ما يلي:

الجدول رقم: 4-52 : التأخيرات المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-363.0569	NA	9.10e+23	60.84282	60.92364	60.81290
1	-345.8217	25.85283	1.02e+23	58.63695	58.87941	58.54719
2	-344.4606	1.587914	1.73e+23	59.07677	59.48086	58.92717
3	-329.4885	12.47679*	3.50e+22*	57.24808*	57.81381*	57.03863*

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

تبعا لما هو موضح في الجدول رقم فإن فترات الإبطاء المثلى تقدر ب 3 تأخيرات تبعا للمعايير المعتمدة والتي من أهمها .HQ، SC، AIC.

الجدول رقم: 4-53: نتائج إختبار للعلاقة السببية في المدى الطويل بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومي (طريقة Yamamoto & Toda)

المتغير المستقل	الإيرادات الحكومية
إحتمال السببية	0.0038

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

تبعاً لمخرجات الإختبار فإن إحتمال السببية يساوي 0.0038 وهو أقل 0.05 وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على تأثير المتغير المسبب المتمثل في الإيرادات الحكومية على المتغير التابع المتمثل في الإنفاق الحكومي في المدى الطويل. وقد بلغت القوة التفسيرية حسب النموذج حوالي 98.87 (R-squared = 98.87).
الجدول رقم: 4-54: نتائج إختبار للعلاقة السببية في المدى الطويل بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي (طريقة (Yamamoto Toda &

المتغير التابع	الإيرادات الحكومية
المتغير المستقل	الإنفاق الحكومي
إحتمال السببية	0.5849

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

تبعاً لمخرجات الإختبار فإن إحتمال السببية يساوي 0.5849 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تأثير للمتغير المسبب المتمثل في الإنفاق الحكومي على المتغير التابع المتمثل في الإيرادات الحكومية في المدى الطويل، وبالتالي يمكن إطلاق الحكم الذي ينص على وجود علاقة سببية في إتجاه واحد من الإيرادات الحكومية إلى الإنفاق الحكومي، وهي نتيجة منطقية في حالة الإقتصاديات الريعية، أين تعتمد السياسة الانفاقية على العوائد المحققة والتي يُكوّن أكثر من 70% منها متاتي من إيرادات النفط (انظر التحليل بالنسبة للبلد محل الدراسة: الجزائر) بيد أن بنية النفقات لا تسمح ببعث التأثير الكافي في توليد الدخل، وبالتالي التأثير على الإيرادات الحكومية للدولة إلا بنسبة ضعيفة.

يمكن إعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة وتحديد

قيمة المعامل b لتحديد مدى تحقق شرط الإستدامة المالية، وبناء على نتائج التقدير، والتي تم قبولها حيث بلغت إحتمالية فيشر 0,000341 وهي أقل 0,05 كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج 64,02 %، كما اعتبر كل من الحد الثابت ومعامل الانفاق الحكومي دالين إحصائياً إذات بلغ احتماليتهما على التوالي 0.0001 و 0.0003 وهما أقل من 0,05 وقد أخذ النموذج الصيغة الموالية:

$$GR = 1679245.79148 + 0.341418114905 * GE$$

يلاحظ من خلال النموذج المتوصل إليه أن قيمة b محصورة بين 0 و 1 حيث بلغت قيمتها 0,43 وعليه فإنه لا يمكن الحكم على مدى استدامة العجز في الجزائر وفق منهجية كوزنتس حيث لا يتوفي شرط تكامل كل من الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية، إلا أنه وتبعاً لما أقره هايكو وراش فإنه يمكن الحكم على تحقق الإستدامة المالية الضعيفة أو الهشة تبعاً للمجال الذي إنحصرت فيه قيمة b أي بين 0 و 1.

1-1-3- إستدامة النمو الاقتصادي

هناك العديد من المداخل التي إعتدتها الأدبيات الإقتصادية لقياس مدى إستدامة النمو الاقتصادي، وتجاوزا لنسبية المفهوم وإختلاف أساليب القياس تبعا للخلفية الفكرية ومدى توفر البيانات الإحصائية الكافية، فإن هذه الدراسة سوف تعتمد على النموذج الموالي:

$$\ln CO_n = c + \alpha \ln CPE_n + \beta \ln growth_n + \varepsilon_t$$

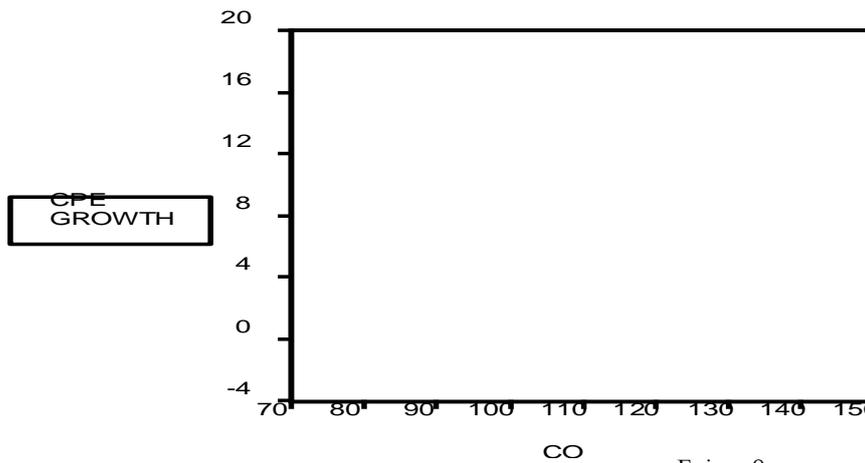
حيث:

CO_n : غاز ثاني أكسيد الكربون المبعث عبر الزمن*؛

CPE_n : تطور إستهلاك الطاقة الأولية عبر الزمن.

يمكن الإعتماد في هذا الصدد على منهجيه التكامل المشترك وإختبار السببية للبحث في مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج المقترح، ومدى وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، حيث يعتبر النمو الإقتصادي بمثابة متغير تابع، وإعتبر كل من إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وإستهلاك الطاقة الأولية بمثابة متغيرات مستقلة. كما تجدر الإشارة إلى أنه تم أخذ إجمالي إستهلاك الطاقة (إجمالي إستهلاك المشتقات) مقيمة بمليون طن مكافئ نفطي في السنة وذلك بالإعتماد على البيانات المتاحة ضمن الموقع: <http://oapecdbsys.opecorg.org> وتم اعتماد مؤشر إجمالي إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون تبعا للبيانات المحدثة ضمن الموقع: [http://www.sesric.org/oicstat-](http://www.sesric.org/oicstat-result.php)، وقد غطت البيانات الفترة 1991-2014 وهي أكبر من المدى الزمني للدراسة وذلك للضرورة الموضوعية حيث لا بد من دراسة فترة كافية لرصد التغيرات في الإستخدام لمصادر الطاقة والإنبعاث المترتب ومدى تأثير ذلك على النمو الإقتصادي. ويمكن توصيف حركة المتغيرات المدروسة من خلال إستعراض الشكل الموالي:

الشكل رقم: 4-23: علاقة تطور النمو الاقتصادي وإستخدام الطاقة وإنبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجزائر 1991-2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

* تقر الباحثة بأن اعتماد هذه الإحصائية فيه الكثير من الغموض المتعلق بعدم القدرة على التحديد الدقيق لكمية الغازات المبعثة والتركيز فقط على غاز ثاني أكسيد الكربون ن جهة و من جهة أخرى مدى ارتباط الانبعاث بالنشاط الاقتصادي المولد للنمو فعلا، حيث أنه في الاقتصاديات الريعية يرتبط النمو بالعديد من المتغيرات و لعل أهمها أسعار المواد الأولية (الطاقة) في السوق الدولية، كما أنه يتم إغفال العوائد - كذلك الأضرار- المتأتية من بيع كورونات الكربون ومدى تأثيرها على خلق مغالطات على مستوى النمو الاقتصادي المحقق و مدى استدامته عبر الزمن.

يتضح من خلال الشكل مدى إرتباط تطور النمو الإقتصادي بإستخدام الطاقة وكذلك تطور إنبعث ثاني أكسيد الكربون جراء إهلاك مصادر الطاقة، كما يمكن إستقراء الفجوة بين معدلات النمو الاقتصادي المحققة وكميات الطاقة المستهلكة، حيث أن الجزائر تعد بلدا ريعيا يعتمد بصورة سرمدية على عوائد تصدير الموارد الطاقوية في صورتها الخام مع توجيه جزء بسيط نحو الإستهلاك والإنتاج المحلي وذلك بسبب ضعف القاعدة الصناعية، وهو ما يدعو لنفي صفة الاستدامة عن النمو الاقتصادي في الجزائر عبر هذا المدخل من التحليل الذي يوري بارتفاع تكلفة الفرصة البديلة عبر مدخل انخفاض القدرة الإستيعابية للإقتصاد الجزائري.

أولا : إختبار جذر الوحدة ومدى سكون السلاسل الزمنية محل الدراسة

يمكن توضيح نتائج إختبار جذر الوحدة من خلال معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-55 : إختبار جذر الوحدة للسلسلتين: إنبعث غاز ثاني أكسيد الكربون والإستخدام الإجمالي للطاقة

		المستوى						
		الفرق الأول			المستوى			
		%10	%5	%1	%10	%5	%1	
CO	بالقاطع	-2.642242	-3.004861	-3.769597	2.642242-	3.00486-	3.769597-	Intercept
		t-Statistic = -7.236485			t-Statistic= 0.818621			
		Prob= 0.0000			Prob*= 0.9920			
CPE	قاطع ومتجه	-3.254671	-3.632896	-4.440739	3.254671-	3.6328-	4.440739-	Trned and Intercept
		t-Statistic = -7.485890			t-Statistic = -0.674513			
		Prob*= 0.0000			Prob*= -2.642242			
CPE	دون قاطع ودون متجه	1.608175-	1.957204-	2.674290-	1.608175-	1.95720-	2.674290-	Intercept
		t-Statistic=-6.157231			t-Statistic= 2.540894			
		Prob*= 0.0000			Prob*= 0.9957			
CPE	بالقاطع	2.642242-	3.004861-	3.769597-	2.638752-	2.9980-	3.752946-	Intercept
		t-Statistic = -4.782115			t-Statistic= 0.479340			
		Prob*= 0.0010			Prob*= 0.9820			
CPE	قاطع ومتجه	-3.268973	-3.658446	-4.498307	3.248592-	3.62203-	4.416345-	Trned and Intercept
		t-Statistic = -4.629608			t-Statistic= 1.820869-			
		Prob*= 0.0077			Prob= 0.6614			
CPE	دون قاطع ودون متجه	1.608175-	1.957204-	2.674290-	1.608495-	1.95640-	2.669359-	Intercept
		t-Statistic = 3.973790-			t-Statistic= 2.233376			
		Prob*= 0.0004			Prob*= 0.9917			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

إن معطيات الجدول المتعلقة بدراسة مدى إستقرار السلاسل الزمنية عند المستوى من خلال إختبار جذر الوحدة ADF بينت وجود جذر الوحدة، حيث أن كل القيم المحسوبة ADF_c أقل من القيم الجدولية الحرجة ADF_T عند مستوى

معنوية 1%، 5%، 10% (قبول فرضية العدم) وهو ما يفيد بوجود جذور وحدوية ومنه عدم إستقرار السلسلة الزمنية لكل من إنبعاث ثاني أكسيد الكربون الإجمالي للطاقة عند المستوى، وبعد تطبيق الفروق الأولى أصبحت كل القيم المحسوبة ADF_c أكبر من القيم الجدولية الحرجة ADF_T وإعتبار الفرق الأول للمتغيرات المدروسة هي سلاسل زمنية مستقرة، أي قبول الفرضية البديلة.

إنطلاقاً من تطبيق إختبار جذر الوحدة Unit Root Test، فإنه يمكن إعتبار كل من إنبعاث ثاني أكسيد الكربون، الإستهلاك الإجمالي للطاقة بالإضافة إلى متغير النمو الإقتصادي متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ وعليه يمكن إجراء إختبار التكامل المشترك (المتزامن).

ثانياً: إختبار التكامل المشترك بطريقة وفق منهجية جوهانسن

سيتم تقدير نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بإعتماد فترة إبطاء مثلى مقدرة بفترة واحدة ويمكن قراءة

ذلك تبعاً لأهم معيارين، وهما: AIC: Akaike ومعيار SC: Schwarz تبعاً لما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم : 4-56: نتائج إختبار التأخيرات المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-165.6140	NA	1891.384	16.05848	16.20770	16.09086
1	-127.4488	61.79125*	119.2642*	13.28084*	13.87771*	13.41038*
2	-123.3805	5.424472	203.6359	13.75052	14.79505	13.97721
3	-118.7757	4.824095	367.4597	14.16911	15.66129	14.49295

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

بناء على نتائج الجدول رقم: 4-56 فإن النموذج يتحدد وفق مدة تأخير واحدة، و بعد إجراء إختبار التكامل

المشترك من خلال طريقة جوهانسن كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم : 4-57: إختبار التكامل المشترك وفق منهجية جوهانسن

القيمة الذاتية لإختبار القيمة الذاتية 5% Critical Value	القيمة الذاتية العظمى Max-Eigen Statistic	القيمة الحرجة لإختبار الأثر 5% Critical Value	احصائية الأثر Trace Statistic	القيمة الذاتية Eigenvalue	فرضية العدم
21.13162	12.00459	29.79707	17.98760	0.420543	r=0
14.26460	3.769212	15.49471	5.983005	0.157455	r=1
3.841466	2.213793	3.841466	2.213793	0.095730	r=2

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

يتضح من خلال نتائج إختبار الأثر قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة تكامل مشترك

(أي: $r=0$) وذلك لأن قيمة λ_{trace} عند هذه الفرضية تساوي 17.98760 وهي أقل من القيمة الحرجة للإختبار والتي

تساوي 29.79707 عند مستوى معنوية 5%، كما تم التوصل إلى نفس النتائج من خلال إختبار القيمة العظمى الذاتية

حيث تم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك (أي: $r=0$) وذلك لأن احصائية القيمة

الذاتية العظمى λ_{max} عند هذه الفرضية تساوي 12.00459 وهي أقل من القيمة الحرجة للإختبار والتي تساوي

21.13162 عند مستوى 5 %، عليه، فإن إختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى يشيران إلى عدم وجود شعاع للتكامل المشترك (Cointégration) بين متغيرات النموذج.

ثالثا: إختبار السببية ل غرانجر

إنطلاقا من النتائج السابقة والتي تقرر بعدم وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل على مدى الفترة 1991 - 2014 بين إنبعاث ثاني أكسيد الكربون والإستهلاك الإجمالي للطاقة والنمو الاقتصادي في الجزائر، إلا أن هذا لا يعني إنكار العلاقة الإرتباطية بين متغيرات النموذج المقترح للدراسة، بيد أنها علاقة ضعيفة - يمكن تفسيرها من الناحية الإقتصادية بخصوصية الإقتصاديات الريفية وطبيعة النمو الإقتصادي المحقق فيها وكذلك تُفسر من الناحية التقنية بعدم واقعية البيانات وعدم مصداقيتها ويلمس ذلك من خلال تضاربها بين مختلف المصادر التي تم الإطلاع عليها، أما من المشاكل المرتبطة بالتقدير القياسي - وبالتالي تم الإستعانة بإختبار سببية غرانجر، إذ يتيح إختبار السببية ل غرانجر تحديد التأثير من خلال العلاقات السببية، وقد كانت نتائج الإختبار لتحديد إتجاه العلاقة بين متغير إنبعاث ثاني أكسيد الكربون والنمو الاقتصادي المحقق، وكذلك بين متغير إنبعاث ثاني أكسيد الكربون والإستهلاك الإجمالي للطاقة على النحو التالي:

الجدول رقم: 4-58: نتائج إختبار السببية لجرانجر

احتمالية فيشر	إحصائية فيشر	فرضية العدم
0.0381	5.11066	النمو الاقتصادي لا يسبب انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون تبعا لإختبار السببية لجرانجر
0.1370	2.45140	غاز ثاني أكسيد الكربون لا يسبب النمو الاقتصادي تبعا لإختبار السببية لجرانجر

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

تظهر نتائج إختبار السببية ل غرانجر أنه توجد سببية أحادية الإتجاه بين النمو الإقتصادي وإنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، حيث أن احتمال فيشر المحسوب والذي يساوي 0.0381 أقل من 0,05 وعليه رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن النمو الإقتصادي يسبب إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، كما تبين نتائج الجدول أن احتمالية فيشر تساوي 0.1370 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول الفرضية العدم التي تنص على أن إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون لا يسبب النمو الإقتصادي تبعا لإختبار غرانجر.

كما تم التوصل من خلال إختبار السببية في الأجل الطويل من خلال طريقة (Toda & Yamamoto 1995) إلى أن هناك علاقة تأثير للمتغير المستقل (النمو الإقتصادي) على المتغير التابع (إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون) في المدى الطويل، ويمكن إستعراض نتائج الإختبار من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-59: نتائج إختبار للعلاقة السببية في المدى الطويل بين النمو الإقتصادي وغاز ثاني أكسيد الكربون
(طريقة Yamamoto Toda &)

المتغير التابع	إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون
المتغير المستقل	النمو الإقتصادي
إحتمال السببية	0.0238

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

تبعاً لمخرجات الإختبار فإن إحتمال السببية يساوي 0.0238 وهو أقل 0,05 وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على تأثير المتغير المسبب المتمثل في النمو الإقتصادي على المتغير التابع المتمثل في إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في المدى الطويل، بيد أن علاقة التأثير ضعيفة ويستشف ذلك من خلال التوزيع القطاعي لإهلاك مصادر الطاقة وإنبعاث غاز ثاني أكسيد.

الجدول رقم: 4-60: نتائج إختبار للعلاقة السببية في المدى الطويل بين إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والنمو الإقتصادي (طريقة Yamamoto Toda &)

المتغير التابع	النمو الإقتصادي
المتغير المستقل	إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون
إحتمال السببية	0.1174

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

تبعاً لمخرجات الإختبار فإن إحتمال السببية يساوي 0.1174 وهو أكبر من 0,05 وبالتالي قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تأثير للمتغير المسبب المتمثل في إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون على المتغير التابع المتمثل في النمو الإقتصادي في المدى الطويل.

بالتالي يمكن إطلاق الحكم الذي ينص على وجود علاقة سببية في إتجاه واحد من النمو الإقتصادي إلى إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.

كذلك يمكن تطبيق إختبار السببية بين الاستهلاك الإجمالي للطاقة وإنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بالإعتماد على طريقة (Yamamoto Toda &) حيث يتم إستعراض النتائج من خلال ما يلي:

الجدول رقم: 4-61: نتائج إختبار للعلاقة السببية في المدى الطويل بين إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والإستخدام الإجمالي (طريقة Yamamoto Toda &)

المتغير التابع	انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون
المتغير المستقل	الإستخدام الإجمالي للطاقة
إحتمال السببية	0.0004

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

تبعاً لمخرجات الإختبار فإن إحتمال السببية يساوي 0.0004 وهو أقل 0.05 وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على تأثير المتغير المسبب المتمثل في الإستخدام الإجمالي للطاقة على المتغير التابع المتمثل في إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في المدى الطويل.

الجدول رقم: 4-62: نتائج إختبار للعلاقة السببية في المدى الطويل بين إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والإستخدام الإجمالي (طريقة Yamamoto Toda &)

المتغير التابع	الإستخدام الإجمالي للطاقة
المتغير المستقل	إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون
إحتمال السببية	0.5061

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

تبعاً لمخرجات الإختبار فإن إحتمال السببية يساوي 0.5061 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي قبول الفرضية الصفريّة التي تنص على عدم وجود تأثير للمتغير المسبب المتمثل في إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون على المتغير التابع المتمثل في الإستخدام الإجمالي للطاقة في المدى الطويل، بالتالي يمكن إطلاق الحكم الذي ينص على وجود علاقة سببية في إتجاه واحد من إستخدام الطاقة إلى إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون. وقد بلغ معامل التحديد 87,75 % أي أن أكثر من 87 % من التغيرات في المتغير التابع المتمثل في إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون مفسرة بواسطة المتغير المستقل المتمثل في الإستخدام الإجمالي للطاقة، وهو ما يمكن تفسيره بعدم تطبيق الجزائر لسياسات بيئية أو على الأقل إدراج المتغيرات البيئية ضمن السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية بما يحقق كفاءة الاستخدام ويكفل تخفيض إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون المسبب للتدهور البيئي.

1 2 - المؤشرات المتعلقة بالإستدامة البيئية

ضمن سياق تحول الجزائر نحو إرساء نموذج التنمية المستدامة، فإن الإستدامة البيئية (تحقيق البعد البيئي) والإستدامة الإجتماعية، إلى جانب الإستدامة الإقتصادية، كأحد المتطلبات الأساسية، وبالتالي فإن السياسات الإقتصادية المصممة، يناط بها أن تحقق آمال العنصر البشري من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه لا بد من الاستجابة للحدود البيئية وما يقتضيه التوازن الأيكولوجي. وتعتبر المؤشرات البيئية التي تنصب على مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على الموارد الطبيعية المتاحة والبيئية في ظل السياسات الإقتصادية المعتمدة، من أهم المؤشرات التي يمكن إعتدائها لتقييم التقدم المحرز نحو إرساء التنمية المستدامة عبر ما تم تصميمه سياسات إقتصادية، وسيتم ذلك بالإسقاط على الإقتصاد الجزائري على مدى الفترة 2000 - 2014 تبعاً لما يُتوفر من معطيات.

1-2-1- تشخيص الوضع البيئي وتحليل سيناريو تصميم السياسة البيئية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014 البرامج التنموية التي إعتدتها الجزائر أهملت بصورة شبه كلية الجانب البيئي، حيث ان نموذجها التنموي يقوم على تكثيف استغلال الموارد الطبيعية في مجال المحروقات، الصيد البحري، المناجم، الفلاحة ... وذلك بغية تحسين المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية بالإستناد إلى الطبيعة الريعية لاقتصادها، فاعتماد الجزائر على سياسة إقتصادية قائمة على

إطلاق برامج تنموية بناء على الفوائض المحققة من الإيرادات النفطية يعتبر بمثابة الحجة الأساسية لغياب الاعتبارات البيئية عن نموذج التنمية القائم، وهو ما يشكل تناقضا بينا ازاء تحقيق الإستدامة، إن هذا الطرح يقودنا إلى مناقشة واسعة حول وضعية البيئة في الجزائر وأهم الإجراءات المعتمدة لإدماج هذا البعد البيئي ضمن عملية صياغة السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية. و يمكن فيما يلي مناقشة محاور أساسية لتحليل إرث الأزمة البيئية في الجزائر* .

أ - النمو الديمغرافي وخريطة التوزيع السكاني في الجزائر: أزمة الضغط على المنظومة البيئية: إن تطور معدل النمو السكاني في الجزائر والذي يتوقع أن يبلغ 54 مليون نسمة في سنة 2030، وفي ظل إحتلال خريطة التوزيع السكاني ذلك أن ثلثي السكان في الجزائر يتركزون في المنطقة الشمالية التي لا تتجاوز 4 % من مجموع الأراضي بسبب حركة الهجرة نحو مناطق الجذب، حيث أن حركة التمدن تشهد تسارعا غير مسبوق إذ إنتقل معدل التمدن من 31% سنة 1966 إلى 60 % في سنة 2000 وتطور معدل نمو سكان الحضر بحوالي 2,8% بين سنتي 2013 و 2014 (راجع بصورة أساسية لإحتلال توزيع الإستثمارات من قبل الدولة والتي تستهدف من خلالها المناطق الحضرية الكبرى وكذلك بسبب الغياب الكلي لسياسة التنمية الريفية والإغتراب عن المفهوم الحقيقي للمشاركة الفعلية في إرساء التنمية للمجتمع المدني جراء سيادة ثقافة الربح وانتشار الفساد) يشكل ضغطا على الموارد الطبيعية، والنظم البيئية والخدمات، كما أن النزوح الريفي نتيجة الأوضاع الأمنية خلال فترة الثمانينات والتسعينات في الجزائر وكذلك بسبب النتائج السلبية لتطبيق السياسات الإقتصادية التي أوصت بها مؤسسات بريتون وودز، والتي خلفت أوضاع إجتماعية هشة على مستوى التشغيل وتراجع القدرة الشرائية وتراجع الوضع الصحي واتساع دائرة الفقر والفئات المحرومة ... شكلت أسباب إضافية للضغط على المنظومة البيئية.

ب - خريطة توزيع الإستثمارات وأثرها على المنظومة البيئية (سيادة نموذج تصنيع غير مستدام بيئيا) : مختلف المخططات التي إعتدتها الجزائر منذ فترة الستينات، لم تنقذ بالأولويات البيئية وذلك على الرغم من إستجابة الجزائر للإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة المنعقد بستوكهولم 1972، حيث تم إنشاء أول جهاز مركزي للبيئة والمتمثل في اللجنة الوطنية للبيئة (المرسوم رقم 74-156 مؤرخ في 12 يوليو 1974). والجدير بالإشارة إليه في هذا المقام هو أن الإطار القانوني والمؤسسي الذي يتضمن حماية البيئة لم يشهد تطورا قادر على التأسيس لرؤية إستراتيجية طويلة المدى لإدماج البعد البيئي ضمن السياسات المصممة لإرساء نموذج التنمية المستهدف، بالتالي فإن عدم إستقرار الإدارة البيئية المركزية أدى إلى خلق مسار مشوه ومضطرب في مجال حماية البيئة، وعلى الرغم من إستحداث وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، إلا أن حساسية موضوع حماية البيئة وارتباطها بمختلف القطاعات والأنشطة الإقتصادية، وهو ما يطرح مشاكل عالقة لا بد من معالجتها، ولعل أهمها: مشكلة التنسيق والإتصال، وكذلك عدم تمتع وزارة البيئة وتهمية الإقليم بسلطة الإشراف والرقابة، غياب الشفافية عن تسيير الأغلفة المالية والمخصصات المرصودة لحماية البيئة ... مما يؤثر على الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة، خاصة في ظل تراجع الوعي البيئي وتوجهات الإرادة السياسية لتحقيق الأهداف الإجتماعية كأولوية يمكن أن تتجاوز قيود

* تركز الباحثة على أهم المحاور التي تؤثر على المنظومة البيئية في الجزائر، مع الاحتفاظ بعدم تجانسها على مستوى مختلف الاقتصاديات الريفية.

التوازن الإيكولوجي. ومن ارث مخططات التنمية للستينات والسبعينات النسيج الصناعي المكون من قرابة 253 مصنع ومركب صناعي ضمن المنطقة الشمال ضمن السواحل والسهول الداخلية، إرتفاع نسب التلوث، وأمام تراجع جهود استيعابها فإنها تشكل تهديدا حقيقيا للمنظومة البيئية¹.

بالإضافة إلى عناصر أخرى تسببت في توسع الأزمة البيئية في الجزائر، ومن أهمها، سياسة الدعم، حيث إعتمدت الجزائر على سياسة أسعار تم من خلالها إلى دعم أسعار المنتجات واسعة الإستهلاك (المياه، الكهرباء الطاقة الأسمدة...) وذلك لتحقيق هدفين أساسين، وهما: أولا تحقيق التوازن الإقتصادي، وتجنب تفشي الفقر واتساع دائرته وثانيا تعزيز التنمية الصناعية والزراعية. إلا أن الهدف الأول لم يتحقق الا جزئيا، حيث أن الطبقات الإقتصادية ذات الدخل الأعلى كانت الأكثر إستفادة من مكاسب الدعم مقارنة بالفئات الهشة، أما بالنسبة للهدف الثاني، فقد أدى إلى مزيد من الإختلال في هيكل الإنتاج الصناعي والزراعي، كما أن السياسة السعرية غير ملائمة، ذلك أنها لا تسمح بترشيد إستهلاك الموارد المدعمة، كالمياه... وتقليص إستهلاك الطاقة، والإنبعاثات للغلاف الجوي (بلغ إنبعاث ثاني أكسيد الكربون سنة 2011 حوالي 121,8 مليون طن متري، أما تلوث الهواء المحيط للفرد المرجح بالميكروغرام متر مكعب فقد بلغ سنة 2013 حوالي 19 ميكروغرام متر مكعب تبعا لإحصائيات تقرير مؤشرات التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي سنة 2016) وتلوث المياه الجوفية المرتبطة بإستخدام الأسمدة². فضلا عن ضعف الإطار القانوني والمؤسسي الداعم لحماية البيئة.

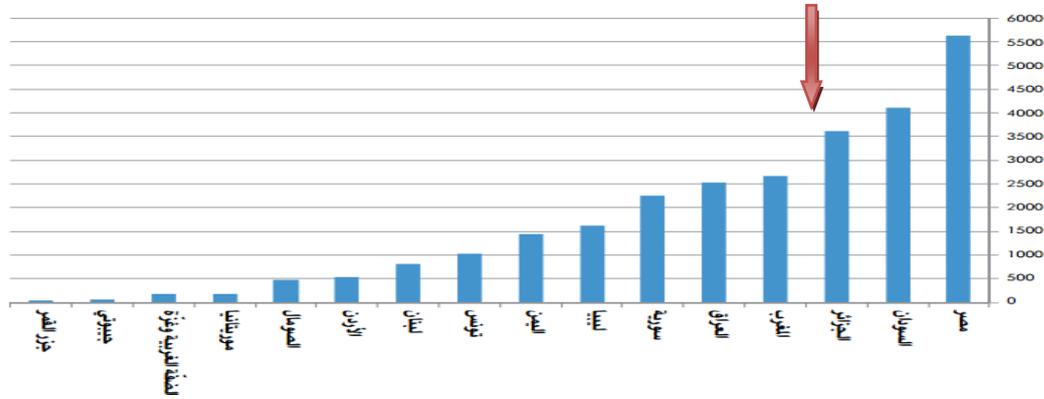
تحتكليف الضغط على المنظومة البيئية : يخلف التدهور البيئي في الجزائر آثار سلبية مباشرة ليس فقط على النشاط الإقتصادي وكفاءة إستخدام الموارد والقدرة التنافسية للإقتصاد، ولكن أيضا نوعية الحياة للسكان، ومستوى الصحة العامة، مدى إستدامة رأس المال الطبيعي والتنوع البيولوجي وتؤثر في الإنتاجية الزراعية وجودة النظم الإيكولوجية (مع عواقب على الموارد السمكية وإمكانات السياحة...).

وفي إطار متابعة الوضع البيئي في الجزائر، من أجل الحفاظ على جودة بيئية مقبولة، فقد تم إعطاء صورة حول التكاليف البيئية، وذلك من خلال تقييم ومقارنة تكاليف التدهور البيئي (CDD) coùts des dommages وتكاليف التخفيف من هذا التدهور (CDR) coùts de remplacement، فلجزائر من بين أهم الدول العربية التي تتحمل تكاليف عالية جراء التدهور البيئي (انظر الشكل رقم : 4- 24) حيث بلغت تكلفة الأضرار الناتجة عن تدهور البيئة فيها سنة 1998 ما نسبته 5,82% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (بإستثناء 0,21% من الناتج المحلي الإجمالي المتعلقة بفقد التنوع الحيوي في البيئة العالمية، والتي تم إدماجها في احتساب النسبة الإجمالية لتكاليف التدهور البيئي في الجزائر) و 7% مع أخذ بعين الإعتبار التأثير على البيئة العالمية حيث تقدر الخسائر المرتبطة بالبيئة العالمية والمتعلقة بإطلاق الغازات الدفينة المسببة للتغير المناخي بحوالي 1,20% من الناتج المحلي الإجمالي.

¹ - المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، وزارة البيئة وتحيية الإقليم، الجزائر، 2001، ص-ص: 26 - 27.

² - Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, plan **national d'actions pour l'environnement et le développement durable (PNAE-DD)**, Janvier 2002, P : 32

الشكل رقم: 4-24: التكاليف السنوية التقديرية للتدهور البيئي في ثلاث فئات بيئية لسنة 2008 (ملايين الدولارات)



Source : Bjorn Larsen , **Cost assessment of environmental degradation in the Middle East and North Africa region – selected issues** - selected issues, the Economic Research Forum, Cairo- Egypt, 20 November 2010

حيث بلغت سنة 2008 تكلفة التلوث الصحي، وتكلفة المياه والصرف الصحي وتكلفة تآكل التربة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، على الترتيب حوالي 0,97%، و0,37%، و0,37%، ويتضح جلياً من الشكل المقترح التكاليف المرتفعة التي تتكبدها الإقتصاديات جراء الأضرار البيئية، والتي سوف تتخذ منحى تصاعدي تفضلي عبر الزمن إذا مست هذه الأضرار أصول بيئية غير متجددة، أو تجاوز الضرر قدرتها على التجدد وهو ما ينعكس سلباً على الجانب الإقتصادي والإجتماعي، مما يستدعي إتخاذ إستراتيجية لحماية البيئة وإعادة توجيه نموذج النمو المعتمد ضمن حدود ضوابط متطلبات التنمية المستدامة، وتدارك الوضع البيئي من خلال اعتماد الإجراءات والتدابير الملائمة للفئات البيئية ذات الأولوية والأكثر تضرراً. ويمكن التفصيل في التكاليف المقدرة للأضرار البيئية الناتجة بسبب عدم اعتماد الإعتبارات البيئية، من خلال إستعراض وتحليل الفئات الرئيسية المعتمدة ضمن البرنامج الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة.

- محور الصحة العامة ونوعية الحياة: ويتضمن هذا المحور دراسة الأضرار البيئية لمجموعة واسعة من المتغيرات

الجدول رقم: 4-63: تأثير التدهور البيئي على الصحة ونوعية الحياة

المجال	الناتج المحلي الخام %
المياه (الإصابة بالأمراض تدهور نوعية الموارد) (morbidity, degradation de la qualité de la ressource)	0,69
الهواء (الإصابة بالأمراض و الوفيات) Air (morbidity, mortalité)	0,94
التربة، الغابات، التنوع البيولوجي (الفقر) Sols, Forêt, Biodiversité (pauvreté)	0,15
النفايات (الأمن والسلامة، التلوث) Déchets (salubrité, pollution)	0,19
الساحل (الحادث الكيميائي) Littoral (accidents chimiques)	0,01
المجموع	1,98

Source : Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, plan national d'actions pour l'environnement et le développement durable (PNAE-DD), Janvier 2002, P : 62 .

- رأس المال الطبيعي: ويشمل ذلك أثر تدهور البيئة على رأس المال الطبيعي، أي: الماء والهواء والتربة والغابات والتنوع البيولوجي، وتقدر تكلفة الضرر في هذا الصدد في 1,84 % من الناتج المحلي الإجمالي. ويُرَد تخصيص التكاليف عن طريق القطاع البيئي في الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-64: أثر تدهور البيئة على رأس المال الطبيعي

الناتج المحلي الخام %	المجال
0,62	المياه (الخسائر في الشبكات)
Eau :pertes dans le réseau.	
0,01	الهواء (الخسائر الزراعية)
Air :pertes agricoles.	
0,21	التربة، الغابات، التنوع البيولوجي: خسائر المحاصيل، ازالة الغابات، الزحف العمراني، خسائر التنوع البيولوجي)
Sols, Forêts, Biodiversité : pertes agricoles, déforestation, empiétement urbain, pertes en biodiversité.	
1,84	المجموع

Source : Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, plan national d'actions pour l'environnement et le développement durable (PNAE-DD), Op-Cit, P : 64 .

- الخسائر الاقتصادية (التأثير على التنافسية وكفاءة النشاط الاقتصادي) : تتكون الخسائر الاقتصادية من النفايات الناتجة عن عدم كفاءة الإدارة البيئة والطاقة والمواد الخام. كما يحدث فقدان الأسواق (السياحة) وتنافسية المنتج الوطني (الأسواق الخارجية) نتيجة لتدهور البيئة. وقدرت هذه الخسائر الاقتصادية في 2% من الناتج المحلي الإجمالي والمشار إليها ضمن القطاع البيئي، وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-65: الخسائر الاقتصادية المتعلقة بالتدهور البيئي

الناتج المحلي الخام %	المجال
0,18	المياه (الخدمات السيئة للسكان)
Eau :habitants mal desservis.	
0,13	النفايات (خسائر فقد قدرة إعادة التدوير)
Déchets :potentiel de recyclage perdu.	
0,59	الساحل والتراث الأثري (خسائر الدخل السياحي)
Littoral et patrimoine archéologique :revenu touristique perdu	
1,10	الطاقة والمواد والقدرة التنافسية : ضعف إدارة الموارد، وفقدان تنافسية العلامة التجارية (صورة المنتج)
Énergie, matière, compétitivité :gestion des ressources inefficace, perte d'image de marque.	
2,00	المجموع

Source : Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, plan national d'actions pour l'environnement et le développement durable (PNAE-DD), Op-Cit, P : 64 .

وفي إطار تدارك الخسائر التفاضلية للتدهور البيئي عبر إدارة أفضل للبيئة، فقد قدرت تكاليف الإستبدال المتعلقة بالإستثمارات المطلوبة للحفاظ (إستعادة) على بيئة ذات جودة مقبولة لدى المجتمع، حيث قدرت لسنة 1998 بحوالي 2,8 % من الناتج المحلي الإجمالي، موزعة على الأصناف الإقتصادية على النحو الموالي: بالنسبة للصحة نوعية الحياة 0,84% ورأس المال الطبيعي 1,11 % و 0,81 % بالنسبة للخسائر الإقتصادية، أما توزيعها تبعا للقطاع البيئي فيمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-66: تكاليف الإستبدال حسب القطاع البيئي

القطاعات البيئية	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%
المياه	0,7
الهواء	0,23
التربة، الغابات، التنوع الحيوي	0,94
النفائات	0,26
الساحل والتراث الأثري	0,54
الطاقة والمواد والقدرة التنافسية	0,09
المجموع	2,76

Source : Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, plan national d'actions pour l'environnement et le développement durable (PNAE-DD), Op-Cit , P :68 .

ولتقييم الفعالية النسبية للإستثمارات المعتمدة لتحسين جودة الوضع البيئي، يتم احتساب تكلفة الإستبدال نسبة إلى تكلفة الأضرار البيئية (CDR/CDD)، بغية تحديد أولويات التدخل ضمن الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة.

جدول رقم: 4-67: الإنفاق على حماية البيئة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

المجال	الفترة 1989 - 1980	الفترة 1990 - 2000
	% الناتج المحلي الإجمالي السنوي	% الناتج المحلي الإجمالي السنوي
الصرف الصحي و معالجة المياه	0,58	0,34
اصلاح التربة، الغابات السهوب	0,37	0,14
تجهيزات لتقليص التلوث (الصناعة، الطاقة)	0,04	0,15
النفائات	0,06	0,08
الصحة	0,05	0,05
تهنية مؤسسات	0,08	0,08
المجموع	1,18	0,84

Source : Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, plan national d'actions pour l'environnement et le développement durable (PNAE-DD), Op-Cit , P :34 .

بالإستناد إلى تشخيص الوضع البيئي في الجزائر، فإنها تواجه العديد من المشاكل المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية ومكافحة التلوث، خاصة في ظل تهميش الإعتبارات البيئية لفترة طويلة من الزمن، إلا أن تحولا كبيرا مس هذا الجانب خلال السنوات الأخيرة، حيث إعتبر التقرير الوطني حول الدولة ومستقبل البيئة (2000) بمثابة الأساس لوضع خطة

عمل وطنية للبيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD*) خاصة بعد تجسيده لوضع مثير للقلق فيما يتعلق بالوضع البيئي في الجزائر، فيما يخص التدهور المستمر للأراضي، وشحة المصادر المائية وإنخفاض جودة تسيير هذا المورد الإستراتيجي التوسع الحضري غير العقلاني نحو المناطق الساحلية، وتفاقم حدة التلوث الصناعي والحضري مما خلق مشاكل في الصحة العامة... في إطار من تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني. فإن هذا التوجه تعزز من خلال¹:

- منذ قمة جوهانسبرغ في عام 2002، والجزائر تكثيف أنشطتها في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، وإعطاء الصدارة للجوانب الإجتماعية والبيئية في خياراتها، حيث عملت على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للبيئة وخطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD) التي تضمنت ما يلي:

- حددت خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD) البرامج البيئية المختلفة في البلاد لمدة 2001-2010؛

- إشراك جميع الوزارات والمصالح اللامركزية والسلطات المحلية والمجتمع المدني، التي يتمثل دورها في أن تكون قوة لتقديم مقترحات المشاريع؛

- تهدف إلى دمج الإستدامة البيئية في استراتيجية التنمية في البلاد (الحث على النمو المستدام والحد من الفقر)؛
- إستحداث سياسات عامة فعالة لمعالجة العوامل الخارجية البيئية للأنشطة ذات الصلة بالنمو بدأت أكثر من قبل القطاع الخاص.

هذه الإستراتيجية، تتضمن تحقيق أهداف رئيسية هي: تحسين الصحة ونوعية الحياة؛ حفظ وتحسين إنتاجية رأس المال الطبيعي، والحد من الخسائر الإقتصادية وتحسين القدرة التنافسية، وأخيرا، حماية البيئة الإقليمية والعالمية، والتي يمكن تحقيقها من خلال:

- تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي، وبناء القدرات المؤسسية وإدخال الأدوات الإقتصادية والمالية؛
- تعبئة إستثمارات كبيرة، من خلال بدء التشغيل لأول المشاريع على البيئة، لوقف التدهور البيئية وحتى عكس بعض الإتجاهات السلبية الملحوظة. تحقيقا لهذه الغاية، يتم تنفيذ العديد من الإجراءات لصالح التنمية المستدامة على المستوى التشريعي والتنظيمي؛

- يتم اعتماد في سياق السياسة البيئية، الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث (**FEDEP) الذي يتم تمويله أساسا عن طريق فرض ضرائب بيئية جديدة تقوم على مبدأ الملوث يدفع. ويتدخل FEDEP لمساعدة الشركات الصناعية لخفض أو القضاء على التلوث، وتمويل دراسات من قبل مكاتب الدراسات المحلية والأجنبية، وتشجيع المشاريع الإستثمارية لدمج التكنولوجيات النظيفة. وقد تم الإستعانة بأدوات مالية أخرى بما في ذلك الصندوق الوطني لحماية السواحل والمناطق الساحلية، وصندوق مكافحة التصحر ...

* Plan National d'Actions pour l'Environnement et le Développement Durable

¹ -Alexandre GOUDINEAU, Revue par : Louisa AÏNOUZ, **L'eau et l'environnement en Algérie**, Mission Économique – Ubifrance d'Alger, Version N° 3 du 14 juillet 2010.

** Le Fonds National de l'Environnement et de Dépollution

لأن القطاع البيئي أصبح من بين أولويات الدولة فقد تم في عام 2000 إستحداث وزارة مخصصة لهذا القطاع وهي وزارة البيئة وتهيئة الإقليم MATE، وهي مسؤولة عن دمج الإهتمامات والإعتبرات البيئية في التنمية الإجتماعية والإقتصادية. ومهامها الرئيسية تتمثل في: الوقاية من التلوث والتدهور البيئي، وحماية التنوع البيولوجي والمناطق الطبيعية وتنظيم ومراقبة والتعليم البيئي والعمل الدولي. ولها العديد من المنظمات الفرعية، أهمها:

- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ONEDD

l'Observatoire National de l'Environnement et du Développement Durable

- المعهد الوطني للتدريب البيئية CNFE

le Conservatoire National pour les Formations à l'Environnement

- الوكالة الوطنية للنفايات AND

l'Agence Nationale des Déchets

- المركز الوطني للتكنولوجيات الإنتاج النظيف CNTPP

le Centre National des Technologies de Production plus Propres

وأكاديمية تدريب على المهن البيئية، كلية المهن المياه، الوكالة الوطنية للتنمية الحضرية (ANURB). بالإضافة إلى هذه المؤسسات، تستند MATE في كل ولاية على مديرية مركزية مسؤولة عن تصميم وتنفيذ برنامج حماية البيئة. كما تعمل MATE بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية، والصرف الصحي، ووزارة الطاقة والمناجم للحصول على الطاقة القابلة للتجدد وتحلية مياه البحر.

وقد سنت العديد من القوانين (الجيل الثاني) من أجل للتنمية المستدامة: في إطار توجيهها نحو التحول لنموذج التنمية المستدامة الذي عرفه المشرع الجزائري على أنه: " نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة"¹ فقد عمدت إلى بعث الإطار القانوني الذي يكفل حماية البيئة، وفي هذا الصدد يمكن عرض أهم القوانين التي تبنتها الجزائر.

في جويلية 2003 تم المصادقة على القانون الخاص بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي يعكس محتواه المبادئ التي تم سنها ضمن مؤتمر ريوديجانيرو² (القانون رقم 10-03 من 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار

التنمية المستدامة)؛ و بعث جملة واسعة من القوانين المتعلقة بحماية البيئة، لعل أهمها:

- القانون رقم 19-01 من 2001/12/12 على إدارة ومراقبة والتخلص من النفايات؛

- القانون رقم 09-04 من 2004/08/14 على تشجيع استخدام الطاقة المتجددة في سياق التنمية المستدامة؛

- القانون رقم 02-02 من 2002/05/02 بشأن حماية وتعزيز الساحل؛

- القانون رقم 03-04 من 2004/06/23 بشأن حماية المناطق الجبلية في سياق التنمية المستدامة؛

- القانون رقم 01-20 من 2001/12/12 بشأن تنظيم والتنمية المستدامة للأقاليم؛

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 11، 18 ذو الحجة عام 1423 الموافق 19 فبراير 2003، ص: 5 .

http://www.joradp.dz/JO2000/2003/011/A_pag.htm

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 03 - 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، 20 يوليو 2003.

- القانون رقم 05-12 من 04/08/2005 المتعلق بالمياه.
- القانون رقم 02-08 من 08/5/2002 بشأن شروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها؛
- القانون رقم 04-20 من 24/12/2004 على الوقاية وإدارة المخاطر في سياق التنمية المستدامة؛
- القانون رقم 06/06 من 20/02/2006 القانون التوجيهي للمدن؛
- القانون رقم 07-06 من 13/05/2007 على إدارة وحماية وتطوير المساحات الخضراء؛
- القانون رقم 11-02 من 17/02/2011 بشأن المناطق المحمية في إطار التنمية المستدامة؛
- القانون رقم 08-16 من 03/08/2008، والمتعلق بالارشاد الزراعي؛
- القانون رقم 08-05 من 23/02/2008 المعدل والمكمل للقانون رقم 98-11 المتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتنمية والتكنولوجية؛
- القانون رقم 99-09 بتاريخ 28 يوليو 1999 بشأن التحكم في الطاقة و ترشيدها؛
- القانون رقم 90-29 المؤرخ 1 كانون الأول 1990 بشأن التخطيط والتنمية (التهيئة والتمدن)؛
- القانون رقم 85-05 من 02/16/85، كما تم تعديله وتتميمه، لحماية وتعزيز الصحة؛
- القانون رقم 87-17 من 01/08/87 المتعلق بالصحة النباتية؛
- القانون رقم 08-16 الصادر في 3 آب 2008 بشأن التوجيه الزراعي؛
- القانون رقم 09-03 من 25/02/09 المتعلق بحماية المستهلك ومنع الغش؛
- القانون رقم 08-16 من 3 أغسطس 2008 ويهدف إلى تعزيز نظم التتبع وتكييف المنتجات ومراقبة الحيوانات والنباتات والمنتجات المشتقة؛
- قانون التعدين رقم 01-10 من 03/7/2001؛
- القانون رقم 01-13 من 07/8/2001، على توجيه وتنظيم النقل البري في سياق التنمية المستدامة؛
- القانون رقم 98-06 من 27/06: 1998 وضع القواعد العامة للطيران المدني؛
- القانون رقم 02-09 من 02/8/2002 على حماية وتعزيز المعوقين؛
- القانون رقم 01-14 من 19/08/2001 على الأمن والسلامة في الطرق؛
- القانون رقم 08-07 من 23 فبراير 2008 على التوجيه في مجال التدريب والتعليم المهني.
- كما يتم إعتداد السياسات القطاعية وتنفيذها في مجالات التعليم والوعي البيئي، والحفاظ على وإقتصاد المياه والحفاظ على التربة والغابات والحفاظة على النظم البيئية الحساسة (الساحل، والسهوب والصحراء) والتنمية الريفية وتحسين البيئة المعيشية للمواطنين، ومكافحة التلوث الصناعي، وكذلك العمل على إطلاق أول تبادل للنفايات الصناعية من طرف الوكالة الوطنية للنفايات سنة 2015، بوضع أرضية على الإنترنت ترمي إلى تسهيل نسج العلاقة بين أصحاب النفايات الصناعية والمستثمرين. ستسمح هذه العملية للمستثمرين والمستثمرين بالبحث عن فرص جديدة وتطوير مهن جديدة ذات صلة بالبيئة، وذلك سعيا لتنويع الإقتصاد ، بالإضافة إلى حماية الأثرية والتاريخية والثقافية. ويدعم هذه

السياسات من من خلال فرض الضرائب البيئية الجديدة على أساس مبادئ الملوث يدفع، لتشجيع سيادة سلوك أكثر ودية للبيئة من خلال الإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية.

من حيث الدعم المؤسسي، تجدر الإشارة إلى إنشاء العديد من المؤسسات بما في ذلك المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، مكتب الساحل، وكالة النفايات الوطنية، المركز الوطني الأتظف مركز تكنولوجيا وقد خصصت الجزائر غلاف مالي هام كجزء من برنامج دعمها للإنتعاش الإقتصادي وبرنامج دعم النمو. فبرنامج 2010-2014 مصمم في سياق التنمية المستدامة ويعزز النهج القطاعي والمشاركة في تخطيط وتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية. وهو يتيح للإدارة القضايا المتعلقة بالحفظ والإستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي، وإدارة المياه و / أو تثبيت معدلات إنبعاث الغازات المسببة للإحتباس الحراري في الغلاف الجوي.

إن إلتزام الحكومة الجزائرية بالإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية واضح، بالنظر إلى تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي والعديد من البرامج التي بدأت في التربة البيئية، وتعزيز الطاقة المتجددة، ومكافحة الفقر، حماية التربة والتنوع البيولوجي ودمجها في نهج ثلاثي الأبعاد يجمع بين الاعتبارات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية¹.

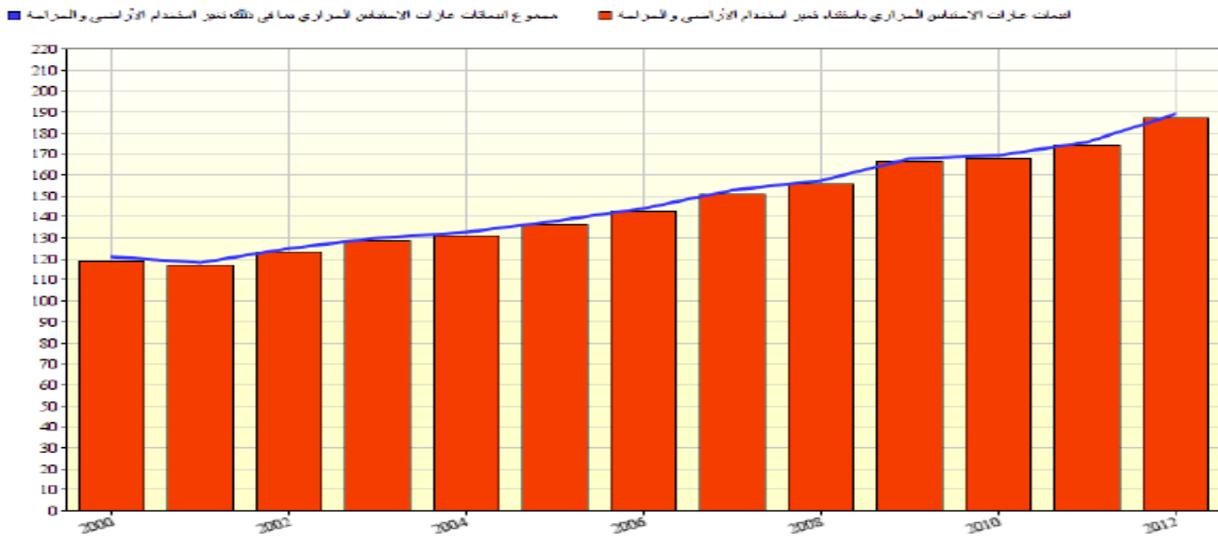
1-2-2- تطور أهم المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة (الإستدامة البيئية) خلال الفترة 2000 – 2014

تشكل مؤشرات الإستدامة البيئية جزءا مهما من مؤشرات التنمية المستدامة، حيث يمكن من خلالها مراقبة الوضع البيئي، لضمان استمرارية عملية التنمية دون تجاوز حدود التوازن الإيكولوجي (دون الإضرار بالبيئة) ويناظر بمؤشرات الإستدامة البيئية أن تعكس التغير الذي يحدث في الموارد والبيئة عبر الزمن، كما يتوجب أن تكون قابلة للمقارنة بين مختلف المناطق وتستجيب لمرجعية محلية وإقليمية ودولية، البيئية والإقتصاد.

أولاً: تطور انبعاث الغازات الدفيئة (غاز ثاني أكسيد الكربون CO₂ ، مثالا) : إن ارتفاع معدلات إستخدام الطاقة وسيادة أنماط استهلاكية غير مستدامة في ظل تقنيات الإنتاج غير الصديقة للبيئة يؤدي إلى آثار سلبية وخطيرة على مختلف الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية، نظرا لإرتفاع معدلات الانبعاث للغازات الدفيئة، حيث تنشأ علاقة طردية مع إرتفاع فاتورة التكاليف البيئية والإجتماعية، وبالتالي تراجع المردودية الإقتصادية، ولأن الهيكل الطاقوي في الجزائر يعتمد بصورة كبيرة على المصادر الطاقوية التقليدية التي تمتاز بإرتفاع الانبعاث، فإن متابعة تطور الانبعاث تبعاً لتطور وتيرة الإنتاج والإستخدام الطاقوي، ذو أهمية بالغة، حيث يستدل من خلاله على الوضعية البيئية ومدى الإستجابة للمواثيق الدولية (أهمها ميثاق كيوتو) من أجل توجيه الطاقة لأغراض الإستدامة، ومدى الإستجابة لآليات التنمية النظيفة والإقتصاد منخفض البصمة الكربونية، ويشمل رصد تطورات انبعاث الغازات الدفيئة (غاز ثاني أكسيد الكربون CO₂ مثالا) دراسة ظاهرة التغير المناخي وثقب الأوزون، نوعية الهواء وتأثير ذلك على صحة الإنسان وإستقرار وتوازن النظام البيئي، والجزائر ليست إستثناءا فيما يتعلق بتطور انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للتغير المناخي كما هو موضح في الشكل الموالي:

¹ -RAPPORT NATIONAL DE L'ALGERIE, 19ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies (CDD-19), Mai 2011, P-P : 6 – 8 .

الشكل رقم: 4-25: مجموع انبعاثات غازات الإحتباس الحراري بما في ذلك تغير إستخدام الأراضي والحراجة



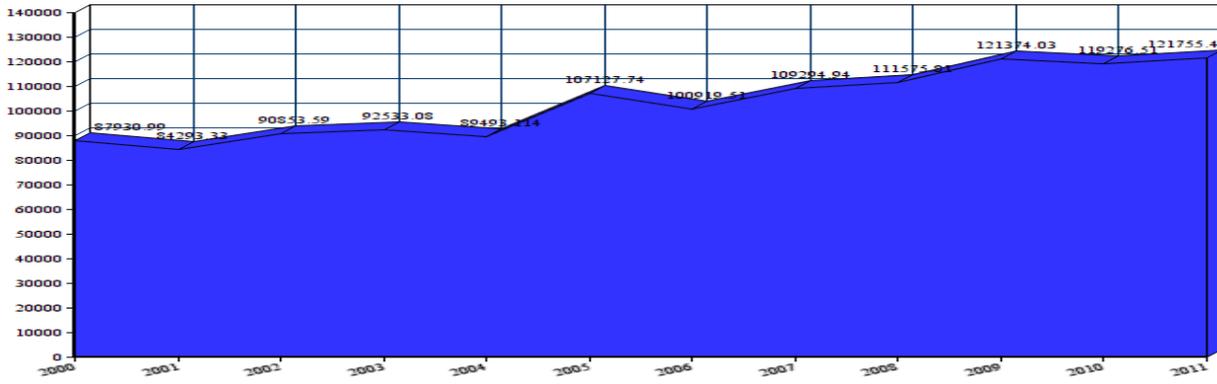
المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات المتاحة ضمن:

Economic and Social Commission for Western Asia, **Climate Change-Related Statistics in the Arab Region A Proposed Set of Indicators: Special Issue of the Compendium of Environment Statistics in the Arab Region 2017**, United Nations, 2017, P : 55.

يتبين من خلال الشكل المنحى المتزايد لمستوى انبعاثات الغازات الدفيئة، إنتقل من 119,09 سنة أي ما نسبته 0,35143% من انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم خلال سنة 2000 إلى 187,33 في سنة 2012 وهو ما يمثل 0,41% من الانبعاثات في العالم فيما يتعلق بمجموع انبعاثات غازات الإحتباس الحراري بإستثناء تغير إستخدام الأراضي والحراجة ويرتفع مستوى الانبعاثات ليبلغ حوالي 189,08 سنة 2012 فيما يتعلق بمجموع انبعاثات غازات الإحتباس الحراري بما في ذلك تغير إستخدام الأراضي والحراجة مقارنة بحوالي 121,01 في سنة 2000. وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر لم تستفد إلا من مشروع واحد بقيمة 15,30 مليون دولار أمريكي من الصندوق الإستثماري لمرفق البيئة العالمي على مدى الفترة 1992 - 2014 .

يعتبر تطور انبعاثات الغازات الدفيئة مثل: غاز ثاني أكسيد الكربون CO₂ من أهم المؤشرات التي يتم رصدها وقياس تغيراتها لتحديد نوعية الهواء ومدى إستفحال ظاهرة التغير المناخي، ويمكن إستعراض تطور انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم: 4-26: تطور إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن) في الجزائر خلال الفترة 2000-2011*



المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات المتاحة ضمن قواعد البيانات:

<http://www.sesrtic.org> (23/05/2016).

<http://data.albankaldawli.org>

على الرغم من مصادقة الجزائر على الإتفاقية المتعلقة بتغير المناخ عام 1993، والتزامها بالحد من إنبعاث الغازات المسببة للإحتباس الحراري، وذلك تفاديا لمشاكل التدهور البيئي على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي إلا أن تتبع تطور إنبعاث غاز ثاني لأكسيد الكربون على مدى الفترة 2000 - 2011 يظهر الإتجاه التصاعدي للإنبعاثات، إذ إرتفع إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من 69,6 مليون طن سنة 2000 إلى 104,8 طن سنة 2009¹، وإنتقل نصيب الفرد من إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من 2,82 طن متري للفرد خلال سنة 2000 مقابل 4,06 طن متري للفرد على المستوى العالمي إلى حوالي 3,32 طن متري للفرد² مقابل 4,69 طن متري للفرد على المستوى العالمي خلال سنة 2011 وهي نسب جد مرتفعة للإنبعاث تحدد مساعي الإستدامة البيئية في الجزائر، وتشير الإحصائيات المتاحة حول تطور إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون إلى بلوغه 131,63 كيلو طن في سنة 2012 فيما يتعلق بمجموع إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بإستثناء تغير إستخدام الأراضي والحراجة (حوالي 0,39% من الإنبعاث العالمي لغاز ثاني أكسيد الكربون) ووصول مستوى الإنبعاث إلى 133,10 كيلو طن (حوالي 0,36% من الإنبعاث العالمي لغاز ثاني أكسيد الكربون) فيما يتعلق بمجموع إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بما في ذلك تغير إستخدام الأراضي والحراجة، وسيستمر إتجاهه التصاعدي تبعاً للسيناريوهات المتوقعة³ (تعمل الجزائر في هذا الصدد على إقامة مشاريع التقاط أو إصطياد الكربون وتخزينه للتخفيف من

* تم الإقتصار على الفترة 2000 إلى غاية 2011 بناء على ما توفر من بيانات ضمن المصادر المتاحة.

¹ - BP Statistical Review of World Energy, June 2010. <http://www.bp.com/statisticalreview>

² - <http://hdr.undp.org/en/data> (20/09/2016)

³ - انظر السيناريوهات المتعلقة بتطور إستخدام مصادر الطاقة في الجزائر إلى غاية 2046 ضمن:

- Nikolaus Supersberger and other, **Energy system in OPEC Countries of the Middle East and North Africa System Analytic Comparison of Nuclear Power; Renewable Energy and Energy Efficiency**, Wuppertal Institute for Climate, Environment, Energy, and Adelphi, Berlin- Germany, 2009.

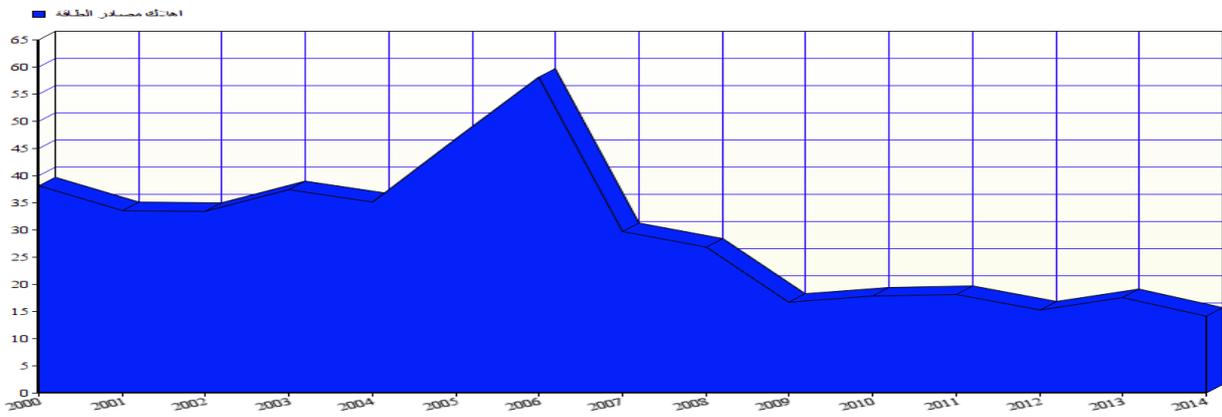
- Smail Menani, **Algeria Renewable Energy Program Outlook and applications**, Vaasa University of Applied Science, Finland, 19/23 March 2012.

- البرنامج الإرشادي للفترة 2009 - 2019 وفقا للقانون 01-02 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1422 الموافق 5 فبراير 2002.

- Commission de Régulation de L'Electricité et du Gaz (CREG) - **Programme indicatif des besoins en moyens de production d'électricité : 2010- 2019** - Baosem, Algérie, 2010.

آثار التغيرات المناخية مثل: مشروع عين صالح... حيث بلغت التكلفة المترتبة عن الأضرار المرتبطة بالتغيرات المناخية بنسبة تتراوح ما بين 3,1 % و 3,4 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2009 وذلك تبعا لإحصائيات الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية، جراء الإعتماد الكبير على قطاع الطاقة، إذ إرتفعت الفاتورة الطاقية للجزائر إلى نحو 40 مليار دولار سنة 2013. وقد بلغت كثافة إستخدام الطاقة 357,0 طن مكافئ للنفط بالنسبة لـ 1000 دولار من الناتج المحلي الإجمالي أي ضعف المعدل المسجل في دول منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي وبلغ الإنبعاث لثاني أكسيد الكربون 0,35 كيلوغرام بتعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي سنة 2000 مقابل 0,51 كيلوغرام بتعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي على المستوى العالمي و إنتقلت سنة 2011 إلى 0,25 كيلوغرام بتعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي مقابل 0,37 كيلوغرام بتعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي على المستوى العالمي¹ الذي يؤدي بدوره إلى إرتفاع إهلاك مصادرها (نفط، غاز) تبعا لما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 4-27: تطور إهلاك مصادر الطاقة كنسبة من إجمالي الدخل القومي خلال الفترة 2000 – 2014



المصدر من اعداد الباحث بناء على المعطيات الواردة في التقارير :

The little green data book , 2000 -2016.

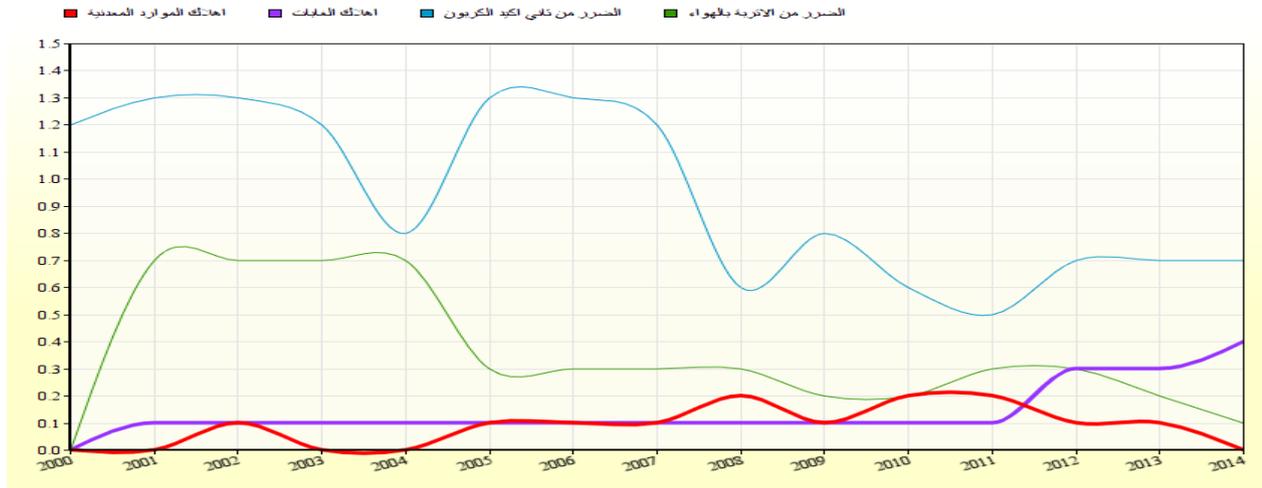
يوضح الشكل إرتفاع نسبة إهلاك مصادر الطاقة معبر عنها كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي في الجزائر حيث أنها وعلى الرغم من الإنخفاض الذي شهدته إنطلاقا من سنة 2006، إلا أنها تشكل نسبة مهمة من الدخل القومي الإجمالي، وقد صنفت الجزائر في سنة 2012 على إثر إرتفاع أسعار النفط ضمن أحد البلدان الخمسة (نيجيريا الجزائر، ليبيا، أنغولا، ومصر) التي تركز فيها أكثر 85 % من إنتاج النفط² ، وهو ما يفسر تزايد إنبعاث الغازات الدفيئة ذلك أن معدل النمو الإقتصادي المحقق يعتمد بصورة أساسية على عوائد المصادر الطاقوية التي يتم إهلاكها وبالتالي فالمسألة المطروحة تتعلق بمدى إستدامة معدلات النمو المحققة، سواء بالنسبة لقطاع الطاقة، أو خارج قطاع الطاقة (الإرتباط العضوي للقطاعات الإقتصادية بقطاع الطاقة) وكذلك بحجم التكاليف البيئية والإجتماعية على مستوى الجيل الحالي والأجيال المستقبلية، في ظل عدم وجود معطيات عن التحول لاقتصاد بديل عن الإقتصاد الريعي القائم على عوائد الموارد الطبيعية الخام.

¹ - World Development Indicators database

² - Energy Climate Change Environment, International Energy Agency, 2014, P : 93.

ثانيا: مؤشرات التدهور البيئي وتعرض الموارد للطبيعية للإستنزاف : يمكن الإستدلال على مدى تعرض الموارد الطبيعي للنفاد أو الإستنزاف من خلال إستعراض جملة من المقاييس الإقتصادية التي تعكس حجم التدهور وآثاره السلبية على المؤشرات الإقتصادية الكلية ولاسيما الآثار السلبية على معدل النمو الإقتصادي المحقق وكيفية تحققه ومدى إستدامته ويستعرض الشكل الموالي جملة من مؤشرات التدهور البيئي كنسبة من إجمالي الدخل القومي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014

الشكل رقم: 4-28: التدهور في الموارد الطبيعية كنسبة من إجمالي الدخل القومي 2000-2014



المصدر من اعداد الباحث بناء على لبيانات الواردة في التقارير :

The little green data book , 2000 -2016.

يتضح جليا من خلال الشكل أن الضرر المترتب من ثاني أكسيد الكربون (بلغ نصيب الفرد من ثاني أكسيد الكربون المنبعث حوالي 3,32 طن متري سنة 2011) يشكل أعلى نسبة مقارنة مع الأضرار الأخرى الناتجة عن إهلاك الغابات (قدرت نسبة السكان الذين يعيشون على الأراضي المتدهورة 28.8 % لسنة 2010¹ والتي تتضمن في إحتسابها تدهور الأراضي الكتلة الحيوية، وصحة التربة وكمية المياه والتنوع البيولوجي: وهي نسبة خطيرة وجد مرتفعة حسب تقرير التنمية البشرية 2015). أو الموارد المعدنية. وقدر السكان المتضررين جراء الكوارث الطبيعية Natural Disasters حوالي 343 كمتوسط سنوي لكل مليون شخص، وذلك خلال الفترة 2005-2012. كما بلغت نسبة الموارد الطبيعية المستنزفة خلال الفترة 2008-2013 حوالي 18% من الدخل القومي الإجمالي وهي نسبة مرتفعة نسبيا بالنظر للأضرار التي يمكن أن تسببها وكذلك تكاليف إستيعابها².

وفي سياق إستيعاب الآثار البيئية الخطيرة فإن إستراتيجية استحداث الميزج الأمثل عبر ترقية إستخدام الطاقات المتجددة يعتبر أحد الحلول الهامة التي تضمنتها السياسة الطاقوية في الجزائر، كما أنها تعتبر مرتكز أساسي في إنعاش الإقتصاد الأخضر، حيث عرفت سنة 2015 ميلاد أهداف جديدة مسطرة في البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، سعيا لتحقيق إنتقال تدريجي ولكنه ثابت للطاقة. ينص البرنامج على توليد 22000 ميغاواط من

¹ -Dimension: Environmental sustainability :<http://hdr.undp.org/en/indicators/44706#> (20/09/2016)

² - Human Development Report 2015 ,United Nations Development Programme (UNDP) ,P : 250.

الكهرباء لتلبية الحاجيات الوطنية، موزعة على الفترة الممتدة من 2015 إلى 2030، ويتم ذلك في غضون مرحلتين، 21% للفترة 2015-2020، و79% للفترة 2021-2030. لقد أكسب البرنامج الوطني الخاص بالطاقات المتجددة 2030 الجزائر الرتبة 39 في تقرير سنة 2014 الذي نشره مؤشر أداء تغير المناخ سنة 2015، بشأن الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، محرزة بذلك 10 مراتب إضافية مقارنة بتصنيف سنة 2013. كما نوهت الشبكة الدولية للطاقات المتجددة في تقريرها المعد سنة 2014، بالتقدم الذي أحرزته الجزائر في هذا المجال والذي أهلها للدخول إلى دائرة البلدان الإثني عشرة (12) المحدودة التي إستطاعت أن تحقق الأهداف المسطرة لسنة 2013.¹

وتعتبر ظاهرة التصحر من أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها الجزائر، حيث تقلص مساحة الغابات سنويا، إذ مثلت الغابات حوالي 0,6% من مساحة الأراضي وبلغ التغير في مساحة الغابات نسبة إلى إجمالي الأراضي خلال الفترة 1990-2010 حوالي (10,5 -) % (تدهور في الساحة)² إذ يعد التصحر من أخطر مظاهر التدهور البيئي، ذلك أنه يؤثر بصورة مباشرة على الأمن الغذائي، ويمكن توضيح مدى إتساع وخطورة هذه الظاهرة في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-68: المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر في الجزائر

نوعية المنطقة (Types des zones)	المساحة (هكتار)
المناطق المتصحرة	487.902
المناطق الحساسة جدا	2.215.035
المناطق الحساسة	5.061.388
المناطق متوسطة الحساسية	3.677.680
المناطق القليلة / غير الحساسة	2.379.170

Source : Plan National d'Action pour l'Environnement et le Développement Durable (PNAE- DD), Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, janvier 2002 , p46

فيما يتعلق بإستخدام المياه فإن الجزائر كغيرها من دول الوطن العربي تمتلك خمسة مصادر للمياه في الوطن العربي ثلاثة منها تقليدية وهي الأمطار، والمياه السطحية والمياه الجوفية، وإثنان غير تقليديين، وهما: مياه التحلية ومياه إعادة الإستخدام تبعاً لما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-69: وضع الموارد المائية في الجزائر

الوحدة: مليون متر مكعب

الإجمالي	الموارد غير التقليدية			الموارد التقليدية		
	المجموع	التحلية	إعادة الإستخدام	المجموع	سطحية	جوفية
15474.6	474.6	74.6	400.0	15000.0	13000.0	2000.0

المصدر: أوضاع الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، ص: 09. نقلا عن المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، أكساد.

¹ - تقرير الوضع السداسي الأول من سنة 2015، ص: 142 - 144.

² - تقرير التنمية البشرية 2013، تحفة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD، ص: 203.

تبعاً للإحصائيات الواردة في تقرير مؤشرات التنمية في العالم لسنة 2012 فقد تم في سنة 2009 سحب حوالي 6,2 مليون متر مكعب من المياه العذبة بنسبة 52,7% من المصادر الداخلية للمياه (وجهت منها حوالي 64% لقطاع الزراعة وهي نسبة هامة جددة، حيث يعتبر قطاع الزراعة من أكبر القطاعات المستهلكة للمياه، وهو ما يؤكد أهمية التوجه نحو إرساء الزراعة المستدامة عبر السياسات الملائمة المشار إليها في الجزء النظري من هذه الدراسة اما قطاع الزراعة فقدرت نسبة استخدامه للمياه سنة 2009 بحوالي 14%، وحوالي 22% ، وهو ما يشير إلى تراجع طفيف في نسبة سحب المياه الداخلية العذبة مقارنة بسنة 2008 حيث تم سحب حوالي 65% وإستحوذت الزراعة على نسبة 65% والصناعة بنسبة 13% ، وحوالي 22% للقطاع المنزلي.

1 3 - مؤشرات متعلقة بالإستدامة الإجتماعية (تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة)

يُعتبر التنمية المستدامة نهج شامل لتحسين نوعية الحياة، فإنه من البديهي والمسلمات أن هناك روابط جوهرية بين الجانب الإقتصادي، والرفاه الإجتماعي والجانب البيئي، فالتغير في أي بعد يكون له تأثير على الأبعاد الأخرى خاصة بالنسبة للبعد الإجتماعي، فالرفاه البشري لا يمكن أن يتحقق دون بيئة صحية، ولا تتحقق العدالة والمساواة إلا في إطار اقتصاد حيوي¹، وسيتم فيما يلي الإقتصار على مؤشر التنمية البشرية المركب والمعدل لتشخيص التقدم المحرز في الجانب الإجتماعي، تبعاً لما تم إعماده من سياسات إقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

1 3 4 - الإسترشاد بمؤشر البشرية للإستدلال عن الإستدامة الإجتماعية في الجزائر

إن قراءة تطور مؤشر التنمية البشرية المركب في الجزائر يمكن أن يعطي صورة عامة عن وضعية مؤشرات الإستدامة الإجتماعية، لاسيما فيما يتعلق بمؤشرات الفقر ومدى عدالة توزيع الدخول باعتبارها محركات أساسية للنمو الإقتصادي الشامل والمستدام.

الجدول رقم: 4-70: تطور مؤشر التنمية البشرية (HDI) في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
HDI	0.574	0.596	0.640	0.687	0.725	0.730	0.732	0.734	0.736

Source : - <http://hdr.undp.org/en/data> (20/09/2016)

يتضح من خلال قيم الجدول أن مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر تتبع منحى تصاعدي إنطلاقاً من سنة 1995 إلى غاية سنة 2014، كما صنفت الجزائر تبعاً لتقرير التنمية البشرية 2015 ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة حيث ورد ضمن تقرير التنمية البشرية لسنة 2016 تحت عنوان " تنمية للجميع " أن مؤشر التنمية البشرية بلغت قيمته 0,745 محققاً إرتفاع عن ذلك المسجل في سنة 2014 بنسبة 1,22%، ويمكن التفصيل في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2014 من خلال معطيات الجدول الموالي* :

¹ - Sherri Torjman, **The Social Dimension of Sustainable Development**, Caledoninst, Institute of social policy May 2000, P : 2.

* يمكن التفصيل في مكونات مؤشر التنمية البشرية لمختلف السنوات من خلال الاطلاع على تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ضمن الموقع <http://hdr.undp.org/en/data>

الجدول رقم 4-71: مؤشر التنمية البشرية في الجزائر لسنة 2014.

قيمة دليل التنمية البشرية لسنة 2014	العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	سنوات الدراسة المتوقعة	متوسط سنوات الدراسة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2011)
0.736	74.8	14.0	7.6	13.054

Source : - <http://hdr.undp.org/en/data> (20/09/2016)

يتضح جليا من خلال معطيات التنمية البشرية في الجزائر أنها تتربع على موقع جيد نسبيا حيث تعتبر أحد الدول ذات الدخل المتوسط ذات التنمية البشرية المتزاوجة بينة بين المتوسطة والمرفعة، حيث أنه ورد في التقرير الأخير الصادر عن PNUD حول التنمية البشرية أن الجزائر مصنفة ضمن العشرة دول التي حققت تقدما هاما في مؤشرات التنمية البشرية منذ سنة 1970.¹ (مع الإشارة إلى إحتلال الجزائر المراتب الأخيرة من بين الدول المصنفة ضمن التنمية البشرية المتوسطة وكذلك المرتفعة، حيث إنتقلت الجزائر من المرتبة 104 بمعدل تنمية بشرية 0.687 سنة 2005 بعدما إحتلت المرتبة 108 في سنة 2002 إلى المرتبة 83 بمعدل تنمية بشرية 0,745 وذلك سنة 2015. وعليه يمكن إطلاق الحكم على تحسن مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر على الأقل ضمن الفترة المدروسة خاصة إذا ما قورنت بوضعيتها خلال مرحلة التسعينات.

فيما يتعلق بتوصيف تطور مؤشرات الفقر في الجزائر* فإن إحصائيات خط الفقر الدولي بأسعار العملة المحلية لسنة 2005 بلغ بالنسبة للأفراد الذين يتحصلون على 1,25 دولار في اليوم حوالي 48,42 أما بالنسبة للأفراد الذين يتحصلون على 2 دولار يوميا فقدّر بحوالي 77,4**، وقد إحتلت الجزائر المرتبة 51 تبعا لمؤشر الفقر الإنساني سنة 2005 بنسبة 21,5% بعد أن كانت تحتل المرتبة 43 سنة 2002 بمعدل 21,5%.² ويلاحظ من الإحصائيات المتعلقة بالفقر في الجزائر، أنه لم يتم تسجيل تحسنا ملحوظ على مدى أربع سنوات إنطلاقا من سنة 1995 إلى غاية 1998 حيث أن نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 1,25 دولار يوميا بلغت 6,6% (مع تسجيل فجوة للفقر قدرت بحوالي 1,8%) مقابل 6,8% في سنة 1995 (مع تسجيل فجوة للفقر قدرت بحوالي 1,4%). أما بالنسبة للسكان الذي يعيشون على أقل من 2 دولار في اليوم في سنة 1998 فقد بلغت 23,8% (مع تسجيل فجوة للفقر قدرت بحوالي 6,6%) مقابل 23,6% في سنة 1995 (مع تسجيل فجوة للفقر قدرت بحوالي 6,4%).³ وفيما يتعلق بالسكان الذين يعيشون تحت مستوى الفقر الوطني فقد بلغت النسبة الإجمالية على مستوى الوطن حوالي 22,6% تفاوتت بين الريف الذي

¹ - www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home/countryinfo (04/01/2017)

* تم توصيف مؤشرات الفقر بناء على المتاح من البيانات (سوات مختارة)، حيث أشير في العديد من التقارير إلى أن الجزائر من بين الدول التي يصعب حساب مؤشرات الفقر والتباين في توزيع الدخل، وكذلك احتساب مؤشر الفقر المتعدد بسبب غياب قاعدة إحصائية كافية، وقد أشير إلى ذلك على سبيل المثال ضمن التقرير:

- عبد الحميد نوار، تقرير التنمية الإنسانية العربية، سلسلة أوراق بحثية، دليل الفقر المتعدد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المشابهة في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014.

** خط الفقر الدولي بالنسبة للجزائر بناء على تعادل القوة الشرائية باستخدام الأندار .

² - Human Report Development 2004, United Nation Development Programm, New york P :148.

³ - WORLD DEVELOPMENT INDICATORS, **Poverty data A supplement to World Development Indicators 2008**, World Bank, 2008,P: 19.

سجل النسبة الأعلى بحوالي 30,3% والحضر بنسبة 14,7% خلال سنة 1995. (فجوة الفقر بالنسبة لخط الفقر الوطني بلغت على المستوى الوطني 3,2% سجل على مستوى الريف 4,5% وعلى مستوى المدينة 1,8%)¹. وتشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن معدل الفقر قد حقق تراجعاً مهماً بين سنتي 2000 و2004 حيث إنخفض معدل حد الفقر الغذائي من 3,1 سنة 2000 إلى 1,6 في سنة 2004، كما إنخفض حد الفقر العام من 12,1 سنة 2000 إلى 6,8 سنة 2004.²

أما بالنسبة لتوزيع للدخل، فقد بلغ مؤشر جيني حسب إحصائيات الأمم المتحدة سنة 2003 أي ما مقداره 35,5 وهو ما يشير إلى وجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل، حيث لم يشهد هذا المؤشر تغيراً كبيراً مقارنة بسنة 1995 أين بلغ 35,3 بيد أنه حقق تراجعاً طفيفاً في سنة 2011 ليبلغ 27,6 وهذا ما يدل على وجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل. من جانب آخر، أشار البنك الدولي تبعاً لأحدث الإحصائيات المتوفرة إلى أن المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني بلغ سنة 2011 حوالي 5,50% من إجمالي السكان.

إن القراءة الأولية لمؤشر التنمية البشرية في الجزائر تظهر الوضعية الجيدة التي تنعكس من خلال تطور قيم المؤشر على مدى الفترة المدروسة، والتي تعتبر مقبولة إذا ما قورنت بنظيرتها في بقية دول العالم، إلا أن عمق التحليل يشير إلى إشكالية كبرى تتعلق بمدى تحقق الإستدامة الإجتماعية في الجزائر فعلاً، حيث أن القيم المرتفعة لمؤشر التنمية البشرية مسنودة بسياسة الإنفاق العام التوسعية، لاسيما النفقات الإجتماعية (الحفاظ على المكتسبات الإجتماعية دفع الجزائر على الرغم من الوضع المالي الحرج المعلن عنه في السادس الأول من سنة 2015 إلى الحفاظ نسبياً على مبالغ التحويلات الإجتماعية المقرر ضمن قانون المالية التكميلي، والذي قدر بحوالي 1711,7 مليار دج أي ما نسبته 9,1% من الناتج الداخلي الإجمالي وبمعدل نمو قدره 6,4% مقارنة بسنة 2014، وبصفة عامة، فإن ما يقارب حوالي 25% من الناتج الداخلي الإجمالي مكرس لنظام الضمان الإجتماعي، الصحة، النظام التربوي التضامن الوطني وإعانات أخرى... مع التحفظ للباحثة فيما يتعلق بعدالة الإستفادة من التحويلات الإجتماعية وخاصة للفئات الهشة) والتي يتم تمويلها عن طريق عوائد النفط، وتجاوزاً لأثر المزاخمة الناشئ في هذا الإطار، فإن هناك نوع من الإرباك في تحقيق التنمية المستدامة عبر تشوه العلاقة بين تحقيق الرفاه البشري عبر الزمن والإستدامة البيئية والذي يمكن تجاوزه فقط أو التقليل من آثاره السلبية التفاضلية عبر الزمن من خلال التنويع الإقتصادي في إطار ضوابط التنمية المستدامة، عبر توجيه السياسات الإقتصادية المصممة نحو تخضير القطاعات (الإقتصاد الأخضر).

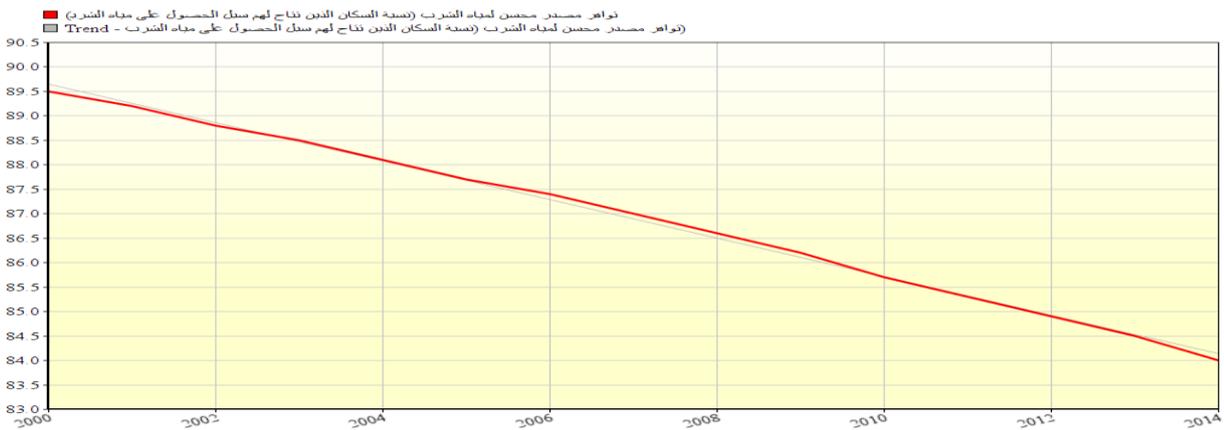
¹ - WORLD DEVELOPMENT INDICATORS, **Poverty data A supplement to World Development Indicators 2008**, Op - Cit, P : 16.

² - قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، 2013.

1 3 2 مؤشرات أخرى متعلقة بالاستدامة البشرية

أولاً: الحصول على المياه الصالحة للشرب أو الوصول إلى مصادر المياه المحسنة* (Access to improved water source) فيما يتعلق بمؤشر الحصول على المياه الصالحة للشرب، تشير سلسلة تقارير مؤشرات التنمية في العالم إلى أن نسبة وصول الأفراد إلى مصادر المياه الجيدة في الجزائر بلغ نسبة هامة حوالي 84 % من إجمالي السكان، وإستقرت هذه النسبة على مدى الفترة 2012 – 2015 وهو ما يشر إلى تحسن طفيف فيما يتعلق بالسكان الذين يتمكنون من الحصول على المياه الجيدة مقارنة بسنة 2010 اين كانت تبلغ 83 % حيث قدرت نسبة الوصول إلى المياه الجيدة أو المحسنة حوالي 79 % من إجمالي سكان الحضر، وحوالي 85% من إجمالي سكان الريف، ولم تختلف هذه النسب عن تلك المسجلة سنة 2008 بعد ان كانت سنة 2006 موزعة كما يلي 81 % من إجمالي سكان الريف و 87% من إجمالي سكان الحضر. تعتبر النسب المعوضة فيما يتعلق بالوصول إلى مصادر المياه المحسنة بيد أن تتبع تطور مؤشر نصيب الفرد من العذبة المتجددة الداخلية في الجزائر يوضح التراجع المستمر المسجل حيث تراجع هذا المؤشر من 332 متر مكعب سنة 2007 إلى 298 متر مكعب سنة 2001 مكعب، وبلغ سنة 2014 حوالي 289 متر مكعب محققا تحسنا طفيفا مقارنة بسنة 2013 اين بلغ حوالي 287 متر مكعب.

بصورة عامة فإن مقارنة نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب من مصادر محسنة بين سنتي 1990 و2015 تبين أن الحصول على المياه الصالحة للشرب لم يواكب سرعة النمو السكاني (تراجع نسبة سكان الريف الذين يحصلون على مياه الشرب من مصادر محسنة من 85,04 % سنة 1990 إلى حوالي 81.80 % سنة 2015، أما على مستوى سكان الحضر فقد تراجعت من 97,41 % سنة 1990 إلى حوالي 84,30 % سنة 2015¹، وهي نسب أدنى من المتوسط العالمي – انظر الشكل رقم :) ويرجع ذلك بالأساس إلى أن الجزائر تصنف كأحد المناطق التي تعاني من الإجهاد المائي على مستوى المنطقة العربية، وإلى عدم رشادة الإستخدام، في ظل عدم فعالية السياسة المائية المعتمدة. الشكل رقم: 4-29: توافر مصدر محسن لمياه الشرب (نسبة السكان الذين تتاح لهم سبل الحصول على مياه الشرب)



المصدر من إعداد الباحثة بناء على المعطيات الواردة ضمن الموقع :

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart> (25/09/2017)

* تجدر الإشارة إلى أن مؤشر الحصول على المياه الصالحة للشرب لا يعطي صورة واضحة ، حيث توفر المياه من مصادر محسنة لا يعني وصولها دون إنقطاع وإستيفاء معايير صلاحية الشرب.

¹ - التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الأول ، مرجع سابق، ص: 78.

ثانيا: سياسة الصرف الصحي: إن سياسة الصرف الصحي ذات أهمية بالغة للحماية من مخاطر التلوث، وهي تعتمد بشكل خاص عن الحفاظ على الموارد الموجودة وتأمين مياه الصرف الصحي المعالجة والحفاظ على صحة المواطنين والتنمية الاقتصادية، وقد عملت الجزائر في هذا الصدد على تطور شبكات التطهير، وهو ما يمكن من إلغاء جزء كبير من تصريف مياه الصرف الصحي الملوثة خصوصا في المناطق الحضرية، والقضاء على عدد كبير من خنادق الصرف الصحي، بما يقلل من خطر الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه. ويمكن عرض نسبة ربط الصرف الصحي ضمن السنة الواحدة بإعتباره من أكثر المؤشرات إستخداما لتقييم الجهود المبذولة في مجال الصرف الصحي، ففي حين أن 35% فقط من إجمالي عدد السكان تم وصله بجهاز الصرف الصحي العام في سنة 1970، فإن هذه النسبة إرتفعت إلى حوالي 90% من إجمالي عدد السكان في سنة 2015 حيث تطورت محطات المعالجة لتبلغ 177 محطة التطهير مقارنة بسنة 2000 حيث كان عدد محطات معالجة المياه يقدر بحوالي 12 محطة، وهذا لتحقيق أهداف إتفاقية برشلونة التي صادقت عليها الجزائر والتي هي إزالة كل تصريفات مياه الصرف الصحي في البحر، ويمكن توضيح مدى تطور التمتع بالصرف الصحي كنسبة من السكان على مدى الفترة 2000-2014 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-72: تطور نسبة السكان الذي يتمتعون بمرافق الصرف الصحي المحسنة في الجزائر 2000-2014

مرافق الصرف الصحي المحسنة في المناطق الحضرية*	مرافق الصرف الصحي المحسنة في المناطق الريفية**	مرافق الصرف الصحي المحسنة ***	السنة
91,20	72,30	83,60	2000
91,10	73,00	84,00	2001
91,00	73,60	84,3	2002
90,90	74,30	84,7	2003
90,80	75,00	85,00	2004
90,70	75,60	85,30	2005
90,70	76,30	85,60	2006
90,60	76,90	85,80	2007
90,50	77,60	86,10	2008
90,40	78,30	86,40	2009
90,30	78,90	86,60	2010
90,20	79,60	86,80	2011
90,10	80,20	87,00	2012
90,00	80,90	87,20	2013
89,90	81,50	87,40	2014

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

* (نسبة سكان المناطق الحضرية الذين تتوفر لهم قدرة الحصول عليها)

** (% من سكان المناطق الريفية الذين تتوفر لهم قدرة الحصول عليها)

*** (% السكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول عليها)

تشير تقديرات التقرير العربي للتنمية المستدامة لسنة 2015 إلى أنه حوالي 89,83% من إجمالي السكان يحصلون على خدمات الصرف الصحي ضمن المناطق الحضرية، مقابل 82,20% من إجمالي السكان بالنسبة للمناطق الريفية

وهي أدنى من النسب المصرح بها من المصادر الوطنية، ويتضح من خلال معدل نمو الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة على مدى الفترة 2000-2014 أنه لم يتجاوز 0,31 % وإذا ما قورن بمعدل النمو المتزايد فإن ذلك يشير إلى عدم التمكن من مواكبة سرعة النمو السكاني في تقديم خدمات الصرف الصحي المحسنة¹.

إضافة إلى المحطات العملية، فإن قطاع الموارد المائية يضم 69 محطة التطهير في طور الإنجاز بقدرة 6 ملايين المكافئة لعدد السكان أي 244 مليون م³ / سنة. عند الانتهاء من هذا البرنامج (آفاق 2020) وبالتالي فإن محطات التطهير سوف تصل إلى أكثر من 270 وحدة مع القدرة بحوالي 1300 مليون م³ / سنة، وفي نفس السياق تعتمز الجزائر في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي تلقي تمويل لتطوير العديد من الدراسات الإستراتيجية في برنامج المياه، والتي تتمثل في المخطط الوطني لتطوير قطاع التطهير، ووضع إستراتيجية وطنية للصرف الصحي في المناطق الريفية، ودراسة التوليد المشترك: للطاقة الكهربائية من محطات معالجة مياه الصرف الصحي².

ثالثا: الإنفاق الصحي (الإنفاق العام على الصحة: إجمالي الإنفاق على الصحة) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إجمالي الإنفاق الصحي هو مجموع النفقات الصحية العامة والخاصة ، وهو يغطي تقديم الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، وأنشطة تنظيم الأسرة، ونشاطات التغذية، والمساعدة الطارئة المخصصة للصحة ولكنه لا يشمل توفير المياه والصرف الصحي. وقد بلغ الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر حوالي 12 مليون دولار خلال سنة 2013³ وذلك بما قيمته 314 دولار للفرد، أما فيما يتعلق بتمويل الرعاية الصحية فهو يعتمد على التمويل المحلي بنسبة 100 % حيث يمثل الإنفاق من جانب الأسر أو العائلات اعلى الصحة حوالي 25 %، و حوالي 74 % من الإنفاق على الصحة هو من نصيب الحكومة (الإنفاق العام، في حين 1 % هي من مصادر متفرقة أخرى)⁴. بعد أن كان الإنفاق على الصحة في الجزائر حوالي 11 مليون دولار تبعا لاحصائيات منظمة الصحة العالمية مع تسجيل 279 دولار أمريكي للرعاية الصحية للفرد، أما هيكل الإنفاق على الصحة فقد شهد تحول واضح في سنة 2013 بعد أن كانت نسبة الإنفاق على الصحة من قبل الدولة حوالي 84 % و فقط 15 % هي نسبة الإنفاق على الصحة من قبل الأسر والعائلات، و 1 % كمصادر أخرى للإنفاق على الرعاية الصحية.⁵ كما استثمرت الجزائر أكثر من 150 مليار دولار في البرنامج خماسي 2010 – 2014 في أوج الأزمة المالية التي ضربت إقتصاديات العالم، مما يعكس توجهات الجزائر في تخصيص جزء مهم عائدات صادرات المحروقات نحو تحقيق الرفاهية الإجتماعية، وتلبية الإحتياجات الإجتماعية للسكان⁶.

قد يبدو من خلال قراءة سطحية لمؤشرات التنمية البشرية مدى تحسن هذه المؤشرات، ولكن القراءة العميقة تقود إلى أن تحسن هذه المؤشرات مدفوع بواسطة عوائد المحرقات، وبالتالي فإن الرفاهية البشرية التي تحققها الجزائر لمختلف

¹ - التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الأول ، مرجع سابق، ص: 79.

² - <http://www.mree.gov.dz/eau/assainissement/?lang=ar> (30/12/2017).

³ - [National Health Accounts, 1995-2013 , http://ar.knoema.com/WHONHA2014/national-health-accounts-1995-2013](http://ar.knoema.com/WHONHA2014/national-health-accounts-1995-2013) (30/12/2017).

⁴ - global health expenditure database

⁵ - World Health Organization, WHO Global Expenditure Atlas, September,2014, P : 12

⁶ - بيان إجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014 ، مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي 2010.

السكان تجاوزا لإشكالية سوء التوزيع للثروة المحصل عليها من إستغلال المورد المشترك تشير إلى عدم إستدامة الرفاهية الإجتماعية، بل وخطر ذلك على الأجيال القادمة، في ظل ترسيخ دالة الإرتباط بين الرفاهية الإجتماعية وإستغلال المورد الناضب.

إن دراسة ملف الفقر لا يتعلق بتحليل وإستقراء فقر الدخل فقط، خاصة على مستوى الدول العربية والريفية منها تحديدا، حيث يتوجب دراسة مظاهر أخرى للفقر، تتعلق بمدى تحقق عدالة توزيع خدمات التعليم والصحة والتفاوت في توزيع الدخل والإنفاق-

أظهرت مؤشرات العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان تبعا للتقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2015 أن متوسط الفرد من الإستهلاك الإجمالي لسنة 2014 بلغ 14,12 دولار للفرد في اليوم، مع تسجيل تفاوت صارخ على مستوى كل دولة، حيث بلغ حوالي 79,38 دولار في اليوم في الإمارات مقابل 2,87 دولار في اليوم في موريتانيا وصنفت الجزائر ضمن مجموعة الدول دون المتوسط إلى جانب تونس والعراق وليبيا والمغرب واليمن وموريتانيا... وتعكس معدلات نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي والعائلي مستويات الرعاية الإجتماعية من جهة ومستويات الفقر والعوز من جهة أخرى. وتبعا لبيانات التقرير لإقتصادي العربي الموحد، بلغ متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك الإجمالي 8,73 دولار في اليوم، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك العائلي 5,60 دولار في اليوم، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك الحكومي 3,12 دولار في اليوم و ذلك خلال سنة 2014. وهي جد متدنية مقارنة بمتوسط نصيب الفرد المحقق على مستوى الدول العربية وذلك بلغ في نفس السنة للمتغيرات الثلاثة على الترتيب (14,12، 10,06، 4,06) ويمكن تلخيص التقدم في تحقيق أهداف الألفية 2015 .

الجدول رقم: 4-73: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية في الجزائر

2015	2012-2011	هدف الألفية للتنمية
0,85%	0,4%	الهدف 1: القضاء على الجوع والفقر المدقع
95%	98,16%	الهدف 2: ضمان التعليم للجميع
انتخاب 145 امرأة في المجلس الوطني، أي 31% من النواب	-	الهدف 3: ترقية المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة
45%	-	الهدف 4: تقليص وفيات الأطفال (الأطفال الذين تقل سنهم عن 5 سنوات)
98,6%	-	الهدف 5: تحسين صحة الأم (دعم عمليات الولادة)
انتشار ضعيف	-	الهدف 6: مكافحة فيروس...../السيدا والملاريا وأمراض أخرى
التوعية وإعداد استراتيجيات وطنية منذ 2000	-	الهدف 7: حماية البيئة
مواصلة الإصلاحات منذ 1999	-	الهدف 8: إقامة شراكة عالمية للتنمية

المصدر : لجنة الاتحاد الإفريقي، 2015.

2 - إختبار مدى نجاح السياسات الإقتصادية للفترة 2000-2014 في تحقيق التنوع الإقتصادي في الجزائر

يعتمد تقدير المؤشر المركب للتنوع الإقتصادي، على حساب الوسط الحسابي لمعاملات هيرفندال الخمسة متغيرات أساسية وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت. ومن بين العديد من المؤشرات الإحصائية التي يتم اعتمادها لقياس التنوع الإقتصادي، فإن معامل هيرفندال - هيرشمان يعتبر أكثرها شيوعا، فيما يتعلق بالتقدير الكمي لظاهرة التنوع الإقتصادي، حيث يقيس تركيب بنية المتغير ومدى تنوعه، وسوف يتم اعتماد الصيغة الموالية، في قياس تنوع الإقتصاد الجزائري لكل متغير ضمن هيكل مؤشر التنوع المركب ضمن فترة الدراسة المقترحة¹:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

N : عدد القطاعات الإقتصادية .

x_i : قيمة المتغير في القطاع i (ناتج القطاع i) .

X : القيمة الإجمالية للمتغير في جميع القطاعات (الناتج المحلي الإجمالي) .

$0 \leq H \leq 1$ ، فإذا كان قمة معامل هيرشمان هيرفندال 0 فإن هناك تنوع كامل في الإقتصاد، أما إذا كانت قيمته تساوي الواحد الصحيح فإن التنوع يكون معدوما، وبالتالي الاعتماد على القطاع الواحد، وعليه فإن القيم المرتفعة لمعامل هيرشمان - هيرفندال تدل على ضعف تنوع الظاهرة المدروسة.

2 1 - قياس التنوع في بنية الناتج المحلي الإجمالي (الاعتماد على القيمة المضافة للنشاطات الإقتصادية)

سيتم من خلال هذا العنصر دراسة التنوع الإقتصادي في بنية الناتج المحلي الإجمالي، من خلال دراسة بنية ومدى تنوع القطاعات الإقتصادية التي تساهم في خلق القيمة المضافة، والتي توفرت فيها الإحصائيات حول 8 قطاعات أساسية، وهي: الفلاحة، المحروقات، الأشغال العمومية، الصناعة خارج المحروقات، البناء والأشغال العمومية النقل والإتصالات، التجارة والخدمات، ويتضح جليا من تحليل الإحصائيات المعتمدة هيمنة قطاع المحروقات ضمن هيكل الانتاج المحلي الإجمالي في الجزائر، لتبقى مساهمة القطاعات الإقتصادية الأخرى ضعيفة مقارنة مع حجم الإستثمارات المخصصة، فضلا عن أنها تعتمد في زيادة نسبة مساهمتها في خلق القيمة المضافة على قطاع المحروقات في إطار تجسد علاقة عضوية بينها، وما يزيد من ضعف تنوع بينة الناتج المحلي الإجمالي هو ضعف مساهمة القطاع الخاص التي لا تتجاوز 44% في ظل سيطرة القطاع العام، وقد تم الحصول على النتائج المتعلقة بمعامل هيرشمان - هيرفندال لتنوع الناتج المحلي الإجمالي، والتي إنحصرت بين 0,14 و 0,32 بما يدل على وجود تنوع مقبول إلى حد معين، تبعا لما يوضحه الجدول

¹ - Siopé V. Ofa , Malcolm Spence , Simon Mevel , and Stephen Karingi , **Export Diversification and Intra-Industry Trade in Africa**, United Nations Economic Commission for Africa, 15 June 2012, P : 14.

- Hawaii Economic issues, **Measuring economic diversification in Hawaii, Periodic research and data reports on issues current interest**, December 2011, P:5.

رقم: 4-74، إلا أن القيم المنخفضة للمؤشر لا تدل على تحسن في قيمة المؤشر وإنما هي ناتجة عن تراجع العوائد النفطية جراء انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية.

الجدول رقم: 4-74: تطور مؤشر هيرشمان - هيرفندال لتنوع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 - 2014

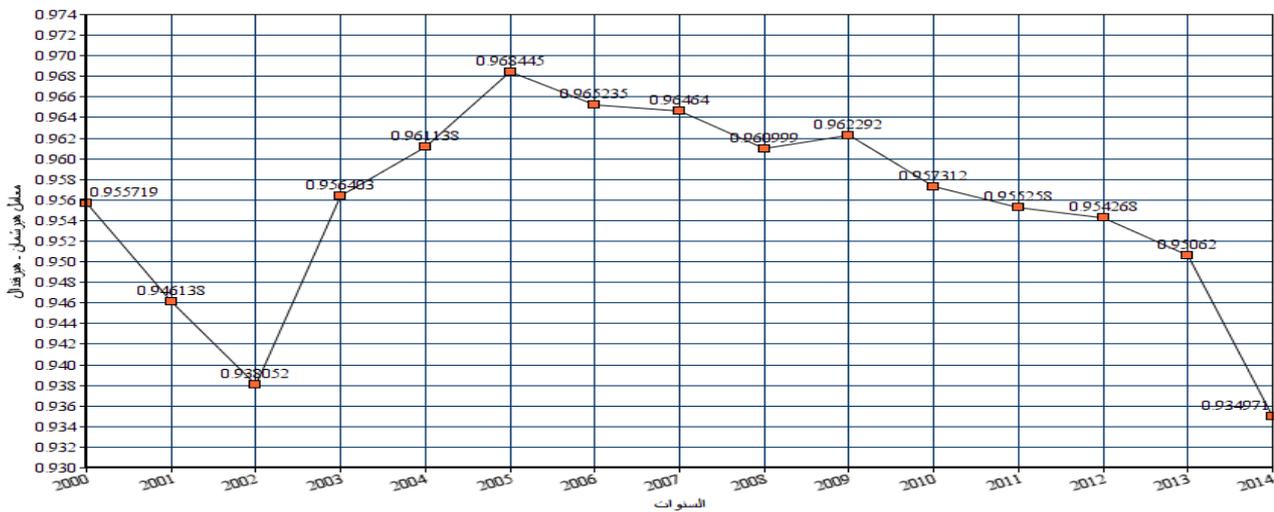
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
H*	0,25	0,20	0,18	0,21	0,24	0,31	0,32	0,30	0,33	0,17	0,22	0,25	0,23	0,17	0,14

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات الملحق رقم: 4-2، ومخرجات تطبيق العلاقة * في برنامج Excel

2 2 - التنوع في بنية صادرات الاقتصاد الجزائري للفترة 2000 - 2014

يعتبر التنوع في بنية وهيكلة صادرات الدول الريعية من أهم المحاور التي تسعى الدول الريعية وعلى رأسها الجزائر (يمثل قطاع النفط والغاز في الجزائر أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي، و97% من الصادرات وأكثر من 60% من إيرادات الميزانية) لتحسينه، وذلك لتقليص التبعية للقطاع الواحد (قطاع المحروقات) من جهة، ولتقليل من حدة تقلبات أسعار النفط على الأداء الكلي لإقتصادياتها من جهة أخرى، فالتنوع في بنية الناتج المحلي الإجمالي عادة ما يعتبر مضللا في عملية التحليل حيث أن الأداء في القطاعات والأنشطة الاقتصادية يعتمد على مخصصات السياسة الإنفاقية التي تمول بواسطة العوائد النفطية، وبالتالي سيتم قياس مدى تنوع بينة الصادرات الجزائرية، ولاسيما فيما يتعلق بالأنشطة الإقتصادية القادرة على بعث القيمة المضافة وكسب مزايا تنافسية دولية. من خلال حساب مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنوع الصادرات على مدى الفترة 2000-2014.

الشكل: 4-30: تطور مؤشر هيرشمان - هيرفندال لتنوع صادرات الاقتصاد الجزائري للفترة 2000 - 2014



المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الملحق رقم: 4-2.

يتضح من خلال الشكل ارتفاع قيمة معامل هيرشمان هيرفندال لتنوع الصادرات، حيث تراوح بين أدنى قيمة 0,93 وأعلى قيمة 0,96 وهي تقترب من الواحد الصحيح، مما يدل على انخفاض التنوع في بنية الصادرات للاقتصاد الجزائري فمقارنة تغير بنية الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1993 - 2003 يشير إلى عدم وجود تطور في بنية الصادرات، كما يمكن برهنة مدى تركيز الصادرات الجزائرية وفشل مساعي تنويعها (دون انكار التحسن المحتشم لصالح صناعات غير

تنافسية) في سياق السياسات التي تضمنتها البرامج المسطرة خلال الفترة 2000-2014، من خلال قيم مؤشر تنوع الصادرات للدول العربية خلال الفترة 1995-2011.

الجدول رقم: 4-75: مؤشر تنوع الصادرات* للدول العربية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2011-1995

2011	2010	2009	2005	2000	1995	مؤشر التنوع للصادرات
0,723	0,782	0,792	0,809	0,835	0,825	

المصدر: تقرير التنمية العربية: نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر 2013، ص: 127. نقلا عن قاعدة بيانات ONCTAD.

استمرت نفس الوضعية للفترة 2005 – 2014 (انظر الجدول رقم : 05) حيث يصنف الإقتصاد الجزائري من أكثر الإقتصاديات تركزا وأقلها تنوعا (استحوذ قطاع المحروقات على حصة قدرها 94,54 % من الصادرات، في حين كانت نسبة الصادرات خارج المحروقات هامشية بنسبة 5,46 % خلال سنة 2015¹) وهو ما يطرح وبحدة تساؤلا عن مدى فعالية السياسة الاقتصادية المصممة خلال الفترة 2000 – 2014 لتنويع الإقتصاد خارج قطاع المحروقات والتحول التدرجي نحو بحث نموذج التنمية المستدامة.

الجدول رقم: 4-76: التنوع والتركز* في مؤشرات الصادرات السعوية للاقتصاد الجزائري

السنوات		2013		2014	
المؤشر	عدد المنتجات	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد المنتجات	مؤشر التركيز
108	0,811	0,588	95	0,733	0,541
			99	0,743	0,490

Source: UNCTAD, Manuel Statistiques de la CNUCED, NATIONS UNIE, New York et Genève (2005, 2014, 2015).

2 3 - التنوع في بنية ورايات الإقتصاد الجزائري للفترة 2000 – 2014

تتأتى أهمية دراسة بنية تنوع الواردات للإقتصاد الجزائري، من كونها عنصر أساسي في عملية التنوع الإقتصادي ذلك أنه يمكن الإستدلال من خلالها عن التطورات، والتغيرات المتعلقة ببنية وهيكل الانتاج للاقتصاد الوطني فيما يتعلق بالمنتجات التي يتمتع فيها الإقتصاد الوطني بميزة تنافسية، في إطار المفاضلة بين تكاليف الإنتاج وأسعار تلك المنتجات في حال الحصول عليها من العالم الخارجي. وقد تم الإعتماد على مؤشر هيرفندال للإستدلال على مدى تطور تنوع الواردات للاقتصاد الجزائري على مدى الفترة 2000 – 2014، تبعا لما يوضحه الشكل الموالي:

$$* S_j = \frac{\sum_i |h_{ij} - h_i|}{2}$$

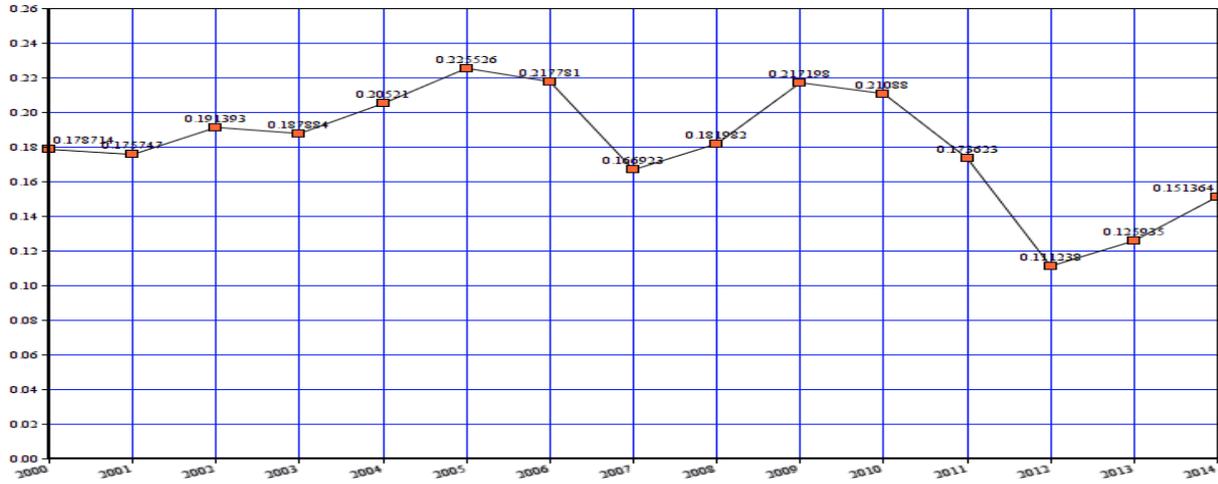
h_{ij} : حصة المنتج i من اجمالي صادرات الدولة j .

h_i : حصة المنتج i من اجمالي صادرات العالم

¹ - www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur (08/09/2016)

* درجة التركيز السعوي للصادرات (الواردات) يقصد به غلبة الوزن النسبي لسلعة أو مجموعة من السلع الموجهة للتصدير على جملة صادرات الدولة، كما يعتمد تحليل هذا المؤشر على جملة من المؤشرات التي أعدتها الانكاد، من اهمها مؤشر تنوع الصادرات الذي يقيس مدى انحراف هيكل صادرات الدولة عن هيكل الصادرات العالمية، والذي تنحصر قيمته بين الصفر و لوحد الصحيح، للتمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعا للصادرات

الشكل رقم: 4-31: تطور مؤشر التنوع هيرشمان- هيرفندال للواردات للاقتصاد الجزائري على مدى الفترة 2000 - 2014



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على معطيات الملحق رقم: 4-2.

يتضح من خلال تتبع تطور معدل هيرشمان هيرفندال لتنوع الواردات * خلال الفترة 2000 - 2014، هو إحصار قيمة المؤشر بين أدنى قيمة 0,11 وأعلى قيمة 0,22 وهو ما يشير إلى عدم وجود تغيرات واضحة في تنوع الواردات على الرغم من مرور المؤشر بمراحل من الإرتفاع والإرتفاع، حيث نجد أنه تزايد بصورة مستمرة خلال الفترة 2001 - 2005، ثم شهد انخفاض على مدى الفترة 2005 - 2007 ليعاود الإرتفاع على مدى الفترة 2007 - 2009 ثم شهد مرة أخرى مرحلة إنخفاض انطلاقاً من سنة 2009 إلى غاية 2013 ثم عاد إلى الإرتفاع وصولاً إلى سنة 2014، وهو ما يدل على عدم وجود إستراتيجية واضحة في الجزائر لإحلال الواردات وإعادة هيكلة بنية الإنتاج، على الرغم من أن قيمة المؤشر تدل على وجود تنوع مقبول، إلا أن تحليل بنية الواردات يبين وجود مجموعات أساسية تستحوذ على الوزن النسبي الأعلى في الواردات الجزائرية تتمثل في التجهيزات الصناعية بنسبة 32,37% والمواد نصف المصنعة بنسبة 21,94% والتي يوجه القسم الأكبر منها نحو قطاع المحروقات، ثم السلع الغذائية، والسلعة الإستهلاكية بنسبة 18,78% و 17,65% على التوالي وذلك في سنة 2014 (هيمنة القطاع الربعي تضعف القدرة التنافسية لباقي القطاعات الإقتصادية وتعرف هذه الظاهرة بآثار المرض الهولندي وتعزيز التبعية للخارج) وهو ما يقودنا إلى طرح مسألة تبعية الجزائر للخارج فيما يتعلق بالأمن الغذائي في ظل عدم تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية المصممة، وما تم تخصيصه من أغلفة مالية لدعم السياسة الزراعية، وفي نفس السياق فإنه لا بد من طرح مسألة التبعية للخارج في جانب التقنية والتكنولوجية التي تعتبر عنصر أساسي ضمن سلسلة خلق القيمة، فضلاً عن أنها عنصر إستراتيجي ضمن دالة التحول نحو اقتصاد صديق للبيئة ويستجيب لضوابط نموذج التنمية المستدامة.

* تم حساب بناءً على اعتبار ان بنية الواردات مكونة من سبع مجموعات (التوزيع حسب مجموعة المنتجات) وهي: المواد الغذائية، الطاقة، المواد الأولية، المواد نصف المصنعة، التجهيزات الفلاحية، التجهيزات الصناعية، والسلع الإستهلاكية .

في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى مجموع مؤشرات التجارة الدولية فيما يتعلق بجانب الواردات، حيث تشير تغيرات مؤشرات التركيز والتنوع (يتم إحتساب مؤشر التنوع عن طريق قياس الانحراف المطلق للهيكل التجارة في بلد من بنية العالم) إلى إرتفاع تركيز الواردات وتراجع تنوعها ضمن هيكل التجارة العالمية. وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-77 : التركيز والتنوع في مؤشرات التجارة الخارجية (الواردات) في الجزائر 2005 ، 2013 ، 2014 *

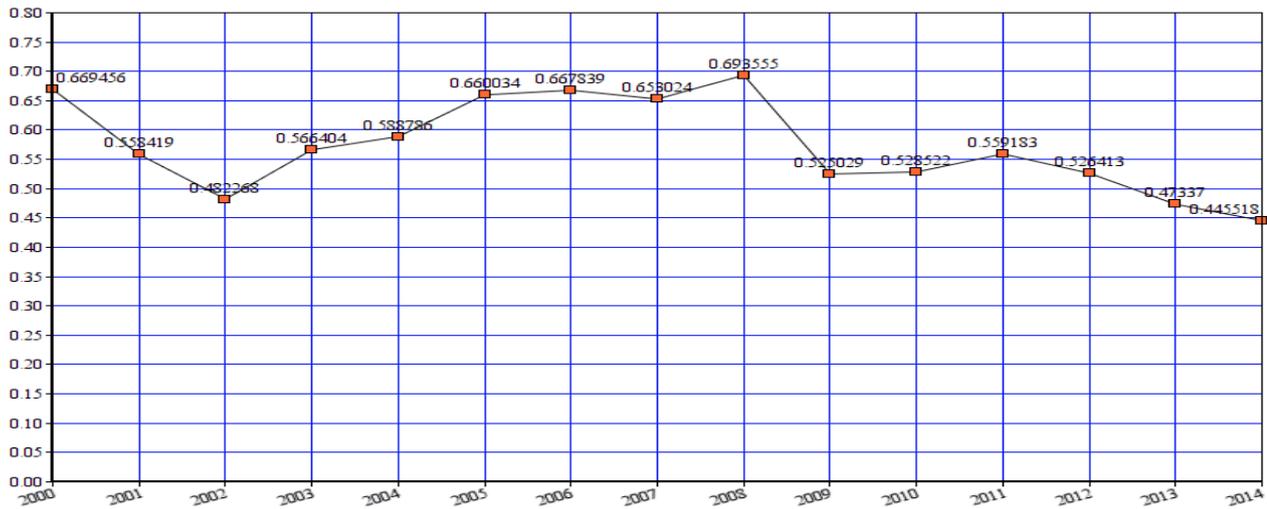
السنوات		2014		2013		2005	
المؤشر	عدد المنتجات	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	مؤشر التنوع	عدد المنتجات
		0,427	0,077	0,455	0,086	0,449	237

Source: UNCTAD, Manuel Statistiques de la CNUCED, NATIONS UNIE, New York et Genève (2005, 2014, 2015).

2 4 - التنوع في مصادر الإيرادات الحكومية في الجزائر للفترة 2000-2014

على الرغم من الأهمية التي تحتكم عليها العوائد النفطية في تنشيط وزيادة حجم الإستثمارات المستهدفة ضمن عملية التنمية الإقتصادية، والإجتماعية، إلا أن إقامة التحليل في إطار ضوابط التنمية المستدامة يطرح العديد من التعقيدات، عبر طرح المشكلة البيئية (التلوث والتدهور) وتكلفتها عبر الزمن، والتي يمكن تكون خطيرة جدا في حال عدم توفر بيئة الحكم الراشد، وسيادة ثقافة الرعب، مما يجعل التدهور الإقتصادي والمهشاشة الإجتماعية، من أبرز نتائج السياسة الإنفاقية (سياسات توزيع الرعب) للعوائد المحققة. وتتجلى هذه الإشكالية بصورة واضحة في الإقتصاد الجزائري الذي تسيطر فيه الإيرادات النفطية بأكثر من 70 % من إجمالي الإيرادات، وهو ما يفسر تراجع التنوع في بنية الإيرادات تبعا لما وضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم: 4-32: مؤشر هيرشمان- هيرفندال لتنوع الإيرادات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014



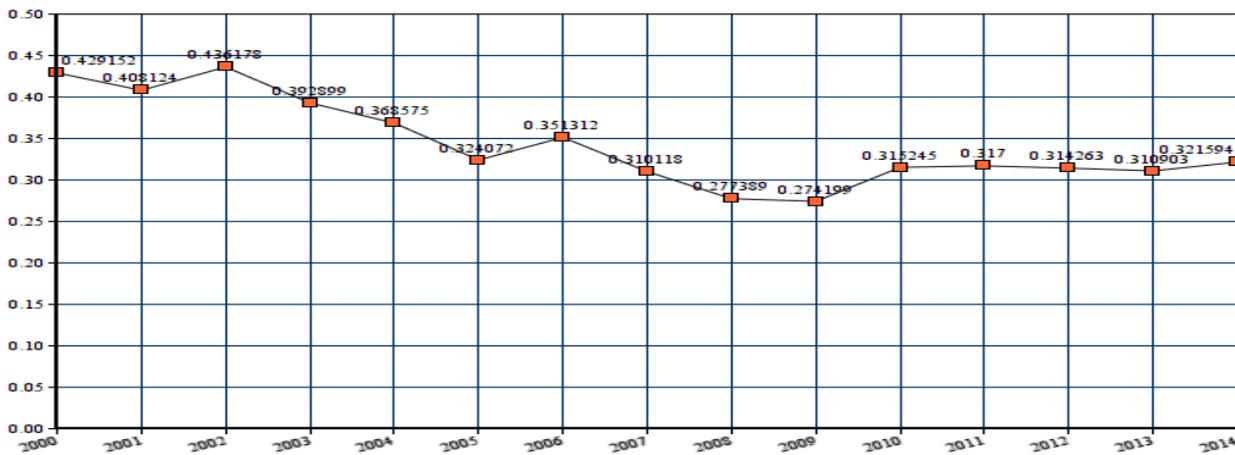
المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الملحق رقم 4-2.

* سنوات مختارة تبعا لما هو متاح من بيانات.

2 5 - التنوع في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت

يمثل الإستثمار أحد المتغيرات الكلية الأساسية التي تحدد مدى تنوع البنية والهيكل الإقتصادي، لاسيما تطور حركته في القطاعات الإستراتيجية كالصناعة، الزراعة... وهو يعتمد بدورة على الإدخار المحلي الذي يتميز بتراجع مستوياته في الإقتصاديات الريعية، وعلى رأسها الجزائر، التي وعلى الرغم من تطور حجم الإستثمارات على مدى الفترة 2000 - 2014 بفضل السياسة الإقتصادية المعتمدة خلال هذه الفترة، إلا أن بنية هذه الإستثمارات لم تشهد تطور مهم، حيث تميزت بتركز شديد في قطاعي الطاقة والبناء والأشغال العمومية، وما يصاحب ذلك من اختلالات على مستوى تنوع اليد العاملة وتوزيع فرص العمل من الناحية القطاعية والجغرافية وبالتالي الإنتقال إلى طرح مشكلة أعمق تتمثل في مشكلة البطالة وسوء توزيع الدخل، وإحداث تفاوت يقود إلى ظهور بؤر الفقر والحرمان في المناطق التي لا تمثل مناطق جذب لخارطة الإستثمار المعتمدة. وعلى الرغم من أن معامل هيرشمان هيرفندال لتنوع إجمالي تكوين رأسمال المال الثابت بين وجود مستوى تنوع مقبول، حيث تراحت قيمته بين 0,27738863 و 0,42915237 خلال الفترة 2000 - 2014، إلا أن هذا لا يمنع أن هناك إستقرار في تركيبة وبنية الإستثمار، كما أن أداء هذه الإستثمارات يعتمد على عوائد النفط، وبالتالي فإن السياسة الإقتصادية التي صممتها الجزائر لتنوع الإقتصاد خارج قطاع النفط وتحقيق نموذج التنمية المستدامة تقف على حافة إشكاليتين، وهما: عدم النجاح في تحقيق إستثمارات إستخلافية (الإستثمار في التعليم، الموارد البشرية...) وسيادة الإستثمار القائم على الموارد الناضبة، وعلى الرغم من تدارك الوضع عن طريق بعث صندوق ضبط الإيرادات النفطية، إلا أن تأخر التحول البنوي للإستثمارات أدى إلى تآكل الفوائض النفطية المحققة لصالح البحث عن التوازنات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى أن الحفاظ على وتيرة تطور الإستثمار يعتمد على مدى توفر العوائد النفطية التي ترتبط بإستقرار أسعار النفط في السوق الدولية.

الشكل رقم: 4-33: تطور مؤشر التنوع في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة 2000 - 2014

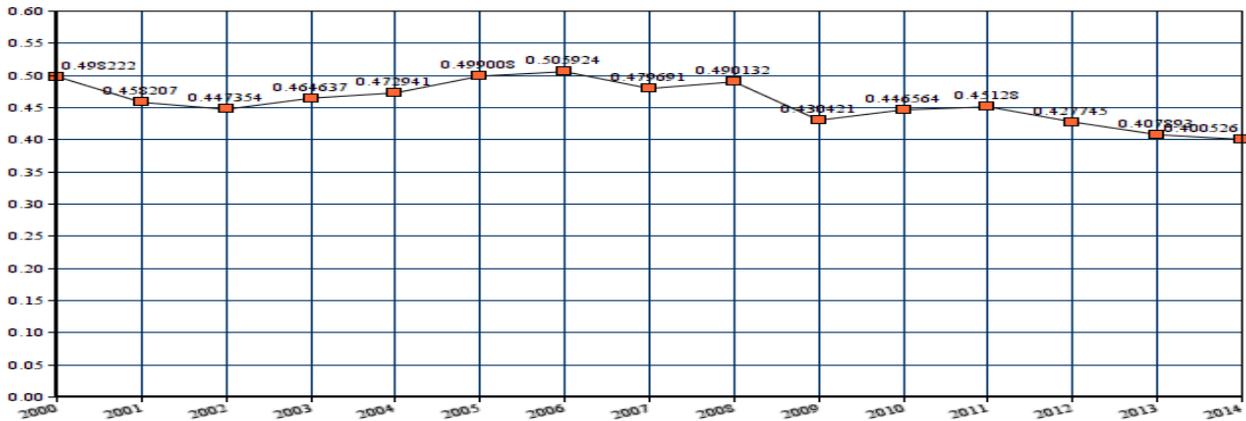


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الملحق رقم: 4-2.

يعتمد تقدير مؤشر إجمالي للتنوع الإقتصادي، على حساب الوسط الحسابي لمعاملات هيرفندال لخمسة متغيرات أساسية وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت ويعد

هذا المؤشر المركب مقياساً مرضياً للتنوع الإقتصادي لعدم ارتكازه على بعد واحد من أبعاد التنوع الإقتصادي، وإنما لشموله خمس أبعاد متداخلة. البعد الأول وهو النشاط الإنتاجي ومصادر الناتج المحلي القطاعية، والثاني تركيب الصادرات التي تعتمد فيها الجزائر بصورة سرمدية على الصادرات النفطية، والثالث بنية الواردات إذ إن حدوث تغيير جوهري في بنية الإنتاج سيؤدي بالضرورة إلى إحداث تغييرات موازية في بنية الواردات، والرابع إجمالي تكوين رأس المال الثابت الذي يعكس توزيع الإستثمارات في الأصول الإستثمارية الثابتة والخامس بنية الإيرادات الحكومية، وتوزيعها بين إيرادات نفطية وغير نفطية، وقد أظهرت النتائج تراجع وإنخفاض التنوع الإقتصادي في الجزائر على مدى الفترة المدروسة (تراوحت قيمة مؤشر هيرشمان - هيرفندال لمؤشر لتنوع الإقتصادي المركب بين 0,40 - 0,50) حيث أن دراسة (Berthelemy and Soderling 2001) أشارت إلى أنه رغم ضخامة الجهود، إلا أن النتائج مخيبة للآمال في الجزائر ذلك أن هناك إستثمارات ضخمة يتم دعمها عن طريق عوائد النفط، إلا أنه لم يكن هناك نتائج حقيقية فيما يخص التنوع (تجربة* Brunei التي بينت أنه على الرغم أنه من الصعب تنوع الإقتصاد، إلا أنه من الممكن تنوع مصادر الدخل إذا كانت هناك رؤية جيدة في الإدارة المالية لعائدات النفط، وإرادة سياسية للحفاظ على الإنفاق الجاري تحت السيطرة، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية التي تعتبر من أهم الدول النفطية التي سطرت خطة ضخمة لبعث التنوع الإقتصادي فقد أظهر تحليل Looney الآثار واسعة النطاق للمرض الهولندي على قطاع الصناعة التحويلية) وذلك يرجع بصورة كبيرة إلى أن إتجاه الإستثمارات يتقرر بموجب مرسوم حكومي بدلا من العقلانية الإقتصادي economic rationale¹. مما يقودنا إلى إطلاق نتيجة مفادها هيمنة القطاع النفطي، وعدم تكمن الجزائر من بعث التنوع الكفيل بتقليل الآثار السلبية التي تتسم بها الإقتصاديات القائمة على إيرادات الموارد الطبيعية وما يطرحه التحول العالمي نحو نموذج التنمية المستدامة من تحديات عميقة لهذه الإقتصاديات وعلى رأسها الجزائر ويمكن عرض تطور المؤشر المركب للتنوع الإقتصادي في الجزائر على مدى الفترة 2000-2014 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم: 4-34 : تطور مؤشر التنوع الإقتصادي المركب في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم : 4-2.

* a small oil-rich constitutional sultanate on the northwestern coast of Borneo, divided by parts of Malaysia's state of Sarawak

¹ - UNITED NATIONS , NATIONS. UNIES, UNFCCC Workshop on **Economic Diversification**, Op-Cit P : 12.

3 - مشهد أداء السياسات الاقتصادية في الجزائر بعد سنة 2014

تشجع الخطة الخماسية الجديدة (2015-2019) لنمو الإقتصاد الجزائري الإستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر (الزراعة والمياه وإعادة تدوير وإسترجاع النفايات والصناعة والسياحة) و يمكن أن يشكل تنفيذ هذه الخطة والتي تركز بشكل خاص على قطاعات أساسية كالطاقة، وهندسة المياه، والبناء، والصحة، والتربية والتكوين المهني فرصة بالنسبة للجزائر لإعادة النظر في نموذجها الإقتصادي وإعادة توجيه الإستثمارات العمومية والخاصة نحو القطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة والفلاحة... حيث ترى الجزائر في الإقتصاد الأخضر وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخلق فرص الشغل ودعم النمو الإقتصادي وتنويع الإنتاج والرفع من القيمة المضافة وتعزيز الابتكار وتقليص الفقر..، خاصة وأن الإقتصاد الجزائري يتسم بالمساهمة الضعيفة للصناعة في النمو الإقتصادي (حوالي 5% ومعدل الإندماج الصناعي الذي يتراوح ما بين 10% و 15%) حيث تشجع الجزائر القيام بإنتقال تدريجي نحو اقتصاد أخضر يأخذ بعين الغعتبار أولوياته خاصة بالنسبة للإنتقال الطاقي الذي يكسي أهمية قصوى.

بهذا تعتمد الخطة 2015-2019 على رؤية تشجع تنمية فروع الإقتصاد الأخضر وذات القيمة المضافة العالية والنهوض بروح المبادرة فيما يتعلق إنشاء الشركات، وخلق مناصب الشغل خاصة لفائدة الشباب والنساء، وتحقيق معدل نمو أقوى وأكثر إستدامة (7%) في أفق 2019، خاصة وأنه من أبرز التحديات التي تواجهها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة هو القضاء على الفقر، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والوقاية من الكوارث والادارة الفعالة للطاقة: حيث ان حماية البيئة الوقاية من الكوارث.¹

وقد تجلت الأولويات المدرجة في البرنامج الخماسي 2015-2019، في التزام الحكومة بتطبيق مشروع التنمية المحلية الذي رصد له مبلغ 100 مليار دج وأنشئ من أجله صندوقان وطنيان خاصان لدعم وتعجيل وتيرة التنمية الاقتصادية لاسيما في الهضاب العليا والجنوب. وسيتم توزيع هذه الميزانية على المجالس البلدية بدفعات، من أجل ترشيد النفقات والحرص على أن تتكفل هذه المجالس حقا بمشاكل المواطنين خاصة الشباب.² كما تجدر الإشارة إلى أن الفروع الصناعية الخمسة عشرة (15) المعلن عنها في الإستراتيجية الجديدة للقطاع، من أجل إعادة تصنيع الإقتصاد الوطني، هي ملوثة للغاية، مما يقتضي قبل الشروع في تطبيق هذه الإستراتيجية إجبار المؤسسات الصناعية على التوقيع على اتفاقات الأداء البيئي. كما أن مجمل المؤسسات المنتجة ملزمة بإعادة التأهيل البيئي ، إذا ما أُريد ان يتم تعجيل المسار نحو التنويع في سياق الإستدامة.

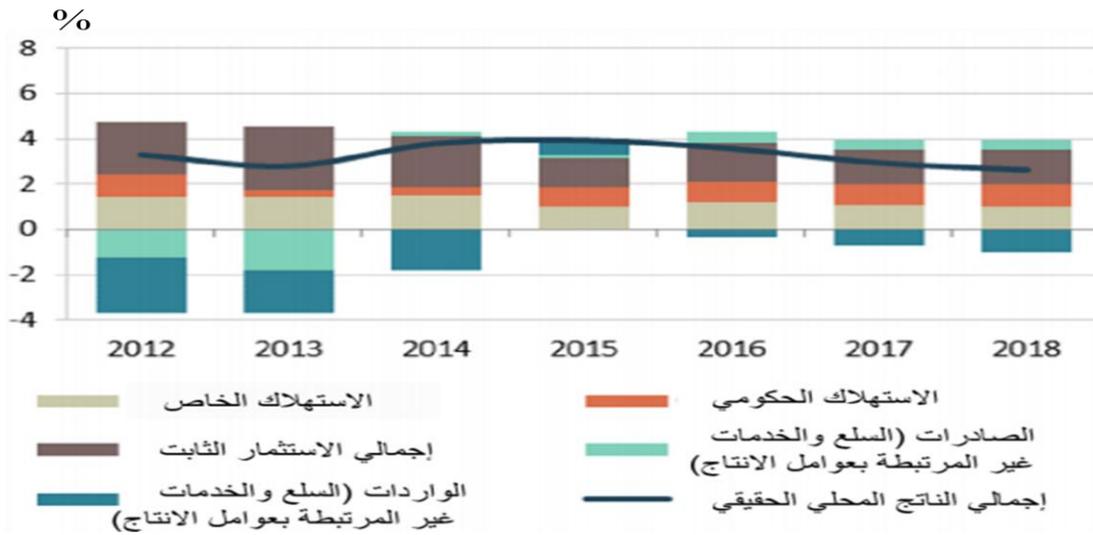
في سياق إستعراض طبيعة السياسات الاقتصادية التي إعتمدتها الجزائر إنطلاقا من سنة 2015 فإنه بالأهمية بما كان الوقوف على مؤشرات الأداء للاقتصاد الجزائري وتقييمها بعد تطبيق البرامج التي عكست فلسفة السياسة الاقتصادية الكلية القطاعية انطلاقا من سنة 2000 وعلى مدى أكثر من 14 سنة.

¹ - www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home/countryinfo (04 /01/2017)

² - تقرير الوضع السداسي الأول من سنة 2015 ، مرجع سابق، ص: 146 .

شهد الإقتصاد الجزائري نمواً في النصف الأول من سنة 2016 بمعدل 3,6% مقارنة بـ 3,9% في سنة 2015، وتم تعويض الإنخفاض الحاد في أسعار النفط بزيادة إنتاج الهيدروكربونات. أي أنه يمكن القول بأن الإقتصاد الجزائري تمكن من الحفاظ على معدل النمو الإقتصادي عند مستوى مقبول نسبياً، وكما أُشير له فإن تحقيق الجزائر لمعدل نمو قدر بحوالي 3,9% سنة 2015 تحقق بفضل الزيادة الأولية في إنتاج الهيدروكربونات وإستقرار النمو غير النفطي على الرغم من الآثار الحادة لانخفاض أسعار النفط وقد حافظ النمو الإقتصادي على إستقراره تقريبا خلال النصف الأول من سنة 2016 عند مستوى 3,6% ساعد في تحقيقه التعافي المستمر في إنتاج الهيدروكربونات مما خفف من آثار بطء النمو في القطاعات غير الهيدروكربونية. فقد نما إنتاج الهيدروكربونات بمعدل 3,2% في النصف الأول من سنة 2016 مقارنة بـ -0,8% في الفترة نفسها من سنة 2015 وتباطأ ناتج القطاعات غير الهيدروكربونية إلى 3,8% مقارنة بـ 5,1% في النصف الأول من سنة 2015 تصدّر هذا التباطؤ ضعف النمو في الزراعة (نتيجة سوء الأحوال الجوية) وفي المياه والطاقة وفي قطاعات أخرى وعلى جانب الطلب، تحسنت مساهمة الإستهلاك الحكومي في النمو في سنة 2015 وفي النصف الأول من سنة 2016 فيما تراجعت مساهمة إستهلاك القطاع الخاص والإستثمار تبعاً لما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم: 4-35: تطور المساهمة في النمو الإقتصادي خلال الفترة 2000-2018

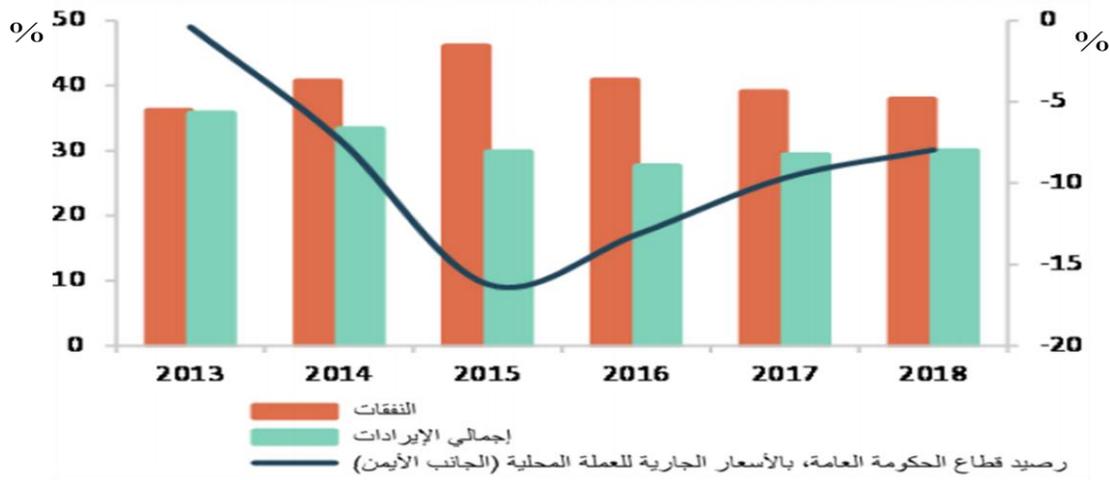


المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار مؤشرات أداء الإقتصاد الجزائري

يُتوقع أن يتباطأ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأن ينخفض إلى أكثر من 2,6% في سنة 2018، مع توقعات بتراجع حدة تأثير إنخفاض أسعار النفط على القطاعات الحقيقية غير النفطية مع إنتعاش ناتج قطاع المحروقات خاصة مع الإكتشافات الجديدة، بيد أن ذلك صعب التحقيق في المدى القصير بسبب التكلفة المرتفعة لإستغلال الآبار النفطية الجديدة. وفي سنتي 2017 و 2018 تشير تقديرات كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى أن إستمرار تحقق معدلات النمو ضمن مستوى يقارب 3% سيكون على حساب اتساع العجز في المالية العامة، الذي بلغ أكثر من الضعف ليصل إلى 16,2% في سنة 2015، إذ أرجأت الحكومة الجزائرية إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة. وإزداد هذا العجز إتساعاً في النصف الأول من سنة 2016، إذ لاقت الحكومة صعوبة في تنفيذ التدابير المالية العامة المنصوص عليها

في قانون الموازنة 2016. وتدعو هذه الموازنة إلى خفض بنسبة 9% في الإنفاق (معظمه في الإستثمارات) وزيادة بنسبة 4% في العائدات الضريبية على أساس زيادة بنسبة 36% في أسعار البنزين وزيادة الضرائب على الكهرباء وعلى تسجيل ملكية السيارات. وتحول الموازنة أيضا السلطات المالية مواصلة تخفيض في الإنفاق إذا هبطت أسعار النفط إلى ما دون المتوسط المفترض. فضلا فتح المجال للإستدانة من الخارج في الحالات التي تتطلب ذلك.، مع الإشارة إلى أنه خلال الربع الأول من عام 2016، شهد الإنفاق الحكومي طفرة هائلة (إرتفع بحوالي 60% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2015) مما ينم عن صعوبات في تطبيق إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة (انظر الشكل رقم: 4-36) بالنظر إلى السياسة الانفاقية ضمن الإقتصاد الجزائري ذي الطبيعة الريعية لا تخضع فقط للتبعية فقط لتحركات أسعار النفط، ولكن أيضا للتغيرات فيما يتعلق بجانب التهذئة الإجتماعية والحفاظ على هيكله الحكم وفئوته على الرغم من إرتفاع التكلفة والتي يمكن أن تعوض بفرصة بديلة تقود لبعث إصلاحات عميقة نحو التنويع والخروج عن الطبيعة الريعية.

الشكل رقم: 4-36 : وضعية المالية العامة في الجزائر إلى غاية 2018



المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في إطار مؤشرات أداء الإقتصاد الجزائري

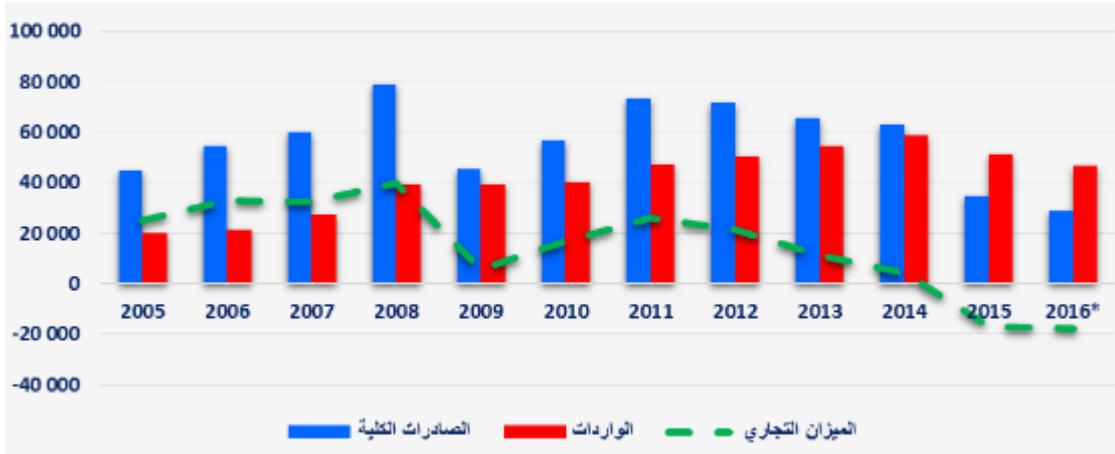
يتوقع أن يظل العجز في المالية العامة كبيرا عند حوالي 13,2% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2016، مع توقعات بالانكماش التدريجي إلى 0,8% في سنة 2018 - في حال الإستمرار ضمن وتيرة ضبط الانفاق العام والمضي قدما في أجندة الإصلاحات الضريبية المعتمدة - في ظل تأثير إنخفاض أسعار النفط على العائدات المحققة. مع إستنزاف وفورات المالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات) ويتوقع أن يتم تمويل العجز بإصدار سندات ديون جديدة مع توقع ارتفاع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من 13,6% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2016 إلى 25,1% في سنة 2018. فعجز الموازنة والحساب الخارجي اللذان يفوقان 10% أصلا ازدادا ارتفاعا¹، إذ بلغ رصيد الميزان التجاري الجزائري (-17034) مليون دولار سنة 2015 مقابل (-17844) مليون دولار سنة 2016* أي تسجيل ارتفاع في العجز قدر

¹ - <http://pubdocs.worldbank.org/en/888891475673524626/Algeria-MEM-Fall2016-ARA.pdf> (17/02/2018).

* إحصائيات مؤقتة لسنة 2016

بحوالي 4,8 % وبصورة عامة فإن الميزان التجاري الجزائري شهد تراجعا كانت بدايته تقريبا من سنة 2011 وتعمق إنطلاقا من السداسي الثاني لسنة 2014 ليتخذ وضعية سالبة تعكس هشاشة التوازن الخارجي ضمن الفترة 2016-2018 مع توقع أن يتقلص عجز الميزان التجاري بدرجة طفيفة، حيث ينتقل من 15,5 % من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2016 إلى 10,4 % من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2018 (إثر إخمار أسعار النفط العالمية، بعد إنخفاضه إلى 100 دولار أمريكي للبرميل في المتوسط في سنة 2014، واستمرار إنخفاضه إلى حوالي 58,3 دولار في عام 2015).

الشكل رقم: 4-37 : تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2016



Source: <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

يشير العجز المحقق على مستوى الميزان التجاري إلى تراجع مهم للصادرات مقارنة بالواردات، حيث تراجع معدل التغطية من 67 % سنة 2015 إلى 62 % سنة 2016، فعلى الرغم من تحسن الصادرات خارج المحروقات التي انتقلت من 1969 مليون دولار سنة 2015 إلى حوالي 27102 مليون دولار سنة 2016 إلا أن التراجع الحاد في صادرات المحروقات كان له الأثر الأقوى على مجموع الصادرات ومن ثم على الميزان التجاري، حيث تراجعت صادرات المحروقات من 32699 مليون دولار سنة 2015 إلى حوالي 1781 مليون دولار، وذلك على الرغم من تراجع الواردات إذ إنتقلت من 51702 مليون دولار سنة 2015 إلى 46727 مليون دولار في سنة 2016 في سياق السياسة التي إعتمدتها الدولة بتقليص حيز الموارد المستوردة، عبر تبني سياسة إحلال للواردات- غير ممهجة في إطار ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني وهشاشته مما يحول دون مقابلة الطلب الداخلي- وتجدر الإشارة إلى أن المحروقات لا تزال تمثل أساس صادرات الجزائر إلى الخارج خلال سنة 2016 بحصة 93,84% من إجمالي العام للصادرات، مع إنخفاض قدره 17,12 % مقارنة مع 2015. أما فيما يخص الصادرات "خارج المحروقات"، والتي لا تزال هامشية بنسبة 6,16 % فقط من إجمالي حجم الصادرات أي ما يعادل 1,78 مليار دولار أمريكي، مع تسجيل إنخفاض بنسبة 9,55% مقارنة مع 2015.¹

كما إرتفع كل من معدلا التضخم والبطالة، فعلى الرغم من تشديد السياسة النقدية، ارتفع معدل التضخم إلى 4,8 % في سنة 2015 وهو ما يعكس التأثير الناجم عن الخفض الإسمي لقيمة العملة بحوالي 20 % بهدف تصحيح

¹ - <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

إحتلال ميزان المعاملات الخارجية. وفي النصف الأول من سنة 2016 سمحت السلطات النقدية بمزيد من الإخفاض في قيمة الدينار، في محاولة لتفادي حدوث هبوط حاد في احتياطيات النقد الأجنبي والاحتفاظ بالاحتياطيات عند مستوى 100 مليار دولار أو أكثر، مع توقع أن يبلغ التضخم حوالي 5,9 % في سنة 2016 (بينما انخفض التضخم إلى 2,9 % في عام 2014، فقد شهد الإقتصاد الجزائري عودة للضغوط التضخمية، فمن المتوقع أن ترتفع إلى 5,5 % في سنة 2015) وهو مرجح للإرتفاع خلال السنوات المقبلة، وبالتالي فإن الإجراءات التي تعتمدها الجزائر لاستعادة التوازنات الكلية والحفاظ على إستقرارها إجراءات ظرفية لا تساعد على بعث البيئة الملائمة والشرط اللازم لبعث التنوع الهيكلي في إطار الإستدامة.

عرقل إستمرار معدل البطالة المرتفع بين الشباب جهود الحد من الفقر وعدم المساواة. ففي سنة 2015 ارتفع معدل البطالة إلى أكثر من 10 % أي حوالي 11,2 %، ولم يتغير كثيرا النصف الأول من سنة 2016 بسبب تباطؤ النمو. وقد أصبح الوضع صعب خاصة بالنسبة لفئة للنساء والشباب الذين تصل نسب البطالة ضمن هذه الفئات إلى 25%¹.

عليه فإن السياسات الإقتصادية المصممة على مدى الفترة 2000-2014 لم تؤتي أكلها فيما يتعلق ببعث إستدامة مؤشر التوازن الخارجي، الذي لا يزال مرتبطا بتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية وهو ما يوري بعدم وجود بوادر للتحويل الهيكلي نحو التنوع الإقتصادي الكفيل ببعث إستدامة التوازن الداخلي عبر تحقق إستدامة المؤشرات الإقتصادية الكلية لاسيما النمو الإقتصادي المحقق، حيث يُتوقع أن يتباطأ النمو على مدى السنتين إلى الثلاث سنوات المقبلة أي إلى غاية 2019 مع تطبيق الحكومة إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة، وارتباط أداء الإقتصاد الجزائري بموجة التراجع المتزايد لأداء قطاع المحروقات، الذي كان له بالغ الأثر على أهم مؤشرات الإقتصاد الجزائري الذي استطاع الصمود - أمام الأزمة خلال السداسي الثاني من سنة 2014.

إن الصعوبات التي تواجه الجزائر ترتبط أساسا بإخفاض أسعار النفط وتبعات ذلك من أزمات على مستوى النظام السياسي والأمني، وما سترتب على المستوى الإقتصادي من بقاء في النمو، تقليل الحيز المالي، وتثبيط الإستثمار الخاص والأجنبي. وحتى إذا إعتمدت الجزائر تدابير - التقشف - المقترحة في مشروع ميزانية عام 2016، فإن الحكومة تميل نحو إرساء الإستقرار الإجتماعي على حساب الضبط لسياسة الإنفاق العام.

إذن فإن الإقتصاد الجزائري عرضة لخطرين على الأقل، وهما تقلب أسعار النفط والسخط الإجتماعي. فإعتماد الجزائر على إيرادات قطاع المحروقات يجعلها تظل عرضة بشدة للتقلب في أسعار النفط العالمية في مواجهة المخزونات النفطية العالمية الكبيرة، وضعف الطلب عما هو متوقع المتزامن مع التحويل نحو إعتماد الطاقات البديلة ضمن مزيج الإمداد وإحتمالات تأثير الإخفاض في أسعار النفط أيضاً على الإستثمار في القطاع النفطي. أما المخاطر الثاني فيتجسد عن تزايد إمكانية تأزم الوضع الإجتماعي - السخط الإجتماعي - بعد تراجع دور الدولة عن طريق تخفيضات الإنفاق الحكومي والزيادات الضريبية، وتوجه الإرادة السياسية والتوافق الوطني نحو التشديد على ترشيد إعانات الدعم عديمة

¹ - <http://www.banquemoniale.org/fr/country/algeria/overview#1> (24/02/2018).

الكفاءة وغير المنصفة والباهظة التكلفة - تعاني الدول الريفية من بينها الجزائر من عدم التمكن من إستهداف الفئات الهشة عبر الإعانات المقدمة- لكن مثل هذا الإصلاح يتطلب شبكات أمان مُحسَّنة، ونظاماً للتحويلات النقدية يصل إلى المحتاجين وحملة إعلامية قوية لمواجهة المعارضة أثناء تنفيذه، ونظاماً إحصائياً قوياً يسمح برصد الأوضاع المعيشية للأسر.

المبحث الثالث: الحكم الراشد كبيئة تمكينية لتصميم السياسات الاقتصادية الداعمة للتنوع الاقتصادي في إطار ضوابط الإستدامة

إن إستقرار الإقتصاد الكلي عنصر أساسي في قياس قدرة الإقتصاديات على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق الوضع الجيد لمتغيرات الإقتصاد الكلي المتمثلة في تحقيق النمو المطرد والمستدام، إستقرار الأسعار، وتخفيض معدلات البطالة وبعث فرص العمل اللائق، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات وتنشيط حركة الإستثمار بيد أن إستقرار البيئة السياسية له دور حاسم في التأثير على سيناريو تحقيق الأهداف المسطرة، ولاسيما على مستوى الإقتصاديات الريفية، وعليه فإنه سيتم من خلال هذا المبحث دراسة هذا البعد الإستراتيجي ودوره في التأثير على مسار إرساء التنمية المستدامة في الجزائر على مدى الفترة 2000-2014 كبلد إختباري يعكس سمات الإقتصاديات الريفية.

1 - لإطار العام للحكم الراشد في الجزائر

عمدت الجزائر إلى وضع مجموعة من الأهداف الإستراتيجية لبعث البيئة التمكينية والمثلى لإنبعث التنمية

الإقتصادية المستدامة، ويمكن فيما يلي التطرق إلى الأهداف الكبرى المسطرة* :

الهدف الأول: ترقية السياسات الاقتصادية الكلية التي تدعم التنمية المستدامة: حيث يتضمن هذا الهدف محاور إستراتيجية تمثلت في تحسين حوكمة الإقتصاد الكلي وتعزيز الأمن الغذائي، ودعم سياسات التنمية المحلية، بالإضافة إلى ترقية التنمية الاقتصادية الرامية لتعزيز الإنسجام الإجماعي في العالم الريفي، كما يشمل هذا الهدف ترقية سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، وضمان ترقية الصناعة بالدعم الموجه لبعث وتنمية النشاطات الصناعية الجديدة.

الهدف الثاني: تنفيذ سياسات إقتصادية سليمة وشفافة وقابلة للتقدير من قبل الحكومة، حيث يتضمن هذا الهدف محاور إستراتيجية إنصبت على عصنة الأنظمة الميزانية، وتعزيز إستقرار القطاع البنكي ومردوديته، وإنعاش، وتخفيض شركات التأمين.

الهدف الثالث: ترقية التسيير السليم للأموال العمومية، يعتبر من بين أهم الأهداف التي يطمح إلى تحقيقها في بلد ريفي كالجزائر، إلا أنه لم يتسع بالصورة التي تجعله يتضمن محاور كفيلة ببعث حركيته وتأثيره على الأداء الإقتصادي، حيث تضمن محورين فقط، وهما: تحسين أداء الإدارة الجبائية، وتحسين وتعزيز مداخيل الجماعات المحلية.

* انظر التفصيل للأهداف المسطرة والمنجزة ضمن : تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء / نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، نوفمبر 2008 .

الهدف الرابع: مكافحة الفساد وتبويض الأموال: وينصب هذا الهدف على تقييم وتحسين مراقبة اموال الموارد العمومية وتكريس القواعد العامة المنظمة للصفقات العمومية والإلتزام بها، بالإضافة إلى الإلتزام بقانون العمل وإحترامه.

الهدف الخامس: تنسيق السياسات النقدية والتجارية وسياسات الإستثمار بغية تحقيق الإندماج الإقليمي، حيث تسعى الجزائر عبر تصميم هذا الهدف إلى ترقية الاندماج المغاربي (إتحاد المغرب العربي) وجعل إفريقيا محورا أساسيا للسياسة الإقتصادية والتجارية للجزائر، وتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة العربية للتبادل الحر، والإندماج الإقليمي الأورومتوسطي وتكريس جهود الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية...

4 - تحليل مؤشرات إدارة الحكم في الجزائر*

إنطلاقا من المؤشر الذي قدمه 'دانيال كوفمان' وآخرون في البنك الدولي لقياس نوعية الحكم الراشد، والذي يتكون من ستة مؤشرات، يمكن إستعراض تطورها في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: 4-78: أهم مؤشرات إدارة الحكم** في الجزائر تبعا لرؤية البنك الدولي

السنوات	المساءلة والتصويت	الإستقرار السياسي (غياب العنف / الإرهاب)	فعالية الحكومة	ضبط الفساد	دولة القانون	نوعية الضبط
2000	-1,21	-1,50	-0,96	-0,95	-1,17	-0,69
2002	-1,12	-1,69	-0,61	-0,94	-0,59	-0,59
2003	-1,14	-1,78	-0,61	-0,67	-0,54	-0,55
2004	-0,82	-1,37	-0,52	-0,63	-0,55	-0,54
2005	-0,76	-0,93	-0,43	-0,42	-0,70	-0,43
2006	-0,92	-1,12	-0,47	-0,48	-0,66	-0,56
2007	-1,00	-1,12	-0,56	-0,51	-0,73	-0,61
2008	-0,99	-1,09	-0,61	-0,56	-0,71	-0,79
2009	-1,06	-1,22	-0,58	-0,55	-0,76	-1,07
2010	-1,03	-1,26	-0,48	-0,49	-0,75	-1,17
2011	-1,00	-1,36	-0,57	-0,50	-0,78	-1,19
2012	-0,90	-1,32	-0,54	-0,47	-0,75	-1,28
2013	-0,89	-1,18	-0,54	-0,47	-0,66	-1,17
2014	-0,82	-1,17	-0,48	-0,62	-0,73	-1,28
2015	-0,85	-1,05	-0,51	-0,68	-0,83	-1,17

Source : Kaufmann. D; Kraay. A. and Mastruzzi. M, Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996/ 2015 Word bank, 2017 . <http://info.worldbank.org/governance/wgi/#reports> (15/01/2018).

** Governance Score (-2,5 to +2,5)

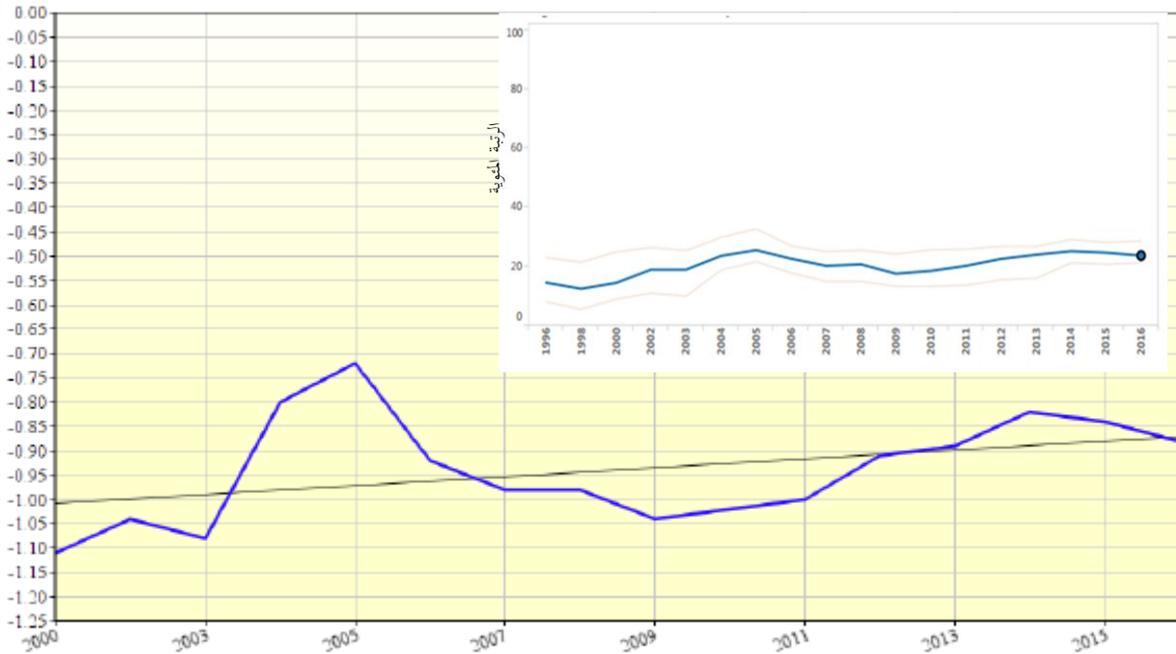
* for more information look at : <http://info.worldbank.org/governance/wgi/#faq> (Worldwide Governance Indicators) قاعدة بيانات

تصنف المؤشرات التي يستعرضها الجدول أعلاه ضمن ثلاثة معايير، تبعاً لما يلي*:

المعيار الأول يتعلق بالعملية التي بواسطتها يتم إختيار الحكومات ومراقبتها وإستبدالها، حيث يشمل هذا المعيار مؤشري الصوت والمساءلة، والإستقرار السياسي وغياب العنف.

أما بالنسبة للصوت والمساءلة، فيتم من خلاله قياس مدى قدرة المواطنين في بلد معين على المشاركة في إنتخاب حكومة بلدهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية الصحافة والإعلام، وحرية تكوين الجمعيات ...، وهو ما أقرته تقارير البنك الدولي في هذا الشأن. وفي الجزائر أقر دستور 1989 التعددية السياسية والحزبية، حيث تم الإنتقال من حزب الواحد إلى التعددية الحزبية، ومن نمط التعبئة إلى نمط المشاركة، كما جاء دستور 1996 ليعزز رؤية الجزائر نحو تكريس النهج الديمقراطي، حيث أعطي حق المشاركة في التصويت ضمن الحياة السياسية لكل فرد يبلغ سنة 18 سنة سواء رجال أو نساء، إذ يتيح لهم القانون الحق في إنتخاب ممثلهم على المستوى المحلي والولائي والوطني، بالإضافة إلى المشاركة في الإستفتاءات الشعبية، وأقر تعديل 2016، مجالاً أوسع للمشاركة السياسية¹. ويمكن إستعراض تطور مؤشر الصوت والمساءلة ضمن الفترة التي تشملها الدراسة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 4-38: تطور مؤشر الصوت والمساءلة في الجزائر ضمن الفترة 2000-2016



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على البيانات الواردة في:

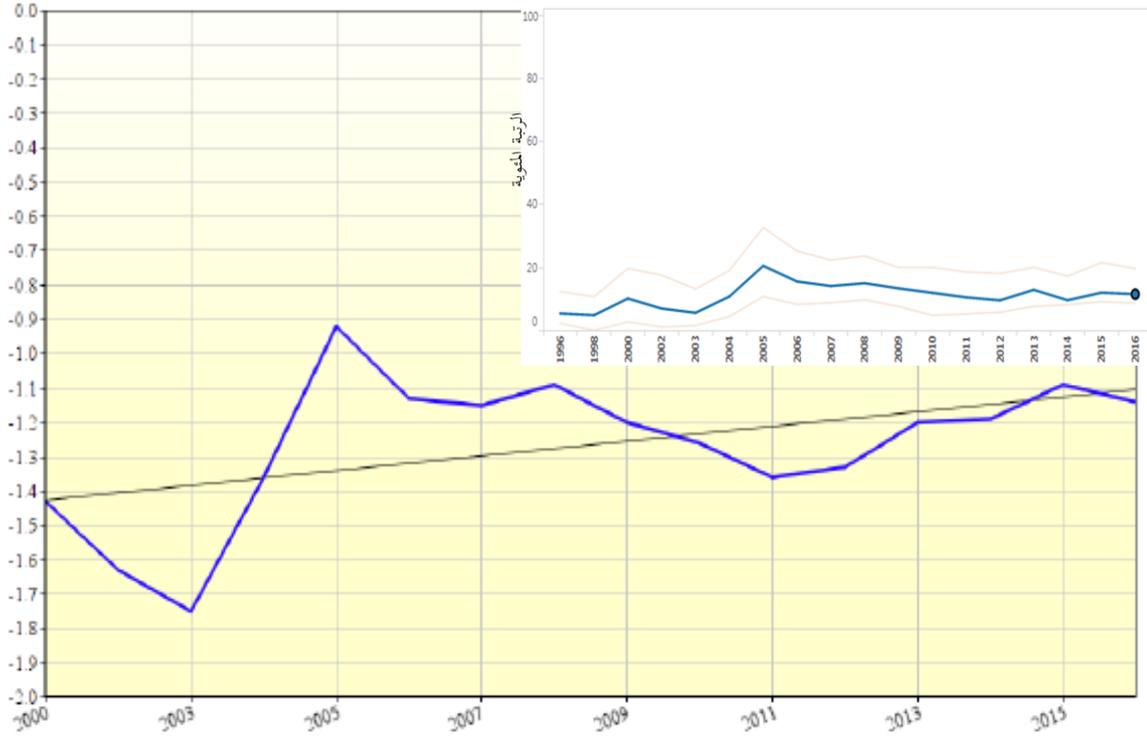
<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports> (15/01/2018).

* - look as : Kaufmann, D, Kraay, A, and Mastruzzi, M. (2010) “The Worldwide Governance Indicators”, World Bank Policy Research Working Paper No. 5430. Washington, D.C.: World Bank,

¹ - المادة 2 من القانون العضوي رقم 03-12، المؤرخ في 12 يناير سنة 2012، بمحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، ج.ر.ج.د.ش، عدد 50، صادر في 14 يناير 2012.

بالنسبة للإستقرار وغياب العنف، فإن هذا المؤشر يعالج زعزعة إستقرار الحكومة بوسائل غير دستورية من خلال العنف بما في ذلك الإرهاب، وتعتبر الجزائر تبعا لهذا المؤشر التي مرحلة بفترة جد حرجة تميزت بانعدام الإستقرار السياسي خلال فترة الثمانينات والتسعينات، وعرفت نوعا من الإستقرار خلال الفترة 2000-2014 تبعا لما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم: 4-39: تطور مؤشر الإستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على البيانات الواردة في:

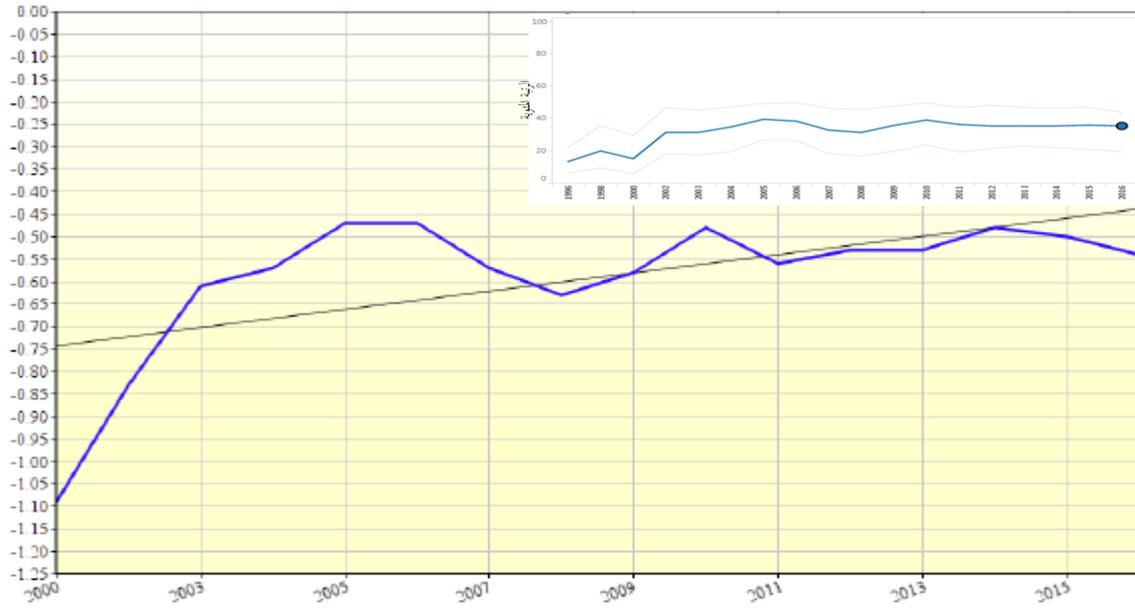
<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>

فيما يتعلق بالمعيار الثاني فإنه يعالج قدرة الحكومة على وضع سياسات قاعدية فعالة، ويتكون هذا المعيار من

مؤشرين، هما فعالية الحكومة والأطر التنظيمية

فالنسبة لفاعلية الحكومة: فهو مؤشر يقيس نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية وإستقلاليته عن الضغوط السياسية ونوعية إعداد السياسات، حيث يثار نقاش واسع حول طبيعة الخدمات التي تقدمها الحكومة في الجزائر، إذ أن هناك العديد من المحاور لعل أهمها عدالة إيصال الخدمات المتاحة لكل الفئات ولاسيما الفئات الهشة.

الشكل رقم: 4-40: تطور مؤشر فعالية الحكومة

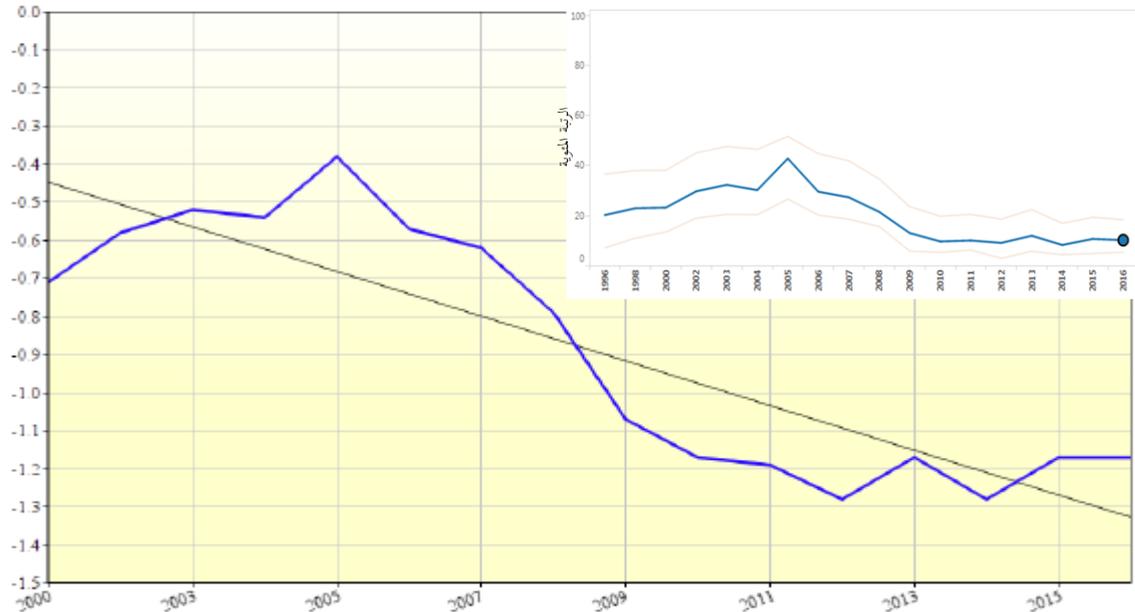


المصدر: من إعداد الباحثة بناء على البيانات الواردة في:

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>

أما بالنسبة للأطر التنظيمية (النوعية التنظيمية)، فإن هذا المؤشر يقيس قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك .

الشكل رقم: 4-41: تطور مؤشر النوعية التنظيمية

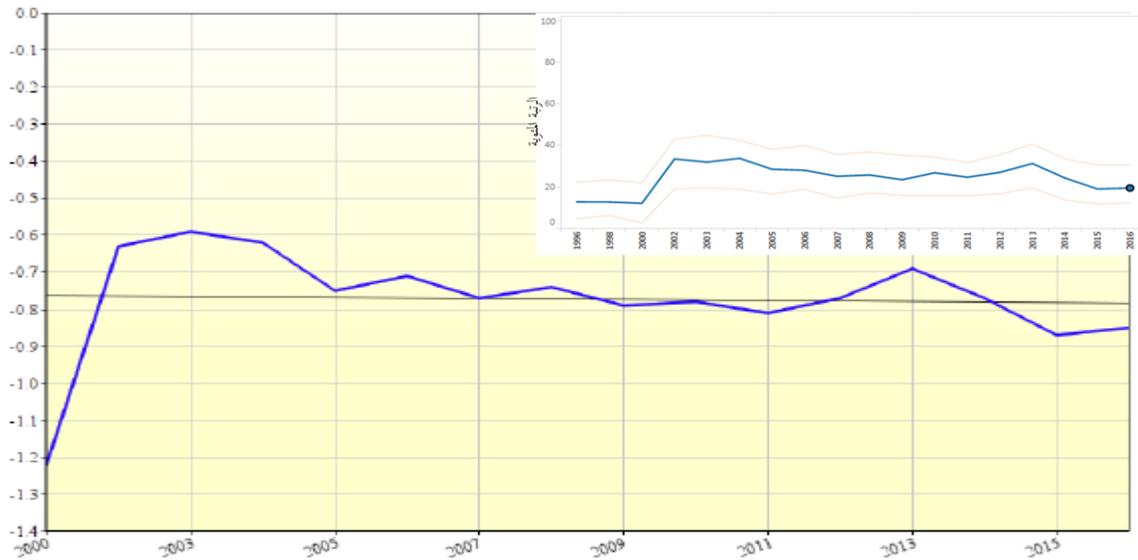


المصدر: من إعداد الباحثة بناء على البيانات الواردة في:

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>

فيما يخص المعيار الثالث الخاص بمدى إحترام الهيئات المسيرة للمواطنين والدولة معا، فإن هذا المعيار يتكون هو الآخر من مؤشرين يتعلقان بحكم القانون (سيادة القانون) ومكافحة الفساد.

أما مؤشر حكم القانون فهو يقيس مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع والتقييد بها بما في ذلك نوعية تنفيذ العقود وحقوق الملكية وشرطة والمحاكم، وكذلك احتمال وقوع الجرائم وأعمال العنف. فيما يلي تطور مؤشر حكم القانون ضمن الفترة المعنية بالدراسة الشكل رقم: 4-42: تطور مؤشر حكم القانون خلال الفترة 2000-2014

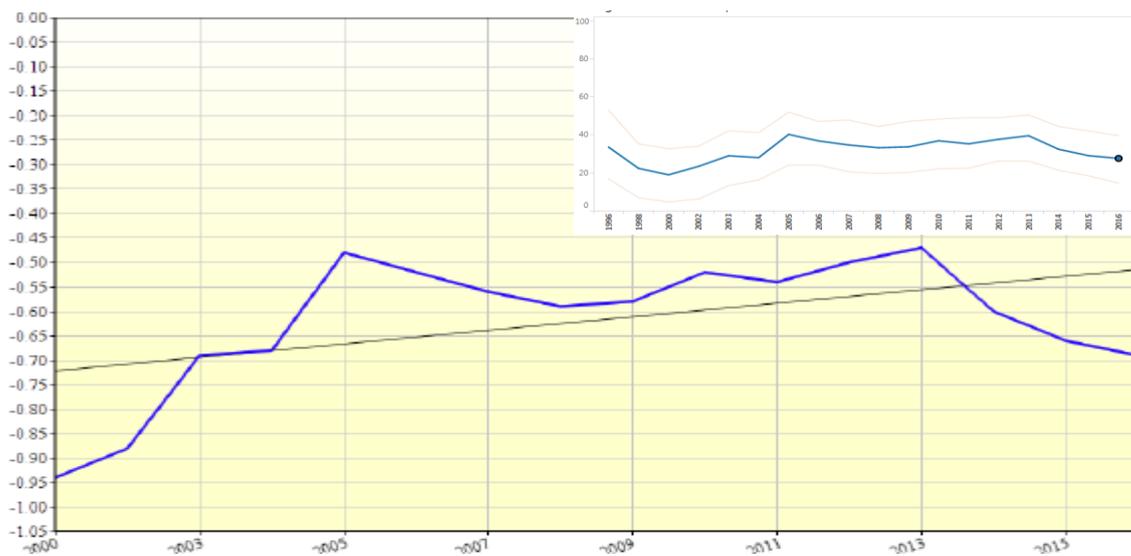


المصدر: من إعداد الباحثة بناء على البيانات الواردة في :

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>

ويعالج مؤشر مكافحة الفساد (مراقبة الفساد) مدى إستغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية بما في ذلك أعمال الفساد الأخرى، وكذلك إستحواذ الفئة الحاكمة وأصحاب رأس المال (مصالح شخصية) على مقدرات الدولة، وبالتالي فإن الجزائر مطالبة بالتعامل مع الفساد كعجز في إدارة الحكم وظاهرة إنتقالية تضعف الجهود التنموية. يمكن إستعراض تطور مؤشر مكافحة الفساد في الجزائر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم: 4-43: تطور مؤشر مكافحة الفساد في الجزائر للفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على البيانات الواردة في :

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>

يشير تقرير الشفافية الدولية المتعلق بمدركات الفساد لسنة 2014، إلى أن المستوى المتصور لفساد القطاع العام والذي شمل حوالي 175 دولة قد بلغ في الجزائر 36 % وهو مستوى مقبول نسبيا بالأخذ بعين الاعتبار السلم المعتمد في تحديد مستوى الشفافية التام عند 100 % وتفشي الفساد عند مستوى 0%، من ناحية أخرى فإن هذا المستوى يعتبر مرتفع بالنظر إلى أن مستوى الفساد في القطاع العام قد بلغ 38 % على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط، وما نسبته 43 % على مستوى العالم¹

إن تطور آليات الفساد في الجزائر أثر بصورة كبيرة على ديناميكية النشاط الإقتصادي، حيث أنه أثر على كفاءة السياسات الإقتصادية المعتمدة للنهوض بالإقتصاد الجزائري، كما أثر على إستقرار البيئة القانونية والسياسية الداعمة، من جهة أخرى فإن تفشي الفساد في الإقتصاد الجزائري ذي الطبيعة الربعية أدى إلى إزدياد حجم الإقتصاد غير الرسمي أو الموازي، حيث أصبح مصدر لخلق الدخل ودورانه خارج دواليب الإقتصاد الرسمي، الأمر الذي أثر على إستقرار المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر.

وقد بذلت الجزائر جهودا هامة في سبيل مكافحة الفساد والتقليل من تأثيره على صياغة السياسات وأدائها ومن بين ذلك إنضمام الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ويشار إلى أن الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي تأسست في 2008 تشكل آلية إقليمية تشاركية فريدة من نوعها لتنمية القدرات وتبادل المعلومات ومناقشة السياسات التي تدخل في اختصاصها. وتضم الشبكة أيضا مجموعة غير حكومية تجمع منظمات بارزة يتم إختيارها وفق معايير محددة. أما الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في الجمهورية الجزائرية المنضمة حديثا إلى الشبكة، فقد تأسست في 2006، ومن مهامها إقتراح سياسات وتوجيهات وتدابير للوقاية من الفساد وإعداد برامج للتوعية عن مخاطر الفساد، بالإضافة إلى جمع المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منه والتقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية ذات الصلة².

على الرغم من الجهود المبذولة لإستيعاب وتقليص دائرة الفساد، إلا أن التقارير الدولية ولعل أهمهما التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لسنة 2016 يبين أن الجزائر قد إحتلت المرتبة 108 عالميا* بعد أن كانت تحتل المرتبة 88 في سنة 2015 والرتبة العاشرة عربيا والرتبة السابعة عشر إفريقيا ويشير التقرير إلى أن الجزائر قد توغلت بصورة كبيرة ضمن دائرة الفساد وكغيرها من الدول العربية والربعية تحديدا لم تتمكن من بناء نظام ديمقراطي فعال يعطي مساحة مطلوبة وضرورية للمساءلة والمحاسبة، وبالتالي فإن الجزائر تعاني من تفشي الفساد الممنهج وأوجه إنعدام المساواة الإجتماعية يغذي أحدهما الآخر ضمن حلقة مفرغة مولدة لسيادة سمات الإقتصاد الربعي ومقاومة لمظاهر التنوع لصالح الإبقاء على سيادة

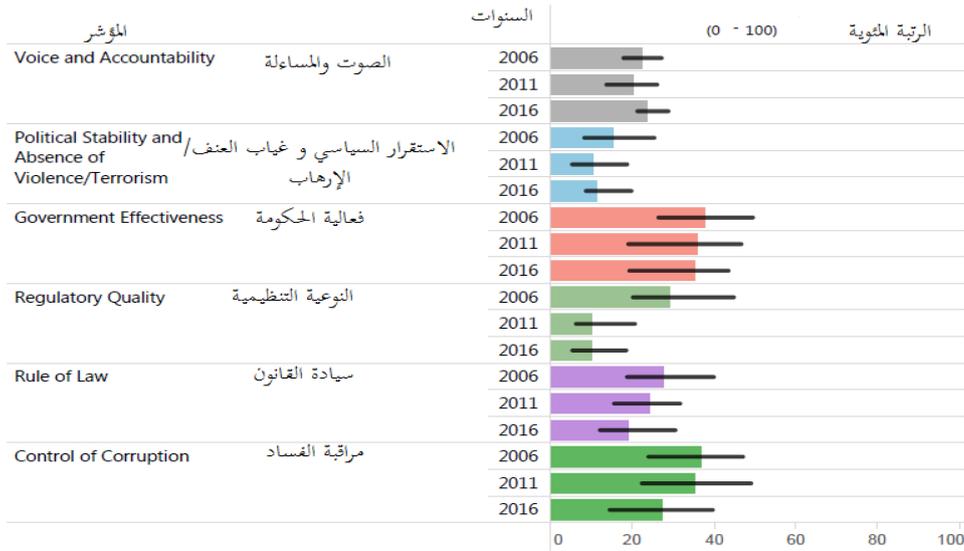
¹ -Transparency International Corruption Perceptions Index 2014. [http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-transparency-international-corruption-perceptions-index-2014/\\$FILE/EY-transparency-international-corruption-perceptions-index-2014.pdf](http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-transparency-international-corruption-perceptions-index-2014/$FILE/EY-transparency-international-corruption-perceptions-index-2014.pdf) (15/02/2018).

² - Algeria Joins the Arab Anti-Corruption & Integrity Network <http://www.undp.aciac.org/resources/ac/newsDetails.aspx?nid=1128> (15/02/2018).

* يتعلق مؤشر مدركات الفساد بتحليل وضعية الفساد على مستوى 176 دولة تبعا بمدركات انتشار الفساد في القطاع العام، وفق مقياس يتراوح بين 0 و 100 نقطة.

التوزيع غير المتساوي للسلطة والثروة لصالح الطبقة المشرفة على صياغة وإدارة سياسات توزيع الريع ضمن حكم فتوي وبالتالي عدم فالية السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية المصممة.

بصورة عامة فإن تقييم مؤشرات إدارة الحكم في الجزائر على مدى الفترة 2000-2014 يشير إلى وضعية سيئة حيث أن كل المؤشرات سجلت قيما سالبة، ويعتبر مؤشر الإستقرار السياسي الأكثر سوءا لجميع السنوات قيد الدراسة ويبين الشكل المقترح الرتب المئوية التي تصنف الجزائر كأحد البلدان الهشة فيما يتعلق بارساء الحكم الراشد. الشكل رقم: 4-44 : الرتب المئوية لمؤشرات الحكم الراشد في الجزائر خلال السنوات 2006،2011،2016



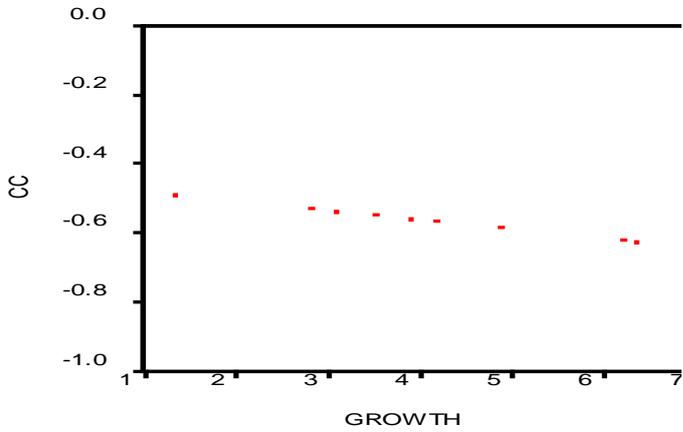
source :Worldwide Governance Indicators <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>

5- العلاقة بين الحكم الراشد ومعدلات النمو الإقتصادي

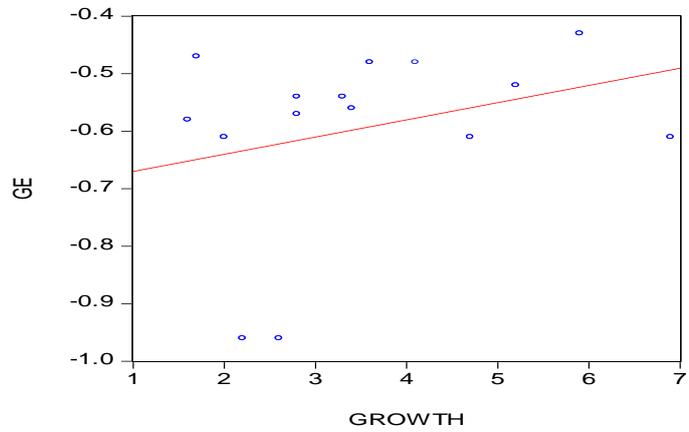
ضمن هذا المحور سيتم تفسير أثر المؤشرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات الحكم الراشد المعتمدة في هذه الدراسة على النمو الإقتصادي المحقق في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 حيث تم إعتقاد مؤشر النمو الإقتصادي كأحد الأهداف التي يمكن أن تلخص ضمنها أهداف السياسة الإقتصادية المعتمدة وبالتالي مدى أثر مشهد الحكم الراشد في الجزائر على أداء السياسات الإقتصادية المعتمدة خلال الفترة المدروسة. ويمكن فيما يلي توصيف حركة النمو الإقتصادي بدلالة المتغيرات الستة المعتمدة للإستدلال على بيئة الحكم الراشد في الجزائر.

الشكل رقم: 4-45: التمثيل البياني للعلاقة القائمة بين النمو الإقتصادي ومؤشرات الحكم الراشد خلال الفترة 2000-2014

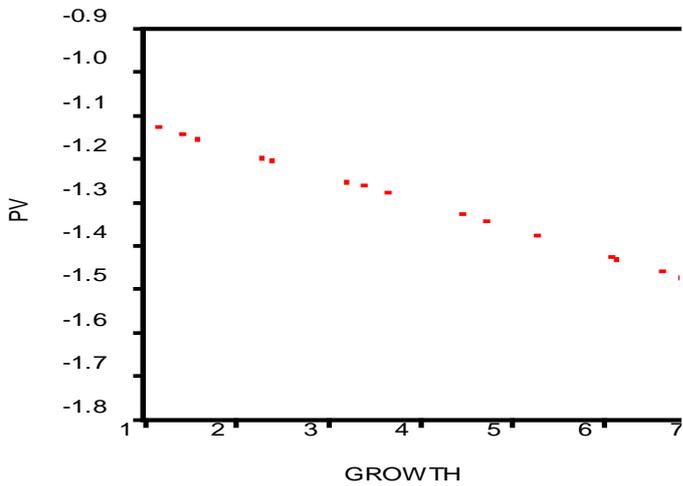
النمو الإقتصادي ومؤشر ضبط او مراقبة الفساد (cc)



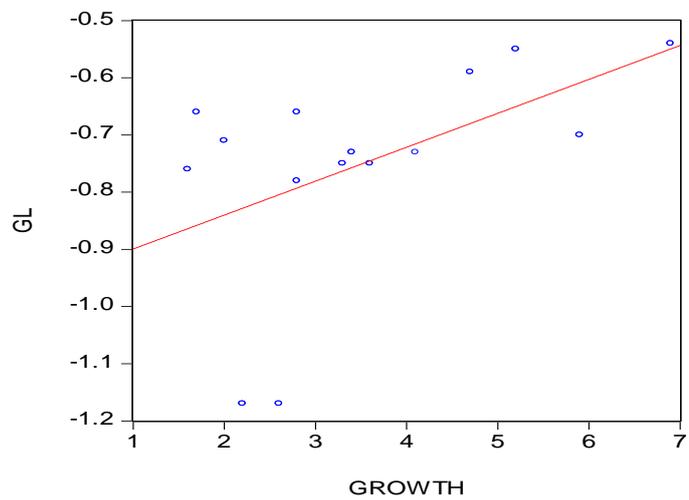
النمو الإقتصادي ومؤشر فعالية الحكومة (GE)



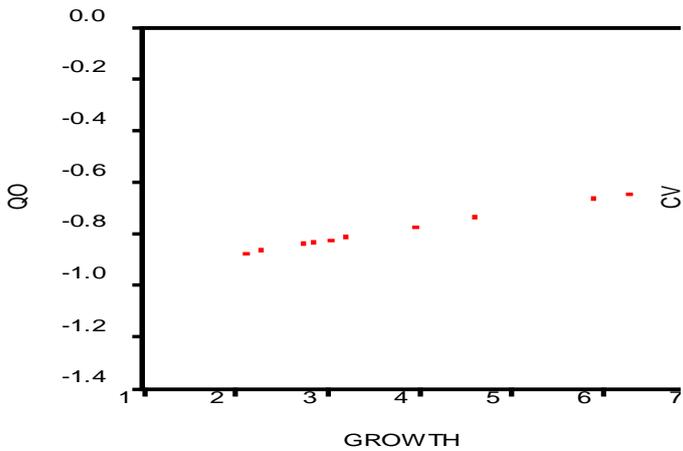
النمو الإقتصادي ومؤشر الإستقرار السياسي/ العنف والارهاب (PV)



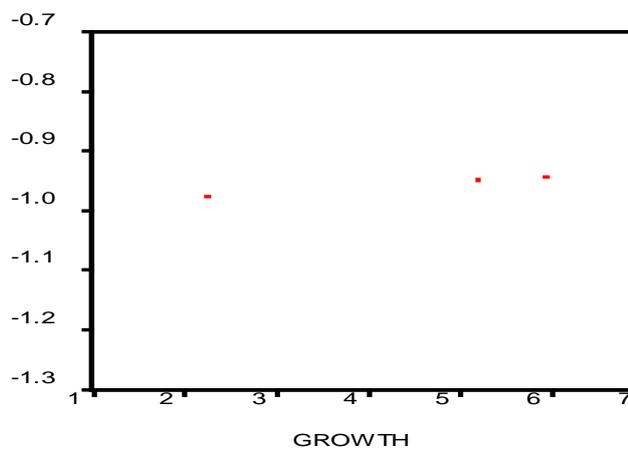
النمو الإقتصادي ومؤشر دولة القانون (GL)



النمو الإقتصادي ومؤشر النوعية التنظيمية (QQ)



النمو الإقتصادي ومؤشر الصوت والمساءلة (CV)



المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على البيانات الواردة ضمن:

Kaufmann. D; Kraay. A. and Mastruzzi. M, Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996/ 2015, World bank, 2017 . <http://info.worldbank.org/governance/wgi/#reports>

إن النموذج المعتمد للدراسة والذي إعتبر فيه النمو الإقتصادي متغير تبعا والمؤشرات الستة للحكم الراشد كمتغيرات مستقلة يأخذ الصيغة الموالية:

حيث:

cc_i : مؤشر مراقبة الفساد؛

ge_i : مؤشر فعالية الحكومة؛

pv_i : مؤشر الإستقرار السياسي/ الحد من العنف والإرهاب؛

gl_i : مؤشر (حكم) دولة القانون؛

qo_i : مؤشر النوعية التنظيمية؛

vc_i : مؤشر الصوت و المساءلة .

أولاً: العلاقة التوازنية طويلة الأجل من خلال التكامل (المتزامن) المشترك

بداية لابد من دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية (إختبارات جذر الوحدة) للمتغيرات المستقلة المتعلقة بالحكم

الراشد.

الجدول رقم: 4-79: إختبار إستقرارية المتغيرات المتعلقة بالحكم الراشد

	الفرق الأول			المستوى				
	مستوى الدلالة							
	%10	%5	%1	%10	%5	%1		
مراقبة الفساد Cc	-2.728985	-3.175352	-4.200056	-2.713751	-3.144920	-4.121990	بالقاطع Intercept	
	t-Statistic = -3.824808 Prob* = 0.0180			t-Statistic = -5.674132 Prob* = 0.0009				
قاطع ومتجه Trned and Tntercept	-3.420030	-3.933364	-5.124875	-3.388330	-3.875302	-4.992279		
	t-Statistic = -4.341923 Prob* = 0.0287			t-Statistic = -4.138596 Prob* = 0.0342				
دون قاطع ودون متجه none	-1.602074	-1.977738	-2.792154	-1.602074	-1.977738	-2.740613		
	t-Statistic = -4.340496 Prob* = 0.0005			t-Statistic = -0.020066 Prob* = 0.6543				
فعالية الحكومة	-2.701103	-3.119910	-4.057910	-2.701103	-3.119910	-2.792154	بالقاطع	
	t-Statistic = -3.612082 Prob* = 0.0216			t-Statistic = -6.075645 Prob* = 0.0004				
قاطع ومتجه	-3.362984	-3.828975	-4.886426	-3.362984	-3.828975	-4.886426		
	t-Statistic = -4.236214 Prob* = 0.0269			t-Statistic = -4.902891 Prob* = 0.0098				
دون قاطع ودون متجه	-1.603693	-1.970978	-2.754993	-1.604392	-1.968430	-2.740613		
	t-Statistic = -3.380318 Prob* = 0.0027			t-Statistic = -1.791571 Prob* = 0.0705				
دولة القانون	-2.728985	-3.175352	-4.200056	-2.713751	-3.144920	-4.121990	بالقاطع	
	t-Statistic = -6.057472			t-Statistic = -3.285379				

Prob* = 0.0007	Prob* = 0.0398		
-3.388330 -3.875302 -4.992279	-3.388330 -3.875302 -4.992279	قاطع ومتجه	
t-Statistic = -4.273548	t-Statistic = -3.626105		
Prob* = 0.0282	Prob* = 0.0716		
-1.602074 -1.977738 -2.792154	-1.602074 -1.977738 -2.792154	دون قاطع	
t-Statistic = -6.190063	t-Statistic = 0.723640	ودون متجه	
Prob* = 0.0000	Prob* = 0.8559		
-4.057910 -3.119910 -4.057910	-2.701103 -3.119910 -4.057910	بالقاطع	مؤشر
t-Statistic = -4.519011	t-Statistic = -2.455445		الإستقرار
Prob* = 0.0046	Prob* = 0.1471		السياسي/
-3.388330 -3.875302 -4.992279	-3.362984 -3.828975 -4.886426	قاطع ومتجه	الحد من
t-Statistic = -5.290294	t-Statistic = -2.984264		العنف
Prob* = 0.0067	Prob* = 0.1723		والإرهاب
-1.603693 -1.970978 -2.754993	-1.602922 -1.974028 -2.771926	دون قاطع	
t-Statistic = -4.742690	t-Statistic = -1.343971	ودون متجه	
Prob* = 0.0002	Prob* = 0.1564		
-2.701103 -3.119910 -4.057910	-2.690439 -3.098896 -4.004425	بالقاطع	نوعية
t-Statistic = -9.681368	t-Statistic = -1.020597		الضبط)
Prob* = 0.0000	Prob* = 0.7147		جودة
-3.362984 -3.828975 -4.886426	-3.420030 -3.933364 -5.124875	قاطع ومتجه	التشريع (
t-Statistic = -9.151666	t-Statistic = -3.369140		
Prob* = 0.0001	Prob* = 0.1075		
-1.603693 -1.970978 -2.754993	-1.604392 -1.968430 -2.740613	دون قاطع	
t-Statistic = -7.495665	t-Statistic = 0.086520	ودون متجه	
Prob* = 0.0000	Prob* = 0.6940		
-2.713751 -3.144920 -4.121990	-2.728985 -3.175352 -4.200056	بالقاطع	الصوت
t-Statistic = -4.894622	t-Statistic = -2.245386		والمساءلة
Prob* = 0.0029	Prob* = 0.2029		
-3.388330 -3.875302 -4.992279	-3.420030 -3.933364 -5.124875	قاطع ومتجه	
t-Statistic = -4.578041	t-Statistic = -1.807843		
Prob* = 0.0180	Prob* = 0.6336		
-1.602922 -1.974028 -2.771926	-1.602074 -1.977738 -2.792154	دون قاطع	
t-Statistic = -4.716341	t-Statistic = -0.448353	ودون متجه	
Prob* = 0.0002	Prob* = 0.4966		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9

إن معطيات الجدول المتعلقة بدراسة مدى إستقرار السلاسل الزمنية عند المستوى من خلال إختبار جذر الوحدة ADF بينت وجود جذر الوحدة، حيث أن كل القيم المحسوبة ADF_c أقل من القيم الجدولية الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% (قبول فرضية العدم) وهو ما يفيد بوجود جذور وحدوية ومنه عدم إستقرار السلسلة الزمنية المتعلقة لكل متغير من متغيرات الحكم الراشد المدروسة عند المستوى، وبعد تطبيق الفروق الأولى أصبحت كل القيم المحسوبة ADF_c أكبر من القيم الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 5% وبالتالي قبول الفرضية البديلة، واعتبار الفروق الأولى للمتغيرات المدروسة هي سلاسل زمنية مستقرة.

إنطلاقاً من تطبيق اختبار جذر الوحدة Unit Root Test وتبعاً لتحليل معطيات الجدول رقم : فإنه يمكن اعتبار كل من النمو الإقتصادي والمتغيرات المدروسة للحكم الراشد متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)، وعليه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك (المتزامن). و يمكن الإعتماد في ذلك على منهجية أنجل – جرانجر.

تعد منهجية أنجل جرانجر من أهم الطرائق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك، حيث يتم اعتماد اختبار صفري قائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وذلك بتقدير الإنحدار لمتغير على الآخر باستخدام طريقة المربعات الصغرى، ثم اختبار جذر الوحدة في سلسلة البواقي، فإذا كانت سلسلة البواقي بها جذر وحدة أي غير مستقرة فيمكن قبول الفرض الصفري، أي عدم وجود تكامل مشترك في المعادلة، أما إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة ولا تشتمل على جذر وحدة فيتم رفض الفرض الصفري، وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. الخطوة الأولى : تقدير إنحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. على أن تتحقق الشروط المتمثلة في: ان تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة؛ وتحقق إستقرارية سلسلة البواقي.

إنطلاقاً من اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستهدفة بالدراسة فقد تبين أنها متكاملة من نفس الدرجة (I(1) وبالتالي تحقق الشرط الأول لإجراء اختبار التكامل المشترك وفق منهجية أنجل – جرانجر. كما يمكن اختبار مدى تحقق إستقرارية البواقي من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة على هذه السلسلة (سلسلة البواقي) حيث يتم تقدير النموذج الأصلي ومن ثم تحديد سلسلة البواقي واختبار سكونها، وفق ما توضحه معطيات الجدول الموالي:

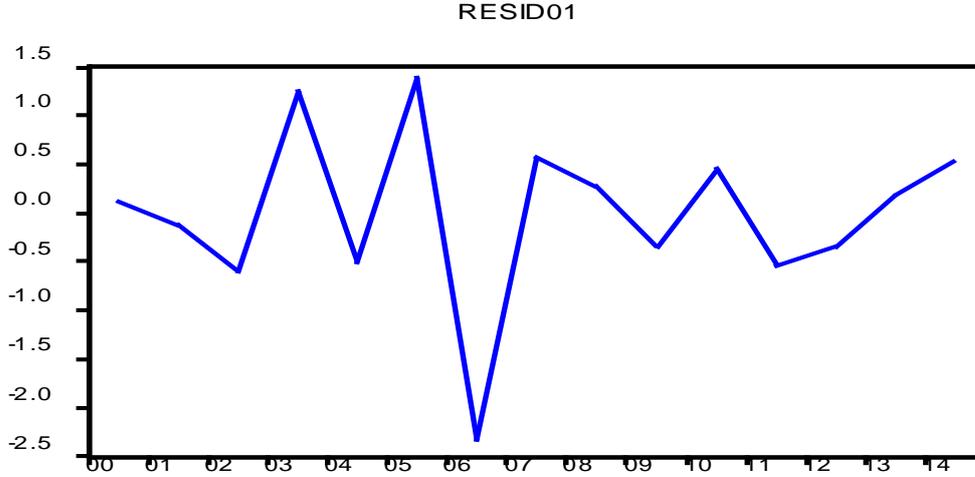
الجدول رقم: 4-80 : دراسة إستقرارية سلسلة البواقي (إختبارات جذر الوحدة)

مستوى الدلالة			
	10%	5%	1%
بالقاطع	-2.690439	-3.098896	-4.004425
Intercept	t-Statistic = - 7,082925 Prob* = 0,0001		
قاطع ومنتجه	-3.342253	-3.791172	-4.800080
Trned and Tntercept	t-Statistic = -6.768513 Prob* = 0.0005		
دون قاطع ودون منتجه	-1.604392	-1.968430	-2.740613
none	t-Statistic = -7.363964 Prob* = 0.0000		

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9

إن معطيات الجدول المتعلقة بدراسة مدى إستقرار السلسلة الزمنية للبواقي عند المستوى من خلال اختبار جذر الوحدة ADF بينت عدم وجود جذر الوحدة، حيث أن كل القيم المحسوبة ADF_c أكبر من القيم الجدولية الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 10%، 5%، 1% (رفض فرضية العدم) وهو ما يفيد بعدم وجود جذور وحدوية ومنه إستقرار السلسلة الزمنية للبواقي والتي يمكن تمثيلها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم : 4-46: التمثيل البياني لسلسلة البواقي للنموذج المقدر



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج EViews9

الخطوة الثانية : تقدير نموذج تصحيح الخطأ (The Error Correction Model - ECM)

يتم تقدير النموذج في حالة كون المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا لبيان العلاقة في الأجل القصير، وبعد ذلك

يتم إدخال البواقي المقدرة في الإنحدار في الأجل الطويل كمتغير مستقل مبطئ لفترة واحدة ضمن نموذج الأجل القصير

إلى جانب فروق للمتغيرات الأخرى، وبالتالي فإن النموذج يأخذ الصيغة الموالية ضمن الأجل الطويل:

$$DGROWTH = -0.180 + 0.587*DCC + 12.531*DGE - 5.437*DGL - 6.335*DPV + 6.648*DCV + 1.372*DQO - 1.660*RESID01(-1)$$

وبتحليل نتائج التقدير* فإنه يتم إستبعاد المتغيرات غير الدالة إحصائيا، وهي: الصوت والمساءلة، دولة القانون، نوعية

الضبط، وجودة التشريع (حيث أن إحصائياتها أكبر من 5%) وعليه يأخذ النموذج الصيغة الموالية:

$$DGROWTH = 12.531*DGE - 6.335*DPV - 1.660*RESID01(-1)$$

بالتالي فإن النمو الإقتصادي المحقق في الجزائر والذي يعتبر بمثابة المحصلة النهائية للسياسات الإقتصادية الكلية

والقطاعية المطبقة يتأثر إيجابيا بمتغير فعالية الحكومة، وهي نتيجة منطقية بإعتباره اقتصاد ريعي تلعب في الحكومة دورا

محوريا من خلال القطاع النفطي حيث أن كل تغير بحوالي 1% يؤدي إلى إستجابة في النمو الإقتصادي بنسبة

12.531%، أما بالنسبة المتغير المستقل المتمثل في مدى تحقق الإستقرار السياسي وغياب العنف فيرتبط بصورة عكسية

مع معدل النمو الإقتصادي وهو ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية، حيث أن كل تغير ضمنه بنسبة 1% يؤدي إلى تغير

في النمو الإقتصادي في الإتجاه المعاكس بنسبة 6,335% .

* انظر الملحق رقم : 3-4 : تقدير النموذج الأصلي لاستخراج سلسلة البواقي.

كما بينت النتائج ان المتغيرات المستقلة المتمثلة في الإستقرار السياسي وغياب العنف وفعالية الحكومة تفسر حوالي 89,64% من التغيرات في المتغير التابع المتمثل في النمو الإقتصادي ذلك أن $R\text{-squared} = 0.896402$ وإعتبر النموذج المقدم جيدا ومفسر بالنظر إلى قيمة إحصائية فيشر التي كانت قيمتها أقل من 5% ($\text{Prob (F-statistic)} = 0.013125$).

بصورة عامة فإن عدم الدلالة الإحصائية لباقي متغيرات النموذج يمكن تفسيرها كما أشير سابقا من خلال عدم واقعية ومصداقية البيانات المتوفرة وكذلك لمشاكل مرتبطة بالمعالجة القياسية، ومن وجهة النظر الإقتصادية فإن الباحثة تشير إلى أن طبيعة النمو الاقتصادي المحقق على مستوى الإقتصاد الجزائري لم تتأثر بمتغير الصوت والمساءلة، ذلك أن البرامج المقدمة في سياق الحصول على الصوت والوصول الى السلطة عادة لا تطبق المحاور الاقتصادية والاجتماعية ضمن أجنداتها المعلنة خاصة في ظل عدم فعالية متغير المساءلة والمشاركة، كذلك فإن طبيعة النمو الإقتصادي المحقق مرتبط أساسا بأداء القطاع الواحد الذي يرتبط عضويا مع باقي القطاعات كالصناعة والسياحة والزراعة، وفي ظل تراجع الوزن النسبي للإستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي لصالح الإستثمار العام ذي القيمة المضافة المتدنية، فإن المتغيرات المتمثلة في دولة القانون، نوعية الضبط، جودة التشريع والتي تتعلق اساسا ببعث المناخ الجاذب للإستثمار كانت ضيفة التأثير على معدلات النمو المحقق والتي تبقى بدورها هشة ومتذبذبة مقارنة مع الاهداف المتعلقة بالتحول إلى التنوع الاقتصادي في إطار ضوابط التنمية المستدامة.

خلاصة الفصل

من خلال مناقشة مضمون السياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 تبين جليا أهمية هذه السياسات، ولاسيما المحاور التي شملها والتي تمس ترقية الجانب الإقتصادي والإجتماعي، كما أن الأغلفة المالية المرصودة تؤكد وجود غرادة قوية نحو تحقيق الأهداف المسطرة، بيد أن تحليل وضعية المؤشرات الإقتصادية الكلية والقطاعية والإجتماعية على مدى أربعة عشر سنة بين تواضع الأداء والنتائج المحققة، والأخطر من ذلك تذبذبا وعدم إستدامتها، حيث إعتبرت التوازنات الداخلية والخارجية المحققة توازنات هشة، وقد تأكدت هشاشتها بعد الصدمة النفطية خلال السداسي الثاني من سنة 2014، والتي برهنت إنكشاف الإقتصاد الجزائري ومدى إسهامه بالضعف وعدم التمكن من دحر سمة الريعية، وقد إنعكس ذلك عبر حركة المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية المرصودة إلى غاية سنة 2018، كما أن النتائج المتواضعة التي حققتها الجزائر فيما يتعلق بتنويع الإقتصادي وتحقيق أهداف الألفية الإنمائية 2015 المتعلقة بتنفيذ إستدامة التنمية المستدامة التي دخلت حقبة جديدة وجيل مطور من الأهداف إلى غاية سنة 2030 لابد للجزائر أن تحاكيه، فقد عرفت السياسات المصممة تحولا جديدا ومنعرجا هاما في التصميم، بين إعادة الصياغة والإصلاحات التي لازالت محل نقاش حول فعاليتها.

إن النتائج المتحصل عليها فيما يتعلق بتنويع الإقتصادي الجزائري على مدى الفترة 2000-2014 قد يبت من خلال إحتساب مؤشر هيرشمان هيرفندال المركب تراجع وإنخفاض التنويع الإقتصادي في الجزائر على مدى الفترة المدروسة (تراوحت قيمة مؤشر هيرشمان - هيرفندال لمؤشر لتنويع الإقتصادي المركب بين 0,40 - 0,50).

أما تحليل مؤشرات الإستدامة ضمن الجانب البيئي، الإقتصادي، والإجتماعي، فعلى الرغم من الأداء المقبول نسبيا لها، إلا أن عمق التحليل بين أنها مدعومة بساسية إقتصادية مالية توسعية مدفوعة بإنتعاش أسعار النفط، وبالنظر إلى عدم استقرارية هذه الأخيرة وبالنظر إلى طبيعة الإقتصاد السياسي للإقتصاد الجزائري، وإرتكاز نموذج التنمية فيه على إهلاك الموارد الطبيعية بإعتباره إقتصاد ريعي، فإن هذا المؤشرات تنفي سمة الإستدامة عن الإقتصاد الجزائري.

بناء على تحليل كل من نتائج المؤشر المركب للتنويع الإقتصادي هيرشمان هيرفندال الذي كانت قيمته أقرب إلى الواحد الصحيح على مدى الفترة المدروسة، وتحليل جملة من مؤشرات التنمية المستدامة ذات الإرتباط المباشر بموضوع الدراسة، فإن تنويع القاعدة الإقتصادية الذي إعتبرته السياسة الإقتصادية المصممة في الجزائر هدفاً إستراتيجيا لا يزال بعيد المنال، حيث أن الصادرات النفطية تستحوذ على الوزن النسبي الأعلى من الصادرات السلعية، كما أن الإيرادات الحكومية تعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية. وعلى الرغم من أهمية البرامج والأغلفة المالية الموجهة لتنشيط دينامية قطاعات إقتصادية واعدة كالزراعة والصناعة والسياحة... إلا أن هذه القطاعات لم تتخلص من التبعية العضوية لأداء القطاع النفطي، بما يرفع من إستقلالية أدائها في خلق القيمة المضافة للمساهمة في زيادة درجة تنويع الإقتصاد الجزائري، وبالتالي فإن السياسات الإقتصادية المصممة، ولاسيما السياسة المالية والنقدية تصمم ضمن سيناريو مدى تدفق عوائد النفط، بعيدا عن الكفاءة والفعالية الإقتصادية، وبالتالي إنتفاء سمة الإستدامة عنها و فشل خطة التنويع في اطار ضوابطها.

خاتمة

تجسد السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية المصممة محصلة التوجهات والأهداف التي تسطرها الدولة ضمن الأجنحة التنموية، حيث تعكس وبصورة عميقة الدقة المشهد الإقتصادي الإجتماعي والسياسي والثقافي للدولة والسيناريوهات المتوقعة على المدى القصير، المتوسط والبعيد، وتعتبر الجزائر أحد الإقتصاديات التي شهدت تحولات هامة في طبيعة السياسة الإقتصادية المصممة إنطلاقا من سنة 2000 حيث تخلت عن السياسات المصممة تحت لواء مؤسستي بريتون وودز، خاصة وأنها خلفت آثار كارثية على الصعيد الإجتماعي وحتى الإقتصادي، إذ لم تحقق الجزائر أي تقدم على صعيد الإقتصاد الحقيقي، في حين كانت الناتج منحصرة ضمن تحقيق التوازنات الإقتصادية قصيرة المدى وإرتفاع حدة التبعية والإنكشاف الإقتصادي.

وقد تزامن التحول في طبيعة السياسات الإقتصادية المصممة في الجزائر بعد مرحلة التسعينات، مع لزوم التحول العالمي نحو تحقيق التنمية المستدامة، وبالنظر إلى خصوصية الإقتصاد الجزائري المستقاة من خصوصية الإقتصاد الريعي فإن الدراسة المعتمدة عملت على دراسة الإطار العام لصياغة السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية قبل وبعد التحول نحو إرساء التنمية المستدامة، ودراسة مدى تحقيق الجزائر للأهداف الطويلة والقصيرة المدى ومدى إستيعاب مواطن التعارض لصالح الخروج عن سمة الريعية، وبعث التنوع الإقتصادي، في إطار ضوابط الاستدامة على مدى الفترة 2000-2014.

أولا: نتائج الدراسة

بالنظر إلى خصوصية الموضوع ومن ثم خصوصية المعالجة، حيث أن مختلف محاوره متشابكة ومتداخلة يصعب الفصل بينها، وبالتالي طرح النتائج في سياق الوحدة الموضوعية، فقد تم التوصل إلى أن الجزائر لم تتمكن على مدى الفترة 2000-2014 من تحقيق الأهداف المتعلقة ببعث التنوع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات وبالتالي بعث التحول الهيكلي ضمن البنية وتركيبية الإقتصاد، دون إنكار تحقيق تقدم مدفوع بإنتعاش القطاع الإستراتيجي المتمثل في القطاع النفطي في جملة من المؤشرات الإقتصادية الكلية والمؤشرات الإجتماعية.

بصورة عامة فقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج بالإعتماد على التحليل الإقتصادي والاحصائي للمؤشرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة والإختبارات القياسية تبعا لما هو متاح من بيانات ضمن الفترة المختارة للدراسة، ويمكن إيراد أهمها فيما يلي:

- يعتبر الإقتصاد الجزائري أنموذجا عن الإقتصاد الريعي، الذي يعرف بأنه الإقتصاد الذي يتلقى بكميات كبيرة وبشكل منتظم الربح المولد خارجيا (الإيجار الخارجي) والمتأتي من تصدير الموارد الطبيعية المحدودة (النفط) ويتم توليد هذا الربح عن طريق فئة محدودة تتمثل في الطبقة الحاكمة، وله سمات خاصة ضمن بنية إقتصاده السياسي يتم في سياقها الإعتماد على سياسات توزيع الربح فيما يتعلق بإدارة الإيرادات الريعية لتحقيق البرامج التنموية المسطرة مما يجعل الإقتصاد الريعي بيئة خصبة لإنتشار الفساد، وهو إقتصاد لا يعتمد على ما هو متولد من فائض الإنتاج

- في ظل سيادة ما يعرف بثقافة الربيع. وعليه فإن الاقتصاد الريعي ينافي بمجموع الخصائص التي تميزه عن غيره من الإقتصاديات فلسفة التنمية المستدامة، مما يخلق معضلة إرساء هذه الأخيرة والتقدم إزاء تحقيقها؛
- إعتبر الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعيا في سياق الإسقاط النظري والمقاربة بينه وبين الخصائص العامة للإقتصاديات الريعية، كما إتضح ذلك جليا من خلال الإسقاط التطبيقي، والذي شمل الفترة 2000-2014 مع تواصل التحليل إلى غاية سنة 2018، حيث يجسد القطاع النفطي القطاع الإستراتيجي ضمن بنية وهيكل الإقتصاد الجزائري ناهيك عن الإرتباط العضوي مع باقي القطاعات كالزراعة، السياحة والصناعة...؛ وبالنظر إلى عدم تحقق الأهداف المتعلقة بدحر سمة الريعية عن الإقتصاد الجزائري وإنكشاف توازناته الداخلية والخارجية، فقد شهدت السياسة الإقتصادية نقطة إنعطاف جديدة في التصميم لخصها قانون المالية 2018؛
- أظهرت نتائج تقدير مؤشر التنوع المركب هيرشمان - هيرفندال التراجع والضعف النسبي للتنوع الإقتصادي في الجزائر على مدى الفترة 2000-2014، حيث أن قيمته محصورة بين 0,40 و 0,50 ويفسر ذلك بتراجع قيمة متغيرات بنية المؤشر المركب للتنوع الإقتصادي، حيث قدر متوسط مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنوع بنية الناتج المحلي الإجمالي ضمن فترة الدراسة بحوالي 0,23. و 0,36 بالنسبة لمتغير تكوين رأس المال الثابت، أما قيمة المؤشر بالنسبة للإيرادات الحكومية فكانت محصورة بين 0,45 و 0,70 وبينت قيمة المؤشر بالنسبة للصادرات شدة التركيز ضمن قطاع المحروقات، حيث بلغ متوسط المؤشر 0,95 على مدى فترة الدراسة، وقدرت قيمة المؤشر بالنسبة لتنوع الواردات بين حد أدنى 0,11 وحد أعلى 0,22 مما يدل على تنوع بينة الواردات (التبعية للخارج خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والرأسمالية) ومدى ضعف بينة الإنتاج المحلي. وإزاء عدم قدرة السياسة الاقتصادية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2000 و 2014 على تنويع القاعدة الاقتصادية، فإن التحول نحو التنمية المستدامة يقف أمام تحدي تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع النفط؛
- إن إدارة السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية لتحقيق التنوع الإقتصادي في إطار ضوابط التنمية المستدامة ضمن الإقتصاديات والإقتصاد الريعي خصوصا يتعلق بتوسع دائرة أهداف مربع كالدور ضمن الكيف والكم ليحاكي أهداف التنمية المستدامة عبر تحقيق النمو المستدام، وبعث التوظيف الأخضر، وتحقيق كفاءة وعدالة توزيع الدخل عبر الزمان والمكان، وضمان الأسعار العادلة، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات على النحو الذي يحاكي شروط التوازن الإيكولوجي ومعطيات التبادل الدولي المتحركة في حركة الموارد والتكنولوجيا، ويكون ذلك من خلال سياسات إقتصادية كلية تتمتع بالإستدامة (السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسات التجارية، سياسات الاستثمار...) ومقترنة بسياسات بيئية سليمة، وتبني مدخل التحول نحو الإقتصاد الأخضر بغية دعم التنوع القطاعي الصديق للبيئة والمولد للقيمة المضافة؛
- إلى جانب الدراسة المفصلة لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر على مدى الفترة 2000-2014 ضمن الأبعاد البيئية والاجتماعية والإقتصادية فقد ركزت الدراسة على إختبار مدى تحقق إستدامة النمو الإقتصادي وفق النموذج

المعتمد في هذه الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل على مدى الفترة 1991- 2014 بين إنبعاث ثاني أكسيد الكربون والإستهلاك الإجمالي للطاقة والنمو الاقتصادي في الجزائر تبعا لإختبار جوهانسون، إلا أن هذا لا يعني إنكار العلاقة الإرتباطية بين متغيرات النموذج المقترح للدراسة، بيد أنها علاقة ضعيفة، والتي تم إثباتها من خلال إختبار جرانجر للسببية وإختبار السببية وفق طريقة Yamamoto و Toda حيث أظهرت نتائج إختبار السببية ل غرانجر أنه توجد سببية أحادية الإتجاه بين النمو الإقتصادي وإنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، حيث أن إحتمال فيشر المحسوب والذي يساوي 0.0381 أقل من 0,05. كما توجد علاقة إرتباط بين تطور النمو الإقتصادي وإستخدام الطاقة، وكذلك تطور إنبعاث ثاني أكسيد الكربون جراء إهلاك مصادر الطاقة، أيضا أنه توجد علاقة سببية في إتجاه واحد من النمو الإقتصادي إلى إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (تبعا لمخرجات الإختبار وفق طريقة Yamamoto & Toda ذلك أن إحتمال السببية يساوي 0.0238 وهو أقل من 5 %) . وتوجد علاقة سببية في إتجاه واحد من إستخدام الطاقة إلى إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون. وقد بلغ معامل التحديد 87,75 % أي أن أكثر من 87 % من التغيرات في المتغير المتغير التابع المتمثل في إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون مفسرة بواسطة المتغير المستقل المتمثل في الإسخدام الإجمالي للطاقة (مع الإحتفاظ بأن النسبة الأكبر من الإسخدام توجه نحو إستهلاك العائلات والقطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة نسبيا أي خارج القطاعات الإستراتيجية والتي من أهمها الصناعة) وهو ما يمكن تفسيره بعدم تطبيق الجزائر لسياسات بيئية أو على الأقل أي عدم إدراج المتغيرات البيئية ضمن السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية بما يحقق كفاءة الإسخدام ويكفل تخفيض إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون المسبب للتدهور البيئي؛

- بين إختبار الإستدامة المالية تبعا للنموذج المقترح في الدراسة عدم وجود علاقة تكامل مشترك تبعا لمنهجية أنجل - جرانجر، بيد أن هذا لا يمنع وجود علاقة إرتباطية بين المتغيرين، حيث بيّن إجراء إختبار السببية بالإعتماد على طريقة (Yamamoto & Toda) بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية ، أنه توجد علاقة سببية في إتجاه واحد من الإيرادات الحكومية إلى الإنفاق الحكومي، وهي نتيجة منطقية في حالة الإقتصاديات الريفية، أين تعتمد السياسة الإنفاقية على العوائد المحققة والتي يُكون أكثر من 70% منها متأتي من إيرادات النفط بيد أن بنية النفقات لا تسمح ببعث التأثير الكافي في توليد الدخل، وبالتالي التأثير على الإيرادات الحكومية للدولة إلا بنسبة ضعيفة. وبالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة وتحديد قيمة المعامل b لتحديد مدى تحقق شرط الإستدامة المالية، وبناء على نتائج التقدير، والتي تم قبولها حيث بلغت إحتمالية فيشر 0,000341 وهي أقل 0,05 كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج 64,02 %، واعتبر كل من الحد الثابت ومعامل الإنفاق الحكومي دالين إحصائيا إذات بلغ احتماليتها على التوالي 0.0001 و 0.0003 وهما أقل من 0,05 وقد أخذ النموذج الصيغة الموالية:

$$GR = 1679245.79148 + 0.341418114905 * GE$$

يلاحظ من خلال النموذج المتوصل إليه أن قيمة b محصورة بين 0 و 1 حيث بلغت قيمتها ، 0,43 وعليه فإنه لا يمكن الحكم على مدى إستدامة العجز في الجزائر وفق منهجية كوزنتس حيث لا يتوفر شرط تكامل كل من الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية، إلا أنه وتبعاً لما أقره هايكو وراش فإنه يمكن الحكم على تحقق الإستدامة المالية الضعيفة أو الهشة تبعاً للمجال الذي إنحصرت فيه قيمة b أي بين 0 و 1. وهو ما يوافق مع نتائج التحليل التي توصلت إليها الباحثة فيما يتعلق بمشاشة التوازنات الداخلية والخارجية المحققة في الجزائر على مدى فترة الدراسة.

-دراسة العلاقة بين الحكم الراشد المركب من ستة متغيرات وهي: مؤشر مراقبة الفساد؛ مؤشر فعالية الحكومة مؤشر الإستقرار السياسي/ الحد من العنف والإرهاب؛ مؤشر الصوت والمساءلة؛ ومؤشر النوعية التنظيمية؛ ومؤشر (حكم) دولة القانون، والنمو الاقتصادي بإعتباره المتغير الذي يعكس مختلف أهداف السياسة الإقتصادية والقطاعية المصممة في الجزائر، بينت وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المكونة لبيئة الحكم الراشد على المدى الطويل وتم تقدير العلاقة تباع لنموذج تصحيح الخطأ وفق الصيغة التالية :

$$- \text{DGROWTH} = 12.531 * \text{DGE} - 6.335 * \text{DPV} - 1.660 * \text{RESID01}(-1)$$

بالتالي فإن النمو الإقتصادي المحقق في الجزائر والذي يعتبر بمثابة المحصلة النهائية للسياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية المطبقة يتأثر إيجابياً بمتغير فعالية الحكومة، وهي نتيجة منطقية بإعتباره إقتصاد ريعي تلعب في الحكومة دوراً محورياً من خلال القطاع النفطي، حيث أن كل تغير بحوالي 1% يؤدي إلى إستجابة في النمو الإقتصادي بنسبة 12,531%، أما بالنسبة المتغير المستقل المتمثل في مدى تحقق الإستقرار السياسي وغياب العنف فيرتبط بصورة عكسية مع معدل النمو الإقتصادي وهو ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية، حيث أن كل تغير ضمنه بنسبة 1% يؤدي إلى تغير في النمو الإقتصادي في الإتجاه المعاكس بنسبة 6,335 % . كما بينت النتائج أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الإستقرار السياسي وغياب العنف وفعالية الحكومة تفسر حوالي 89,64 % من التغيرات في المتغير التابع المتمثل في النمو الإقتصادي ذلك أن $R\text{-squared} = 0.896402$ وإعتبر النموذج المقدم جيداً ومفسر بالنظر إلى قيمة إحصائية فيشر التي كانت قيمتها أقل من 5% ($\text{Prob (F-statistic)} = 0.013125$) . أما باقي المتغيرات المتعلقة بالحكم الراشد فهي غير مؤثرة في النمو الاقتصادي ويفسر ذلك أساساً بغياب بيئة الحكم الراشد في الجزائر الذي يعد إرساؤه تجربة لا تزال فتية ويستدل على ذلك من خلال تحليل مؤشرات الحكم الراشد التي تم إستعراضها، كما أن تصميم السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية منفصل تماماً عن متغيرات الحكم الراشد، حيث يرتبط مباشرة بتدفق العوائد الريعية، والأجندة السياسية- الإقتصادية للجزائر.

ثانياً: إختبار الفرضيات

فيما يتعلق بالفرضية الرئيسية والتي تنص على أن: لا تتمتع السياسة الإقتصادية الكلية والقطاعية في الجزائر بالمقومات الكفيلة بإستيعاب أهداف التنمية المستدامة . فمن الناحية النظرية وتحليل السياق العام لصياغة السياسات الإقتصادية في الجزائر، فإنها تتضمن أهداف هامة سواء على المدى المتوسط أو الطويل، بيد أنها لا تزال بعيدة عن

إستيعاب التجسيد الفعلي لأهداف التنمية المستدامة ضمن مجال إتقاء الأبعاد الإقتصادية، الإقتصادية، السياسية والبيئية، حيث لا تزال عبارة عن سياسات توزيع للريع، كثيرا ما تفتقد للكفاءة الإقتصادية والفعالية البيئية و العدالة الإجتماعية.

أما من الناحية الواقعية للأهداف المحققة، فقد كانت المؤشرات الإقتصادية الكلية وحتى الإجتماعية مدفوعة بتحسين مؤشرات القطاع الريعي المهمين على بينة الإقتصاد الجزائري تبعا لما وضحته نتائج مؤشر هيرشمان هيرفندال بالإضافة إلى ضعف تحقق الإستدامة البيئية، خاصة وأن النمو المحقق والذي لم يتجاوز 4% على مدى أربعة عشر سنة وإتخاذه مسارا عاما من التدهور بعد أزمة السداسي الثاني 2014 على إثر إختيار أسعار النفط وتواصل التدهور إلى غاية سنة 2018 وإقتران ذلك بزيادة الإنبعاث وإستخدام الطاقة الناضبة بما يجسد ضياع فرص للنمو المولد للقيمة المضافة داخليا، وبالتالي إرتفاع تكلفة الفرصة البديلة على مستوى الجيل الحالي وعلى مستوى تعاقب الأجيال. إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية، مع الإشارة إلى أهمية إعتداد الجزائر على خطة بديلة للتحويل نحو تحقيق التنمية المستدامة تنطلق من مراعاة خصائص وسمات الإقتصاد الريعي، وخصوصية إسقاط مجال إتقاء أبعاد الإستدامة ضمن واقعه من الناحية الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية، والبيئية والسياسية والتكنولوجية. بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى، والتي تنص على أن: تتمتع الجزائر بسياسات إقتصادية كلية وقطاعية سليمة تحقق أهداف التنمية الإقتصادية. تم قبول الفرضية على ضوء نتائج هذه الدراسة، بيد أن هناك نقاش حول مدى سلامة السياسات الاقتصادية المصممة فيما يتعلق بالإستجابة لمتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، دون إغفال خصوصية الإقتصاد الريعي.

فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على: لا تستجيب السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية في الجزائر لقيود التوازن البيئي؛

فقد تم قبول الفرضية مع الإحتفاظ بمضمي الجزائر قدما نحو إدماج السياسات البيئية وترقب تحسن المؤشرات المتعلقة بالإستدامة البيئية على المدى البعيد، خاصة وأن شرط النمو المستدام حسب تبعا لطرح كوزنتس غير قائم على المدى المتوسط؛

الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على: تستجيب السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية في الجزائر لأهداف العدالة الإجتماعية؛ فإنه لا بد من الإشارة إلى أن الاقتصاديات الريعية قائمة على سيادة السلم الإجتماعي بحيث تختلط الحدود للتوجهات السياسية وفئوية الحكم مع سيادة ثقافة الريع، ويتم دعم المؤشرات الإجتماعية عبر سياسات الإنفاق العام التوسعية المترامنة مع إنتعاش أسعار الموارد الطاقوية (نفط وغاز) مع بقاء وسيادة إشكالية التوزيع العادل للثروات لذا يبقى المشهد الإجتماعي غير واضح المعالم ضمن إقتصاد تعيش الفئة الأكبر من الأفراد فيه على العوائد خارج تيار الدخل - خارج حلقة الكفاءة الإقتصادية للتخصيص - حيث يسود الفساد وثقافة الريع، وعليه فإنه لا يتم قبول الفرضية.

الفرضية الفرعية الرابعة: تخضع السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية في الجزائر لمبادئ الحكامة الاقتصادية في الصياغة والتطبيق.

ترفض هذه الفرضية، حيث أن تصميم السياسة الاقتصادية في الجزائر منفصل تماما عن متغيرات الحكم الراشد المعتمدة في الدراسة وذلك تبعا لما يوضحه النموذج المقترح، مع الإحتفاظ بتأثير كل من مؤشر التحكم في الفساد وفعالية الحكومة.

ثالثا: آفاق الدراسة

إن موضوع الدراسة المقترح، لا يمكن التحكم فيه فقط من خلال هذه الدراسة وذلك نظرا للارتباط بحدود زمنية للأنجاز خاصة وأن هناك روابط عديدة مع متغيرات محيطة ذات علاقة بمتغيرات الدراسة، لذا تقترح الباحثة موضوعات كبرى للبحث:

- أداء المؤشرات الماكرو اقتصادية للإقتصاديات الربعية، دراسة حالة الإقتصاد الجزائري؛
- الحكامة الاقتصادية وأثرها على الأداء الإقتصادي في الإقتصاديات الربعية : دراسة حالة الإقتصاد الجزائري؛
- صياغة السياسة الاقتصادية بين متطلبات التنمية المستدامة وخصوصية الإقتصاديات الربعية.

م الأحقق

ملحق رقم: 3-1 : التحديات التي تواجه برامج إصلاح دعم الطاقة

متطلبات مواجهة هذه التحديات	تحديات إصلاح برامج دعم الطاقة
<ul style="list-style-type: none"> • تطبيق حملة اعلامية واسعة النطاق لبيان المكاسب الاقتصادية المتوقعة من الإصلاح والتوجه البديل للحكومات لاستغلال الوفورات الناتجة عن هذه البرامج في الانفاق على البرامج الاجتماعية المختلفة واصلاح نظم التعليم والصحة ودعم المناطق الفقيرة والمحرومة. على أن يتم تنفيذ الحملة في وقت سابق للإصلاح وعلى أن تتضمن التدابير والآليات التي سنتبناها الحكومة لتعويض الفئات الفقيرة بشفاقية كاملة. • التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي لاستهداف الفئات غير القادرة. • تعزيز الانفاق الحكومي الداعم للنمو لزيادة الناتج وخفض مستويات الأسعار. • تبني سياسات مالية ونقدية ملائمة تساعد على تثبيت توقعات التضخم. 	<p>تزايد الضغوط التضخمية وما ينتج عنها من احتجاجات شعبية واسعة النطاق</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تبني خطة شاملة للإصلاح بمشاركة كافة الجهات والأطراف المعنية لوضع برنامج تدريجي للإصلاح يحظى بتوافق مجتمعي. 	<p>المعارضة القوية من أصحاب المصالح وسعيهم لإفشال برامج إصلاح دعم الطاقة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • استغلال فترة عدم الاستقرار السياسي او الاقتصادي في اعداد دراسات لتقييم الاثار الاقتصادية لبرامج دعم الطاقة على المستوى الكلي والتحديد الدقيق للفئات المتضررة وتطوير شبكات الامان الاجتماعي وبناء نظم دقيقة للاستهداف يمكن من خلالها تعويض الأسر الفقيرة لاحقاً. 	<p>ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي</p>
<ul style="list-style-type: none"> • من المتوقع ان تسهم جهود تحرير أسعار الطاقة في التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية وهو ما سيعمل على حفز مستويات الاستثمار في الطاقة وتوفير مصادر بديلة بأسعار ملائمة. • كذلك سيؤدي الإصلاح إلى حدوث آثار مواتية على صعيد الاقتصاد الكلي الأمر الذي سيساعد على تعزيز مستويات التنافسية في الأجل المتوسط والطويل. 	<p>الأثر على مستويات تنافسية السلع الوطنية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تطوير قواعد بيانات بحالة الأسر المعيشية سواء من حيث مستويات الدخل او مستويات النفاذ للخدمات الأساسية استناداً إلى معايير ومؤشرات مرجعية يمكن من خلالها توصيف الحالة المعيشية للأسر المختلفة على أن يتم تحديث هذه القواعد المرجعية للمستحقين للدعم دورياً. • الاستفادة من بحوث الأسر المعيشية الخاصة بمستويات الدخل والانفاق والتي تعدها أجهزة الإحصاء الوطنية. • الاستفادة من الجمعيات الأهلية في تحديد الفئات المستحقة للدعم. 	<p>صعوبة استهداف الفئات غير القادرة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • القيام بدراسات دقيقة لجمع المعلومات الدقيقة والتقديرات الخاصة ببرامج دعم الطاقة بمشاركة الخبراء المعنيين في عدد من المجالات. 	<p>عدم توفر بيانات دقيقة عن كلفة هذه البرامج وعدم وجود تقديرات دقيقة للآثار المترتبة على إصلاحها</p>

ملحق رقم 3-2: علاقة التجارة بأهداف التنمية المستدامة

Goal 1	<i>End poverty in all its forms everywhere</i>	12.a support DC to strengthen their scientific and technological capacities to move towards more sustainable patterns of consumption and production
Goal 2	<i>End hunger, achieve food security and improved nutrition and promote sustainable agriculture</i>	12.c rationalize inefficient fossil fuel subsidies that encourage wasteful consumption by removing market distortions
	2.a increase investment in DC, in particular LDCs	Goal 13
	2.b: Correct and prevent trade restrictions and distortions in world agricultural markets in accordance with the Doha Development Agenda	Goal 14
Goal 3	<i>Ensure healthy lives and promote well-being for all at all ages</i>	<i>Conserve and sustainably use the oceans, seas, and marine resources for SD</i>
Goal 4	<i>Ensure inclusive and equitable quality education and promote life-long learning opportunities for all</i>	14.6 by 2020, prohibit certain forms of fisheries subsidies which contribute to overcapacity and overfishing eliminate subsidies that contribute to illegal, unreported and unregulated fishing and refrain from introducing new such subsidies, recognizing that appropriate and effective S&DT for DCs and LDCs should be an integral part of the WTO fisheries subsidies negotiation
Goal 5	<i>Achieve gender equality and empower all women and girls</i>	14.b provide access of small-scale artisanal fishers to marine resources and markets
Goal 6	<i>Ensure availability and sustainable management of water and sanitation for all</i>	Goal 15
	6.a by 2030, expand international cooperation and capacity-building support to DC in water and sanitation	<i>Protect, restore, and promote sustainable use of terrestrial ecosystems, sustainably manage forests, combat desertification, and halt and reverse land degradation and biodiversity loss</i>
Goal 7	<i>Ensure access to affordable, reliable, sustainable and modern energy for all</i>	15.2 by 2020, promote the implementation of sustainable management of all types of forests
	7.1 by 2030 ensure universal access to affordable, reliable, and modern energy services	15.7 take urgent action to end poaching and trafficking of protected species of flora and fauna, and address both demand and supply of illegal wildlife products
	7.2 increase substantially the share of renewable energy in the global energy mix by 2030	Goal 16
	7.3 double the global rate of improvement in energy efficiency by 2030	<i>Promote peaceful and inclusive societies for SD, provide access to justice for all and build effective, accountable, and inclusive institutions at all levels</i>
	7.a by 2030 enhance international cooperation to facilitate access to clean energy research and technologies, including renewable energy, energy efficiency, and advanced and cleaner fossil fuel technologies, and promote investment in energy infrastructure and clean energy technologies	Goal 17
Goal 8	<i>Promote sustained, inclusive and sustainable economic growth, full and productive employment, and decent work for all</i>	<i>Strengthen the means of implementation and revitalize the global partnership for SD</i>
	8.1 sustain per capita economic growth at least 7% per annum in the LDCs	<i>Finance</i>
	8.2 achieve higher levels of economic productivity through diversification, technological upgrading and innovation, including through a focus on high value added and labour-intensive sectors	17.3 mobilize additional financial resources for DC
	8.4 improve progressively through 2030 global resource efficiency in consumption and production	<i>Technology</i>
	8.a: Increase Aid for Trade support for DCs, particularly LDCs, including through the Enhanced Integrated Framework for LDCs	17.6 enhance North-South, South-South, and triangular regional and international cooperation on and access to science, technology, and innovation
Goal 9	<i>Build resilient infrastructure, promote inclusive and sustainable industrialization, and foster innovation</i>	17.7 promote development, transfer, dissemination and diffusion of environmentally sound technologies to DCs
	9.2 promote inclusive and sustainable industrialization	<i>Capacity building</i>
	9.3 increase the access of small-scale industrial and other enterprises, particularly in DCs, to financial services including affordable credit and their integration into value chains and markets	17.9 enhance international support for implementing effective and targeted capacity building in DCs to support national plans to implement all SDGs including through North-South, South, and triangular cooperation
Goal 10	<i>Reduce inequality within and among countries</i>	<i>Trade</i>
	10.a implement the principle of S&DT for DCs, in particular LDCs, in accordance with WTO agreements	17.10: Promote a universal, rules-based, open, non-discriminatory and equitable multilateral trading system under the WTO, including through the conclusion of negotiations within its Doha Development Agenda
	10.b encourage ODA and financial flows, including foreign direct investment, to states where the need is greatest	17.11: Increase significantly the exports of DC, in particular with a view to doubling the LDC share of global exports by 2020.
Goal 11	<i>Make cities and human settlements inclusive, safe, resilient and sustainable</i>	17.12 Realize timely implementation of DFQF market access on a lasting basis for all LDCs
	11.2 by 2030, provide access to safe, affordable, accessible and sustainable transport systems for all	<i>Policy and institutional coherence</i>
Goal 12	<i>Ensure sustainable consumption and production patterns</i>	17.14 enhance policy coherence for SD
	12.2 by 2030 achieve sustainable management and efficient use of natural resources	17.15 respect each country's policy space and leadership to establish and implement policies for poverty eradication and SD

Indirectly related to trade and investment
 Directly related to trade and investment
 Explicit mention of trade and investment



Null Hypothesis: D(GROWTH) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.465825	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(GROWTH,2)
 Method: Least Squares
 Date: 12/26/17 Time: 13:55
 Sample (adjusted): 1993 2014
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GROWTH(-1))	-1.444002	0.193415	-7.465825	0.0000
C	0.185273	0.461993	0.401030	0.6927
R-squared	0.735934	Mean dependent var		-0.077273
Adjusted R-squared	0.722730	S.D. dependent var		4.103301
S.E. of regression	2.160651	Akaike info criterion		4.465204
Sum squared resid	93.36822	Schwarz criterion		4.564389
Log likelihood	-47.11724	Hannan-Quinn criter.		4.488569
F-statistic	55.73854	Durbin-Watson stat		2.057374
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(GROWTH) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.282509	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(GROWTH,2)
 Method: Least Squares
 Date: 12/26/17 Time: 13:55
 Sample (adjusted): 1993 2014
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GROWTH(-1))	-1.454726	0.199756	-7.282509	0.0000

C	0.539418	1.054244	0.511663	0.6148
@TREND("1991")	-0.028176	0.074990	-0.375727	0.7113
R-squared	0.737881	Mean dependent var		-0.077273
Adjusted R-squared	0.710290	S.D. dependent var		4.103301
S.E. of regression	2.208591	Akaike info criterion		4.548710
Sum squared resid	92.67961	Schwarz criterion		4.697489
Log likelihood	-47.03581	Hannan-Quinn criter.		4.583758
F-statistic	26.74311	Durbin-Watson stat		2.063763
Prob(F-statistic)	0.000003			

Null Hypothesis: D(GROWTH) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.610545	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(GROWTH,2)
 Method: Least Squares
 Date: 12/26/17 Time: 13:56
 Sample (adjusted): 1993 2014
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GROWTH(-1))	-1.438098	0.188961	-7.610545	0.0000
R-squared	0.733810	Mean dependent var		-0.077273
Adjusted R-squared	0.733810	S.D. dependent var		4.103301
S.E. of regression	2.117040	Akaike info criterion		4.382304
Sum squared resid	94.11902	Schwarz criterion		4.431897
Log likelihood	-47.20534	Hannan-Quinn criter.		4.393986
Durbin-Watson stat	2.047438			

إختبار جذر الوحدة للفروق الأولى لسلسلة البطالة

Null Hypothesis: D(UNEMPLOYMENT) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.647215	0.0131
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(UNEMPLOYMENT,2)
 Method: Least Squares
 Date: 12/26/17 Time: 13:57

Sample (adjusted): 1993 2014
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNEMPLOYMENT(-1))	-0.768183	0.210622	-3.647215	0.0016
C	-0.449835	0.493176	-0.912120	0.3726
R-squared	0.399439	Mean dependent var		-0.072727
Adjusted R-squared	0.369411	S.D. dependent var		2.848255
S.E. of regression	2.261789	Akaike info criterion		4.556697
Sum squared resid	102.3138	Schwarz criterion		4.655883
Log likelihood	-48.12367	Hannan-Quinn criter.		4.580063
F-statistic	13.30218	Durbin-Watson stat		2.010990
Prob(F-statistic)	0.001602			

Null Hypothesis: D(UNEMPLOYMENT) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.553058	0.0581
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(UNEMPLOYMENT,2)
 Method: Least Squares
 Date: 12/26/17 Time: 13:58
 Sample (adjusted): 1993 2014
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNEMPLOYMENT(-1))	-0.807078	0.227150	-3.553058	0.0021
C	0.065550	1.108446	0.059137	0.9535
@TREND("1991")	-0.042758	0.081972	-0.521618	0.6080
R-squared	0.407918	Mean dependent var		-0.072727
Adjusted R-squared	0.345593	S.D. dependent var		2.848255
S.E. of regression	2.304108	Akaike info criterion		4.633388
Sum squared resid	100.8693	Schwarz criterion		4.782166
Log likelihood	-47.96727	Hannan-Quinn criter.		4.668436
F-statistic	6.545061	Durbin-Watson stat		1.962159
Prob(F-statistic)	0.006881			

Null Hypothesis: D(UNEMPLOYMENT) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.548765	0.0011
Test critical values:		
1% level	-2.674290	

5% level -1.957204
10% level -1.608175

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UNEMPLOYMENT,2)
Method: Least Squares
Date: 12/26/17 Time: 13:58
Sample (adjusted): 1993 2014
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNEMPLOYMENT(-1))	-0.727906	0.205115	-3.548765	0.0019
R-squared	0.374456	Mean dependent var		-0.072727
Adjusted R-squared	0.374456	S.D. dependent var		2.848255
S.E. of regression	2.252722	Akaike info criterion		4.506545
Sum squared resid	106.5699	Schwarz criterion		4.556137
Log likelihood	-48.57199	Hannan-Quinn criter.		4.518227
Durbin-Watson stat	2.013193			

إختبار جوهانسون للتكامل المشترك للنمو الإقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1991-2014

Date: 12/26/17 Time: 13:04
Sample (adjusted): 1993 2014
Included observations: 22 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: UNEMPLOYMENT GROWTH
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.381584	11.47080	15.49471	0.1841
At most 1	0.039985	0.897735	3.841466	0.3434

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.381584	10.57306	14.26460	0.1770
At most 1	0.039985	0.897735	3.841466	0.3434

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b*S11*b=I):

UNEMPLOYME	GROWTH
NT	
-0.012397	0.666803
0.147817	-0.043841

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(UNEMPLOYM ENT)	-1.164640	-0.185325
D(GROWTH)	-0.828869	0.302160

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -88.14844

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

UNEMPLOYME		
NT	GROWTH	
1.000000	-53.78713	(15.9943)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(UNEMPLOYM ENT)	0.014438	(0.00511)
D(GROWTH)	0.010276	(0.00539)

إختبار السببية لغرانجر بين النمو الإقتصادي والبطالة

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 12/26/17 Time: 18:12

Sample: 1991 2014

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
UNEMPLOYMENT does not Granger Cause GROWTH	22	0.38256	0.6878
GROWTH does not Granger Cause UNEMPLOYMENT		4.30621	0.0307

إختبار السببية لجرانجر المطور أو ما يعرف باختبار السببية ل Toda & Yamamoto بين النمو الإقتصادي والبطالة

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 12/26/17 Time: 22:28

Sample: 1991 2014

Included observations: 21

Dependent variable: GROWTH

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
UNEMPLOYMEN T	0.045773	2	0.9774
All	0.045773	2	0.9774

Dependent variable: UNEMPLOYMENT

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GROWTH	6.283886	2	0.0432
All	6.283886	2	0.0432

ملحق رقم : 4-2: البيانات الخاصة بحساب مؤشر هيرشمان هيرفندال

الوحدة : مليون دج

السنوات	قطاع الفلاحة	قطاع المحروقات	الاشغال العمومية البيروالية	الصناعة خارج المحروقات	البناء و الاشغال العمومية	النقل و الاتصالات	التجارة	الخدمات
2000	346171,4	1616314,7	42904,8	290749,6	292046,3	275929,7	436292,1	130448,6
2001	412119,5	1443928,1	38388	315230,4	320507,1	303693,5	476208,7	141882,9
2002	417225,2	1477033,6	39998,5	337556,2	369939,3	340983,3	509285,7	153889,6
2003	515281,7	1868889,6	44199,9	355370,6	401014,4	390551,2	552179,9	169482,6
2004	580505,6	2319823,6	49294	388193,4	458674	512569,9	607052,6	183559,6
2005	581615,8	3352878,4	58992,2	418294,9	505423,9	645028,9	668130	205771,2
2006	641285	3882227,8	64265,4	449581	610071,1	730238,4	728366,7	226224,6
2007	708072,5	4089308,6	92368,8	479791,3	732720,7	808380,9	863197,3	247972
2008	727413,1	4997554,5	86719,5	519631,6	869988,6	830341,5	1003199,4	280131,5
2009	931349,1	3109078,9	94767,1	570673,2	1000054,9	865214,5	1160160	323684,6
2010	1015258,8	4180357,7	63312	617404,9	1194113,5	933707,6	1283227,7	369400
2011	1183216,1	5242502,8	70701,2	663756,5	1262566,7	1074147,7	1446331,4	412721,5
2012	1421693,3	5536381,8	80050,5	728615,2	1411159,6	1194841,7	1649969,8	460340
2013	1640006,1	4968018,3	58133,7	765440,4	1569313,5	1462802,2	1870581	516178,5
2014	1771495,6	4657811,3	63792,3	836973,8	1730198,1	1556077,9	2070075,4	564876,5

Source : < <http://www.ons.dz>>

الوحدة : ملايين الدولارات الامريكية

السنوات	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الاولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	معامل هيرشمان هيرفندال لتنوع الصادرات
2000	32	21419	44	465	11	47	13	0,95571929
2001	28	18484	37	504	22	45	12	0,94613799
2002	35	18091	51	551	20	50	27	0,93805156
2003	48	23939	50	509	1	30	35	0,95640335
2004	59	31302	90	571	0	47	14	0,96113754
2005	67	45049	134	651	0	36	19	0,96844537
2006	73	53249	195	828	1	44	43	0,96523491
2007	88	58831	169	993	1	46	35	0,96464033
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	0,96099894
2009	113	44128	170	692	0	42	49	0,96229209
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	0,95731154
2011	355	71427	161	1496	0	35	15	0,95525842
2012	315	69804	168	1527	1	32	19	0,95426777
2013	402	62960	109	1458	0	28	17	0,95062035
2014	323	60304	109	2121	2	16	11	0,93497138

المصدر: تقارير بنك الجزائر، بيانات المديرية العامة للجمارك

< <http://www.douane.gov.dz> > < <http://www.bank-of-algeria.dz>>

ملحق رقم : 4-2: البيانات الخاصة بحساب مؤشر هيرشمان هيرفندال

الوحدة : ملايين الدينارات

السنة	إيرادات المحروقات	الضريبة على المداخيل و الأرباح	الضريبة على السلع و الخدمات	الحقوق الجمركية	تسجيلات وطابع	حاصل أملاك الدولة و أخرى	حصص ارباح بنك الجزائر	مؤسسات عمومية أخرى	هبات grants	مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنوع الإيرادات الحكومية
2000	1213,2	82	165	86,3	16,2	15,4	0	0	0	0,66945602
2001	1016,4	98,5	179,2	103,7	16,8	16,6	46,6	0,6	0,1	0,5584191
2002	1007,9	112,2	223,4	128,4	18,9	74,6	37,6	0,2	0	0,48226828
2003	1350	127,9	233,9	143,8	19,3	23,6	42,1	4	2,9	0,56640388
2004	1570,7	148	274	138,8	19,6	27	30	6,7	0,4	0,5887856
2005	2352,7	168,2	308,8	143,9	19,6	35,1	48,7	5,7	0	0,66003405
2006	2799	241,2	341,3	114,8	23,5	44,3	75,3	0,3	0,1	0,6678393
2007	2796,8	258,1	347,5	133,1	28,1	75,2	41	7,9	0	0,65302441
2008	4088,6	331,5	435,2	164,9	33,6	113,8	22,5	0,3	0,1	0,69355529
2009	2412,7	460,8	479	169,1	35,6	66,7	48,2	0	0,8	0,5250295
2010	2905	561,7	514,7	181,9	39,7	64,3	121,1	4,4	0,1	0,52852237
2011	3979,7	684,7	572,6	222,4	47,4	78,9	137,2	67,2	0	0,55918297
2012	4184,3	862,3	652	338,2	56,1	77,9	115,3	53,2	0	0,5264133
2013	3678,1	823,1	741,6	403,8	62,5	83,7	112,1	52,6	0	0,47336972
2014	3388,3	875,7	763,9	369,2	69,9	69,5	122,7	59,7	0,1	0,44551752

المصدر : تقارير بنك الجزائر

الوحدة : مليون دينار جزائري

السنة	بناء و اشغال عمومية	خدمات و اشغال عمومية بترولية	سلع التجهيز	معدات النقل	خدمات	قطاع الغابات (حيوانات و غابات)	مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنوع تكوين رأسمال الثابت
2000	532474,5	66480	159915,3	70411,2	15751,6	7596	0,42915237
2001	583286,1	52317,6	201582,1	95555,7	27834	4887,1	0,40812394
2002	691023,4	53505,2	241582,4	94710,6	25502,8	4984,8	0,43617824
2003	734025,5	59708,1	310855,3	132866,5	21816,4	5892,8	0,39289875
2004	811270,7	58673,5	404902,9	172074,9	23119,8	6860,8	0,36857474
2005	883612,5	69622,9	409931,7	271536,8	53380	3556,4	0,32407223
2006	1083410,7	127233,1	482573,3	215348,6	56955,9	3936,3	0,35131187
2007	1288415	188125,2	577822,1	280310	122211,9	5240,2	0,31011824
2008	1587553,7	250625,6	809495,7	367584,6	202526,6	10557	0,27738863
2009	1837063,6	298521,9	1021928,7	399871,7	244821,2	9212,1	0,2741987
2010	2246758,6	267549,2	1163198,5	415343,8	226285,1	31787,2	0,315245
2011	2403554,1	293352,7	1201179,8	458137,8	230892,4	30586	0,31699953
2012	2655896,05	309581,09	1082000,08	642267,15	255797,71	46869,91	0,31426307
2013	2972325,31	371132,09	1370006,33	661594,68	262607,39	53228,63	0,31090289
2014	3320331,25	423362,62	1611154,83	630415,51	269536,33	57027,87	0,32159449

Source : < <http://www.ons.dz> >

ملحق رقم 4-3: تقدير النموذج الأصلي لإستخراج سلسلة البواقي

Dependent Variable: GROWTH
 Method: Least Squares
 Date: 02/04/18 Time: 12:10
 Sample: 2000 2014
 Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.972896	3.285718	1.513489	0.1686
CC	-0.030010	2.306142	-0.013013	0.9899
CV	6.640713	4.017544	1.652928	0.1369
GE	9.039946	6.712379	1.346757	0.2150
GL	-3.759228	5.210979	-0.721405	0.4912
PV	-7.344307	2.880202	-2.549928	0.0342
QO	2.338460	1.176718	1.987272	0.0821
R-squared	0.681582	Mean dependent var		3.520000
Adjusted R-squared	0.442769	S.D. dependent var		1.573077
S.E. of regression	1.174269	Akaike info criterion		3.463893
Sum squared resid	11.03126	Schwarz criterion		3.794317
Log likelihood	-18.97920	Hannan-Quinn criter.		3.460374
F-statistic	2.854039	Durbin-Watson stat		3.190527
Prob(F-statistic)	0.086062			

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

أ - الكتب

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة- مصر، 2001 .
2. إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية: دراسات اقتصادية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت- لبنان، 2002.
3. أبو الخليل عبد الرحمن المهنا، محي الدين محمود تواس، النظم البيئية والإنسان ، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض - السعودية 2005.
4. إتحاد المصارف العربية، برامج إصلاح الإقتصادي ودور المصارف العربية، بيروت - لبنان، 1996.
5. أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج، الطبعة الأولى، مكتبة بستان المعرفة، مصر 2007.
6. أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الإقتصادية الزراعية: رؤى معاصرة ، دون طبعة، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية - مصر، 2004.
7. أحمد الأشقر، الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
8. أحمد بدوي، تداعيات إرتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصاديات الدول العربية صندوق النقد العربي، 2013.
9. أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولار وفعالية السياسة النقدية ، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة - مصر، 2014.
10. أحمد رمضان نعمة الله، أسامة الفيل، سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الإقتصادية ومشكلاتها: مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستدامة، دون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2015.
11. أحمد زهير شامية، صالح خصاونة، محمد ظافر محب، مبادئ الإقتصاد 2، دون طبعة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهر- مصر، 2009.
12. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان - الأردن 2011.
13. أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دون طبعة، دار المريخ، الرياض، الرياض - السعودية، 2006 .
14. أحمد عبد السميع علام، علم الإقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية - مصر 2008.
15. أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية - مصر، 2013.
16. أحمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الإسكندرية - مصر، 2006
17. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليوروا، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية- مصر، 2000.
18. أحمد فوزي ملوخية، مدخل إلى علم السياحة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2006.

19. أحمد قباجحة، الإستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس، رام الله 2012.
20. أحمد مجذوب، أحمد علي، السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، هيئة الأعمال الفكرية السودان.2003.
21. أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية: المفاهيم الأساسية، نماذج ممارسة، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية- مصر، 2002.
22. الأخضر أبو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، دون طبعة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014.
23. أسامة شهبان ، إدارة الدولة: المفاهيم و التطور، الطبعة الأولى، دار الشروق ، عمان - الأردن، 2001.
24. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية: نظريات- نماذج- استراتيجيات ، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2012.
25. آسيا محمد أمام الأنصاري، إبراهيم خالد، إدارة المنشآت السياحية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2002.
26. أشرف محمد عاشور، جغرافية التنمية في عالم متغير، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2015.
27. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي: دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965 - 2005 الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013.
28. أطوبي . س. فيشر، ترجمة عبد المنعم إبراهيم العبد المنعم وآخرون ، إقتصاديات الموارد والبيئية، دون طبعة، دار المريخ الرياض - السعودية ، 2002.
29. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
30. أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن 2012.
31. إياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013.
32. إياد عبد الفتاح النصور، المفاهيم والنظم الإقتصادية الحديثة: التحليل الإقتصادي الجزئي والكلي ، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012 .
33. باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطرة العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن 2003.
34. باتريك إلي وآخرون، مذكرة ما لدينا وما ليس لدينا ، حوكمة الموارد في القرن الحادي والعشرين ، مؤسسة هينرش بل، الطبعة الثانية ألمانيا، 2008.
35. باتريك مورياتي، حازم فهمي وآخرون ، منهجية إمبروز لحوكمة المياه: إرشادات وأساليب وأدوات ، الشبكة الإسلامية للتنمية وإدارة مصادر المياه، عمان- الأردن، أوت 2007 .
36. باسم غددير غددير، إقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب - سوريا 2010.
37. براجي صباح عبد الحميد، مقاربة حوكمة الموارد الطاقوية لاعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري ضمن ضوابط الإستدامة ، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، عمان- الأردن، 2018 .
38. برة أنجهام، ترجمة حاتم حميد محسن ، الاقتصاد والتنمية، الطبعة الأولى، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - سوريا 2010 .
39. بشير مصيطفي، حريق الجسد: مقالات في الإقتصاد الجزائري، الطبعة الأولى، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011

40. بشير مصيطفى، الإصلاحات التي نريد: مقالات في الاقتصاد الجزائري، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.
41. البكري أنس، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دون طبعة، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن 2002.
42. بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، الطبعة الأولى، دار للنشر والتوزيع، الميسرة، عمان - الأردن، 2009.
43. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
44. بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، الطبعة الأولى، دار العلم للنشر والتوزيع، عنابة - الجزائر، 2003.
45. بول أ. سامويلسون، وليام د. نورد هاوس، ترجمة، هشام عبد الله، الاقتصاد، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2001.
46. تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية، تأملات في مفارقة الوفرة، النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي لدولة الريعية، ترجمة معهد الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
47. ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الاقتصاد السياسي و تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان - الأردن، 2001.
48. ثناء فؤاد عبد الله وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد الاقتصادية، الطبعة الأولى المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، بيروت - لبنان، 2012.
49. جاسم المناعي، أهمية دور المؤسسات في النمو الاقتصادي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 13 ماي 2007.
50. جلال البناء، المعايير الاقتصادية للمشكلات البيئية والقوانين المتعلقة بها (المسار الأمريكي)، الطبعة الأولى، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية - مصر، 2007.
51. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي: دراسة مقارنة، الطبعة الأولى دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
52. جمال رضا حلاوة، علي محمود مرسي صالح، مدخل إلى علم التنمية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009.
53. جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة: المفاهيم والقواعد والمراحل والإنتاجات الحديثة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر
54. جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010.
55. جون سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي، مركز المشروعات الدولية واشنطن، 2003.
56. جيمس جوارتيبي، ريجارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، دار المريخ، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1999.
57. حامد الرفي، اقتصاديات البيئة: مشكلات البيئة، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة، دون طبعة، دار التعليم الجامعي الإسكندرية - مصر، 2015.
58. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الأزريطة - مصر، 2000.

59. حسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان 2003.
60. حسن أبو سمور، حامد الخطيب، جغرافية الموارد المائية، الطبعة الأولى، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
61. حيدر نعمة بخيت، سياسات الإستقرار الإقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014.
62. خالد محمد السواعي، التجارة التنموية، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان - الأردن، 2006.
63. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة، الدار الجامعية، مصر، 2007.
64. خبابة عبد الله، السياسة السعرية في إطار العولمة الاقتصادية: حالة الجزائر، دون طبعة، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية- مصر، 2009.
65. خبابة عبد الله، بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية: العولمة، التنمية المستدامة، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية - مصر، 2009.
66. خلف فليح حسين، إقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، عمان - الأردن، 2007.
67. خليل حسن، السياسات العامة في الدول النامية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت - لبنان، 2007.
68. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات النقابية، مصر 2000، ص: 29.
69. دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق - سوريا، 2003.
70. رائد شرف الدين، وليد بركات، السياسة النقدية وتلازم التنمية المستقلة والتنمية المستدامة، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية - مصر، 2017.
71. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني، عباس خضير الجنابي، التمويل الدولي، دون طبعة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013.
72. رحمن حسن الموسوي، الإقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، 2013.
73. رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان- الأردن، 2006.
74. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دون طبعة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2000.
75. رضا عبد الجبار الشمري، الأهمية الإستراتيجية للنقد العربي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014.
76. رفعت المحجوب، المالية العامة: النفقات العامة و الإيرادات العامة، دون طبعة، دار النهضة العربية، الأردن، 1975.
77. رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، الكويت، 1998.
78. زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2006.
79. زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، دون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة - مصر، 1980.
80. زهير أحمد قدورة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته في المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012.

81. زياد حافظ وآخرون، البنية الاقتصادية في الاقطار العربية و أخلاقيات المجتمع، البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي، الطبعة الأولى ، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 2009.
82. زياد حافظ وآخرون، البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي ، الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، تحت عنوان البنية الاقتصادية في الأقطار العربية و أخلاقيات المجتمع ، المنظمة العربية لمكافحة الفساد الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 2009.
83. زيد منير سليمان، الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الـراية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2008.
84. زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية - مصر 2003.
85. سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد الحميد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2008.
86. سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الإقتصاد، الطبعة الأولى، الدار الدولية الثقافية، مصر، 2000.
87. سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013.
88. سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
89. سرمد كوكب جميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان - الأردن، 2001.
90. سعد طه علام، دراسات في الإقتصاد والتنمية، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
91. سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري: محاولتان من أجل التنمية (1962-1989 ، 1990-2005)، الطبعة الأولى دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر 2013.
92. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان - الأردن 2011.
93. سعيد عبد العزيز عثمان شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.
94. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2008.
95. سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015.
96. سليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الإقتصادي، الطبعة الأولى، دون بلد نشر، 2006.
97. سليم سعداوي ، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر 2008 .
98. سليمان الرياشي وآخرون، دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت - لبنان 1998.
99. سماعيل سراج الدين، محسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 1997 .
100. سمير حسون، الإقتصاد السياسي في النقود والبنوك، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2004.
101. سن عبد الرزاق حسن، إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013.

102. سهام محمد السويدي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية (دراسة مقارنة) الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010 .
103. سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البناء، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية - مصر، 2005/2004.
104. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، النفقات العامة - الإيرادات العامة-الميزانية العامة، دون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
105. السيد أحمد عبد الخالق، أحمد بديع مليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003 / 2002 .
106. السيد عبد المولى، الوجيز في المالية العامة مع إشارة خاصة للمالية العامة في مصر، دون طبعة، دار النهضة العربية، دون بلد نشر، 2003.
107. السيد عطية عبد الواحد، التحليل الإقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة- جمهورية مصر العربية، 2002.
108. السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة إلى مصر، الطبعة الأولى دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
109. السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان- الأردن، 2010.
110. السيد محمد أحمد السريتي، إقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية - مصر، 2003.
111. السيد محمد أحمد السريتي، إقتصاديات الموارد، الطبيعة والبشرية والغذائية والبيئية ، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2011.
112. شادي خليفه الجوارنه، اقتصاديات البيئة من منظور إسلامي ، الطبعة الأولى، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان - الأردن 2014.
113. شادي خليفه الجوارنه، اقتصاديات البيئة من منظور إسلامي ، الطبعة الأولى، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2014.
114. شارلس د. كولستاد، ترجمة أحمد يوسف عبد الخير، الإقتصاد البيئي، الجزء الأول، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، الرياض، السعودية، 2005.
115. شارلس د. كولستاد، ترجمة احمد يوسف عبد الخير، الإقتصاد البيئي، الجزء الثاني، جامعة الملك سعود، للنشر العلمي والمطابع الرياض - السعودية، 2005.
116. صالح خليل أبو أصبع، الإتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009.
117. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم والأهداف والأدوات) ، دون طبعة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر 2005.
118. صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الإقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى، دار الوفاء للنشر المنصورة، 2001.

119. صبري زايد السعدي واخرون، الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج في السوق العالمية: ملاحظات مستقاة من بعض التجارب العربية، دراسة منشورة ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي : الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، لبنان - بيروت، 2005.
120. صفوة عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية القاهرة- مصر، 2000.
121. ضياء مجيد الموسوي، الخصوصية والتصحيحات الهيكلية: آراء واتجاهات، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
122. طارق عبد الفتاح الشريعي، تنمية المبيعات السياحية في ظل إلزمة الإقتصادية العالمية، الطبعة الأولى، مؤسسة حورس الدولية الإسكندرية- مصر، 2009.
123. عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفاهيم، النماذج، التطبيقات، الطبعة الأولى، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة - مصر 2006.
124. عاطف سليمان، الثرة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي الاقتصادي للنفط العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2009.
125. عايد عبد الله العصيمي، المسؤولية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، 2015، ص: 60 .
126. عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة، دون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
127. عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، 2000.
128. عبد الحسين وداي العطية، الاقتصاديات النامية: أزمت حلول، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان - الأردن، 2001 .
129. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي: تحليل كلي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة- مصر، 2002.
130. عبد الخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج، خمس دراسات في الاقتصاد الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، دار الرفاعي للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، 2002 .
131. عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، دون طبعة، الدار الخلدونية، الجزائر، 2011.
132. عبد الرحمن المالكي، السياسة الإقتصادية المثلى، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2003.
133. عبد العزيز قاسم محارب، الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة، الطبعة الأولى، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية - مصر 2006.
134. عبد العزيز قاسم محاربة، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية- مصر، 2011..
135. عبد الغفور إبراهيم أحمد، الأمن الغذائي: مفهومه، قياسه، متطلباته، الطبعة الأولى، آمنة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن 2014.
136. عبد القادر رزق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية: تبعات العولمة الإقتصادية والتكامل الدولي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع .

137. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية - مصر، 2005.
138. عبد القادر محمد عبد القادر، قضايا اقتصادية معاصرة، جامعة الإسكندرية - مصر، 2005.
139. عبد اللطيف مصيطفي، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت - لبنان، 2014.
140. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.
141. عبد المطلب عبد الحميد، سلسلة الدراسات الاقتصادية: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
142. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2006.
143. عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
144. عبد الهادي علي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي: دراسة لأدوات المالية العامة من إيرادات عامة ونفقات عامة وموازنة عامة مع وجهة نظر إسلامية، الطبعة الثالثة، 2002/2001.
145. عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية: المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية - جدة، 2000، ص: 395.
146. عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2012.
147. عبلة عبد الحميد البخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، جامعة الملك عبد العزيز جدة - المملكة العربية السعودية، 2017.
148. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان - الأردن، 2008.
149. عثمان عبد العزيز عجمية، ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان - الأردن، 2007.
150. عجمية عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007.
151. عدلي علي أبو طاحون، إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.
152. عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2002.
153. عزام محمد علي، محمد علي فاروق، إبراهيم جابر حسنين، الإرشاد والتوجيه الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013.
154. عزت عبد الحميد البرعي، مبادئ الاقتصاد المالي: المالية العامة، الولاء للطباعة والتوزيع، بيروت - لبنان، 2005.
155. عزت قناوي، نيرة سليمان، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دون طبعة، دار العلم للطباعة والنشر، الفيوم - مصر 2004.
156. عصام حسن السعدي، الدلالة والإرشاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009.
157. عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والإجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية: المنهج، النظرية، القياس، دون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية - مصر، 2011.
158. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

159. عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة ، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، 2002 .
160. عميروش محمد، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربي ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2012
161. عناية غازي حسين، التضخم المالي، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر، 1985.
162. غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 9007.
163. فتحي أحمد ذياب عواد، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، الرضوان للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013.
164. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الإقتصادي، دون طبعة، عالم الكتب الحديث، اردن - الأردن، 2006
165. فليح حسن فليح، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، عمان - الأردن، 2007.
166. فؤاد بن غضبان، المدن المستدامة و المشروع الحضري: نحو تخطيط استراتيجي مستدام ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، 2014.
167. فوزت فرحات، المالية والإقتصاد المالي، دون طبعة، منشورات الحلبي، بيروت، 2001.
168. قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية لبنان، 2013.
169. كريستوفر فلانين، نيكولاس لينسن، ترجمة محمد الحديدي، ما بعد عصر النفط: تصميم إقتصاد قائم على الطاقة الشمسية الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1992.
170. كيمبرلي آن إليوت، الفساد و الاقتصاد العالمي، ترجمة جمال الإمام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة- مصر، 2000.
171. لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية قياسية للآثار الإقتصادية الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت - لبنان، 2010.
172. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 .
173. لمياء السيد حنفي، فتحي الشرقاوي، الاتجاهات الحديثة في السياحة ، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2008.
174. لودفيغ فون ميزس، السياسة الإقتصادية: آراء لليوم وللغد، ترجمة: حازم نسيبة، الطبعة الثالثة، الأهلية للنشر، الأردن، 2007.
175. مالك حسين حوامدة، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان - الأردن، 2014.
176. ماهر أبو المعاطي علي، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة: معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية ، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية- مصر ، 2012 .
177. مايكل إيجمان، ترجمة محمد ابراهيم منصور، الإقتصاد الكلي: النظرية والسياسة ، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، 1999.
178. مجدي شهاب، أصول الإقتصاد العام: المالية العامة، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية- مصر 2004.
179. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيدة، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع عمان- الأردن، 2004.

180. محب خلة توفيق، المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية - مصر 2014.
181. محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2008.
182. محسن أحمد الحضيري، السياحة البيئية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة - مصر، 2005.
183. محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دون طبعة، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، 2002.
184. محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية، دراسات إقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، 2014.
185. محمد الصيرفي، السياحة والبيئة بين التأثير والتأثر، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية - مصر، 2008/2009.
186. محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
187. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، الطبعة السابعة، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة نشر.
188. محمد صالح الشيخ، الأثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية- مصر، 2002.
189. محمد صالح تركي القريشي، علم إقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، إثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
190. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية (نظرية- تحليلية- قياسية) الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، اليمن، 2011.
191. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007.
192. محمد طالب السيد سليمان، طلال نواف عامر، الطاقة والبيئة والتنمية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين- الإمارات العربية المتحدة، 2013.
193. محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن سيدي احمد، السيد ابراهيم مصطفى، احمد رمضان نعمة الله، علي عبد الوهاب نجاء، قضايا إقتصادية معاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2009.
194. محمد عبد العزيز عجمية، علي اللّيثي، التنمية الإقتصادية: مفهوماها، نظرياتها، سياساتها، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003.
195. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي اللّيثي، التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر 2004.
196. محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الإقتصاد، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي- ليبيا 2001.
197. محمد منير حجاب، الإعلام السياحي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، 2002.
198. محمود الوادي، إبراهيم خريس، نصال الحواري، ضرار العتيبي، الأساس في علم الإقتصاد، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2007.
199. محمود حسين الوادي، إبراهيم محمد خريس، نصال علي عباس، مبادئ علم الإقتصاد، الطبعة الثانية، دار الميسرة، عمان - الأردن، 2013.
200. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان- الأردن، 2007.

201. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2000.
202. محمود سمير طوبار، اقتصاديات المالية العامة، دون طبعة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2006.
203. محمود عبد الرزاق، اقتصاديات السكان والموارد البشرية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2010.
204. محمود عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 2002.
205. محمود يونس، أحمد محمد أحمد مندور، السيد محمد أحمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، الإسكندرية - مصر، 2000.
206. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
207. مدني بن شهرة، سياسة إصلاح الإقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دون طبعة، دار هومة، الجزائر 2008.
208. مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية: المفاهيم والنظريات والسياسات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
209. مصطفى كمال طلبة، الاستدامة البيئية في العالم العربي، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED)، البيئية العربية: تحديات المستقبل، بيروت - لبنان 2008.
210. مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الإقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي - الجزائر، مارس 2007.
211. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015، تقييم التقدم المتفاوت، روما 2015.
212. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، الخرطوم - جمهورية السودان، 2014.
213. منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 2000.
214. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية، 2006.
215. ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
216. نبيل حشاد، الحات، ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الإقتصاد العربي، دون طبعة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2001.
217. نزار سعد الدين العيسى، عبد المنعم السيد علي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، 2003.
218. نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الإطار العام في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار اليازوري، عمان- الأردن، 2015.
219. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الأمن الإقتصادي، معوقاته: آليات تحقيقه: دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر 2014.
220. نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان- الأردن، 2009.
221. نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الفساد: دراسة مقارنة بالادارة النظيفه، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013.
222. نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة: سلسلة السياحة والفندقة 1، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان - الأردن، 2001.

223. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، عيسى جمعة إبراهيم، مقدمة في اقتصاديات البيئة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.
224. هادي احمد الفراحي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع عمان - الأردن، 2015.
225. هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006.
226. هوشيار معروف، دراسات في التنمية الإقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي) طروحات فكرية وحالات دراسية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2005.
227. والجزيرة العربية، من منظر مختلف، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع و الدولة، الطبعة الثالثة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2008.
228. وجدي محمود حسين، إقتصاديات النقود والبنوك، دون طبعة، القاهرة - مصر، 2001/ 2002.
229. وديع طوروس، المدخل إلى الإقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت- لبنان، 2011.
230. وسام درويش مصطفى السعران، النظم الاجتماعية والاقتصادية وآثارها السياسية على المجتمع العربي، الطبعة الأولى، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية - مصر.
231. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت- لبنان، 2000.
232. وليد عبد الحميد عايب، الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت- لبنان، 2010.

ب - المجالات والدوريات

1. إبراهيم أحمد البدوي، سامي عطا الله، إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي، دروس الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل، مجلة عمران للعلوم الإجتماعية والإنسانية، مجلد 3 عدد 9، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة - قطر، 2014.
2. أثيل عبد الجبار الجومرد، تذبذب النمو الاقتصادي ومخاطره: العوامل المحددة والآثار في البلدان النامية، مجلة تنمية الرفادين العدد 97، مجلد 32، العراق، 2010.
3. أحمد إسماعيل المشهداني، حيدر حسين آل طعمة، دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الإقتصاد العراقي للفترة 2003 - 2009، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثالث والثلاثون، 2012.
4. أحمد عارف العساف، سياسة الخصخصة وأثرها على البطالة والأمن الوظيفي للعاملين: شركة الإسمنت الأردنية كنموذج مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، السادسي الثاني، 2009.
5. باشي أحمد، دور الجباية في محاربة التلوث البيئي، مجلة العلوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 09، جامعة الجزائر، 2003.
6. بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية (جسر التنمية)، العدد الثالث والعشرون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت نوفمبر / تشرين الثاني، 2003.
7. بن رمضان أنيسة، بلمقدم مصطفى، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي : دراسة حالة البترول في الجزائر مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الخامس عشر، جوان 2014.

8. جميل طاهر، تطور مفهوم التنمية المستدامة وانعكاساته على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العدد 9، القاهرة، مصر، خريف 1997.
9. حنان جابر حسن، إطار مقترح لمراجعة تقرير التنمية المستدامة، دراسة ميدانية على قطاع البترول في جمهورية مصر العربية المجلة العربية للإدارة مجلة دورية نصف سنوية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية فيفري 2011.
10. سعد بوه سيداتي الركاد، النمو الاقتصادي بين الإستدامة الغقتصادية والإستدامة البيئية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 71، صيف 2015، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان.
11. صبحي حسون الساعدي، إياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الإقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية الإدارية، المجلد 4، العدد 7، العراق 2011.
12. عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد و الدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24، 2013.
13. عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد و الدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24، 2013.
14. علاء محمد الخواجه، العولمة والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول بيروت - لبنان، 2006.
15. علي عبد القادر علي، النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، مجلة جسور التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثاني والثمانون، ابريل / نيسان، السنة الثامنة، 2009.
16. علي عبد القادر، عادل عبد العظيم إبراهيم، ملخص وقائع ورشة العمل الإقليمية حول: السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية، القاهرة: 26. 27 سبتمبر 2005، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، المجلد الثامن، العدد الأول، ديسمبر 2005.
17. علي عيد القادر علي، عادل عبد العظيم إبراهيم، وقائع مؤتمر السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الأول، ديسمبر، 2005.
18. غربي محمد، الديمقراطية والحكم الرشيد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أبريل 2011.
19. قدي عبد المجيد، الصناديق السيادية و الأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، السداسي الأولى جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر، 2009.
20. كريس غيريغات وسوزان يانغ، أثمن موارد الأرض: نعمة أكبر من اللازم، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013.
21. كمال عايشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، مخبر الدراسات الإقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، الجزائر.
22. لطرش الطاهر، حدود القدرة التنافسية لإقتصاد قائم على الربيع: محاولة تحليل آثار التنظيم الربيعي للإقتصاد على التنافسية الخارجية للإقتصاد الجزائري الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية العدد 10 جوان 2013.

23. محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والإستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، ورقلة - الجزائر، 2012.
24. موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية، مفهوم النقد والطلب عليه، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول، 1999.
25. نرمين السعدي، سياسات سعر الصرف في الدول النامية، مجلة السياسات الدولية، العدد: 144، أبريل 2001.
26. هويدا عبد العظيم عبد الهادي، الاقتصاد الأخضر و النمو الاقتصادي تجارب إفريقية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، المجلة العربية للإدارة، دورية إقليمية نصف سنوية محكمة، القاهرة- مصر، مارس 2014.
27. وليد عبد مولا، السياسات المالية المحايية للفقراء، جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 106، أكتوبر/ تشرين أول، السنة العاشرة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011.

ج- الملتقيات والندوات والمؤتمرات

1. أحمد صقر عاشور، إصلاح إدارة السياسات الاقتصادية والتنمية، أوراق وقائع ندوة إدارة سياسات التنمية: سالزبورج 31 مايو/ 2 يونيو 1995، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 1999.
2. بربري محمد، الإختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النم و الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص نقد مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2010 - 2011.
3. حام عز الدين، دور المعلوماتية في تحقيق الشراكة بين منظمات المجتمع المدني، بحوث وأوراق عمل مؤتمر بعنوان المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.
4. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، تحت عنوان: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، الطبعة الأولى، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 2004.
5. زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية للفترة 1980 - 2014، المؤتمر الأول تحت عنوان: السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف - الجزائر، 2015.
6. سلسلة أوراق عمل التنمية الاقتصادية، الإرتقاء بالتنمية الاقتصادية المحلية من خلال التخطيط الإستراتيجي، المجلد الأول الإستشاري السريع، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.
7. السيد بن عيسى طاهر، تجربة الجزائر في تشجيع الاستثمار الزراعي المسئول: سياسة التجديد الفلاحي والريفي والإستثمار للأمن الغذائي، اللقاء القومي حول الاستثمار الزراعي المسئول من أجل الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم - جمهورية السودان، 5 - 7 أكتوبر 2015.
8. شعيب شنوف، رمضاني لعلا، الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي بعنوان التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 08/07 أبريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2008، جامعة

سطيف، 2008 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد" ، تقرير أقل البلدان نمو 2014: النمو مع التحول الهيكلي: خطة تنمية لما بعد 2015 الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2014.

9. صالح صالح، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر ، مداخلة ضمن المنتدى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 8/7 أبريل 2008 منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاري، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة 2008.
10. فؤاد حمدي بسيسو، إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المؤتمر العلمي العاشر، بيروت لبنان ديسمبر 2009.
11. قدي عبد المجيد، الإقتصاد الجزائري والنفط : فرص أم تحديات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 08/07 أبريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاري، دار الهدى للطباعة والنشر عين مليلة، 2008.
12. المركز الوطني للدراسات والتحليل خاصة بالتخطيط في الجزائر (Ce. NEAP) بالتعاون مع المجلس الوطني للخصوصية ومعاهد ومراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الندوة حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية 30 - 8 أبريل 1997 بفندق الأوراسي، الجزائر.
13. هويدا عبد العظيم عبد الهادي، المشكلات البيئية والتنمية الاقتصادية في افريقيا وجنوب الصحراء، ندوة قضايا التنمية والبيئة في افريقيا، 19/18 نوفمبر 2000 ، معهد البحث والدراسات الافريقية، القاهرة - مصر، 2003 .

د- الرسائل وأطروحات الدكتوراه

1. حامد عباس محمد المزروك، اتجاهات الإنفاق العام في الدولة العربية الريعية، المملكة العربية السعودية نموذجاً ، أطروحة دكتوراه فلسفة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الكوفة ، العراق، 2007.
2. زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص القانون الدولي، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو -الجزائر، 2013.
3. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر (2000-2010) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011.
4. شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي: دراسة حالة الإقتصاد الجزائري ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادي، تخصص نقود، بنوك ومالية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان - الجزائر، 2012/2011.
5. مهند الدرزي، معالجة التضخم في الإقتصاد السوري من خلال تعزيز التكامل بين السياسات النقدية والمالية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الإقتصاد - قسم الإقتصاد، جامعة دمشق - سوريا، 2010.

ه- القوانين والجرائد الرسمية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 28، سنة 1984، القانون رقم 84/17 المؤرخ في 1984/07/07 والمتضمن القانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 11، 18 ذو الحجة عام 1423 الموافق 19 فبراير 2003.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 03 - 10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، 20 يوليو 2003.
4. الجريدة الرسمية رقم 5 المؤرخة في 12 جانفي 2005 فيما يتعلق بتسعير المياه.
5. الجريدة الرسمية : العدد 38-صادرة بتاريخ 2003/12/29 متضمنة قانون المالية لسنة 2004.

و- التقارير

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الأول، الأمم المتحدة، بيروت، 2015 .
2. إدارة الموارد المائية العابرة للحدود، تقرير التنمية البشرية 2006.
3. الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: الفرص والتحديات في المنطقة العربية، استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا، العدد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك 2011.
4. الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: الفرص والتحديات في المنطقة العربية، إستعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا، العدد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك.
5. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي و التنمية المستدامة طنجة المغرب، 13-16 مارس 2001.
6. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة ، المركز الانمائي دون الاقليمي لشمال افريقيا الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة المغرب، 13 - 16 مارس 2001.
7. الأمم المتحدة، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن دور الخدمة العامة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ، مجلس حقوق الإنسان ، الدورة الخامسة والعشرون ، البنجان 2 و 3 من جدول الأعمال، 23 ديسمبر 2013.
8. أهمية تحول دولة الامارات لاقتصاد المعرفة واثاره الاجتماعية، دائرة التنمية الاقتصادية ، إدارة الدراسات، قسم الدراسات الاجتماعية، اوت 2009.
9. برايت أوكوغو، الشرق الاوسط و شمال افريقيا في سوق نفطية متغيرة، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2003.
10. برنامج الامم المتحدة للبيئة ، الاقتصاد الاخضر ، المنتدى البيئي الوزاري العالميحول القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية، الدور الاستثنائية الثانية عشر لمجلس الادارة، نيروبي، 2012.
11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002.
12. برنامج الامم المتحدة الانمائي، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم ، مؤشر المعرفة العربي 2015 ، دار الغرير للطباعة والنشر دبي - الامارات العربية المتحدة.

13. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD)، الرحوكة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة و تأمين المستقبل منشورات الامم المتحدة ، نيويورك 2014.
14. البنك الدولي، شن هجوم على الفقر ، تقرير عن التنمية في العالم 2001 /2000 مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة- مصر، 2001.
15. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر ، ديسمبر 2013.
16. البنك الدولي، الزراعة من أجل التنمية، تقرير عن التنمية في العالم 2008.
17. البنك الدولي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دار الساقى بيروت - لبنان ، 2004..
18. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعزيز التضامينية والمساءلة، الطبعة الأولى، دار الساقى ، بيروت - لبنان، 2004 .
19. بيان إجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010 - 2014 ، مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي 2010.
20. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010 - 2014 .
21. تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، PNUD برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، 2009،
22. تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية ، 14-16 /7/ 2008 ،المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) جامعة الدول العربية .
23. تقرير استدامة الدين العام للنصف الاول من عام 2012 ، سلطة النقد الفلسطينية دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله- فلسطين ، 2012.
24. تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009.
25. التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2007-2015
26. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015.
27. تقرير التنمية الإنسانية العربية ، 2009 .
28. تقرير التنمية البشرية ، 2011 .
29. تقرير التنمية البشرية ، المضي في التقدم: بناء المناعة لدرء المخاطر، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك ، 2014.
30. تقرير التنمية البشرية ، تنمية المجتمع، برنامج الامم المتحدة الإنمائي (PNUD) ، نيويورك ، 2016.
31. تقرير التنمية البشرية ، ندرة المياه والمخاطر والتعرض للضرر، 2006.
32. تقرير التنمية البشرية 2011 ، الاستدامة و الانصاف، مستقبل أفضل للجميع، PNUD، 2011.
33. تقرير التنمية البشرية 2013، نخضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD .
34. تقرير التنمية البشرية العربية، نحو نهج هيكلي للإصلاح الإقتصادي، 2013.
35. تقرير التنمية البشرية ، 2013، نخضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية، 2013.

36. تقرير التنمية البشرية، 2013، نخضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية، 2013.
37. تقرير التنمية البشرية، التنمية في كل عمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، نيويورك- الولايات المتحدة الأمريكية، 2015.
38. تقرير التنمية العربية: نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2013.
39. التقرير السنوي 2015 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2016..
40. التقرير السنوي لعام 2015، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2016 (UNEP) .
41. التقرير السنوي للبنك الدولي، 2010.
42. التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 وأثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها.
43. تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية المستدامة، البيئة العربية : التنمية المستدامة في مناخ عربي متغير، كيف تحقق الدول العربية أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030، المنتدى العربي للبيئة والتنمية المستدامة AFAD، 2016.
44. تقرير الوضعية الإقتصادية والاجتماعية للجزائر، السادس الثاني 2001، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي.
45. تقرير بناء القدرات في نظم الطاقة المستدامة، الجزء الأول، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا.
46. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثالثة عشر، الدوحة - قطر، 21 - 26 نيسان / أبريل 2012.
47. تقرير، آخر التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، سبتمبر 2011.
48. حسن كريمة، الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، عدد 309، بيروت - لبنان، نوفمبر 2004.
49. دليل البرلماني العربي للرقابة على الإيرادات، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، 2011.
50. دليل المشرعين لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية: كيفية دعم وتعزيز شفافية الموارد، (Extractive EITI Industries Transparency Initiative)، 2009.
51. روبن لداني وآخرون، تقرير فريق مكتب التقييم المستقل لنظام الحوكمة داخل صندوق النقد الدولي، ماي 2008.
52. سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015.
53. سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، تقرير استدامة المالية العامة، 2013.
54. صندوق النقد الدولي، التّمو القابل للإستمرار.
55. صندوق النقد الدولي، دليل احصاءات الدين الخارجي : مرشد لمعديها ومستخدميها، واشنطن، 2014.
56. صندوق النقد الدولي، من الاستقرار إلى النمو القابل للاستمرار، التقرير السنوي، 2014.
57. عبد الحميد نوار، تقرير التنمية الإنسانية العربية، سلسلة أوراق بحثية، دليل الفقر المتعدّد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابهة في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014.
58. قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، 2013.
59. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا : تحليل النتائج، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
60. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، معا من أجل العدالة والتنمية المستدامة، الإسكوا، الأمم المتحدة، التقرير السنوي 2015، بيروت - لبنان، 2016.

61. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: التطبيق والتنفيذ، الدورة الخامسة، 10 فيفري 1997.
62. المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي: مواجهة العولمة : ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة ، الدورة العامة السابعة عشر، ماي 2001.
63. المجموعة الإستراتيجية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنية بأجندة 2015، نهج متكامل لوضع الأهداف من أجل التنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNIP) 17 سبتمبر 2013.
64. محمد الحسن الخليفة ، تجربة الدول الافريقية جنوب الصحراء في استغلال عائدات النفط ، مجلة المصري، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي، العدد الرابع والأربعون، يونيو، 2007.
65. محمد بن بوزيان عبد الحميد الخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر : دراسة تحليلية وقياسية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02 2012.
66. محمد عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعايره، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، نوفمبر 2004.
67. المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، الجزائر، 2001.
68. مصالح رئاسة الجمهورية، بيان مجلس الوزراء المجتمع ، 14 جانفي 2006 .
69. ملف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، مصالح رئاسة الحكومة الجزائرية.
70. مليكة بانث، ألبرتو بيهار، المملكة العربية السعودية معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو ، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2015.
71. ممدوح عوض الخطيب، أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي ، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 17، عدد 2، ماي 2011.
72. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لإحصاءات الزراعة العربية، المجلد رقم 35، 2015.
73. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، الخرطوم- جمهورية السودان ، 2014 .
74. منى فريد، الفساد رؤية نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، مطابع الأهرام، مصر ، 2006.
75. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، الاونكتاد، تقرير أقل البلدان نمو، 2014: النمو مع التحول الهيكلي: خطة تنمية لما بعد عام 2015 الأمم المتحدة، نيويورك 2014.
76. ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنوع الاقتصاد ، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الخامس، 2008.
77. نشرة الإحصاءات الصناعية العربية 2001-2007، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (إيدمو)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، العدد السادس، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك ، 2010.
78. نشرة الإحصاءات الصناعية العربية 2008-2014، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (إيدمو)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا)، العدد التاسع، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2016.
79. وحيد عبد الرحمن بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75 ربيع - صيف 2016.
80. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2025، الكتاب 1: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008 (بتصرف الباحثة)

81. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2025، الكتاب 2: المخطط الإستراتيجي : الحركات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية جانفي، 2008 .

82. الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، الوزارة الفدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار " دراسة حول قابلية التشغيل وروح المقاومة لدى الشباب والنساء في إطار الاقتصاد الأخضر". مارس 2012.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A. LIVRES

1. A.Séverin ASSE, Stratégies National de développement Durable, Québec, Canada, Publication de de l'IEPF 2007.
2. Afnor, guide pratique du développement durable un savoir- faire à l'usage de tous, France, 2005.
3. Alain Mesphier ,Pierre Bloc-Duraffour , Tourisme dans le monde, 6ème Edition ,Bréal, Paris,2005.
4. Alexis Jacquemin et Autres, Fondement d'économie politique , Boeck université Bruxelles, 2001.
5. Anne-Claire Chaumont, L'objectif de développement durable de l'organisation mondiale du commerce, l'Harmattau, Paris- France, 2008.
6. Anne-Claire Chaumont, L'objectif de développement durable de l'organisation mondiale du commerce, l'Harmattau, Paris- France, 2008.
7. B. C. Bacrie, Communiquer efficacement sur le développement durable: de l'entreprise citoyenne aux collectivités durables, Demos, Paris, 2006.
8. Brian W. Cashell, Inflation and Unemployment: What is the Connection?, Federal Publications, DigitalCommons@ILR, Cornell University ILR School, Washington , 8 April - 2004.
9. Bruno Cohen-Bacrie, communiquer efficacement sur le développement durable de l'entreprise citoyenne aux collectivités durables, les éditions Démos, Paris, 2006.
10. Catherine Aubertin , Franck Dominique , Le Développement durable enjeux politiques économiques et sociaux, La documentation française, IRD Edition, Paris 2005.
11. CHANTAL Bonnet, Marché et Développement Durable un modèle gagnant, éditions Alpha, Alger, 2006.
12. Clarke, D, The Battle For Barrels. Great Britain: Profile Books Ltd, 2007.
13. collectivités durables, Demos, Paris, 2006.
14. Corinne Gendron, Le développement durable comme compromis, Québec, Canada, 2006
15. David L. Edgell, Sr Maria DelMastro Allen Ginger Smith Jason R. Swanson, Tourism Policy and Planning Yesterday, Today and Tomorrow, First edition, Elsevier Inc, Great Britain, 2008.
16. Dimitris N. Chorafas, The Management of Equity Investments Capital markets, equity research, investment decisions and risk management with case studies, First published, Elsevier Butterworth-Heinemann, Great Britain ,2005
17. DN Dwivedi, Macroeconomic policy : Theory and Policy,3rd edition , Tata Mc Graw Hill, New Delhi, India, 2010.
18. Dominique Guellec , les nouvelles théories de la croissance, édition la découverte ,France,2001.
19. Donella H. Meadows, Dennis L. Meadow, Jorgen Randers William W. Behrens III, The Limits To Growth, A Report For The Club Of Rome's Project On The Predicament Of Mankind, Universe Books ,New York-United States of America, 1972.

20. Douglas A. Yates, **Rentier State In Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in The Republic of Gabon**, First Printing, Africa World Press, Inc, Trenton, NJ, 1996 .
21. Economics: **Pricing, Demand, and Economic Efficiency**, Federal Highway Administration U.S. Department of Transportation, Washington, United state America, November 2008.
22. Eduardo Wiesner, **The Political Economy of Macroeconomic Policy Reform in Latin America: The Distributive and Institutional Context**, MPG Books Ltd, Bodmin, Cornwall Great Britain, 2008.
23. Emmanuel arnaud et autre, **le développement durable repères pratiques**, Nathan, France, 2011.
24. Farid Baadache, **le Développement durable tout simplement**, Edition Eyrolle, Paris, 2008.
25. Farid Baddache , **le développement durable**, EYROLLES, troisième tirage, Paris, 2010 .
26. Feeling peaky , The economic impact of high oil prices. The Economist, 21. 4 2012.
27. FRANCES IRWIN JANET RANGANATHAN, and authrs , **RESTORING NATURE'S CAPITAL An Action Agenda to Sustain Ecosystem Services**, World Resources Institute , Washington, 2007.
28. François Besancenot , **Territoire et développement durable : Diagnostic** ,L'Harmattan Paris, 2008.
29. François Escalle, **Maitriser les Finances Publiques: pourquoi, comment**, Éditions Economica , 2005.
30. Frédéric Mishkin, **Monnaie, Banque et Marchés Financières**, 7^{ème} édition, Pearson édition France, 2004.
31. Frédéric Teulon, **Croissance, Crises et Développement** ,6^{ème} édition, Presse Universitaire, France, 2001.
32. Gabriel Wackerman, **le développement durable** , Ellipses, paris, 2008 .
33. Gedeon M. Mudacumura, Desta Mebratu, M. Shamsul Haque , **Sustainable Development Policy and Administration**, CRC Press (Taylor & Francis) , New York -United States of America , 2006
34. Gregory Mankiw , **Principles of Economics, 5th edition**. South-western, Cengage Learning, 2011, P :11.
35. Gregory N. Mankiw, **Macroéconomie** , boek université, Bruxelles, 2006, P : 311.
36. Hossein Mahdavy, « **The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran**, Studies in the Economic History of the Middle East, Oxford, Oxford University Press,1970
37. Howard Pack , Kamal Saggi , **the case foe industrial policy : a critical survey** , January, 16, 2006, paper has been partly funded by the Development Research Group of the World Bank, P :2
38. Islam Y. Qasem , **Oil and Security Policies: Saudi Arabia, 1950-2012**, BRILL, Leiden, Boston, 2015.
39. J. Ernult, A. Ashta, **Développement durable, responsabilité sociétale de l'entreprise, théorie des parties prenantes : Évolution et perspectives**, Cahiers du CEREN 21, Groupe ESC Dijon Bourgogne, France, 2007.
40. Jacques Henri david, Philippe Jaffré, **la monnaie et la politique monétaire**, 3^{ème} édition, Economica, France, 1990.
41. Jean Langut, Pascal Vanhove, **Economie Général**, First Edition, Dunod, Paris, 2001.
42. Jean Olivier hairault, **La Croissance: Théories et Régularités Empiriques** , Economica, Paris, 2004.
43. Jennifer Hill, Alan Terry, Wendy Woodland , Sustainable Development: National Aspirations, Local Implementation, First Published, Ashgate Publishing, 2006 .
44. Jyoti P.Painuly , Niels- Erik Clausen, Jorgen Fenhann, Sami Kamel ,and Romeo Pacudan , **Wind power and CDM : Emerging practices in developing wind power projects for the**

- Clean Development Mechanism , Energy for Development** , Riso National Laboratory , Denmark, 2005.
45. Karen Delchet, **Développement durable : L'intégrer pour réussir**, AFNOR, France, 2007.
 46. Karen Delchet, **Qu'est-que le développement durable**, Collection a savoir, France, 2003.
 47. Klien Tomas W, **External Debt Management : An Introduction**, World Bank, Washington-United State American , 1994.
 48. Kloff Sandra , Wicks Clive , Siegel Paul , **Extractive Industries and Sustainable Development : A best guide for offshore oil and gaze development in the west Africa Marine Ecoregion** , WAMER (Western African Marine Ecoregion), Dakar – Senegal 2010.
 49. **L'économie Du Savoir: Tendances et implications** , organisation de coopération et de développement économiques(OCDE), paris- France, 1996 .
 50. Laura T. Raynolds, Douglas L. Murray , John Wilkinson, **Fair Trade: The Challenges of Transforming Globalization** , first published , Routledge , New Yourk , 2007 .
 51. Leo Dayan , brigit hoh, **économie de la connaissance**, colloque international sur l'économie de la connaissance, biskra,2005.
 52. Lesley Pender, Richard Sharpley, **The Management of Tourism**, First published , SAGE Publications, London 2005 .
 53. lioyd B.Thomas, Money, **Baking And Financial Markets, First Edition**, United States, 2006 .
 54. louis Guay,Laval Doucet,Luc Bouthillier, Guy Debailleul , **Les enjeux et les défis du développement durable: connaître, décider, agir**, les presses de l'université Laval canada , 2004.
 55. Lovenzo Giovanni Belli, Patrice Harou, Anil Markandya, **Environmental economics for sustainable growth : a handbook for practitioners** ,Cheltenham Elgar, Great Britain , 2002.
 56. Luc D'esir'e Omgba, **TROIS ESSAIS SUR L'ECONOMIE POLITIQUE DE LA RENTE PETROLIERE DANS LES ETATS AFRICAINS**, Thèse Pour l'obtention du titre de Docteurès Sciences Economiques. Université d'Auvergne Clermont-Ferrand I, France, 2010.
 57. Manuel Flam _ **L'économie verte** _ Presses Universitaire de France, France, 2010.
 58. Marc Montoussé, **Economie Monétaire et Financière**, édition Bréal, 2000 .
 59. Marc-Antoine Adam, **la maladie hollandaise :une étude Empirique Appliquée à Des Payes En Développement Exportateurs de pétrole**, université de Montréal, canada , 2003.
 60. Marie Claude Smouts , **Le développement durable**, Editions Armand Colin, France, 2005.
 61. Marja Järvelä , Sirkku Juhola, Energy, Policy, **and the Environment :Modeling Sustainable Development for the North**, Springer, New York, 2011 .
 62. Michael Howard , **Public sector economics for developing countries** , university of the West Indies Press Canada, 2001.
 63. Michael P.Todaro,**Economic Development**, Addison Wesley Longman 7th edition, London 2000.
 64. Michelle de Mourgues, **la monnaie – système financière et théorie monétaire**, 3eme édition, Economica, 1993.
 65. Nadine Gouzée, **Stratégie nationale de développement durable**, Publication de l'IEPF, Québec, Canada, 2007.
 66. Olivier Blanchard, Daniel Cohen, **Macroéconomie** ,4ème édition, Pearson éducation, France, 2007.
 67. Olivier Pagni, **Economie du d'evveloppement durable et politiques publiques d'energies en Europe : de l'étude des paradigmes `a une ´evaluation multicrit`ere appliqu´ee aux sc´enarios d'avenirs ´energ´etiques en Corse** , Economies et finances. Universit'e Pascal Paoli, 2014.
 68. Paul M. Romer, **Increasing Returns and Long-Run Growth**, The Journal of Political Economy, Vol. 94, No. 5. The University of Chicago Press, 1986.
 69. Philippe D'arvisenet, **La Politique Economique Conjoncturelle** ,Dunod, Paris ,1998.

70. Phillippe Aghion, Peter Howitt, **Théorie de La Croissance Endogène**, Dunod, Paris- France, 2000.
71. Pwe, **Développement Durable: Aspects stratégique et opérationnels**, Editions Lefebvre, France, 2010.
72. R. Glenn Hubbard, **Money , the Financial System , and The Economy** , Fifth edition, New Yourk- United States, 2005.
73. Robert D. Atkinson ,**Why Conservative Economics Fails, Liberal Economics Falts, and Innovation Economics is the Answer**, Rowman and Littlefield publishers, USA, 2006.
74. Robert L.Bradley , **Capitalism at work: business, government and energy**, published by M.M Scrivener, Canada, 2008.
75. Sabry A.ABDEL Sabour , **Sustainable Development**, Research Advances, Nava Science Publishers, New York , 2007.
76. Subhes C.Bhattacharyya , **Energy Economics: Concepts, Issues Markets and Governance**, Springer, London, 2011.
77. Tatyana. P. Soubbtina, **Beyond Economic Growth, An Introduction to Sustainable Development**, Second Edition ,The world bank, WBI LEARNING RESOURCES SERIES, Washington , 2004.
78. The little Green Data Book, **World Development Indicators**, World Bank Group, Washington, 2015.
79. **The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wages in the United Kingdom, 1862-1957: A Further Analysis**, Economica, Feb. 1960
80. Tom Bigg , **Survival for a Small Planet : The Sustainable Development Agenda**, First published Earthscan in the UK and USA , 2004.
81. V K R V Rao, **Price Policy and Economic Development With Special Reference to India**, The ECNOMICWEEKLY, October 10, 1964.
82. Warren J. Samuels et al, **A companion to the history of economic thought** , Blackwell Publishing,USA, 2003.
83. Wiza Muniyeka, **The Relationship Between Economic Growth and Inflation in the South African Economy**, Mediterranean Journal of Social Sciences MCSER Publishing, Rome-Italy, Vol 5 No 15 July 2014.
84. World Tourism Organization (UNWTO) and International Labour Organization (ILO) , **Measuring Employment in the Tourism Industries: Guide with Best Practices**, First printing, (UNWTO), Madrid, Spain 2014.
85. Yvette Lazzeri , Emmanuelle Moustier , **le développement durable du concept à la mesure** , L'Harmattan , Paris, 2008.

B. REVUES, SEMINAIRES ET THESES

1. ELYAS Salah , YAGOUB Mohamed, **Politique Budgétaire, Croissance Economique En Algérie « 1998 - 2013 »**, colloque international évaluation des effets des programmes d'investissement publics 2001 – 2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, université Sétif 1- Algérie , 11 -12 Mars 2013.
2. Radetzki, M.Matières Premières: Historique Et Perspectives. Séminaire de Haut Niveau sur « **Les Ressources Naturelles, Finances et Développement: Faire Face aux Anciens et Nouveaux Défis** ». Organisé par la Banque d'Algérie et le FMI. Alger, (4 – 5/ 11/ 2010).
3. ABDELOUAHAB Rezig, Algérie Brésil courée du sud trois expériences de développement (Alger : prestations éditoriale sedia, filiale du groupe – hachatte 2006).
4. Ahmad, Ehtisham, and Raju Singh. 2003. "**Political Economy of Oil-Revenue Sharing in a Developing Country: Illustrations from Nigeria**." IMF Working Paper No. 03/16. Washington, D.C.: IMF.

5. Ahmad, Ehtisham, and Raju Singh. 2003. **“Political Economy of Oil-Revenue Sharing in a Developing Country: Illustrations from Nigeria.”** IMF Working Paper No. 03/16. Washington, D.C.: IMF.
6. Ahmed benbiteur, **la bonne gouvernance, pour quoi s’inquiéter de la corruption**, séminaire scientifique international sur la bonne gouvernance et son rôle dans le développement durable, association nationale des économistes algériens, bibliothèque nationale, Alger, 09-10 décembre 2006.
7. Aidt, Toke S ,**Corruption, Institutions and Economic Development**, Oxford Review of Economic Policy 2009.
8. Aleš Krejdl, **Fiscal Sustainability - Definition, Indicators and Assessment of Czech Public Finance Sustainability** , WORKING PAPER SERIES 3 ,Czech National Bank, October , 2006.
9. Alina Cristina, **The efficiency of the fiscal policy in some concrete doctrinal framework**, Journal of Accounting and Management t, JAM ,vol :02 , n°=. 1 (2012).
10. Allen Schick, **Sustainable Budget Policy: Concepts and Approaches**, OECD JOURNAL ON BUDGETING – VOLUME 5 – No. 1 , 2005.
11. Australian Government (2011), Securing a Clean Energy Future: The Australian Government’s Climate Change Plan, CanPrint Communications Pty Ltd, Canberra.
12. Bassam Fattouh, **The Drivers of Oil Prices: The Usefulness and Limitations of NonStructural model, the Demand–Supply Framework and Informal Approaches**, Oxford Institute for Energy Studies , March 2007.
13. Benounissa Leila, Benabou Djilali, **The Impact of Knowledge Economy on the Economic Growth (An Econometric Study: Case of Algeria from 1995 To 2007)**, International Journal of Humanities Social Sciences and Education (IJHSSE) Volume 1, Issue 5, May 2014.
14. Charity Ezigbo, **Justification and Implication of Macroeconomic Management for Sustainable Development**, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.3, No.11, 2012.
15. Daniel Kaufmann, Aart Kraay, **Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Going?** Policy Research Working Paper 4370, Global Governance Group and Development Research Group Macroeconomics and Growth Team, World Bank Institute.
16. Daniel Kaufmann, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi, **The Worldwide Governance Indicators Methodology and Analytical Issues**, Policy Research Working Paper 5430, The World Bank Development, Research Group Macroeconomics and Growth Team, September 2010.
17. Danille Resnick and Regina Birner, **Dose a Good Governance Contribute to Pro-poor Growth?, A review of the evidence from cross-country studies**, discussion paper N°= 30, International Food Policy Research Institute, Washington- United State American , February 2006.
18. Dufour, J.M, Bernard, J.T, Khalaf, L. , Kichian. M, **Structural change and the dynamics of energy prices: Identification-robust test for time-varying parameters**, Université de Montréal CIRANO and CIREQ Discussion Paper, 2006.
19. Faraji KASIDI, Kenani MWAKANEMELA, **IMPACT OF INFLATION ON ECONOMIC GROWTH: A CASE STUDY OF TANZANIA**, Asian Journal of Empirical Research, 2013.
20. FRANCES IRWIN JANET RANGANATHAN, and authrs , **RESTORING NATURE’S CAPITAL An Action Agenda to Sustain Ecosystem Services**, World Resources Institute , Washington, 2007.
21. Gerge Kopits and Jon Craig, **Transparency in Government** , Operational Paper, N°= 158, International Monetary Fund, Washington,DC, 1998.
22. Gregory,R.G, **Some implication of the growth mineral sector**, Australian Journal of the Agricultural Economics, 1976.

23. J. Bradford DeLong, Lawrence H. Summers, **Macroeconomic policy and long-run growth**, A Symposium Sponsored By The Federal Reserve Bank of Kansas City , Jackson Hole, Wyoming ,August 27-29, 1992 .
24. J. Craig Jenkins, Katherine Meyer, Matthew Costello, and Hassan Aly, **International Rentierism in the Middle East Africa, 1971–2008**, International Area Studies Review, September 2011; vol. 143.
25. Jean Gadery, **Les Nouvelles Théories de La C roissance, Croissance et Innovation**, Cahiers Français, n°= 323, Novembre/Décembre,2004, la Documentation Française.
26. Jeane-Cherles, Briquet- Laugier, **le Tourisme durable dans les pays méditerranéens ;état des lieux et nouveaux cadre d'analyse** ,communication pour le cinquième colloque international « Energies ,changements climatiques et développement durable Hammamet - Tunisie,15 -17 juin 2009 .
27. John Drexhage, Deborah Murphy, **Sustainable Development From Brundtland to Rio 2012** Paper prepared for consideration by the High Level Panel on Global Sustainability, International Institute for Sustainable Development (IISD), First meeting, New York, 19 september 2010.
28. Jonathan Harris, **MACROECONOMIC POLICY AND SUSTAINABILITY**, GLOBAL DEVELOPMENT AND ENVIRONMENT INSTITUTE WORKING PAPER NO. 01-09 , Tufts University, USA , July, 2001.
29. Jorge Martinez-Vazquez Blanca Moreno-Dodson Violeta Vulovic, **The Impact of Tax and Expenditure Policies on Income Distribution: Evidence from a Large Panel of Countries**, International Center for Public Policy Working Paper, the Andrew Young School of Policy Studies, Georgia State University, United States of America, 12-25 April 2012.
30. Joseph Zeira, ODED GALOR, **Income Distribution and Macroeconomics**, Review of Economic Studies, Volume 60, Issue1, 1993.
31. Lina Sinevičienė, **Investigation of the Relationship between Government Expenditure and Country's Economic Development in the Context of Sustainable Development**, World Academy of Science, Engineering and Technology International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic and Management Engineering Vol:9, No:3, 2015
32. Lingyu Yan, **Analysis of the International Oil Price Fluctuations and Its Influencing Factors**, American Journal of Industrial and Business Management, 2012.
33. Manasse Paolo, **Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions—A View From MARS** FMI ,Working paper , January 2006.
34. Maria Sarigiannidou, Theodore Palivos, **A Modern Theory of Kuznets' Hypothesis**, Texas Christian University Texas Christian University Department of Economics Department of Economics Department of Economics Working Paper Series Working Paper Series Working Paper Series, January 2012.
35. Mark Gallagher and Steve Rozner , **Tools For Treating The Resource Curse** , From Curse to Cures Practical Perspectives on Remediating the Resource Curse , DEVELOPING ALTERNATIVES, volume 11 issue 1 spring 2007.
36. Messaoud Medjitna, caractéristiques essentielles actuelles de l'économie algérienne , revue des sciences économiques de gestion et de commerce, de l'Université d'Alger, N0=10, 2004.
37. Michael Chugozie Anyaehie, Anthony Chukwudi Areji, **Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria**, Open Journal of Political Science, Open Journal of Political Science Vol.5 No.2 Scientific Research Publishing, March 6, 2015.
38. Michael P.Todaro,**Economic Development**, Addison Wesley Longman ,7th edition, London 2000.
39. **MONETARY POLICY AND SUSTAINABILITY The Case of Bangladesh**, The Inquiry into the Design of a Sustainable Financial System (UNEP), Council on Economic Policies (CEP), INQUIRY WORKING PAPER 15/02, August 2015.

40. Myriam Noury, **La croissance économique est elle un moyen de lutte contre la pollution, les enseignements de la courbe de Kuznets environnementale**, revue française d'économie, N03/Vol XXI, 3ème trimestre, janvier 2007.
41. Ngaira Wods , **the Challenge of Good of Good Governance for the IMF and World Bank**, Themselves World Development, Vol 28, N=°5, U K, 2000.
42. Oliver Schlumberger, **Structural Reform, Economic Order, and Development: Patrimonial Capitalism**, review of International Political Economy, Vol, 15, no 4 , October 2008.
43. PHILLIPE BONTEMS, GILLES ROTILLON, **économie de l'environnement**, La découverte et Syros, coll. Repères, n° 252, paris,1998.
44. Pindyck, R, **The long-run evolution of energy prices**, The Energy Journal, 1999.
45. Rabah Arezki and Mustapha K. Nabli, **Natural Resources, Volatility, and Inclusive Growth: Perspectives from the Middle East and North Africa**, IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, 2012.
46. Radetzki, M.Matières Premières: Historique Et Perspectives. Séminaire de Haut Niveau sur « **Les Ressources Naturelles, Finances et Développement: Faire Face aux Anciens et Nouveaux Défis** ». Organisé par la Banque d'Algérie et le FMI. Alger, (4 – 5/ 11/ 2010).
47. Robert D. Atkinson ,**Why Conservative Economics Fails, Liberal Economics Falter, and Innovation Economics is the Answer**, Rowman and Littlefield publishers, USA, 2006.
48. Robert E. Lucas. Jr, **Why Doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries?**, The American Economic Review, Vol. 80, No. 2, Published by: American Economic Association, 1990.
49. Sachs J.D. &Warner A.M. , **"Natural Resource Abundance and Economic Growth"**, National Bureau of Economic Research , Working paper 5398 , Cambridge , December ,1995.
50. Sanjeev Gupta, Michael Keen, Benedict Clements, Kevin Fletcher ,Luiz de Mello, Muthukumara Mani, **Fiscal Dimensions of Sustainable Development**, Prepared for World Summit on Sustainable Development , Pamphlet Series, No= 54, Johannesburg, August 26– September 4, 2002, the International Monetary Fund, Washington, 2002.
51. Serge Latouche, **Développent durable concept alibi, Après le Sommet de la Terre : Débats sur le développement durable**, Revue du Tiers-Monde, Volume 35, Numéro 137, 1994.
52. Stephen M. Kapunda, **Diversification and Poverty Eradication in Botswana**, Botswana Journal of African Studies vol. 17,2003.
53. Tim Callen, Reda Cherif, Fuad Hasanov, Amgad Hegazy, and Padamja Khandelwal , **ECONOMIC DIVERSIFICATION IN THE GCC**, International Monetary Fund, Institute for Capacity Development and Middle East and Central Asia Department ,December, 2014.
54. United Nation commission on sustainable development, Indicators of Sustainable Development Framework and Methodologies, New York, 2001.
55. UNITED NATIONS , NATIONS. UNIES, UNFCCC Workshop on **Economic Diversification**, FRAME Work Convention on climate change – secretariat, Teheran, Islamic Republic of Iran, 18- 19 October 2003.
56. W.M.Corden, **Booming Sector And Dutch Disease Economics : servey and consolidation**, Oxford Economic Paper 3, 1984.

C. RAPPORT

1. **Accelerating Achievement of the MDGs by Ways and Means of Economic and Social Rights**, UNDP, 2012.
2. Alexandre GOUDINEAU, Revue par : Louisa AÏNOUZ, **L'eau et l'environnement en Algérie** , Mission Économique – Ubifrance d'Alger, Version N° 3 du 14 juillet 2010.
3. Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 06/102, International Monetary Fund, March 2006

4. Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 11/40, International Monetary Fund, February 2011.
5. Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 13/49, International Monetary Fund, February 2013.
6. Algérie, Chef du Gouvernement, Circulaire n° 05 du 14 juillet 2001, **Programme d'Appuis à la Relance Économique de 2001 à 2004.**
7. Andrew Jewell, Amina Lahreche, Gaëlle Pierre , **ALGERIA SELECTED ISSUES** ,International Monetary Fund, Washington, 2014,P :5.
8. AOAD - Khartoum 2015 ARAB AGRIC. STATISTICS YEARBOOK – VOL. No=35.
9. Australian Government (2011), **Securing a Clean Energy Future: The Australian Government's Climate Change Plan**, CanPrint Communications Pty Ltd, Canberra.
10. B.Campell , **Gouvernance : réformes institutionnelles et redéfinition du rôle de l'Etat, Quelques enjeux conceptuels et politiques soulevés par le projet de gouvernement décentralisée par la Banque Mondiale**, 2002.
11. Banque D'Algérie (2014), Evolution Economique et monétaire En Algérie.
12. Bjorn Larsen , **Cost assessment of environmental degradation in the Middle East and North Africa region – selected issues** - selected issues, the Economic Research Forum, Cairo-Egypt, 20 November 2010 .
13. BP Statistical Review of World Energy,66th edition, June 2017.
14. Bulletin statistique hors série 2006 de la Banque d'Algérie
15. CNES, Rapport national sur le développement humain, **réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le Développement PNUD**, Algérie 2008
16. Commission de Régulation de L'Electricité et du Gaz (CREG) _ **Programme indicatif des besoins en moyens de production d'électricité : 2010- 2019** _ Baosem, Algérie, 2010.
17. Commission mondiale pour l'Environnement et le Développement, **Notre Avenir à Tous**, Oxford Université, Presse, Oxford, 1987.
18. Conseil National économique et social, **la maitrise de la globalisation: une nécessité pour les plus faibles, session plénière**, mai 2001.
19. David Elzinga,Leu Fulton,Steve Heinen and Oscar Wasilik , **Advantage Energy Emerging Economics, developing countries and the private – public sector interface** , information paper by iea, (International Energy Agency), September, 2011.
20. Department of Economic and Social Affairs Office for ECOSOC Support and Coordination, **Achieving Sustainable Development and Promoting Development Cooperation**, Dialogues at the Economic and Social Council , United Nations, New York, 2008.
21. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) , Arab Governance Report II, **Governance and Institutional Transformations in Conflict-affected Arab Countries**, United Nations Beirut – Lebanon , 2016.
22. Economic and Social Commission for Western Asia, **Climate Change-Related Statistics in the Arab Region A Proposed Set of Indicators: Special Issue of the Compendium of Environment Statistics in the Arab Region 2017**, United Nations, 2017.
23. Edith Smeets and Rob Weterings, **Environmental indicators: Typology and overview**, European Environment Agency, Technical report No 25, Copenhagen, 1999.
24. Energy Climate Change Environment, International Energy Agency,2014.
25. ÉVOLUTION DES POLITIQUES AGRICOLES ET RURALES (1962- 2012).
26. Friends of Governance for Sustainable, **Governance for Sustainable Development: Ideas for the Post 2015 Agenda**, Published by New World Frontiers, July 2015.
27. GIEC, **Bilan des changements climatiques** , Contribution des Groupes de travail I, II et III au quatrième Rapport d'évaluation du Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat, GIEC, Genève, Suisse, 2007.
28. Global Footprint Network, 2014.
29. **Green Economy Report**, United Nations Environment Programme (UNEP), 2010.

30. Hawaii Economic issues, **Measuring economic diversification in Hawaii, Periodic research and data reports on issues current interest**, December 2011.
31. Human Development Report 2015 ,United Nations Development Programme (UNDP) .
32. Human Report Development 2004, United Nation Development Programm, New york .
33. ILO, 2013.
34. IMF , **Modernizing the Framework for Fiscal Policy and Public Debt Sustainability Analysis**, 2011.
35. IMF staff estimates and projections, Statistical Appendix , 2014.
36. IMF, Algeria: Statistical Appendix,2006.
37. IMF, Algeria: Statistical Appendix,2011.
38. Industrial Development Report 2011, **Industrial energy efficiency for sustainable wealth creation Capturing environmental, economic and social dividends**, United Nations Industrial Development Organization.
39. Industrial Development Report 2013, **Sustaining Employment Growth: The Role of Manufacturing and Structural Change** , United Nations Industrial Development Organization.
40. Industrial Development Report 2016, **The Role of Technology and Innovation in Inclusive and Sustainable, Industrial Development**, United Nations Industrial Development Organization.
41. Industrial Development Report 2018, **Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development**, United Nations Industrial Development Organization, Vienna
42. International Debt Statistics,2017.
43. Khalid Abu-Ismaïl Aljaz Kuncic Niranjana Sarangi , **Governance-adjusted Human Development Index The case for a broader index and its implications for Arab States**, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), United Nations Beirut , Lebanon 2016 .
44. Klaus Schwab, World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2014–2015, 2014.
45. La Direction technique chargée des statistiques de la Population et de l'Emploi, Enquête Emploi Auprès Des Ménages 2010, collections statistiques N°170/ 2012, Série : Statistiques Sociales.
46. Living Planet Report ,2014.
47. Michel Camdessus IMF MANAGING DIRECTOR Address to the United Nations Economic and Social Council July 2, 1997.
48. Millennium Development Goal 8, **The Global Partnership for Development: Time to Deliver**, ,MDG Gap Task Force Report 2011, United Nations, New York, 2011 .
49. Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, plan **national d'actions pour l'environnement et le développement durable (PNAE-DD)**,Janvier2002.
50. ministère de la finance, **rapport de présentation du projet de l'ordonnance portant loi de finance complémentaire pour 2012.**
51. MINISTERE DES FINANCES,DIRECTION GENERALE DES DOUANES, Centre National de l'Informatique et des Statistiques ,**STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE (Période : Année 2009).**
52. Ministre des Finances, **Note de présentation du projet d'ordonnance portant Loi de finances complémentaire 15/07/2008.**
53. MOC, l'Algérie construire l'avenir, 9 janvier 2005, n° 1706.
54. **MONETARY POLICY AND SUSTAINABILITY The Case of Bangladesh**, The Inquiry into the Design of a Sustainable Financial System (UNEP), Council on Economic Policies (CEP), INQUIRY WORKING PAPER 15/02, August 2015.
55. Nations Unies, **Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement**, Rapport 2010.

56. OECD Environmental Outlook to 2050: The Consequences of Inaction ,2012.
57. Office national des statistiques (Algerie) et Ministère du tourisme & de l'Artisanat.
58. **Oil and Gas in Africa ,Supplement to the African Development**, Joint study by African Development Bank and African Union, Typeset by SPI - Chennai, July 2009 .
59. **Plan National d'Action pour l'Environnement et le Développement Durable (PNAE- DD)**, Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, janvier 2002 .
60. Rapport 2014 Evolution Economique Et Monétaire En Algérie, Banque d'Algérie, Juillet 2015.
61. Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2000-2015.
62. RAPPORT NATIONAL DE L'ALGERIE, 19ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies (CDD-19), Mai 2011
63. Rapport : Evolution de la dette extérieure de l'Algérie 1994-2004.
64. Report of the Arab Forum for Environment and Development (AFED) , Arab Environment 8, **Sustainable Consumption For Better Resource Management**, Published with Technical Publications and Environment & Development magazine, Beirut, Lebanon, 2015.
65. Sherri Torjman, **The Social Dimension of Sustainable Development**, Caledoninst, Institute of social policy May 2000.
66. Siopé V. Ofa , Malcolm Spence , Simon Mevel , and Stephen Karingi , **Export Diversification and Intra-Industry Trade in Africa**, United Nations Economic Commission for Africa, 15 June 2012.
67. Statistical Appendix, IMF Country Report No. 06/102, International Monetary Fund, March 2006.
68. Statistical Review of World Energy, England, British Petroleum, 2017
69. The little green data book , 2000 -2016.
70. The World Bank, Water in the Arab World ,2009.
71. The World Bank, **where is the Wealth of nations? Measuring Capital for the 21st Century**, a publication of The World Bank, Washington, 2006.
72. U.N. Commit of industrial Development , Report of 3rd Session , Economical ,Social Council Official Records, Supplement N°= 13, 1963.
73. UNDP, **Governance for sustainable human development**, New York, 1997.
74. United Nation Development Programme (UNDP), **Governance for Sustainable Human Development**, UNDP Policy Document, New York, 1997.
75. United Nations , Economic and social affairs . **Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies**, Third Edition, United Nations, New York,2007.
76. United Nations Confrence On Trade And Development (unctad) , **Investment Policy Framework For Sustainable Development**, United Nations, 2015.
77. UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME (PNUD), ARAB FUND FOR ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT , **ARAB HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2003, Building a Knowledge Society** , PNUD, New York, 2003
78. United Nations Environment Programme (UNEP) , **Green economy : using models for green economy policymaking**, 2014 .
79. United Nations, **Earth Summit : Agenda 21 –The United Nations Programme of Action from Rio**, December 1994.
80. **Update on IMF Deliverables under the 2030 Development Agenda**, Prepared by Staff of the International Monetary Fund, June 2017.
81. world development indicators, 2016,2015,2014,2013,2012,2011.
82. World Health Organization, WHO Global Expenditure Atlas, September,2014.
83. world Bank , a public expenditure review Assuring High Quality Public Investment , report n°= 36270, vol 1 2007.
84. World Bank, **Where is the wealth of nations? Measuring capital for the 21st century**, Washington, United State American, 2006.

85. World Database Economic Outlook, International Monetary Fund , October 2017 .
86. WORLD DEVELOPMENT INDICATORS, **Poverty data A supplement to World Development Indicators 2008, World Bank**, 2008.
87. World Development Indicators, World Bank Group,2016.
88. World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights, 2015 Edition.
89. World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights, 2016 Edition.
90. WWF, 2012.
91. United Nations Environment Programme (UNEP), **Embedding the Environment in Sustainable Development Goals**, Published by the UNEP, Nairobi, 2, July 2013.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1. http://awsassets.panda.org/downloads/lpr2014_ar_summary_lr_1.pdf
2. https://www.unido.org/fileadmin/user_media_upgrade/Who_we_are/Structure/Polycymaking_Organs/G_C_16_7_Reissued_A_Implementation_of_the_Lima_declaration_Towards_ISID_V1507299.pdf
3. Joke Waller-Hunter, La gouvernance au service du développement durable dans le contexte de la mondialisation, Reflets et perspectives de la vie économique 2002. <http://www.cairn.info/revue-reflets-et-perspectives-de-la-vie-economique-2002-1-page-19.htm>
4. Le développement durable: définition: disponible sur le site : www.worldbank.org
5. www.fao.org
6. Paola Biasi, Benedetto Rocchi, **The Genuine Saving indicator: estimates at the sub national level in Italy**, Working Papers – Economics, DISEI - Università degli Studi di Firenze. http://www.disei.unifi.it/upload/sub/pubblicazioni/repec/pdf/wp02_2016.pdf
7. Nick Hanley, Louis Dupuy, Eoin McLaughlin , Genuine Savings and Sustainability, University of St. Andrews Discussion Papers in Environmental Economics Paper , November 2014. <http://www.st-andrews.ac.uk/media/dept-of-geography-and-sustainable-development/pdf-s/DP%202014-09%20Hanley,%20Dupuy%20&%20McLaughlin.pdf>
8. <http://www.csrna.net/sites/default/files/>
9. <http://www.unep.org/pdf/embedding-environments-in-SDGs-v2.pdf>
10. <http://www.un.org/sustainabledevelopment/>
11. www.dz.undp.org
12. http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ares70d1_ar.pdf
13. <http://www.arab-api.org>
14. <http://unfccc.int/resource/docs/convkp/convarabic.pdf>
15. <https://wedocs.unep.org/rest/bitstreams/11119/retrieve>
16. <http://www.aoad.org/stratgRep2015.asp>
17. Footprint Basics http://www.footprintnetwork.org/en/index.php/GFN/page/footprint_basics_overview/
18. <http://www.ecomena.org/qatar-environment>
19. ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT (OECD) , **Policies to Enhance Sustainable Development**, MEETING OF THE OECD COUNCIL AT MINISTERIAL LEVEL, 2001. <https://www.oecd.org/greengrowth/1869800.pdf>
20. www.un.org/sustainabledevelopment
21. www.syracs.org/ar-data/lectures-forums/CDM/tanmiah.pdf
22. http://parliament.gov.sy/SD08/msf/1431322317_.pdf
23. <http://www.un.org/esa/ffd/documents/StrategiesArabRegion%20.pdf>
24. http://www.oicstatcom.org/imgs/news/1187_POVERTY_2015_FINAL_DGediting_AR.pdf
25. www.un.org/sustainabledevelopment
26. www.fmi.org
27. IMF Support for Low-Income Countries <http://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Support-for-Low-Income-Countries>
28. IMF Quotas. <https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/07/14/12/21/IMF-Quotas>

29. **The IMF and the Sustainable Development Goals.**
<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/pdf/sdg.pdf>
30. **SUSTAINABLE DEVELOPMENT and the INTERNATIONAL MONETARY FUND.**
https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1518_info.pdf
31. www.worldbank.org
32. <http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/Home>
33. www.itus-csi.org
34. http://www.agriportal.gov.sy/napcsyr/dwnldfiles/training_materials/ar/tm_economic_development_macropolicies_ar.pdf
35. <http://www.albankaldawli.org/ar/topic/governance/overview#2>
36. http://www.ox.ac.uk/sites/files/oxford/field/field_document/Reforming_the_IMF_and_World_Bank.pdf
37. Stephany Griffith-Jones, Governance of the World Bank, Report prepared for DFID
<https://www.ids.ac.uk/files/GovernanceWorldBank.pdf>
38. Report on **A Green Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication: What are the implications for Africa?** www.unep.org
39. UNEP, **Green Economy Initiative.** <http://www.unep.org>
40. www.unep.org/greeneconomy
41. The Donor Committee for Enterprise Development (DCOD), **Economic Policy for Green Growth**, April 2012. http://www.enterprise-development.org/wp-content/uploads/Economic_Policy_for_Green_Growth.pdf
42. www.un.org/sustainabledevelopment
43. <http://www.arab-api.org>
44. <http://www.pidegypt.org>
45. <https://www.imf.org>
46. unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2012overview_ar.pdf
47. <http://cbi01.hosting.runbox.com/documents/Dr.Ahmed%20Ibraihi%20-3.pdf>
48. https://www.mof.gov.kw/MOFDesicions/MOFPublish/PDF/std_Ekonomi_2014_11.pdf
49. <http://www.pogar.org>
50. <http://www.irinnews.org>
51. http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdr2014overview_ar.pdf
52. <http://www.iucn.org>
53. <http://unctad.org>
54. CHEN, Derek H. C. a DAHLMAN, **The Knowledge Economy, the KAM Methodology and World Bank Operations**, Washington DC, 2005. Accessible from http://siteresources.worldbank.org/KFDLP/Resources/KAM_Paper_WP.pdf
55. Antonia Lütteken and Konrad Hagedorn **Concepts and Issues of Sustainability in Countries in Transition** _An Institutional Concept of Sustainability as a Basis for the Network_ Department of Agricultural Economics and Social Sciences, Humboldt University of Berlin, ftp://ftp.fao.org/seur/New_SEUR/ceesa/concept.htm
56. **What is sustainable development**, International Institute for sustainable development, www.iisd.org
57. www.api-arab.org
58. Alex Cobham, **Taxation policy and development**, The Oxford Council on Good Governance, OCGG Economy Section, Analysis N =°02, United Kingdom, October ,2005. was made available at website : www.oxfordgovernance.org
59. <http://cf.cdn.unwto.org/sites/all/files/docpdf/glossaryenrev.pdf>
60. http://www.epw.in/system/files/pdf/1964_16/41/price_policy_and_economic_developmentwith_special_reference_to_india.pdf
61. <http://www.moa.gov.jo>
62. <https://ops.fhwa.dot.gov/publications/fhwahop08041/fhwahop08041.pdf>
63. MEHDI SHAFEAEDDIN, **Is Industrial Policy Relevant in the 21st Century?**, TWN (third word network) Trade & Development Series 36, published by Third World Network, 2008., www.twinside.org.sg

64. OECD , **POLICY FRAMEWORK FOR INVESTMENT USER'S TOOLKIT**, 2011 investment@oecd.org
65. POLAK J, **Le modèle monétaire du FMI** ,Revue Finances et développement, Décembre 1997. www.imf.org
66. Robert J. Barro, **GOVERNMENT SPENDING IN A SIMPLE MODEL OF ENDOGENOUS GROWTH**, NBER (NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH) Working Paper No. 2588, Cambridge, Issued in May 1988. <http://www.nber.org>
67. Wilson Peres, Annalisa Primi , **Theory and practice of industrial policy. Evidence from the Latin American experience**, CEPAL, Serie Desarrollo productivo No 187, United Nations Publications, Santiago de Chile, February 2009. <http://archivo.cepal.org/pdfs/2009/S0900176.pdf>
68. Shari Spiegel, **MACROECONOMIC AND GROWTH POLICIES**, UNITED NATIONS, DEPARTMENT FOR ECONOMIC AND SOCIAL AFFAIRS (UNDESA, United Nations DESA, New York- united state America , 2007. <https://esa.un.org>
69. The donor committee for enterprise development, **Industrial Policy**. <http://www.enterprise-development.org/page/industrial-policy>
70. Ana huertae Francisco, Neopatrimonialism in Contemporary African Politics, E-INTERNATIONAL RELATIONS STUDENTS, JAN 24 2010. www.e-ir.info/2010/01/24/to-what-extent-can-neopatrimonialism-be-considered-significant-in-contemporary-african-politics/
71. Bitrus Nakah Bature, The Dutch Disease And The Diversification Of An Economy: Some Case Studies, IOSR Journal Of Humanities And Social, Volume 15, Issue 5 ,Sep. - Oct. 2013 .. <http://www.iosrjournals.org/>
72. **Macroeconomics and Sustainable Development**, Address by Alassane D. Ouattara Deputy Managing Director of the International Monetary Fund at the World Bank's Fifth Annual Conference on Environmentally and Socially Sustainable Development ,Washington, D.C., October 7, 1997. <https://www.imf.org/external/np/speeches/1997/100797.htm>
73. Dwight R. Lee, **The Keynesian Path to Fiscal Irresponsibility**, Cato Journal, Vol. 32, No. 3 (Fall 2012)¹- David R. Henderson, **Rent Seeking**, Library Economics Liberty, The Concise Encyclopedia of Economics , <http://www.econlib.org/library/Enc/RentSeeking.html>
74. Mises Wiki, the global repository of classical-liberal thought, **Rent-seeking**, Mises Institute, <https://wiki.mises.org/wiki/Rent-seeking>
75. http://www.economicsonline.co.uk/Managing_the_economy/Sustainable_growth.html
76. Kenji Kondoh And Shigemi Yabuuchi, Unemployment, Environmental Policy, and International Migration, research in the seminar at Chukyo University , the research financially and supported by Grant-in-Aid for Science Research no.22530244 by the Japan Society for the Promotion of Scienc <http://www.uniba.it/ricerca/dipartimenti/dse/seminari/seminari-2011/KondohYabuuchi2011%20paper.pdf>
77. <http://www.amf.org.ae>
78. Hyginus Leon ,Rasheeda Smith, **Fiscal Management for Sustainable Development**, International Monetary Fund, 14 March, 2012. http://boj.org.jm/uploads/pdf/papers_pamphlets/papers_pamphlets_Fiscal_Management_for_Sustainable_Development.pdf
79. <http://www.unep.org/greeneconomy/GEandResearch/FiscalPolicyWorkstream/tabid/1060070/Default.aspx>
80. policy brief , UNEP working paper ,**Driving a Green Economy Through Public Finance and Fiscal Policy Reform**, Technical Workshop on Fiscal Policies jointly organized by UNEP, IMF and GIZ in Geneva,October,2012http://www.unep.org/greeneconomy/Portals/88/documents/ger/GER_Working_Paper_Public_Finance.pdf
81. Monetary Policy and Sustainability, Council on Economic Policies(CEP) <https://www.cepweb.org/monetary-policy-and-sustainability/>
82. World Trade Organization, **Harnessing trade for sustainable development and a green economy**, 2011 . https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/brochure_rio_20_e.pdf
83. UNEP, **SUSTAINABLE TRADE AND INVESTMENT: ACHIEVING THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS**, September 2015. <http://unep.org/trade>
84. OMC, Accord de Marrakech Institutant L'organisation du Commerce 1994, www.wot.org.
85. What is Fair Trade? <http://www.fairtraderesource.org/uploads/2007/09/What-is-Fair-Trade.pdf>

86. Sustainable Development Goals and Fairtrade: the case for partnership, Fair Trade International. https://www.fairtrade.net/fileadmin/user_upload/content/2009/resources/1510_Sustainable_Development_Report.pdf
87. Fairtrade's Contribution to a More Sustainable World, Fair Trade International. https://www.fairtrade.net/fileadmin/user_upload/content/2009/resources/2010-12-31_flo-sustainability-position-paper.pdf
88. Richard Jolly, **Bonne gouvernance et démocratisation : le rôle des organisations internationales** <http://www.unac.org>
89. Bernard Conte, « **La Bonne Gouvernance** » Néolibérale. http://conte.u-bordeaux4.fr/Enseig/Lic-ecod/docs_pdf/Gouvernance.pdf
90. United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, **What is Good Governance?** <http://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf>
91. United States Council for International Business (USCIB), Good Governance & the Rule of Law: Business Priorities for the U.N. Sustainable Development Goals, January 2015. <http://www.uscib.org>
92. PNUD, **Governance for Sustainable Development Integrating Governance in the Post-2015 Development Framework**, Discussion Paper, March 2014. <http://www.undp.org>
93. Helen Clark, The Importance of Governance for Sustainable Development, Institute of Southeast Asian Studies, Singapore. <http://www.undp.org/content/undp/en/home/presscenter/speeches/2012/03/13/the-importance-of-governance-for-sustainable-development.html>
94. UNDP, **Governance for sustainable human development**, A UNDP Policy doc, 1997. <http://meltingpot.fortunecity.com/lebanon/254/cheema.htm>
95. Jeff Huther and Anwar Shah, **Applying a Simple Measure of Good Governance to the Debate on Fiscal Decentralization**, World Bank Publication. <http://siteresources.worldbank.org/INTWBIGOVANTCOR/Resources/wps1894.pdf>
96. **Governance-adjusted Human Development Index The case for a broader index and its implications for Arab States** <https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/governance-adjusted-humandevlopment-index-english.pdf>
97. Toke S. Aidt, **Corruption and Sustainable Development**, November 2010, P :02. (Chapter prepared for "**International Handbook on the Economics of Corruption, Volume 2,**" Susan Rose-Ackerman and Tina Søreide, eds., 2011 (Cheltenham UK: Edward Elgar). Critical comments from Stephane Straub, Susan Rose Ackerman and from workshop participants at Yale are greatly appreciated. 2 Faculty of Economics, University of Cambridge) <http://www.econ.cam.ac.uk/research-files/repec/cam/pdf/cwpe1061.pdf>
98. MICHAEL L. ROSS, DOES OIL HINDER DEMOCRACY? <http://www.maxwell.syr.edu/uploadedFiles/exed/sites/ldf/Academic/Ross%20Does%20Oil%20Hinder%20Democracy.pdf>
99. Marc-Antoine Adam, **la maladie hollandaise : une étude Empirique Appliquée à Des Pays En Développement Exportateurs de pétrole**, université de Montréal, Canada, 2003. <https://papyrus.bib.umontreal.ca/xmlui/bitstream/handle/1866/214/a1.1g934.pdf?sequence=1>
100. World Tourism Organization (UNWTO), **Understanding Tourism : Basic Glossary :** <http://cf.cdn.unwto.org/sites/all/files/docpdf/glossaryenrev.pdf>
101. Jonathan Harris, **MACROECONOMIC POLICY AND SUSTAINABILITY**, GLOBAL DEVELOPMENT AND ENVIRONMENT INSTITUTE WORKING PAPER NO. 01-09, Tufts University, USA, July, 2001. http://www.ase.tufts.edu/gdae/publications/working_papers/macroandsust.pdf
102. Ulrich Steger, **Sustainable Development and Innovation in The Energy Sector** _ Springer, 2005. www.arpacnetwork.org
103. <http://oapecdbsys.oapecorg.org>
104. Transparency International Corruption Perceptions Index 2014. [http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-transparency-international-corruption-perceptions-index-2014/\\$FILE/EY-transparency-international-corruption-perceptions-index-2014.pdf](http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-transparency-international-corruption-perceptions-index-2014/$FILE/EY-transparency-international-corruption-perceptions-index-2014.pdf)
105. Algeria Joins the Arab Anti-Corruption & Integrity Network <http://www.undp-aci.org/resources/ac/newsDetails.aspx?nid=1128>
106. www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home/countryinfo

107. <http://pubdocs.worldbank.org/en/888891475673524626/Algeria-MEM-Fall2016-ARA.pdf>
108. <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>
109. <http://www.banquemoniale.org/fr/country/algeria/overview#1>
110. www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur
111. <http://www.mree.gov.dz/eau/assainissement/?lang=ar>
112. [National Health Accounts, 1995-2013](http://ar.knoema.com/WHONHA2014/national-health-accounts-1995-2013) , <http://ar.knoema.com/WHONHA2014/national-health-accounts-1995-2013>
113. <http://www.data.worldbank.org>
114. <http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/463/1/1.pdf>
115. Perspectives économiques en Afrique, BAfD/OCDE 2003, <http://www.oecd.org/fr/pays/algerie/2497118.pdf>
116. <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A8sor.html>
117. <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/21-2014-05-14-10-16-29/1321-2018>
118. <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/codes-fiscaux>
119. https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/communiqués_arabe/Communique-LF2018_AR.pdf
120. http://rooad.net/uploads/news/alk6a3_alf6y_byn_wak3_alirtba6_w_7tmyt_alzwal.doc
121. https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/CountryProfiles/2017/algeria_cp_fre.pdf
122. http://www.minagri.dz/pdf/BMI/ITELV/Bulletin_Infos_Elevage_n06.pdf
123. <http://www.mree.gov.dz/du-plan-national-de-leau/?lang=ar>
124. <http://www.mree.gov.dz/le-plan-directeur-damenagement-des-ressources-en-eau/?lang=ar>
125. <http://www.mree.gov.dz/eau/eau-potable/?lang=ar>
126. www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourisme
127. www.matta.gov.dz
128. <http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-industrie>
129. Perspectives économiques en Afrique, BAfD/OCDE 2003, <http://www.oecd.org/fr/pays/algerie/2497118.pdf>
130. <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>
131. <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>
132. <http://www.algex.dz>
133. www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home/countryinfo
134. BP Statistical Review of World Energy, June 2010. <http://www.bp.com/statisticalreview>
135. <http://hdr.undp.org/en/data>
136. Dimension: Environmental sustainability : <http://hdr.undp.org/en/indicators/44706#>
137. <http://hdr.undp.org/en/data>
138. http://www.joradp.dz/JO2000/2003/011/A_pag.htm
139. INDICE DELA PRODUCTION INDUSTRIELLE - AU PREMIER TRIMESTRE 2017, N°780. <http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPI1t17.pdf>
140. http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I.pdf
141. www.once.org
142. <http://www.ons.dz/Emploi-et-Chomage,957.html>
143. Bulletin d'Information Statistique de la PME, 2005 _ 2011 www.Pmeart-dz.org
144. <http://hdr.undp.org/en/data>
145. <https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>
146. <http://www.douane.gov.dz>
147. <http://oapecdbsys.oapec.org>
148. <http://www.sesric.org/oicstat-result.php>
149. <http://www.sesrtcic.org>
150. <http://data.albankaldawli.org>
151. <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.ACTI.1524.ZS?locations=DZ>
152. <http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf>

153. https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/CountryProfiles/2017/algeria_cp_fre.pdf
154. <http://www.ons.dz>
155. http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf
156. <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A8sor.html>
157. <http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS?end=2014&locations=DZ&start=1961&view=chart>
158. <http://www.amf.org.ae>

تم بعون الله عز وجل
